

لحم
٩٧.

مكتبة الفقه الكبير
عبد الله بن عبد القادر
غفر له

٢٧ = ٢٥ = ٢٤

MURAD	ABJESI
Kon	
Yea	
Esh	
Tasni	

[illegible]

17

$$\frac{729}{27} = 27 = \frac{27}{1}$$



منها صلا وبقي حملنا على انها منه صار كانه قال اذا وجد استرخا في الصلوات انما النباه بان ذال النباه من كل وجه
 الوضوء وما يسهل فذكر في النباه والركوع والسجود لان بعض الناس يركع ولا يسقط وقاما ويلزمه في قيامه فليكن
 ان يلح استرخا في الصلوات فانه يسهل في الاسترخاء كما هو الاصل في الصلوات فانه يسهل في الاسترخاء كما هو الاصل في الصلوات
 في العموم **قلت** حصر الوضوء المعلوم بالنوم بصفة الاصطحاب وانما وجبت الوضوء على المتكبر المستند لانها المستند
 في المعنى وهو الاسترخاء في القيام تستلزم فيهما بدلالة النص وعنه في تعريف انما في النوم في الصلوة وقال السجود بقض الوضوء
 لان النباه من كل وجه صلا لانهم استحسنوا في غير العبد لان من يلزم صلواته لا يمكنه الاحتراز عن النوم في السجود فلا
 يعمد في على الصلوات في وجه المتكبر انما سكر وحتم قوله وقال المسألة فيقف في **قوله** والصلوات على كل حال لا ينفق
 به انما الى فاعل في الصلوات من اجزائه **قوله** والصلوات على العقل الى آخره لانها ضعف القوى لقلبه الدار وعند الاطباء انما
 بطور الدماغ من بطنه ما راد غليظ وعقد منظر الاغما هو على الانسان في فتور الاعضاء والجنون في وال العقل او فساده ثم
 ثم الاغما والجنون فوق النوم في العقل وزوال المسكة فلهذا ينفق في الوضوء الاحوال كما وهو القياس في النوم لانها لا يمكن
 لربما في النوم على الاعمار والجنون ان يكون صرا في جميع الاحوال لوجود المعنى في النوم لربما لا يكون صرا في النباه والركوع
 والتجود فيلزم من كل النص القياس وكذا لا يمكن في نباح يدوام سائر الاضراء لان النوم فتر الاعمار والجنون على النوم
 في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها
 فترها صلبة لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها
 اجتمع في العقل الاسترخاء فان الجنون ما يكون في **قوله** والصلوات على العقل الى آخره لانها ضعف القوى لقلبه الدار وعند الاطباء انما
 في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها
 انما في الجنون او دبره ولم يوجد او لو كان صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها
 لانها اقوى اذ هي صلا صلا لا ينعكس ولا في الشهادة فيها في التبع الى العقل وفيه الاصل وليست الشهادة خارج الصلوة
 كفي الصلوة اذ هي صلا صلا لا ينعكس ولا في الشهادة فيها في التبع الى العقل وفيه الاصل وليست الشهادة خارج الصلوة
 على الدواعي والمقصود من النباه في الحق ما ليس معناه من كل وجه والاراد منه فقهه في الصلوات الصلوة
 لا يسهل الوضوء بالاجتماع لان فعل الصلوة يوصف بانها في فعل فيه القياس **قوله** والاراد منه فقهه في الصلوات الصلوة
 اسم لما يدب على وجه الارض فليقل في القول المراد منه الذباب الذي يطير فيمنع منه من حرج اما الذي يكون متوليا من الحرج فيمنع
 لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها لانها فوق النوم في لربما لا يكون صرا في الاحوال كلها
 كما ذكرنا من قبل في السبل في غير السبل انما لم يكن صرا في الحرج وهو اخرج من وكان كما سئل قلت
 الحرج في غير السبل من السبل في غير السبل انما لم يكن صرا في الحرج وهو اخرج من وكان كما سئل قلت
 ليس كذلك ان حرج معده منتنه والفساد صرا في الحرج في السبل في غير السبل انما لم يكن صرا في الحرج وهو اخرج من وكان كما سئل قلت
 الذي اخرج من الدبر كسدة او طاهرة الا انها في حرج وها على النباه حرج في الحرج في السبل في غير السبل انما لم يكن صرا في الحرج وهو اخرج من وكان كما سئل قلت
 من حرجها وعند ما لا يحس عنها **قوله** والصلوات على العقل الى آخره لانها ضعف القوى لقلبه الدار وعند الاطباء انما
 ما حرج من السبل وكما ما عامه والمعبر في النصوص لغير النص لا يمكنه قلت روى عن محمد بن عبد الوضوء في الركوع فيمنع

73411
 985
 Eski Kavye No.:
 Yeni Kavye No.:
 2974

وكذا لو نسي عنده ولو كان نجسا كالكلب والحمار والبصاع سرح كالماء والشراب الثاني ما اخرج مسا وهو غان متغير وغير متغير وعلم
الكل المذكور في المتن في النارة الهاربة عن الهرة والهر الحار عن الكلب حرج حرج حرج كالماء ما سول غائبا وقبل خلافه **قوله**
لا يسار البلاء اجزاء الحمار وملك البلاء نجسة كظفر منخر من النارة موضع كالماء لان موضع القطع منه لا يترك عن حمار
قوله ولو كانت البيرة معينة قال الجوهري ما عبرني معينون فعول عن غشت الماء اذا استنبطته في الموت معيناتي
دار غير جارية من قولهم غير معين **قوله** لا ينزع حمل فغلبه وفقت مغرلا للنزل معينة الى لا يمكن نزعها **قوله** ووجب نزع
ما فيها جمل خالبه ولما اخرجوا حواشي العلم وانما ذكر هذا وان كان يعرفه لادنى لم يذكر في بعض سروح المختصر فوجب وتوهم
ان جوارح العلم لم يتركوا خجولا وهو على وقع من الكلب **قوله** يعادل النارة **قوله** ما يلبس البير متبينة على اساع الانار والنصر
وردة النارة والرواحنة واللامى وقد فليس ما يبار بها **قوله** بعد ما استحكم هذا الاصل صار كذا في سرح على وفاق القياس
في حرج العرج عليه كالاخا وحوها من العنود الى ما في التبار جوارحها **قوله** كالماء وادى به **قوله** لا يترك في المفار بربا لراى
والاجتهاد **قوله** قد رده البلوع بالسن مما لم يرد في لم يترك في الرشد بحسب مذهب بالراى
ولذا من موالفاه وينبغي الواضحة اليك يوم وليلة او ثلثة بالراى قلت ابو حنيفة انما يرد ما ردد في القليل والكثير
بالراى اذ لم يترك معرفة ذكر الاجل لرجوع الى احوال الناس لا سحلا ولا سحلا ما اذا امكن ملائمة ما يرد في القليل والكثير
قوله ومن يرضى بترك اجزاء البصاع امر المارة في مقدار ما لا يترك البير من نزع وذكر القدر وهو الاصح **قوله** ان يترك
اذا الرجوع الى اهل البصر كذا في الصور كذا في الكلب والشاهد من رسوم المصنف قال الله تعالى فاسلوا اهل الذكر ان يسموا العلم
وقيل في قوله حتى يغلبهم المارة بغير نظر الجريان مع المارة من غيبه وروى عن محمد بن ابي نعيم عن ابي عبد الله المارة انما اذا نزع ما به دلو
ينزع المارة من غيبه فغلبهم **قوله** البير لا يترك بالسكر بعرضه ان وقع السكر في نزع قبل هذا الزمان فلا يستل الوقوع قبل
هذا الزمان بالسكر **قوله** الحمار يدل على ما قبله كسمل الرماح كالحمار في معرفة الحكم مما يصح **قوله** فانه عارضة صحيحة كالحمار
النايت من ذكر وهو طهارة المارة الاصل ان حجة دافعة لغيره في كل موضع وصح سبب الوجوب في السكر السقوط لا
بالسكر في كل موضع وفي السكر السور السور عتيق ما قال ابو حنيفة انه طهر الموت النارة بسبب وهو وقوعها في البير في حال
بموتها على الوقوع وان اخل الموت لغيره كمن حرج انسانا ولم يترك صاحب راس حتى يضاف موته الى الحرج لاء السبب الظاهر
وان اخل الجرح وكذا الروض في حال بقاء النسل الى اهلها ولما احتمل ان فعل في موضع اخر من حمل الى ههنا وكذا اذا انسانا
ميتا في غيبه عليه ملوثة يغلب على طهارة الحية منسنة وان اخل لم يترك بعين بقاء على السبب الموهوم البعير في مقابل
السبب الظاهر علم ان هذا الصواب جوارحها عسوا مقدرا ما قال سلمنا ان الوقوع في الماء بسبب الموت ولكن لم قلتم بان الحكم بقاء البيرة
لا بد لهذا من دليل فقال ابو حنيفة انما اجتمعنا ان الحكم بقاء الى السبب الظاهر الى اخره ولان التفتيح دليل بعد التفتيح
بملكته ايام ولما لو دفن الميت في الصلوة حار الصلوة الى ملكته ايام ولو كانت غير متفتحة بعد صلوة يوم وليلة لان الظاهر
فحال البير في الرفق عليها حال وقوع النجاسة طهارتها وانما يعلم بعد من فقد رسوم وليلة احساها **قوله** ان اصبت موت
النارة الى الوقوع فلم استسوى الوقوع على الكلال وادى صفة في ذلك وان اصفته الى الملك بعد الوقوع فلم اثبت سبب النجاسة
راها منصرف على ان الموت **قوله** اما اصف الموت الى الوقوع لكن الظاهر من حال البير ان لا يوقف عليها حال الوقوع لبعدها

على غير الناس بل بعد من فقد زياه بما ذكرنا ولما اصفناه الى الملك بعد الوقوع سبق الوقوع احوالا لاحاطا بها قال ابو حنيفة
في مسفل لوصلي البعالم بوا الاله احوال الاولين عليه وضار الاله فانه قال بساد حرمته حتى في الاوصى قضاه
وقال الصحى حرمته حتى في الشخ السالى حتى قضاه بعد حجة السور اذا بالاحباطة الوحيه وقد قبل لردوهم في الجاه
النحس من الظاهر ولو لم يعلم علم ما لم يعلم صاحبه وهذا قطع السلف الصحابة والبايعين هم ما لو بالراى ما هو
من هذا فقالوا بغيرها فلتان من المارة ما نعت بها فانه نزع منها دلو فان حصلت العارة في الدلو فالحال الذي في الدلو
نجس الذي البير طاهر والرسيت العارة في البير ما لما الذي في الدلو طاهر والذي في البير نجس ودلوهم هذا ليس
خروجك **فصل** السور رعية المارة التي تبغها الشارب في الامارة استعير لبعبة الطعام وغيره والاساار
النوع اربعة طاهر ومكروه ومسكوك ونجس للاصل في معرفة ان يطر الى اللعاب في يكون طاهر يكون طاهر او ما يكون
نجسا على هذا غير ونعتي من المارة ان طاهر لكن الاول في الموضع الجرح والكرهية انما استباحا حال النجاسة على
الطاهر او بسبقها حكم النجاسة لغيره فيمكن الاحتراز عنه في الجملة **قوله** فاصدا صا حكم صاحبه لا يفسد بعروا حمار
لان فيه روايان ولا يفسد بركوبه ومعه واما الحرج كحمار والنقل نقل البيرة فلا بد لغيره في الحمار **قوله** كذا في
والكافر سوار الموت ومعه الموت لا يفسد نجاسة الكافر في اعتقاده فلا يورث نجاسة الاعضاء لادنى ربه وم اسرل قد تفتت
في المسجد فلو كان النضر محرم على طاهر لما انزلهم في المسجد سر به **قوله** سعي ليركون سورا حجت نجسا لاسقاط الضرر
عند من يقول المارة المستعمل **قوله** لا يفسد نجاسة المارة في المخرج اذ لو كان نجاسة لا حجاج كل جيب وطاهر اياها على حدة
ومنه من اخرج ما لا يفسد **قوله** وهو ان يفسد نجاسة فيه احراز عروق كذا في نزع طاهر لغيره في الدلو طاهر في الدلو
عصا لما فعل في الاسماع لا يكون الا طاهر واد كان طاهر لمعا به لا يكون نجسا ولتوهم في المارة طهور لا نجسة
الحديث في قوله دم طهر واما المارة اذ اوجع الكلب في اي فاعلمون فلما نص على عاقبته ولانه دم فاعلم في النار من نوع الطاهر
ملتا ولسانه ملا المارة دون النار فاما نجس الامام لم يفسد لانه لم يلاقه فلان نجس المارة لسانه اياه **قوله** او في
حار ليربوا في النسل بعد ان امر المارة بالوضوء **قوله** ليربوا بعد ان امر المارة بالوضوء فانه يقع بعد عليه
وعلى النار لا يفسد عليه والحما دات لا يفسد النجاسة لانه باعتراف الامام والحما دار ليربوا لهما ولان
الفعل بعد انما وجب جرح موضع للاصابة وهذا وجب موضع النجاسة فلو ان لارا النجاسة ولانه يفسد
حوار الاسماع به يوم من الوجوه وذاك لا يترك على الطهارة **قوله** والعود في الفعل احرقه عما قال الشافعي فان غلب
الامام من نوع الكلب سجا وبغقر النجاسة بالراى ليربوا اذ اوجع الكلب امارا حرك عما النول من محاط الكلاب كاسر
لكسر الدن حتى حرم الخمر من شجر ما تبنت مع ليطا قطع الحمار لما نكروا العادة كذا في الخمر ولانه قال في رواية وعرفوا النجاسة لراى
ولا يترك بالاجماع ولانه جرح غريب ورد في اسراعام كذا في القياس وروى عن عوفية لانه ابو هرون معاه كذا في النجاسة لراى
واضطر متبنة فلا يترك وما طعنوا في قولنا ما نصبه بوزن طهارة الثلث وهو اسد مسوون فلما ليربوا الرواية
عنهم فظاهر ان لم يصح فكذلك لا بد له لا يكون اقوى من قول الجرح ما سلت كذا في النجاسة **قوله** سور سباع البهائم
قال الشافعي سور غير الكلب والحرج طاهر لان غيبها طاهر لحوال الاسماع بها احسان وحوار سحا فيكون سورها طاهر
كسور الهرة وحريم السور لسانها طهر سوهم المعدل في الحماول النجاسة سر بها قال الشافعي انما يفسد نجاسة

الابن والظاهر من سبب الطهارة على ما بدأ ونقول يا قصر العماره التدرج في الوجود المذكور
فهو غاية ظهورية المراتب الطهريه **قوله** فادرسه را اعلم لرسن النام وكايف العروا والسبح فرف لان
لان النعم في طاهر الصف على وجه البشور بالماء في غايه التدرج فلا يجنب ربه وجعل سلطانا حكما لان فرض المسئلة
فما اذا سعى الماء شيئا او راكب على الدابة وفي شير واليوم طاله المشي والسير نادى حوضا على وجه لا يحل
السلطان المشور بالماء اذ ان الرفق ليس هو بوجوه الماء او ان الماء اعز من في السور سكون بوجوه ويا درون
الى احراره في الاواني وفي رتبهم فعل سببه لا محالة فان النعم في طاهر الصف على وجه البشور بالماء في غايه التدرج فلا يجنب ربه
مصلحا ولا مستلزما في المحل ولو كان كذلك سبب وضوح بالنوم فلا سادى في هذا المسئلة او يتولى ابتداء ان النعم بطر
الوقوف عليه في كل سبب الظاهر وهو المورور على الماء ولانه عجز استعمال الماء بعجز من العباد فلا يعتبر
فصار كالاستيطان **قوله** لا يعتبر عادونه ابتداء في الاستعمال عند اطلاق السامع وهذا خلا
العاري اذا وجد ما يستقر به بعض عورته بل من السور والفرق في المقصود من استعمال الماء استحاجة الطهارة فادرسه
على المقصود حرى جوده محرى عدم خلاف ستر العورة فان التدرج الذي هو المقصود غفلا وشرعا يجب
قوله وعند الشافعي سبب لكل وضوء من التراب غيرة بول غير الوضوء لاجل اوجه الصلوة مع فام الحوث لانه ملوث في نفسه
لا مظهر وراف حتى لو راي عاد ملك الحوث الاول فصار كطهارة المسحاضه عندنا المصعد بول على الماء لانه الحوث
فلم يحدوا ما لانه في قصده والصعيد عند عدم الماء سبب التدرج في الصلوة بالماء فاجتمع الى المعروف حكم الماء
لست بالصعيد الذي هو بول اذا بول في المبدل عند عدمه كالصوم له حكم الاطباق والكفارة والاسهله حكم النذر العرف
ولولا خلاصه بول الماء لانه طهورا في مبدل الطهارة غير الحوث اذا استعمالا لاصرفه فكذلك الصعيد الذي
يدركه له هذا الحكم ليستتم بول في الموضي ليعمل بوضوء واحد ما سار فكذلك المني **قوله** وسبب الصلوة الى ارضه فينبذه
لحج الحار في لانه مرضى ومن الجرح لان الظاهر في الماء ووجوه الماء وقد كسروا حكمه لان الوجوه والاصل هذه
المسائل ليز كل موضع نفوت الادار الى طرف لا يجوز له السمع وكل موضع يبول في طرف يجوز له السمع اعشار الحجر وعنده
فان قلب ان الصلوة في الموضع المظلم واصلح الحكمه ليست معناه **قوله** لما طار اذا أقوى الملويز باضعف الطهارة
فلان يجوز اذا اضعف الصلوة لضعف الطهارة في اولي اخرى **قوله** لا يجوز للولي وهو روى الحسن عن ابي جهم وهو
الصحيح وقيل يجوز السمع للولي ايضا **قوله** ان اللاحق يصل بعد راء الامام ويسد ملاله ابو جهم ان البقاء اسهل من الازاء
فما صار اصاح العبد بالسمع لان كونه البناء اولى ولان حروف النفوت فام كما قال الحسن ولا يصل الى الخارج من راء الشمس
ينفوت في نفس الوقت ليسوع بالوضوء وخاف في راء الشمس لا يستعمل بالوضوء فانه سبب الساقا وان لم يخف من حوله راء
الماء قبل الوضوء لم يسم اجامعا وان لم يوح فهو موضع اختلاف في هذا الجواب في جباه الكوفة فان الماء بعيد احكاما وان لم
يوح فهو موضع اختلاف في هذا الجواب وادار الماء محط بالماء فلا يسم للابتداء والنهاية لانه لا يخاف النفوت اعلم
انه اطلق لفظ الحلف على الطهر مع انه ليس حلفا لان اربع ركعات لا يكون خلفا عن ركعتين لما في خلف عند المصير اولاه
سواء بصوم الحلف فاحصل ان الصلوات بثلاثة انواع نوع كشي فرائها اصل لعدم نفوذها كالتواضع ولا يسم لها عند
وجود الماء لعدم العذر ونوع كشي فرائها وبنوع يعمل صلا او بولها كالحجعة المكتوبات ونوع كشي فرائها

كصلوة الجاهل والعبد فعلى حكماء المتن قال الشافعي لا يسم لصلوة العبد واجبا في بناء على انها سبب عن **قوله** انه وجد
تقوية واصلا للماء لانه في رطبه وهو في ربه ومكلم فلو سبب العدم لست بالإنسان وهو بخلاف الذكر لا الوجود لانه في رطبه
عاده ما ذكره المآثر اعم الا سبب للماء فافترضا على الماء كالماء في رطبه او معلقا في رطبه ولانه يسم في طلب الماء في رطبه فلم يجر
كما لو سبب في غير ذلك بل طلب الماء لان رطل المسافر لا يخلو عن الماء غالبا كالماء في رطبه او معلقا في رطبه ولانه لا يكلف في الماء بالانصر
ولا قدره بلا علم ولا علم في النسيان والوجود المذكورة النص التدرج اذ لو وجد الماء وليس معه في رطبه او معلقا في رطبه ولا علم
لم يحاطب استعماله اذ لم يحاطب صار وجوده كعدمه كالمريض في رطبه او معلقا في رطبه فان المريض لو تكلف بمكة استعمال الماء غلظ
السامع في رطبه او معلقا في رطبه فلا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
لا يشارك الوجود لكن يشارك العلم وبدونه لا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
صاحبا راي في رطبه او معلقا في رطبه لا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
بالصوم ولسي ربه في ملكه مخموم وليس لم يفرض الوجود في الكفارة بالملك حتى لو عرض عليه ربه له ان لا يفعل بل يجر
بالصوم وبالبيان لم يفتل عن ملكه ونفس الوجود في هذا التدرج حتى لو عرض عليه الماء لم يجر التدرج وبالبيان نالت
التدرج في رطبه او معلقا في رطبه لا يفتل عن ملكه مخموم وليس لم يفرض الوجود في الكفارة بالملك حتى لو عرض عليه ربه له ان لا يفعل بل يجر
بطنه عليه المفسد فاذ لم يفعل لم يجر السمع بخلاف طهر فيه ولا يلزم من شئ احدث في طهارة الماء جعلنا نسيان
الماء بسبب عجز استعماله والجمع يجعل التراب طهورا في حال من الاحوال لم يجر صلو بلا طهارة **قوله** اذ لم يغلب على
طنه وقال الشافعي يجب الطلب في كل حال لان توهم الوجود بالطلب ثابت فوجب الطلب ليعرف التوهم كذا قبل الحق
عنه ليعرف عدم الماء حواله به سبب غير طلب وان توهم وجود الماء حواله به فليطلب لما صدق الحق والنفوت وان سقر
وجود الماء يلزم ان يستعمل اليه وجد التدرج في رطبه او معلقا في رطبه لا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
البعيد الى حيث لا يجد الماء في الوقت لا يلزم الطلب تدرجا قال الصحاح ان العدم بآب جميع وطاهر النفوت
الذي لا يراى على الوجود فمخض الظاهر اذا الظاهر في الماء وعدم الماء بخلاف العوائت فانه لو سبب فيها قبل الطلب
لم يجر لان العدم والركاب في حقيقته لكنه لم يثبت ظاهرا التمام الدليل عليه وهو العماره اذ قيامها بالماء **قوله** والغلب
على طنه الى اخره كذا الواجب في رطبه او معلقا في رطبه لا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
الا حاد ولا قيسه والا الى الماولة والمخصوصه والسمات والخرى في التنبه وكذا الغلب على طنه ليعرف الحق والنقص في
جود دفع التركة اليه ولو غلب على طنه ليعرف هذا الماء طاهر او عجز عن العمل بطنه وهذا مع **قوله** لانه واجد للماء
نظر الى الدليل **فان قلت** لو كان غالب الداعي كالمحقق هذا الوجه في الأخير فما اذا غلب على طنه انه وجد الماء في آخر الوقت
قلت عن جهم وروى في رطبه او معلقا في رطبه لا يفتل عن الحاجة نوع التعارض مستقط فرض الطلب بخلاف العرف والبيان
الغلو اي يلزمه ذراع الى اربعه يبل ولا يسلع يبل لان فيه اضراره وبرفته **قوله** وان كان مع رفقة ما ذكره المصنف
ولم كان مع رفقة ما فعله ليزياله الاعلى قول الحسن فانه يقول السؤال دل وفيه بعض الحجج وهذا يشير الى ان شرط
الطلب في الزيادات ولو كان مع رفقة ما فعله ليزياله الاعلى قول الحسن فانه يقول السؤال دل وفيه بعض الحجج وهذا يشير الى ان شرط
في الاعطاء وسمي ما فعله ليعرف هذا الماء طاهر او عجز عن العمل بطنه وهذا مع **قوله** لانه واجد للماء

العارة والنوش **قوله** واول وقت البدر بعد العشاء قولها وعند لي حنيني ولم وقد اذا غاب السفى اللان مامور بفتح الحاء

لقد ادرى حرام عن صلوة او شربا فليصل اذا ذكرها فان ذلك فيها وجوز النوافل على الاغنياء روى ابو ذر الاسدي ثلثا

المعتمد على السكندر وغيره من محققان من مؤلفي هذا الكتاب ان يقوم فيها
نظام انتهى الى العموم عرفت عنه السورج جازن صلواته وفي المثل من خرج من منزله يريد الصلوة الى مكان يقوم فيها فلما
اسى الى العموم كبر ولم يحضره العم فهو داخل في العم لان الله وجد في كل حي بان المظلم ولم يوجد خلافه
سجل على من حسن الصلوة لان الصلوة بتطليع فكذا النبي ولا يعتبر بالمحاضرة منها عنه وهو ظاهر
الرواية وقال الكرخي صحيح ما دام في التناوب يصل بعد من على الركوع فاسوها على الصوم وحب الطاهر لان الصلوة
عبادة هي لا تحرك في عالم يتوهمها لم يقع عبادة في الصوم جرح للمخرج لانه لا يمكن من وصل اليه الا بالمشقة الكفر ولا حرج
في الصلوة اعلم ان الله اراده بالتحول في الصلوة والشرط ان يعلم بتطليع الصلوة يصلي وادهاها لوسل لاكنه لم
يجب على البداهة وان لم يعبر على نفي الا ساطع لم حر صلواته ان كان الصلوة نفي لاكنه مطلق الله ان يكنه
مطلق الصلوة للنفس لان انواع الصلوة البطلان في الطهر فانه لا يعلم ان الله لو كان الصلوة فرضا لا يمكن
الفرض في الطهر والعصمة لانه نوى في الوقت كونه لانه مشروع الوقت والعامة غير مشروع الوقت فان نفي
مطلق الله كسب البطلان في الجملة للاختلاف في فرض الوقت ولا شرط لانه اعد الله لانه طاهر فانه نفي
الركعات من كان في حكمه فرضا صاهما مما اجتمع في لو صلى على من نسي فنعى ان يصلي حيث لو ان الله ان يعز
على طه لاكنه خلاف الا فاني فانه لو اراد الله ان لا شرط ان يعز استماله على غير الكعبة لانه لان الفرض في كل
منها اصابه حرمان في الصلوة لانه لم يوجبه الا بعد البطلان في الوسم وقال الكرخي فان فرض العاست عنها اصابه عنها
لان المعلوم به ذلك والافضل في الناس وقائده الخلاف في طهر في استمداد النعته بعد في شرط وعنده غيره لان النعته
خير او صلواته لم يكره عليهم روى الله عليه الصلوة والسلام

سابہ

بمعنى الكبرياء غير الله وبالكبرياء المقدم ست هناك صفة الكبرياء والاضافة كانه كلمة المشابهة وعن لى كيف يرفع يديه
ح التكبير **قوله** لا علم الاصح اقوال المصير الى ما روينا لانه دوى اصنافه كان يرفع صارا راسه وبما ذكرنا عمل بالروايات
لانه يكون اصل الكنف الى المنكسر واصول الاصابع الى الاوتار ومما لا الراس لانه يكون صلفا امامهم واعني فاعتر
باجرها بالتكبير ليعلم الاعني ويرفع اليد ليرى الاصم ليعلم ادخل في الصلوة وهو المقصود انما يحصل اذا رفع يديه الى اذنيه
وما رواه كان عند الغدوة زمان البرد حسن كان يديه عن سائرهم فرفع رسول الله وم بلع كاهه سمحه اذ بينه فاكفى بذكر
لحصول المقصود وهو العلم لا يلزم للمسلم رفع اليد عن التكبير لانه كان ينبغي ليركع في الرجل كذا لا تحاد
الفرق بين الخطا بان معنى حاله على الصبر وهو اسرها والروايات مخالفة لهذا الوصف وروى علي حينها انها كالرجل
قوله لانه فهو المنقول قالهم لا يسئل الله صلوات الله عليه من ارفع يديه الطهور مواضعه مستقبل القبلة ويسئل الله بركه وهو صلفه
محمدا السبع بمعنى الى ما بها الى السبع واما طاهر وعمل في ما به الاكبر لانه ابلغ في الثناء والافتاء الامام وعسك
ابو يوسف بنوهم خرجها التكبير الجوز عن التكبير لتعجيل اذ في العبادات المدينة بعبر المقصود عليه ولا يستعمل بالتعجيل حتى
لا ينام السجود على الركعتين اذ مقام السجود على الجهة والافتاء الاذن لا ساد اذ في اللفظ التكبير بحركة الصلوة
اولى اما جاز ما به الاكبر لانه وجد التكبير وهذا لان افضل وفعيلة صفات الله سواء لان صفاته لا يخلط على البعض
تخلاف ما اذ لم يحسن لانه لا ينفرد الاعلى المعنى والتكليف بحسب الروح وهو ما قال ابو حنيفة محمد قوله وروى كذا اسم ربه
فصل في الخرافات التكبير الافصاح لان الذكر الذي يتعقبه الصلوة ملافضل للسالكين التكبير الافصاح فتدبر الافصاح الصلوة
مطلق الذكر فلا يجوز تنسده بلفظ دون لفظ لانه لا ينعى وان الواجب عليه التكبير ولم يات به فليأت به لا التكبير
لعم القبط في قايته وركب فكري ففطم هذه الالفاظ موضوعه ليعظم الله حضورا الله عظمه وكانت تكبيرا وان لم
سلفه فاما لثا المعنى كذا الله تعالى سلسل التطعيم ولفظ التكبير يتناجر فجب التمسك به في كل الافصاح الصلوة
بين لم يحسنه كافتاء قراه التواتر مع القاعة وفي الركوع والسجود مع التعديل المقصود بالاذان والاعلام وذلك
بلفظ اخر اذا الناس لم يعرفوا انه اذان **قوله** لان لغة العرب لها من الحرية ما ليس لغزها امر الا لسانه قالهم انا عرفت
والران عرفت لسان اهل الحنة عرفت كذا موضع تفصيل لسان العرب على ما يرا الاقننه فان غير اللفظ اخر صارا الى
فارسي **قوله** نوحه قولها انه امر بقرآن وهو اسم لمنظوم عرفت قالوا انزلناه قرانا عربيا ما جعلناه قرانا عربيا
بلسان عرفت مبين والمراد بالعربي لغة واما المعنى فلا يختص بلعمه فبذلك متى عبر نظمهم كمن قرانا ولا القرآن مع العجا
في نظره الى العبارات الى مشغل مشغل عليها المصاحف حيث ين اسلوبه سائر اساليب كلام العرب ومعناه
اي ما نزل عليه هذه العبادات فان قد علمها لم ساد الواجب لانه وان عجز عن النظم كما قد علمه وهو المعنى كن
عجز عن الركوع والسجود ونحوه بالاباء بخلاف التسمية على الذمى فانه عجز بالتاريخ وسائر اللغات اجماعا لانها موروثة
الذكر قاله فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف وهو يحصل لكل لسان وهذا النص ورواه الزلز وهو موصوفات
عزى وهذا مع ما قالاه في المتن فترى ما قال ابو حنيفة ان الزلز اسم لكلام الله وهو الصفة القابعة بدانة الحنيفة للمكرت

والا فانه وليست هي حجب الحروف والاصوات وهو غير مخلوق واللغات كلها مخلوقة والمنظوم العربية هي قرانا لما دكت
ما هو قريته فاذا ادت تلك الصفة التاريخية سميت قرانا لما دكت تلك الصفة مما قاله في الوجوه قرانا لاجتماع الابه
دلى ان لو ادت تلك الصفة بالتاريخية كانت التاريخية قرانا واذ كان كذلك كان الصلوة بها لكونها قرانا بتاديت
تلك الصفة بما كادت بالعربية على اننا ان سلمنا بتعليم ذلك ان التاريخية لا يسمى قرانا ولكن جواز الصلوة بالعربية
ليس باعتبارها العربية بل باعتبارها ما يندك على الزان وما دى كلام الله بها والتاريخية مثلها هذا المعنى فبذلك الحكم فيها دلى
كيد ودرى الله عز وجل وانه لى ابر الاولين لى هذا في الصحف الاولى والموجود فيها معناه لانظمة على اناسم لى المعنى
والمعنى لكن النظم غير لازم في حق المصلي لانه لم يرد بغير النظم الا لا عجزا واما المعاني فيقع بها العجزا ونقوم بها الاحكام وحالة
الصلوة ليست اعجازا فيسقط فرضية النظم في حق الصلوة واليد لا يجوز عند العجز وما ليس بقول لا يصير قرانا بحكمه كالمو
التمثل سورا واما يجوز بالتاريخية عند اذ انفسنا مع العربة كالقراءة في يوم جاز ما كسا سورا فافعله صفا بكتا
محمدا سركا ولو قرأ غير الزلز لم يجر لانه غير متطوع به والاصح لى الاخلاف كل لسانه كالتركية والهندية لان المعنى
لا يختلف اخلاف اللغات وقال ابو سعيد البردعي لم يجر غير التاريخية لى منها على غير هذا الحديث لسان اهل الجنة العربية
والتاريخية الدورية **قوله** واخلاف الاعتراف معناه اهل سوت من باب التواء بالعربة وحسب منها ام لا وذكره الحنفي
ان الاخلاف لانه افاد وذكر الشيخ الامام عم الدين العسقي والقاضي خ الدين خان انها ليست عندنا ولو قرأ بقرآن
سادة لم يفسد صلوة ولو اراد ان يكتب مصحفا بالتاريخية او اخبرنا القرآن بالتاريخية عجز ولو فعل ذلك لانه او اسيد
لا وان كتب غير كل حرف ودرجته كنه جاز ولو شهد بالتاريخية او خطب يوم الجمعة بالتاريخية ففعل هذا اخلاف قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاخلاف فيما اذا جرى على لسانه غير هذا فقد ما من ففعل ذلك يكون رديقا او عفوفا
والمحمون بدوى الزيدون يقبل **قوله** بعد قوله جرحه اعلم انه لو قال الامام لا يصح عند اهل الكوفة لان تقديره والله اصاحبه
اي اردنا واصرفه النساء وكان سؤالا مثل الامام اعرفى عند اهل البصر يصح لان فتواه بالله والجميع المصدور يدرك
على حرف النداء وكان ساء خالصا **قوله** لى راسه وضع المصلي الشمال تحت السرة والصلوة وهو حجة على ما كذا الارسل
فانه روى ع كان يرفع يديه في تكبير الافصاح ثم يرسل قلنا معناه يرسل عن راحة يده على الساق في الوضع على
الصدر فانه عسك بقوله في فضل الركوع واخرى في موضع غيبك فيها على صدرك فسر على فهمه هكذا قلنا المشهور ما يتغير عند
الجمهور لى قوله في اخر معناه واخر الجوز بصلوة العبد وصفه الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويخلق
بأخضر والاهام على السبع **قوله** م الاعتماد وهو وضع اليدين على الشمال تحت السرة منتهى القيام حتى لا يرسل لى التثنية والمو
وصلوة الجنازة وكل ضام عند قال محمد يرسل لى التثنية والقنوت في الجنازة واحلف البراءة معاصيا فاخبار
صاحب الخبر الارسل سركرات الاحياء واحار صاحب الذخير الاعتماد فيها فكلهم قالوا لا ارسل في القنوت يتر
الركوع والسجود لمجد لى هذه الاحوال يستطاع الازالة والتثنية فيها الارسل كانه التقوى والركوع والسجود والاهام
البناء فلهذا معناه عند بصر الاعتماد لانظمة الزلاء ولا يرد في معناه انما هو في النظم والاهام في النظم
انما هو في النظم والاهام في النظم

انما هو في النظم والاهام في النظم
انما هو في النظم والاهام في النظم
انما هو في النظم والاهام في النظم
انما هو في النظم والاهام في النظم

قوله هو الصحيح وعند بعضهم يكون للقيام مطلقا **قوله** ثم يقول سبحانه يا ارض المسبح سوره الله توحى صفات النفس
اسات صفات الكمال قوله سبحانه يا ارض المسبح سوره الله توحى صفات النفس
والحق اني عنك العاصم يا سات صفات الكمال واما قبل هكذا والله اعلم لان المحلوف عن ان معنى عنه نقصان بان قال
ليس كما هو ولا عاجز ولا اعلم ولكن لا يثبت هذه الكمال وكذا نكره ههنا رد لنقول ان الله تعالى قد ورد في جميع الصفات التي اضردها
العاصم يا ارض المسبح صفات طاعته وصور الكلام وادراك اسمك اي ام وتمام حبس البرية فان اسم الله اذا جاور
حداها بالاعباد يتكلمه قبل المحاوره لا الحرف في كمال الخطرون وادراك اسمك اي ام وتمام حبس البرية فان اسم الله اذا جاور
انه هم كان بقر سبحانه عند افراح الصلوة وعن يوسف والسافعي يقول ايضا وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
حينما واما انما من شر ان صلوتي وسكني وحماي لله رب العالمين لا سر يكلمه وبذلك امرت وانا اول المسلمين ولم
ان يقول بعد البناء او قبله شيئا من غير ان الله كان يقول ذلك افراح الصلوة قلنا هو محمول على التمجيد اذا اذبح فيه واسم
فاما في الزاوية فلا يزيد على ما اشتهر به الا ان لم يذكر وجوبه في كل ركعة في الصلوة قلنا هو محمول على التمجيد اذا اذبح فيه واسم
قال لم يخف عنه ثم قبل ما في التوجه قبل الافراح انما ابلغ في العبادة ويكون عملا للاخبار وفضل لا تقول ليتصل الله بالتكبير
ولما يورد في طول المكتبة في الحجاب فاما مستقبلا السبل من غير ان يصلي او هو مضموم **قوله** فادوات التزكيا مستغنى بالله
فكان ينبغي ان يكون اجبا بظاهر الاله الا ان السلف اجمعوا على سنيته والمخارعة بالله من ليطمان الرجيم وهو اختيار
لي عمر وعاصم وابن كبر وقيل المختار استعبد بالله من ليطمان الرجيم وهو اختيار حمزة عن العلامة مولا فاضل الدين الكروكي
في معنى التوحد السبطين بعد عرض الله وطرد فهو يرد ليعملك شريكا كما اعتدوا الله من العنوبات له وانت لا تراه
وهو يراكي والعود اذا كان كذا يكون الغلبة له فانه لو ترك لم يستعبد لم يراه وهو الله توهو الشيطان لا يراه لمحطك
الله مكرمه ثم الصلوة المحامرة ولما سمى الحجاب محرابا لانه ما حود من الحرب فيلزم التوحد بالله استعلاء منه على
العدو واعلم ان لربك التوحد مع البناء وهو يتبع للصلوة عند فان التوحد ورد به النص صيانة للعبادة عز وجل
الواقع فيها بسبب سوسه الشيطان والصلوة تشمل على الزاوية والاذا كان والافعال وكانت اولى **قوله** وقال السافعي
بجهر بالتسمية علم للزكيا من التسمية من الفاعلة عند امراة كل سورة لانه وراء الفاعلة وقال اسم الله الرحمن الرحيم وعداها
اه واما مكتوبه في المحاصف بنظم الروح في فداء الفاعلة وكل سورة وعداها من تحريد القرآن ولا خلاف في الفاعلة
بسبب ايات واما يكون سوا ايات التسمية وفرا قال اياك معبد اية فالمخاطب لشهد يصعده وقال في كل ركعة وفرا واما
اياه من الفاعلة فلما كانت اية من الفاعلة بجهر بالتسمية عند الجهر بالتسمية والناحية التي لله رب العالمين قال الله تعالى في محرابي
الله توحى الصلوة سبي ومن عني نصفي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى في محرابي محرابي واما قال الرحمن الرحيم
فان الله محرابي محرابي واما قال الرحمن الرحيم فانه الله تعالى في محرابي محرابي واما قال الرحمن الرحيم فانه الله تعالى في محرابي
وسر عيني بصفان ولعبدك ما سال فاد قال الههنا العراط المستقيم عراط الدر نفث عليهم غير المعصوب عليهم ولا
انما ليرتال الله هذا العبد في العبد ما سال واد يقول قسمت الصلوة الفاعلة لانه فسر المحسوم بالفاعلة ولان الزاوية كبر

بالفاعلة ولان الزاوية كبر من الصلوة ويجبر لكل كبر من الصلوة فالبوايه سوله الحمد لله دليل على ان التسمية ليست بزاوية
الما احلف الاخبار لم يست منها مع المعارض ان اذني رجاء اخلاف الاخبار والعلامة ابراهيم السهري والقرآن لا يست مع
السهرية لان طريقة التفسير لا اصل الدين في سبب الرسالة كما مستحجة فيعمل بالمتبينة والما فيه محل الدال فيه على انها ليست
من الفاعلة ولا من اس كل سورة والمتبينة على انها من الزلزلة وكنت المحاصف خط على ان يقول على انها ليست من السورة
الكتابة يعلم الوجه على انها من الزلزلة لرب الفضل قال قرار الهدية والبرقة والشام وفرا واما الزاوية التسمية ليست بزاوية
الفاعلة ولا من غيرها من السورة انما كتبت للفضل والبركة بالابتداء وفراجه الزاوية ان سورة الملك يثبوت في ومع التسمية
يكبر احدى بل يثبوت كذا القول على التفسير الكون يثبوت ايات في ثبوت ايات التسمية **قوله** محمول على التعليم يعني على تعليم
انما من السورة والزاوية كما شرع الجهر بالتكبير للاعلام وروي عن عمر بن الخطاب جهر بالسا بعد التكبير للتعليم **قوله** في اياتها احتياط
يعني بالي التسمية في اول كل ركعة وهو قول في حنبلي ومحمد وهو اقرب الى الاحتياط للاختلاف العلماء والامام في كونها اية
من الفاعلة اعليه اعاده الفاعلة في كل ركعة فيعيد التسمية ليكون بعد اختلاف وعمره اذا كان كفي بالوايه ياتي
بما من الفاعلة والسورة لانه اقرب الى ما سعة المحرف اذا كان كفي بالوايه ياتي بها من الفاعلة والسورة لانه لو اتي بها
محاصف فيكون سكتها في وسط الزاوية ولم يثبت في ذلك **قوله** ففرا الفاعلة لا ينعين كما اعتدوا وكذا اجمع السورة اليها
واما الزاوية فاما الزاوية مطلقا والسافعي خالف في الفاعلة لتوكل في الصلوة لا الفاعلة الكتاب وما كلف فيها التوكل في
لا صلوة لا الفاعلة الكتاب سعة معها وهذا لانه تواتر امره القرآن مطلقا وفراها التوكل في الفاعلة او بها
وبالسورة والزاوية على النفس بان لا يصح لانها مفرقة لرب عليه لا مبطل والصح ابطال ولا ابطال فلا يصح لرب ماقاله
اصحابنا ان الله توفاه واما تيسر من القرآن فالتسديد بالفاعلة زياده على النص وانها كالنسخ لان الزاوية يصير الفكر
بعضا وما لبعض حكم الوجود فيكون ابطال الملكية فيكون شيئا فلا يجوز محر الواصل لان شرط السامح ان يكون مثلا
للمسحوق او اقرب منه بالنص والسا يستوعق سبق الاجال والاجال لا يمكن العمل قبله فلا مانع ولكن خبر الواحد لا يثبت
فتلنا لرجوعها على حكم الصلوة بتركها ولا يثبت علم النبي وم لا عراي الصلوة الى الفرقان وقال الله اكبر ثم اقرار
ما تيسر او ما معك **قوله** فاما لا شلم هذا ولكن احاط للعبادة فاعلق الجواز بها وبها **قلت** الاحتياط ان لا يتعدى
صدا شرع ولا يترك عليه ولا يلزم الفقرة الاخيرة لان الامم بالصلوة محمل وكان فعلهم سانا لما لم يست انكتا خلاف
الزوا لان اياه طاهر مستغنية عن البيان ولا لا جعل التقدير كما فان كانها ما يتم به الركعة بل هي شرط لصحة الخروج
حي لو صل النفل الفاعلة ولم يعد اصلا في اذ فاعلة الاخيرة فلم يصح زياده على اركان الصلوة الى طريق اياتها التفسير
على شرط صحة التسمية التي هي تليد والسا بكتا الصلوة لا يخرج منها بل يخرج من ثبوتها وكذا شرطها **قوله** فان قلت
انص حقت منه البعض وهو ما دون الاية **قلت** الزاوية ساو ما هو سجع عرفا لما عرف فلا ساو ما دون الاية **قوله** او قال
الامام ولا الفاعلة في قول الامام في قول الامام لا يقولها لانها فاعلة للتكبير فلما ان قضية التسمية ترك
الركعة لانه تركها لما قال في اخر فان الامام يقولها والخطا يكبر يقولون في اخر فانما منه ما جبر الخطا يكبر في اخر فانما منه

للمرجل او ما لم يجرى عام وهو ما بين الركبتين والخصية وعجزه للوايل ثم لانه هو الذي وصف صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
لما روى انه قد فعل كذا فان ابله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه على الارض وما روى انه كان اذا سجد
وضع يديه على صدره منكبيه نحو على طاهر الكبر او المرفق اعلم انه عند الرفع يرفع يديه او لا ما كان بعد السجدة الارض فيرفع
وجهه ثم يديه ثم ركبتيه كما كان يضع يديه او لا ما كان اذا سجد على الارض الركبة ثم الوجه ثم يديه وقال لا يجوز الاقتصار
على الانف فان السجود على الجبهة فرفق عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان السجود على سبعة اعضاء القدمين واليدين والركبتين
والجبهة وهذا بيان قوله وعدمها الجبهة لغير ما قاله ابو حنيفة ان الله تعالى لم يذكر عصى الا لتفسيده زياده
على النص لا يجوز له الا ما جوزه النبي صلى الله عليه وسلم وانما امور السجود على الوجه لانه فسر الاعضاء السبعة في الحديث المعروف بالوجه
فاذا سجد عليه كان غسلا كالسجود على الجبهة لانه اذا جاز الاقتصار على الجبهة لانه بعض الوجه وهو ما مور به
والانف بعضه فجاز الاقتصار عليه وهذا لانه سجد على يديه لانه الحكم والحقيق اما الحكم فلانه لو كان جبهة عند الرمي
السجود على الانف وما ليس بسجد الا بغير سجد بالبعد كما أخذ والرقن واما الحقيق فلان عظم الجبهة صلب ووضع
كل اطراف الجبهة لا يشترط اجزاء وانما شرط وضع طرفيها والانف طرفيها فجاز ان يضع اليدين والركبتين
سنة في السجود صلافا له في السجود في غيرهما واجبت طهارة السجود لانه امرت ان السجود على احد عشر موضعا
ان يترك السجود لا يستدعي وضع اليدين والركبتين لانه لا يصح صلوة المكسوف بالاجزاء ولا السجود على الارض
او انه لا بد من السجود على الارض لانه جاز الوضوء ووضع القدمين في السجود لانه لا يمكن خفيق السجود الا بوضعه القدمين **قوله**
فان سجد على كور عمامته الى اخره وقال الساجد لا يجوز لتفسيده يمكن جهنمك على الارض ولما احدثت المذكورة في المتن
رواه ابن عمر انه لما جاز على كور العمامة اطراف الفلسوم اذا اعتدل حتى وجد جميع الارض وهو المراد بقوله يمكن جهنمك
من الارض وهذا السجود على البساط جاز بالاجزاء كما انما جاز في السجود على الارض فجاز هذا الجوز فتاوى ابن
ابن قتيبة من حوازم فتاوى الجاه النكبر من راء الصفاي يتعلمون ضام معلومنا هل تصلون على البرد في بلادكم
فتاوى ابن قتيبة على البرد في غنى من انما جاز في السجود **قوله** ويتولى سجودا اعلم ان سميات الركوع والسجود سبعة
واجب وانما لا سميات الركوع وسبعة السجود وضلتون من البطل بالسجود وسبعة فتدرك التبيين مع ذكر
السجود ولم يذكر من الركوع في موضع والرضية اما سميت بغير ما قاله اصحابنا ان بعض الركوع والسجود يتناوفا
دون سمياتهما فلو شرطنا سمياتهما لزمنا على النص انه لا يجوز بالادى **فان قلت** يريد بالنص على النص واجاز
فقد قال عنه بنو عمار في قولهم في موضع باسم ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها ركوعا وكوعا لما نزل قولهم في موضع باسم ربك
الا على حالهم اجعلوها سجودا قال عنه بنو عمار في قولهم في ركوعه سجودا الى العظيم ثلثا وسجودا سجودا الى الاعلى
ثلثا فصارا بالنص والارض يتبع الفرضية **قلت** انما يكون سنانا لو كان الكتاب جملة وليس كذلك فان الجملة لا يمكن
العمل قبل السنان اسكن العمل بها لان ظاهره بفتح وجوب السجود وبفتح القول وكلاهما انه هل يجب عليه هذا اللفظ
وليس النص في قوله صلى الله عليه وسلم السجود على الارض جبر خفف الصلوة ولم يذكر في الركوع والسجود سببا وقد نزل النص

مطالع السجود
على كور العمامة

البرد

والواجبات ولانه ذكر في سرافيكس كالمعروف والناظر لان معنى الواجب على الاعلان معنى التطوع على الخافه
كذا قاله الاسرار وقد اشار الى الحسن في هذه الآية قوله لان النفس والها دون سمياتهما فلما زاد على النص **قوله** لان ذلك
استلها فيكون اوليها لقوله صلى الله عليه وسلم الماء عود مسنون **قوله** ويكبر لما روي انه كان يكبر عند كل خطوة ورفع **قوله** فاذا اطمأ
جالت الى مجلس مطيئا بقدر راحة **قوله** لانه بعد جالسنا على ان ما فرس الى النبي صلى الله عليه وسلم من اذارت جبهة الارض حيث
جري الروح من جهته وبغير الارض ثم احادها جازع السجود وهو التماس الركبة سائر الاركان كان مغلفا ما في ما
ينطق عليه الاسم فكذلكها سأل الركبة رفع الرأس في ما ينطق عليه اسم الرفع وحكي له ذكر السجود ففيل انه يعتدل
فيه الموضع كاعداد الركعات وقيل للرسول ان السجود فلم يسجد من غير عمامة وقيل السجود الاول الى سنان الى ما اطلقنا
من الارض والناظر الى ما يقرب اليها قال الله تعالى منها طلعناكم وفيها نعيدكم **قوله** لما روى انه قد فعل ذلك لان كل ركعة سجد
اركان والفتن منها تفرق قولنا ما قاله الحسن وروى عن علي رضي الله عنه ان بعض الرجل على صخرة وقد صبه ولا يملك
مدى على الارض لانه ان يكون سجد كبر لا يستطع وروى عن محمد بن جبل و ابن عباس كراهة عدم احد الركعتين الاخرى
وعلى الطحاوي انما يسن من سجدة على الارض سجد كانا وسابا وهو قول عامة العلماء وما روى عن علي رضي الله عنه في كان سجد في
فلا قال في سجدة الركوع والرفع منه له صديقت ابن عمر وانك وسلم لله النبي صلى الله عليه وسلم كانا اذا قام الى الصلوة كبر ورفع يديه صوته
ويضع مثل ذلك اذا اراد ان يركع ويضعه اذا رفع يديه **قوله** كذا نقل عن ابن الربيع فانه راي رجلا يرفع يديه في الصلوة
عند الركوع فتاوى ما هذا فان هذا مني فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه وقال ابن مسعود رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وتركه
وقال ابن عباس في العشرة المبشرة ما كانوا يدعون ابراهيم الا الافح الصلوة على النواية لزمرو وقال مجاهد صليت خلف
ابن عمر سبسين يوما رفع يديه الا الافح الصلوة والنواي او عمل خلاف ما روى سقطت روايته كاعرفنا اصول الفتوى
قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة ولان السنة بوجبه الاغصاء الى القبلة ما استطاع ودافعا قلنا **قوله**
روى عن علي بن محمد في قوله صلى الله عليه وسلم في الاصول السنة التقوى ان يضع كفيه اليمنى على فخذه الايمن وكفه اليسرى
على الايسر في الطحاوي يصح مد يديه على ركبتيه كما حال الركوع وعمره انه يكون اطراف الاجزاء عند الركعة **قوله** وبسط اصابعه
وقال ابن عمر في بعض احكام البصر والوسطى من اليد اليمنى وبسط اصابعه لان ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فعل التشهد
وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد يده اليمنى على ركبته اليسرى واما ما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا فعل الصلوة يركب يده اليسرى على ركبته اليسرى ويضع يده اليمنى على ركبته اليمنى واما ما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فعل الصلوة
وذا فعل قلنا ولا في توجبه للاصابع الى القبلة وهو سنة وكانا ولي **قوله** فان كانت امرأة فانها خرج رجليها من الحجاب
الاخبر عن ذلك ما روى لانه استلها وصلى جالسا على السرور **قوله** والاخر من الاخذ يشهد ابن عباس وقال
الساجد في السنة شهد ابن عباس لانه مرسلان الصحابة واما اخار ما استقر عليه الامر وابن مسعود من الشيوخ سئل ما كان في الركعة
كانت النبطية امار حنيفة شهد ابن مسعود لانه في هذه الآية قال صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم مد يديه على ركبتيه كما فعلت مسعود
الزكرو قال لا يجازي الى اخره ومطالع للاجبار وافله الاسما والالف واللام اي السلام وهو ابل لانه يستغفر بحسن وسلام لم

مطالع السجود

وقال مولوا الحيات لله **قوله** المراد بالعرض السدور كما قال الله تعالى قد فرض الله عليكم اي بذكر **قوله** ودعا لقوله نو فاذا فرغت
فانصب عن ابن عباس فاذا فرغت من صلواتك فاجتهد في الدعاء الى ربك فارغب واجعل رغبك الله حضورا وانسال
الافضل ومن اذا فرغت من الصلوة فانصب الدعاء وارغب الى الله بالاجابة ومن لم يفرغ من الدعاء فليكن من الصلوة
او رتب الى الزمان وانما يدعوا كما يشبه الفاظ الترتيب في الدعاء فيكون من الدعاء في وقتها والحواس في وقتها
الحساب في وقتها ومن لم يفرغ من الدعاء فليكن من الدعاء في وقتها والحواس في وقتها
انفسنا الله ومن الادعية المأثورة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو الصلوة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر
واعوذ بك من عذاب الجحيم واعوذ بك من عذاب النار واعوذ بك من عذاب النار واعوذ بك من عذاب النار واعوذ بك من عذاب النار
انما النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم هذا الدعاء كما كان يعلم السورة من الترتيب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما علم ابن مسعود ان هذا
من الدعاء العجيب اليك وكان ابن مسعود يقول اللهم اني اسألك من خير كل ما خلقته منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشكر ما علمت
وما لا اعلم وسأرك بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة لان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحابة والان من جحدك بالحق
لا بد للحجاب من عطف لينا لاجابه الملك وسأرك بالحجاب الى حضرة الله تعالى فان من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم صل على
محمد افضل ما صليت على احد من انبيائك ورسلك واجزه عارضا افضل ما حركت سولا من ارضه **قوله** حركت من الضاد يعني
ضاد الخرجه حركت الجوز الاقترار بعينه ومن لا يتدبر على اجابه لفظ السلام او فاد اصل الصلوة بان كان ترك الجوز من صلوة
مسعود ما جرى على لسانه من الفاظ الناس لا يتدبر في ما في من اصل الصلوة **قوله** وما سجد كقول الله اعز في لاه كحق
بالله تعالى ومن يعرف الذنوب الا الله **قوله** ساقض من الابره رواه ابو حنيفة عن حماد بن علق عن ابن مسعود ولان المحرم للصلوة
كان غاب عن الناس لا يكلم ولا يكلمه وعند التحليل كان روح اليهم فيسلم عليهم وقال ما نكلم سلم سلمه واصل بلسانه وجهه
كراوت غايته وما روي عنه اولي لان ابن مسعود كان يلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف النساء **قوله** وكذا نكلمه بالابنه لان الاعمال بالنيات
اعلم انه سوي بالتسليم الاول عرسه من الخطيئة والروايات والنساء والتسليم بالابنه كذا نكلمه لان مستقبلهم بوجهه وحاطبهم بلسانه
فيؤمنهم كماله اذ السلام فيه والاعمال بالنيات ولا سال لو كان هذا تسليما عليهم لكان الجواب مستحفا عليهم الى الجواب
انما يحق اذ لم يوجب ما يتوهم مقامه ومدورهما وهو التسليم واصحابه ثم اعلم انه قدم ذكر الخطيئة في الجسود واخرها الجاه
الصغير فعمل ما ذكره الجسود ساقط على قوله في حينه الاول تفصيل الخلائك على البشر وما ذكره الجاه الصغير ساقط على قوله الاخر
في تفصيل معنى البشر على الخلائك وهو من ذهب اهل السنة والجماعة والخيار له حواصن آدم وهم الانبياء وهم افضل من كل
وعوام بني آدم وهم الانبياء افضل من عوام الخلائك وحواصن الخلائك افضل من عوام بني آدم وقالت المولى حملا الخلائك افضل
من عوام بني آدم فنزلت من سكت المسيح لم يكون عبد الله ولا الخلائك الممنون اي ولا من هو اعلى منه مدرا واعظم منه خطرا
وهي الخلائك الكروسون بدو عليه كخصيص الممنون كما يقال فلان لا يستكف عن خدمتي والابن مراد بالمدكور احرا ناكيد
المدكور ولا وانما يوكد الشيء بالافضل فالافضل قلنا انما سلم تفصيل الثاني لكن هذا لا يمتس ما يار غنا فيه لان الآية تدل على ان
الخلائك الممنون اجعلهم افضل من عيسى ومن لا يرفع فيه وان المراد من الخلائك مع ما لهم من حضيضه العذرة النابتة قدر البشر والعلوم

الواجب وانهم مجردوا عن التولد الا اذا وحي يا سالا سلعون عن عبادته فكيف لم تولد من ارض لا يتدبر على ما يتدبرون ولا يعلم
وهذا لان من البطش وسما العلوم وغاية التكون هي التي يورث الحق اصال الفضاوي وهم السرم عن العبودية حسب رادوا المسح
والدخ عن عراب سرك الاكبر والابره من الحي الحي في بيما ما يكون بدخرون في بيوتهم فمدوا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن
الله لم ارب فنبيل ام هذه الاوصاف الخلائك انهم ضياء المسيح ومع هذا لم يسعكوا من العبودية فكيف ضياء الله لا يلهم من هؤلاء
تفصيل الخلائك على الانبياء المعصومين الذي يار غنا فيه وهو كثر الثواب في البشر من رادوا رادوا الهوى وان الله مع انهم جسدوا عليها
فصاغت الانبياء الخلائك في العفة ومصلوا عليها في قهر المواعظ النفسانية ودوا على عكس انية فكانت طاعتهم اشق كبرها
مع العارف على طاعة الخلائك فكانت ازيد ثوابا على الترتيب ولعلنا ادساق الكلام ان المسيح اولى بالعبودية من الخلائك
والنوار سددت العبودية **قوله** ولا ينوي من اسرك له صلوة هو الصحيح هذا عند الجمهور وقيل ينوي الرجل والنساء من
ساركة ولا من ساركة وهذا عندنا سلام النفس على الله اذ افاض السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اصاب كل عبد
صلح من اهل السما والارض فاما سلام التخلل فما حجب من عرسه بالنية **قوله** والامام ينوي بالتسليم هو الصحيح اعلم ان
هل ينوي النعم فال بعضهم لا ينوي ان يفسر اليهم بالسلام ملا حجة الى النية ولا يصح ان ينوي انما خلت من اهل بعضهم ينوي
بالتسليم الاول والاصح ان ينوي بالتسليم لان مخاطبهم بها فيؤمنهم فيها اذ الكلام انما بعسر بالنية **قوله** ولا ينوي في الخلائك
عدد اعصم لان الاحار عديم فدا خلت على ابن عباس من كل مؤمن من حسن الخطيئة واحد من خمسة يكتب احصاء واحد
عرسان يكتب النيات واحد مائة بلفظ النجرات واحد واره دفع عنه الافات واحد عند ناصبه يكتب ما يصح
على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض الاخبار من كل مؤمن ملكا في بعضها من كل مؤمن ملكا في بعضها مائة
ويستون فصار كالامان بالانبياء فانه لا يسقط من بعد عدا ايمانهم للاختلاف في ما يؤمن من ليس سبي او لا من من هو نبي
لو عين عددا **قوله** هو تمسك بقوله من كرمها التكبير اعلم ان اجابه لفظ السلام فرض عندنا في كل وقت مفتاح
الصلوة الظهور وتخرجها التكبير وتخليها التسليم ولان التحليل مقابل التحريم لانه الخروج ودخله في كل ما شرع به
التحريم فرض وهو التكبير فكذا ما شرع به التحليل وهو التسليم ولما روي ما من حديث ابن مسعود حيث قال اذا قلت
هذا او فعلت هذا فقد غفرت صلواتك لم يثبت ان يسوم فيم وان ثبت ان يغفر فاعده الحمد ساقط الرضيه والوجوب
ادعاه به بوجه الحاح اذ الى ما حذر سرك الاخر والرضيه والوجوب بوجه الحاح غير الوجوب بوجه الحاح اذ لا يثبت
الرضيه لانه جبر الواحد قيا التحليل على التكبير لا يجوز لان التكبير عباد خالصة مداه لانه ثناء محض وكما لم يثبت
مستقبل القبلا وبأنه لا يملك قول العباد عصار فرضا فاما السلام فكلام الناس فوجه لصحة الخطاب وثناء
موجب باسم السلام لانه من اسماء الله تعالى ونذكر ان كان محظورا في الصلوة ويؤدي من خواص القبلا وهو الخروج من العبد فلما تردد
جبل فوق النفل ودون الفرض فجل واجبا ولا يتقاسان مع المفارقة بما ذنا ووصفا واثرا وبقوله والتخير
ساقط الرضيه الى اخر **فصل في الترتيب** اعلم انه يجهر بالقراءة في الخ والى العائين اذ ارفعوا واجمعه والجدير فقط
والاصرفه لانه في كل جهر بالقرآن في الصلوات كلها في الاشارة وكان المشرك يودونه ويسمون من نزل من انزل عليه فانزل

الصلوة ولا يجهر بصلواته ولا يخاف من كمالها ولا يخاف من كمالها ولا يخاف من كمالها ولا يخاف من كمالها
وكانت صلواته النهار فكانت بعد ذلك صلوات الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للاذان في هذين الوقتين وكان جهر
بصلواتهم كالمناجاة لا كل السر مستخفون بصلواتهم والنجاشي كانوا ينادون جهرًا بالجمعة والعبد لله انما قامها
بالمدنية وما كان للكنان بها فوق الا بآثار وهذا العذر وان زال بخلفه المسلم بما حكمه باق لان بناء الحكم يستعمله السبب
قوله وان ساء جهره واسم نفسه هذا احيا والكفرى ان ادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره **قوله** وان ساء
خافته لانه ليس خلفه من سمعه لكن هذا التعليل انما يستعمل على قول جعل صا جهر اسماع العيز وهو قول الفقيه الى جهر
فصار بعد الاحتياط على قوله المنفرد فيما جهر باختيار لسائر جهر واسم نفسه وغيره وان ساء خافته واسم نفسه لا غير
تستعمل التعليل لانه ليس خلفه من سمعه ولكن على هذا التقدير لا يستعمل التعليل الاول وهو قوله وان ساء جهر
واسم نفسه لانه امام في حق نفسه وعلى قول الكرخي سبب التعليل الاول دون الثاني والا فضل هو الجهر كذا قال
في المبسوط واحكامه من الزبادات مستند لا يتولد من صلى على هيئة الجماعة صلواته صنف من الحكماء ولان
الامام انما جهر لاسماع الصوم لسد رول قرانه فيحصل لهم احضار القلب في الدعاء والكتاب انزلنا السكر مبارك لسد رول ابائه
وليس كذا ولولا الابواب وهو لما كان امام نفسه احيا الى اسماع نفسه ليكون اقوى في المنكر والتدبر واحضار القلب
في جهره ولكن ياداه لحصول المقصود به **قوله** وعرفه خلاف ما ذكرناه قال جهره طهره عرفه لانه لو دل على عظم فاسد الخ
قلنا ونكسح للجمع من الصلوات وقوله في صلوات النهار عظمه مطلق **قوله** لانه مطلق لا يعلم ان التوافل مكملات للرايين فالزم
اول ما كاسب به العبد الصلوة فان صلحت فقد افرغ وان سقطت بكمل التوافل فكانت اتباعا للرايين فاحتمل
قوله فيصلها بعد طلوع الشمس اعلم انه انما قال هكذا ولم يقل بعد طلوع الجهر لانه كان في وقتين لسبب من الجهر
في كل جهر والمخافة لانه لا حاله الفضاة وحاله اذ العتامة الجهر لانه لم يقل بعد طلوع الشمس حاله
المخافة وكما وجد طلوع الجهر **قوله** وقال البروف لا يتبع واحده منها الى البقرة السورة ايضا لانه لو رآها حال الجهر
لانها في عصر الفاختة او كانت بها وفي عصر السورة او جمع بينهما جهرًا ومخافة وفيه تعليل مشروع فوجب الكفاية
قوله لا يصح الا بدليل اي لم يوجب بناء على ان الفضاة صرف حاله الى ما عليه كصرف التوافل المستروعة الى التوافل النائية ليس له
في الاخرين الا الفاختة ولا السورة اما السورة فغير مستروعة اما الفاختة بخلفه لانه في ما احاطا ولم يشروع له مرة
اخرى فلما لم يشروع في حقها لا يمكن من الفضاة فصار لا الى خلفه لانه في نكرات التفرق عن امامها فلا يمكن فضاها
وقال الحسن بن زياد يقتضيهما وقيل يصح الفاختة دون السورة لانها اسم فيكون قرائتها اولى بسد رولها والى جهره ومحمد
لقرانه الفاختة بعهد جهر الواحد على وجه يترتب السورة عليها لا يرى انه لو نسي الفاختة فذكرها قبل الركوع او قبل قرائتها
ويجوز السورة بلفظها في الاخرين سورت الفاختة على السورة وهو خلاف المشروع وهذا لان بعض السورة مستعد
ماضاه الركوع والجمود اليها فتحت الجهر صراعا شرط وجوب الفاختة ففسط الوجوب فلم يجب فضاها فاما السورة
فانما شرعت مرتبة على الفاختة وقد ذكرنا في الاخرى من ترتب لالحالة **قوله** الفضاة صرف حاله الى ما عليه وقد عرفت

الفاختة الاخرى حاله فلم صرفها الى ما عليه فيقضيها والسورة لم يشروع في الاخرين حاله فلا يقتضيها **قوله** على رواجه
لكن عرفت جهره لقرانه الفاختة واجبة لم يملك صرفها الى ما عليه لانها لم يشروع حاله واما السورة فشرعت تلاوة
الاخرى حاله لقرانها لانه لم يجب سجود السهو فذلك صرفها الى ما عليه **قوله** ثم ذكره هنا اي في الجاه الصغير ما يدل على
وجوب قضاء السورة لانه قرار في الاخرين الفاختة والسورة وهو احضار من الجهر محرم احضار صاحب ربه افضل
الوجوب **قوله** وفي الاصل وهو المبسوط بلفظ الاحكام فانه قال اذا نزل السورة في الاو ليس احيا الى لقرانها في الاخرين
لان مرتبة العمل بالسورة السبب مع الوصل والترتيب لم يثبت لكن الوصل فانه ما يمكن العمل به فزوج دون وجه فينبيل
الافضل فضاها ولا يجب لغيره اصل وقول وصفه وهذا مع قوله لانها اي قرانه السورة ان كانت موضع غير موصولة
الى اخر **قوله** وجهره ما الى الفاختة والسورة هو الصحيح اعلم عن جهره ما يثبت روايات في رواه خافته بها لان الفاختة
مستعدة على السورة فكانت اصل والصورة بتعالها ومرق الفاختة لهما المخافة فيما خاف بالسورة بتعالها
في رواه جهره بالسورة دون الفاختة وهو اختيار في الاسلام لان الفاختة اذاد والسورة فضاة ولان الفاختة بحسب علم الفضاة
بحسب النوات في السورة فاصف الجهر فيقف كذا في الفاختة في محلها فبراعى صفها والفضاة بلفظ موضعها فلا يجمع
الجهر والمخافة في ركعة واحدة اذ هو غير مشروع اصلا والجهر بالفاختة والعقار مشروع في الجهر والافضاة بالسورة في الفاختة
في العقار غير مشروع اصلا ويعمل التعليل وهو الفاختة اولى من جهره الواجب وهو السورة او يقول المخافة بالفاختة في الاخرين
يدل اذ قرانها بدل فكر اصنف قرائتها والجهر بالسورة واجب لان قرائتها واجبة لكونها فضاة فيكون على حسب الاداء فسد بدل
التعليل وهو المخافة في الفاختة الى الجهر اولى من بدل الواجب وهو الجهر بالسورة الى المخافة لانه التعليل مع الواجب والاصل
لصفها بحكمه فكذا ينبغي ان لا يستصفا و يستصفا ولانه لما كان احيا كان لانه لا يقرأها فقل ان راعى صفها وان لا يراعى
صفها ليرى قوله لان مجرد حركة اللسان الى اخره اعلم ان الكلام اسم لمجموع مفهوم الابري ليرى صوت الطيور لاسمى كلاما حانها
مسموعة انها غير مفهوم والكتاب لاسمى كلاما حانها غير مفهوم لانه غير مسموع **قوله** وقال الكرخي يصح الحروف ومعناه لا يترتب
لصحيح الحروف ليعبر قرانه فان صح الحروف لم يسمع نفسه بخلافه لان الزيادة فعل اللسان وذكر ما قامه الحروف في قولنا
لان اسماع حصل بالاذن وهو فعل اسماع لا فعل التاري لفظ الكتاب ساره الى هذا حيث قال وان ساء جهره واسم نفسه وان ساء
خافته لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد ان يكون المخافة بصحح الحروف يادى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره واذن
المخافة ان يسمع الحروف وقال يسمع الابهة اكلواي للاصح ان لا يحرره ما لم يسمع اذناه ويصح من بعده وفي هذا الاختلاف كل ما يتعلق
بالنطق كالطلاق والعناوين والاسماء والتسمية على الذمحة والاداء والاسم لم يسمع نفسه لاسمى لاسمى عند
الندواني وكذا لو قال له دخلت بعد قوله انطافى جهره ان اسم نفسه في التعليل ولا يصح الطلاق اجتماعا وان لم يسمع نفسه
وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف قال صاحب المصباح في قولنا الندواني **قوله** واذن ما عرفت من الزيادة في الصلوة اذ وان كان
فصيرم واما لا بد من ذلك فصارا واه طوله اعلم لقرانه المسألة بآثار اصل وهو ان الحرف المستعمل اولى من الجهر والمخافة
عنده وعندنا بالعكس فانه لا اله الفصير لم يتعارف قرانه لانه اذا قرأ لم يسمع نظرا لاسمى فاراد للقران عرفت وهذا ان الزيادة

بخلاف الغياض من امر يكسر وقوعه ونجم وجوده واكثر اذ فاسد كهابه ندر ما قاله ابو حنيفة ان الاختلاف شرع حينما يصلح النوم
 في الحديث يعرج عن المصنف والعجز هنا الزم ان الحديث ما وجدنا في المسند فتوضا وسنن لا اختلاف واما الذي سمي ما حفظ فلا
 ان يعلم ما اسود ودانجه المصنف في حق النوم غالباً فصار الاختلاف هنا الزم واكثر فيها اغلب من الحديث لانه سمي به كبر
 الناس في كثير من الاوقات لكون التوليد سجيها فلما جاز الاختلاف في الحديث لان مجوزاً في احكامه الى قولهم لا يفسد الاشارة فان احاج
 الى حاجته لم يفسد قوله او كان مثلاً فتعلم سهره من اريد به نكرو وقيل تعلم بلا عمل كبير ولا يمتنع منسوب الى امة العرب في
 الامم الخالية عن العلم والزوا والكبابه فاستعير من المعروف الكتاب والقرآن قوله او دخل وقت العصر واجمعه جمع على اختلاف
 القول عند ادا صار طول كل شيء مثليه وعند ما مثله بان شرع الجماعة في اول الوقت وحل وقد فور التمسك بل الزوا الطل
 مثله استغل بالدعوات الى ان صار الطل مثليه قوله فاقطع غدره بان توصات خاصة في السيلان في شرع الظهور وقود
 وقد التمسك فانقطع الدم ودام الانتطاع الى غروب الشمس بعد الظهور عند كالتوا انقطعت ظلال الصلوة في لهما ما وينا من
 حديث ابن مسعود فانه اذا قلت هذا او قلت هذا الحديث غلق الهام بالعقد في شرط سائر آخر فقد زاد على النقص في شيء
 فلم يجز الا في امر ما قال ابو حنيفة انه لا يمكنه اذا فرض اخر الا يخرج من هذه الصلوة وما لا يتوصل الى الفرض لانه يكون فرضاً كالما سور
 بالتوفى كغير ما مور بالاستفاد من السيرة لكن امر عند بصعود السطح يكون ما مور أصب السليم لان الشيء اذا ثبت في
 لموارنه وضروا ولا تاجمنا على بقاء الترخمة في هذه الحالة حتى لو تولى المسافر الاقامة في هذه الحالة بعد فرضه كالزواها
 في خلال الصلوة والتخمة لا ارادها ذاتها واما ارادها افعال الصلوة ولم تقف فعلى اخر سوى الخروج فكان فرضاً في فرضه فان
 الخروج من الصلوة قد يكون بعصبة كالكذب والمعصية لا تصب بالوجوب قلت غرضها ان بعض ما يحال ليس هذه المسائل
 متبينة على هذا الاحوال ولذا ذكر في المتن من الامور بل الساد عند باعتبار الترخمة ما فيه بعد فاعه من التمسك فاعراض
 هذه الاشياء في هذه الحالة فاعراضها في خلال الصلوة وكما نقول الخروج واجبة عليه وهو حيث هو هو لا تصب بالمعصية
 والكذب من حيث بسبب الخروج من الصلوة ليس بالمعصية هذا كما سئل ان الدار من بسبب حرمة المعاهدة من حيث بسبب التولد
 ومن هذا الوجه غير منصف بالحرم وكذا سفر المعصية من متعلق الرخصة من حيث ان خروج من هذا الوجه جليح والعصيان
 في فعل قطع الطريق او المزد على مولا وذلك محموله قوله في ما في فارت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه بالتحاشي اذ اني اعرض
 حمل والحر لا يعبر قال نعم لتساويناكم وقال مرفوف بعرفه قد تم حجه وقد بين طواف الزيادة وهو فرض وانما حملنا هذا بالادلة
 النص والاجماع ان امام الصلوة واجب انما يحا منها ويوجبها واما ما بانها بانها وانما وانما يحصل ما يصادها والشيء انما يقتضي
 بما ينافيه كالجلل سمي بالبحار والسواد بالبياض فان قلت الاختلاف صنع قلت نعم ولكن صنع غير منسب الى جعل الاشارة
 ونحوها فلا يثبت الخروج باعتباره ولهذا لا يختلف ما لم يضره وانما الف ضرورة عدم صلاحه الامام وقيل بالاتفاق لوجود
 الصنع منه وهو الصحيح قوله فقدم اجراء صحة الاختلاف لوجود المشاركة في الترخمة والحاجه الى علاج صلوة قوله والا في الامام
 ان يلزم مدر كالتولية من ولدان ناعله في رعيته وهو اذ منه فقد كان الله ورسوله وجامعه المؤمنين قوله والا في الامام الاول ان كان
 فروع من صلوة صلوة تامة كغير من المذكور وان لم يضره بغيره في ذوا الى سليمان في ذوا به الى جعفر فانه مدر كالتولية

فكان كالقارح بقدر الامام قدرا نشهد ورواه ابي سليمان اصح لانه تنى عليه البغلة وصحك الامام في حقته المنع من السائر كفتحكم
ولو فتحكم في هذه احواله فصدت صلواته فكذا اذا صحك الامام بعد رقلها لم يضر صلوة المعتدي بناء على صلوة الامام فان هذا العارض
لم يؤثر في صلوة الامام مع انه صدر منه فلان لا يؤثر في صلوة المسبوق ولم يضر منه اولى بحقيق قول الحنفية في الغفوة والحرث
العمد فسد الحجر الذي يلاقيه من صلوة الامام لانها يبطلان الطهارة وهي شرط الصحة في صلوة بفساد الطهارة
فينفذ مثل صلوة المعتدي لانه بناء عليه الا ان الامام لم يحج الى البنيان لانه انما كان فساد ذلك الجرح لا يضر في
كساح الى البنيان بفساد الاركان وفساد ذلك الجرح عنده من بناء ما بني عليه لان البناء على الناسد فاسد فلزم الاستقبال
للاولى انه لو حقه بنفسه في فعله في هذه الحالة مستقبل فكذا لو فعل الامام خلاف السلام لانه منه ومحمد لا يفسد
ولهذا لا يفتون في شرط الصلوة وهو الطهارة ما اذا حافظ حين لم يفسد فلم يضر ذلك في حق المسبوق ولكن يفسد في اوانه
ولا يقطع في غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف احدث العهد والغفوة **قوله**
لان تمام الركعتين لا اشتغال بقدره ان تمام السجدة بالرفع عند محمد لم يوجب عندنا بطلان ركعتين بالوجه لكن اجلسه في السجدة
فرض عندنا ولا يحق في غير طهارة ولا اشتغال من ركن الى ركن بالطهارة فرض اجامعا فلا يعتد ركوعه ولا سجوده لعدم
الاشتغال بالطهارة **قوله** يمكنه الامام بالاستدعاء على الدوام له حكم الابتداء في قوله اجتراد والركوع والسجود له اشتداد
لما دام المقدم صار كانه ركن وسجد ابتداء في صلواته وصلى المعتدي وان لم يسق ركوع الامام ولا سجوده **قوله** وهذا باب
الاول في قوله وان في عليه للاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندنا فالخفت هذه السجدة بحلها وبطل ما دى القيام
والزوا والركوع لتلك الترتيب لان السجدة الثانية ركن من الركعة فلم يجمع فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع والركوع
قبل القيام وقال اصحابنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق مدار ما ذكر ويؤخر ما فاته وفيه ترك الترتيب
لان الذي فاته هو الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جاز له تركه بعد اجماعه في الصلوات ولو كان الترتيب واجبا فقد سقط بعد
الغيبان **فان قلت** سلك ما اذا قدر التمسك بمعاودة السجدة الصليبية او بركعة الركوع انه لم يقرأ السورة معاد لقرائه
السورة فانه يرتفع ما كان فيه **قلت** المستوعب في الصلوة فرضا اربعة انواع ما سجد في كل الصلوة كالسجدة وما سجد في كل
ركعة كالقيام والركوع وما سجد في الصلوة كالركعات وما سجد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس شرطاً في ما بعده
كل الصلوة وفي ما سجد في ركعة لان السجدة اركان متكررة كالركعات اركان متكررة ثم الترتيب ليس شرطاً في الركعات
كأن المسبوق فكذا في السجدة والترتيب شرط في المتحد والمتمم في كل الصلوة او في الركعات وفي المتحد في كل الصلوة
لان ما احدث سرعته براء في وجوده صوره ومعنى محله لانه كذلك سرع فاذا غير فقد قلت النفل وعكسه المستوعب باطل وان لم
يعد جاز لان الشرط الاسفل مع الطهارة وقد وجد خلاف ما تقدم لان الاشتغال يمنع الحديث فلا يعتد بعبد للسجدة لا اشتغال
مع الطهارة **قوله** بالقدور الممكن مع اعادة الركوع والسجود ليجوز الترتيب على اعتبار ان يكون الاول محسوما ويجوز ان يكون المراد
لعدم الركوع والسجود الى محل بقدر الامكان **قوله** قبل يفسد مع صلوة الامام والمعتدي بناء على انما يخلف من العمل لا يابسه
فكان الواجب يخلف محذورا ولا يصح ليرسد صلوة المعتدي دون الامام لان بعينه جعل استخدا فاحسانه للصلوة وهذا الوجه

ربنا وتعاليت لاله الانث واسات النسيمة دعاء الفوت على قول السعد اهما سورتان من القرآن صحيح فاما على قول اني
انه ليس من القرآن وهو صحيح فلا حاجة الى النسيمة وبه عامة العلماء لكن الاحتياط ان يجتنب الحايض والنفساء واجب قراءته
ان من يعرف الفوت يقول رب ثلث مرات ثم يركع ومن يقول اللهم اغفر لي ثلث مرات وهو اختيار ابي الميثاق احتياطاً
قوله اللهم ربنا اسأله الربنا حسنة وفي الاخرة حسنة وقم عذرنا ربنا **باب النوافل** اعلم ان المشروع
نوعان من عرفة ورخصة والعرفة هي الاصل وهي اربعة انواع فريضة وواجب وكسنة ونفل وفريضة القسمان وهما ان السنة والنفل
وقد سمي لما هما اقوى من النفل فكان اقرب الى الواجب والفرق بين النفل في اللغة عبارة عن الزيادة ومنه سميت النسيمة نفلاً
لانها زائدة عما وضع له الجهاد وهو اعلان كلمة الله وقيل النوافل شرعت لجبر النقصان يمكنه الفرائض لان الجهد ان يثبته
لا غلوة عن بقية حرم الاصل والوقدان يصل الفرائض من غير نقصان لا بلام بترك السن وانما يدراسه البحر لانها اقوى حتى لو انكرها
بحسب عليه الكفر ولا يجوز ان يصلها فاعداً على التقدير على القيام ولذا قيل انها فريضة من الواجب لكونها ما مورثها قال في صلواتها
فان فيها الرغبة ما قال صلواتها وان طردكم انجيل **قوله** وان سار ركعتين يروح الى اربع بعدها لا غير لان بعض النسخ ذكر الاربع قبل
العشاء وبسببها بالاربع قبل الظهر واسم كونها سنة هذه المسألة ثم ذكر الاربع بعد العشاء وقال عفيفه وان سار ركعتين **قوله**
والاصل فيه ان السنين ما روى عن حمزة بن عيسى وعائشة الى هو مروي في ابن عمر في النوافل التي هي من سار على شئ
ركعة احدث **قوله** لم يترك الاربع اي لم يترك الاربع قبل العشاء حديث المأبرة لا خلاف الا ما قال النبي في رحم الله امرأته قبل العصر
ايها وروى انه لم يكن يصل قبل العصر ركعتين والاربع افضل **قوله** في غير اي عصر حديث المأبرة ذكر الاربع فقال من صلى العشاء
اربع ركعات كثر من كل ثلثين من سلم القدر فلهذا جاز محمد من الاربع والركعتين والاربع افضل لانه اكثر ثواباً **قوله** وفيه خلاف في
ناب عند مسلمين له وانه ابن عمر لما حدث في النبي في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارع قبل الظهر لئن لم يسمع من ابراهيم
النسار والوداه مسلمين لا يكون بعد اعذارنا اعلم ان النطق قبل الجمعة اربع لا يذم كان مطوع قبل الجمعة بارج ركعات
وبعداها اربع لتؤدب مع مكان منكم مصلية بعد الجمعة فليصل بعدها اربعاً وقال على بن رافع بعد ما سئل عن ركعتين
وبه اخذ ابو يوسف **قوله** ولو لا الكراهية لزدنا ثلثاً للحوار **باب ثلث** وردت السنة صلوة الليل بالزيادة على الثمان فذكر اروي
انه لم كان يصل بالليل خمس ركعات سج ركعات احدى عشر ركعة ثلث ركعة **قوله** الذي روى خمس ركعات ركعات
صلوة الليل وثلث وروى الذي روى سج ركعات اربع صلوة الليل وثلث وروى الذي روى سج ركعات ست صلوة الليل وثلث وروى
والذي روى سج ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وروى الذي روى سج ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وروى الذي روى سج ركعات ثمان صلوة الليل
قوله وعند الشافعي افضل لئلا يهازل من صلى لئلا يسهو الليل والنهار من صلى واستدلاً لا بالتراجم ولا فيه زيادة مخروجة
وتسليمه ودعاء والحي حنين ما روى عن عائشة انها سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قال كان قيامه في رمضان وغيره
كان يصل بعد العشاء اربع ركعات لاشال عن حسن ثم ارعها لاسبال عن حسن وطول من كان مودع ثلث وكان في
يواظب على الاربع في الصحيح وفي الاربع قبل الظهر وما كان يواظب على الافضل وان النطق بغير الفريضة وفرض العشاء بتسليمه فكل
النفل ولانه اذوم مخروجة فكان اكثر مسغرة وازيد بوالنفل في افضل الاعمال دوها **قوله** وفيه ما رواه شيخنا لا وثر اطلاقاً

قدم

اسم المذموم على اللزوم **فصل قوله** واجبة اي فريضة اذ الواجب نوعان طمى وقطع والواجب القطعي هو الفريضة وهذا الواجب
قطعي حق العمل بقدر ما قاله الشافعي في الفريضة ركعات كلها لانه لو امر بالقراءة فارتد به الا في اكل كل ثلث طمى
نفسك والادنى غير مراد بنفس الكل وقال فيم لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة ولا يذم قراءته في الاربع وكان ما نال الجمل لا يذم
ويصير على الركوع والسجود **قوله** وما كان يركع ثلث ركعات اقامة لما كثر معام الكل اطهاراً لنقصان النسخ الثاني
لان الصلوة ركعتان ردت في الحضر واورت السفر وعند ابي بكر الاعمى وسفيان ابن عيينه ليس بركن اصلاً لان الافعال
في الصلوة اصل ولا اقوال رتبة لها ولذا خاطب العاجرين عن الاقوال العادر على الافعال بالصلوة وبالعكس لا مخاطب
وقاساً على سائر الادكار وعند الحسن البصري القراءة فريضة ركعة لان الامر لا يصح التكرار بعد ما قاله اصحابنا ان الامر
للمضي التكرار لما عرف ولكننا اوجبنا في الثانية بدل الله النص لا ستواها بثبوتها وسقوطاً قدرها وصفها والصلوة
الغاي لا يشاكل الاول لا خلافاً منها سقوطاً بالسفر وصفها وقدرها فلا يلحق بالاول **باب ثلث** الركعة الاولى
مع الثانية افتراقاً في تكبير الاضاح والتقود والثنا **ثالث** المسألة والمثا كلمة في الكمية والكيفية فما يرجع الى
نفس الصلوة واركائها واما التفرقة وهو زيد والتقود والثنا ايضاً ايدان لسان اركان الصلوة فالافراق
فيها لا يقع في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روى الصلوة تنى ذكر صريحاً بصرف الركعتين وان لم يذكر صريحاً بصرف
الى الواجب كانه في كل الميم وحسب نقول ايضاً ان اربع ركعتين لا يكون بدون القراءة في ذوات الاربع من الفرائض الجاهور
الصلوة بالقراءة ايضاً وهي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في الاخرين
اي ثوب عذرك كما يقال كلام الورد بكلام الالميسر واما قوله وللاذني غير مراد فتعني الكل ثلثاً لثنا الكل ركعتان نظراً الى
الاصل ولا اجماع في النص ولا حجاج الى البيان ولا يقال اركعوا واسجدوا امر ايضاً ومع هذا ينكر في كل ركعة لانه لم يسمها
في الركعات كلها وقال في القراءة في الاوليين قراءه في الاخرين رواه على بن رافع **قوله** وهو مخير في الاخرين في اخره لقول
عابن سعد لا يقرأ في الاخرين شيئا وروى عنهما انها كانا سبحان في الاخرين عن ابي حنيفة ان الاصل ان يقرأ في الثانية
فيها فان تركها عمل كان مسيئاً وان كان ساهياً فعليه سجود السهو ولا يصح عدم وجوب السهو لان الاخبار قد خاضت
في بعضها انه مخير من القراءة والتمسك والسكوت في بعضها انه لم كان مداوم على قراءه الفاتحة فيها فلا يجب السهو
وقيل قراءه الفاتحة على سبيل الذكر والثنا وقيل لو قرأ ضم اليها سجدة وقال ثعلبي ان مقدار السكوت زمان يمكن
ان يقال فيه ثلث سجعات لانه قرئ بالتسبيح بقول ان سار سج فالتسبيح ثلث **قوله** كل سجعة منه صلوة على حد بدليل
ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الاول اعفاً وقد قال فيم لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة بقراءة الفاتحة وسعد
بثبات الالة الطويلة يقوم مقام ايات وان جمع بين السورتين او السورة ركعة لا يكره لانه لم او تفسح من الفضل
وقال ابو اليسر بكرم وتكرار السورة اولاً في ركعة او الركعتين وطول الثانية على الاولي يجوز في النوافل دون الفرائض
الا اذا قرأ قبل اعود بركتاً في الاول من المغرب سهواً بذكر هذه الثانية كما فعل ابو حنيفة وقال الطحاوي يردى التسبيح
قوله واما التوتر فلا احتياط لانه سنة عند ما يجب القراءة في الكل نظراً اليه وبالنظر الى مذهبه لا يجب اجمالاً فلا يردى

ما عليه اول من ترك ما عليه **قوله** قال النسا في افضاء عليه لا يتبرع فيه ولا لزوم على المتبرع تسكنا بتولته وما على
مسبيل هذا لان اول الصلوة لا يحلف اخرها وكذا العكس وهو الاول متبرع فكذلك اخرها وتكون دم الصائم المتطوع المتبرع
وان صار صام وان شاء افطر بعد قوله ان المولى وقع فبره الامام ضرورة صيانته عن البطالة لان ابطال العمل حرام
قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وصيانته ما مضى لا يتصور الا بالامام فيجب عليه ضرورة وهو كما نذكر صار بدو تحية لا تخلو
وجب صيانته قوله ابتداء الفعل فلان يجب صيانته ابتداء الفعل بقية الفعل او في الفعل اقوى والبغاة اسهل ولما وجب عليه
الامام وجب القضاة بتركه ضرورة والنص محمول على ما قبل الشروع **قوله** وعن يونس انه يصح اعتبار الشروع بالترك
سرعة في اربع ركعات وقطوعها قبل القعود في ركعتين خذها اذ لا يجب تحريم الاربع للاركان في المشهور وعن يونس
لزمه فصار الاربع لان الشروع سبب التحريم ولهذا لا يلزمه تحريم ان قام الى المائدة والشروع ملزم كالنذر فلم يمتنع
جميع ما نوى تقويمه الا ان التحريم عقدت على الابتداء وليست بشروع فيه والشروع يعقبها ووجوب القضاة بالفساد
لصانها ما ادى فاذا لم يسرع في الاخير من هو كان الا فساد اسما غاص الشروع فلم يجب القضاة بتركه كان ضارعا فاما لزوم
ما شرع فيه وما لا صحة لما شرع فيه لانه كركعة العائنه فانه لاصحة للاولى والابا للمنى في البقيع آ وصحة الشروع للاول
لا يفسد الثاني او بفساده لا يفسد الاول **قوله** وعلى هذا سبب الظاهر انما نألف سبب الجواطة وقيل بغيره
لانها كصلوة واحدة حتى ان الشروع في الشروع الثاني بعد ما اخبرنا به لم يسقط شفعته وكذا المحقق الشروع الاول لو اسلمت
الى الشروع الثاني لا سطر خياريها وكذا لو انتقل الى الشروع الثاني بعد ما دخلت عليه روجه الى لم يحكمها ولم يرض بها ولو
طلعتا بغير وصف المهر لان الاستئصال بسبب الظاهر في صحة الحكم كانه الفرض علم انها بمنزلة صلوة واحدة ولو كان
الاستئصال الى الشروع الثاني الشغل المطلق بطلت الشفعة ويجب ان المهر وبطل خياريها وهو المستعمل ما بينه اوجه احول
اربع ركعات لم يقرأ فيها من شيار والعائنه فزاره الاولين لا غير والعائنه فزاره الاخرين والرابعة فزاره احدى
الاوليين لا غير والخامسة فزاره احدى الاخرين لا غير والسادسة فزاره احدى الاوليين احدى الاخرين والسابعة
توكل الزوا في احدى الاوليين لا غير والثامنة توكل الزوا في احدى الاخرين لا غير والتاسعة فزاره احدى الاوليين
الزوا في الاوليين او في احدى الاخرين لا يجوز لان الزوا فرض الصلوة بالنص وكل شفع من التطوع صلوة على صفة لانها
يشتمل على جميع اركان الصلوة وشرايطها ويجوز افضاء عليها فكانت الزوا فرضا في الركعتين من صلوة الفجر وجميع
وصلوة السفر وادان ترك الزوا فيها او احدى صلواته من صلوة تحريمه لاها عذرت للصلوة فيبطل بفسادها فاذا بطلت
التحريم لا يصح الشروع في الشروع الثاني كالتواضعها كلاما او صرحت فليزيم فضاء الشفع الاول لا غير **قالت** سيكل اطها
بانه لا يفسد بفساد الصلوة **قلت** التحريم شرعت ليرتب عليه الا فضاء من غير فصل بفعل فاسد فيبطل التحريم عند انقضاء
المقصود كانه صلوة الفجر بخلاف الطهارة بانها ما شرعت لهذا المعنى بل شرعت لاجابة الصلوة ووجوب لوجوبها فينعقد
وجوبها لعدم وجوب الصلوة وتقدم شرعيته بانقضاء اجابة الصلوة ايضا وتقدم ما قاله ابو يوسف ان ترك الزوا
في الشفع الاول لا سطر التحريم لكن يفسد الاداء لان الزوا ركن ابدل الا يرى للصلوة وجودا بدونها حقيقة في الاخرين

وحكمه المعتمد لكن لاصحة الاداء لا بالبراءة وفساد الاداء لا يكون اقوى حاله من ترك الاداء لان الناسد ما يتبطل الاصل
الوصف فيكون اقوى من ابطال الاصل والوصف وترك الاداء لا يفسد التحريم ففساد او في الزوا يبطل حتى لو حرم وفساد
فاما ما زاد طول الاداء لا سطر التحريم وهذا لان التحريم لم ينعقد لهذا الشفع ليقطع بطلان الافعال ولهذا قوله في الاولين
له ليرسني فغا الاخر عليه ولو كان معذور العدا الشفع لم يكن له ذكره وفعال عليه ما ذكرت يا حيز لا ترك في محلات ترك
صعود وفعال الاصل بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفسار ولان التحريم صح شرط للصلوة قبلها فلا يبطل بفساد
الصلوة بترك الزوا كالطهارة وعند يونس ترك الزوا في الاولين يبطل التحريم لما قلنا في احدى الاما لان كل شفع من
الفعل صلوة على وجه وفسادها سطر الزوا في ركعة تحته لانه عند الحسن البصري ترك الزوا في ركعة لا ينعقد الفساد
لحكمنا بالفساد ما هو وجوب القضاة اعمالا للدليل الدال على فرضية الزوا في الركعتين وكلنا بابتداء التحريم في حوز
الشفع الثاني اعمالا للدليل الدال على فرضية الزوا في ركعة احيا طاعة العائنه وهو انما ينعقد قوله فمضيا بالفساد الى اخر
قوله لا يوجب فساد الشفع الاول لان كل شفع صلوة على حدة **قوله** ولو قرأه احدى الاوليين احدى الاخرين فغلبه قضاء الاربع
عند يونس وكذا عند الحسن البصري واما قال كذا ترك لان هذا الحكم لا يتردد عند يونس على قول الحسن فانه يرد كما قال في المتن
قوله وقولنا ابو يوسف هو الرواية عنه في تركه بان كان ابو يوسف يوجب من محمد ان يروي كما يابسن
عند يونس عن الحسن البصري وصف محمد اجماع الصغير فاما عن تركه في تركه استحسنته وقال خطه ابو عبد الله الاصمعي
خطا في روايته عنه فاما بلغ ذلك محمد ما لم يحفظها وسي هو وبنى مسابيل منها رجل صلوا اربع ركعات بطوع او زوا
في احدى الاوليين احدى الاخرين لا غير روى محمد حواها انه يصح اربع ركعات وقال ابو يوسف انما روى ان بعض ركعتين والسابعة
بمحاضة توضح بعد طلوع الشمس روى محمد عنه انها يصح سجدة وقت الطهر وقال ابو يوسف انما روى انها يصح
يرطل وقت الطهر والعائنه ثم عصب عن افضاءه واعنى المستر في افاضها انك بعد روى محمد عن يونس عن الحسن
ان اعتاقه يفسد وقال ابو يوسف انما روى في اعتاقه سعد والاربعة امراء مردار احرب حرجت النسا ما جرح ما سب
من زوجها فاعاد عليها وشك الا ان يكون حاملا فلا يجوز كاحياء روى محمد وقال ابو يوسف انما روى في اعتاقه ولا يبرها
زوجها حتى يرضع واما مسنة الجنايات عند سر جليل مثل مولى فاما عند افضاء احدى ما نطق الدم كله وقال ابو يوسف محمد
ان العائنه بدع نصف نصيبه الى تركه او يفسده به الدية روى محمد وقال ابو يوسف انما روى عن الحسن البصري
ومحمد واما الاختلاف الذي رويته عند من مولا عمدا وله وليان فعلى احدى الاما ان محمد ذكر الاختلاف فيما ذكره قول
نفسه في قول يونس في المسئلة الاولى وذكر يونس في حنبلة المسئلة الثانية وذكرها ايضا في الاصل على هذا الوجه والسادسة
في الوصايا رجل هلك ترك ابنه لاوارث له غيره وترك عبدا لاهل غير ما دعى العبد لمولا اعتقه وصحته وادعى
اجنبي له على الميت الف درهم وفيه العبد الف درهم فقال لا يرضى فاما روى ابو يوسف انما روى في حنبلة العبد
يسعى في قيمته وهو حر يوم السعاية وباضرها الغريم بدنية وقال ابو يوسف انما روى في حنبلة العبد ما دام يسعى واعندنا
في هذه المسابيل روى محمد **قوله** وتفسير قوله دم لا يصل بعد صلوة مثلها اي يصل التطوع ويقرأ الركعات كلها ويصل

المكتوبة بغير ركعتين النافحة وسورة في الاخر من النافحة وهذا لان هذا الموضع من النافحة من غير ركعتين
اجامعاً فانه يصح ركعتين في كل ركعة من ركعتي الظهر والظهر في الاقامة فاحمل على
هذا الوجه اولى من اكل على التام من حيث الحدود لان ذلك لا ينافي مع تكرار الجماعة في المساجد وهو ما يدل
حسن اكل بعضهم على النبي ع في صلاة المكتوبة الموداة عند نومهم فسادها من غير دليل فان ذلك مذكور في ما قبله من تسليط
الوسوسة على القلب وما ذكره المتن فيكون بيان فرضية الزواجر ركعات النفل كلها لانه لم يخبر انه لا يصح بعد الظهر مثلها
بعد ركعتين بالزواجر وركعتين بدون الزواجر فيكون امراً بالزواجر في جميع النفل لانه لو لم يكن امراً فلا يخلو اما ان كان الاية بعد الظهر
بدون الزواجر في الركعتين بدون الزواجر فيكون امراً بالزواجر في جميع النفل لانه لو لم يكن امراً فلا يخلو اما ان كان الاية بعد الظهر
مستوفياً بغيره اختلف في احكامه ان لم يكن مستوفياً لعدم محال اخر وهو عدم مسووعة صلوة استخف شرابطها ان جميع
الاركان في الشرابط سوى الزواجر موجودة والمعدون يندفعون وجوب الزواجر **فانما** سجادة فرضية الزواجر من هذا الحديث
مسكولة لا يخرجها الا في ركعتي الفرضية والركن مسووناً فهو ما دل على كذا ذكرنا فلا نوجب العمل **فليس** بهذا الحديث على التفسير
المنقول بان لكل شفع من النفل محل فرض الزواجر باعتبار انه صلوة على صوره وليست كالزواجر في الفرضية مستوفية على
فان وما يتيسر من الزواجر ويؤيد عدم الاصل في الزواجر وهذا كما قلنا بعد المرح بالربع يستحب في غير ركعتين وهو صفة يست
بقوله واسمها بروك **فانما** بقوله عدم صلوة النافحة على النصف من صلوة القيام وليست صلوة المحدث وعلى النصف من صلوة
صلوة القيام بالانفاق يعلم بانها في حال عدم العذرة النوافل في ركعة واحدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اكثر صلوة نافلة وهو ما ليس
في رواه عنها فلما اراد ان يركع فام فزوايا ركعتين وسجد عباداً الى الفجود وهو سجد في كل منطوق فاعداً وسأله عمر بن
ابن الخطاب عن صلوة النافحة فقال في من صلى قايماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فانه نصف القايمة ومن صلى قاعداً فانه نصف
اجر القاعد والقاعد هو الذي هو العابر فصلوة ما ما افضل من صلوة النافحة الدائم العابد لانه جسد النفل **فانما**
والحاصل ان بعد ما بعد في حال التشهد قبل سجدتين الاول هو الصحيح كما قال في المتن **فانما** لان السجدة تعتبر
بالنذر في السجدة معلوم كالنذر ولو سجد ان يصلي عابداً لا يجزئ فاعداً كذا هذا والاصل في الاية مع العذرة لا يجوز
ما قال ابو حنيفة انه كان يحسب سجدتين القيام والسجود سجدتين على خياره وسجود يركع ما سجد وما لا صحة لما سجد
لاية كركعة الثانية فانه لا صحة للاولى بدون الثانية اللهم عن البشير والركعة الاولى صحيحة بدون القيام في الثانية
بدليل صالة العذر فلم يلزم القيام بالسجود وهذا لان السجود ليس شرطاً لركعة وانما هو مذكور في الخبر وهو صفة يادرك
عن البطالان وصانته يحصل بالصحة اذ البات ضرورة سجدتها علة في التذمة فانه يركع على صفة القيام
فيلزم من صلوة على القيام لم يلزم القيام في الصحيح لان القيام وراياً يتم به النطق فلا يلزم الا بالانصاف عليه كالسجود
في الصوم **فانما** لان ركعة القيام عند المشايخ قبل يلزم نصف القيام اعتباراً بما وجب على نفسه بما وجبه الله مطلقاً وقبل
لهو على الخلاف **فانما** وسكان خارج المصر الى اخر اعلم انه يجوز ان يسفل الركبتين خارج المصر موطئاً الى اى جهة توجهت دابته
ولو على اسرجه عند بلا اسرطه قبل ابتداء لانه لم يصح على حماره وهو متوجه الى حيدر بومى اية ولان النافلة غير مختصة بوقت

النفل

النفل والاشغال المضرة وهو لانه ان لم ينزل سجدتين في كل ركعة من ركعتي الظهر والظهر في الاقامة فاحمل على
وهو الركعة موضع الجلوس والركبتين عدد الركعتين من ركعتي الظهر والظهر في الاقامة فاحمل على
الاركان في الجماعة لان ليست شرط طهارة المكان اولى **فانما** اما الواجب فلا يجوز على دابة بلا عذر لانها مختصة باوقات مخصوصة
فلا يشترط عليه النزول لادائها وينزل للمواعدة لانه واجب في كل ركعة من ركعتي الظهر والظهر في الاقامة فاحمل على
جاء الركعتين هذا البيان الاول دون الوجوب في المكتوبة على الدابة لكانت محمولة على النزول عنها لانها مكتوبة للركوب لا للغير وكان
يحبها كبر لانها مكتوبة ان يركب واحد من ركبة او كان في طين لا يجزئ على الارض مكاناً ما بسا وكان في البادية على الراطم والنافلة
ليس لانه يحاف على نفسه وثابه لو نزل وكذا بعد الخطر وخوف العدو والسج لان مواضع الصلوة مستحبة عن فروع السج
والابدية الاعادة اذا قدر لمنه المريض اذا صاباً **فانما** لان احوال الركبتين انفسد محو الركوع والسجود اصلان من التزم السج
كاملاً فلا يجوز اداؤه ناقصاً بغير عذر وان التزم ناقصاً يجوز اداؤه كاملاً وقيل لان النزول عمل قليل والركوب عمل كثير لاحتياج
فيه الى استعمال يديه **فانما** وعن ابن يونس يستحب ان ينزل اذا نزل وانما قال هكذا لانه يستحب ان يركب اتفاقاً فيستحب فيها لانه
ان ينزل النزول كان نية التوجه على التضعيف وذلك لا يجوز كركبتين منى منى على الركوع والسجود في اسائر الصلوة لاسي **فانما**
وكذا عند محمد اذا نزل عدة اصل ركعة وعن ابي ربيعة في هذا لانه لما جاز له افصح المطوع على الدابة بالامام قد رتب على النزول
قالا ما اولى في كل من الركعتين ان يركع بالامام العذرة على الركوع والسجود فكذا اذا قدر على ذلك في
فلا الصلوة لاسي وهذا ان يركع بالامام على الدابة قد رتب على الركوع والسجود فقدرته على ذلك بالنزول لا يمنع من البناء
فصل في قيام رمضان اي قيام الناس في ليالي رمضان اربعة احيان الليل عرفاً **فانما** سجد ان يحكم الناس اعلم ان بعض
الامام سجد واداهها بالجماعة مستحب لعدم موافقة الصحابة من المذهب بها سنة كذا روى عن صاحب المذهب بها والفقهاء
ان اربعة فروع عليكم صيامه وسننكم قيامه **فانما** لانه واجب عليها اكلها والاشدون وقد قال في عليكم سننكم في سننكم اكلها
الراشد بن زياد في منى الرجال والنساء وقال بعض الروافض من الرجال دون النساء وقال بعضهم سننهم وعمرهم وعندنا
سنن رسول الله لما سجد من بعد **فانما** والشيء من سجد العذر الى اخره فانه من حرج يليل في شهر رمضان فضيل بهم عشرين ركعة
ما صحح الناس في الليل التامين سجد وصا بهم فلما كانت الليلة الثالثة فلم يخرج وقال عرفتم احكامكم لكن خشيتم ان
تغرض عليكم فكان الناس يعملونها فنادى الى امام عمر بن الخطاب ثم ساعدوا عنها فواى ان جميعهم على امام واصرفهم
على ان يركع فكان يصلي بهم خمس ركعات كذا ذكرنا المتن **فانما** والسنة فيها الجماعة لان عمر رضي الله عنه جمع الناس على اقامتها
وقد قال في ان عمر فكم سننهم مائة ما ينفون ولا يحلفون واداه هذا وعن ابن يونس من قدر على ان يصلي ببيتة كالصالح الامام
والصلوة في سنة افضل والصحيح ان الجماعة في السنة فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى وهو ما اصره الفضيل بن
يونس الفضيل الزايدة والامام والقوم ما تونوا في السنة لا تفصح **فانما** لعادة اهل الحرمين في ركعتين في كل ركعة
تترك ركعتين اسبوعاً واهل المدينة يعملون بذلك ركعات واهل كل بلد ما يحبون ويملكون واهل كل بلد
سكنوا **فانما** واكثر النقص الا انهم على خمس ركعات طلباً للحفة واحرازاً للمال **فانما** وليس يصح لانه خلاف اهل الخير

مطلوب

[illegible]

لأنه يمكنه إخراج الجماعة مع إحرار النفل ما ضافه ركعة أخرى إليها بصير سقفاً إذا انقطع سبغ سقفاً لا وتراً ومعنى يمكن إدراك العباد
 لا يصار إلى إبطال الصلاة ما ضافه ركعة أخرى إليها بصير سقفاً إذا انقطع سبغ سقفاً **فان قلت** لو ضم لله فيه فضيلتك من الإفراج
قلت إذا لم يبرأ من إبطال العمل الضمان العمل على السطون واجبة وإدراك تكبير الإفراج **فان قلت** لو كانت واجبة لم يبرأ من إبطال
 لصيانته جماعة من سبغ **قلت** لما ضاف إليه إبطال صورته تكبيل مع المعاني أحق بالإعتبار من الصور والائمان سبغاً منى
 يمكن إذا وجماعة لا تسلم منه واجب وهذا الترك هدم المجددات واجب إذ لم يتصد بغيره فلا يمكن تركه الركوع السكون
 فانه يرفض الركوع لقوله السكون منها واجبة والركوع فرض لكن لما كان فرض الفرض لا قامة الفرض على الكل الوجوب صار
 حسناً **فان قلت** إحرار النفل لا ينافي على مذهب محمد لأن مطلقاً صفة الفرضية بطل أصل الصلوة عنه **قلت** ليس بهذا
 مذهبنا لمحمد في جميع المواضع إنما هذا مذهبنا فيما إذا لم يكن من إخراج نفسه عن العبودية بالمص فيهما كما إذا قيدت بالتحديد
 وهما يتمكن من إخراج نفسه عن العبودية بالمص فيهما والوقوف بهما أن إبطال صفة الفرضية لا إحرار فضل الجماعة وهما ما خلا
 الشرع بخلافه ليس كما سبغ بالسجدة في حاله لم يقبل لئلا يفتقر إلى إبطال الصلوة إذا السبغ في حال الصلوة لا يبطل أصل
 الصلوة ولكن يبطل جود كونه كناية **قوله** هو الصحيح اعلم يا خالف المساج فيه قال بعضهم يقطعها حالاً وإن هذا بمنزلة
 الشيخ الإمام حر الإسلام على البرذوى لأنه محل الرفض كما سبق مع الإمام في سبغ السجدة ويرفض ما أدى من الركعة أن لم يتغير
 بالسجدة وبعد ما فيها بالسجدة لو باع الإمام وسجد بعد صلوته والقطع للأكل ليس بإبطال مع كونه يقطع الظاهر إذا
 أصح السجدة لكن شك في صلوته وذكر أول ما شك فيه يقطع الصلوة ويستقبلها وقال بعضهم يصل ركعتين يقطع واليه
 حال السجدة الإمام سمى لأبعد الرخصي لمحاظفة نفس ما سبغ **قوله** يقطع على رأس الركعتين لأنها لو أفاد سبغ **قوله** قبل يقطعها
 ارتباطاً لأنها كصلوة على صراطها من يقطع بها ليس للأكل بخلاف الظاهر **قوله** معها وعن محمد أنه يأتي بالركعة الرابعة قاعداً
 لسبغها إذا الفرض لا يؤدي النعوت على القيام ثم يأتي بالجماعة لجمع ثواب النفل وبواب الجماعة كالأول في الشاؤ
 الكبرى **قوله** الثالثة بعد ما لم يقبل الثالثة سجدة يقطعها لأن السبغ جعل للصلوة وإزالة الرضا عنها حالاً فإنه لو قام إلى
 الخامسة يرفض القيام ويعود إلى النعوت **قوله** لفرسامة عاد وفقد ولم يكون الحرج على الوجه المسنون وإنما سلمه وأصره
 هنا لأنه ذكره في رواية **قوله** وإن ساء كبوا ما لا أن يحم صلوته عند تمام النعوت الأولى أن صلوته لم تنت على رأس الركعتين
 فيكون بعد زائد من ترك وذكر خمسة الأربعة الكلو إلى أنه لو لم يجد إلى النعوت سلم فإما يبتدئ صلوته قال هكذا ذكر
 في التواتر لأن النعوت المؤداه لم ينع فوضا وركعتاه لما انقلبنا بعد ما لم يكن لها من النعوت المؤداه **قوله** لأن الرضا
 لا سرية وقت واحد بركعة **قوله** ثم حسن فخرج من الظاهر وروى جليله وأخرات الصفوف ولم يصلها معهم فسألهما عن ذلك
 فقالا كما صلينا من حالنا إذا صلينا من حالنا كما لم يكن بينهما صلوة قوم فصلينا معهم وأجعل صلواتكم معهم سبغاً
 أي ما قبله **فان قلت** ليس لترك النطق بجماعة مكروه خارج رمضان **قلت** نعم إذا كان الإمام والقوم منطوعين عما إذا أدى الإمام
 الرضا والصلوة النفل فلا **قوله** يعبه الجماعة لوجود النزاع حقيقة **قوله** وكذا أي يقطع ويرسل مع الإمام بعد الطهر والافعال
 وأما ما في السبغ بالصلوة والافعال فيجعل الرضا لما به كل ذلك من غير أن يغير الرضا في زيادة الركعة وبما وقع في السبغ

لان مخالفة الامام مسروعة في الجملة كالمسبوق في ما يقع والمحقق اذا اقتدى بالمسافر ومخالفة السنة لم يسرع اصلا
ولما قال ابو يوسف في رواية الاحسن لم يرد على الامام وبهم ارتقا اعلم ان هذا اذا اسرع في الوضوء لم يفت كرك الوضوء
اما اذا اسرع في النفل ثم اتمعت وهو قائم في الركعة الاولى بعد القطع بالاجماع ولكن بهم ذلك الشيخ ويرد في الركعة
قوله يرد الرجوع ولا يرد في طاعة الله فيركب الاجابة لانه يتيم بتوكيل الصلوة وقد قال في مكان يوم ما بعده
اليوم الاخر فلا يتقن لمواقف التيم **قوله** اذا كان يسلم كالا امام والموزن لما في حرج لانه ترك هذه الجماعة صورته
تكيل الجماعة التي يرد بها مع لانه يسلم خروج امر حاشيته وسوق الجمع بغيره **قوله** لانه يتيم لمخالفة الجماعة
غيانا وهو بدعة وكل بدعة ضلالة **قوله** لكرهه السفل بجردها فان قلت صدرت من طلاق **قلت** انما قالوا حين فرغ
من الظهر وهو وقت لا يكره القطوع فيه فبعد غلظ **قوله** ان قلت صدرت من طلاق **قلت** نعم لكننا نحمل
على غير هذه الصلوات دفقا للشافعي ومنه ويزال في المشهور عن ابن عمر **قوله** ان قلت روي ايضا انه قال
بعد صلوة الفجر **قلت** لرواه الرواية فحمل على وقت لم يتيم غير الصلوة بعد الجهر ثم نسخ بعد ذلك بالنهاي **قوله** ان قلت
بعد المغرب **قلت** فكيف نعرفه مخالفة السنة او مخالفة الامام وبما منهيان **قوله** لانه لا يمكن الجمع بين المصلين اصل
لرسنه الفجر لها فصل عظيم فالدم ركعتا الفجر من الدنيا وما فيها وقال في صلواتها فانها لو غايب صلواتها وان
طرد لم تحيل والجماعة فضيلة عظيمة فالدم مرسنة في النار سل ابرع من رجل يوم بالليل ويصوم بالهنا والآخر
الجماعة قال هو في النار ومن صليت الاحراق والساق فاذا غارضا نزل بها بعدد الامكان حتى ادرك ركعة مع ادائه
كان احق من تنوبت احداهما لان يادراك ركعة مع الامام يكون مذكرا للجماعة فالدم مراد ركعة من الصلوة فقد ادركها
وهذا معنى قوله لانه لا يمكن الجمع بين الفضلتين **قوله** لان لو ابى الجماعة اعظم بيانه انه ورد الوعد في السنة التي لم يرد الوعد
بتركها وورد الوعد في الجماعة كما قلنا كان احرا للجماعة ايهم ولان لو ابى الجماعة اعظم لانها تكمل ذاتها والسنة
مكمل خارجة والرابطة اقوى لان صلوة الجماعة تسهل على صلوة الفرد يسير ويزيد في حبه باكثر من كل فرض يوافي السنة
فالجموع اولى **قوله** والوعد بالترك الروم طعن ان صاحب الشرع يدرك السنة ولم يوعد او وعد على ترك الجماعة قال دم بارك
الجماعة بملعون في التوراة والابجيل وقال يمت ليركف مصلح الناس وانظر الى من لم يحضر وامن بعض الغياني بان اجر قوله
عليهم سواتهم وان كان يرجو ادراك التمسك بدار كفى الجرح عذبا خلافا لما عدا ان ادراك الامام في التمسك بالجمعة
كادراكه في الجمع عند ما خلا الفرف **قوله** لانه يمكن اذا واهى الوقت بعد الفرض هو الصحيح اعلم انه لو ترك سنة الظاهر
حشبه فوات الجماعة هل يقضى بعد الفرض قبل خروج الوقت فكلوا فيه ولا يصح لما روي عن عائشة ان النبي
كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاها بعد **قوله** وانما الاختلاف بين لم يركب في ركعة واحدة على الركعتين واجزها
عنه ما فتى ابو يوسف بقضائها بعد الركعتين لان الاربع لا يركبها والركعتان في محلها فاما في الركعتين او لا في الاربع
وقال محمد بقضائها قبل الركعتين سار على ان الاربع استحق التقديم على الركعتين لا تخافها لعدم على الفرض المتقدم
على الركعتين وهنا وان تعذر تقديمها على الفرض لم يعد تقديمها على الركعتين فيقدم عليها فاي صلوات انما يكون يحضر

في الجملة

الى الجملة ومحمد الى ما يقع في الجملة لا يرد على الامام في الركعة مصلوحي العبد عند تركه في شتيحات الركوع لانه لم يحلها
وعند محمد في تركه العبد لا يرد واجبة **قوله** ند على كراهية في المسجد اعلم بان السنة ركعتي الفجر انما هي بينة فان لم يعمل
بعند المسجد اذا كان الامام يصلي في المسجد الداخل فان لم يمكنه ذلك في المسجد الخارج اذا كان الامام في المسجد الداخل وفي
الداخل ان كان الامام في الخارج وان كان المسجد اصل خلف الاسطوانة او عودا كان ابن مسعود صلاها مصلف بارده والنوم
في البحر وترك ان يصلي خلف الصنوف ولا حائل في شديها كراهية ان يصلي في الصف فخرط للنوم لقوله وم اذا فعلت الصلوة فلا
صلوة الا المكتوبة والتمني لم ينع في غير وهو مخالفة الجماعة فاقصص كراهية لا النكاح وهذا كله اذا كان الامام والنوم في الصلوة
فاما قبل الشروع في الصلوة او الى ما في موضع سائر الابواب وما السنن التي بعد الفرائض فاما في المسجد مكان صل
فيه فرضه والاولى ان يصلي خطوة والامام ساخر غير مكان صل فيه فرضه لا محالة **قوله** ولا افضل في عامة السنن اي ما جمعت السنن
والنوافل المبرور قوله وم صلوة الركعة المبرور الا المكتوبة وقوله وم من صلى سنة الفجر بينة ليرجع له في رقة وعلى المارعة بينة
وبين اهل العلم ويحكم له بالاثبات **قوله** قال محمد احب الى التيمم منها الى وقت الزوال ثم قيل للاخلاق لان عند محمد يوم يقضى لاسي عليه
وعندهما لو قضى كان حشا وقيل للاخلاق متحقق ولو قضى كان غفلا عندهما سنة عند محمد **قوله** لاحضاص القضاء بالرجب
لان القضاء يتلزم من الواجب بخمس بالواجب بالضرورة ولان السنة اجبار طريقه رسول الله وم وذا في التمسك بما فعلوا وانما
فعلت بقا فلو فعلوا فقد لا يكون سببا في السنة **قوله** وبما بعده نعم لو فات سنة الفجر مع الفرض وقضى الفرض بعد الزوال
هل يصح السيام لانه اختلاف المشايخ قال عاصمهم لا يقضيها لان النص ورد في الوقت الممهل فلا يصح ان يعا عليه وقت
فرض آخر مع ان وقتها كالمسحوقين وقال بعضهم يقضى السنة الصا وهو احد قولي الشافعي لا يقضيها مفسودا
اجامعا **قوله** واما سائر السنن سوى سنة الفجر لا يصح بعد الوقت لو فاتت بدون الفرض لاجماع **قوله** واحلف المشايخ في قضائها
سعا للفرض وجه من يقول لا يقضى ان السنن غير قابلة للقضاء لما مر ولم يرد فيما نحن فيه من الفرق لمن يقول يقضى من الفرض
انها اتباع للفرائض ويجوز لمرضا الشيء حكما لطريق الشعية ولا يضر ذلك عند الانفراد اعلم ان من ترك سنن الصلوات الخمس
ان لم يرها حقا كركه ولا ام **قوله** وقال محمد يرد ادراك فضل الجماعة وفيه اسكال لان الحالف انما يكون بالسرادد وفاقه نفيا اثبت
ما حبه او اسات ما نفاه ولم يوجب لانها ما قال لم يترك فضل الجماعة حتى يسهل محمد ما بعاه لم تثبت وما اثبت ما نفاه
واجوب له من غيرها اخرى وبما لا يحل عليه فيها واما احض قوله لان الشهادة انما يرد على من يرضيه فان من ادرك الامام في الشهادة
في الجموع لم يصح مدركا لها عند خلافها فيتمتع به لا يترك عنده فضيلة الجماعة بادر ان لا يقل فاحجم الى تخصيص **قوله**
حشبه في سنة الجماعة اصل قال عبد حسان على الظهر جماعة فادرك ركعة لم تحش لانه لم يصلي الظهر جماعة اذ هو منفرد
بعضه في ركعة الفراء اذا ظهر اربع ركعات فانما يصير مصليا للجماعة اذا صل كل فلو ادرك السلف حشبه وقيل لا واما
لو قال عبد حشبه فادرك الظهر حشبه بادر ان ركعة لان ادراك الشيء ادراك اخر مع ان ادراك الامام فلاق الى اخر **قوله**
والاولى ان لا يتركها ولا احوال كلها فالو لو كان العالم مرجعا للمغفول لم يترك سائر السنن لاجب الناس السنة الفجر وقيل
في قوله لو فتره من تركها كان مستهودا وقوله فيهم ادبار النجوم المراد من الاسر كرها لانه لا يتركها ملاما لليل والنهار قال وم سنة

ينزع بعد فلو لم ينزلت صلوة اذ صار البعاء بطلان صلوة بطلان السجدة ويؤتى لبطلان السجدة فحسب بطلان
 السجدة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة
 عدم البتة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة او في من اجل بطلان السجدة فصار السجدة
 بسورة لقوله سلام عند فوج من حرمه الصلوة وهو لان السلام يحلل في كل حال ثم وحلها التسلية والمحلل اذا وجد
 بحسب التفسير كله وهو المحلل لو لم يزل المحلل لما لم يزل الحاجة الى اداء سجود السهو والابتاء بالحاجة بعد بطلان الحاجة
 فان عاد الى سجود السهو كانت الحاجة وكانت احرم بانه وان لم يجد لم يوجد الحاجة فيعمل المحلل في حيز وجوده كسقوط
 عصمة فصار السجدة لما كان ضروريا بين اي اسنوة احكام **قوله** فلا يظهر اي بقاء الحرمة او عدم كون السلام محلا بدو
 الحاجة في اي حال السجدة جبرالستفان **قوله** ويظهر الاختلاف في هذا في جواز الاقتدار كما مر واستفاض الطهار بالتهنئة
 في هذه الحالة فخذ بها الاستصحاب فافهم بعد الفرض منه الاقامة بان يولي الحرام اقامة بعد ما سلم وعليه سجود السهو لا يغلب
 فرضه اربعا بعد ما لان اليه لم يحصل حرمة الصلوة ويسقط عنه سجود السهو لانه لو سجد سحر فرضه اربعا فيكون موديا
 هو سجود السهو وسط الصلوة فان يولي الاقامة بعد سجود السهو سحرا **قوله** لما كان سقوط اثر التحليل عن
 السلام ضروريا وانما يتب بالضرورة لانها موصوفا فلا يظهر سقوط السجدة في حق هذه الاحكام **قوله** التي اذا استمرت بوزن
 وضروا في هذه الاحكام من لوازم بقاء الحرمة فظهر اثره فيها ضرورة **قوله** وبه يعتبر للمسروع فلفت **قوله**
 بانه الكفر بطل الايمان وان كانت غير لراى المشروعات **قوله** البنية المحرمة لا سطل ما وقف بحقه على البنية وعمل الخواص
 والصلوة من هذا القبيل عدا في الايمان فان بحقه لا سطل ما عمل الخواص او هو تصديق بالجهان والازار باللسان شرط اجراء
 الاحكام على القول المنصور ولا شرط الايمان عند سحر الايمان فلما نوى الكفر فانت شرطه وبغوا الشرط سواء شرط
 فلهذا صار كافر **قوله** ليس بصل الصلوة لان الاستقبال لا يربطه والخضوع بعد الشك بربه وهذا في الامم ما يترك الحيا لا يترك
 ولانه فاد على اسقاط ما عليه بغير بلا حرج بل هو كالو شك في الوقت في الصلاة الواجب له ان ينظر الى ما هو في
 له السهو ليس بجواز له لانه لم يسه في عزمه وحلفه قوله بوضو كبر في حال الوضوء او في حال السجدة او في حال الركوع
 وقبل مرتبة في صلوة واحدة وقيل مرتبة في عزمه وقبل مرتبة في بوعه وعليه الاكثر وان كان الوضوء انه هل كبر
 لا افصح ام لا وهل احرام ام لا وهل اصوب ام لا او مع براسه ام لا وذلك ان من استقبل ان كثر خضوعه ولا يحل
 شيئا **قوله** يلحق الصواب وهو محمول على ما وقع له غير مرة والحديث الاول على ما اذا وقع له اول مرة والافاض المصداق
 الاستصاف والجرى والحمل على هذا الى ان الحمل على عكسه بوجوب ترك العمل باجره اذا استقبل فيما او مع غير مرة
 متخذ الخوض لانه لو استقبل لوجه ما يبا والنام وم ان استقبل فيما او مع ذلك والاحكام المصداق الى **قوله** في علمي
 الاقل لقوله في من شك في صلوة قلبا ضدا لاقول لان الادارة وجبت عليه سببين فلا يترك هذا البقيس الاستيعاب منه واول
 في الاقل لان كل موضع يتوهم انه اخر صلوة يتعد لا محالة لان التقوى الاجرم فرض الاستقبال بالعلم قبل كمال الفرض عند
 للصلوة اعلم لم يترك قيام دور الاربعة امها الثالثة والرابعة تاتي بركنين يتعدتس ولو شك بها العاينة او الثالثة

او الاربعة فبكت ركعات ثلاث فعدت ولو شك انها الاولى ام العاينة ام الثالثة ام الرابعة فارب ركعات ثار فعدت
 ولو شك في الخمس على سجدة الركوع مسند ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد
 فسدت ركعات الاربعة والخامس اذا ذكر انه ترك سجدة من ركعة او ركوعا ولو سلم المصداق قبل ان يركع قبل
 لا يفسد حتى يفسد خطا اوى ولو سلم في الفجر بعد ما سجد للسهو ثم ذكر له عليه سجدة صلته من الركعة الاولى فسدت من العاينة
 لا يفسد لان الاولى جيت في صلاة الذمة فلا يتوب السهو عنها الا بالنية بخلاف العاينة وعذر في يوسف لا سوت الحالب وسجود
 السهو اذا وقعت وسط الصلوة لا يعيد بها وعن الهندواني يعيد بها **قوله** **صلوة المريض** ذكر السهو
 وانه نقصير وله حر بعد الامكان فابغه هذا الباب لانه صلوة مع حضور شرع بدور الامكان وانه من باب اضافة الفعل الى الفاعل او الى المحل
 وانه ساج كنولهم حرج زيد لا يندمل كذا قيل **قوله** غير المريض عن القيام اعلم ان السجدة قد يكون حقيقيا بحيث لو قام لسقط وقد يكون
 كليا ما زاد فيه المرض او كذا جملة ذلك بان لحنه نوع مستفاد من ترك القيام وان قدر على بعض القيام بعموم بقدر ما يندمل
 ولو قدر اياه وتكبير ثم يفسد ان لم يفعل ذلك فليس بغير صلوة هذا هو المذهب لا يروي عن اصحابنا خلافا قال الهندواني
 وكذا اذا عجز عن السجود ودر على الاكثار او الاستئذان الى سباب او حايطة او سادة لا يجزئ الاكثر ولو استلقى لاجرة واخلف
 في المرض المسح للنعوذ ففعل ما سمح الا افطار ومن لم يسم ومن لم يسم ومن لم يسم ومن لم يسم ومن لم يسم ومن لم يسم ومن لم يسم
 صر بالقيام وان لم يترك على القيام او النزول عدا به او الوضوء الا بالاعانة وله حاد عندك ضاحكه يلزم ذلك قولها في قول
 لم حجب بطور الاصح للزوم الاجماع الذي لطبعه كالماء الذي يفيض عليه للوضوء فان سرح الطحاوي في المرض المستوط للقيام
 واجمعه والمصحح للافطار والسم زبادة العلم او استدراك المرض واستدراجه او حوله وجها والاصل في هذا حديث عمر بن الخطاب
 وهو ما روي انه كان ينام في سجدة في يوم لبعوده فقال صلى قايما الحديث وروي انه لما مرض كانت الخلائك تحضره ويصافحونه
 فلما صح انقطع عنه حضورهم فاستف من ذلك **قوله** فاعدا من سرح القاعد لغامه عندهما ورواه عن جندب وعنه
 ينفذ كبريتا وعنه الاصل ان يحس وقال زفر بعد عدة الشهد وبه افق ابو الليث واحا الامار في يوم اربعة اشبار
 القيام والركوع والسجود والتعود **قوله** كثر الامار بعض الامار ام اقص ما يمكن **قوله** اذا خضع راسه للركوع
 شيئا لم للسجود جاز ولو وضع يديه وسابدا لمق جهته عليها ووجداني الاغتار طارعا **قوله** ولا افلا وقيل
 اذا كان بجهته والنية عذروا بها الامار والبلزيم بعرض الجبهة الى الارض اقص ما يمكنه **قوله** واضر طما مع لزام الامار قام
 مقام الركوع والسهو فلا حكمها وحقيق السجود احضض من الركوع فكذا ما قام مقامه **قوله** والافاوم براسك لما روي انه يوم
 قال لمريض دخل عليه عابدا ان قدرت ان سجد احديث **قوله** استلقى على ظهره اعلم انه ينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة حتى يكون
 سببه القاعد يمكن حرا الامار بالركوع والسجود احضض من الركوع فكذا ما قام مقامه **قوله** والافاوم براسك لما روي انه يوم
 في الاولى خلافا لثانيه في حديث عمر بن الخطاب لما روي عن عمر انه قال صلى قايما فان لم يستطع
 ففعا قفا يومى ما وروى عنه محمول على انه كان لا يندمل على الركوع ففعا اذا كان ينام في سجدة والتوضيع بعد ركوع
 لا يدرك على ثوبه لغيره ولان الواجب استقبال القبلة في الصلوة واذا استلقى على قفاه كان الاستقبال اكثر فاحسان منه الى

ما كثر

بني اسكبارا وابتاع بالاسر او شكر بكن علفا سلاوا كاعلفا اسر الصلوة باوقات مخصوصة واصبغت الى ذلك الاوقات
وكذا اصبغت هذه الى هذه السلاوة **قوله** والنج والسماء المستنقاة **قوله** وقال ما كنت اسجد في السج الا جبرانه ولم يسجد فيها
بعد ما جاز الى المدينة قلنا احتمل ان لم يسجد فورا لم يسجد بعد **قوله** وهو العتق لانما قال كذا لانه عليه كذا **قوله** وهو السج
2 جم السج عند من لم يمسك بغيره وهو من ذهب ابن عباس وقال الساجع عند قوله ان كنتم اياه تعبدون وهو من ذهب علي بن
ولان الامر بالسجود فيها والاحتياط فاما قلنا يخرج عن ابن عباس فان كان عند الله النائية وبجملها عرابا فلو يسجد
سجد بعدون لا يخرج عن العتق وان كانت عند الاولي ودرجها باجرتها فلو يسجد عند الساجع عن العتق ولا يتم
معاني السجود عند ما سجد طورا بالاسر وان يدرك اسكبار الكفر ودون خضوع المطعوس في الآية الاولى الى اسر
في النائية بذكر اسكبار الكفر وخضوع الملائكة عليهم **قوله** والسجود واجبه وقال ان في سجدة واحدة من السجود
او لم ير جلا ملاية السجود عند النبي لم يسجد بها وقال كنت اظن ان السجود عند النبي لم يسجد بها كذا دالة
على الوجوب لا سيما بعضا على الامر بالسجود وهو الوجوب لكنه صار علفا بالسلاوة فلا يجب قبلها وانطوى بعضها على اسكبار
الكفر عن السجود والعداوى عن النسبة بهم واجبه فاسجد على ما عليه يكون واجبا واحتمل بعضها على الاخر عن فعل الانبياء
والرسل والملائكة صلوات الله عليهم والاصح انهم واجبه ليقولوا فهدى الله امرهم الى صراط مستقيم **قوله** فاسجدوا لله
السجود سجدة عند الشيطان لكي يقول اسرا بآدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرني بالسجود فلم يسجد على النار والاصل ان الحكم
اذا كان عن غير الحكم لم يعقبه بالتكثير على انه موافق لمبدأ بل ان آدم ما سجد بالسجود ولا اخر للوجوب والاحتياط الصلوة
عن صراط ما ليس فيها واجبة ولو كانت سنة لكانت الصلوة اولى من فعلها فلو الفعل فيها انها واجبة من الصلوة ومرويه
محمول على انه لم يسجد فورا وكذا وهو طائر عندنا **قوله** على المالى اعلم ان الموجب لسجد السلاوة احد معاني ثلثة السلاوة والسماء
والاسماء والسلاوة توجب على المالى السجود بشرط ان يكون من لزوم الصلوة ولو كان كافرا او مجنونا او صبيا او غائبا
او غائبا عن نفسه ولا يرغم لم يلزمهم ولم يلزم الجنب والمحدث والشركاء بل اذا فطر المجنون وكان يوما وليلا او اقل الزمان لها
او سمعها والصبر نور بالسجود فان فعل ولا فلا قصاص عليه ولو لملا المرام صلواتها كانت قبل السجود بسنة والشرط
المالى لئلا يكون المالى يوما ماليا في سائر المنع ولو لملاها بالجماع لم يجب السجود ولم يطره الصلوة واما الساجع فاما
عليه اذا كان من لزوم الصلوة سواء سمعها من لزوم الصلوة ولا كالكافر واليه والمجنون والحايف فان سمعها من طوطى
او نعام او فرد متكلم لم يلزمه **قوله** وبني عمر مودة بالبعض حيرت فقال لعلنا على الف درهم ابنه وابن الان يلهى الوديعه
ومر ذكره مطلقا فساو القاصد وغيره بناء على ان السجود عمل على قصده او لا لانه محمول على الحكم **قوله** لا التزامه متابعة
اي لا اقتدار فلو لم يسجد لادى الى الخلفه انتهى عنها **قوله** يسجدون بها اذا فرغوا وهذا لان السبب السلاوة او السماع وقد وجد
وحرم الصلوة مع الاداء فيها ولم يسجدون بعد التزاع عابا بالباب مجموع عن التزاع صلت الامام لكن هذا لا يمنع
وجوب السجود اذا حصلت السلاوة من الاهل كالنكاح الجنب والحايف والصبي والكافر والمجنون اهل السلاوة اذا كانت
اهلا قبل الصلوة وبني سدر عن التزاع فاسما لم يكونا فيه لانا وهذا كان اهلا لو كان مالا او منفرا فاسما ان لا سلى

اهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة
وباب السجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة
انما ما فعلوا من السجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة
عليه من غير كماله والجنون مجر عن الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة والاهل بالسجود في الصلوة
فراه الامام عليه قال في مكان له امام فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له
مكونه اهلا للصلوة وكذا في الامام له فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له فراه الامام له
وسمها وطلاوقها وعنا فاما خلاف الجنب والحايف لانها منهيان عنها فقد نزل الشرط وهو الطهارة والنجس والجنون والافرا
فراه الغير عليهما والاداساج فراه مادون الآية ذكر الطحاوي ونصرف المنهي فيقول حكمه ان النبي يحق المنهي عنه فلا
يكون بها لا يكون له لافنا انما البيع الفاسد ليس للملك عند الصلوة ويصح النذر بصوم يوم النحر فالحق
ان اثر الحج منه اعتبار السبب لان النبي يحرم الفعل لا من اعمار السبب **قوله** نصرف المحجور لانه لم يسجد المحجور
انما او استنوى موقف على اجازة مولاة ولو نكل على الغير مع ماله صح ولو طلق امراته تطلق ولو اقرضه او قصص
نقد وظهر في حق مولاة **قوله** اما توقف لاحتمال الاجازة اما ظاهر اثر الحج لاحتمال الخوف الضرر بمولاة واما السلاوة لا الخوف
طاهر المحرم وهو ليس محجور عن الصلوة لانما يحرم حق طهر العتق وقد ظهر اثره حتى لا يرجع الخوف عليه وهو
ملحق بالحرمان حق الدم والطلاق ونصرف المحجور ليعرفنا من غير انه لا يجب على الحايض سلاوتها كما لا يجب على غيرها
لانها ليست باهل للصلوة والصلوة ملحق بها لانها من اجزاها نظر الى ذاتها ولان الصلوة اما وضعت عنها دفقا
لحج عنها والواجب الذي هو دورها وواجبها اخرى اولى اذا حايضت لا يابن اليها من حق منها السماع عادة الام
حيضا فصاعف حشر في ذلك الواجب ومع حج عظيم خلاف الحكم بان الصلوة يلزمه لوجود السبب وهو الوقت وكذا
الصلوة لوجود سببها وهو السلاوة **قوله** ولو سمعها رطل خارج الصلوة اي وان سمعها من المسند الى رجل ليس معهم
والصلوة ذكرها النوادر حك فقبل هو قول محمد وسكان بالاجماع فالحج يستحق المسند فلا يعذر به اذ علم بالحج
الاقرار وهو وجوبه من سبب حكم تلك العلم وهو الحج فها ينبغي **قوله** لانها ليست بصلوة اي لئلا تكون السلاوة ليست من
افعال الصلوة فيكون السجدة صلوة والسجدة تصاف الى السلاوة والسلاوة ليست بصلوة فلم يكن السجود صلوة فلم
يؤد بها فان **قوله** السبب صفة السماع وانه وجه الصلوة **قوله** السماع ليس مراكا للصلوة وفرايضها فلا يكون مضافا لها
خلاف ما لو بدرا فيها لان التزاع لكنها لان سماعهم سار على ذلك السلاوة والاصل المسمى عليه ليس من افعال الصلوة فكذا البيع
المسمى لان الحكم انما يتبع حسب سببه في الاصل فلم يكن سماعهم مضافا لافعال الصلوة فلم يكن السجود صلوة فلم يؤد بها
قوله يسجدون بها بعد ما لم يسجدوا عليه **قوله** لانه ما قص علم لئلا تكون السجدة ليست بصلوة وغير الصلوة لا تؤدى فيها
لان ما وجب طهر الصلوة فهو من غير ادائه فيها فسمك النقصان اذا ماها الصلوة وما وجب كمالها لا تؤدى باقضا واريد ان
الضمي لا يتعدى اذا حصل عند استغلا بسجدة السلاوة ما موراما ان هو فيه وبالاقتضاء ان كان اخر فيكون منهي عن فعله

[illegible]

لم يسن واجبه وكذا اذا اخرج المارح فقلنا لزمه ركعتان ولو اقدى من صلح الظهر لزمه المارح حتى لو اقدى بغيره المارح وكذا
الشفع الثاني بحث على المسافر بالاقتدار بالبناء في الوقت الا ان لم يزل له سجدة خارج الصلوة ثم سارع فيها واعادها
بغير السجدة صلاته حتى سقط سرها فيها ما وجبت خارج الصلوة اذا صار صلوة بغيره بالسلامة فيها فلان يصير صلوة بغيره
بالاقتدار وما يشرع في الاستماع اقول كذا في قوله **قوله** كلما صار في السجدة فقلنا بالصلوات الاوقات المذكورة لاها
صارت من اعمال الصلوة لوجودها فيها فليعلم اذا وادها بالا باحرام منظرها بالانقطاع الاحرام **فان قلت** كيف يجوز عدم
السجود وسجدة السلام وورد سجدة الصلوة وان لم يبق **قلت** نعم اذا قرأ السجدة وسجدتها احاداً لم يسجد على النور
حتى قوله مقدار ثلث ايات ركع او يسجد سجدة صليته سوى بها السلام لم يجز لان السجدة صارت لنا عليه سوار وفيها
فلا ينادى في غير العز **قوله** لان السجدة في هذا جواب الكبرياء الكبرياء الكبرياء **قوله** يسجد اربع سجود بغير سجدتين
اي بغير سجدة اخرى اذا فرغ من صلوة السلام والاولى سجدة صلوة اول الالة لا سبيل الى التداخل والحق الاول والثاني
لا يمكن لهما حسن يكون سعاد السابقي لاسم اللاحق وكذا الحق الثاني بالبناء بالاولى لا فضيلة الى التكون الصفة سبعا
للقول اذا صلوة بغيره فاعبر كل واحد سببا كالوعد والجلس فلما بنا السجدة صلوة بغيره ومنه بالمقصود وهو السجدة
وكانت اقول باستيعاب الاول ولا سجدتين يكون السبب في اللاحق اذا كان اللاحق اقول كسبه الحق وهذا اذا أخذ المجلس
بان قرأ ثم سارع في الصلوة من غير سجدتين **قوله** لان السجدة في السجدة بغيره في السجدة بغيره في السجدة بغيره في السجدة بغيره
كونها صلوة بغيره لوجوبها بغيره في وقت غير الصلوة بغيره في وقت غير الصلوة بغيره في وقت غير الصلوة بغيره في وقت غير الصلوة بغيره
منظر الاستيعاب صم الشيخ الى المستوعب ومنه فيهما الاول الى الثاني الى سبب الحكم على العلم بضم السجدة على التداخل بالبرهان ثم
الى استيعاب الصلوة في وقت التداخل وجب الافراد بالحكم **قوله** ولا اعلان من السجدة على التداخل بالبرهان ثم
كما يسمع من حرر لم ياب السجدة بغيرها على الصحابة ولا يوجب الامر ولا طاع بالسمع اذا قرأها لم يجب الا واحد وقد عرفت
السلام والسمع وكل واحد على صوره موجب فالسمع او لا يجب عليه ومن سمع من قال يجب بسماعه والمعقول بان تكرار التران
واجب للخط لا فاعاد الصلوة وشرعه والسمع والسمع اصولا وفروعا ولو تكررت السجدة في كل مرة لضاف الامر
وصعب وجح الناس وهو بدفع بالسمع لهذا من سمع السجدة ثم مررا لم يلزم الصلوة الامر في الصحيح لان تكرار السجدة
واجب لخط سنن التي بها قوام التزويد فلو وجبت الصلوة لكل مرة لافضل الى الحجح غير ان يدرك تكرار الصلوة بخلاف السجود
والسمع كالصلوة وقبل بحث السجدة كل مرة الى الثلث فان عمره في ثلث العاطس في مجلسه ثلث مرات ثم قال ثم فاشتر
انما يتخط فانك تذكرهم قال بعضهم يجب كلما حلت العاطس وان كثر لانه حق العبد ولا يكره عاده بخلاف السجدة لانه ما يكره
عاده وانما حق السجدة اعلم للتداخل على حصره بغيره في الحكم وهو الحدود فابها اذا اجتمعت محبس واحد بدخلت لان
اجنس واحد المقصود عند هذا هو الانتظار فيمكن بما زاد على الواحد سبعة فوات المقصود وبدخلت البس وهو العبادات
والاصل هو التداخل بالحكم اما سر حكمي من خلاف التباس او الاعلان لكل مسبب مما يليق بالاحكام لانها لا يجب لغيرها
حسنا لئلا نولنا بالتداخل بالحكم في العبادات بل نظر التداخل لانه بانظر الى اسباب سجدة والنظر الى الحكم عند وقوعه

في العبادات لانها متى دارت من السور السقوط بسبب لان منافعها على الكثير لا اقل منها بالاعتقوبات
ان مساها على الذكر والفتوة كذا دارت من السور السقوط بسبب لان منافعها على الكثير لا اقل منها بالاعتقوبات
كله العتود فانه يستلزم كلام العاقدين لا الحكم وهذا لان البدل من قبل المجلس فاعلم بان مداخل السبب
لان الحكم فابدية نظرها الورى بالحد ثم رنا في بيانها وتولا وسجد ثم بلا الاجابة وسطر التواضع والاداء والمجلس
لان النص والاجماع والحق انما يوجد في مجلس واحد واداءه في وقت واحد وعلى اصل القياس ولان التواضع انما يصح عند صاحبه
جمع الاسباب بجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به ينقل القول بالايجاب في الفصل حقيقه ويحل الاقرار بالمعقود
حقيقه فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو ان ينكر الحكم بنكر السبب الى السجد بالتلاوة **قوله** ولا يحلف لمجرد
القيام لانه لا يصدق المجلس بتوهمه ويتعدا اخرى لا يبرر المصالح لعدم ويقعد لا يصدق مكانه ولا بد الوفاء وهو قاعد
فقام وقبل المسمى صح قبله ولو بذل المجلس القيام لم يصح قبله **قوله** خلاف الخيرة اي لخرجه اذا قامت على المجلس بطل
خيارها ومجلس المجلس قلنا بطلان الخيار لم يكن لتبطل المجلس بالقيام بل لان القيام دليل الاعراض عما فوض اليها لانه
فوض اليها التخليك فانصحبوا بان المجلس لم يطله بان صدر المجلس وطور ابدى الاعراض وهذا كما نتقاه في معقود
لا سطر خيارها ولو بذل المجلس القيام لتبطل المعقود انما كان القيام منقضا للراي وموقالا المعقود كان
للراي واجتماعه لانه سبب الراجح وبها يرد ادراك الراي والقيام بسبب التعب وبه يفسخ الراي صار القيام دليل الاعراض
دون المعقود وصارها سطر يصح الاعراض بان ينزل الاريد الطلاق فكذا بدليله وسجد السلاوة اعتبر بطل
المجلس دون الاعراض لو قال الا اراها بياض فراه مجلسه كنيته سجده لانها ليست بمجلسك حتى يطرأ الاعراض وكذا
لرمي جملوه وخطوتهم او اكل لقمه او شرب جرعة او استقل منزلا وبه البيت او المجد الى زاوية اخرى **قوله** في
سجدته الثوب مكر الوجوب خلاف حقيقه **قوله** في الفصل من غصن الى غصن كذا في سكر الوجوب **قوله** في
وعر محمد النواذر في كنيته سجده واحد في هذه الرواية اعتبر غصن السجدة واحدا على طاهر الرواية رسول سجد
الغصن يخلق المكان الا يري انه لو سقط على الارض كان الموضع الذي سقط عليه ذلك الموضع حتى لو تلاها على الارض عذرا
غصن ثم اسفل الى اصداء غصن اخر ولاها بغير سجدة وان كان هذا الغصن غير ذلك الغصن ولا غصان غير الجذع
حقيقه الا يري ليراجع لو كان على الارض ولا غصان الحرم وعليها صبور من حرمه اعلم انه لو كثر ركبها سكر الوجوب
ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة يضاف الى ركبها حتى يحيط عليه صانها المصنف الدابة واخر مكان الارض لا يظهر الدابة
ولو كان الركبة صلو لا سكر الوجوب لان حرمه الصلوة يجعل الاكنة مكان واحد ولو لا ذلك لما صح صلو اذ اختلف
المكان مع صحتها ولو كان في نسبه لا ينكر وان لم يكن في الصلوة لان السفينة كالبيت فان جراتها لا تصال اليه قالوا
وحر من هم ولهذا لا يدرى فيها في سائر خلاف الدابة فان قواها كركبها فلهذا عليه لغوره عليها وفسا وتيسر **قوله**
ولو بذل المجلس السجدة دون الثاني سكر الوجوب لان السجدة صلاتها على السجدة اجماعا ولو بذل المجلس الثاني
دون السجدة سكر على السجدة عند البعض ولا حل لئلا يجمع لاجتماع لان السجدة يضاف اليها سكرها في السجدة

خلاف فعله بسبب ما حدث في الحجج لان السبب في حق السجدة السلاوة ولكن السجدة شرط لعمل السلاوة في حقه وليس الحديث
سان السبب بل فيه ما ان الوجوب على السجدة لاداءه في الحكم الا في سكر اجماعا واما في قول البعض فلان حقه
السجدة والمجلس السجدة متعقد واما في قول الجمهور ولان اتحاد المجلس بطل العتود في حق الثاني ضرورة فلم يطرأ ذلك
في حق غيره فاحس حقيقه في الدابة سكر الوجوب على السجدة ما علم ان الحكم يضاف الى السبب في شرطه فيقول
لا ينكر لان السبب في حق السجدة فان قلت لو كان كذلك لجاز ادراك السجدة في الصلوة او يصحها المصالح على الصلوة **قلت**
سجدة السلاوة ليس في افعال الصلوة فلا يكون صلواته فلا سادى فيها **قوله** وحراراد السجود كبري في كبر بطرير النديب المارح
يدرسجد كبري ندبا ولا تشهد عليه لانه سادى فيها **قوله** لم يسرع الا في العتود ولا يعود نصا ولا سلام لانه لا يخليل
على السجدة ولا عتود وهو المشهور اصحابنا قالوا الوجير وسحب فلما يكبر مع رفع اليد لكانه غير الصلوة ودون الرفع
ان كان الصلوة وحل كبر التحليل والحيثم والشهد وحل كبر التحريم والتخلل دون الشهد وحل كبر التحريم وروى
الحسن عن جندبه انه يكبر في الاخطا دون الرفع وعنه واي يوسف عكسه وعنه لا يكبر فيها وذكره شرح هذا السجدة
عن جندبه الركن في السجدة وضع الجبيل والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعد وينزل في هذه السجدة ما ينزل في سجدة الصلوة
في الاصح وقال على ان كان رسول الله يقول فيه سجدة حتى يلقى خلفه وسجدة وسجدة وحوله وقوته وقال الاكرار
بلاها وركع للسلاوة مكان السجود بحرية اسمها في الاصح ومنه قال علماءنا وانا واصل الصلوة لا حركه صلاها لكان وانما حركه
بشرط اصداء البنية والثاني لئلا يخلل من السلاوة والركوع تلك الايات الا اذا كان في الامات من اخر السجدة كسائر السجدة
لا يسمي حتم السجدة او اقرب من اخر من سجدة لم يجعل الله شرطا اذا بها بالركوع او حصل على السجدة وقال في الخط
اذا كان بعد السجدة ما كان الى اخر السجدة فان ساء ركع لاجل السلاوة وان ساء سجدة وهو افضل من سجدة وبقراءة السجدة
وقيل لئلا يسهل ركع للصلوة بسجدة السلاوة كذا روى عن جندبه اذا كانت السجدة في اخر السجدة اعلم انه بشرط سجدة السلاوة
ما بشرط للصلوة وبشرط ما بشرط للصلوة الا في الحفاة وفي الفهمه فغيرها الوضوء **قوله** لا يسهل الاستسكان
عنها اي لئلا يتركها السجدة بسبب الزاوية السجدة ولا استسكان عنها وذا ليس من خلاف المومنين ولان فيه ترك سبب القرآن
فان السنة فيها ان يقرأ من السجدة على عونها قال ليلان اذا قرأت سجدة فقرأها على عونها وطلا في سنة مكره اعلم
لهذا اذا كان الثاني صلاوة او في قوم مهملين للسجدة بسبب له ان يقرأ بالقرآن خالهم على العباد اما اذا كان في قوم كسالى
وعاف انهم بها وبون ولا سجدة ولا يقرأ في نفسه كيلا يتقربوا المعصية **قوله** لانها مبادره اليها ساء على ان قراء
ايه السجدة من سائر الاي كذا السجدة من السجدة وذا جابر كذا هذا ولان فيه الرخصة الى استجاب السجدة لسأل التوبة من ربه
على ما قاله في السجدة وفتر وقال في اقرب ما يكون العبد من ربه اذا سجد وقبل ان يقرأ اي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد
لكل واحد سجدة كعاد الله ما احمه ولا وجه الى احرار هذه الفضيلة لا سيما الطريق **قوله** واحدا الى اي قال محمد احب
الى ان يقرأ اياه او ابين لانه ابلغ في اظهار العجز والذل على الخلق وان لم يعظم ولا يها لوقرها وصورها بوجه ذلك زيادة في فضل
منه الا في سائر ما رواها القرآن كالكلام الله لا فضل لبعض على البعض من حيث انه وان **قوله** شفعه على الساجدين لما حرك عن ثلثهم

باب صلي المسافر وهو المرفوض من التقصينات كذا في التلاوة لانه اقتصار على ركعتين واحد
اسمها السفر لا يستلزم المشي على نوعين غرعة وهي اسرع حكم انه انما يغتن عسده وهو فرض واجب سنة ونيل غرعة
وهو ما تغير الى المرفوض واخذار ما خالف فانقسمت اربعة انواع اصدقها ان يكون السبب والحكم موجودا كالركا على اجراء
كلمة الكفر ما بينهما ان لو سبب الحكم كرخصة الفطر وانما ان يكون السبب والحكم موجودا كالركا على اجراء
ان يكون سبب موجودا في الجملة لا في موضع الرخصة كالمسح وقصر الصلوة **قوله** سعيه الاحكام وهي قصر الصلوة وابعاد
الفطر واعتدال من المسح ثلثة ايام وستقط الجعة والعبدان وستقط الاضحية وحرم الخروج على الحرم **قوله**
ان بعضا ما شرط التقصير في الارادة الحادثة لانه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافرا فالقصد هو غير
معنى الفعل ومن كذا كذا وما العبر المجموع **قوله** سعيه الاصل ما على الزمان على السير البرد والبطا سير
العجل وخير الا دورا وساطها ولانه دو خط حرا بينين قال من الله من الغلو والتقصير فانها مرسومان كما هو مذهب
الحنابلة والمعتزلة ولهذا قلنا ان بعد تو صفات ثلثة المعطلة وقلنا لا ياب صفات المحلولة ثلثة المشبهة
وكذا في افعال الجبار ما مل يذرو الاصل في الفطر قوله واذ اخرج في الارض فليس عليك حياح ان يصروا من الصلوة لانه قد
انتسح العلوي غفوة الفتنة بالاجماع فبقي عاما ونحوه اصدرفنا الفياس فلم يردوه عنه والصحيح ان اذا منع غفونا
ثلثة ايام وليا لهما من اقرب ايام النساء الا ايام المشي والسراحة وعند السافق السبب هو كل سفر طويل مباح
يحيى السفر الخروج المسوطن في يوم معد معلوم وبالطويل مرصلين سمع غفر في سائر المراتب وما اهل مكة لا يقصر ولا يطوف
في ادى من اربعة برد من مكة وعند ذلك مراض والمباح ان لا يكون الغرض منه معصية الا ان لا يصعب منه ولان الرخصة بناء على
زياك المسقة وهي محض هذا وعند ما نذكر اربعة برد كل برد ساعة من السنة وعند ذلك برد يومين واكثر اليوم
الثالث اقامه لاكثر مقام الكل لما قوله في المسح المنيح يوما وليا والمسا في ثلثة ايام وليا لهما كذا في المسافر على اللام ما عرف
الحسن لعدم المعهود فافض عكن كل مسافر من مسحة ثلثة ايام وليا لهما ولا يصح ان المسح كل مسافر ثلثة ايام ولا ان يكون
اقل منه السفر ثلثة ايام اذ لو كان اقل من ذلك يخرج بعض المسافر عن سفر هذه الرخصة والزيادة عليها حثية
اجماعا وكان الاحتياج الى ايات السفر لانه اقل من السفر معدول عليه كحدث على ما بينا ولان الضر مرايت قبل
سنتين لادول الاستين مثله واذما قلنا **قوله** وعلى من حنينه المعدن بالمراد وهو وقت من الاول وهو ثلثة ايام لان
للمعتك من السيرة كل يوم مرط حصوصا في اقرب ايام السنة **قوله** ولا يعتبر بالفراخ لان اذا خلت باحلاف الطرق
في السهول والجبال والبحار وقبل يعتبر بالفراخ اذ يردون في سحا او ثمانية عشر ميل وعليه الفتوى وفي خمسة عشر
موي اكثر من خوارزم **قوله** ولا يعتبر السيرة المارة لا يعتبر السيرة المارة بالسيرة البراءة المعتبرة البحر ما يلبس
كالا كما في الجبل والموى ليزيل السيرة لم يسره ثلثة ايام وليا لهما عند اسوار الربا حث لم يكن عاصفة ولا هاديه
فجعل ذلك املا ان قصد سيرة ثلثة ايام على هذه السيرة البحر **قوله** قصر المسافر الرابعة وكفان العلم ان قبل الربا
بودن انه لا قصر المغرب والحر والساقي رضة الارب والقصر رخصة فيا شاعا الصوم اذ الوقت سبب الارب والسفر

سبب القصر كما لا يشترط الصوم والسفر سبب الفطر لوصام في السفر مع فرضا فكذا لو اتم هذا **قوله** ولنا ان السفر لا ينقض
الى آخره اقوال الشفع الثاني على لانه لو فعله سابع لو تركه لم يلحقه عهده فصار واهم وهذا اصل النفل **قوله** الزيادة على
ثلث ايات لو قراها يكون فرضا ولو تركها لا انا ثم **قوله** في ليست بوضع نفس الامر وانما يصير فرضا بالقرآن فينبى الزوا
لاوصفها بما فرض لانا ما جعلنا هذا اسقاطا اسد لا بد ليل الرخصة وهو ما روى ليزعمرهم قال ما لنا نصلح السفر
ركعتين وغر آمنون فقال النبي وم هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاجعلوا صدقة من حنا والله اعلم فاعتقدوه واعملوا به
والمراد بالتصدق الاستقاط عن الكف لا في صدقة له لا يرد له لو قال في القصاص على القصاص نصرت
عليك لسقوط القصاص من غير ضرر ولا يرد له لو قال بالتصدق فله ان يرد له ولا في ميسر الطاعة وهو بناء نصرت على ليز
الاستقاط اذ لم يصرح بالتكليف لا يرد له لو قال بالتصدق على القصاص على الصوم لا ينفع لان النص وادع بالاجر
حسب قال بعد فراغ ارضه بالصدقة ولان الصوم في السفر يسقط عليه فوجه سبب السفر لانه وطعة من السفر وحسب عليه
موجب موافقة المسافر فالبسب اذا تمت طابست الفطر في السفر سفر عشرين يوما وهو خمس الايام اذ حين الفضا ويرام وجه وهو
الاتفاق موافق الإقامة والناس متغا وتون الاختيار فخير بخار ما هو الارفق عنده وهو الاختيار الضروري الباست للعبد
واما الاختيار الكامل وهو لا يفرض فافلا لانه الى فصار الصوم اولى لانه غرعة وقد عمل على معنى الرخصة كما ساء وتون
صد ثلثة فالت فرضت الصلوة في الاصل ركعتين فردد في الحضر او في السفر ولا يعلم ذلك الا نوقفا وقال عمر بن الخطاب
اكنان صلوة الجمعة ركعتان بام غير قصير على اللسان يسلمهم وروى ابن عباس عن النبي م انه قال ليزعمرهم فرض عليك الصلوة
على اللسان يسلمهم في الحضر اربع ركعتين وفي السفر ركعتين وفيه الاثر فان غلبنا لما خرج من البصر برد الكوفة صلى
الظهر اربع ركعات نظرا الى حوض امامه فقال يوما وانا هذا الحضر ليعزنا الحضر يسجد من الغضب العلم انه اختلفت السنين فنبيل
الافضل هو الترك برخصا وقيل الفعل فربا وقال السند وانى الفعل حال الشروع والترك حال السيرة وقيل بطرقة النجاسة
وهل منه المفرد الباعث الحسن ان افخمها المسافر بعه الارب اعاد حث يفتحها بعه التركيعير قال الرازي وهو قولنا لانه اذل
نوى اربعا فتد خالف رضة كسه الحار اربعا وتونوا ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافراج من بلفاء كمن اتمم الظهر ثم نوى
العصر ولو سافر في وقت الافراج فصر وقال افران في يوم وعندها ان ادرك ركعة من الوقت قصر الا اتم **قوله** والابرار
على السفر حتى ينوي الإقامة اعلم انه يعين في البنية ثلث شرائط اصدقها ان يكون من اهل السنة حتى ان صبيا ونصرا ابيا اذا خرجا الى السفر
وسارا او سيرا بدم البصير واسلم النحر في البصير ثم لان سنة باطل والمسلم يقصر ليعكها وما بها ان يكون النواي محرر يحكم
نفسه حتى لو كان ساعا لغيره لا يعتبر كالجندى الزوج والرفيق والاحرار ميسرة ولو نوى المسحوق الإقامة ولم يعلم الباع
هو مسافر في يعلم كالموكيل اذا غزل وهو الاصح ومالها ان سوى سحرها ثلثة ايام فصاعدا وروى الاقل فيها يوم **قوله** لا بد
من اتمامه وهذا لان المسافر لا يعدد من البيت الخاذا ما لا سراحة نفسه او وابنه او لطلب رعية او شرابة
اخرى ولا شهية له دكره قليلا فتدرد كمن من الظاهر لثنا كلاما حث انها لو جبان ما سقط من الصوم والصلوة الا برك
انا قدرنا ادى من السفر ثلثة ايام عسار اعدا كيف انما لظرفا انه يسقط بها الصوم والصلوة وروى ابن عباس وابن عمر

اسما والاقل من الائمة خمسة ربوئا والاثر فما لا يعتد كالحبر لانه من المتقديرو ولا يمتد الى اليه الراي فلم يجز ان يقولوا يا
واسني الكذب والجفاف في تفسير السماع **قال** صاحب السمع الاذني بقولهما روي عن عثمان قال سئل عن ابي بصير ان يقولوا
قول السماع في الاصل يقولوا او لم يات فيه من الاحتياط بالاكال **قلت** الاصل يقولوا لما اولى لان الضر كان باسا سمع وما سئل لا يزل
الاصمير مثل وفاء فاما قلنا لان فيه اجماعا **قوله** لانهم سمعوا الائمة في المخازن والهاهد اذا سار ليله امامهم نوى الائمة في غير
موضعها لا يصح وان لم يصير لنا يصح لان السواد الميم علمه كانت الائمة بموضع العارض لا ابتداء علم خلافه الواسار
لما لان اذا ابتداء اجاب فلم يصح في غير محل **قوله** وعن جماعة من الصحابة مثل ذكر فان انشأه اقام بمسار دور سهر العشر
وسعد بن لى وقاص اقام شهرين بها كان يصير الصلوة وعلمه من فمس اقام عوارم سمين يصير الصلوة وعن ابن عباس
قال اذا دخلت بلد وانما لا تدري متى يصل فاقصر وان الائمة صد السفر المقيم لا يصير سافرا بلابنه وان طاف كل
الديار فكذلك السافر لا يصير ميم بلابنه وان صدر منه حنيفة الائمة **قوله** لم يكن دار الائمة فلم يجز ان يجمع محلا فلا يصح
كالنوى السوف في غير موضعه **قوله** لان حالهم سطل عريتهم لاها بين الزار والزار اذا العرة فصل لا ترد في فيه وهذه
حس وصحت مع التردد ولما كان الحال من النوم والرجحان والسر لقال والبيان فقد قيل لسان الحال انطق من لسان لقال
ادالما بالكر في ذلالة الحال ولم يساع في المثال **قوله** اذا كانت السوكة فتدبره لان محله الائمة مسرطه عند بشرط
ان يكون الميم سوكه لمكانهم من العاربه طاهر بعد ما قلنا ان فيه الائمة لم يصح ان يجمع محلا فيلغوا في هذا الموضع
ليس محل لاقامتهم طاهر لان الحال لا علوا ما ان يغلبوا او يغلبوا ولم يغلبوا ولم يرجعوا على التدبير
الاول لحصول مقصودهم وسرعون على التدبير الثاني بالضرورة وعلى الصد شئ السد بالمال في وهو ان يصح السمع انما
يرجعون على احد سفيته وهو ان يصح السمع استقرون مع احتمال الرجوع فاذا كان كذلك لم يكن في ذلك الموضع محلا لاقامتهم
طاهر فلا يلزم ذلك فانهم ان حالهم سطل عريتهم ولا يزل على هذا الافة اذا اراد ان يزل كل عير احرار سوى سنان
مع عامر وهو افضل المقيات خارج الحرم فاذا انتهى الى البستان يزل كل عير احرار وحاله مبطل عريته لان فسلنا
لا يترتب على العية المنوى وهو الانتهاء الى مكان نواه فيلغوا فيه وعند سرى المنوى على العية وهو اسانه سنان في
عامر لان فسلنا لا يترتب على العية المنوى وهو الانتهاء الى مكان نواه ولما قلنا انما يصح باجره من سريته لقضاء
حاجته لنوى ان يصح خمسة ربوئا لقضاء حاجته لا يصير ميم لانه من لم يتبع حاجته فيجوز من لزم البصير فيكون
مسودا كالحارب دار الحرب من لزمهم فيقرو بين لزمهم فيقرو **قوله** وفيه الائمة من اهل الكفار ومم اهل الحيايم والا
كالاعتراك فيل لا يصح لان حالهم مخالف عريتهم لان اقامتهم للكفار فاذا لم سق ان يغزوا **قوله** ولا يصح انهم يفتنون لان الافة
لما اصل السوف عارض للاسطل بالاسمال من مرعى الى مرعى وعن يوسف الرعاء اذا كانوا بطوفوز في المعاد وزد لهم خيام
واجسمه لانهم اقامتهم لان قصد الميم لان خيل واحد اذا نزلوا موقعا كثيرا الكلاء والماء ولبصير الاحكام واعلوا
الحايز وبووالا الائمة خمسة ربوئا والماء والكلاء كفيهم لسلوك الميم قال استحسن ان اجعلهم من غير كذا التراكه ولا اعراب
قوله لانه معروضه الى اخره الى اخره الى اخره من طالعهم لاقتداء كبل لا يصير مدار مفروض مسفل ولا اعراب

حق هذه الصلوة كدونه بخلاف الامام واطلا ولايته وقال ومما جعل الامام ليوم فلا يحلوا على انكم وصرور به منا يقال
البعث والان اقامة الاصل لوجبة البيع كالعبد والجندى يصير من مقيم سعة المولى والامير لثبوت النعية في هذا والحكم في البيع
سنة الاصل حتى لو نوى المولى الائمة ولم يعلم الجندى حتى فخر انا قام علم فخر تلك الطوائف في الوقت فرضه قابل للتغيير
سعة الائمة فخره فبغيره بالافتداء سحالا تعالى المغير بسبب وهو اجر النعيم من الوقت وهو المراد المذكور في المنين
اذ لا يصح الكل للبيعه ولا حاضرا **قوله** لانه لا يصح بعد الوقت بعد ربه ان فرضه لا يصح بعد العية الائمة لا يصح
السبب فلا يصح بالافتداء بقاء واذ لم يتغير فرضه المسافر بالافتداء المقيم الحاضر الوقت لا يصح افتدائه لانه نوى الى افتداء
المفروض المسفل حتى التقدر ان افتدى في السمع الاول في حق الزواة ان افتدى في السمع الثاني اذ الزواة في السمع الثاني يزل المقيم
قال **قلت** يشك في الواسي المقيم الزواة في السمع الاول فاصد به المسافر في السمع الثاني خارج الوقت فانه لا يصح وهو افتداء
المفروض المسفل في حق الزواة اذ الزواة فرضه عليها هذه الحالة **قلت** السمع الاول يصير للزواة وجوبا والزواة في السمع الثاني
فخره بل يفتحق عليها فاسي السمع الثاني خلوا عن الزواة بعد ربه وحكا وصار كانهما وجدت في السمع الاول فكان افتدائه
المفروض المسفل في الزواة **قال** **قلت** وجب ان يصح افتدائه في التقدر الاخيرة **قلت** لا يصح ايضا لانه افتدائه المفروض المسفل
في حق النجعة لان الحرمة الامام استملت على فعله الرض والنفل وعلى قراء الرض والنفل جمعا وما استملت حرمة المندى
الاعلى الرض منها **قوله** وان الميتمون صلواتهم سار على ان الميتم السوم موافقة للامام المسافر في ركنين مسردين الثاني
كالمسبوق حتى لو سار به سجود السهو ثم قبل بقر الميتم في نهايت الركنين لانه كالمسبوق وهو يقره ولا يصح ان لا يقره
لانه لا حق اذ ان الصلوة وقدم فرض الزواة فينكرها احتياطا وهذا لانه لما كان لاحقا كان الحكم كانه حلفا للامام
وكان معصرا من هذا الوجه وهو مفرد حقيقه فحرم عليه الزواة نظرا الى انه مقيد بسجدة الزواة لطلوا الى انه مفردا
فرض الزواة صار مودى في السمع الاول فدارت قرانه من الحرمة والندب والاحتياط في الترك لان الاحرام واجبة لا متناع
والحدود في الترك ولو كان حراما لم يصح بالعمل ولو كان مندوبا او في وهو مشكك ادلاسان اجب في كانه قال في ركنين
لنقل احتياطا كقولنا نوحى اية سية منها **قوله** من غير عزم جدين ولان المرافعة مصر لا يكون الا بقياحا لا سنية من سنية
قوله من كان له وطن فاستقل عنه الى اخره اعلم انهم قالوا لا طان بلنه وطن اصلي وهو ما يكون بالبطون والاهل او بالموكل
ووطن اقامة وهو ما يكون سعة الائمة خمسة ربوئا ووطن السكنى وهو ما يكون سعة الائمة اقل من خمسة ربوئا
فالاول يسمي مثل اذ السبي سطل مثل حى وان شغل موطنه للاصل ووطن سبله احرى باهلا وعماله ثم سافر فدخل وطنه
للاول مصر لانه لم يبق وطنه كما بدحو لم ولا يبطل بالاجرة لاهادونه والسي لا يبطل ما هو دونه ولو كان له اهل سبل
صل سبله اخره وكل واحد وطن اصلي له والثاني سطل الاول لانه فوفه والثاني لانه مثله وبالسفر لانه فخره والثالث سطل الكل
والسفر والاصل منه ان السمع عوار مثل ما فوفه لاهادونه ولم يجزى المحققون وطن السكنى وهو الصحيح لان حكم السفر فيه
ما قل لم يصح وطنه فكيف سريته عليه الانتفاض **قوله** لان القضاء عسب الاداة اصلي لانه القضاء على الغوات فيعتبر في
الغوات دون القضاء ويعبر بها الاخرى في السفر والائمة واجتنب الطهر والبلوغ والاسلام وادعوا الحرمة وقال في

من حيث ان خواص المصالح غالباً **قوله** لانها منسوبة لخواص اهل بيته فبما كان من خواص اهل اديانهم
 جوامعهم من جوامعهم فليكن الخلفاء اداة الجمعية بالمعنى وقدره محمد الفلق وقيل مقدار فروع وقيل لولا ان
 اصغر من ان يخالص صوتها بالجموع فآثار **قوله** وقال محمد لا جمعة معنا لانها منسوبة لخواص اهل بيته فبما كان من خواص اهل اديانهم
 الجمعية لا يجوز بغيرها وانما انما تنصرف ايام المومنان بها نلت ملكه وبمثلها الاسواق ايام المومنين فيصير مصراً
 لانها لا تنصرف بغير انفسها المومنين لكن بما في مصراً ليس شرط اذا الناس من اسرارهم عاشروا الرجل وعدم التعبد بها
 لعدم المصير بل لا يشترط الناس من اعمال الناس من كونهم ملوك العبد خلاف الجمعية لانه لا يتفق معيها
 في كل عام بل في عام من الاعوام ولو شرعت صلوة العبد يكون في كل عام فافترقا على العبد **قوله** او واجب الجمعية فريضه فلا يلزم
 من تركها **قوله** والتفصيل بالخطبة لانه على امور جمع المسلمين والجمعة من امورهم فينبغي واسير ملكه لانه من غير علم وفوقه اليه
 الجمعية وقوله بالخطبة مسافراً غير الغالب لانه شرط وهو اللغو دليل على لزوم الخطبة او السلطان اذا كان بطوقه ولا يثبت
 كان عليه الجمعية فكل مصر يكون يوم الجمعة **قوله** ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان خلافاً لما في اجزائها
 بسائر الصلوات ولما قلناه من انه الى الولاية التي في الصدقات والحدود والجماعات ولا ينافيها جمع عظيم لانهم يثبتون
 الجماعات لاقامة الجمعية وقد يقع المارعة من التقديم بنفسه والسيد من غير وجه التعليل والناجزة من السلطان
 تيمناً لأمورهم والجمع وتكفيما للفتنة وانما جمع على ايام محاصرة غنائم الجوزة وتكون الجمعية خلف المتعبد الذي لا منشور
 له من الخطبة اذا كانت سيرة من راعيته سيرة الامور التي لم يفرع عليه حكم الولاية لان بذلك يثبت سلطته بمقتضى الشريعة **قوله**
 يصح وقت الظهر ولا يصح بعده اما الصلوة في وقت الظهر فليست من طاعتها بل هي من طاعتها الى الحد الذي اذا زالت
 الشمس من يوم الجمعة فصل الناس الجمعية والحدوث اس كفاً فصل الجمعية مع رفقها في وقتها اذا زالت الشمس ولا ينافيها خلف
 عن الظهر وقد سقطت الظهر فيكون وقتها واما عدم الصلوة بعد الظهر فلا ينافيها بصرقاً والجمعة لا تنقض بالاجماع
قوله ولا يثبت عليها الا خلافاً لما كنيته وشروطها اربعة ظراف ما ذكرنا من ان وقتها في وقت العصر لانداء وقت الظهر والعصر
 عنده **قوله** ما يلاها بدون الخطبة عمره ولو جاز ليقول بما يجوز **قوله** ينصلي بها بعد وقتها ان سئل عن كل عضو
 ما يوصفه ويحمد في الاولى فيشهد بها على النبي في يوم يعطى الناس في الدنيا كذا فيكون مكان الويل كذا جرى النوارث
قوله ما يلاها الطهارة اما القيام فليقول في تركه في ايامه وكان دم خطبة فاما في انفس الناس بدخول الغير المديونة واما الطهارة
 فلا يتركها الله في المسجد بغيرها كذا في **قوله** حار حصول المقصود وهو الويل والتذكير **قوله** فليست في الايجاز ولا طهارة لانها
 كسطة الصلوة لتلزم غيبة ايامها فصرحت لكان الخطبة **قوله** انها في التواب كسطة الصلوة في لا يشترط فانه مكره وانما فاقا
قوله واما الايام من ذكر طوله في خطبة لم يعلم لخطبة من شرط اقامة الجمعية حتى لو هي ايام الناس في الخطبة الجرم
 ولا اصل فيه **قوله** فاسعوا الى ذكر الله والمراد بالخطبة والمراد بالجمع الى الشيء دليل وجوبه ولان اقامة الجمعية مقام الطهارة
 بالشرع والشرع جاز بالجمعة بالخطبة فان رسول الله ما اقامها الا بالخطبة بعد هذا قال لا يسمي الواحدة والخطبة
 حقيق في ليست خطبة شعبة وعرفا وكان خطبة مروج دون وجه فروع السكت في جواز الجمعية ما قبل اقل ما يعلو الجواز

المقالة ثالثة
 في التسميات

من الخطبة قدر الله من عندنا ولان المأمورية مطال بالخطبة فيصرف الى المتعارف من الخطبة بغير ما في الواجب الذكر
 بالنقص مطلقاً وهو يحصل بالجمعة فبما كان من خواص اهل بيته فبما كان من خواص اهل اديانهم جوامعهم من جوامعهم فليكن الخلفاء اداة الجمعية بالمعنى وقدره محمد الفلق وقيل مقدار فروع وقيل لولا ان
 اصغر من ان يخالص صوتها بالجموع فآثار **قوله** وقال محمد لا جمعة معنا لانها منسوبة لخواص اهل بيته فبما كان من خواص اهل اديانهم
 الجمعية لا يجوز بغيرها وانما انما تنصرف ايام المومنان بها نلت ملكه وبمثلها الاسواق ايام المومنين فيصير مصراً
 لانها لا تنصرف بغير انفسها المومنين لكن بما في مصراً ليس شرط اذا الناس من اسرارهم عاشروا الرجل وعدم التعبد بها
 لعدم المصير بل لا يشترط الناس من اعمال الناس من كونهم ملوك العبد خلاف الجمعية لانه لا يتفق معيها
 في كل عام بل في عام من الاعوام ولو شرعت صلوة العبد يكون في كل عام فافترقا على العبد **قوله** او واجب الجمعية فريضه فلا يلزم
 من تركها **قوله** والتفصيل بالخطبة لانه على امور جمع المسلمين والجمعة من امورهم فينبغي واسير ملكه لانه من غير علم وفوقه اليه
 الجمعية وقوله بالخطبة مسافراً غير الغالب لانه شرط وهو اللغو دليل على لزوم الخطبة او السلطان اذا كان بطوقه ولا يثبت
 كان عليه الجمعية فكل مصر يكون يوم الجمعة **قوله** ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان خلافاً لما في اجزائها
 بسائر الصلوات ولما قلناه من انه الى الولاية التي في الصدقات والحدود والجماعات ولا ينافيها جمع عظيم لانهم يثبتون
 الجماعات لاقامة الجمعية وقد يقع المارعة من التقديم بنفسه والسيد من غير وجه التعليل والناجزة من السلطان
 تيمناً لأمورهم والجمع وتكفيما للفتنة وانما جمع على ايام محاصرة غنائم الجوزة وتكون الجمعية خلف المتعبد الذي لا منشور
 له من الخطبة اذا كانت سيرة من راعيته سيرة الامور التي لم يفرع عليه حكم الولاية لان بذلك يثبت سلطته بمقتضى الشريعة **قوله**
 يصح وقت الظهر ولا يصح بعده اما الصلوة في وقت الظهر فليست من طاعتها بل هي من طاعتها الى الحد الذي اذا زالت
 الشمس من يوم الجمعة فصل الناس الجمعية والحدوث اس كفاً فصل الجمعية مع رفقها في وقتها اذا زالت الشمس ولا ينافيها خلف
 عن الظهر وقد سقطت الظهر فيكون وقتها واما عدم الصلوة بعد الظهر فلا ينافيها بصرقاً والجمعة لا تنقض بالاجماع
قوله ولا يثبت عليها الا خلافاً لما كنيته وشروطها اربعة ظراف ما ذكرنا من ان وقتها في وقت العصر لانداء وقت الظهر والعصر
 عنده **قوله** ما يلاها بدون الخطبة عمره ولو جاز ليقول بما يجوز **قوله** ينصلي بها بعد وقتها ان سئل عن كل عضو
 ما يوصفه ويحمد في الاولى فيشهد بها على النبي في يوم يعطى الناس في الدنيا كذا فيكون مكان الويل كذا جرى النوارث
قوله ما يلاها الطهارة اما القيام فليقول في تركه في ايامه وكان دم خطبة فاما في انفس الناس بدخول الغير المديونة واما الطهارة
 فلا يتركها الله في المسجد بغيرها كذا في **قوله** حار حصول المقصود وهو الويل والتذكير **قوله** فليست في الايجاز ولا طهارة لانها
 كسطة الصلوة لتلزم غيبة ايامها فصرحت لكان الخطبة **قوله** انها في التواب كسطة الصلوة في لا يشترط فانه مكره وانما فاقا
قوله واما الايام من ذكر طوله في خطبة لم يعلم لخطبة من شرط اقامة الجمعية حتى لو هي ايام الناس في الخطبة الجرم
 ولا اصل فيه **قوله** فاسعوا الى ذكر الله والمراد بالخطبة والمراد بالجمع الى الشيء دليل وجوبه ولان اقامة الجمعية مقام الطهارة
 بالشرع والشرع جاز بالجمعة بالخطبة فان رسول الله ما اقامها الا بالخطبة بعد هذا قال لا يسمي الواحدة والخطبة
 حقيق في ليست خطبة شعبة وعرفا وكان خطبة مروج دون وجه فروع السكت في جواز الجمعية ما قبل اقل ما يعلو الجواز

من لم يثبت الخطبة ايم الجمعية وكان سخطاً له بعد التكبير كاستخلافه بعد اذ ركعة خلاف الوقت فانه شرط الاداء لا شرط

بادآء وكيف سطره وهو ادنى من النظر اليه حسن لمعنه عجزه والنظر حسن لمعنه كاعرف السعي وسبيل الى العباد والنظر
عاده بنف ولا في النظر الادنى والاسطر الادنى بالافق كالنظر الى الجمعة لانها افق لتوقفها على ارتباط وذاته كونه اعم
ولان ما داهما خرج عن عهده فرض الوقت فلا غلجته واداه بالخرج وكما جلت بها وهذا مع قول لان السعي دون النظر فلا
ينقص بعد تمامه والجمعة فوقها فسقطها ولاي حجب ان السعي الى الجمعة محض ما يعبر لانه دم امره فيها ونهى عن غيرها
فالتو ما سعي الى ذكر الله وقال دم اذا سمع الصلوة فالتو ما وانهم لم يشعروا لانهم شعروا بالادرككم فصولا وما فاكم
فأفصولا وكان الاستغفار كالاستغفار بها مع الاستغفار كالتقص بها مع اقامه بسبب مقام المسبب فوضع الاحتياط كما في
المشي والابتعاد واحاده ما صار الاحتياط فاعلموا هذا الحقيق سطر الادنى بالافق اذا سعي لمقام مقامها بعمل عملها كالمركب
لمقام مقام الماء نظر الى كونه مطرلا وسقط وصف الزراب وهو الملوث وبعد الواع بها ليس سعي اليها فلا يبطل
النظر المودى **فان قلت** هذا السعي غير مأمور لانه غير موصل الى الجمعة لانه لما طار وقد صرح الامام تبين السعي غير موصل
الى الجمعة فسر ان لم يكن مأمورا به **قلت** يمكن الوصول اليه بطرا الى قدره الله وهي تكفي للتكليف **قلت** لما جنة من
الاضلال بالجمعة وهذا ان الجمعة طامعة للجماعات ففقد الجماعة للنظر معاوضة للجمعة ولو اطلنا هذا السعي
عن الجمعة فربما السدى بالمعدور وغيره **قلت** ما لا يصح **قلت** قال محمد لم يردك بعد اكثر الركعة الثانية ما ان ادرك في الركوع ثم الجمعة
وان ادرك قبلها ما ان ادرك بعد ما رجع راسه من الركوع في الركعة الثانية بصر الربعا لان اقامه الجمعة مقام النظر بالنص
خلاف القياس عند وجود سائر الترابط وعدم بعض الترابط لها كاجماعه والامام ولو خيلنا والقياس لقلنا
كذلك فيما اذا ادركه في ركعة لكننا تركناه بمقوله دم مرادك من الجمعة احاط اليها ركعة اخرى والاصح اربعا **فان قلت**
ما صلى لم يكن ظهر ان تكليفه على جماعة الجماعة وان كان جمعة فاني يكون اربعا **قلت** بسببه كونه طهر لوجود لان الجمعة
طهر مفصول عن الشافعي بالاثرة ومدلوله وان لم يثبت عندنا لكنه يورث منه فني دلالة الدليل مع حلف المدلول
فصل اربعا بطرا الى انه طهر ويتعد على الثانية والاربع والاربع فلا يلزم الاربع والعشر لعمدة الحكم لا لخصوص وما روى الاصل اربعا غريب
وردنا لعلنا للقياس فخرج عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس لم يقص المسبوق ما فاته فصول الامام لانه
شرع في صلوة لا صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا يكون اربعا ولانه مدرك للجمعة بادراك الشهد بدليل انه
ينوبها دون النظر ولو نوب النظر لم يصح اقتداؤه به ولو صاها لم يكن اربعا ولو قصاه لم ساد بحركة الجمعة لاختلافها
شروطا ولا يجوز ادآ فرض بحركة ومن اخرج اجماعا وهذا مع قول لانها مختلفان الى اخر **قلت** واذا خرج الامام الى اخر
اعلم انه اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام كذا الحديث يكبر سزوعها بعد خروجها ومكان فيها يقطع على اس الركعة
فان صلى ركعة صم اليها اخرى وسلم وقال الشافعي باقيا بسنة والنجية وبود السلام لحدث سلك الغطفاني انه دم قال
في خطبته اذا جاء احدكم والامام يحط فليصل ركعتين حفتين ثم تجلس والامام لا يركع الى اخر الحديث خروج
الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام ولان الكلام بالامام فسا ناكم للاسماع اذا الكلام على من سماعها فينصرف على

الافاضة وتمام الاداء بالترافع من الصلوة لا يبرئ من المسبوق اذا اذكر ركعة من الامام يقوم بعد فراغه من الجماعة ولو خرج الوقت قبل فراغه من ركعة الجماعة فقدت جمعة ولا يبيح جسه للراغبين بالترافع في الصلوة ولا يبيح ذكر الاربعة اذ ما دونها ليس بصلوة بدليل سلم الحلف ولا شرط للافصاح وما لم ينفذ سجدة فهو منفتح لكل ركعة وبعد السجدة معبد للاركان لا يفتح خلاف الخطبة لانهما سائر الصلوة حتى لو خطب فيها بغير صلوة فلم يشرط دوامها ولا ان الذي يتخلفه مانع عن صلوة وشرط الخطبة موجودا للاجل ولها الامام اصلها افصاح للاركان فلا بد من وجود الجماعة عند افصاح كل ركعة سائر على المشاركة الامام المقتدى مشاركة كل حكمة بدليل استغناء عنه الامام والمشاركة الحكمية لا يحصل الا باذنه فعل الصلوة وما اتى به قبل التيقيد بالسجدة ليس حكم فعل الصلوة ولا تخفيف المشاركة **فان قلت** هذه الصلوة تنعقد للامام والجماعة الا ان افقار الامام الى الجماعة دون انفعال الجماعة الى الامام لا لا فتعذرهم مع الى الماصل ثم انفعال الجماعة الى الامام شرط صحة الاحرام بحسب ما يورد في الامام في التمسك سى الجماعة عندهما خلافا لما ذكرنا في انفعال الامام والجماعة الاولى **قلت** مقتضى التزم المتابعة قصدا فلم يفسر مع النص والافاضة الى الموكدين والامام لم يشارك الجماعة في صواب حكماء صلوة فلا يثبت الاحكام بفعلهم واذ بالتفسيق بالسجدة بغير صلوة كمن صلى الظهر ثم كبر للقطوع مثل من سلم صا مسنونا بنسب الافاضة والقطع بالعرض ولو غير فاصلا للفتل لم يجر منفلا فاطقا في سجدة **قوله** بعد رواه في صحيحه والصرح ان المسافر يحرم حضورها فيما لا يجد من عطف رحله واما ينقطع عن ركعتيه وكذا المريض والاعمى يحرم حضورها والعبد مشغول بخدمته المولى يصير شركا في صلاته وسهوها خلاف الظاهر ثم كنه حرا دابة منه حيث هو فلا ينقطع عن ركعتيه مولا وذاك التردد سبني له فزحوق مولا اذ ليس فيه كثير ضرر وعمل الضرر البشير لا يدل على عمل الضرر الكثير وكذا المرأة مستغفلة بخدمه الزوج منهية عن الخروج من عائلته خروجها الى محافل الرجال من نفسه سر مرقول والظاهر كما يدل عليها انه ما موراد الجماعة معاقبة بتركها ومنه عروا الظاهر ما موراد اعراض عنه عالم بيع الناس عن الجماعة وهذا هو صواب الصلح البطلان لا يجوز اذ البطلان التذرع على الاصل ولما لم يفرض الوقت الظاهر في هذا اليوم في حق الناس كافة كان سائر الاربعة لكنه ما موراد استقامت عن نفسه باذنه الجماعة او اجمعت شرابطها بالنفس هو قولهم في اول وقت الظهر خبر زالت الشمس مطلقا غير مقيد بوم دون يوم والامام لم يشر فيه الجماعة يتنفع الظاهر جامعاً لا يتنفع والظاهر غيرها حتى لم يبيح سائر على ان احرام الجماعة يجب للاركان سى ولما امر بالظهور على انه اصل عاد اليه الحكم ولانه بنوي النصا اذ لا ادى الظاهر بعد انقضاء الوقت اجماعاً فلم يكن اصل فرض الوقت في الظهر لما نوى المصنوع اذ اصل الفرض في حق كل واحد ما يتمكن من اداه بنفسه اذ التكليف يدور على الوسع ولما كان ما قربت الى الوسع فهو احق والظاهر اقرب لانه يمكن من اداه بنفسه لانه سنى على قدره في صفة خلاف الجماعة فانها سوفف على شرابط لا يتم به وحده وفي الامام والجماعة وغيرهما وذا ليس وسعه واما يحصل ذلك اتفاقا **قوله** فان بدله ركعتيها الى اخره اعلم انه لو اذكر في الامام بطل ظهره في ذكر السكت اجماعاً ولو خرج حركته والامام نوع منها لا سطر اجماعاً وكذا لو خرج لا يرد الجماعة ولو توجه اليها والامام فيها منزل هو محل الخلاف ولما انه ما موراد من الظاهر ضرورة اذ الجماعة لا تقوى الا ان تقوى الجاهل بقصد احرام والسمع اليها ليس

قلت هذه معية عرفنا خلاف القياس انما جهر بالكبير طواف السنة مرارتي جمع ما ورد في النصوص وهو جعل المحرمين في طواف
للمسطرة النجوم اعادوا الجماعة كالحجوة والعبد بن **قلت** على هذا سني لربط الحجة والصلوات **قلت** للتكبير
سبب لساير الصلوات لانه يودى في يوم واحد خمس مرات وبسبب ما جهره ما سطره المصرا كحدث فطرنا النجوم اعادوا الجماعة
دون السلطان والكبرية على باليهن **قلت** النصوص مطلقة سيقت لسان اصل الذكر الشرايط واما اسيدت
الامر ايها حنيفة المكتوبة في اطلاقها **قلت** ليطرب السجدة اعلم انكم من سبي الاستقصاء ونسبها كوجوب الركوع
في الحملان سببا للتكبير غير انها لا يرفع صوتها لانه مخوف وجهر المسافر لان السنة فيه الجهر والامام **قلت** فكبروا حينئذ لم
استعملت على نوايد منها لانه الامام ادنى التكبير كبر النجوم خلاف سجود السهو اذ تركه الامام لا يسجد المستد لان التكبير
يؤتى في اثر الصلوة لا في حصة الصلوة وكان الامام فيه سجدا لاحتمال ما لم يحج الياس عن تكبير الامام لا يكبر المستد حقيقة لانه
واذا وقع الياس عن كبر الامام ما قام بكبر المستد وفيه دليل على ان الامام ما في التكبير ما لم يخرج من المسجد او سلكه وفيه دليل
على ان التكبير لا يستلزم طاعته حيث يعدم التوسيع بامره وايضا لو اقبل على الركوع التكبير غيب تلك الصلوة وتصور
ذلك كبر لانه لا يودى في حصة الصلوة لم لما كانت صلوة العبد يودى بالجماعة الفطرية او رد غيبها ما يشار كذا في هذا المعنى
وهي صلوة الكسوف لان حاله حاله الحروف واطم السور والكسوف يودى في حال الحروف والعبد يودى في حاله
السور فيكون سببا فيه من حيث المضادة **باب صلوة الكسوف** الاصل في صلوة الكسوف ان
مسعود قال الكسوف الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله فقال الناس الكسوف الشمس لموته فقال ام ان الشمس في الراس
مرارا باليد تولا الكسوف موت ابراهيم ولا حيوة ما در ابراهيم بن سيار من هذه الاصول فادعوا الى الصلوة والحكمة في النزاع
الى الله وان كانوا بين العقل والاعتدال من احوال صور المحسوسات جريا وكليا وافقوا احوال البصر واللباحص
شرط وهو الضوء والمناسبت وقد وقع الخلل في هذه الحجة بواحدة من وجهين الى الله تعالى في هذه الحجة العقل الذي
هو منتهى الحواس ثم اعلم ان سبب هذه الصلوة الكسوف لانها يضاف اليه سكر سكره ومنطق جوارها عاهو سطر سائر
الصلوات وصغلا لها سببها لواطية ثم على ذلك وقيل واجبة للاسرة وكيفيتها ان يصل امام الجماعة تسليما للمعصية كغير
كل ركعة بركوع وسجدتين **قلت** كهيئة النافذة به لا اذان ولا اقامة وقال السامعي ركوعا في ركعة وضامان واكليا
لرسول الله في اليوم الاول بعد النافذة بسور السور في الثاني الى عمر ليز في الثالث النساء والاربع الحائدين او مقدارها
وكل ذلك بعد النافذة وسجدة الركوع الاول بعد ما ياتي في الثاني بعد ما ياتي في الثالث بعد ما ياتي في الرابع بقدر
جسده والاطول السجود ولا النعوت لرواية عاتية وابن عباس انه صلى صلوة الكسوف بارج ركعات وارج
سجودات ولما دارى انه صلى ركعتين في الكسوف كل ركعة بقومته وركوع وسجدتين رواه ابن عمر والسماع بن يسير
وسمى من جبر وما قلناه اقبس لانها اما ان تعبر بالنوافل او بالنوافل والواجبات واما ما كان فلا يكون فيها
ركوعا واما حد عاتية فصول الرجال الصرا سورا جماعة من النساء في ركعتين واما طول الركوع فيها فلو
اذ عرض عليه النار مثل بعض النجوم فرفعوا رؤسهم مطلق من خلفهم انه لم يرفع راسه وفعوا رؤسهم ثم عاد الصلوة المنقذ

الى الركوع لما ينزلهم الخطاء فركع من خلفهم ايضا وعلوا انه ركع ركوعا في كل ركعة وقيل هذه الاستنباه بدعي في الجمع النظم
كمن كان في اخر الصفوف وعاتية كانت واقفة نصف النساء وابن عباس في صف الصبيان في بكرة الوقت فينقلوا كما تومها
ويكون صحتها الكافي امثال خلاف المهود فستل الكبار من الصحابة الذين يكون اسول الله **قلت** رواه ابن عباس انه صلى
لم سمع منه حرف من قرائته صلى الكسوف والسرحة لما لان حال الكسوف على الرجال من النساء لوزنهم من السجدة او وقع ذلك
السا في الاقصر او نقلها للناس من الرجال فيها سرودة في الحديث صلوة النهار عجا ولا العمل خفف منه الجماعة لانها حقت
لمن خففها وهو انها من سجاير الدين الاصل في سجاير الشرع الاظهار خلاف صلوة الكسوف هي ترفع ولا العمل منه الاخذ
قلت السنة الاذعية خرها من الصلوة لانه لو فاذ فرغ من نصبت على اوجها قوله لبش كسوف القمر لان الكسوف ليس انما انزل
للمرخصين لعل الكسوف وحسب التمكن لكون الكسوف دها في اوتة والكسوف دها في ضوم دون داره واما اراد
هذا النوع فلهذا ذكر الكسوف **قلت** فادعوا من يدع اليه الى الجمار ودفع منه الى خاف **قلت** ولبش الكسوف خطبه لانها لم
ينقل لو كانت لكانت في ما روى انه لم خطب في البرد ابراهيم عليه السلام ان كسوف الشمس يكون في يوم **باب الاستسقاء**
مناسبه لهذا الباب ان الكسوف من حيث انها لودى في حال الحروف وهو طلب السقي قوله تواسفوا ربكم لاني امرهم بالاستسقاء
الذين هو التوبة عن الكفر والمعاصي وقدم اليهم الموعد وهو اوقع في نفوسهم واوجب اليهم من المناجاة الحاضرة والنوابغ العاجلة
برعبان الامان بركانه والطاعة وساجها من خير الدارين فادعوا بالاستسقاء والاستسقاء لا بالصلوة وفي حديث
السريتم الناس سكر الى رسول الله ثم احذبه ليعلم الخبر فدعا فطروا الى الجماعة لعالم ولم يروا انه صلى وروى لغيره
خرج للاستسقاء فادعوا الدعاء وروى انه شاور الصحابة فقال كعب بن ابي العيص ليرسلوا نزل يستسقون بعصه
اسماهم فقال عمر هذا العباس بن عمر رسول الله وصنوا بيه فاجلسه على المنبر ووقع بحسه وقال اللهم انا نقوسك الملك يوم
يتم نبيك في عابد عا طوبى لمن انزل عن المنبر حتى يتقوا والاثر الذي نقل به شاكر مما يعم به البلوى فلا يقبل ولا يثبت السنة ولو
كان مشهورا لما خفي على عمر ولا جرح منه حتى علمه قوله ومضى خطبة العبد عن محمد وعمر بن يوسف خطبه واصل وقد ورد بكل واحد
حدث **قلت** وعلت الامام ردا به بالتحصيف والاعلي النجوم اذ يتهم بالمسدد ومعه قلب الوداد ان كان سريعا وهو كالمصلي
جعل اعلاه اسفله وان كان مخطئا جعل الميسر اسار العلم ان المخطئ لا يكون مدورا وبرتقا اذا الحدود والمرح ما في غير الخط **قلت**
لما ولا يعم ما غيرنا ما كما عليه فصر الهم وعملا في علم وحيا في توبه حال من الغلاء الى الخصب لغير رداء وهذا البرد
في غير او لما عارضت الاخبار بمسك القياس وهو ان القلب الرداء في الكسوف والجمعة والحدس **قلت** ولا القلب النجوم
ارادهم طوافا لما كان عسارا للتعاول في الكل لما انه من طهته الخطبة فياني به الخطبة دون النجوم كالقيام **قلت** ولا الخضرا هل
الزمن الاستسقاء وقال ما نكس حرجولم عنقول لانه لطلب الرزق ولم يذكر المسكين لما في عمره ولا ان المسكين هو الدعاء
وقال تودعوا دعاء الكافرين لا في ضلال **باب صلوة الحروف** الحروف ما سببه هذا بما قبله في كل واحد
نوع اصطراد وخوف اصل الباب للاحق لانه المسبوق بمراد المشي ما لا حرج فصيل الجماعة والصلوة والحروف لا يسطر
الصلوة كمنظر السفر **قلت** ركعة وسجدتين من الركعة مساولة اما بما عمل لرحا عنه بانه يجوز ان يعطف السجدة على ما تضمنه قوله

من كان عدوا لله وملايكته ورسله وجبريل وميكائيل وقول حافظ على الصلوات والصلوة الوسطى وقابله الخصم هناك
يتوهم متوهم لركعة يصير ركعة سجدة الاوى انه كنهنا لجنبه لا يصح خلقه بذكر الشروع في السبل يستحكم بذكر فيمن
سجد وقام الى السجدة فانما في ذلك الاستثناء ما ذكره **قوله** والبرهان ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان
البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان
برهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان البرهان على ان
كل طائفة من الصلوة بامام غاصره فلم يجرح الزهابة المحيى بغير قول المجوزين في الصلوة او ما يوجبون عدم وجوبه
الخوف وهو محقق بعد ما كانا في حيوة وركب المشي في الصلوة فلا يجوز تركه لاجراء الفصيل لم الان احيى الى ارجاء فصيل
كثيرا كما عايناهما كما كانت اكثر كانت افضل ولان طاردا للشيء بعد فحار غير كصلو المريض وقوله واذ كانت
فيهم اى اسع من قوم مقامك الامام ما كان قوله فيهم من موالم صدقه وقد يكون الخطاب مع الرسول والخصم
اذ الاصلا الشرايع العجم على التعليل بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا انها كانت روعة في عصرهم فيكون
مسروعة لان عملا انما لا يفسد **قوله** وهو محقق عليه ما او ينشأ على ان الاصل في الشروع ان يكون على ما في الاوقات كلها الا
الدليل على التحصيل وما قاله لا يكون محضاً لما قلنا **قوله** فعملها في الاولى الى بعد من ترك الواجب النصف وذا ركعة
ونصف الركعة الواحدة لا يجرى فلا يصف فرجها الاولى لانها سبق وهو من سبب الترحيم لوجوده في زمان التراجع
ولان قول النصف للسانه ضمنا للامام في حق الاولى ولو عكس يكون فخر والنوات ضمنا لاهون من التفتوت **قوله** والرجاء
الا آت رح القائل لما حرها **قوله** انما اخرها لان صلوة الخوف لم يكن تركت **قوله** انما لم يترك الدعاء وهو من الحدوث والبلزيم
المسمى الى الاخر معه لا يجوز له بالكلية الترخيم على معده وقبل الحية والعورس في النصف والمعالجة عند اقلها ولا المحيى به
ولله اعلم ان الصلوة لا يندوب فيها وعند الشافعي شرط للامور في العمل بالندب **قوله** ومن يحمل انهم يصلون بحاجته مع محمد
حوراهم ان يصلوا كما باجاعة لسانه افضل الصلوة بجماعة قد جوزنا لم ما هو اقوى من ذكره وهو الذهاب والمحى لاجزاء
فصيل الجماعة وقلنا اتحاد المكان شرط صحة الامور ولم يصر خلاف الا في مكانه المصلحة وان اختلف لكل ارجاء الارض
متعلق بعضها ببعض ففعل ككان واحد حكم الاتصال ولا يمكن الركبان لعدم الموجب للاتحاد وهو الاتصال ما انسا
من الرخصة انسا بالنفس ولا منظر الدراى اثبات الرخص ولو كان الرخص الامام على داه مع اقتداء لعدم المانع
باب **الاجناب** انما به بالجماعة الميت بالكلية السرور والضاطر منه اذ اصل بالكلية يكون المراد احسب الذي عليه
المسائل كحسب السبل واد اقل بالجماعة يكون المراد منه الميت لانه يجعل على الحسب اعلم انه في ذكر ابواب العلوم قد اورد
اصلا وعارضا وختم بالعوارض مصلو المسافر الى صلوة الخوف وما عر صدره من العوارض فاحسبته او للانسان جالين
طاله اعنوه حاله المات بصلو الحصى وهو الصلوة في حاله الحصى والآن شوع الصلوة في حاله المات وان الذي يعدم ساف
صلو مطلقه والآن شوع في حاله مصلو متين او ان الذي سبق ما هو حسن لعينه والآن شوع في حاله الحصى في غير وهو
قضاء الميت **قوله** اذا حضر الرضاى مات لان الوفاة او ملايك الموت حضره وصال فلان محضى في من الموت وهو المراد هنا

والاصلا انما في ذلك حكمه **قوله** لانه اسرى لخرج الروح الاول هو سنة علم له هذا السنن الى الايام على تركه انفا **قوله**
والمراد الذي قرب من الموت هو اطلاق اسم الشئ باسم ما يؤكل اليه كقولنا الى ان اخر خمره وقوله في عمن ما شئت فانك ميت
ومن قبل قبلا فلم سلبه ومن محرى على حقيقته وهو قول الشافعي لانه على احسنه وقد روى انه في اسر سلفى الموت
اعوانه من هاهنا هل السنة والا اول من ذهب معقول سائر على ان لا احياء بعد الموت ففعل عندهم الا انما قول الاقارب في الملبس
الموت لا يرحم مع ضا فلا حاجة اليه ولزمت كافرنا لا يغيره التلغير ففعل فيه بحسبه اذ يجرى مثل الموت فيعمل كترك **قوله** فصل
اعلم ان غسل الميت بربعة ماضيه لما روى له آدم دم لما قبض بل جبريل لما يكره وعسلوه وقالوا لولده هو عنه موثا لم قال ام سلم
على الملم من صنف من حملهها لم يغير بعد موته ثم هو واجب على الكلمة على ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي لخصوص
المقصود واذ نكسبه حدثت اكم الطريقة ثم غلبت الحديث النجاسة الى ميت الموت عند البعض لان الموت سبب لا سبب
المغاصر غير انما كفى بغسل الاعضاء الاربعة في احيى لتكرسبب الموت لا يكره وهذا لان نجاسة الموت لا يبرول بغسل كانه
الميتات السجدة بعد الله وغيره من سماع العرافة كانوا يقولون بانه وجب غسله بالنجاسة الموت لان الاذى له دم سائل يسحب الموت
كسائر احيوانات لهذا سحس السيرة فيها ذكر الوحل ميتا قبل الغسل لا يجوز صلوة خلاف الحديث الملبس وهذا القول
صحيح واقررت القياس **قوله** وصنع على سرير من صوم على قفا طولاً نحو النبل والاصح ان يوصى كاسر ولان الوضع على
السرير اقررت التنظيف اذ الوضع على الارض لم يلح بالظفر **قوله** افاضه لواجب السراة سر العورة واجب حيا وميتا وهذا العمل للرجال
على النساء وكذا العكس في السواد ليس من السر الى الركبة لولده لم يعال في النظر الى فخذ حتى ميتة في طاهر الرواية بكسب سر
العورة الغليظ ويترك فحوا مكسوفه ليل لا يفتق الغسل **قوله** ويدعووا به خلافا لشيء في غسل في قصه واعتزنا
بحال احيى اذ المقصود منه النظير وذلك لا يعمل لغسل في ثيابه وقد كان مشهورا في الصحابة فانهم لما ارادوا ان يغسلوا برسول
الله لم يودوا ان يرا حيا لميت غسلوا اسكبه وعليه فقبضه فذلك ان كان مخصوصا اعلم انه سعى عندهما كحصيل الطهارات خلافا
الى يوسف **قوله** من كان اعلم ان غسل الميت في حق من وجوه اصوها انه لا يخفض ولا يسنق والباقي لا يمسح راسه
والما يغسل رجلاه عند الوفاة الا بياضه وذكره الاخلاصة وجرها رابعا وهو ان يجنب غسل يده اولا والميت غسل وجهه
اولا وهما خلاف العمل لمرام الغسل في الاجزاء وهذا العمل معتبره لما انه بعد ارجاء الحارة ففعله فيكون عينا
لا يخفضه **قوله** وعمر سريره التحيد والابار التنظيف الى ابدال الجرح الى السرير لثنا او حسنا او سبعا تقطعا او اما بولر لثنا
او اجرم الميت فحرمه وترا **قوله** في الغسل من الماء الملع بسور او حرض اليه فيه او لان الحارة الحارة اليه ارا له الدور
قوله في الماء الفواح الى حاله لخصوص المقصود **قوله** ليكون انظف الى الغسل سرع لتنظف الغسل بالخطي ابلغ فيه **قوله**
ثم يجلسه الى مجلسه الغاسل وسند الميت الى نفسه **قوله** والكافور على ساجده قال شمس لا يهوى كعبه ولا انك البدان في
والركبان القدمان لانه كان يسجد هذه الاعضاء يخص لزيادة الكرامة ومي جمع مسجد على ابيهم موضع السجود **قوله** علام يصون
فالنص وهو لتسوية الناصية لصال نصوب الرطل نصوا اضرت ناصيته ومددتها وكان عاينه لم كرهت سرع في السر
مجعلته لصل الاصول الناصية ولم يرو عن غيرها محل محل الاجماع اعلم ان الاموات على مراتب منهم ففعل عليه ولا يغسل وهو

10

والقول كما شرط سبيلاً ونزقها باب الاسوال مع التفتيس بالي كونه شرطاً لحقن السبيل كالحال انما ورد السوع به فيما
لا يورى الى الحرج لا باقتضى معنى الترفية والشرط هنا مقتضى الحرج اذ لا يمكن رعاية الحول لكل مستفاد لا لا مقتضى
احوال كركبية وكيفية وزماناً في ضبط خرج عظيم خصوصاً اذا كان النصاب دراهم وهو ما يجب عليه يستعمل كل يوم
دراهم نولم يعم يومه حرج بين وهو مدفوع بالنقص فلو انه اصل في الملك لما هو متعلق بمرئى عليه حق وجوب الزكاة
فانه لو كان له ما ينادى به في ذلك ويعين درهماً يجب زكاة الاربعين اذ اصبح عليه الحول طاعاً ولو لا انه في الاصل حق التعداد
ما وجبت الزكاة فيه لاقى الاربعين لا يصح بنفسه سبب الوجوب الزكاة فلما صار المستفاد معالماً عند من النصاب في حق
وجوب الزكاة في حق الحول الى ان ما يشر نقصان المقدار في وجوب اكثر مما يشر عدم الحول حتى صار التجهيل قبل
الحول لم يجر قبل كالنصاب **قوله** وقال محمد وزفرهما سائر على الزكاة يجب سكر السهم المال والعنف والنصاب فيكونا
نعم سائر فمعلق الوجوب بالكل كالمؤمنين بله حق فقتضيه فان القضاء يكون بينهما الكل وان استغنى عن الثالث القضاء
ح لورجوا صحتهم وسمى غفوا لا يجب بدونه ولكن اذا وصل الوجوب متعلق بالكل يمكن التزقي للنصاب بضماد ككتاب
السفر والخيض والدم والرقه فانه لا يهدر فيها التراب على النصاب كذا لها ولا في حنينه ولي يوفى قوله في خمس عشرين
من الابل بنت مخاض وبسرة الزباة حتى الى خمس وثلاثين وهكذا قال في كل نصاب في الوجوب في الزباة وهو تنصيص
على التزواج في النصاب دون العنف ولا في العنف في النصاب اذ النصاب سبع غنمه وهو لا يقتضي على النصاب في الزباة
من التسعيرة سوى هذا واما وجوب قوله ويمكن التزقي فان صاحب السبع احرى حكم النصاب مما اراد عليه من الماعز
في ابوابها اما ههنا في حكم النصاب في السبق والوقوف والقياس في مقابل النفس سودود **قوله** ولا في العنف في النصاب
الايضاح اعلم ان المال متى استعمل على اصله وتبع فاداهك منه في صرف المالك الى التبع دون الاصل كالضاربة اذا اهدك منه
بشيء يصرف المالك الى التبع دون راس المال سائر على التبع في راس المال ولذا قال ابو حنيفة ان المالك يصرف بعد العنف
الى النصاب الاول ويجعل ما زاد على الاول عند المالك كان لم يكن في ملكه اصلاً لان النصاب هو الاصل وما زاد كالباب له
المالك الى السبع ولذا لو عمل الزكاة في نصاب كثير في ملكه صار اصدراً في غدره يوفى بصرف الى العفو عن النصاب
سابقاً فالحاصل ان الزكاة في حنينه صرف المالك الى العنف في حمله المالك سائلاً حتى النصب حتى لو كان ما نون
ما فذلك نصابها بعد الحول كشيء عند حنينه وفي يوفى عند محمد وزفرهما لو كان ما به وغزون في ملكه ما نون
كشيء عند ما عند محمد وزفرهما ولو كان زماة واصل وغزون في ملكه اصدراً ما نون عند حنينه او عدم
اربعون حراً من زباة واصل في عشرين حراً من سائين ولو كان اربعة عشر اذ في عشرة عشرين حراً من سائين عند حنينه
وعند يوفى عشرة عشرين حراً من سائين واصل في عشرة عشرين حراً من سائين **قوله** واصحابان
يعيد وادوا الحراج لانهم معارف الحراج فيكونهم مقابل ما هم بدون من حرم الاكرام وسالمون هل الحرج والحراج خرف
المقابل وقال في الجسوط ومانا ضة طلعت ما سائر الصدقات والعسور واخره والحاجات والمصادرات فالاج
ان يستطاع الاصح في نصاب جميع ذلك عر باب الاسوال اذ هو عند الدفع المتصدق عليهم لان ابيهم اموال المسلمين ما عليهم

عشاه

من النجاسات فوق اموالهم فلم يوردوا ما عليهم لم ينفوا ابيهم فكان قوله معنى **قوله** وللاول وهو قوله واصحابان يعيدوا
اصحاباً سائر على الزكاة ما ليس عليه او في مركز ما عليه لاستنزاه الاول الثواب والباقي العقاب فالاصحابان يعيدوا قبل
سلطان عصب لا لا وظلم صار ملكاً له حتى وجبت الزكاة عليه وورث عنه **قوله** لان العلم قد خرج على ضعف ما يوجد
في السلم اصل ان في غلب قوم من نصارى العرب بغرب الروم وكان لهم تسوكه وقوم وطاهمهم عزمه باجره فابوا واخاف
عزمهم ان يخفوا بالروم فيصبروا خوفاً لهم وطلبوا ان يوفد منهم ما يوجد من المسلمين والى ذلك عزمهم وكلم فيما بينهم وبينهم
داود وكرس النخل او كرس بن داود العلم فطاحم على ان باض منهم ضعف ما باض من المسلمين فحصر الصحابة فهو اكرم
في ختام حراج حقتنا اذ الصلح جرى على تضعيف الزكاة فلا سدر اصل الحق في شرطه واسبابه والزكاة يجب على
سائين دون جبيناً ساكنة **قوله** وقال الشافعي يضر اذا هلك بعد التمكن من الادارة وهذا سائر على الزكاة الواجب الزكاة
فلا يستطاع ما للمالك بعد التمكن من الادارة كصدقة الفطر واجه ولانه مطالب بالادارة بعد الحول على النول اما عند فطهر
وكذا عند زماة الظاهر من المذهب فاذا تمكن من الادارة ولم يود حراجاً باضتعداً فيضرك لا ستملك وكالمودع اذا طرب
برو الوديعة فلم يرد حجه هلكت فانه يفرغها من صورتها اجماعاً ولان الواجب اذا جاز من النصاب وهذا لا يعم فاك
في الرعي ساء ففقد جعل النصاب طرفاً للواجب وان يكون طرفاً للواجب الا وان يكون الواجب في هذا النقص
يجب النصاب لم يحرره الزكاة بسقط عنه الزكاة واذا جاز منه بعد هلكه لا تصور فلم يبق الزكاة واجبة عليه لانه
ضوطاً فانه فعله فعله فلم يبق سوى مخاطبة ما ماسة ذلك الفعل بعد موافقه كماله الا في صرفه الى الذي يديك فلم يصر
حجه هلك لا يفرغ انما ولا ان الضمان بما يجب بسوء ملكه بل كانه سائر المحفونات وهو هذا الباجر ما فوفى برك
او ملكاً على الفقير فلم يفرغ خلاف صدقة الفطر واجه لوجوبها بالقدرة الممكنة وهي شرط للوجوب فلا بشرط دوامه
اذ الوجوب في واجب اصدراً لا يكره الا بركاً انما في النصاب سائر السيرة ولا يعم بها اليسر واجه يجب بالزكاة والراطل وديك الفخر
ما يقطع به السفر واليسر لا يعم ولا يخدم ومراكب وذا اليسر شرط اما الزكاة فواجبة بالقدرة الميسرة حجه وجب القليل من
الكثير واحتص بالمال الثاني حتى يجره لحقه من الحرج في الادارة ودوامها شرط لدوام الواجب لا بما جعلت الواجب محلاً
سهلاً واخوه واجب ضعف لا في الايتك الضعف فلو قلنا سقاء الواجب عند المالك لا تغلب عما محض فلا يكون البايغ
ذلك الفل واجب سان قوله عسماً اليسر كقول النول الزا واجب حو من النصاب عسماً اليسر لان جاز النصاب موجود وغير
موجود ولا عاين الوجود اليسر لان ان انا على طيباً دار ما يقد عليه فسقط سداك محله **قوله** والخمسون يعينه
المالك على لوطا ليه فقير فيقول ما يعينه هذا الفقير محققاً فلم يعمى من الطلب لان المالك لم يصره الى خسرانه من الفقر
واما الخس من الادارة اليه بصرفه الى فهو حوج منه **قوله** وبعد طلب الساعي قبل بغير لانه ما في غير للاخذ فلو لم لا دار
عند طلبه فصار مستعداً بالبيع كالمودع اذا نفع الوديعة وهو قول الى الحسن الكرخي **قوله** وقبل الاخذ وهو الاصح وهو
اختيار سائناً بانه على ان وجوب الضمان مستدعي نفوذ بدو ملك ولم يوجد ولانه استناع من اداء الحق لا سوت جميع
قوله وفي الاستعداد اذا وجد التعداد اي لو استملك المالك النصاب بغير الزكاة سائر على ان النصاب صار في حق الواجب حتماً العاين

فصار الشتم ملك متعدياً فنفى **قوله** لانه اولى بعد سبب الوجوب ثم كماله في اداءه من افعال الكافر بعد الحج وهذا لان ملكه نصيب عام عامر وهدو ودرود قوله ثم استسلف عن العاصي كونه سبباً ولو لم يحل اقبل وصار كادراً من موصل **قوله** وفيه خلاف ما ذكرنا فان عندنا لا يجوز تقديم الزكوة قبل الحول وهو قول الحسن البصري ما دخلنا انا بسبب المال الحولي ولم يوصل ما قدم الصلوة قبل الوقت الزكوة قبل الاسامة فلما هنا الاداء بعد وجود السبب وفيه **قوله** ويجوز نصب نعم لرفع الحول دونها في اصل ذلك نص جاز وما لا يجوز لان كل انصاب اصله في حق الزكوة فيكون اداء قبل وجود السبب لنا ان النصاب الاول هو الاصل في البيه وما بعده ما له الا يرى انه نعم اليه وركى حول الاصل غنى ضم الصفا لكل يكونه جواً من الاستدراك فيكون معجلاً بعد السبب اعلم انه لو استعصم صاحب السامعة عن الاداء اخذ المصدق ما عليه من الزكوة من سامعة بدون اداء منها ورضي عند السامع لان الاخذ في الامام لقوله فوجد من اموالهم صدقة وصار صاحب الدين اذا طفر بحسن حقه وعندنا يارسه ما لا اداء لبعض ما اذا ركن لانها جباية فلا ينادى الا بالاحصاء **باب ركن المال**

فصل في النفقة قدم النفقة على الزهب لانها ارفع عندنا من الايوى لمرادها ونصاب السرقه قدر اربعه مائة النفقة مائة والمضروب غير المضروب والرقه كحصى المحض واعلم ان نية وجوب الزكوة النفقة والذهب بالكتاب السنة واجماع الامة اما الكتاب قوله تووا الذين يكرهون الذهب لا يسمونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم وقال وم كل مال لم يورثكونه ولو كنتم والله تواتر الحق ابو عبد الله عليه السلام ما كسبوا وما السنة فكثير منها ما كسبوا في كتاب عمر بن حزم الرقة ليس فيها صدقة حتى يبلغ مائة درهم فعنها خمسة دراهم وغيره من الاطوائت الواردة في هذا الباب واما اجماع الامة فان الامة اجمعت عليه من غير تكبر مراد **قوله** وقال صاحبنا ما زاد على المائتين فركونه كسبا به وهو قول السامع الحديث على نعم انه م قال وما زاد على المائتين فحسبه و لان الاصل في تركه القليل والكثير لاها يجب كسر النفقة والتقليل بعد استدع السركا لكبير واشترط النصاب ابتداءً لمحق الغنى لانه شرط بالحديث وهو مقدار النصاب وعندنا النصاب عند النصاب في السوايم لتعذر ايجاب السقف فيه من ضرر السرك على الملاك ولم يورث هذا ما روى انه م قال والبلغت مائة في خمسة دراهم في كل اربعمائة درهم وليس بها دون الاربعين صدقة ولم يورثه الا ابتداءً فذكر انه اراد به البناء وقال لم لمعاد لا ماخذ من الكسور سبباً لولا ان الاصل ليرتفع النصاب وقص وفقاً للحج واذ اجاب الكسور حرج وهذا لانه اذا سلك مائة درهم وسبعة دراهم فقدمت خمسة دراهم وسبعة اجزاء من اربعين جزءاً من درهم فاذا لم يورثه السنة الاولى حتى حال الحول الاخر على السهم المائنة زكوة مائة درهم وثلاثة وثلاثين جزءاً من اربعين جزءاً من درهم وفيه حرج حين وهو مدفوع شرعاً لقوله تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج وما روى ولم يصح رفعه الى الله وما في الرضى ما صديث على لم فلم ينقل احد من الثقات مرفوعاً وكان المصير الى ما ذكرناه اولى لانه محتمل لانه يجوز ليركون معناه وما زاد من الاربعينات على المائتين فحسبه وما روى مغفر ولانه ولاه خض عنه ما دون النصاب فحصى المتنازع فيه بما ذكرناه **قوله** والمحصنة الدراهم واربعة مائة وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل الزكوة ونصاب السرقه وسعدت الدرايات والمهر اصل ان الدراهم الاسدراك كانت على ثلثة اصناف صنف منها كل عشرة واربعة مثاقيل وصنف منها كل عشرة مثاقيل وصنف خمسة مثاقيل وكل الناس

يعرفون بها إلى المثلث عريف فاراد أن يسوي الخراج فطالبهم بالانكسار والمساومة الخفيف لم حساب زمانه بسطول
 بن ماريه عريف ورامنه الرغبة فاستحوذ له والربعة مان صموا من كل صنف عشرة دراهم فصار الكل اصدوا عشر مثالا
 م اصدوا ثلث ذلك كان سبعة ما قبل او نول فاخذوا كل نوع ملأ كبدلا يظهر اخصونه الاخر ولا عطاء وملت عشر عليه
 وملت وملت اسنان ملت خمسة درهم وملت درهم فالجموع سبعة مثاقيل والمثال ما يكون كل سبعة منها وزن
 عشرة دراهم **قول** لان الدراهم لا تخلو عن قليل عس لما هنا لا سطع الا به فمست الضربة الى اصدار القليل والاصغر الكبر
 ففضلنا بالغلبة مان يزيد على النصف سدس قوله اعتبار الحقيقه ان المخلوب غير موجود حكما اذا المخلوب مغايله
 الغالب كالمعدوم والغالب موجود حقيقه والشرع اعطى الحكم للغالب ولا بد من ثبوت الغالب **قوله** لا بد من ثبوت
 التجاره اعلم ان الغالب كان غشيا واعا الحكم للغالب والعش عروض ولا بد منه منه التجاره **فصل في الذهب قول** فيراط
 والقيراط خمس سمرات في مذهب العرب وكل مثقال سدس قيراطا وربع عشر ما ينير قيراطا قيراطان فيجب في اربعة
 مثاقيل قيراطان **قوله** لا يبر الذهب والفضة اي غير المصروب واواسهما زكوة بالاجماع ولا خلاف ان المصروب عن قيراط الصرب
 تدبر قوله لانه سدس مثاقيل فلا يكون مضاب الزكوة كسباب المزدل عشر ثلث ثياب صلب لا ابتداء فلا يلحق باسوال الزكوة
 الا جعلها للتجارة والتمان خلفا معدن للتجارة والتمان فلا يلحقان بمساوال الزكوة الا جعل العبد للاستعمال والابتداء
 بالصوع ثم ما خلق للابتداء بجبهه الزكوة اذا اعد للتجارة اذا اعد للابتداء وجب له الزكوة
 فكذا وجه سابه سباب البزله ولما في قوله والذين يكتزون الذهب والفضة علق الوجوب باسم الذهب والفضة وانه موجود
 في جميع ما ذكرنا من ارباب الباب ان المراد بالكتز عدم اخراج الزكوة حديث جابر وابن عمر كل مال لم يود زكوة فهو كزول الزكوة
 طاهر او ما ديت زكوة فليس يكتز وان كان مدفونا فيصير بعد رايه والذين لا يودون زكوة الذهب والفضة فيسرقونهم
 بعد اربابهم ورايهم اسرا يتر عليها سواران فيذهب فقالا ان سوارا كانا لسوارين من اربابهم فقالا لا قال
 ما دنا زكوةهما الحق الوعيد السديد سركا اذا الزكوة وانه دليل الوجوب ولان الزكوة سعلق بعين الذهب والفضة
 سدس ورج العين وجودا وعدما لا سطل بالحق كالبزله وهو لا ما خلفا للتجارة وما اعد لها جعل بجبهه الزكوة
 ما اعد لها وضعا لا رجح فيه الزكوة اولى ولذا لو امكنها للامتناع حتى حال اكل وجب الزكوة وان لم يتعد التجاره فظهر
 انها تتعلق بعينها والعين باقية بعد الصبغة فنبى الحكم سناء العين بعد المنز ليرسب وجوب الزكوة ملك نصيب
 تام يملكه ربه وبنا وقد وصل ما ملك نصيب فظاهر وكذا كونه نائبا موجود وهو لا اعداد للتجارة خلقه اذ لا اوصاف
 الحكمي للنسي لا ارم له والربيل هو المعتبر حتى لو طال على الما تير حولت بجبهه الزكوة وان لم يحصل التجاره خلافاً سباب البزله
 فانه ليس سامي لا اعداد او لا خلقه ولا كونه الدال في الجواهر العاقل انها خلقا للابتداء ولا امتنان **فصل في العروض**
 اخر العروض للاختلاف هو ولاها سدس من مكنون بناء عليها قوله كانه ما كانت من اربابهم كانت من العترة والكبير
 والموزون وغيرها **قوله** اذ بلغت منها نغابا من الورق والذهب اي بجبهه العترة وقال مالك اذ ابلغها اذ لم يجر
 واحد وان مضى عليها ملكه احوال وكذا الخلاف في الدين اذ قبضه بعد احوال بناء على انه لم يكن غنبا عندك ما خلق للتجارة الى غير

بما اقل لا يدل على استقاط حق الاضحية انما وزجاء الامام فيها اكثر **قوله** اصعبه من الشرايع ودين وخلق صديق حقيقي
لن الزكوة يجب لجان البعوض الامم جهة المال لا بما يجب من مال كل جولي بعد التما في غير الدين ولا يمكن الوقوف عليها الا
جهته وهو من فيها لان الزكوة عبادة حاله لله وكل احد من قبول التوبة العبادات احالة وحق الاضحية
انما يستدبر وجوب الزكوة فاذا انكر الوجوب نادر صرف كالايجل والخص وهو مع قوله في انكر منهم مام احوال الى اخره
ايه لا يسترط التحليف للتصدق وهو القياس لان الخير لا يترتب في العبادات احالة كمن قال صحت اوصيت صرف بل ما يخرج
الظاهر لن القول قول لا يبين مع البير انما لا يخلف في سائر العبادات لعدم تركه في الساعي كذكره فيما جاز به بخلاف ذكره
في المتن فخلل اصبت عند شراعه انما لم يحل عليه اكل **قوله** كيف يراد ما دون احواله **قوله** لانه جمع واقبل ثلثه على ان جمع
قوله ويجمع على العشرة فادونها علم لمراد من قوله اصبت عند شراعه لا يكون مع ماله اخر من حسن النصاب قد حال عليه اكل
فاما لو كان في ذمته وكذا لا يثبت العاشر الى قوله ويأخذ من هذا المال الذي لم يحل عليه اكل لان استيفاء عندنا يجمع الى ما عدا
النصاب لان يكون من ابل المراكاة حسن لا ما زاد العاشر منه باعتبار نصاب اخر عنه حال عليه اكل في قوله عاشر المراد
قال بحسب لانه اعلموا في اطلاق الكتاب وهو عاشر بن والاصح لمر العاشر بانه عن قدر الدين فان اجزنا سعة النصاب لحسن
صدقه ولا افلا **قوله** لا يظهر كذبه سنين وهذا بناء على ان لا يبرى الا ان ينفى من الاموال الباطنة من ان خرجها الى السفوف لان الاداء
ظهر كذبه بها بغير فلا يصدق **قوله** ادبها انا المراد ان يدعي الاداء بنفسه من الاموال الباطنة من ان خرجها الى السفوف لان الاداء
من الاموال الباطنة منقوض اصحابها مادام في المصروف اذ لا ينفى من الاخراج فتدعي ما ذكره وكان مكررا سو حقا لا اذ
للساعي فاما اذا دعي الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد الاخراج الى السفوف فانه لا يصدق ويضمن عندنا لان
مصرفات الاموال الظاهرة والباطنة بعد الاخراج ماضوها العاشر فلو قبلنا قوله فيه وكل صد العجز عنه لا يبرى بوض
صدق ما يبرى **قوله** وفي العمل الرابع اي صدقه السوام اذ قال ادبت بنفسى الى الفقراء فانه لا يصدق وان خلف قال الساعي
بصرف ولم يسق للساعي عليه حسن لان الزكوة حق الفقراء قال ثمانية الصدقات للفقراء اصاب اليهم بلام الملك وقد وصل الحق
الى شخصه بغيره دمه كالمسكين في اكله او في المهر الموكل ولما ان حق الاض للسلطان لتولية تصرفه من الاموال صدقه وقوله
صدقه لا يبرى لابل ولا يملك العتي اطلاقا كمن عليه الجربة اذ اصرق نفسه الى الخافله وهو لان الزكوة محض حوائله فانما يستوفيه
فرغين باسائه استيفاء جفوة وهو الامام فلا سارا بالاداء بالصرف اليه بخلاف الاموال الباطنة لما قلنا وخلاف الوكيل
فانه اما يبرى بالاداء الى الموكل اي بملوك كل بعض **قوله** ثم من النكوة هو الاول والساني سنانة عالية لافئاة على الامام
وقبل هو الثاني والاول من قبله فقلنا كما اذا دعي الجمع بعد اداء الظهور **قوله** وصدقه وعواه علامة يجب ابرازها اذا عاين
جرت لمر الصدوق اذا اضر الصدوق بدم البراء فان وافقه تلك العلامة قبل خبره ولا افلا كما مر اذ اجرت بالولادة فان سئل
التابع لم يجرها ولا الاول وانما تلك العلامة من ماضيه الا ترى لمر قوله ان كان تمصه قد من قبل الالة **قوله** وجه الاول وهو رواية
اجام الصغير وهو لا يصح لان المصروف يدعي عليه حق الاض وهو البراء بعد الاض فلا يمكن له جعل حكما بصدقه في مع عتد
لان ما يوض عنهم ضعف ما يوض عنهم فان احوال من جيب ضعفه لا سئل من راء النصف في كماله الضعيف على ما في **قوله**

منها من
الطاهر
منها من
الطاهر
منها من
الطاهر

اهل الذمة اعتقوا بالمسلم فيما لهم وعليهم باحد بن فوجب له يوض عنهم ربع العشر كالمسلم **قوله** الماخوذ ساركون حقيقه الماخوذ
كاجرة حتى يصرف الى معارف الجربة وليس يركون حقيقه لا باطنه ومنهم ليسوا فراهها وكلمتها كونه في حقيقه فالحقول بالمسلم
في اعصار احواله كان النصاب **قوله** ولا يصدق اخرى الى البعد في المكان جولا ان احواله ودعوى الدين ما اذا قال لم يحل احواله
عليه فلما انما اعتبر حق الذي لهما كانه لا سماء حاله ومنه الاسماء احواله سرعا وعرفا واما اخرى فتدل استيفاء الزكوة
بمسئ الامان لولا انه لم يرضى من امواله وصع لاسماءه واولاده ولان الدين احواله ما نعان سرعا فلا يعتبر عندهم واما
اذا قال على من فلاة لا جرة يدون اهل الحرب حتى لا يبيع قاض وعوام بما دابن بعضهم بعضا ودين اهل الذمة معتبر بحكمهم
به **قوله** لان احواله اي لو قال اخرى بجارية مام ولدي يصدق لان كونه حريثا لا ينافي الاستيفاء واولاه ينسب من يرضى لان
النسب كما يثبت في دارنا يستفي وادام وامبه الولد يرضى على ينسب الولد فحدثت المالبة فيها بقراره فلما اذ من سببا
لان الاض لا يجب من المال **قوله** هكذا اصر عمر بن سحابه وان عمر لم قال لفلان ما سربك الحليم فخرضه ربع العشر وما سربك
الذي فخرضه نصف العشر وما سربك اخرى فخرضه العشر ولان الماخوذ من المسلم ركوه فيكون ربع العشر ولا ركوه على الذم
ولكن السلطان لما جى ماله استوجب الكفاية ما لا فوجب تضعيف ما على الحليم كمن يخلط اهلها العاشر الكفر ولما وجب
للاض بعماله وجب له تضعيف على اخرى ما يوض من الذي لان اخرى من الذي فخرضه الحليم حتى لا يتقبل منها اخرى على الكفر
كمنه الذي على الحليم تحقيقا لزيادة صغار اخرى ما حاصله لا اذ بطريق الحمايه والحليم كتاب الى الحمايه والذي اخرج منه
ان طبع الشرايع اهل الذمة اكثر واخرى اخرج الى الحمايه من الذي لان مال الذي صار معصوما فحدث الذمة وقال اخرى انما صار
معصوما منذ الامان الذي هو على صرف الزوال وكان الوجوب على هذا الترتيب سببا **قوله** لان القليل لم يترك عمولا
اي سرعا وعرفا واخذ من القليل ظلم فخر لا ما اض لان القليل غير معصود بالحمايه لانه لقلته لا يكون مطعما لقطع **قوله**
فان اعناكم اي جهلتم عن معرفه مقدار ما ياضون منها فالعشر فخرضه العشر **قوله** اعطاء الامان كون اضر الطل عندنا
لحال **قوله** لان الاض كل من استيصال الحال بغير حق الاض للحمايه ولواحد كل من لفي المال فيعود الى امر على موضوعه
بالنقص ولان ولاية الاض انما يستل الامان وهو حكم الامان مادام في دارنا انا بعد الامان سرور احواله التي اخرى لا يكر
من المقام في دارنا احواله لا يصبر عونا لهم وعينا علينا فاذا لم يعلم الامام حاله ولم يجعل ذميا حال احواله فخرضه ثانيا
احواله فذكره وذكره بعض نسخ الدوام برون الا كما ذكره المبسوط والجامع الصغير لمر السلام وخبره ووقد لا يكر من المقام
الاحوال فذكره وهو الكاتب او ما لمر الا في سائر احواله **قوله** وكذا الاض بعد لا يبيع الى الاستيصال اي لا يبيع الى
لحصول النفع بالرجوع الى كل من **قوله** وقال الشافعي لا يبيع بما لانه لا يفتحه لهما وهذا لان الكفار يحاطون بالشرايع عندنا
الده توافي الكل وراق الكل بعث الرسل الى الكل قال ثور وما رسلناك الا كافه للناس فحاطون بها حرمنا وتخليلا
وقد قال اوم حرمنا نحن جعلنا حرمنا بحسب النجاسة حرمنا عاير المالية ولا اذ لا يجب الا من المال وعندنا الكفار غير
محاطين بالشرايع لان الامان اذ المعصودية الايمان وهو مظنة الثواب والعلية الثواب معدوم فيهم بخلاف المحرمات فان وجب
ارتكابها العقاب وهم يخفون لذكر **قوله** استواءها المالية عندهم ولما جاز المقابلة بها بما ينسب والحليم اذ اختلف خبر

سوال

الذي ضمنه اذا تلفت فماداعترافه ما عثر الاخر **قوله** كانه جعل الحرس على ان مال به الحرام فله ان يملكه الحرس لانها قبل
التحريم مال وبعد على عرضيه ان يصبر ماله بالتحلل ولا يترك الحرس ولذا اذا عثر المكاتب بعد تحريمه ماله على خلاف
الحرس ولم يمس في الاستفصاء ونسب بقا الحرس ووجه الفرق على الظاهر ان الحرس من ذوات النعم والنعم ذوات
النعم لها حكم العبيد حتى يحبر على النبوة فيكون اخذ قيمتها كاخذ عبيدها وان ولاء الاخذ باجابه ولا امله في الولايات ولا له
الحرام على نفسه ثم سعد في ذلك على غير عند شرط التقوى والمسلم له وجابه بخرق نفسه لتحللها بنفسها فذلك في ذلك على غير عند حسب
التقوى وهو السلطنة وليس له ولاء جابه حرسه حتى لو اسلم الله له حرام على جابه حتى يسبها ولم يملك جابهها لنفسه فلا يكون
له جابهها على غير فلا يكون له ولاء الاخذ ان ياجابه بحقوق **قوله** لما ذكرنا في السوابق اعلم انه لو امر الصبي من اهل الحرب
على العائش مال الحارة اخذ منه العشر بخلاف الصبي من بني غلبه اسرق من الماخوذ من بني غلبه لم يملك الزكوة في حق الماخوذ
منه ولا الزكوة على الصبي والماخوذ من اهل الحرب ليس له حكم الزكوة اطلاقا بل حكم عرض اياه بوضع على وجه الحمازة والظاهر انهم
ما خذون من صبياتها حتى لو علم انهم لا ما خذون من صبياتها الا ما خذ من صبياتها **قوله** واحرار له في منزله ما به اخرى
اي لو علم على العائش مسلم او دمي باقل من صبياتها اخبره لزمه في منزل ما سلع لها باخذها على احوال لم يخذ منه شيئا الا ان حق
الاخذ ما ثبت باعتبار الحال المحرور عليه لاحتاجه الى جابهته وما به بينه لم يرض تحت جابهته وما به عليه لم يرضها
قوله لتوق حق المضارب لانه كالمالك حتى لو باع حره الجاني لم يملك له المضارب كانه باع من نفسه واذا صار الى المال عروضا
ملك التصرف على وجه لو نهاء رب المال بالعمل تنبيه وكان حضور المضارب كحضور المالك **قوله** وهو قوله لان المضارب
امين في المال كالا جبر وليس يملك ولا يابى عنه في اداء الزكوة لانه ما اموه ما ادار الزكوة وانما اسن بالجماعة والتركوة يستدعي
بينه وعليه الزكوة **قوله** حتى يرضى بالعمد عليه نعم لو هلك راس الماني يد المضارب بعد ما استقرى سائر فانه يرضى بذلك على رب
المال من بعد اخرى وكذا الوعش نوعا والتمان سجن بخلاف العبد الماذون فانه ملحق بالاحرار في حق التصرف وذكر في كتاب
الزكوة انه لا وصف فهو اجماعا وهو ما مل اجواب وهو الصحيح في الماذون ايضا لان عدم الاخذ من المستبغ مطلقا ومن
المضارب على قوله الاخر باعتبار ان المضارب ليس يملك ولا يابى عنه في اداء الزكوة وهذا المعنى موجود في العبد الماذون
قوله وان كان مولاه معلوم انما اذا كان المولى معه بجبر حال المولى لا حال العبد حتى لزم العبد لو كان نصرانيا ومولاه مسلم اخذ منه
لعنه لو كان على العكس اذ نصف العشر **قوله** لا تقوم الملك بمعنى عند من جبهه او لشغل عند ما **قوله** لان التقصير منكم
صحت من عليه وكان جانيا فلا يطلوب حق الفوق بخلاف ما اذا غلب الخوان على بلده واخذوا زكوة سواهم فانه لا يثنى عليهم لانه
انقص منهم وانما التقصير من الامام **باب المحون والركان** وجه المناسبة ان كل واحد من المال بين بيان
اجب ان المال حق الله تعالى اعلم ان جبر الخواص هو من الارض منوع الى مخلوق الله ومدفون العباد ويعرف النوعان بثلاثة
سما معدن وكثر وكان بالمعدن اسم لما خلق الله ثوبا الارض من خلق الارض من معدن المكان اذا قام والكثير مدفون العباد
من قولهم كنز المال اى جمع سمي الكنز بالمعدن كما قبل للدرهم ضرب الامير مضمونه فكذلك الكنز سمي كنزا والوكار اسم يجمع عليهما
في عبارة عن الاسلاف لعل ذكر معدن الارض اى ثبته وكل واحد منهما اغنى المعدن والكنز مثبته في الارض غير المذكور مختلف فيكون

اسم النكاح رشا على ما يكون مسرلة الاسم المشترك الاثر عند الاطلاق منهم منه المحذور لان معنى الاثبات فيه اقوى لانه اصله واساسه
الكنز غرض لما روي انه دم سئل عما يوجب في الحرة العادة من الكثرة قال فيه انه الزكوا والخمس عطف الزكوا على الكثرة لكون المراد بعد
ضرب في الجملة فعرفه احكام الجواهر المستخرجة من الارض ما بها الاكلوا ما ان يكون معدنا او كنزا فاك ان معدنا وهو ما ان
يوجد في الارض صابحة ففيه الخمس والبناء للواحد اما ان يكون مملوكة هي الاكلوا ما ان يكون للواحد او لغيره في الارض صابحة
ففيه الخمس والبناء للواحد اما ان يكون مملوكة هي الاكلوا ما ان يكون للواحد او لغيره فاك ان يكون للواحد هو اما ان يكون مختطاه
ففيه الخمس والبناء للواحد اما ان يكون مختطاه ففيه الخمس والبناء للواحد ان عرفه ان لم يعرف فهو لا يقع ما ان يكون
موقوف الاسلام ولما كان كثيرا فهو لكان في جبر اهل الجاهلية وعلم في ثلثة المحذور اما اوجه دار فان فيه الخمس
الانفاق ولما كان يضر اهل الاسلام فهو حكم النكاح في كل سنة ليسوى لكون الواجب صغيرا او كبيرا او معدنا او معدنا او معدنا
لان الانفاق هذا المال غير احمق في الغنمة وجميع ما سمي في الغنمة فيكون احمق في الانفاق هذا المال ان يزوج للجنس
والزنى والنسب في النكاح فلا سلع بنصيبهم السهم محرر عن المساواة من السبع والمنتوج عند المراجعة وهذا لا نزاع للواحد
في الانفاق حتى يعتبر التفاضل فلذلك كان البناء وان كان الواحد حريثا مستأمننا لا يعطى له شي لما ذكرنا ان الانفاق
هذا المال مسرلة استحقاق الغنمة ولا حظ لاهل الحرب من غنمة المسلمين الا ان يكون احرى عمل ياد ان الامام ومشرطه ومقاطعة
فلم يبق بشرط لتوليهم المسلمون عند شروطهم في كل موضع وجب الخمس لودع الواجب احمق بنفسه الى الفداء ولم يدفع
الى السلطان لم يضر منه السلطان ما يخالف ركن السواكم **قوله** فكانت غنمة **فان قلت** لو كانت غنمة لكانت
اربعة الاخماس للغنائم **قلت** هي غنمة حق الخمس واربعة الاخماس وهذا لان هذا المال كان مباحا قبل ان يغنم
والمال المباح انما يملكه سائر المسلمين كالصيد والغنائم يملكه عليه حكما لا حقيقة لان البيع على الظاهر يد على الباطن
حكما لا حقيقة فاما حقيقة فالمواجب ما اعتبرنا الحكمية الخمس والحق في غنمة ااربعة الاخماس حتى كانت للمواجب اربعة
في ارض غير مملوكة لاصد **فان قلت** لم يرحم صاحب الامام ماضل الخمس ولم يوطو الغنائم سائر **قلت** لان الخمس حق الفداء
ورعاية جانبهم احوط **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس **فان قلت** لم لا نعكس الامر **قلت** بما ذكرنا عمل بالدليلين
ان العكس اعمال اصد ما لا غير لانه لو جعل غنمة في حق اربعة الاخماس لم يفرق منه ان يجعل غنمة في حق الخمس بالطريق الاولى
لما فيه من اعتبار الاحتياط لان اجاب احمق في الثروة ولذا جعلنا على استحقاق احمق النصف في حق قرابة الرسول
وم وكان الاحتياط في حق احمق لئلا يجعل غنمة لما يتعلق في حق البنائى المسكين **قوله** انه مرا حرا الارض **فان قلت** لو كان
مرا حرا الارض لما راسم عليه كسائر الاراء **قلت** انه مرا حرا الارض مرحت انه يدخل في سعة خلاف الكثرة لا من جمع
الوجوب **قوله** فعلى جنبه روايان في رواية الاصل لا يجب كانه الدار في رواية الجامع الصغير كانه صاحب الدار والارض
ملكهما على ان الامونة في الدار بليل ان لو ثبت في دار من رواية الجامع الصغير كانه على ما ذكرت لا شيء في غيرها في الارض
مؤنية وكذا في اجارها **قوله** فهو منس في النكاح لانه اذا كان فيه شيء من علامات الاسلام كان موضع المسلمين وما لم لا يغنم
وكذلك يجب لغيرها التصرف على نفسه ان كان فقيرا او غنيا **قوله** ففيه الخمس على كل حال في اي موضع كان

من المواضع المذكورة سانه ان وجد في ارض مباحة غير مملوكة لاصرف فيه الخمس والاربعه اقسامه للواحد لانه مرد في
وقد وقع اصله ابدى الغالبين الاهلكوا قبل عام الاحراز منهم فصار السحق اول حرم له وكان حقبة **فان قلت** احراز
هذا المحرم ليس بجهد فكيف في جبهه الخمس فيه **قلت** احرازه ان لم يكن جهادا فبالاخذ جهادا وجبنا الخمس بسبب
استدراك الاخذ وان وجد في ارضه فففيه الخمس اتفاقا بخلاف المحدث عند حريمه لان الخمس ليس حراجزا لارض فلو وجب
الخمس فيه لم يصح الحراجزا لارض لانه لا يملكه الا اربعة اقسامه عند حريمه وحده لا يملكه الا اقسامه لانه البعده اول
البيع وعند حريمه يوسف للمواضع سواء كان مالكا او غير مالكا بل لم يملك الاطلاق قوله ثم الركا لم يوجد واسم الركا مساو
المسود المحدث جميعا ولا في هذا المال لم يزل يحتمل فيمنه الغالبين لان شرط القسمة المعادلة ولو دخل لا يحتمل المعادلة واذا
لم يزل يحتمل القسمة في مباحة فيكون من غصبه الله كما لو وجدها في ارض غير مملوكة ولها ما روي عن علي بن ابي طالب قال لو ارض
في مملوكة وجدتها في ارض يودي خراجها قوم فهم احوى مما نملك لرواها في ارض النوى خراجها اصد خمسها لنا واربعة
اقسامها لكونها في ارض مباحة بسبقت اليه بها كخصوص وهو المخط لا فيصير ملكا كما لو وجد في ارض مملوكة ان لم يملكه على
الخصوص يكتفي بسوء الملك بخلاف الغالبين لان الدعا حكمية على العموم والفرقة لا يكتفي بسوء الملك المباح على وجه
تصرفه واعتبر حكمية بالحقيقة فانما في ارضه في الغنمة قبل القسمة لا يجوز وبعدها يجوز علم لخصوص مملوكة
الملك لان المحدث استقر البيع الى المشتري لانه من احرار البيع والكنز لم يستقل لانه ليس من احرار **قوله** لخصوص الى اخص
ما ذكره في الاصل لانه مباح ما يجب الخط في هذه **قوله** ومن اسلم ما له وما له ما له العبد لان العبد قد نادم
بيع هذه البلاد قال الطاهر ان لم يوفى ما وضعه اهل الحر والبناء على الطاهر واجب حتى يقوم دليل على انه **قوله**
حرم ارض العبد وهذا لانه لما وجد في ارضه ما كان النعم برك العبد والحيانة والتعرض لملككم واحدا لكونه خراجا راعى
وجبا لانه تعرض لما له وما له ما له ارضه على اخصوص مملوكة لرواها في ارض النوى خراجها اصد خمسها لنا واربعة
معرضه لا بعد غنونا وحياته وانه مباح في غنمه لا مال الكافر فيكون له ولا في غنمه لانه لم ياصد بطريق الغنم والغلبة
وكان بمنزلة المملوك **قوله** وليس في الغنم بركة في ارضه لانه حر لان بعض الاعجاز يكون اموال بعض هذا
بيع ابيهم عليه وكان حراجزا لارض بخلاف الذهب والفضة والحدود لانها غير الارض حتى لا يجوز التمسك عليها وقد قال في
لا خمس في الحر وكذا لا خمس في العاقبة والبر بوجد **قوله** طافا الى يوسف فانه يقول لهو حق هو بيان كالماء ولا في
انه من جواهر الارض فصار كالماء **قوله** فانه في كل جلية يخرج من البحر خمس ما روي لرواها في ارض النوى خراجها اصد خمسها لنا واربعة
ما فيها نال عمر لم فيها الخمس لان الرضا بوجه وكل ذلك كانت يد الكفر ثم ما في البرية المال النفس خمس فذكر
سما في خراجها ومن عمرهم ايضا سبيل عن العبد والملك **قوله** في خراجها قال في ارضه الخمس ولا في حريمه وعنده لرواها في ارض النوى
سبيل عن العبد فقال هو في ارضه لا في ارضه لانه لا يملكه الا اربعة اقسامه عند حريمه وحده لا يملكه الا اقسامه لانه البعده اول
قارنا غنما الذهب والفضة التي سح في البحر لا يجب فيها شيء وما حديث عمر بن الخطاب في النوى خراجها اصد خمسها لنا واربعة
الكفر وما روي عن عمر بن الخطاب في ارضه الخمس من العبد فذكر في النوى خراجها اصد خمسها لنا واربعة

الكفار

ما خذوا من ابدى الكفار في مثل جبهه الخمس ان غنمه ثم الكون اصد من الماء عند بعضهم فان مطر الربع سبع في الصدف نصير لرواها
ولا خمس في الماء والصدف جبهه كالماء والعبد من رزق البحر فان الامور اذا تلاطمت بها بها الزيد ولا يزال بها الربع
ملك ما صفا فينفق عسرا فينفق الماء الى السائل وذهب ما لا يتقنع به من الزيد جفاته فصار حكمه حكم الماء وما ذكر
في المتن حكمه اندر جبهه فيما سبق وفي مناع وجد كالماء في فيه الخمس واربعة اقسامه للمواضع مملوكة لاصلا لانه
غنيه كالماء مملوكة كانه ابدى الكفر وحونه ابدى خيرا وعليه ما حلف الجبل والركاب واربعة اقسامه للمواضع لان
عام احرازه باظهاره قالوا اراد بالمتاع الاواني وهذا اذا علم انه متاع الكفر وان علم انه متاع المسلم او لم يعلم من ايهما كان فقد حكمه
باب **زكاة الزروع والثمار** المراد من هذا العشر سمي بكونه باعتبار ان العشر يظهر صاحبه غل الا انما وحسب
الثمار وحيث المصروف كل واحد وذكروا عند ما يستقر النصاب وهو خمسة اوسق سمي بكونه لهذا **قوله** سمي الى ساجا
والسج الزهاب يعني يزل الماء من غير دابة اي سقي ماء لا انهار الا لامل وجوب العشر قوله في التواضع يوم حصاره قال
في التفسير اراد به العشر وقوله في ما بها الذين اسولوا بقول مطبات ما كسبت وما اخرجنا لكم من الارض فبلغ النفس اراد
بالاول الكون وبالثاني العشر واخذت المشهور ما سقته السماء ففيه العشر وما سقي بوزن او دابة وسايه ففيه نصف
ثم الاصل عند حريمه ان كل ما يستتبع في الجنان ويقصد بالزراعة في البساتين والاراضي ففيه العشر سواء كان مملوكة
سنة كالحظيرة والتمز والزييت او لا سقي كالبنوت ولعلها او كير وقال الساجي والبر يوسف ومحمد لا عشر الا فيما له ثمر
باقية الى سمي بكونه بلاكلف اذا بلغ خمسة اوسق والوسق يسون صاعا **قوله** بضاع البني وم كان ذلك اربعة اقسام فيكون
المجموع النوا ما في من العشر والكونه وقال اهل البصرة الوسق ثمانية من الوسق حمل البعير كالماء العرب فهذا الذي
قلنا هو الوسط وكان خير الامور وهو الغالب ايضا فحكم للغالب **قوله** احصوا اوت سح احكاما لا غير الحاكمه كالمتاع
والكمري والبقر كالكرفس وغيره وانما ذكر قوله وليس في الخراوات عند ما عثر ولكن كان يقيم موقوف لا في العشر الا في المملوك
ما فيه بالذات ولما في الاول في استراط النصاب قوله ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولم يرد به الزكاة لانه واجب
فيما جسيه او سقي او بلغت خمسة اوسق في ربع فحين العشر ولا صدقة في نصف مملوكة ولا سداد على الكافر شرط النصاب
لحقن الحاكم ان يكون اذ لا صدقة الا غرطه في الحديث ولا في حريمه قوله وما اخرجت الارض ففيه العشر بلا فضل من التقليل
والكثير والعام المتفق على قوله او في اخصاص المختلف في قوله ولان ما رواه مفسر الحمل عشر عشر العشر وما روي وعنده
عشر من الطاهر المراد به الزكاة اذ الصدقة المطلقة ينصرف الى الزكاة لان الغالبية العشر معي المونة وانما قدر
خمس اوسق لان سايهم بالواوسق وفيه الوسق اربعون درهما فادون خمسة اوسق لا يستوي مادرم في ذلك
الرواين غالبيا والعشر مونة الارض الغامية كالحراج وما عتار الحراج بصير الارض ياميه قل او كثر في العشر كالحراج
والنوى مملوكة ولا يعتبر المالك فيه حريمه ارض الوقف والمكاتب واليه والخون تكلف بصدقه وانما لم يستط
احول لانه لا سماء وهو ما **قوله** ولما في الثاني في استراط البقاء قوله وم ليس في الخراوات صدقة والزكاة غير مسموعة
لان يجب فيها اذ بلغت ثمانية اوسق في العشر والي حريمه قوله وما اخرجت الارض الحديث والصدقة فيما روي ونحو قوله

على صدق ما صدقها العاشرة الاولى للعاشرة الاخذ امرها كحل وانما عليه وهذا قول لموجب العلم لان الاخذ لما به
واخراوات باقمة اصلها فلا يحتاج الى اكاية او ينزل الا ما من العاشرة من غير اخراواتها باقمة فمعرفة لانه لو اذ
منه بالاحد من تشرية فيسند له اذ ذكرنا بعض الروايات النوض من اخراوات صدقة وبه ننزل
ابو حنيفة ولان السبب هو الارض المامية بالحاج والاسماء باخراوات فوق الاستماع بعشرها غلنا ومع قوله
ولما يجب منها الى الارض المامية بالحاج فلما كان او اكثر ويستفي ما لا سفي والعشر نظير الحراج حيث
ان سببها واحد او ينزل لانه انما السبب هو الارض والتمار وصف السبب بالاسطرطجة والاولى
وهو احق لا يتكرر فلا ينع به الاحكام لان السبب هو الارض والتمار وصف السبب بالاسطرطجة والاولى
بالاطح وقيل في قوله وبه احد ابو حنيفة انما هو على العاشرة بالركاب فان غلبه لا يابى العاشرة منه الصدقة بل هو
يودى الى الفقير وروى عن ابن عباس واما ما كانا بوجبان العشر اخراوات وعن اسامة كان باض ايضا والسلف
منهم اختلفوا فيكون هو مشهور على المساحة او عدم ثبوته عندنا او انما على ما قيل مع علمه بخلافه فصار وان
كان غريبا فلا يقبل اذا امكنه وقاله الاسرار **قوله** النصب الفارسي الى الذي يحد منه الاقلام لان الارض لا تستفي
بعباده **قوله** فصب الدبر وفيه فصب يوتي من البذر بحيث ما لا يقطع ذره ذره بل في الدوار ومن يدرك به
الدوام ومن ما يذرع على الميت اي ينثر **قوله** وما سقي بغير العرب الدلو العظيمة او دالية وهي صبيح طويل يركب
تركيب مواء الاذ في راسه معرفة كبير يستقي بها **قوله** او ساسه وهي بغير سقي علمنا في سقي من البذر **قوله** على النول
اي على حسب اختلاف التوليز وحسب العشر عند ابي حنيفة قليلا كانا واكثر لانا ما او عراقي وعند ما يجب تصد
سود كان كبر لانا ما وان كان قال ابو سق النول مختلفه مع قول محمد وهو احدى الروايتين عن يوسف كل ما لا يجوز
مع بعضه ببعض متفاضلا مع بعضه البعض في تكبير النصاب وما يجوز مع بعضه البعض متفاضلا لا يصح ويغير
حسنة او سقي كل نوع بالنزاد اعتبارا بركون السائمة فان الاجناس المختلفة لا يصح بعضها البعض لتكبير النصاب
وعن يوسف رواه اخرى لاختلاف اوان الادراك لا يصح البعض البعض وان لم يختلف مع البعض البعض وان كانت
اجناسا مختلفة وان كانت الارض بعضها ولا به عامل وبعضها ولا به عامل او بعض اي يوسف لانه ليس بواحد من العاشر
او احد العشر لان سلم ما ولا ينع حسنة او سقي وعن محمد لكان ما في الكل واحد حسب العشر او ابلغ الكل حسنة او سقي
والتمر والعنب والافاق والرومان والعناب والتين ينع بعد الخفيف في حرجا فافا وكذا الوسم وطبا او عينا او بئر
حرج في كرجا فافا بل العنب معقار باحج حنينا الزبيب حسنة او سقي في عنبه الا اذا كان ليعلم لانه من الزبيب
فلا في فيه وكذا حكم سائر التمار والخوخ والكلمري والصفاح والتمش والشم والنبط لا سقي غلنا بعد الخفيف وما يخفف
منها لا يعتبر في الشم والنبط من محمد واثان في الحور والنوز تحت كراة المستقي عند يوسف فلا في حرجه في السمر
والنسق وما في الكرخي وهو الصبيح ونض في سائر التمار لا عشرينها واما العصف والكثبان فاذا بلغ العظم والكث حسنة
او سقي عشرين غلنا ولا عشرة العنب لانه طار السحر **قوله** كالفرد وما ساقا علمنا ابو يوسف محمد لما شرط الوسم اختلفا فيما

على ما يرضى عن الوسم فقال ابو يوسف لم يرض النصاب بالواي منه ولم يرض النصف فيعتبر القيمة كالخوض ولا يرضى حكم النصف
بالقيمة سواء على المعاني احق بالاعتبار من الصور واعتبار الادنى ليطر الفقارة ومحمد لعشر الصورة كما قال في جنابه الصبد
ولان العشر يحسب اعتبار العين لا باعتبار القيمة والسرع اما اعتبار الوسم في الحوسفات لانه اقضى ما يقدريه فانه يقدريه
اولا بالامتياز ثم بالصيحات ثم بالاوساف واقضى ما يقدريه القطن او لا بالاساسين ثم بالامتياز ثم بالاحاطة ابو حنيفة يوزن
اولا بالنسجات ثم بالاساسين ثم بالامتياز ثم بالاحاطة **قوله** وقال الساق في لا يجب ان العمل لانه متولد من الجمل
وليس من انزال الارض فيا كان لا يرضى الذي يقدريه ود الفرو لما احدث ولان العمل باكل انوار الاشجار والتمار والافاق كل في
كل التمرات فيكون العمل متولدا من التمار والتمار اذا كانت من الارض العشر فكذلك ما يتولد منها وكل لو كان الارض
الحرجية لم يكن في سقي العمل لا يجمع العشر والحراج ارض واحدة ولذا لم يكن في تمار اشجار التامة ارض الحراج في به فارف
دود الفولان ياكل الاوراق وليس في الاوراق عسر فكذلك ما يتولد منها **قوله** كاهو لا اصل اي لانه لا اصل عند يوسف انما يعتبر
القيمة فيما لا يرضى عنه وعن يوسف انه لا شيء من سقي عشرين حرجية من الحديث في سياره فانه كانوا يودون
الى رسول الله من كل عشرين قربة وعن محمد خمسة افراف كل قربة منه وثلثون رطلا وهذا لان صاحب السرع انما
اعمر الوسم في الوسم لا على ما يقدريه ذلك النوع فاما الاصل في الوسم يعتبر حسنة او سقي ما يقدريه قال المطور
والعشر في حرجية اياها صفة عشر رطلا قال الازهرى والمحدثون على السكون وكلام العرب في الحرجية **قوله** وكذا اي فصب السكر
عطف على قوله من عند ابي حنيفة في العشر في اكثر الى اخر **قوله** لا انعدام السبب وهذا لانه على الاباحة للاصلية والعشر
اما حرجية الملوكي وجه الطاهر لانه في الاض والاحراز وهو ما يحضر في نفسه فيكون هذا ما لو حصل في ملكه في حرجية
العشر على السوا لوجود التمار فيها **قوله** لا اعتبار احر التمار ومن نظر الى قدره المون من الحراج فيسجل له ما عشرين حرجية التمار
لان قور المون كان سلم بعرض كان اسراة سق له زرع انما صيد سلم له بل عشرين حرجية التمار من الحراج بتدرا حرج وطار
كانه اسراة ولما انه دم فاحسب في السمار في العشر وما سقي بغير او دالية او سايه فمعه نصف العشر في حكم
سماوت الواجب لبقاوت المونة ولو رقت المونة لهار الواجب منقفا وهو محقق في ابودى اليه مردود تقدير
قوله ولا مع لرفعها اي النبي في ما حكم بقاوت الواجب لسماوت المونة فتدفع المونة من حرجية التمار حيث
تلك الواجب لكثرة المونة فلا مع لرفعها ما ساق **قوله** يعلم في ارض عشرين حرجية التمار الى اخره والجملة في هذا ان
الواجب في الارض عشرين حرجية وتضعف الملاك بلسم ودمي ويعلم في ارض عشرين حرجية التمار فيضعف عليه
اجامها من مرقعة عمرهم فان سلم او اسراها سلم او دمي في كذا كذا سوا كانت اصلية حكم التضعيفان ورواها
مراية او دلا ولنه لا يبدى ان ساقا التعليل او كان التضعيف بها حاد ما ان اسراها من سلم وهذا قول
في حرجية لان التضعيف صار وطعم لانا فمسجل ما فيها كالحراج فان سلم او اسراها حرجية مردمي بقيت كذا كذا
لانه مونة فيها تبعد العقوبة والارلام لا ساق العقوبة فسقي وقال ابو يوسف ان سلم التعليل او اسراها منه سلم يعود
الى عشر واحد لان الداعي الى التضعيف كونه مولى او ذرا وان اسراها دمي في كذا كذا التضعيف على كل ما في حرج

كما اذا اراد المولى على العاشر فانه يوضحه نصف العشر والمسلم ان العشر والى محمد لم يكن اصله بعت كذا وكذا ولا جادنا
لاستضعفنا ان تضعيف الحاد لا يتصور عند جملة الصحاح حتى لا تغلب اذا استوى الرضا عند من لم يثبت
كذلك ولا يضعف عنه واذا لم يثبت التضعيف لا يثبت السقوط مع اختلاف من لم يثبت محمد ومن لم يثبت يوسف
الصحيح الا اذا ارضى الركا ن اصله حكم التضعيف **قوله** احلف الشيخ في بيان قوله يبيع اخذ المصنف في بيان قوله محمد
قال بعضهم ان كانت اصله حكم التضعيف يبيع كذا وكذا قالوا اوجبوا وكان جادنا ولا مالاً بيو يوسف وكان هذا التنازل عند
عليه ما روي عن محمد بن النعماني اذا استوى الرضا عند من يضعف عليه العشر وقال بعضهم المصنف الحاد لا يتصور عند محمد
وهو اخبرنا الكرخي وهو الاصح لان الصحيح من مذهب محمد بن النعماني اذا استوى الرضا عند من يضعف عليه
العشر **قوله** لانه السوي الى الكاف وما كان في العشر مع الغزاة والصدقة ولهذا يعرف الى مصارف الصدقات والكاف ليس
اصلاً للموت فلا يكون اهلاً للعشر واذا سقط العشر وجب فيها الخراج لانه لا يبق كمال الكافر كحوي جعل داره بيتاً
فانه يجب فيه الخراج ولانه اهله يقومون فيها مع العفونة **قوله** وعند يوسف عليه العشر مضاعفاً على انه لا يسيل الى
بقائه لانه عباده ولا يسيل الى التبديل كرها لان الخراج غير مشروع كرها فوجب المصنف لا مشروع ضرورة كما في
بني تغلب وهذا هو من التبديل **قوله** وعند محمد بن عيسى عاها وهو لا يابنظر الى الموت سعي ومانظر الى الجاه
سقط فلا سطر بالنسبة سائر على العاخذ المبدء ان العاخذ بقين لا يبول بالنسبة قوله ثم في رواية اي عن محمد يعرف مصارف
الصدقات سائر على ان سقط مع الجاه لاساءة العرف الى الفقرة فان الامام لم يعرف الخراج اليهم جاز ولا صرفه
الى غير المعروف وان حق الفقرة تعلق به حاله كون الارض لم يملكه كعلق حق المقابلة بالاراضي الخراجية وهذا الحق
لا يغير بعد المالك فكذلك القول في رواية اي عن محمد مصارف الخراج هنا على الوجوب باعتبار الموت لا بالعبادة لان
الكافر ليس اهلاً لها فصار الخراج يعرف مصارفة ولائها انما يعرف الى الفقرة ما كان يدينه بنظر من الجاه ومال الكافر
لا يخطئ ذلك في موضع الخراج قوله فان اصدعها مسلم يبيع بكونها كانت الارض لم يباعها من دمي عن تغلب فافضها من
الرمي سلم سبعة اورد المولى على الباب لفساد السبع في سنة كما كانت اما الاول فليحوز واما الثاني فلا يورد
والفصح حكم فساد البيع جعل السبع كان لم يكن كذا كل رد وهو صحيح كالدخول في الرطوبة والعين بفساد **قوله**
لان الموت في مثل هذا يرد من المآلة اي فخر المصنف عليه او فما اذا لم يكن في الارض وطبقه قبل ذلك **قوله** لو لم يرد
الخراج بالنسبة من الخراج مثل السبق بانها لا تخرج بدم وضع الخراج على المسلم ابتداء **قوله** لما سفاها ما الخراج
فقد التزم بنفسه كالمكروه ودينها عند مباثرة اسبابها لا يرد الى الارض لو كانت خراجية وانقطع ماوها
وسعى العشر كبير وعين يصغر عسرة ولا سال الخراج وطبقه الارض لا وطبقه الماء لان الارض سبب باعتبار
وصف الماء وانه يحصل الماء في الارض كما سئل الوصف الذي سعى عليه الوجوب وهو الماء وكان هذا السد
ما عسار الماء لا باعتبار الماء **قوله** لان عمره جعل المساكن عقوقا وهي جمع مسكن فان عمره لما وطف الخراج يسيل
على المساكن عقوقا لان هذا الحق انما وجب ارضه فيه وهذه غير ما به وان كان فيها سحر لانه يحتاج الى الحرم **قوله**

قوله وعلى قياس قولنا اعلم ان الرضى اذا استقر ارضا غريبة من مسلم يلزمه العشر لغيره لئلا يكون لهون من انوار الرضى وعدم جوار الحراج كرها وعند محمد غير واحد لانه صار مونه لها فلا يعدل في قياسه لئلا يكون كرها اما عندنا الى يوسف لما سقى بالماء العثري فيضاعف عليه الحشر لئلا يكون لهون من البديل واما عند محمد لما كان فادها عسرا صار العشر وطيفة لهذا الماء ومنى لا يصح عنده وهذا مع قوله وقد روي الوجه اعلم ان الشراج اما قال وعلى قياس قولنا فان المنفعة من شراجنا لم ياولوا هو المسئلة كما اولوا مسلم السلم اذ جعل داره مستأنا فالوالبوجوب الحراج على كل حال اما كان كذلك اعسارا ان العشر معنى العباد والكفر بها من كل وجه خرج العشر من التين فتعين الحراج واما الحراج ان كان فيه معنى العقوبة الا ان الاسلام لا ساقى العقوبة من كل وجه فستقيم الحراج عليه او واجب بعضهم الحراج لمركان الارض الاصل خراجيه او واجب بعضهم الحراج ان كانت سقى ماء الحراج والمناخرون من شراجنا فالوالبوجوب قولنا ان يكون كذا **قوله** ثم الملة العثري ماء السماء ولا مانع الى حشرت في الارض العثرية والعيون الى التي نظرت في الارض الحسنة والجار الى لا يرضى تحت ولا به اصومغناه انما لم يكن في ايدي الكفر ان هو البديل على الماء انما يحق بوضع العطر عليها او عند السفن بعضها ببعض حتى يصير كالقطر وهذا لا مانع من ان ماء السماء فلم يكن هذه المياه غنيمه لا بها اسم لما كانت في ايديهم وحوته ابدنا مملوكا وعليه فلم يكن خراجيه لمكون عثرية **قوله** والماء الحراجي اعلم ان زمارة الانهار التي شربها الاعاجم وماء ينزل حشرت في ارض خراجيه وعين نظرت في ارض خراجيه حراجي لانها في ايدي الكفر وحوته ابدنا مملوكا وصار عثمه واما ما حكوا وسحون وجعلوا الفرات حراجي عند حنبه ولي يوسف عثري عند محمد وهذا بناء على انه يمكن اناس البديل عليها واذ قالوا حك حجابها اصد فخذ محمد لا يمكن فصار كالحمار العظام وعندنا يمكن لبند السفن بعضها ببعض حتى يصير كالقطر **قوله** من اراد الارض جمع نزل وهو الزيادة كالدمج اصل هذه المسئلة ان العشر تعلق بارض ما فيه حقيقه الحراج ولم يرض لان هذا الشيء من اراد الارضى كما قال المتن والحراج اما يجب بالتملك الذي يستلزم التملك بعد نزل الحكماء وقد وجدنا هذا اذا كان وراي موضع التين ارضي فاعده على الزراعة وقال بعض منا نحن معنى قوله وعليه ارض الحراج الحراج اذا كان وراي موضع القين ارض صالحه للزراعة لان الحراج معلق بالتملك السابق حيث التفتد من عند التصنيع وقد وجدنا ان كان وراي الارض عن صالحه للزراعة يبريد موضع الحريم وعدم هكذا عن الى بكر البراني بانه كان يقول شيخنا حول العين ما يحتاج اليه عمرها فيجب خراجيه وذكر هشام في نوادر محمد انه لا يبيع عليه موضع العين ارضا لانه بعد سماعها صاحبها وكان كسبا بخرار الارض المسقع بها وقد ذكر بعض النواذر ايضا انه لا يبيع فاما موضع العين وجره لان الحريم هو للمعين فاذا لم يبع العين شي لا يجب حريمه ايضا **باب من يجوز دفع الصدقة اليه ولا يجوز** اعلم انه لما دفع من سبب الوجوب وانواع السبب والواجب وقد روي الواجب والمطلقة والمصدق في بيان مصارف هذا الواجب المصروف هو الفقير والمكين والعامل والمكاتب والمدينون وسقط العراء وابن السبيل والاصل فيه قوله نوانا الصدقات للفقراء لانه انما للفقير فيقتضيه فقره حتى لا يضاف الحدود واخصاصها بهم كانه مثل انما هي لهم لا لغيرهم كقولك انما الحرافه لقرش اي لا يستعملهم ولا يكون لغيرهم وانما عدل على اللام الى الاربعة الاخيرة لا يردان بانهم اسمحوا استحقاق الصدقة عليهم عمر سبق ذكره لا في اللغات

ففيه علم انهم احسان توضع فيه الصدقات وكره في قوله ورسول الله وارس السيل يؤذن بعصك ترجع لغيره على الرقاب
والغارم من المولدة قلوبهم قوم فزروا سائر العرب كما بن السيل يؤذن بعصك سبعان بن حوث و صفور من امية
وعيشية من حمير والاربع بن طبر وعلق بن هاشم والعباس بن رطاس وزياد بن الجبل واربابهم وسمي منهم كان
يولهم رسول الله لم يسلطوا وسمي قومه باسلامهم وسمي منهم اسلموا فيريد يهودهم لضعفهم وسمي منهم يعطيم
لرفع شربهم **قال قلت** كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار **قلت** انما يجوز ان لا ينفقوا من الصدقة ولا ينفقوا من الصدقة
فكان يرفع جاز من حال الفقراء اليهم لرفع شربهم وذكر قائم مقام الجهاد وذكر الوقت لم سقط سهمهم بعد رسول الله
باجماع الصحابة صدق خلافة ابي بكر لرفعهم بالداعي فاجعلوا على سقطة عند روال الداعي وقد روي انهم جاوا الى الصدوق
فبذل لهم الخط فجاوا عند عمر بن الخطاب فرفق خط الصدوق وقال هذا لرسول الله كان يعطيم رسول الله بالبعث اليه فاما اليوم فقد
اعز الله الدين وان نبه على الاسلام ولا فمسا وسلم السيف فجادوا الى الصدوق وقالوا انت اخليفة ام عمر بن الخطاب
لنا الخط ومزقة عمر بن الخطاب هو لم يخاله ولا يقال ان نسخ الكتاب الاجماع لا يجوز لانه من قبيل الشهادة التي بانتهاء
مدته كانت نها صوم رمضان باسبائه وجاز ان يكون في ذلك بغير ذكره عمرهم لا غير ولا انهم علموا العلم وهو دفع شربهم ليقضي
نصه الدين تحية ولا يبول الى الدين صناد فلما استولوا عليهم صاروا لا يعطوا ولا وصاروا للاسلام فلا يعطون شيئا لهم
فكان لم يبول الفقير الذي لا يسأل لانه يجد ما يكفيه الحال للمكبر الذي يسأل لانه لا يجد شيئا فان المسكين مفيد
من المسكون لانه يسكن قلبه على الناس والمكبر من المسكين اسوأ حالا من المسكين وهو قول السلف وعند الشافعي على
العكس له قوله واما المسكين فكانت ساكنين يملكون فابيت السفينة لهم وعدم الفقير على المكبر يدل
على انه احرى ولنا قولنا واما ما بالناس انهم الفقراء الى الله وان كان لهم ملك وقوله واما مسكينا فاسترنا اي لصق بالتراب
من الجوع والعري لانه لا ثوب له فاحفر وجعل التراب ارضا لنفسه ولان الفقير مستحق من فناء النظر كانه يلبس به
اجمدا جلفا كبر فعاده والمكبر من المسكون كانه من الجحيم ساكن فبابه حراك فالعاقبة الحقة بالموت وما ذهب اليه
ابو حنيفة هو المنقول من اهل اللغة والمعلوم في العرف يدل ان يعبر الناس بالمسكين فوق يعبرهم بالفقير وعدم
الفقير لانه لما مات على عارضه يتروك السؤال واما اضافة السفينة الى المسكين قبل ان ياتها كانت عاربه عندهم وقبل
ما ح **قوله** ولكل وجه الوجه الذي يركب على الفقير من سائر ما بها الناس انهم الفقراء الى الله سائرهم فقراء وان كان لهم
شيء والذي يدل على انه ليس بالمكبر مع او مسكينا فاسترنا اي لا يصق بالتراب من الجوع والعري لما سار الوجه الذي
يكون على المسكين سائر اما السفينة وكانت لما كبر اصاب السفينة اليهم فرب ان لم يصبه والذي يدل على انه
لا يسي الفقير لا يقد على شيء اعلم ان فابن الاخلاق بطريق الاوقاف عليهم والوصايا لهم دون الزكوة **قوله** مما
اي الفقراء والمساكين سبعان و نصف واحد معدل في حقه صفان عدل في يوسف نصف واحد حتى لو اوصى بثلث ماله
لعلان والفقراء والمساكين معدل في حقه لعلان بثلث الثلث وكل نصف بثلث وقال ابو يوسف لعلان نصف الثلث
والفقيرين نصف الثلث **قوله** والعامل الى الذي نصبه الامام لاستنفاء الصدقات والعشور فيعطيه ما ليسه

وعيا او اخوانه غير مقدور وعند الشافعي بقدر به لانه ما من عاينه ولنا انه مستحقه بطريق الكفاية على اللغو الا ان فيه شبهة
الصدق لانه يعمل الله يومئذ حجب نفسه لعل المسكين يتسحق كتابته في ماله كالتفاح والغني المحبس يعمل الفقراء
لان من كايديهم يعملوا جوف شوجب احرا عليهم فصار ما اسحقه صدقة من وجه احر من وجه فقير لا يحل له ان يشي
لان الشبهة في حقهم كالحقيقة سر بالقرآن رسول الله ومن شبهة الوسخ للغني لانه لا يحرم عليه الشهات لان حرم الشهية
نسب كرامه والغني لا يواز به استحقاق الكرامة فلم يجز للشبهة حقه الا يرى انه يحرم على موالي الهاشمي والاحرم
على موالي النبي صلى الله عليه وسلم وهو معنى من وجه حجب عليه الزكوة فيما طلع من **قوله** لعان المكاتبون مهلة فك
رقابهم هو المنقول اي عن النبي صلى الله عليه وسلم فان رجلا قال له دلي على عمل يد ظني اخذت فاك فك الرقبة واعتق النسيئة فاك
او ليسا سوارا رسول الله فقال لا فك الرقبة ان يعين في غنقه وعتق النسيئة ان يفرج بطنها **قوله** نصا
فاضلا عن دينه لان مقدار الدين من ماله مستحق لحاحه لا اصله فجعل كالمعدوم وما وراه ذلك لاسيما ما في دينهم فلا
يؤثره حرمان الصدقة وقال الشافعي من يحمل عرامه في اصلاح فان البني يبيع الاحوال اليهم واصلحها بالاحسان والاراف
حي يصير احوال ابتلاف بعدل كان احوال اخلاف ونفاق والظهار النايير غنا عن تكبير الفقير والمساكين الجلف
قوله ورسول الله منقطع الغراء اي الفقراء منهم عند يوسف وعند محمد منقطع الحاج الى الفقراء منهم لمجد الحديث
المذكورة المتن والي يوسف ان الطاعات كلها سبيل الله ولكن عند اطلاق هذا اللفظ منهم الغراء في العرف والاصرف
الى اعيان الغراء وقال الشافعي صرف لفقير لا يحل الصدقة لغني الا حنيفة وعدنها العاري سبيل فلما اراد به العري
بقوم البدن والقدرة على الكسب لا ملك المال بدليل الحديث لا يروى فقرائهم وهذا معنى قوله لان المصروف هو
الفقراء **قوله** والسبيل المنقطع غمالة بعد غنائه والسبيل الطريق فكل من يكون مسافرا يسمى ابن السبيل وهو غني
ملا حجب الزكوة في ماله ويوسر بالادارة ومن اليه يد وهو فقير يد ارفع الصدقة اكل اليه لاحت **قوله**
وقال الشافعي لا يجوز لان يعرف الى ثلثة من كل صنف سائر انهم يحقون بها اذا اضافة بلام الملك ان لم يوجب جميع
الملك فلا اقل من ان يوجب الاكشاف ولذا لو اوصى بثلث ماله لاولاد الاضاف لم يحرم كذا هنا بعد ما قال
اصحابنا ان الزكوة حق اليد وهو لا يضاف لغيره وهذه الاسماء اسباب احاجة وهم يحملون للزكوة كاللجنة
للملوك وكل صنف كالحاجة واستنبأ حوا منها طار كاستقبال كلها كذا هنا واللام للعاقبة اي يصير لهم ثبات
كقوله لم يولدوا لموت وقوله توليكون لهم عدوا وجرنا اولاد اوجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقة وذكر بعد الادارة
الى الله تو وكيف يكون الاكشاف والمحمول لا يصح مستحقا بل المستحق هو الله تو وهم مصارف لا يرى ان له اية
اخرى وتوتوها الفقراء وهو خير لكم وقالهم وردها فقرائهم واسم الجمع مستعار عن الحبس ادلا معهود بها مساول
الواصل لانه ادنى ما سطر عليه اسم الحبس لان اعتبار كل معدن فاذل صرف اليه طار وعري واربابهم واسم مسعود
وصديقه معا ولما جاز للامام ان يصرف صدقة رجل الى فقير واحد فذكر انك انما ان تصدقة تفاوت من الثلثة
في الاعطاء ولو كان للامام اللام للاكشاف لما صار كذا الوجه لانه اولم يوجب صنف منهم صرفا لا تفاوت ولو كان للاكشاف

قوله وشط الحرة لحنق التملك اذ العبد لا يملك ان ملك فكيف يملك **قوله** ولا يملك لبيع حرة ولا لها عباد. فلا يملك الاطلا
من هو اهل سواها فهو المسلم والان الاسلام بشرط لكونه التي فيها مع العباد وهو العسر ولا يملك على الكافر ان يشرط
للعبادة التي فيها مع المونة او **قوله** والبسار للحدث ولا لها وجبت للاغتداء الغير بالدم اغتوبم غير المسلم في مثل هذا
اليوم والاغتداء من غير الغنى لا يكون كما يملك من غير المالك وقال السافعي يجب على مملوك زبادة على فوت يومه لانها وجبت
طهر للصائم فاستوى فيه الغنى والفقير فلما احدثت محبة على من يتولى ذلك وان يودي الى كونه عملا لتواجبه ومصر فانه
وفيه نوع ما قضيت افعال السرى غير **قوله** فاصلا عما ذكره في الجرد وسعد ما زاد على الدار الواضحة وعلى الدرسوت
الثلاثة من العبادات والصفحة الغنى وكذا الزبادة على الفرسين للعداى والزبادة على الواضحة من الدواب لغيره من فرس
او حمار لو كان على الفدان والى العزادين وكذا الخادم وما زاد على صاحب البيت على من دار ما يتاثر به وكنت النقة لاهل
ما زاد على السخنة واصل من روابه واصل من النغير واخذت ما زاد على اسير من المصاحف على عرس العزان ما زاد على الرصد
ومل هذا كما يجبر وكنت الطب النجوم والادب كلها معتبره ويعتبر البقرة وحملة الكرم والضبعة عندكم يومه هذا
ومل يجبر العبد على حنجه وغذيهما يعتبر الفضل على الغنائه من عياله الى العائل **قوله** ولا يشرط فيه الغنى لو ملك
حربا ليرد له ما ساءى بها ما فاضل عواجهه بحسب عليه وهذا تنبيه على لزوم صدقة الفطر لا يجب بصفة اليسير يعرف
فما من اصول الفقة **قوله** يقال لكونه الراس والاضافة اماره السببية وسكر ينكره مع اتحاد الوقت **فان قلت** الاضافة
الى الفطر اكبر وينكر ينكره مع اتحاد الراس وكان الى الترخيل سببا **قلت** للهدفات بحسب كل النعمة والراس فوق
نعمه الوقت والاضافة الى الفطر بحال لانه شرطها وكمر الوجوب ينكر الفطر مع اتحاد الراس كمر وجوب الزكوة ينكر
الحول ما كان اصله ان الوصف الذي به كان سببا لحدوده **قوله** ولا اصله الوجوب راسه لانه يكونه وعلى عليه قد قال
ادوا غمر لونون وجهه المنكره فان كلمة غمر لا سراع الشئ كما يقال نزع الذرة غمره فمدل على اصل الوجوب اما ان يكون
سببا سراع الحكم عنه او حلا بحسب عليه لم يودى عنه كالدب عليه على الفاتل لم يودى العاقلة عنه وبطل البالي الاحمال
الوجوب على العبد والكافر والفقير فنفى الاول وهذا ايضا غف الوجوب بصاعف الروس **قوله** فان كان ايم مان
يودى الى صدقة الفطر من ايام صلاها لم يذم عنه يودى الاب من ان يذم ولو ادى من مال الصغير بغير اذنها عبادا وصيها
ليس من اهلها كالزكوة ولا يجرى حنجه ولي يوفى منها مونة لانها يجب على العبد سببا لغيره لم يذم ادوا غمر لونون فائمه
السفقة ونفقة الصغيره ما له واذا كان له مال بالاتفاق وكما كان انا وجب على الاب اذا كان فقير لان راسه
الا عند سقوط اصله هو الصغير وهو المونة فاذ جنى مال نفسه والمعتوق والمجنون كالصغير **قوله** فانه لا يملكها غير
حقوق النكاح اذ لا يملك بيع مالها وليس عليه المون العارضة كالحداواه وقال السافعي كل من وجبت نفقة يجب
على المنفق فطرة من الروحه والمملوك والقربى لاطلاق قوله ادوا غمر لونون فلما لس كل مونة الزوج على الزوج
لما بينا فلم يدر على النقص ما عرف **قوله** لا اخذ من الولاء فيه خلاف السافعي لما مر من اطلاق الحديث ولما ان السبب راس
لمونه وعلى عليه والولاء منقطعة اجماعا **قوله** لشور الاذن عاده **فان قلت** سعى بغير عجز اذ رزقواهم واذا صدقة الفطر عن

الا جنى لسور الاذن عاده **قلت** سبب وجوب صدقة الفطر وجب من وجه خوف الزوج لانه يملكها حقوق النكاح ويملكها
الرواتب وكذا الاولاد الكبار للامه لانه خوف اسواهم عند غيبتهم ولوم السبب يجوز اذ ان غنم بدون الاذن
منهم صلافا واذا وجد السبب من وجه دون وجه الكنى بالاولاد لانه علاما بالتميز بخلاف المشتبه به ولا يلزم الفطره
عن الصغار من اولاد ابنة التكبير المعمر اذا كان الاب حيا ولو كان الاب ميتا فكذلك في طاهره وانه لان ولاد ابجد
براسطه وعلى تقدير كانت ما قصه صحيحه كذا في الاصح **قوله** واخرج عن مكاتبه فان ملكك على المولى ليردوى صدقة
الفطر عن مكاتبه لانه عبيد لقوله عم المكاتب عبيد ما يبيع عليه درهم لما لا ولا على مولى عليه لضرورة حر ابد **قوله** ولان
المولى يملكه ليرد ولا يملك المولى لم يخل بالمدس ولا يستلاد واما اختلفت المالكه ولا جبره بها فانه يودى عن نفسه
وعن ولده الصغير ولا مال له **قوله** فان عمن وجوبها على العبد شرا على انها طهره للصائم والصوم على العبد واذا كان
على العبد يعتبر اهليه ولنا قولهم ادوا غمر لونون ما يجب على من خطب بالادارة والمسلم معنى على حمل المطلق
على الحقيق **قوله** لا فطره على واحد منها فعليه خلاف السافعي ما على الزوجين من على العبد وهو نفسه كامل
وعندنا على المولى لانه هو المخاطب بالادارة وكل منهما لا يملك ما يبيع عدا ولان السبب راس مونه وعلى عليه ولا ولا
لواحد منها عليه حتى لو اراد ان يزوجه لا يملك ذلك **قوله** على كل واحد ما يخصه من الروس دون الاستفاضة حتى لو كان
الجديد اربعة حصة على كل واحد من اسير ولو كان لثمة يجب عن اسير دون الثالث وكذا في الخمسة يجب على الاربعة
دون الخامس فعلى هذا والاصل فيه ان سبب وجوب صدقة الفطر راس مونه وعلى عليه ولم يوجب المونة والولاء
على الكان لكل واحد منها وكل واحد اذ قسمه الروس لا يجوز من المعاصات الفاحشة وما يرباها بملك كل واحد منها
على البعض كامل **قوله** ولو كان على العكس فلا وجوب بالاتفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس اهل للوجوب
واما عند فلان يحمل المولى غرضه يستدعي اهليه العباد والكافر ليس باهل لها والوجوب على العبد عند الاختيار
يحمل المولى لادارته فاذا عدم ذلك لم يجب اصله **قوله** ومن باع عبدا واحدا بالاختيار ففطرته على من يصير له الاخر
سعد ما لا ادرى وجوب الصدقة باختار الولاء على الراس والولاء لم يزل الاختيار وقال السافعي على من يملكه وقت
الوجوب لان هذه مونة يجب سبب الملك كالنفقة يجب على من يملكه وقت الوجوب بان ما قاله اصحابنا ان الملك
والولاء موقوفان فيه فكذلك ما يبيع عليه ما بهذا لانه لو فسخ يعود الى قدم ملك البائع ولو اجيزت الملك لم يترك
مروءة العبد حتى يحق الزوايد المنصل والمنفصل الا ان النفقة لا تحمل التوقف لانها يجب لحاجة المملوك للحال
فلو جعلناه موقوفه لمات المملوك جوعا فاعتبر الملك فيها الحال ضرورة خلاف الصدقة **فصل في مقدار التوا**
ووقفه **قوله** حديث لى سعد كذرى انه قال كما خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعا من طعام لما تارونا
في اول الباب وهو مذبح خلفا الراشد بن حاروب بن راح لان فيه الامس وهو محكم ومارواه كتمل الزبارة بطوعا
وهو الظاهر لانه ما قاله من رسول الله وما خرج الصاع بل قال كما خرج **قوله** سعاد بن ابي المقصور وهو التكم
فما قدر المرباع فكذلك الزبيب قد اوى بعض الاما او صاعا من زبيب الاصل فيه ان غير المنصوص اما على المنصوص

اذا اعيد لاكن مستقود وهو التمر والبس فلاجل ذلك في الاختلاف فقال ابو حنيفة هو انما مأكول كالبس وقالوا
 السبب في التغير لانه سفي منه النور ومن التغير النور والتميم يعني الصوب والذوق في التغير
 سدر الدقيق سمف صاع غير مشهور وما ليس مشهور عليه بحسنه النور والتميم يعني الصوب والذوق في التغير
 حتى لو كان منصوفا عليه ثباتي بالعدد وان لم يكن منصوفا عليه سادى بالتميم الا انه لم يصرح في الحاشية
 باختبار الغالب فان الغالب ان سلع قيمة نصف صاع من الدقيق والسويق نصف صاع من ركن غير متوهم وكان
 الاصول ما قلنا لا لا يجوز الا باعتبار القيمة اذ لم يرد فيه نص فكان كانه **قوله** والحسن مصدره القيمة هو الصحيح
 اعلم انه لا روي في الاكل فعمل يجوز اذ ادى من غير ان يبرر لانه لما جاز من الدقيق فاولى للرجوع منه والصحيح انه لا يجوز
 الا باعتبار القيمة لعدم ورودها في غير ذلك خلاف الدقيق فان ما يهرى او عن النبي انه قال كل مسلم مردان من قمح او
 دقيق الا انه غير مشهور **قوله** من يروى ما يروى عن النبي في حبه لان الاستسار المحلقة بالصاع قدرت بالوزن فيعتبر
 الوزن لان الصاع مقدار الوزن حتى احسنوا ان ثمانية ارطال او خمسة ارطال ثلث اطل عن محمد بن عبد الله لان
 الانا رطبات في المقدار بالصاع وهو اسم ليكيال حتى لو وزن اربعة ارطال بواحدة اعطاه مسكنها لا يجوز باعتبار البصر
 لانه قد يكون ثقيلا وقد يكون خفيفا وحاش الا انما بالصاع فلا بد من اعتباره **قوله** والصاع عند حنيفة ومحمد ثمانية
 ارطال كل اطل عشرة وثمانون اسارا وكل اسار ثمانية دراهم ونصف درهم وعند لي يوصف خمسة ارطال ثلث اطل وكل
 رطل يليون اسارا وهو قول الشافعي لقوله صاعنا اصغر الصبيان وهو خمسة ارطال ثلث اصغر الصبيان وهو
 صاع اهل المدينة يعلوا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه في ما روى اساره عم كان يوفى بالحد رطلين
 بالصاع ما بينه ارطال صاع عمر كان ما بينه ارطال فكان فند الى زفر الحجاج ما خرج به فذكرت في حاشية الحاشية
 صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثمانية ارطال في سعة وهو اصغر الصبيان اعتادها اهل المدينة لانه كانوا يستعملون صاعا
 اكبر من ذلك يسمى هاشميا وهو اربعة اسدادم كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صبيان مختلفة منها المنفقات ومنها للصلوات
 فاروى ان كان خمسة ارطال وثلثا محمول على صاع النفقات وقوله صاعنا اصغر الصبيان ليس المراد به صاع
 اهل المدينة على الخصوص بل المراد به صاع هذه الامة اصغر صبيان سائر الامم **قوله** رطلين ثمانية دراهم
 بما بينه ارطال تفسير للصاع بعد هذا اللفظ انهم انفقوا ان الصاع اربعة اسدادم وقد ثبت ان الحد رطلين
 كحد الس اذا كان الحد رطلين كان الصاع ما بينه ارطال **قوله** وجوب الفطر معلق بطول النحر الى اخره اعلم ان خلاف
 الا جوب صدقة الفطر معلق بالفطر والاختلاف فيه وعندنا وفيه عند طلع النحر من يوم الفطر وعند غيره عند غروب
 الشمس لان ذلك الوقت الفطر الدائم ولان المراد من هذا الفطر فطر عن صوم رمضان لانه لا يحك عن صوم اخره المراد
 منه فطر خاص عن صوم رمضان حتى لا يجب الفطر كل ميل والنظر الخاص انما هو بعبور الشمس احر يوم رمضان لان النظر
 عن الصوم يكون عند الغروب انه فطر خاص لانه سائر البالي كان انما يخص بالفطر فيظهر منه ان الصوم عند غروب الشمس
 لفطر منه ان لا يصوم واما الفطر بعد الطلوع لانه كان خاصا من حيث انه كان يصوم قبل هذا الايام فليس يفطر عن صوم رمضان

لانه لم يكن صائما قبل الطلوع وهذا معنى قوله انما عنص بالفطر وهذا وفيه ولما لم يفرق اليوم سمي يوم الفطر فليسوا ان يكون
 الفطر فيه لحنق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب بؤدي فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس في يوم
 الاخر يكون مما قبله فعمل ان النظر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اراد به فطر مخصوص
 وذا عند طلوع النحر لان فيما تقدم كان يلزم الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر لان الشرا فطر خاص الفطر
 عن صوم لان هذه الصدقة مضافة الى النظر الخاص الى النظر عن الصوم وهذا واجب على الرضيع والنظر الخاص ما يكون
 ما يوم العيد لانه كان يصوم قبل ذلك الايام او لان خصوصية النظر الفطر فمما قلنا انما كان فطر خاصا في وصفه فالصل
 الفطر كان لا يوجد في سائر الايام ويوجد في هذا اليوم وفيما يتوفاه من حيث الصدقة وهو لا يفطر منه ان الصوم لا خير
 او يقول ابتداء ان الفطر والصوم صهران فيختلفان محل واحد كما هو الحكم في الاختصاص وهو اليوم وهذا كما عرفت
 لولا الاضافة للاختصاص الاخر **قوله** لانه ادى بعد نحر السبب لانه سبب وجوب الصدقة الفطر راس لمونه ويلي عليه فصار
 كتحليل الركعة بعد كمال النصاب **قوله** ولا انفصال بينهما ومن هو الصحيح اعلم ان عند صنف رايوب يجوز تحليلها بعد
 دخول رمضان لا قبله لانه صدقة الفطر ولا فطر قبل السبع في الصوم وقيل يجوز تحليلها في النصف الاخير من رمضان
 اعلم انما مقام الكل وقيل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تحليلها اصلا كما لا يخفى وعن لي حنيفة في تحليل
 سنة او سنتين وهو الاشبه **قوله** ولو احرها عن يوم الفطر لم يسقط وتحسن يسقط عن يوم الفطر لانها فطرة حنيفة
 يوم الفطر فيسقط فضيلة لا تحببه ليسقط عن ايام الحج فليما انها فطرة فليما فلا يسقط الا بالاداء كالزكاة والاشبه
 ولا يسقط ولكن يستل الى الصدقة بالقيمة وهذا لان القرنة اراقة الدم غير معتقولة واما عرفت شرعا ايام مخصوصة
 ووجه القرنة الصدقة بالمال معتقولة وتنفق سدرها المحتاج فلا يستدر وقت الاداء فيه وقت وقت
كتاب الصوم اعلم ان الصوم من اركان الدين وواقع فرائض الشرع المتين من نهر النفوس لا حارة
 بالنسبة والخشاعة المعادة لمولى النعم والاراد وهو السر الجراء عن الرياء المحض بحاشية رب الارض والسماء الذي كلب
 من عمل القلب الذي هو افضل الاعمال من النعم عن الماد وكل الحارب والمناجاة العامة يومه وهو اجل الخصال عرابة الشوق
 الكاليف على النفوس المنعومة والابدية واهبطها على الابدان الضعيفة والثبوتة فاقصت الحكمة الايام من بداء
 في التكليف الاخص وهو الصلوة كحرمان التكليف ورباضة له ثم سمي بالوسط وهو الزكاة وسدت بالاشق وهو الصيام
 واليه وقع الانذار والابدية في مقام الحج والترتيب والحاشية والاشقات والمتصدقات والمتصدقات والعاشر
 والعبادات في ذكر معنى الاسلام فالعزم بنى الاسلام على خمس سبها لئلا يله الا الله وامام الصلوة واتباء الركوع وصوم
 شهر رمضان وحب البيت فقدر الحاشية في البيان بشارعها **قوله** الصوم ضربان اعلم ان هذا اشارته الى منازل
 المروعات وهي اربعة فرض وواجب وسنة ونفل فان قوله واجب وهو لا يخلو من ان يكون جازيا وهو الفرض او يوجب
 تاركه وهو الواجب لان الواجب لا يخلو عن اربعة في الاجماع **قوله** ونفل وهو الزيادة فانه لا يخلو من ان يتركه وهو السنة
 او لا ونفل **قوله** منه ما معلق برمان بعينه اراد بالعلق على سبب ما بين **قوله** صوم رمضان فربما بالكتاب

وهو قولها بالذي انما كتب عليكم الصيام وانه من ايامكم الا انما طرأ بيان الوضعية اي فرض عليكم فرضا موكرا بالكتاب
وقوله فممن شهد منكم الشهر فليصمه والسنة المستفيدة ومنها قوله يوم نبي الاسلام على خمس وذكر منها الصوم والاجماع فان
الامة اجتمعت على فرضية صوم رمضان فممن شهد منكم الشهر فليصمه الى يومنا هذا من غير تكبير مراد قوله **قوله** والنذر المعين قال
سبحان ان الصوم واجب او يوم كذا **قوله** والنذر واجب لئلا يفرق بين وفاء نذره وبين وفاء حصر منه ما ليس بواجب من
جنسه شرعا كالعبادات المرضية انما هي من اجتناف الواجبة للعبادة على العباد وشرط صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا
ولكن حرجية الله تعالى واجبا لصلواته لا يبقا فلم يبق قطعا وصار كجبر الواجب ولا اله الا هو ولا يملك سبب الوجوب
الافوض **قوله** وسبب الاول وهو صوم رمضان الشهر لقوله من شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصمه في ايامه ولهذا نص
اليه وبكر تنكره ولم يجر لاداءه قبل **قوله** وكل يوم سبب وجوب صومه اعلم ان شهود الشهر كل سبب وجوب صوم كل
وسهوا كل يوم سبب صومهم حتى اذا بلغ النصف او سلم الكافرة بعض الشهر بغيره ما يبيح الا ما يبيح لان الصيام متفرق في الايام
سواء الصلوات في اليوم والليل بل لا يمتد مابين كل يومين لئلا يصح الاداء الصوم اصلا ويصح الاداء الصلوة فضلا
ونظرا فيجعل كل يوم سببا لوجوب صومه كوقت كل صلوة وكل صلوة وقال تعالى الله الترخي سببه شهود الشهر
لانما يضاف الى الشهر وهو يشمل على الايام والليالي فاستوى في السببية للوجوب وهذا يجب التفضا اذا كان
مستقفا في اول الشهر ثم حين قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو محبوس في يوم بغير السبب في حقه ما شهد من الشهر
في حال الاقامة لم يذره القضاء ويصح فيه الاداء الرضخ بعد غروب الشمس قبل ان يصبح ولا يصح بعده اداء الفرض قبل غروب
سببا للوجوب الا يري انه اذا نوى قبل غروب الشمس لم يصح منه انفاقا وقال صاحب الاسرار في حرر الكلام الوقت
في جعل سببا كان مالا صالحا للاداء كانه الصلوة والليل لا يصح الاداء وانما اخضت الصلاة بالايات فاعلم ان الايام
هي الاساس في عدم سقوطه عن المحبوس الذي لم يمتنع الا في حرم من اليل فانه اهل للوجوب ما لم يحبس في الايام
استقط عند صلوات الواجبات في حال الحرج واعتبر الحرج في حق الصوم باستنزاف المحبوس جمع الشهر لم يوجد
قوله واليه مرسل اعلم ان شرط انواع ثلاثة شرط نفس الوجوب وهو الاكلام والعقل والبدن وشرط وجوب الاداء
وهو الصحة والافادة وشرط صحة الاداء وهو الوقت القابل له وهو اليوم المعقود في المساء والليل وطهارة المودر
في الحيز **قوله** وسببية اي الصوم وبعده ونزها وطهارة وهو سقوط الواجب عنه اعلم انه مدرج العادة
من اهل الحقيق ايم قد يستغلون ولا بالبحر في الموضوع المعروف ان العي وصدرون الكتاب بهذا النوع في
وقد سئلون بالتفصيل ولا يمتنع من السهل امر الخلد وقد اصاب صاحب الكتاب بالتفصيل اعلم ان
الاشياء المحلقة الحقايق بصروا على اعتبار الامور العام كاجوهر السواد والبياض بصروا على اعتبار اجزائهم
ويكثر باعتبار الامر الخاص كاللون يسوع الى السواد والبياض ثم الصوم واهل باعتبار العزلة والامساك
لكنه يسوع باعتبار ان هذا الصوم له عليه وهو الواجب احسن هذا اللفظ لشمس الواجب بحسب
الشرع والواجب بالعباد **قوله** وجه قوله في الخلاف اعلم ان في باب شرط التبييت في الصوم الفرض في حديث

والان اول اجزائه مفتقر الى التبيين كسايه وهذا لان الصوم فريضة وهي فعل سعي العبد في اجتناب ما جازى وجها
عنه معين اجتهاد لصار محبوسا في صفة العبادات ولما شرط التعيين شرط من اوله لان اول اجزائه فعل مفتقر الى العزلة
فاداء العبد لغيره نظر في ذلك اجزا فطل الناح ضرور انه لا يجرى العزيمة المعزلة لا يجرى فاما في ادخال الصيام فاعلم
لا صور وانما هو لما يعلم بعد وجب ترجيح الفاسد اجتنابا طاعة العباد ولا يلزم الفعل لانه مخير في ذلك فلم يكن معذرا
وامكن له جعل صائما من غير نوى وهو منبر في ادائه فيعذر ما ادى ما عليه من ان صائما على المساهلة والمساهلة لا يرى
لصلى الفعل صحة قاعدا او اربابا قدره على القيام والنزول خلاف الفرض والصوم من عليه في الصبح الى الغروب وهذا
بعد قوله ولا يملك فسد اجزا الاول الى اخره يمكن التمسك بقدر ما قاله بقوله ام اكل الكرامات ما نوى الحالم بنوا الفرض
الا يكون هو ذنبا للفرض اذا لو كان مودبا للفرض دون ليله لكان الفرض يعود منفعة اداء الفرض اليه فربما ساعده
بالحرج عن عهده الفرض اذ الام يعود المنفعة فيكون له غير ما نوى فيلزم ترك العمل بالليل فيجب ان يحضر
ما لا يمتنع وهو انما لا ينافي في قوله لو وكلوا او انزلوا الى قوله لم اكلوا الصيام الى الليل فداياح الاكل الى طلوع الفجر ثم الصيام
بعد ثم للتراخي فيصير العزيمة بعد الفجر لا محالة وروي ابن عباس في تفسيره بربوبية الملائكة يوم اسئل عن رسول الله
فصاموا امر الناس بالصيام واسرنا ذبا ح نادى الامن اكل فلا ياكل في يومه ومن لم ياكل فليصم ولا يصح جم على الصوم
اللعن لانه لو كان كذلك كان الاكل وغيره سواء وكان ينبغي ان لا يترك سماء الا من لم يقطن محلبين المعير طاهر وجنب
فكون يبيضا لاسانا **قوله** ومارواه محمول على نفي الفضيلة وهذا لان قوله لا يصام بحمل على اصل الوجود لقوله لا ياكل
لا يشهد ويحمل في الكمال كمال السيف والاد والفقر والافق لا ياكل ولا يشهد ولا يصوم لمن لم يصم لا صلوة لجان المسجد
الا المسجد ما ذكرنا غير محتمل محمل ما رواه على نفي الفضيلة في قبلي كرسين وعمل لكونه نبييا عن نبي الله صلى الله عليه وسلم
فانه لو نوى صلوة الشمس لم يصوم غدا لا يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس وسماه لم ينوان صومه من الليل بل نوى
الصوم من وقت السجدة على انه عام حص منه العمل انفاقا والعام من حص منه من حصصه بالقباس بل الى الان لا زال
القباس عام مراد ان العمل على الصوم الفضا والنذر الذي هو غير معين والكفارات وكفى هذا الصوم بالقباس وهو
لهذا الصوم فالامساك في اول النهار يتوقف على ان يصبر صوما بالليل المفترضة ما كره كالنفل خارج رمضان وهذا لان الصوم
ركن واحد محض وهو الامساك من اول الصبح الى الغروب والليل شرط ليصبر الامساك لله تعالى ان الواجب عليه مساك وهو فريضة
فاداء فريضة اللبنة بالكرم ربح حائز الوجود على حافة العدم وصار كافر ان اللبنة دكل فلما كثر حكم الكل وجعل النفل
اولى من عكسه والامساك في اول النهار فريضة قاصرة او لا مستفيدة لانه لا يخالف هو النفس بخلاف ما بعد الصبح الكبر
واحكم السجدة يستعمل الاهل وصار اساس العزيمة منه تدرج او فالحقة وتوفير الحظ وهذا خلاف الصلوة والجم لانها
سادتان في افعال متباينة واما كان سعيه فلا بد من عتد على الاداء سعيه واحرام بجمع الكل فشرط فريضة اللبنة بالقباس على
ادائها لئلا تخلو بعضها عن اللبنة مما يوجب تحريمه واحرام الفرق انه لو صام في الصوم فشرع في الصوم حشا في الصلوة
لا تحت ما لم يسرها بالحدة وغلا في صوم الفضا لا يمتنع الوقت اذا شرع خارج رمضان النفل كصوم رمضان في التوف

والصيام هو ترك ما جازى وجها

على الموضوعات الاصلية لا على الخملات فشرطت اليه مراعاة البقية الاساك فزاوله من العارض الذي يحتمل الوقت فاما اذا
توقف على النفل فلا يحتمل الانتقال الى غيره وتختلف ما بعد الزوال لان الشرط قلن اليه بالاكثر ولم يوجد فخرج واجب
العدم **قوله فان قلت** اعسار النفل ساقط فبها على المسألة وبني الفرض على المضابفة فلا يلزم مرجع النفل
سما للنهار حواض **قلت** بما استويلا في سائر الجاهل بوليل اسراط الطهارة والنية صلوع الفرض والنفل في جواب
قوله فيكون له غير ما نوى قلنا انه قد نوى اصل الصوم ووقوعه على الفرض لتعين الزمان له بغيره ثم اذا نفل سجدان فلا
صوم الا الصوم رمضان يكون فسد تحصيل الصوم فيه كانه لا يتنازع المراجع فيكون الفرض له بالنية لا بد منها وكذا ابدل
على جواز مطلق النية ما نوى من على عايتهم انها كما يصح ان يوم النفل لا يقولون لا يصومون يوما من سجدان
احصل لبيان ان يطر يوما من رمضان وكان صومها سدا للنفل لانه لا يجوز منه الفرض ولو لا وقوعه عن رمضان لو
طهر اليوم من رمضان لما كان الاحرار بما فيه **قوله** وهو الاصح اي رواه اجماع الصغير لان الشرط عندنا وجود النية في الكر
اليوم لمصوم مقام النفل فاذا نوى قبل الزوال لم يوصف هذا المعنى الساعة الزوال والنفل النهار وهو من طلوع الشمس
الى غروبها ووقوع اذا الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الصحيح الكبرى فيشرط النية قبلها للتحقق
النية في الاكثر والمراد بالنيابة المذكورة اجماع الصغير اليوم **قوله** ولا فرق بين المسار والمقيم فاحاصل ان صحة صوم كل واحد
منهم يحتاج الى النية ويجوز ايضا بنية من النفل عند ما تحلل قوله لا فرق بين من لم يصب فيه حسنة واخر عرقول اخر فان
عنه المقيم لا يحتاج الى النية ما عدا النفل الزمان حتى الصحيح المقيم منعين بصوم رمضان اذا اشرع فيه بصوم
في حقه لان الزمان جازله ولا يتصور يوم واحد الا الصوم واحد وضرورة استخفاف الفرض فيه استغفار عنه
ما صور منه من الاساك في هذا اليوم فيصحح عليه الصوم الفرض فيقع عنه على وجه اني لا يستحق عليه وحاركا
لرؤيته بالنسبة الذي وجبه الزكوة للفقير وبه ينادى الزكوة وان لم يوجع خلاف المريض والمسافر حيث شرطت لقادى
صومها اليه من الدليل على الزكوة لا اذ عرست حق عليها في هذا الوقت فصار كالنفل ولنا في الراجح عليه صوما هو
الاساك الذي يقع عبادة ولا عبادة الا بالاضااض يقولون وما امروا الا بعبادة الله محله ولا اضااض العمل
فولر يتصيد فعل الله وهو الخ من النية وهذا لان الاساك قد يكون حجة وقد يكون عادة وقد يكون امطارا وقد
يكون عبادة فلا ينعين ما صورته من الاساك عادة ليكون صوما لا بالنية وما لهنه النصيب للفقير فالنية صلت
رحمة المعنى باحسان المحل ومعية التوبة حلا يقال الحال الى الغيرة لهذا الوهب لفقير شيئا لا يملك الرجوع فيه لان
المقصود وهو وقوع فعله قربته الى الله قد حصل فلا يملك الرجوع لانه اثبت مهابا والمريض والمسافر ما اخرجها في
الترخص فاذا لم يترخصا وقصدا اشرع في وقته وهو متعبد فيصح منه متاخر كما في غيرهما اذ لا تنصلي الدلائل
الا على جواز الصوم منه متاخر **قوله** وهذا الضرب من الصوم اي صوم رمضان والنذر المعجز يجوز مطلق النية منه
السؤال والشافعي لم يزل النفل لم يكن صائما وان طلق النية فلم وجهان قال ما نك ان يعلم انه يوم رمضان ونوى النفل
لم يكن صائما وان لم يعلم صح عن النفل وكذا في النفل لان الخطاب بدار الفرض فلا يوجب عليه بلا علمه قال الشافعي فيشرط

حسن الفرض حتى يصير حارة وصف الجاهل كما شرط اصل النية ليصير حارة اهلها لان الواجب عليه عبادة ما جاهدتها وصونها
ولا ينعى النفل محرف عن الفرض ومطلق النية ما قبل على الفرض اذ المطلق هو الاصل الذي لا وصف له فاني يكون له الفرض
اغراضه عنه وتركه قبله عليه بعد ما اصابها بالهذه الوقت منعين لهذا الصوم فاسمى سرعه غيره فيه فاصيب مطلق الاسم
ولم ينفذ بخطارته الوصف كما منعين فكانه نصبت باسم جنسه كما يصح باسمه وبينه النفل لقولان الوقت لا يحتمل لعدم
شرعيته في هذا الوقت فيثبت منه اصل الصوم وذا ينصرف الى المشرع في الوقت جوازه به باعتباره ان تعبير لا باعتبار
انه موضوع عنه واذا نوى اجبا اخر يوم رمضان مع عن رمضان لما سئل راجحه لعبد لعدم الرغبة في اصل الصوم وان
فاما اذا نوى اجبا اخر البذر المعين صح عما نوى لان المعين انما حصل بولاء النذر فلا يحدروا لما در فصح بعينه فيما يرجع
الى حقه وهو ان لا يشرط في النفل شروع فاما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يشرط في الوقت محتملا كحقه على النفل والكفارة
فلا فاعتبرنا اجبا لهما ما لو لم يندر تحسن سن ليرتفع ان هذا الضرب من الصوم سادى الى اخره وهو صحيح مطلقا في غير الواجب
لا فيه كما قررنا قال كفاية المبيهي لمراد المعين في يجوز مطلق النية وبينه النفل واذا نوى النفل والكفارة وغيره ينع
عن النفل لانه غير حق النفل لانه لا يعين فيما عليه وهو النفل والكفارة وكل صوم وقته غير منعين لاسا في للاسعين
النية لانه من حرمه وقته فلا بد من نية التمين كالصلوة قال في الحجة اذا نوى بالنية النذر المطلق كان منظوما وبسبب
ان نية ولا قضاء عليه ليرافط **قوله** النحر بعد المحدث وسدده ان سرع الصوم عام حتى يصح الاداء من المسافر الا انه رخص في الظاهر
نظرا لما اذا لم يترخص النحر المقيم او يقول انما رخص له في اظلال هذا الزمان عن الصوم دفعا للحرج عنه فاذا لم يترخص وصام
ييسر الخ لا حرج عليه فلا يستوجب دفع عنه ولا است الرخصة فحقه فيقع حاقى به في هذا الزمان من الصوم عما تعين له هذا
الزمان من الصوم وهو صوم رمضان كالصحيح **قوله** اذا قام المريض والمسافر منه واجب اخرج عنه بعد ما قاله ان المسافر
له الترخص ما يرجع الى مصلح يدره وهو لا افطار فيما يرجع الى صاحب دينه وهو فضا ما عليه من الدين او في كان من رخصا
حسب نفل الوقت في الوابح خصوصه رمضان لان النفل لازم في الحال وصوم رمضان لا يلزمه ما لم يدر كعد مرابا من اخر هذا
لومات بعد الشهر قبل ادراك العيد في الله ولا انتم عليه بخلاف صوم النفل قدم وقوعه عما نوى وهو واجب اخذ دفعا
للغير النافعي من احوال لزوم الاحتياط في العفونة لولم ينع عنه ولانه لما كان سبيل اظلال هذا الزمان عن صوم رمضان
على وجب السقط كان سبيل ما ضلابة عنه على وجه يشغل ما يجانبه بالطريق الاولى وكان له ان يشغل ما هو الراجح مصلحة
وهو ما نوى يمكن ان يقال لمر لا اختلاف لها بناء على اختلاف الحجج اذ الاصل ان الرخصة متى يستعسى بها فيما
هو اعم وصوم النفل والكفارة اعم لما سدا والا للمعنيين في الزمان كما منعين في المكان وهو يصيب باسم جنسه ومع
اعطاه في الوصف فكذا المعنيين في الزمان **قوله** وعنه بنية المسحوق واذا علم ان المسافر لو نوى عن النفل فعليه حجة روايا
في اوابه يكون عن النفل في هذا الوقت فحقه كسجدان بدليل انه يحرم الصوم والنكر في الصحيح المجمع ما يبر الشهر بغير سائر
الصيام واما المريض في الصحيح ان صومه مع عن رمضان لان رخصة مغلقة بحقيقة الحجج مسبين اذ الصوم فوار شرط
الرخصة فالنحر الصحيح فاما المسافر فيسحب الرخصة ليجر مندر بما يسهه مقام فلم يظهر بالصوم فوار شرط الرخصة فلم

السرفص مسعودي الى صاحبه الدرسة ولله وسوى بعض اصحابنا من المريضي والمساكين **قوله** والنفل يجوز كل سنة قبل
الزوال وانما ذكر شرط النبي للطلاق قوله لم يصيام لمن لم يصوم من الليل ولعلنا نذكر في المتن وجوابه
قدس وانما قال كما لان الصوم النفل مسوع الى كونه مكرها ومكره فليجوز الكل سنة من النهار عند صاحب المذهب
قال يجوز كل **قوله** لانه عباده فتر النفل بعد زوال الصوم عباده فتر النفس والاصل لا يحصل ما حصل الاصل فيكون شرعا
وهو اليوم فلم يجز شرع العبادة بالراي فيعتبر ولله البينة بالكرم **قوله** وسعي للناس ان يلتبسوا الدلال الى اخره لان
اليوم التاسع والعشرين وقت يعلم الدلال فيه لقوله في الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايام من الحرم الثالث
وهذا الامة بسبب وجوب الصوم فيطلب امتثال الامور بالصوم **قوله** وان عم عليهم الكول مع الجمع عن شعبان بغيره
وروي فان حال سنكم وبين منظر سحاب وقتر معد والسبين وروي انه كان شخص من هذا شعبان بالانحصار
عن **قوله** صوم الروية وافطر الروية عملا بالروية لانه سبب وجوب الصوم والفطر في فترتين الوقيس **قوله** وان
الاصل بنية الشهر بصدقه ان الاصل كل با بنية وقا وسحان كان ما سعين فلا ينفل عنه الا بروية الدلال او الاكال
قوله يوم الشك اعلم ان الشك في استوى فيه طرف العلم والجمل وذابان عم هذا رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان
وجم الشك في اليوم الثامن من شعبان ورمضان نظر الى قوله في الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايام
الحرم الثالث وقوله في الشهر هكذا وهكذا وهكذا **قوله** لما روينا لقوله في رمضان يوم الشك فقد عصى ابا القاسم بن
قوله لانه المع المظنون حيث طهر عليه صوما وان لم يمس عليه ولا فضا على المظنون لفرعه مستقلا لا ملزما
والقضاء منوط بالانزام او الانزام **قوله** دون الاول في الكراهة في الاول با بنية بالنظر والمعتول وهو التنبه باهل
الكتاب قد انشئ في المعقول بما اذا نوى واجبا اخر فيكون دون الاول في الكراهة **قوله** ان ظهر في رمضان حره
من رمضان لا تحت الجبهة في حال البنية وهذا اذا كان في شعبان كان ما قبله من عرو واجبا في شعبان في حبه وان ظهر
انه من شعبان لم يكون طوعا ولو افطر لا قضاء عليه لان الصوم مهي في هذا اليوم كيوم العيد ولا ينادى به ما وجب
كاملا **قوله** وهو الاصح لان المنهي اذا صوم رمضان في حال ان ينفل الصوم فيه عن منعه عنه بدليل شرعية صوم النفل فيه
كقيم ان هذا اليوم اكلوا ما ان يكون من رمضان ومن شعبان فان كان من رمضان فالصوم فيه فرض وان كان من شعبان
فالصوم فيه مندوب فعمله في حال الصوم على كل التقديرين وانما نفي عنه صوم رمضان لاحتمال من شعبان فيحقق
فيه صوم رمضان وهو حرام الا ان الآخر محض ما نفي عنه الوجوب فيكون في الكراهة لانه حكم يرجع الى الاحتياط
ومحتمل ان ليس فيه عدم صوم رمضان لا يكره فنلنا شوع كراهة اعمال الصور المنهي ولا تورث ذلك نقصان
الصوم كانه الصلوة في الارض المحصورة بل الى ان كل صلوة في الارض المحصورة مكرهه فخرضا وفلا ومع ذلك يجوز
قضاء الغائبة في الارض المحصورة وهذا النفل غير مكره فاولى ان لا يقع القضاء وان لم يستبين معنى لا يستقطب التراب
عز منه لاحتمال ان كان من رمضان وهذا خلاف صوم يوم العيد لانا المنهي عنه تركا حابة وعنه الله بل لازم كل صوم
الا تحقق الصوم بدونه فصار فاسدا لسد السد انما لا يشرع في صحة القضاء **قوله** ان ينوي النطق وهو غير مكره

وعند الشافعي كرم اسد ان صام يوم الشك وهو يوم الخميس مثلا لم يكن عباد موه قبل ذلك لظاهر قوله صام يوم الشك
فتدعي الحديث الصحيح انه لا يكره سني الحديث وروي انه لم كان بصوم شعبان كما والمراد بقوله لا سعد مولد رمضان
بصوم يوم ولا بصوم يومين الا ان توافق صوما كان بصومه احدكم صوم لروية وافطر الروية لعدم على صوم رمضان
صوم رمضان بان ينوي صوم رمضان لانه يوده قبل او انه فيكون مبرا **قوله** ان وافق صوما كان بصومه بان كان بصوم يوم
الخميس او الجمعة او الاثنين فوافقه يوم الشك فالصوم افضل كذا ان صام بصفه او غيره من ايام الحديث **قوله** وان
ازده اعلم ان صاحبنا احتجوا فيه قال بعضهم النفل افضل احرا انما طهر النفل في رمضان وافطر في غيره فانهم يقدرون يوم
فان بعضهم افضل من ايام بعبادة وعلى انها لصوم يوم الشك عن شعبان بالصوم الى وقت الزوال ثم بالافطار ليقول
اصحاب يوم الشك منظر من هذا غير كلين عازين على الصوم ولان فيه في التهمة ما في الوافي العاصم لعل عسى يقع
عندهم انه قال النبي في حث من صوم يوم الشك وهو اقلها او مع عندهم انه لما طار النفل طار الفرض وانما الصوم
بنيته لانه يعرف كغيره لانه بان ينوي النطق ولا خطر في الصوم رمضان او واجبا اخر ولا يزداد فيها العام لا يوزن
وروي عن اسد بن عمار انه قال ثبت باب الرشد فاصل ابو يوسف القاضي وعليه غامه سودا وحرره سودا وخف
سودا وادركت في سودا وما عليه من البياض الاحمسة البيضاء وهو يوم الشك فاني الناس بالنظر فقلت لما نظر
انتهى الى ان قد نوت فيه فقال في انا حاكم **قوله** لانه لم يسمع عن منعه ما على ان العروة قصدا لا يعارضه تردد
الم يوجد ذلك **قوله** فقلت في محله ظاهرا انه في كل يوم افضل ومخالفة صدره اليه بكي لكرهه لا يرى لغير الصور اذا
كانت من هذا المصالح بكرة الصلوة لصوم العيد وان لم يكن عابثا للصورة في الحقيقة **قلت** اما قوله في رمضان يوم
الشك فتدعي معارض بقوله لان صام يوم الشك لا يتوعدا واما قوله لا سعد مولد رمضان بصوم احدى فقلت ان المراد
منه بنية اذ رمضان لان السد في النبي صلى الله عليه وسلم من جنس ذلك الشيء فيكون التقدم على رمضان بصوم رمضان
كان لعدم النظر على الظاهر بنية الظاهر يكون لانيه ملو اخرى **قوله** لدخول الاسقاطا عنده اي انه لم يوصل الالتزام
من كل وجه لدخول الاسقاطا عنده مروج حيث نوى عن رمضان لمكان من رمضان والنفل انما يلزم بالشرع
اذا كان ملتزما من كل وجه **قوله** لانه افطر رمضان حنيفة لمعقنة اذ لا طريق لليقين اقوى من روية ويقينه لا
سغير شك غير وحكم للزوم الصوم عليه ويوم الشك فيمنعه عن صوم الفرض بعد ما قال اصحابنا ان الامام
لما دسها ديه حكم بكونه كادبا بدليل شرعي او حاكم به وهو تامة الخطا بتزود بالروية ولو كان حكمه حقا
طاهرا باطنا لكان النفل ما حاد اذ كان في هذا طاهرا صار شبهة وكفارة الفطر عفو به يسقط ما يشبهات لهذا
لا يجب على المحلي وهو اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا
يكون مع المحض عليه وانما فيد بنية هذه الكفارة لسنن وجه سقوطها لاها وجبت لاجل الرحوان اجبر فحصل
ما جاز القضاء فبما العتوبات من هذا الوجه فالتخفيف بها فيما هو خصا بصها وهو السقوط بالنية **قوله** اختلف
فيه والصحيح ان لا يجز الكفارة لقوله في صومكم يوم يصومون وهذا ليس بصوم في حق جماعة ومن لم يمس الروية ولم يزد
سهاوه بصيغة

صومه كالتاسي بل اولي لان الناس قصد الشرب ان لم يقصد الغلظ لهذا لم يقصد الشرب في الفطر وانما قصد اقامة السنة فلما لم
الناس على الوجود لان الانسان محبوب على النسيان بحث لا يمكن من دفعه وكان منسوبا الى صاحب الحق فلم يصح الضمان
حقه فلا يصح التعدد في الخطا وهو لا يغلب وجوده او الى الكره وهو مخرج من صواب الحق لا يرى له الجسد اذا
صاحا على التبعيد بقصد ما يصح عند دفع البعد المريض لا يقص ما يصح فاعتراف عند البر **قوله** وكذا لم يفتقر الى امره فان
لما بينا انه لم يوجبه صوم الجاهل وهو الى السنة عشر شهور متلذذ ولا معنى له لان الزوال عن شهوة الجاهل شره وقال فانك
انظر مرتين فانزل فسد صومه لقوله ثم النظر في الاول كذا البنية عليك فلما ذكرنا الاثم فالحاصل ان الحنفية ما فيه
معنى الموافقة وهو ما يسمى استمعا بالمرء حقيقه على وجه صلاحيه لان الزوال وهذا لا يخفى في النظر لان ادنى الاستماع
محل لتفصيل الدلتيم به حقيقه وهي حررات الناطر غير متصل بالمنظور للابري لم يزل يردد هذه الحقيقه بالمال والتفكر
وهذا يسمى بحقوق الغايب فنثبت لزوم البس استماع بها حقيقه فلم يكن مع الجاهل فلا يوجب الفساد ولو كان
منزلا لاختلاف الحسن والايضام انما ينسوي بهما حرمة المصاهر لا مجرد واجبه لان الزمان لا يثبت بالبعد وليس
في ذلك معنى الجاهل والنظر الى النور ما سبب الحس في هذا المعنى وفساد الصوم بالجس ما كان باعتماد كونه داعيا الى
الجاهل ولما لا نسب هذا الحكم بدون المخرجه ولكن لزومه مع الجاهل وهو الماسة عن شهوة متلذذ او النظر
بناظره في هذا المعنى فيقارن به الحكم المنطوق به **قوله** كما لم يفتقر الى العلم انه اذا عالج احدهما في حق القضاء وهو الجاهل لانه
وصل الجاهل مع وهو كل لم يفتقر الى العلم لان الزمان لا يثبت بالمال والتفكر في ذلك لا يوجب الفساد ولو كان
فراشه هو لا يابريه **قوله** كما اذا اعتزل بالجار العار وصدروا بالخارج كبد **قوله** ادبر على السبب وهو كونه داعيا
الى الجاهل كما مر اننا **قوله** لوجود معنى الجاهل وهو لان الزمان مع الجاهل شره ولا يلزم فيه الكفارة لعدم الجاهل صوم الغضار
تسفر الى وجود المناهضة صوم ومع لانه عبادته فيحاط بها واما الكفارة فتسفر الى كمال الجاهل وهو وجود المناهضة
صوم ومع لانه عاقبة يسقط بالشبهة **قوله** فان من اعتبر عسره او لرسالة سال رسول الله عن الغلبة للجاهل
فيها وساله شيخ فخص لم قال الشيخ يمكن لنفسه **قوله** والسامعي اطلق فيه في الجاهل اي حور البقاء الصوم
حالي الامر على نفسه الجاهل والخوف ينار على ان الخطر هو الجاهل وهو ليس بجاهل كونه عليه ما ذكرنا من اعتبار عسره
القبيل عند الاغتراب الجاهل واعتبار عاقبته عند الخوف ويؤيده ما ذكرنا من سوال السائل رسول الله **قوله** والمجا
مثل التبعيل في طاهر الدواب لانه لم كان ما شره وهو صاييم وعين حسيه كرم الحاففة والجاهل شره والمجاهل لانه
لا يوجب الخطر عند هذا **قوله** الجاهل شره الناحية بمعنى ان ما شره لمراد من جوبه وانتشر في الله ولا وجه فرجه
قوله في القياس من صومه لوصول النظر الى جوفه وكونه عالما بتبعيل به لاسما في النفس لا كالتزاد **قوله** لا يستطاع
الاستماع عنه لان الصائم لا يجد بزا حرا من صومه فيبتكلم ولا يصح انما لم يفسد الصوم لان المكان لا حرار عنها اذا
اواه خيمه او غير هذا وكذا اذا كان ما عا ففاء وما مفتوح فموم فيه وطرح مطرا او لم يفسد لان المكان لا يستماع
عنه **قوله** وقال في سطر الوجهين سار على ان لم يظلم الظاهر فاذا وصل منه الى الباطن سمي فسد صومه وان قل

لما

الاخلاق قوله ثم الفطر ما دخل لنا الاصل لمراد لا يستطاع الامتناع عنه فهو غنول قوله يؤلا الكلف اليه نفسا الا وسعها ولا
مع لربعة ولو ابلغ ربعة لم يفسد فكذا ما هو مع **قوله** ولو مضى الا يفسد الا ان يجد طعمه في طهنة حشكت يفسد
قوله طعام متغير فصار كالحق الممتنع **قوله** انه يعا فذا الطبع اي يكرهه ولا يغير مقصود بالاكل فصار كالطبخ **قوله** فان
درعه التي سبقت اليه وغلبه حتى منه استقار اي تكلف في ذلك اعلم لمراد الذي على اي عسره لانه اما ان قار او استقار
ولاول على سبقت اقام لانه لكان حله النيم او دونه وكل واحد منهما يمتنع اقام عادا ولم يعد او اعاده ففي بلدته منها لا
صومه اجماعا اما اذا كان ملا النيم ولم يعد او دون ملا النيم وعاد بنفسه او لم يعد في واحد يفسد اجماعا فاملا النيم او عاد
وعاد الا سبقت خلاف فاملا النيم وعاد بنفسه واما ما دون ملا النيم واعاده فغندلي يوسف فسد خلاف الجاهل ان استقار
فكذلك على سبقت اقام استقار ملا النيم ولم يعد او عاد او استقار ما دون النيم ولم يعد او عاد بنفسه او عاد
ففي الاول يفسد اجماعا والملت الا خلاف فغند محمد يفسد عند يوسف لا يفسد **قوله** ويستوي هذا في
درعه التي **قوله** وان اعاد فداي فما اذا قار ملا النيم **قوله** لانه غير خارج اذا خرج ملا النيم يكون لم يوجد وهذا
على اصل لم يوسف **قوله** ولا ضعه له اذا المعد بره عاد ولم يوجد منه الضح في ذلك وهذا على اصل محمد فان قلت من اضرا
لعدن الاصلين قلت من النص الواردة في هذا الباب فان ابا يوسف فسك بقوله ثم الفطر ما دخل وهو عباد عن الاشغال
من الخارج الى الداخل والى التقليل غير خارج كما فلا يحق الدخول محمد اعتبر الضح بناء على انه هو المختبر شرعا
في هذا دليل قوله ثم مرقا فلا قضاء عليه ومرتقا فغلبه القضاء اعترضه حتى اوجب القضاء عند تحقق
الضح منه ولم يوجبه عند عدم كوى الضح **قوله** فان استقار ملا النيم فغلبه القضاء لقوله ثم مرسعا عند
الحديث **قوله** والقياس من ترك العلم لمر القياس يقتضي ان لا يفسد لانه لم يوجد لاكل الا صوم ولا معنى ادا اكل صوم اذ خال
سي من الخارج الى الباطن ولم يوجد منه اذ خال في فارق ما اذا عاد لانه وجد لا اذ خال والمع حصول التقدي ما وصل الى
الجوف ولم يحصل التقدي هنا للاستحالة وكالودعه التي لكن ترك القياس لانه انما يوجب في موضع لا يفسد فيه خلافة ويمكن
ان يعال وجد لاكل مع فيفسد صومه كالوضب حسيه في وهو نائم سانه ان معنى لاكل حصول التقدي ما وصل الى الجوف
او وجد لانه كان عذرا لاصل وانما يزول عنه نفع العذرا بالاحتالة وما دام في المحلة ما لا يحاله غير موجود من كل وجه
بني مع العذرا من كل وجه فيوجب الفساد ولان يعلم بفوت كمن الصوم وهو الامساك في نكته لا بد ان يوجد شيء
لا جوفه **قوله** وان كانا فل من ملا النيم فكذا نك اي يفسد عند محمد لان النص على فساد الصوم مطلق التقدي ولم يفسد ملا
النيم خلافا لطلهاره حيث علم على الاساطير ملا النيم فانه قال او دسوة علماء النيم **قوله** ثم ان عاد الى اخره اعلم ان على قول
محمد لما استقص صومه نفس السامعي بعد العود والاعادة على قول يوسف بعد السامعي لا يستقص صومه
فساى بعد على قول ان اعاد فسد اي عن لم يفسد اذ كانا في عدم سبق الخروج وعنه اي عن لم يفسد
لانه كسر فعله الاخراج والاعادة فصار على ملا النيم ولا كسار عليه هذه النصوص كلها اما في كل موضع لم يفسد صومه
فظاهر واما في كل موضع فسد صومه ان فساد الصوم التي عرضا باكر ولا كفارة في اكر ولا في جوب الكفارة معلوم بوجود
صومه ومعنى لما مر ولم يوجد

قوله ومن ابتلع حصاة او نواه اعلم الاكل للهو المضغ والابتلاع لا يستعمل الا حصاة فلذلك قال اسلمه وانما وجب
لصوم الفطر وهو اذ خال النبي من احوال الى الباطن ولا كفارة عليه لعدم معناه وهو صلاح البدن وهذا انما عا
لوجود الخاف صوم او مع نكاح لا يجاب الفضا احياها الامر الجباده والكفارة ينصرف اليها لان جهة العقوبة
الكفارة الفطر كس فينذكر بالتبعية وهذا معنى قوله فطر لوجود صوم الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى **قوله** ومن
صاح عمدا لا هذا السبيل في فعله الفضا كحصول المصلحة الفانية اذ صوم هذا اليوم مصلحة لانه ما سوريه والحكيم لا يترك
الامانة مصلحة وقد قوته بنقضه لتحصيل تلك المصلحة **قوله** والكفارة ملكا من اجنبية لوجودها صوم ومعنى **قوله**
لا يشرط الا انزال وهذا لانه لا يشرط الا انزال الى اكله اذ عفوته محضة فلا لا يشرط في الكفارة ومعنى مستعمل على الجباده
اولى وهو ان الوجوب لا يجزى بغيره وهو عفو بدون الا انزال وانما هو سحر من ينكر السهم عند الا نزال
قوله وعن ابي حنيفة انه لا يجب الكفارة بالجماع في الموضع المذكور اعلم ان الباطني الذي لا كفارة عليه عند الله لا يجعل هذا الفعل
كاملا لم يوجب له ولا شبيهة ما تب المفعول به اذ ليس فيه فضا الشهور **قوله** والاصح اعلم انه روي عن ابي حنيفة ان
عليها الكفارة وهو قولها وهو لا يصح لان اجنبية كالمع والادعي ابو حنيفة النفسانية مع الرواية في حليل النفس والفراس
والاجرة به اجاب الكفارة **قوله** ولو جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة وقال السافعي يجب الكفارة في اللواط والبهيمة شيئا
ان الواقعة معهما ولو الخواكورة الحديث ولوجود اجماع لنا في اجنبية قاصر لان الحمل غير مقصود بالوطي وانما يعمل
لفطر السبق فكاملها بقضاء الشهور في محل مشاي **قوله** ثم غلبنا ما يجب الكفارة بالواقع على الرجل عت على المرأة وفي
اصدقنا السافعي لا يجب عليها لان سبها الوقاع والرجل هو الجاسر لذكره وها اذ في محل الوقاع والجماع في حكم الشروط
فلا يصاف العمل بها لان الاعراب في السعي في فعل واقف امر في نهار رمضان فقال اعنق ربه ولم يوجب على المرأة السؤال
مع عنها فلو كانت يجب عليها لما حل السكوت عن اللسان موضع الحاجة فلما قضية الاعراب لمرأته كانت مكرهه لانه
قال هلكك واهلكك فاضاف الى نفسه هلاكها ولان الاقرار بوجوب الحكم على المرأة غير **قوله** يحسب عليها ويحمل عنها الزرع
لان ما يتعلق بالوقاع وان كان بدرا استزكا فيه كالاغتسال وان كان ما لم يحمل الزوج عنها كالمطهر ومن جاء الاغتسال
ولما الحديث المذكور في الحنف والسنن الكفارة جماعا افساد الصوم لا الوقاع لانه تصرف في محل مملوك له وقد عرفت في اجابها
بالنكيز من الفعل كما حصل منه بالفعل لان الصوم عبادة تهر النفس بالكف عن فضا الشهوة وقد قضت شهوة ما قضت
شهوة الا انها لما سار كنهه فالتعلق به احد وهو فضا الشهوة ما هو حرام محض شار كنهه في احد كراهتها ولا مع العمل
لانها عقوبة او عبادة والزواج لا يعمل عبادة ولا اعتوبتها وانما يعمل من الزوجية كمر الحاء والنفقة لا سواها بال عقد
قوله لانها شرعت الوقاع الى امر يعرف ان الكفارة شرعت بالجماع باعلا والقياس فلا عاشر عليه غيره وهذا لانها شرعت لرفع
الزنب لانها كما سمها سارة والذنب قد ارتفع بالنوبة ورفع مرفوع محال ولا انها عقوبة وهذا السقوط بالتبعية فلا يجب
ما عاها واسار العقوبات لا يعرف قياسا لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز اجاب بسقوط بالتبعية بدليل فيه شبهة لا البري لمر
شرب الخمر كدوم شرب البول والدم لا وشربهما اخلط في الجريمة لكن النحر لا ورد بوجوب احدهما فصرنا الحكم على ما ورد في النحر

وكذا كقذف بالكفر اذ لم ينفذ في ابع من النذر في الزنا والعدا والي كافي فيه مع الجباده واسبابها الحروف قياسا كسبب
وجوب الصوم والصلوة والجماع والابطال بوجهها دلالة لانها مستدعي المساواة وقد فانت لان صدها سهم البطن والآخر
سهم الفرج وسهم الزوج اقوال لانها لما حاجت فلما يمكن لما سك عنها ولا كذا كسهم الفرج والاكل والشرب على ان حكم الجماع
اخذ من لود وجب في ملك الغير يحق به فعل النفس ولا كذا كسهم غيره ويجزى البدن في الاكل والشرب وساح بالاكل كراه والاضطرار
ولا صاح الجماع بهذه الاعذار وسكون بدا عينين وعمله فضا وطرين ووجوب فطر من فساد السكين واهو الزا حرس
ولا كذا كاكل والشرب تحيق اجنبية بالافطار في الاكل والشرب يجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص في العرف والحكم
والمعقول اما النص فنقله من مزار فطره فنضال فغلبة ما على المظاهر ومثله يذكر لتفصيل كما روي انه قال فطره دار الى سفيان
فمن اقر من التي السلاح فمواذ لم يذكر دخول الدار والخارج السلاح صار الحكم الامان حتى تمت الامان لوجودها واما
العرف فلان الكفارة يضاف الى الافطار لا الوقاع مع الكفارة الافطار لا كفارة الجماع ولا اضافة بدل على السببية
ككفارة السيل والتميز والطهار واما الحكم فلانه اذ جامع ما سوا الاجب مع وجود اجماع اشياء ومع عدم الافطار واجنبية
على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها مع العقوبة فلا بد لكونه من محظورات او جناية مزوجه ليست الحلاية
ينزل السبب وهذا الفعل من حيث انه جامع ما لا يستوي منفعه فلو كان له كالو واقفها لملأ واما الحظر فانه
حيث انه جناية على الصوم بدل عليه لانه اعراي سالا عرايها قال هلكك واهلكك لم يرد به الهلاك حقيق بل اريد به
الهلاك كما جناية بالافطار والني في اجاب عن حكم اجنبية لان اجواب يكون على وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول ان اجنبية
على الصوم بالافطار بالاكل والشرب بطر اجنبية بالافطار بالواقع بل فوقة لان دعوه الطباع في المنهار الى الاكل والشرب وكما
احسن سرح الزا حرس الحكم معاد لانه لما غلق بالجماع وطران يعلق كنفار مان وبالاكل والشرب واهو ولما اوجب الشارع
الاعتاق بكفر اعلم ان التوبة غير مكفرة لانه اجنبية **قوله** ثم قال الكفارة مثل كفارة الطهار لما روي في الحديث الاعراب في
جاء الى سور الله دم وهو ينفذ شوق ويقول هلكك واهلكك احديث معروف وجوب الكفارة بعد الترتيب لكنه حضر
الاعراب في تخفيف مجوزة الاطعام حاله العذر على الصيام واكنى تخفيفا ما وجوز له صرف الطعام الى نفسه وهو حجة
على السافعي في قوله غير سار الامور الثلاثة قال في الوجيز من هذه كفارة منسه ككفارة الطهار وعلى ما ذكره حنبل في الخبر
وفي الساج لمسكاته قال في بعض الروايات هم شهر من من عرف من الساج ولا يجوز حمل المطلق على المتبدي لان ورودا في حارة
واحد فلما هذا اذ وردا في السبب فاما الحكم يحمل المطلق على المتبدي لان الحكم في وجوده لا يثبت وحينئذ متبادر
فاد استمسك بطر اطلاقة اعلم انها يتناول اي لوطا معها اما ما في الشهر من ان يكفر لادى كفه كفارة واحد وعقد ما وجد
السافعي في كل يوم كفارة لان السبب كمر فبكر حكمه كما لو جبت عشرين وهذا لان معنى العباد راجح فيها حتى يتي بها وتبادر
ما هو عبادة والتراخي في العقوبات المحضة ولما انها عقوبة لان سبب جوها حتى لوط لمر الشمس غربت فافطر ثم سار انما لم
يعر لاجب الكفارة اجماعا فينظر اخل كاحد ودر فان افطر في يوم ويكفر ثم افطر في يوم اخر يجب كفارة اخرى فظاهر الرواء
لان التراخي قبل الاول لا بعد كما في احد ودر فانه اذا نال في نذرنا احد ما بنا وان جامع في رمضان يجب كفارة واحدة في الصحيح
للتراخي

صاح فخره على من لا يوجب الصوم
ولما سقطنا كراه والشيء

قوله الغداه صوم وهو اذ خال النوح في الفرج **قوله** وليس في افصاد غير رمضان كنفاره لانه لم يبدك حرمه الشهر فلا يكون
مع حديث الاعراب فلا يجوز به وهو مع قوله فلا يلحق غير به **قوله** احسن اي صبر وآثر ما يتبعه يؤخر استقامته حتى
دواء الانف والضم غير جاز فيها كذا المعرب الجابفة اسم طراحة وصلت الى الجوف واللقمة اسم طراحة وصلت الى
الدمع كذا الميسر **قوله** خلاف ما اذا دخل الدهن في الفرج لم يبدك عند اذا قلط خط اذنه فاذا وصل الى دماغه
لم يصل الى معالجته فلا يحصل معه الفطر وهو صلاح البدن فلا يفسد الصوم لان هذا وجه معنوي فاذا عدم المعنى والوجه
له اصل لم يفسد الصوم بخلاف الدهن والدواء لانه يصل الى دماغه فيحصل به صلاح بدنه فيمكن به مع الفطر كذا قاله في الاثر
قوله وان داوى طابفة او احمه بدوا يصل الى جوفه او دماغه او فطره والا لا يضر قبل الخلاف في الربط
واليابس لا يفسد اطعاما لانه ان الاصل لا جوفه لا يفسد صومه كالوطعن برح او بهم والى جنبه انه وصل
الدواء الى جوفه مع اء ذكر الصوم فسد صومه كالرجوز والسقوط وهذا لان رطوبة الدواء في رطوبة الجرح فيزداد
الرطوبة فيقبل الى الاسفل طبعا ان طبخ الماء ان يصل الى الاسفل والدواء يصل الى البدن بخلاف اليابس لان بوسه الدواء
ينشف رطوبة الجرح فلا يفسد الى الاسفل في حال فلو وصل الى جوفه بعد زمان وبعده لا يفسد للدواء في حال الاصلاح في حال
كالصبر والنجح خلاف ما لو طعن برح لان الصوم انما يفسد بركب الكف صوم او بوصول المعنى الى جوفه فيحصل الفطر
مع ما يتبعه انحصار حصل بركب الكف صوم واذ اطعن برح لم يوصل الى جوفه فلا يفسد قال سمس الاعد الرخصي
فروغ ظاهر الرواية برالدواء الرطب واليابس والشرط ان على المزج صوم للصوم في حال اذا علم ان الدواء اليابس وصل الى
جوفه يفسد وان علم ان الرطب لم يصل الى جوفه لا يفسد عنده الا انه ذكر الرطب واليابس على العادة على المزج في حال
انهما وهما اذ خال ما هو معتاد من بطل معتاد بحج التضرر والكفارة وهما وجداد خال ما هو معتاد من بطل معتاد
بحج القضاء دون الكفارة وهما وجداد خال ما هو معتاد من بطل معتاد فنيها خلاف ما وجداد خال ما هو معتاد
معتاد من بطل معتاد بنبع لربا بحج القضاء والكفارة قاله الاسرار للنفاد بتعلق بالاسم او المعنى فاذا انتفى
الاسم والمعنى سفي السفل **قوله** افطر اصله الى اخره ما قال ابو يوسف انه وصل الى جوفه المعنى فيفسد صومه وذكر
الصوم فيفسد صومه كالوطعن برح الا ان هذا لا يضر لان ما جوفه المعنى فيفسد صومه وذكر
يدخل الدواء ولا يفسد صومه لانه لا يفسد من الجوف الى الخانة منه الاصل في حال سبل الترخيم ما جوفه المعنى فيفسد صومه وذكر
انه لا يضر فيه من جوفه المعنى فيفسد صومه كالوطعن برح كذا في حال لو سدر اس الكور والى الحمار لا يضر فيه من جوفه المعنى فيفسد صومه وذكر
الماء بسبيل الترخيم ولو على ما جوفه المعنى فيفسد صومه كالوطعن برح كذا في حال لو سدر اس الكور والى الحمار لا يضر فيه من جوفه المعنى فيفسد صومه وذكر
قوله لو بضع الصوم على الفصاد وانه مكره عند عدم الحاجة وقد قال في مرام صول الحكي يشك ان يفسد فيه **قوله**
لما بينا من يوصل الصوم على الفصاد **قوله** لانه ان يفسد اذا فاق الى ما ان لمع **قوله** ويكره لمرأ ان تضع لصبها
الطعام بلا عذر لما فيه من بطل الصوم على الفصاد **قوله** اذا كان لها منه بربان بعد طعاما الحاجة الى المصالح كالمص
وعجز **قوله** ولانه يتيم بالافطار وقد قال في مرام بربان به واليوم الاخر فلا يقف عنهم **قوله** ليعتانه مقام

السواك في صحتها لا يفسد بها اضعف من سواك كسائر اعضائها فتخاف من السواك سقوط سنها ومعنى السواك
وبسبب اللثة كالسواك **قوله** ولما بين بالكل لانه لا يتاخر الصوم صفة ومعنى وقال عدم من الكحل لا يتاخر الصوم عما يشور
لم يرد عيناه ابتداء مع انه نذر الى صومه **قوله** وسنحسن وهو الشارب وان الصوم كف عن الشهوات وليس في ذلك
الشارب فصار السهم صفة او بيع فلم يحرم وسنحسن وهو الشارب وان الصوم كف عن الشهوات وليس في ذلك
قوله وقال الشافعي بركم بالعتي لانه لم ينه الصائم عن السواك بالعتي وروى عنه في حال لانه لم ينه الصائم عن السواك بالعتي
اجرى به والوطوف في الصائم اطيب عند الله من ربح المسكة الاثر المحمود في الشريعة بركم ارا الله كدم التمسيد وهذا انما
يكون في العتي لان الصائم وغيره يسا في الفداء ولما احدث وهو غير مفصل ولان سائر حلاله دائمة فهذا كذا
ولانه لا يفسد الصوم بالعتي لانه لا يفسد الصوم بالعتي لانه لا يفسد الصوم بالعتي لانه لا يفسد الصوم بالعتي لانه لا يفسد الصوم بالعتي
دم التمسيد لانها اثر الظلم ولما بين لانه قال الله تعالى لا يحب الله الجبر بالسواك من القول الا من ظلم ولا ربا بعد الموت
قوله ولا فرق في هذا بين بركم المبلول بالماء لانه اذا خال الماء في الفم فلا حاجة ولما ان غرضه تطهير الفم فيسقط
اعساره كبطل المضمضة **فصل في** تعبير خوف الملاك او فوت العصيان حدث به لو لم يفسد بركم الدوا لانه
او مات العضوان كان في حال كذا في اليمين نذر على ان المذكور في اليمين في هذين العامين المرض قد فسر ابن عباس في اباحة
اليمين بالمهلك للنفس او العصولا مرة في اليمين كذا في اباحة الفطر المذكور في اباحة حنك المرض فيكون التفسير
في اصلها تفسير في الاثر قلنا الاصل في هذا الحكم قوله لو كان منكم من مرض او على سفر فقامه العلم ان هذه الرخصة
لا تتعلق بمرض المرض لان المرض يتنوع منه ما يفسد الصوم ومنه ما يضر والحرام منه هذا اليوم لما كان متوقفا
لا سلق الحديث بفساد اليوم بل يوم هو سبب ما سرقه المفاصل من غفها المراد مرض يرداد بالصوم لان زيادة
ودعوى الى الملاك بغير عتبه اذ المقتضى الى الشيء في حكم ذلك الشيء **قوله** وان كان مسافرا لا يستصبر بالصوم فصومه افضل
وقال الشافعي الفطر افضل للحديث قال اصحاب الظواهر لا يجوز الصوم لقوله لم ليس من البر الصيام في السفر وقوله في
من صام في السفر فقد عصى انا الفاسم ولانه اذا واد قبل وقته عن فراغ اخره بفساد ولما قول في مرام بركم الدوا
فليصمه وهو ابع المسافر والمقيم وقوله لو كان منكم من مرض او على سفر فقامه العلم ان هذه الرخصة
لا يجوز في حديث انس بن مالك وسئل النبي عن رجل منكم من مرض او على سفر فقامه العلم ان هذه الرخصة
على ما اذا كان يصومه الصوم في حال عليه الملاك على ما روى انه لم يبرجل مفسى عليه قد اجتمع عليه الناس وقد
ظلم عليه فقال عاصم فيقال لانه صام فقال ليس من البر الحديث معناه لانه لو لم يبرجل مفسى عليه قد اجتمع عليه الناس وقد
الفطر بركم العروة نوع بركم ايضا وهو بركم موافقة المسلمين وكانت العروة تودي معنى الرخصة من هذا الوجه
فكانا والى **قوله** الحمد لله على ما يحسن الحسنة وبالصم الطاعة وقال مالك المصطفى حرام الصوم افطره وقصره ولا كذا
عليه **قوله** لا يكره ان يركب من مرض او على سفر فقامه العلم ان هذه الرخصة لا تتعلق بمرض المرض لان المرض يتنوع منه ما يفسد الصوم ومنه ما يضر والحرام منه هذا اليوم لما كان متوقفا
الموت عتبه في السقاط القضاء والى **قوله** وفائدة اي فائدة لزوم القضاء وذكر الطحاوي في لزوم القضاء خلافه

ان سمي سابعليه وسن ليركب فيعاقب في الاثني عشر يوما من الصوم مسرورا والنهي ليس في غير الصوم لكن في صفة
وهو الاغراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام ضيافة بالعراس وبوم الفطرم اكل
موافقة للفقر فصار الاكل فيه بوصفه وهو سهو باصل فصار الكف عنه فيه باصل معصية بوصفه فبني
مسروعا كالصوم في الارض المحصورة وهذا مع قوله انه نذر بصوم ربيع الى اخره **قوله** ولكنه يفسر لانه لا يفسر
المعصية المحاورة **قوله** وان صام فبناى صوم لانه السمة كذا قال في قوله ان غنى هذه الرقبة وهي عجا حرج غز
نذره بالحقا فيها وان كان لا ينادى في من الواجبات بها وهذا مع قوله اياه كالتسوية **قوله** لان المبرمج كماله بناء على
ان النذر الجاهل الجاه وهو يتفرج عن المباح وهو عين لئلا يفسد ما اصل الله لك الاية **قوله** ودر عينه ونفي حرم
يعين مراد **قوله** ولا يفسد لئلا يفسد ما اصل الله لك الاية **قوله** ودر عينه ونفي حرم
سنة يفهم كان حقيقته ومجازا للمبرمج يفهم منه بفرسه به والمجاز ما لا يفسد لا بفرسه واد كان كذا في اسماء البراد بلفظ
لما عرف فاذنوا في المجازي المبرمجين وبطلت احقيقته واذنوا بما نرجحت احقيقته وهو النذر **قوله** انه لا ساء الى اخره اعلم ان هذا
الكلام بدر لصحة ومن لموجه وموجبه الوجوب فلا ساء بهما فحار ان يجمعوا وهذا لان النذر الجاهل المبرمج كذا
وجب عتق البر لان النذر موجب لعينه والمبرمج لعينه وهو ان لا يصير هناك حرم اسم الله واولا نفقاء الا يجب
حار ليرجحها كالبصير في الية اجتماعا لفظ الية بشرط العوض لان كل واحد موضوع لملك الرقبة الا ان احدهما يجوز
والاخر غير عوض وكذا السمع موجب لكا بقتل والنهي بعبد المولى الى قدم ملك او يمول لما استزكا في نفس الجاه
فاذا نوى المبرمج ان يفسد الجاهل يكون مباحا ليعوم المجاز لا اجتماعا لهما ولان الفعل الواجب يجوز ان يكون واجبا
وواجبا لعينه كمثل طهر هذا اليوم في الوقت يجب اذ انظر في الوقت لعينه ونفي حرم في الفضا باعتبار انه
واجب لعينه والكفارة باعتبار انه واجب لعينه ولا يسمى هذا مجازا بل هو عمل بالليل **قوله** وكذا اذا لم يعين اي النادر لم
يعين السنة بل بالبدل على ان الصوم سنة متتابعة **قوله** لان السور معلوم كالنذر كانه سائر الايام والنهي لا يمنع صحة السور
في حق النصارى كاتسوع في الصلوة في الاوقات المذكورة ولا في حينه انه لم يجب عليه الا ان يمسح بوجوه القضا
بالافطار بار عليه فلا يجب في هذا ان السار في الصوم مباشر للمعصية اذ الصوم منهي بنفس السور وبوجوب القضا
به الحالف فصار من تكليفه بنفس السور فاسر بقطعه من قبل السار فاستحال له يوم ما به بخلاف النذر فانه
بنفس النذر لم يصير من تكليفه للنهي لان الماد والنزوم الزمة الخاصة وانما وصف المعصية متعلقه فعلا لا باسمه وذكر افكار
من ضرورات المباشرة لانس ضرورات الجاهل المباشرة وبخلاف الصلوة التي يمكن ادائها في شيا غير اكرامه كسندائه
السور الى ارتفاع الشمس فصح التحريم لها اعلم انه لا بأس بصوم يوم الجمعة عند لي حينه ومحمد بكر صوم يوم النيرور
والمرطبان لان فيه يعظم هذه الايام وقد نهينا عن عظمها بكر ان الصوم يوم عرفه يعرفات لانه يوم عرفة فاول
باب في الاعتكاف قدم الصوم على الاعتكاف لانه شرط **قوله** انه سنة مؤكدة لانه لم كان يعتكف
في العشر الاخير من رمضان من قدم الحديث الى البروقا **قوله** وقال النزهي في عمار السالكين بكون الاعتكاف وسو الله ولم

نحو

النهي وبترك الاعتكاف حتى يقضي منه مدحه التلب على امور الدنيا وسلم النفس الى الملوك المحض
حصين وملازمة نسب كبريم هو كمن احتاج الى عظيم فلما زده حتى قارب من يلازم بيت به ليغفر له ما قال
في المتن من ان يكون اطلاق اسم الاجابات على السنة **فان قلت** لم لا يكون واجبا وقد اوجب عليه النبي **قلت** لانه
لم ينكر على تركه وهذه اماره عدم الوجوب لانه لم يرسه المجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فراه صير اخا وفي
فصل عنها فيقول قبا عاينة وحصة فقص وقال البربرون في رواية يرون بذكر اي يظن فامر بعض فيه
ومرك الاعتكاف في تلك السنة يعلم انه ليس بواجب لان دليل الوجوب هو الواطية بدون الترك **قوله** لانه ينعى عنه
لان الاعتكاف افعال فاعكف اذا دام **قوله** والنية شرط معناه شرط كل عبادة فله عباد فليشرط فيها **قوله** هو ان
النيابة تقول ان الصوم الى اخره يعرف انه اصدار كان الدين ولا اعتكاف سنة زائدة والشرط ما به للشرط فاستحال ان
يكون الصوم الاقوى سعال الاعتكاف لاني في لفظة الصوم والاعتكاف في المعنوية معا بل النص المنقول
غير منقول **فان قلت** لو كان شرط كان شرط انعقاد او دوام وليس كذا في السور في ليلة وكذا في الليل
ولا صوم **قلت** انما يوجب كسب الامكان في الليل فسقط للتقذر وجعلت اللها في مابعد الايام كالترب
والطريق مع الارض الا ان لم يخلو الحاضرة مع السبلان وان عدم الشرط للتقذر وكذا الخروج للغيابة والبور
النيابة للخرج ان الزك في اقوى من الشرط وجاز له يكون اهلا ومع هذا فالتقذر جواز الاعتكاف كالتقذر فانه عباد
اصليه ويعلق بها ما الطواف لم هو شرط لصحة الاعتكاف الواجب احلقت الزوايا في النفل كاقال في المتن
قوله اتم ساعة مع اذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما اقام باركة له اخرج ما على ان مبنى النفل
على المساحة **قوله** وعن لي حينه انه لا يصح الا في مسجد بنية الصلوات الخمس قبل اداء الوجبة غير الاحتاج فان هذا كل عود
الاعتكاف ان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ومن لم يفسد الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد جماعة وغير الواجب
عزوة غير جماعة ولا اعتكاف في الجامع افضل **قوله** في مسجد بنية الصلوات الخمس قبل اداء الوجبة غير الاحتاج فان هذا كل عود
لا يخرج لانه ضد الاعتكاف **قوله** حاجة الانسان كالبول والغايطة والوضوء والغسل والحجوة واجابة السلاط
وامر لا يفسد ولا الخروج للنفس والاحتاج ويجوز ان يخرج الى الماشا سائر ادا شرطه عقد الاعتكاف فعبادة المريض
واساء الجاهل وحضور محمد في العلم ولا سعال من مسجد اخر غير عذر بافض عند لي حينه خلافا لما **قوله** لا يمكنه اعتكاف
في الجامع بغيره ان الخروج ضد التلب فيفسد الا كما عتقت الضرر فيه ويمكنه ان يعتكف في الجامع فلا يفسد
له في هذا الخروج سائر ما قاله الصا بانه ما مور بالخروج للجمعة فصار مني من نذره كاخروج الى احدى اولى لانه حاجته
دينية وقوله وان كان الاعتكاف في الجامع فليكن الاعتكاف في سائر ما وجد مشروع لول في يومه واسم على التلوي في المصل
ثم المصادرة الذكر واذا صح السور وقد منعت الضرر فاطلق له الخروج **قوله** ويخرج حين يرون الشمس ان كان
معتكفا فربما من الجامع حيث لو انظر ذوالها لا نفوه الحظية والجمعة **قوله** على حسب احتلا في سنة الجمعة اعلم ان سنها
اربع قبلها واربع بعدها عند ما وعند لي حينه اربع قبلها واثني بعدها يصح ان يعاد ركعتين لان الامور وروى بذكرها

ان المشهور من فعل النبي صلى الله عليه وآله واختلفوا في ما ذكرناه **قوله** اكثر من ذكرنا لا يسد ولو يؤتى او يلزم ما علم ان المشهور
لا يحكم في الخروج من المسجد لا الحلت **قوله** لوجود الحائض وهو القياس كحقيقة ان الخروج من المسجد لا يحل في حال الحيض وما ساء في
يسوي فيه فليدبر وليشرح كالاكل واخذت الصوم والطهارة **قوله** لان في التذليل ضرورة ما علم ان الخروج التذليل
لوم لم يخرج اخرج اذا ابدله منه لافاضة جوارحه ولا حرج في الكثير والفاصل اكثر من نصف يوم اذ الاول تابع
للكثير كما في بينة الصوم **قوله** ولا بأس بان يسبح ونسأع في المسجد لقوله ثم واسعوا من فضل الله ولا تلهوا من انشركم
غلاما في المسجد وما مال بعض اصحابه من يرد ويكره ان يحده سوقا ما يحاره فيه او باحضار السلم لقوله ثم لا تحذروا
مسا جدم سوقا وقوله ثم حسوا صاحبكم صبيانكم ومجانينكم وسعلم وسراكم ورجع اصواتكم **قوله** ويكره له الصمت
المراد صمت معتد المعتكف فيه وسيل ابو حنيفة عن صوم الصمت فقال ان يصوم ولا يسلم اصد **قوله** وكذا المهر
والقبول عن السافعي لمرادوا في الاحرام قبا على الصوم ما قاله الصاحبان ان الجاه مخطور فيه فصرح الصريح
الذي فاحش الدواعي الى الجاه به كمال الاحرام اذ الجاه فيه مخطور فصرح بخلاف الصوم فان التذليل والمهر
الاحرامان معهما لان الجاه ليس مخطورا بالصوم فصرح بعدم ورود النبي بكلف من الجاه ركنه ولا خطر يستحق
لغزوات الركن الا فصيلا فلم يبعد الى دواعيه لان ما يستخرقه فيفقد ركنها ويكون فيها وراى موضع الضرر
كان اضر منه **قوله** لفرعها على ما يليها اصلها لذكر الامام بلفظ الجمع او التسعة سواء كان ما باراها من الليالي
وكذا الليالي سواء كان ما باراها من الايام لعد وعادة قال فو لم يدر ايام ولا من ايام لثابت لباقي سونا والقصة واحدة
مغير عنها سواء بالايام وتارة بالليالي فذكر العودين يتخذ دحولا بازا به من العود الاخر والا صار ظنا
وتفردا في الجمع والتسعة دون الوحدان **قوله** اثنى معنى الجمع قال نعم الاثنان وما فوتهما جماعة ولا في اجتماعا
كما في الجمع وفي التواريخ والوصايا اعطى لم يجمع بلفظ الجمع بل في هذه احتياطا في العبادات وعند السافعي لا يبرطل اليها الا في
الثلث لان المسلمين المخلصين دخلنا للضرورة فيفقدون ركنها جوارحه من لان **كامل**
فان الجمع من اعظم اركان الدين حطرا وشانا واسما حجة وبرهاننا العلم ان العبادات على ثلثة اوجه تدبر في محض كالتكليف
وما في محض كالنكوة ومركب منها كالحج فلما تفرع من الحدود شدة في ما ان الحركية كما هو المعهود من اهل العلم واما قد
الصوم عليه وان كان كمالا عبادا في تفرع عن الحائض في الصوم فمجرد عن الحائض في الصوم فمجرد عن الحائض في الصوم فمجرد
مركب صوم في الحائض والاول والوطن في ما صبيان خارجا في صوم فمجرد ما هو اكثر لصونا به اولى واليه وقوة الاشارة
في قوله نو واورع شريك الاقربين ولان النفس عند الله وكان في الصوم طاعة الله وفردوه وفي الجاه طاعة محمد
وكان تعليم الشيء الذي هو بغيره على خصلته بن محمد وتبين اولى من تعليم شيء هو مشتمل على خصلته واحدة في النقص لغة
في الشرع عبارة عن قصد محض للمكان محض في زمان محض في سبب وشرط وركن اما البسب فالبسب لانه
يضاق اليه والاداء الجاه الامر لعدم كبر سببه واما شرط فتوعان شرط الاداء كالا حرام والمكان وتقول البيهقي
الخطبة والتمان في صوم شهر الحج وشرط الوجوب وهو محض الاستطاعة والحريه والعقل والبلوغ والوقوع في الجاه

قبل اشهر الحج واما الركن فالوقوف بعرفة وطواف الزبارة واما الواجب فمحض الوقوف بعرفة والسعي بين
المروة والموتوف ورمي الجمار والخطبة وطواف الصدوق والافاق واما مستغفرا في طواف القدوم والرمي في الطواف والسعي
بين المبلتين الاخرين سعيًا والسجدة بمساحة ايام الرمي واما محطورا فتوعان احدهما ما ينبغي ان ينفذ وذكر
ستباح في الجاه والخطبة وقلم الاطفاة والتطيب في غطية العباس والوجه وليس الخطبة والثاني ما ينبغي ان ينفذ وهو
التعرض للصلاة الحلة الحرام وقطع شعر الحرام كذا في الجاه لقاضي خان رجعا الى بيان لفظ المتن **قوله** الحج واجب
في الجاه في الوجوب لهما جواب ذكر الوجوب في قوله النكوة واجبة وقد مر بيان **قوله** على الاحرام الى اخره **قالت**
ذكر في النكوة بلفظ الفرد ولهما بلفظ الجمع **قالت** ليس بهما فرق لان الالف واللام اذا دخلتا في اسم الجمع ابطلا
معنى الجمع ويكون للجنس بربيل قوله لا عمل لك النساء والحكمة عمر موفوفه على التثنية فعلم ان دخول الالف واللام
سطل معنى الجمع لانه اخبار لفظ الجمع هنا لان الحج لا يوتي مفردا بل بقاء الجمع عظيم من حيث العاد فلاجل ذلك
ذكر بلفظ الجمع **قوله** ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين في
اللام انواع من التاكيد ومنها والله على الناس بغير حق واجب بهما رقاب الناس لان على الامام ومنها انه ذكر التاكيد
ثم ابدل عنه من استطاع وفيه ضربا ما كيد احدهما لمراد بالبرال تثنية لمراد وتكريره والثاني لمراد بالاجماع بعد الابهام
والتقصيد بعد الاجمال ايراد له في صورته مختلفين ومنها قوله ومكفر مكان ومن لم يحج تغلبا على تارك الحج ولقد
قال عم مرات ولم يحج فليمت لمرسا هو دينا او يضربا ومنها ذكر الاستغناء وذا دليل السخط والخلاف ومنها قوله
عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا استغنى عن العالمين ساول الاستغناء لا محالة ولانه يترك على الاستغناء الكامل
فكان ادل على عظم السخط الذي وقع عبارة عنه وعما فرضيه الفقد الاجماع **قوله** بل مروه لان الاقرب بر طاب سالك
رسول الله الحج في كل عام ام من فقال عم بل مروة **قوله** ولان سببه البيت لانه يضاف اليه والواجبات يضاف اليها
وهو غير متكرر والوقت شرط حرج لا ينكر ينكره والاستطاعة شرط البضا والمذاهب الاداء من الغنير وضابدها **قوله**
واجب على الفور عند الحنيفة وهو اصح البراهين عن الحسنين وذكر ابن سريج عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله
سروج مال في الحج في ذكر دليل على ان الوجوب عند النور وجه الاستدلال بدلالة النور هو ان النور يحصل
تخصيص النفس وهو واجب في كل الاحوال بالاستعجال بالحج ليعتد الحصى فلم يكن الوجوب على الفور لا معنى للامر
بالحج الذي يفوت به التخصيص العاجب مع ان الاستعجال بالنزوح لا يودي الى تنويع الحج بل هو اداء كل وقت يوديه
ومن الجاهل ان يجد ما لا يخرج به لما ان الحائض عاد وراح فست مروه بالحج ان عند الوجوب على الفور **قوله** وعند محمد
على التراخي واستدلالنا جابر الرسول في ما يات خارجا بعد نزول فرضيته فتذكرت فرضيته سنة سبب من الحج ونفع
كم كان من الحج وجه سنة عشر ولو كان على الفور لما اخرنا لما اخرنا ثم عند ما لان الحج فرضية العرفا لانه لا ينادى
للاذ وقت خاص لا يرى انه لاداء السنة لما بينه كان مودا لا فاضيا ولو تعين لصار بالماخير فتوعنا صغار جمع العرفا حق
الحج كجمع وقت الصلوة في هناك يسعه التاخير لمراد ان لا سونها كذا هذا **قوله** وجه الاول مع شرط الوجوب وليس بغير

انما استدلوا بقوله عز وجل زادوا وراحمه سلعاً ثبت الله ولم يحج فليمت ان ساء له سويادان ساء له نارا وقال عمر بن
لقد تمت ان انظر الى منك الزاد والراحمه ولم يحج فاحرق عليهم سوتهم والله ما اراهم مسلمين فاما ثلثنا ولان شهر الحرام
الاول بعد الاستطاعة سبعين للاداء فلا يحل اما حيزها كوقت الظهور للظهور وهذا لان الخطاب بالاداء لحقه في هذا الوقت
وهو واصل ما راجع له لان الحرام لا يثبت الا بالاداء في وقت اخر وهو مسكوك فيه فلا يعارض المحلوم وما حيز النبي ع منوع
لان فرضه الحج سبب بقوله والله على الناس وهذه الاء بركت عمنه واما النازل في سبب قوله تعالى واخولجكم والعمرة لله
وهذا امر بالامام لم يسرع فيه فلا يصح استدراك فرضه مع ان الناجز انما لا يحل لخوف الموت وهو قول في من منعه
وحجانه يترك على التاجر كان بعد زاذ الحركون يطوفون بالبيت عزاء ويلمون بلبنة فيها شرك وما كان التحذير
مكناً للمعبد حج اذا تمت بغير رسول الله عم علياً ح فرأى عليهم سيرة براء وما دى لا لا يطوفون بهذا البيت بعد هذا
الحرام شرك ولا غير ان حج بغيره ولا لا يستطيع الحرج وحول بل يحتاج الى صحابه ولم يكن يمكن من تحصيل كتابه كل واحد
منهم لم يخرجوا معه ولهذا اخره لا لاسرى ما انفسا على ان السجل افضل والرسول عم لا يترك الا افضل لا بعد **قوله** ولانه عادة
اي عادة سبب على البدن في الحالى في سبب صبي قصور ولما سقط عنه سائر الترابض والامال للمعبد والاسلام شرط صحة التكليف
حتى لا يجزى على الكافر عندنا خلافه في سائر على ان الكفار يحاطون بالبراع عندنا **قوله** ثم كتاب الصلوة في باب
الحج **قوله** واما المعقد والفرع والمذهب عندنا ان الحج لا يجب عليه ان لا بد من وجوب الحج على من استطاع الوصول الى البيت والزمن
لا يستطيع الوصول اليه فلا يتناوله الخطاب في حجه عليه الحج وهو رواه الحسن عن ابي حنيفة لانه يستطيع بغير قضاء
كالذي يستطيع بالراحه وعلى هذه الرواى يجب الحج على الراعى عندنا فلا يرد نقض **قوله** ومن محمد اي في المعقد والمقطوع
الحج ساقط عنها خلاف الراعى لانه يقول على الاداء تسعة مائة غير فصار كالحج في كل طريق الحج فانه اذا وجد مائة مائة
اما المعقد فغيره على الاداء بغيره فاصلا في ظاهر الرواى عن ابي حنيفة لا يجب الحج على الزمر والمفروع ومقطوع الرجلين
وان ملكوا الزاد والراحه وهو رواه عنهما في ظاهر روايتهم يجب الحج على من هو له زاد وسكوا الزاد والراحه **قوله** وهو ما يكثر
به سوق محل الشق الحائض قدر ما يستاجر به جانب محل لان المحل جائز في كل مكان لا يركب احد ما بينه او راس زامل البعير
على عليه الحافض مائة من زبل الشىء حرام سرياً في سائر على ان هذا في ما يظن على اسم الاستطاعة على الراحه **قوله**
لدر السفة اي في المختصر وهو قول في الزاد والراحه **قوله** واهباً وجاساً لانه قال الى حين عوده وهو لانه ع
لما فطر استطاعة السبيل اليه بالزاد والراحه والسبيل اليه يكون ذاهباً وحاساً مستقي ان يكون ما كانا لهما ذاهباً وحاساً
حي يكون ذاهباً على هذا الخطاب **قوله** وان سكنه ان يكثرى عنه فلا شىء عليه اي لا يجب عليه الحج ودكر ان يكثرى رجلان معبراً
بمعاقبان الركوب ترك احداهما منزله او فرسخاً لم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكثرى مبرطاً وبني مبرطاً لا يجب لانه في سبيل
اليه بالزاد والراحه فلا بد من وجود الراحه في جميع السفر ولانه يحق سفة بعد الراحه فلا يجب عليه تحليها وقال مالك يجب الحج
على من قدر على المشى لانه استطاع السبيل **قوله** فافلا على الحكن وعما ابرئ منه ما كونه فافلا على الحجاج الاصليه فلا ينها
مقدمه على حقن الله **قوله** عزيفه عباده لانه مستحق لهم وحقنهم مقدمه على حقن الله عز وجلهم **قوله** وجوب

في الحج والعمرة
في باب الحج والعمرة
في باب الحج والعمرة

مقدم على حقن الله عز وجلهم **قوله** عزيفه عباده لانه مستحق لهم وحقنهم مقدمه على حقن الله عز وجلهم **قوله** وجوب
نوما مكانه في الجاه الصغير للامام الحرام في باب ادراك التريض ان المراد اذا كانت معوق قدرها وهي الصلوة حازها التمتع
وكذا المسافر اذا نذر وابنه وكذا الوضوء الراعى على غنمه الذبيح هذا كما تقدم حق العبد على حق السرى لعمى الله نودا فصار
العبد عن ابي يوسف سعي ليركون ما فاضلا عن بقية الشهر بعد ما راجع الى وطنه لانه لا يقدر على الكسب في السفر
فليس ليركون بقية شهر وان كانت دار لا يسكنها وعبد لا يسجد بحج عليه ان يسجد ما يحج **قوله** ولا يرضى من الطريق
يعي من الاستطاعة من الطريق وهو ان يكون العال في حاله ما لسلامه فان كان معه وبسبب كرهه نودا عن خوف الطريق
والزاد والرجل والحجوان بهار ولبست بحار فلا يجب الاستطاعة وانما شرط اس الطريق لانه لا يقدر على الوصول الى
المقصود ووجه **قوله** ثم هل هو الى اس الطريق شرط وجوب الاداء عند ابن سريج وهو سري عن ابي حنيفة لان بدو لا يصل
الى البيت المستشفه عطية فيكون شرط الوجوب كذلك الزاد والراحه وهذا لان الاستطاعة شرط لوجوب الحج فانه
وله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي على الناس المستطيعين حري هذا الوصف حري الضراط والنفس من
لوجوب لان على الحاجب لا يستطاعة دون من الطريق **قوله** ومن هو شرط الاداء دون الوجوب وكان ابو حامد الغامر
سول هو شرط حقيقه لا الاداء لانه لم يستطاع من الاستطاعة صرها بالزاد والراحه ولو كان من الطريق من الاستطاعة
للس لانه نوضه الحاجة الى البيان والاجوز الزيادة في شرط وجوب العباد ما الراى وخوف الطريق عند كالعبد على من حجه عليه
الخطاب فانه لا يستطاعه الصلوة العبد لانه جاز من العباد ومنه الاختلاف بطريق وجوب الوصية فوجبه شرط الوجوب لا سول
بوجوب الوصية بالحج اذا مات قبل الامم لانه يجب الاداء عليه لغير شرطه فلا يجب الا بصاً ومن جعل شرط الاداء يقول بوجوب
الوصية لانه وعليه الاداء لانه عذرة التاجر **قوله** حصول الامم ما رافقه وما ساعا لهجة فان امره اذا سلم في دار
الحرب فلها ان يهاجر الى دار الاسلام بغير محرم مع ان المهاجر حر دار الحار والاداء لاسلام ليست من الاركان الخمسة في الدين
وحج الاسلام من ذلك الاركان يجب له عزها بالحج المفروض وان لم يكن لها محرم بالطريق الاولى ولما اكدت المذكورة الحنيفة
من الاداء واما المهاجر لا ينبغي سراً لكنها يقصد النجاه لا لاسرى انها لو وصلت الى حيش المسلمين في دار الحرب جنى حارث آمنة
لم يكن لها ان يبا فر بعد ذلك من عمرهم ولا انها مضطرة هناك خوفاً على نفسها وموضع الضرورة مستساغ الفواعل
لان العدو لا يغتصبها من الحرج هناك وهذا لو كانت معصية لم يكن لها ان يخرج الحج وما يترفع المحرم في الحج من السفر كما يترفع
فاذا صنعت من الحرج لسفر الحج بسبب العدو فكذلك مستفاد المحرم كرسا البسوط ولان هذا سفر مستفاد العدو فكذلك
الحج من ساعا سفر مباح ولان لا يثبت في الاحيجاب الى زوج او محرم اما لهما او لنول اسد ان شرط صحة التباس ان
ان يكون السرى مضموناً كيف وضاعف في الفالحى معصية القياس اعلم انه اذا لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان يزوج ليجها
لا يجب على الغير التماس المال لا لاجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان **قوله** الا يخرج نفوس حقة في استيفاء الوطى وحج العباد
مقدم لما عرف ولما ان خوف الزوج لا يطرح حق الزايف الا يرى انه لا يغتصبها من صيام رمضان والمولى لا يبيع مملوكه فزاد
الصلوات والصيامات الخروجه سائر على المذكور مسنى من حقه **قوله** حتى لو كان الحج ففلا لانه ان يبيع لان النفل لم يجر مستساغ حق

الركن والكفر والافتاق وسوا الاضلاق وعند الميراث اللهم استغنى بكاس محمد بنه لا اظلم بعونها وعند الركن السامي
 اللهم اجعل حجهم ورا وسقيا مشكورا وودنا مصفورا او تحارة لن يتور بوجعك يا عذير يا غفور وعند الركن الجانبي
 اللهم اني اخوذ بك من عذاب النيران ومنه الحجاب والامات **قوله** حديث عاتبة رضي الله عنها فان احطمت من البيت روي عن
 عاتبة انها بدت ان يحج الله بك على رسول الله ثم ان احطمت من البيت فاعتنيت ما خذ رسول الله ثم سد بها وادخلها
 احطمت وقال صلى الله عليه وسلم ان احطمت من البيت لان قومك ففرت بهم انفقته فخرجت من البيت ولو لا صدقان عهد
 فوبك يا محبة لعلهم لعلهم الكعبة واظهرت فواعدا كليل وادخلت البيت والصعد العسة بالارض وحولت
 ما بين ما سرقيا وما عرسنا وبين عشت الى قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يسرع لذلك الخلفاء الراشدون حتى
 كان زمن عبد الله بن الزبير وكان يحج الكعبة فعمل ذلك واظهر فواعدا كليل وهي العتبة على فواعدا محض من
 وادخل احطمت البيت كره الحاج ان يكون بين البيت على ما فعل ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان
 عليه ابا جهل عليه فاد است لرا احطمت من البيت وجب ان يكون طابقا لكل البيت ولا يذلل لولا استقبل احطمت
 وضع الصلوة لم يحصلوه ولو كان احطمت من البيت لجازت لان فرضيته التوجه من بعض الكتاب فلا ينادر
 مما نسب كبر الواسد حيا طالا ولا احباط الطواف ان يكون وراءه وهذا لان جبر الواسد بوجع العمل ون العلم
 وكان احطمت من البيت من وجه دون وجه فاد الاستقبال احطمت كان مستقبلا السب فوجه دون وجه فالم واحد
 الاستقبال الى السب من كل وجه لا يخرج عن العهد معين وكذا الطواف يجب ان يكون وراء احطمت لانه ان كان
 من البيت ففوادي ما وجب عليه وان لم يكن منه فالطواف حوله لا يضر نسعى ان يطوف حول احطمت ليجر عما
 عليه سيقين **قوله** على هيشته البينة السكينة والوقار **قوله** وحكم الطواف بالاستسلام لانه وم فعل كذا **قوله**
 ثم ما في المقام وهو ما ظهر فيه اثر قدسية وهو تحارة يقوم عليها حسن بدو له وركوبه وقت اتيان هاجر وولده
 المقام سعي الجهم موضع القيام وبصرها موضع الاقامة **قوله** سنة لا نعدهم دليل الوجوب بعد براه ان الصلوة ليست
 من الطواف بل هو قرينة معلومة ونفسها وكما سنة لا نعدهم دليل الوجوب لما اكدت المحكومة في المقام لما ذكر
 انه وم لما نفع من الطواف الى المقام فصلا ركعتين ولا قلنوا واحد ومن مقام ابراهيم عليه السلام لما اراد ان يركب
 الطواف والامر للوجوب وتول عقيب الصلوة اللهم هذا مقام العائذ بك من النار فاعرف في ذنوبك انك انت
 العنود الرحيم والاولى في اياها الكافرون والثانية قل هو الله احد ولا تحربه المكتوبة اسرنا بصلوة
 عن كعب الطواف عندنا وبحربه عن كعب الاحرام **فان قلت** هو امرنا كحاد البعثة مصلا وليس فيه اسرنا بصلوة
قلت احاد البعثة مصلا ليس البناء واما الصلوة البناء وقد كان مصلا قبل **فان قلت** قول وم لما عرفت في قوله
 صلوات قال اهل على غير هذا بال لا لان يتخرج تسمي ان يكون واجبا **قلت** تركت طاهر فان صلوة العبد والحاج
 واجبه **فان قلت** سعي ليركون فضا فضبه للاستسلام **قلت** هي ما وله فيقول مقام ابراهيم وهو الموضع الذي جعل فيه المسجد
 احرام فامرول ما عاده ذلك سجد **قوله** سعي يعود الى استلام الحجر منه بعد الصلوة ان السعي مرتب على الطواف

اتفاقا فكان متصلا بالاستلزام والسعي كل سوطين وكذا من الطوافين والسعي ولا يفتح طوافه باستلام الحجر
 لكذا سعي باستلام الحجر **قوله** خلاف ما افالم يكن سعي فلا يعود الى استلام الحجر منه بعد الصلوة لان الطواف المذكور
 ليس بعود سعي عبادة قدم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا ينعى للعود الا ما جاء به اهل الطواف **قوله** ملجئة بالطواف
 اسر وظاهر الوجوب لنا ان الله تعالى اسر وهو قول وليطوفوا بالبيت العتيق والامر المطلق لا يصح التكرار واربده طواف
 الزيارة اجماعا فلم يسرع سر **قوله** سماء تحيداي قرن عا رواه ما ساء الوجوب هي التحية لانها اسم الاكرام سديا الانسان
 كالا صمان وهو القول لم يرد في المسجد فليحده ركعتين لما من لفظ التحية اسنى الوجوب كذا هنا **فان قلت** سئل على
 هذا واذا جئتم بجمعة لانه جواب السلام واحد ان كان بلفظ التحية **قلت** المقيد الاحسن ليس بواجب كانت التحية
 مع الاحسن لان لفظ التحية لفظا في كل طريق المطابقة لقوله ولما جئتم بجمعة فلا يرد عدم الوجوب لان الطواف
 الذي هو ركعتين يوم النحر لا يجمع ولا يكرر واصدع الا حرام كالوقوف فحلفنا سنة لهذا **قوله** ويدعو الله تعالى حاجته لما
 روي ابن عمر انه وم لما صعد الصفا استقبل وقال لا اله الا الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو على كل شيء
 لا اله الا الله وصلى واخر وعده ونصر عبيد وهزم الاحزاب صدم فراقه ارجس من غير ان من سعيه البقرم ثم نزل وحول
 لمشي نحو المروة فلما انصبت قدماء في بطن الوادي سعي حتى استوى ازاره نساقته وهو يقول يا عفر وارحم وتجاوز
 عما علم انك است الاخر للاكرم ثم ان المصروع على الصفا ليصير البيت على منى فاما يصعد بعد ما يجعل هذا المصعود
 يستقبل السب ثم يقدم التكبير والتهليل والصلوة على النبي ثم لان قصده ان يسأل حاجته فليد بعد ما يبرئ للاجاة
قوله كما فعل على الصفا سعي يقوم يستقبل القبلة ثم يركب عليه ويكبر ويصلي على النبي ثم يدعو حاجته لما روي بنا وقالوا
 السعي في بطن الوادي فعمل ام يجعل هاجر حين كان يطلب الحار فلما صار الى جبل طابلا منها وبين النظر لما ولدها سجد
 سطر الى ولدها سوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوطا اخر وذكر الطحاوي انه يطوف بهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا
 وهو لا يعتبر رجوعه ولا جعل ذلك سوطا اخر ولا يصح ما ذكرنا لان رواه نسك رسول الله اتفقوا على انه وم طاف بهما
 اشواط وعما ما قاله الطحاوي يصير ركعتين سوطا **فان قلت** الواجب الطواف ان مدار بكل شوط من موضع واحد وهو اول
 بدابه وهو الحجر الاسود سعي ليركون السعي كذا **قلت** الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدور وان حول البيت الدور حول
 انما يكون ليرتعدا الى ما بداه وهذا الواجب هو السعي من الصفا المروة وهو سابع سعيها من اي موضع بداه من الصفا او المروة
 فاذا فرغ من السعي يوطئ المسجد ويصلي ركعتين كذا في ما في خزان **قوله** كتب عليكم السعي المكتوب يكون ركعا فضا كالصوم
 ولما قل ان الصفا والمروة مسجدا لله لانه فقول من سجد لله يغفر ان يكون علما من اعلام الدين واما التوضي والوجوب
 فقول ولا جناح لهما عليه في سعيهم ولا في ركعتيهما طاهر في الاجازة اجماعا سعي ما رواه على طاهر او بقا اول الاء
 سعي التوضي وارجها انقص الاباحة فحلفنا من الفرض والجناح وهو الواجب وما رواه دليلنا لان الركبة لا تست
 الا بدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوزة وجعلناه واجبا للسعي كما بقدر دليلنا قلنا الفاحشة وغيرها وقوله
 كتب لكم التوضي لانه لا يكون كسب عليه اذا حضر حكم الموت فان هذه الاء نزلت في الوصية حق ليس باهل الاحكام والآثار

سعي على الوادي فضا كذا في قوله فضا شوطا
 اي هاهنا الصفا الى المروة

الارث بالكفر لانهم كانوا احدى عبيد الاسلام يسلم الرجل ولا يسلم ابوه وقرابه وللارث فرع الوصية فيما بينهم
لنقض حق التزاور حيث التزاور على هذا لم يكن للاه مشروط وانما ذكره **قول** كذا في علم السمع فاسعوا والله اعلم ان الصحابة
كلوا البحر ومن الطواف بها المكان الصفي من علمها ما اجاب عليه اساف ونايل فاول الله توفيقه للاه ثم سعى للاه ان
المقصود من البيت بقوله فرج البيت كان ذلك ليدل على ان ما لا يصلح لبيت من الطواف يكون معالما هو متصل
بمسلم درجة النجس ووجه الاصل في حقه الوجوب لا التوكيد وكان السمع مع الطواف بالبيت بطر الوقوف بالسمع
احكام مع الوقوف بعرفة وذلك واجبا لا كذا هذا كذا في المبسوط **قول** الطواف بالبيت صلوة الا ان الله تعالى في المنطق
منطق فلا سطو الا خبر والصلوة خبر موضوع في استعمال وسائر اشكال فكذا الطواف لكن طواف المشرك افضل من صلوة
المتطوع للغير اما لاهل مكة بالصلوة افضل لان الغربة في صلواتهم الطواف ولا يغوبهم الصلوة واهل مكة لا يغوبهم الا بالسر
فصلوا الصلوة افضل **قول** انما في ذلك خطب احدى صلوات يوم التروية يوم فيعلمهم كيفية الاحرام باج وكيفية الخرج
الى مناه وليفيد النوح الى عرفات وليفيد التزاور بها والما فيه يوم عرفه بعرفات يعلمهم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم
في يوم الحز والالتفات اليوم الاحادي عشر وهو ما في ايام النحر يعلمهم فيه كيفية ما يحتاجون اليه من امور الخناسك **قول**
في ثلثة ايام من ايام فانه خطب يوم التروية وما يوم عرفه بعرفات في يوم النحر فكذا في يوم التروية يوم باج ويوم عرفه
يقف في يوم النحر بطواف بالبيت وراى في هذه الاشياء في خطب كل يوم ما في ترك من هذا وهو مع قوله لا اله الا الله في موسم
ومجمع الحاج والما ان الغرض من الخطبة التعليم فتنفي ليزيل من كل خطبة من يوم يكون النحر واجمع فقد روي انه كان يقول
في الموعظة اعلم ان قبل يوم التروية اليوم السابع لان يوم التروية هو اليوم العاشر في الحج كذا في الخبر روي في التروية يوم راي في
التروية كان قال يقول ان الله ما ترك باج ابنك هذا فلما اصبح روي في تفكره في ذلك من الصباح الى الرواح افر الله نوا من
السيطان فخره في يوم التروية ولما اصبحت في البعل الماسية راي مثل ذلك يعرف انه من الله فخره في يوم عرفه ولما اصر
في البعل الماسية راي مثل ذلك فتم نحر من يوم النحر كذا في الكشف لاما في من الا جبريل لما اراد ان يبارق ادم قال له
ما داغني فقال ادم اجنحة صمى في ذلك الموضع مني قبل انما صمى في ما بيني فيه من الدمار اى يراق ويقره فيها لست سكرت وبينه
وبينكم فخرج وهو في الحرم لانه محروم من كل شيء في الحرم والعالم عليه التذكير والصرف وقد كتب الالف في قوله عند نزول
عنا اللهم هذه وفي ما مضى بها علينا من الخناسك فاصنع على ما شئت في عبادك والعاشرين في يوم عرفه اليوم السابع
من الحج **قول** في سبعة ايام من يوم عرفه الى عرفات اى من يوم عرفه الى عرفات ما لوقوع قبل جازاى لودعت من مناه
الى عرفات قبل طلوع الشمس بعد صلوة النحر من يوم عرفه الى عرفات ما لوقوع قبل جازاى لودعت من مناه
ذكر طلوع الشمس وقل في قوله وهذا ما في الاول من يوم عرفه الى عرفات بعد صلوة النحر من يوم عرفه الى عرفات بعد صلوة
فاما لوقوع الى عرفات فاما انما في يوم عرفه ما لوقوع الى عرفات بعد صلوة النحر من يوم عرفه الى عرفات بعد صلوة
ما لخطب بعد الصلوة كخطبة العبد لاسما خطبتا تعليم وعظ ولما روي ان النبي في خطبته صلوة ولانهم بعد النزول
من الصلوة سرقون في الموقف فلا يجمعون لاسما الخطبة **قول** وعن النبي في يوم عرفه قبل جرح الامام لان هذا الاذان لا يقرأ في الظهر

كأنه سائر الايام اعلم ان الاذان يقرأ في فضل يوم عرفه واجابه الدعاء فيه فسمع ان يجهد فيه بالدعاء ويندعو بكل دعاء
حفظه وان لم يندر على الحفظ فافرا المكتوب سجد ليرتفع عقيب صلوة الناحية والاضاح في سمرات فيقول لا اله الا الله
وحده لا شريك له الحمد لله وحده لا شريك له الحمد لله وحده لا شريك له الحمد لله وحده لا شريك له الحمد لله وحده لا شريك له
والله اكبر والاحول والافق الا بالله العلي العظيم يارب الارباب يا منزل البركات يا فطر الارض والسموات صحت بك
الاصوات بصوت الدعاء ثباتك احاطات حاجتي ان يرحمني في دار البقاء افر استغنى اهل الدنيا اساك ان يوفقني
لما افترقت على وعسى على طاعتك وادارك ففكر فقار المتأسك الى ربها ابراهيم خليلك وددت عليه ما جحد احببك
اللهم لكل منفرع الملك جابه وكل مسكن له بك افر وقد حرك منفرعا اليك مسكنا اليك فافض حجت واخبر ذنوبي في كل
مراحلة فذكر وقد قلت انك لا تحلف بالعبادة اذ عرفت اني سجد لكم وقد عرفت اني سجد لكم وقد عرفت اني سجد لكم
ولو الذي في مجمع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم افر عودك في سوا من العبد وسنت الامم في عباد
القبول اللهم افر عودك في سوا من العبد وسنت الامم في عباد القبول اللهم افر عودك في سوا من العبد وسنت الامم في عباد
من اهل بيته عرسه الظاهر ان تقديم العرس في هذه الصلوة هو الوقوف في مكان لا يستغل بانها في بيته ليجمل
هذا المقصود اولى في ذكره التحفة ولا يستغل الامام ولا النوم بالنسبة والتطوع بها بينهما فان استغلبوا في مكان
المودان اذان العصر **قول** ملوانه فعل فعل مكره وها مع التطوع من الصلوات كرم والحاد اذان العصر طاهر الرواية
وعن محمد لا يعبد الا الوقوف في جميعها فيكعبها اذان واحد كالفوات وجمها طاهر الرواية **قول** لا استغنى الى اخره ولان
لا اذان للاعلام وكل صلوة اهل بيته لالا اذ اجمع سبها استغنى عن الاعلام واذا فطع عاد حكم الاله كذا في الابحاح
قول للحاجة الى التزاور في الموقف هيوط وصعود ولا يمكن تسوية الصفوف فيه فمحتاجون الى الخروج منه والجمع
صلوة العصر منقطع ووقوفهم واستداد الوقوف في الغروب الشمس واجب يجوز اجمع سبها للحاجة اليه والمفرد الذي يصلح
مع الامام في هذا سوا من غيره باجم الماني فالامام ليس شرط فيه اتفاقا ولا عددا فاما ابو حنيفة فيحتاج الى الجماعة
في الاوقات فرض سبها يجوز في كل لا سبها في كل وهو الموضع الذي ورد النص وانما ورد النص في سبها في كل وهو الموضع الذي ورد النص
والخلفاء في بعده فلا يجوز اجمع الا بئذ الصفه وهو الا اجمع محض زمان ومكان فلا يجوز الا بالامام كقائمة الخطبة مقام
ركعتي لما اخضعت زمان ومكان شرط فيها الامام بخلاف اجمع الماني لانه اذا ارعفت في وقت السجدة والاحتضن زمان ومكان
اما تقديم العصر على وقت محض زمان ومكان وهذا اجمع الجماعة في الموقف او المفرد بقدران يصلح العصر وقت في موضع وقوفه
فالاصح واوقف ولا ينقطع وقوفه بالاستغفار بالصلوة وانما يحتاجون الى الخروج لتسوية الصفوف اذا اداوها بحاجه لانه
لشوق عليهم الاجابة فاهم بعد ما فرغوا من الصلوة بنفرتون في الموقف ويحار كل منهم مكانا صالحا للحاجه من ربه توفيقه وهو
المعاني بعد وقت حق المفرد لممكنه مرارا في العصر وفيه في موضع صلوة خاصة ففهم ان اجمع الاجاص في الحاجة الى ذكر
وهو امتداد الوقوف ولا منافاه بين الصلوة والوقوف لان النوم والاكل والشرب سائر الافعال لا يكون منافيا للوقوف فلا
لا يمكن الصلوة منافيا لما في وسول سائر حوار التقدم للحاجة الى امتداد الوقوف ولكن المفرد غير محتاج الى تقديم العصر لاستلزامه

الوقوف لانه يمكنه ان يصلي للعصر وقتاً موضع وقوفه لانه لا ينقطع وقوفه بالصلوة لما مر لان خلاف المصلين كما عده **قول**
ثم عند ذلك حينئذ لا اقام شرط الصلوة بتزاعلم ان من شرط الجمع الوقت المكان والاحرام والاعظم والجمعة عند ذلك حينئذ
وعند ذلك اقام والجمعة ليس شرط ولا خلاف لمر الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفه والمكان شرط وهو عرفات والاحرام
شرط وهو ان يكون محرماً باجماع الحج فحصل ان اجماع عند ذلك يوسف ومحمد جعلوا حرام الحج لا يجوز عند ذلك حينئذ جعل حرام
الحج ما كان حراماً وما لا اقام الاكثر وهو قولنا انما اجماعاً بشرط ان لا يكون في وقت الضابط للصلاة عند ذلك حينئذ بشرط ان لا يكون
العصر حراماً كذا في الجسوس **قول** لان المعجز هو تقدير ما لا اقراراً في التخيير في العصر لبقائه على وقته واستراط الامام والاحرام
لوقوع التخيير فيقتصر على ما وقع فيه التخيير ولا يثبت ان العصر في هذا اليوم كما يثبت في غيره لانها صلوات الله وسلامه
واحد والى بقية مما مر رتبة على الاولى وكان المنزلة العشرة مع الوتر لما حصل الامام شرطاً في الصلاة بالوقوف
الاولى وبذلك التبعية انه لا يجوز العصر في هذا اليوم لا بعد صلاة اداء الظهر حتى لو ميسر يوم الغيم انهم صلوا الظهر قبل
الزوال والعصر بعد لزمهم اعاده الصلوتين كما ذكر لو صدر الوضوء من الصلاة ثم سئل ان صلاة الظهر بعد وقتها اعاده
الصلاة من خلاف ما يراى **قول** ولا تغفلوا عن معنى قوله وهو اجماع عرفات قبل راي النبي صلى الله عليه وسلم في السبطين كما مر
هذا نظير الذي اطرف الزمان في الصلوة باحدثت ساعات مما ارسل الله الى الرقاب فانها تطلق من فريضة السبطين فذكر
اطرف المكان لما نسبت الى السبطين لزم فيه فعل المناسك سمعت عرفات لتعارف الناس اذا شهدوا وصال سميت لان
جرى في ذلك ما لا يبرهنهم وما اراد المناسك اعرفت قال نعم وقبل انما سميت بها لان دم عرفه هناك حواء **قول** وان ورد الار
بعض الادعية روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال افضل دعائي ودعائي للابناء قبل بعثات لاله الا الله وصدق لاسر كنه
له الملك والحمد لله وحده لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قول** بعد ذلك في يوم النحر اجعل الله قلبي نوراً في سمع نوراً في بصر
نوراً في البصيرة **قول** في يوم النحر اجعل الله قلبي نوراً في سمع نوراً في بصر نوراً في البصيرة **قول** في يوم النحر اجعل الله قلبي نوراً في سمع نوراً في بصر نوراً في البصيرة
من الاحرام وذا يكون عند الذي **قول** ولان صلاة الظهر في مكة مشروطة ودوي ان في خطبة عرفة فقال فيها الناس ان اهل
الجاهلية والافان كانوا يدفنون من عرفه من غروب الشمس اذ لم يمت بها رومن احياء كعظام الرجال في وجوههم وان هوانا
كيس كبرناهم فادفون بعد غروب الشمس فندموا في ذلك امر به اظهار الحافة المشركين فليس لاصل الحافة في ذلك الا انه
ادافوا في الزمان كما بين في المتن **قول** وذا الذي مر دلالة على انما سميت بها لاصح الناس فيها ومنه قولنا في رواية لعلنا في الاخر
اي تحضيمه ومن هو من الاراد لان مع القرية في وقتها وادلت على ان قربت سميت بها لانه في الناس الى ما بعد الاقامة
ومن انما سميت بها لان حواء دلفت الى ادم فيها **قول** فالأفضل ان يقف لمر اجماعاً على ان الامام يعفون في اجماع
وعلم الناس اموراً مناسك يقرضهم جميعاً يعلمه فيقفون الى غروب الشمس مكبرون ومهللون ومحمدون الله يسبحون
عليه وعلون على النبي صلى الله عليه واله قال الربيع بن خثيم ما سمعته من اهل عرفه من قولهم لا يلبس الى عبادي ما يكون سخطاً غير ان
ج عجبوا انهم والى قد عرفت انهم فيزعمون كبرهم ولديهم انهم كبراً في التحفة **قول** في ذلك وهو غير مصرّف للقول والعلية
من ذلك الشيء الذي وقع اسم ذلك الجبل والغير لم يرجع الى الجبل المسعود بالمشركين كما فرح كان اهل الجاهلية

فمن روى
بوقا

عليها النهار **قول** يعني الى كل الساعة وهو الطعام بحسب الحاجة **قول** والاعادة وقتها لما ثبت ان الكفاية فوقع مقبولاً به
والما جيز منه فاذا تركه اسأله سراج ما قال ابو حنيفة ومحمد بن رافع اسأله فقال الصلوة ما روي الله فقال الصلوة
اسأله معناه وكان او وقت الصلوة اسأله لانفس الصلوة لانها حركات يوجب من الصلوة فلا يصح في القبلة قبل
الوجود فان كان المراد المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان وهو المرد لفته فلا يجوز في غيرها وان كان المراد
به الوقت فظهر لمر وقت المعز حق الحاج والبر في غروب الشمس اذا الصلوة قبل الوقت لا يجوز الا ان خير الواضد هو
العمل لا العلم ما مرنا بالاعادة ما بقي الوقت لصير حاشا بين الصلوتين المراد لفته اذا ما خيراً ما وجب لفته اجماعاً بينهما
المرد لفته وبعد طلوع الشمس لا يمكنه اجماع فيسقط الاعادة ولا ما لو اسرنا الاعادة بعد ذلك الوقت حكمنا بفساد ما ادرك
وهو في العلم وجز الواضد ان وجب العلم واما وجوب الاعادة في الوقت فرباب العمل والافاضة الاحتمال فيجوز اذا صلي
الظهر في يوم الجمعة فانه يوم من التمتع حتى يأتي به على الوجه الاكل **فان قلت** ما الفرق بين الواضد وبين قوله يوم من
عن صلوة او غيرها فان نضاك لو صلي الوقت في ذلك الفايضة وهو صاحب رتبته كالأعادة وان ذهب الوقت الذي صلي
الوقت في وقتها فانه لا يوجب الاعادة وان ذهب الوقت الذي صلي الوقت في وقتها فانه لا يوجب الاعادة بعد ذلك الوقت
قلت وجوب الاعادة هناك لوجوب الترتيب وهو قائم ما لم يزل في ذلك الكثرة وهما وجوب الاعادة لربما يجمع من صلاة الصلوة
في المرد لفته فينبغي ان كان اجماع بوقا ومن العادة بوقا بالاعادة بعد ذلك الوقت وان نضاك فان ذكره رباب العلم وجز الواضد
للتوجب العلم **فان قلت** ما الفرق بين هذا وبين قوله لا صلوة الا ما نضح الكتاب فانه لو صلي في ذلك الفايضة ساهاها او ما
لا يوجب الاعادة الصلوة وهما اوجب فادله في وقت العادة ما فيها **قلت** جز الواضد واجب العمل في عمل كان على وجه لا يورد
الى ان ياتي الكتاب ثم ههنا للاعادة فرباب العمل فادام الوقت ما قبل ما انه صل قبل الوقت الباقية بغير الصلوة قبل الوقت لا يجوز
في الاعادة لان كل الترتيب وانما جز الفايضة فقد علمنا ما يلبس بها حيث قلنا بوجوب سجدة اليهود اذا تركها ساهاها
وبالان ان اتركها عاصراً اما لو قلنا بالاعادة كان جز الواضد مطلقاً لا للاف في قوله فافروا ما تبشر من الزمان وذكر لا يجوز
قول فادركوا الله عند المشركين امر ما لا ذكر عند المشركين وهو المرد لفته فاقضي فرضيه الحامو به قضية للاسوة فلا ما
الذكر عند المشركين وما سرح فيه الذكر وهو الوقوف الاول ليس جازاً لاجتماع فقيل الثاني وقال بعض الموضع من كسب لمر الوقوف
المرد لفته **قول** والمذكور مما تلاه الذكر معناه ان الذكر بالمرد لفته لا يصور لا بعد كونه بالمرد لفته والكون فيها عاصراً
الوقوف ثم لا يلحق بحسب على عدم ركنه المضي وهو الذكر فكيف يثبت كونه المضي وهو الوقوف ثم ان المضي
الذي عرفت كونه يجب لمر يكون في طهر ربه والمضي المضي لان في المضي فلا يجوز ان يكون اليه احوى خال من المتبوع **فان قلت**
لا سكر ان الحكم الساتت الجارة اقوى من الحكم الساتت الاسان وقد انعكس هذا في حق الوقوف بعرفة مع الوقوف بالمرد لفته في
نحاً فاداً الفضة من عرفات فادركوا الله عند المشركين امر ما لا وجهه ولو ثبت كونه الوقوف بعرفة لقلنا في ذلك
عرفه وهو جز واصل فكيف يثبت كونه الوقوف بعرفة اعظم الركبتين **قلت** النقص والضعف من العباد
والاسان انما يظهر عند المعارضة ولا معارضة لهما سدا لاراماً ولا مكاناً فخذ عدم المعارضه كل واحد من العباد

التكليف فيسفي ان يكتفي بالمسوط الناصر **قلت** لزم انكاره عرفا سنة بعباده ومن مفسرات الشرح سمي اما انما
البه السبع **قوله** لم يجرى به اليه في المذبح **قوله** والمراد به في المذبح اي جعل باطن كنهه كذا المذبح كالمذبح
الادعية **قوله** وسط الجبل مع اخر عبادته منبت عليه عبادته اخرى فاني بالعبادته لانه يكون ارجح خلاف روي
ليس بعد روي اخر عبادته فلا يظن ان لا يقف بعد حرم العقيقة يوم النحر اعلم ان عدد احصاء الايام كلها مسوون
ليوم الاول والآخر من يوم الثاني وكذا الثالث والاربع **قوله** واداروا ان يحل المذبح ان سجد الذهاب
والخروج الى المذبح في اليوم الثالث فليام المذبح يجوز ان يذهب من غير احاج نورا اذا جرد من هذا العلم ان ههنا
هذه الناطق يوم القربى وهو اليوم الثاني من النحر الذي يفرق بين يوم النحر وبين يوم النحر وهو اليوم الاول
وهو اليوم الثالث من ايام النحر وهو يوم النحر العام وهو اليوم الرابع **قوله** من جعل في يومين الايام بعد من يومين
احاد العلة في اليوم الثالث من ايام النحر فليام عليه ومن اخره يومين من ايام النحر فليام عليه
في قول فليام عليه عند النحر والباخر نزل على انه يجوز فيهما كانه قبل مجئ الوفاة **قوله** من جعل في يومين
افضل **قلت** نعم ويجوز ان يجمع التحريم من الفاضل والمفضول كما جاز الحاقه من الصوم والافطار ومن لم يزل يحل عليه
كانوا في يومين من جعل في النحر اياما ومن جعل في النحر اياما فليام عليه ومن اخره يومين من ايام النحر فليام عليه
وفي المذبح على النحر او المذبح على النحر الذي هو من حاصره **قوله** وفيه خلاف الشافعي فان عنده يقطع
حار النحر بغير الشمس من اليوم الثالث ويحرم روي احاد العلة في اليوم الرابع من المذبح من مائة عبادته في اليوم وهو
الى غروب الشمس ولما ان الليل ليس بوقت الصوم يكون حار من النحر في ايامه كما في غروب الشمس خلاف ما بعد طلوع النحر
من اليوم الرابع لانه وقت الصوم ولا يصح اختياره **قوله** احصاء ايام النحر في ايام النحر في النحر وهو اليوم الثاني
والثالث في اليوم الاول من ايام النحر فان روي حرم العقيقة في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
يقسمان روي اليوم الرابع من ايام النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
حدث ابن مسعود اذا ارسله المذبح من ايام النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
الروايل كذا في اليوم الاخر **قوله** خلاف اليوم الاول والثاني ايام النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
مرام النحر **قوله** بما عدم في اليوم الرابع ايام النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
الاول والثاني في ايام النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
وعن ابن حنبل انه لو روي في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
الاولين من حيث الترتيب لا يجوز بعد خلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
من مطلق الشمس حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم صفة اهل من المذبح قلنا روي انه قدم صفة اهل من المذبح قلنا روي انه
حرم العقيقة لانه من قبل ما يحد بين جميعا مسوون بعد صفة اهل من المذبح قلنا روي انه قدم صفة اهل من المذبح قلنا روي انه
انما بعد طلوع النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر

الى الغروب وقت اجواز من غير سائر الليل ومن اجواز مع الاساءة كذا في المسبوط **قوله** وسان الافضل روي عن ابن مسعود
لان الاول بعده وقوف ودعاء والمشي اقدر على الوقوف على سبيل النمام ودعاء اقرب الى النضر والافضل روي عن ابن مسعود
لانه لا ينف عندها فكان المستحق عليه الانصراف **قوله** وسان الافضل روي عن ابن مسعود فانه صلى الله عليه وسلم اجاز فانه قال قلت
عليه السلام في منعه من ان يمشي في بيته في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
فان احطت بم قال كل روي بعده في وقوف الرمي ما شيا افضل وما ليس بعد وقوف الرمي راجعا افضل من غيره
فان انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بكونه معجب من حرمه على العلم مثل تلك الحالة **قوله** فان قلت هذا مخالف
لسنة فقد روي انه روي احاد كلها راجعا **قوله** اما فليكن ليكون اظهر لما سجد حتى يندول به فيما يشاء هذه منه **قوله**
ولما سجد غيره من غير ان يركع في بيته في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
مدان ان ترك ذلك فليكن في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
رسول الله في البيوت عليه في بيته في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
ولان هذه البيوت غير مقصود بل هي في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
النحر وفعله لا يترك على الوجوب **قوله** علم العمل في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
وما ينفعه على القلب من ايام سنة الرمي **قوله** من جعل في يومين الايام بعد من يومين الايام بعد من يومين الايام بعد من يومين
الدهم حين انصرف من هذا الى مكة وكان ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
معدا ما روي انه قال لا يحل له ان يركع في بيته في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
الاصل من روي للاسائه الى عهد المسلمين في ذلك الموضع انما حال الطواني هاهنا وبني عبد المطلب ولا ساجد ولا
ولا ما كل يوم ولا يزوجهم حتى يصطروا فيسلكوا التي في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
بالبحر والنهر واليه المسكن وكان الرواية سنة كالدليل في الطواف الكف بالمسكون المكان الممنوع كوخيف منا
او الذي احلف الوان احاج **قوله** وهو واجب عندنا خلافا للشافعي فان عنده سنة لانه بمنزلة طواف القدوم والارسل لكل
واحد منهما ما في الاقامة دون الحكم وما يكون من واجبات الحج فالافاق والمكي فيه سواة ولنا قول ومن سجد في هذا البيت
ليكن اخر عبادته بالبيت الطواف وحض النساء كيف امر وهو للوجوب وحض النساء كيف امر وهو للوجوب وحض النساء كيف امر وهو للوجوب
على الوجوب ايضا **قوله** لا على اهل مكة اي ليس على اهل مكة ومرور الميقات طواف الصدر كذا في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
انحرف لا يركع طواف الصدر كذا في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
بصير من ركنه في حاله **قوله** ولا رمل فيه لما ساءه سرع من طواف بعد سعي **قوله** ويصلي ركعتين الطواف بعد ما
سار في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
هذا السبت فلم يرفق ولم يفتق حرم من دنوه كيوم ولدته امه وقال العمري الى العمري كذا في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر في يوم النحر
ليس له جاز الا احبه **فصل قوله** ووقف بها على ما ساء الى ما حكم الوقوف معرفة في سرك السنة لا يجب اجاز

كان الصلوة **قوله** اول وقت الوقوف بعد الرضوال اعلم لمركبنا بالعدو فجل في بيان اول وقت الوقوف واحرم بغيره بعد الرضوال سان
اوله وقوله ثم مراد ركعته بليل ما اخرج **قوله** وقال ما لك فانه قال اول وقت من طلوع الشمس وطلوع النجم سائر هذا اليوم
مسمى بانه يوم عرفه وانما يصير الصوم مطلقا من طلوع الشمس ليس يكون من وقت الوقوف في استدل بقوله
لج كثره فوقف عرفه ساعة من ليل او نهار لعدم حجه وانها اسم للوقت من طلوع الشمس سمي ما اخرج ان الشمس كالتن
سمي نزل حراما لما فيه فلما جاز ان يسمى اليوم يوم عرفه وان كان وقت الوقوف بعد الرضوال اليوم الجمعه ما روي الا انما اجمعه
بعد الرضوال ولما كان سمي بهذا الاسم **قوله** قال ما لك لا تجزى الاخره وذكر ان يكون افاضه بعد غروب الشمس واستدل بقوله
مراد ركعته بليل بعد ذلك لجه ومرفاه عرفه بليل فذاته اجمعه وقتها هو الزيادة غير مشهورة وانما المشهور ومن
فانه فذاته اجمعه وفيما روي في يوم ساعه من ليل او نهار دليل على ان نفس الوقوف بصبر مذكرا **قوله** لان ما هو
الركن فذاته هو الوقوف **قوله** فالتكفل على هذا الطواف بالبيت فانه اذا طاف بالبيت طابا للتعظيم او نهارا
عروا وسبح ولا يسن الطواف الاخره من طوافه ان كان الطواف وهو الدوران حول البيت فذاته خلاف الوقوف عرفه
فانه يحق الوقوف ان كان الوقوف من الايام ولا يسن الوقوف لوجود ركن الوقوف **قوله** ان الوقوف ركن عباد وكر
بعباده مقصوده وانما لا يسجد في توجده اليه اصل تلك العباده مع شرائط اليه ولكنه والطواف عباده
مقصوده وانما لا يسجد في توجده اليه اصل تلك العباده مع شرائط اليه ولكنه والطواف عباده
طوافا كان وجهه الله على نفسه اجراما من طواف الزبارة ولم يجره فاما وجب قلنا في صوم رمضان ولا الوقوف يودى
احرام مطلق فاما طواف الزبارة فيبذرى بعد التحلل من الاحرام بالتحلل في وجود اليه الاحرام لا ينعى عن اليه الطواف
وهو الوقوف المسمى بالطواف الزبارة دون طواف العم والوقوف الاول مع الفضل **قوله** اهل عرفة فانه جازع
الى جنبه الى اخره الاصل في هذا ان الاحرام عندنا شرط كالوضوء وسر العورة واستقام القول فيه بالنيابة بعد وجود
العباده منه **قوله** كيف صرح في الفقهاء بخرجه عليه افعال الاحرام من لباس الرداء والازار وحسنه من
مخطوئ الاحرام ام هم سولونها بالنسب وكرونها بالنسب فلو اخرجوها وبواعثهم وبم ايضا يجرمون لانفسهم لانهم
حربوا على سلكه فكيف يحق بداخل الاحرامين وكيف يحق الحاق هذا بالوضوء فاننا اذا اذناها لا يكون غير
متوصفا وان نوى ذلك الانسان عنه ولو اخرجوا عليه افعال الاحرام وصار مع عليه به محرما لم يصروا باسبغ عنه
ولانها عرفان من هذا وينظر طيف في الحاشية كلها فانه جرحه بالانفاق لانه هو الفاعل ما فعله هذا ان احراما
الاحرام عليه غير مراد **قوله** بل الرفقاء الذين يمشون بطريق النية عنه مع انهم اخرجوا عن انفسهم افعال لما جرت
النيابة في الاحرام عند علمائنا كل واحد من الاحرامين كما هو عنه فصار الرفيق محرما عن نفسه بطريق الاصاله ومحرما
عليه ايضا بطريق النية ولكن احرام النساء كان المحرم حكمه المحل الباب صا كالا ب محرم عن نفسه وعن صغيره وذكر
المسقط واذا اهل الرجل عن نفسه وعن صغيره ثم احاب صيدا فعليه دم واحد ولا يجب عليه حرمة اهل بيته على
ان يبارت في اهل بيته لجهاد ابنه لو كان من اهل بيته فيجوز لاس هذا محرما لان يجرى لابل محرما عنه وبقي للاحرام

واحد فعليه حره واصد ذكره المبسوط ايضا بعد ذكر احرام الرفقاء عن المحرم عليه فان احاب الذي اهل عن المحرم عليه
صيدا فعليه اجر من قبل اهل بيته عن نفسه لم يكن محرما وليس عليه حرمة اهل بيته عن المحرم عليه بل ما بيننا من هذا الاصل
يصير المحرم عليه محرما كمن لا الواسيه صرحا فاما المحل بهذا الاصل فلا يصير محرما فلا يلزمه اجر باجتناب احرامه واما
بداخل الاحرامين انما يلزم ان لو كان هو المالك لكان الاحرامين من كل وجه وليس كذلك بل المحرم الاحرام النية هو المحرم
عليه لا المالك ثم فباس هذا المسألة على الوضوء حيث ان كل واحد منها شرط بحتم النية لكن النية في حق
الروضوان يجرى النية في الشروط والمكانات لا يجرى الاعمال الا في امر من المحدث اذا اغتسل اغتسل اغتسل غير ما كان ليربط بتلك
الطهارة وان كانت النية لا يجرى في الاعمال الصلوة علم بهذا للنسبة في الوضوء في توضيحه احلوا ان الحرافقة هل
مكروه ام لا فقالوا لا يكون له ما مر به ولا ولا به له عليه كما في الصبي فلا يصير محرما باجرام بل الظاهر لانه لم ياذن لجرى
ولا لانه اذا الحرافقة مراد بها امور السفر لا غير فلا يحد الى الاحرام بل الظاهر لانه لم ياذن لجرى
لحرم الثواب لان الابانة اما بعد لانه اذا كان معلوما عند الناس ولا اذن بالاحرام عن غير الاعرفه كل فقيه فكيف
يعرفه العامي والى حين ان عند الوقوف عند الخروج الى السفر اسعاه بامور السفر فاما عن ما مر به بنفسه والاحرام
هو المقصود بهذا السفر وما يجرى مما مر به بنفسه وهو محتاج اليه معلوم اما لا وكان العلم ما سطر اليه وكان
بذلك آذنا له ولاد ولا اذن ولا لا كان لا اذن صرحا كمن نصب الفوز على الكانون وجعل فيه الخمر واوقد النار فيه فجازا لنفسه
وطبعه لم يضر لوجود الاذن دلالة واقرب منه من شر ما اراد السقاء واد است الاذن فامتنع منه معام معه كالوا مر به
نصاروا احرام عنه عرفه لا رواه فيه واحلف المشايخ فيه **قوله** احرام المرأة وجهها فاعلم انها لا يعطى وجهها **قوله**
واستدلوا في سبيل سبعا وجهها على وجه عرجها جازع فالتايبه كذا في الاحرام مع البني ثم يكسف وجهها
فاذا استقبلنا فم من سبيلنا من غير نصيب وجهها **قوله** ولا يرفع صوتها بالتلبية لان صوتها عذرة ورفع الصوت
بالتلبية فلا يترك الفرض **قوله** لانه محلل لسر العورة معناه ليللا سد وما يطن من عورتها وانما ما رطب
من عورتها حرام فلا يجوز افاضه سبها ما ركب المحرم **قوله** لان طوى الشروع فيها ممل والمثل حرام وسر الرأس
رنية لها كالحية للرجل كما لا خلق حية عند خروج من الاحرام كذلك لا خلق سورها وقد صح انه دم نهي النساء عن الخلق
وامرهن بالتصبر عند الخروج من الاحرام **قوله** ما دلتها كالتقص والخفين والعقار من لانه ليس الا زار والرداء مكسف
لعض البون عاده وبني ما مورما دار العباد على اسر الوجوه **قوله** او جاز صيد ما قتل محرم صيدا او وجبت قيمته
ما شري ما بدنه منه اخرى فقلدها **قوله** ومن لم يدبته الى اخره **قوله** ما وجب صيده او جاز صيد وهذا الرجل ما يصير محرما لان
مسلط جاز الصيد فكيف يصور جاز الصيد من الاحرام **قوله** هذا في حق اسرار الاحرام في السنة العايلة ما قتل المحرم
صداح وجبت عليه قيمته فاشري ما بدنه منه اخرى فقلدها وما قتلها او ما قتلها لانه جاز صيد المحرم ما قتل الكلال
عامة المحرم ووجبت عليه قيمته فاشري ما بدنه فقلدها وتوجه معها **قوله** او سار من لا شياء يوم الحقة والقول او وجبت
جر الما صرح اجمعا اذا طاف طواف الزبارة جبا لكن هذا انما يطره في السنة القابلة **قوله** لان سوق المدي في مع التلبية

للاصوام ليلا بعد دخول شهر رمضان واحا الصوم فونه كل يوم فيج مع وجوده كسبه كل يوم ويسه وفرو وجوده وهو المشقة
بحرام العزم **قوله** وقال السافعي لا يجوز ان يعلق الرجوع والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده لقابل ان يقول هذا التعليل
منقول على اصله من التعليلات اسباب احوال عند تحسن ما كان الرجوع فوجده على اصله وهذا لو كان يعلق
اذا قدم فلان لم يصدق بدمه فحده لا يجوز التحجيل بالمصدق قبل قدم فلان عندنا لا يجوز ما عدا هذا الاصل ولما ان
نصحي نريهم على انه لا بد من ذلك ان يكون على فلكنا بوله الا ان النقص علقه بالرجوع بدمها وبغيره اذا الصوم في طئه
ابصر لم يرفع عن احوال الامامة ولو لم يكن بها احوال على موضعه بالقبض والابطال **قوله** المعلق بالشرط عدم قبل قلنا لا سلم
وليس **قوله** هو معلق بالرجوع وهو عند الرجوع مرنا بالفراغ عن افعال الحج وعند الرجوع الى الوطء والحد على الاداء
اولى لعدم ذكره **قوله** فان فاته الصوم اي صوم بلدته ايام حتى اني يوم الحج لم يحرم الا الدم اي دم القران وكذا اذا عجز عن الاداء
او مات او صلى لم يحرم الفدية وانما يلزمهم الفدية عنه وقال ما يك بصوم فيها في ايام النحر والتشريف وهذا فتاوى
وتسبح الحج لان طواف الزياره يودي بها **قوله** فسدده البعض منناه يتقيد بالنهي المشهور على الصوم وهو قولهم لا الا تقصروا
في هذه الايام الصلح المقتضى لجواز الصوم ما وجب الحج وهو قولهم فصيام بلدته ايام الحج كما لم يزل الجرح مستمور مقتول
بالاجماع فسند بعض الكتاب فان المراد ما وراه هذه الايام بالنهي للوارد فيها على الصوم ثم لم يسمعه البعض فلما اقل
من نورث الشق الصوم هذه الايام المستعة وجب عليه كاملا فلا يودي بما قص وهذا مع ثوابه بطل الشق الصوم
قضاء رمضان والكفارات **قوله** ولا يودي بعدها الى اخره ما ان الصوم بدل عن الهدى ووقت اداءه وفت الحج
فلو جاز بعد ذلك ما يجوز قضاء الآداء فيكون ذكرا عامه بدل الحج اي وقتها فان تعين هذا الوقت بخلاف وهو الصوم
بنوت بغوات الوقت فيظهر حكم الاصل وهو الدم على ما كان ومذهبنا مرتب عمر ابن عباس كفاة الاباح
قوله وحوار الدم على الاصل يمكن لربنا ان جواب سوال مغفرا ان قال الدم بخونة ايام الشريق بعد هذا فكذا الصوم
فان لم يرد اصل وليس بدل عن شيء اخر فكذا بخونة ايام الشريق بعدها لان قوله ثوبا اسبغ من الهدى مطلق
غير معرض لوقت دون وقت ويمكن لربنا ان يديل لما ذكره اصل المسئلة بقوله لم يحرم الا الدم لما انه اصل فيجوز حال
جواز الصوم وحال عدم جوازه **قوله** ودم الحمل قبل الهدى لا وانما التخلل بعد دم المستعة **قوله** فسد صارا فاضا العزم
بالوقوف وقال السافعي لا يصير افضا وهو بناء على ما مر من غنوه طواف العزم بدخل طواف الحج فلا يلزم طواف معصود
للعم وعندنا لا بد من طواف العزم في طواف الحج بل عليهما ان ياتي بطواف كل واحد منهما وعدم العزم في الاداء على الحج وهذا
لنورث الوقوف لانه معطى اركان الحج فصار موديا بالحج عاوجه ما من النورث لان الوقوف بعرفة لا بناء العزم فلو بقيت
عمرته لصار ما ساء احوال العزم على الحج وهذا خلاف موضوع الترتيل فليزل جعلنا افضا **قوله** هو الصحيح اجرا افاضوا
اكثر فانه اوى عن رحيمه انه يصير افضا للعمم بالتوجه الى عرفه وهذا هو القياس على من يصبه كما جعل التوجه الى الجعبة
قبل فداء الامام منزلة الادراك بعض الظاهر لان التوجه اليها من معذرات الوقوف فيعتبر بحقيقته كالسعي الى الجعبة
وما ذكره الحسن استحسن والعرف له انه ما سور هناك بعض الظاهر اذ اجمعه فلما صار ذلك مستحقا عليه حبس اياه باحدى

ما يمكن وهذا القارن منه عزم العزم بل امر بعد ما اذا كان السعي منع فزركم بحسب اياه الا ان يصح ما يكون منفس
وما كان من ضرورات السعي الحوية فزركم كالتضاد اليسر كحفت بالحجارة باب لا ذن ما ينافيه من كل وجه اذا حج من
المحافض تحيل من كل وجه وعلم التحيل من وجه تحيل فلم يبق الظاهر مع السعي فاما الوقوف بعرفة لا بناء العزم
صححة حق القارن الحج المجمع بعد الوقوف بعرفة وانما الحاجة هما الى مراعاة الترتيب في الافعال ما لم يرد ما هو
الركن من الحج قبل العزم لم يوصد قواش الترتيب السوجه الى عرفات ليس بركن **قوله** والتوجه الى القران والمجمع
منه عند علم القارن ما مورنا مدار افعال العزم لتقوله ثم نرفع بالعمرة الى الحج فيكون منهي عن تقديم افعال
الحج عليها فصا او دلا على حسب اختلاف المساجد ضد الامر **باب** **قوله** المجمع وذكر المجمع يقولون
لانما يترتبان في معنى الترتيب بالسكينة سفر واحد استفيد كل الترتيب من قوله فمن عزم الحج الا ان القران افضل على ما ذكرنا
فقدية على المجمع وقد صح ان عمر بن الخطاب كاسا على عهد رسول الله واما انهم عنها منعه النساء
ومنع الحج وما ولى انه كرم ان يخلو النساء عن الذوارية غير اشهر الحج فامرهم بان يعزوا في غير اشهر الحج كيدا يخلو عن الزوايا
في سائر الاوقات لان يكون الحج مكرها عند بدليل حديث صحيح **قوله** لان المجمع سقم وانه لعمري بوليل انه
اذا فرغ من العزم صار مكبلا في الحجبات لانه يجمع على حلالا لم يحرم الحج من المحرم احرام وكان سفره منهيبا بالعمرة واما المؤد
فسفره وافح حجة واجبة وفرضه والعمرة سنة والسفر الواجب للعرض اولى من الواجب للسنة **قوله** ما واد السكينة اي العمرة والحج
قوله لما صحها واذ بان يرجع الى العلم طالا عند لي حننهم ولى يوفى عن محمد بن الحسن من هذه الامام كونه صلا لا
قال في المحيط الامام الصحيح ان يرجع الى اهل مكة فلان مسرط المجمع ان لا يلزم مما نير عمرته ومحنة لما صحها وذلك لا يفتقر
ما حق اهل مكة لانه كافتوح من العزم فتد صار لما بابها لما صحها واما اهل الواقية ورونها فلانهم الحق ما يهل
مكة ولا يجاز لهم دخول مكة بغير احرام فاحتملهم ما حق هذا الحكم ايضا **قوله** وهذا نقول بغير العزم وانما لم يذكر طواف
القدوم للعمرة لما انه ليس للعمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر اما طواف القدوم فلا يراه كاد وصل الى البيت يمكن فداء
الطواف الذي هو ذكرنا في هذا النسك فلا يستعمل بعينه بخلاف فاته عند القدوم ولا يمكن في الطواف الذي هو ذكرنا
بناء على الطواف المستوفى الى النجوى وقت الطواف الذي هو ذكرنا واما طواف الصدر وكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر
اقتضاء حق من قدم معتمرا او اراد الرجوع الى اهل مكة الحج وكذا نقول ان معطى الركن في العمرة الطواف وما هو معطى
الركن في النسك لا مكره في ذلك النسك كراهة المبسوط **قوله** في عمر القضاء كان رسول الله احرمت للعمرة فاتي بركن فمعه
اهل مكة فزعمهم وضع الحج سنة وبينهم فقصي ذلك العمرة **قوله** لما كان لها حرم بالتلبية كان لها حلالا يخلق معنى التحريم بالاحرام
بالتلبية والتخلل يخلق فكما سوي بر احرام العمرة واجرام الحج في التحريم كان لا يخلل الا يردى لربنا بالصلوة سوى المكثورة
والما في التحريم بالتكبير والتخلل بالسلام فكذا هذا **قوله** ان العمرة راحة الستة يومه اي يتم الزياره بدفع البصر على البيت
والان التلبية لا اجابة الدعاء واد اضر البيت فتدعت حاجته الى التلبية ولان لهذا الطواف كنه في العمرة
لمن طواف الزياره الحج فكما عدم قطع التلبية هناك على الاستفعال بالطواف فيها يتقدم قطع التلبية على الاستفعال

ولما ذكرنا اشعار اهل زمانه لانه رايهم يستصون ذكرك على وجهه كما ومنه هذا البدن من اياه حضورا وحرمانا فربما
الصواب في هذا الباب على العامة لانهم لا يفتون على احد فاما من وقف على ذلك بان قطع الحلال دون الخلق فلا بأس
بذلك **قوله** انما كرم اساره على التخليد كما سار الكتابية على المسلم **قوله** لو استعملت من مري اى لو عرفت او لا ما عرفت
اخرها سقت الهدى وقصة ذلك في البني عم امراضها بان يفسحوا الاحرام الحج وعمولها بالعرف لما يقولونكم عتقنا
لخالقه الكفر وكانوا لا يفتنون ولا يفتنون سيطرون رسول الله انه هل يخلق ام لا فان عند النبي وم وقالوا لو استعملت
لكدنت فدين ان سوق الهدى عن التخليد لولا ذلك لتخلد كذا في الميسر **قوله** جعلتها عمم وجعلت السوء او جعلت
الحج اثبت وصف الحجة المبتدأ **قوله** وهذا سقى التخليد عند سوف الهدى سار على ان لسوق الهدى بابر في اسباب الاحرام
ابتداء وكان له اثر في استدلال الاحرام بالضال الى ان البقاء اسهل **قوله** على ما بينا في منع لاسوق الهدى **قوله**
فما افضل ما فيه من المارة الى الجادة وزيادة الغب والا جريد والتعب بالجود **قوله** وهو دم المح على ما بينا
اساره الى قوله وعليه عدم المنع للنص الذي ملونا وهو منع بالعمرة الى الحج **قوله** فقد حل من الاحرام الى احرام
العمرة والحجة **فان قلت** لو كان احرام العمرة مافا الى وقت اكله وقد قال علماء وانا ان القارن لو قتل صيدا بعد الوقوف
بعرفة لم ياكله فعليه ممد واصل ولو بقي احرام العمرة بعد الوقوف لوجب عليه ممتان كما قبل الوقوف **قلت**
احرام العمرة اسم الوقوف اما سقى حق التخليد لا عبر لان التخليد لا صور الا بعد قيام الاحرام فيمنع الاحرام من حق التخليد
لا غير احرام الفرد بالحج بعد اكله فانه لا سقى في حق ما من المحظورات في سقى الحجاج واما قلنا ان احرام العمرة لا سقى
بعد الوقوف لان الله نوجع الحج غايه احرام العمرة والمضروب له الغايه لا سقى بعد وجود الغايه لا الضرر في ما ذكرنا
واذا لم سقى احرام العمرة لم منع احكامه عليه فلا يجب الا على كذا في الميسر **قوله** كاللهم الصلوة مرحب التخليد
فجعلنا كالحق عن الاحرام **قوله** طافا لك في فان عند لهم النزل والمنفعة ولكن لادم عليهم اعلم لمر هذا الخلاف على
لنذكر ان الله المنع اساره الى المنع عند حبيبه واصحابه فانه لا منعة ولا قرآن كاخري المحرم احرام عندهم وعلى الساق
اساره الى الحكم الذي هو وجوب الهدى والصيام ولم يوجب عليهم شيئا كذا في الكشف وقولنا الحق ان لو كان كذا
لتقبل على اذ المنع شرع لما لم نرينا فعلنا ولا الا اما الدم والصوم بعد السروع فعلمنا لا اختيار لما فيه
قوله في لا يكون له منعة ولا قرآن لان حاصر المحرم احرام اهل الموافقة لم يروها الى مكة عندنا وعندنا كذا هم اهل
كل خاصه وعند الساق اهل مكة ومكان على مسافة لا يصر فيها الصلوة وهذا سار على اختلاف اهل التفسير
المنع **قوله** خلاف الحكم اذ اخرج الى الكوفة وروى حيث يصح واما حصه بالنزاع دون المنع لانه اعتمر هذا المكى في الشهر الحج
منح من عامه وذكرنا يكون ممحالا في الاقاة اما يكون ممحالا اذ لم يلم باهل بئر النكبر الحامص حجة والمكى لهما يلم باهل
بئر النكبر طلالا اذ لم يسوق الهدى وكذا في ساق الهدى لا يكون ممحالا في الاقاة اذ اساق الهدى لم يلم باهل
محرم كان ممحالا لان العود هناك منح عليه فمنع وذكره الحامص باهل واما في المكى هذا العود غير منح عليه وان ساق
الهدى وكان الحامص ممحالا فذكرنا لم يكن ممحالا كذا في الميسر **قوله** ولم يكن ساق الهدى بطل منه واصل قوله في الشافعي

لا يطل غنعه بآثاره بل يتركه للملك والزر والاعراف الامام ما ذاقه كذا روى عنه من البايعين من بني عبيد بن
المسيك وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس ابراهيم بن **قوله** لانه اذا ما سحر من فائه لم يابها بغير الشك وهو الامام صحيح
لان العود غرق غرق عليه من لوعته لهدبه ليجر عنه ولم يكن كان جازيا فهو بمنزلة الملك اعتمر الكوفة وساق الهدى
لمنعة وهناك لا يكون منعنا فكذا نهنا ومنع ما فالا ان الهامة بابها غير صحيح فنهنا لا يجرم على حاله لم يذبح عنه
الهدى وكان العود منعنا عليه وذابحه صحة الهامة بابها خلاف الملك اذا خرج الى الكوفة واحرم بالعمرة وساق الهدى
وحج من عامه فذكر لا يكون منعنا لان العود هناك غير صحيح عليه صحة الهامة بابها وهذا العود غرق غرق عليه فنهنا
الهامة بابها **قوله** واحرم بالحق كان منعنا العلم فنهنا لله هذا ذهب فقهاء ما تقدم الاحرام على الشهر الحرام فنهنا
المنع بعد التزني بافعال العمرة او كرهها الشهر الحرام وعذما لم يندم افعال العمرة على الشهر الحرام ايضا لا يمنع من المنع
بعد تركه كان التحلل من احرام العمرة والشأن في الاحرام بالعمرة قبل الشهر الحرام لم يكن منعنا وان كان اداء
اعمال العمرة الشهر الحرام وعنده الحرة وقت الاحرام بالعمرة وعنده ما لم يكن منعنا من الاحرام وعن نقول ان كان
اذا افعال من الشهر الحرام لم يكن منعنا لان احرامها غير صحيح بالبدن بالجماع هو كالمحلك منه وان لم يات
بالاعمال حرمه دخل الشهر الحرام بالعمرة بالبدن بالجماع فهو كالحرام بهاء الشهر الحرام لانه يرتفع
ما دار النسك من الشهر الحرام كذا في المسبوط لما كان شرط المنع ان يكون النسيان في احرامه الى ان يات الشهر الحرام فقال
الشهر الحرام شوال ودوال غنوه وعسروى الحجة عند حبه وعند السافى سح ذى الحجة ويلا يوم النحر وعنده ما لم يكن
كلما استدلالا بقوله نوح الشهر معلومات واقل الحجة المنفق عليه **قوله** فانه فابده توقيت الحجة بهذه الاشهر
قوله فانه لغيره من افعال الحج لا يجرم الا فيها والاحرام بالحج لا يفتقد ايضا عند السافى في غيرهما وعند حبه
بفتقد لانه مكره **قوله** فكيف كان الشهر لغيره بعض الاشهر **قوله** انهم الحجة منى فانه ما وراه الواو بدليل
قوله فانه ضعف فلو كان فلا شوال فانه اذن وانما يكون موصفا للسؤال لو لم يلبس الشهر معلومات قبل يركب بعض
الشهر من كل ما يتفق بانك سنة كذا وعلى عهد فلان فعل العمل عسرون سنة او اكثر وانما راء في ساعده منها **قوله**
ما وراه مذهب مالك وهو مروي عن عروة عن الربيع **قوله** فالواو جسد ان العمرة غير صحيحة فيها عند عمر ابن عمر
فكانها محلص للحج لاجالها المعمر وعن عمر انه كان خوف الناس بالذرة وبها سمع عن الاعتقاد فنهنا **قوله** لان الاحرام
ركن كالتكبير للصلاة فكذلك لا يجرم بالاحرام من قبل دخول الوقت فكذا في الحج وهذا لان الاحرام ركن الحج يركب تمام
به والاحرام يلزم بالشروع او ببعضه لا يفضل عن بعضه والاحرام بالبدن بالجماع ما كان ركنها فلا ينادى
في غير وقت الحج كسائر الاركان اذا لم يجر احرام بالحج كان محرما بالعمرة لان الوقت وقت الحرة لا يرى لوفات حجة غنص
الوقت لى احرام للعمرة فكذا اذا حصل احرام بالحج غير الشهر الحرام فنهنا للاحرام بالحج كالحج كالحج كالحج كالحج
اذ هو من التراب لا للاحرام لانه سقى مسرما الى النوع منه وهو لم يشرط العبادة لاحد ركن العبادة ولانه
لا يتصل به اداء الافعال لان الاحرام يكون عند الميقات والافعال على الواو احرام اول يوم من شهر طه والحج صحيح وادالا

بعده بازائه واذا كان شرطه منعه على الوقت كالوضوء خلاف الصلوة فان اداء الاركان فنهنا بتقبل الكبير فاد حصل
فمن دخول الوقت لا يتصل اداء الاركان ولان الاحرام محرم انسياء كل لبس المحيط والستيب والجماع وغيرها واجبات انسياء
كالوقوف والطواف والاعتصم بزمان واخبر تقدم الاحرام على الوقت لعدم الاحرام على الوقت لان كان فانه لو احرم
من ذبيرة الهامح وهذه عمادة تعلقت برمان ومكان **قوله** لو كان شرطها ذكره قبل ان يركب وهو مكره
قوله لانه لا يات من من موافقة المحذور اذا كان مكنته الاحرام فلا يلزم كبره **قوله** سكان هذان ميطاسا لانه بعد جاوز
الميقات فلا لا اذا عاد يلزم الاحرام من الميقات فهو والذي لم يابها سوار ولاى حنيه صدي بن عباس فان قوما
سألوه وقالوا اعتمرنا الشهر الحرام ثم رما فبر البني ثم تم تحننا فقال اسم منصفون واسمهم بالهدى ولان لا منى حرج مسافرا
هو سفر واصرام برح الى وطنه وان كان يطوف البلاد والمكان السفر الاول فاما وقد حصل له النسيان في الشهر الحرام سفر
واكان منعنا فنهنا **قوله** وما لا هو منع لانه لما قدم البصرة وهو مكان الاهل المنفعة صار ملحقا بالاهل لان من
الى مكانا كان حكم الاحرام من اهله وهذا مع قوله لانه انسياء سفر الى اخره **قوله** انه ما ن على سفر وهذا لان حكم السفر الاول
ما لانه لم يعد الى وطنه الذي انشأ بالسفر منه فصار كمن لم يحج من مكة فصار الاصل عند حبه انه ما لم يصل الى اهله
فهو كمن لم يحج والبيقات عند ما من حرج من الميقات فهو كمن وصل الى اهله فابده اختلاف بطرما حوج وجوب الدم
حجب الدم لان دم الحج دم شكر وهو قرينة فيصار الى اجابة احتياطا **قوله** لا يكون منعنا بالاتفاق ما رعى ان لما فرغ
من عمرته انه لو ادى العمرة ومضى فيها فطاف وسعى وحلق فم حج من عامه ذلك لم يكن منعنا سار على ان العمرة البكر
مضمونه بالقضاء فلا يكون موصفا للنسك وكذا لو اعتمر على الصحة وافد حجة بالجماع من الوقوف بعرفة ومضى فيها
لم يكن منعنا لانه لم يرتفع ما دار النسك كما قال في المتن **قوله** لانها انتتتتت الواو وهو لان دم المنفعة لا يجوز من
ينه ما رعى ان الدم منسوع وفيما يتنوع لابن من التعيين بالاجماع وهي ثوب الاضحية ولكل امرئ ما نوى بالكتاب واللس
للا انسان الا ما سعى واخذت لكل امرئ ما نوى **قوله** حاضت المرأة عند الاحرام وقال بعض النسخ حاضت عند الوقت
والاول هو الصحيح بدلالة قوله واحرمت **قوله** وكذا الجوارح الرجل لانه وضع الحكة في المرأة لان بية الاضحية في دم المنفعة
الا ستغفرك ومار ذكره رواية **قوله** سرف بورن كعبت حمل بطريق المدينية فقال لها البني ثم اصغى جميع ما نضعه كالحج
غير لا الطوة بالبيت ولان الطواف المحجوب في منوعة غير الدخول فيه والوقوف في المفازة فلا يمنع عنه **قوله** لانه على من صدر
وهذا لان من صدر بعد ما حل السفر الاول فصد طاعة منه وهو ليس بصادر لانه من اهل مكة فلا يكون له طواف الصدر **قوله**
بعد ما حل من دخل وقت السفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني وهو في ايام الشروق وهو اليوم الرابع
من النحر من كالحج اذا خرجوا من مناسك من المنى لواء من مكة دار قبل دخول وقت النفر الاول فليست له طواف الصدر ولن
اخذكم دار بعد ما دخل وقت السفر الاول فعليه طواف الصدر عند حبه ومحمد لانه لم يجرى وقت الصدر من بية الاقامه
فلا يسقط عنه بية الاقامه بعده كما لو طاف بعد خروج وقت الصلوة فانه لا يسقط عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف
اذا نوى الاقامه قبل ان يركب طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقتها فلا يصح طواف الصدر وبنا عليه لدخول وقتها

هو ما رعى ان الدم منسوع وفيما يتنوع لابن من التعيين بالاجماع وهي ثوب الاضحية ولكل امرئ ما نوى بالكتاب واللس

نقص البشائر في أغفلة الجبهة وهو تركها حتى يطول من ينسبها بالحكم فنسفي ان يجب الدم بقصه وهو قار من جبينه **قلت** ان مقتل
بالجبهة ونسب لها فاقول بها **قوله** حتى يوارى الاطار وهو الحرف الاعلى من السبعة وذكر الطحاوي لطلعه من ونسب ذلك الى الجبين وليس
ومحمد بن الحسن من قال ان خلق بدمعة والقصر من وهو المذهب عند بعض الفقهاء من مشاعنا لما روى انه دم قال طبري فظن
وقطره ابراهيم وذكر من جعلها نقص البشائر **قوله** لانه انما خلق الاجل الحجة الى اخره ولا دم اجمع وهو ما لم يجرم وما كان
سائر ما يرجع عليه الدم ولا في موضع الحجة من خلق غير مقصود فصار كقارب ولا في جبينه ان طلقه لم يجرم مقصود فصار
خلق البرقبة والكهنة نحو على العذر الا ترى انه لا سائر ما يرجع الصدقة عليه بل اعذر ايضا العلم انه لو خلق محرم راس محرم
اخراسه ونحو الخلق دم ان فعل العبد به بامر كنعلم بنفسه ومع الراحة والزيادة بماله **قوله** ان خلق لجراسه ما كان المحرم بايما
خلق راسه او اكرهه على ذلك فعلى الخلق ايضا دم عندنا وعند السافعي لاسي عليه وهو بناء على اصل ان الاكره ادا لم يخرج
المكره من تركه يكون مواضع الحكم الفعل والنوم الممنوع منه لان الاكره يفسد فحده ولا يعدمه والسوم معدم النقص فكذا سبب
النوم والاكره سفي الحام الى لفرقان والروية بازالة الشعث والفتة عريته فيلبس الدم **قوله** ثم ابرج الخلق راسه على
الخلق وفان في رجب به لانه هو الذي اوقعه هذه الورطة والدم هذا الغرم فلهذا ما لم يجرم في كسوف البراحة والزيادة
فلا يجرم به على غيره كما لا يجرم الغرور بالعقر على غيره لانه يعاقب الله احكامه بالوطى وقال السافعي لاسي عليه وعلى هذا
الاخلاف الحرم اذا خلق راسه لانه انما الحرم من غرزا لا من نفسه لما فيه من الراحة والزيادة ولا يحصل من ذلك حكمة
راسه غير ولما ان انا ما يجوز من الادمي من محظورات الاحرام لا كحكمة الامان كسات احرام لمخ الحرم من حياضه ذلك
من دون غيره كما مضى من حياضه نفسه وهذا كسمل الصيد لانه جاز في قتل صيد غيره كما كان جاز في قتل صيد
الان كالجناية ما مضى من الراحة والزيادة الى فعله فاذا فعل ذلك في نفسه كملت الجناية فلهذا الدم وان فعله بغير
لم يكمل جناية فيجب الصدقة **قوله** اطمع ما ساء والوجه فيه ما ساء اي اتفا وهو قول ولما ان انا ما يجوز من الادمي من
قوله لانه من نوع واحد لان الاطراف كل منها نوع واحد كما خلق سائر الراس وهو نوع بالنسبة الى الاعضاء المميزة عن الاخر
كالابط والراس والعانة فلهذا ما ساء بهن في احكامه نسبة الاتحاد عند اتحاد المجلس بنسبة للاختلاف عند اختلافه
كما نكرنا في السجدة **قوله** لان بناء على التفاضل حتى لم الحرم اذا قل صرح الحرم بكيفية فمعه واحد وان كانت الجناية في جوف
الاحرام والحرم وهذا الى لان هذه الجنايات تستند الى سبب واحد فلا وجه للاكتفاء واحد كما خلق جميع الراس
لا حروف يراى يكون في مجلس شجرة او في مجلس واحد المعية لو قصها في مجلس واحد لزم كمار واحد فكذا في المجلس ككفارة
النظر والحدود **قوله** الا اذا اخلت الكفارة مع اذ اقصر الجا فيريد واحد وكثير فيص الجا فيريد اخرى فعليه كذا اخرى
لان الحكمه الاولى ان تفتت بالتكثير فتعلم الماني جناية مسرعه فيوجب كفارة اخرى **قوله** وعلى قوله جبينه ولو يرب
بجلاء بوجه دما بان نقص كل مجلس به او رجلا لان هذه افعال مختلفة في كل مجلسه وكل اهل جناية كما لم يوجب الدم
كما لو طوى الراس في مجلس وقصر الجا فيريد مجلس اخر وهذا لان كنفارات الاحرام مع الجلاء فالبعض حتى وجب على المحدث
والسائر والجرى التوافر في العبادات الا ان كان في مجلس واحد فالمقصود واحد والمحال مختلفة فبترجح جاني اتحاد

المقصود بسبب اتحاد المجلس فاما اذا اخلت الجا في سرج جاني اختلاف المحال فوجب لكل فعل دم كمن لا ياتيه
مراة فان كان في مجلس واحد في السجدة ولا معدوم به فارق الخلق بان محل الفعل هناك فاصل المقصود متحد
قوله نقص الاطراف خلق الراس كذا في مجلس **قلت** دعوى اتحاد المجلس اعسار انه كسبي واحتمل منبه بان محل
الصبيحة من حيث انه قيل في واحد انه معدوم الجا في سجد الصبيح بالاجماع باعتبار تعدد محل الفعل وانما الدم في نفسك
وسرك كما لزم بعض اذ ان نسك واحد لا اتحاد المجلس لا معدوم الجا في سجد الجا في سجد الجا في سجد الجا في سجد
قوله لانه اذا جاز البند الواحد دما بالانفاق والثلث اكثرها فنزل منزلة الكل تحقيق القول المرجوع اليه ان الدم
لا اهل انما يجب بعض الجا فيريد البند والرجل والبند الواحد دما في ذلك فالحق بالكل احكامه كرجع الراس الخلق فكان
لهذا الذي ما سئل في الدم فلا يمكن لفرق ما للثلاث مقام الكل لانه في نفسه ملحق بغيره فاني لم يجرم اكثر من ولو جاز ذلك
لما كان يلحق اكثر من فيقال اذا قص الفطر ينقصه دم موم يهودى الى ما لا يساوى وهو باطل ولكن يقال ما كان
ادنى الحد من سرقا لا يتعلق حكمه ما دونه ولان الدم بهذه الكل فلهذا دمهم عام الكل لم لو ان اكثر الدم مقام
الدم لكان فيه اعسار شبهة الشبهة وانه لا يجوز ما جعله اختلاف الجا في سجد الجا في سجد الجا في سجد الجا في سجد
رجع الراس مع طمس عصبه كامل ومحمد جعل اوراق المجلس عند انفاق المجلس مع عدم التكثير للاول كما جئنا به
في مجلس كذا كفارة النظر **قوله** وقال محمد عليه دم لان المقصود خمسة اطراف فلا فرق بين ان يكون ذلك من خصوص
واحدة متفرقة كذا الخلق فانه لا فرق بين ان يخلق راس واحد او جانب متفرقة في اجزاء الدم وكذا في الارش
فانه لا فرق في الجا فيريد البند قطع احكامه فيريد واحد او مريد من سائر ما قاله ان الدم انما يلحق بالكل اذا ادى في الكل
وهو الرية واللاتفاق وهذا لا يهودى في الكل اما الرية فلا تارة لا تحسن النظر ان يكون بعض الاطراف مقتصرا
دون البعض واما اللاتفاق فلا تارة يزداد الا في بعض البعض **قوله** كما يعلم كل طرف معناه وادام لكل الجناية بحيث
الصدقة لكل طرف حتى لو نقص غير طواف من كل عضو اربعة يجب لكل طرف طعام مكبر لان سلع ذلك وما نحن ببعض
منه ما ساء **قوله** لانه لا يجوز بعد الانكسار في ذلك المكسر لا يجوز البند فاصد لا يكون جناية كالتواكس من الحرم وس
فاصد فانه لاسي في هذه لانه لا يجوز **قوله** وراية نزلت في المحدث وهو كعب بن عجرة بجمع العين وسكون الحيم واحد
الحروف في العفة في العود وغيره فاك من في سول الله دم والتمل سها في جبهى واما او قد في فذرى فذاك
انوديك هو ام راسك فينتل مع ما نزل الله وكان منكم من ساء او به ادى من راسه فذبه مصام او صدقة وانسك
فنتل في الصيام ما ليلنا يام فلت في الصدقات ليلنا يام في صدقة على ساء ما كبر فلت في حال الشك في ساء وفذكر
حرف او ما وحس المحيى ككفارة الجنب **قوله** وكذا الصدقة عندنا وفيه طرف السافعي فانه يقول لا تحريم الطعام الا في
الحرم لان المقصود منه رفع فسر الحريم ووصول المنفعة اليهم ولنا ان الصدقة بالطعام قربه في كل موضع فصار كالصيام
قوله فلو لم تحرف فذبة الا في زمان اي زمان مخصوص وهو ايام النحر او مكان مخصوص وهو الحرم وهذا الدم غير موقوف بالزمان
فكان محققا ما كان **قوله** ولو احصا الطعام احرامه فيه النعدي الى اخره اعلم ان شرط الطعام التملك عند محمد لانه ذكر بلوغه

فصار كالزكوة وعندني بوجوب البسطة لا كفارة ككفارة البسطة والظاهر **فصل** الحائض في باب الحيضات ذكر كل
نوع منها فصل على صفة ودم جنابة الجماع وواجبه على غيره لانه هو الحتم في الباب اذ في بسطه كحلاف غيره واما
تقديم التطيب والبسطة لانه ان ذلك كالوسيلة للجماع **قوله** وجماع الصغير اذ ليس له منة فامني واما اعاد لفظ الجماع
الصغير لشرط الاشارة مع الحسن فهو **قوله** واعتبر بالصوم اي لئلا يزل بالمفصل فتدبر كما في الصوم وان لم يزل
لا يلزم منى قط كما لا يفيد الصوم ولكننا نقول الجماع بما دون الفرج من جملة الرفق فكان منهيًا بسبب الاحرام والاهل
عليه يصير تركه محظورا حرامه قبله الدم وهكذا سمي في الصوم الا ان السجدة وردت بالرخصة والتقبيل هناك ثم الحرم
لصالح فصلا الشهر ولا يحصل ذلك بالتقبيل بدون الاشارة ولهمنا الحرم الجماع بدواعيه والتقبيل من جملة معني **قوله**
في جميع ذلك كالحسن امراته بنهوه فانزل واصل امره بنهوه فانزل **قوله** ولما انشأ الجماع معلق بالجماع اي بعينه و
تعلق بعين الجماع من المعنوية لا سعلق بالجماع فمادون الفرج كما عدهم اهل ما يجب الجماع الفضا فيكون قياس الكفارة
في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فمادون الفرج الكفارة فكذلك لا يجب هنا الفضة كذا في المبسوط الا ان فيه معنى الاستعانة
بالمرء وذلك محظور الاحرام قبله الدم انزل ولم يزل بخلاف الصوم لان المكن فيه الكف عرقضة السهو تنزل لم يزل
بدون الاشارة فمادون الفرج فلم يحرم وعند الاشارة وصرفه احدى السهو تنزل لكن في النفقة في الصوم
والجب الكفارة **قوله** في جميع ما بالنفقة العصفان الفا حشر الا بطلان وعليه ساء والخم في الجماع كما في النفقة
حجه ساء على الزنا الاحرام لانه على ما لا يمكن اخراجه عن الاحرام الا بالافعال بخلاف الصلوة فانه يخرج عن احرامها كما في
لان الله تعالى قال يا ايها الذين امنوا لا تملوا اسلحتكم سبلها الله الى قوله ولا بين بين البيت احرم ولا بين نزلت في محرم الجن ومم كنز
بومكنه قد روي عن جماعة من الصحابة انهم قالوا لعمري ان الجماع كذا وهذا ان الحكماء في المرأة وعليه ما في مرقا بل لا يجب عليها
العم لانه لا يثبت عندنا الجماع الا بالبرء لم يثبت افعال الجماع بخلاف المحصر اذا دخل من احرامه بدع الهدى عليه الفضة
والعرة **قوله** وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة اي عن عمر وعليه ابن مسعود **قوله** وقال الشافعي يجب بدنه كالوجاه بعد
الوقوف بحرفة بل اولى لان منع الجنابة قبل الوقوف كمنع الاشارة وقعت في مطلق الاحرام فلا يجوز ان يتعد الجنابة و
الواجب **قوله** ولما عارونا وهو قولهم برهان وما ذكر الدم مطلقا ساء والنساء لانه مسفن ولا يبال في المطلق
سرف الى الكامل وهو اخرون لا يبالون في تصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن وهو النساء **قوله**
وكان عنه اي عن جنه ووايانا رواه ان الجماع في البر لا يثبت في النفقة مع الوطى فخرجت وجوب الجنابة عنه
انه يثبت لانه كامل حيث الاتفاق امانا البهجة البسطة لانه ليس بوطى مقصود وعليه دم ان انزل لانه يسيبه
الجماع **قوله** وليس عليه لغيره فقاء فضا ما افترده عموما خلا لما ذكرنا فخرجنا من مذهبنا والاصل فيه الصحة فالقول
اذا جبال للنفقة يعرفان معناه ما وكل منهما طريقين طريق صاحبه وما ذكرنا اصد بظاهر هذا اللفظ فقال اذا خرجنا
منها فقبلها ان يفتنوا ولكن هذا بعد النفقة فالله ان موافقها ما لم يحرم والا فراق للتحريم عن الخواص فلا معنى
للامر بالافراق ووقف على المواضع منها **قوله** ولو فراقا حراما على ان الافراق يشك بنقل الصحابة واولى اذ احاطوا

فشكل الاحرام ولان فيه توقفا عند جمعا كما في المأخوذ بغير العينة **قوله** ولما سافى اذ انتهب الى المكان الذي
حاصرها فيمنعها يعرفان اذ فراقا من الموضع واصحابه لانه لا يمانان اذ انتهب الى ذلك الموضع يعرفان السهو
فيمنعان الوقاع وهو مستوفى عن علي وابن عباس وابن عمر وهذا ليس بمعى ايضا لانها اذا واصل ذلك الموضع واصل
فيما لحقا منسفة كسر بلزده لسهو اذ اذا سافى فلا معنى للافراق مع وجود الجماع بينهما الا يرى ان الزوج لا يبر
ما في عارها والافراق حاله كحيف مع انها ما سدا كرا ما كان سدا على الحاف حاله البطر فتخرج لهما السهو فيمنعان
في الوقاع ثم لا يحل لها الفراق سدا الموهوم كذا هنا وكذا حاله الصوم لا ينافيها فيمكن وان ما ليس بنسك في الاداء
فلا يكون نسكا في الفضا لان الفضا بصفة الاداء والافراق المستوفى عن الصحابة محمول على المنذر في الاحجاب
لا على ائمة ولا على الجاهل **قوله** خلافا للشافعي فان عنده اذا جامع قبل الرمي بفسخ حجه عسارا اما لو جامع قبل الوقوف
واجماع كون كل واحد قبل التحلل لما قوله ومم عرفه فعدم حجه والجماع حقيقة من مراده لانه في عليه طواف الزمان
يعلم انه اراده الحمام حكاه وذا بفرع فمعه غير الواجب الامر في الفاء والاول غير مراد فغيب الماني واما وجب البدن
لقول ابن عباس اذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد نسكه وعليه دم ولا جامع بعد الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه بدنه
ولان الزاجر سخط على الجنابة كرا المحض ومنه والجماع اعلى انواع ارتفاقات فيجب اقوى الزواجر واداه **قوله**
فسدت عمره فمعه لهما ونقضها وعليه ساء لان جماعه حصل قبل اتمامها فصار كجماعه قبل الوقوف بعرفة **قوله** وقال
الشافعي يفسد الوجهين وعليه بدنه عسارا في الجماع اذا عمه فسد عنه والجماع محظور كل واحد من النسكين فكذلك يجب البدن
بالجماع فكذلك العم **قوله** كف فضل طواف العم على طواف الزيادة حيث لم يجب شيء في طواف الزيادة اذا جامع بعد ما طاف
اربعة اشواط ويجب الدم في طواف العم اذا جامع بعد ما طاف بها اربعة اشواط مع ان العم سنة والجماع فريضة وطواف
الزيادة لكن في الجماع لم يسمه هذا من تفصيل العم على الجماع بل يشاء ذلك من معنى فسد وهو ان الطواف الزيادة انما
يؤتى بعد اقل من طوافه المستوفى في الترتيب فماتوا وقصر فسد تحللا لان حكم التحلل قد تداخل طواف الزيادة وحرف
النساء كما ذكرنا وهو ان يكون ركن في مودى في الاحرام ولما كان كذلك فام اكثر اشواط الطواف حكم التحلل مقام
جميع الطواف فكما انه لو اتم الطواف تحلل في النساء فكذلك اذا اتم اكثر اشواط الطواف تحلل في خف من الدليل
على ان عدم وجوب الدم هنا باعتبار سبق عمل التحلل بالخلق فهو ان لم يكن خلق قبل طواف الزيادة ثم جامع بعروما
طاف اربعة اشواط للزيادة يجب عليه الدم كما في طواف العم لا ريب محظور الاحرام فان التحلل الطواف لم يحصل اذ لم
يخلق وكذلك العم ان اخلق مؤخر عن طوافها فلم يقع التحلل بالطواف وكان خلق واقعا محض الاحرام سواء كان
قبل اكثر اشواط الطواف او بعد واما في المبسوط **قوله** يحظر عدم هذه العوارض ساء على ان هذه الاشياء عدم
اعطى ولم يقع العمل جنابة فلا يفسد الجماع لان فساد الجماع باجتناب وقوع الفعل حاشا وهذا لان حكم النسيان والاكثر ابروع
ما حدث المعروف واليوم معناه لان عدم الفصل لئلا يخلو ولنا في هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا يثبت عنه
هذه الاعتذار وهذا لان الهوى في الاحرام الرفق وهو اسم للجماع الا يرى انه يلزم الاعتصان به وسد حرمه المصاهر

بحق النصف عملا بالاحكام التي فيها حق هذا القول وهو اربعة اسواط بالايه وما زاد على ذلك يكون واجبا لانه ما زاد على
الصلوة فانها تجزئ لكل وجه ومن عرف كون الطواف سبعا بالنسبة وعرف كون الظاهر انما يجزئ المستأثر **قوله** لان المستأثر
اكثر من هذا ان لا يكثر كل الكمال فصار كان لم يطف افعلا **قوله** ومن ترك طواف الصدر او اربعة اسواط منه الى اخره وانما يكون
كذلك اطلاقا ليس بواجب بل هو واجب بالايه وهو طواف الزيادة ونحو غيره وهو طواف الصدر ومع الصدفة هذا وهو
ان يكون لكل سوط منه نصف صاع من جنس واحد وانما قلنا بالصدفة لان الدم يقوم مقام جميع طواف الصدر فلا يجب ترك اقل
ما يجب ترك كل ما **قوله** الدم هناك كجود السهوية الصلوة ولا فرق بين الرضخ والواجب منه **قوله** الحائض متنوعة هذا
ولا ذكر في **قوله** فيه نسوة ينزطون الصدوم وهو طواف الصدر وهو واجب **قوله** اذا سارع فيه يصير واجبا
قوله لانه يلازم ما هو المستأثر من هذا ان يرضط الطائف من سبعة دارة الحجر حتى يسهى الى اخره ثم يرضط الحجر ويخرج من خارج الحجر
ويكون الطواف هكذا ينفع مرات فان دبره الى العلم ولم يعد فعله دم لانه ترك ما سفي جوبه كجود الواسع ويكون
الطواف مع هذا حتى لا يرضط حكم الكتاب بالخبر **قوله** لا يرضط الا بعد اعلم الاصل للمستحق لجهده اذا وقع ما فيه يعرف الى جهته
ويطلب منه خلاف ذلك اذا سجد في الصلوة ونوى النطق بجمع غير المستحق وكذا اذا ترك سجدة واحدة وسجد للسهو
وهو لم يعلم بالاول مع احدى سجدة السهوية والصلوة وان كان نوى للسهو واذا صرف طواف الصدر الى ما عليه فالمستأثر الزفر
هو الاول والثاني جبران له عند الشيخ الى الحسن الكوفي وقال ابو بكر الرازي المحدث هو الثاني حتى لم يزل الاول يدبر له
دم ساخر طواف الزيادة عند من فيه هذه المسئلة لو كان المحدث هو الاول لم يكن يرضط طواف الزيادة هذا كمن قرأ النكحة
لم يقرأ السورة وركع ان لم يجد الى القيام صار هذا الركوع معنفا فان عاد الى القيام وقرأ السورة وركع المحدث هو الثاني
حتى لو لم يركع فسدت صلوة واجام بهما كون الركوع كجود الاعادة بالبعود الى القيام والقراءة كالطواف مع حق الاعادة بسبب
الخطا وبشأنه الفرق بينهما اذا طاف طواف الزيادة جبا هذا سما اذا طاف بمحدا انه لم يسفل طواف الصدر اليه لان الاعادة
في مستحب لا يرضط طواف الصدر واجب فلا يجوز صرف الواجب الى ما ليس بواجب والثاني ان صرف طواف الصدر الى طواف الزيادة
افضل لكثرة غير مفيد الا دم بعد طواف الزيادة وان سقط نصف طواف الصدر اليه لكنه يجب دم اخر ترك طواف الصدر
و افضل صرف الصدر الى طواف الزيادة من فعل الخطا فليدره سقوط الحزور وان وجبت ساء ترك طواف الصدر والمعتد حوار
نقل طواف الصدر الى طواف الزيادة لوطواف الزيادة لكن باعتبارها واجب ان لا يشترط فيها البصا صلا كما كان الصلوة
والوقوف يعرفه لا يشترط فيه البصا صلا ومع كونه دكها كان عبادا معصودة والمذايح السفلى بخلاف الوقوف بهذا
للاعتناء واجب ليرتبط فيه البصا صلا لا كالكفارة مجرد البصا صلا عملا بالوجوب فاذا انشط فله العمل فيه الا غير جار
ان يكون الواجب سعة الصدر واجبا عنه ولا فحصلت العروة ابتداء الاحرام للافعال على الترتيب الذي شرعت وهي
كافية لمجموع الافعال ما علم انه لا يشترط لكل ركعة خاصة فبطلت منه خلاف ذلك وهو واجب صرفه الى ما عليه **قوله**
ولا يرضط الرجوع على ما بينا وهو قول ومن ترك طواف الصدر او اربعة اسواط فعليه ساء الى قوله وما دام معه يوم الاعادة
طواف الصدر **قوله** بعد ما **قوله** لم يعد السعي وانه لا حاجة الى الطهارة لعدم تخلقه بالبيت **قوله** بعد السعي ليعتقه

الطواف

الطواف اذا سعى بدور الطواف غير مشروع وكان سبعا واليه لا يعطى حكم نصف بل كل اصل **قوله** اذا اعادها الى عليه ولا
بعد السعي بدل من وجه السفلى السعي غير مشروع لان السفلى بالسعي عقيب طواف التثنية مشروع **قوله** لا يرضط الا بعد
الحج الاسره واحد اما فيما وراء طواف الحج **قوله** فعليه دم لترك الطهارة فيه **قوله** فان قلت ترك الطهارة في طواف الزيادة
يجب الدم ايضا فيلزم الاستواء الموجب مع الاضواء الموجب **قوله** فقد انظر وجوب سجدة السهوية الزفر والنقل
ما الصلوة ترك الواجب ما خبره ان الحاجز نوع واحد من حيث ان ترك الواجب بوجوب الدم لا الصدقة كما بوجوب سجدة السهوية
ما الصلوة فصار الحاجز نوعا واحدا **قوله** فان قلت يسكن اذا طاف طواف الصدر بعد ما عليه صدقة **قوله** لان في رواية الى
الكبير عليه ساء **قوله** وكذا اعاد الطواف ولم يعد السعي الصحيح قبل الاى عليه لان الطواف اصل والسعي تبع اذا وجود
للسعي الاعقب الطواف والطواف وان غلبه فالحديث هو الاول لان الاعادة بسبب احداث البرء الاول وقد حقق
السعي عقيب طواف معدية فلا يجب ترك اعاد السعي متى وقيل يحل عليه الدم لانه لما اعاد الطواف جعل المودى كانه لم يكن
سقى السعي قبل الطواف ولا يجوز لانه ما عرف قد يرضط لعل سوا الله والاسعي رسول الله بعد الطواف وهو معتمد
للطواف فلا يعتد به قبل ولا جعل او اقامه كاعادة الطواف لان الدم من عت كفاؤه له فنزول ذلك التمسك به قراره
سقى السعي مودى بعد طواف كامل وقيل ليس عليه السعي سى معطوف على قوله فعليه دم لترك الطهارة في الطواف وهذا
جواب سوال مقدور وهو ان يقال لما قام الدم مقام الطواف عند الرجوع الى التمسك كان اعاد الطواف فاداعا الطواف
كان يجب عليه ساء السعي فلما لم يعد السعي وجب الدم لا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي على ذلك البرء واجب عن هذا
السؤال فانه اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي انما يلزمه الدم لان الاعادة يرضط المودى سقى السعي قبل الطواف فلا يرضط
بذلك الدم بخلاف ما اذا لم يعد الطواف وبارا الدم لا يرضط المودى **قوله** ان السعي من الواجبات لان السعي من الصفات
المروية وساقاه سدوان واضطراب مكرره وكان سوا الله ما سكت عليك السعي فاسعول ففعل النبي اذا كان
مقرونا بالامر لا ان يدعى بالوجوب **قوله** فان جد راعى ما سكتكم **قوله** وقال الساعي لاي عليه ما علم ان الركز اصل
الوقوف لما يلزمه ترك الاستدعاء سى وهذا لانه قال من وقف بعرفة بلبيل او نهار فقدم حج على النمام مطلق
الوقوف فلما عجز الزيادة عليه ولنا ان نفس الوقوف كثر استدعاءه الى عروب الشمس واجبه لمولى دم فادفعول
بعد عروب الشمس امر وهو للوجوب لان ما اطهاره حاله المستكرز وترك الواجب كجبر بالدم **قوله** خلاف اذا وقف
لبلا لاي استدعاء الوقوف الى عروب الشمس على وقف نهارا لا لانا عرفنا بها بالاش وهو لارضة النهار دون الليل
قوله لا سقط عنه الدم طاهر الدوائه وعن من فيه انه سقط عنه الدم لان الواجب عليه الا فاضة بعد الغروب وقد
اتي بها وجه الظاهر لئلا استدعاء الى الغروب واجبه والوقوف لئلا لا يصير ذلك مستدرا **قوله** واحلفوا فيما اذا عاد
مل الغروب قبل سقط حصول الا فاضة مع الامام بعد العروب وهو الواجب قبل لا يفسد ان ما ترك لا يصير مستدرا
قوله فان قلت الوقوف بالنهار سري عند الى عروب الشمس فاذا وقف بالنهار فقد انزع الامراء فاذا ترك بعد ما انزع صار
ما راك للواجب فالوقوف لئلا فقد انى اصل الوقوف ولا استدعاء عليه فلا يلزمه سى **قوله** فان قلت الوقوف لما كان مقدرا او لليل

احسن نسخة الراجح الى ان ترك الوقوف بالنهار اصل
الراجح الى ان الواجب هناك والليل

[illegible]

إذا اجتمعنا ما نرى حايماً في رمضان يجب الكفارة **قوله** فله دم واحد ولو طافا لفر هو مع جميع سائر الجنبات
 بعد ما قاله أصحابنا إنهم لم يحرموا الأصابع وهو فضاء حتى الميقات فلم يجب عليه الإدم واحد وهذا لأنه إنما يجب
 الحرام لكونه فارداً وكان محرماً حراماً لم يكن حايضاً على الحرامين حينئذ وبزالمقات لم يكن فارداً لم يكن حايضاً على الحرامين
 إلا أنه يجب عليه دم واحد لأنه يجب عليه إجماعاً وأصل حرمه الوقت والدم الواجب بالعموم من الميقات ثم أحرم ما يجيء بعد ما طوّر
 لاسيما عليه مع أنه فارد أيضاً ففرقنا أن المستحق عليه عند الميقات إجماعاً وأصل حرمه عليه دم واحد **قوله** إذا
 اشترك بخمران في فعل الصيد فكل واحد منهما جازاً كامل وقال الشافعي عليه جازاً وأصل الأصل له ما وجب من الحرام بفعل
 الصيد لمحض من الصيد فله دم واحد لأنه يرد الواجب بكبره وسعفه بصره ولو كان كفارة لم يحلف بكفارة الحلق
 لاسما وبصرف الراس وكثره أو يقول لزم المعتبر هو المحل والذات بالبدن الذي لم يفعل فعله بالمحل لا بد من سوي المحل
 واحد فلا يلزم إلا الحرام واحد وعند زفر كفارة محضة لأنه وجب ما يكاتب تحظور الأحرام وكان كفارة كالتدبير تحت علق
 الراس وليس المحضة عندنا كفارة وبذلك لأن الله تعالى كفارة بقوله تعالى وكفارة طعام ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ وأخبرنا الإمام
 بين الفضول وبز الجاه يقول مثل ما قلنا من أن لا بد من علم بالبدن ليلين **فان قلت** إنما يجب العمل بها إذا أمكن ولا يمكن
 لأن البوليء ما في الكفارة إذا دبر بل عموم مقام للأصل فوده كرد للأصل وبود للأصل بدمع إجماعاً والكفارة بغيرها
 لكنها بدمع إلا أن **قلت** إجماعاً ارتفعت حتى الصيد لكونه بدلاً لكن إجماعاً بدمع إجماعاً حتى على الأحرام فحاج إلى كفارة بدمع
 أمها وهذا كالمقام فانه يرد من الفضول حتى يورث كالدبر وجاز الفعل حتى يعود بعد الفعل فكذلك الواجب
 على الحرم جاز فعله وفعل كل واحد من الغالب كمال حياء على إجماع حتى يحس الوطء عليه ففعل كل واحد كان ليس معه
 غيره كالنقص يجعل كل واحد كالمفرد **قوله** لأن الضمان يرد على المحل أي الواجب ضمان المحل وضمانك مسلك العزائم
 حتى لا يرضى الصوم فيه حتى اتحاد المحل وسعد بغيره ولا اعتبار بسعد الناعل وأما كالدبر فانه لا يسعد
 السائل وما تقدم الواجب كفارة يجب جزاء للفعل يسعد بسعد العالمين وهذا لأن المعتبر بعد حرمه الأحرام وإجماع
 زفر غير إجماع عمم وهذا وهو متحد حتى العالمين ولذا القول جماعة خطأ يجب عليهم دم واحد لكونه يرد المحل وعلى كل
 واحد كفارة لكونه جازاً الفعل **قوله** لأن سعة جوارحه للصيد لآسن هو من غنه وسعد بعد ما قيل مع منه لأن
 الشارع أخرجه عن أهلية الذبح والفعل الصادر من غير الأهل لا يعتبر فيكون مبيته **قوله** ومن خرج طيبه من إجماع الخ
 أخره أعلم الزيادة أضافه في صيد إجماع من حيث السواء العين بعد إجماعه مضمونه على إجماعه لأن ضمان الأصل سوى
 إلى الزيادة لأنه مطالب بزيادة الزيادة وهو مطالب بزيادة الأصل على الخصب لأن الزيادة بعد إجماعه
 عدماً إلا إذا طوّل بالرد ولم يوجد من ذلك طلب الزيادة فلا يرضى الزيادة وهذا الضمان وهذا صاحب الحق البديهي وهو
 بطالبه بالرد في كل وقت فزجر من الزيادة بعد طلب صاحب الحق مصنفها حسناً إلى المتسرع ومن أخرج أي طلاق أخرج
 طسه من إجماع إلى الزيادة فعلية جازاً وهذا ذكر تكلم من نسأل الحرم والحلال بأن طهراً هو واحد **قوله** وهذا صفة
 أي كثر الطيبة مستحقة للآسن بالرد إلى الحرم صفة سرعية لها فبسر إلى الولد كصفة الحريم والرفقة والتدبير والكتفاء وأمر

بعد من ابدى الناس فكان اضرار الام سبب الفوات الامن عر اولاده والسبب في ذلك ان سقيا كان منسلا الجبار شرفه فاني اذكر
جراها من حرام الامم ولدت ليس جرم الولد لانه صيد ولا يوقد من اثر العمل بالنكاح حتى لو اشترى فيه لم يضر ولا ان الواجب علم
صيد الحرام من كل حفرة البول يوم مقام الجبل فصار باءا اكره راد الام مع وهذا فليكن ان عدما ادى حرام الام لا يجب
عليه والام الى الحرام فاذا كان كذلك لم يبق الا ان يصفه هذه الصورة اصل فالولد لا يحد بصفه الامان فلا يجب ان يمان
ابن عليه من باب **مجاورة الوقت بغير احرام** لما ذكرنا من الكتاب وانواعها اعقبه هذا الباب وهو
الحامات ايضا لان هذا من الاحرام وما ذكر من الحجابات وما سعه بعد الاحرام فطوق ذكر جباية الحرام سائل لما فعل الاحرام
فكان كالملة استحقاق اسم الحجاب فلهذا ذكره **قوله** فان رجح الى ذات عرف فحصبه مدار العرف ما على ظاهر حال الكون
والا فارجع الى ذات عرف غير من الحواضت سوار **قوله** وقال اولا بسقط الى اولى بلب لان المني عليه انشاء الاحرام
ما هذا النكاح المبيحات فاذا احرمت بعد ما حازا المبيحات فقد ترك ما هو المستحق عليه فلهذا الدم كما لو لم يعد وهذا
الواجب عليه انشاء لمسه واجبه فلا يصير مالا فيا حافا ولا يترك في محله المبيحات لانه يكون محرما عند
الامر ان لو احرمت من ذرية اهل وسرا لمبيحات محرما لاسي عليه لاداء الى المبيحات بعد ما احرمت فقد نزل ان ما هو الواجب عليه
وهو كونه محرما عند المبيحات فيسقط الدم قال الزوج من الاصل في الاقاربه الاحرام مردود به العلم قال علي ابن مسعود **قوله**
والحواشي والعوم مع اماهما ان حرم مردود به العلم قال في افضل احرام الرجل ان حرم مردود به اهل لانه رخص المتاجر
الى المبيحات فاذا انتهى الى طلال وجب عليه التلبية والاحرام عند المبيحات فاذا لم يفعل حتى حازا المبيحات صار جانيا
فاذا عاد الى المبيحات محرما ملبيا والاسناد ما يستدرك من الاثارة فقد نزل ان المتروك اما اذا عاد ولم
يلب لم يترك مستعصا احرامه ولعنايص الحرج بحسب الدم وهذا مع **قوله** لان العومة الاحرام الى اخر **قوله** وعلى هذا الخلا
اذا احرمت في بعد الحيا وروى مكان العرف فيكون جاوزا المبيحات مما حرم بلح ووقف بوجه خارجي وعلمه دم ترك الوقت
لانه لما انتهى الى المبيحات وجب عليه الاحرام بلح من المبيحات لتقوى ولا يجوز للمفسر ان يورد الاخر ما رواه ابن عباس فاذا جاور
حالا فقد ارتكب المنهي واخر الاحرام عرسا فيمكن النقصان في حجه ولعنايص الحرج بالدم **قوله** لا يسقط عنه الدم بالانفاق
سان على الزنا فقل ومع هذا به فبالعود الى المبيحات لا يعود حكم الاثر فلا يسقط عنه الدم **قوله** يسقط بالانفاق ما علمناه
بلا المتروك ووقته فصار كانه جاوزا المبيحات الاحرما وهو لان الواجب عليه اذ اكره ما حرام ما ستر من المبيحات وقد في
به **قوله** فان فضل السنان حاجة لا اخر مع لو اراد الكون سنان في عامر حاجة لمان كما جاوزا المبيحات اعلم له هذا هو الجبل
اراد الوصول الى مكة فاهل الاقاربه الاحرام **قوله** لانها احراما فمقتضاها اما بالسنان في ظاهر وكذا الاقاربه لان من وصل الى موضع
خاله الاحرام كحال اهل ذلك الموضع **قوله** ومن دخل مكة بغير احرام الى اخر اعلم له كونه في الاحرام كونه في حجة بغير احرام
او حجة طافا لث في ان دخول مكة بسبب لوجوب الاحرام فبما ستره لانه سبب كونه في الاحرام بالندز ولو نذر الاحرام لم يبر
حج او عمر فكذا اذا نذر الاحرام بدخول مكة **قوله** حرج فخره ذلك الى الوقت الى اخر اعلم له الاقاربه اذا جاوزا المبيحات فاصلا
مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجه واما عمر لم يوجب حرج فخره ذلك الى المبيحات فاحرم حجة الاسلام وغيرها

سقط عنه ما وجب عليه لاصل الحيا وروى الاخر ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاصل الحيا وروى فيها لان الواجب من الاخر صار
فلا يسقط الا سبعين اليه واصل ان ههنا احكاما بعد احكامها لا يجوز للافاق دخول مكة بغير احرام واما ههنا ان دخل
مكة بغير احرام يجب عليه احكام النكاح واما ههنا ان اخرج من عامه ذلك حرج حجة الاسلام يسقط عنه ما وجب عليه من ذلك فقول
مكة على القيد المذكور وروى ان اخرج بعد حضي ذلك السنة لا يسقط عنه ما وجب عليه **قوله** وقال اولا يجوز وهو القياس
بما علم ان بدخول مكة بلا احرام وجب عليه حجة او عمر وما ذكر ذلك في ذمته فلا سوب حج الاسلام عما صار ذلك في
ذمته كالو وجب التذرع كما لو تحولت فلما نزلت السنة لم احرمت على عليه السنة الثانية من المبيحات لا ينوب عما نذر بدخول
مكة فكذا في السنة الاولى **قوله** ولما نزلت في المني وكن ذمته نذر على الواجب عليه لانه يكون محرما عند دخول مكة فقطعا
لهذا البقعة لان يكون احرامه لدخول مكة لا يبري في الاثر لانه لو انا ما محرما ما عليه من حجة الاسلام لم يلزمه من ذلك
هذا الاحرام شرطه والشرط براعي وجودها في نفسه كالوضوء شرطه للصلاة لا يستلزم ان يكون الوضوء كذلك الصلوة كن
نذر لم يعكف شهر رمضان جاز صوم رمضان من صوم الاعتكاف لان الواجب عليه لانه يكون صائما في الاعتكاف لان يكون
صومه اهل الاعتكاف بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه لم يقض حواله بقية حواله السنة صار بالمقبول في ذمته عليه فقول
فلم ينادى الا باحرام لم يعقود كما لو نذر لم يعكف شهر رمضان مضاه ولم يعكف ثم اراد ان يعكف في العام التالي شهر
رمضان عما نذر لم يجز لانه ما بقى من صوم رمضان فلهذا صوم معقود للاعتكاف فلم يحرم صوم رمضان كالمواظق
النذر بالاعتكاف **قوله** معنى فيها اعلم له ههنا احكام وهي المني فيها وجوب القضاء وعدم لزوم الدم اما وجوب
فيما لان الاحرام عند لازم الحرج المراجعة بعد مشروعه في الاثار والافعال وان كان مضمونا واما القضاء فلانه
الزوم الا اذا لم يوصف الصحة ولم يوجر اما لادم عليه لانه يقضيها يحل باحرام من المبيحات بحسبه ما نفق من حق المبيحات
كن شهر في مملوثة لم يفسدها فقضاها سقط سجود السهو وكذا ههنا **قوله** وهو نظير للاختلاف في اية التي طرد
المبيحات بغير احرام ثم احرمت ثم افسد العزم ففهاها بطرفا في الحرج هذا الطريق فصورته ما ذكره الميسر وهو نذر
بجاوزا المبيحات طلالا بغير احرام ثم احرمت ففانه الحرج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عنه ارفا لان الدم مجاورته
المبيحات صار واجبا عليه فلا يسقط سنوات الحرج كما لو وجب عليه الدم بالمطبخ او ليس الحجة لا يسقط عنه ذلك سنوات
الحرج وكذا نقول لما فانه الحرج وجب عليه القضاء وهو للقضاء يحرم من المبيحات معلوم به الجمع الذي اجم عليه الدم
وهو اذ اكره ما حرام بعد مجاورته المبيحات بخلاف ما بالدم لان وجوب فذكر عليه ما ارتكب من المحظورات فلا يحرم
ذلك سنوات الحرج **باب اضافة الاحرام الى الاحرام** ما ضافه الاحرام الى الاحرام في حق الحكي وروى معناه
جباية وكذا نذر اضافة احرام العزم الى احرام الحكي فافاق اساره وكذا حجه لما نذر خلاف اضافة احرام الحكي الى
احرام العزم فلهذا يكون باب الحجابات **قوله** والعزم اولى بالرفض لانها في الدلالة وقت الحرج وبسببها وقع
العصيان في ادي جلالها منه ولب في فضله وافتل اعمالا لانها الطواف والسعي بحسب خلاف الحرج ولان لرفض
العزم بقصرها فقط ولو رفض الحرج بعصية العزم واخر هذا المسلم ما لو احرمت العزم ثم لم يبح ولم يات سبي او افعال العزم فانه مصر

العمامة فكذلكها بنار على ليل لا كثر حكم الكل ولم يأت الاكثر طاعة لم يأت سببا **قوله** لما قلنا اسارة الى قول لانها ادى حال
لا اخر **قوله** ولا تذكر اذا طاف للعمرة اقل من ذلك اقل من اربعة اشواط عند حجبته فان لاكثر حكم الكل فاجب الا ان لا يأت
الترك قال بعض النسخ ولا تذكر اذا طاف للعمرة اقل من ذلك فتلك عند ما لا تعرفها ولا تذكر اذا طاف للعمرة اقل من ذلك
عند حجبته وقال الامام حسام الدين الا حجبته اقل من ذلك فتلك هو المذهب في نسخة المصنف هكذا
وجاء في بعض النسخ بعض الابهة والكل واحد من هذه النسخ وجدنا ما وجه الاول الى ما لا يأت في ظاهره واما وجه الثانية فهو لدفع سؤال
السائل وهو ان يقال طاعة الاكثر حكم الكل يكون الاقل بعد ما حكما سببا ان يرفض العمرة عند حجبته حكمة لا لم
حكم الوجود فصار كما لم يطف للعمرة سببا وهناك يرفض العمرة كما يرفض في المحدث حكمي فقال ولا تذكر فانه لما في
بشيء من افعال العمرة فذكرنا كذا العمرة ولم يأت كذا افعاله فكان رفض غير المتأكد ميسر في لاي حجبته ان احرام العمرة كالماء
من طواف العمرة واحرام الحج لم يأت كذا في افعاله والمتأكد كذا افعاله فرفض غير المتأكد فلهذا يرفض الحج واما يرفض الا بصر
منها اذا استوبا فوج وما كذا واما اذا تذكر احرامها كان رفض غير المتأكد الى الدليل على نكاح الاحرام بشرط واصل الا ان
اذا طاف والمحيقات طاعة الاحرام وطاف سوطا من افعال المحميات بلبيا لا يقطع عنه دم الوقت بخلاف ما لو عاد قبل
ان يطوف سببا وانه يرفض العمرة ابطال العمل في رفض الحج استماعا عنه والمالي اسرانه طاعة اجماع خلاف الاول حينما
لاسان القيود فيد بالي فان الاقضية او اهل بالعمرة او لا وطاف سوطا من اهل الحج مضى فيها ولا يرفض الحج وفقد
بالعمرة فان المكي اذا اهل بالحج فطاف له سوطا من اهل بالعمرة يرفض العمرة اتفاقا وفيد بالشروط ان يابطح الواحد
فانه اذا طاف اربعة اشواط من الاضلاع في رفض الحج وسدنا على انه اذا طاف للعمرة سوطين او ثلثه فغلبه هذا الحكم
الذي ذكره وبه صرح في الاسلام في اجماع الصغير **قوله** والحال هذه الى ان ياتي من افعال العمرة **قوله** هذا الزم دمان
حرفه كل واحد من الاحرامين **قوله** انه غير ممنوع من اصدائها والنقصان حينما يمكن انما يمكن في اصدائها فذكرنا في دم واحد
قوله كلف على رفض الحج او العمرة وهو لازم **قوله** بان الشائع كان المحصر بعد افعاله فيها **قوله** لانه في معنى فابتن الحج
محسنة عجز عن المضي في الحج بعد ثروعه وطاف فابتن الحج **قوله** على ما عرف مرارنا ان انتهى في الشرعيات لا في
المشروعاتية كالمضي من صوم يوم النحر **قوله** السراية ذكرنا المنع سدا هذه المسئلة لان اجماع سببا حتى الحكمي غير مشروع
قوله ارادته انه غير مشروع محله كان في حق الاقضية والالوم الساقض من قول اوله وبين قول اخر لان انتهى بالجمع
عنق الفعل **قوله** وهذا في حق المكي م جبر لم يحل السائل منه في حق الاقضية دم سكر السائل منه **قوله** ومن احرم
الحج احرام يوم النحر بحجته اخرى الى اخره الاصل هذا ان اجماع سبب احرام الحج او احرام العمرة بدعة لانه شيء لم يتفق الصحابة
والا تابعون فكان بدعة ولان المقصود من الاحرام الاداء واداء ما لا يصور في وقت واحد فيكون اجماع بينهما استعمالا
علا لاعتبه ولانه روي عن النبي ان اجماع سبب احرام الحج واحرام العمرة فالكبار **قوله** فان خلق في الاولى لزمته الاخرى
لانه اذا طوف الاحرام الاول بعد ان ياتي الاول فلم يصر ما معان الاحرامين فلا يجب عليه دم اجماع **قوله** وعند ما لا يلزم سبب
في ما ذكرناه اجماع الصغير في هذا الفصل دم اجماع وذكرنا كتاب المناسك لم يعلية وثا لاضافة الحج لانه احرام قبل ان يبرح

عمر هذه السنة في عليه دمان عند حجبته دم سببا في قولها لاجب للمحسنة في دم قبل الاضلاع
بشرط او اسبب لانه سبب اجماع الصغير على ان الدم سبب اجماع وما يغناه وقيل بل فيه روايتان في رواية الاصل ان احرام
بالمالي قبل ان يخلع الاول فذكره وهو جناية يجب اليوم جبر اوجه رواية اجماع الصغير ليرفع اجماع حصل التراجع الا في
فلا يضر بالدم اعلم انه لو احرم بحجبته او عمر من لزمه عند حجبته ولبى يوسف وعند محمد في التمسك في لا يلزم الا اصدائها لان
المقصود من الاحرام الاداء ولا يصور الاداء وقت واحد فوضلا العقدين عما هو مقصود فلم يفتقد الاحرام
واحد واعتبر بالاصوم والصلوة فان سبب في صومين في يوم واحد في صلاتين يتكسر واحد لا يصير سببا في الاضلاع
اصدائها ولا يرفض اصدائها بسبب اصدائها عند حجبته لانه لا سبب في الاحرامين في الاضلاع في رواية اخرى والاداء بعد
الاحرام خلاف الصوم والصلوة فلم ينفصل اصدائها لا بغير رافضا للاحرام وقال ابو يوسف يصير رافضا لاصدائها كما
فرع من قول سبب حجبته لانه كافر من الاحرام او ان افعاله في الخفاة سببا متخفة فارتفع اصدائها **قوله** ومن
فرع من عمرته الى اخره سرح ذكر فرع من عمرته الا الصغير فاحرم عمر اخرى فغلبه الاحرام في هذه العمرة قبل اخلق دم اجماع
بشرط احرام العمرة وهو مكروه وبدعة وهو دم جبر وكفارة الجمل السائل ثم اوجب الدم هنا بسبب احرام العمرة رواية
واحدة في اجماع سبب احرام الحج روايتان فعلى رواية الاصل لا يحتاج الى الوقوف لوجوب الدم في الصورة بتراجع سبب احرام الحج
لا هو مكروه وكذا اجماع سبب احرام الحج وعار رواية اجماع الصغير في وجوبه ان اجماع الاحرام انما كان لاجل اجماع في الافعال
وما يحجب لا يخفى اجماع فعلا لان افعال الحج العالي البودي في هذه السنة واما بودي في السنة الماضية وجماع سبب احرام
العمرة سبب اجماع فعلا لجواز العمرة في كل سنة **قوله** لكنه احتظار السنة ما عدا ان السنة للفقار ان يحرم سببا معا وحكم
بالعمرة في الحج ولان السنة افعال الحج على العمرة قال تعالى فخرج بالعمرة الى الحج فجمعنا اخر العاسين **قوله** فهو ارفض لعمرة
اعلم ان هذا سبب لعمرة كمثل الرضا والمالي انه يصير رافضا اذا وقف بعرفة واما قلنا ان العمرة كمثل الرضا طاروا
حرياسة قالت حرياسة رسول الله الى لفران لها النبي وامنشطى را مسك ورفض عمرتك واما الوقوف فبانه سبب الحج
علا وجه لا تحمل الفاء ولا الحصار والله جعل الحج فبانه للاحرام للعمرة وجماع الحج كانت عابثة للعمرة موجوده والنهي لاسني
بعد غايته من بعض احرام العمرة فخرج **قوله** تبينه بالنصب اي طاك كون العمرة منبذة على غير مشروع في حال مشروع هو
سار افعاله على افعال العمرة **قوله** وحدد ذكرنا في افعال القرآن **قوله** لانه ما افعال العمرة على افعال الحج من وجبه
نظرا الى طواف النخبة **قوله** وسبب ليرفض عمرته لانه فالت توثيق الفعل وهو بدعة وفيما سبق فالت التمسك في الاحرام
ولا يربط في **قوله** على ما مر وهو قول لان اجماع سببا مشروع في حق الاقضية **قوله** هو الصحيح وهذا احراز على احرامه بحسب لانه
وما في خان المحسنة فانه دم العزل لمحق التوثيق لما قلنا وهو قول لان اجماع سببا مشروع في حق الاقضية **قوله** على ما ذكرنا
في باب النوات وهو قول العمرة لا يثبت الحاض لما ساء وهو قول لان اجماع سببا مشروع **قوله** واما اهل الحج اذا اهل
بعمرة في يوم النحر او ايام التشرية لم يمتد ما قلنا وهو قول لان اجماع سببا مشروع في حق الاقضية وبلغه رفضه لانه ادى
ركن الحج فصار ما افعال العمرة على افعال الحج وكان حطام من وجبه وذكرنا هب العمرة هذه الابام نعتما في لان وقت

الى التخلل عن الاحرامين ما عدا ما حرم باجرامين كالماء عن كل واحد من اداء الاعمال فلاجل ذلك سعت بدميز قوله
المان التخلل منها شرع طالع واصره فلو تخلل عن احد مما دون الاخر كان فيه تحصيل الشروع وانه لا يجوز قوله
ولا يجوز دم الاحصاء الا الحرام لما يلو ناهي الاله قوله وقال لا يجوز دفع دم الاحصاء الى اخره لان اعمال العرف
الاحصاء يوقت فكذا الذي به تخلل عن احرام العزم خلاف المحصر في على قولنا لان اعمال الحج مختصة بوقت فكذا
الذي الذي به تخلل بوقت لما لم يزد ادم بتخلله من احرام الحج فخص يوم النحر كما يفتي واما جبر النحر به
انه الذي المتعذر والقرآن بعد ما قاله ابو حنيفة قوله وان احصر في ما استمر من البدل ذكره مطلقا ولم يسنط زمانا
فلا يرد على الكتاب عبر الواسع قال لا يخلو في ذلك من سلك الهدى محله وانه اسم للمكان فالبسبب في اداء النحر
في نية فلا يجوز بالدرى ولان المكان لما صار سدا بطل الرمان غير يكون مراد لانها محتملان لا يجوز ان يجتمعا
مرادين بلفظ واحد ولانه دم كفارة لانه يجب للاطلاق قبل وانه والذالاساح الساول منه وما الكفارات تخص
باحرام ولا تخص يوم النحر خلاف دم المنعة والوتر لانها دم تسكح في كل الساول منه كالاشجيه وخلاف الخلو لا يخلل
في اوانه والتخلل بوعان في اوانه وقبل وانه فالذي في اوانه سوفت يوم النحر والذي في خبر وانه لا سوفت على اداء الاعمال
فلا سوفت يوم النحر لعدم الضرورة التي ذكرنا قوله هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر قال السافعي عليه حجة لا غير
الانه احصر في الحج فلا يلزم عزم وقتنا انه لم يكن في الاسلام فقد نفي عليه حيث لم يصرودي ولما كان محرم الحج التطوع
فعلية نصاه لانه خرج منه بعد صحة الشروع منه قبل ادايه وعند السافعي لا يجز عليه قضاء وهو نظير التارح
في صوم التطوع اذا فسد كما ساء قضاء العزم فلا يمتنع فابن الحج حيث خرج منه بعد صحة الشروع قبل اداء
الاعمال على فاقات الحج ما فعل العزم فاذ لم يات بها فعلية قضاء العزم ايضا فان قوله انه شرع في الحج فكيف يجب
عليه افعال العزم وهو لم يشرع فيها قلت العزم بعض الحج وادونه فجاز ان ينادى باجرام الحج كصلوة التفرقة فانها بعض
الفرض وادونه سادى باجرام الفرض بان يصلى الظهر ستان الركعتين الاخرتين فقلتان في حدادها باجرام الفرض
وكذا المكفر بالصوم اذا لم يشرع في التفرقة باجرام الفرض فان قلت يفهم العزم التي يلزم بالنوازل يسفي ان لا يجز قضائها
كالمكفر بالصوم اذا لم يشرع في الفرض فان قلت ان شرع في حج سبه الفرض ثم ينسب الى ادى الفرض فان دلل به القضاء لان
الاحرام بالحج او العزم لا دم بقضاء وبغير خلاف الصوم والصلوة قوله فلا احصاء عنها يحصى عندنا وفاق ما ترك
والسافعي لا يفتي لان حكم الاحصاء طرعا في النوب والمفتي لا يحافه قلنا انه دم واحصا به احصر واما احصره ما كادس وكما نزل
عما راجع في النوى وم عمرته وكان يسمى عن القضاء ولان التخلل سبلا متداد للاحرام فوق ما افشاء عند الاحرام
لانه النحر باجرام حرمه مغيا الى غايته يمكن اخروجه عنها ما داما الرماه فلا واذا ادرم العاق قد فوق ما افشاء
العتد من الضر كان له دفعه كما ايجب بوجه العيب فكذا هذا والعزم رادى في مراح فلما افض للاعلا فالاذا في
الى واذا تخلف الاحصاء منها فعلية القضاء اذا تخلل في الحج قوله مل حصول المتصور بالحج وهذا لان التخلل
ناهدى كان يجوز اداء الحج وكان حكم البدل وقد قدر على الاصل قبل حصول المتصور بالبدل فسقط اعتبار قوله

وجم الغياض لم يخرج عن الاداء الاعمال فدارفهم بر والاحصاء فيسقط حكم البدل وهو الذي يترتب على الاصل وهو
اداء الحج قوله وحرم المال كرم النفس والوفاء على نفسه لا يلزم التوجه فكذا اذا خاف على ماله قوله لو وقع للامر
عن النوازل لقوله دم مرفق بوجه فقدم حجه فلا يكون محصرا لكنه سقى الى لطوف طواف البراءة وتخلل في قوله
تد فليمن ان مدة الاحرام متى راوت بسبب حكم الاحصاء وقد اذادت من الاحرام هنا فلما اذا استكمل الاحصاء
في حقه قلت لا كذا فانه يمكن من التخلل بالحج الاله السائر والمسقة بالكف عن النساء ليست كهي بالكف عن
المحظورات فلم تخلف العذر الموجب للتخلل قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الحرم المحصر الحرم قال لا يكون محصرا قلت
السنة التي يوم احصر ما كادس به في مراحم فقال لم يكن بومك كانت دار حرب واما الصوم ولا الاسلام فلا تخلف احصاء
فيها قال ابو يوسف اما انا اقول لا اخلل العدو وعلمك حه طالوا سنة وبير السنة كان محصرا وهو قول السافعي ولا يصح
ان يقول اذا كان محصرا بالحج فان من غير الوقوف والطواف فهو محصر وان لم يمتنع حرا صديها لم يكن محصرا لانه لم يكن مجموعا عن
الوقوف فيمكنه ان يصبر حه سنة الحج لتخلل بالطواف والسعي وان لم يكن مجموعا من الوقوف فيمكنه ان ينفذ عرفة ليعزم
حجه ثم تخلف فيخلل فلا يرد اذ عليه موجه احرام واما اذا كان مجموعا عنها فقد تغذر عليه الامام والتخلل بالطواف
فيكون محصرا كالواصر في احكامه الفوات مناسبه هذا الباء سائر ما قبل الاداء غير تخلف
مع الاحرام وهذا الاداء مع الاحرام موجود ولكن غير معتبر فيكون منها مناسبه من حيث الاحرام قوله ومن الوقوف تحت اليه
الى طلوع النحر قوله ومن فاه عرفة اول الحديث قوله دم فارد ك عرفة بلبيل فنداد ك الحج وسفاه بلبيل فنداه الحج فلتخلل
بالعزم قوله ولان الاحرام بعد ما التفتد محققا الى ما دلل لازما وهو احراز عن احرام العبد والامة بعزادون المولى و احرام
المراة التطوع بعزادون الزوج فان لمولى الزوج ان تخللها في قوله لا طريق للحرف عنه الا باداة اصل النكاح اي الحج او العزم
فان قلت سكر هذا المحصر فان فيه حروما من الاحرام من غير اداء اصل النكاح قلت اجري الكلام على ما هو للاهل فلا يرد العوارض
نقضا وفعل المحصر العوارض قوله كذا الاحرام المباح الى المباح من النكاح بان قال في التلبية لسك اللهم ليسك ولم يصرح بالحجة
او العزم ولم يبين فعلية ساء فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام الا باداة اصلها قوله فتعين اي ذلك المباح من النكاح المستقر
وهو العزم قوله ولا ادم عليه قال في عليه دم قبا ساء المحصر قلنا ان المحصر جاز عن التخلل بالطواف والسعي فشرع الدم حقه
للتخلل بدلا عن التخلل بالعزم وقابست الحج فاد على ذلك فلا يجمع بين البدل والاصل قوله ولان هو ايام الحج مع ان الله هو
سمى هذه الايام الحج وهو من يوم الحج الاكبر فيقتض ان يكون متعين في فلا يجوز الاستغفار فيها بعزم لكن مع هذا
اي مع هذا الكراهة لو ادى العزم هذه الايام مع وسفي محرمات هذه الايام كقضاء الصلوة بعد دخول الوقت
المكروهة لتعظيم الحج لا العين العزم فلا سفي شرعها قوله العزم سنة مؤكدة وقال السافعي فريضة وعن بعض اصحابنا
انه فرض كفاية كصلوة ايجان لقوله دم العزم فريضة كفريضة الحج ولما قبل دم الحج فريضة والعزم بطوع ولانها غير موقفة
لو سادى سنة غير فاهما سادى باجرام الحج في فابست الحج وبني اماره المغلبة كصلوة التفرقة سادى باجرام الفرض بان صلى
الظهر ستا واما بيل المروي انها مقدره اذا الفرض هو التندر ولان الفريضة لا يستعبر الواسع كيف وعدا عن المحمران

الوضوء باغداً البنية وعدم الاصلية لانه الامسال في الصلوة فتخرج لا يجوز الصلوة بدون البنية ولا اهلية المطلق
بان سكت عن ذكر المحجج عنه معينا وبما فلا يضر فيه وسعي ان يجمع المحججين ههنا اجماعا لعدم المخالفه قطعاً **قوله** لانه
وجب كراهيا وفقد العلم لزم الدماء بلهنا انما ما يجب بسكاكم المتعة والقرآن فذلك على الحاج لانه وجب لكل
لما اجمع الله تعالى عليه من اطلاق العزم في الشرائع ووفقته في سماعه وبتكرار السؤل منه والمأمور به هو المختص بهذه المتعة
اذ الفعل يعمق ولا يلائم لو كان لشكك وسائر الشك عليه فكذلك هذا الشك والزم اذا لم يندرج على الذي قبله
وهو الصوم عليه فكذلك **قوله** واراد بالقرآن في بقوله واذا ناله فانه لو لم ياد بالقرآن لا يجوز له ان يجمع سها لاجلها
نلقون كان كذا في الميسر **قوله** ودم الاحصاء على الامر اعلم لما يجب مونه كرم الاحصاء فذلك على المحجج
عنه عندل حينه ومجى عندل يوسف على الحاج ولا يوجب التخلل فصار كدم الترتيز ولما لزم دم الاحصاء لم يخرج
عن الاطراف وهو مباشرة الاحرام عاملة لان الامر هو الذي اظهر هذه العمد فعليه طاعة كالعبد اذا احرم باذن
مولاه ثم احصا كان عليه اخرج بوجه دار دم الاحصاء ليس بغيره الرجوع وبقية الرجوع واما الحبس وان كان الحاج
هو المصعب به وهذا معنى قوله لزم الامر هو الذي اظهر الى اخره **قوله** لانه صلا الصلوة عباره عن اقامه الصلوة ليس بمثلها عوض ما في
قوله وبغيرها كالتدوير والكنائس **قوله** لان الصحيح ما في الصحيح هو المأمور به دون الفاسد ثم لما لم يكن الفاسد
مأموراً به كان ماداه من الفاسد واقعا على الحاج فلهذا يركب الدم في حاله **قوله** وبغير النفقة الى اخره اعلم ان ما يجب جزا
على احصاء بغير الصلوة والخلق والطيب وليس المحظوظ والحاج فذلك على المأمور به دم حياته وهو الجاني عن اختيار
فعليه جزاؤه ويضم النفقة ان جامع قبل الوقوف حتى يفسد حجه لان المأمور به في الصحيح **قوله** لما بينا وما قلنا راج
الى قوله لانه دم حياته وهو الجاني عن اختيار **قوله** اما الاول وهو اعتبار الثلث واصل ذلك عندل حينه بوض
بنت ما في صحيحه بمره بعد اخرى وحصل الهالك كان لم يكن على قوله لي يوسف ان يقر من الثلث الاول وهو بنت جميع المال
معدرا ما يمكن ان يجمع عنه ما في ولا فيبطل الوصية على قول محمد مطلق الوصية سواء بنى من الثلث الاول او لم يبق
ما في اديات الرضوخ تركي اربعة الاف درهم واوصى بان يجمع عنه وكان مقدار الف درهم فاضا الوصية الفاضل فيها
الى الذي يجمع عنه فيصرف في الطريق قوله لي حينه بوض بنت ما في من الثلث وهو الف درهم فان سرفت ما يوض بنت
ما في بمره اخرى هكذا عندل يوسف بوض ما في بنت جميع المال ذلك لتمامه وبلغه وبلغه بنت لار بنت اربعة
الاف درهم الف درهم وتمامه وبلغه بنت درهم فلما دفع الوصية من هذا المجموع الى الذي يجمع الف درهم بنتي بهذا المقدار
يجمع فان لم يرضوا بالوض بمره اخرى وقوله محمد اذا سرفت الالف التي دفعها بطلت الوصية ولا يوض بمره اخرى
سواء بنى من الثلث سى او لم يبق وهذا لا فاسم الوصية يجمع عنه بنت ما في بالاتفاف ثم ولم الى ان سقى المال حبه كذا ذكر
الامام ما في حان **قوله** اما عند محمد يجمع عنه الى اخره فان عند محمد يجمع عنه ما في من المال المدفوع اليه المخرج للمال يعني سى
والا بطلت الوصية باعتبار النفقة الوصية بغيره الميت اذ الوصية فام مقام الوصية بعين النفقة ولو سب ان
للموصي غير ما لا ودفعه الى اجل يجمع عنه ومات فمهلك ذلك المال بعد الساب للوض بمره اخرى من تركه الوصية فكذلك اذا

الوصية **قوله** وعندل يوسف يجمع عنه ما في الى اخره يجمع عنه ما في من الثلث الاول ما في من المال المدفوع اليه المخرج للمال
الوصية الثلث ما في سى منه وجب بغير الوصية فيه **قوله** ولا يجمع حينه الى اخره فانه يقول النفقة لا يجمع الا بالنسبة
الى الوجه الذي سى لانه لا يجمع ليعتص حتى يتم النفقة واما ما بالعرف الى ذلك الوجه فصار كالموصي قبل الاوان فيجمع
ثلث ما في من المال هذا اذا وصى بان يجمع عنه او قال من الثلث واما الوصى بان يجمع عنه بغيره فنقول محمد كقول لي يوسف
حجه يجمع عنه من الذي بنى من الثلث الاول عند ما **قوله** واما الثاني وهو اعتبار المكان في حجه فوجه قوله ان سفره بطل
فيحجب بالاباء المذكورة في الحديث فقول لزم لم يطل بالموت فلا مستقبل وجه قوله حينه ان التدوير الموجود
من السفر بطل بحق احكام الدنيا بقوله كل عمل لم يدم سعة ثمونه لانه لا يملكه ولم يملك ابدعوله وعلم علمه الناس سفوف
به وصدق جارية وبغير الوصية من الدنيا وهو ليس من الثلث مطلقا ويجب الاستيفاء كما لم يوجد اخرج بغيره
ان النص المذكور يدل على انقطاع العمل والارام شرط لما سر وهو وسيل الوصية اذا انقطع قبل حصول المقصود انقطع
من الاصل كالوضوء الا بى انه لو احرم ثم مات سعة ذلك الاحرام ح لاسي عليه بالاجماع اصل الاختلاف في حجه طحا بغيره
فان في الطريق واوصى بان يجمع عنه عندل حينه يجمع عنه موطنة وعندهما من حيث مات الوصى ما جرت عليه الى حينه
عمل لزم يكون قوله هو المختار عند المصنف لما في قوله الاستحسان وقوله قياس في المأخوذ في عا به الصور في المختار
ولا يظهر لاه بعض قوله **قوله** حربه الى جعله من اصد ما سار على ان الحجة الواضحة لا يكون على ابي من المأمور بغيره
قوله خلافا للمأمور على ما فرقنا من قبل وهو قوله لانه متبرع بجعل ثواب عمل لاهما الى اخره **باب الهدر**
اعلم انه ذكر الهدى فيما بعد من الجاهل بفساد وحرارة وموته احاج الى بيان الهدى وما يتعلق به من الجاهل بفساد
عن اصد هذين الاسماء اذ ذكره عن ذكر هذين الاسماء **قوله** لا ما جاز في النجاسات التي يشترطها ما بشرطها الصحا ما في الملاك
عن العيب الى غنى الجوار كالعود والعود وغيرهما الاكل واحد منها فتره تعلقت بارافه الدم فمحصان لخل واحد
قوله ودرنا الميم فما سبق وهو قوله سعد ذكر رواية ابن عباس ولان الجناية اعطى من الحوت وقوله ولاية اعطى النوع
الاربعاءات بعلة موجه **قوله** ويجوز الاكل من هذين النطوع اعلم ان يجمع ان اكل الهدى من هذين النطوع والمجعة
والقرآن لقوله فورا ووجب جنوبها فكلوا منها وادنى ما نسبت بالامر هو الاحجاب وكذا يبنى على ان يفسد
منه ولا يفسد ليرصدوا قبل من الثلث كذا روى عن ابن مسعود **قوله** ولا يجوز الاكل من بنية الهدى بالى من رما
الكفارات والنفوس وهو الاحصاء **قوله** فقال له لا اكل انت ورفقتك وانما بناء ورفقاره ان سنا ولورا بها
لانه كان عينا رافعة كرامة الميسر **قوله** وذلك يخفى على من سلكها الى احرام فنى وجد بذكرها لمحقق التوبة
قوله وفصلها بغيره خمس يوم التخيلا الذي يحصى ليكون الكلام سرودا على نسو لاه **قوله** لانه دم شكر ووجب
سكرا وفقا انه تو من اجم بمر التسكر **قوله** ويجوز ليرصدوا ما على ساكنين احرام وغيرهم طافا لاه فنى فان عند
سردق على ساكنين احرام لم يوسع له ولما ان الهدية ربة معتولة لاهنا لسردق الحاج فلا يحصى في سردق
ولا على التعريف بالهدايا وهو ليرصد بها الى عرفات في نفسه لان الهدى لاسي عن التعريف بالهدايا من النقل الى مكان

عن الجاهل

لغيره باراقه دمه وهو احرم فلما يجب التعريف قبل تعريف الداء بالعلامه مثل التعليل ولا شمار كل
ما ذكر ليس بواجب **قوله** غير الابل عما هو في قوله واذا وجبت جنوبها الى سقطت ما دلل المصنف لان السقوط يكون
عن حال قيام **قوله** معقوله الداء اليسرى اي معقوله الداء اليسرى **قوله** يكون الذبح ايسر وقالوا اذ ذبحتم فاحسبوا
الفرجة **قوله** سحبا للشديد كل ما ينزغ من غير مدحفة وعن المبرد السيف من اذن الى ملت وشرح الا انما رخصه
لنا وسنن كل ما ينزغ من غير مدحفة وليس احكم جمع لفظا وهو صل يجعل غنوا لابل وسنن في الغن **قوله**
وانا سعتي عن نكاح ركبتها وقال الشافعي لما نكحها بلا ضرورة لانه لم يزل يسوق بده فقال اركبها فقال انها بدنه
بارسول الله قال اركبها وبذلك الحق الوعيد لا يخفى ان البدنه لا يركب قلنا اما سره لانه راع حاجه من المشي محتاجا
لاركوبها **قوله** فليحمله ضمان ما نفق لانه صرف جزاء منها الى حاجته **قوله** وسبح صرعها النعم العرش والبل وسبح صرعها
بكر الضامن صر صر **قوله** تصرف عنها او بغيره اما المثل فلا يزدوات الامثال واما القيمة فلان في القيمة
احقوق الله تعالى به **قوله** لان القرية تعلق محل معين وفدات في المثل فيسقط بهلاكه كالونذر لغيره تصرف
فذلك سقط عنه التصرف **قوله** ان الواجب اقل من ذمته اي الواجب الدية لان العيدين يجب عليهما سقاط ما في ذمته وبما
القرية بالذبح لا يسقط ما في ذمته **قوله** واذا عطيت البدنه الطريق اي داس الى العطب بدليل قوله غيرها الاجل
ما روي لغيره اي بعث الداء على احدى الاسلحى واما ان سلك بها النجاسه والا ودهن خرج منها الى منابيحها
فما اصح ما هلك منها قال اخرها واصح بعلمها بدنها واما ما جعل فلا بد منها لانها يكون من السهل طاهر لا ضرب
بما يصح منها ما حل سبها وبغير الناس ولا ما كل اس ولا اذن من رفعتك منها شيئا **قوله** لان لا اذن ساوله معلق
بشرط بلوغه بحل الاساح طاهر ساوله منه لان يطعم عينا بل يصرفه على الفقراء **قوله** جزاء العيدين هو العلم الذي ياكله
السباع **قوله** وفي التعليل طهاره وتطهيره فحسن في ذلك لان اظهار الطاعات للاقتدار بها حسن قال ابو نبيد
الصرفات في شيا **قوله** والسدر البقر ما قال دم من اصاب من هذه الفاد ورات سيارا وليس ستر الدنو **قوله** جاز
ملحون عيشها اي دم الكدمات وهو لان الاصل الا حصار هو العدو وانه ليس من مله الحرف **قوله** على ما تقدم اسارة
الى ما ذكره من باب القرية وهو قول وتقليد الشاه غير معتاد وليس منه **سبيل متفرقة** من ارب المصنفين ذكر ما سلف
من الابواب المقدمه اخر الابواب لسم النابذ وبكر العاصم وهذا كذلك **قوله** اهل عرفه اذا وقول يوم الى اخره
وصحة ذلك لغيره وانهم راوا الهلال ذي الحجة في ليلة كانا اليوم الذي وقول فيما اليوم العاصم وجه القياس ان هذه
عباده عرفه زمان محصور وكان محصور فاذا وقول في غير ذلك المكان لا يجوز فكذلك اذا فقوا في غير ذلك وجه
الا حسان لغيره الشهاده غير مقبول لانها قامت على النفي على اس لا يرضى تحت الحكم لان غرضهم في حجهم الى لا يرضى
عكس الحكم لان ما يرضى هو الذي يحرم احكام المحكوم عليه والعبادات لا يجبر عليها ولا يرضى عكس الحكم ولا
الا حراز عن الخطا مستعدز والتموارك غير ممكن في الاسر بالاعاءه حرج من فوج ان يكتفي عند الاستبانه حيانه
للمسلمين واول ان نهاهم من مقبول لانها قامت على الاسات صعب ولكن حجم جاز لانه لم يظهر هذه الشهاده اهل لم يقبل

في وقت **قوله** صومكم يوم يصومون فطركم يوم ينظرون وعرفكم يوم تعرفون اي احكامكم يوم يتفكرون اراد بذلك ان يعرف
بعرفه اليوم الذي هو عرفه عيكم وقد وقوا في ذلك اليوم **قوله** خلافا اذا وقول يوم الشريعة لان التدارك يمكن
في اجل بان علم يوم عرفه ولان اذار الجباد قبل وفيها لا يصح اصلا وادارها بعد الوقت يصح في اجل فاعتقنا الوقت
بذلك تدفعا على الناس **قوله** قالوا ينبغي ان لا يصح هذه الشهاده اصلا ولكن اذا جازوا اليه ودل بذلك قال لم يقدم
حج الناس بالوقوف يوم عرفه عندهم فليس في شهادتهم منفعة للناس وانما فيها السماع السعده وافساد الحج على الناس
ما نعرفه ولا حاجه ما الى هذه الشهاده التي يصح الفقيه في العيدين اما الفطر فليست فيها ولا يصح لغيره
السنة وذكره كتاب الامار انهم خرجون من المسجد العيدين اما الفطر لمكان العذر ولا يصح لغيره ان يقام الوقت
في رواه خرجون في الاصح ولا خروج في الفطر وان لم يخرجوا الصحيح ان ذلك محرم لان الاحراز عن الخطا مستعدز
والتموارك غير ممكن فيسقط التكليف **قوله** وقال الشافعي لا يرد ما لم يجد الكل لا يرد ما لم يجد ما لم يجد ما لم يجد
لجل الكتاب فاذا ترك الترتيب بطل كما اذا طاف قبل الوقوف لانه ان كل حجة العقبة قرية في اليوم الاول وان لم يكن
ماعة في بعضها لاعتق لها بغيرها وليس البعض سابع للبعض لانه ليس لجزء العقبة وجه في اليوم الاول وان لم يكن قبل
وبعد رمي فلم يجر لغيره احوار سعدم البعض خلاف السعي لانه باع للطواف وهو دون السعي دون الطواف الى اطرابه
لان الطواف من كل طواف الزياره او من حبس الفروض كذا طواف القدوم واما السعي فواجب على كل حال وكان في الطواف
فصل ان يكون باقيا للطواف فلا يتغير من وجود الاصل والسعي من الصفا والمروة قرية واحدة صرعت بدنية بالصفا
وحجم بالمروة والبعض وهو قوله دم ابدوا بابل الله فليخرج من اعلم للصحابا والساق في كلامه عكس قول هذا ما قالوا
استراط بر سبب التواتر في الصلوة فان الترتيب عندنا في الصلوة شرط طامه وههنا عكس وكل احاج الى الفرق
والساق في تواتر الصلوات كل واحد منها مقصود بنفسها فلا يكون معا لغيرها واما حرات اليوم كلها فواحدة بدليل
انه يجب دم واحد يترك الكل علم ان الحرج للاجبر من سببه على الاولى لضرورة القول بالاحكام وعلمنا وانما لو اكل حرم مقصود
ببعضها لان كل واحد منها متعلقه بنقطة مخصوصه والبقعة في باب الحج اصل وكان ما سعى فيه اصله ايضا فلا
معلق جواز البعض البعض الا يرى انه لو اعاد على الترتيب كان مودبا لا قاضيا واما الصلوة فمجرد جاز النص
لان ما صلا من غير اعاء الترتيب صلوة قبل وفيها متعلق جواز بعضها البعض في هذا الشارح الاسرار **قوله**
ومن جعل على نفسه ما قال الله على ان الحج ما سببا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزياره في الاصل حرج بين الركوب
والمشي **قوله** وهو اي قول الاجام الصغير فانه لا يركب ساره الى جوف المشي وهو لا مله لانه التزم القرية بمصفا
الكل فلزمه بذلك الصفة كما اذ التزم الصوم مسابغا وهو لان الحج ما سببا افضل لغيره ومن حج ما سببا ثبت
لكل خطوه حسمه حسمات الحرج قبل وما حسمات الحرج قالوا واصله بسجاده والسريع رخص الركوب فقال في حمار وركب
عن عقبة بن عامر لم يركبه بذكر ان الحج ما سببه فقال رسول الله ان الله عني غفر ذنبا احكم منها فليركب
وليدع تركوبها ساء فلو لم يجب الحج ما سببا لما اوجب الكفارة بالركوب **قوله** فان قلت كيف يكون المشي افضل وذكره ابو حنيفة رضي الله عنه

المتى في الطريق **قلت** ما كثر المشي وانما كره الجمع بين الصوم والمشى لانه اذا فعل ذلك ساء عليه فجا دل رفقاء وهو منى عنه
فادام يكن كذلك كان الجمع افضل **قلت** بجمع المشى ولا يظفر له في الواجبات ومن شرط صحة النذر ان يكون من جنس المشي
لانه قوا اجبا **قلت** الملك الفقير بجمع المشى الى عرفات ان قدر عليه واذا مشى فاما المشى من جنس حرم الى الزبط
لانه لا يراه لان انما افعال الحج بطواف الزبارة واحاطا طواف الصدر فللدواع ساء على الوقت الاحرام وقت ابتداء الشروع
في الافعال **قلت** ومن منى عنه وهو الاصح لانه المراد عرفا ولما كان لا افضل من حرم فزاد به اهل **قلت** ولو ركب اي ركب
في الكلا راو ما بنا على انه اذ قل بقصافيه والحديث عقبه وان ذلك لا يقل بصدق بقدره من جهة النساء الوسط **قلت**
قالوا اما يركب اذا بعدت المسافة فالسبح الامام ابو جعفر السمرقاني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعدة
حيث لا تبلغ الا عشرة عظمى فاما اذا قرب وهو من عباد المشى لم يركب وقابها النعم **قلت** قال زفر لم يذكر وكذا
لو نزع حرم اوصى الحج النفل لان احرام الامم صح ولزم اذا كان كذلك ان يكون في المولى لم يكن للمشي ابطال
الحج ولما ان لا اذا كان الحاج اليه بفناء الاحرام لا لا بد آفاقا فانه لو احرست بعد ان صح وله ان عليها والبقا من ذلك
المستوى والرفع ففطر اذ نهى اذ وجب خلاف الكاح لان الكاح لا يصح محتاج الى الاذن في الاذن آفاقا فانه لو توجت بل اذن
لم يصح وقد وجب الاذن ابتداء هنا حقيقة انه اجمع حقا في حرم الاحرام وحرم المستوى في الاستماع فيقدم
حق العبد لا تها ونالحق الشروع بل حاجته وعدم حاجة السمع الا يرى انه اذا اجمع الحدود وفيها حق العبد سواء حق
العبد لما قلنا **فصل** في ربه قبر النبي لم يجرى الرسم ان الحاج اذا فرغ من مساسكم ومعلوا عن المحرم احرام
وقصد الى المدينة فابري قبر رسول الله ومضى من افضل المنزوات والمستجاب بل عز من ربه الواجبات
فانه وم حرم عليها وابعاد النذر بها فقال وم من وجب سعد فلم يزد في قدر جفاني وقال وم من راز قبري حيث
له شفاعتي وقال وم من راذي بعد ما في مكانا راذي في حبوتي الى غير ذلك من الاطراف وبيت من راس كبر العاشقين
غدا بها ومنحبا بها جاهلين بغير وعها وجوابها احسب لمرادها فضل عقيب المناسك من هذا الكتاب
اذكر فيه سدا من الادب فاقول بسفي لم يقد زبارة قبر النبي في ان يكون الصلوات عليه فقد جاز ان يبلغه ويصل اليه
فاذا غاب عن جيطان المدينة بجمع المشى ويقول اللهم هذا حرم لك فاجعل وقاية من النار واما ما من العذاب بسوا
الحساب ويغسل من الدخول وبعد ان امكنه ويطلبه بل حبس ما به فهو اقرب الى التعظيم ويذكرها شواها
عليه كبينه والوقار ويقول بسم الله وعلى ما رسول الله وم راذي من راذي الى اخلاء الله من على محمد على
ال محمد واعز في نوني واجمع ابوابه ختمك فضلك ثم يوصل المجد فيها بعد من النبي وم ركنين بعف عجب
يكون عمود المنبر كدار ملكية الا ان هو موضع وم وهو من قبره ومبيرة قال وم من قبري ومبيرة ومبيرة
رياض احبته ومبيرة على حوضي ثم بعد ذلك الله تعالى ما وفقه ويدعو ما يجب ثم يمشي ويتوجه الى القبر وم ينفق
عند راسه مستقبلا القبلة يدنومه قدر ثلثة اذرع او اربعة ولا بد من نومه اكثر من ذلك ولا يضح بين على جدران
المنبر وهو اذهب واعظم الحرمه وينفق كما يقف الصلوة وتخلل صورته الكريمة البهيمة كانه نائم في الحرم عالم به

سمع كلامه قال وم من صلى على قبري سمعته في الخبر انه وكل وقبر منكم بلغه سلام من سلم عليه فامنه ويقول السلام
عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا سفيح الامة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين
السلام عليك يا منزل السلام عليك يا مدثر السلام عليك يا محمد السلام عليك يا احمد السلام عليك وعلى اهل بيتك
الطيبين الذين افضب غنم الرجس وطهرهم بطهر احراك الله عما افضل حرمي بيتا عن قومه ورسولا عن امته
اسمداك قد بلغنا الرسالة واديت الامانة وصحى الامه واهتج الحجة وجاهدت سبيلا الله وما كنت على
دين الله يا ابا البقيع صلى الله على روحك وجسدك وقبرك صلوة دامة الى يوم الدين يا رسول الله عن وفرك
وزوار قبرك حساك من بلاد ساسعه وبواحي بعدن فاصدين فضاء حفاك وانظر الى ما ترك والصار من زيارتك
والاستشفاع بك الى بك فان اعطانا قدر قضيت طهورنا والا وازار من انقلبت كواهلنا وانت السفيح المنيح
الموجود بالشفاعة والمقام المحمود وقد قال الله تولى وانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم
الرسول فوجدوا الله توبار حيا وقد جساك طالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فليستغف لنا الى الهك واسلم ان
ميتنا سبيلا سبيلا لم نر عثرنا زمرتك ان يوردنا حوضك ان سقيننا بك سكر عمو حرا يا اولادنا ومن الشفاعة
الشفاعة يا رسول الله ميتونا تباركنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وسلفه سلام فواوصاه فيقول
السلام عليكم يا رسول الله حولا ان فلان يستغفرك انك فاشفع له ويحج المسلمين بعف عند وجهه مستدبرا
القبول ويصلي عليه ما ساء ويحون قدر ذراع حى عا دى راس الصديق ويقول السلام عليك يا ضليع رسول الله السلام
عليك يا صاحب رسول الله العار السلام عليك يا رفيق الاسفار السلام عليك يا امين على الاسرار خراك
الله عما افضل ما جرى اماما عارمة بينه فلفظ ظفقه ما حسن ظف و سلك طريقه ومهاج حرم مسلك
وما كنت اهل الردة والبدعة ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم نزل فاملا الحق يا صرا الاصل حى اباك البغفر
فاسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم امنا على حبه ولا تحسب حينا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يحول حى عا دى
قبره ويقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرم الاصنام جزاك الله
عنا افضل اجر ارضى عنك فلفظ نظرا لاسلام والمسلمين حينا وميتنا فلفظت الابناء ووصلت
الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وها ديا مهديا جمعت شملهم واعست فقيرهم وهرت
كبيرهم فاسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يروح قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا صاحب رسول
الله ورفيقه ووزيريه ومسيره والمهاو ينزل على القيام في الدين والقائم بعدد فعله المسلم حرا
الله حسن حنا يتوسل بك الى رسول الله ليسع لنا ويسل ربنا ان يتقبل سعيانا وحسناتنا مملنة
وعصا عليها وحسناتنا رصوته ثم يدعو لنفسه ولوالديه وللمرأوصاه بالدعاء وجميع المسلمين بعف عند راسه
صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت في قولك الحق وتولى انهم اذ ظلموا انفسهم السلام فقد جساك يا مغيث
فوكنا بغير امرك مستغفرين منك انكر ربنا اغفر لنا ولايماننا ولاهاتنا ولاخواننا سبقونا بالايمان بالايمان

رسا اثنا الدنيا حسنة وفي الاخر حسنة الا ان يحسن ركب العزة عما يصفون الى اخر الصورة وسرمد في ذكر ما شأنا
وسقط لرسا ويدعو ما يحضر من الدعاء ويوفى له لرسا الله ثم يأتي اسطوانة الى الباب التي ربطت نفسه فيها حتى
ما باله عليه وهي من القبر والمبني على ركنين وسوب الى الله ويدعو بما يشاء في الروضة وهي كالحوض المربع
وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما يشاء ويدعو ويكبر والتسبيح والتفاني على الله تعالى ولا يخاف من ما في القبر
فيصعد به على الرمانة التي كان يوم يصعد به عليها اذ احطت له بالبركة الرسول في وصلي عليه وسئل الله فوما سأل
ويتعود رجته عن سخطه وعصيه ثم ياتي الاسطوانة احكامه وهي التي فيها بعثه الجرح الذي حزن الى النبي يوم حزن
تركه وخطب على المنبر فنزل يوم واحصاه وسكن وبعثه لفرح من الله بمره مقامه بفره الفخر وذكر الله تعالى والدعاء
عند المنبر والقبر وبها سارا وجهه راد يستجيب ان يخرج بعد زيارته ثم الى البقيع فياتي المشاهدة المزارات
حضورا قبر سيد الشهداء حمزة ويزور البقيع فيه عباس وفيها مسجد الحسن بن علي ومن العابدين واسد محمد الباقر
وابي جعفر الصادق وفيه امير المؤمنين عثمان وقية برهم بن النبي محمد وجماعة ازواج النبي وعصية صفية وكثير
من الصحابة والبايعين وصلى محمد فاطمة رضي الله عنهما ما يبيع ويحج ان يزور سندا اصد يوم الخميس وينزل
سلام عليكم ما صبرتم نعم عيني الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين واما ان شأ الله بكم لاحقون فيقولوا الحمد
وسورة الاطلاق وسبح لرسا في مسجد ما يوم السبت كذا ورد عنه ثم ويدعو بما صرخ المصير حين ياتي
المستغنيين من صرخ كروب الكروبين وبالحجج عن المصير من صل على محمد واله واكشف كركي وحرث كما كتبت
عن رسولك حربه وكره في هذا المقام باحسان ويا منان يا كثير المعروف يا دايما الاحسان يا ارحم الراحمين
بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب النكاح** اعلم ان النكاح هو العقد الذي يثبت به الزوجان
النوع عبادات محضة وهو المقصد من فطره التفتيش كالمعارف الدينية والهلوات وغيرها وتعاملات محضة
وهو المقصد كالتساعات وغيرها وهاوية ليس بها لاني فادان كذا كانت لاني اقرب الى العبادات
من العبادات المحضة ولا انها اشتملت على المصالح الدينية والدنيوية وقد قال يوم من تزوج فقد حصل نصف دينه
فليسوق النصف الباقى ولا انه يتسبب لبقاء النفس العابد من فكان اقرب اليها منها ثم يحتاج ههنا الى معرفة سبعة
اشياء وهي تغير النكاح لغة وشرا وبسمة وشروط وركنه وحكمه وصيغته اما تغيره فغيره الوطى ذكره المظهر
اما تغيره شرا فبقتاره وعرضه ركن النكاح عند وجود شرطه واما سببه فخلق البقاء العذو وسعاطبه
لان الله تو شرع طريقا سادى به ما قدر الله فهو غير شرع فيفساد الامتناع وهو شرط في النكاح وضا لان
في الوطى على التغالب فسادا في الاقدام بغيره كاستنباه الانساب وهو سبب لصياح النسل والشرط فان لم شرط
فاضا وشرطا عاما واما شرط الخاص فمختص بالشهود فانه ليس في ذات العقد ولا يتم العقد الا عند قهره هو
الشرط واما قلنا انه خاص لان شرط الشهود ما سائر المواضع ليس في الحكم للخاص عند التناكر لا الجوار وههنا
هو شرط الجوار النكاح حتى لا يشرط مجلس الغضا لصحة واما شرط العام فالاهلية ووجود العقل والبلوغ

مطلبا **قلت** الاختصاص في سلامته له بلا عرض خلاف غيره فرامته وان اجل لا صر بعد قال الله تعالى وازواجه امهاتهم وقال
قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم وقد ابلغنا التعليل في ذكر الوجه **قوله** وسعد بنط البيه الى اخره وعن الاطهر
انه لا ينعقد به لانه لفظ خاص لملكك ما كان المملوك بالنكاح ليس على لان حال غير الادمي خلق لادمي ولان
البيه اوجب ملكا هو سبب ملك المنفعة في حاله كان ملك المنفعة التي هي الوطى يجوز ان يملك في هذا القول وهو اسراة
مومنه ان هبت نفسها للنبي ليراد النبي ان يستنكحها فوهبت نفسها له فقد جعل الله الية حوالا للاستنكاح
وهو لفظ النكاح فاما قوله طالصة فالاصح ان المراد به طالصة لان قوله ان هبت نفسها فمع هذه وكان المعنى طالصة
لا يملك مهر لها وهذا كذا في المومنين لا يرى انه قال قلنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم مع من الاستعارة بالحال واما ما
في هذا على كرم الله وجهه **فان قلت** كيف ينعقد النكاح بلفظ الية والزوجة مع به اذ قال لاسراة وهبت نفسها
لك كان منزله لفظ الطلاق فلو كان سبب النكاح به مجازا كان اللفظ مستحشا للصداء وضع له وهو باطل وان ملك الزوجة
مضى وادخل ملك النكاح افسده فليست النكاح باللفظ الذي هو مبطل للنكاح لموجه **قلت** اما لا وانما ينصرف
لفظ التزوج فان النكاح ينعقد بلفظ التزوج بالاتفاق مع ان ذلك اللفظ لفظ يقع في الزوجة فانه اذا قال لاسراة
تزوجي وتزوجي في الطلاق مطلق علم به لذكر المعنى في كلامه واما الثاني فان ما كنية المرأة فان المنكحة صرحت ملك
التزوج في مراجع النكاح من طلب القسم وبعد من النفقة والسكنى والمنع عن العزل وغيرها فنعقد وروى ملك الزوجة
ببصر الرجل ما كان محضا ولا امة فلو كان محضا وعن لم يجعل الية كناية عن النكاح لاسر حشا بسبب ملك المنفعة اذا
حقبه ومن هذا الوجه لا يبطل حقيبه ملك الزوجة فلم يكن سدا مضافا فصلا للاستعارة اسار الى ههنا لاسرار
قوله ولا ينعقد بلفظ الا حارة الصحيح احرازه عن قول الكرخي فانه يقول سعد بن مالان المستوفى بالنكاح منقعة
في الحقيبه ان جعل حكم العينة قد سمي الله فبعض احرازه يقول فانه من فذكر دليل على انه منزلة الا حارة
ولكن ههنا فساد فان الا حارة سري لا ينعقد لا موفته والنكاح لا ينعقد الا موبدا وبها ما يبرر على سبيل
المناقاة قاله المبسوط وقال ابو بكر الدار لا ينعقد النكاح بلفظ الا حارة لان لفظ الا حارة يستعمل على المنقعة
والمنقعة ينعقد النكاح ما حكم الجواز والايضا **قوله** ولا بلفظ الا حارة فان قال تحت متى كذا الاصال والاعارة لانه
اللفظ لا يوجب ملك العينة لعل الا حارة فلانها تملك المقام او لا احصاها ما بين لرسا الله تعالى واما الا حارة فلانها
لا يوجب ملكا فان من اجل او اباي لم يغير طعاما فانما يملك على ملك المبيع **قوله** لما قلنا اساره الى قوله لانه ليس ملك
المنفعة **فان قلت** الية ايضا لا يوجب الملك ما لم ينعقد بها التيقن **قلت** الية لا يوجب خافه الملك ولكن ينعقد
في السبب لتعنه عن العوض ساخر الملك الى الزموني باليقين وينعدم ذلك الضعف اذا استعمل النكاح لان العوض
يجب نفسه من ان المملوك بالنكاح بنفسه ينعقد بغيره كالمقبوض لعدا الوقات غيبته العقد بغيره البطل فكان هذا المبطل
عنه ان الموهوب له فينوبت الملك نفسه كذا المبسوط **قوله** ولا بلفظ الوصية الى اخره ما قال وصيت لك سمي او
امني بعد في الف درهم وقبل الاخر لا ينعقد النكاح لانها يوجب الملك مضافا الى ما بعد الموت ولو صرح بلفظ النكاح مضافا

الى ما بعد الموت لا يصح كذا القول ان قال وصبت كذا صبغ اصبغ بالفتح ومع قبل الاخر سجد الكناح لئلا قبل عن اس
انه قال لو قال وصبت كذا صبغ لكان سجد الكناح **قوله** اسطرط الاعلان فان عندنا كذا السهاد ليست شرط انما
الشرط الاعلان حتى لو اعلنوا كصور الصبا والمحا يبرح لانه عندنا لا يشترط صحة الشهود كصياح العقود وانما شرط
الاعلان لقوله وم اعلنوا الكناح ولو بالدفق ولما قلنا وم لا كناح الا بشهود واريد به نفي الجواز لانه لا اهل ولا في الكناح
مجان الحقيقه حقيقه بان يرد وهو صريح مشهور ومع الزيادة به على الكتاب وهذا يجوز ان يكون جوابا عن بقوله
كيف صار كحقيقه عدم قوله نوافكوا ما طاب لكم بحر الواض لان قوله نوافكوا اقام حصر منه مواضع المحرمات فبحر
كحقيقه حسنة ولو بحر الواض وما ذكره من شرط الاعلان فهو موجود كصور شاهد بن فانه اذا حضر الشهود فهو
اعلان حقيقه كذا في المسبوق والابيض **قوله** لان العبد لا يهاد له لعدم الولاية **فان قلت** اعماحاج الى وصف الولاية
ما هو الا ان عند القاضي لان المع من الولاية هو نفاذ القول على الغير سائر العباد والى ذلك انما يحتاج اليه عند الاداء
التفريق من على التفاضل عاوجه صار ملجأ الى التفريق لا عند التميز والبس الى ايراد من صلاحيته للشهاده فهنا كونه
صالحا لا اداء الا ليري لئلا يفرح ينفع بهما المحذور وبنيان التذوق العيان ولا اداء لما فعله لئلا يفرح من الشهاده
فهنا كونه مسلما عاقلنا بالانفايع كلام العاقلين والعبد كذا **قلت** نعم الا ان مراد المصنف من الولاية هيها هو ولا
المع على نفسه بل على من يتقبل الناسق وهو لانه عالم بحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره وليس للعبد
ولاية على نفسه وبني الاصل الولاية ان الولاية المقترنة برفع الولاية التابعة فاما لم يكن للعبد وبكم يكن من اهل
الشهاده **قوله** ولا يبرح بغير العقل والبدن لانه لا ولاية بدو ولا الولاية نفاذ قول لان على الغير حر لان البصير
والمجنون ليسا من اهل الولاية **قوله** لانه لا يهاد به ذلكا فاعلى العلم اذ لا ولاية عليه قال الله تعالى كمل الله لكم دينكم
على المؤمنين **قوله** حتى ينعقد حضور رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد بغيره على انه ليس بالامانة كادود
وهذا لان سهاد النساء حجة ضرورية لنقصان عقلمن ودس حديث وغلبة النفسانيات علىهن فكانت حجة
بموضع الضرورة وهو الحال لكونه مستدلا عاده بغير قول انما يهاد بهن حجة اصلية لكن فيها نوع شبهة
باعتبار صورته البدنية والكناح مما استشهد بهات لا يبرح به من حيث هو الذي لا يستدعي الحال فلا بد من
ما يستدعي الحال اولى **قوله** ولا العور الى لا يعتبر العور الى صنف كصور والناسقين وقال الشافعي لا ينعقد
لقوله وم لا كناح الا بولي وشاهدي عدل لان الشهاده كلام هو حجة شرعية وذات برح جانب الصدق على الكذب
بواسطه العور الى لا يعتبر العور الى لما عرفنا ذات البرح بغير حجة بعد من قول لئلا يهاد به من باب
الكرامة وهذا بناء على ان اعتبار قوله في نفسه وتناو على القبول اكراما للعامل والناسق ليس من اهل الاكرام حكمة
كحقيقه فاما بناء على الناسق من اهل الولاية على نفسه لاسلامه فكان من اهل الولاية على غيره لانه من حيث هو
مسلم ايضا وقد قال وم المسلمون عدول بعضهم على بعض ولانه اهل للامامة والسلطنة فان جمهور الامم بعد الخلفاء
الاربعة لم يخلو من النفس باخروج عر الامامة بالنسب نفى الى مناد عظيم ومزودة كونه اهل للامامة كونه اهل

للتفريق لان تعدد التفريق انما يكون من الامام ومن ضرورة كونه اهل للتفريق كونه اهل للشهاده لان التفاضل لا بد ان يكون
اهل للشهاده وقيد العور الى هذا الحديث والخلق في اربابا فيقول المطلق الحقيقه لا علم على المعتمد لما عرف ولانه بكر
العور الى موضع الامانة فمضى هذا ما وذا من حيث الاعتقاد وهذا لان العور الى الظلم والشرك ظلم لقوله تعالى
ان الشرك ظلم عظيم وكان الامان عدلا فاستقامت الاضافه اليه ولانه ما جعل العور الى صفه من اهل الولاية ما اضاف
العور الى الشاهد بل اضاف الشاهد الى العور الى الموصوف ايضا الى الصفه ونقول المراد بشاهد عدل
قائلي كلمة عدل هي كلمة التوحيد وقيل هذه الكلمة ما عدا عن النفس لا ينعقد من امانة عندنا الا لا يبرح ولا ينقص
ولا اعمال من شرائع الامان لا من نفسه وعند الشرايع من نفس الامان وورد ان الامان بالطاعة وينقص المعصية فعمل
نقصان الدين بالنسب كنفق ان كان بالبرق والصغر **قوله** ولانه صلح ففعلنا بكسر اللام اي صلح الناسق اما ما وسلطانا
كالكناح وغيره فبنيها معقول نعم اللام اي قاضيا **قوله** وكذا ساهدنا بآثار الكلام والاعتقاد والاعتقاد بغير
الاصلية كمالا لان يكون اهل لاداء الا يبرح لئلا يفرح ينفع بهما الاب والابن ولا يصح بها كذا في الابيض
قوله والمحدود في التذوق لانه فانه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهاده كمالا والنبي غير المقبول لعدم الاداء من سهاده
لا اهل اذا النبي غير مقبول النبي يصح حقيقه ذلك النبي والاداء من شرائع الشهاده وقوت الحق لا يبرح على قول الاصل
كنهاد العيان **قوله** واي العاقلين بان يروج امره بشهاده ابنيه منها او لسه من غيرها او لسه من غيرها
صح الكناح ثم يرفع اليها حد منها لا يظهر سهادا لسه منها اما ادعى لانهما شهدا لاسما او امها ولو كان ابنا
من غيرها ان الحد ادعت بصل لانها شهدا على اسمها وشهاده الابن على الاب مقبيل وان كان الاب يدعي المرأة
يحد لا يقبل لاسما شهدا لاسما ولو كان ابناها من غيرها لادعت لا يقبل وان حدث يقبل **قوله** لان السماع الكناح
سهاده ولا يشهد به ذلكا فاعلى العلم فلم يصح سماعها كلام المسلم بطريق الشهاده وشرط الاعتقاد سماع الشاهدين بطريق
الاعتقاد لم يوجد فصار كانهما سماعا كلام المرأة دون كلامه والى حقيقه وبني بغير الشهاده اما شرط الكناح فانه
مراسات بذلك المتعة له عليها اذ هو محمل وخطر فشرط الشهود تقطعا للايضاح لا بشروط ملك المهر لها عليه لان
اجاب لطلب يصح بلامنهود كايح وغيره واللفظي سهاده على الذميه بخلاف ما لم سمعها كلام الرطل اصل لان الشهاده
معتبره اصح العقد وهو يقوم بالسطرن فلا بد من سماع السطرن ولانه ليس بهذا كانها لم سمعها كلام الزوج
لما ان سماعها كلام المسلم صحيح الا بولي او بزوجها بشهاده الكافرين والمسلمين ومعد الحاجة اذ ارضه الشهاده
بصل سهاد الكافرين عليها اذا حدثت على الزوج لو كان مسلما بعد ذلك فظهر لئلا سماعها كلام المسلم صحيح فمحتمل
به الا شهاد عليها بالبعد كذا في المسبوق **قوله** سواء بما اي سوى الحامور والاب صح الكناح وان كان الاب عاقلنا
لم يصح لان الموجود من الوكيل واجب الاستفال الى الوكيل باب الكناح ضرورة لئلا يوكيل منه سفير ومعنى كذا في الاجاب ضرر
اكن حقيقه الاضافه اليه لان الاجاب القبول انما يصح ان شرط اتحاد المجلس فكان العقد مضافا الى الاب
بني الزوج ساهدا معه ارجازا وان كان غايبا لا يمكن جعله ماثرا لاختلاف المجلس بغير العقد مضافا الى الزوج

[illegible]

اليه وكان جرحا مضافا اليه ضرر من كذا هذا الاعتبار في الجاني لا في المصروع لا في السبب وحرمة فحار
 ام الموطون في معنى ايهما به وسماه خروج الام الموطون هذه هي الولد فيكون اصل هذا الولد فكان الولد في معنى نزع
 رغبها ولا يصور كونه في معنى نزع رغبها الا اذا كان الواطي فرغها مع وام الموطون اصلها ما لم يكن اصلها استحلالا
 يكون اصلها موطون وكذا الاعتبار في جانب البنت والام والبنت من كل وجه الا يرى
 ان السبع حرم ام الرضاع مع انها ليست اصل كل بل اصل جريته باعتبار اسات الخ وانما ان العظم بالرضاع وانما لم يحرم
 الموطون لان علمها كعلم حقيق البعوضة وهي وجب احرمه ما عجز موضع الضرورة لانه موضوعها الا يرى ان حواظها
 من الام وكانت بعضه حقيق وهي طلال للضرورة فكذا البعوضة احكمه بوجوب احرمه ما عجز موضع الضرورة في
 حق الموطون ضرورة لانها لو حرمت لما حلت فيكون حراما والربا حراما بسبب الولد ليس حراما لانه من هذا الوجه
 البقاء واسباب البقاء ضرورة انما حرم حراما بغير ان لا فائدة في كسح الدماء على سبيل التضييع والفساد
 الفرائض وهو من هذا الوجه ليس حراما لمصاهرة وسد السبيل لانه لا يمكن له نكاح ما حرم الا حراما لان حرمه
 بالربا من حيث انه حرام بل من حيث انه سبب الولد فام مقامه ولا خصيان ولا عذر وان فيه وما قام مقامه من غير فاما
 عمل عمل الاصل كالترايب مقام المآثر نظر الى كونه المآثر مطهرا وسقط وصف التراب فكذا انما سدر وصف
 الربا باكرمة لقيام مقامه ما لا يوصف بها وهو الولد **فقلت** ما ذكرتم ان الولد مضاف الى كل واحد كذا مجموع لانه
 ليس بولد فكيف يضاف اليه الا ترى انه لم يثبت للزاني احكاما موضع الحاجة الى بيان حكم الولد وجعل كل الولد مستويا
 الى صاحب الفرائض لان اكرمة بالتفريق وكلم لم يتفرع عنه بل بعضه مسدوع عنها فاذ لم يسدع كذا كيف يكون
 الكل جرحا والمراد ما ضاف اليه بعضه لان اطلاق اسم الكل على الجرح ساه في علم ان بعض الولد جرحا وام الموطون ليس
 باصل لهذا القدر الذي هو حرام للواطى فلا يصبر ام الموطون في معنى ايهما والمصارت اسم من وجه فلا نسلم ان الام
 من وجه حرام وكسح حرم والام من وجه دون الام من كل وجه فخرج الام من كل وجه لا يربط على حرم الام من وجه
 والام رضاعا حرم بالبعض ولم يحرم استلالا بالام من كل وجه **قلت** كل الولد جرحا لان احكام البعوضة ليست كذا
 لا بعضه فلهذا يعقب كلاما ما زعمت يجب ان يعقب بعضه وجب بغيره كله ولو بعد الفرقه والبرعي بان كل مسدوع
 مسدوع حقيق وقد اخلط بعضه بذكر البعوض على وجه الامين وصار بالاحكام كسح واحد وكل حكم يستل بعضه المفعول
 منه يستل بعضها المحلط ببعضه صرف من عدم المسدوع وكان الكل كسح منه وانما البعوضة الحريم هذا استدلالا
 بالام رضاعا لانها ام من وجه ولاها لما كانت احسان وجه كانت حراما من وجه فخرج احكاما ومس فروع هذا المسلك
 ابنة من الزاني بان ربا يكره وامسكها به ولدت له فان كانا حراما عليه عندنا خلافا لثاني لانها بنته حقيق
 فيحرم لتولدها وساتكم **فان قلت** لو كانت بنته لو حلت البنته وليس التوارث والمصارت ايهما ام ولد له فاما لم يست
 هذه الاحكام عرفنا ان هذه غير مضاف اليه مطلقا والواضح تحت البصر البتة المضاف اليه مطلقا فاذ لم يوجب لم يوجب
 تحت نفس النكاح بغيره فاذ لم يوجب الا باحة **قلت** لما كانت مخلوقة من الزاني كانت مضافه اليه من كل وجه وهذه

عن قطيعة الرحم وسات الاغنام وسات البهائم والاحوال والاحالات صلا لا اجمع **قلت** والام امراه دخل بها ولم يوطئ
 لتولدها وامها سياتكم فيمن اكرمة يستل بعضه عندنا وعند بشر ما كره داود واصدق في الشافعي لا يستل الا اذا لم يوطئ
 بالبنت وهو موطئ على زيد لم يستل تولدها وامها سياتكم وربا سياتكم الثاني في جرحكم سياتكم الثاني في جرحكم سياتكم
 الشيء اذا عطف على شيء ما حكم وذكرنا المعطوف بشرط فذا يصرف اليها كمن قال فلانة طالق وقلنا طالق فلو ان الزنا
 فتوا الدخول صرف اليها فكذا هذا كرام المراء ثم عطف عليها الربا يثبت شرط الدخول صرف اليها ولما قلنا في
 من تزوج امرأ حرمت امها ودخل بها او لم يدخل بها او حرمت سهاا ودخل بها ولان هذه حرم امراه مطلقا فلا يثبت الدخول
 من قبله فقد نسخ والدخول ليس شرط بل هو محرم محض موصوف بصفة معطوفة على شخص غير موصوف بصفة عطف
 الموصوف على غير الموصوف لا ينصف ذكر الصفة الموصوف كمن قال زينة طالق وعمر قايمة فانه لا ينصف صفة القيام
 لا ريب لو فرغ الطلاق عليها وليس كان بشرط فالشرط انما يعود الى الجمع اذا امكن ولا يمكن هذا اذا العامل في الصفة
 فهو العامل في الموصوف والموصوف لا يكون محولا لبعاطيرم قال امها سياتكم محمولا بالاضافة وقول من سياتكم حرف
 اكره فلو وجب قولنا الثاني دخلتم من المصاهرة محمولا بالاضافة وحرف الجر والجرور وهذا مع قولهم الوصف الواحد
 لا يقع على موصوفين مختلفين العامل ولا يثبت انما في دخلها بالبنت وكذا ان لم يدخل بها الى اكل له
 الرتبة من حيث انها على الزوج يطلق انما تحت حسن حاله تزوج الرتبة لان هذه اكرمة تغلق شرط الدخول
 وسواء كانت حرة او محرمة غير وسفير كحر لمر الانه اذا زفت مع الام بمصراع الام فلهذا كانت حرة واذا كانت
 حرة لم يكن حرة حرة او امها وكذا هذا حرة ليس شرط عندنا محمولا وعلى من شرط وهو من رتبة او لان حرمه الرتبة
 معلنة بالدخول ويكون هذا حرة الزوج والمعلقين بطريق لا يستل ناصرا ولما ان هذا يستل في عرفه لان الغالب ان يكون
 سياتكم حرة زوج الام والمعلق العرف لا يوجب سياتكم به لقوله نو كما تبين ان علمهم فام خير ان هذا لم يعلق
 الا باحة لعدم الدخول لعدم كونها حرة ولو تعلقت اكرمة بها لتعلقت الا باحة لعدم ما لان الا باحة سعلق
 انما يصح ما سعلق به اكرمة وكان ينبغي ان يقال فان لم يكونوا دخلتم من وجه لم يكن حرة حركم وليس كان سوطا فهو لا يوجب
 العدم عند العدم وشرطه الدخول لم يعرف لتولدها دخلتم من وجه بل بقوله فان لم يكونوا دخلتم من وجه فلا جناح عليكم
 فقد استل اكرمة عند الدخول وانما عند عدم الدخول **قلت** وهذا الكسح موضع الاستلال في الدخول ولم يفسح
 في قوله فان لم يكونوا دخلتم من وجه ولو كان الحرة شرط اكرمة الدخول امها لذكر من الحرة **فان قلت** جاز ان يكون حرة
 الرتبة متعلقة بشرط ان يكون امها موطونا لها والثاني كونها حرة زوج امها والجمع ما يجر سعي سعي شرط
 اكرمة فلا حاجة للحل الى نفي الجمع **فان قلت** الجواب اوى عن السعي قال من تزوج امراه ودخل بها حرمت عليها ابنتها
 اطلاق النكاح حرمه لانها سرور الام اليه دخل بها من غير ذكر الحرة دل على النكاح ليس بشرط ولان ذكر الحرة كان للعكس
 كما قلنا لا يستل حوازا كذا رتبة ليست بجمع لعدم ما كانت امها موطونا لها بالنسبة قطعا وان كان ذكر الحرة للشرط
 يستل عدم احوال ايضا بالنظر الى وجود اصد شرط اكرمة وهو كون امها موطونا لها مع ان القياس في حوازا كذا الحرة

ام ٣

على ما عرفتم ان اذ وقع الفراق بين رجلين كل احدهما بحرية اجبتا طاعة عند رجحان دليل الحرية او على قولنا واما
 ابيه واجواده الى كل زوج اسراء ابيه واجواده لقوله تعالى ولا تسكنوا ما بين ايديكم ولا تسكنوا ما بين ايديكم ولا تسكنوا ما بين ايديكم
 نساول الكل مجازا فنسب الحرية نصا او اجازة كما قلنا **قوله** واما اسراء ابيه وبني اولاده وظهر بها ادم بطل لقوله تعالى
 واصل بل اسكنكم وسميت حليمة لانها صلت لابن مراحى اولادها كل فراسه وهو كل فراسها خراج كل ولد ذكره المأب
 لسان اباحة حليمة الابن الحسي لا الاصل حليمة الابن لانه من حليمة ايضا بنات عليان مثل هذا الذي ذكره باعتبار
 الاصل حليمة كقولنا نؤلفكم من تراب الخلق من تراب هو الاصل كقوله المبسوط ولا الاصل حليمة الابن صاعا
 لانها حرمت لقوله وم حرم من الرضاع ما حرم من النسب **قوله** واما ما حرم من الرضاعة بالاباء المذكورة
 في المتن فاعلم ان ما ذكرناه من المجرمات من الرضاع الى هذا حرم بالرضاع لما روينا عن اسراء لوارضين ولذا
 حرم على هذا الولد اسراء زوج الطير الذي يزل لبنها عنه ويحرم على زوج الطير اسراء هذا الولد والتخصيص في بعض
 النسخ بالام والنسب غير بعيد لان يقال لفرقة اتباع النص قوله فوان محمولين الا حينئذ اي حرمت عليكم ان
 تحموا بنزول الحنين كما حال او طبيا بالاجماع **قوله** لان المنكوحه موطوع حكما حتى لو تزوج مشرك فخرسه وولد من اولاد
 نسبت منهم منه للوطي حكما فان **قلت** لما كان النكاح قائما مقام الوطى وجب ان لا يجوز النكاح بكنه يصير حاشا
 سها وطنا كما قال مالك **قلت** نفس النكاح ليس بوطي اما صار كالوطي عند موت حكمه وهو الحل وحكم النكاح
 نسبت بعده فالنكاح حال وجوده ليس بوطي فيصح لوجود ركنه في محلهم يصير المنكوحه موطوع حكما فلا يطار الاخرى
 كيلا يصير طامعا بينهما **قوله** ولا يطار المنكوحه ان احبها وبني المملوكه موطوع حقيقه وحكم ذلك الوطى قائم حتى لو اراد
 ان يسحب له الاستبراء فيصير طامعا سها وطنا حقيقه وهذا معنى قوله ولا يطار المنكوحه بل **قوله** الا اذا حرم
 الموطوع اي باليسع او بالفرج لانه لا يبقى بعد هذا معنى استعمال رجمها ما حرمه حقيقه ولا حكا الا بولي اي كل الزوجات
 يغشاهن فيحل له لوطها المنكوحه كقوله الاجماع الصغير لقاض خان **قوله** فان تزوج احدين بعد سقم لم يرداها
 اول لم يدخل بواحد منهما عرف منه وسها لانه لا وجه الى تصحيح نكاحها اذ اجماع حرم ما بالنسب ولا الى تصحيح نكاح
 احدهما غير عين ادلافا بده فيه للزوج لانه لا يقدر على وطى واحد منهما لانه صادف المعينة اصله المعينة
 ولا يسمي كل واحد منهن موطوعا لانه لا يقدر على وطى واحد منهما لانه صادف المعينة اصله المعينة
 من الاخرى سبب التفرق **قوله** ولما نصف المهر الى الاقل من نصف المهر من لان فيه نكاحا وهذا لان كل واحد منهن كان
 سابقا فلها نصف المهر لانها كانت لاحقة فلا سى لها وكان لكل واحد منهن المهر ولانه وجب للاولى نصف المهر وليس
 احدهما باولى من الاخرى فصار بينهما **قلت** سعى لئلا يسمي طر الزوج سعى كما روى عن علي بن يوسف لان المقصود بهما وجهانه
 مع التفات كسر قال لوطين لاحد كما على الف درهم فانه لا يكون احدهما ان احدهما سها عالم مصطلح **قلت** معنى
 الحكم ان يدعى كل واحد منهن لوطا لانه لا وجه لهما اذا قالنا لا يدري لمرأى النكاح جزا الى لا يسمي لهما ببنى عالم مصطلح
 على احد نصف المهر لان الحق وجب لجهن فلا بد من الدعوى او الاصلح لسمي لهما فلهما المهر على ما اوردت

الاحكام ان لم يمت فلا يولد على عدم فعلا لا يحكم لا يولد على الاخلال في الاضافة بل لعدم شرطها على ان الحرية
 مما يحاط به اباها متى دارت من السموت **قوله** ومسته اسراء بشهوة حرم عليه اباها واسنها وقال الشافعي
 لا يحرم صورته ما اذا سئل عنه ثم اعلم انها هل ان يتزوج سها او من نكوحته ثم طلقها هل ان يتزوج سها فاعلم
 له ذلك لان الحسن والنظر دون الوطى فلا يخلو ان به وهذا التعديل انما يستقيم ان لوصونا المملوك فما ذكرنا اما لوصونا
 في الاجنبية فالربا فيها لا يوجب الحرية فالنظر اولى لان لا يوجب حرية المصاهرة وعلى هذا الخلاف معه اسراء بشهوة
 ونظره الى فرجها ونظرها الى ذكره بشهوة سوار حمله الملك او غيره لان الحسن والنظر لا يفسد بها الصوم ولا يحل ولا يجب
 بها الاعتساف والحد فلا يكون مع الوطى فلا يتعلق بها ما يتعلق بالوطى لئلا انها داعيان الى الوطى وانما انحر
 فيها مضمومان مقام الوطى في حق الحرية اجبتا كما دليل النكاح بخلاف النظر الى سائر البدن فانه لا يمكن الحرمة
 فسقط اعتبار **قوله** الحسن بشهوة الى اخره احرار عن قول كبير من اشياخ فقهاء الرجز وكثير من المشايخ لم ينظروا
 الانتشار وجعلوا احد السموت ان حمل قلبه اليها وبشئى جامعها او لا يعرف ولا يقول من الناس من لا يستر الله
 اصله وما قاله المتن قوله نفس للامه الرضى في شرح الاسلام اعلم لفرقة اذا كان سبابا فادرا على الاجماع فان كان سبابا
 او عينيا لحد السموت ان يحرك قلبه بالاشياء ان لم يكن محرما قبل ذلك وانما يعتبر بحرك القلب ولا يسمي سموت الحرية
 ويراد بالاشياء ان كان محرما فلهذا هو حد السموت وكان قد من فائق الدراى لا يعتبر بحرك القلب وانما يعتبر
 في السخ الكبر والعين الذي يابن سموته **قوله** ولو من بعد فعل بوجوب الحرية وهو قول بعض المشايخ فانهم
 قالوا سموت حرية المصاهرة بالحسن وان انفرد الانزال ووجه ذلك ظاهر ان محرم الحس سموت نسبت حرية
 المصاهرة عندنا هذه الزيادة ان كانت لا يوجب زيادة حرمه لا يوجب فلهذا **قوله** وعلى هذا اسان المراه
 في الدبر وكذا النظر الى موضع من الدبر اسان المراه غير ما ما شاء الاصح لان الحس المجرد انما يوجب حرية المصاهرة
 لكونه سها للوطى الذي هو سبب الحرمة وبالنسب لان ان سموت لفرقة الحس لم يكن بين الصفة فلا
 به حرية المصاهرة كقوله الدخيرة ولما يعلم ان معنى قوله ان حرية المصاهرة ان نسبت بالحسن عند الانزال هو ان حرية
 المصاهرة ان يقع المصاهرة عند ابتداء الحس وسموت كان امره موقوف انه هل سها له الانزال ام كان انزالا
 نسبت ان لم يتصل فسمت لان يكون معناه ان حرية المصاهرة نسبت بالحسن ثم بالانزال سقط ما نسبت
 الحرية لان حرية المصاهرة اذا نسبت لا ينفذ ابدا **قوله** واد اطلق امراه طلاقا باينا او رجعا ينعى لا يجوز نكاح
 اخيه معنده سوار كانت العدة عن طلاق باين او رجعى او نكاح فاشا وسهده او عنق ام الولد
 وكذا لا يجوز له ان يتزوج اخيه بعد نكاحه بغيره ان يتزوج اخيه بعد نكاحه بغيره ان يتزوج اخيه بعد نكاحه بغيره
 له ان يتزوج اخيه سواها لان المحرم حرام كالمهر لا حرم بعد ما قاله الشافعي ان المحرم هو اجماع سها كما حاصبه
 للمهر عن القطعة والاجماع لبطان النكاح بالكلية لوجود القاط وهو الطلاق البائن والثلث لهذا الوطى
 وقال علمت انها على حرام حد ولو كانت شبهة النكاح لا اولى فام من وجه بعض احكامه كالنفقة والزنا والجمع والخروج

فانزل

والزواج فيكون جمعا من وجه فيخرج من وجهه نحرهما واجتاها وهذا لا يمنع بتمام النكاح قيام حكمه لان قول روجت ورجوت
كما وجد بلا شيء واضح في حكمه للاختصاص وهو ان يكون احيق بها استمعا وادسا كما وقد بين الاحصاء صراحا كما في
النكاح فانما من وجه على ان الاختصاص انما يستلزمه النكاح كحقيقة المقاصد ومعظمها انما يستلزمه النكاح وهو قيام
الحد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق قلنا ان مع وفي عبارة كتاب الحدود يجب ان كان الزمان متخفا ولم يزل في حق
ما ذكرنا فصار جمعا نظرا اليه **قوله** ولا يزوجه المولى امته ولا المراه عبيدها وعلى قول ثقات التباس عور واستدلوا
بقولهم فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولهم انما ملكتم من قبيلكم المومنات ولما قولهم في النكاح الا لا يامى منكم الصلاة
من عبادكم وامايكم فانما خاطب الله نوا المولى بالنكاح الا ما عدا ذلك من العبد وان العبد اذا تزوج مولاه فهو متزوج
عليها النفقة ملك المهر ونهى سوجب عليه النفقة ملك النكاح فمعاصان هو تان جوعا في هذا من الغشاد
ما لا يخفى الحرفا تزوج امته فهذا العقد غير معتد لان موجب النكاح ملك الرجل وهو ما تله معا لملك الرقبة
قوله لان النكاح ما سرع الاسماء الى اخره مع كايجب للزوج على الزوج حيا يسقى ملكية الزوج عليها وهو ظاهر
طلب ملكيتها منها في الوطى ودوا عليه سرعا بغير اجتنابها والتمنع عن السرور واخرجه فكذا نرى حكمها عليه حق
بنقض ما ملكتها عليه نحو طلب النفقة جبرلا والسكنى والتمتع عن الغزل والقيام في امورها الرجعة الى
الزوجيه فلهذا نرى مع كايما وقع من وجبات النكاح نحو المحاماة والمحافظة والولد لوجود المالكية في الطرف
لا ذكرنا والمملوكة ماله المالكية اصله فلهذا لا يحق النكاح مع المملوكة للتمتع **قوله** والمملوكة ماله المالكية لان
المملوكة اثر المهورية والمالكية اثر الفهرية وسما نضاد ونضاف **قوله** انما يستلزم النكاح اذ لم يكن حريته
مختلفا لغير جمعا وذكر ان المراه ماله جهة ملك المهر لانه يكون في مملوكة لعبدتها جهة النكاح كالابا ابنا
لا يبيد واما لانه **قوله** ليس هذا نظير لان هذا في جميع الباقية والبيع في شخص واحد كمن باعت ثوبا فمشتريه
وهو من حق شخص واحد وهو المراه ما عدا ذلك وهو العبد يبيع المراه ولا ان المراه يجمع احراها ماله لعبدتها
فلوطا والنكاح سها يكون يصحب مملوكة لعبدتها فاعتبار ما ملكتها مع عسليم بصورها واعتبار ملكيتها لا
يمكن من الاصل في حشد مع ولا يمنع من حقها او يقول باقرار العارية ولا يزوج المولى امته ولا المراه عبيدها
ان ملك المسعدة بابت للمولى من النكاح فيؤدي الى ابيات السات والنكاح المراه عبيدها يبيع الى الجمع بين المسامين
لاهما ماله لانه فلو صح النكاح لصار المالك مملوكة والمملوكة ماله لان ملك النكاح يبيع مراه من ماله كان
لها ان يطالبه بالوطى كانه ان يطالبها بالتكبير وحكم احد ما صاحبه سعى وقوع المراه منكره ولذا انتفت المراه من
الملك لان الملك ما سرع على عينية باب النكاح بل لخصي المراه واداس في الملك في النكاح لان احكام العتود
اداس في انتفت العتود لا يبرى لنكاح المحارم لا سبب لاسفاه موجب العتود **قوله** وعور تزوج الكتاب
بقوله تزوج المحصنات من الذين اتوا الكتاب اي العفابفة انما قسم بهذا لانها احراز امر قول ابن عمر رضي فابصر
المحصنات بالجماعات **قوله** اهل الكتاب مشركون قال الله وقال اليهود عور من الله فالت نصارى المسيح ابن الله

الى قوله سبحانه عما يشركون وذكره التيسير والكشاف لاسم اهل الشرك مع على اهل الكتاب ثم ذكر بعد هذا الكتاب
ثم ذكر بعد هذا الكتاب ولا يجوز تزوج المجوسيات ولا الوثنيات لقوله ولا يسكني المشرك حتى يورث علم لعدم جواز
نكاح اهل الشرك لاسرائهم وقد اجاز لهذا نكاح اهل الكتاب مع انهم مشركون فما وجه التوفيق بين الاثنين والواحد
قوله فيه وجهان احدهما اسم المشرك للاسما والكتابي مطلقا فان امته عطف المشركين على اهل الكتاب قوله
لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب اعلم انهم مشركون لا يسكني المشرك حتى يورث علم لعدم جواز
لا يجوز ذلك وسئل لئلا يكتسبه وقد قال هو ولا يسكني المشرك حتى يورث علم قوله والمحصنات من الذين
اتوا الكتاب من قبلكم اي اللاتي اسلمن من اهل الكتاب ولما نأخذ هذا ما ذكرنا من ان امته عطف المشركين
على اهل الكتاب ولا ما نأخذ هذا ما قال ابن عمر لم يكن لمحصن الكتابية فالذكر مع فان غير الكتابية
اداس لمت حلها صاها الصا وقربا عن صدره لانه يزوج هو وبه وكذا نرى كعب بن مالك والباقي ما ذكره اهل
التفسير ما نهم قالوا ولا يسكني المشرك الا امته يزوج بقوله تزوج المحصنات من الذين اتوا الكتاب من
قبلكم فان سوره المائدة كلها بامته لم يسح سى قط وهو قول ابن عباس والاوزاعي كذا في التيسير والكشاف
قوله ولا فرق بين الكتابية المحرم ولما لا لطلاق النص **قوله** فترى محصنات المحصنات باحرار **قوله** المحصنات
مع العفابفة كذا في تفسير الحسن والسدي والسعي والعفة ليست صا ايضا وانما قيد بها للعارة وليس كان شرطها
فاسما لا يدر على عدم اجواز لما عرف فبني اجواز بالمصون المطلقة وهو قوله فترى محصنات المحصنات باحرار
سالكوا وقوله ومع سواهم سنة اهل الكتاب اي اسلكواهم طريقهم مع عالمهم معاملة لولا ان اعطاه الامان
ما ضاكره منهم كذا في الحزب **قوله** وعور يزوج الصابيات عند حبيبه ويكره ولا يجوز عدهما وكذا نرى في اجماع
وهو الا خلافا في سائر على انه وقع عند حبيبه انهم قوم من النصارى يقرأون الرموز ويعطون بعض الكواكب تعطينا
القبيل وما جعلوا يعطونهم بعض الكواكب عباده منهم لما كانوا كعبد الاوثان **قوله** ومع لا يسكني المحرم ولا يسكني
رواه عثمان ولما ما روى ابن عباس انه يوم يزوج سموية وهو محرم وصدرت عثمان نحو على الوطى لان النكاح للوطى
حسبه وللعقد محاربا لا يطار المحرم ولا يمكن المراه من الوطى وهو ضعيف لان التكمير الوطى الاسمي انما كان
مع اخلاص اعرابا لكنه يوم اجر عر معاد احوال المحرمين انهم احرارهم لا يستغلون بالنكاح ولا بالنكاح ولا يباشر
ذكر كما قال وم انهم شعث لعل يستغلون باعتقال سحلا ما عمل الحج وان كان لا اغتسال بالماء الزواج لا بأس به
فكره من النكاح لانه عقد لصار اليه عند الزواج لما فيه من الخطية والخطية ومرادات ودخوة واجتماعات لا تحقق
الا عند الزواج واداس على افاق العادة لم يتعلق حكمه ولا وجه ان يقال هذا الحديث يروي بطريق النهي محروما
وهو احصاء الخطايا والني يكون للسرية فلهذا عليه يوسف بن احمد بن روى مسعيا ما التقي حتى يجمع التبر
قوله وعور يزوج الامه سحلا كالت كتابية وان قدر على حرم فالكلام في فضيلة احد ما ان النكاح الامه الكتابية باشر عندنا
اقال ان مع لا يجوز لحران يزوج مامته كتابية لان النكاح الامه ضروري عند لان الله ارقا وولد لان الدجرامه وهو سحلا

كالمسا والحرارة كالأبلاك والظهار **قوله** وقال مالك حوران يزوج اربعاً ساعة ان الرف لا يوثق بالكلية الكاح لانه
من خواص الادوية وهو ما كثر ولما ان الرف نصف النعم وهذا على نوع من الله موصلة الى اقتضائه منق
الفرج طالا والعمى مساوت مساوت الاصول الشرف فان حال السوم لما كانت اسرف على التسع دون غيره
وحال اسرف فيظهر الزيادة حيث يملك الكاح الرابع والعبد يسير وروى عن عمر رضي الله عنه انه قال لا يزوج العبد الا
امرأتين وان الذي يملك نصفه اكل احتمال فعل اقتضاه سهم الفرج وهو لا يزوج الا امرأتين فانه
الاصل منع الكاح وحق المنع مع مشتركهما حتى ان المرأة حق المطالبة به كما للرجل ثم اجمعنا على ان ما يكون
للمراه من الاستمتاع المعلق بنصفه اكل يعود الى الشطر بالرفق حتى لو كانت المراهان احزان كما جل يستويان
في حق القسم ولو كانت احدهما امة كان لها نصف ما يكون للحر وكذلك في جانب الرجل اذا كان عبداً **قوله** وهو بطر
لكاح الاخت عند الاخت ما عدا الزوج لا اعتبار بنصفه لانقطاع الكاح بالكلية وعندنا بفكر احكامه كالنصف والمنع
والزناش **قوله** ان الاصل منع الكاح من سحره لانه لا يحل محرم وان كان من الزناش لم يجر اسقاطه وامتناع
الكاح في صور الاجماع حرمة الكاح وصانته عن سفيه ما والعرفان اكل يرداد سمعه ويصرم صده بالوطى على
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالامتناع من وطاس النساء والامتناع من وطاسهن فان البضع يرددها للسمع والبراءى
البضع والكاح يسمع ذلك فلم يجر الكاح لئلا يترك فيها تدبير ما قاله ان امتناع الكاح عند حرمة
صاحبها لا يخلو ولقد اتوزد بها مكان سبب اكل ما منه يجر والاحرم لصاحب المارة لانه رالى حاشي
ملازم العقد والجموع المركب من الاسرين لم يوجبه فما خرج بصره بمنسب اجواز الاطلاق المقتضى وتفقوا له نو
واصل كتم ما ورأى ذلكم وانما حرم الوطى لانه يسقى رذع غيره وهو حرام لقوله صلى الله عليه وسلم كان يوم ماله واليوم الاخر فلا يستبرأ
ما رذع غيره وليس من ضررته حرمة بعارض على شرف الزوال فساد الكاح كالحرم ما يحض والتفاسر **قوله**
فان يزوج حامل مراتبي بالكاح فاسد بصره ان هذا حملات النسب من زوجها لان النسب يستد ارم
كاستد دارنا بالاجماع **قوله** بالكاح باطل لانها وراش لولاها عدل بكونها وراش العيش ان الكاح انما يزوج
للاستفراش فاذا كانت وراش الغير لم يوجبه هذا الكاح بل يزوج من الزناش ومنه استنباه ويصبح الولد
وهذا الاجوز خلاف الحمل من الزناش الى استنباه النسب وتصيب الولد لانه لا وراش للزناش والام
ولذلك لا يخرج على ما قاله ام الولد للزناش وللعاهر الحرام وانما حرم الوطى لان هذا اكل وان لم يكن ثابت بالنسب
فانوزع غيره من النعم عن سعي رذع غيره علم هذا ان المانع لجواز الكاح كونها وراش الغير غير الزناش اذ لو كانت
كاملت كاستد النسب فمردوع ولا تسفى بالنفي بدون اللعان وهو وراش المنكوحه وراس ضعيف وهو
واسر الامه لا استد النسب فمردوع وسعى بنفيه بدون اللعان وراس متوسطه نسب النسب فنه
بغير دعوى ولكن سفى بالنفي بدون اللعان فيكون هذا الزناش متوسطا للطرفين لئلا اذا كانت حاملا يجوز
لكاحها لغيرها بالمنكوحه وان لم يكن حامل يجوز سببها بالمرقوة ولا يقال سفى لئلا يجوز لكاحها اهل ارحا

لحم قلنا الكاح من الشغار ضيق مقدم على الترحيم على ما عرف **قوله** ولما ان اكلهم بجواز الكاح مقام الفرج ما سرح
الكاح الا ان ارحم فانه لكن الزناش باطن الوقف عليه فاني جواز الكاح مقام الزواج ولا يستقصى باحتمال الامتناع
به رجما فانما من حمل بابت النسب من الغير خلاف الشري كجوازه مع الضغل يجب التعريف بعد وقبل الاطلاق
في الحقيقة لانها لتولان بعدم وجوب الاستبرأ وهو يقول ما سحبا به فلم يعايل النفي والامتناع وكان قوله
ففسر قوله **قوله** والمعنى ما ذكرنا ان لو تحقق الحمل ارحم الوطى تغا ويا عن سقى ليع غيره فاذا احتل وحسب
السرم احتياطا كالوكان مكان الكاح سراه **قوله** وكاح المتعة باطل صوره المسعد لئلا يقول الامراه صرهن العشر
لا منع بك الامتناع وقال مالك ليجوز ان ابن عباس كان سحبا ويجعل العود فيها حيضه واستدل ايضا بقوله نو
ما استخفيم منهن فانوتهن اجورهن ولما لا يعفا ان كان مباحا فان النفي اصل المتعة ثلثه ايام من الدهر
في عراها واكلم الباب سمع حتى يظهر ما سحبه ولما ان عامة الصحابة رواها وفتح رجوع ابن عباس
عن ذلك فان عليا قال ما علمت لرسول الله حرم المتعة يوم جبر فرج عما كان يعتقد من ابا حنيفة وكان
يقول اللهم اني اوبى اليك من نولي ولا اله الا انت لم يحل لك الكاح او غير بنف نولي والدين يوم يندرجهم فظنون
الامه ولم يوجبه ملك الكاح والميمه هنا فلا يحل وهو الا شريح الكاح الارث والطلاق والظهار ولا ارث
ولا طلاق المتعة فلا يكون لكاحا فلا تست به الا باحد صرقه والمراد بقوله نو ما استخفيم منهن الروايات
فانه بناء على قوله ان سقوا ما موالككم محصنين والمحصن النكاح كذا في المبسوط **قوله** والكاح الموقوف باطل صوره
ان يزوج امرأه بهاده شاهد من حسن ايام وقال زفر الوقيت باطل والكاح صحيح لانه انى بالايجاب والشرط
اذا التوقيت شرطنا بد على ما يتم به الكاح فصح الاجاب وبطل الشرط لان الكاح لا يبطل بالشرط كالنكاح بالشرط
ان يطلوها بعد شهر ولما انه عند متعة وان اى بلفظ الكاح اذ المتعة عقد عليك البضع من مقررته وقد
وجله العزم في العقود للعاني لا للالفاظ لانها كمثل المحاذرون العاني **قوله** والكاح باطل على الاصيل
كفالا والكفالة بشرط بل لا اصيل حواله فتد بطلنا لعدم ركنه لا بشرط فاسد ولان الكاح محتمل المتعة
محار وقوله الى شهر حكمه المتعة فتمت المحتمل على الحكم **قوله** ولا فرق فيما اذا طالت المدد الى اخره وروى الحسن
عن جسيم انها اذا فسادا لا بعيشان الى ذلك غايبا صحيح لانه ما يبيد جميعا لو تزوجها الى موهبا او مونه
قوله ومن يزوج اسرا يتزوج منه واحد واحد ما اعل له كاحا بان كانت ذات رحم محرم منها وذات
روح او معتد الغير صح كاح التي حل لكاحها وبطل كاح الاخرى لان المبطل اصدما فيستد البطلان
بقدر المبطل خلاف بالوجه من حصره **قوله** وباعها صفة واحد لان البع يفسد بالشرط الفاسد وقبول
العقد الحكر شرط لقبول العقد الفسخ وهو شرط فاسد فيفسد اما الكاح فلا يبطل بالشرط الفاسد
فانفردا **قوله** جميع المسمى للتي على عند جسيم وعندنا بنسبها ما اصاب التي صح لكاحها يجب ان
الزوج جعل المسمى مابله يصومها لا سمع اصدما فلا يجعل كفا اصدما وله لئلا فاسد من حكم صحة المتعاقب

وهو ليس بمعناه لان السكوت عند الانحار لا يكون ملوماً وحيز بل هو العند يكون ملوماً فلا يشتد ذكره في السكوت
قوله لان النطق بالحدس بما ندر به الاصل في السكوت لئلا يكون له كونه محتملاً في نفسه وانما اقيم مقام
 الرضا في حق البكر لضرورة اجبارها بالنسبة الى البعد عن موضع الضرورة فلا ضرورة في التيب لانه قيل احكام
 بالممارسة فلا يكون سكوتها عند الاسمار وحيز بل هو العند اذا وصل فعل ذلك على الرضا فهو كالقول فيمكنها نفسها
 ومطابقتها معها ونفقتها سائر على النزول لا يعمل على الصريح **قوله** واذا رأت بكاء منها فبشرها الى قول في حكم الابكار
 طالعاً لانه في لزوم البكر من يكون مصيبتها اول مصيبتها لها ومنه البكر لاول النهار والباكون لاول النهار ولزوم
 بطلان الوصية لا كذا في فلان **قوله** لو اصرى انه يسترط انما بكرة ردها الوعد بها هذه الصفة **قلت**
 قد قيل لا يكون له ولا في الود اذا اقر المسترعى ليعود بها زالت الوصية ولا يباكر لكنها ليست بغير راد والمعاد ينز
 الناس ايم يردون يسترط البكاره في الضري صفة العذرة واحكم هذا تعلقنا بحيار او بصفة البكاره وما في فلان
قوله ولو زالت بكاء منها فذكر غير حريمه وقالوا النسابة لا يكمن بسكونها لانه ثابت حقيقة فان التيب
 اسم امره يكون مصيبتها عايداً لها منق من قولهم ما ب اي رج ومنه المشبوهة لا ما حرام علم يعود اليه والمثابة
 للبيت الذي يعود اليه الناس كل سنة والسويب يعود الى الاعلام بعد الاعلام ولما ايرط في وصية **قلت**
 دون الابكار واذا كانت سبباً وجبت مسورها بالنسبة ولا يصح الاستعمال بالتعديل لانه يفسد ابطال حكم بيت
 بالنسبة بعد ما قال ابو حنيفة ان سكوت البكر جعل اذا علم في منصوص عليها فان عايداً قالت ان البكر محر
 قال في ادائها صانها والكلام اذا خرج محج الجواب بغير عايداً ما في السؤال فصار كانه وم ادائها صانها لانها سخي
 واجبارها قائم لانها اسليت بالمرام في شرط النسب او بالاكراه فلا يبرول جبارها بل يزداد لان الاستظهار
 ظهورها حسننها وبني سخي من ذلك غايه اجبار بل يزداد لان الاستظهار **قوله** في التيب سائر وجبت منه
 الامه والمجنونة والعمل فالعلم المنصوطة الى لم يحص الى من العمل بذكر النص المحض **قوله** في التيب سائر وجبت منه
 الطبيعة وهو محجور وهذا جبار من ظهور الناحية فلم يكن مع المنصوص عليه **قلت** هذا الجبار محجور ايضا
 لانها يستمر على نفسها وقد امرت بذكر قال في من اصحاب هذه القادوات فليست بسترانده واجبار من
 ظهور المعصية من كرم الطبيعة وحسن العنيد ايضا فلما سقطت نظرها في موضع كان يظنها دليلاً عليها
 في الرجال على حسن الوجوه فلان يسقط نظرها في موضع يكون نظرها دليل رعتها في الرجال على حسن
 الوجوه كان اولى **قوله** لان الشروع اظهر حسن علقه احكاماً مثل وجوب العند والمهر وسوت النسب اما
 الزنا فقد امرت الى سيره بالحديث الذي اوتناه **قوله** مع لو اصرى انها فالصحيح ان لا يكون سكوتها وكذا
 اذا صار الزنا عاداً لها ومن يكمن بسكونها ايضا هذين الفصلين لانها بكر شرعاً لا يرى انها بطلت تحت قول
 البكر بالبكر صلاها ولكن هذا ضعيف فان هذا موجود في الموطوع بسببه وسكاح فاسد ولا يكمن بسكونها
 فعلم ان المعبر بها منه اجبار وانما الزنا لا يبرام شرط الاحصان وهو قول الزوج بها بسكاح صحيح

لذا اشارة الى المسقط **قوله** قال في القول قوله لانه متمسك بالاصل وهو السكوت والمراد بدعي رضا وهو الرد وكذا
 المسترعى والسنيح اذا اختلفا فقال السنيح علمت بالبيع وطلبت النكحة وقال المسترعى بل سكنت بالقول المسترعى
 متمسك بالاصل ولنا ان الزوج بدعي على كسبها وهو حادث في نكحها كانت متمسكة بالاصل حتى قال قول لها
 ادعي اصل العقد انكرت وهذا لان العبرة للمعاني للصور فان المودع اذا قال ادعت الودعية وانكر الودعية
 كان القول قوله لانه ينكر الضمان فحسب المعنى كذا هنا وما قال في رفع طاهر والظاهر كفي لرفع الاحتقاف الا بال
 الاحتقاف في الزوج كمنحاج الى اليات الاحتقاف وحاجة المسترعى الى دفع احتقاف السنيح والظاهر كفي
 للرفع وسبب رفع العقد مخي بغير اختيار وهذا ظاهر في حاجة الاخر الى دفع الاحتقاف من الفسخ والظاهر
 يكفي لذكر كمال القول قول المخبر للاطلاق منها وبين ان كمن احتقاف معرفة المخبر وهو يعتبر الابكار والصورة
 في المواضع كلها كما في الودعية وعن يعتبر الابكار المعنوي لانه المقصود اعلم انه لو دخل الزوج بها لم ياتم ارض
 بالصدق على ذلك ان نكحها الزوج من نفسها اول على الرضا في سكوتها الا ان يكون دخل بها ومن مكرهه
 لحسنه كقول قولها ولا يقبل عليها قول ولها بالرضا **قوله** وما لك كالفناء غير الاب بيع لا يملك احد
 الزوج الصغير والصغير سائر على الزوايا الاب على الصغير والصغير سبباً لاختلاف الفاس لان الزاوية
 في دفع تسلط الاغيار في بيع الباء على فضية القياس والنص الوارد عدم لا يكون وارداً هنا لقصور السفه
 في الحد وفورها في الاب وتفسير ما قاله الصاحبان في هذه المسئلة موافقة للقياس لان السكاح من جملة المصلح
 للذكور والامات وهو شمل على اعراض وقاصد لا يتوفر الا بين المتكافئين وانكسولا سقوت كل وقت
 وكانت الحاجة ما سبقت الى اثبات الولاية للمولى في حاله الصغر للملابنوت الكفو الخاطبة مع عرق وجوده ولو نظر
قوله والنسابة في غير الاب والحديث في النسابة في ليس بغير الاب والجدر الزوج الصغير والصغير لان هذه الولاية
 نظره ولا نظرها في غير الاب والجدر لتصور سفهه وبعد قرابته ولما لا استت ولا يمتد الى المال
 واجبتها الى المتصرف في المال الصغير اكثر من حاجتها الى التصرف في النفس لعدم الشهوة وامر حاله هو النفس
 فلان لا يملك التصرف في نفسها وامرها اعظم اذ النفس انفس كل نفس اولى لنا قوله وم السكاح الى العصبة
 مطلقاً بافضل من عصبة وعصبة لان سبب سوت الولاية قد وصل وهو القرابة الباعثة على التطور لانها
 ليست تمامه فلم يجز تعطيل الاصل لقصور الوصف فاعتبرنا اثر القصور في الولاية الاعتراض بعد البلوغ
 خلاف التصرف في المال لانه ينكر من بعد اخرى ويتصرف في الاعراض المتوى وقد يفتقر الطر عن الذي عاقد
 الولى في عصبة او حوله او لموته او لنسبائه فلو وقع اختلاف فيه لا يمكن تداركه فلم يمكن لزوم الولاية التصرف
 في المال بغير الاب والجدر الامر منه ولا يستت الولاية لان الزام في قصور الولاية فليست الولاية عند اصل اما
 السكاح فانه يقع من ولا ينكر فلو وقع منه ذلك يمكن تداركه بالاعتراض بعد البلوغ **قوله** في التيب الصغير
 في خالفنا النسابة في قوله بطل ليس لاب ان يزوج الست الصغير حتى سلم نساء ورها القول وم التيب ور

بالنظر ولا نظره ابتكار ولا بینه حسن عن افران لا يعرف موضوعه وبعد ما ينسب الولاء للاعداد اذ زوجهام حصر
الا قرب ليس لزيد وكذا لان العند عند بولاء تامه وقد حصلت التدرج على الاصل بعد حصول المقصود بالخلف
اعلم انه ليس للموصى بلاء التزوج الا اذا كان قريباً محسناً له بلاء التزوج بالتزويج لا بالوصاية لان ولايته في الحال
دون النفس **قوله** قال محمد ابوها لانها ينسب الى الاب والولاء حفظ القرابة ولا نهما وان استويا في قرابة
لان كل واحد ابوها لانها ينسب اليها بلاء واسطه حسن الراي في التدرج لان ذاك يكون بالذكورة والبلوغ عن
عقل وذا موجود فيها لان الاب او فرع من الابن في الذابح ولا يته في الحال والنفس لا ينسب لابن
ولا يته في الحال وكان الاب والى وهذا مع قول لانه او فرع من الابن ولما ان ولايه الاب في حاله على العصبية
والابن يتقدم على الاب في العصبية والعبر للتقدم في العصبية لا بزيادة الشفقه الابن لا يترى الا في عدم علم
اب الام مع انه اسبق ولا فرق بين ابين الاصل والعارض لان بقاء الولاء بحمل المولى عليه عن النظر في
والاصل والطارى فيه سوار وقا في اذ اطار الحنون لم يخرجها لان الولاء قد زالت فلا عذر بعد ذلك
فصل في الكفارة اعلم ان الكفارة في النكاح تعتبر في الرضا للنساء للزوم النكاح خلاف لما كان في سفیان
لما قولهم الناس سوايهم كاستان المشط لافضل لعز على عجمي انما يفضل في المفقود وهو مودد يقولون انكم
عند الله انما كنتم في الدنيا على انفسكم لا على الله تعالى انما يفضل في المفقود وهو مودد يقولون انكم
العز فتواضع وراى المولى كنوا للعز وارجو من الموالي فتواضع ولم يرفعه كنوا للعز ولما ما روى جابر
السي وم قال الا لا تزوج النساء الا الاولياء ولا زوجن الا من لا كفارة ولان النكاح عند العز ومشمول على
اغراض ومقاصد كالسكنى والازدواج والصحة والالفه وما سسر العرائس وذا لا يهتم في الكفارة لانه يغنيها
استقراض من هو دونها في الحسب والنسب في اصل الحديث على المراه في النكاح روى واذ لا النفس حرام
لتولدهم ليس للمؤمن ان يزوج نفسه وانما يجوز ما هو جوز منه ضرورة في استقراض من لا كفارة فيها زيادة الزكوة ولا
ضرورة في هذه الزيادة بخلاف ما اذا تزوجت حرامها فانه ليس للمولى ليزرع في نفسها لان الكفارة غير
مطلوبة في النساء فان المولى لا يعتبر بان يكون ركب الرجل من كفارة ايم مستقرش فلا تعطيه استقراض
من وونه وليس فيها دلال النفس لان نسب الولد يكون الى ابيه الا الى امه ثم الكفارة انما يعتبر في خمسة
انبياء في النسب والحرم والحال والحرف والحسب كذا في المبسوط وقيل في سبعة انبياء وزاد عليها الفتوى
والاسلام الاب في العقل وما روى به محمول على احكام الاخر **قوله** وادار وجه بعضها من عكر كفو اعلم انها لو
كحت غير كفو فلا وليا حتى المص حالم بل ومنه لا بها الحقت العار بالاولياء فانهم يعيرون بان ينسب اليهم
ما لا يعرف من الكافيه وكان لهم حق الاعتراض في الزار دفعا لغير العار ولا سطل حق المولى بالسكوت بعد
ما علم وابطال السكوت وان يكون الموقوف بذلك لا عند القاضي لانه مجتهد فيه وكل من اخبر بتسبب دليل فلا
ينقطع الخصومة الا بقصد مره ولاه عليها كالفتح خيار البلوغ وما لم يعرف القاضي حكم الطلاق ولا ارث قائم

لان النكاح انعقد صحيحاً طاهر الدوايه وبذلك التوقه لنسب طلاق لانه يترقى على سبيل الفسخ لاصل النكاح
والطلاق بصرفه وما يكون فسخ الاصل لا يكون تصرفاً فيه ولا امر لها ان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر
والطلاق هذه الحكم دليل على رجوع محمد الى قولهما في النكاح بعبروني فان رضي به احد الاولياء جاز ولم يكن
لمن هو مثله الولاء ان سعه الا ان يكون اقرب منه وقال ابو يوسف ان رضي به البعض فلولي الذي هو مثله
ان لا يرضى لانه حق الكل فلا يفسد الا برضا الكل كالدين المسترك اذا ابرأ احد منهم ولما ان حق واحد لا يخرى
نسب لا يخرى ونسب لكل واحد منهم على الكمال كولاية الامان فاذا ابطم احد منهم لاسق ضرره **قوله** ثم
الكفارة بحسب النسب سائر على ان التفار بالنسب اعلى المخافه افضل الناس سوايهم ثم قرش ثم العرب
قالهم ان الله توأخا من الناس العرب من العرب ومن قرش من قرش من بني هاشم واخا من بني هاشم ولا يخراراد
على الله عليه بذلك اظهار منه انه يوقظ نفسه دون الكبر وغير المختار ان يكون كفواً لمخا فبقول على هذا
المرتب غير العرب لا يكون كفواً للعرب والعرب لقرش والعرب بعضهم كفارة لبعض **قوله** والموالي الى
الجمع بعضهم كفارة لبعض محمول الى لانهم يعزوا العرب سمي الناصر مولى قال ثوان الكافرين لا مولى لهم ولان
تدافعهم فحقت على ايدي العرب فكانوا سبيل من سرفايم وكانهم كانوا عبيد بهم ثم عتقوا بالجن عليهم **قوله**
رجل برجل بالدم الموالي بعضهم كفارة لبعض لانهم كانوا عبيداً او حجاجاً وقيل معناه والله اعلم رجل مساو برجل فيما
هو معسر بالكفارة من الاسلام والحريه والحرفه والديانه وغيرها سوى النسب لان الموالي ضعوا اليهم
وليس لهم قيل بل لا مبرم بهم يكون كفواً للامين والعن للعن والناجر للناجر **قوله** ولا يعتبر المتفاضل فيما بين
قرش لما رويناه وهو قولهم قرش بعضهم كفارة لبعض حيث قال السي ثم البعض البعض من غير اعتبار
الفضل من ماله ولم يرد به الكفارة حقيقة وانما اراد حكماً لانه لم ينعث لسان السراخ ولا ما يعلم قطعا
انهم يكونون كفارة حقيقة ولم يعتبر الكفارة في غير النكاح من الاحكام بالاجماع فتعبر النكاح لا يبرى ان
البنى هم زوج ابنته من عثمان وكان عثمان من بني عبد شمس وزوج على ابنته من عمر وكان عدواً واعلم ان فضل
العرب اما فان سوا الله كان منهم واحا فان القرآن ابرك بلغهم وفي حق هذا الحق المع كل على السواء والعرب
انما لا كفارة القرشي لان تدرج اوطى البنى هم وكان اقرب اليه كان افضل والقرشي من كان من ولد النضر
او جهم ارب وونه من اختساب اليه والقرشي من جهم ارب فوق السرفايمه **قوله** سلبنا للفتنة لا الاندوام
اصل الكفارة **قوله** بنوا هاهنا وباهل فليس عثمان في معنى الاصل اسم امراه من محمدان كما سكت معنيين
بن اعمر بن سعد بن قيس عثمان فليس ولده اليها كذا في الصحاح **قوله** لانهم معروفون بالحسبه فزوى
انهم كانوا سرحون النقي من عظام المولى ما كلونه وقيل اذا قيل لكلب ياها عوى الكلب من يوم هزل
النسب **قوله** لان عام النسب بالاب الحو ولا يعتبر الفضل كما لا يعتبر الشهاده **قوله** لان التفار فيما بين
الموالي بالاسلام ذكر الامام المحمود في اجماع الصغر هذا الموالي اما في العرب فان لم يدر بالاسلام اربا اصل فهو كفون

لمن له اباؤه الاسلام لان العرب سارزون بالنسب فعدون النسب كقولنا نسب اخرا اذا كان مسلم واما الوهم قد ضلوا
انسابهم ومفادهم بالاسلام وكان له اباؤه الاسلام فصح على من لا ابيه في الاسلام ولا يعد مكانا انا **قوله**
والكفار في احرى بظواهر الاسلام في جميع ما ذكرنا في حق الوفاق والاختلاف فان العبد لا يكون كفرا لاسراء
حرم الاصل كذا المعنى لا يكون كفرا لاسراءه ولا يكون كفرا لاسراءه لهما ابوان في احرى **قوله**
وعسى ان يصح الدين الى الدين في النكاح والعلاج والحسب وانما فسر بالدابة لان مطلق الدين الاسلام
والاسلام فيه لان اسلام الزوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في حق الاعراض للاولياء بعد انعقاد العقد
وذلك لا يكون الا في الدين مع الدابة في الكفار ويعتبر في التنوي حتى لا يكون العاسق كفرا للعبد عند من
سواء كان محلل النفس او لم يكن الصحيح عند من لا يفتي في الكفار في التنوي والحسب غير معتبر وعمل يرفع
انه اعتبار الكفار ما احسب لم يعتبر في التنوي وفسر احسب فعلا فهو كاد في الاخلاق كذا في المحط والمختل
لا يكون كفرا للحسب الذي له جاء وحرمه عند الناس احسب الذي لا جاء له بل هو من جهة العوام
قوله وهذا قول في جنس ولي يرفع هو الصحيح فان اسراء من اهل الجاهل لو نكح فاسقا كان للاولياء حق الرد
لان المعاصرة احق بالمخار ورأى عن ابي حنيفة رواية اخرى انه مع محمد في عدم معتبر كذا في الاحكام العبد لعاقب فان
ذكر بمسألة السرجي الصحيح من مذهب ابي حنيفة لير الكفار في حرج العلاج غير معتبر على النكاح ليس
للازم لانه يمكن الاستفال عنه فالوا احسب كقولنا النسب حتى لا يفتي في الكفار يكون كفرا للعلوي ما عدا ان
سرف العلم فوق سرف النسب مع الرواية المذكورة في المتن لوزوج استه الصغير من رجل على انه صاحب
وقالوا انه لا يثبت المحرم وجد الا سربا من مائة كرس البنات فبالا في النكاح فالكفاح باطل
عند ما قاله في قاضي خان قال ابو يوسف المعنى اذا حرر العتق بل ما يقابل نسب الاخر يكون كفرا
وكذا في الرجل يسل ويقتل المراء فانه هو كفرا لوجود بعض كل واحد منها وعلى هذا يكون العالم الجعي
كفرا للزنى كاهل وكذا الفقيه الفقير يكون كفرا للفقير كاهل **قوله** يصح في النكاح الصحيح الصنع فله
مولده والرجل صفهان وهو الذي يضرب على فناء بعض الكف **قوله** وبالنسبة فوام الازدواج وهي اليها احوج
منها الى نسب الزوج فاذا كان يعدم الكفار بضعه نسب الزوج مع محرم غير المهر والنسبة اولى **قوله**
اعز لي يوسف انه اعتبر التدبر في النسبة دون المهر لان المهر يجري فيه التسهيل والتأجيل دون النسبة ويعتبر
فادرا على المهر يسارا ابوه وصدته ولا يعتبر قاررا على النسبة يسارا لابل لان الاباء في العادات
يتخللون المهور الغالية عن الاولاد دون النسبة الدارة **قوله** فاما الكفار في الغنا فمعتبر في قول ابي حنيفة
ومحمد في المراء فاقية في سارها او زوجت نفسها فمعتبر على المهر والنسبة مرد عندنا وقال ابو يوسف
لن كان فادرا على ابنته ما نكحها ويكسب ما تنفق عليها يوما بيوم فانه يكون كفرا لاساء لاساء الوصف
فاللحال عاود واج وصالح النكاح سطر بتدبره المهر والنسبة فلا حاجة الى التوايد والتدبر ما قاله للناس

سارزون الغنا ويعتبرون بالنسبة فاعلى في ماله عنها ان احسب اهل الدنيا المال ورايت ذالمال مصيبا
ورايت ذالمفر مهيئا فوجب دفع هذا الضرر بالاعراض وهذا القول مذكور في غير رواية الاصول في
كتاب النكاح لم يشرط الا التدبر في المهر والنسبة وقال شمس الامعة السرجي وما يجب النكاح الصحيح لئلا يكون
لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة في الاصل والى ذلك هلك المكثرون الا من ماله هلكا هلكا اي يصرف
قوله ويعتبر في الضمان الى آخره ومن هذا الاختلاف عسر وزمان في من حبه الدابة في احرى كان لا يعد منقصه
فلم يعتبر في زمانها بعد منقصه فاعتبرها في الكفار في قتال البرار والعطار كفوا في اخفاف لا يكون
كفرا لهما وجه اعتبار الكفار في الصناعة وعدم اعتبار مذكور في المتن **قوله** واذا تزوجت ونقصت
مهرها فللاولياء الاعراض عليها عند من حبه هم لهما مهر مثلها او يفارقتها او يكون الفوق طلاقا
لان الفوق ما وقعت من قبل الزوج الا بغير المقتضود دفع العار وذاير مع العقد من الاصل والطلاق بعد
حكم العقد وعندهما لا يستلما لاولياء حق الاعراض وهذا الوجه انما يصح على قول محمد على قول المرجوح كما
قال المتن او ما يدل الحكم مما اذا كرهت المراء والولى على المراء وجرها باقل مهر مثلها ثم زال الاكراه وصبت
المراء الى الولي فليس في ذلك عندنا لان المهر طالع حرمها فانه بدل بعضها الا بغير الاكراه والابراء
والنكاح فيه كيف ساء وتفرقها مما هو طالع حرمها صحيح كما بعد التسمية فلا يكون للولى الاعراض ولما انها
اكتفت النكاح بالاولياء فكان اتم حق الاعراض كالزوجت نفسها من غير كفرو وهذا لا يعم سارزون لجمال
مهر مثلها ويعتبرون بالنسبة فاسم الكفالة بخلاف ما بعد التسمية لان المهر طالع حرمها فلها ان يستوف
او يتوى وهو نظير حو الشروع في تسمية اصل المهر بالابن فان في البقاء بخلص لها فان **قوله** لا فائدة في الاكل
لانه متى اكل كان لها ان تبرى **قوله** فانه فائدة مراعاة حق الولي كالنقصت عن العشرة فانه لكل فانه انها
يتدر على الابراء لان التكيل ينفذ مراعاة حق الله **قوله** واذا زوج الابن ابنته الصغير من غير كفرو ولو
عدا او نقص عن مهرها او ابنته الصغير غير كفرو ولو اصابه مهر امرائه طردوا كفروا عند ابي حنيفة
وعندهما الاجور الزيادة والنقصان الا ما ساءن اليها من فيه ولا يجوز ذلك لغير الاب والحد اتفاقا قال
بعض اصحابنا الزيادة والنقصان الاجور عندنا ما اما اصل النكاح صحيح لان الملاءمة هي من قبل المحرم
ومناد التسمية لا يعم صحة النكاح كالوسعي الخ ولا يصح لير النكاح باطل عندنا وكذا في الاخ والعمة سطر العقد
والاصل لان ولايتها مفيدة سطر النظر في نفقات النظر سطر العقد من الاصل كالحامور با بعد سطر
سطر عقده اذا عدم شرط وهذا لانه ليس من النظر اجاب المال وابطالها بدعوى معلوم الا بغير اتم الملك
اليهم والسرايعين فاحسب في حاله ان اساء الى اهلها فلا ملك لها وهو اقوى اولى صار كالاخ والعمة وله
ان هذا سطر سطر فصح كخط بعض الخرب سبب العجب وهذا لان الظاهر من الاباء النظر وان الاعتار والخط والنكاح
او العبد والامه الا لاسلم لم يوصلوا اليه الا ما صنعوا والنظر لا يصر بان فنيها على السبب الداعي اليها

لا تأكل من ثمره ولا تلمسه
ولا تلمس الثمرة ولا تأكل منها
ولا تلمس الثمرة ولا تأكل منها

الذي يلازمه الوجوب **قوله** وسقط بلفظ صوره الجوار بين بالماضي نحو ان ينزل احداهما زوجت ونزل الاخر قبلت
قوله وبالاخر على المستقبل مثل لنزل زوجتي وسقط الاخر زوجتك لان قوله زوجي توكل بالبعث والواحد سوط طر الكاح
وانما قلنا فالواحد يتولى طر العقد لان قوله زوجي لا يكون من سطر العقد لانه توكل على قول الاخر زوجت بلفظ
سطر العقد يكون بواسطه التوكيل السابق مما عدا الزوج الا انه لا يكون من سطر العقد لانه توكل على قول الاخر زوجت بلفظ
الاجابة من المهر وكان اليه العقد من اجابته فانه لم العقد منه بالايجاب وانه لم يوجد القبول كالاب اذا قال
نعت حال ولدي من نفسي بكذا سمع البيع وان لم يقل قلت وكذا التوكيل بالكاح اذا قال زوجت فلان لم العقد
وان لم يقل قبلت عن فلان والنفقة فيه ان الحق لا يرجع الى العاقد منها فبقي العاقد معبراً والواحد لا يصح ان يكون
معبراً عن الواحد صحيحاً لكونه معبراً عن الاثنين بخلاف البيع لان الحق لا يرجع الى العاقد فيؤدي الى تصادق الكلام
ولم يوافق يكون مطالباً مسماً او مسمى محاصراً ومحاذاً **قوله** وسقط بلفظ الكاح والنزوح وكل لفظ يصح التمسك
الحيث كان كالمهر والصدقة والتعليك بان قال ملكك بغيري كذا او وهبت او نعتقت في قول الاخر وقال السامعي
لا يسقط الا بلفظ الكاح والنزوح تحقيق ما قاله لانه لفظ ليس فيه حقيقه الكاح ولا محاذاته فلا يسقط
به الكاح وهذا لانها لو كانت حقيقه لم تكن موضوعاً له ولهم بما قام به كالاتار المتروكة وليس فيليس
والجواز لا يكون الا على المعاني المحضة ولم يوجد في النزوح وهو التلخيص والكاح هو الضم وليس فيها ما يدل
على الملك وليس التلخيص معنى التلخيص والضم وانه لو استوى فتكونت نفس الكاح ولو كان بينهما ملازمة لما
فسد بل لا بد من ما قاله المصنف لان الاتصال سبباً في الاستعانة كالانصال مع وجود الحق والاتصال حيث
السببية واللفظ الموضوع لملك الرقبة وملك الرقبة سبب لملك المنفعة في محاصرها والكاح بوجوب ملك المنفعة
ففي الاستعانة لوجود الاتصال سبباً وهذا مع قوله ان التلخيص سبب لملك الرقبة الى ان لفظ التلخيص صالح لانتفاء
الملك وقصدوا لهما مضافاً الى محل قابل لصور الملك فوجب لملكه اذا ثبت الملك تحت الحمل ولا لزوم وجوب
ضروقه لانه لا ينفك عنه وهذا لان المستوى بالوطى مملوك له بدله جواز الاعتراض بدلا لانه اختص به انتفاعاً وحراً ولز
سمت الاختصاص بالحق الا بالملك فذلك لانه لا يملك بغيره فان لم يكن له انتفاعاً او غير المال لا يقبل الملك
ولان الخاف معدوم والحدوم لا يقبل الملك على الملك لو ثبت الكاح لست بها ولها لست لست بها
وهذا خلاف المشرع **قوله** غير المال قابل لملك كالمال لانضمام ولا لزوم وجوب كالنقص حتى حرقة الارث والانتفاع
المستوى بالوطى حكم التبرع كان التابيد شرط كالباع لا الاجارة ولو كان لانضمام ولا لزوم وجوب اهله والملك
سماحاً اجاب العوض على الزوج لان ذلك مستلزم لهما والذي يدل على ان الملك اصل للطلاق هو التبرع لانه الخاف
وانما يسقط بلفظ الكاح والنزوح لانها جعلت علماً عليه والعلم عمل وصفاً لا معناه كالنقص ولا يدل المشرع على ان
الملك بها وصفاً لانها لا تسمى عند فلان سمي عنه او في **قوله** شرط صحة التماس لانه لا يكون معبراً
للمهر وقد قال لان الكاح البنيوم العقد بلفظ الهبة على سبيل الخصومة بغيره واما الصمد ودون المهر وهو التلخيص

لوصور عن ان لا ينفذ معبراً ان لا يوقف على الاجازة والى حينه ويجعل شرط العقد لا يوقف على ما ورا المجلس
وهذا شرط العقد فلا يوقف على ما ورا المجلس كالباع وهذا لان شرطه لو كان صاحبه خافاً من ذلك الرجوع
بل قبول الاخر بطلان القيام ولو كان عقداً مالم يطل كالباع واصل السطر لغيره من الفضولي من فكر اذا كان غائباً
خلاف ما اذا كان ولما كان حاضراً لانه صار كل العقد حكماً حتى الزاوية وهذا الاحتياج الى التبرع وصار هو كخصمين
وكلامه ككلامين فسد على اعتبار وجود الكلامين اعلى اعتبار كلام واحد وانما جعل الكلام الواحد كالكلامين عند
الولاية وهذا لا يرد على انه هكذا عند عدمها فبقي معصوماً على المتكلم حقيقه وانه باعتبار حقيقه بعض العقد
فلا يوقف على ما ورا المجلس لانه لا بد من تعلق الكلام حتى يتصل به التبرع فيصير عقداً معتبراً ولا ينافي الكلام حقيقه
لانه عرض للمشي ويصح حصره وانما بعد ما سطره فله في افاذ حكمه متى باعتباره فيقول هذه الاجازة والانه
والعقد العام له حكم وبعض العقد لا حكم بخلاف المأمور من اجابته ان عبارة تسقط اليها وصار قائماً مقام
عبارة ما كان تام العقد باسمين معنى هذا التسقط عبارة الى العيز لانه بالامر وهو غير مأمور فمقتضى
عليه وكان شرط العقد بخلاف العلم والطلاق والاعتاق لان دامين لما فيه من تعليق الطلاق والعتاق
بالقبول لصحة علمهما بالشرط فاذا بلغها وقيل مع لوجود الشرط وهذا البيع الرجوع عن ذلك للمبين حكم
فبقي باعتبار حكمه ولا يمكن لغيره جعل الكاح تعليقاً لانه لا يمكن التعليق بالشرط **قوله** لو قال الزوج مخضرتها
خلقت بكذا فقامت امره من المجلس قبل التبرع فانه يبطل ذلك ولو كان تعليقاً بالشرط لما بطلت قيامها
عن المجلس كانه سائر التعليلات **قوله** لا يلزم من كونه تعليقاً اصاع بطلانها بالقيام عن المجلس فان
من التعليلات ما يبطل بالقيام عن المجلس ويقتصر على وجود الشرط المجلس كقوله لاني انت طالق لم يثبت
بشرطه وجود المشبه في المجلس حتى يبطل بغيرها عن المجلس وهذا اصل كذا في المبسوط وصورة الفضولي
والاصيل لانه خطب رجل امراه على عايب لم يمس به فزوجت نفسها فقدم الغايب او بلغه فاجاز الكاح طار
عندنا صلا فالت في سائر على اصل ان العتود لا يوقف على الاجازة وعندنا لا يوقف على الاجازة له ان المقصود
من العتود احكامها ولا حكم لعقد الفضولي فلما يعتبر وان ركن العقد هو الاجاب والتبرع واحوا المعاد من
ومصدر من الامل مضافاً الى محل قابل للعقد فبقي به الاعتقاد نظراً لها ولا ضرر على الغايب لان الغايب وانما
يقترع الا بمرام وهو غير متراخي عن اصل العقد دفعا للمعترضه وقد يترأخى حكم العقد عن العقد كالباع
بشرط الخيار **قوله** ومن امر رجل ان يزوجه امراه فزوج اسير عتقه واصله ايلزم الامر واصله منها ما عدا ان
صورا يجوز بها منحصراً ان يكون فيما او في احد بهما بعينها او في احد بهما لا بعينها والكل منتف معين التبرع
لانه لا وجه الى الزام كليهما لما في الفقه الا ان الامر ان الامر لم يمس به ولا الى الزام احد بهما بعينها لعدم الاولوية
ولا الى الزام احد بهما لا بعينها لان الكاح لا يحتمل الاضافة الى المجهول لم يعطى عما هو المقصود منه وهو الوطى اذ
وطى غير الحينة مستحيل شرح **قوله** ومن امر امين بان يزوجه امراه فزوجته لغيره طار عن لحيته وعندنا

يجوز لهما مقيد بالتوكيل بالاعتقاد كانه التوكيل بقرار المحل والمعتاد التزوج بالكفار ولا يحين ان هذا الكلام صدر
 مجرى على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوجته امه لنفسه والضرورة كما اذا كانت تحت حرة والزوق مشترك لان الاثر
 كما تزوجوا امه نفسه والضرورة كما اذا كانت تحت حرة والعرف مشترك لان الاثر انما هو خروج الزوجات
 من وجون المحتفات والاما ما يصح مصدره لان حسن بنته التفارض اذ هو يستعمل مما قلتم فلا يكون الا هو خفي
 محذوف على الاثر فبقى الاطلاق وهو عرف محلي فلا يصح مصدره وهذا لان المعارف ان لا يتزوج الشريف الا امه اما
 لا عرف لا ينسب اليه نكاح الاطلاق صفة النكاح والتفقد مرد عليه فلا بد ان يكون له طلاق الا ان يكون له طلاق
 لا باكل لحافا كل لحاف كمنزله او لا ادمي حيث هو غير معتاد فعلا لانه لم يقل **فان قلت** يشك في اذول كل شركي المحل
 مصدره ان لم يكن مقيما وبالطبع والمشتوي لم يكن مسافرا وهذا عرف محلي بسببه لفظ **قلت** العرف هنا
 مستمر في المسامحة فيه مشترك على الترتيب ما يرد البقوض على اصدى ما غير متوجه عليه **قوله** ان اعتبار
 الكفار في هذا الاستحسان عند ما اى جانب النساء للرجال واما في التقياس فهو غير معتبر لانه ذكر في المبسوط
 واذا تزوجت المرأة رجلا جبراً منها فليس يلزم لزوق منهما لان الكفار غير مطلوبة من جانب النساء
 لان الاولى بعد بان يكون كعب الرجل ملاكاً فيه لان نسب الولد يكون الى ابيه الى امه الا يرى ان لا يسمي
 كان من قوم ابراهيم لانهم هاجروا كذا نكاح ابراهيم بن رسول الله وم كان رئيساً وكان قبضا واولاد اخلفاء
 من الامم يصلحون للخلافه وقيل ليرقولهما احسن للمعنى **باب** **المهر** لما ذكر كركن النكاح ونظم
 وما هو مع الشرع في بيان حكمه وهو وجوب المهر وبه صرح في المشهور بان وجوب المهر حكم النكاح لما ان المهر
 اما سمي او مهر المثل يجب بالعقد فكان حكمه ان الله توكله بالالف لم يسرع عقد النكاح الا بعد ان يعطى خطم
 عند النكاح ويكون خوف المطالبة بالصداق ما تعاله عن الطلاق لحسن التوافق والتساعى ويدوم البقاء
 والتوالد اعلم لمر الكلام ههنا في مواضع وجوب المهر دون الذكر في بيان ما يصلح وفي بيان ما يفسد به النكاح
 وما يصلح وفي بيان ما يفسد به جميع المهر وما يفسد به نصفه وفي بيان من يفسد به مهر المثل وفي بيان الاختلاف
 بين الزوجين وما سميها صداق ساق الاول وهو قول وجوب النكاح لانه لا يسمي الا عن الانضمام لغيره فيتم بالمساخر
 ولو شرطنا للمهر العقد لردنا على النص ثم المهر واجب سراً لقوله توان يصحوا بما هو اتم فقدر اصل الاشارة
 ملصقا بالمال والاشارة هو الطلب فانه بالعقد مع قول انه لم يسرع بل ما مال ولان حكم النكاح صوت الملك للتزوج
 عليها كحقيقة اللقاة لانه لا يظهر بها جهاراً كحسب البيت وعجزه المال لان ثبوته بلا مال يسرع فساد به البذر والاباحة
 والامور لهما الا انما تكونها حمل النسل قد ينط به حق الله فصين عنهما تعطيما واما بانه خطم حرام لا يجوز في غير
 ملك فلا يتجسس على ابطال الملك الوارد عليه بل الى اسد الاباء فسق النكاح ويحقق حكمه بغير العالم **فان قلت** لو زوج
 امه من عيبدن لا يجب المهر كذا ذكره في المحيط فعلم ان النكاح يسرع بلا مال **قلت** قد قيل بان يجب وم يستط وم قال بان
 لا يجب لانه لا فائدة في ايجابه لقوله ان النص ساق والارار بدليل السباق **قوله** لما بينا ان المهر واجب

شرعاً بالنص والمعتول **قوله** ومنه خلاص ما لك اي فيما اذا تزوجها بشرط ان لا مهر لها فان هذا النكاح لا يجوز عند فقهاء
 لانه عقد محارضة ملك متعة عليك مهر فبشرط ان يعطى كالمهر بشرط ان لا مهر لها فان هذا النكاح لا يجوز عند فقهاء
 ان النكاح لا يفسد لفظ الية وسمى عليك في اللغة بلا عوض فكان قوله بشرط ان لا مهر لها يفيد ان المهر ليس بشرط
 وجوبه ما قاله مالك لمر المهر عوض اصلي في البيع لا قضاء له لغيره وسرعاً اذ هو عليك شيء شيء وسرعاً عليك مال
 بال فترك اسمه يفسد كترك اسمه اصل الزوجين واما المهر فليس بعوض اصلي لان النكاح لغيره لا يفسد
 نكاح من لا اراد واه واد البصيرة وكل واحد زوجا لصاحبه وانما وجب شرعاً اظهار الخطم المحل فوفرا على
 على السببين خطما لم يثبت ان ليس بعوض لان النكاح لا يفسد بغيره وبعده ومرتبة ان هو من شرعاً لا يفسد
 برونه ولانه واجب مهر المثل في النكاح لا التسمية فيه ولان المهر وجوباً شرعاً فلم يصح بعده والعقد اذا لم
 يصح بغيره كان وجود النكاح كعدمه بانه ان منافع البضع حتى لا يفسد بها اذ لا يستوفى بغير العقد وجب
 الحد فخالصه كذا يدبرها لا يعلل بها وانما ايضا ما حق اعتبارها منافع سائر الاعضاء فان ابدال منافع
 سائر الاعضاء خيراً مما على المخلوص اذ كان كذلك جعلنا الزوجين حلاله والواجب لهما علماً بالبر بغيره لوجوب
 حقها الى انما يستغنى بالواجب دون الوجوب فيمكن من استقطاء الواجب دون الوجوب **قوله** واقل المهر عشرة
 دراهم وقال الشافعي ما جاز ليركض منافع البيع جاز ليركض منافع المهر لان المهر حقها لانه يملك بضعها وهو حقها وابدل
 ملكة المهر فيه ابراراً واستيقار فكان المصدر لها كانه البيع واللاجارة لان حق الانسان ما يتولى استقطاء واما
 ولان النص يسرع لا بتفاهر مطلق المال والتفقد بالنفس زيادة على النص ولنا ما روى عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله
 انه قال ولا مهر دون عشرة واما ما ذكرنا من ان هذا معطوف على ما قبله في الحديث وهو ما روى جابر بن عبد الله عن
 قال الا لا تزوج النساء الا الا ولما لا يزوجن الا الا لا كفارة ولا مهر اقل عشرة دراهم وحدثني عبد الله بن عمر
 ان النبي قال لا قطع في اقل عشرة دراهم ولا مهر اقل عشرة دراهم وغير الدراهم لم يتقدر بالبعثة فتعجبت
 الدراهم صرفه ولانه حتى يسرع وجوباً لقوله تو قد علمنا ما فرضنا عليهم في اوجهم فهذا النص يصح لوجوب
 الشرع وهو المستوفى للايجاب في المهر وان يحد من العبد امسالة لمر جعل في العبد اجاباً والترك في العبد
 كان راداً له ولما كانت صوت المال فيه لاظهار خطم وصيانة عرسه البذل ونفس المال مودعها ما طرأ حادثة
 حنط وكسر حنط قدرنا ثاله خطر شرعاً وهو العسر استدلالاً بنصاب العرقه فانه يجمع بها العضو فيستباح بها
 البضع **فان قلت** هذا الحديث معارض لما روى في الاحاديث منها ما روى عن النبي انه قال ما سئل برونهم فقد آكل
 منها ما روى لمر امراء عرضت نفسها على رسول الله فلم ير فيها رغبة فقال ما لي حاحه الى النساء فقالوا جني
 مست فقام رجل فقال زوجها ما في هذا فقال انما اراى هذا فقال فالتمس ولو خاتماً حراً فبذلتم
 فلم يجد شيئاً فقال هم هل يملك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال فادروا جنتها بما مكن فعلها ولان
 قوله توان يسعون بما هو اتم مطلق فتفسد ذلك الحال للنفس بكونه زيادة على النص ولا يجوز ذلك باجبار الواصل **قوله** ما يدل

الا حاديت مما يعمل لها بالبدن ذكرك غير مقدر عندنا او ما نقصد الا بال مقدر وقد عرناه باسانه النفس هي
 قوله قد علمنا ما فرضنا عليهم من اذوا جهنم معناه قد رزنا وجرنا الوارد علينا من النار والكتاب
 وهو الان كل ما لا وجبه الشرع سوى التي بان مقدارها كالزكوات وغيرها فكذا نكر الصدق بما اوجب الشرع عرف
 بقوله ما فرضنا الا ما لم يوجب الشرع **قوله** وقال افرج من اجل ان ما اوجب الشرع لا يوجب من اجل ان ما اوجب الشرع لا يوجب
 كالوحي حمرا وخمر ما قاله زفر فباس وما ذكرناه اسحسان ولا احسان وجهان احدهما ان العفة في كونها
 صدقا لا تخفى وذكر بعض ما لا يخفى كقولنا لا نوزع نصفها من الكاح جمعها والثاني ان الامهات الى عام العفة
 حتى الشرع وما زاد على ذكر حقها نادار صفت بالحكمة فقد سقطت ما هو حقها وبعض ما هو حق الشرع فيعمل
 اسقاطها مما هو حقها وهو الزنا على العفة ولا يعلو حتى الشرع **قوله** ولا يعتبر بافهام التسمية لا يعتبر
 حسنا هذه ما اذا لم يسم شيئا اطلاقا لانها قد يرضى لها بالان كالتسابا للمنة على الزوج واظهار الكرم ولا يرضى
 باليسر وما لان داغلاء الديار فيجب الموجب الا على عدم التسمية وهو من المثل **قوله** وبه شاكرا لبدل
 اي بتسلم المبدل بنا كد تسليم البدل وهو المهر كانه تسليم المهر باب السمع ما كد وجوب تسليم المهر لان وجوب
 المهر قبل ذلك كان على ضعف اذ هو على عرصة ان هذا المهر يد الباطن وسمي البيع وبسليم بنا كد بالبيع فكذا
 ههنا كان وجوب المهر على ضعف وهما لان كان على عرصة ان هذا المهر يد الباطن وسمي البيع وبسليم بنا كد بالبيع فكذا
 جميع المهر **قوله** والتي ما بهاء سفر فكذا نكر الكاح ههنا بالموت سحر والدليل عليه حرمان الارث سهمان الارث
 بسببه اما النسب والنسب ههنا وكذا لا سبب سوى الكاح فعلم به ان الكاح سهمان بقوله فسفر
 جميع مواجبه اي فيما يمكن يورس مثل الارث والعدة والمهر والنسب ولكن لا يتقرر في حق وجوب النفقة وحق
 حل الزوج بعد انقضاء العدة **قوله** ولا فيسمة متعارضة جواب لسؤال مقدر وهو لئلا يسقط
 المهر كمال لان الطلاق قبل الدخول يعود المحنود عليه سالما اليها فيجب له يسقط كل البدل كما اذا تابا بعام اقالا
 فاجاب عنه وقال لئلا يهنا فاسا اخر ينفذ وجوب كل المهر لانه قوت ما يملك ما حصاره فصار كمن ترك استنكر
 سائر ما عدا ما خرا وانكف المهر بدار الباطن ولكن انشغل عنه بهذا الوجه لوجب نكاح جميع المهر فعلم ان النكاح يورس
 المتعارضين فتركها ما واحد ما بالنص **قوله** والزوج الى النصف بعد عار من القياسين اما يستقيم ان لو كان
 القياس بعد ما على النصف **قلت** العمل بالقياس معارضة النصف مخصوصا به وهذا النصف مخصوص به اذا تسمى الحرة او الحرة
 والعقد لم يطلها من الدخول لا في نصف المهر وكذا الطلاق قبل الحيس بعد اكلوه فيسبب الرجوع
 الى النصف المخصص بعد ما بعد العمل بالقياس **قوله** ليس من سائر العار من القياسين تركها بل العمل
 ما بعد ما **قلت** العمل ما بعد ما انما يجوز اذ لم يخالها نص على ان النصف عمل لكل واحد منهما من وجه **قوله** فبعض يقول
 الزوج المالك النصف من العار من القياسين فيلزم ما ذكره المتن ولا فيسمة معارضة الى قوله وكان المهر خمسة
 يوم يقدم القياس على المهر وذلك يجوز لان براد المهر لا فيسمة لو لم يكن معارضة بل معارضة لكان المهر خمسة

والقياس فلما عارضت فسا قطعت كان المهر من المهر فحسب **قوله** وقال النكاح في الاجب شيئا الموت والكثير من اي اكثر
 اصحاب النكاح في هذا بناء على ان المهر من حقها فبذلك النفي والاسقاط كبدل الخلع وعندنا هو حتى الشرع ابتداء حقها
 بغير ما عرف فبذلك ابتداء بعد البشوت لان صا حوها ولا يملك بعده ابتداء لانه تصرف في حق الشرع وسيل ان يسود
 عن الزوج امره ولم يسم لها مهر ارجح ما تعلق بها فتاوى بعد مهر اجتهد فيها لاي فانك صوابا غير الله وانك خطا غير
 ان ام عبد ادرك بها مهر مثل سائر ما لا وكس ولا سقط مقام ما من من السج من مفضل بن يسار فقالوا انشد
 ان رسول الله قضى بدفع بنت اسوق الاسجعية عمل فضايك هذا وروى ابن عمر انه ما فوج بعد اسلامه
 مثل فوج عوا فقه لانه فضاير رسول الله **قوله** ولو طلقها قبل الدخول ما قلها المهر بقوله تو ومنهوهن
 وداروا حجة الحقة في كاح ليس له رضى وقد وقع الطلاق في المهر فرض عند العقد وهذا البين فمعرض عند لا يتقان
 لانه يستلزم خلاف القياس ولان المهر معلوم يمكن تحميمه وهو المهر المجهول لا يمكن تحميمه **قوله** وهذه المسئلة جنة
 لانه امره من غير ما على مقتضىه لالتزام والا عاب **قوله** ومنه خلاف ما نكر فان عندك حجة لانه لو قال جماعا المحسن
 والمحسن اسم المنقطع والواجب لا يتقيد بالمحسن قلنا قد فسر الاحسان بالامان ولان التقيد بالمحسن لا يفي
 الوجوب على غيره كما قال المهر للمحسن ان هذا المهر ولغيرهم **قوله** والمهرة ملكه انوار من كسوة مثلها فادرك
 الرجل وياره **قوله** ما يورس عن عايشه وان من مهورها الواحدة في دارهم ما يورس من كسوة مثلها فادرك
 لان لمعها يكون سبب بدنها عاده والنسأة ودارنا ليس اكثر من ثلثة اواب فمراو على انك اراو مكعب
 وكان الكرخي يقول المهر المنة المستحبة حال الرجل في المنة الواجبة حالها لانها طلت عمر المهر وفيه
 معسر حالها نكحها فطلته والصحيح انه يعتبر حاله لقوله تنوع المهر ودره وعلى المعسر ودره اي على الغنى
 بعد رماله وعلى المهر بعد رماله **قوله** وبني المهر او على نصف مهر مثلها اي لرب كانت المنة اكثر من نصف مهر المهر
 لها مهر المهر لان المسمى اقول مهر المهر لوجوبه بالعقد والتسمية ومهر المهر كجبال العقد فحسب فلا يورس على نصف
 المسمى اذ اطلتها قبل الدخول وكاح فيه لسمه فلان لا يورس على نصف مهر المهر وانما اضعف او في اما اذا كانت
 المسئلة مثل نصف المسمى كجبال العقد لانها منصوص عليها فاجابها او في مزاجات نصف المهر **قوله** ولا يورس على
 خمسة وراهم بناء على المنة وحيث عوضا عن البضع وكل العوض لا يجوز لئلا يكون اقل من عشرة فنصف العوض
 لا يجوز انما لم ينفذ اقل من خمسة اكا قايير المخصص قدر ما بالمخصص قدره لان الطلاق قبل الدخول وجوب
 نصف المهر والمهر السرى اقل من عشرة وراهم بالنصف ولو نقصنا المنة عن خمسة لم يورس ما دون العشر مهر المهر
قوله وعلى قوله يوسف الاول نصف هذا المهر وهو من النكاح في الطلاق قوله تو نصف ما فرضتم بعد قوله
 لم هذا المهر من خمسة لواجب لان الواجب الاصل الكاح مهر المهر والتسمية منها بعد العقد بعين بعد ذلك
 الواجب عليه المسمى ولهذا كفي بهذا المسمى اذ اطلها او مات عنها فلو كان المسمى بعد العقد عر ما وجب بالعقد لوجب
 عليه المسمى ومهر المهر الصا واذا قامت التسمية بعد العقد مقام مهر المهر لا ينفذ فكذا ما قام مقام

١٤٢
 من المهر المسمى
 المهر المسمى

وهذا لانه اذا دخل ما سقط مهر المختل وبلغه المهر فوض بعد ولولا ان هذا تعين لمهر المختل بعد يولد للمهر
مهر المختل مع العوض كالمسمى لها مهر ام راد سببا كمان بعد يولد الموت والرجوع فثبت ان تعين
لمهر المختل بعد يولد وبالطلاق قبل الرجوع بسقوط المختل فكذلك بسقوط المختل ما كان بعد يولد او يعسا
له **قوله** والمراد بالطلاق العوض وهذا جواب عما يقال في ذلك من المختل لم يصف فكذلك ما يولد من لته هذا العمل بالراجح
على ما قلناه المهر فاجاب ان المراد بالبيع المهر فوض العوض لا بعد فلم يكن هذا الذي مخالف للنص وانما لم يصف
المهر لان التنصيف مع خلاف القياس عند وجود المسمى في العقد فسبق ما رواه على اصل القياس **قوله** واذا خلا
الرجل وامراه وليس هناك مانع من الرجوع الى مانع من الرجوع او من غير ذلك كما هو في المهر وقال السافى
لها نصف المهر لانه طلاق قبل المهر فثبت بالنص في قولنا ان المختل لم يصف فكذلك ما يولد من لته هذا العمل بالراجح
وهو طلاق النص اذا لم يصف بعد المهر ولنا قولنا في ذلك وكيف يصدق وقد اقرض بعض من غير استرداد
من غير الصداق بعد اخلوه اذا لا افضاء عما عدا اخلوه ومنه سمي المختل انما في قصار والمهر ليس هو طوطي حقيقه
فاما حمله على الوطى لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب فلهذا على اخلوه لانه لا ليس امراه عاده لانه اخلوه
فكان اخلوه اسم المهر لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب فلهذا على اخلوه لانه لا ليس امراه عاده لانه اخلوه
او بقرينه لم يكتف حاد امراه لم يطلها وجب عليه المهر كما ملأ واه الكرخي والجصاص او بالاجماع فقد على الطحاوي
اجماع الصحابه هذه المسأله وعن اهلنا الراشد من الراشد من اهلنا على امراه او ارضى ستر لم يطلها وجب
لها المهر كما ملأ ولا يملك البطل حيث رقت الموانع وذكر مدد ما في وسها فتأكد خبرها بالبطل لان
البطل في المعاديات ينقر تسليم الجبر لا حقيقه استيفاء الجبر لا بولي السباغ اذا ظهر بين المستتر والمبيع
او المور اذا ظهر المستاجر والمستاجر كما بالبطل وان لم يحمق القبض وهذا لانه لو فوفقت نقر البطل على حقيقه
استيفاء الجبر واما نحن من عليه البطل على الاستيفاء ليعرض له البطل وهو مدفوع **قوله** فان كان احد هما
صا ما سقطوا فلها المهر كله بناء على انه باع الا فطار من غير عذر فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا صاف رسول الله
صا ما سقطوا فلها المهر كله بناء على انه باع الا فطار من غير عذر فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا صاف رسول الله
صا ما سقطوا فلها المهر كله بناء على انه باع الا فطار من غير عذر فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا صاف رسول الله
صا ما سقطوا فلها المهر كله بناء على انه باع الا فطار من غير عذر فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا صاف رسول الله

اعلم ان المختل الذي يبيع فيه اخلوه انما يضاف فيه اخلوه غير انها بلادتها كالبنت والدار عكلا والمهر **قوله** واذا
خلو المجبور بامره لم يطلها فلها كالالمهر عند ابي حنبله والاعليه نصف المهر لوجود المانع حقيقه وهو ان المجبور
لانه رما بجامع المجبور لا بعد عليه اخلوه فلهذا لم يصف طوطي المهر فلان لا يصف طوطي المجبور او في خلاف القياس لان
الوطى يصور منه ولا يوقف على حقيقه العوض ما يوافقكم على سلاسه الا لانه له الطاهر والاصل فيها السلامة
ولان الاصل ما كان المهر بالوطى وانما اقلنا اخلوه معاملة بها سببه وما يقوم مقام العوض بما يقوم مقامه
واذا كان ذلك العوض موهبا كالسكك لمقام مقام المانع حتى يورث النسب فاما يقوم مقامه عند عدم وجود
المانع من الزوج حتى لو كان حقيقا لا يقوم مقامه ولا يورثه حتى المجبور لما يقوم اخلوه مقامه وفي العيينة يورثه
مقوم مقامه والى حقيقه انما انت التسليم المستحق علمها حتى تحقق فساكر مهرها لان ما كان المهر معلق بالتسليم
المسمى عليها بالعقد لا حقيقه الوطى كما في البيع كذا في الباب في المهر معلق بالتسليم لا حقيقه القبض الذي هو
تسليم لان ذلك ليس في وسعه فكذلك هنا تسليم الزوج وهو الوطى ليس في وسعها ودرت باصه ما في وسعها تسليم
يمكن الزوج والتسليم واليه اشار عمر ما في وسعها ودرت باصه ما في وسعها تسليم
في حقه مفعولة الماسر وقد سئل في ذلك من غير ما في وسعها ودرت باصه ما في وسعها تسليم
ما لو سئل وهو محرم او مريض لانها لم يات بالتسليم المستحق عليها بالعقد لان التسليم ما قوى فذكر فلو كان يسلم
لما مانع ولا عجزه بالتسليم القاصر عن يومه الكامل ولذا التسليم الكامل عجزه عن يومه ما كفى بالقاصر **قوله** وعليها
العوض بجمعه هذه المسائل الى عند هذا اخلوه وفادها بالمواضع المذكورة احاطا اليوم السفلح حقوق الزوج
نظر الى التمكن الحقيقى والعدو بحق التسليم والولد لانه الصيانة السبب من الاستبراء ولولا ان الزوج لا يخل لها
اخرجه في مخاطبها او اوقعها في السكك الوجوب والصدق لانه لا يطالبه الطال حتى الشرح ولولده **قوله** خلاف المهر ان
لا يجب المهر بما اذا كانت اخلوه فاسد لان المال لا يجب بالسكك فلا يجب ان يصف اخلوه **قوله** فان قلت المهر موقوف على
اجب **قلت** سئل رجلها ما به موهوم بالسكك والبنت السبب الاجابات بالولد عند ابي سليمان موهوم السكك بالحق
بوجوب العده فاسمعه لعدم الوطى حقيقه وليس يمكن شراعه مع هي اخلوا **قوله** ان كان المانع سريعا كالصوم والاحرام
بحق العده لتمكنه من الوطى حقيقه وليس يمكن سريعا فدارت من الوجوب عده بيج اخلوا عوارا لا يسل
بالمانع السريعي فان كان حقيقا كالمهر والصوم لا يجب العده لعدم التمكن حقيقه ثم ان صحا بها اخلوا اخلوه
مقام الوطى حتى يصف الاحكام لما كذا المسمى ومهر المختل وسو النسب ووجوب العده والنفقة والسكك في هذه العده
وحرمه لكاح احبها واربع سواها ما نسبت العده دون البعض كالاخصان الى لا يجبر محصا باخلوه وحرمه
النسب والاصل في الزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها ماتت في العده لا يورث الصحيح ان تسقط
اخرى هذه العده لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب يجب القول بالواقع اجبا لانه هذا الطلاق يكون حقيقا
او ما يملك يكون **قوله** وسعى المسعد لكل مطلقه من مطلقه بعد الرجوع لكاح فيه سببه اوله والمطلقة قبل

الدخول فكان فيه تسمية وذكره المتن ونسب المصنف لكل مطلقه الا لمطلقه واحد وهي التي طلقتها الزوج قبل الدخول
وقد سمي لها مهرًا وفيه اسما في الاسماء وصادر الكلام اما في الاسماء ولان حكم المسمى لا يدخل فيكون محالفا
للمسمى منه ولم يوجد الا سحابا سمي كان المسمى منه وذكره المصنف والمحقق واكثر المختلف ان
المنفعة هي التي طلقتها قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا واما في المصدر فلان المنفعة يجب للمنى طلقها قبل الدخول لم
يسم لها مهرًا لان سحابا سمي لها مهرًا واما في الغدوى وهو ذكره في ترجمه ان المنفعة لا يجب للمنى طلقها قبل الدخول
وقد سمي لها مهرًا ولان سمي لها مهرًا واما في الاجابة الثاني من في وحشة الفراق وهو مفقود في المسمى
لان نصف المهر يجب بطريق المنفعة اذ الطلاق صحيح فهو كانه قد حصل الاجابة الثاني من في وحشة الفراق
نصف المهر ومن المنة اراد به احسان الى من غير المكسب وانما سمي بذلك فظهرت المحالفة للمسمى والمسمى
من هذا الوجه ومن الثاني بانه اجري لفظ الاسجاب على العموم واراد به جميعه في البعض وهي التي طلقتها بعد
الدخول وقد سمي لها مهرًا والمجاز في الوجوب البعض وهي التي طلقتها قبل الدخول لم يسم لها مهرًا اذ في الوجوب
اسجاب وزياده وهذا واضح عند شراح العرف لم يورد في الجمع بين الحميم والمجان عند اختلاف المحل انه اراد
بقوله لكل مطلقه غير التي يجب لها المنفعة لانه سمي لها سابقا فليس في ذكرها على انه اراد بهذا العموم غيرها
كيلا يلزم التكرار في البعض او الساقض في الساقض فيجب لكل مطلقه التي طلقتها قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا
لان المصنف علم وليس يعرض انما يختلف بसार الزوج وانما سمي بالاعراض لاختلاف حال من عليه الا ان
الزوج او حشها بالفراق ما وجبنا المصنف في فاعال وحشة الفراق الا ان نصف المهر في هذه الصورة طريقة
المنفعة ان الطلاق صحيح في هذه الحالة ان المصنف عليه عاد اليها كما ورد عليها العقد والمنفعة لا تكرر **قوله**
لانها وجب على الزوج دليل قوله في كل مطلقه ومن قبله على كبر عن قولنا فان المهر عوض والمنفعة خلف عنه
ولما انه نواجب في الفرض الطلاق قبل الدخول نصف المهر عوض في حال عدم التكليف في الفرض ما وجب نصف مهر
المثل وانما وجب المنفعة خلفا عنه لان نصيب مهر المثل وهو مجهول لا يمكن في الخلاف لا يباح الاصل ولا شياء منه
فلا يجب المنفعة وجوب المهر او مني منه وهو مطلق هو الا حاش فلا يجب الزوج به وكان فضلا واحسانا
قال الامام بدر الدين الكوردي في اصل ان المطلقات التي مطلقه قبل الدخول في التسمية وهي التي يجب لها المنفعة
ومطلقه بعد الدخول وقد سمي لها مهرًا ومطلقه بعد الدخول لم يسم لها مهرًا سمي لها المنفعة ومطلقه قبل
الدخول بعد التسمية وهي التي لا يجب لها المنفعة ولا يجب على حيوان الغدوى وصاحب المنفعة طلاقا للمسمى
انما اختلفت في نصف الصداق فام تمام المنفعة **قوله** وادار زوج الرجل الى اخره وهو ان يزوج الرجل متهمة او حنة
مراخ على ليزن زوجة الاخرى متهمة او حنة على ان يكون بضع كل واحد صدقا للآخرى والعقد طائر يسمى بكاح
السفاح حلوه غير المهر على بلده شاعرا في خاليه وقال الساق في سطر العقد لزوجا جميعا انه لو قال روجت لك
على ان يزوجك ابنتك لم يبق على ليزن يكون بضع كل واحد صدقا للآخرى ان يجوز النكاح ولا يكون سفاحا وله قوله وم

الاسفان الاسلام فقد نفى السفاح فيكون منسوخا وبين ان يري به النبي كما في قوله ولو افترقوا فليسوا
ولا اصل في الحج فهو يفتي بطلان المهر عنه عند ولانه شرط الاشتراك في بضع كل واحد منها جعل النصف منه
صدقا والنصف منكوحه فصير النصف للزوج حكم النكاح والنصف لنفسه حكم المهر ومثل النكاح لا يحل
الاشتراك في الزوجات المراه نفسها من رجلين وهذا مع قوله لانه جعل نصف البضع صدقا الى اخره ولما ان النكاح
وحد كصفته لصدور ركنه مضافا الى محل بابل حكمه عزاءه سمي لمقابل بضع كل واحد ما لا يصح صدقا وهو
البضع لان مناه بضع المراه لا يصح ان يكون مملوكه لامراه اخرى لانه ليس بمال وتسمية ما لا يصح صدقا لا يبعد
النكاح كما في المحرم والمالم يكن في البضع صلاحية كونه صدقا لم يحقق الاشتراك في سطر ما سطر اذ النكاح
لا سطر بالشروط الفاسدة بخلاف ما للزوجات نفسها من رجلين لانها يصح منكوحه كل واحد منها تحقيق
الاشتراك والمهر لا يجب بطلان النكاح لانه لم يرد في غير المهر عنه وهو اطلاق العقد عن المهر لافضائه الى
النكاح في المال والمهر ليس من نفس العقد والنهي عن العقد السريع لغيره لا يجب في نفسه كالمهر وقت
النكاح ولان النبي ورد باعتراف ما جعلناه مهرًا ونحن ابطالناه وما جعلناه مهرًا وما ورد في النكاح
تصحى **قوله** لها تعليم القرآن والحكمة الوجهين ما عدا ان كل ما يجوز اصر العوض عنه بشرط يصح ان يكون
مهرًا عند لان المقصود تحقيق المعايضة ودر المحقق المعايضة وتعليم القرآن يصح ان يكون صدقا لقوله
روجتها بما سكر من القرآن ولان عدمه احرار وتعليم القرآن ليس على فضلا عن ان يكون مسقوما والمنافع ليست
باموالكم فاما اضاف العا بواسطه الا حرار وتعليم القرآن ليس على فضلا عن ان يكون مسقوما والمنافع ليست
لستومه لان المتوم لا يكون بدون الا حرار والمنافع اعراض لا سقي فلا صور احرارها وانما صارت مستقرة
عند اراد العقد عليها لظهور النابذ ولا فائدة هنا **قوله** وهو العبد انما يملك بعد ان لم يكن
حقيقا لانه لما سمي الخدمه مهرًا لم يملك نفسه للخدمة ونفسه ملك فصار كالعبد مهرًا في حق
وجوب التسليم اليها للخدمة بجمع وجوب مهر المثل بخلاف احرارها ليس فيه تسليم مال ولا الاسفان بالمال
ولان المسمى لا يصح سحفا بالنكاح فلا تسليم لها عنه كما في المحرم وهذا لانه حرام على الزوج عدم المراه
لانه ما لكها وهي مملوكه وهو قولهم عليها بالنكاح المراه بالعواصم المالكية وكونه مملوكا لانه يجب عليها
عدم حيل لو استاجرها للخدمة لا يصح ولو احرارها احرارها لخدمته لصارت ملكا مسكوبة ولصار مملوكا
مكحوما فاد على موضوعه بالنفس **قوله** مده حرا فند قبل لا يحق الخدمه ولما ان يزوج وليس له ان يزوج
وهو الصحيح لانه لا يلزم فيه قلب الموضوع في مهرها عدمه ويزوج على الزوج تسعة اخدمه **قوله** وعلاوة
العبد انه عدم لولا مع واحد بها وانه كالا مال يباع في الاسواق ويعرض في الدواب وقد ثبت
عنه عام التكرارات اما عدم اخدمه لحرل في الحره والزوجيه ولم يوجد هاهنا على قوله فيجب بعد اخدمه ما سطر

بالاجماع عندنا لا يسكل عندك ذلك لان مهر المثل لا يجبر بعد الطلاق قبل الدخول بحكم ما هو المتفق ونصف الاوكسر
متفق وهو فوق المصداق لورادت متعة مثلهما على جنسية كان لها ذلك **قوله** وصا وكا خلع والاختاق
على حال اي هذا الطريق الذي ذكرنا ان قاله او اعترض على الف او على الفين على هذا العهد او على هذا العهد اصد ما
ارفع والاخر اوكس **قوله** ان الموجب للاصل مهر المثل كالتيمه باب البيع **قوله** اذ هو الاصل اي مهر المثل هو الاصل
لان ما جرى الوفاة فيه والنفقة انما هي البضع وقيمة الشيء لا يرد ولا ينقص كلف التسمية فان فيها بيع الزنا
والنفقة قد فسدت فكان اجمالا انما ادخل فيه كلمة الشك **قوله** والواجب الطلاق قبل الدخول وهو اجاب
عما يقال الواجب قبل الدخول الاوكس بربيل بصفه بالطلاق قبل الدخول فاجاب ان الواجب بما لم يمتح التسمية
لجماله المتعة وانما يجب نصف الاوكس بطريق المتعة لان المتعة لا يرد على نصف الاوكس بل يرد
الاوكس على المتعة في العاكة ولكن يجب الزنايد لاخره **قوله** اذا فسدت السمات عند جنس سعي لمر
بجاء المتعة كالنوم ليمضيا **قوله** قد مر لنصف الاوكس كما بطريق المتعة **قوله** سعي ان حكم المتعة كالحكم
مهر المثل من الطلاق لان الموجب الاصل بعد الطلاق من الدخول كما لمر الموجب الاصل مهر المثل قبل الطلاق
قوله انما حكم المتعة لان المتعة لا يرد على نصف الاوكس في الغالب حتى كان زنايد حكم المتعة ايضا **قوله**
معنى هذه المسألة ان سعي جنس الجبر في نوعه بان تزوجها او نس او حارفا حاصل لمر جهالة الجنس كالتزويج
على حيوة او جهالة النور كما تزوجها على خطبة في الزمة مافعة هي التسمية و جهالة النوع والوصف لا يخ
ان المهر عوض باصل وليس عوض في صفه المالية لا ما ليه فيها بقا لم وكان عوضا من وجه واجبا مستترا من وجه
مكونه واجبا مستترا من وجه مع جهالة الوصف في البند وكونه عوضا من وجه ولم يمتح مع جهالة الجنس والعدرا على
بها م مما تزوج على مجهول الجنس سطل التسمية ويجب مهر المثل بالنفقا ما لم يمتح وانما هو او جنس
و مما تزوج على فرض ان حار فهو معلوم النوع مختلف الاوصاف وكل ان الزوج باختيار ان سائر اعطى لها الوسط
من ذلك ان سائر اعطى قيمته وخبر المراه على التبريل خلاف السع لان الكا كحتم ضررا فاجماله فانه عور مهر المثل
مع جهالة وكل جهالة في طهر جهالة مهر المثل لان صفه التسمية و جهالة الوصف نظير ذلك اما البيع فلا يمتح مع
الجهالة اصلا ونوع من المهر هو معلوم النوع والصفه فان تزوجها على مكيل موصوف او موزون موصوف في الزمة
فانه يجوز ولا خيار للزوج في ذلك بل يجبر الزوج على دفعه اليها ولا يجوز ان يدفع فيه ذلك الا رضاه لان هذا المست
في الزمة صحها او ابتذال او البيع به تحصل ما يسمى من المهر وسالمة انوع جهالة فاحنة و جهالة مستدركة وما لاجماله
فيما صلا **قوله** لان كل واحد منهما معاوضة بعدد ان المقصود بالسمي معرفة قدره المالية ومخرد ذلك الجبر والورس
او الحار بدون باب الوصف لا يجبر المالية معلومة فلا يمتح التزامه بعقد المعاوضة ولما انه معاوضة بما ليس
على ان فاعم البضع ليس على دليل انه لا يمتح اعماره ولا يمتح الشروط الفاسدة والجبر في مست دساع الزمة في جهالة
ماله باليس مال لا يمتح ان وجبت الزمة ما به من الابل سرعا و صفه مجهولة ووجب ان يمتح من عند اقامه فكذا

نسبت شرطاً وحصل كانه مال يمتزج بغيره او جهالة المستدركة لا يمتح صحة التزام المال ابتداء كما في الزواجات من
الزينة او عبد لرجل صح واليه البتة وانما لا يصرف الى الوسط لان المعونة عينه ليس بعوض وعين المهر
عوض وان كان باعتبار صفه المالية التزام المال ابتداء فلكونه عوضا صرفا عند طلاق التسمية الى الوسط
ليعتدك من الجاهل لان الوسط دوط منها وكونه ما لا يمتزج بغيره ابتداء لا يمتح جهالة الصفه صحة الالتزام و جهالة
الجبر المسمى جهالة الصفه دون الجنس فامكن معرفة الوسط بخلاف جهالة الجنس لان لا يعرف الوسط على الاختلاف
معاني الاجناس وهذا لان الجبر لراسم يمتح على الكيل والبخال والجبر وسها من التفاوت ما لا يخفى وكذا البتة
اجناس مختلفة باختلاف اصولها من القطن والكمان والحر والابرسم وتختلف اختلاف الصفه ايضا فلا يعرف وسطها
وهذه الجهالة الجنس من جهالة مهر المثل فاجاب المهر المثل اولى وعند اعلام الجنس فقلت اجمالا فان جهالة الجنس
دون جهالة مهر المثل وكذا بقوم الاصول ابرسم ويعوم الاضاع وكان اجاب الوسط منه اولى بخلاف السع لان
منها على المضاربة والما كسة فافضت اجمالا في الصفه الى المضاربة المافعة من التسليم والتسليم **قوله** واما الكا
فمنها على المضاربة فلا يودى الى المضاربة الا بالبر لمرات اوجب مهر المثل منه جهالة العدر عرف عامه
المتن **قوله** اذا الساب اجناس مختلفة من القطن والكمان والابرسم كذا في المبسوط **قوله** ولو سعي جنسا مان قال ضرور
مع تزوجها على ثوب يروي غير عينه ولم يمتح صفه الثوب فان اياها بالثوب اجبرت على قبول وان اياها بالقيمة
اجبرت ايضا كالجبر المطلق وان سعي صفه الثوب فعلى قول لا يجبر على قبول القيمة وعلى قول لا يمتح ان ذكر
الاجل في ذلك لا يجبر على قبول القيمة وان لم يذكر الاجل اجبرت عليه لان الساب لا يست في الزمة سواء صح في القبول
الامر انما لا يجوز استرضاءها ويجوز السلم فيها لان القبول لا يكون الا عاجلا والسلم لا يكون الا موطا بعد ذكر الاجل يست
الثوب في يافصحها فلا يجبر على قبول القيمة وعند عدم ذكر الاجل لا يست سواء صحها او فيقول الثوب يست في الزمة
موصوفا سواء صحها لانها بالمباغعة وذكر الصفه يلحق به ذات الامثال صح يجوز السلم فيه **قوله** وكذا اذا سعي بكلا الى
اخر العلم انه لو تزوجها على مكيل او موزون ان سعي جنسه و صفته وقدره لم يجبر على قبول القيمة اذا اتى بها لان المكيل
او الموزون يست في الزمة سواء صحها حال او موطا بدليل حوازا استراضه والسلم فيه وان لم يذكر الصفه ففي ظاهر الروا
ادالها بالقيمة اجبرت على قبول الالة بصفه الجنس دون الصفه لا يست في الزمة سواء صحها او روى عن
لحجينه انها لا يجبر على قبول القيمة لان التسمية هي صحت من الجنس بعض الوسط سواء يكون كالمذكور شرطها
ولا يجبر على قبول القيمة **قوله** وان تزوج مسلم على حرة او حرة بالكا جائز وقال مالك الكا فاسد ما ساعا على البيع
ولان التسمية الحرة والحرة من وجوب عوض اخر ولا يمكن اجاب اخر ما اعتد على السلم وكان باطلا ولنا ان شرط
قبول الحرة فاسد لان الكا لا يمتح بالشرط العاقد بشرط صحة التسمية ان يكون المسمى بالمال فاذ لم
يكن ما لا تملك التسمية وكانه لم يسم لها شيئا وكان لها مهر مثلها وهكذا يقول في البيع يصير كانه لم يسم شيئا والبيع
ليس عند عدم صحة المهر والصفه فيه هو الشرط الفاسد في البيع يصير ربا وهو حرام مصر الكتاب لا يبول

باب الكاح فلم يور الشرط في الركن صحيحا ولذا الشرط الثاني **قوله** فان يزوج امرأه على هذا القول
من اخل فاذا القوم في اخره فاحمل الخلاف فيهم لقولهم لا يخلع في ذوات الامثال ان الحكم يتعلق بالتسمية
دون مهر المثل وحيث لا يخلع في ذوات النعم **قوله** انما هو المثل دون البتة في الاصل فمعه لقول المعتبر
هو الاشارة عند جنس في الفصول كلها في اذالم يكن المثل ما لا كان في المهر المثل وعند محمد في الجنس الواحد
بعض الاماكن في ذوات الجنسين يعتبر التسمية وعند يونس يعتبر التسمية في الفصول كلها وقبل مسائل
المتن في هذا الموضع مبيحة على اهل وهو لولا الاشارة والتسمية اذا جتمعوا والمساكن في خلاف جنس المسمى للغير
للتسمية لانها تعرف الماهية والاشارة يعرف الصورة وكان اعتبار التسمية وهي معرفة المعنى اولى من اعتبار الاشارة
وهي معرفة للصورة لان المعاني احق في الاعتبار من الصور لان التسمية تبرزها في تعريف الماهية وهي مقصودة
والاشارة تعرفها من حيث الصورة دون الماهية وكان اعتبار التسمية الموقوفة للمقصود اولى من كون الماهية
وحيث المسمى لانها اختلفت وصفا فالعبرة بالاشارة لان المسمى موجود في الماهية في ذاتها منها وكان في التسمية
موجود في الاشارة وما في الاشارة من قطع شركة الاشارة بوجود التسمية وكان اعتبار الاشارة اولى ويجعل
التسمية وصفا للماهية والوصف سعاد في الاحقاق كذا في الاسرار **قوله** والتسمية ابلغ في التعريف من حيث
انها تعرف الماهية ولا اشارة يعرف الذات فان التسمية للتعريف والاشارة لذكره وكل واحد منهما اختص نوعا يعرف
والاشارة بقطع شركة الاشارة وبمسك السمين لكن لا يبين العلم بصفه الماهية وما هيته والتسمية بعيد
العلم بصفه المسمى وما هيته لكن ما يقع في الجنس في اعتبارهما في سمي واصل لان قصته للاشارة وجوب مهر
المثل اذ كان الماهية حرا ومضيه تسمية العبد وجوب القيمة في اعتبارهما في تالين في الجنس اعتبار التسمية
والاعتبار على هذا الوجه اولى من العكس لان المراه رخصت بالمسمى وعرف في التقاوت لوعلقنا حق المراه بالشار
اليه لا يضر كمثل سعلو العبد بالمسمى والساوت في الجنس الواحد لسير في الجنس كغيره وهو مع ما قال في
ان الماهية اذ كان من جنس المسمى يعلق العقد على الماهية واذ كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى في قوله
استرى فصاعدا في باقوت اضرا الى اخره ما قال في المتن وان في التخرج على هذا الاصل باب يونس في قوله
في العبد اكل من اخر جنسان مختلفان في حق الصلوات ان احداهما مال مسوم يصح صرفا والاخر افتعلق بالحكم
بالمسمى وهو مال مصادرات الاشارة لبيان وصف المسمى كانه قال عبد مثل هذا في الوصف وكذا في قوله
اخلاف الجنس اخلاف معنى الذات ودال لا يفرق في العبد او متعنه ما يحصل على فط واصل فاذ لم يسل
مع الذات اعتبر جنسا واذ كانت العبر للاشارة والمساكن اليه لا يصح ان يكون مهر اشارة كانه قال يونس في
على هذا وسكت ما اخل مع اخر جنسان مختلفان اذا المطلب في كل معلوم ومن اخر مع الاطراف واذ كانا
جنسهما احكم كما قال ابو يونس وابو حنيفة يقولون في الاختلاف لا يخلع الا سئل المعنى والصورة لان كل موجود
مراحوادث موجود بصورة ومعناه فلا احد الدان حكم الجنس المثل في الاداء اختلفا صورة ومعنى وصورة اخل

المرحوم وكذا في العبد واذ لم يسل اخلاف الجنس اخلاف المعاني لوجود الاتحاد صوم كان الماهية
وحيث المسمى كانت العبر للاشارة في الفصلين وصار كانه يزوجها على حرا وحيث مهر المثل باب يونس
خالفا على ما اذا كان الماهية يصح مهرها واما في جملة الاشارة والتسمية وحيث اضرها وبطلت الاخرى
فاعتبرت التسمية في الفصلين معا واما المصير الى مهر المثل لانه ضروري عند الماهية لانه عند التخذ
ولا اعتبار التسمية حال صحتها لا يبرك على اعتبار حال فسادها وابو حنيفة يقول بما روى ابو يوسف ان لها
المساكن اليه في جنس المسمى وهذه الروايات صحيحة كذا في محسن للاية السرخسي في رواه محمد بن عبد الله عليه البعض
ان لها مهر مثلها لان الموجب الاصل هو مهر المثل والتسمية اقوى من حيث انها سرف الغنى ولا اشارة تعرف الصورة
لكن الاشارة اقوى من حيث انها ينقطع شركة الاشارة ولا عمل الماهية في خلاف التسمية فانه لا يجوز ان يجعل الاشارة
الى عيب اشارة الى غيره ولكن يجوز اطلاق اسم عيب على عيب اخر لا يبري من قال لامرأته هذه الكلبة طالع وقال
للعبد هذا الكمار حرة طلبة وعنف فالمقصود هو التعريف والاشارة ابلغ فيه لان غير الماهية لا يملك الاشارة
سواء كان من جنسها ومن خلاف جنسه وفي التسمية يترك المسمى ما كان من جنسه وان لم يتركه ما ليس من جنسه
فيما اذا كان الماهية لا يصح مهرها في الاشارة وما اذا كان يصح مهرها في التسمية وما في الموجب الاصل وهو مهر
في الفصلين **قوله** العدم في المسمى واصل في ان الصورة الواحدة لا يصح على الجنسين مختلفين لا في الماهية والجنس في
صورته في الماهية مع التسمية بخلافان على صورة واحدة فان احرست في التسمية وكذا الجنسين مع الماهية والجنس في
مع المراه لا يبري من الصور مع الكبر جنس واحد لانها يتعاقبان على محل واحد بخلاف الذكور مع الانثى في غير
بنى ادم فانها جنسان لانها لا يتعاقبان على محل واحد **قوله** فان قلت ما ذكرتم سمعنا لا نوثه والذكور مع غير بنى
ادم فانها لا يتعاقبان على محل واحد مع هذا ما جسد واحد **قلت** نعم ولكن ما رجب التوافق على ذلك
ما يوجب الخلاف لانها لا تتعاقبان مع هذا ما جسد واحد **قلت** نعم ولكن ما رجب التوافق على ذلك
واصل **قوله** في التباين والاختلاف في الصور واكثر المعاني في الاختلاف بينهما صفة واحدة وهي الماهية فاذا
عليها يوجب الاتحاد جعل احدا واحدا **قوله** في الماهية في الماهية المتعلقة بالادى **قوله** لانه مسمى وجوب
المسمى وان قل مع وجوب مهر المثل **قوله** يشك على هذا ما ذكر من مل هذا يورق وهو قول يونس وجها على
الف ان اقام بها الى لفر قال وان اخرجها فلها مهر المثل وكذا في ذكره في الزيارات ان الرجل اذا زوج امرأته على
الف درهم وعلى ان يحميها اياها ام لم ينف بشرط فلها الف الى تمام مهر مثلها فعلم بهذا ان ذكر المسمى لا يوجب
مهر المثل **قلت** ان المراه امارت في الف بخرط وفكر ما قرئ به وهو الاقامة في البلدة وعنى انها فاذا لم يصح
ذكر المشرط بها ما كان التسمية بوجوب مهر المثل واما العبد الباقية في هذه الصورة بعد رخصت به
وان لم يرض صورة وذكر لانه لما ظهر ان احداهما هو كانه تزوجها ابتداء على حرة وعبد فلو كان كذا في الماهية مهر المثل
كذا هنا وان المراه يلدونها الضرر الكثير هناك ان لم يكن مهر المثل لعدم امكن توفيقها عنه وكانت معزورة بشرط الزوج

بعضی

يعتد عند ما وعد بكلمة غيرها من قبضته لزوج الحرة بسبب الوطى بمصر أو الرطى ولما لم يسبب الموجب للقبض
الكاف، ورفضها بالمزنيق الأبرى أنه لو وطئها قبل المزنيق لأجب الحرة بعد يجب فلا يصير سارية في العدة عالم تزنيح الشهادة
بالمزنيق **قوله** لأن النسب على ما فيه من أحوال الولد لا دلالة له في النسب لضعف الولد لعدم خبره منه قطعاً
على ما ثبت من وجه والمكاح الفاسد بابت من وجه دون وجه **قوله** ويحصر من النسب من وجه المكاح عند الجنين والى روف
وعند محمد من وقت الرضوخ وعليه الفتوى لأن إقامه العقد مقام الرضوخ الصحيح فيكونه داعياً إليه شرعاً والفاسد
ليس بداعياً إليه فلا يقيم مقامه وإنما هو النسب باعتبار وجود المكاح صحيحاً كان أو فاسداً إذا لم يثبت النسب
بالحكم بدونه أجمعاً وإذا كان كذلك فيحصر من النسب من وقت المكاح **قوله** ومهر المثل يعتبر باحوالها إلى آخر ما
يعتبر بها التي من قبل إيهامها وقال ابن أبي ليلى يحصر ما بها وقوم أمها كالحالات وتكون ذلك لأن المهر فيه وضع النساء
لغيره فربما هنا من قبل النساء ولكننا نقول في هذا الشيء كما يعرف بالرجوع إلى جهة جنته ولا أنان من حيث قوام
إيهامه من حيث قوامه لا يرى لزوم الام قد يكون أمه ولا أبه يكون قريباً بها لا يهيا **قوله** لما هنا من قوام إيهامها
أيهامها **قوله** والبطلان لا يثبت من غير ذلك المراه من قبلها ولا يعتبر مهرها غير معتبر بها بلدة أخرى لأن مهر المثل
فيه الجمع وفيه الشيء كما يعرف بالرجوع إلى الظاهر بصفته **قوله** لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف وقد
قال في المراه لما لها وما لها ولأن العتق بها أكثر مما سلك به الفقهاء وأحسنها ما سلك به السوّهاء، ولذا لما في
هذا إذا كان المال وإكمال غير ما في باب المكاح كالجوده، والرد آفة في باب المال أنه يحصر كجوده والرد آة حال المصونم فيعتبر
هذه الصفات أصفاً لم يوصف بها فكانت عمل حالها المال وإكمال أو وجدت ولكن لم يكن لها صفة
بلدها يحصر مهرها من قبل الإحصاء في بلدتها في الفداء يسأل الواقف اسم علمه أو زوجته نفسها بغير مهرها ما
يعتبر حالها السن إكمال حاله التزوج كذا في المحيط **قوله** ما خلاف الدار إلى البلد **قوله** وإذا ضم الولي المهر صح ضمها
اعلم أنه محتمل أن يكون المراد منه والى الصغير أن زوج ابنه الصغير امرأة وضم عنه المهر للمراه وكتمل أن يكون المراد
والى الابنة الكبيرة ثم يقول فما بعده ثم المراه ما يجازيها بمطالبتها زوجها أو ولها يعلم المراد بها الثاني فكن الحكم
وهو صحت الضمان بالصفوات من الصور غير لما أنه ذكر في السمة الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة وضم عنه المهر وإذا
كان مطوعاً أحسننا لئلا نأشبهه عند الإداء أنه أدى المهر فحسبنا لا يكون مطوعاً ويرى في قتاله ولكن ذكره
بالقول لم يرد من سحر الطحاوي الأب إذا زوج الصغير امرأة فقلنا أن يطالب المهر من أب الزوج فيؤدي الأب
من مال ابنه الصغير وأن لم يفر الأب باللفظ صحى بخلاف الوكيل إذا زوج فإنه ليس للمراه أن يطالب الوكيل بالمهر ما لم يضم
قوله وإذا ضا فإلى ما يثبت إلى صفات الضمان إلى شيء يعمل الضمان وهو المهر لأن المهر دين والكفالة والضمان بعيان
في الدين **قوله** خلاف ما إذا باع الأب مال الصغير وضم المهر أعلم أنه لو زوج والى الصغير وضم لها من زوجها المهر
صح الضمان لأنه صير نفسه زعيماً والزعيم عارم خلاف ما إذا باع الأب مال ولد الصغير وضم المهر عن الصغير
فإنه لا يصح الضمان لأن الموت حق فمض المهر للأب فذاك حكم العقد لا لولابته عليه الأبرى لئلا الأب هو الذي يقتض

[illegible]

على ان الزوج ان يسافر بها او فاهما العجل التول اسكنوهن لايه **قوله** لان الغريب يودي **فان قلت** هذا التعليل معارض
 لنقل نوا اسكنوهن لايه فلا يقبل **قلت** هذه الابه مقبلة بالنسبة لترك الاجراء بدليل سياق الابه وهو قوله تعالى
 ولا تضره ولا تنكره في التعليل الى بلد اخر مضان ولذا جاز الاجراء برضاها وكبير من المشايخ على انه ليس للزوج ان
 يسافر بها زمانا وان فاهما المهر لان الغريب مهان وان كان طويل الدبل وكثر سفرها الى النكر ان اجلاء لا يمتنع
 الغربة وعليه الفتوى وله ان يسفلها من الزينة الى المحرم ومن الغربة الى القرية **قوله** ومن تزوج امرأة ام احلفا المهر
 الاخر فله المهر على وجوه اما ان اختلفا خيوتها او بعد موتها اختلف ورثتها او بعد موت اصددها فان اختلفا
 في خيوتها فلا يحلوا اما ان اختلفا قبل الطلاق وبعد وكل ذلك على وجه الزكاي للاختلاف في اصل التسمية
 او مقدار المسمى اما اذا وقع الاختلاف في حال قيام الكاه او بعد الزفاف بعد الدخول او بعد موت اصددها
 فان القول قول المرأة الى تمام مهر مثلها او ورثتها والقول قول الزوج او ورثتها في الزيادة في قوله حينه
 ومحمد ومعه الاختلاف ان يقول الزوج بزوجتك على الف درهم والمرأ يقول بزوجتي على الفين كذا في شرح
 الطحاوي وغيره والمقدمات المذكورة في المتن **قوله** ومعناه ما لا يعرف مهرها فهو الصحيح هذا احراز
 عن قول بعض مشايخنا في تفسير قول لي يوسف حيث قالوا معناه ما دون العشرة فانه مستكرم عا لانه لا مهر اقل
 من عشرة دراهم والاصح للمراة ان يدعي شيئا قليلا يعلم انه لا تزوج مثل ذلك المرأ على ذكر عاده **قوله** لا تضره ولا تنكره
 مهر المثل **قوله** لا يسوم مناه البص ضروري لان البص لا يمتد له وانما جعل منقوصا سرها تعظيما له من غير ان يجعل له نفق
 حقيقه فصار يعوم ضروريا فلا يجار اليه ما امكن المصير الى ما له حكم الثبوت بالشرط وهو ما اقرب الزوج وهذا
 كالاختلاف من العاديين في الاقرار في قدر المسمى فان يسوم المتنازع لما كان ضروريا في العقد لم يصح حكما فكذلك هنا
قوله ولما ان القول في الدعوى لمن شهد الظاهر لانه اقرب الى الصدق وكان احق بالقبول والظاهر شاهد لمن
 شهد مهر المثل لان الظاهر للمراة لا يزوج ما قل من مهر المثل وصار كالصاع ورب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاجر
 فانه يحكم فيما صح **فان قلت** اذا اختلفت المسايعة والمرحمة المصير الى المرحمة المصير الى المرحمة المصير الى المرحمة المصير الى المرحمة
 شهد الظاهر **قلت** العمد لا يمكن اسبابها على مطلق العقد مهر المثل يمكن ان تأسه مطلق العقد فاسد فاقول ان يعوم
 ضروري **قلت** انه منقوص مرعا تعظيما لخطر الابضاع والواجب تعظيم الخطر حتى بالعلم من المصوم الذي يستحيل
 البص لان القبل لا يبطال وهذا الاختلاف المتعار ورث الثوب اذا اختلفا في الاجراء ليس له وجه لاخر
 بلا تسمية واللكاح موجب وهو مهر المثل فلا يبعد عنه التسمية صحيح **قوله** ثم ذكره هنا ان بعد الطلاق قبل
 الدخول قولها نصف المهر كذا قاله في الجاه الصغير والاصل وذكره الجاه الكبير انه يحكم بمعه مثلها وهذا لان
 المتعة موجب لكاح لا تسمية فقبل الطلاق لا يحكم مهر المثل لو اختلفا قبل الطلاق على المتعة اذا اختلفا بعد
 الطلاق وجوز رواه الاصل انه عاد لها حينها كان سفي ان يستط كل المهر وانما عرفها بعد نصفها خلاف التبرك
 فاما اذا كان المهر معلوما بعد راجا المتعة لانها يحكم بكاح لا تسمية فيها صلا وهذا تسمية لا تنافا فقلنا سماعا

م

انفق عليه وهو نصف ما اقرب الزوج فلما ذكره الكاه قول لي يوسف وما ذكره الجاه الكبير قولها وقبل ما ذكر
 الكاه قولها ايضا وانما اختلف الجاه للاختلاف في الوضع فوضع المصلحة الاصل انها اختلفت في الالف والالفين
 فلم يحكم بحكم المتعة لا عرف الزوج بالزيادة لانه محض نصف الالف المتعة لا يبلغ ذلك غالبا ووضع المصلحة الجاه
 الكبير انه يدعي الزوج عشرين ومائة وستة مثلها عشرون فاما حكم المتعة المذكور في الجاه ساكت عن ذكر
 المقدار فانه قال بزوج امرأة ام اختلفا في المهر **قوله** وهو قياس قولها اي قول لي حينه ومحمد وانما حض قولها
 فان على قول لي يوسف القول قول الزوج في جميع الصور **قوله** وشرح قولها فيما اذا اختلفا في حال قيام الكاه في
 مقدار المسمى فالزوج يدعي الف والمرأ الالفين فان مهر المثل جعل حكما عند لي حينه ومحمد فان شهدا اصددها فالقول
 قولها حينه فان ادعى الزوج الالف والمرأ يدعي الالفين ومهر المثل الف او اقل فالقول للزوج مع بينة الكاه
 الزيادة لان الظاهر لزوج لا يمتد له وانما جعل منقوصا سرها تعظيما له من غير ان يجعل له نفق سبيل التسمية
قوله وان كان الفين او اكثر فالقول قولها حينه بما انكرت من الخط من مهر المثل فان بطلت وجب لها الف باعتبار
 التسمية فان طفت لم تستطخط وجب لها الفان الف مسمى بانفا فاما الف باعتبار مهر المثل فيجبر الزوج في الالف
 الذي وجب عليه باعتبار مهر المثل لشرائه جعلها دنا بغير ان يشاء جعلها دراهم **قوله** واما اقام البينة في الوجهين
 اي فيما اذا كان مهر المثل الف او اقل وهو الوجه الاول فيما اذا كان مهر المثل الفين او اكثر **قوله** يقبل اي ان اقام الزوج
 البينة ان المسمى قبلت بتمه لانه لو دعواه بالحج وان اقامت المرأ مثلها ايضا لانها سوي طاهر فصر الالف
 مسمى فيستعين هذه البينة **قوله** وان اقامت البينة في الوجه الاول يقبل سبها بآثار على ان البينات للابنات
 مما كانت اكثر انما كانت اولى **قوله** وفي الوجه الثاني بتمه وقبل الاصل في هذه ان البينة ثابت
 ظاهرا **فان قلت** الزوج مكرها يدعيه المرأ ولانه مكرها لالف المرأ تساعد في هذه الالف لانها يدعي الزيادة
 والزوج يكرها فحقا اي سبي يعم البينة **قلت** الزوج يدعي الكاه بماله يدعي وجوب تسليمها هذا المقدار والمرأ
 تكذب الكاه بالف غير الكاه بالبينة وله انما تبايد عبه فادعه وهو اسقاط التيمين عن نفسه وانما تزج
 بتمه لانها تستطخط ومخالفة الظاهر والبينة مكرها لالف المرأ لانها يدعي الزيادة **قوله** وان كان مهر المثل الف او حجابها
 الى اخره يدره ان كل واحد منهما اختلف على دعوى صاحبه لان الظاهر لا يثبت الاصددها فمخالفة الزوج على دعوى
 المرأ الزيادة على مهر المثل يخلف المرأ على دعوى الزوج الخط من مهر المثل ويجب ان يفرع سبها بالبينة لعدم الرجحان
 لاصدها فان لكل الزوج وجب اللان تسمية وان بطلت وجب الالف مسمى وان اختلفا وجب الف لتسمية اي لا يجبر الزوج
 وجب اللان تسمية وان بطلت وجب الالف مسمى فان اختلفا وجب الف لتسمية اي لا يجبر الزوج فيها لا تنافا على
 تسمية الالف وحجابها باعتبار مهر المثل واما اقامت البينة بتمه لانه لو دعواه بالحج وان اقامت المرأ مثلها ايضا لانها سوي طاهر فصر الالف
 باعتبار مهر المثل لان البينة بطلنا للتعارض وهذا الذي ذكرنا انه يحكم مهر المثل ثم يخالفان قول الرازي فانما حصل
 لتخالف عندهما فصر واحد وهو ما افالم بكر مهر المثل شاهد لاصدها فاما اذا كان شاهد الاخر بما كان القول قول

من يهدله مهر المثل مع عينة ولا يحالفان وهو الصحيح لان تكليم المهر ليس لايجاب مهر المثل بل المعروف
من يهدله الظاهر بناء على لزوم الاصل في الدعوى لغير التورق قول من يهدله الظاهر **قوله** وقال الكرخي يحالفان
اي على قول من يهدله ويخبر به بغير ان يصار الى مهر المثل في القصور المكنة وهي لغير المثل ساهرا له او ساهرا
لها او ساهرا لهما لما ساهرا على لغير المثل عند عدم التسمية وانما است عدم التسمية بالتخالف
ان ما يدعى كالا واصرهما ينبغي تمييزا عنه فسمى لكالا ساهرا ساهرا فيكون موجب مهر المثل ولانها اتفقا على
اصل التسمية والتسمية الصحيحة نفع المهر الى مهر المثل فاذا قلنا بعد اعتبار التسمية في مهر المثل قال
مسئس الامية الكرخي لا يصح قول الكرخي **قوله** ولو كان للاختلاف اصل المسمى بان ادعى التسمية وانكر الاخر كان القول
قول من ينكر التسمية وبك مهر المثل بالاجماع **قوله** لانه هو الاصل عند ما ادعى عند حبيبه ومحمد **قوله** وعند اي عند
لي يرفع حذرا القضاة بالجمعي لعدم سوت التسمية للاختلاف ولان لا سبيل الى القضاة بالجمعي مع دفع الشك
وجوده فيصير الى مهر المثل وفي المسئلة الاولى لاقل متيقن **قوله** ولو كان للاختلاف عدم موت اصرهما بالحل
الحكي مع ورثة الميت فاجواب منه كاجواب حال حيوتها حال قيام الكا في اصل المسمى وقدره لان مهر المثل لا يسقط
انحصاره موت اصرهما لا يبرى لغير المفوضة مهر المثل اذ مات اصرهما **قوله** ولو كان للاختلاف عدم موتها في المختار
فالقول بورثة الزوج عند حبيبه ولا يحكم به مهر المثل لان مهر المثل يسقط باعتباره بعد موتها عند وليس
في قول اسسائر التليل وجاز لغير سبب التليل عند وعند ليركف القول قول لورثة الزوج لاننا نقول
بني تليل عند محمد السول وان كان في الاختلاف اصل المسمى فعند حبيبه القول لمن ينكر التسمية ولا يصح مهر المثل
لان الحكم لمهر المثل عند عدم موتها عند ما يصح مهر المثل كالا حال الحبيبة وعليه الفتوى **قوله** وادامات الزوجات
وعدم سمي لها مهر او ست في ترك العينة او بالنضاد فلو ربهما ان اخذوا المهر من ترك الزوج فان علم اهما ما ست او لا
فتب الزوج بسقوط مفر ذلك لانه ورثت في بناء نفسه فيسقط بعد ما ملكه ان مات الزوج او لا او ما مات
او لا يورثي اهما مات او لا فلو رثته المراه ان اخذوا جميع المهر او لا لا يسقط **قوله** وان لم يكن سمي لها مهر فلا يبرى لورثتها
عند حبيبه طرعا ان اصرهما ما استولى المختار قال اراست لو ادعى ورثة على ورثة عمر مهرام كلثوم الكس
افعى فهدى وفي هذا السارة انه انما يسقط مهر المثل بعد اتمام العقد لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا
بعد اتمام العقد والقرض اهل ذلك العمر يتعذر على الباقي الوقوف على مهر المثل فهو معدا مهر المثل على هذا الطريق
اذ لم يكن العقد مسادا ما لم يختلف مهر مثل هذه المراه في مثل ذلك المدة مع غير مثلها والطريق الاخر يقتضي
سقوط المهر وان لم يسقط المهر لان المهر حثث انه فيه البضع بسببه المسمى ورحمته ان يجب في غير مثلها بسببه
النفقة فله سببه الاول لا يسقط موت اصرهما والتسببه الثاني يسقط موتها لان ما تردد بين الامرين بوقف
حظ عليه الا ان لا يبرى لغير العجايب احسنوا ان مهر المثل هل يسقط موت اصرهما فيكون ذلك العا قاصتهم انه يسقط موتها
قال في المبسوط **قوله** ومنعت الى امرائه نسيان فالت هو هديه وقال الزوج هو مهر المهر والقول للزوج مع عينة لانه

المهر فكان القول قول من جسد التملك كالمهر المثل كالا لان الظاهر ساهرا له لان اذ اراد المهر واجبه الاصل
نبرع والظاهر ان يبيع في اسقاط الواجب عند منته **قوله** لان الطعام الذي ياكل كالجور والخبز والحشوى وطور
فاكله مما لا يحط في المهر عادة بل سعار فهديه فلا يصدق على خلافه وكذا هذا في جميع قضاء الديون واما لو بعث
الها طعاما او دقيقا او غنما او سمنا وقال هو مهر المهر فالقول له كذا ذكر الامام الميراثي **قوله** فالقول له اي مع
الميراث كذا الزوج ثم قال فان صلت المتاع فبالمهر ان يرد وترجع ما بقى من المهر وان كان هالك لا يرجع بالمهر واما الذي
بعث ابو المهر ان كان هالك لم يكن على الزوج شيء وان كان باقيا فمعه الباق من مال نفسه فلان يرجع فيه لان الواجب
في هذه الصورة الاب ان كان بعثه من مال البست برضاها لم يكن ان يرجع ان الواجب هذه الصورة البست وقد
وهبت من زوجها في فداوى اهل بئر فقدر رجل بزوج امرأه وبعث البهاهد ما وعوضه المراه على ذلك عوضا ثم رقت
اليه ثم فارقتها وقال لما بعثت البك عاربه فان اراد ان يسترد ذلك ارادت المراه ان تسترد العوض منه فالقول
لغير الحكم لانه انكر المهر اذ استرد ذلك المراه كان المراه ان يسترد منه ما عوضته عليه **قوله** ما يجب عليه من اكرار
والدرع وانما قيد بالوجوب لانه اذا بعثت الحف المراه كان لمر ان يحسب من المهر لان ذلك لا يجب عليه في فداوى الطهيرة
لهنا مسلمة عجيبه وهي انه لا يجب على الزوج حفيها ويجب عليه خف اسنار لانها منهية عن اكراد دون انها وذكر
في المحيط ان النفقة يجب للزوج قبل الدخول قبل التحول الى منزل الزوج اذ لم تنسح عن الختام معه لانها محل الاختراع
وعد صار محبوبة كحفه وان امتعت عن التحول لا يستفاد مهرها فلها النفقة لانه فات الاحتباس عن من قبل
الزوج وهو من مهرها عنها فانه لو اديها المهر لم يحسبها عنه فيكون القوات محال على الزوج **فصل** في احوال احكام
الكا في حق المسلم وفيه الامور الشراعية ذكر من هو نكح في المعاملات من المعاملات احكام الكا في الكفار ثم اعلم
ان كل نكاح يجوز فيما بين المسلمين فهو جائز فيما بين اهل الذمة لانهم يعتقدون جوازه ونحن نعتقد ذلك حقا ايضا
فان السعي في ما لا يبعث الى الاضرار ولا الاسود وخطاب الواض خطاب الجماعة فالولد معوسا اعتقار يكون باسا
في حقاها فاما ما لا يجوز من المسلم فهو انواع منها الكا بجور شهود فانه جائز في اهل الذمة بقرن عليه اذا سلول
عندنا ظاهرا فالرفوع على ما يحى بعد هذا ثم قوله فيهم حايبر مصورة المسئلة فان جواب المسئلة قول فليس لها مهر
بمع وان اسما كذا في المبسوط **قوله** واما في الذمية فلها مهر مثلها الى اخره لان اهل الذمة لا يتعوض لهم ما لم سلول
او بزم الامرا صديقا الى القاضي **قوله** وهذا السعي وقع ما لم يولد في سعيها بما واكله وكان الكافر محاطا ايضا
ما سائر الكا في المال اذا اراد الكا وقد قال توفيل ياها الناس اني رسول الله اليكم جمعا فمست الحكم على النعموم
قوله خلافا لاهل الذمة لا التزامهم احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزوا والدرامات كالزنا قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ ابرئوا
اكرهه فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين **قوله** ولاي حبيبه ان اهل الذمة لا يبرمون احكامنا الدرامات كالصلى والصوم
قوله لانهما معدونه طلاقا في المعاملات كسعي الكا واكره **قوله** ولا في الالتزام بالسيف والحاجة وكل ذلك منقطع عنهم
كالا اهل الكفر والالاسع منعنا عن العوض لهم وامرنا بان نتركهم وهذا المنع الترغيب وامرنا بسعي ربها **قوله**

المسك والسكون او اسان ارواه لا يجب المهر عند حجب كانه النفل لان ملك البصير في حق المهر فلا يجب
اشراط العوض كالمصيص على السمع فما ربح المهر لم يوجب العوض يكون العوض مستحقا لها وكذا عند
عند سمية المهر والدم لان ذلك يعود باعتبار انه ليس مال وكان هذا السكون في المهر سواء **قوله** وهذا عند حجب
اي كل ما ذكر وهو ما اذا كانا مخصين او غير مخصين **قوله** وجه قوله وانما جمع قولها وان كانا مخلصين فما سبها حيث
قال ابو يوسف فيهما مهران المثل ومحمد قال لهما بالعينة ومهر المثل غير مهران والمهر مكنها سقار ان زوجا عيس المهر
والحر **قوله** ان القبض هو كملك المقتبض الا يرى لصداق يصف بفسن الطلاق قبل الدخول اذ لم يكن
مقصودا وبعد القبض لا يعود سمي الى ملك الزوج لا بقضاء او رضا وكذا في الزواجر يصف قبل القبض ولا
يصف بعد وكذا لو سري يوم الفطر الصادق عند غير مقتبض ثم طلقها قبل الدخول لا يجب صدقة الفطر عليها
خلاف ما بعد القبض وكذا لا يجب الزكوة عليها عند حجبها المهر قبل القبض بخلاف ما بعد وكان له سمي بالعند
وكما ينجح بالاسلام العند على الحر واكثر من سمي القبض الذي سمي به كقبض المبيع ولا يقال ان القبض هو كملك الملك
المبيع لا يستفيد ولا يملك التصرف به فلان لا يرضى عنها حتى كان الهلاك عليها ومن ذلك
كان الهلاك عليه وصار كما لو كان موعدا بها والمأصع القبض ما عسار كون هذه الحالة المحنة حالة ابتداء العقد فابو يوسف
يعتبر الاسلام الموجود عند القبض بالاسلام الموجود عند العقد ولو كانا مسلمين عند العقد يجب فيها مهر المثل
كفاهما ومحمد بنون في التسمية يكون المسمى بالاعند والمسمى بالاسلام بالنسبة سمي به بالاسلام لانه جعل مبتدأ
واذا بطل التسمية صار كملك المسمى قبل القبض فوجب المهر الى يرد وهو القيمة تدبر ما قال ابو حنيفة ان ملك المراه
المهر المعين ثم قبل القبض سمي العقد لان الملك يوعان ملك رقبته ومنك تصرف وكل ذلك حاصلها ولذا يملك
التصرف كمنه ان يزل وبغير يرد فالقبض هنا غير موجب ملك التصرف وملك العين وانما يسفل بالقبض من ضمان
الى ضمانها ودالا في الاسلام فان احرأ اذا عصب من الذمي ثم اسلم لم ينجح من اسرادهها وكذا الحرير وغيره العنبر
القبض موجب ملك العين لان ضمانها كان في الذمي وانما يستحق العين ابتداء بالقبض فنجح بالاسلام **قوله** بخلاف الحرير
مع لوان سري الذمي حرام اسلم قبل القبض فانه لا يجوز له ان يعرضه ان ملك التصرف مستفاد فيه بالقبض واذا عذر
العنبر غير المعين لا يجب القيمة الا حرير لان احد القيمة في ذوات النعم كاصد عينه فكان فيه بعد موكل عقد ببراء
في الكفر لا على وجه السوء ولا كذا في الحر لاها من ذوات الامثال واصل القيمة فما ليس بمثل كاحد العين واصل الوطأ
بالقيمة قبل الاسلام كغيره على القبول والحرير كما لو اناها بالعنبر بخلاف الحرير اعلم ان هذه النكته اعلم ان الملك
الصداق العين يتم بمقتضى العقد الى اخره يخرج اجواب عن فصل المبيع فالأناج المهر او اسرى ثم اسلم قبل القبض
حيث سمي العقد في منع عن القبض يخرج اجواب ايضا اذا لم يكونا عيسين حيث لا ينجح عن الحرير والاحراج
احا اليه بد البائع ضمان ملك حتى لو هلك ملك على ملكه فكان قبض المستزكي بالانسان الملك فاصحان المسمى
في يد الزوج فليس ضمان ملك حتى لو هلك ملك على ملكها ولذا وجب لها القيمة فلا يكون الاسلام مانعا من القبض

العاقل الضمان اذا لم يكن ضمان ملك كما سترداد المصوب بل اولى لان اسراده المصوب ازاله اليد المانعة ومنه
وليس لها اليد المانعة فلان لا يمنع عن القبض كان اولى **قوله** ولو طلقها قبل الدخول في المعين لها نصف
العين عند حجبها وغير المعين في الحر لها نصف القيمة في الحرير لها المهر وعند محمد لها بالطلاق قبل
الدخول نصف القيمة بكل حال عند ابو يوسف لها المهر بكل حال **باب** **كتاب الرقيق** آخر هذا
الباب عن فصل النضائي والنضائية ان الدق حراما انكفوا او الاسترقاق اسراده لا يرد الا على الكافر ولا سكر ان
الاثر قال في الصحاح الرقيق المملوك قد يطلق على الواسل والجمع وذكر في المغرب الرقيق العبد وقد يقال للعبد ومنه
هو لآر رقيق **قوله** وقال مالك يجوز للعبد ان يزوج عرا ذن المولى بناء على ان النكاح من خواص الانسان والعبد فيها
له من خواص الانسان سمي على اصل الحرية اذ هو مملوك من حيث انه مال لا من حيث انه ادمي لان له ملك الطلاق الذي هو
صار محض حتى لا يملك البصير العاقل وان اذن له وليه فلان ملك النكاح الذي فيه حصينه واعفاه اولى لان من ملك
رفع سري وضعه ولنا المنكح بطاهر قوله نوصر اليه مثلا عند المملوك لا العقد على سري والنكاح سري فملكه العبد
بنفسه والحرير المذكور في المتن ولان هذا تصرف في ملك المولى على وجه لا يبرى عن الضرر فلا ينفذ عليه الا رضاه
وهذا لان سنيدي كما حرمها بعد ما لان النكاح عيب فيها انا العبد فليسفل ما ليمه بالمهر والنفقة وما ليمه
ملك مولاه واحا الى الامه فلان حرمة عليه بضعها ولا استمتاع بها الا بغير رضاه فبعضه عال لم يجرح ان ينفقه
تعود الى المولى فلان لا يجوز النكاح ولا منفعة للمولى في عقد اولى **فان قلت** يسفل فيها على قوله في سري محمد
واما على قوله في حجبها فممنزلة الاحقاق وهو ايضا اقوى العيوب ولا ينفقه على هذا التعقيب تبطل هذه النكته
قلت العبد ابصر مملوكا كما حكم مما سئل عن خطاب الشرح ثم الحرود والمقاصح ما وجبت غنوة وجوار على
لهنك حرمة لرمس العبد سريها وصيانته هنك المحرمات واجبة على من خطبها والعبد منه وما سمي التعقيب
سري صريانه الواجب سريها سريها فلا مالي به واما النكاح فعند ان ذواج فلا يصح بدونه **قوله** وكذا في
النكاح ابتداء لا يملك النكاح بدونه اذن المولى بالنكاح لا يوجب اطلاقه فبقي حكم النكاح على ما قيل في الكفاية
فان قلت سمي ان ملكه في كونه من الاكساب كنزوع عنها **قوله** وكذا المكاتبه لا يملك تزوج نفسها بدونه اذن المولى
فان قلت سمي ان ملكه في كونه من الاكساب كنزوع عنها **قلت** منافع البضع مفعلة حقيقة لكنها عن حكمها كان التاميد
من شرطه والنوقيت سطر فاعتبار حقيقة سكر الجوار واعتبار الحكم ينجح فلا سمي الجوار بالنكاح بخلاف منافع سائر الاعضاء
انها مفعلة حقيقة وحكمها بخلاف منها لان لها التصرف كلها فكذا في جروها عسا كانا ومنفعة وذكر في الاصل
الار الجدي والوصي والقاضي والمكاتب والمضارب في السريك المتناوض مملوكون بزوج الامه **قوله** لما بينا وهو قوله في باب
الاكساب **قوله** وكذا في المديروا والولد والمديرة لان الرق الموجب للحر قائم في هؤلاء ولا يقدرون على التزوج الا باذن
المولى لزانعوا البعض عند حجبها اعلم ان كل مراهب لانه بعد ادخول في المولى لانه يرد اجر المسنونة وكان
كالارض فاما المكاتبه ومنفعة البعض فالمراد بالاختصاصها بنفسها كما رتبها **قوله** فالمراد بزوج رقبته ساع فيه ثم

معدن للزوج جواز الاستمتاع بالوطى ايضا لكن الحاجة اليه بيع احانا فلا يجوز الاسراع من يد المولى لاجل حاجة بيع احانا
كذا في مبسوط فخر الاسلام **قوله** له ذكر لان احواف لبقاء الملك لانه كالاغارة فلا يكون على لازمة وان شرط النكاح **قوله**
ان المولى اجبارها على النكاح ومعنى الاجبار ان يفرض النكاح المولى عليها وان لم يرضها به وعند السافعي الاحاد والعبر
لانه ينفى على اصل الحرية مما هو من خصائص الادمية والنكاح منها والعبد غير مملوك له من حيث انه ادمي ومن حيث انه
مملوك فهو المالك للمولى بالنكاح وكان المولى احسب الكاحه فلا يملكه كاجنبي اخر لا ترضى انه لا يملك الا وارض عليه
بالفراض لان ذمة غير مملوك له ولا يملك ليربط على امرائه لانه غير مملوك بطرالبه بخلاف الامه لان بعضها مملوك
له فملك عليها بلا رضاها لكونه مسرفا خالص ملكه والنكاح فاجابها عليك البع من الغير وهو ما عخص
بالمال ولنا انه مملوكه رقبته ويذا فملك كل تصرف يتصور بغيره ملكه والنكاح منه لانه يصونه عن الرضا الذي يقرب
الهلاك والنقصان اذ باجمله ما يملكه والنقصان لازم بملكه بلا رضاها كالامه وهذا لان النكاح عليها ملكه رقبته
الملك ما يملك النكاح فولاها الزوج لا يستدعي ذلك فان المولى زوج الصغير وهو لا يملكه وذكره في الرقبة
محقق العبد كالحق في الامه فملك الكاحه بخلاف المكاتب والمكاتبه لقصور ملكه فيها لانها ما كان بدرا
واسحقا فالاحرار بطرالبه فشرط رضاها والعبد بسبب النكاح اتفاقا وما لا يملكه المولى عليه فهو سبب كالاوار
بالكرود والنقصان وتطبيق زوجته فلما لم يسبب العبد علم انه مملوك للمولى بطرالبه **قوله** وما لا عليه المهر لمولاه
لان هذه فرقة وقعت بالموت فلا يبسط سى من المهر لانه متى للنكاح فيعبر بملكه عند لان سطل اعتبارا عنها حنف
انفرا ومن احرم نفسها وقتلها نفسها وهذا لان المقتول ميت باطل اذ الموت مجاز عن انها ايام الحيوة
وبالفعل سبب ايام حيوة فلهذا لو قال العبد ان ميت فانه حر ففعل عموما ما اعتبر الفل فطفا للحيوة في القابل
اذ الزمة ضمان فزدي او فاضا اذ الضمان كخص الفل ولم يعلق بفعل المولى امته ضمان فاعتبر حقه موتا لا اقلقا
للحيوة وهو لا ينجح وجوب المهر كالموت فاجنبي **قوله** يحارى مع البرد اذ كان اهل المحاراة حقيقة للمساواة كالحق
اذا ارادت المولى اذ اغنيها وهذا لان الفل قطع للحيوة في حق القابل اذ الزمة حكم من احكام الفل في الدنيا والكر
سوا عبد الله وقد ثبت حكم الفل في المولى امته وبى الكفارة وانما بطل التولد لنوات العايد لا سيما لاجب
عليه واذا قتلته نفسها او قتلها اجنبي فلم يوجد مع المهر من البرد اذ اصل المولى زوجها قبل الدخول بها فانما
مع المعقود عليه العاقد بل مع العاقد عن المعقود عليه وهذا البرد سقط بالبرك كالباع اذا قتل المشترك
قبل تسليم المبيع اليه ومعنى بل المبيع قبل تسليم سقط البرد ولا يلزم على ما قلنا اربعاء الصغير المنكوحه
مراوم زوجها وتسلم المحنة ابن زوجها بمنتهى قبل الدخول فان المهر لا يسقط وان تحقق مع المعقود عليه العاقد
قبل تسليم المبيع بالسبب لانه ليسا من اهل المحاراة فان المجنونه او الصغيره اذا قتلها بالاحرام عن الارث
ولا يجب الكفارة لانها محاراة بخلاف المولى فانها من اهل المحاراة حتى فانها لو كانت المولى القابل صبيبا لم لا يسقط
المهر عند من جنيته **قوله** وان قتلته نفسها الى قولها المهر خلافا لفرق السافعي بقدر قولها ان الحق المهر لها وقدره

المعمود عليه قبل تسليم فيسقط حق المطالبة بالبرد كالمهر اذ تبت قبل الدخول او قبل المولى امته المنكوحه واجام
ما بينا وهو قولنا انه مع المهر قبل تسليم بعد ما قاله اصحابنا ان الموت منى للنكاح والعقد اذا انتهى بقدر جسيه
وهذا لان قتلها نفسها كوتها حنف انفسها اذ لا يمكن اخافه القتل اليها حقيقة لان تمام القتل بالموت ولا يسم الا عند
سقوط اهليه الفعل فلا يصح الفعل منها وهذا قال ابو حنيفة ومحمد انها يفعل ويصل عليها ولا يصير باغتيال لنفسه
واما ينسب القتل اليها محاراة وكذا حكمنا لانه لم يثبت عليها سى من احكام القتل فبقي موتا حقيقة وحكما والتعقيب
عليه بمحقق بعد الموت وبعد لم سق اهلا للفعل فبقي موتا حقيقة وحكما والتعقيب عليه بمحقق اهلا فلا يضاف
التعقيب اليها والمولى اهل للفعل فيضاف اليه **قوله** هذا يشكلك بالحكم اذا قتلها وارثها فانه لا يستط المهر ايضا
قلت انما لا يبسط المهر لان الوارث صار محررا غير الميراث فلم يصير مبطلا حتى نفسه في المهر **قوله** ما زاد زوج امته
فالاذن في القول الى المولى عند من جنيته اعلم لفرق القول جازين عند عامه علمنا بان ذكر بعض الناس بآراء ان قضاء السهم في
ما يبيع الا لطلب الولد حكم بغير العالم فلا يباح على وجه ينجح حصول الولد ولعامه العلم ما روى عن الصحابة انهم
اسا دنوا رسول الله في القول باذن امهم وقد جاز عن بعض المفسرين تفسير قوله في سائركم حرثكم فانوا حرثكم
الى ستم ان ستم عزلا وان ستم غير عزل وقد قال عم اخر لو هنى او لا تزويهنى اذ اراد الله خلق نعمة هو ظلتها وان
صتم على الصحى وقد حيز بيز القول وتركه وان يترك على ابا حنيفة وهذا لم يكن النكاح والوطى واجبا على كل واحد عينا
ولانه جاز وطى الحامل ولا يسه واما دون الزوج وعنه جنيته ومحمد لفرق الاذن اليها لان النكاح سرح صيانة لها عن
السفاح واما ان يكون اذ كان كل واحد منهما قاصيا وطرم والبرك على يدك فشرط رضاها كانه احرم بخلاف الامه
المملوكه لانه لا يطالبه لها فلا يعتبر رضاها وللامه المنكوحه ولان المطالبة فلا يجوز الا رضاهما ولا جنيته ان الامه
لاحق لها قضاء السهم لان النكاح لم يشرع حفا لها ابتداء وبفارة فانه لا يمكن من مطالبة سببها بالزوج وتعر
الزوج على الطال كاحدا لملا استطلاع رايها وانما الكراهة للولد والحق في الولد للمولى لانه فشرط رضاها لارضاهها
قوله وان برودة امته باذن مولاهم عسفت فلها الخيار كان زوجها او غيرا فان اختارت نفسها فلا مهر لاجد
سار على الزوجة من نفسها وان اختارت زوجها فالمرء سببها ولا صلح فيه قوله عم لسدوره حين عسفت ملكك بصفك
فاختار في قد عسفت ملكك البع فمعصم التعليل السبب سماء اذ كان زوجها حرا او عسفا لان الاستراكة العلم جوب
الاستراكة العلون وهو حجة على السافعي فعنده علم سوا خيار ملك الصبح وعدم الكفارة وبما لا يوجد لفرقها اذا كان
زوجها حرا فلا سبب محاراة ولنا انه لم يملك ملك البع فحسب فلا يجوز الزيادة عن نفسها ولا يذرع على دفعها للابرم اصل
انك فملكك ضرورة لانك متى سوا عددا لطلاق عندك محبزا بربك فلم يرد الملك **قوله** دفعها للزيادة **قوله** فان قلت
المراء ولربك ان دفعه للزيادة سبب طلاق الزوج عما كان بابنا والزوج منسحق ملكه الماتت ثم سوت ذلك من ضرورات
ذلك فلما ذاب زوج حاسب المراء **قلت** الحسار حاسب المراء الى لانه سطل حفا سركا سبها وبير الزوج لرفع زباده جوق
عليها للزوج والزوج حفا لنفسه عليها لا سبب حفا حق سركا سبها ولان الزوج رضى هذا الشر حث للزوج الامه

كالزواج صغير زوجها غير الابجد اما الامة لم يرص هذا الضرر لانه لا اختيار لها في النكاح **قوله** وكذا ذكر المحاكم
يعني اذا تزوجت بادن مولاها لم اعتقت فلها الخيار وقال زفر لا خيار لها لان النكاح نفذ عليها برضاها صح كان المهر لها
وهذا لان نكاحها بعد رضاها ورصا سيدها فكان ضررا زادا للملك عليها مرضيا به فلا ست لها الخيار
ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مكاتبه فقلت كتمل انهما لم يكن مكاتبه زمان النكاح وحسن لم يكن نكاحا
نكاحا برضاها فلم يكن ضررا لرد بدار الملك مرضيا **قلت** الظاهر انها كانت مكاتبه زمان النكاح لان الحال
برك على ما قبله على اية دم وساختيار على ملكها بضعها وكان علم لثبوت الخيار والعبرة لعموم اللفظ لا خصوص سبب
ولان الاختيار معلول برباؤه الملك في ذرو صرت في المكاتبه وطلاقتها سنان وعدتها قرآن والمارها شتر لير
وقال ابن ابي شيبي ليعايتها الزوج على اقرار برك الكتابه لا خيار لها وان لم يعنها فلها الخيار وتكن الصحيح المرفوع
لتعليل صاحب الشرح ما قلنا **قوله** صح النكاح لانها من اهل العجالة **فان قلت** يشكل لهما بالزفافها اذا اشترت
بشمارم اعتقتها المولى فان الراسط لم يكن **قلت** انما كان كذلك لان الراسط اعتد موحيا للملك للمولى حسن اشترت فلو
نفذ بعد عتقها كان موحيا للملك لها فتغير حكمه فله الحق احاطة بها فانعتد العقد موحيا لهما لم يلزم لها ابتداء
واسما **قوله** واسما السوء حق المولى وقد زال **فان قلت** رد على هذا الاصل من السوء منها ان العبد اذا تزوج
بغير اذن مولاه لم اذن له بالنكاح لا يجوز النكاح المباشر بدون الاجارة وكذا النكاح اذا زوج رجلا امرأة ثم وكل
النكاح لا يجوز النكاح الا بعد حال قيام وللايه الاقرب فان مات الاقرب او عاب غيبه منقطع حتى يحول الولاء
الى الابعد حال قيام **قوله** لا يجوز الا اجارة مسانعة وكذا المولى اذا زوج مكاتبته الصغيرة من انسان
توقف النكاح على اجارته فان ادنت غنقت لا يجوز ذلك النكاح الا اجارة مستقبله واجواب اما الاول والثاني
فاما لم يحرم الاذن والتوكيل دون الاجارة لان الاذن والتوكيل فك الحجة عن التصرف والطلاق فيه ولو جاز النكاح المباشر
المباشر قبل الاذن والتوكيل لا يمنع الا ان التوكيل فكا والطلاق فممنع الاذن والتوكيل فممنع الجواز وقضية هذا ان لا يجوز
ما جاز مستقبله كالمهر الفياس الا انا احسنا وقلنا ما يجوز عند الاجارة لقيام الاجارة مقام النكاح واما الثالث
فلان العبد حين يشر النكاح لم يكن ولها ومن لم يكن ثباتا في عواقبه بل سوان في ذلك ان لا اعطى راي الاقرت فلم
يكن النكاح على الوجه الاصح يجب توصيفه على اجارته بعد صيرورته ولما عكسنا له من الكتاب اصح النكاح حين لا يرد
اخترت نعم الانفصال عن النكاح كزاع النوايد الظهيرة **قوله** وان كانت بروجت بعد اذن على الف درهم ومهرها
ما به ودخل بها الى اخره بالمهر المثل لمنزلة المهر والمثل لمنزلة القيمة ثم اما مذهبنا في المهر المثل ما به يعلم ان
المسمى ان زاد على المهر المثل هو المولى اذا كان الدخول قبل العتق وكان سفي ليركون ما يوارى مهر المثل للمولى وما زاد فله المهر
لما ان مهر المثل قيمة البضع من كل وجه دون الزايد عليه والبضع ملك المولى كان قيمته له لا الزايد على قيمته **قوله** وجب
المسمى هذا جواب الاحتسان القياس لم يوجب مهران مهر بالدخول قبل نكاح النكاح سائر على العقد الحرفوف ومهر بالنكاح
وهو المسمى كقوله الاحتسان ان يزوجك فانت طالق قبل الدخول حكم العقد مهر بالدخول بعد الطلاق فله العاس كذا

ولكننا احسنا واوجنا مهر او ارضا وهو المسمى والعقد لان العقد استند جواره الى الاصل فصار ذكر العقد
الموجود عاملا من الابدان كان الاذن كان سفي ليركون ما يوارى مهر المثل للمولى وما زاد فله المهر
اذ لولا لوجب الحد وكان المهر واجبا بالدخول مضافا الى العقد فاجاب مهر آخر العقد جمع بين المهرين بعد اصدائه
منع الان الاستناد بظهوره في القيام لان الغاية والمستوى منها بلا شيء فلا يظهر الا استنادا في حقه ولما قلنا ان
ادار حجة الجارية الموهوبة بعد ما وطئها الموهوب مرارا لا يجب العتق على الموهوب لانه كان الرجوع في الهبة مستحبا
من الاصل **فان قلت** لو كان الخوار بطريق الاستناد نسبي ليركون المهر للمولى في الفلن **قلت** حكم الاستناد انما يظهر
فيما لا يختلف مستحقة وفيما اذا كان الدخول بعد العتق اختلف لان المستحق زمان السوء وهو الامة وزمان العقد
هو المولى فلو استند هذا لا تخلف الى زمان العقد مطلق هذا لا تخلف زمان الثبوت فينبطل الاستناد
محرر من تزوجه لير العبد اذا تزوج امرأة بعد اذن المولى ودخل بها بجب المهر ويوجب بعد العتق ولو كان
المهر واجبا بالدخول لا غير وجب له بوضوئه في الحال لان العبد المحرر مواخذ بزمان الفعل في الحال دون ضمان التول
اذا كان كذلك فقد امكن التول الاستناد لان المقصود لجواز النكاح موجود وهو صدور الركن من اهل مضافا الى الحمل
وامساع الجواز للحاجة الى النكاح عن الاضرار بالمولى فنفذ خلا هذا النكاح عن الاضرار بالمولى
مرفوع وجوده فثبت الجواز مرفوع وجوده عملا بالمتن **قوله** ومن وطئ امته ابنته فولدت منه الى اخره ومع
ان يوجب الاب سوارا دعوى شهدة ام لا صرفة الابن فيه ام لا وانما يثبت النسب اذا كانت في ملك الابن فزوت العلوق
الى حين الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام وللايه التملك من حين العلوق
الى الدعوى وهذا لان الاب وللايه ملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لعله لم يمت وماه جز
فوجب صون ما به عن الضياع حال الابن وذا تملك جارية لصبي فحل الاستيلاء اذ الاستيلاء اذ اصابه من الملك
على الابن بها واذا تملكها غرم قيمتها لابنه لان حاجته ليست بكاملها انها ليست من ضرورات البقاء ولهذا لا يحرم
على ان يعطى اباه احد يستولرها فليست بالحاجة وجبنا له التملك لعدم الضرورة اوجنا القيمة صيانة مال الولد
ولان مقصود الاب اذا حصل من زاعه حتى يبعها بغيره وذا فيما قلنا لان قيمته صيانة ما به بلا اضرار بالقيمة اذ
رواى الملك بطلان كل احوال مع خلاف ما اذا اتانا ولطعامه عند الحاجة انها من ضرورات البقاء فتملكها بلا عوض
وذلك كمنفعة ينفعها عليه **قوله** ثم هذا الملك يستقبل الاستيلاء شرطه اي شرط الاستيلاء وان هذا انا اجمعنا
من غير خلاف مساو وبين زفر والنسائي لير استيلاء الاب جارية الابن صحيح حتى يثبت النسب اذا ادعى بالاجاع
ويصير جارية ام ولله وللار استيلاء لايح الا في الملك كانه جارية القنينة وحق الملك كانه مكاتبته واجارية شتر
منه وبنا آخره وذلك لان النسب لا يستلزم الاب للفرش لثقل دم الولد للفرش اي لصاحب الفرش والمرا انما يصير صاحب
الفرش على الميراث ملك النكاح وليس لهما ملك النكاح اذ الكلام فيه وكان ثابت ملك الميراث وليس لابي ملك مال
الفرش قبل الوطئ فثبت الملك مقتضى الاستيلاء سابقا عليه شرطه نعم وهذا انا اجمعنا على سوت الملك للاب جارية

قوله **فان قلت** سئل لا ينفك الكاح لان السات بالضرورة يتقدر بتدبيرها والضرورة لا سوت العفو عن الامر
لا فساد الكاح **قلت** السات اذا سببت لوارثه لا سوت لان عدم الدوام
يدل على عدم المدوم ومن لوازم سوت الملك العارض عن خلق حق الغير فساد الكاح **قلت** طلب المالك
منه لان الاعاق عنه لم يصور بدون الملك فساد الامر بالاعاق عمن مقتضيا ملكي عمرك بالضرورة لم يكن كذا
اعاقه وقرن المامور اعتقت مقتضيا نعمت اعتقت لطريق الوكالة وانما يصار الى هذا الصيغة المقررة العاقل
كن ولا لمراته طلبت هذا الكلام كذا مرحت الظاهر لانه ما طلبتها مرحت كذا اذ قال ضربتك ولم يضربها ومع هذا
يصح هذا الكلام وتعمر الطلاق هذه المراه قبل الصحيح الاخبار عن الطلاق **فان قلت** لو مرحت بالمتنم وهو المالك
لاست العفو منها بل من المامور ما ذالم يصح او لاني ان لا سوت منها ذكره في المتنم فلا يكون مقتضاه اقوى من نصري
قلت كم من سبي يست ضمنا ولا يست قصرا فان يصح الحمل لا يجوز قصرا ويجوز ضمنا لطريق السعيه كذا اولدت لا يصح
ومع الاحتمال ارقام الاصابات فانه يست ضمنا وان كان لا يست قصرا والحد في بعض معام المعان بافاده السلطان
في المحر كذا في العبد المراه وكذا الايمان لا يست قصرا بدون المصدق اصله قد است ضمنا بدون التصديق
طريق السعيه للابوين والدار والغا زكي **قوله** فساد الكاح **فان قلت** وجب لئلا ينفك لان الملك كذا سبب
فساد الكاح بملك الميراثا كذا لا سحايه عن ملك الكاح بملك الميراثا كذا سبب لئلا ينفك لان الملك كذا سبب
شكر حقه لا ينفك كذا لانه كما نسب ببول **قلت** انما فساد الكاح هنا التقدير اجماع بين المالكين الحاشين لا يركل
من قال لامة حقه ان اسرته كانت حرة فاسرها اعتقت وفساد الكاح لما قلنا وانما لم ينفك كذا الوكيل لا يعلق
به حق الموكل فاما حقه لم يعلق به حق غيره **فان قلت** ما ذكرتم من الاستقبال لبعض ما لو قال لعبد كذا عسك بالمال
او بزوج اربعا لا يسقط لكان التزوج بالاربع والتكثير بالمال لا صور ولا بعد احكامه **قلت** السات بالمتنم ضرور
سعد بتدبيرها حتى امكن اسات المتنم بعد ما دعت الضرورة الى اسات سوت متى لم يمكن اثباته على هذا الوجه
لاست هذا لا يمكن اسات العفو على وجه يظهر حق الملك دون غيره لان اسات العفو على هذا الوجه مع سوت لان
العفو مما لا ينفك الاخص بالضرورة حق الملك من التكثير والتزوج بالاربع اني اوجب سوت العفو فاساودها حق غيره
منع البتة فلا يست **فان قلت** ما ذكرتم من سفساد الكاح لسوت ملك الميراث مقتضى صحة الاعاق عنها
قلت بعد انما اذا لم يكن الحكم باثباته منافاه الدليل وسرك الكاح بابت على منافاه الدليل لانه بابت ضرورة على ما عرف
قوله عدم الملك يعرض لان الملك يستغنى بالاعاق فيعتبر محققا بدون شرط وهو القبض وان كان الشرح
المقصود بالبيع بلا قبض وهذا لان الركن هو القبول اقوى من الشوط وقد استقنا الركن في الحكم الاول فيصح
لتصرفه فلان بيع اسقاط الشرط الصحيح تصرفه اولى لما ان مرسه الشرط دون مرسته الركن بعد ما قاله انها
مستوهبه ولم يوصفها القبض فلا يلزم فيها العفو كذا لو قال صرحا هبة مني ففعل فقبل لرسله اعتقه عنها
بامرها فانه يصير محتفيا عن نفسه وبطل الامة فكذا هنا وقوله ان القبض شرط فليست بمتعا كذا لانه لا يملكه الا بالاسقاط

سعا ما حمل السقط كذا مع التعاطي **قوله** فلا يمكن اسقاط بطريق الاقضاء لان العمل بالمتنم شرعي فاما بول
ما حمل السقط وشرط القبض لوفوع الملك الهبة سبب القبض لا ينفك كذا لا يمكن اسات الهبة الاقضاء لان
القبض فعل حي لا يمكن لئلا يجعل باثباته كذا بعد كذا حذو ما حقيقه خلاف البيع لانه تصرف شرعي لا يمكن اسات الاقضاء
وخلافه اذا امر غيره باقضاء الكفار عنه لان العبد صرا باثباته عن الامر بالقبض فصار الامر بالتصرف بعلمها
فابضا الموهوب ينفذ ما سبه ولا وجه يجعل العبد باثباته لنفسه لانه لا يملك بالقبض سبي من ملك المولى ليس بقبضا
له بل سطل ملك المولى وسلاشي بالاعاق وخلافه اذا قالت اعتق عبدك عني بالف وطلت من خمر حشمت صح بالاعاق
من المراه وبعد الكاح وان كان القبض شرط البتة الملك البيع الفاسد ان البيع الفاسد مشروع باصله فاحتمل
سقط القبض بطريق الاقضاء لانه احد نوعي البيع ولا كذا الهبة لانه لا يست الملك فيها بدون القبض الهبة
ولان الفقرة اما شوب عن الامر القبض يكون الطعام فاما فابدا للقبض نعم به الهبة لم يصير مودبا الى نفسه
حق الكفار اما العبد فلا يمكن لئلا يجعل باثباته عن الامر لان طالبه سلف بالاعاق ولا ينع في يد سبي البتة
عن الامر **باب كاح اهل الشرك** لما ذكرنا الرقيق للمسا سبه التي ذكرنا ذكر من هو ادون منزلة واخص
رفبه منهم وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم **قوله** لانه لا عرض لهم قبل الاسلام والمرافعة الى الحكم اي او المرافعة
فان اصر بما كلف عبده للتعرض **قوله** في الوجه الاول اي التزوج بغير شهود **قوله** في الوجه الثاني اي التزوج بغير الكافر
تدبر ما قاله افرق الخطاب بحرمته هذه الانكحة شايخ في دار الاسلام ومنهم من اهل دار الاسلام لتزويجهم وان احكم
بهم بما انزل الله ولا تسع العوايم قال توفل باها الناس الى رسول الله اليكم جميعا وما ارسلناك الا كذا فدلنا س
بشير ونذير او قال عم بعث الى الاسود والاحمر وقال عم الكاح الا بشهود فقلت احكم على العموم كذا هو الايمان
فان الكل محاطون به عرا لا يتعرض لهم الهانة واستحقاقا بهم لا بعد من لا فاعلهم النسيه كما شرهم وعباد الاوثان
ولا استعان بالبر لئلا تزلهم دم التزويج وما يدينون بل بغير الخطاب فاصرا عنهم احكام الدنيا استدر اجابهم وكررا
عليهم وتركاهم على الجمل وعبيدا لعنا لاخرة والكلود في النار حقيقة المولى النبي في الدنيا سحر الموحز وجهه الكافر
ولا تعرض عنهم عند البر لئلا ان ذكر مسني عن عقد الزمة قال عم الامن الى فلبس سنا وسنه عهد فاما ترافعا او
اسما واحرمه فاعمة وجب ليرفرف سبها وقال ابو يوسف محمد في الكاح بغير شهود كما قال ابو حنيفة وفي كاح المحنة
الغيب كما قال ذوق ساء على الزكاح المحنة باطل باجماع سنا فكان باطلا في حقهم ايضا انهم اتباع لنا ولكن لا عرض
لهم بعقد الزمة فاذا ترافعا او اسما وجب احكم سبها ما هو حكم الاسلام بخلاف الكاح بغير شهود لجواز عقد بعض
المسلمين مثل ما ذكر ابن السكيت وهم لا يلتزموا احكام الاسلام بحجج الاختلافات ولكن لا تعرض لهم لما كان عند الزمة
واذا كان كذا في كذا رافعا واسما وجب احكم سبها ما هو حكم الاسلام كذا في كاح المحرم وهذا اذا راع احد ما الامر
اليها واسلم والعهدة غير منقضية فزف سبها واما اذا كانت المرافعة او الاسلام بعد انقضاء العهد لا يفرق بالاجماع
كذا في المبسوط والاسرار **قوله** لئلا يحرم ما يمكن اساتها الى اخره اعلم انه احلف كحناه **قوله** في حقه منهم من قال العون لا يجب من الدم

الزواج بها الحلق الشرع والحق الزوج ولا يمكن ايجابها الحلق الشرع هنا لانهم لا يحاطون
بذكر ولا الحلق الزوج لانه لا يعتد فيكون اذا لم يجز العدة كان النكاح صحيحا ومنهم من قال العدة واجبة ولكنها صغيرة
لا يمنع النكاح بناء على اعتقادهم كالا ستر آرم فما نيز الحكمة فكان النكاح صحيحا وبعد المرافعة او الاسلام اكمال حال
بناء النكاح والعدة لا يمنع بناء النكاح كالمذكورة اذا وطئت بالبهمة بحجب العدة عليها مع بناء النكاح فعلم
انها لا بناء بنائه كذا في المبسوط فانظر كيف جمع المصنف بين الفل في نكته واصله حيث جعل اول التعليل بتعليل
البعض وام اخر بتعليل البعض **قوله** فان تزوج المجوسى امه او بنته ثم اسلم فزعموا انها لا يفسخ النكاح لعدم المحل لم يجز
وما يرجع الى المحل بسوى منه لا يفسخ النكاح بخلاف ما سئل عن ذكره هل هذه الانكحة حكم الصحة فيما بينهم ام
لا قال بعض اصحابنا انها فاسدة في حقهم اجماعا وقال القاضي ابو زيد ومابعده ان النكاح المحرم صحيح فيما بينهم عند
الحق وهو الصحيح حتى لو اسلم بعد وفاته فانه عندنا لو كان النكاح فاسدا لم يفسد احصائه بالدخول
فيه وقال ابو يوسف ومحمد هو باطل في حقهم ولا يفسخ النكاح لانه عند النكاح فاسدا لم يفسد احصائه بالدخول
ساج في دارنا وهم من اهل دارنا ففسد الخطاب في حقهم لانه ليس في وسع الجلع التسلع الى الكل والامام وسعه جعل
الخطبات ايقاعا يجعل يسوع الخطاب كالموصول اليهم لا يرى انهم لا ينوار ثوب هذه الانكحة ولو كان صحيحا في
حقهم لنوار ثوبها ولا في حقهم لم الخطاب في حقهم كانه غير باطل لانهم يكرهون الملع ويرعون انه ليس يرسل ولا
الانزاع بالسيف والحاجة وقد انقطعت بعد الزمة فنقص حكم الخطاب عنهم وبسبوع الخطاب انما يعتد
في حق من اعتد رساله الملع فاذا اعتدوا في حق فاسدوا است حكم الخطاب في حقهم بخلاف الارث لانه ثبت
بالنقض بخلاف القياس فيما اذا كانت الزوجية مطلقة بنكاح صحيح فمقتضى عليه وعلى هذا الخلاف المطلقه
بدايا واجمع بين الاختين **قوله** ثم ما سلام احدهما سرق منهما ومرافعة احدهما بالبرق عند اذ كان الآخر
ما في ذكره وعندنا ينفق بينهما بناء على لزوم النكاح كان باطلا وركى التوفيق لعقد الزمة فاذا رجع احدهما
وانا اذا حكم الاسلام فزعموا انهما لا يفسخ النكاح احدهما فاسد ما سلاما فكذا رجع احدهما كرافعتها بقدر
ما قاله ابو حنيفة ان اصل النكاح كان صحيحا ساء على الكافر لو تزوج المحوسبه صح النكاح بالانفاق والمحوسبه محرمه
النكاح خطبات شرع كدوات المحارم وانما حكمنا بجوازها منهم لان الخطبات في حقهم غير باطل لما سرائنا فاذا كان كذلك
نرفع احدهما الى النكاحي مطالبته حكم الاسلام لا يكون محجرا على الاخرى ابطال الاختلاف السابته باعتدائهم بل اختلوا
صار معارضا لا اعتدائهم التزوج الآخر متى حكم الصحة على ما كان وهذا معنى قوله ادلا سعيه اعتدائهم اي لا ينبغي برفع
الرافع الامر الى القاضي باعتدائهم الذي لم يبرأه بخلاف ما اذا اسلم احدهما لان الاسلام معلوم ولا ينعان فلا يكون اعتدائهم
الاخر معارضا لاسلام المسلم بينهما وهو معنى قوله اما اعتدائهم المصرا الى اخره وخلاف ما اذا سرائنا لانها انما اذا حكم
الاسلام ففسد حكم الخطاب في حقهما بالنيابة بماله واليه انشا ر الله تعالى قوله فان جاؤكم فاكمسهم ما انزل الله فيكون
مراعتها كما سلامها اذ بعد اسلامها سرق منهما لان المحرمه بناء البتة ايضا وان اعتد محققا كما لو اعرضت

محرمه لكانا برضاها او مصادره وهذا معنى قوله ولو توافقا الى اخره وذكره المبسوط اذا تزوج الكافر ذات حرم
محرم منه من ام او ابيه او اخت فانه لا يتعرض لهم في ذلك وان علم القاضي بالمرافعة المية الا في قولهم يفسخ الاخر
ذكره في الطلاق انه ينفق بينهما اذا علم ذلك طاروا في غيرهم كتب الى عماله ان يفرقوا بين المحوسبه وبين محارمهم و
وامنعوهم عن الرزقه اذا اكلوا ولكننا نقول هذا غير مشهور وانما المشهور فالكاتب عمر بن عبد العزيز الى الحسن
البحري ما بال اختلاف الراشد بين بكرى اهل الدمه وما هم عليه من نكاح المحارم واعتداء المحور والاختار بركبت البتة
انما بدلوا الحريم ليعزوا وما يعتدون وانما انت متبع وليست بمنع والاسلام والان الولاء والقضاء مذكور في
الى نوننا لم يستغل احد منهم بدرك مع علمهم انهم سارون في ذلك **قوله** لا يفسخ النكاح الى اخره يعر به المحقق
حكمه كالمحروف الى تلك الحكمة فصار كالميت فلا يسلط عليه النكاح ولا ان النكاح البتة فان بناء النكاح به
والمرء يعمل فلا يشرع في حقه ما هو سبب البتة ولا في حقه ما سار سبب النكاح فيفسخ الردة لم يولد دم مبرور فيه
فاقتلوا وانما يعمل لئلا يام ليعرفه الياسل فيما اعرض له من انبهه فعسا ورا ذكر جعل كانه لا حيوة له وانه
بالنكاح ليسفلم بالاجل حيوة وهو العاقل فلا يشرع في حقه **قوله** وكذا المرء الى اخره اعلم انه لا يجوز نكاح المرء
مع احد لانها مأمورة بالعامل ليعود الى الاسلام وممنوعة عن الاستغفار لئلا يفسخ النكاح بها مع النكاح وهو
الممكن والازدواج والتوالد والسائل والنكاح ما سرق لعينه بل المصاحفة فاذا فانت المصاحف لم يفسخ النكاح
واسار الى هذا الجمع وحرمه الزوج يفسخها **قوله** لا سرقها سلم ولا كافر فزعموا ان الكافر ليس اهل الكتاب فيشرى
والمرء **قوله** ان كانا احدهما زوجا مسلما فالولد على دينه **قوله** كيف يصح هذا التعجب والاول حود نكاح المسلمة
مع كافر اي كافر كان **قوله** هذا مجهول على حاله البتة بان اسلمت المرأة ولم يفرق الاسلام على الزوج فثبت بالولد **قوله** لان
سرق نظره لاننا لو قلنا بان الولد كماله كل دينة لكل ويجوز ما حكمه وكان منه نظره بالولد **قوله** والنكاح في حاله فانه
للعارض بانه ان سعه احدهما يوجب اكل وسعه الاخر يوجب حرمه فبرج الحرم على الجميع لتوالد ما اجمع اكرام
والحال في شئ الا اغلب اكرام اكمال خلاف ما اذا كان احدهما مسلما لان الكفر للعارض الاسلام ويمكن لرسله سوله
كل مولود على النظره فابواه هو دانه كحديث فقد جعل النفاق الابوين على نائمه فخر عمل الفطره فمست في ذلك فما
انفق على الابوان فما اختلفا فيه سعى على اصل النظره وعلى ما هو اقرب الى اصل النظره لان الكفاي يعتد الزوجين
او يطهر فكان جعل الولد بماله يرفع نظر للولد وذكر واجب كذا في المبسوط **قوله** ساء الترجيح وهو قوله لان فيه نظر
له **قوله** وان اسلم الزوج وكنته محوسبه قبل المحوسبه انها لو كانت غير محوسبه لا تعرض عليها الاسلام **قوله** وقال القاضي
للاعرض الاسلام اعلم المرء لئلا كان قبل الدخول وقعت الزمة باسلام احدهما وان كان بعد الدخول يتوقف وقوع الزمة
ان لا تعرض لهم الا اخبار على الاسلام على الاخرى الملقضة بعتد النكاح وادبغ ولا الاجابة **قوله** كما في الطلاق
فان يفسخ الطلاق قبل الدخول برفع النكاح وبعد الدخول لا يرفع الا بالقضاء العدة ومنهنا مروى عن عمر بن الخطاب
ولان النكاح كان صحيحا ساء ما وقد عذرت استراحت لنوار مقاصده ولا بد للزوجة من سبب موجب لها واسلام المحلم

لا يصح سبب التزويج لانه شرع عاصما للملك ومؤكد له لا قاطعا وكذا اصرار المحرم منها لكونه موجودا قبل ما كان مانعا
لا سداد النكاح ولا بغيره وكذا اختلاف الدين ليس سببا لكون الزوج مسلما او من كتابيه فيعرض الاسلام
على الكافر منها لمحقق المتعاضد الايمان ويجعل الفقرة بالاباء والعصيان وهذا لان النكاح واجب عليه الا
بالعرف والشرع الاحسان والامساك بالمعروف والمساعدة على الايمان فان في ذكر تعيين المخرج بالاحسان فاذل
اصح ذكره بالقاضي صاحب المعنى في العتق **قوله** وجه قول من يوجب الفقرة بسبب لسر كون فيه الزوجان وهو
الاباء على معنى انه يحقق من كل واحد منهما فلا يكون طلاقا كالفرقة بالمحرمية ومكسر اصد الزوجين صاحبها وهذا لان الطلاق
ليس بها فكل نسب للفرقة يحقق بها لا يكون طلاقا ولما ان بالاباء فان الامساك بالمعروف فيجب المخرج
ما لا احسان وهو طلاق الابن للفرقة من العتق والمخون ونير اسرته يجعل طلاقا بهذا الطريق المرأة اذا ابت
الاسلام لا يكون الفرقة طلاقا لان الطلاق ليس اليها وانما يعرف الفاضل منها لافرادها على الاحتكام
لا يصح للطبيب **قوله** فاسببه الرد والمطوعة وهذا لانها صنعت المبدل فتمنع عنها البطلان وان كان بابا به
بعد الدخول فلها جميع المسمى ولان كان قبل الدخول فلها نصفه **قوله** واداسلت المرأة دارا حرم وزوجها كافر
الى اخره اعلم انه اذا سلم اصد الزوجين دارا حرم لم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة من التي سلت فيفسخ
انقطاع النكاح بينهما مضي بغير سواد دخل بها ولم يرزل بها فالتساقط لمركان قبل الدخول وقعت الفرقة
باسلام احداهما احوال التزويج بعد الدخول تنويف على مضي بلاء فروع وعند اختلاف الحكم بدارا حرم دارا اسلام
ولكنه منى على ما كذا النكاح بالدخول وعدم نكاحه كذا فينا منسلا اسلام غير موجب للفرقة ولا كذا المحرمات
والاختلاف الذي في نفسه كما مر لان دارا اسلام يمكن تدرج بسبب الفرقة تعرض الاسلام على الارض حتى اذا اتى
صار مقنونا الامساك بالمعروف دارا حرم لا يتاخر في ذكر انقطاع الولاء فاقم شرط الفرقة وهو مضي بلاء فروع
مقام السبب كذا في حيز البير فانه اذا وقع فيها انسان لم يمكن اضافة الحكم الى العلم اضيف الى الشرط وهو كسر
تكرارها مستحاجة الى الفرقة كحصولها عن ذل الكافر فافنا شرط التسوية في الطلاق الرجعي مقام
عرض القاضي وتفرقة عند تعدد احسان العلم وهذه احيض لا تكون عنه ولذا يستوى بها المخرجين بها وعبر
المخرجين بها اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بغير نكاح اعد عليها وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك لان حكم الشرع
لا يستحق فيها وان كانت هي المسلمة فكذلك اجواب عن حجة صلا لا لايه لا يوجب العدة على المسلمة من اخرى واصل
المسلمة المهاجرة فانها اذا خرجت الى دار الاسلام مسلمة او في غير بلد غيرها العدة عند من حينه الا ان يكون صاحب
خلاف لهما لما سباني **قوله** فلان منى اولى بها على المرافعة السهل من الابتداء ولهذا ان عدم اليهود مع الاسرار البقاء
قوله اذا خرج اصد الزوجين النكاح الى اخره اعلم ان بين الدارين سبب نوع العدة دون البسب عند المشافح
البسب سبب الفرقة حتى اذا خرج اصد الزوجين النكاح الى اخره سبب كما افوت التسوية معها فالتساقط لا يقع ولو
سبب اصد الزوجين الفرقة بعد ما اتفقا عندا لبقائهم الدين وعند البسب وان سبب لم يقع الفرقة عندنا ويصح عند

لان ما يبرئ من الدارين انقطاع الولاء وانقطاع الولاء لا يبرئ من ابطال النكاح من لخرج اخرى مستاندا على
المسلم دارا حرم مستاندا لم يقع الفرقة منه ونير اسرته وكذا الخارج من سعة اهل العدل الى منعة اهل البغى واسع الفرقة
منه ونير اسرته اما البسب فيوجب صفاء المسبب للمساكين ولما لا ينفى الدين اهل البسب الذي كان واجبا
على المسبب لا يخرج من بقية ملك الزوج استخ الصفاء له فوجب ان يسقط حقه كالدخول بحصا للصفاء وهذا لان
البسب سبب عتق ما يملك المملوك ومحل النكاح حق محرم لا يبرئ ان يسقط به ما يملكه من نفسه وماله ولذا لو كان
المسبب من كونه مسلم او ذمي لا يبطل النكاح لان ملك النكاح محرم بعد ما قال اصحابنا ان من العاين جميع بان
يكسر اصد هاهنا دارا حرم لاخره دارا اسلام وكما ان يستلزمها جراح البنا احكام دارنا ما نهاجر اليها مسلما
او ذميا لا مستاندا لا ينظم المصالح والنكاح شرع لمصالح العتق فلا ينفى عتقها كالمحرمية اذا عرضت
على النكاح فانه لا ينفى معها النكاح لغوات نظام المصالح كذا فينا وهذا لان الذي سبب دارنا لم يملكها اصل دارنا
الا يبرئ من المهر عند الملاحق بدارا حرم جعل كالمسبب حق قسمه المال سر دارته وعق مبرره وانها ولد النكاح
لا ينفى من احيى الميت بخلاف المستأجر منهم لان بين الدارين لم يوصر حكما للممكنة من الرجوع والمسلم المستأجر من
اهل دارنا كما ومنعة المسمى من حرم دارا اسلام وفيها لا يجعل كالمسبب كما والبسب سبب ملك الرقبة ما لا فلا يكون
مطلا للنكاح كالشرى لان المملوك بالنكاح ليس مال فلا يست فيه الملك المسمى وانما يست الملك بها بغير ملك الرقبة
عند فروع الممل عن حق الغير فاذا كان الممل مستغولا استخ الملك فيه لغوات السوط لان يكون حق الزوج مانعا وخرج
اجواب عن قوله انه يوجب الصفاء لان الصفاء بغير الرجوع الذي حصل المسمى فيه ما فاما وهو ملك المال لا يبرئ من ملك
النكاح لو كان محرم لا يبطل النكاح مع نقر البسب والصفاء ولو كان البسب منافيا للنكاح لما يقع النكاح لان الخلفي
اذا نقر بالمحرم وعبر المحرم فيه سواء كان لو نقر بالمحرمية لان البسب لا ينافي ابتداء النكاح فلان لا ينافي البقاء اولى
واما الدين فان كان على عبد فليس له يسقط وان كان على حرة فليس يسقط لانه صار عتقا والدين لا يجب على العبد الا شغلا
ماله رقبته فكذلك ان ساق الاشغال للمالية وجب كان واجبا على الحر لم يكن شغلا للمالية الرقبة اذ لا عالمه رقبته
فلا يمكن ابتعاؤه الا بملك الصفه وقد نقر بابقائه ملك الصفه بعد البسب لا يبرئ ان لو كان الدين محرم لا يبرئ من كذا
وهو سبب فزله ان البسب ينفى صفاء المسبب للمساكين **فان قلت** يجوز ان يكون الدين بغير الدوم بلاقع الرقبة
كالعبد بغير دين **قلت** لا يجوز ذلك وانما لا يطالب اذا قرأ لانه عتق بقاء حق المولى لا ان اقراره ليس كحجة عليه حتى
اذا ثبت بالاستملاك معاينه مع كذا في الجسوط وفي قوله كما حوا من قول كالحري المستأجر والمسلم المستأجر
لان اخرى المستأجر وان كان دارا اسلام حقيق بكن هو دارا حرم كما لانه عليه الرجوع بكنه حكم بلذ لك
لم يبرئ عليه حكم السابن وكذا في المسلم المستأجر حتى لو انقطع به الرجوع سبب حكم البناين **قوله** لا محل للنكاح
يعني لرب البسب بعض الصفاء محل علم وهو المال والمملوك بالنكاح ليس مال فلا يست فيه الملك المسمى معصودا لان ملك
البضع معصودا سببه كحصر بشرائط من اليهود والمولى في ذكر لا يوجب البسب فاما سبب الملك هنا بغير ملك الرقبة

وذلك لا يستلزم عند فراق المحل عن حوى العبر لما سر ونفس السى ليس بالملك الكاح محترقا **قوله**
اذا خرجت المرأة منها جرم فان خرجت مسلمة او ذميمة على نية ارباب جرح على ما هاجر سائر ابرام يلزمها العدة
عند الرجوع وعند ما يلزمه العدة لانها حرة فان رجع بعد الاصابة فلو لم يزل العدة كما حطفتها وارنا
وهذا لان وجوب العدة عليها حتى يشرع كبلها بجمع ما رجع لبرها رجها وذلك لما حرم حرم من نسبة الى سترى
حرم مخاطبة حتى يشرع فلو لم يزل حله لانها حرة وانما خلاف المسبية فانها ليست حرة ولما اختلفت المسبية من
ضرورة المحل للمساكن الحكم بزواج رجها حرم الزرع **فان قلت** فلماذا وجب الاستبراء على المساكين **قلت** كما وجب
الاستبراء اذا كانت منكوبة كحبا ايضا اذا لم يكن منكوبة ولا حتى حبيبته فلو لم يزل ولا حاح عليك ان يكون فاباح لكاح
المهاجره مطلقا فمفسده ما بعد العدة زباده ولا نفع فزوجه وقعت سببا للدارين فلو لم يزل العدة كما حطفتها
اذا كانت ذات زوج عند اخرج الى دارنا وهذا لان سببا للدارين حبيبهم وكما مناه للمكاح فيكون منافيا
لاثره والعدة اثر المكاح المستعمل يجب لاظهار حطم ولا يجب حرم وجود المناه للمكاح واثره ولا يجوز ان يجب حرم
الزوجه لانه حرم على حرمه وما وجب حرمه ولا حريمه فكيف يكون حرمه حرمه **قوله** وان كانت حامل فلا تنزل بوجوب
العدة عليها ولكنها لا تسلم ما لم يضر حملها لانه يضرها ولد بابت النسب من العبر واثمه المكاح كما هو الولد اذا
جملت فلولها لا يزوجها حتى يضر حملها وروى الحسن عن ابن جهم انه يضره ولكن لا يضرها او جها حتى يضره لانه لا يضره
لما اخرج هو كما ان الرافى اجعل من الزنا لا يضره المكاح عند هذه ولكن الاول اصح لان الحمل من الزنا لا ينسب له ولها النسب
بابه من اخرى باجتنار سونه المحل مشغول بهذا لا يضره المكاح ما لم يضره المحل من حق العبر **قوله** وقال محمد لم كانت
الزوجه من الزوج هو فزوجه بطلاق ففقد الزوجه ولا بانه طلاق لان نسب العدة فزوجه الزوجه ابا او اوده
فكان كالتقاء الطلاق وعند بي يوسف كذا ما فتح لا يترك الزوجه حريمها والطلاق مخصوص بالزوج فصارت الزوجه كحل
والبلوغ وعند ابن جهم الزوجه ففتح والاباء طلاق لان الزوجه بالزواج لا يملكها المكاح لمطالان اهل بيته او محليته
او لمطالان العصمة عن نفسه واملاكه وبنوا له عصمة املاكه بزوج المكاح لانه يستلزمه وهذا لا يتوقف الفرقه
بالزوجه على قضاء القاضي لان المناه لا توقف حكمه على القضاء كالمحرمة والمكاح اما الفرقه بالاباء فليست للمناها
ولما انى المكاح بعد الاباء ما لم تنفك القاضي سببا ولكنها فزوجه وقعت سببا للمكاح فوجب رفعه
لغير طهره وذكر ايضا الى الزوج فالتقاضي الزوجه الامساك بالمعروف او النسخ بالاحسان فاذا استخ بالالقاضي
منابه دفعا لظلمه والفرقة بسبب غير مناف للمكاح اذا كان مضافا الى الزوج يكون طلاقا كالفرقة ما يجب والعنة
والطلاق من صور مراحله باق في فوض الزوج اليها **قوله** ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران دخل بها ونصه ان لم
يرض بها وان كانت هو المرتدة فلها كل المهرين فدخل بها وان لم يرض بها فلها المهر لان الفرقه منها والارتداد نظير للاباء
في هذا الحاس **قوله** ووجه لفرقة مناهه لان الفرقه صفة المحل وذكر مناف للمكاح الا ترى لفرقة
لا يتوقف على قضاء القاضي وكان نظير المحرمية **قوله** لان ردها احدها منافيه ووجه ردها ردها احدها فيكون منافيه لفرقة

وان ردها ساع المكاح ابتداء فينا فيه معار كالمحرمة وهو القياس ولكن تركنا القياس اجماع الصحابة ما لم يردوا
ثم اسلموا لم يبرم الصحابة بخلافه بعد التوبة لانه ان ارتدادهم ما كان حلالا فاجتأوا في سببهم العلوي
فلما عند جهالة السابح جعل فاما واحد حمل كالفرقة والحرة والدمى لان ردها اصرها دبل الخالفه ووجهها ما اصرها
مع اعداد ردها معاد لبل المساعد والجوافه وهو معصى عند المكاح فطلعت المتغايبة واعتبار البقاء
ما لا يرد فاسد فان عن العبر عن ابتداء المكاح دون البقاء ولو اسلم اصرها مع اعداد ردها معاد وقعت
الفرقة معها لاصرار الاخر بعد الرد بعد سلام لها واصرارها كانا **باب القسم** لما ذكر حوا
المكاح من عدد من النساء لم يكن بد من ان العول الوارد من الشارح في حقن وهو ابايه ولكن اعترض ما هو اصح
منه من بيان جواز المكاح وعدمه الراجعين الى امر الزوج وعثرنا اوجب اجزء القسم بالنسخ مصدر رسم القسم
الحال من التزكاة فزوجه منهم وعين الضمان ومنه القسم بين النساء اما القسم بالكسر النصيب **قوله** البكر كالثيب
الى اخره اعلم ان الزوج ماسور بالعدول في القسم بين النساء بالكتاب وهو قول فوفان حنفى ان لا تعدلوا فواحدة
او ما ملكت ايمانكم ذكر لفرقة عدولوا معناه ان لا يجوزوا و قوله فوفان حنفى ان لا تعدلوا بين النساء ولا حرمته
فلا تعدلوا كل الميل معناه ان لا تستطيعوا العول والنسوة في المحبة فلا تقيلا في القسم واسمه في المذكور في المختار
وجه التمسك بقوله سقفة ما بل ان الحق الوعيد مقابل من الى حد ما فدل كالحق الوعيد على لفرقة عدول سببا واجب
اذ الوعيد انما يلزم على ترك الواجب حمل صفة عابثة اذ الاصل في القضاء لا يحاد ودل عليه اكدت وهو قول
لما واصل في مما لا امك اد است هذا فنقول البكر والثيب الحد من والفرقة والحلمة والكتانية والمرافقة
والبالغة والعاقلة والمختومة والصحيحة والمرضية سوار وقال السافى لفرقة الحد بكثر انفضها بسبع ليل
وان كانت ثيبا فثلاث ثم النسوة بعد ذلك كحدث لفرقة ان النبي في قال بغير البكر بسبع والثيب بثلاث
لان القدرية قد انقضت صحته والحد من لا يضرها لزيادة الصحبة والبكر زيادة لفرقة من الرجال فبعضها سبع
ليل للناطلاق ما لم يزوجها وروينا وان القسم من حقوق المكاح وهو لا يستلزم في ذلك والفرقة او الى بالفضل
لان الزوجية جابها اكثر حيث ادخل عليها من يعطها وان القدرية رماه حرمه ما حرمه كما فعل لكل طرف لفرقة
ولكل عدم حرمه واما الحد من فالمراد التفضيل بالبراء دون الزيادة كما ذكره حديث ام سلمة ثم ان ثبتت سبعت
لكر وسبعت لمن وحرمة فنقول ان الزوج ان سارا بحد من ولكن بعد لفرقة نسوي سببا كذا في المبسوط **قوله** والاباء
سبب كذا في النفقة والعدة والسكنى الطلاق **قوله** والاختيار مقدار الدور الى الزوج ان سارا جعل الدور سبب
لوما وروينا اكثر في الاخبار وذكرنا على المسحق عليه النسوة وقد وجدت **قوله** والنسوة تحفة في النسوة
لان الجامعة لان ذلك سبب في النشاط فلا يقدر على عسار الحسا واه فيه وهو انظر المحبة القلب ما كان
كذلك لا ينفك وجوب القسم غرضه لانه يدرى بالنسوة وان لم يقدر على اجماع وكذا لا يسقط عرضها لما ولى لفرقة
العدم اساذن نساء في مرضه لم يكون عابثة لم فاذن له في ذلك وكان بينهما جرح فبعض صلى الله عليه وسلم في هذا دليل على

حج

الظاهر لا يملك

كلاهما كان بهذا الطريق يصلح ان يكون صدره عابسة معارضه وجهه قول زفر وسحق من قول حنيفة فانه يتوكل
من الرضاع يحولن في نصف ما قال ابو حنيفة فلا بد من الزيادة عليها بشئ الى ان يصح لا يعود اكل الطعام بعد الفطام
ممن واصل فاجتبرت تلك الزيادة ما قل من الحمل الى اخر ما مر الآن او بقول زفر لما وجب عسار احوال المائلة واعتبار
كل ما كان احوال حسن احسار الاحوال والتحول من احوال الى احوال كما في الغنينة والركوة لاستمالة على النصول الاربعة وهذا الا
الطباع الربع من احواله والبرودة والرطوبة واليبوسة فلا يسر العادة بالفضل الابنة وكان احوال صالحا
للزيادة على احوال قدر الزيادة في احوال وهذا مع ما قاله المتن الى هذا الاشارة لا امر **قوله** والحد من تحول
على من الاحتقاف وهو قوله من الرضاع بعد التحول على الرضاع المستحق حتى لا يحق على الوالد بغيره الارضاع
بعد ذلك وقالوا ان من الرضاع حتى استحقاق الابن على الاب مقدره يحولن عند الكحل حتى اذا طلق امراته
وطلق جرح الرضاع بعد التحول الى الزوج لا يحل على ذلك ولو رجع ذلك احوال فانه يحل على الاعطاء **قوله** وعليه
حكم النص المنقول يحولن وهو قوله في الوالدات برصعن اولادهن حولن كما ملن لمن اراد ان يتم الرضاعة تحول
على الرضاع المستحق حتى لا يحق على الوالد بغيره الارضاع بالولد بعد ذلك ولانه قال بعد فان اراد افضلا عن
براض منها ونشأ وملاحا عليها ذكره بعد حولن عرف الفاء يدل على بقاء من الرضاع جبر احوال الى بقاء
على الفضل لو كانت منقضية عما اجمع اليه **قوله** وادامت من الرضاع لم يعلق بالرضاع حرمة على حسب اختلاف
فقدما لا يستحق الرضاع بعد التحول وعنده بعد لمن شهرا وعنده من بعد ذلك سنين والاصل فيه قوله من
الارضاع بعد الفطام والادب عليه لانه لو جاز حمله بعد وكله احرمة فقد نفى احرمة بعد رجع بغيره من الرضاع
ما انبت اللحم وانز العظم ولان احرمة بالرضاع باعتبار مع احرمة وهذا انما يحتق في حال يست اللحم ونشر العظم
انما يكون ذلك في حال الصغر لان الصغير لا يعدى عمره خلاف الكثير **قوله** ولا يصح الفطام من الحدة حتى لو قطع
الصبي قبل ان يحل له الرضعة في سنين شهرا وعنده من بعد ذلك سنين شهرا وعنده من بعد ذلك سنين شهرا وعنده من بعد ذلك سنين شهرا
احرمة لوجود الارضاع في الحدة وصار الطعام قبل الحدة كالارضاع بعد الحدة وروى الحسن عن حنيفة انه قال
نفسا اذا لم يعود الصبي الطعام حتى لا يكتفي به بعد هذا الفطام فاما اذا صار كمن يكتفي بالطعام لا يست احرمة
برماعه بعد ذلك لانه اذا صار كمن يكتفي بالطعام فالرضع يعود لانه لا يحصل معنى النشوة **قوله** من الرضاعة
في قوله الام حنة من الرضاعة طاران سعلق بالام وطاران سعلق بالاخت طاران سعلق بالام او بصورة تعلقه
بالام فهو يكون له رطل اخت من النسب ولها ام من الرضاعة فانه يحول ان يتزوج ام اخته التي كانت امها من الرضاعة
واما صورة تعلقه بالاخت فيكون له اخت من الرضاعة ولها ام من الرضاعة فانه يحول ان يتزوج ام اخته
التي كانت امها من النسب واما صورة تعلقه بهما فبان جميع الصبي والصبيبة الا حنيفة في نكاح امرأه احنيفة وللصبيبة
ام اخرى من الرضاعة فانه يجوز له ذلك الصبي ان يتزوج ام اخته التي كانت الام من الرضاعة التي نفدت بها رضعا
قوله وهل يباح له الارضاع بعد الحدة فدل لاسا لانه الاصل فيه احرمة لكونه جارا لا ادمي ولا اسباع به حرام وانما يباح

للضرورة فيقدر بقدرها **قوله** ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب لانه في النسب لكان اختا لادام او
لام فالاخت اسم وان كانت احسب الام الاخت موطوعة ابية وهو المعنى معدوم في الرضاعة وحول رجع اخت ابنة
من الرضاعة ولا يجوز ذلك من النسب لان اخت ابنة من النسب ان كان منه ما كانا من اب وام او من اب ومن بنته
وان لم يكن منه ما كانا من ام هي ربيبة والرضعة محرم بالذوق لم يوصل بهذا المعنى في الرضاعة لان الرضعة
اخت ابنة لام فلا يكون مثاله لان بنت الرضعة ما كان منه ولم يدخل بالرضعة حتى يصير متزوجا بنت امه
دخل بها حين لم يوصل احد هذين المحسنين من النسب ان كانت امه من سركين لم يات بولد فادعيا حين
نسب النسب منهما ولكل واحد منهما بنت من امراء اخرى جاز لكل واحد من المولدين ان يتزوج سركه والكل
كل واحد من المولدين متزوجا احد ابنة من النسب لانه لم يوصل سركه احد هذين المحسنين ادس سركه
لبست بهنك ولا بنت امراء دخل بها **قوله** وامراء ابعد وامراء ابنة من الرضاعة لا يجوز ان يزوجهما والمراد
به امراء بروج بروج الرضعة ثم فارقتها فانه لا يحل لولد ان يتزوجها **قوله** ولبن الحبل سعلق بخرم وهو ان
ترضع المرأة صبيبة بخرم لهن الصبيبة على زوجها وامائه وابنائيه ويصير الزوج الذي يرضع منه اللبن بالرضعة
وامد من وابنة اخا وبنته اختا وابو عمها واخنة عمه حتى لو كان لرجل امرا مان ولد له منه كل واحد صغيرا
صارا خوين لان كانا صديقا الى الحبل النكاح بينهما وان كانا اثنين لا يحل اجمع سما لانها احسان لان كانا
لرجل امراء واحدة فولد منه فارضعت صديقا صار احوين لادام ولا يحل لهذا المرضع امراء وطبها الزوج
والزوج امراء وطبها المرضع وعند السافعي لبن الحبل لا يحرم لان احرمة لا يستحق حقة بارضاعه بان يرضع
لبن فلان لا يستحق رضاع زوجته او لاني احرمة اما يستحق اعتبار شبهة البعوضة باعتبار النشوة والتمارة
باللبن لا حقيق البعوضة فان حقيق البعوضة يحق بالحارة واللبن بعضه لا بعضه فلو اعتبر لكان شبهة
الشبهة وهي غير معتبر ولما قلنا من حرمة من الرضاعة ما حرمت من النسب فقد اختلف بالنسب في الحرمة لانه النسب
نسب من الحاميين فكذلك الى الرضاعة ويصير هو اباه كما صار اماله **قوله** فقلت الولد من الرضاعة هل يرضع من
الحاميين وهذا احرمة اما يستحق اللبن وهو منها لانه وهذا يحق نزول اللبن من البكر **قوله** اللبن منه
ايضا لان سبه الولادة وهي بالاحبال وهو منه فاست احرمة منهما كما في النسب ونزول اللبن بلا اصابه نادرا
عبر به وقال عام ان الرضاعة محرمة ما حرمت الولادة وقال عام لعائشة لعل عليك اكل فانه يحل من الرضاعة فان عابسة
ارتضعت من امراء فليس وكان اسمها فليس اكل فاما كانت تلك المرأة امها لكان زوجها ابها واج الزوج عما
لا يحل له فان عابسة فالتسار سول الله ان اكل من اكل فليس يرضعها وانما ثياب فضيل فقال عام لعل عليك اكل فانه يحل
من الرضاعة فقلت انما رضعني المرأة لا الرجل قال عام فليس عليك فانه يحل من الرضاعة لا يكون الا باعتبار
لبن الحبل كذا في المبسوط ولان سبب نزول اللبن انما هو الحبل واقامه لا بالنسب مقام المسببات خصوصا في باب
اكرامات امراء كما انما الحسن لسهوم معام الوطى ما حرمة المحاهر وغير ذلك **قوله** فقلت لاسك الراسب الذي اقيم معام

المسببات اسات الحكم كانا دني حال من المسبب الذي هو الاصل اسات الحكم لا يرى للمسبب بغيره اقيم مقام الوطى في الحاشية
 حرمه المصاهرة باعتبار سبب الوطى وثبوت حرمه المصاهرة بالوطى الحكم كما يستباح سنا وبين السافى
 وفي المسبب بغيره على الاختلاف ان كان المسبب حلالا وما ذاك الا لضعف السبب ومن السبب ثم لهما الوارثان الصبي
 من نكته والرجل نفسه اذا نزل بها البن لا يست حرمة الرضاع فكيف سبب منه بارضاع البن كما حصل بسببه ولا يست
 من البن كما حصل من نفسه **قلت** اصرق الحكم لا فرق الوصفه في ذلك لان الجمع الذي لا يست حرمة بسبب الرضاع
 لا يوجد ارضاع الرجل فانما نزل من بدونه لا يتعدى به الصبي ولا يحصل به انبات اللحم وهو بطريق الوطى المهيته انه
 لا يوجب حرمة المصاهرة وان كان السبب موجودا الى هذه الاشارة المبسوط اعلم لشرط اعتبار لبن الخلد لم يكون لبن
 المرأة بسبب الولادة او الحمل من زوجها انه لو نزل بها لبن بدون الولادة او الحمل من زوجها كما ينزل للبكر كان ذلك
 لبن المرأة خاصة لا لبن الزوج وان كانت المرأة تحت زوجها ونفسه ذلك ما ذكره الزجره والمجيب فقال امرأة ولدت
 من زوج وارضعت لولدها لم ينسب ثم ذكرها البن بعد ذلك فاصفت صبيها ان هذا الصبي ان يتزوج بابنه هذا
 الرجل من غير هذه المرأة قال وليس هذا بل لبن الخلد وكذلك اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل بها لبن فان هذا اللبن
 من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت صبيها لغيره من غيرها من الزوج من غير هذه المرأة ولو زنى بامرأة فولدت
 منه فارضعت بهذا اللبن صبيها لا يجوز لهذا الزاني ان يتزوج بهذه الصبية ولا لابيها ولا لابنه ولا لاساها اولاده
 لوجود البعصية من هؤلاء وبين الزاني فحمل من هذا ان نفس لبن الخلد للمرأة اذا ارضعت لبن صدرت من حمل
 رجل يدرك الرجل الوارثه وكذلك اذا كان لرجل امرأتان حملتا منه فارضعت كل واحدة منها صغيرا فتصارا
 اخوين لاب **قوله** ولا يتزوج المرضعة احدا الى آخره اعلم انه لو ارضعت المرأة صبيها حرم عليه اولادها من بعدهم ومن
 ما خلاها اخوانه وكذا ولد ولدها اعتبارا بالنسب لانه ولد لزوجها **قوله** ولا ولد فانه يجوز بالحركات اليك اما الرحم موطئا
 على المرضعة واما النصب فوطئا على اخرها واما الجرح فوطئا على من ولد اليه ارضعت **قوله** ظاهرا **قوله** ظاهرا فاني
 لكن بشرط ان يكون لبن صدر ما يحصله خمس رضعات متبعات فانه لو جعله حب من الحاء فتره الصبي يست
 حرمة كذا المبسوط ونحن ننزل المخلوب غير موجود حكما لا يظهر بقاها الغالب **فان قلت** انما عبرت جهة الحكم
 لم يست حرمة الرضاع وانما عبرت احكامه لان لبن موجود حقيقه وان قل فعند التعارض يرجح الحرمة احتياطا
قلت التعارض لم يست لانه عبارة عن تعادل الحين على السواء ولهما لم يست لانه لهما ان الغالب فضلا وانما
 والمخلوب فضلا حالما وهو جهة الحرمة وكان المرجح لمع راجح الى الذات المع راجح الى الحال لما عرفت اصول الفقه
فان قلت يتكفل بها اما اذا وقعت طهر من الدم او الحرة حب من ماء بحسه وان كان الماء غالبا حقيقه اقل من عشرة عشر
 كان قبيحا وانما سعة هو حكم النكاح فلما كان الماء اقل من عشرة عشر كان قبيحا وانما سعة النكاح اقل من عشرة عشر
 جانب النكاح المحور وان التراجع عن راجح الى الحال وهو الحرمة عمل بالاحتياط بخلاف اللبن فانه لم يرد السدرة فيه فغير
 جانب الحقيقه لاعداد التعارض لما ذكرنا كما في التيمر وهو انه لو طلق لا يثبت لبنه فليس لها مخلوطا بالماء والماء غالب على

لبن لا يثبت **قوله** وان كان اللبن غالبا تفسير الغلبة ان يرى فيه لونه وطعمه وريحه او اصله فاعلم انه اذا
 اختلط اللبن بالطعام فان كانت النار قد مسست اللبن وانضخت الطعام حتى يغير لونه وسوا كان اللبن غالبا او
 معلوبا لان النار غيرته وعدم مع التعدي للبن واسات اللحم وانتشار العظمه وان كانت النار لم يمتسه فان كان الطعام
 غالبا لا يست **قوله** هو الصحيح فلي عند من حبه انما لم يست حرمة اللبن المخلوط بالطعام اذ لم يمتسها اللبن عند
 رفع اللقمة وان كان يمتسها يست حرمة ولا يصح انها لا تست حرمة وان نفاطر لان التعدي بالطعام **قوله** لتقوته
 اعلم انه انما يجعل الدوا في اللبن لجعل يمتدح الدوا الى ما لا يصل اليه وحده وكان هذا العلم حصول المعنى التعدي به ذكره
 ما وى فاضح فان لم كان الدوا مغلويا فالبن يست حرمة لم يفرج حال ان لم يعير الدوا لبن يست حرمة وان غيّر
 لا يست قال ابو يوسف ان غير طعمه اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير اصله دون الاخر يكون رضاعا وقيل على قول
 لم يمتسها اذ جعل اللبن دوا ووطئ بالماء لا يست حرمة لكل حال **قوله** يتعلق الحر بهما سائر على ان السبي لا يصير
 متهلكا جنسه الاتحاد المقصود وهذا لان الكثرة اذا كان بجانب القليل لا يسفي القليل بل يسقوى لان السبي
 اما سفي بوجود ما ينافيه والجنس لا ينافي الجنس واذ لم يسف القليل يعلق به الحر لم يمتدح الرضاع من صاحبه
 القليل صورة ومع خلاف الخلف بخلاف الجنس لان الغالب مخالف المخلوب يسفي المخلوب ويصير متهلكا لقلته ومثل
 المسألة بما اذا طلق لا يثبت من لبن هذه البقرة مخلوط لبنها لبن بقر اخرى فتره هو على الخلاف وجه روايته عن
 له حينئذ اندرج فيما قاله الحسن من طرفه يوسف **قوله** صلافا للسافى هو ينزل الاصل صوت حرمة المرضعة
 وانما يست الحكم في غيرها لراسطتها وهي قد التحقت بالجمادات فيما يرجع الى احكام الدنيا الا ترى لوطئها لا يوجب
 المصاهرة عندكم واذ لم يست الحكم حرمتها لم يست حق غيرها وهذا خلاف ما اذا طلق قبل الموت فتره بعد الموت
 فانه يست حرمة لان اللبن كان مخلوقا بلا حكم عند صدوره فعلق الحكم به ولم يمتدح الموت من النكاح اذ
 الفضل بعد الموت فلم يحرك اللبن على وجه يتعلق به الحكم فصارت لبن البهيمة او ارضع صبيان منه ولما ان اللبن
 اما ما يوجب الحرمة لمع فام به وهو كونه سببا للنشوء والنماء لم يحصله الحرمة وهذا المعنى لم يمتدح الموت وهذا الحرمة
 بطريق المهيته بان كانت المرضعة ذات زوج فان زوجها يصير محرما للمهيته ويظهر اثره في الدفن والسمم ولا نكاحها
 احقت بالجمادات فيما يرجع الى الكرامات والوطى انما يوجب حرمة المصاهرة بالحسار مع الحرمة حتى لو وطئ صغيرا لا
 لا يست حرمة المصاهرة والوطى بعد الموت لا يكون سببا للحرمة لانه بلائ على الحمل الحرك لبطانة بالموت فاذا لم يسق معنى
 النكاح لم يعتبر الصورة بدرجة اما اللبن لمع لم يعير الموت الاصل فمع الحكم على ما كان قبله الموت المسألة سائر على ان
 النكاح اكرام لا يوجب سببا للكرامة عنده كالوطى اكرام لا يوجب حرمة المصاهرة عنده وعندنا يوجب سببا بالحسار انه
 سبب للحرمة لا باعتبار حرمة **قوله** وعن محمد بن يوسف انه لا يحق ان لا يعمل الجوف وسائر بقية الصوم ولما ان
 الموجب للحرمة ليس من الصوم الى الجوف بل حصول مع النكاح لئلا يست به البعصية ولا انما يحصل من الاعمال
 يعمل الى المعده لا الى الاسفل لانه لا يصل اليها بخلاف الصوم لان المقدار علاج البدن ويا بوجبه الدوا **قوله** لا لبن لبن

على التحقيق وسمعت لبنا سوله اذا نزل للرجل لمن نصوره بصورة اللبن كالعالم دم السمك مع انه ليس بدم على التحقيق
لصورة صور الدم وهذا كما تصور من صور من الولادة وانما قلنا ذلك لان الدم توصل اللبن اصله لغزارة
الولد لعدم احتمال سائر الاطعمة والاشربة في اسراء حاله لعموم هو مقام الطعام والشراب فلهذا احتصر
البني على المحصول من صور من الولادة **قوله** واد اشرب صبيان الى اخره حكاه في هذا قال محمد بن اسمعيل
صاحب الحديث كان يقول بسبب حرم الرضاع بالاختراع على ثدي واحد وان كان ثدي ساء بانه دخل حمار في رفس
النسج الى حفص الكبير وجعل يعلو الى السج لا تتغل فليست هناك فاني ان يقبل يصحبه حتى استغنى
عن هذه الحكمة اذا رضع صبيان بلسان فاني سموت احرمه ما جفول واخر جولد من حمارا بسبب هذا القول
وهذا لان سموت احرمه بطريق الكرامة وذلك كخص لبن الام فيه دون لبن الاغنام لان سموت احرمه فبهمه احرمه
المحقة شرعا كحريمه كما اشار اليه النبي في قوله يحرم من الرضاع ما حرم من النسب الشرع الاجل الادنى
حرار للامة لما فيه من انزلة احرمه باعتبار اجرة من الرضعة والرجع قوله فارصعت الكبير الصغير حرمتا
على الزوج ثم ان كان هذا قبل الدخول بالكبير جاز له ان يتزوج الصغير لانها دسسه ولم يدخل بها ولا سروج الكبير
ايرا لانها ام امراته من الرضاعة كذا في الايضاح **قوله** ان الفرة حلت من قبل الدخول **فان قلت** الارضاع فعلها
والفرقة باعتبارها **قلت** نعم لكن فعلها غير معتبر في السقاط حتم لان المهر ما يسقط حرار للفعل والصغيرة ليست
مراهل المحاراة على الفعل فلا يسقط مهرها الا في ان لا يجب الكفارة ما كانت مكرهة **قوله** لكن فعلها غير معتبر
في اسقاط حتمها **فان قلت** يشكل هذا بصيغة سلمت سلم امرائها ولحقها بدارا عريسا من زوجها
ولا يصح لها بشي من المهر ولم يوصل الفعل منها **قلت** الرد مخطوطة لا اباحة لها حال من الاحوال وانما معين
قام بها كما خلاف الارضاع تبرع امراء ولم يوصل بها حتى جاز رجل فعلها يقتصر على الزوج بالمهر ولا يرجع على التام
بشي من ان الفعل مخطوطة **قلت** الفصاح وجب على التام لكان الفعل عمدا والقصاص اصر مخرج الفعل ولز
كان خطاء وجبت الرد لانها اصر موجه ايضا فلا يستوجب ساء اخر بسبب فعل واحد للزوج نصيب
ما هو الواجب فلا يتعاقف حقه بالصغير واما الزوج فيما عدا ذلك لا نصيب له من شيء من الرضعة عليه نصف
الصداق كذا في الفوايد الظهيرة **قوله** ورجع به الزوج على الكبير ان كانت بعد الفساق لان نصف المهر على عرسه
السقوط ما قبلت ان زوجها بعد ما صارت مشتهاة وقد اكدت الارضاع فيفسد نصف المهر كذا في منهود الطلاق
وكا لو زني امراه ابية من الدخول بما بيع الفرة ساءا ونقص على الاب نصف الصداق ورجع على ابنة **فان قلت** يشكل
هذا برجل عمة صغيرتان وصيغتان حلت امرائهما لما لبن لرجل اخر فارصعت كل واحد منهما حرمتا على الزوج
ولم تغزا ساءا وان بعد الفساق **قلت** في الفرة ساءا ان فعل الكبير فيها تستغل بالافساق فتضاف اليه
الفساق واما فعل كل واحد منهما على الاغتراد لا تستغل بالافساق فتضاف الفرة الى كل واحد من المراتين
بوصح لفسادها هناك باعتبار الجمع بين الاختين لانها لما ارتضعتا ساءا صارتا احسن لاب ولا ختيه فاعه بها

لا افلاطون فان قلت
لا افلاطون فان قلت

ولا تعد الى المراتين فلا يعتبر بعدهما ولها الفساق باعتبار الجمع بين الام والبنات فالامية المرضعية فتعتبر بعدهما
لاهما محاطبة والى هذا اشار في المسبوط وذكر الاما المحبوبة في مسك وطى الابن امراه ابية لمر لا يرجع على الابن ولز كان
قال الابن تحت فساد الكاح لما انه وجب عليه صداق المهر ساءا اخر واما لو قبل الابن امراه ابية وقال تعدت
فساد الكاح برجع الابن وجب عليه من نصف الصداق على الابن لانه اكد ما كان على شرف السقوط فبرج عليه **قوله**
وعن محمد بن برح في الوجهين اي سواء تعدت الفساق او لم تعد لانها اكدت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر
واذا حار في مجرى الاملاف كمنهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعا او على قول السافعي مضمون الاملاف برجع عليها بالمهر
مثل المنكوح لانها انكفت ملكا حرمه ومك الكاح عند مضمون الاملاف قال ساهدي الطلاق بعد الدخول
اذا رجعا ضمننا مهر المثل كذا في المسبوط ولما انها مسببة هذه الفرة لا صاسم وانما ما شرت الارضاع وهو ليس
موضوع الا في الكاح بل هو سبب موضوع للجره وانما ثبت الفساق في هذه الصورة باتفاق احوال والمسبب لئلا
متعدية في سببها تصح وان لم يكن متعديا لا يضر الا في امر من صيرت ملكا لم يضر ما وقع فيها وان حوزة الطريق
موقع فيها ان كان ضمير وورثي ساءا اذ رجعا صاها انما لها شرم على وصا فلا يبطل حكمه بالعذر والتسبب
ليس بعلم وانما جعل في حكم العلم صيانة للدم عن الدرد وانما يستعجم اذا صلح على ضمان العدو وان اخطر ليس
بعلم لمتلف بل هو شرط في العلم على معنى انه لو حفر لما وقع فيه اذ الوقوع لا صور الا في مكان قال عن
الاجسام الكثيفة وهو محصل على الوقوع والتغل على السقوط وهو علم التلف ثم اضيف الحكم في هذا
لما حصل السقوط ونها المرصعة لتسببها في فساد الكاح لان فسادها بحرية وسببها الارضاع الا انه
لولا الارضاع لم يوصل محل الارضاع فصارت محصل محل علم الفساق فصارت الفساق اليها توصف الفساق
والارضاع بنفسه ليس بعد لان فريضه فان فعل الصغير ومنذوب ان كانت جابغة ومباح ان لم يفسد
الفساد وتعد الفساق انما يكون اذ ارضعتها بلا حاجة وضرورية وتعلم مغبام الكاح وتعلم ان الارضاع
من فرائض بلا حاجة وضرورية وتعلم سكتن مما ذكرنا لم يكن مضمونا والنول في ذكر قولها لانه شى في باطنها
لا تعف عليها غير هذا فلا بد من قبول قولها **فان قلت** الجهل علم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام **قلت** يعتبر
الجهل به في الحكم واما اعتبارها به في صدق الفساق الذي به يصير الفعل بعدا فان كانت امرأان وصفتان
فارصعتا احسبه على التقاطع حرمتا عليه لانها صارتا احسين والجمع ساءا فكاحا وقال السافعي
نكاح الاخير لان الاحسنة ليست بارضاها فتحنق احرمه في حتمها ولو كان ملكا فارصعتا متعاقبا
ماست الا لسان دون الثالث ولو ارضعت الاولى ثم المدين معاين حتمها ولو كان اربعا فارصعتا متعاقبا
بن جمعها ولو تزوج صغيرتين وكبيرتين فارصعتا الكبيران صغيرين ما است الكبيران والصغيرين
الا في الاخير فارصعت ام الكبيرة الصغيرة او اختها بانها لا تباح بين المراء وست اختها او بين احسين والزوج
ممن يملك الرضعة ولم فارصعت بغير السيد حرمتا عليه لان الزوج ابن المولى **قوله** ولا يقبل الرضاع

فيها وه النساء منفردات سواء كن اجنبيات او اسات اصد الدخيل والمراد من الافراد افرادهن من الرجال
 لا افرادهن عن جماعهن فان كن من الاجنبيات لا يقبل منها وتنتج الرضاع بدون اختلاط الرجال معهن وقال الشافعي
 سنت الرضاع بها اربع نسيم سار على من يرضعها ان فيما لا يطعم عليه الرجال ولا محل مطالعة الا حائض ولنا
 الرضاع مما يطعم عليه الرجال لان ذال رحم المحرم ينظر الى الثدي وهو مقبول الشهادة في ذلك وان احرمه كما يحصل
 بالرضاع من الثدي كحصوله لا حار من القارورة وذكر ما يطعم عليه الرجال قال مالك سنت بها امراة واحدة
 واسترد في ذلك حديث عن عمة من اشراف بروج ابنه اس اهاب لحار امراء سوداء واجرت بها ارضعها
 فذكر في ذلك رسول الله فاعرض عنه ما بنا فقال فارقها ان **قول** كمن اسرى لها واجبره واصدانه ويحرم مجوس
 فانه لا ينفى عنه لئلا ياكل ويطلع غيره ان المحرم اخبر بحرمه العين وطلان الملك فبست احرمته مع بقاء الملك لم
 لا يستأخر به بقاء الملك لا يمكنه الرد على بابه ولا ان اجنس المرء من الباطن كذا في فتاوى قاضي خان
 واد است احرمه سنت روال عملك الكاح ضمنا وقد يجوز لرشت التي ضمنا وان كان لا يست فصلنا وحسنا
 في ذلك حديث عن عمر بن الخطاب ما وافق من ربهنا وصدت عنه ولنا فان رسول الله اعرض عنه في المرة الاولى
 الثانية ولو كانت احرمه ما ينه لما فعل ذلك ثم لا ادركه طمأنينة القلب الى قولها حسب كذا السؤال امراء ان
 ينارونها احصاها والربيل على لبر الشهادة كانت عن ضعف فانه قال حاشا امراء سوداء استطعمها فاسان
 طعمها حاشا فتشهد على الرضاع وبالاجماع مثل هذه الشهادة لا يست احرمه فمرها ذكر كان احصاها على وجه
 التنزه ولا نثبت احرمه لا العمل الفصل من روال الملك الكاح ولا يبطل سوقف على الشهادة ما هدر من
 كما لو شهدوا على الطلاق وهذا لان ملك الكاح مع الرضاع لا يحتتمان فيكون الشهادة بالرضاع شهادة بالطلاق
 فصاعدا خلاف كالم لا حرمه السائل بسبل الفصل من روال الملك فان اخبر محله ولا يحل ما ولها وحل
 الحية مملوك حرم الاسماع به واد اكانت الشهادة بحرمه الاكل لا يضر روال ملك كانت الشهادة فام على مجرد
 احرمه واحرمه حواله توفيق في حصر الواصر لانه اسرويس ولدوا احطب رجل امراء فتشهدت امراء
 حوله بل ان سمعت الكاح واهما ارضعها هو سعة من نكدها وله ان يزوجها وتكون له من مهرها رطل وادا
 كان المحرقة فالاول ان سره عنه ولا يحسد كذا لانه ان ترك الكاح امراة على له كان خيرا له من لزوم امراء لا حله
 ومثل في امر اصل المسئلة ان ما جبره المرافعات منها ما كان من حقوق الله ولا يسترط فيه العود لكن سحا فيه
 العود او عود كذا منها ما كان من حقوق العباد وذكرا فام منها ما فيه الزام محض وسترط فيه لفظ الشهادة
 والعود عند الامكان غير ذلك ومنها ما لا الزام فيه فسترط المحرمين ووال العود كالم لو كاله والمصارا
 ومما ما الزام مزوج دون زوج كقول الوكيل ومحرر الماذون وسترط ما فيه احد سطر الشهادة عند حرمه وادا
 سب هذا القول لا يقبل شهادة الواصر الرضاع لما فيه من الزام حق العباد لانه يلزم ضرر بطلان الحق والملك
 لكان بعد العند ان كان من العند لمحلية العند حتى لكل اجل كل امراء والمحرر يرد ابطال فلا يلزم الا حجة

ملونه والحرمة

ولنا ان حواله توفيق وسبل خبر الواصر فيها لكنها لا يقبل الفصل بهما عن زوال فان ملك الكاح مع حرمه المحل فاما
 خلاف في حجة المجوس لما آتينا **كاح** **الطلاق** اعلم ان الترتيب الوجودي يقتض الترتيب الوضعي
 ثم الطلاق سري لرفع من الكاح فكان معصيا سبق الكاح لا محالة وجودا وتنا سببا ووضعا والرضاع سنت
 احرمه كالطلاق سببا من هذا الوجه اعلم ان الطلاق اسم معي النطق كالسلام والبراج معي التسليم والتسريح
 ومنه قوله في الطلاق مرتان والتركيب يدل على اكل والاخلال ثم محاسن الطلاق عند الحاجة اليه كثير منها
 الاستتقاق فانه ما خور من الطلاق الاسير عن القيد والطلاق المحرم عن العقاب فكان نفس الطلاق احسانا
 لان نفس الخلع ضررا لهما اذا كان الطلاق متضمنا مع الاعتاق وفيه ذكر فان النبي لم الكاح رفق فكان الطلاق
 اعتقا فاما المحرم في الفرق كاحر من الكاح فاما ان يصير على موجب الطلاق او يرجع الى ما لا اجماع والوقوف
 ومنها حصر العود بالثلاث لان الحر بها يحصل عابا ومنها حكم حرمه الغلبة ليا دابة فانه غيظ الفخر ويمنع
 عن الفضيحة ومنها ان الطلاق حلال بيد الرجال دون النساء لما انهن ضعيفات الاراء ربيعة الاغتراب عليه المطمان
 وعرف كذا المحاسن السنن هو نصوص يعتمد وجوده صدور ركنه من اهل مضافا الى محله فابل حكمه على وجه يكون
 له ولا يعلية فركنه في ان تطلق محو واهل كل عاقل بالغ وعلم المختوم لانه ابطال حكم الكاح وحكمه زوال الملك من
 المحل عند شرط وهو مملوك للزوج بالكتاب وهو قوله وتطلقوهن بعد من السنة وهو قوله في كل طلاق طار الطلاق
 الصبر والعنف والاجماع وهو طاهر وضرر من المعقول وهو لرايم النساء لما احضضن بسبب الاختيار وسعة الاعزاز
 وسخافة الرأي والعقل والسفاهة في التردد والمعل ولتقان الدين وقلم العين وسواء المدبر راها في التفسير
 وكذا انهن نعم الارواح وقد يمن عن غير رايهن بسبل ازواجهن واولادهن ونسج امواتهم المحصونة واغراضهم
 المحصونة المكنونة ولا يمكنهم الزا منهن ولا الزوا منهن فسين الطلاق حسن محل صلت من صحتها ووصفه
 انه مخطوط بطر الى الاصل اذ فيه قطع الكاح الذي تعلق به المصالح الدنية والدنيا وية وقد قال في بعض المساجد
 الى الله الطلاق وباع بطر الى الحاح وهذا لان مصاح الكاح قد سعت فاسد والتوافق من الزوجين قد يصير
 سافرا فالبقاء على الكاح حسن يستعمل على مفاسد من الساعص والعدا والمقت فالحاصل ان الاصل الطلاق
 عند الخطر والاطلاق بعارض الحاجة وعند المسافح الاصل له الاطلاق والخطر بعارض لما ياتي من ساء الله

باب طلاق السنة اعلم ان الطلاق على نوعين سني وبدعي فالسني نوعان سني محبت العود وسني محبت الوقت
 والبدعي نوعان العود وبدعي نوعان محبت العود ونوعان حسن فاحسن
 ان يطلق الرجل امراة تطليقة واحدة بطر لم كما هو باقية وتركها حية خضر عذرها وهذا افضل عندهم من ان يطلق
 الرجل امراة ثلاثا عند كل طر تطليقة ولانه بعد من الترام حيث اتى لثمنه مكنه التزاري بان راجعها العوف
 وعودها بعد الكاح من غير تحلل زواج اخر وابقا مكنه التزاري مدور فالتسوية لا بدري لعل الله يحد بعد ذلك امراة
 وعودها بعد الكاح حيث لم يطل محليتها بطر الله لانها الحلية بعد حقن لم يبل اص كبر اهنة خلاف الحسن فان فيه خلاف

الطلاق زمان كال الرغبة لها وهو زمان طهر لاجتماع فيه لانه لم يحصل مقصوده منها فهذا الطهر زمان ان يحض
 زمان نقر عنها طحا وشربا والطهر الذي جابها فيه زمان فلم رغبته فيها لحصول مقصوده منها وهذا الطهر فكان
 الطلاق الطهر الذي لم يحضرها فيه واقعا غرضه فيكون سببا محسبا الوقت ولو طلق غير المدخول بها حال الحيض
 لم يكن لانه ابتاع حاجة لان جميع الارضه صحتها زمان كال الرغبة فيها لانه لم يقض وطرها والمراد بان الى عالم
 نيل به فارق المدخول بها وقال في تركه لم يطلتها حال الحيض لان المعنى الذي لا يصلح كرم الطلاق في الحيض بعد الزرع
 موجود وهذا هو لئلا يخلطوا لاجتماع الاقدام قبله لان زمان الرغبة يكون ذلك دليل الحاجة الى الطلاق
 واذا اطلتها في الحيض بعد عدم دليل الحاجة الى الطلاق فيبقى على ظاهره **قوله** واذا كانت المرأة لا يحض من غير
 او كبر او حمل فارد ان يطلتها لئلا يسقط طهرها واصله فاذا مضى شهر طهرها اخرى فادام مضى شهر طهرها اخرى اما الابسة
 والصغير فليقبام الشهره صفا معام الحيض لقوله في اللاتي يسمن من الحيض من سبيل الى التزويج واللاتي لم يحضن
 والمراد به الصغير وقد ظن بعض اصحابنا ان الشهره حق التي لا يحض من الحيض والطهره حق التي تحض وليس
 كذلك بل الشهره صحتها من الحيض حق التي تحض من سبيلها صحتها بالشهر وهو باحيض لا بالطهر ولو كانت
 الاقامه باعتبارها لكان ينبغي له بعد الاستبراء بعضه لانه اكثر الحيض **قوله** لان الشهره صحتها فام معام الحيض
قوله لو اقيم الشهر معام الحيض فانا وقع الطلاق في شهر كان من الاشر كان موقعا الطلاق الحيض فكان حراما كما
 حال الحيض **قوله** اختلف في الاصل كانه لا بد ان لا يتوهم مقامه من جميع الوجوه بان الشهره حق الابسة طهر حقيقه
 واما اقيم الشهر معام الحيض حق انقضاء العده والاستبراء وذكر في السلام ولو كان الشهر يد الاخر الاخره حق
 جميع الاحكام لكان الطلاق بعد اتمام محرمات كذا في ذوات الاقرار فلما لم يعرف ان الشهره معام الحيض حق فليقو انقضاء
 العده فيها لا غير **قوله** اي موضع يظهر من اختلاف بعض اصحابنا ان الشهره بايم مقام الحيض والطهر وعند
 غيرهم في حيض خاصه **قوله** في الزام الحجه فانهم لما اجمعوا على الاستبراء بكني ما يحض لا غير غير يوجب
 الى الطهر والشهره مقام مقامه حق التي لا يحض علمنا ان الشهره معام الحيض لا غير لان اختلفا اما سهل
 لانه الاصل واشراط الحيض في الطهره بلت حيض اما كان الحيض عد التثنيه للذات الطهره على ما ذكره الجسوط
 الركا لانه لا شرط فيما لا يشترط ما فيه العده من الحيض كما لو اخرجوا من غيرنا فلنا من اثر العده **قوله** لم يكن الطلاق اود
 الشهر بعد الشهر بالاهل والنكاح ووسط الشهر بعد بالايام وليس يمين في حق لفروق الطلاق على الاشر
 في حق العن كذا في حقيقه وعند بعض اصحابنا في الشهر الاول بالشهر الا بالايام وفيما ينفرد بعض اصحابنا في الشهر
 على قولها لانه سهل وسجي بالاجازات **قوله** ويجوز لئلا يطلتها ولا يصح وطرها وطلاقها زمان قال في المسئلة
 اكلوا في كان سحنا لئلا يكون هذا اذا كانت صعبه لاجرم فيها الحيض والحمل واما اذا كانت صعبه برجي منها الحيض
 والحمل فالأصل ان يصح سماعها وطلاقها من كذا في المحيط **قوله** كذا في زوجا **قوله** معارضه جهه الرغبة
 مع جهه النور فتسا فطنا بالمعارضه فرجعنا الى الاصل وهو الاصل في الطلاق الخطر لما مر من عدم الفصل

بين طهرها وطلاقها كذا في ذوات الحيض **قوله** الطهر زمان الرغبة فلما عارضه فتور الرغبة بالاجماع سواء ما فترحت جهه
 الرغبة فلما عارضه فتور الرغبة بالاجماع سواء ما فترحت جهه الرغبة بعد معارضتها يكون الطهر في غير وقت
 او نقول تعارض الفتور بالاجماع مع الرغبة المعينه وهي الرغبة في وطئ غير موافق فيبقى نفس الرغبة باعتبار
 ان الزمان زمان الطهر وكذا لان انتفاء المعين لا يوجب انتفاء المطلق ونفس الرغبة كما فيه لئلا يكرهه
 لصلاحيته لئلا يسل اي حاجة **قوله** وطلعتها اي حال من السبب بفصل من كل بطلتين شهره فالجواب ان لا يطل
 الحامل للسبب الا واصل لان الاصل في الطلاق هو الخطر لما مر واما ورد الترخيع بالاجماع معارضه فصول العده
 لقوله في فطلعتوهن بعد من قال ابن عباس اي لاطرها بعد من في ذوات الاقرار فرق على الاقرار في حق الصغير
 ولا يسه على الاشر لان كل شهر فصل من فصول العده صحتها كالنفر في ذوات الاقرار ومن الحمل ولم تظن في
 طهر واصل وفصل واحد حقيقه وكما لا يرى لئلا يفسد ما يتعلق بها فصار كالحمل طهرها فلا يكون محلا لنفوق
 البتة واما المراد من عدمه كما لم يفتح لئلا يفسد كونه الابسة والصغير ولا يسكن كونهما من العده اذ
 لم يرها الحرام واحكام العده والمفروق بالشهره حق الابسة والصغير ما ست باعتبار كونه فضلا اذ لا يشره
 له فيه واما بت باعتبار كونه زمان محدد الرغبة على ما عليه الجمل السليم فاذا خذت زمان الرغبة عدت
 الحاجة ومن الحمل زمان الرغبة مثل الشهره في ذوات الاشر بل اقوى لان الرغبة فيها اكثر لكونها حبل بسبب الرغبة
 بها خلافا لمحمد طهرها لان طهرها وان طال فهو بعض العده ولهذا لا يفسد به العده وبعض العده ليس محل
 لمفروق البتة لان الحيض مر جوبها كل ساعة فلم يعم الشهره صحتها مقام الحيض ولا كذا في حال لاها لا يحض
 فصار كلابسة **قوله** واذا اطلق الرجل سرا به في حالة الحيض علم المرطلاف البدعي حيث الوقت ان يطلو المدخول
 بها وفي ذوات الاقرار في حال الحيض وقع الطلاق وقالت البروافض لا يقع لانه منهي عنه واستحال ان يكون سريعا
 ان ادنى درجات الشروع في الطلاق في حركات المنهي العجم وسهنا ناف ولما لئلا يفسد في غيره
 وهو بطول العده او استبراء امر العده عليها في ذكر احوالها فلا سماع في سريعه كالتن من السوم على السوم
 غير والجس وبلغ الحبل وهذا لان المنهي في الشروعات لم يعم في اغيارها فصحت سريعه في نفسها او المنهي
 ليس بصور المنهي عنه لانه طلب الانتهاء كما لا مرطلاف في احوالها ولا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته
 واما ما يحق ان كان عدم المنهي وجود المامور مضافا الى اختياره واما مضافا الى احواله اذ كان مصورا لوجود
 في نفسه اما اذا كان مع وجوده فلا ولا بد من وصف العجم ايضا لان الثاني حكم فلا ينفى عن سريه حسن ولا يملك
 تحقيق الوصية اما لانه ان تصور سريعا لا ينبغي شيئا وان في لا ينبغي مصورا لئلا يفسد ان السريعه وان اضيف اليه
قوله وسجي لئلا يبرأ جوبها لقوله وم تراكم فليبرأ جوبها وعد طهرها في حالة الحيض واخذت بذكر على وقوع الطلاق
 او لا يصور الرجوع بدون الوقوع وعلى استصحاب الرجوع لان الامر قد حي لا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته
 على امر صريح في الاصل ان الرجوع لا امر لا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته **قوله** ولا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته
 على امر صريح في الاصل ان الرجوع لا امر لا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته **قوله** ولا يملك له طهره كطاعة العده ومعصيته

وان انكره مخاطب ما غير ما كرم عليه وظاهر كذا في ما ذكر عليه لانه لا يحل له الاقدام مع وبغيره عليه طولا ومحرم تارة
 ووالا حوز الا باجتناب الخطأ والخطأ على ما عليه محال وانما لا يحل بغيره رونه لاها سني على الاعتقاد وهو غير معتقد
 بما جبره مكرها بخلاف الهال فانه يحق بالدين والاعتقاد بالدين كبر وخلاف الافرار بالطلاق لانه حر من مردود بين
 الصدق والكذب في قيام النسق على ما كونه كاذبا فيه والحكم بسبب قصدا او استرا كما فلا عموم له وقد اريد به
 حكم الاخر اجماعا فلم يبق الاخر مراد الما عرفنا الاصول **قوله** وطلاق السكران وكذا طلقه عندنا في اصره في الساقط
 لا يقع لهوا حينا را كرخي والطحاوي وقد نقل وكذا عن عثمان لان الابطاع يعتمد النصد الصحيح وليس له قصد صحيح
 وضار كالنظام بل اقوى فان النياح يثبت اذ انبه الا السكران ولا صحة التكليم بالعقل فاذا زال العقل لم يكن الوجود
 كاملا بل هو كصوت الطائر صا كرواله بالنج والدوار ولا يقال لزوال عقله بسبب هو معصية وذات سبب
 التغلب عليه لا الخفيف لانه لو اراد ان يصح اذ به ولو اخبر بهذا المعنى لم يحكم بغيره رونه ولما انه مخاطب اوقع الطلاق
 في منكره فلا يبرى عن قضيه اعتبارا بالصاحي ومانا انه مخاطب لزم له نفي ما لا يها بالدين اسوا الانبوا الصلح
 واسم سكا فذا ان كان خطا باله حال سكره وظاهر وكذا ان كان خطا باله قبل سكره لانه لا يقال للعاقل اد احسب
 فلا يفعل كذا وان الخطأ بان يبرحه ما عندنا الحال ودا باطن لا يوقف عليه فاقم السبب الظاهر الدال عليه وهو
 البلوغ عن عقل مناهه سيرا وبالسكر لم يزل هذا المعنى وغفلته عن نفسه بسبب هو معصية فلا يحق به الخفيف لم يكن
 ذلك عندنا في الخمر مسود سى من نرفاته بعد ما لم يبرحه لان السكر لا يزيل عقله ولكن عجز عن استعماله لتغلبه السرور
 عليه وليس نال منه حاصل بسبب هو معصية فلم يوزع استقام ما بني على التكليف بل يحصل اقباحا حكما رجاء تنكيلا
 الا ان انا حق بالصاحي في وجوب النقص والحد حتى لو قل اننا اوقد فقه هذه الحاله بحسب عليه الحد والنقص
 فلان الحق بالصاحي مما لا يسقط بالشبهة او في خلاف النج كالاغمار وسيل ارجسهم عثر شرب الخمر فاربع الى باب فطلق
 امراته قال لكان حشر شرب يعلم انه ما هو مني خالق ولا لا تطلق والنوم منعه من العمل فكعدم الاتباع يقول يا ابا
 والسكر لا ينفذ من العقل والعقل بالنوم لم يكن عن معصية والركن الرده الاعتقاد والسكران غير معتقد لما يترتب
 فلا يحكم بغيره لعدم ركنها لا الخفيف عليه بعد لغير سبب **قوله** حتى لو مررت على قوم فقلت يا قوم
 ولكن صرح فزال عقله بالصراع لم يقع طلاقه لانه ما زال العقل فخطور اذ الصلح مرصرك بالامراض **قوله** الصلح
 حصل بالحق فيضاف والسكر الهابو اسطه كانه شرب القرب **قوله** الخمر ليس عرضة للصلح والراس موضوع للملك
 فانه ولو اكره في شرب القرب **قوله** الخمر ليس عرضة للصلح والراس موضوع للملك سبب صياح وقال بعض
 مع لانه نال عقله عند كمال التلذذ وعند ذلك لا سقي مكرها فافقت الى اسان للاخر مع عام العيان ما لتركه الاخر
 له اسانه مرفوعا وكاحه وطلاقة وسعه وسراوه هي كالعيان من الماطق استحسنانا لانه يحاج الى ما يحاج
 الما لاطق فلم يجعل اساره كعبان الماطق لا ادى الى الخمر وهو مرفوع بالصرح به خلا والعبد على امرائه الطلاق
 سيد لنفقه ولا يملك العبد الما بطلاق واما كان الطلاق يملكه العبد لا يكون يملكه لانه لا يملكه هو الا حصار

نزل

المطلق الحاجر لان الرق ساء ما يملكه المال لكونه مملوكا لنفسه من هذا الوجه فاستحق ان يكون مملوكا كجبهة واصل
 لمنافاه في صفته المالكية والمملوكية اذ الاولى سمى التذلل والثانية سمى العجز ولا ينافي ما يملكه غير المالك لكونه غير مملوك
 مردود الوجه والطلاق من هذا القبيل **قوله** وطلاق الامه سنان الى اخره اعلم ان اعتناق الطلاق بالنساء عندنا في
 يكون طلاق الامه بسن حر كان زوجها او عبدا او طلاق الحر ثلثا حر كان زوجها او عبدا وفي النساء عندنا في
 معتبر حال الرجا والخلاف لظهور حره كعبد وامه تحت حره قوله في الطلاق بالرجاء والعد بالنساء ان
 اعتبار الطلاق بالرجاء لانه مراد بالعد فكذا في الطلاق قضيه للعطف ولا يقال برأيه ابقاء الطلاق
 بالرجاء لان ما معلوم لا يحاج الى البيان لان نصفه المالكية كرامة المالك واهلية استحقاق الكرامة هو
 الادمية فاي تولى كرامة آدم فوجب لزم برأيه هذا الوصف وسقط نقصانه ومع الادمية
 في الحر او فزان العبد شتم على جهة الادمية والمالية وهذا صاع في الاسواق كاساع الاحوال فيجب النجاة
 في ملكه كانه قبل البهيمه وكانت حاله كريمة اكثر وحسن عكس الحر الذي كونه اكثر مما يملك العبد الذي كونه
 حره وفيه وفيه النزاع ولما قل في طلاق الامه سنان في كونه محلا بالالف واللام فسادا لا يحسن فيكون
 طلاق الامه التي تحت حر سنان وفيه وفيه النزاع ولا رطل المحلية وهو صر بوجها بالرجل فمعه حوزها كما هو مرفوع
 في حقه لان هذا اصل مشترك بينهما سني عليه مقاصد مسكة اكل الاستماع والاراد واج واليهما اشار الله
 بقوله لا تقربا لهما ولا يملك من لهما لدرق اثره في نصف النج فيكون اكل لحر ازيد منه للعبد كان صر
 رسول الله ازيد بسبب السوء فيملك الحر لزوج الزوج والعبد بسن يكون حره كعبد اوسع من حاله
 كحره وفيه وفيه النزاع ولان الطلاق تصرف سني على اكل فسد رسل اكل كاصل النكاح واصل الرجل
 سصف يرق الرجل فكذا اصل المرأة سصف يرق المرأة امر اخره عليك ان يزوج برجل يملك مرات فوجب
 ان يملك الامه مرة ونصف الا ان العبد لا يحرى فيملك عقد يتر وسعي ما روى اساع الطلاق بالرجاء لان الطلاق
 متى اضيف الى الرجل برأيه الاتباع ولانه مراد اجماعا فلم يبق غير مراد اذ الخفيف لا عموم له وقيل انه كلام ريد
 لم يست مرفوعا الى النبي **قوله** فان قلت كمال لكون المراد منه الامه تحت عبدا وكان طلاقا بسن فلم سويها
قوله لا يصح ذلك لانه لو كان المراد ذلك لم يبق تخصيص العدم بها ما خصصين فايد اذ الهاء في قوله وعندها
 راجعة الى الامه المذكورة فلو كان المراد ذلك لكان العدم راجعا الى الامه التي تحت العبد جيسان ليس للخصيص
 حسن فان لم لان الاجماع منع من مساوي الخصم ان عد الامه لا ترداد ولا ينقص يكون زوجها حرا وعبدا
 من اخصيصين **قوله** اعلم انه ما ذكر اصل الطلاق وصفه شرعا في بيان فعلى الطلاق
 على صير اي الماطق فان ردد النفعال سعي الفاعل سعي في كلامه كالسلام والكلام والسراج **قوله**
 وكان صريحا لان الصريح ما ظهر المراد به ظهورا ساعا سبق الى فهم السام مراد. واما ان يكون عند كرم الاسما
 وهذه الالفاظ مرادها الطلاق عن النكاح عرفا وسيمر له لا غير فكان صريحا **قوله** وانه تعقب الرجعة بالنفس

وتعريفه هو الطلاق مران فاساك لمعرفه في الرجعة اسسا كما وامساك الشيء ابتداء على ما كان مادامت العدة
باقية كانت ولاية الرجعة باقية او تسرح باحسان وهو ان يترك الرجعة حتى تنقضي عدها فعلم بهذا ان السنو
معلقة به وقال اذا طلعت النساء فعلن اجلهن فاسكونهن معروف **قوله** لا يعمد الى البينة لانه ظاهر المراد
فتعلق الحكم مع الكلام وقام مقام دعواه فاستغنى عن البينة **قوله** وكذا اذا نوى الا بالانه فانه يكون معقبا للرجعة
لان الا بالانه في هذه الاطراف معلقة بالفسخ العدة وهو بدعي اراد يحيز ما علق الشرع بالفسخ العدة فيرد
عليه **قوله** لم يدين في القضاء وبدن فيما بينه وبين الله لان هذا اللفظ يستعمل لان لم يترك البكاح فصار كالموضوع
له وما عداه من غير الحار فاذا عدل عن حقيقته كلامه لم يصدق فصار لانه خلاف الظاهر ودين فيما بينه وبين الله
لانه محتمل لان الطاق من الاطلاق والاستعمال الا بال والوثاق فيحمل لكون الطلاق عيانا عند محار
ووقا ان استطلق من غير عمل كذا وقع الطلاق فصار لا فاسا منه وسر الله تعالى ان المراد اذا لم يكن مقبدا بالعمل في عمل
كما وقع الطلاق فصار لا فاسا منه وسر الله تعالى ان المراد اذا لم يكن مقبدا بالعمل في عمل
ودين فيما بينه وبين الله لوجود البيان صريح **قوله** انت مطلقه بتسكين الظاهر لا يطلق بلائنه لان الاطلاق
لم يستعمل في المراد عرفا فلم يكن صريحا فاجب الى البينة ولو قال انت طالق وقال لم اعني الطلاق عن وثاق
البكاح يقع فيما بينه وبين الله كما يقع في القضاء لان هذا الاسم صار للطلاق عن وثاق البكاح عرفا وشرقا
وان كان في حقيقته اللغوية عيانا عن اطلاق البينة مطلقا والاسم مني ثبت بغير ما وضع له عرفا وشرقا صار لذلك
حقيقته ولما وضع له محار او حقيقته الكلام لا يندفع حكمه الاباراده الحجازا ما لم يترك الحقيقته بلائنه الحجاز لا يندفع
حكم الحقيقته لان البينة ليست بشرط البتة حقيقته للفظ فلا يمنع ثبوت حكم الحقيقته بترك البينة فاحاصل ان الكلام
اربعة انواع حقيقه وصحة وكله لا يندفع ما لم ينو الحجاز وحقيقه عرفه وشرعيه وكله لا يندفع ايضا ما لم ينو
الحجاز والاحتياط بها بحقيقه الرضعية ومجاز متعارف ومطلق اللفظ بصرف الله ولكن اذا نوى لمراسلة نك
لاست وان لم ينو غير مجاز غير متعارف وان لا است مطلق الكلام الا بال بینه **قوله** ولا ينعى به اي هذا الا بال
وان نوى اكثر من ذلك وقال الشافعي نعم ما نوى به قال روي انه يحتمل لفظه فان ذكر الطالق ذكر للطلاق لانه
لا يكون طاقا بلا طلاق كذا العالم وذكر الضارب ذكر الضرب فصار كالموضوع ولو صرح به ينعى به المثلث
كما نفي الا يرى انه ينعى تفسيره بالمثلث لهذا ينعى بینه المثلث انت يابن وهو كناية فلان ينعى انت طالق وهو
صرح او الى اذ صرح بالقوى ولما نوى بالاحتمال لفظه فلفظ بینه كالتوقا لها محي او روي اباي ونوى طلاقا وهذا
لان في استطلاق نعت فرد لانها صفة للمراه الواضحة ولما نوى بالاحتمال لفظه فلفظ بینه كالتوقا لها محي او روي اباي ونوى طلاقا وهذا
العدد اذا نوى صفة العدد والشيء لا يحتمل صدق اذا لم يحتمل العدد لان ينعى بینه لانها لغير بعض محتملات
اللفظ فاذا لم يكن الحنوي محتملات للفظ بعد حررت السبع للفظ الدال عليه والله اعلم بما عدا اللفظ الدال
عليها لا البينة **قوله** وذكر الطالق ذكر لطلاق وهو عيان عن الانطلاق واللفظ هو صفة المحل لكون العالم لا الفعل التظليل

وذا ثبت افتضاء فلا عجم له لان الما بت افتضاء الصحيح الكلام عدم فيما وركه وبه الثالث امر واد الوقوع
فلا يكون بابتا حقة ولا ينعى بینه **قوله** والعدد الموقوف بفتح المصدر محذوف كالتوقا اعطيت جزيلنا واطوبه
ههنا اي عطا جزيلنا وطعنا ههنا وهذا خلاف ما لو قال طلق نفسك ونوى بلائنا قال بینه سه المثلث لم ينعى به باعتبار
العدد حتى لو نوى بسين لا ينعى وانما ينعى لانه كل التظليل والامر بالعمل بسا وال مصدر وانما اسم جنس له وكل وبعض
لان النعت يدل على المصدر الما بت بالموصوف لانه ليس الوصف من المصطلح ما عليه اما ان يصير الوصف ثابتا
بالواصف فيصح الوصف فامر شرعي لا نفوي وكان ضروريا فلا يقبل العموم وخلاف انت يابن وعنه لان بینه
المثلث ما صحت عنه لانه نوى العدد لا يبري انه لو نوى بسين لا ينعى وانما صحت لانه وصفها والبينة ونوى بها
غلبه وهي ما يحصل بالمثلث حقيقه وهي ما يحصل بواضحة وله ولا ينعى بعين اصد بها فاذا نوى المثلث فقد عي
اصرها وهي متضمنة للمثلث فصح بینه المثلث محض انه بعين اصد ينعى البينة **قوله** لا يطلق
متنوع ايضا **قوله** هو عبارة عن ارتفاع البينة وهو ما لا يسوع لانه عبارة عن عدم البينة المحل والعدم
ليس لشيء حتى يشوع ولانه لا يصور المحل اكثر من قيد واصر فلا يتصور للارتفاع اكثر من واحد لا يرى انه
في الاحتياط لا يسوع فكذا في الشرعيات بخلاف المسوونه فانه يتنوع في الاحتياط فانه قل بسين الذي عن
عن المي على وجه الاحتمال للاتصال وقد يكون على وجه كتمه ولما سويت الاحتياط صار ان يسوع في الشرعيات
قوله طلقك لا يحتمل العدد وكتوبك تمت وقعدت الطلاق الواقع ساقضا بصحى الكلام وكان ضروريا
او نقول استرا ينعى بینه المثلث عند الشافعي لان قوله انت طالق او طلقك ينعى طلاقا وذلك كالمختص
عليه فيعمل به المثلث قول العموم المقص قلنا البينة لا ينعى **قوله** انت طالق لانه نعت فرد لا يحتمل العدد
فلا يمكن انما سيقال بالعدد باعتبار الطلاق الواقع مع ما عليه افتضاء لان المصطلح العموم له لا يثبت ضرورة
والضرورة ينعى بالواضحة وهذا لان قوله انت طالق كذب وهذا لغيره محض ان الوصف بدون الصفة الواضحة
المحل لغو كقولك للمراسلة قائم وكان سوية شرعا لان اللفظ ليس ان يكون الصفة بائنه بالموصوف او لا
ليصير الوصف سار عليه فاما ان يست الصفة بالموصوف بسبب وصف الواصف ضرورة صحيح وصفه فامر
شرعي ليس بلفظي لهذا ينفذ اسات الصفات بطريق الافتضاء في التعريفات الشرعية ولا يكون في الحسية
فيقدر بقدر الضرورة وهو صحيح المنطوق وهو ان لا يصير كاذبا لا غيا وصفه وامها يندفع بالواضحة
اذا النعت يكون بدون المثلث فصار في حق بینه المثلث كانه غير ثابت فيلغو وكذا نك سولك قوله طلقك
انه في اللغوية خبر عن طلاق موجود عن حاضر وهو لم يطلق قبل بسين لكونه ههنا كذا قال ضربت ولم
يسبق منه الضرب غير ان الطلاق ينعى شرعا افتضاء ضرورة صحيح لفظه فسقط بقدر الضرورة ولا
ضرورة المثلث فلا يعمل بینه المثلث ولا يندفع اذا قال انت طالق لسنه ونوى المثلث حيث نفي لانه اوى عن
له حينها انما ينعى بعد ان يبلغ الا يلزم فان سنية صفة لتطبيق محذوف اذ الفعل هو الذي يوصف بسنية وذكر

58,

تطبيقه الى السام فاما لان الطول يكون منه للظلمة وكذا الوقال اسطالق بطبيع طولها كذا وعرضها كذا ولا يكون
لثا وان نوى لان الطول والعرض يكونان للواحد فلا يصح منه نية **قوله** وكذا ذكر قوله انت طالق في الدار
او البيت او الطلاق او المحل لا اخصاص للطلاق مكان دون مكان لان هذا وصف حكمي فيعتبر بالوصف
الحقيقي وهذا لا يختص مكان دون مكان كذا هذا **قوله** وان عني به اذا انت كمر صدق بانه لا قضاء لان الاضمار خلا
الظاهر فلا يصدق القاض عند سدر الظرفية لان الفعل لا يصلح طرفا **فصل في اضافة الطلاق الى الزمان**
اعلم انه لو قال انت طالق عدوا او غدا مع الطلاق بطبيع الحرام اليوم السابق ولو نوى العصر صح في الثاني دون الاول
فصار وجه فيما بينه وبين الله توهمان مالا لا يصدق بمصداقها لانه وصفها بالطلاق في كل الغد فيصح ان
يكون الطلاق واقعا في اول العدة من صفته في جميع الغد فاذا نوى احرع فقد نوى تحصيل بعضه ومنه
التحصيل مع تمامه وينبغي ان يقال لا اقل طعنا ما دون طعنا لا يبرئ ان لو قال انت طالق غدا
ونوى اخر النهار فانه لما اراد تحصيل بعضه ما تناله اللفظ وهو محتمل لفظ على خلاف الظاهر صدق بانه لا قضاء
كذا قلنا ولا ينبغي حكمه بذكره لانه مقدر في قوله غدا وانتصابه بكونه مفعولا فيه وله ان نوى حقيقة كلامه فيصدق
وهذا لانه ابتاع الطلاق في العدة لانه جعل العدة طرفا والطرفه يليق بالابتاع والطرف لا يتبع اسباب المحذور
كأنه كذا في الدار بل يصح وجوده في احرار المحذور في غير ان نوى لم يوسا على احرار الاول باعتبار السبق وعدم
المحارفة في نوى حر الاخر كان بعين احرار النوى وهو مقدر في ما يعتبر من احرار الاول وهو صدق في خلاف قوله انت
طالق غدا لانه وصفها بحد الصفه في جميع الغد لا نوى لمن قال والله لا اصور في غري ساول ساعة من الامر
حتى لو صام ساعة من عيده ولو قال لا اصور في غري ساول جميع حتى لا يبرئ في عيده لا الصوم جميع الحر وكذا الوقال ان صحت
الدهر فبعدى حرع على صوم الا انه لو قال ان صحت الدهر فبعدى حرع على صوم ساعة والفقهاء ان قوله عند ظرف
ضروري لسو به اللفظ وقوله ما غدت ثبت بلفظ يدل عليه وما ثبت باللفظ محتمل البينة لما ثبت بدونه ما لم يثبت
لا اثر في نوى شرابا دون شراب وقوله لا اثر في شرابا لا يتضح لك الفرق **قوله** على ما بينا اساره الى قول لا نوى التحصيل
في العموم وهو كماله مخالف للظاهر **قوله** اسطالق اليوم عدوا او غدا اليوم احرار في الوصم للذين يكلمهم جميع في الاول
اليوم وصار قوله عدوا لانه اوقع الطلاق في الحال ووصف اليوم بكونه عدوا وجعل الواقعة في الحال واقعا في العدة وهو
مستحيل فيلغوا ذكر العدة في الثاني بفتح الغد وصار قوله اليوم لغو لان الابتاع في عدو لا يصح لكون الساعة في اليوم
فلما قل اليوم ولا نية لما قال ولا غدا كان هذا اضافة للطلاق الى وقت محسوس ولو لم يذكر اليوم لم يصدق مضافا وقوله
اليوم ليس صالحا في حكم اول كلامه لانه ليس مستند في النسخ ما سفي لكونه مستندا في النسخ وهذا خلاف ما اذا احرار الثالث
للعقل شرط حيث ما يحل به التي صلاها **قوله** لم يجعل ذكر الغد لا ينافي تطبيقه اخرى فيه **قوله** لعدم الجأ
الى ذكره فاما انما جعل كلامه الذي هو وصف حقيقه انما جعل الاجل الحاجة وهذه الحاجة تدفع بالواحدة فاما بالتطبيق
الواحد يكون الثاني الوقتين فلا ينافي اخرى كذا قال في النوازل لو قال انت طالق اول النهار واخره ان ينع تطبيقه

واحدة **قوله** فذكر حكم هذين الوقتين اذا ذكر غير الواو فاصحها اذا ذكر مع الواو **قوله** قد ذكر في المسقط الفرق
من المسقط عند ذكر فقال لو قال اسطالق اليوم وغدا طلقت احوال لم لا تطلق غيرها لان العطف لا يستلزم كذا في صحتها
بالطلاق في الوقتين وهي بالتطبيق الواحد وصف بالطلاق في الوقتين جميعا واما اذا قال انت طالق عدوا اليوم
تطلق واخره اليوم غدا واخرى فذلك لانه عطف الجملة السابقة على الجملة الثانية باحترار المحذور في الجملة الثانية
يصير معاداة الجملة السابقة فان العطف لا يستلزم من المحظوف والمحظوف عليه في المحرر كانه قال اسطالق اليوم
وعلى من انا لا تطلق الا واحد لان صيغة كلامه وصف هي بالتطبيق الواحد وصف بها طالق الوقتين
جميعا جوابا عما ذكرنا **قوله** ولو قال انت طالق اسس وقد تزوجها اليوم لم ينع في لانه اضاف الطلاق الى وقت لم
يكن له كاله فيه وكان في الواقع عليها كما لو قال انت طالق قبل ان اطلق او قبل ان تحلق **قوله** يمكن نصيحة
احرار عن عدم الكاح ونقد لانه لما كان للاخبار وضعا جعل احار كما لو قال امراته احرى بك طالق مرارا لم ينع
الا واحد لان كان جعل الثاني احارا **قوله** ما ذكرتم منقضا اذا قال امراته بعد الدخول بها اسطالق مرارا ينع
الثالث ان يمكن جعل الثاني الثالث احارا **قوله** يمكن لان القيد كما يبرول عنها يعود اليها فيصح كون الثاني احارا وهذا
عند بعضهم والمحمول من شأنا يتولون موقف ذوال القيد عنها على انقضاء العدة وكذا قالوا لو قال امراته
المحظوف انت طالق قال كل امرأه الى طالق مع عليها طلاق اخر وهذا من اهداهم بقيام الكاح بعد الطلاق
واذا كان كذا ذكر بعد اعتبار الثاني احارا **قوله** ولو تزوجها اول من اسس طلقت حتى قال ذلك لانه ما سنده الى حالة
منافيه ولا يمكن تصحيح احار الى نفسه وكذا في حق غيره لانها حقيقة محجوز فلا يعتبر في مقابل الانشاء
لان الثاني احرار حقيقه عرفا وسرعا ولان الثاني احرار في الحاضر انشاء في الحال لانه على الساعة في الحال ولا يمكن الانشاء فلهذا
تطلق في الحال **قوله** وكذا الحكم ما قال الله توما ومن حيا الى وقت الحجوم وهذا موضع الوقت لان التطبيق يستدعي الوقت
لا محالة فتوجه جهة الوقت اعلم له هذا في مسائل في على الاتفاق في واحدة على الاختلاف في كلمة ومعنى في شيئا
في هذه المسائل للموقد الاتفاق في محله سكت عن هذا القول فندرجه في شروط وقوع الطلاق في صوم وكلمة لفرق قوله ان لم يخلو
لشرط الاتفاق فذلك لم يجر في ما يتبين وجوده اذا كان يعرف وقت وجوده فكان شرط وقوع الطلاق عليها
عدم التطبيق وما دام في الاحياء موضع منها بالتطبيق في البراءة هذه المسئلة التطبيق في الحث عدم التطبيق **قوله** كذا
قوله ان لم انت البصرة الى قال انت طالق لزم انت البصرة فانه لا يقع الطلاق في جميع البابين من الاثني فاذا انتهى الى الموت
فقد وقع الناس في وجه الشرط والمحل قابل للملك باق فوقع فذلك هو **قوله** موها عشر له موته معناه لو مات
الزوج وقع الطلاق عليها فيلزم موته بساعة لتحتو عجم عن ابتاع الطلاق عليها فان لم يدخل بها فلا ميراث لها
لان امرأه النار اما ميراث اذا كانت في العدة وان دخل بها فلها الميراث لان الطلاق وقع عليها قبل موته ما حاراه وهو ترك
التطبيق صار فان اوان ما لم يراه وقع الطلاق عليها فيلزم موته ساعة لطبيع لا يصح فيه كلمة التطبيق في النوادر ولا يقع
عوتها لان البابين ما ينع عوتها فوضرط عند انقضاء محل الطلاق فالصحيح لزم موته ما حاراه اذا اشرقت على الموت بعين

من جوبتها فلم يسح النكاح للطلاق والملك فاق والمحاق ولا ميراث للمزوج منها لانها قد ماتت قبل الموت فلا يكون
 سمارا وجه عند الموت وهي شرط التورث **قوله** ولو قال ارطالوق اذ لم اطلقك او اذ اقام اطلقك لم يطلق حتى يموت
 اصلها وان عني في الشرط وان عني في معنى ومع الطلاق كما سكت لان لم يكن له فيه ففقد له حينئذ الطلاق حتى يموت اصلها
 كما سكت به لان اذا استعمل بها هو كالمالك والحيث لم يبق فيه مع الخطر قال نواد الشمس كورت واد السماء انطرت
 ويقال الرطب اذا استند احد الشرط ما هو على خطر الوجود فتبين ان الوقت حقيقة فخر من نصار الشرط وقتا
 لا طلاق فيه وقد حقق في هذا الوقت ان طالق اذا نسي فتاقت من محلهما لا يحج الامر من مديها كما لو قال نسي
 خلاف لم يثبت ولا في حينه ان اذا ذكر للوقت قال واد يكون كرهه ادعى لها في واد احاس الحس يدعي جبر
 وكر للشرط انما الصانع ان الساعر سحر اغناك ركب بالغني واد انصبك حضا صه نجل بلوكا للوقت نفع الطلاق
 واد اراد الشرط لا يقع فلا يصح بالشك وهكذا تقول في قوله اذا نسيته انك تملك البر وجهه لكن الامر قد صار مديها فان
 اراد به الوقت لا يحج الامر مديها وان اراد به الشرط يحج الامر من مديها فلا يحج بالسك **فان قلت** بالنظر الى
 هذه النكحة سعي ليرى ان بوقوع الطلاق لانه لما عارض مع الشرط مع الوقت برح وبيل الحرة وهو دليل التورث
 فيقع الطلاق **حسن قلت** بهذا من ترك جميع صور التورث ان كانت عليه طيبا بأكبره موجودا فانه اذا سكت
 في النكاح طياره وقد كانت قبله بقينا فانه لم يبق فيه الا ما صرح في النكاح طيبا بأكبره والخلو
 برامعي جانب الاحتياط لما ان الشك لا يزيل السنين هناك كذا ولا يلزم على هذا قوله استطلق حتى لم اطلقك
 انه سعي في الحال وان اختلفت اسما لفظ الكلمة في الحق من مدين فبغيره متى ذكره بكلمة لم يستعمل في الماضي
 سالا لم افعل كذا ويراد به الماضي وقد مضى حين لم يطلتها فيه فجعل اسما في الحال وكذا لو قال زمان اطلقك
 او يوم لم اطلقك سعي في الحال ولو قال حين لا اطلقك لاسم الطلاق سعي في الحال ولا يبرأ من المستقبل فيقال لا افعل
 كذا والحين يكر ويراد به الابد ويكر ويراد به الساعة ويكر ويراد به سنة او ايام والساعة غير مراد عرفا
 بمعنى الوسط وكذا لو قال زمان لا اطلقك لان الحين والزمان يستعملان استواء واحدا ولو قال يوم لا اطلقك
 السعي في يوم **قوله** هذه التطبيقات في هذه التطبيقات الى هي شرط السر بعد رجوع الاحسان انه زمان عدم فيه
 فعل الطلاق لانه كما سعي في قوله ارطالوق هو ما فعل فعل الطلاق فلا يكون باركالة لان الانسان انما سعي في ان كان للفعل
 زمان يتور على العمل ولا يفعل ولم يوصو وليس حتى الترك هو غير معتبر ان شرط الحث ترك يمكن الاساء عنه
 لان مقصوده من العبر البر ولا يمكن عيب السر لان يكون هذه الساعة للطبيعية ساء فاسني هذا القدر عن
 بدلا لاله حقيق السر لان يكون هذه الساعه ولو لم يصح سني حلالا العبر على هو المقصود به **قوله** واخواته وكر
 محو قوله لا يلبس هذا الثوب وهو لاسه ولا يركب هذه الدابة وهو اكبرها فتزعم في الحال وكر بها لا حث
 وان كان البس القليل بوجوه في استغاله بالسعي **قوله** ومقال الامر ان يوم اتزوجك فاسطالوق الاضاح اعلم اهل
 ان اليوم سعي بطلو الوقت بسطه الليل والنهار قال الله تعالى ومن يولم يومئذ به لا يفر ولا يحز

الحقبة فتدبر بعض من طلق الوقت لان من فر من الرجف ليلا او نهارا لم يفر هذا الرجل
 وقال في مسلك الكلام يوم ليا ويوم علينا ويراد به مطلق الوقت وسهل لسان النهار قال ثوبانها الذين
 اسوا الاثني للصلوة من يوم الجمعة واذا ساء استعماله لكل واحد منهما فلا يبرضا بطل عاينه اصلها
 عن الاثر يستعمل اذا قرن بما يجتهد كالصوم يراد به المعيار لانه البقوع اذا لم يمتد سبب المحدث اذا قرن بالاعتد
 يراد به مطلق الوقت لكونه اليوم والطلاق بما لا يجتهد في راد به الوقت لثبوت اذا تزوجها ليلا واد امر
 بالمد بما يجتهد في حال ساقط النهار فاذا لم تعلم بغيره صريح في النهار بما علمت بعد انقضاء الامر فلا خيار
 لها ونفع بما يجتهد ما يتقبل الثابت وما لا يجتهد بالاعتدال والطلاق لا يعتد بالاعتدال لانه لا يبرأ من المطبق في ظاهر وكذا
 اذ لم يرد به لانه لا يتقبل العاقبة حتى لو قال انت طالق سهر ابايد ولا سوفت ولا امر باليد بما يجتهد حتى
 لو قال امرك سر سهر ابايد وقت ساه ولا امتداد وعدمه بحيثين الحرة لانه الشرط **قوله** في الكتاب بعض
 النسخ والطلاق من هذا العمل يدل على لزوم المعتد بالامتداد وعدمه جانب اجراء الاحاطة لاسم الطلاق
 مع الطلاق لما اصرق في الامتداد لسرفان الحكم وان احدى شرطها ما عدم الامتداد هكذا قال الامام في الامام
 وذكره بعض نسخ هذا الكتاب في السروج من هذا البديل وهو يدل على لزوم المعتد جانب الشرط وهكذا قال الامام
 محمد الدين في اجواب عن الامر باليد حمل اليوم المحروق بالندوم والامر باليد على ساقط النهار ليس باختيار
 لزم المطور البدي جانب اجراء فطبل باختيار لزم حمل اليوم على ساقط النهار اذ لا يبرأ من اليوم اذ كان مذكورا ما لا يجتهد
 من الشرط والحرارة كقولك انت طالق يوم اتزوجك ويوم ادخل الدار ونوى ساقط النهار دين في ماله وقضاه وهذا
 اذا دخل الشرط على اليوم دخل عليه الحرة ايضا لانها كسني واحد الحرة الحمد وهو الامر باليد بسوق الا وقت
 محمد ليكون معيارا له وهو ساقط النهار فخر عليه بدلالة الحال **فان قلت** فيشكل على هذا ما اذا قال الله اكلم
 فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد عند علم ان يكلم بالليل ولا حث مع ان الكلام فعل غير محمد على ما ذكرت من راد به
 الكتاب فذا قرن باليوم فلم يحمل على مطلق الوقت وكذا لو قال لا بقله في كل يوم لا يبرأ من اليوم حتى لو كلفه لا حث
 والمسلمان في منه الفناوى **قلت** اما الحكم الاولي فتدبر يد النهار باليوم بدلا لانه اعاده خوف التقى عند ذكر
 الغد ولا لا يكون لذكر حرف النفي فايين حتى لو لم يعد قال الله لا اكلم اليوم وعدا وعدا بعد بطل البدي
 فصار بمنزلة قوله لا اكلمه بله ايام واما الحكم الثانية فقد ذكر كلمة في تحديد الكلام لما عرف في قوله انت
 طالق في كل يوم والحدود انما تحقق ان لو لم ساول في كوا اليوم لمطلق الوقت لانه حسن يكون للاستمرار بالحدود
فصل قوله وقال السافعي مع الطلاق في الوجه الاول الصال الذانوي لانه اضاف الطلاق لما حمل فيه كقولك
 انت طالق او انا منك ما في هذا لان محل الطلاق ما سفيه حكم الكاح لان الطلاق شرع لرفع ما ثبت بالكاح
 وحكم الكاح منكر ما حث على كل واحد منها للاستمتاع بصاحبه وبذلك هي الخطابة بالنوطي كما هو الخطابة
 بالتكثير وهذا يبيننا فضا كخير وسعد الكاح بذكر كل واحد منها وسعي موت كل واحد فاستقامت صافه الطلاق

الى كل واحد منهما ان الاضافة الى الزوج غير معهود فاجتبه الى البينة ولما اتمت الاضافة الى غير محله فليفتقر هذا
 الى محل الطلاق محل الموصوف بالبتير لانه لرفع البتير فيها لا يفيده لانه عبارة عن ملك النكاح والملك يستلزم عليها
 لاله اعليه لان الملك انما يستلزم المنفعة وبني الحرة لضرورة تحقيق مقاصد النكاح وهذه الضرورة في جانبها الاخر
 ولما اتمت المراه من كونه مملوكة ولا يسمى الزوج بدكر الا بولي لزوج بعد النكاح ينطلق حسمه واستحقاقه بامانة
 وان كثر في ثلاث سواها وهي مخوعة عن الخروج والبروز والتزوج مع قيام الاعليه لحي الزوج فتدظر
 اما الملك في حقها دون الزوج ليعلم انها مملوكة دون ولا يقال انه لا زال له الكل وهو مشترك بينهما لان الطلاق
 ما وضع لابطال الكل لانه يرفع موجب النكاح وموجبه الملك لهذا يسمى الزوج ما كان وكان ولما التصرف
 فيها اليه فلا يصح اضافة ما يدرج الملك لما المالك كالوقال بعد انما منكر خلاف الا انه لا ينفك عن النكاح الوصل
 وهي مشتركة بينهما بخلاف التحريم لانه لا زال له الكل وهو مشترك بينهما فاستقامت اضافة ما لهما لمصادفتها
 اكل ولا يصح اضافة الطلاق اليه لانه لم يصح في محل **قوله** لا فرق بين المسلمين اذ يبرأ منه انت طالق واصل اوله
 والما ينطابق واصل اوله لاسيما في ما فرق في حق التسيك في الابتناء او حق الزوج **قوله** ولو كان المخوكر هاهنا اي
 في الجاه الصغير قول الكل فغير محمد واصل اوله لانه لم يترك خلاف في وضع الجاه الصغير انه لا يقع في مكان عند محمد
 ايضا لا يقع في مكان في قول محمد في طلاق المبسوط فان عنده بطون واصل رجعية **قوله** انت طالق واصل اوله لانه
 ولا تفاوت بين هذا الوضع وسر به وضع الجاه الصغير بقره انت طالق واصل اوله لانه اتخذ الوضوء فذكر في
 اصدى ان الجواب قول العكر انهما انه لا يقع في الاخر ذكر ان على قول محمد مع واصل رجعية يلزم من ضرورة
 ورد الروايتين عن محمد ما لو قال لها انت طالق او لا بد من ذكر الواص او قال اوله لاسيما او قال انت طالق او طالق
 لا يقع في غير الكل **قوله** له اي لجملة اذ دخل الشك في الواصه سطر ما فيه الشك في قول انت طالق كالوقال
 امرأة طالق بعد حرا ولا فانه سطر العتق لا الطلاق بخلاف قول انت طالق او لا لانه اذ دخل الشك في اصل الابتناء
 فلا يصح في اوله اي ولا في غيره ولا يوصف في قول انت طالق في قول بعد اى بالواحد او بالثمن
 او بالثمن وانما يطلق اسم العود على الواص لما فيها اصل العود مع ان الوصف في قول بالعود كان الكل كالمعا واصل
 في الاصل وحسنه كان الشك في الواص اذ لا ياتى بحسنه بغير قول انت طالق وهذا لا يصح في
 بالاجماع وكذا انها والبريل على الشك اذ اذله العود كان في ذلك انت طالق ما يملك اصدى ما في فكرة المتن
 وهو انه لو قال لغير المخوكة انت طالق لما يصح المتن لو كان الوقوع بقول انت طالق لما وجه المتن والناشئة انه
 لو قال لامرأة انت طالق واصل اوله لانه لا يقع في قول انت طالق لكان قوله واحد فاصل من الاشياء
 والواقع فلا يصح الاستسار والمال لانه لو قال لها انت طالق واصل اوله لانه انت طالق بل في مصادفها **قوله** انت طالق
 وهي حصة فسادها العود وهي مبنية لانه في قول انت طالق الوقوع بقول انت طالق لانه اضافة
 الطلاق الى حاله فابنده فلا يصح وهو لانه قرن اطلاق بالمولود وهو حال ما انصاه ملك النكاح والطلاق يستدعي

180
 الاصلية والمجلية وموتة سائر الاصلية وموتها بناء المجلية **قوله** وقت الزوجة لوجود النكاح من ملك المهر وملك
 النكاح اما اذا حلت كونه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكة فلا يمتنع صاحب النكاح منقطع والنكاح ما شرع الاصلية
 واما اذا ملك هو اياها فلان ملك النكاح ضروري بمت ضرورة سائر النسب لهذا لانه لم يشرع بلا مال وهو في قبيل
 الوطيات وهي معدومة بجهوله ولانه استلزام على الحق اذ الاصل فيه اكرامه وراحمته في دفع لسلطه الاختيار
 وبني ما كمنزله وبالنكاح يصير مملوكة منبذله وهذا لا يقبل الفسخ لانه ضروري فيض ان حق الفسخ كان لم يكن واذا كان
 ضروريا لم يمتنع مع ملك المهر لانه ثبت اصلا لضرورة اذا الرقيق على ما بهما **قوله** وعن محمد انه يبيع لان العدة واجبة
 اتفاقا وقيام البتير ضرورة يمكن لوقوع الطلاق بخلاف ما اذا ملك الزوج امرأته لانه لا يعد عند حرج كل طهرها لها
 وهذا لان العدة انما يجب لاستمرار الرحم عن المآثر وتسهيل استمرار رحمها من نفسه مع بغا السبب الموجب طر
 الوطى **قال قلت** اليس انما يجوز التزوج وهذا دليل على وجوب العدة **قلت** قد مالوا لاعداء عليها بديل لانه لو رجمها من
 آخرها والصحيح ان الجوز تزوجها من آخرها واصل العدة عليها حواشها ولعل يجب في حق غيره فهو على
 الروايتين ولو استزنت فاعتقته وطلقتها العدة قال ابو يوسف لا يطلق لانها ما ملكه الطلاق على المهر فلا
 يعود باعنائها ان الابطال يعود وقال محمد لا يطلق ان كونها عتق من النكاح لبعض ما ملكه طلاقها الا ان
 قيام ملك المهر المنفعة لما ملكه الطلاق مانع فادرا بالعتق عمل المقضي **قوله** لانه علق التطبيق متعلقا بالعتق وهذا لا يصح
 الا ان سئلوا اصله بالآخر متعلق بالشرط او متعلق بامان الآخر متعلق بالعلو او متعلقا بشرط واصل
 او بعل واصل وكذا الباع ان اعترف المولى ليس بعل التطبيق الزوج وكذا تطبيقه ليس بعل لانها فتنعير الوجه الاول
 واسمى بالمتعلق الحق بالمتعلق لانه حسن برول ملك المالك بما رضاء فتعين متعلق الطلاق بالاعتاق وهو صوابه
 في الاعتاق لانه معدوم على خطر الوجود ولذا يطلق بعلق المتعلق بالطلاق عند ما لم يعرف الاصول
 ان امر المتعلق في السبب لا يقع الحكم عندنا واما ما اشترطه من ضرورة امتناع السبب في الاعتاق ان امر المتعلق في الحكم
 لا يقع السبب في التصرف بطلاقه على شرط عندنا وعند صارت تطبيقا زمان الحكم وهذا بطل متعلق الطلاق
 والعتاق بالملك جواز التكفير بالمال من الكنت اذ العتق بالمتعلق بالاعتاق وهو صوابه لان الشرط في الشرط
 سعا قبان فيصا دون التطبيق في حرمه ولا حرم حرمه غلبه بالمتعلقين وكل من وان كان للمهر ان عند ارباب
 اللسان الا انه ساء استعماله للمعاجرة في حق العتق بغير ان العتق لعلنا عليه لانه مع الشرط **قوله**
 لانه علق التطبيق بالاعتاق او بالعتق اذ اللفظ سطهما وهو مشكل لانه اذله الاعتاق بصافا فتعير الحكم عن
 علمه لا يبرى لما قوله اباي ولا يستعمل في ذكر اللفظ المتعذر لذكره في الكلام الجاه الصغير ويمكن بغير ان تعار
 ان اللفظ سطهما الى لوط العتق يحمل الاعتاق العتق على طريق البتير لانه الاعتاق على طريق استعارة لما ان العتق
 لا يصور بدون الاعتاق فكأنه ذكر الحكم واداع له العتق على طريق الجعير لانه هو اللفظ وكان معنى بالاسطمان ههنا
 حسن اجمال التنازل على طريق البتير لانه لفظ الوصل لا سطم الجعير معا والمذكور هذه الصفات الى العتق معدوم على

الرجوع الى متروك الوجود والحكم وهو بعد وقوع الحيض المأخوذ من شرط فساد كاه قال الحنك
موال فان طلق بسبب حسن صا دها الطلاق في حرم فبذلك الرجعة **فان قلت** العود على حقيقته من الزهر
مع فمخرج بصدده باعتبار انه ما نكح لا ساء الطلاق بحسب او تعليقا وكان فيه من ضرورة نصيحة كلام
من هو قوكر للتصرف في ذلك مع كل تغيرات من تعدد العود والفسا لا غير ما نكح لا ساء الطلاق بحسب او تعليقا
فلما لم يلزم العود على معنى للتران بعينها على حقيقته والطلاق في النكاح بما فيان اذ الطلاق مع القيد النكاح
اساسه فلهذا كونه ضرورة **قلت** وقال محمد روجها عليك الرجعة ولم يذكر الا خلافا في رواية لم يلبس في الاصل فلهذا لم يعل
مع المحل في سبب ان عند الحكم لا استطاعة مع الفعل وعلى البعض معا فيان بخلاف الاستطاعة مع الفعل انها عر
لايقا لها فيكون مفارقتا للمحل ضرورة والا يكون الفعل بلا استطاعة واما العمل الشرعي فانه باقيا لانه في حكم
الاعمال والاصل بعدم المهور على الا مرسعا فيان لم قال محمد التطبيق في كل واحد من الاصلين في كل واحد من
واحد والمحل في الشرط يتحقق سببا عند العتق بفان الا عتاق لانه محلول وكذا الطلاق بفان التطبيق
لانه محلول فيكون الطلاق مفارقتا للاعتاق فيكون مفارقتا للعتق ضرورة فيكون واقعا على الحرمة فيملك الرجعة
فان قلت لما افتقر للاعتاق والتطبيق بصلها فالدائمة كان التطبيق مصادا فالدائمة ضرورة فلا يملك الرجعة
قلت لما كان العتق المحل سببا عند الشرط صار كان قوله انه حر وان طلق بيمين وجرأ زمان واصل فينتقد
موجب جزا للفتن ضرورة فيصادفها المظن فيان في حرم مملك الرجعة **قلت** والعق بفان الاعتاق لا عليه
الآخر وهذا مشكل ان الطلاق بفان التطبيق لانه عليه فيكون مفارقتا للعتق والجواب ان جعل العتق مفارنا
للاعتاق مطابقة للجمهور جعل الطلاق مفارقتا للتطبيق ايضا للبعض وانما لم يعل العتق لان الطلاق محض
سقوط السوت لانه بعض الجاهات لما سوت العتق محض سرعة السوت لكونه احب للمساكين الا يزل الملك
ما خرج اليه الناسد عن البيع الى زمان القبض بخلاف البيع الصحيح لسوته على وفق الدليل وكونه محسونا كونه مبروعا
وسور الناسد على خلاف الدليل وكونه متعوضا لكونه مبروعا عنه والجواب عنه لانه الطلاق عند الحاجة لم ينعوضا
قلت ولما لم يزل الطلاق يعلق بالعتق والعتق يصادف الدائمة فكذلك الطلاق والطلاقان حرمان الامة حرمة
غليظة وهو لان التطبيق ولز كان بفان الاعتاق والعق على ما ذكرنا ولكن يخاف التطبيق في ما سوت العتق
والنهي في زمان السوت ليس ثابتا عليه لجان العمل فلا يصادفها المظن فيان في حرم خلاف المسئلة
الاولى لان العتق شرط في الطلاق بعد العتق ضرورة اما سعا فيان خلاف العتق لانه كخاطفها وكذا
لحرمة الغليظة كخاطفها **فان قلت** ما وجه التخصيص في عكس المسئلة فيقول كان الزوج على طلاق النسيين
في العتق فكذلك المولى على الاعتاق في العتق فلا فرق في التطبيق بالاعتاق فكذلك الاعتاق بالتطبيق ولما
قرب الطلاق الذي هو حكم التطبيق بالعتق الذي هو حكم الاعتاق فكذلك العتق بالطلاق ايضا وكان العتق
واقعا عليها بعل التطبيق كما ذكرنا في وقوع الطلاق بعد الاعتاق وكان طلاق النسيين مصادا باياها وبى امة

فحرم حرمة غليظة **قلت** وجهه هو العمل بالاحتياط والعمل بالاصل ودكرنا ما لو قلنا ساء العتق عن التطبيق يلزم
لحرمة الغليظة ولو قلنا ساء الطلاق عن الاعتاق على الوجه الذي قلنا مفارقتا التطبيق العتق لا يلزم
ولم يكن الزمة قبل هذا ولا سبب لحرمة بالنكاح **فان قلت** يلزم هذا انما امر اخر بالنكاح وهو ولاية الرجعة
قلت الرجعة عبارة عن استدامة النكاح وكان له قبل هذا ولاية استدامة النكاح فسعى ما كان على ما كان
وهو العمل بموجب النكاح فان السك اذا سعت موصى ولم يكن موصى احد احا بين على الاخر فيعمل ما كان على ما كان
قلت فبما ان العتق مع الطلاق والاعتاق مع التطبيق **فصل في سببه الطلاق وصفه**
ذكر فضل وصف الطلاق بعد ذكر اصول الطلاق وسوئته كما في الوصف ما به فتع موصوفه **قلت** والسبب
وعد طعن بعض الناس في سببه السبابة فالواحد اسم جاهلي واما اسمها الشرعي المسجدة والجواب انه كتبت بعض
الفتح السباحة وبى من اسمها واما السبابة فنزولنا سنة في حد عتق الله ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
السبابة في ادبته وصفه الطهور وروى انه دم اسك السبابة ولاهاهم للادنية لان الاسماء التي
في اعلام لا يوجب كفتيق معاينتها المسببات بالاجماع كذا في الجاه الصغير في الاسلام **قلت** وهي ملت اعلم انه
لو قال انت طالق فهكذا واثار راجع طلق واصد وان اثار راجع طلق سبب في الاشارة لثابت طلق
ما على الاشارة بالاصابع فينبذ العلم بالعدد المجهول بالسنة بالاجماع فالنهي في الشهر هكذا وهكذا وهكذا
واسار بالاصابع فينبذ العلم بالعدد المجهول بالسنة بالاجماع فالنهي في الشهر هكذا وهكذا وهكذا وهكذا
المال في سعة عشرين يوما وكان مراده في مرفقك سائر الشهر فذلك يكون بيمين يوما وقد يكون عشرين
يوما والسان قد يكون للسان وقد يكون بالاجماع ثم اعلم انه لا فرق بين الاشارة بالاصابع الى اذنك الناس
الاشارة بها وبين الاشارة بالاجماع الا في التوايد الظاهرة ولا الاشارة بها بالمشهور لا بالمشهور الى المعقودة
والعرف بل على هذا فكذا السنة وانه في ما خسرنا بها سنة الثالثة كان الاعتبار بما نزل دون ما عقد فلو
نوى الاشارة بالمشهور في صدق قضاء ودين مما سنة وينزل الله نوح بيمين سائر ديانته وكذا الوفا عتقت
الاشارة بالكتف في الاصابة في سنة سنة بيمين الله ولا صدق قضاء في بيمين واحدة ديانته لانه نوى ما حكمه لكنه
خلاف الظاهر واذ ان اثار راجع طلق لم يزل هكذا في واحدة لانه ما بعينه الاشارة تفسير اعز ذكر
العدد المجهول فاذا لم يوجد العدد المجهول في الاعتاق بقوله انت طالق وهو لا يحمل العدد **قلت** وقال الشافعي يقع
رجعيا اذا كان بعد الدخول لان الرجعة في العتق حكم الطلاق بعد الدخول بالنكاح فلا يملك الزوج سد بيله كما يملك
سد بيل سائر احكامه السريع لا امرى انه لو قال لعنم امرى اعدا لانه او ويصيرك بيمينه فلهذا يملك كل النفس
او مائة لا رجوع في حكمه او قال الطالق على الرجعة عليك كان باطلا واما ينقطع الرجعة ما على النكاح
به بان يجعل سائر بطلتها فلنا انه وصف الطلاق ما حكمه وهو السنة بقوله انت طالق بان من استسكن البيوت

قبل الدخول وبعد انقضاء العدة بالطلاق لانه لا يثبت للاجل 2 سنوات السنونه وهذا لان الطلاق في الاصل هو
السنونه في الحال لا في شرع لرفع النكاح وقطعه والاصل في السبب اذا انعقد محل كله لان النكاح ورد بالمال
الى انقضاء العدة 2 صريح الطلاق اذا لم يصح بالسنونه يعني ما عدا غايضه التباس وسبب الاغتياض في الشرع
بملك الامانه بل نفرا الحكم الاصل في عصر هذا العارض الذي فيه اخبار على ما ورد في النص ببيع واصل بانه
ان لم يكن له بنيه او بنو السنين والبنو الثلث فملكه ومثله الرجوع منع **فان قلت** لو كان انت طالق محمدا للسنه
سبح ان يبيع بنيه اليسنونه 2 قوله انت طالق لان البنيه انما يملك فيما احبب الله لفظ ولم يصح بالاجماع **قلت** البنيه
يصح 2 الملقح لا يخرج من الملقو والسنونه ما صارت مملوكة فلا يملك به كمن عليه اليهود اذا سلم بريد به
وطع العلوة العمل سنة بخلاف ما اذا قال انت طالق بغيره اليسنونه مملوكة في اصل المسئلة ان الانواع
مملوكة الزوج ولما ملك الاغتياض عن انا له الملك وانما ملك الاغتياض عما هو مملوكة له فثبت لرا انا مملوكة
له وكان وصفه الطلاق الذي وقع بالسنونه بصر فانه 2 ملك نفسه فيجب ايماله ما امكن وكان سبي على
هذا الاصل ليرد في الملك فنفس الطلاق لان حكم الرجعة بعد صريح الطلاق يستلزم اختلاف التباس
فلا يخفى ما ليس في صفاء **قوله** لان هذا الوصف يصح لا يميز الانواع فاما بقوله انت طالق الا انا فعلمنا
بانه لعدم الامكان ان الثاني يكون باثنا فيكون الاول باثنا صفة اذ لا يتصور عدل الاول رجعا اذا
صار الثاني باثنا **قوله** وكذا اذا قال انت طالق الخش الطلاق **فان قلت** الخش فعل التفضيل فينقض ليعرف
هناك فاختار احد ما الخش عن الاخر والاختش هو الذي لا يكون فوقه الخش فمعين الملك لانه ليس فوقها
طلاق الخش لا يشرط فيه الثلث بل مع الثلث 2 قوله الخش الطلاق بوي او لم يبق **قلت** هذا الوزن
مترك في التفضيل وليس مجرد الالاسات قال نحو وبعولتهن احق بردهن فاذا كان كذلك لم يحل
مطلق اللفظ على الثلث وكذا الجواب في الاجت والاسود والاشد الى هذه السادة الفوائد الظهيرة
قوله اذا قال طلاق السبطان او البدة لان الطلاق في نفسه مشروع غير موضوع بالخش والسو وانما يوصف
بذلك الاوصاف باعتبار اثره وخشته وخبثه والسو بان يكون فاعلا للنكاح في الحال فصار هذا والعلو
ملقطا بالابن سوار ولانه وصفه بالسدم وسده الطلاق بكونه محسنا الحكم وهو الباين لان الرجعي يخل
الاسا في الرجعة والباين لا يخله والطلاق الرجعي هو السنونه فيكون طلاق البدة والسبطان باثنا **قوله**
وكذا اذا قال كاجل او مثل اجل لان النسبة بوجت زباده الاحمال وذات صفه البينونه **قوله** فيراد به النسبية
في النوع يقال رب واحد عدل لالف ورايد والواحد النوع في الطلاق هو الطلاق الباين فيصح به لاسر
وبما النوع والكثرة في العدد وعند عدم سها سها فلها وهو الواحد الباين **قوله** في الاصل عند حجب
رحم الله ان يمتحنه الطلاق في بيع واصل بانه سوارا الى النسبة به عظم او صغيرا ذكر العظم والابن على لفر

على النسبة ليعتق زباده وصف واما السنونه وعند لي يوسف رحم الله ان ذكر العظم بكونه ابنا والا صغيرا
كان النسبة به او كبريا لان النسبة قد يكون في التواجد على الحرمد وذكر العظم بكونه للزباده الاحمال عند
زفر رحم الله لمركان النسبة به مما يوصف بالعظم عند الناس بمع بابنا والا ضو جعي ذكر العظم او لا وقبل
محمد رحم الله لي حنبه وقبل لي يوسف رحمها الله سانه اذا قال اس طالق مثل راس الابره او مثل حبه
حردل بمع واصل بانه عند لي حنبه رحم الله وعند لي يوسف زفر رحمها الله رجعي ولو قال انت طالق مثل
عظم راس الابره او مثل عظم حبه حردل بمع واصل عند لي حنبه ولي يوسف رحمها الله وعند زفر رحم الله بمع
رجعي اما عند لي حنبه فليس به واما عند لي يوسف رحم الله ذكر العظم واما عند زفر فله لانه ليس بالنسبة به
عظم ولو قال مثل عظم راس اجل بمع بابنا بالاطاع المركب فيخذي حنبه رحم الله لوجود النسبة وعند لي يوسف
لوجود ذكر العظم وعند زفر لكونه اجل عظم عند الناس ولو قال انت طالق عدد التراب بمع واصل رجعي
عند لي حنبه ولي يوسف رحمها الله ان التراب امكن عند فليغور كره وعند محمد رحم الله بمع الثلث
لانه مراد به الكثرة **فصل في الطلاق قبل الدخول** اعلم انه لما كان وضع النكاح للدخول كان الطلاق
بعد الدخول حراما على الاصل قبل الدخول فغرضه العارض فقدم الاصل على العارض فيم شرع ما سأل العوارض
فان له احكاما خاصة فلذا يبر بصلا خاصة **قوله** اذا طلق الرجل امراته قبل الدخول بها وقفن عليها
وعند الحسن البصري رحم الله بمع واصل الا اذا قال او معت عليك ثلث تطبيعات لان الثلث صادفها
ويجب حنبه فصار كالوقاي اس طالق وطالق ولنا وهو قول غرو عيا وابن عباس في ليهو به رضي الله عنهم
سأ على لفر الطلاق متى قرن به العدد فالوفوع بكونه بالعدد لان الموم هو العدد فاذا صرح بذكر العدد كان
هو العامل دون ذكر الوصف ولما التوامت المرء بعد قولها انت طالق قبل قولها ثلثا لا ينعى في هذا لان الكلام
كلمة واحدة فان ابيع الثلث لاسا في عبارته او جرحه في الكلمة الواحدة لا يصلح بعضها عن بعض بخلاف
قوله اس طالق وطالق وطالق لانها كلمات متفرقة **قوله** فان قرن الطلاق بانه بالاولي ولم ينعى الثانية وذكر مثل
ان يقول طالق طالق طالق او قال اس طالق اس طالق اس طالق او سوا اس طالق واصل وواحد وواحدة
وقال ما ذكر رحم الله هذا انطلق بثلث لان الواو الجمع واخرف الجمع كاجم بلفظ الجمع ولنا لفر الواو لمطلق
العطف ليس اخر كلامه ما يغبر موجب له ان موجبا وله وقوع الطلاق وهو واقع ومع البانية والمالة
او لا فين بالاولي لان الكلام ما يغبر موجب له فينوقف اوله على اخره **قوله** واجم بحرف الجمع بلفظ الجمع فلنا
لكن اجم لم ينعى لانه بانه بالاولي **فان قلت** سمع لي يوسف صدر الكلام بتحقيق الجمع **قلت** لو توقف لصار
للقران **فان قلت** لو لم سوف لصار للسرست **قلت** الواو لمطلق العطف لا للقران والسرست لكن الطلاق
مع لوجود سبب الوقوع فلم يقع لانه ثلثا بانه **فان قلت** هذا الذي ذكرته وهو لفر الواو للعطف فلا ينعى توقف

اول الكلام على آخره اذ لم يكن في آخره ما يعرف من الشرط والاسساسة مع الاولي دون الثانية معقوف على اذا
قال لها وهي غير مخرولة انت طالق واحد ونصف او قال انت طالق واحد وعشرين في الاولي مع سنان
وفي الثانية ثلث في هاتين الصورتين ذكر الكلام بالواو والعطف ليس في آخره ما يغير مع هذا الوقت
قلت التباس ما ذكرت اولا وهو لا يوقف اول الكلام على آخره اذ لم يكن في آخره ما يغير مع الواو
في هاتين الصورتين وهو قول فرجه الله ان المراد من نصف النطق كمالها وكانه قال انت طالق واحد وواحد
ولكننا نقول هذا الكلام واحد معنى لانه لا يمكنه ان يكون واحدا ونصف عبارة او حرفين فان الواو نصف
بما يتبين اما هذا او اما سين لا يصح ولا يصح معلوما الا بالاسساسة وهذا معلوم في نفسه فهو اولى
العبارة بخلاف قوله واحد وواحد لانهما عبارة عن اثنين عباره او حرفين من غير ان يتبين
وكذا قوله انت طالق واحد وعشرين غير ما يطلق لانه ليس لهذا العدد عبارة او حرف وكان الكلام واحدا
معنى عند فرجه الله بطل واحد لانها كلاما واحد بما معقوف على الاخر فيبين بالاولى في لفرق ان
طالق هو شرط بطلان النكاح لانه ليس بهما حرف العطف وكان الكل واحدا كذا في الجسوط **قوله** فانت
قبل قوله واحد كان باطلا لان الواو هو العدد على ما مر واذا ما نت قبل ذكر العدد بطل المحل لا يقع
فبطل الايقاع لانه يسفر الى الالهي والمحل **فان قلت** لما وضع المسئلة في غير المخرولة اعني قوله انت طالق واحد
فانت قبل قوله واحد كان باطلا واحكم في المخرولة بها ايضا لذكر **قلت** الكاح قبل الدخول وانه لان المحل
في الامر لا تكرر قبل الدخول وكان واجباً وكذا لا يجاب اذ لم يكن له ما يشر في ابطال نكاحه فلا يكون ما يشر
في ابطال نكاحه موكر اولى فكان الوجه في غير المخرولة وصحة المخرولة بالطريق الاول في كذا في النوازل الظاهرة
قوله وهذه كاس ما قبلها من المعية اي هذه المسائل المثلث وهو قوله انت طالق واحد فانت قبل قوله واحد
وكذا لو كانت قبل قوله سبب او ما نت قبل قوله سبب او ما نت قبل قوله بلنا توافق ما قبلها وهو قوله واذا طلق
الرجل امراته بلنا قبل الدخول بها وقسم من حيث الدليل وهو ان الواو فيها جميعاً ذكر العدد لا ذكر الوصف
وصح لان الحكم احصى في ما ذكر العدد الذي هو الواو في هذه المسائل المثلث صادف المراد وهي مبنية
فلم يقع الطلاق اطلاقاً هناك فلم يقع الطلاق بذكر الوصف نفسه بل بالعدد وصادفها وهي منكرة حية
وصح المثلث لكون الواو هو العدد وكان الاعتبار في الصورتين للعدد لا للوصف فالحاصل في هذه المسائل
كأن المسائل المتقدمة من حيث قواها محل عند الابتاع ولها ما يناسبه خاصة بقوله انت طالق ثلثا
قبل الدخول بها اذ الواو هو العدد فيها **قوله** انت طالق واحد قبل واحد لا اصل له في القبلية والبعدي
صفة المذكور او لا ان لم يذكر بالكتابة وان ذكر بها وصفه لمذكور اخر يقول جاني بدو وعمره وصيحي سوي بدو وان
فلت عليه وعمره وصيحي سوي وعمره وان الباع الطلاق في الماضي الباع في الحال لان من ضرورة الاستدراك الوقوع في الحال
وهو عكس الابتاع ولا يمكن الاستناد فيست في وسعه فالتقبلية قوله انت طالق واحد

للاولي ولم يغيرها هذا الوصف لكن قال واحد وقفت للاولي سابعة فنهنا اولى لما نت بالاولى لا يقع
البينة لتواتر المحل والمعدية في قوله عدها واحد وصفه للاخرى وهي متأخر وان لم يوكد فاذا اكدت
اولى لتواتر ما نت بالاولى واذا قال انت طالق واحد قبلها واحد مع سنان لا في القبلية وصفه للثانية
لا لهما بكسبه فان يقع ابتاعها في الماضي والبيع في الحال ولا يقع في الماضي الباع في الحال لان مقصد
القبلية فاصل للمقارن ضرورة فست فرضه قدر ما وسعه واذا قال انت طالق واحد بعد واحد مع
سنان الباع في البعدي وصفه للاولي فيقتضيه ما جاز للاولي ود البس في وسعه بعد ما وجبها في وسعه الجمع
بان تقرر البينة ما فست فرضه قدر ما وسعه واذا قال انت طالق واحد مع واحد او معها واحد مع
سنان لان المقارن هو وقت الاولي على البينة كصفا لمراده فوقع ما لو قال لها انت طالق واحد ونصف
طلقت سبباً عند فرجه الله يتبع واحد لان نصف النطق في القبلية وتكافؤ طالق واحد وواحد
ولما اتي الكلام واحد مع لانه عدد لا بد له من اسم ولا يتبدل بعينه من واحد ونصف او حرفين هذا الفصل
عن بعض خلاف قوله واحد وواحد لانهما عبارة عن اثنين عباره او حرفين من غير ان يتبين
وقال لا مع سنان لانه افقهما عند الشرط وهو لان الواو المحل المطلق دون الترتيب فانه اذا قال جاني بدو وعمره
كان احاراً في محلهما بل لا يرتب حتى صح الاستفسار بالترتيب والترتيب في الكلام الاجماع لان البينة ناقصة
مساركت الاولي والاولي تغلف بل واسطة فكذا البينة وهذا لانه في الحال يكلم بالطلاق وليس بطلاق فلو
الترتيب لصار في الكلام بالطلاق لا ضرورة بل طلاقاً كما اذا حصل التعليق بشرط يحلها ارسله واذا كان
موجباً لاجتماع لا سبباً بالواو لانه لا يفسر بالترتيب في معنى جمل عند وجود الشرط لغير ما قاله ابو حنيفة
رحمه الله انه علمتها بالشرط سرّاً فعلنها سرّاً موقفاً من بابا اذ الوقوع حكم التعليق والعلاقة حكم التعليق
كما لو قال لزوجك فانت طالق واحد وعدها اخرى واذا وقع سرّاً ما نت بالاولى ولم يقع الثانية
وهذا لان موجب هذا الكلام الترتيب لانه يعلق الاولي بالشرط بلا واسطة والبينة بواسطة والواو لا يفسر
للقول ولا سبباً الترتيب لانه نفس الكلام به في حال الترتيب الوقوع به ضرورة الترتيب في التعليق ولان المحل
بالشرط كالمخرج عنده لانه يصح كالمشكك في الكلام عند الشرط ولو تكلم هكذا عند الشرط حقيقة مع سرّاً فكذا
اذا صار كالمشكك به كما اختلف ما اذا اعاى الشرط لان كل بطلية عند تعليق الشرط بلا واسطة وانما السقوط في خارج
التعليق ود الايجاب الترتيب الوقوع اذا الشرط الواحد يكفي لاما ان كثر ما حكى الحسن في حاله واحد وغلب
ما اذا اضر الشرط لان صدر الكلام سوف على اصره اذ كان اصره ما يغير موجب صدره لانه في معنى البيان لكلامه
والا يمكن ان يجعل ذكر سبباً بالواو لا يوقف على الكلام عليه وهناك اخر ما يغير اوله لان موجب الصدر لا يقع
وما من سبب ان تعليق ما اذا اوقف عليه تعليقاً بمصارحاً في التعليق وصادف حال الوقوع ضرورة
واما اذا قدم الشرط فليس اضر الكلام ما يغير صدره فلا يوقف اوله على اخره لعدم الضرورة الى التوقف

كل طلاق به واما اذا قدم الشرط فليس في اخر الكلام ما تجزى كما ذكره في النكاح من ضرورة وجار هذا والتجيز
سواء كان قلت البينة لوقا لا تجزى المحذور في ذلك فقلت الدار فانت طالق واصل لا بل سبقت فقلت الدار فقلت
بذلك ولو جاز هذا اللفظ قبل الدخول لم يقع الا واصله فيعلم ان النكاح لا يثبت على الترتيب في العلم
وهذا لان النكاح طلاق فبينة لا اولى قبل ذكر البينة والمعلق ليس بطلاق واما يصير طلاقا عند الشرط والما يصح
بعلية بالشرط من غير وجوده حمل اذ لم يكن في لفظه ما يدل على الترتيب قلت لا بل لا سدر ان الفلانة فاقامة
الناسي مقام الاول وقد صح في ذلك في التعليق لبقاء المحل بعد ما علق الناسي بالشرط مع ان الشرط بلا واسطة
كالاول ولا يجزى بل يثبت بالاولى ولم يصح التكليم بالناسي لنوات المحل وانه لم يكن طلاقا بوجهين لكن انما يصير
طلاقا عند الشرط كما تعلق **قوله** ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف يعني لو قال لها اني دخلت الدار
فانت طالق فطالق فطالق قال الكرخي والطحاوي رحمهما الله انه على الخلاف الذي ذكرنا لان حرف الفاء للعطف
حرف الواو مطلقا عند ما ذكره النجاشي ابو الليث رحمه الله يعني واصله عند الكل في قدم الشرط وهو
الاصح لان الفاء للتعقيب في كلامه تنصب على الترتيب فيكون في معنى الاولى لا الى غيره كما لو قال نعم
وبعد خلاف الواو ولو قال انت طالق ثم طالق لم يكمل فلانا فعند من جازى الله عنه لم كانت مدخولا بها
ينح 2 احوال سائر وعلق بالله بالكلام وان لم يكن مدخولا بها ينح واصل 2 احوال 2 بلغوا ما عني واذا قدم
الشرط فقال لم يكمل فلانا فانت طالق ثم طالق ثم طالق فعلق الاول بالشرط ووقع البينة والى الله ان كانت
مدخولا بها ولا يعلق الاول 2 ومع الثاني ولو الثالث فعند ما يعلق بالشرط قدم الشرط او اخر الا ان عند جرح
الشرط بطلوا بل كانت موطوءة ولا يطلو في صده وهذا ما عني ان لم يترسخ في السام والكنه احمقوا اثر
النزاحي فقال ابو جهم هو على الانقطاع كانه سكت ثم استأنف فولا بعد الاول اعسار الكال النزاحي
وقال النزاحي راجع الى الوجود والحكم فاما في التكليم فمصل ولو قال انت طالق فطلقت مع كل تطلقه او انت
مع كل تطلقه طالق او انت طالق بعد كل تطلقه او انت طالق كل تطلقه مع البينة ولو قال كل التطلقه
مع واصله والاصل لم يكمل كل للاطاعة فاد اصف الى المنكر يصح عموم ارادة لئلا كان له بهاء معلومة ولا
صرف الى الادنى واذا اصف الى الحرف يصح عموم اجراءه فلا حرم في تطلقه سوا لى البينة ولو قال انت
طالق بعد كل تطلقه مع البينة دخل بها او لا لانه اوقع الواو بعد الكل فسب الكل اولا ولو قال انت طالق
مع كل سواه الى احرم مع كل بعد كل تطلقه مع عموم الدخول كل على منكر له بهاء معلومة ولو قال على مع كل درهم
درهم لزمه درهمه لانه دخل على ما لا يعرف غايته فبراد اذنا **واما الضرب الثاني** وهو الكتابات ذكره اول
باب النكاح الطلاق في صريح صريح وكما به وفتح مرسا في انواع الصريح ثم شرع ههنا في بيان انواع
الكتاب واما تقدم ذكر الصريح لما في الاصل في الكلام هو الصريح اذ الكلام وضع للافهام والافهام الكامل في الصريح
واما الكتابات فمعها صريح في صورته يظهر ان في ما يدري بانه شبهة **قوله** لا بد من التعيين في دلالة التعيين في الحالة

مراكز الطلاق لان هذه الحالة ادل على الطلاق من البينة انها باطنة والحالة ظاهرة وكانت معينة للجهة
في الظاهر وكان دلالة الحال يصح ادلا على المراد كما اذا ساء بالدرهم المطلقة بصرف الى غالبية البلد
بدلالة حال المعاهد من دلالة ليس احابها اياه وكذا في اطلاق البينة في الحج مع نيته عن الوضوء بدلالة
حال الحاج لان محل المساف يدل ظاهرا على النزعة الالهي وهو العوض فكذلك ههنا فاذا قال لم انوبه الطلاق
فقد اراد ابطال حكم الظاهر فلا يصدق كما لو قال انت طالق ونوبه الطلاق عروفا فاما ما ساء به وبشر
الله توحيون لم يصدق **قوله** اما الاول فلان النبي صلى الله عليه وسلم قال للسود اعندى ثم راجعها وان
حضرها الامراء بحساب وحمل ليراد به اعندى نعم الله او نعم عليك او اعندى من النكاح فاذا نوى
الاخذاد عن النكاح زال الاهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضاه كانه قال طلقك او
انت طالق فاعندى ومن جعل مستقرا عن الطلاق لانه ساء فاستعير الحكم بسببه وعوراستعار
الحكم للسبب اذ كان محتضاه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة اقموا الصلوة لله تعالى
والا فتاى الاحصاء به مخصوصه بالارادة السابقة عليها قال اني اراني اعصر حمر اي عبا واخر مخصوصة
بالعبث والاعتداد شرط بطريق الاصاله اما هو الطلاق واما غير الطلاق فبالعارض كالخوف وصدور
المصاهير وارتداد الزوج وغيرها والطلاق محقق للرجعة **قوله** واما البينة وهي قوله اسبى واستبراء
اجارية طلب براء رجمها من اجل كذا في المرفق فانها يستعمل مع الاعتداد لانه صريح ما هو المقصود بالعدة
فكان لغزله وحمل الاستبراء 2 حال فراع رجمها اي تخرجه براء وحمل لطلقك **قوله** واما الثالثة
وهي قوله انت واصله فعنها صلافة زفر والسافى رجمها الله فعند زفر يقع بها البينة كسائر النساء
وعند السافى لا يقع بها شيء لانها يعود الى المراء وليس فيها احتمال الطلاق ولما انها تحتمل ان يرجع
اليها اي است واصله عند قومك او منقوده عندى ليس اصحك غيرك او واصله لسائر العالم 2 احوال
والكال وحمل لئلا يكون معنا مصدر محذوف اي است طالق فطلقه واصله فادار الالهام بالبينة كان
دلالة على الصريح العام لا الموجبة والصريح بعقب الرجعة ولا يقع بها الا واصله لان قوله است طالق
ست اقصا 2 اعندى واستبرى حكم ومهر في قوله انت واصله ولو كان مصرحا لم يقع الا واصله فاذا
كان مصرحا او مقصدا او لى لان لا يقع الا واصله **فان قلت** المصدر لما كان مصرحا في قوله انت واصله وجب
ان يصح فيه المثلث **قلت** التخصيص على الواو ساء به البينة المثلث **قوله** ولا محسر باعراب الواو
ومل ما يقع الطلاق اذ قال واصله بالنصب حيث يكون نوعا لمصدر محذوف اما اذا قال واصله بالرفع
لا يصح وان نوى وان لم يور واصله كحاج الى البينة وقال عامه مشاع رجم الله الكل على الاخذاد
لان العوام لا يخبرون بروجى الاعراب ولا يجوز شاع حكم يرجع الى العامة ههنا على الوجه وهو الصحيح
قوله انه يحتمل الطلاق وغيره فلا بد من التبيين في الطلاق وهذا لان قوله بان يحتمل انت بان عن

المعاصي او عن اجزائ او انت يا من نبالا ان البينونة على مضار الانصاف والاتصال مستوع والبت والتل
القطع فتمثل الانقطاع عن النكاح وعن اجزائ او انت يا من نبالا ان البينونة على مضار الانصاف والاتصال مستوع والبت والتل
من الحلو وبوبه حراما ولما اوجب من هاهنا اي ضلوه وبركه عن النكاح او عن اجزائ او البهتان
وجعلك على غار بك عن الخلية لا اتم اذا ارسلوا الماهة كملون حبلا على غار بها وجعلون سبيلها
فكان كملوه عليه والغارب ما ين السام والعنق واخفى باهلك لاني ظنكك او الى اذنت لك وسبرك
سرم اهلك ووهبك لاهلك اي عفوت عنك بالزمن من العفونة لاصل اهلك ووهبك لاهلك
لاني ظنكك وسركك فافرك طاهران عند السافعي بما صرحان الاحكامان الى اليه ولما ان اخرج
مالا يستعمل في غير النساء وهم يتولون رجعت ابي وفارقت عرقي فصار كسائر الناط الكناية واسرك
سرك اي عملك اذا المراد بالامر هنا العمل كانه في نفع او ما اسرفه عن برئيل وصار كانه قال لاهلك
سرك ثم كمل ان اراد به الامر باليد حق الطلاق فيكون نفوذ الطلاق اليها وكمل ان اراد به الامر
باليد حق صرف اخر واخاري كمل ايضا اي اختاري نفسك في النكاح فانه نفسك في واخاري
نفسك في امر اخر وفي هذين اللفظين لا يطلق ما لم يطلق نفسها لانها لم يوافقان وانت حرة عن حقب
الرق او عن روق النكاح وتنفق واسمى لا يكره حرمته على ما يطلق او ليلاب نظر الك اجني
واغري من العروة ومن اعزني مكانا غري من الغروب وهو البعد اي اغري وابعد لاني ظنكك
او لوماره اهلكك مثله اخرجي واذهي وقومي واسفي الارواح لاني ظنكك او اطلق النساء اذا الزوج
مشرك من الرجل والمرأه او اسفي الارواح ان امكنت كل لك **قوله** سوى يترهذه الالفاظ اي القدور
قوله وهذا لا يصح رد ايع الحكم لوفوع الطلاق فضاء حاله مزاكم الطلاق بدون البينة ليس على
العموم في نفع الالفاظ بل يخص هذا الحكم لا يصح رد اترهذه الالفاظ **قوله** ما يصح جوابا وردا وهو
اخرجي واذهي اغري وقومي تنفي اسمى محرم ااصلا حيه هذه الالفاظ للردان برد الزوج بقوله
اخرجي اي اتركى سوال الطلاق وكذلك اذهي واغري وقومي اما تنفي في النكاحه ومن من النكاح
وهو النكاح ومع الرد فيه هو ان ينوي واسفي ما ررك مني ما من المعيشة وان تركى سوال الطلاق واسفي
بالنفع الذي هو اهم لك في سوال الطلاق او كشف لاسك فسرك والسفح برئيل حرام اعدى امرك
ومحرم لانها من السر والنجاس **قوله** وما يصح جوابا لا رد انما سه الفاط عليه بربه ما من حرام اعدى امرك
سرك اختاري وهذه النماية مساو من حيث لالكل يصح جوابا ولا يصح رد ان ولكن الافتراق في خمسة
الاول والثلاثة الاخير ان خمسة الاولى صالحة للسبب ون الثلاثة الاخرى وانهذه النفقة بطر فانه
العصم وبيان احتمال السبب خمسة نعي انها ضلوه عن اجزائ او ضلوه العزاز لاحالها وبركه من الطاعان
والخامس ما ين بيه عن كل رند حرام اي مكره وحجب حرام صحتها لسو ظنكها وصح فعلها ففي هذه الالفاظ

يطلق ولا يصدق ترك البينة حال مزاكم الطلاق اية الثلاثة الاخير وطاهران اليه انما اجبرت للبعين
وحاله مزاكم الطلاق او لعل الطلاق من البينة فان البينة باطنه واحاله طاهره فكانت حاله معبنة لجهة الطلاق
فاد اقال لم ينفذ قراره ابطال كالم الطاهر فلا يصدق وكذلك خمسة الاولى فانها وان كانت صالحة للسبب
ولكن بعين ارادة الطلاق في هذه الحالة ادني حال مزاكم الطلاق فالطاهر ان اراد به **قوله** ونصدق
بما يصح جوابا وردا مثل قوله اذهي واغري وقومي فانه كمل للامر ما خرج والنيام والذهاب للحرمة كمل
ترك الكلام اي ترك هذا الكلام وقول بعني محرم وما جرى مثل اغري واسمى كمل الامر باليد والنفع لانها
حرمته عليه وكمل الامر بدرك كمل مع بصره عليها واذا احتمل اجواب الرد ما كمل على الرد وهو ادني
قوله الاحتمال الرد والسبب احتمال الرد في السبعة المذكور من اخرجي اذهي واحتمال السبب خمسة المذكور
التي في اوائل النماية ونى ضلوه بربه ما من حرام ثم وجه احتمال هذه خمسة نعي السبب فان قوله انت ضلوه
اي ضلوه من اجبر بربه حرجا حلق او افعال المسلمين ساهي لا اصل لك بان من اجزائ حرام العجبة
والعجبة لسو ظنكك **قوله** الا انما لا يصح للطلاق ولا يصح للرد والسم وذكرك لانه الناط اعدى اضرار
امر كسرك وهذا اسما من قوله في حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لانه هذه المثلثة ثم الفرق في حق
هذه المثلثة في حالة الرضا وحالة الغضب كالم الذم طاهر لا يبرى له من قول لغيره في حالة الرضا ليست
لا سرك يكون فاد فانه ولو قال حالة الغضب كان فاد فانه مسرما احد **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله
لا فوله انه يصدق في حالة الغضب الحق ابو يوسف رحمه الله خمسة الالفاظ اخرى هي طبت سرك وفارقتك
ولا سرك عليك واخفى باهلك سرك خمسة المذكورة التي كمل السبب لان فيها مع السبب ايضا فان قوله
لا سرك عليك اي لا سرك اقل من سرك وان سرك الى اغني بالملك ولا سبيل عليك لسو ظنكك واحتمال
الواع السرفك طبت سرك كراهة مني لصحتك ولا البت اليك بعد هذا لسو ظنكك فافرك
لكراهة مني صحتك نعي افعالك واحكام السرور فرك واخفى باهلك نعي فارقتك ولما كان في هذه الالفاظ
احتمال مع السبب حالة الغضب بل على ذلك وكان مدني في العشاء اذ اقال لم ارد الطلاق لانه اجماع
الصغير لنفسه الامة والمحيط في اللغات على نزع كتابه في انشاء الطلاق كنوله استبان حرام وكما
وكما في نفوذ الطلاق كنوله اختاري امر كسرك فانه لا يكون الامر سدها من اللطيفين
الا عند نكاح الزوج الطلاق بهذا التحريم لا يصح الطلاق بها وان كان مزاكم الطلاق لا بعد انشاء
المرأه **قوله** لانها كبايات غير الطلاق ولما استبان البينة الطلاق والراعي عند البينة ما طلاق حتى ينفق
العدد والطلاق معقب للرجعة فاهو كباية عنه اولى ولنا انه اني لا يابانه بلفظ صالح لها وهو فاهلها
والمحل فابداها ولو لابه ما بت عليها فوجب له عمل وسجل امرها لا لو كان معوضا وقبل الدخول وهذا
لان الالبانه تصرف شروع اذني رفع وصلة النكاح وهو شروع وقد امر الله به حيث قال افاروهن مع

وهو غير مرسوم الى الفلطي والكفيع كما لطلاق بخلاف السنونه ولان السنونه لها سبب قضا لان لولا السنونه لما حقق احصاءها بنفسها ولا نحو صحته ولا عموم لما سبب قضا **فان قلت** سور السنونه في انساب ابن اقصامي وقد صحته السنه الثالث ما صح فيه السنه بالسنه بل لسوء السنونه وهي مطلقه ولا كذا في هذا **قوله** ولا بد من ذكر النفس اي لا بد من ذكر نفس المراه او التطلق او الاخبار او ما يكون مكانه عرفه في كلامه او كلامها مثل قول المراه احسرت الى اوصي او ابني او اهلي او الارواح بعد ما قال الزوج احسرتي فانها سبب ان لا يقع في السنه ما يدل على الانضمام اليهم احسرت السنونه كذا في الابيضاح ثم انما يشترط ذكره في السنه الا انما كان في كلامه ما يدل على ان كان في كلام الزوج سفر حواها اعاده وذكرا لها قالت فعلت في ذكر ان كان مذكورا في كلامها فالعامل لفظها فاذا وجد ما يخص بالسنونه في اللفظ الذي يقع به كني وذكرا كذا في الابيضاح **قوله** لان الهاء في الاختيار هي غير الاتحاد واحصاءها بنفسها محسره وبتعدد اخرى لان التردد والمعدود من خواص الطلاق اما اختيارها زوجها فلا ولان الاحصاء للمره والوصره وبعض الوصره اما سبيح في محل بدل التوصل والمعدود وذكرا احصاءها بنفسها لانه طلاق محسره وسعد اخرى وكان ذكر الاحصاء كذا في النفس وكان مفسرا احصاءها بنفسها **قوله** وجه الاحتسان اعلم في هذا الكلام جعل جوابا ما سنه والمعقول اما السنه فما روي ايها الرجل قوله ثوبا بها التي لا لازواك ان كسرت بردي الحبوب الذي لا اله الا الله ورسول الله وبعثت بها فقال لها الى محضرك يا سر فلا عني حتى ساسمري او تكلم بها اجزها ما لانه فقالت هذا اساسا روي لابل اخبار الله ورسوله وجعل رسول الله عليه السلام هذا الكلام منها حواها واما المعقول فلان هذه الصيغه وان كانت حركه نزع الحال ولا استيفاء لان احد المعنيين قد يرد بدلاله العاده او العاده حركه راده الحال به دون الاستعمال فقال فلان حركه راده او احصاء راده او حال كذا في قول الشاهد اسعد وقول الكافر اسعد لولا الله الا الله فانه براده الحبوب صا رسلا لانه محسره عطفه فكذا هذا اما احصاء حواها عطفها بها يعني انه عمل القلب فيكون الذكر باللسان حكاية غير حاله فاعده بالقلب بخلاف قولها اما اطلق لانه لا تصور له يكون مطلقه في حال كونها حاكمه لانه ليس حكاية عطفه في حال اطلاقه فعمل اللسان دون القلب في حال التعلق في زمان الوعد به لان كل واحد منهما فعل اللسان ولا كذا في قولها احصاء لان الاحصاء عمل القلب فيكون الذكر باللسان عطفه في حال اطلاقه لم حركه اما اطلق ما راده الحال **قوله** ولا حجاج الى الله الزوج لان لفظه ما يدل على اراده الطلاق وهو قوله احصاء سنه مرات وان الطلاق هو المحصور بعدد السنه **قوله** ولما ان ذكر لا اولى الى اخره اعلم ان عند ما تطلق واحد لان هذا اللفظ بعد الافراد دون الترتيب لان الاولي ما سبب الاولي وهو اسم لزوج سابق والوسطى ما سبب الاوسط وهو اسم لزوج غلبه على ما خرجته والاخره اسم لزوج لاحق والترتيب

احصاء السنونه ولكن خمس سور لان الزوج لو قال يا الله
بذلك سور الطلاق يكون طلاقا فكذا اجابا بها

باطل لانه لا ترتب فيما ملكته فيعتبر ما بعد وهو الافراد ولا في حيزه رحمه الله ان التلخيصات المثلث قد جعزت في ملكها حتى يقع التلخيص حمله باختيارها لنفسها والحق في المجمع فيكون لا يليق به صفه الترتيب فان الترتيب اذا اجتمعوا في مكان البقاء هذا اول هذا آخر وانما يقال هذا طار او لا فكذا المجمع في الملك لا يكون به صفه الترتيب فلما قولها اولى او الوسطى او الاخره وبعي قولها احسرت ولو قالت احسرت وكنيت ومع الملك فكذا هذا **فان قلت** اذا قال في الترتيب لعدم امكانه فلم يلغوا في الافراد وهو ممكن **قلت** الكلام وضع للترتيب والافراد سبب ضمنا وصورة في لفظ الاصل لانه في لفظه صفة في لفظه سبب لايكون في لفظه لانه لما لفظ ذكر الترتيب وبعي قولها احسرت وهذا اللفظ لا يقع الطلاق فلم يقل احسرت يعني **قلت** هذا اذا لم يكن في لفظ الزوج ما يدل على كسبه الطلاق وهذا لفظ ما يدل على ذكر وهو قوله احسرتي بل مرات في قول لا بد من ذكر النفس وانما حرف لغيره لان عرض محمد رحمه الله المصريح دون بيان صحه الجواب **قوله** ولو قال احسرت احصاءه اي في جواب قولها احسرتي بل مرات لو قالت احصاءه طلقنا اتفاقا لانها لم تزل فصار كانهما قال احسرت نفسي مره واحده او مره واحده فنهك ليعلم الملك ان الاحصاء مره انما تحقق في الاحصاء بنفسها سبب فكذا هذا ولان الاختيار للمالكين اذ المصدر انما يكره للمالكين وبدونه مع الملك فكذا اولى **قوله** ولو قال قد طلق نفسي يعني لو قالت جواب قولها احسرتي بل مرات طلق نفسي او احسرت نفسي سطلعه في امره بانيه لانها انما يتصرف كلاما للتفويض والزوج ملكها الاحصاء وهو في الكتابات فيكون لغيرها في البائن فملك الامانة لا غير ما ذكره المختص في واحد على الرجعة لان هذا اللفظ يوجب الانطلاق بعد التقاضي العود فكانها احصاءت نفسها بعد التقاضي العود ومثله في بعض نسخ الاحكام المعبر والصواب انه لا ملك الرجعة ولا كذا في الجاه الكبير لان الاعتبار لحايب التفويض الا ان لولا امرها لطلاق على الرجعة وطلعت بانيه او امرها بالبين فطلعت رجعيه ومع ما امر به الزوج **فصل في الامر بالبين** لما ذكرنا من تفويض الطلاق في تفويض انواع التفويض من الاختيار او امر بالبين والحسد الا انه قدم فضل الاختيار على غيره لان ذلك يرد بما جاء في الصحاح في امره عليه **قوله** لكونه على كذا ليجوز تربيته لولا اختياره في جوابها لاسر بالبين لانه جعل جوابا للملك اجماع الصحاح وهذا على كذا ليجوز تربيته في قولها لولا امره اي امر واحد يعبر ما حسان واحد بطريقه هو في الموصوف اقامه الصفة مقامه وانما يصير محارجه واحد اذ وقع الملك **قوله** لان الواحد نوع لمصدر محذوف ومعناه لولا الواحد لما كانت صفة والصفة لا بد لها من موصوف فيجب ان يشار ما يدل عليه المذكور السابق المذكور فيما سبق قولها احسرت يجب ان يشار الى بدل عليها احسرت لانها اساقا الى الوهم واكبر ان يتبطل التمام وما يحسن فيه قولها طلق نفسي فيجوز التلخيص فيقع واحدة لانها يكون بانيه في الفصل اعني قولها طلق نفسي لواءه وقولها احسرت نفسي سطلعه لان التفويض البائن والواقع ما فوقها لان كلاهما حرج جوابا له فصار الصفة

المذكورة في نفوذ من ذكره في جوابها الامور منها وانما يقع الطلاق فيه بلا شبهة لانه لفظ مشترك كحتمل
لان اجوابه منطوق اعلاه ما سبق العلم ان الحكم في الامر كالحكم في الشيء حتى لا يقتصر على المجلس لانه عليك
الامر منها وانما يقع الطلاق فيه بلا شبهة لانه لفظ مشترك كحتمل الامر بالميد في الطلاق في امر اخر سواء
سوى فيه كما في الخبر **قوله** وانما يقع فيه المثل لان قوله امرك بيدك يكثر في الطلاق في غيره وهذا
حوالها بطلت نفى فاذا نوى الطلاق صار هذا امر بالنطبق والامر بالنطبق كحتمل العموم واخصر
وبه المثل في العموم **قوله** خلاف قوله احار في انه ليس بامر بالطلاق وضعا بل امر باحسانها لنفسها
واحسانها لنفسها ليس بتطبيق انما يستزاد الى ملك الكاح ضرورة صحة اختيارها بنفسها فلا يحتمل
احسانها لنفسها فلا يحتمل المثل لكونه ضروريا **قوله** وقد حققنا مرقلا الى قوله في فضل الاختيار
ان الاختيار لا يسوع **قوله** قلنا الطلاق لا يحتمل البتة فثبت العلم لمر لا يرد باليد كحتمل التوقيت لموقت الامر
الاول بالتوقيت الاول وجعل الثاني امرا مستترا لانه لا يحتمل سها ما ليس بوقت للامر فيرد الاول لا يرتد
الثاني والطلاق لا يحتمل التوقيت جاز لانه يكون موصوفه باليوم وبعد الطلاق واحد ولا يحتاج الى طلاق
اخر في المسئلة الثانية الامر واحد لانه لم يوسط من الوصفين المذكورين وقت لمر في امر وكان امرا واحدا
لان كحتمل البتة لا يجعلها مدتين لان النوم يحسبون للسنة في كل الليل ولا يقطع مشورتهم ومجلسهم
ما دارت الامرة اليوم لم يوسط في القول في يومين كما لو قال امرك بكذا اليوم انها اذ اردت الامرة في اول
اليوم كان ردالة اسماء لا اتحاد الامر كذا هنا وعن لي حجة اذ اردت الامرة اليوم لها ان يحار نفسها
عدا لانها لا يمكن رد الامر كما لا يمكن رد البيع اي الساع الزوج وجه الظاهر انها اذا احار نفسها اليوم
لم يوسط لها الحارة العدة فكذا اذا احار زوجها وصار الامر اذ المحرر الامر من لا يمكن الا اختيار واحد
ولو يوسط الامر كان لها ان تحار العدة خلاف ما احار في اليوم فثبت لمر يكون لها احسانا ان يحسروا احد
قوله يحمل اليوم الحزون على سائر النهار **قوله** فان قلت فقد وجدت في هذه المسئلة فعل محدد وهو الامر باليد
وفعل غير محدد وهو القدر على سائر النهار ولم يرح جابنا الفعل الذي هو غير محدد حتى يحمل اليوم على مطلق
الوقت **قلت** لمر المقصود من ذكر الشرط واجراء الحار يوم عدم في مع الشرط وان لم يكن حرف الشرط المذكور
والامر باليد جازم وهو محتمل اليوم على سائر النهار بطرا الى جانب الجرا الذي هو المقصود ولان
اليوم في اصله موضوع لسائر النهار ولما ذكر في مقابلة الليل وبقا يوم وليله وفعل الشرط مع جراية
لمن له كلام واحد لعل كل واحد منهما لا يرد لانه كان كذا وكذا وجد فعل محدد وهو الامر باليد مع ذكر اليوم
في كلام واحد يرح جابنا الموضع الاصل لليوم وهو سائر النهار لما لم يرد الاصل براهي جابنا مما يمكن فلو كان
يحمل اليوم على سائر النهار **قوله** لان الحاكم في صرف برأى نفسه وفي هذه الصفة والمجلس يصير على المجلس
كلا جابنا بيب لم كانت يسم بعين مجلسها فذكر وان كانت لا يسم مجلس عليها وبلوع اجبر اليها خلاف

يبع فان التملك في البيع من الغائب لا يبع ولا يوقف على علمه وبلوغه اياه وهذا البيع من الغائب يوقف على علمه
لان التملك فيها يسم مع التعلق اذ فيه تعلق وبيع الطلاق بطلعها واعيان التعلق يسم على لزوم
الملك فان التعلق اذا وجد يلزم تحت الملك المعلق بطلاله اذ كان لا رما بعدد وذكر مجلسه اذ لم يعتبر
رجوعه لم يعتبر مجلسه اصاح لا يطل بقبامه مع عدم مجلسها وعلمها فاذا علمت بدكر فلها الخيار والبيع عليك
محض لسفنه مع التعلق اذ اعتبر مجلسها فالمجلس جميع بالتحويل الى مكان اخر وطورا حكما الاضمة عمل اخر
ويجوز الامر من بدوها نحو القيام لان ذكر دلاله الاعراض كقول القيام مرقا للدرى **قوله** يعرفه قطع العلم
ان المراد بالاضمة عمل اخر على عرف انه قطع لما كان فيه لان نفس العمل حتى لو شربت ماء لا يطل لها قدر شرب الخمر
من الكلام في حالة المساحة واخصام قد حذف الغم فلا يقد على الكلام ما لم يشر فلا يكون ذا دليل الاعراض
وكذا لمر اكلت سنا سيرا من غير لمر يدعو بطعام او لبست ساهما من غير ان يعمود بذكر المجلس او سحت
او مر ان لا يعمل فليل خلاف ما اذا دعيت بطعام فاكلت او ما من او امتشطت او اغتسلت او احضبت
او جامعها زوجها لا سخطا لها بعمل ولا حاجة اليه وليس في العمل الاختيار **قوله** ولو كانت قايمة فليست في
على خيارها ما لم يعلم لانه دلاله الاقبال لا دلاله الاعراض لان من خبره الامر بغير اجابة بعد ان كان قائما اذ
اليعود اجمعه للدرى لانه سبب الاستراحة وهو سبب خضار الدرى **قوله** ولو كانت قايمة فليست بطل خبارها
عند زفر رحمه الله وهو رواية عن لي يوسف رحمه الله لان الاصل في دليل الاعراض والتهاون لما حاربها وعز
لي يوسف انه لا يطل خبارها لان المراد بصلح اذ اراد لمر سائل في امر فلا يكون دليل الاعراض **قوله** لان سببها
غير مضاف الى رايها لانها لا ينساق فكيف يجرى بالمآلة والبرج وليس بالمآلة والبرج في يد احد قال في حري بهم
الامر انه لا يقد على اتقانها مني بشار **فصل في المسئلة** **قوله** وقعن نهارا على لمر في طلعي محضر **قوله**
افعل الطلاق والمحضر من الكلام كالمطول وروى في المثل المطول فكذلك المحضر وهذا خلاف قوله فليست لانه
وان دل على المصدر لكنه في الاصل اجبار عن طلاق سابق فمع طلاقها لا يحارها والنايت ايضا ثابت
بطريق الضرورة وما يستحرف في الاعد وموضعها والضرورة مدح طلاق واحد بلاست الزاين كما في قوله
انت طالق وما قول طلي نفسك فامر بالنطبق وصلا لا ضرورة كحتمل العموم لانه اسم جنس واسم الجنس يعم على
الاذا في كحتمل الكل حرا اذ نوى الكل مع كالموطف لا يشرط ما ويكون الواحد رجعية لانه فوض لها الصريح **قوله**
فما انت انت نفى طلقت ولو قال احترت نفى لم يطل لان الابانة من الفاظ الطلاق وصلا لانها للفتح وكما في
لو قال لها ابنتك سوى الطلاق او قالت انت نفى فقال الزوج احترت وكما في موافقة للتفويض
في الاصل لانه فوض لها الطلاق من الثاني من الزمان فاذا قالت انت نفى فمدا به وراوت وصلا وهو محتمل
الابانة فلم يعم الموافقة في الاصل فثبت الاصل في ان يعم رجعية كذا في الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق
وصلا وكما في لو قال لها احترت او احار في سوى به الطلاق ولم يعم ولو قالت انت نفى فقال الزوج احترت

لا يبيع شيء وانما عرف طلاقا باجماع الصحابة اذ كان جوابا للتخيير على خلاف القياس معصر على مورد الشرع فاذا
وجدت عقبة التخيير كان جوابا والا لا وقوله طلق ليس بخبر فيلحق **قوله** وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يبيع بقولها
استثنى لانها انت بغير ما فوض اليها اذ المفوض اليها الطلاق لا لانه بحكمه حقيقه وحكمها وهذا منها اعراضا
فلا يبيع شيء وصرح الامر بغيرها الاستغناء عما لا يصحها **قوله** لانه في معنى الميمز اذ هو تعليق الطلاق بتعلقها والطلاق
ما خلفه وكان يميننا والتمسك بغيره لازم اليصح الرجوع عنه **قوله** ولا يصح على المجلس وهذا لانه امر باياع الطلاق
والامر بالتعفي الايتار على النور اعسارا واما امر الشرع وبسائر الوكالات فيقبل الرجوع للمعاودة على
مردودة بالنقض وهذا لانه استعان بغيره في حاجته ليكون الصرف له لا عليه فلو الرضا واما بغيره وحاشه
مضر به **قوله** لانه توكيل فلا يلزم ولا يصح عليه وربما لا يقدّر على الفعل في المجلس فلا يحصل الغرض ويقبل الرجوع
لانه يعمل الموكل في حقوق المنة ضرر فلا يلزم خلاف ما لو قال لها طلق نفسك لانه عاملة لنفسها في رفع يده
المكاح كمن يرفع العقد الحقيقي غير جازم يكون عاملا لنفسه والوكيل من عمل الغير وكان عليك ان توكله **قوله**
ولما انه عليك تدبيره ان الحاشور بالتطبيق يصح وكلاهما وما لكان ان الوكيل من عمل الغير برأي غيره والمالك من
يقضو لنفسه او لغيره برأي نفسه وحاشه في حال طلق امرائي يكونا ساويا لاننا بات لا يصح على المجلس لعدم
جران التصديق فيها على وجهي فالطلاق امرائي لم يثبت بكونه ما لكان لانه فوض الامر الى رايه وحاشه وهن اماره
المالك لم يصح على المجلس بخلاف البيع لانه لا يحتمل التعليق بالشرط وهذا الوصف يصير لازما فلو فتحت جهة الميمز
وبعد العبر للامر المطلق لان الوكيل عند اصيل في نفس التصرف حتى لا يثبت الموكل ببيعه فكان ما لكان ولا يلزم
من كونه مالكا فصارت تصرفه على المجلس **قوله** فملك البيع الواحد ضرورة بناء على ان مالكا لكل مالكا اجزاها
قوله وكانت بينهما مغايرة على سبيل المصاير وكانت مخالفة مبتدئة ولم تست الوارد من المثلث ايضا لانها
قائمة بهذه الجملة ولم تست الجملة فليست مست باليوم بها لان المتصرف لم يست لم يست ما في ضمنه كمن شهد على
اخرائه قال لامرأته استضليه ومهدا حرائه قال انت بريده وذلك في حالة مذاكره الطلاق فانه لم يقض شيء لان
المتصرف لم يست فبطل طلب موافقه ما في الضرر فكذا هنا **قوله** فقلت لو انصرفت على قولها طلق نفسي يكون
ممثله وانما يكون سديده في قولها لعلها ملحق هذه الزبارة **قلت** الطلاق في قرن العود يكون الوقوع
بالعود لا بالطلاق لما عرف فاذا كانت سديده في الاياع لم يبع عليها شيء بغيره **قوله** خلاف الزوج
لانه سلك بالطلاق عن ملك لا عن امر وهو حريته ما لكان للطلاق ملك ما سلك العود لا لانه لا يستدبر
الا بقدر المحل فان المحل شرط النفاذ لا شرط الاجابة فاذا كان كذلك صح اجابة الالف مست ما في ضمنها المثلث
ايضا وقد بقدر المحل فاما المراء وان ضارت ما لكانه لكنها مفوض اليها والمفوض اليه بصرف محسب ما فوض اليه
فاذا اختلف الامر لم يصح اجابة المثلث جملة فلا يست الوارد اليه في ضمنها خلاف ما اذا قال طلق نفسك لعلها
وطلق نفسها واصل لان المثلث ما ملوكا لها وهذا المثلثك صح من الزوج فقد اجابت ما في ضمها فصح وهذا

ما اجابت ما في ضمها فصح كلامه واما اجابت ما في ضمها فصح كلامه واما اجابت ما في ضمها فصح كلامه
الوصف للمخالفة وسعى الاصل لموافق **قوله** لان معنا لم يثبت المثلث لان هذا اللفظ لا ينفهم معناه الا ان يجعل
بناء على ما سبق فاذا جعلنا ما على ما سبق من لشرط ضمنها المثلث ضمنها الواحدة لا يكون مست المثلث
فلم يوجد الشرط فلا يبيع شيء لان اجراء المشروط لا يوزع على اخر الشرط وهو معنى قوله وفي باياع الواحد ما سأت
المثلث فلم يوجد الشرط **قوله** ولا يبيع الطلاق بقوله مست **قوله** فقلت ينبغي ان يقع لانه مسوق بركه الطلاق فصار كانه
قال مست طلاقك فصح **قلت** الكلام الجهم اما معنى على ما سبق اذا اعتبر السابق السابق هنا غير معتبر لاستغناءها
عما لا يوجبها **قوله** حتى لو قال مست طلاقك مع اذا نوى سوا ذلك هذا اللفظ وهو قوله مست طلاقك مقابل جوابها او
ذكره ابتداء مع الطلاق بخلاف قوله ثبتت من غير ذكر الطلاق اذ المسببة شيء عن الوجود فصار كانه قال او فتحت
فلا فكل وهو الا ان المسببة في الاصل ما خرد من الشيء والشيء اسم للوجود فكان قوله مست غنزل قوله او صدر واحد
الطلاق بايقاعه بخلاف الارادة فانها في اللغة عام عن الطلب قال ام الحكي رابد المورث طالبه وليس من شرط الطلب
الوجود فان قلت ليس لارادة والمسببة بيان عذاهل السنة فقلت جازل فيكون سديده ما يعرفه بظن السا وسنوده نظرا الى
وسا لان ما ساء او طلبه بكونه لا محالة بخلاف الجبار **قوله** لان التعليق شرط كايين يميز وهذا لانه اذا علق بالمعذور
سائر سموت الحكم الى وجود المعلق به وسجرا اذا وجد المعلق به ويرفع التعليق فاغراض الوجود متى رفع التعليق
المابست فافترانه بان ينجح اولى اذ المنع من السموت اسهل من الرفع بعد الثبوت اذ اكان محسرا صار كالوفاك مست سكت
العه نطق وكذا هنا **قوله** ولوردت الامر لم يكن لاداي لو قالت لا اسماء كان لها ان يساء بعد لانه ملكها الطلاق
في الوقت الذي ساءت لانه اضاف الطلاق الى زمان تحقيق المسببة ولم يوجد ذلك الزمان لان وجوده لوجود المسببة
فكان لرد منها قبل صرف الامر سديدها فلا يبيع **قوله** فلا يخرج اي لا يخرج للامر سديدها بالقيام على المجلس **قلت**
احب ليرحل على الشرط هنا يصح الدرد **قلت** اما يحل على الشرط اذا صدر الرد من صدر منه التعليق لان الارادة
محسنة فلو كان التعليق مختصا به دون زمان الرد مختصا به فلا يحل على الشرط تفصيحا للدرد **قوله** لان التعليق ينصرف
الى الملك القيام دون المحدث حتى لو طلق ثلثا وروحت خاخرة عادتك اليه وطلقت نفسها لم يطلق بناء على ان التعليق
الطلاق انما يستقيم في الملك القيام لانه ملك مستحدث **قوله** فلا يملك الاياع جملة فاذا ساء المثلث لم يبع شيء عند رايه
ووقا من عند ما لكان **قوله** لان كلمة حيث وابن خراسان المكان فكان هذا ايقاع الطلاق مكان تحقيق مسبتها ولا
انفصال للطلاق بالمكان فلعود ذكره وسعى ذكر المسببة في الطلاق فيعصر على المجلس بخلاف قوله مست ان للطلاق انفاذا
بالزمان حتى يتم زمان دون زمان فوجبا عسار الزمان حصوا كما انت طالق لم يست وعموما كما في طالق مست **قوله** فقلت
لما عا وكما المكان مع قوله انت طالق مست سعى ان يبع في الحال كما لو قال طالق فقلت الدار **قلت** فقلت فقلت فقلت فقلت
من الطرف والشرط لان كل واحد منهما سديدها من الما جبر فملا عليه محان **قوله** فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
فما اذا سطر القيام على المجلس وانما يطر بالقيام على المجلس فاجعل محان اذ انا اذا احولا محان عن اذا وني فلم كان جعلها

مجاناً عن الزاوي من جعلها مجازاً عن إذا ومتى **قلت** لزوم شرطها لهذا يدخل على امر معدوم على خطر خلاف غيرها وكان
المجاز عنها اولى من غيرها **قوله** وان لم يخص العبداء لم ينو الزوج ومع ما وقعت الاتفاق على اطلاق الاصلين ما على
اصله فلو انما ما عتقها بنفسه ساء الوصف في الزوج متى اوقع وجعياً عليك لتزجها ما ساء ولنا عندنا في خصمه فكذلك الزاوي
عليك لتزجها ما اوقع ما ساء ولنا وما عندنا فكذلك عليك اتيان الثالث لانه تفويض اصل الطلاق اليها على اي وصف
سأرت **قوله** وهذا قول في خصمه وعندها لا ينعى سى ما لم تنسأ فان سأرت اوقعت وجعياً وان سأرت اوقعت ما ساء
وان سأرت اوقعت لثابتاً بشرط مطابقة ارادة الزوج وعلى هذا الخلاف لو قال العبد انت حر كلف سبب حق عبيد في الحال عندنا
سوفت على المسبية والحاصل ان اصل الطلاق لا يتعلق بغيرها عندنا وانما يتعلق بصفته وعندنا ما سعلوا اصل الطلاق
ووصفه بغيرها لانه هذا هو الوصف في الطلاق اليها على اي وصف سأرت انما يكون كذا ذكر اذا يتعلق اصل الطلاق بغيرها
اما اذا لم يتعلق لا ينعى كيف سأرت بل ينعى على خلاف ما سأرت لانه ينعى وجعياً وما سأرت لتزكون وجعياً وهذا لان كيف
للاستيفاء عن الشيء فاذا افادها الى المسبية المضافة الى الطلاق فقد علق جميع اوصاف الطلاق بالمسبية وان يصير
جميع الاوصاف محققاً بالمسبية لا بعد ان يصير اصل الطلاق لها لانه متى وقع اصل الطلاق في الحال لا بد ان يستحق بعض
اوصافه لا محالة وجود اصل الطلاق في الواقع بلا وصف ولانه لو لم يتعلق اصل الطلاق للعاقب لكيف سببت غير المحذور
بها لانه لا يستقل بسأرت الوصف فعدمه مع ما قاله ابو حنيفة لكيف للاستيفاء في ذلك لا صور الا بعد وجود اصله
الا يرى في قول القائل بغير خليفه كيف يصير بعد ما فعلت وهل صرف فتنسأ عن كيف اذا كان الاستيفاء يستدعي وجود
الموصوف فمع اصل الطلاق قبل المسبية نصيبه للاستيفاء بغيره في اوصافه ضرورة ان اصله لا ينفك عن وصفه
وسئل ما وراءه بالمسبية وهذا لان قوله استألو النكاح فلو سأل يتعلق بغيرها انما تستدعي ضرورة المحذور وادخله الصفه
لا في الذات وهن الاوصاف بعدك عن الذات فلم يكن من ضرورة تتعلقها بالمسبية يتعلق الذات بما اعلم ان ما قاله ابو حنيفة
اولى لان ساء الموصوف ولو كان فيه تخصيص بعض الاوصاف عن التحليل لجهة الاستيفاء في من غلبوا اصل
الطلاق بالمسبية ونعيم الاوصاف فيه ابطال الاستيفاء لان الكلام يحتمل التخصيص ولا يحتمل التعميم فاعين ساء
فانه لا يصح اساء الكل من الكل ويصح اساء البعض منه وليس كما لو قال انت طالق لم سببت لانها كلمة يدر على اصل
العدد ادهو عيان عن العدد عرف الا يرى انه اذا سبيل كم معك استغناء الجواب عن الواو **فان قلت** لما كان هذا
تفويض الوصف الطلاق الى مسبيةها بغيره فكيف لها استعمالاً باثباته من غير استعماله في الزوج اعتباراً بعبارة
التفويضات **قلت** ذكر الطحاوي في محضه لتزها ان جعل الطلاق ما ساء ولنا فقد جعل الطحاوي المسبية اليها است
وصف البلد والبيوت **قوله** انت طالق كم سببت او ما سببت ظلت نفسها ما ساء واصرة او سببت او سببت ما لم ينعى
مجلسها او باضرة عمل اخر وسئل اصل الطلاق بغيرها لان كم اسم للعدد تعالى كم درهما ما لك ولما كان كذا ذكر صارت المسبية
واقعة بنفس الواقع لان العدد هو الواقع فعلى الطلاق بجميع اعداد المسبية ولما كان هذه الكلمة موضوعة للعدد
لما عتقها خاصة فلها ان ساء الواو السبب الثالث ما يستعمل في هذا ايضا سأل فليس دراهم ما سببت اي قدر سببت

وكان عاماً وهو اسم للواقع لأنه جعل مفعول المتبعية مفعولاً هو الواقع فإن ردت الاسم كان رد الاسم واصل
وهو عليك في الحال لأنه ليس في كلامه ذكر الوقت فافض جواباً في الحال **فان قلت** هذا مسلم فيكم وإما كلمة فيكم كما يستعمل
للعدد فكذلك يستعمل للوقت كما سرف في قوله عالم الخلق في الله توما دستحياناً فقد وقع السكون لغرض العود إليها
فلاست العدد بالسكون **قلت** هذا معارض غير ما قالوا عملنا فيه مع الوقت لا سطر بالقيام غير المجلس ولو عملنا معني
العدد يبطل وقوع السكون سوتة فما وراء المجلس فلا يثبت بالسكون ثم رخصاً جانب العدد باجلاً فخر وهو لغيره انقوص
معني التخليك لأنه تغويز للمراء اسرغتها والتخليكات متضمنة على المجلس وذكرنا أنها يكون لرب لو كانت في محمول معنى العدد
لا لغير الوقت **قوله** يحمل على غير الجنب **فان قلت** لا يمكن الحمل على مجزئ كجنس لغيره لأنه لا مزارح للثالث لأن الإطلاق لا يزيد
على الثالث **قلت** يمكن التمييز من سائر الأعداد لفظاً لا لغيره في سائر الأحوال الإنسانية لا يصح الاستسار وطلعت لأنه
استسار الكل من الكل ولو قال في طوائف الأهل هذه وهذه وهذه يصح الاستسار ولم يطلوا واحد منهن لما ذكرنا
إن سائر لفظاً ساوياً أكثر من الأربعة فيكون سائر البعض من الكل لفظاً لا حكماً فكذلك هنا ما ثبت ساوياً أكثر من الثلاثة
فيكون الثالث عشر من سائر الأعداد لفظاً **قوله** لأن هذا اسر واحد وهذا احراز عن كمال **قوله** وهو خطاب في الحال احرازاً
عن إذا ومعنى **قوله** فعل بها وذكرنا بان ذلك بعضاً عاماً وهو سائر من الثالث هو بعض من الثالث إتمام بالنسبة إلى الواقع
كما قال أبو حنيفة ثم قال لغيره أعني من عسدي من عسدي عسفة وهم عشرة ملك لما مودعاً في حذنيهم وإنما صار إلى التمييز
فما فيها إتمام والاهتمام بها بخلاف المستهدفة فإنه يترك منه دلالة السعفة لمعارض مزاجيه وهو دلالة اظهار الساحة
ووصف البعض بصفه عامه وهي المتبعية **قوله** أو لعموم الصفه أي قوله مرشاهي حركات لأنه وصفها بالمتبعية وهي عامة
كأنه قوله لا أكلم إلا رجلاً كوفي فيا لا حنث بالكلم مجمع رجال الكوفة لهذا **فان قلت** لا إتمام في الطلب
لما وقع مرسان نحو الطلاق وهو لا مصلحاً وكما به شرعاً ما نخلقه وهو الفروع أما لأنه مركب يترك الطلاق في حرف
الشرط والمركب فرع على المفرد ولا يلبيس بعلته في الحال لعموم شرط ولا مصلحاً لعدم العروض أعلم أن اسم التمييز كما يقع
على الخلف لابد أن يوفقاً فكذلك يصح على ذكر شرط وجراء فالجميع من الشرط ما ذكر فيه حرف لغيره غير عاماً مجزئاً والجميع من الجراء ما هو
الحكم المعلق به من الطلاق والجزء والجزء اللغة النعم وكما سقوى الخالف على ما هو المقصود من التمييز وهو الحمل أو المنع
تركز أنه فكذلك سقوى ترك الشرط والجاء فسمى عينا هو كذلك **قوله** وإذا اضاف الطلاق إلى النكاح وقع عسفة النكاح
مثل لغيره لأمراء ان يزوجك فانطلق أو كل امرأة تزوجها لم يطلاق فكذلك إذا قال إذا ومعنى حصراً ليعتد به
قوله وقال السافعي لا يصح لقوله لم لاطلاق قبل النكاح والمراد منه نفي التعليق النفي السجيز لأن فلا تخفى على أحد ولأنه
لا يمكن السجيز فلا يمكن التعليق إذا التعليق عبارة عما جاز المجر وهو لعمول الشرط فلا يمكن ما جاز وهو لأنه إنما يصير مطلقاً
عند الشرط بالكلام السابق فإزوجه كذلك يكون تطلقاً في الملك ولا يزوج في غير يكون تطلقاً فيه ولهذا لو قال لزوج
دخلت الدار فانطلق بلنا ثم تزوجها فدخلت الدار لا تطلق بالاجماع تعبر ما قاله أصحابنا أن السعفة شرط عين فلا سقوف
صححة على ذلك الحمل كما يجر به ثم وهذا لأن التمييز تصرف الخالف منه نفي لأنه يوجب البر على نفسه جلاً أو متقاً والملك

المحل شرط للطلاق والمحل هو المسمى بالملك الكا وهو ليس بصرف منه كالقول للملك عبد الله
 على ان يتركه محضاً للصحة مع عدم التقوى به على من النفس ولو لا الملك كالحال ولا اضافته الى الملك كالحاصل
 الفايده المطلوبه من المجرى لاجراءه فكله في حال صحى من شرط ولا اضافته الى الملك كالحاصل
 حتى يخرج من حصيلها وادام لم يعد المجرى فبذلك لا ينعقد اصل **قوله** والفاطه الشرط انما ذكره لانه لا ينعقد الكل لان
 بعضها اسم وبعضها حرف **قوله** لان الشرط مستحق للعلامة اي الشرط هو العلامة وعنه ان شرط الساعه
 اي علاماتها سميت هذه الالفاظ لا لافترائها بالنعول الذي هو شرط الكنت اي علامته لان اجراءها انما يتعلق به
 على حظر الرجوع وهو الافعال لا الاسماء لا سيما لا سيما مع ان شرطها هو علم عليه **قوله** الا كل كذا قال
 للشرط وما وراها المحل بالمعنى من معنى الشرط لانها يدل على الوقت الذي هو علم عليه **قوله** الا كل كذا قال
 العلامة بمعنى اعم الكودى او وقت من كل كذا كما لا يترتب حيث حيثما لكن ساء الفرق بينهما من وجها
 وهو في كل كذا اذا دخلت على المراء بوجوب عموم ما دخلت عليه فمع انفسار النساء واداءه امره اكلت
 المجرى فيها لما انها اصابته من كل كذا كل حصصها وكانها في المحلوف عليها فقط فاذا تزوجها ما سافدت تزوجها
 محلا محلا الى المجرى فلا ينعقد كالموقوف لانه تزوجت امره في حاله فلا يتعلق بانها بالتزوج الثاني وما كذا فانها
 دخلت على التزوج فيمنع من عموم التزوج ويلزم من عموم التزوج عموم النسيان لان النسيان محقق الى المجرى
 ولانه يلزم من عموم الشرط مع عدم ما يتعلق به من اجراءه ولا يلزم من عموم النسيان عموم التزوج في كل كذا لان العين
 لا ينعقد الى الغرض **قوله** فان تزوجها بعد ذلك اعلم انه اذا كان في اجراء الطلاق والشرط بطلان كذا بطلان الطلاق
 سكر اكنث حتى ينعقد الطلقات الثلاث الملوكة في هذا الكا الذي طلق عليه فان تزوجها بعد ذلك في آخر
 ومكر الشرط لم يصح شي لان على الشرط الطلاق البات في هذا الملك وهو الطلاق فاذا استوفى الملك لم يبق
 اجراءه وبقائه المحرم مقارن اجراءه فينبغي ان يكون فيه خلاف في زمانه لانه لا ينعقد لها
 باعتبار ما ينعقد مع الشرط ملك يوجد في المستقبل وذا غير محصور فيها وجد الشرط سعيه جازوا بخلاف كل فانه
 يستدعي عموم الاسماء لا بذكر اكنث سكر النعل لان كلمة النعيم لم يرض عليه ورواى الملك مع المجرى طلقها
 واصره او سعيه لا سعيها لانه لم يوجد الشرط فكان باقيا واجراءه باقيا لم ينعقد لان التملك لم يوجد سعي المجرى
قوله ثم لم يوجد الشرط الملك اكلت المجرى بان قال لامرته لم يدخل الدار ما طلق فدخلت في امره وفي الطلاق
 لوجود الشرط وقبول المحل لاجراءه فلو لم يبق المجرى لما صارت انقضاء المجرى بالشرط واجراءه **قوله** وان وجد خبر
 الملك اكلت المجرى بان قال لامرته لم يدخل الدار ما طلق فدخلت في امره وفي الطلاق لم ينعقد
 الدار محل المجرى لوجود الشرط والمجرى متعلق به ولم ينعقد سعي لبطان المحلية **قوله** وان اختلف في وجود الشرط
 فالقول للتزوج لانه محتمل بالاصل او بالاصل عدم الشرط والقول لم ينعقد بالاصل لان الظاهر شاهد له ولا ينعقد
 وقوع الطلاق في ندرية والقول للمكر لان ينعقد المراء العسة لانها تورت عروها بالحق **قوله** والبيان ليس بالبع

معدنا

المحل شرط للطلاق والمحل هو المسمى بالملك الكا وهو ليس بصرف منه كالقول للملك عبد الله
 على ان يتركه محضاً للصحة مع عدم التقوى به على من النفس ولو لا الملك كالحال ولا اضافته الى الملك كالحاصل
 الفايده المطلوبه من المجرى لاجراءه فكله في حال صحى من شرط ولا اضافته الى الملك كالحاصل
 حتى يخرج من حصيلها وادام لم يعد المجرى فبذلك لا ينعقد اصل **قوله** والفاطه الشرط انما ذكره لانه لا ينعقد الكل لان
 بعضها اسم وبعضها حرف **قوله** لان الشرط مستحق للعلامة اي الشرط هو العلامة وعنه ان شرط الساعه
 اي علاماتها سميت هذه الالفاظ لا لافترائها بالنعول الذي هو شرط الكنت اي علامته لان اجراءها انما يتعلق به
 على حظر الرجوع وهو الافعال لا الاسماء لا سيما لا سيما مع ان شرطها هو علم عليه **قوله** الا كل كذا قال
 للشرط وما وراها المحل بالمعنى من معنى الشرط لانها يدل على الوقت الذي هو علم عليه **قوله** الا كل كذا قال
 العلامة بمعنى اعم الكودى او وقت من كل كذا كما لا يترتب حيث حيثما لكن ساء الفرق بينهما من وجها
 وهو في كل كذا اذا دخلت على المراء بوجوب عموم ما دخلت عليه فمع انفسار النساء واداءه امره اكلت
 المجرى فيها لما انها اصابته من كل كذا كل حصصها وكانها في المحلوف عليها فقط فاذا تزوجها ما سافدت تزوجها
 محلا محلا الى المجرى فلا ينعقد كالموقوف لانه تزوجت امره في حاله فلا يتعلق بانها بالتزوج الثاني وما كذا فانها
 دخلت على التزوج فيمنع من عموم التزوج ويلزم من عموم التزوج عموم النسيان لان النسيان محقق الى المجرى
 ولانه يلزم من عموم الشرط مع عدم ما يتعلق به من اجراءه ولا يلزم من عموم النسيان عموم التزوج في كل كذا لان العين
 لا ينعقد الى الغرض **قوله** فان تزوجها بعد ذلك اعلم انه اذا كان في اجراء الطلاق والشرط بطلان كذا بطلان الطلاق
 سكر اكنث حتى ينعقد الطلقات الثلاث الملوكة في هذا الكا الذي طلق عليه فان تزوجها بعد ذلك في آخر
 ومكر الشرط لم يصح شي لان على الشرط الطلاق البات في هذا الملك وهو الطلاق فاذا استوفى الملك لم يبق
 اجراءه وبقائه المحرم مقارن اجراءه فينبغي ان يكون فيه خلاف في زمانه لانه لا ينعقد لها
 باعتبار ما ينعقد مع الشرط ملك يوجد في المستقبل وذا غير محصور فيها وجد الشرط سعيه جازوا بخلاف كل فانه
 يستدعي عموم الاسماء لا بذكر اكنث سكر النعل لان كلمة النعيم لم يرض عليه ورواى الملك مع المجرى طلقها
 واصره او سعيه لا سعيها لانه لم يوجد الشرط فكان باقيا واجراءه باقيا لم ينعقد لان التملك لم يوجد سعي المجرى
قوله ثم لم يوجد الشرط الملك اكلت المجرى بان قال لامرته لم يدخل الدار ما طلق فدخلت في امره وفي الطلاق
 لوجود الشرط وقبول المحل لاجراءه فلو لم يبق المجرى لما صارت انقضاء المجرى بالشرط واجراءه **قوله** وان وجد خبر
 الملك اكلت المجرى بان قال لامرته لم يدخل الدار ما طلق فدخلت في امره وفي الطلاق لم ينعقد
 الدار محل المجرى لوجود الشرط والمجرى متعلق به ولم ينعقد سعي لبطان المحلية **قوله** وان اختلف في وجود الشرط
 فالقول للتزوج لانه محتمل بالاصل او بالاصل عدم الشرط والقول لم ينعقد بالاصل لان الظاهر شاهد له ولا ينعقد
 وقوع الطلاق في ندرية والقول للمكر لان ينعقد المراء العسة لانها تورت عروها بالحق **قوله** والبيان ليس بالبع

مع لا يقع الطلاق عليها بقوله لانها تدعى شرط الكنت على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول ولا يعرف
 بلا حجة كما لو علق طلاقها بدخولها الدار ووجه الاحسان لمرادها من الاستيعاف لا من قبلها وقد يرتب عليه حكم شرعي
 فيجب عليها ان تحرك كبلها ببيع الاحكام اذ صابها نفسها ووجهها واجبة والمكانت الصيانة واجبة كان طريق الصيانة
 ونفوا احبارها واجبا وهي متعينة لا فائدة لهذا الواجب فيجب قبول قولها لحيث عزمها الواجب والانهما حارت
 امينة حراما الشرع في قولها وهذا لانها مأمورة باظهار ما رآه زوجها لان الكتمان حرام لقوله فوالا اجل لمن
 ان يكتم ما طعن الله في ارحام من فرت علق الاظهار احكام شرعية فصار مأمورة بالاطهار وضرة واذا حارت
 ما موره بالاطهار كقول قولها للسعد الاظهار ومعنى جب قبول قولها وحيث يرتب الاحكام عليه اذ هو المقتضى
 بالقبول وهو مع قوله انها اجبت الى اخره **قوله** كما قبله حواله العود يعني قبل قولها في حق العود اذا اجرت بالقضاء
 بالحيف في موه ستغنى في مثلها في بطل حقه الرجوع **قوله** والعنسان يعني حرمه وطبها اذا اجرت رويه
 الدم وحل الوطى اذا اجرت بالقضاء الدم والعود والعنسان هو ما اذا طلقها لمسا فالتاقت
 على وتزوجت بزوج اخر ودخل الزوج الثاني وطلعت وانقضت عده في المهر كحمل ذكر صار للزوج ان يصدقها
 اذ اعلنت على طه صديها **قوله** ساهره اعلم انه سعى لرفع الطلاق عليها لانها كانت توجب الشرط لنسائها وطلاق
 صاحبها حتى هذا الشرط لطلاقها لكذا يدعى القياس فكنا نوقع الطلاق عليها دون صاحبها بقولها
 يعلم انها حاضرت حقيقة لاننا قبلنا قولها بطريق الضرورة لحيث عزمها الواجب في بيع المبيع عز
 احكام ولا ضرر في حق صاحبها والحكم نوقع الطلاق في حقها لا يكون كلما بوجود الشرط في حق صاحبها لانها
 ساهره في حقها بل منتم بحفل كذا الطلاق وافعل عليها لا يفسد الشرط في حق صاحبها وعزمها لم يقبل
 قول شخص في حق نفسه ولا يقبل في حق غيره كاصد النور اذا اقر بدين على الميت ان حل وكذبته بيمينه النور وكذا اذا
 ست الملك للمحقق باقرار المستنوي لم يرجع على البائع **فان قلت** يلزم من هذا ان يكون الشيء الواجب موجودا
 ولا يكون موجودا في حالة واصل وهو محل فانها ان لم يكن حاضرا لا تطلق في الاضرار لان الشرط لم يوصد وانما
 طلق في ضررها لوجود الشرط فاما ان يوجد في حقها لا في حق غيرها فلا يملك منها حاكم يكون الشيء الواجب
 موجودا ولا موجودا في حالة واصل **قلت** هذا امر شرعي فان الشرع لما اثبت بقولها حصة وصفتها من
 وما الامانة والنهاية ورب على ذلك الوصفين المتخالفين على فاق ما يقتضيه ذلك الوصفان ليس
 بعد ليعطى الشيء الواجب اوصافا مختلفة فاختلاف تلك الاوصاف من احكام مختلفة وهي شئ
 واصل حلف لا يشرب حرام ثم شرب خمر الزمي في شهر رمضان بعد ان ادعى عليه حصة احكام مختلفة وسها
 سى واصل وهو الشرط والاحكام ضمان المحر وكفارة الفطر والقضاء وكفارة الحنك **قوله** ان كنت حسني
 ان بعد لك الله ما رجعتم الى قوله لم يعنى العبد ولا يطلو صاحبها ان الحجة امرنا بطلان الوقف عليها فتعلق
 الحكم بما اول عليها وهي اجترعها لان احكام الشرع لا يباطل معاني حفيبه بل معاني حفيبه لسبب لا يبرى ليراد خسر

قوله

واحد والعقل والاسباب وتوجه الخطاب لعقل السرد والمسقة واليوم دون الخارج المحسن والامتناع دون الانزال
 وصورته من كل الرتبة بالمدون الشغل والبلوغ غرقلة ووجه حقيقة للمير المرضي دفعا للمعنى لانها امينة في حق
 نفسها ساهره في حق غيرها ومنها الزد مودود معلى الحكم صحتها احبارها في حق غيرها كحبيبه الحجة
فان قلت سعادتها لان الحجة العود امرنا بالعقل **قلت** احوال الصدوق في خبرها مات فتدبر مع صدق الصدوق
 وقلة الصدوق وسواها في درجة تحت الانسان فيها الموت لخارجها سده بعضها انا على اثار العوارث حجة
 وهذا مع قوله لا سقين بكذرها **قوله** لانه بالامتداد عرف انه من الدم وهذا لان الحيف في اللغة عبارة عن درور
 الدم لانها جعلت في الشرع عبارة عن الدم الخارج من الرحم وذلك ليعرف الا بالتمام بل في ايام باذاعت ثلثه ايام
 سن لمرارته في الاستدراك كان دم حيف فيقع الطلاق في زمان الروية حتى لو لم يكن مدخلا لها فنزحت
 بروج اخر بعد الروية قبل التام في تمامي بها الدم كان السكاح صحيحا وكذا لو كان عسى العبد معلقا بالحيف
 في بعد رويه الدم قبل الامتداد الى ثلثه ايام او حتى عليه يعتبر فيه حكم حاشه الاحرار وحكم الحشاه على الاحرار
 اذ ام ثلثه ايام من حين طاعت اعلم ان لهنها صد ذكره الذخير وهو انما يقبل قولها فيما اجرت من الطهر
 او الحيف الذي هو شرط وقوع الطلاق اذ كان في ذلك الوقت الذي احترت به كانا الطهر والحيف فاما ما
 اذ لم يكن موصوفه بما اجرت في ذلك الحال فلا صدق في ذلك الطهر والحيف بعد عيى الزوج وبما
 ذكره الرجل اذا قال لامرأته لرحضت حيفه فانت طالق فكتبت له ايام ثم قالت حضت حيفه وطهرت وغسلت
 وكثرها الزوج فالتول فيها واما اذا قالت بعد بطاوى الزمان حضت طهرت واما الآن حاضرت حيفه اخرى
 لا يقبل قولها ولا يقع الطلاق لانها اجرت بما هو شرط وقوع الطلاق حال فواتها وكذا ذكره الحنفية الاول
 اذا قال لرحضت فانت طالق فكتبت خمسة ايام ثم قالت حضت حيفه خمسة ايام واما الآن حاضرت حيفه فم
 الطلاق لانها اجرت بما هو شرط وقوع الطلاق حال قيامه فيه ولو قال في هذه الصورة حضت طهرت
 لا يصدق اذ اكدتها الزوج والمعنى في ذلك ليراد بوجه المراء امينة فيما جرت الحيف او الطهر ضرورة اقامه
 الاحكام المتعلقة بها فادامت فاعده كان الامار فاما حرمه الشرع فيصدق اذ كانت الاحكام منقضيه
 كان الامار فاما فلا يصدق **قوله** ولو قال لها اذا حضت حيفه فانت طالق لم تطلق حتى يطهر حيفها لان
 الحيف اسم للثامه وكما انها سهاها وذكر ما يطهر لان الشيء سهي يرضى واما حمل عليه في حديث الاستبراء
 وهو قولهم لا الا نوطا الحجاب حتى يصفى حمل من ولا يحالي حتى يسدر من حيفه **قوله** لمرضا القضاء بطلنفة
 في التبر بطلنسان المراد بالسوء الساعو غرضان احرمه وهو لان العلم اذا كانا ولا طلع واحده
 وصارت معده فانقضت عدها بوضع الجارة ولا يقع اخرى لانه لو وضع لوضع القضاء العود والبطا
 لا يقع مع انه حال الرزوال والمراد بالبعو حال الرزوال ولزوال الحماريه او لا طلنت بسين وانقضت عدها بوضع
 العلم ولا يقع في الحماريه حال انقضائها من حال مع واحده في حال بيع سنان فلا يقع البائنه بالسك والاولى

انما المالك

ان يزوج بالنسب سرها واحتمال الاحتمال فوقعها واصله قبل ذلك وان ادان يزوجها قبل زوج آخر
فالاحتمال ان لا يزوجها لكونه اولاد اجاربه اول **قوله** وان قال لها ان كلت اباعروا بابا يوسف فانت طالق
فلنا علم للمسئلة على اربعة اوجه اما ان صدر الشرط في المالك ببيع ما يبيع من المالك اجماعا او صدق في غير المالك
فلا يبيع اجماعا لعدم المحلية والجرأ لا سر له غير المالك او صدر الاول في المالك في الثاني غير المالك فلا يبيع اجماعا ايضا
لان احرار هو الطلاق لا يبيع غير المالك او صدر الاول في غير المالك في الثاني المالك فطلق عندنا خلافا للزوج وهو تحسر
الشرط الاول في الثاني لا استواءهما في توقف احرار عليها فصار كشرط واحد اعجز بالعله اذا كانت دار صفين
ثم المالك شرط عند وجود الثاني فكذلك الاول ولنا ان حال وجود الشرط الاول حال بقاء التيمم فسرعان ما يفسخ المالك
فصل وجود الشرط الاول فان المالك لم يشرطه حتى لو اباها بعد التيمم والنفقة العدة ثم يزوجها ثم يزوجها ثم يزوجها
غالب الوجود وعند وجود الشرط ما يستحب احوال اذ التيمم يعقد للمحل او الخلع وذا انما يكون اذا كان غائب
الوجود وعند وجود الشرط واما ان احرار المالك وما يزوجها في حال بقاء التيمم فلا شرط فيه المالك اذ بقاء
التيمم محله وهو ذمة الخلع لان التيمم يفرق من الخلع فذمة نفسه باجباب التيمم عليه واما ان يزوجها
اما وجود الشرط الثاني فلذلك شرطه المالك ون الاول **قوله** ان الزوج الثاني يهدم ما دون البيت اعلم
انه لا يظهر فائدة الخلاف في هذه المسئلة فان احرار الغليظ ينسب فيها اتفاقا على اختلاف التخرج وانما يظهر
فيما اذا تزوجها وادفع الواحدة حرم حرمه غليظا خديما وعندها لا يحرم حرمه غليظا وسبقنا المذهبين
باب الرجعة **قوله** وقد بينا احتمالا وقوعها بغير ما قاله اول المعلق بالشرط بلطفا مطلقا لا اطلاق
اللفظ وقد بينا احتمالا الوقوع بعد تحسر المالك في التيمم وادفع البعث التيمم بزل احرار عند الشرط لان الشرط
وحد في المالك بعد صحة التيمم ويحلل زوال المحل كحلل زوال المالك وكيف يبطل التيمم بالتعلق
وما صادف التيمم عما صادف التعلق لان ما صادف التيمم طلاق وما صادف التعلق ما سطر طلاقا
ولما ان احرار طلقات هذا المالك لان التيمم انما يفسخ بطلاق صحيح احرار والذي يصح احرار طلاق يحصل به
مقصود احوال التيمم وهو المنع عن كسب الشرط او المحل على كسب الشرط وهذا المقصود انما يحصل
بغلب وجوده عند الشرط وطلقات هذا المالك انصفت هذه الصفة لكونها موجودة والظاهر فيها
عند الشرط يحصل مع التيمم في المحل او المنع اما طلقات ملك يسود بمرور وجوده عند الشرط
فلا يصح احرار في نفسه فلا يساو لها مطلق التعلق لان ملك التعلق انما يفسخ بما يصح احرار لا فاما يصح
فاذا است بفسخ احرار طلقات هذا المالك وصدقات التيمم فبطل التيمم فبطل التيمم لان بقاء التيمم بالشرط واحرار
ولوفات محل الشرط يبطل التيمم بان قال كلمه فلانا ما وراء طالق فلان فاذا بطل محل احرار وجب ان
يبطل التيمم **قوله** التيمم لو قال بعد لرد ذلك الدار فانت حرة فباعه ثم اسرا فبطل الدار فانه
يعتق ولو طلقها بغيره فكلنا ثم عاد اليه بعد اصابه دفع احرار فبطل الدار بطلنا ولو بقي احرار

بذلك المالك لا يحق المسئلة الاولى لما طلقها بالملك العائنه فبطلت اصبحت **قوله** الجبل بصفه الرق محل
للعنق وبالباع لم يفت ملك الصفه حتى لو فات الحق لم يبق التيمم اذ اطلقها بغيره فبطلت اصبحت الرق محل
وبما عده بعد التيمم فسق التيمم وقد استغفار مجتنب ما انفعل عليه التيمم فبطلت اصبحت الرق محل
قوله وعن يوسف انه اوجب المهر في الفصل الاول ايضا اعلم انه اوجب المهر في البيت لوجود اجماع مع بعد
سوت الطلقات البيت احرار اذ يبيع اجماع حصول الاصل اذ لم يمسسه الزوجين فزوج الا انه لا يجب اطلاق المقصود
واصر وهو قضاء التيمم وكان اجماع واصله من جهة ظاهر الرواية ان اجماع اذ قال الزوج في الفرج ولم يزوجها بعد الطلاق
لا يصاب الا بصمان جارا وحدا من جهة ظاهر الرواية ان اجماع اذ قال الزوج في الفرج ولم يزوجها بعد الطلاق
والغنى لان الاصل لا دوام له حتى يكفر له وانه حكم الا بقاء واما الوفاك اذ ادخلت دابة في الاصل بطلت لكن
فكانت دابة فيه فاسكها لا تحت خلافا اذ اخرج ثم ادخل لانه وجد اجماع وهو اذ قال الزوج في الفرج بعد
اخرمة الغليظ واخرية الا انه لا يحل احدى شبهة الا اجماع نظرا الى اجماع المجلس المقصود وهو قضاء التيمم
واذا لم يجب احدى وجه البعث لمرآنا ولو كان الطلاق رجوعا فبطلت ساعة صار مراجعا عند يوسف لوجود
المناس و هو القياس وعند محمد لا يصبر مراجعا لان الدوام ليس يتوهم للبعض **فصل في الاستسار** احق
بالغلق فصل الاستسار لانها جميعا من التيمم وان الشرط مع كل كلام والاستسار مع بعض الكلام واخر احرار
مع الكل الاستسار استغفار من التيمم وهو الصرف لئلا يفسد الشيء ثانيا عطفه فاما المناسبة فنقول ان شاء الله
وبين الاستسار من حيث لكل واحد منها فتح اول الكلام او هو اسم يوسف في قوله لا يستسرون **قوله** لا امرأة
انت طالق لئلا يفسد الله متعلق به لم يبيع الطلاق ولا اصل فيه انه اذا وصل الكلام ان شاء الله رفع طقه ابي يعرف كان
لنقله بوحكامه عن موسى في سحره لئلا يفسد الله صابرا ولم يصبر ولم يكن منه وهو عقم منه اذ هو امانة
النفاق في آية المافوق بل ان صلى وامر وعلم اذ احدث كبره اذ اودع خلفه اذ اودع خلفه اذ اودع خلفه
كان ما يبرمه رفع موجب الكلام وقولنا ان طالق ايجاب بوضعه فلم يبق اجماعا ما اقتضاه به وهو حجه على ما ذكره
حسب قبول وقوع الطلاق وان قال لئلا يفسد الله متعلقا به لانه لو لم يفسد الله طلاقها لما جرى على لسانه كلمة التعلق
بلت ما جرى على لسانه تعلق لا تعلق ثم عند يوسف هو تعلق مسدود الا ان الشرط ما لا يوقف عليه فلا يبيع
ما غلبه كالوعلق عليه غايب لا يوقف عليه ولذا شرط لئلا يكون متعلقا به كسائر الشروط حتى لو سكت بفسخ حكم الصد
ولا سطل بان شاء الله لانه رجوع وعند محمد هو ابطال قابو يوسف باعتبار ضعف الشرط ومحل اعتبار المعنى وقاب الصيغة
وان كان شرط الا ان فضا رفع الحكم واعدام الاصل بخلاف سائر التعليلات فان التعلق بالشرط وان كان اعدا
لحال الا ان عريضه الوجود عند وجود الشرط والتعلق مسدود اعدا حكم الكلام اصلا اذ لا طريق للتوصل
الى مسدود **قوله** وكذا اذا ماتت قبل قول لئلا يفسد الله ابي بيع الطلاق لان بقوله لئلا يفسد الله يخرج الكلام من
يكون اجماعا والموت ساقط الموجب وهذا لان الموجب يستدعي المحل والموت ساقط اجماعا اما المبطر يستدعي

صحة الاجاب وهو باجماع الزوج فالموت لا ينافيه بل يلايه **قوله** وان قال الاستسنى طلق في احد وعشرون
 اية لا يصح هذا الاستسنى لان الاستسنى ان كان في النكاح او في النكاحين كان سائما لم يفسد بطريق الاختصار
 ادلواستسنى سائر نكاح طلاق الكلام وهذا انما يحتق في استسنى القليل من الكل لا استسنى الكثير منه في ظاهر
 الرواية لا فرق لان الاستسنى يكلم بعد النساء ولا فرق في هذا بين العليل والكسر بل شرط صحة لزمنه وراى الحسين
 سى لم يصح مكلامه حتى لو قال استطلق ثلثا الامانة بطلت ثلثا الاستسنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستسنى
بغير مكلامه به كما يصح الاستسنى من اصل الكلام صح الاستسنى من الاستسنى فان قال على الاطلاق لوطا لم يجز
 اجماع الامراء استسنى الى لوط من رجله اليسرى استسنى امره لوط من راسه فان هذا اذا قال اما انطالق بلسان
 الاستسنى الاول من سائر الاصل في جنس هذه المسائل ليس بها ما يجعل من الاستسنى الاول وهو سائر
 ثم ينظر الى ما يفي من الاستسنى الاول فيجعل ذلك معنى من اصل الكلام اذا است هذا فنقول الاستسنى الثاني
 واصل فيجعل معنى من الاستسنى الاول وهو سائر في الاستسنى الاول واصل فيجعل ذلك معنى من اصل
 الكلام وهو الثالث معنى من اصل الكلام سائر في الواقع فعلم بهذا ان استسنى الكل من الكل انما لا يصح اذا وقع
 استسنى الكل جملة اما اذا استسنى جزءا من الكل فانه يجوز لما لا استسنى بغيره فيصح فيما فيه
 اللفظ فلما استسنى حواء عن الكل صح لفظا فكذلك في ما يفي اذ لو كان الاستسنى مع الحكم الشرعي كما صح
 في قوله انتطالق عن الاستسنى لان الاستسنى على الثلث شرعا وهو صحيح بلا خلاف في هذا قال سائر
 طوا الى الاقلان فلا ينافيه وليس سواه من صحة الاستسنى او قال كل امرأ الى طالق الا في حقها وليس لغيرها
 لم تطلق **قوله** **طلاق المريض** لما فرغ من بيان طلاق الصحيح سببا وبديعا بغيرها
 صرحا وكتابه فلا وراى شرعا فان طلاق المريض منوط ببعض ما ذكره المرض من العوارض السماوية فاخر
 بيانه عن بيان حكم من به الاصل وهو الصحيح فاصل الباب ليس من ابان امرائه في مرض الموت من غير رضاها
 وهي غير برت ثم ما رت عندتها ورث خلافا للنسائي فان ما رت بعد انقضاء عدتها لم يرد خلافا لما ذكره ابن
 له لعل كذا ذكره الامام الثوري **قوله** لان الزوج قد يطلب بهذا العارض اعلم لزوجيه بطلب الطلاق
 السابق او الثالث في سبب الارث فلا يستل الارث لان الحكم لا يستل سبب وهذا الى اشد من شرع
 الحسن او الدم للزوجات في طلب الزوجية كسب محرم هذا الاسم الا يرى لارث كما يستحق بالزوجية محرم
 بالسبب ثم لو انقطع السبب المرض لم يستحق الارث فكذلك اذا انقطع الزوجية ولما اجماع الصحابة فانهم
 ورثوا امراء الغار **قوله** **الايجاع** ليس ثابت بعد قال ابن الريرة حديث ما ضرا امرأه عبد الرحمن
 في نوري عثمان لو كان الامر الى ما ورثها اي لم يمت هذا الحكم ولا في هذا بطلان
 حقها من راسه بقوله فيرد عليه فصره كالزوجيه بطلب كل مال لان هذا لان حق الورثة معلوم حاله مرض
 موده لانه سبب الموت ولما اخرج عن التبرعات بما راد على الثلث في الورثة وفي الورثة واستحقاق

١٢٢

الارث بسبب وهو النكاح او العراية والمحل وهو المال ثم منح الزوج غرا طالق محلها وحول كالمضاف الى ما بعد
 الموت فلما منح غرا طالق سبب محو جعل كالمضاف الى ما بعد الموت اولى لان الحكم يضاف الى السبب دون
 المحل اذ المحل في حكم الشرط واذا صار كالمضاف الى النكاح بينهما عند الموت حكما وهذا اذا كانت الفدية باقية
 لبقا للنكاح في بعض الاحكام سرعان في ان يبقى حتى ارثها عنه اما بعد انقضاء الفدية فلا يورث لان الاحكام
 غير ثابت ان الشرع لم يرد ما جاز عمل الطلاق بعد انقضاء الفدية في حق حكم ما فعل الطلاق عملا وارفع النكاح
 من كل وجه الا من ارثها غرا لزوجها ومع سورت لكل العزم لا يمكن القول بما كان من وجه **قوله** لو كانت
 الزوجية خفية لوجود البطل كلف وقد رضى به حيث ظننها وعند مالك برت امرأ النار بعد الفدية قبل ان
 ينزوح بزوج اخر لقولنا فيهم ايها برت عالم ينزوح ولما ما روى عن عمر وعائشة لم يمان امرأ النار تترى ما دامت
 في الفدية والتزوج لينا بقوله نعم اصدوا بالدين من بعدى لم يكره وعمرهم ولان ما رواه حميد بن عمار في ما لم يحكم
 من التزوج والارث بالحكم اولى لان الارث تحتل بكما من كل وجه وخروج بعد انقضاء الفدية لم يوجد
 اصلها **قوله** انما رخصت ابطال حقها اما في الخلع فندنا بشرط وامانة الاختيار فندنا سر العلة والرض
 في المسئلة الاولى طاهر والارث اما وجب لكونه مفعولا ولا يغني عن الرضا فندت حكم القاطع من وجه **قوله** والحكم
 يدار على دليل التهمة لان التهمة اسرها طلق لا يمكن اداه الحكم عليه فيقام السبب الداعي الى التهمة مقامها
 وهو النكاح والفدية ويدور الحكم معها وجودا وعدما ولم يوجد اصل منها فقامت بغيره مطلقا **قوله**
 والامور صفة عايدة في حق الكوكة في المواضع من الزوجين بغير حوائج التركة امر متعين خصوصا فيما اذا
 كان سببا موده فمرد في التهمة فاما المواضع سببا في حق كل الزوجة او صل الزوج او قبول شهادة
 لها او شهادتها لغير محتاج فلا تتم في حق هذه الاحكام فندت هذه الاحكام سببا **قوله** اصلها
 ان امرأ النار تترى استسنا اذ ماتت في الفدية فان جعل السنة الواقعة محدودة حكما وقفا للظلم
 كما جعلت الفدية الموقوفة محدودة بالفضل والماست صفة العدو وان في الفدية اذا انقطع حقها ماله وانما تعلق
 حقها اذا سبب الموت وهو موقوف كما في هذه الاماكن عالما بان كان صاحب راس وهو الذي لا يتوم كواجب
 كما عتق الاصحار وان كان يكلف القيام واما الذي يذهب في حق حوائج فلا يكون فان كان مستنكى
 ان الانسان فلما خلعه عنه وقيل اذا كان عطيته خطوات من غير سبعين باصا وهو صحيح حكاه الترمذي
 وهذا ضعيف فالمرص صاير هذا القدر اذا كلف والصحيح انه اذا امكنه القيام كواجب في السنة والامانة
 السام خارج السنة لا يكون مريضا مرض الموت والمرأه اذا كانت بحيث يمكنها القيام للصعود على السطح كانت
 مريضة والا لا وقد يستحكم الزوار ما هو في مرض في توجه المالك العاقل فان كان الغالب مرضه السلا
 كان كالحكيم واليكور فانما المحصور الذي في صف القتال والنزل في مسبة او راكب مسفينه او محبوس
 لغو او رجم فتسلم البدن عيانا والغالب في حال السلامة اذا حصن لدفع باس العدو وكذا المنفعة وقد

شامل لكل منهما على السواء فكذلك هنا خلاف قوله تعالى فمما اوتوا الصلوة واتوا الزكوة فان كل واحد منهما مستعمل بنفسها
لم يلحقها ما ينافي استعمالها فلذلك لم يمتنع سور الحكم في احدهما بثبوته في الاخرى **قوله** ويحيى ليعلم اي يجب
للزوجة اذا راجعها ان يعلمها كبلات مع العصبه لانها اذا لم تعلم بالرجوع فربما بما يتزوج بعد العدة فيقع الخطر
والزواج هو الذي وقعها في ذلك فيكون مسياً ولكن مع ذلك لو لم يعلمها بالرجوع جازت لان عندنا استدامة
للقيام وليست بآثار وكان الزوج بالرجوع مسرفاً في حاله حقه وعرف الانشاء في حاله حقه سوفف على علم
الغير كذا في المحيط **قوله** وفي رجوعه لظهورها سعادتها اذا كان الكاح مستمراً في حاله حقه **قوله** وان كان له
فالتول قولها لانه اجبر على ذلك اساره في الحال وكان متها وهذا لان الاقرار بحكم الصدق والكذب فان ملك
مباشرته في الحال بان كانت العدة اسبغت نية الكذب عن خبره وان لم يملك مباشرته لم تكن صمد الكذب خبره
كالوكيل بالبيع اذا قال قبل التول كنت بعدة مرفلان صدق خلاف قوله بعد التول **قوله** فقال بحجة اي على
المورد من قبل الزوج فقد انقضت عدتي واجمعوا انها اذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي صحت
الرجعة **قوله** لانها اي الرجعة صا في العدة وهي هذا لانها عدها باقية طاهرها لم يخبرها بالانقضاء وقد
الرجعة حرها بالانقضاء فهي الرجعة وسقطت العدة فاما اجبر بالانقضاء بعد سقوط العدة وليس لها
ولاية الاحرار بعد سقوط العدة كما لو سكنت ساعة ثم اجبرت **قوله** والاي جنبه ايها صا وادى اي هذه رجعة صا
حال انقضاء العدة او بعد انقضاء العدة فلا يصح وهو لانها امينة في الاخبار عن امر محتمل لحوار ان ينقض
ساعده فلا يقدّر ان يخبر بل ذكر لانه انما علمتها ان يخبر بعد الانقضاء وفي قولها جعل الله الامر ايها
محبسه له عرفه فرفق ان الانقضاء سابق على كلامها لان محله ليس سبق المحرمه برمان او ما منه فان كان
ما منه فتد صا في الرجعة ما بعد الانقضاء وان كان برمان فصد صا في حال الانقضاء فلا يصح الرجعة
مع انقضاء العدة لان العدة في حال انقضائها لا يكون موجوده مطلقه بشرط الرجعة ان يكون في عده مطلقه
فان قلت لم كان قولها ليس سبق الانقضاء فنقول ليس سبق الرجعة انقضاء فلا يكون الرجعة في حال الانقضاء **قلت**
قوله راجعاً لغيره وهو انما لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقولها انقضت عدتي اجبار وهو اظهار
امر مد كان ينفي سبق الانقضاء فرفق وهذا خلاف ما لو سكنت ساعة لانها منتهى ما لا يجزى لان الانقضاء
لو كان بانها لوجب عليها ان تخبر ولما لم يخبر ولا بها كاذبه فلم يسئل قولها ومثله الطلاق في على الخلاف
فلا يصح الطلاق عند حي جنب كما لو قال انت طالق مع انقضاء عدتي ولا يصح انه يبع لافرار الزوج بالوقوع
كالوقاي بعد انقضاء العدة كنت طلقها في العدة كان صدقاً وذكر خلاف الرجعة **قوله** وقال التول
قوله المولى يبرره فان بغيرها يملوك له فتد اقر بما هو حاله حقه للزوج ودعوى الرجعة من الزوج بعد
العدة كدعوى اسرار الكاح بعد العدة وصدقه المولى وكذبته الامه تستل الكاح ويحذر قول المولى
لا قولها كذا هذا بل اولى لانه لما ثبت الحكم ببراءة المولى لان استناده عليه بالرجوع اولى **قوله**

ما

قوله وله لزم الرجعة ما عدا قيام العدة والقول في العدة قولها بشار وانقضاء دون المولى فكذلك ما يبنى عليها خلاف
التزوج والاقاربه عليها لان فانصرف مما هو ملوكه اما صحة الرجعة فاما يكون حال قيام العدة ولا ملك للمولى
في بغيرها عند ذلك ولا انصرف كان القول فيه قولها **قوله** ولو كان على القلب يعني في الزوج بعد انقضاء العدة في
راجعتها في العدة فصدقه الامة وكذب المولى بالقول للمولى ولا يسترجع الرجعة اما عند ما فطهر لانها
منقضية العدة في الحال وصدقه حكم المحرم للمولى ولا يسئل قولها في الطاهرات لانها وكذا عندنا في الصحيح لان الخلاف
واقع على المولى والمولى ما عدا كالا لانه فلما لم يتفقا على صحة الرجعة لا حكم بحجتها **قوله** لانها امينة في ذلك ولا ينافي
بشارها **قوله** وان السطح لاول عشر لم يسطح حتى يغسل او يمسح عليها اذ في وقت صلوة حتى لو نسي من الوقت بعد الانقطاع
ما يمكن من الاغتسال ويحرم للصلوة مدهة في الذكر يندرج حكم بطهارتها لان الجنب لا يبرئ من العشر فمسحاً بوجها
من الجنب لمجرد الانقطاع فانقضت العدة والسطون الرجعة وما دون العشر كتمل عود الدم فلم يسبح وجهها
ما لم يغتسل من الجنب فيكون ذكر حصا لان هذه الاغتسال لم يخبر اذا كانت ايامها اقل من عشره وقد قال بعض
الصحابه الزوج اخبر برجعتها ما لم يغتسل فالاغتسال موكده لانقطاع فكذا مع وقت الصلوة عندنا خلافاً لغيره
لقيام يوم عود الدم ولما ان يذهب الوقت صار الصلوة دناء ومنها وادخل حكم الطاهرات لانها لا يصير
وبناء في الدمة لا على الطاهر من الجنب اذا خاف ان لا يغتسل فالاغتسال في العدة والعدة في حرم القربان الى غاية الاغتسال
ظهر عروج وقت الصلوة لانها محمول على ما اذا كانت ايامها دون العشره وصد حرم القربان الى غاية الاغتسال
قلت اما محل القربان الاغتسال لانه من احكام الطاهرات ومع وقت الصلوة كذا في بقية الحكم اليه وهذا خلافاً
ما اذا كانت كحاشه وكانت ايامها دون العشره فانه كما انقطع الدم عنها من احكامه السالنه سبط رجعة الرجوع
وان لم يغتسل وحل قربانها للزوج وان احتمل عود الدم لان القياس لا يوجب يوم عود الدم في الحمله لان العدة
الموهوم لا ينافي الانقطاع المحتق وبكنا هذا القياس في الحمله بالنظر في اساول الحمله لا الكافه **قوله**
وسقط اذا سمعت اعلم انها اذا لم يندرج على الحمار بعد ما طهرت واما ما دون العشره فمحصلة مكنونه او طوعاً
فتد انقطاع الرجعة لانها طهرت بها حشر حور ما صلوتها بالسم فان سمى ولم يطل بتي حق الرجعة
استحساناً وعند محمد لم يسم وهو القياس لان النية عند عدم الحمار نزل منزله الاغتسال عند عود الحمار بدليل
اداء الصلوة لهما وصد حرم المسجد وقراءة القرآن وصلى المحف ولا فرق بين الحكم لحوار صلوة اذيت من الحكم بحوار
الاقدام على عالم يود بعد وهذا منع قوله لان السمع حال عدم الحمار طهاره مطلقه الى اخره ولا يلزم على هذا
عدم حوار اقتدار المقتضى بالسم عند محمد لانه احس طهاره مطلقه حكمه بوضوئه بالاحتياط والاحتياط
باب لا فتد آراء عدم الحواد لان الحواد فلا يكون باقفا ولما انه طهاره ضرورية لانه يلوث جميعه وهذا لا
لا يرفع احد من اثنين حتى لو وجد الجسمي لما كان محمداً بالحدث السابق وانما جعل طهاره حكماً ضرورياً الحاجة الى اداء
الصلوة لانها محاطة بايديها ولا يندرج على اديها الا بالبطارة ما مرها الشرع بالسم لئلا يتضاعف عليها

الواجبات والابواب خزيمة بتقدير قدرها فكانت طهارة حكم الصلوة وما هو من ثوابها كدخول المسجد ^{المصحف}
 وفراة الزلزال ولا ضرورة في حكم الرجعة فكان السمع في حقها عدم الماء كالسمع عند وجود الماء ولكنه اذا فرغ من الصلوة
 فتدركها بالطهارة ضرورة الحكم بفسخ الصلوة وصحة الصلوة من مطلقا لا ضرورة فطهرت في حق سقوط التوضؤ
 عن خيمته في حق انقطاع الرجعة لانه من لوازمه وقبل اداء الصلوة ما حكمنا حكم في حقها لان طهارة الاقدام على الصلوة
 في حقها متروكة شرط وهو عدم الماء الى لزوم خروج الصلوة فان عدم الماء الى لزوم خروج الصلوة بين لمر الطهارة
 بابتدائها وحكمها بالطهارة بابتدائها وان وجد بين لمر الطهارة لست بانه في حقها لفتد شرط فلا يكون الحكم باجتماع
 الصلوة بابتدائها قبل ان يستقبل الصلوة اذا وجدت الماء في طهارة لها ثم قبل بقطع الرجعة بنفس التوضؤ عند حبس
 ولي يوفق الصحيح لمر الرجعة لا ينقطع عند ما لم يتبع من الصلوة لان حال بعد سري عنها الصلوة كالحال قبله
 لا يرى اياها اذ ارات الماء بطلت حكمها بخلاف ما بعد التوضؤ من الصلوة فانها وان رأت الماء بعين الصلوة محرمه فيسقط
 الانقطاع على التوضؤ لسرر الحكم بجواز الصلوة **قوله** والاحكام الباقية ايضا ضرورة ومعنى طهارة المسجد وطهارة
 ودخول المسجد **قوله** امضا به لان هذه الاحكام من تراجم الصلوة او طهارة الصلوة بغير طهارة المسجد وطهارة
 القرآن وكان هو جوابا عن حرف الخصم بقوله كما ان الصلوة على بالسمع فكذلك على هذه الاحكام علم ان بالسمع طهارة مطلقه
 ولا يلزم على لحيه في بغيره ايضا حوازا فتدرك المتوضؤ في الجنب لانها جعلت بالسمع طهارة مطلقه عند انعدام
 الماء في حق الصلوة وتوابعها فمما سيجب الحاجة ولا حاجة في ابطال الحكم المأبوت للتوضؤ عليها **قوله** واذا
 اغتسلت اي اذا اغتسلت اكثر البدن اكثر حكم الكل لا يرى انه لو بقي عضو لم يقطع بانه على ان حكم اجابة
 والحيف لا يجري فاذا بقي في البعض بقي الكل لا يرى انه لا يحل لها الصلوة فكان كالعضو الكامل وجه الاحتياط
 وهو الفرق بين العضو وحده لانه لا يردون العضو يتابع اليه الحكم في كل عضو في ايام الصلوة فلا يفتقر
 بعدم اصابة الماء فقلنا بقطع الرجعة حتى لو بقيت في عدم وصول الماء اليه فان صنعت عنها قصدا لا يقطع
 الرجعة كذا في الحيط ولا يحل لها التوضؤ بغيره فخرجت من الموضع اجبا لان الماء لم يجعل الى ذلك الموضع
 حيث الظاهر **قوله** لان في فرضيته احكاما فان عند الشافعي المقتضى والاسساق سنان في الحنابلة والوضوء وكان
 الاحكام في انقطاع الرجعة **قوله** والطلاق ملك ما كذا بعد الرجعة **قوله** فان قلت في حق
 الرجعة لانها حتى سخط وقدا لم يسهل له مع قد صار ملكا سرعا حكما لسان السمت منه ولكن لا يلزم فيكونه
 ملكا سرعا بفكره ما كان حلالا لا يرى لزوم اقراره لا يقرم استراة ثم اتفق من زنده ومصلح الله امرا بالسلم
 الى التزاه وان صار ملكا سرعا **قلت** ما يتعلق باقراره هنا حتى التغير والموجب للرجعة بابتدائها وهو الطلاق بعد
 الرضوخ فغيرت عليه موجه خلاف الاقرار انه يتعلق حتى للتغير المزملة وان صار ملكا سرعا **قوله** فان قلت قوله لم اجتمعها
 صريح في عدم اجماع ودلالة سواد النيب لم يكن صريحا في وجود اجماع والصريح اذا اجمع مع غير الصريح فالصريح اولى
قلت الدلالة على ان افعوى من الصريح العاد من بعد الاحتمال الكذب من بعد عدم احتماله من ان **قوله**

اعلم بالاعلم لمر اطلاق الباب في اقرار السمت كحاشان عن اكلوه وهذا لان كذا الحكم بالوطى وقد اقر بغيره ^{الرجعة}
 حقه فيصير حتى تنفد ولم يهرم كذا سرعا لان كذا المهر سمي على تسليم المهر في النكاح فصار للضرر عنها لا على
 القبض لغيرها عنه اذ ليس في سعة الا التبعي كحلاف الفصل الاول لانه صار ملكا سرعا حكما لسان السمت منه
 ولا يلزم العدم لانها حتى اجبا طحا الاحتمال الوطى حتى الوطى لا سبب مع الاحتمال وانما اورد هذه المسألة عقيب ذلك
 المسألة لما لزمه يتراى من اقرار الملك مع اتحاد المعنى وهو انه صار ملكا سرعا قوله لم اجتمعها اما في الاولى في ظاهر
 وكذا في الثانية لان كان المهر في الطلاق اما يجب بعد الدخول وصار ملكا سرعا قوله لم اجتمعها فاحاطت بهذه المسألة
 بقوله ولم يهرم كذا سرعا لان كذا المهر سمي الى اخر ما قال في الحق بغير احوال وهو ان كذا المهر سمي على تسليم
 وهو صدقها وذكر ان الاقرار في العقود كلها من الساعات والاجازات ما كذا بالتبعي والتبعي رفع الحواج
 من المهر والاقرار على القبض وهو صدقها وانما القدرة على القبض فليس بغير كذا المهر سمي على الرنا ليست
 من ابل القبض عبارة عن زيادة تصرف مخصوص بغير القدرة المتعددة وحسب في ذلك الموضع فاما لم يكن القدرة
 قبضا لم يكن وطيا واذا لم توجد الوطى لم ساكدا ملك الزوج في بقوها ولم يعقب الطلاق الرجعة لانها محسبة
 على ملك من اكله القبض وقد اقر الزوج بعدم القبض فيصير حتى تنفد وذكر في اجماع الصغير اعلم بالاعلم او احي
 سررا في كتاب الطلاق او احي سررا وهو الصحيح **قوله** فانزل واطيا قبل الطلاق ووزا بعده لانه على اعتبار
 البيع بدول الملك نفس الطلاق لعدم الوطى قبل الطلاق لحرم الوطى لانها صار حبيسة وعلى اعتبار الاول
 وان صار ملكا والكذب حرام ايضا لانها الهون خزانة **قوله** وان قال لها اذا ولدت فانت طالق فولدت
 والدام ولدت لرا اقل من مسنتين سوم او اكثر من اسراة وهذه رجعة لان الولد الثاني مخلوق طارث
 صرح لان الولد لا سمي البطن اكثر مسنتين بكونه من زوجها ولا يلزم بها الركا ب الربا وكان رجعة ضرورية
 واما اذا ولدت لرا اقل من مسنتين فلان المخلوق طارث في احوال يخاف الى اقراره ان امكن او امكن وقد امكن اذا
 علم من الولد مسنتين اشهر فصاعدا وذكر في كتاب الدعوى لمر المطلقه طارا رجعا اذا ولدت لرا اقل من مسنتين
 سوم لا يكون رجعة وان ولد اكثر من مسنتين بكونه رجعة لانها اذا ولدت لرا اقل من مسنتين اجتمعت العلوق بعد
 الطلاق وكان رجعة واحتمل العلوق قبل الطلاق فلم يكن رجعة فلا سبب الرجعة بالسكاح ايضا فقد
 سقط اعتبار هذا الاحتمال لانها ولدت لرا اقل من مسنتين بكونه رجعة لانها اذا ولدت لرا اقل من مسنتين اجتمعت العلوق بعد
 طحا واصل في الاحكام لا سبب السكاح اذ كان من الولد مسنتين اشهر فصاعدا فصار الثاني مخلوق طارث
 بعد الطلاق وكان رجعة **قوله** والولد الثاني صار مرجعا فان قلت بعد كل ولد فاسم الولد المراجعة بعده
 حمل فقلنا على احرام لان الوطى في السكاح حرام **قلت** لا يفتى الى هذا رعايه للنسب لان النسب في كحاظ
 في اسماها والسكاح قد يوجد وقد لا يوجد وقد ينقل وقد يكثر ولا سبب في كحاظ احرام ولو ولد لرا اقل من مسنتين اولاد
 في طحا واصل المسألة كما لها فانها بطلت بغيره والولد الثالث لان علوق الكل رجعة واحدة فلا حاجة

الى القول بالرجعة فاذا ولدت الاول وموت احد زوجتي فادخلت الولد الثاني وهي معدة بغير اخفافا
ولدت الثالث من بعد بوضع الحمل لانه لا ولد له البطن والطلاق يمنع من النكاح **قوله** يسوف وسرير
النشوق طعن الزوج والسرير عام وهو نكاح منسخت الشيء اي جلونه ودرار مشوق اي محلو وهو ان محلو
المراء وجهها ونفقل خبرها وهذا لان الزوجية قاعدتها الزوج منسوب الى الزوجها ونشوقها لغيره
في ذكر نكاح مقلد الغلوب بملك قلبه من بعضهما التي محبتها فراجعها **قوله** سمعها حتى نكحها كى تذهب
لدخولها لان الزوجية عليها لا استبدان حرام ولكن المراء منها يكون سائر منهن فلو دخل عليها بغيره
فيما رآها من حرمه مع بصره على فرجها وليس من الشبهة فيصير مراجعها لهم بطلانها لعدم المرافقة فيطول
عليها عذرها واداء اضرارها **قوله** وقال في قوله ذكر ان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح فاذا كان النكاح باقيا
حاله المرافقة بها كما قبل الطلاق لان المرافقة بها رجعة لانها حرام بدون الرجعة لان اضرارها من نفسها
عنه وانما ظهر من حال الحكم الاحصاء عما ينبغي عنه ولا ينكشف احرمه الا بالرجعة فيكون المرافقة رجعة وصار
هذا كالدخول في النكاح الموقوف لثبوت نكاحه ولا يخرجوه من الاية نزلت في الطلاق الرجعي بدليل سياقها
بأبوابها ابني ادا حلتم النساء وصرح الطلاق رجعي فاذا ذكر من التعليل مخالف للنص فيكون مردود الفوات شرط
صحته وهو طلاق الزوج عن حكمه البات بها ولان المبطلة ليست بصفة الاستمرار وكان ينبغي لغيره عليه
سوجه وهو زوال قدر النكاح وانما تراخي علمه الى من يظن الزوج حتى او انا سفل على ما اسلفنا من الملاء
بالرجعة ابتداء للعقد المندوب اليه فاذا لم يراجعها حتى مضت الحرة طهرانه لم يكن له حاجة الى ذكر تسنين
ان المبطلة عمل علمه من حرمه بحدوده بظواهرها كانت مبرأة من الطلاق لمدى كانت الاقرار بمعدلاتها من
العدو ولو اقتصرت الزوال على الانقضاء لوجب العدة بالاراء بعد ذلك لان العدة لا يجب الاقضاء لحوكها انقطع
ملو حوزها المرافقة معها سين بعد الانقضاء لغير الطلاق كان عاملا زمان الوقوع وكانت المرافقة مع الا
وكانت حال انقطاعه لا حال بقاءه كما زعم افرق في المرافقة دلالة الرجعة فلنا كلامنا في مساوي بلسان فصيح
اقول انما ارا رجوعها والاجرم للدلالة مع قيام الصريح بخلافها ولان قوله لا يخرجوه من الاية لما كان خطابا
للزوج من اخرج لرم ان لا يكون الا ارجاع رجعة او اخرج مني عنه والرجعة مندوب اليها وبما على
طريقه بغير **قوله** معناه الاجابات لصحة الرجعة لا تنفي الى الاستدلال وحل المرافقة بغير الرجعة
وكما لا ساج لها المرافقة لا ساج لها الخروج الى ما دون السفر بطاهر النفس المحرم فانه مطابق عرفي بغير المرافقة
قوله وقال الشافعي الطلاق الرجعي حرم الوطى حرم الوطى نعم العرف لان الزوجية زائلة اذ الطلاق واقع
بوصف المقرر فيسترد على اثره وهو الطلاق في المحل ومنى انقضاء الطلاق ثبت زوال ملك النكاح
حرمه لان المعنى بالطلاق ابتداء القيد الحكمي وهو عين ملك النكاح لا يرى لغيره الا اقرار بحسب من العدة بعد الطلاق
ومع نكاح ملك النكاح لا يحسب الا اقرار من العدة لصانها المآر وهو المآر بالنكاح ابلغ منه في العدة

ولان العدة لتسعين فرج الرجم فاستحال من كلفه مسخوله مما سبق فرج زوجها ويكفر الزوج مسلطا على منقل
رجحها ولما ان الزوجية ماقمة بدليل ملك الرجعة عليها بل ارضاها ولو كانت زائلة لكانت الرجعة اسات
الملك استدار ولا يندرج اصل على اسات النكاح على الاحتمال بل ارضاها **قوله** فقلت في قوله ويعولهن حتى يرد
يدل على زوال الزوجية لانه يسمى الرجعة ردا وهو عيان عرا عاده الزايل لا يقال ردا فلما انا الى الدار وهو في الدار
واما حال اذا خرج من الدار ولان النكاح في قوله ويعولهن راجعة الى المطلقات والطلاق عيان عن الرجوع
العدو بفكر الزوجية يدل على بقاء القيد وبها منافاة **قوله** هذا لنا اعلمنا لانه سمي المطلق بعلا وهو
اسم للزوج لغيره قال في قوله يعولهن على بقاء الزوجية وكما سماها ردا سماها اسما كما وهو عيان
عرا سدا منه النكاح لا عرا عاده الزايل فدل للملك ما ومك النكاح ليس الا ملك لكل من غيرها ومنافعتها
بقا ملك النكاح مطلقا يدل على بقاء الحمل واما ملك الطهار والابلاء والمعان ويجري التوارث وانما تحسب
مطلقه محال الرجوع والسبب لا يرى لغير الطلاق واقع ولو كان حكم الطلاق زوال الملك لم يمنع الطلاق
بعد الطلاق لان المال لا يزال فدل لغير زوال الملك معلق على العدة قبل الرجعة والمعلق بالشرط عدم قبل
ووضع الطلاق يدل على حرمة الوطى مع بقاء الملك كما بعد الرجعة فان الطلاق مع واقعا والوطى طلال
وانما سماها ردا لانه يرد بسبب الزوال ويعدوها بالرجعة الى الحالة الاولى وهذا لانها كانت بحسب لا يسر
لغير الحرة ثم صار بحيث سئل لغيرها بالرجعة الى الحالة التي لا يسر لانه يعدوها الى الملك وهذا كمن
باع بشرط الخيار وفتح بانه سمي ردا لانه يرد العقد المنقذ لانه يعد ردا لغيره والاحتساب بالاراء ارجح
غير مرد لها بالطلاق كوطى امته ثم اراد معها فانه يسيرها مع قيام الملك والحل **فصل في ما على المطلق**
قوله ان اصل المحلية ما والمعنى من اصل المحلية كونها انتم مريم اوم ليست من المحرمات وهو موجود لغيرها **قوله** ومنع
الغير جواب سوال معتذرنا ان يقال لغيره لا يجوز نكاح المعتدة مطلقا بقوله لا اتزوجوا ما عند النكاح
مع منع النكاح ارجح فاجبه بقوله انما كان ذلك لاستنباء النسب فيكون معناه العرا ما لغيرها من
المعتدة معتدة فلم يلزم فيه استنباء النسب يجوز مع اعلم لغير التعليل باستنباء النسب هو بيان الحكمة فيه
لا سائر العلة لوجود التعلق فيه فانه لو طلق الصغيرة او لايبة بغير العدة ومنع الغير عن تزوجها في العدة
وان لم يكن فيه استنباء النسب كذلك لا يجوز بروج المعتدة من الصغير كما لا يجوز من البالغ ولا يلزم استنباء النسب
في حق الصغيرة لانه لا يستنبأ النسب منه **قوله** ولا اسما من طلاقه اي لا يلزم استنباء النسب يجوز نكاح معتدة
لان المآر الواقع في زوجها النكاح الاول والثاني باق ولا سواه انما يكون عند اختلاف المآرين **قوله** والرجوع
المطلق اما نسب نكاح صحيح خصوصا فيما اضيف النكاح الى المستقبل كان المراد منه الاغتاف والتحسين وذكر
انما حصل بالنكاح الصحيح لان الناس والاعتدال اطلق لان النكاح النكاح الناس كمالا والمآر فان المراد
من مجرد صحة الاقرار بنسب الناس والجايز ويدر كمنع عنه فالتكثير امره وقد كلفنا فاسل **قوله** بشرط الزوال

اعلم ان الدخول شرط عند الجماع وروى عن ابي بصير ان النبي قال اذا طلق الرجل امرأته ملكا فزوجت بزوج اخر لم يحل للماول
حيه يدوق عسله ويدوق عسلته وروى عن ابي بصير ان النبي قال اذا طلق الرجل امرأته ملكا فزوجت بزوج اخر لم يحل للماول
لاحيه يدوق عسله ويدوق عسلته وروى عن ابي بصير ان النبي قال اذا طلق الرجل امرأته ملكا فزوجت بزوج اخر لم يحل للماول
بانا وارضى سزا او كسفا فاحرام ثم فارضا قال دم لا يحل للماول حيه يدوق عسله الا اذا طلق امرأته ملكا فزوجت بزوج اخر لم يحل للماول
عسله وقل الدخول شرط في النكاح لا في الطلاق وذكر للعقد وذكر للوطي وهو اصله ودار بدبه الوطى هنا ليكن الكلام
محمولا على الاقرار لا على الاعادة نعم لو حملنا النكاح المذكور في قوله حيه يدوق عسله لم نذكر العقد من سن لانه
استفيد العقد منه بقوله واما ان الرجل لا يسمي زوجا الا بعد العقد اما لو حملنا النكاح المذكور على الوطى واستبعد
بالعقد من ذكر الزوج كان كل واحد من ذكر الزوج والنكاح محمولا على فانه جريه حسن كان شرط وطى الزوج
الساني في التحليل المذكور في كتاب الله تعالى ولا يحتاج الى التزاد على كتاب الله ما حدث المشهور وهو قول الحسن **فان قلت**
طاران سمي زوجا لانه يرضى له نصير زوجا **قلت** الاصل في الكلام هو حقيقة ولا يعبر عنها بالضرورة **فان قلت**
قد كسفت الضرورة وهي اضافة الى المرأة لانها لا يكون واجبه وانما يكون موقوف **قلت** اضافة الوطى الى المرأة يجوز
محانا باعتبار المكنى كما في قوله الزانية والزاني فلو حمل على الوطى لكان فيه محال احد وانما النكاح والزوج
على الجميع ولو حمل على العقد لكان فيه محال اذ كان الاول اولى **قوله** سوى سجد لي حسب فان الدخول ليس بشرط
وكذلك بشرط المسمى لظاهر النص **قوله** غير معبر لانه محال في الحديث المشهور كذا ذكر الامام فاصح خان والامام
الحراني والصدور الشهيد ولوقفي القاضي به لا ينفذ فضا **قوله** والكال قيد يعبر عنه الحديث المشهور بشرط الدخول
وهو عبارة عن الابلاخ فحسب ان شرط الانزال في الابلاخ وباده قيد على الدخول المطلق المطلق صرف الى
الكال في المناهية فلا يتوقف الحكم المربى على الامر الكامل الى زياده وصف لادالة اللفظ اليه لانه يجري مجرى النسخ
وفي الحديث ساره الى المالك وحده دون الانزال وهو قوله حيه يدوق عسله الا اذا طلق امرأته ملكا فزوجت بزوج اخر لم يحل للماول
الى العذر الذي كل به المرأة وهو نفس الابلاخ **قوله** والبصير المراهق في التحليل كالباطل قال الامام فاصح خان سرت
اكل لزوجها الاول بوطى البصير مذهبنا فان بوطى الزوج الساني يستحل سوار كان صبيا او محنونا او حرا او مملوكا
وقال الحسن البصري اكلها جميع البصير لان عقد التحليل لا يمنع من الانزال وفي فتاوى ابو بصير السج الكبير الذي لا
على الجماع لو اكلها بمساعده المد لا كذا ذكر الامام الحراني **قوله** وما لك كالفائه فان عقد التحليل لا
يحل من كان مراهقا لم يتولد حيه يدوق عسلته وهو يدوق عسلتك معي الحارة واما بقوله فاحسبه
فانه غير هذه الجماع واللذة كحل جماع المراهق وعراية ابها فسر العسيلة بالجماع وان اكل بعلق باصانة
الزوج الساني فيكون حرا عن ارسال الثلاث واحكامه الزوج بعتله وكان راجرا وان وطئها الزوج الثاني
في حضن ونفاس او احرام كل للزوج كل للزوج الاول عندنا وقال مالك لا يحل لانه حرام فلا يستبيح اكل كالو
نزوجها لكا فاسا فانه ثوابا بالنكاح وارا به الجاهل لان السج لانا سر بالنفاس ومطلوب النكاح بحرف

مجازلة

الى الجاهل **قوله** ان يحرك الله شهوته وهذا لان الحديث وكما الدوق من الطرفين وهذا انما يحق في المراهق الذي يستبيح
قوله لان الغاية نكاح الزوج والحوى ليس بزوج حيه لا يكون لها قسم **قوله** واذا تزوجها بشرط التحليل بان قال تزوجك
على ان اطلقك او قالت المراهق ذلك اما لو اقر ذكره فلهما فانه يصح العقد وكل للماول عند عامة العلماء وقال مالك البيع
ذكره الامام الحراني ولو خافت المرأة ان لا يظنها المحلل ففعلت زوجت نفسها على ان امرى بدي الطلاق بنفسه
كلما اراد فيقول الزوج فليطار النكاح وصار الامر يدرها في السفار بقا وادعت دخول المحلل صدق وانكر
ولم يعل العكس **قوله** كما سدم الثلث عند جنيته ولم يفسد وقال محمد لا سدم ما دون الثلث وهو قول الشافعي
وزفر لان الزوج الساني غايه للحرمة كاحصائه بالثلاث بالنظر ولم يستهلك الحرمة بالثلاثين لانها
معلقة بالثلاث وسعها ان كان العلم لا يستبيح اكلها فلم يكن الزوج الساني هنا غايه للحرمة اذ غايه للحرمة
ببل وجودها محال الا يرى انه لو قال اذا جاز راس الشهر فوالده لا اكلم فلا يصح استنساخا الى ثم استنساخا قبل
مجي راس الشهر لا يعتبر لان الاستنساخ غايه للحرمة الثانية بالمر فلا يعتبر بل المير واذا لم يعتبر كان وجودها
كعدمها ولو تزوجها قبل التزوج وقبل وطى الزوج الساني كانت عده ما بقي من المطلقات كذا هنا واوجب
وابو يوسف قال لا يصح الزوج الساني نكاح صحيح بل هو المطلقه بالا حبيبه با حكم المختص بالطلاق كما بعد التطلعات
الثلث واما ان هذا بالتطلعات الثلث يصير حرمة ومطلقه ما صاه الزوج الساني برجع الوصفان جميعا
ولحق الا حبيبه التي لم يتزوجها قط فبالتطلعات الواحدة يصير موصوفة بانها مطلقة فراجع ذكر ما صاه الزوج
الساني في البوبيل على الزوج الساني راجع للحرمة لا منى لان المنى يكتفى بمرأته نفسه والحرمة بعد اصابه الزوج
الساني فدل انه رافع للحرمة ولانه موجب للحل فان صاحب السج سماه محلا فقال لعن الله المحلل والمحلل انما كان
محلا لكونه شارطا للحل لا لانه لا موجب ومرصه فيه لم يكتفى بمرأته لانه لا موجب وصار كالحسود من سب السواد
فان قلت انما سماه محلا لكونه شارطا للحل لانه لا موجب للحل **قلت** اذا جاز فلا يبار اليه الا بربيل **فان قلت** دل
الدليل هنا اذا التحليل لا صور الا في محل الحرمة والحل بابتها فلو جعل مسدا للحل لادى الى ابطال البابت
قلت ان لم يعمل التحليل لابطال اكل فسد ايات وصف الكال في الحل له معاصه بالطلق او الطلقين
او قبل ملكك عود العقد مبررة وعده لا يملك وما صاه منبنا لاصل السج صا حيشا لوصفه بالطريق الاولى وكونه
غايه لا ينافي مسدا مسدا للحل ومنهيا للحرمة وكان فيه اعمال النصيب وهو مسئلة اختلف فيها اصحاب
البيوت فقول ابن عباس وابن عمر كونه حبيبه وقول عمر وعطاء الى الرد دار وفي قوله كقول محمد فاصح خان
من الفقهاء يقول السج من الصحابة واصله زوج الفقهاء يقول سبان من الصحابة **قوله** لانها معاملة او امر
دين معناه ان النكاح ان كان من المعاملات فجزا الواحد فيها مبنو بشرط التمسك كالوكالات والمصارف والاذن
في التجارات وان كان من امور الدين لم يعلو اكله بطلانها الصاها لو احسرت سكتة الحارة وطهارته او ردت
صدقا وهذا اذا كانت الحرمة قتمل ذكر رادى هو عند جنيته شهر لان فرت بالمخبر بالافرا وعندهما فتشرون

كانه طلقها في اخر الطهر وحيضها ثلثه وظهرها خمسة عشر يوما فصح عدتها بظهر من يمين يوما وثلثه اقرار السعة
ايام للمكان وقيل على قياس قول لي يوسف بصرف ثلثه وثلثين يوما ونصف يوم واربعة ساعات لان اقل
الحيض عند نوما اكثر اليوم الثالث فجعل كل حصص يومين ونصف يوم وساعة من ذلك سبعة ونصف
وبلث ساعات وساعة للاجبار والاعستمال والى حينه على ما ذكر محمد لم يجعل كانه طلقها في اول الطهر نفاديا
عن ايعاء الطلاق في الطهر بعد الجماع وظهرها خمسة عشر يوما لا غايه الاكثر وحيضها خمسة ايام اقله واكثر
نادرا وان فاعتبرنا الوسط لثلاثة اطهار يكون خمسة واربعين وثلثه حيض يكون خمسة عشر فذاستون يوما
وعلى ما روي الحسن عنه ان يجعل كانه طلقها في اخر الطهر حرارا عن تطويل العدة ثم حيضها عشرة ايام لما قدرنا
طهرها باقل الحدة قدرنا حيضها بالاكثر لجعل الاطهر لم يلبثون يوما وثلث حصص لثلاثون فذاستون يوما
لما قالوا لان الامين بما يقبل قوله اذا لم يكن له العادة واما اذا كذبه العادة فلا لان المكذب عاده كالمكذب
حقيق الا يبرى ليرد على اذ قال السعد في يوم ما به درهم على الصبي لا يصرف وان كان محتلا بان سري له فسير
ثم مثلها فحرف ثم مثلها فحرف ثم وم كونه ما دونه ولا احتمال لتقديرها في تلك الحدة لا بعد ما روي انه ان
يكون الايقاع في اخر الطهر وحيضها اقل من الحيض وظهرها كذلك وان لا يورث الاخبار ساعة الا انها
وان كانت امة فعند ما يصرف احد عشرين يوما سنة للخصين وحيضها لثلاثة عشر يوما ورواه محمد بن ابراهيم
نوما كانه طلقها في اول الطهر وظهرها ثلثون وقرآن عشر ورواه الحسن في خمسة وثلثين فترآن عشر
والطهر خمسة عشر وهو فائدة اختلاف المحررين **قوله** وسببها في ما العدة وقت هذه الاحوال حياله
غير راحة لانه لم يذكرها في باب العدة ولا في غير **باب الايلاء** ذكره الاسرار في
اول كتاب الطلاق منه الحرمان التي بعد من الزوج حكم ملك الكاه اربعة الطلاق والايلاء والمعاذ
والطهارم قال فيسدا الطلاق لانه الاصل والمباح للزوج في وقتهم اذ في رجة منه في الاباحة الايلاء لانه
محتمل ان يمسح شروع ولكن فيه بعض الظلم على ما يحى وكان اذ في منه في الاباحة ثم كحاها لغيرها الى معرفة لغيره
وسببه وركنه وسرطه وحكمه اما تفسير لغة فهو اختلف قال الشاعر قليل الا لاما طافه لحيته وان يدرى منه
الا ليه يدرى عرج سدا ويقر فانه قليل اختلف ان يلف بطريق النذر حفظ عنه قوله بربت كات
اصلي برب غيبه اى صدق في الشريعة عباد عرا حلف على برك وطى المنكوحه اربعة اشهر او اكثر واما
سبه فاهو البسبب الطلاق الرجعي لما ان الاباه فيه موقفه الى وقت وظهرنا ايضا موقفه وقود كونا ان
السبب الداعي اليه فام المساجرة وعدم الموافقة لكن على وجه الانتظار طلقا لما هو الموعود في كتاب الله
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فمنهم من يحكم الطلاق الرجعي لما ان النذرك غير مستحق مكرها على
الايلاء ومنهم من يحتار الايلاء لما ان النذرك غير مضمون بالعود واما ركنه فوالله لا اقر بك او يحكم ووسط
كون التميز معموده على من وطى المنكوحه واهل مره هو اهل للطلاق عند حبه وعندهما من هو اهل لوجوب

الكفارة وحكمه المتعلق بالبر وفروع الطلاق عند مضي اربعة اشهر والحكم المتعلق بالكفارة ان كان يمينا بالله تو
وان كان عسا بغيره فاجعل اجرا على الكفارة **قوله** اذا قال الرجل لامرأه والله لا افرقك او قال لا افرقك اربعة اشهر
فهو موثوق بقوله تو والدائن بولون فسيانهم الى قوله والله سمح عليه **قوله** فان طلقها الا اربعة اشهر حلت في حبه
ولزمت الكفارة وعند السامعي حلت في حبه ولا يلزم الكفارة لان الله تو عند المخفر وبعد ما صار مخفورا لا يجب
عليه الكفارة لما ان الكفارة للمصرقلنا وعد المخفر في الاخرة لا بانه وجوب الكفارة في الدنيا كما في مثل اخطافه
وعند المخفر في الاخرة ومع ذلك وجبت الكفارة وحكم الكفارة عند الكفارة الميمين بالله ما ثبت لقوله تو ولكن بركم
كما بما عندكم الايمان كذا في المبسوط وان تعد بقوله والله لا افرقك في الشرح ان قربتك الحدة على الكفارة وان لم
اقرتك الحدة فاستطابق ما بين **قوله** يسع لير لا يجب الكفارة لان المراد بالي المذكورة النص هو الجماع لان النوى
عنه عن الرجوع وفد رجع بالجماع عما قصد من الاصرار سره وقد وعد الله تعالى المخفر على النوى وهو يقتضى نفي
المواضع عنه عاجلا واطلا **قلت** حكم الكفارة عند الكفارة بقوله تو ولكن بواضكم بما عقدم الايمان الا امة
وقد قيل معناه غفور لما لم يمين رجم بركم من الخرج منها بالكفارة على لير الوعد على المخفر وان قضى في الحرج
فلا عموم له فيسفي المواضع في الاخرة **قوله** وقال السامعي يورق القاضي اعلم ان عند لا يقع الفوق في الحدة ولكنه
لوقف الحكم بعد الحدة على ان يولى اليها او يفارقها فان الى لير لير فرق القاضي سما وتريقه تطبيقه بانه
فالمخلاف في موضعين احدهما ان النوى عند يكون بعد مضي الحدة لقوله تو فان فاروا والقار للمنعيب فان قضى
جوار النوى بعد الحدة وعندنا النوى الحدة لير ابن مسعود فان فاروا فبين ما بينهما ان التفريق عند لا يكون
الاسطريق الزوج او تفريق القاضي لانه تو قال وان عروا الطلاق ولو وقع في الحدة لا يصور العزم عليه بعد
ذلك ولان النوى يسر الى لير عزمة الطلاق بما هو صحيح وهذا ايقاع الطلاق او يورق القاضي ولان البروق بينهما
لدم الضرر عنها عند فور الاحساك بالمعروف فيسبب القاضي منابه في التفريق كقوله العتقين فان بعد مضي الحدة
بعد لا يقع الفوق الا لسبق القاضي بل اولى لان الزوج عند مودور وهذا طالم والقاضي يصرف لرفع الظلم فياخذ
ان يوفيهما حقها او يفارقها فان الى ما القاضي منابه في ايقاع الطلاق ولنا قول في عزم الطلاق في رجة
اشهر وقد اضافة الى الزوج فول لير الطلاق بم بدلا حاجة الى قضاء القاضي ومعنى لايه وان عروا ان يصير
الايلاء طلاقا فان الله تعالى سمح بالايلاء على العزيمة ومذهبنا مروى عن الحسين والعبادة ولان الايلاء
كان طلاقا محلا في اجاهليه لجعل الشرع طلاقا موجلا كانه قال انت طالق اذ امنت اربعة اشهر ولا يفرق
من يرض بعد ما اظهر الزوج انه غير مريد لها فبين طبعها كمن العدة بعد الطلاق الرجعي وهذا لانه بالطلاق
اظهر كراهه صحبها فصار كانه علق السوءه على الحدة مثل ان يولى اليها ولما جعلنا الواقع تطبيقه بانه
لان المخفود دفع الضرر عنها ود لا يجعل بالرجعي ولكن العدة هنا يجب بعد مضي الحدة لان وقوع دعوى عنه
الطلاق كان واقعا فجعلنا الا اربعة اشهر موقفه **قوله** وان كان خلف على الابد بان قال والله لا افرقك ابدا

او قال والله لا افرقك ولم يسل ابر الان مطلق اللفظ مما ساد مقتضى التابيد لقوله والله لا افرقك فلا انافا للمبين يافيه
لان المميز كانت مطلقة لا يسل الا باحت 1 لم يوجد مقتضى كانت الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج وذكر
المبسوط ولم يكرر الكتاب وهو انه اذا آلى مراه امارا مطلقا من غير ان ينفذ اربعة اشهر فبانت غصني
اربعة هل ينفذ من اخرى قبل التزوج بها ام لا وكان ابو سهل يقول ينفذ حتى اذا تمت اربعة اشهر قبل انقضاء
عدها وصحت بطلانها اخرى وكذا ذكر العالمه سار على ان معنى الابداء كلما مضت اربعة اشهر ولم افرقك فيها فبانت
طالق يابن ولو صح بها كان الحكم فيه ما بينا وكان الكرخي يقول لا ينفذ المدة الثانية ما لم يتزوجها وهذا هو
الاصح لان انقضاء الميزان لا يدرى اختار مع الاصرار وذكر لا يتصور بعد التلويح لانه لا حق لها بالاجماع
قوله فان عاد فتزوجها معناه تزوجها بعد التسوية معني اربعة اشهر وبعد انقضاء عدها فانها لو تزوجها
قبل انقضاء عدها كان ابتداء الابداء من وقت الطلاق لا من وقت التزوج وعدد كرها ابتداء الابداء من وقت
السروج علم ان التزوج كان بعد انقضاء العدة **قوله** فان تزوجها بعد سروج اخر لم يبع بذكر الابداء الطلاق لان الطلاق
المملوكات قد استوفيت صحة التعليق باعتبار تلك الطلقات لان العوض منه المنع وذا ما حصل سلطان صل
كاف بطلانه ولا يخاف بطلان حل سيو جلا لانه غالب العدم عند جود الشرط وهي فرع مسكلة السجرات الخلافة
وقد مر **قوله** كثر عن مجتهدينا لوجود الاحت لانا لا يتوقف على الملك حتى لو قال لا جيبته والله لا افرقك فتزوجها
لا يكون ذلك ابتداء ولو فرها بجنب الكفارة **قوله** وان خلف على اقل اربعة اشهر لم يكن موليا وقال ابن بري
يكون موليا فان تركها اربعة اشهر بانت بطلانها واستول ابن بري على بظاهر قوله لا بد من بولون مشايهم
الا انه لا بد ان يكون المميز مضمنا لاربعة اشهر زباده على النص وهكذا يقول ابو حنيفة او لا فاما بلغه فتوى
ابن عباس لا ابتداء فيما دون اربعة اشهر رج عنه وهذا لان المولى غير المالك فربان امراته لا يسي بذكره فادع
يمينه على شهر فهو يتمكن من قربانها بعد مضي الشهر بل الزوم سي فلم يكن موليا وذكر في المتن ولان الاستماع
عن قربانها اكثر الحق بلا مانع وعمله لا يست حكم الطلاق وهو مشكل لجواز ان خلف على بلته اشهر فلا يكون
الاستماع من قربان بلا مانع بل يكون مانع واجيب عنه بان دفع المسكلة لا اصل فيها اذا خلف المميز بها اشهر
وعلم بان الاستماع عن قربانها اكثر الحق بلا مانع اذا المانع معدوم بلته اشهر وهي اكثر الاحالة وقبل المراد
بالاكثر اربعة اشهر وهو جميع من الابداء بماها اكثر لكونها اكثر من من خلف على ترك قربانها وادان المراد به
جميع الحق فلا يسقط ان المانع غير موجود في جميع الصور التي دون ملك الحق وان وجد المانع في البعض
اسعار المجمع ما ساء البعض وهو ضعيف انما صح ان يوقا في اكثر الحديث والله اعلم واحسن ما قيل في
المراد من اكثر الحق اربعة اشهر وهذا اكثر من الابداء فان من ابتداء الامنة شهران فهذا الحق اكثر
من بولي بها لان المميز اذا كانت على ما دون هذه الحق والاستماع عن قربانها في جميع هذه الحق بلا مانع
المميز والاستماع بلا مانع المميز لا يبع الطلاق كاد الاصح سبب كثر بلا يميز **قوله** فصار كحجعة بلفظ الجمع لا يركن

ان من قال بعت منك بهذا الجدل بالثبوت الى شهر وشهر كان كقوله الى شهرين وكذا الوفاي لا اكلم يوما ويومين
فهو كقوله بلته ايام **قوله** لان الثاني احاط بغيره وكان الشهرين المذكورين ان احاط بغير الشهرين الاولين
وقد صار مجموعا بعد الميزان الاول الى شهرين بعد المانية اربعة ايام ملك فيه وحار كانه والله لا افرقك
اربعة اشهر الا بوقا فلا يكون موليا **قوله** ويمكنه هذا لانه يمكن من قربانها كل يوم مراهام السنة بلا حث
لان كل يوم صح له التكرار سني وهذا لانه استثنى بوقا منك فلا يصح تعريفه ما يمكن اخراجه على حقيقة وقد
يمكنه هذا ان المميز يبيع مع اجماله بخلاف الاطمان والتميز واجل التوبون لان الضرافة الى اخر السنة فيها دلالة
زائدة وهي لم يتصرف اما بظاهر لفظه ومقصود فالدين بما يوجب البزينة والاطمان يعقد للاسراع والمميز اذا
بما شر للبيع او اكل والتربية بما لا يحصل بالانقطاع ولانه المطالبة ولو لم يتصرف الا سبعا عشر الف رجل
لما اخر السنة يتمكن صاحب الدين من الاستسقاء متى شاء وادركنا القياس في بجنه لا اكلمك سنة الا بوقا لانه
ايما يتحقق الحمل او الخلع المميز يتصرف الاستسقاء الى اخر السنة ولا ضارة لاحد لها بدون صرف الاستسقاء الى اخر
السنة لا صرف الاستسقاء الى اخر السنة في الابداء بل يدرم اصل المكر وهيئ اما الكفارة او الطلاق فلم يوجد
دلالة صرف الاستسقاء الى اخر السنة **قوله** ولو طلق في او صوم او صدقة ما قال ليرقربتك فعلى حجة وعمر او
صدقة او صوم فهو مولى للمخ المميز وهو ذكر الشرط والحرية فمنذ الاخرية خاتمة عن الوطى فصار
مع المميز بالله ان حرمه اسم الله فبعد عن الوطى لما فيه من هتك حرمة اسمه وهو لا يشاء ما بعد ايضا
قوله السبع موهوم يعني نادى فانه لا بد من شريك واما لا يجد مستترا فلا يمنع البيع الموهوم ما بعده هدى المميز
عن قربانها فيكون موليا **قوله** ومن ابتداء الاثمة شهران وقال الشافعي موهما كونه الحرف وهذا سني على اصل
وهو ان عند اخص الحق ضربت اظهار الظلم مع الحق والجمع والحرية والامنة ذلك سوار وعندنا سريعت
اصل التيسونه فبانت من العدة نصف البرق لانه من حقوق الكاح كذا في الايضاح **قوله** لو كان
فان كان حسا لغير ان المعلق بالحق كان جوار الكفارة واستماع حكم الوقفم الى باللسان المعتبر
في اصل الحكم وهو الكفارة فكذا في حكم الاخر حقيقة ما قاله اصحابنا ان الكفارة كذا في الاحت والاحت
بالحق باللسان والطلاق بما يقع عند مضي الحق لانه ظاهرا مع حقها حارة الشرع بالشهر والتاود على
الاجماع بعد الاصرار مع حقها في الجماع فعليه بالرجوع عنوانها معها والعاجر عنه لم يعقد الاصرار مع
حقها في الجماع اذ لا حق لها فيه في هذه الاحالة بل قد بانها باللسان فعليه بالرجوع عنه بان يرضيها
بلسانه اذ التوبة كسب احب اليه فالمراد بالاعلان بالاعلان فاذا رجع قوله رجوعا عما قصد من الاضرار
في حقها سقط وصف الظلم عن مجتهدينا وهو مطلق المميز ووقع الطلاق لا يصح موجب مطلق المميز في نظر
حكم من هذا الوجه فلو رجع بعد كثر لسائر المميز **قوله** بطل ذلك في الامانة فانه ما دام عاجرا
في الحق لانه كالحلف عن الحق الاصل فيعتز عند الرجوع عنه ومع قدر على الاصل في حصول المقصود بالخلف

بطل حكم الحلف كالسبح مع الوضوء وصار فيه **فان قلت** سمي ان لا يصح اطلاقه لمريض لان الحكم بوقوع الطلاق
عند انقضاء الحول للحاجة الى دفع الظلم عنها منع جهتها الجماع ولا حق لها حاله المرض **قلت** ان النص
يسفي صحة الاطلاق من السنة مطلقا غير مقيد بوصف الصحة وفما ذكر من التعليق اطلاق حكم النص والتعليل
لا سطر طه **قلت** قيل عن نية بناء على ان بان الحمل على الحمل فان قال اردت التحريم او لم ارد شيئا فهو
مبين بصره بولنا لان محرم اطلاقه بمن قال تو لم يحرم ما اصل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحل ايمانكم
وان نوى الطهار قطهارا ان الطهار يفسى حرمه وقد اطلق احرمه فاذا نواه محرم وعند محمد لا يكون طهارا
لعدم ركنه وهو سببه المحللة بالحرمة وان قال اردت الكذب فهو كاذب لانه وصف المحللة بالحرمة
فقد نوى حقيقة كلامه فيصرف وقبل لا يصدق بهما لانه عين ظاهر ان يكون محرم اطلاقا فلا يصدق في
الصرف عن الظاهر بالنية وان قال اردت الطلاق فهو تطبيقه بآية الا ان ينوي المثلثا مرة الكلمات
الحكم كان من جهة ان يلحق بانوار الطلاق طمانه طلاق بغرض بلفظ الجمع
لكن لما كانت منه جهة المعاوضة خصوصا ما بين المراء ساعد عن حكم الطلاق المطلق الذي هو استعاضة
محصن فاولى ان الطلاق ما هو اقرب سبها به وهو الطلاق بالايدي او الى الطلاق بالايدي الخ لا بالاقرب
سبها من الطهار واللعان مرجع الاباحة فلهذا ذكر في الختم على الطهار ثم للحكم تفسير لغوي
وشرعي بشرط حكم وصفه اما لغة فانه يقال جالعت امرا زوجها واخلفت منه اذا افترت منه عاها
والاسم الختم بالصم واما قبل ذلك لان كلامها لاسر صاحبها فالتعاقب لاسر تكلم وانتم لبا من لهن
فاذا فعلوا ذلك وكامها لاسرهما واما شرعا فهو عبارة عن عرضة لمرأه ما زامك النكاح بلفظ
الختم واما شرطه ما هو شرط الطلاق واما حكمه فوقع الطلاق بالابن عننا وانفساح النكاح في احد
قولنا ان في واما صفته فهي شرط بين الزوج ومعاوضة مرأه عند حيضه وعند ما عين
مرأه بينين وهو حرم ما يكتب وهو قولهم فان حنم ان لا يعيما صرود الله الاء واما السنة وهو ما
روي لزوجيه كاستسبب فليس مجازات الى رسول الله وقالت الى اعيت علي بابت دين والاطلق
ولكن احسن الكفر في الكلام لشدة بعض اياه فعال في الردن عليه صديقه فقالت نعم وزاده فعال في
اما الرما ده فلا وراجع الامة وصرح من المصنوع وهو ان ملك النكاح محتمل يمكن به فراقه مصاح
كثير فجوزا صا لحال من المرأه ما زام ملك النكاح وان لم يكن جالا لملك القصاص في سوار بلفظ الختم او الطلاق
او الجاراه او ابيع فان قال خالعك على الف درهم او طلعك على الف او ما راك او بعث نفسك طلاقا
على الف في هذه الوجوه لا يصح الطلاق لا بقبولها في المجلس لانهما معاوضة والمعاوضة لا يصح الا بالاجاب
والقبول لانهما علمك من الحاسين ولو قال لم اعن طلاقا لم يصدق في اللفظ كلها اما لانه صرح اولاف
الاغتياض دليل ظاهر على ان مراده الاخلع ولو قال غير قال في لفظ ابيع والطلاق لا يصدق كونها

صرح كين في لفظ الخلع والمباراة تصرف لانهما كما سبق **قلت** او اساق الزوجان الى اخلاصهما مسوق من
النسوة وهو الحائض انما سمي به لان كل واحد من الحساقين واحد بشقا طلاق شق صاحبه **قلت** واما ان لا ينفقا
صدور الله الى ما يلزمهما من مواجب الزوجية **قلت** تطبيقه بآية وقال القاضي الخلع فتح صح لوجاهتهما بعد
الطلاقين الخلع حتى يتكروا غير عند باخلافا له بعد موافا له قوله ولو ملاحا ح عليهما انما افترت بعد قوله
الطلاق مرتان الى الزنا فان طلقها فلا يحمل من بعد فلو جعلنا الخلع طلاقا لصارت التطلعات
اربعا متساوية هذه الالة والايكود الطلاق التزمرت لان النكاح عقد محتمل للفسخ حتى يفسخ بحكم
الكفارة وحار العقوق خيار البلوغ عندكم فحمل الفسخ بالراضى ايضا وذلك بالخلع كما يبيع ولنا ما روى
عن عمر وعلاء ابن مسعود ان النبي في حال الخلع تطبيقه بآية ولان التطبيق عبارة عن كلام يستعمله لان طلاق
وبه نسب الاطلاق حقيقة لانه يسمي رفع الوصله ومع ارتفعت الوصله ارتفع العقد ضرورة اذ العقد يدون
الوصله غير مسود واهذا كان طلاقا بدون المال لانه من الكلمات لما سواد الخال وطالبه بعين الاخلع عن
النكاح لانه اما ما ذكر منها المالى اذا اخلع عن النكاح لا عن غيره واهذا استغنى عن السنة والنكاح لا يحمل الفسخ
بعد ما لا يرى انه لا يفسخ ما هذا كل قبل النبيل اذ الملك البابت به ضروري ايرطه حتى الفسخ وانما يظهر
في حق الاستيفار والفسخ لعدم الكفارة وخيار الصوم والبلوغ في حق قبل النكاح وكان في الاحتجاج من الامام
فاما الخلع فاما يكون بعد ما العقد لتمام المرضاء والنكاح لا يحمل الفسخ بعد ثامها ولكن يحمل النسخ
الحال لجعل لفظ الخلع عبارة عن رفع العقد في الحال واما ان يكون باطلاق واما الاء فانه قد ذكر التطبيق
المعالمه بغرض غير عوض فهذا لا يصبر اربعا واجه قوله انه طلاق **قلت** وان كان النشون من قبله الى اخر
لعوله نكاحا وان اردتم استبدال زوج مكان زوج اى استدال زوجة مكان زوجة الى لير قال فلا ما صرنا
انا خذونه ههنا واما جينا وكلفنا صرودهم وقد افضى بعلمك الى بعض **فان قلت** الهى ورد في الاقوال
الحسية وهي للاخذ وذلك لان عسرفانه لا يتوقف الى ورود التسع وهو الفارق الحسية والشرعية
ثم هو موكرا كبريات وهي قوله اما خذونه ههنا واما جينا وكلفنا صرودهم وقد افضى بعلمك الى بعض
الاء ومجرد الهى في الافعال الحسية من غير ما كيد سيم عدم مسرود عنه الهى عنه فكيف بالموكرا **قلت**
وان افضى هذه الاء ذلك انه اخرى تبين عدم الحرمة والكراهة من كل وجه وهي قوله فان حنم ان لا يعيما صرود
الله ملاحا ح عليهما فيما اشد به هذه الاء طلاقا سيم ابا حة الاخذ من كل وجه فصررت من محارضاها
الكراهة لان الكراهة مع اصل اجواز موحدة مثل هذه المعارضه لان المرأه تصرف ما لهما بالدفع الى زوجها
ما اختارها من ان يستعوم مسرود عنه الاخذ وهذا الهى وان ورد في الافعال الحسية ولكن هو لغيره فغير وهو راد
بالاحاسين فلا يعوم المسرود عنه نفسه كما في قوله ولا يعيد وادواكم كرامى الى هذا الشأن والمنش يتوق وقد ترك
في حق الاباحة لمعارض في حق الاء المبار وهو اجواز مع الكراهة كما في سورة البرق وذكر المحنوى عند التماس

وهم اصحاب الطوائف لا يجب المال اذ كان النشوز من الزوج بل فكلوا كثر مظاهر فلو لم يكن باجرا ولا يتصور
نفسا الى الزمان بل كدود الله فلا يصحدها ولا اعتداه ظلم والمالي لا يجب ما نعلم ولكننا فنسرد ما روي عن ابي الار
وما قبل الالبنة اكل والخزعة لا من وجوب المال وعمله **قوله** لا طلاق ما لم يزوجا اولاد وهو ما سار الى قوله فلا جناح
عليهما مما افترعتن ولا ان اخذتا اخلع مكره وقال في الخجاعات هي اللعاب هي المناقشات فاطلقت الزنا
رحا وان يصدها عن ذلك اذ كان النشوز منها وكوهنا الكل عند نشوزها لعله يصدر عن ذلك لان النبي لم قال
لعن الله كل دواق مطلق وجه الطلاق الزيادة اذ كان النشوز منها ما روي لغيره ما سار الى ما الى غير غيرها
2 مرله لئلا امامم دعاها فعال كيف وجدت مسكن فقال ما بينت لئلا هي او لعني مرهنة البالي لاني لم اراه
فقال عمر وهل يكون النشوز الا هكذا اضلعتها ولو تغير طهرها قال قتادة مع جميع ما نملك وهي كذا ذكره المحقق
روجه فتح الزيادة قوله في الامراء ما سار الى الزيادة بلا علم ان اخذ الزيادة لا يجوز **فان قلت** هذا الحديث معارض
لبتوله فمولا جناح عليها فمولا فتدبر وسرط يقول خبر الواص عدم معارضة الكتاب **قلت** ادخض منه شيء
او عورض من غير منعه جرح فركونه قطعا ثم هذا الحديث لم كان مخالفا حق الزنا ببتوله فمولا جناح عليها
هو موافق لبتوله فمولا جناح عليه سعيام فكان هو الحقيقة معارضة الكتاب لا معارضة خبر
الواحد للكتاب بخلاف المتكبر لانه موافق لاصد النصين **قوله** لان من مضى ما لم يزوجا اسان الى قوله فلا جناح عليهما
قوله سار اخذ الزيادة حكا الى ضربا والثاني ابا حدة اخذ الزيادة **فان قلت** يجوز ولا ابا حدة خارا بان
عن معنى خاص ونسبان لا سفيان فاما اريد معه الاخر لانه لا يجوز ان يزوج ولا ابا حدة لاني بدون الجواز
مكلف يصح حسن قوله نسبان كسيف فتح قوله وقد ترك في حق ابا حدة لغرض معني مع لانه البقرة اي الجواز
قلت ان ابل ما بينان مختلفان لا يري ليرضد الا ابا حدة اكثر اربعة وضد الجواز اربعة مضد باسمن للاسباب
واما قولك فاما انسان لا سفيان فلنا بل بما سفيان الا يري ان البيع وقت النكاح جابر وليس جناح وذكر
لان الا ابا حدة لما كانت عبارة عن عدم انكراهية احتمال ليركون التي كجانب ام انكراهية التي هي ضد الا ابا حدة
وهذا كثير النظم فان جميع صور انهم في الافعال الشرعية كذا كصوم يوم النحر وغيره ثم هذا النهي اخذ الزيادة
وروي في غيره وهو زيادة الا حاشا ما ضا المال مع الحاشا الفراق فلا يكون متوقفا للجواز معني معني قوله نو
فلا جناح عليهما فمولا الجواز وهو معني قوله معني مع لانه البناء اي الجواز والمراد من قوله معارض قوله اما
الزيادة **فان قلت** لانه لا وجه الى الجواب المسمى الى اخره معناه لو وجب شيء فاما ان يجب المسمى ولا وجه اليه اذ المسمى
مجموع عن ذكره وغيره وادخله يمكن لعدم الالتزام **قوله** خلافا اذ اكلت او اعمق او تزوج على حر لان الحر مال
كن الشوع انها منها واهدر مقومها فلا يصح بسوم غير المقوم ولم يصح لاسيما في المقوم وقد مولى العسر
والكسابة بالرفقة وهي متقومة فلم يسقط منها بالاصح لاسيما في المقوم والبيع عند الرضوخ مقوم لانه ذو خطر
فلم يسرع بملكه الا بما لم مقوم اياه كظم في النكاح في اكله فمولى بغير المقوم اذ البيع عند الخروج غير مقوم

فلم يصح المقوم غير المقوم وهذا لان الاستفاضة مرفف لكونه خلافا لغير الاستيفاد فلا يسفر الى الجواب المال
قوله فان قالوا الضاعف على ما في يدي فالحال فلم يكن يدها شيء فلا شيء له عليها لانها لم يبيع حالا مستقوما فلم يصرفه له وقد
يكون في يدها ماله فمده وقد يكون مالا فمده والرجوع انما يكون حكم العود لم يوصف فلا يرجع بشيء **قوله** روي عليه مهرها
لانها عودته بسببه المال فلم يكن الزوج را صا بئال ملكه عنها لا بعوض ولا مخرور دفع الضرر عن البضع نفسه بالرجوع
على الغار ولا يمكن المصير الى ما سميته والا الى فتمته لجهالة والا الى مهر المثل لان الرجوع الى قيمة البضع انما يجوز ان يكون له
قيمة ولا قيمة له عند الخروج فوجب الرجوع الى ما قام به البضع على الزوج وهو المسمى دفعا للضرر عن الزوج **قوله** فاعلمها
لئلا دراهم لاهما ذكرت الجمع ولا غايه لافها واذناه لئلا فوجب الا في ما روي بديراهم او اوصى بديراهم **فان قلت** ذكرت
في كلامها حرف من وهو للتبعض فليس في الحب بعض الدراهم وادراهم او درهما كنوله ان كان في يدي من الدراهم لا
بلغة فجبدي حرو في يدي اربعة دراهم فانه يجب **قلت** للتبعض وقد يكون للبيان والتبعض مع كل موضع ثم الكلام
بنفسه ولكنه استعمل على ضربين اهما من التبعض كنوله فمولا حسوا الرجس من لا ومان ولا للتبعض وقوله طالع
عيا ما في يدي كلام تام بنفسه حتى صار لا يصار عليه الا ان فيه نوع ايهام لان ما في يدها قد يكون من انواع شيء فاذا قالت
من الدراهم فقد بينت ما ايهام فصار كما ما قال ضاعف على الدراهم وقوله ان كان في يدي من الدراهم عوام بنفسه
حتى لا يجوز الا معار عليه وكان للتبعض **فان قلت** هذا ينبغي ان لم يكن الدراهم محلا للاف واللام اما اذا
كانت محلا لهما فنسب ليرجى درهم واحد لا يوصف لير لا يشرى العود ولا يزوج السار لان الجمع المحرف باللام
كالغرد المحرف باللام **قلت** انما تصرف الى الحبس او اخرى عن قدرته دالة على العهد كاذ الطرود وقد وجدت القرينة
الدالة على العهد بها وهو في على ما في يدي وهذا لان الدراهم جمع حقيقة وانما يتوغل معي لجمعه عند اذ الحبس
للضرورة ولا ضرورة هنا على انه انما يتصرف الى الحبس اذا امكن جملة على كل الحبس لم يمكن هذا الاستحالة ان يكون كل الدرهم
في يدها **قوله** لم سرار وعليها تسليم غيبه ان قدر تسليم محتمل ان عثرنا انما صحت التسمية الابوية اكله لان جنباه
على المسمى ولا يخفى صحة اختياره لانا في خلاف البيع لان مضا على المضابقة فالعقد التسليم ينضم الى المارعة ولا ذكر
لها لان العجز عن التسليم بها دون العجز عن التسليم بما اذا اخلعت على عبد الغير او على ما في يدي غنمها وادان تركنا
هنا وانما لم يصح شرط البراءة عن التسليم لان التسمية اذا صح وجب تسليم المسمى فاستراط السراء عن ضمان المسمى يكون
بالخلا لكونه مخالفا لوجوب العقد لكن لا يبطل اكله لانه لا سطران شرط الفاسد **قوله** وعلى هذا النكاح اذا تزوجها
على عبد اتق على انه يري مرضانه لم سرار الزوج مرضانه فان مد عليه يحق على الزوج تسليم غيبه وان لم يقدّر عليه
تسليم غيبه **قوله** والعوض ينضم على المعوض اذا معاوضة ببيع المساواة فاذا حصل لاحد ما منى من العوض ينبغي
ان يحصل للاخر منى من المعوض ولا ينبغي المساواة متى التمسك بالسلف فقد جعلت بازار كل تطليقة سلف الالف
كن بقول الاخر هو لآر الجليل لئلا بالقبض الواصر سلف الالف صح والطلاق باين لانه لما سلم بعضها لآخر كحقيقة
للمعاوضة اذ اكل عقد معاوضة ببيع سلامة وذا بالبيان **قوله** والاماني اصل ما بينه سلف الالف بانه

ان الحكم عقد معا وضد المعاولات كالباقي في بعض هذه ابراهيم وعلى درهم واحمل هذا الى موضع كذا درهم وعلى درهم
 سوار ومع حرف الباء يتورع الالف على التقلب في التثنية فكذلك على ما قال ابو حنيفة ان على الاستعلاء وضعا
 يتول ريب على السطح فان تعدد حمل على الالتزام ببول عليه دين فان تعدد حمل على الشرط لمناسبة من الشرط والالتزام
 ان الوجود معلوم بالاول والوجود الثاني منه قوله بول ساعدك على لا يترك بابعه اي شرط ان لا يسكن بابعه
 ولو قال انت طالق علم ان يدخل الدار كان الدخول شرطها وامكن العمل به في الطلاق لا يترك الحمل التعلق بالشرط بخلاف
 البيع والاجارة لانها لا يمكن ان التعلق بالشرط لجعل محاربا في الباء لا اتصال بينهما وادان كان للشرط فلا يتورع بالشرط
 على الشرط لان المعلق بالشرط لا يثبت الا عند وجوده كالشرط كما لو صرح بالشرط ان مال طلعتي فلنا ذلك الف درهم
 وهذا لان الشرط عباره عن العلامة ومنه ان شرط الساعة قد يجعل الكل علامة لسرور الجار فمال بوجوه الكل لا يقع على
 الا ترى انه لو قال لزوجك هذه الدار وهذه وهذه فان طالق لم يفسد احداهما لم يقع على خلاف الباء لانه
 للعرف في جراه سور على احوال المعوض لما عرف في الدار لم يفسد احداهما لم يقع على خلاف الباء لانه
 فعلمها الالف انه ما نكح للابتناء بغيره او غلبه بغيره بغيره **قوله** ولما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة
 وهذا لان قوله عليك الف سبب الطلاق وهو المعوض وهو المحرم في محارباتها وادان كان للشرط فلا يتورع بالشرط
 احمل هذا الطعام الى كذا وكذا درهم او حط هذا الثوب ونكر درهم اي سبب العمل في الخياطة **قوله** فانما عرف
 ونكر لان الاطراف معاوضة فذلك الحال عليه والكر نكر لهما **قوله** احكم معاوضة ايضا والاي حين ان قوله عليك
 الف حمل ماعه فلا يجعل متصلا بما قبله لا بد لانه لان الاصل الحمل الاستعلاء والاسسداد الا ترى انه لو قال
 ان دخل فلان الدار فانت طالق وخرجت طالق فخرتها في الحال لا حراها ما جبر وصار مستقلا بنفسها
 ولو قال لم يدخل فلان الدار فانت طالق فخرتها في الحال لا حراها ما جبر وصار مستقلا بنفسها
 تاما لكنه في حق التعلق بغيره لان الجبر لا يوجب خيرا بخلاف ماله الضم لانه يكفي ان يقول وخرجت نكرا
 عرضه التعلق لان جبر الاول نصا خيرا ولا دلالة لهما لان الطلاق والسماح شرعا مال ولغيره والبرام بان
 عن قول بدل الحكم انشد الا ان الخلاف في طار ولا دلالة لهما لانهم لم يسرع الا معاوضة فعلى دلالة او لانه لما
 ورد في الشرط ولا يثبت ان لا يثبت المال بالشك **قوله** والصرفان وما ايجاب الزوج وقبول المرأة اما ايجاب
 الزوج فانه يمين لانه ذكر شرط وجرا معه واليمين لا يقبل الفسخ اما قبول المرأة فانه شرط عام المميز فان يمين الزوج
 يتم بقبول المرأة فاخذ قبولها حكم اليمين في عدم احوال الانسحاب والحوار للشيخ بعد الانسحاب وهذا ان التفرعان
 لا يمكن لان الانسحاب وان قبولها شرط لليمين فلا يمكن اخبار كسائر الشروط وهذا لان اخبار للشيخ بعد الانسحاب
 لا يمنع من الانسحاب حكما ان اليمين لا يسبب الفسخ بشرطها لا يبعد فذلك شرط اخبار خراجا بين ولا يوجب
 ان الحكم في جانبها لم يبرأ اليه مع لانه عليك مال بعوض لانه لو كانت المرأة من جانبها رجعت قبل قول
 الزوج صح رجوعها وكذا لو قامت عن مجلسها قبل قول الزوج او ماتت بطل ذلك صح شرط الخيار في جانبها

واما قولها فخرتها بشرط الجبر قلنا سمع قبول المرأة شرط في حق الزوج فاعاد نفسه فتمليك لكنه جعل شرط هذا الوصف
 كرجل قال لا خير لي معك هذا البعد فكذا فخير في ان حرانه معلق بالمعاوضة فلم ينع كونه معاوضة غير
 يكون شرط لان كونه شرطاً قائم بهذا الوصف وهو انه عليك مال والعقود يثبت اقام لازم لا يمكن الفسخ وهو
 النكاح وغير لازم فلا يلبس به الخيار كالوكالة ولازم كتمل الفسخ وهو البيع والكتابة وعقوبتها والخيار ما شرع للاه
 القسم كذا اشار في الاسلام **قوله** ووجه النزق لطلاق مال يمين محارب الزوج والقبول شرط الحنف فسمي المميز
 بلا قبول فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحنف ليعتبرها منه فصار القول قوله ان الزوج جزا اذا اختلف في وجود
 الشرط فالقول قول الزوج لانه مكرها ما البيع فاجاب ببول ولا صحة لاحد مما يدون الاخر فصار الاقرار بالبيع
 اقرارا بالبيع الا به فاذا نكره فندرج مما اوردته فلا يصدق وهذا من النزق المذكور في المتن **قوله** ما يتعلق
 بالنكاح اي الحقوق الواجبة للنكاح حتى لو اخلعت منه نكاحا صحيحا معروف ولها عليه مهر وودخلها او لا زوجها
 ما سمته وكان المهر للزوج ولذا لو اخلت المهر منه ثم طلقها قبل ان يدخلها على نكاحها لم يبرأ المهر كله لهما
 وكما لو بارها على نكاحها لانه لا يصح احد ما حاجبه بعد الحمارا بنى خراجه وكذا لو مضت نصف المهر او اقل
 او اكثر ثم اخلعت منه بمرام او بثوب معروف قبل ان يدخلها فللزوج ما سمته في النكاح ولا يسيل الاصحما
 على صاحبه خراجه وكذا في بيع المهر والمهر كله على الزوج او في المهر لا يصح احد ما حاجبه
 نكاحا من المهر وكذا لو كان المهر بغيره في بيع او في غيرها وهذا عند من يجمع وقال محمد بن قيسما لا ما سمته وادانها
 كان له قبل صاحبه من خراجه بمرام وادانها في بيع او في غيرها وهذا عند من يجمع وقال محمد بن قيسما لا ما سمته وادانها
 معاوضة فوجه ان يصح حكم المعاوضة على البذل المشروط ولا يصدق الى استحقاق ما سواه من الحقوق الواجبة
 كسائر المعاوضات ولان هذا الحقيقة طلاق بعوض فلا يصدق حكمه عامما كما لو طلقها بماله وهذا لانه
 لا بأس بعقد المعاوضة الا في استحقاق العوض المسمى ولان لو كان لا احد ما على الاخر دين بسبب اخر لا يسقط
 بالنكاح والمباراة وكذا نفقة العود لا يسقط وهي من الحقوق الواجبة بالنكاح والسفقة من ضعف المهر فلما لم
 يسقط اضعف الحقين لان لا يسقط اقواما او في بغير ما قال ابو يوسف ان المهر لا يصح البراء من الحاسنين
 مطلعا لانها مفاعلة من البراء وانما في حق الحقوق بالنكاح وان كانت مطلقة لانها تعلم انها بريرة
 عن حقوق النكاح فعمل بحسبها ما يمكن في افعالنا واما النكاح فمعيص فافضل في اخلاعا وقد جعل في
 النكاح ولا يصح البراء فلا يصح البراء كما لو طلق بلفظ لا اياه او الطلاق يحسم ما قال ابو حنيفة ان الحكم يمين
 في البراء من الحاسنين يرجع الى النكاح لان الحكم صحيح في الحقيقة والصلح لفظ وضع لقطع المنازعة ودانها قلنا و
 في لفظ الطلاق ما يدل على إسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلا يسقط به مع انه ممنوع في رواه الحسن عن ابي حنيفة
 وسائر الذين في حوزها ما كان سبب النكاح فلم يحمى المنازعة منه فلان لا يسقط في ظاهر الرواية واما نفقة
 العود فان شرطت النكاح والمباراة سقط اجماعا ولا لا يسقط اجماعا ما غلبها فظاهر وكذا عند لانها لا يوجب

لا يسقط لان الانسحاب والاخلع مكرهان اما الحسني لان لم يفسخ
 حتى قبل صاحبه وقامه البراءة المحسنة التي

البراءة عن جنون واجبة بالنكاح وقت الخلع ونفقة العدة بحسب ما فيها من نية والخلع لا يمنع سوت حق بعض سبب
بعد واحاق نفقة الولد وهي مودة الرضا فلا يلزم البراءة عنها ان لم يشرط ذلك الخلع والمجاناة اجماعا وان شرط
ان وقت لذكر وقت كسنة وعوها جاز وان لم يوقت لم يجر ولم يتج البراءة عنها **قوله** لانه لا ينظر فيها فيه مائة ان الخلع على
خالها كالنكاح ما لها لانه يعامل ما لها كالنكاح لا يفسخ لان منافع الزوج اقمة لها عند الخروج والاب لا يملك التبرع
ما لها ولما لم يفسخ من المصلحة خلاف نكاح المريض ولو قبل منكوحة انسان لم يفسخا باعتبار ذلك المتعة
قوله وادام الخلع لا يسقط المهر ولا يحق ما لها من بيع الطلاق ورواية لانه علق الطلاق بغير الاب ولو علق
بشرط فعل الاب كدخول الدار ببيع الطلاق اذ وجب الشرط كذا هذا وكذا لا يجب المال لان ذلك الخلع تبرع وما لا يصح
البيع التبرع **قوله** ولا يمنع رواء الاداء اذ اقبلت الصغيرة لان الاب لم يفسخ بذكر الخلع كان هذا اذ اقبلت الصغيرة
حاطب النبي يدرك فيتوقف على قبولها ولا اولى صح **قوله** وان ظهرها اي الصغيرة على الف لئلا يضر الاب فاحذر لذلك
فالخلع واقع ولا الف واجبة على الاب لم يرد بهذا الضمان الكفالة عن الصغيرة لان الزوج لا يحق ما لا على الصغيرة فلا
يكفر الكفالة ولكن المراد الضمان التزام المال اسد الاجمعة الكفالة وهذا لان الاب لا يكون ادنى حاله الا حصة
واسرط بذكر الخلع على الاجنبي فيجب نفي الاب والى خلاف التزام المال من الاجنبي بدلا من العتق فانه لا يجوز لان شرط البذل
على الاجنبي في الاسقاطات جازية في الاسابات لا يجوز والخلع من الاسقاط والاعاق ليقيد النكاح لان نكاح النكاح
مزدور يظهر في الاسقاطات محسب فلم يفسخ بها بالطلاق سي كبصير اثباتا من الاجنبي في تحمل ذلك المال منزلتها
محسب لم يفسخ لكل واحد سي كنه واما العتق فاما لم يفسخ على العتق اذ هو عبارة عنها فصار
الاعاق ابيات للقوة الشرعية بعد ما كانت معدومة والقوة مع نسبه فلا يجوز ان يكون هو صاحبا للمجدد
ما ساق فيه وعوضه منق على غيره فصار كالبصير فلا ينزل الاجنبي منزله في ذلك وهذا الرخصة صحة العتق على حرمان
اصد التبرك واعاق الرافض المهر ولا يقال انه حصل لها الخلاص من قبل النكاح وهو نوع قوم وكان كالاعتاق
لان الطلاق يرفع النكاح والنكاح يوجب ميراثا ولا يسلط المالكية والاعاق لا يزيل الرق وهو ما ثبت المحل على
الكامل سلطان المالكية معطو بالرق فصار الاعاق ابيات للقوة بعد العدم والطلاق لا يزيل الرق القيد ليعمل القوة عليها
فصح انه اسقاط والاعاق ابيات **قوله** وان كانت مراهل التبرع معناه وان نفق بان الخلع شروع سائلا والنكاح
شروع جاليا ومن بان كانت بعقل العتق يعبر عن نفسها **قوله** فان قبلت في الطلاق اساقا لوجود الشرط وصحة
الخلع بغير اليه لا الى لزوم المال كالوظاع على آخر **قوله** فان قبله الاب عنها صح في رواية لان هذا يقع محض ولد بك صح
منها وبغير صغير لانها تخلص عن عهدها بلامال فصح من الاب كقبول اليه وفي رواية لا يصح لان هذا القبول غير
شرط الجزم والاحتمال النبابة وهذا صح **قوله** وكذا لان خلعها على مهرها فان لم يفسخ فوقف على قبولها **قوله** فان قبلت
وقع الطلاق ولم سطل مهرها وان لم قبل قبل الاب عنها قبل مع الطلاق مع البر واصل **قوله** وان صغر
الاب المهر وهو الف درهم طلق لوجود قبول وهو الشرط فالقبول لا يحل على الاب الف باعتبار القبول في الاحكام

يلزمه حتمية لا غير اذ المراد بالخلع على المهر ما هو الواجب المهر الواجب بالنكاح المفروض بالطلاق قبل الدخول حتمية
فيكون الخلع على المهر طوعا حتمية واصل هذا ان المراه الكبيرة اذا اخلعت على مهرها وهو الف قبل الدخول
والمهر غير المقبوض ففي القياس حتمية حتمية زائدة لان الصداق اذا لم يكن مقبوضا اسحق الزوج عليها الف
باعتبار القبول على الخلع ولها على الزوج حتمية بالنكاح قبل الدخول فيصير حتمية فضا حتمية ففي الزوج عليها حتمية
زائدة في الاحكام الاسمي عليها لانه حالها على المهر والمهر اسم للنكاح المراه قبل الدخول يفسخ المهر وهو حتمية فاذ لم
يكن المهر مقبوضا كان لها على الزوج بالنكاح حتمية وعليها الزوج حكم الخلع مثل ذلك معاصان فلا يبرح عليها بشي
فاما اذا كان المهر مقبوضا اسحق الزوج عليها بالخلع الف درهم وبالطلاق قبل الدخول حتمية فيخرج عليها بالسحب الف
وحتمية **قوله** ما سببها سببها ان الخلع بآثار على الغشور والطهار كذا وكذا
ان الطهار لغة مقابلته الطهر بالظهور في الشرع عبارة عن سببه المنكوحة ببراءة محرمه على ما يسهل وركنه انت على كبر
ام في شرطه ان يكون منسبه منكوحة صح لا يصح طهار مائة واهل من هو اهل للكفان في لا يصح طهار الذمي والصبي وحكمه
حرمة الوطى الى غاية الكفان مع تقار اصل الملك كذا حال الحبس والاصل فيه قوله نو والذين يطاهرون من سبابهم
الى لزال محرم رقبته من قبل ان يماسا برئت الالباء في قوله ببراءة او من من الصامت رها نصا وكما حرمته
اجسم فلما سلت راودها فاست فغضب فطاهر منها فاست رسول الله فقالت ان او سائر وجهي وانا
سبابة مرغوب في ما اصلا مني ونشر بطني اي كثر ولدني جعلني عليه كاه وروى انها قالت ان لي حبيبة صفارا
ان يحميهم اليه صاعوا وان ضمنيهم الى جاعوا فقال لهم ما عندك في امرك سي وروى انه في حرمة عليه فتمت
وسكت الى الله نو فبرئت الالباء **قوله** ففر السبع اصلا اي حكم سبب اصل الملك بعد الطهار كذا حال الحبس
وجعل حكمه حرمة موقفة الى غاية الكفان عرف في ذلك بقوله نو والذين يطاهرون الالباء وبغيرهم لم يسل
من محر حرم طاهر مائة ثم اوقعها من الكفان استغفر الله ولا بعد في بكن **قوله** ما سبب الحاراء عليها اي
ما سبب الحاراء على احكامها ما حرمة فالنو بظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم اجتران الظلم صار سببا لهم ما كان
طلا لا لهم علم ان اركاب احرام بغير سبب لحيتم الاحلال **قوله** فان قلت احكام المحض لا يصلح وسبب الى الكفان قلت
حرم بدواعيه اعلم الاصل ان الوطى في حرم حرام الدواعي كبلان فيه كاه حال الاحرام بخلاف احكام البصير والصيام
لانه يكسر وجودهما **قوله** لما كثر وجودهما كما يما ادعى الى شرع الناجر من الطهار فلم انعكس الامر **قوله**
لان اوقات الحبس والصوم اكثر دورا كذا اوقات الطهر والافطار ايضا اكثر دورا فاما كبر اوقات الطهر
كان اجمع موجودا فيها طاهر فوجب ذلك في صور رغبته في الجماع فلا يليق فيه اجاب الناجر لان احكامه مع وجود
الجماع وبعثوا الوعدة كان محسنا فلاحاج الى الواجب فلو حرم الدواعي لافض الى اخرج وهو مدفوع بالمر
قوله في الذي واه امراته وهو سلة من محر حين طاهر مائة ثم ابصر ضلها لاه ليله فمرا فواقعها قبل ان يفر
استغفر ربك ولا بعد حتى يفر ولو كان سي اخر واجبا عليه ليس ثم اعلم ان العود الذي يجب الكفان اي يستغفر

الوجوب اذ الكفارة يجب بالطهار والعود لذكر التحريم عقبتها ولان الطهار وشكر وروز وكثير محض فلا يصح
 يسا للوجوب الكفارة اذ هي ابر من العقوبة والنجاة فعلق الوجوب بالطهار والعود لمحض مع الحجة باختيار
 العود الذي هو امثال بالمحروف ولما جاز اذا الكفارة بعد الطهار والعود فلو كان ضمن العود مستثنا
 لما جاز قبل ان يجرم على طهارتها حتى اراد ان يطهرها عليه تقدم الكفارة ليعود الى حاله الا باحاطة لقول
 تعالى لم يعقدون على ما قالوا اي يجرمون على فعلهم لان الفعل مع ما له المصدرة على المصدر وهي على
 معنى المفعول كقولهم هذا امرنا لا يصح اي مصروبه ومراد من المفعول النفس لتسمية المحل باسم احوال
 فصار المعنى لم يعقدون على ما سببها على صفة المضاف وقال في الكساف قالوا حرموا على
 انفسهم بل طهارتها منزلة لقول من المفعول منه فيكون المعنى لم يرددون العود للتمسك
 وحمل على السكون عن الطلاق عقب الطهار كما قال القسافي ليس من فهوم اللوط **قوله** انت على
 كبري امي الى اخره مما ذكره على ان هذه الاشياء في احكامه كطهارتها ولوقا كبريها او طهارتها لم
 يكن طهارتها الا بها غير محرم عليها طرا ومثالا لا يكون في مع الطهر بخلاف البطن والخصية وكل عضو
 لا يجوز النظر اليه لان الطهار بسببه المحل بالحرمة فيمحق عضو لا يجوز النظر اليه ولوقا لا امراته
 لقوله اخبر الحرم عليه وان وام عليه لانها اخبر الحرم الذي لوقا في هذه الاحكام من النسب والرضاع
 او هو امي او ابني وقوله بولذ طهره وليس لها بسبب جبروت ورام على ذلك فان ما قلته حق
 حرم عليه وبغيره منها وان قال غلط او منحت القياس ليراد بصدق في ذكر وهو قول السافعي
 في الاصل **قوله** انت على مثل امي او كافي بوضع الى بيته لانه كتمل وجوهها من النسب فانه نوى البر والكرامة فهو كما قال لم يكن
 طهارا لان ما نواه محتمل كلامه اي انت عذري استحقاق البر والكرامة كما في **قوله** وان قال اردت
 الطهار وطهارا لانه بسببها كتمل الام ولو سببها بطهار الام كان طهارا فاداسببها بكنها الذي لم يكن
 طهارا لكنه ليس بطهر فيسقط البنية **قوله** وان قال اردت الطلاق فطلاقا بسببها لانه بسببها بالام
 بالحرمة وكما في قال انت على حرم ونوى الطلاق ولم يكن بعد فليس بشي عند الحنفية ولم يوفق قال
 محمل هو طهارا لان النسب بسببها يصير طهارا فالتسبب بكنها اولى ولما كان التسبب
 لا عموم له فالنصيحة اخص منه ووقف خاص وداحتمل التسبب في التحريم بكون طهارا لا يحتمل التسبب
 في البر والكرامة وهو المعنوي فبما نوى طهارا بالسك مع ان التحريم للبر والكرامة لان كلام
 العاقل مع احسن حمل على وجه صحيح كل سرا لا يحل على حرم سرعا من الطهار وشكر وروز وما على عليه
 اذا احسن حمل على البر **قوله** ان على به التحريم لا يجزى عندنا بكونه طهارا لكونه طهارا في التحريم
 اذ احرمه في البر للغير بخلاف الطهار في محل له الوطى بعد الايلام بخلاف الطهار ولان كفارة التحريم اذ في

من كفارة الطهار وهذا به التفاوت في الحرمة وعند محمد طهارا لانه كاف التسبب بكنها طهارا **قوله** ولوقا انت
 على حرام كطهارا في هو طهارا عند الحنفية سواء نوى الايلام او الطلاق او لم يكن له بنية كقولنا انت على كطهارا في لان
 هذا صريح في الطهار فلا يعمل منه شي اخر كاللفظ الذي هو صريح في الطلاق وقوله حرام بصره بكنها كلامه
 هو كذا في الكلام ولا يجزى عندنا بكونه طهارا او لم يكن له بنية فطهارا وان نوى الطلاق فطلاقا لان المنكر
 من محتملات كلامه فان قوله انت على حرام محتمل الطلاق لو امر عليه بقوله كطهارا في بكونه كذا في حرام به
 ان يكون محتملا للطلاق ثم عند محمد اذ ان الطلاق لا يكون طهارا لانه لما وقع الطلاق بانت على حرام حصل الطهار
 بعد التسوية والطلاق لا يصح بعد التسوية **قوله** الطهارا في الطلاق بكنها انت على حرام **قوله** اللوط الوطى
 محتمل محتملين وعندنا بكونها طهارا بلوط الطلاق بكنها كقولنا رست طالق وله امره معروفه بهذا
 الاسم فعال في امر اخرى وعساها بكنها على ذلك بكنها على المعروفه بالظاهر **قوله** ح لو طاهر امرته لم يكن
 مطاها طارا لما كان مقوله في والدن يطاهرون من سابهم وهن المنكوبات لان الامة ليست فربا سا والام
 صح ان يقال في امه الامراته ليست الا معها من حيث بكنها فبكنها لان كل غير مقصود من بل
 المعقود الاحتدام والحل هو المقصود في الزوجات وكذا سري معك العجز بل اصل كاخ من الرضاع والامة
 الجوسية والكاح لم يسري في موضع لا يحتمل الحل ولا في لاحق لمنه الاستماع في سعة كتمان التحريم في حرم حرا
 على جباية النسب في على اهل القياس والساس ليراد بوجوب التسبب الذي هو كذب الا التوبة ولا استغفار
 ولان الطهار كان طلاقا بجاهلية فعل الشروع كلمة الى حرم موقف بالكفارة والامة ليست محل الطلاق
 فلا يكون محل الطهار ولما قلنا لا يصح ايلام الامة لان الايلام طلاق موطى وبني ليست محل للطلاق المدبر
 وام الولد كالامة **قوله** والطهار باطل لانه اما بسبب التحريم موقف حرار الجباية لانه كذب محض بسببه المحل لكافا
 بالحرمة اذ ادا شبه الاحتمالية المحرم لم يكن كذا بمحضه فلم يجب جزاؤه بخلاف اخاف المستر من الغاصب فانه
 يتوقف على جازاته المالك ان الاغناق حق محقوق المالك فيتوقف عليه وسعد سفار وهذا لان حق المالك
 ما يوكده المالك المالك ما كذا بالاغناق لانه سمي به والسي ما نهايه سقر ويناكده لمداست به الولد والطهار ليس
 على محقوق المالك حتى يتوقف سعد سفار لان ملك السكاح لا يباكده بالطهار **قوله** كان مطاها من ساء ان
 الطهار لوجب حرما موقفا فاذا اضاف الى المحل بسبب كل محل حرمة يرتفع بالكفارة كالمطلعات الثلث لما كانت
 موجبه حرمة موهمة بالتزوج فاذا وقعها في لسانه بسبب كل واحد حرمة لا يرتفع الا بالتزوج **قوله** وعليه لكل واحد
 كفارة وقال ما كان بكفارة كفارة واحدة ادا طاهر من بكلمة واحدة كالوقا والامة الا فربك ثم مرس لم يدره الا كفارة
 لان الطهار موجب للكفارة كالايلام ولما ان الكفارة لا يباكدها حرمة وبني بسبب كل واحد فسعد وسعدا حرمة بخلاف
 الايلام من لان الكفارة محسنة لملك حرم اسم الله توفى رايها ولا سعد وسعدا لسا **فصل**
 في الكفارة للمص الوار دمه وهو فو له توفى بركته فربا ان بما ساء لم يجد فصام شهرين متتابعين من قبل ان يماسا

الى الحالة الاولى لان نقصان الرق سبب خروج الحق لا يخلو الفسخ كبقية كالمدرس وراستلاد ولا من محبت
 فك الحجة حق المكاسب وذا لا يمكن نقصانها رقة كالاداء التجارة الا ان دال غير عوض فلم يكن ارقلا حق المولى
 وهذا فكر يعوض فيكون الارثا والمكاسب غير الرقبة فالنصف فيها لازما وغير لازم الا يمكن نقصان الرق والمكاسب
 كالاجارة والاجارة بسبب اللزوم غلب المولى النصف فيه ولم يرد العرق والارث ان دال برح الى المكاسب والنصف المتاح وكر
 مستحق له واذ لم يمكن نقصان الرق لا يخرج من التفسير لانه لا رقة له الرق وان كانا معا عنه يفسح ضمنا للظاهر
 فانه قابل للفسخ برضا المكاتب وحرار الرضا دالة لانه لما رضى حصول العتق بدل لان رضى حصوله بلا رضى اولى
فان قلت لو اصبحت الكتابة لما سلمت الاكساب والا اولاد لان سلامة الاكساب والا اولاد يوجب حصول العتق
 بحجة الكتابة فلما سلمت الاكساب والا اولاد غلب العتق حصل بحجة الكتابة وذا دليل بقاء الكتابة والا اولاد لانه
 لا ذال له على الرضا فيها وفدا مع قوله ولو كان ما نفعنا بفسخ الى اخر هذا البحث **فان قلت** المولى صار مستحقا بالكتابة
 ادخلت الكتابة لمحصل العتق فادام العتق مع مزاوجة المثنى وهو الكتابة بدليل لولا اولاد يعصم العتق
 من جهة الكتابة لا يرى الى الولد المنفصل **قلت** ذابا اعتبارا عن عتق وهو مكاتب لانه عتق من جهة الكتابة
 كالوكاتب ام ولد من مائة عتقت بحجة الاستعداد وسلم لها الاكساب والا اولاد ولو حصل العتق بحجة الكتابة
 لم يرد البطلان تسليم المعوض بوجوب العتق والمساوية بذلك الكتابة طهر ليرى العتق لم يحصل بحجة الكتابة
 وليس لنا حصول العتق بحجة الكتابة ولكن الكلام مع الاعاق والمولى واعااق حق المولى واعااق التفسير العتق
 في الحل واعااق الكتابة والكفارة سادى الاعاق الصادر من المولى ابا العتق كالحل وهذا لان العتق
 في حق المكاتب صادر والاعاق من المولى مختلف جهات فبما برح الى حق المكاتب جعل هذا ذكرك العتق فبما برح
 الى حق المولى جعل اعاقا بحجة الكفارة لانه قصد في ذكرك وهذا كالمراه اذا وهبت المداق لزوجها ثم طلقها
 قبل الرضول بها لا يبرح عليها بشئ وحمل بعدها في حق الزوج كحصول المعصود عند الطلاق وحمل في حقها فليكن
 مستدار **فان قلت** الملك لبعض الكتابة حتى لا يبرط حكم المملوك المطلق **قلت** الله تو حاد ذكر الملك وانما شرط
 الملك ضرورة ان العتق لا ينفذ الا في شرط صدر ما يتايد به الضرفه وهو ملك الرقبة والمنفعة وهذا لان
 الاعاق ازالة الرق وملك الرقبة وكما لا يملكها وبما كمالان لما عرف وانما خرج عن ملكه في حق المولى الاعاق
 لا يبرطه **قلت** ويجوز عند ما لان الاعاق لا يبرط عند ما فاذا اعتق نصيبه عتق كالمولى ان العتق لم يكن
 من نصيبه بركة وبملكه فصار معهما كل العبد عن الكفارة وهو ملكه ولا سعيه على العبد حتى يكون اعاقا
 يعوض بحدود وان كان محسرا فبما العبد السعيه نصيبه بركة فكان اعاقا يعوض فلا يجوز عن الكفارة والى
 لان الاعاق يخرج ما عتق نصيبه في الاستعداد ونصف الرقبة ليس برقبة وقد يمكن النقصان في النصف الاثر
 لعددا استدامة الرقبة وهذا النقصان ومع ملكه بركة وليس من الاولاد اراد الاداء قبل الملك والنقصان
 يكون ملكا بقضا وصلى على الكثير كالمدرس كاي غير من الاسباب **فان قلت** المحصور على عند اداء العتق وجوده في نصيبه
 من السالك

بر لكل مكبر والصاع بعد لها والمصرف واليه محل الكفار بين اذ لا يخرج غير عليه الصرف اليه بافادها لكونه
 محتاجا في ذلك فهو زعمها كما لو صرفها برعين او كانت الكفار بين من جنس من يكون احدهما كساره ظهار
 والاخرى كساره الاظهار ولها انه راد في الوطيفة ونقص عن الحمل فلم يحل الا بقدر الحمل كما لو اعطى بلس مكبرا لكتفا
 واحده لكل مكبر صاعا وهذا لان الواجب عليه كل كساره ما طعام سببن مكبرا في الحمل الطعام الظهارين ما به غشوب
 وقد نقص عن الحمل و زاد في الواجب لان الواجب لكل مكبر نصف صاع وفرد في صاعا والنفقة فيه لمرئيه في الجنس
 الواصل لغولانها نعت للتميز الاحاسن المختلف اذا جنس الواحد لاختلف الفرض فلا يحتاج الى التميز والنقص
 اذا اخطأ في حمل بلعوم اذ العتبه عدولا كما اذا جنس نعت منه مطلقا لظهار والمودى صاعا كساره واصل لان
 الصاع لسان في المساد بر فصح النقصان دور الزيادة فيمنع عنها كما اذا نوى اصل الكساره بخلاف ما اذا كانا ساهرا
 لان ساهرا لبعين محسرا فاسهام في فوعه عنها وخلاف ما اذا فرغ الدخ لانه المزمع الثانيه ككساره **قوله** وقال في
 لا يخرج احد صاعا الفصل لانه اعطى كل طهار نصف العبد فانه لما اعطى عنها العتم عليها فمصر من كل واحد نصفه
 وهذا لانها وحاسس بين فها رعين في الظهار والفعل اذا وقع عنها ليس له جعل احد صاعا لخرج الا امر
 وقال الشافعي لانه جعل احد صاعا في الفصل لان الكفارات كلها جنس واحد لا اتحاد المقصود وهو التمسك والتمسك
 في كل المخلوق احد صاعا على الحقيقة اذ لا يمان منه التعيين في الجنس المحمى لغولانه لا يعين الكفارات
 اذا وحسب لظهار جنس واحد صاعا الواجب في حصيل العدد من طر الوعدة عما عليه فصارت منه عندها ما عا عليه
 فكانا اعطى ظهارا لم يعين صلاوه بحول الاعاوق عن احد صاعا كذا هنا وذكر كساره صاعا بوما ينوي عن يومين
 حرقا رمضان فانه يجوز يوم واحد وصارت منه عن يومين كساره عما عليه بخلاف ما اذا اعطى ظهارا
 وقيل لانه نوى السعي في الجنس المختلف واه سبيل فيعبر عنها فانه لا يصير صاعا **قوله** وادوى ظهار من يومين
 فانه لا يجوز عواذ وان اكد الجنس **قوله** اما اجمع الى ساهرا السعي لكل يوم لان وقت الظهار اليوم الثاني غير الاول
 حقيقة وكما اما حصة وطاهرو كذا كما ان الخطاب معلق بوقت كساره بل معلق بكون الشخص الذي يركب
 في اليوم الثاني غير الذي يركب في اليوم الاول ومعان معلق بالشهر وهو واحد فلا حرم او كساره الى التعيين يوم السبت
 او الاحد حتى فالواء قضاء يومين من مضايير سطر التعيين **قوله** بطور الاول انارة الى الجنس المحمى ونظر
 الثاني انارة الى الجنس المحمى اعلم انه لو نوى طهرا وعصرا وطهرا وصلح خنازه لم يكن ساهرا واحدا منها للشافعي
 وعدم الرجحان ولو نوى طهرا ونفلا لم يصح ساهرا اصلاحا عند محمد لانها ساهران عند لي يوفى وهو راد على جنس
 لمح عن الظهار لانه اقوى لو نوى صوم القضاء والنفل والزكوة والنطوع وتيج المنذور والنطوع كمن طهر عند
 محمد لان السعيين يطبقا بالتعارف في مطلقا اليه بصير نفلا وعند لي يوفى بغير عا لا قولى لانه لما تعارضت السباب
 وحصل الرجحان بالاقوى وهو الفرض والواجب لو نوى في الاسلام والنطوع هو حج الاسلام الساهرا اما عند لي يوفى
 وظاهر اما عند محمد فلا ان السعيين يطبقا بالتعارف في مطلقا اليه وما طلاق اليه فتادى فرض **باب اللعان**

ناسبه هذا الباب باب الطهاران باب الطهار منكر القول واللعان انكر من الطهار لانه ناسبه الى الزنا وهو قسيمه المحللة
 بالمحرم اللعان مصدر من اعاد ملاءعته ولعانا واهل اللعان الطرد ونطع قيام الرجعية وسب عدو الزوج لرجعته وركنه
 مهادات موكلات بالبحر واللعن وحكم حرمة بالوطي بعد الملاءعة واللعن مهادا لاداء الشهادة **قوله** ولا اطلاق اللعان
 عند مهادات الى اخره وعند الشافعي امان موكل بلفظ الشهادة لقوله في مهادا احدهما اربع مهادات باسبه فنقل
 ما به محكم في البعير والشهادة يحمل التميز فانه لو قال اشهد كان يحسب اجملا المحمى على المحكم والشافعي في مهادات اربع مهادات
 ولم يكن لهم مهادا الا انفسهم اسسوا انفسهم عن الشهاد اربع مهادا لان المحسنى يكون حرجا حرجا محسنى منه
 نقص على مهاداته فقال مهادا احدهم اربع مهادات باسبه فنقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة
 بالمرء لان الحاجة هنا الى ايجاب الحكم في الطرف الذي يصح الايجاب الحكم الشهادة دون البعير لانها موكل باليمين لانه مهاد
 لنفسه والمالكين بالبعير لا يخرج من كونهم مهادا وقد اورد الركن في حاشيته باللعن لو كان كاذبا وباللعن في حاشيته
 ان الصادق واحد وما والتاخر العلم في ذكره فكان الامر في حاشيته فاما معام صدق الفذف في حاشيته صاعا العصب فاما
 معام صدق الزنا وسمي الكل لعنا بشرع اللعان فيها كالصلوة يسمى بكونها وسجودا والشرعية او للتغليب كمن في مهاد
 لم اعلم ان موجب فذف الرجل زوجته هو احدى الايات والآثار لا اجنبية سب يقول نحو والدين يرمون المحضات
 الاية والربيل عليه ما روى عن ابن مسعود قال كما طوسا في المسجد ليل الجمعة اذا دخل الصاري فقال يا رسول الله
 اراهم الرجل كدم امراته رجلا فان سلمتم وان كلتم جلدتم وان سكتت سكتت على خطي قال اللهم افتح قبري لعل
 وقال في هذا ان امرأته حن فذف امرأته سببك ان شجارتا ربه يهدون على صدق فالتك واللاحد على
 طهر في قال الصحابة لان كل هذا لانه راحيه في بطل مهاداته في الحلية فسبب موجب التذوق كان كدم انتسج
 وذكر اللعان في حق الزوجات اسبق لالامر على ان موجب عدو الزوج اللعان شرطا وفي قول الشافعي موجب احد
 لكنه يحكم في سقاط ذكر احد عن اللعان حتى لو امتنع الزوج من اللعان بعام عليه صدق الفذف وعندنا بحسب حجة
 بلعن او كذبت نفسه **قوله** لا بد له من كونها اهل الشهادة ما عدا ان الركن فيه الشهادة لما مر وعند الشافعي لا بد ان يكونا
 من اهل التعيين البعير لان الركن هو التعيين المراد منه اهل الاداء الشهادة بدليل ما قال في الشرح الكافي اللعان حرك
 بغير الفاسق وامرأه لان الفاسق اهل الاداء الشهادة عندنا لانه لا يقبل في بعض المواضع لهمة الكذب هذه الشهادة
 لانه دهم الكذب لانها مشروعة في موضع التهمة وكذا في حركي لا اعني البصير لان الاعني اهل الشهادة واداءها الا
 لا يقبل اداء الشهادة منه تحريم عن الفاسق من اليهود والمسلمين عليه لا يقبل غيره وهذا عندنا لا يقبل نفسه
 وسر زوجته فكيف يكون اهلا لاداء هذه الشهادة بشرط ان يكون امراه محمدا قد فها حجة لو كانا من اهل الشهادة ولكن
 امراه محمدا قد فها ما كان معها ولا ليس له اب معروف الا بغير اللعان بغير اللعان بغير اللعان بغير اللعان بغير اللعان
 الزوج اسببها باللعان في امر المرأة ولما اعنت في ذنوبها عن فعل الزنا كان الرجل صدق الفذف وبعانها
 وادرك اللعان حرك الفاعلة قوله في مهادا احدهم اربع مهادا باسبه والفاخر لغيره او حاشا كساره كذا في شرط

في المراه اخصان القذف فان قلت ما معنى اقامه الشهاده معام اكد وذا الطرف وما لنا سبه به احد والشهاده قلت
 لان اكد سبب الطلاق والاسبابها وكذا في اخصان القذف على نفس سبب الطلاق ايضا وكذا في حق المراه لمسه حرام الزنا
 في عدم الرجل لانه مملوك فحرمها لانه مملوك وادعى الرجل في ثوبها الى هذا سائر في الاسلام في مبسوطه **قوله** ويجب ان لا يلعن
 سعي الولد لانه لما بقي ولد لها صار فادفانها ولا سال جاز لانه يكون له رايه بان طيبت فيه فكون الولد
 مخرج حقيقه والمالي صادق عليه لان هله في سبه غير محتمل لان اجماع علماء الفقه لا ينعوا الا على من لا ينفاه عن الارواح المشهور
 يصير فادعاه وجود هذا الاحتمال وهذا لان اصله النسب النشأ الصحيح والعاقل المحقق والمحقق عاقل
 والاصل عدمه فنبه على النشأ الصحيح ودفع حتى من المحقق **قوله** معام صدر المراه في ثوبها حتى لو قذف امرأه مراه
 فعله لعان واحد كما في حق الاحصان **فان قلت** سئل على هذا ما لو قذف اربع نسوة في كلمة واحدة او في كلام
 صغر ففعله لم يلعن كل واحد منهن على صده ولو قذف احصان فانه معام صدر القذف ليس صده واحده ولو كان
 اللعان فاما معام صدر القذف في حق جري في كل حال من الاحاد والعدد **قلت** انما كان هكذا لان المقصود
 بها كصل اقامه صده واحد وهو دفع عار الزنا عن سبهنا لا كصل المقصود بلعان واحد لانه بعد اجمع سبهنا
 في كلام اللعان فقد يكون صاه فاما في بعض دون البعض والمقصود التفرق بينه وبين غيره ولا كصل ذلك بلعان
 بعض من فلهذا ابلغ في كل واحد منهن على صده لو كان محمدا في عذراء ففعل عليه صده واحد لانه لو حدث
 لمن اكد ههنا والمقصود كصل كبر واحد كانه الاحصان كذا في المبسوط **قوله** فان اصح جسمه احكام حتى يلعن
 او يكره نفسه لانه اصح عرافة حتى يحق عليه تقدير الاله فواجب به ادهم ولا يلعن احبار في جري الا لمرء ولا
 المصدر المرفوع بحرف الفاء في موضع الجرام مراده لا مسكاه قوله في جري رقبته وهو قاذر على ابنيته فيجب رقبته
 ما في ما هو عليه او يكره نفسه وارفع السبب **قوله** ولو لاعن جبه عليها اللعان بالنظر الا انه يبرأ بالزوج لانه
 المدعي والمحكم يطلبان الا من المدعي فان اشتهت حبسها الفاضل حتى يلعن او يصدق لانه حتى يحق عليها الماسر
 الا ان ينفذ على ابنيته فيجب **قوله** وادان كان الزوج عذرا او كافرا بان اسلمت امرأه فقد فها قبل ان يزوج عليه
 الاسلام او محمدا في قذف صده امرأته فعله اكد لان القذف بالمرء لا ينفك عن موجب قد خرج من ان يكون
 موحيا لللعان ليعرف في القاذف وكان موحيا لحد **قوله** وعدم الاحصان في جانبها **فان قلت** كيف صده ففعل عليه
 لان اللعان طر عنه فادعاه اللعان يصار الى موجه الاصل **قلت** اصاع اللعان لمع من جهتها واهلية اللعان
 موجوده في حق ادهم فله من سبب اللعان في حقه فلا يحق عليه اكد **قوله** ولو كان محمدا في دينه صده فعله
 اكد لان صده باعصار طاله غير موحى لللعان فيكون موحيا للحد ولا يجوز ان يقال اصاع حرمان اللعان لكونها محمدا
 لان اصل القذف من الرجل فاما يظهر حكم الحائض في حقها بعد قيام الاهلية في جانبها فاما مدون الاهلية في جانبها
 فلا يعتبر بها من قوله وصفه اللعان الى ما راي به من الزنا وهو مبني على النص واما ذكر الغيب في جانبها المراه
 احكامه لا ينعى له من اللعان كذا قال في كثر من اللعان ويكره العبر الى الزوج معصاهن بحسن على الاقدام كثره

سعي ان

حتى اللعان على الجحيم من سببه وقع على فلو بين وذكر الغيب في جانبها فيكون اذ عا لن **قوله** لا يلعن الزوج حتى ينفذ
 احكام سبهما وعند النساء في مع الفرقه سبب اللعان الزوج لانه من ينفذ عليها ما انما اربع مرات واكد ذكر اللعان في الظاهر
 انما لا يلعن لان لم يكن في بقاء النكاح فادعاه فلم يبق النكاح سبهما لولا ان اكد احد الزوجين وعند اربع الفرقه سبهما
 بلعانها لقوله دم الملا عنان لا يجمعان اذ اصبحت الاجماع بعد السماعين معصيه على وقوع الفرقه بينهما ولما ايسر
 حرمه الاجماع سبهما فان الامساك بالمعروف ومن لا يمسك امرأته بالمعروف لا يلعن الزوج سبب الاجماع غير الامساك
 بالمعروف بل يحق عليه ان يشرح فاذا لم يشرح بآيات القاض ضابطه في الشرح لانه نصب لرفع العلم والوسيل عليه انه دم لما
 لا عن سعي عورته وامرأته قال عورته كذا في سببها ما روي الله ان احصنها هي طالق لئلا يقع المثلث عليها بعد
 ولم يكره عليه رسول الله ولو وقع الفرقه سبهما لا يكره عليه ولما حل رسول الله ان لا يرد عليه وروى انه دم لانه ينفذ لال
 وامرأته فلما فرغا وروى بهما فمعه فرق سبهما ذلك على قيام النكاح بعد فراغها من اللعان اذ التفرق بينهما فامام الوصل
فان قلت اراد به اظهر الفرقه سبهما **قلت** حقيقه الاحداث الفرقه لا اظهرها بها **فان قلت** قد يكره عليه بقوله اذ
 ملا سئل يكره عليها **قلت** ذلك منصرف الى طلبه رد المهر فانه روي انه قال لئن كنت صادقا فادفونيها بما اسحلت من
 زوجها وان كنت كاذبا ولا سئل لكره عليها **قوله** وهو صا حقه في الكذب نفسه اي يجوز له ان يزوجها
 غير حريم ومحمد وقال ابو يوسف الساف في هو حريم موبد لقوله دم الملا عنان لا يجمعان اذ افاض التخصيص على التام
 منع الاجماع في حوز النكاح تخالف للنفس ولما ان اللعان يخل برجوع الزوج واكد انه نفسه لانه سبهما والله لا يطل
 بالرجوع في حوائث هده فلم يبق متلا عنان والداخل تحت النص الملا عنان لا يجمعان مادام متلا عنان لا يبرأ ان
 المتأقن اذا سلم على الصلوة عليه وان نزل في المناق واصل على احد منهم ما تابر **فان قلت** بعد الاكذابت يسمى
 متلا عنان فيبقى دأ صلا تحت النص **قلت** بعد الزواج عن اللعان لم يبق المتلا عنان حقيقه لان دأ حال تبا عليها اللعان
 باللعان كما لمعنا بين وكذا في الاجاز لانه سمي متلا عنان ما يلعن سبهما كما ولم يبق ذلك لانه الكذب نفسه ومعام المحكم عليه
 لا يفرار على نفسه بالتزام اكد من صده اقامه اكد عليه بطلان اللعان والاصار حقا بين الاصل والخلف وبين
 اكد بين **قوله** ولو كان المدعي يولد الى ارضه ولو ينفذ في ولد روجه محمدا او كاهنه او مملوكه والزوج حر او عبد
 كان ينفذ باطلا ويلزم الولد اباه لان النسب قد ثبت فلا ينعى الا باللعان سبهما كذا في المبسوط **قوله** صورة اللعان
 انما امر الفاضل الرط فيقول شهد بالله اني لصادق في ما ربيتك من بني الولد وكذا في جانبها فيقول شهد بالله
 اني لصادق في ما ربيتك من بني الولد **قوله** ذكر في اللعان لا امر فيقول شهد بالله اني لصادق في ما ربيتك من بني
 من الزنا وتنفذ ولها ويقتول المراه شهد بالله اني لصادق في ما ربيتك من بني الولد **قوله** وعن في يوسف
 ان الساض ينفذ فيقول قرا الترجمة واحر حرمه من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينعى النسب **قوله** لانه سئل ان ينفذ
 الولد فيقول شهد بالله اني لصادق في ما ربيتك من بني الولد **قوله** في كل واحد منهما سبب الاخر وجودا وعدا لان الذي ينفذ في ولد
 سبب اللعان ولا يلعن في الولد وكذا في عورته الولد فانه ينفذ سبهما باللعان ولا ينعى في سبهما عنه

قوله فان عاد الزوج واكذب نفسه صرنا الفاضل وهذا اذ لم يطعمها بطليقة ما بينه بعد العرف فانه اذا اذنت
بعد العرف والنسوة لا يجب عليه اكل اللعان اما اللعان فان المقصود منه التقرب بينهما ولا ساقى في ذلك
بعد النسوة فلا يصح للمعان بعد فوات المقصود ولا مد عليه لان قد فسد كان موجبا لللعان العرف الواجب
اكد من خلاف ما لو اكد نفسه بعد ما لا عنها لان جواب اللعان هناك اصل العرف اكد كلمات اللعان فسد فيها
الى الزنا وانتزع مع النهاية ما كان كذا نفسه فكون هذا نظير شهود الزنا اذا رجعوا واما فيما قلنا فلم يوجب كل
اللعان فلهذا الاخذ وان اكد نفسه **قوله** وكذا ليرقذف غيرها في لانه لما صدق اهل اللعان لانه لم يصدق اهل
للمنهاه وادام لم يصدق اهل اللعان لم يصدق كله وهو الترخيم **قوله** لما بينا وهو قوله لانه لما صدق اهل اللعان **قوله**
اذا دنت لحذت اي كان له ان يزوجها **فان قلت** لما جرى اللعان معها علم انها زوجان على صفه الاحصان المرأة والرجل
اذا زينا بعد احصانها برحمان لحسنه كان قوله في حرمه رخصا رخصت فذكر كيف ينبغي محلا للزوج **قلت** لابل معنى
قوله صدق اي جلدت بدليل بصور التزوج عليها وان صورته بان لا عنها بعد التزوج قبل العرف ثم ردت بعد اللعان
فكان صدقها كالدون الزوج الا بالنسب لمحضه لان من يربط احصان الزوج هو الزوج بعد النكاح الصحيح **قوله**
وفي خلاف الساقى فان عنده كاكل اللعان لان اساره الاخرس كعباده الناقص ولما ان اللعان تام مقام
صد العرف حقه وقذفه لا يعري عن سبه والحدود يسقط بها لا وهو لانه لا بد من النزع للفظ الزنا لكون
قد فسد موجب الحد واللعان فلا ساقى هذا التصريح بان اساره الاخرس فان اشارته دون عبارته الماطوق بالكتابة
ولانه لا بد من لفظ النهاه اللعان ولا ساقى في كونه **قوله** اللعان يحسب في الحمل لاطحاته لافل مرسته اشهر لسفنا
بوجود الحمل مرتفعا عن نفسه وكان هذا وفيه بعد الولاده سوارا لهذا استكمل الارث والوصيه اذا ولدت
لافل مرسته اشهر **قوله** هو مع ما ذكر في الاصل قال في الاصل يجب اللعان عند ما سعى الحمل مع ذكر اذ اطحات
لافل مرسته اشهر ولما انه قد فسد حلق الشرط لانه يصير كانه قال ان كان في بطنك ولد فهو الزنا ولو قال هكذا
لا يكون قد فاد لانه يحمل التعليق بالشرط لانها متى لم يكن قايمة قبل وجود الشرط لا يصير رايته بوجوده وان المعلق
بالشرط لا يكون قاذفا اكال ولا يمكن تحقيق العرف عند الشرط لعدم كلامه حقيقه عند والاتفاق هذا ليس
بمعلق بل هو موقوف حتى يثبت الثاني انه موجود عند الثاني معدوم فاذا عرف وجوده سئل انه قد فسد
لانه سبه التعليق اذ يعرف حكمه لا العاقبة وهو كاشطه حقا وسبه التعليق كحقيقه التعليق اكد
فان قلت التعليق ميراثين محرمين قاذفا اكال **قلت** لا يمكن في ذلك لان فيه سقطة احاب الزوج اكد
مع العاقبة الشرط والسعي اكد ودرها لانه ايجابها **قوله** فصل ما سها عن النفاس لانها كمال
الولاده مرحل بها لا الصوم ولا يصح **قوله** ذكرناها على الاصلين اي لو كانا غايبا عن امرائه ولم يعلم بالولادة
حتى قدم له النفق عند نفقته فحقدار ما حصل التهنئه وما لا معدار عن النفاس بعد العدم لان النسب
لا يدمر الا بعد العلم به فصارت حاله العدم كحاله الولاده **قوله** ولما ولد له ولد في بطن واحد في الاول

[illegible]

حصل بالواحد وما زاد على ذلك فهو محقق بانه لا حكم ولا قول بل يكون للفروج حار وجامح ولا يتناول اليقين لها الحق
وهل ياتى سر كالموطى مرة قبل ياتى بترك الموطى قبل ياتى اذ ان تركها مع القدرة **قوله** اما يقع بانه لان المقصود وهو
النظم عنها لا يحقق لانها لا يستلزم الزوج بالرجوع **قوله** ولها كمال المهر لطلابها ان طلق العتق محبة
اذ لا وتوفى على حقيقة العتق لوان ينجح من الموطى اجبارا فيدار الحكم على سلامة الاله **قوله** فاداصل العتق
وقال قد راجعها وانكرت نظرت اليها النفساء فاحاصل لفرارها للنساء مرتين مرة قبل الاصل للماجيل ومرة
بعد الاصل للمخير **قوله** وان كل خيرت لما سألها بالكلول اي لما بدد عوى المراه ما لم يحاصها فيكون الزوج عن
الخير وذكره الجسوط فاداصلها القاض فاختارت الزوج او قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاض قبل
كان ساجل جبارها لان هذا الخنز كسر الزوج امره وذلك سوقت المجلس فهذا مثله **قوله** والماجل
بغير السنة الثمرة هو الصحيح هو احراز انما احراز بمس لا يمة الرضى والامام فاضى خان والامام طهر الدين
فانهم اخاروا السنة الشمسية وجعل في شرح الطحاوى الساجيل بالسنة القمرية طاهر الرواية والتاجيل بالشمسية
رواه الحسن عن ابي حنيفة وذكر عن محمد بن الحسن لامة اكلواى الشمسية بثلثه وخمسة وستون يوما وحرام من ماء وغيره
حر وامن الموم والثرية بثلثه واربعه وخمسون يوما هكذا ذكره اكار البيان في تفسير قوله واداد و
ذكر في الذخير بصل العتق سنة شمسية الاخرية فالسنة الشمسية بالسنة بالايام والسنة القمرية بالسنة بالاهلة
والشمسية برى على الثمرة ما عكسوا فيكون لم يوافق طبعه هذه الزيادة فلا بد من اعتبارها وان صدرت كبير
روحها الصعير عينا سطر بكونه لان للمصغار اراء عدم الشهوة ولو كانت صعيدا ليعرف ولها الاحتمال
ان سلح مريض بخلاف المحبوب فانها لو وجدت وجها محبوبا وطلبت التفرقة محمل ولها حقا ولا يصح النفاذ
عنه حقا ويعرف ولا سطر بلوغه لعدم الفايده ملوا دركت روجه البصير لفرق بخلاف الادراك والاسطر
ادراكه من العلة فصور الولاء ولا يرفع با دراكه وكذا الزوجها بالعتق نفسها من صغر ليس كغيرها وطلبت ولياوها
المفروق فرق بينهما ولا سطر بلوغه ان الموقوف حوالا لولاء ولو صدرت وجها المحتوم عساخا صم عنه ولبه
وبطل سنة لان اجنون البعد السهوى **قوله** ولما ان المحقق بالعتق الموطى وهذه العيوب لا يفتى المحقق
بالعتق عن انما يوجب بغير طبعه ودلا يوجب الرد كالحج والفروج النفاضة **قوله** وقال محمد لها الخيار دفعها للفر
عنها كانه اجب العتق وهذا لان المقصود بالطلاق طعنا فصار السهوى وسرعا للتوالد وهذه العيوب كل هذا
المقصود لان الطبع سرعى محبة مثل واما يقدى الى الولد بخلاف صا لانه لا يدر على دفع الضر عنه بالطلاق
ولم يرها قال ان ياتى وجود العتق لموسى كالم الرضا وعدم الرضا اما بوحث عند شرطه الرضا ولوم الكاح
اليعتد عام الرضا لا يرى انه لا يورثه الهزل او تقول هذه العيوب لا يفسد عليها استيفاء المقصود واما
بتل غبتها فيه وبتادى بالعجبة العصر معه وذكر غير مست لها الخيار كالموحد به سى الخلق او مقطوع
البدن والرضيل كلالا وحب العتق وكذا نكر اننا سطر اصلها على صاحبها السلامة من العتق والى الرمان فوجد

موصد بخلاف ذلك لا يستلزم الخيار وكذا لو شرط اصلها على صاحبها صفة الجلاء او البكارة فوجدتها بخلاف ذلك الخيار
ان يكون ربا وسر وطع بمثل العتق البات الخيار كالم البيع وهذا سبب ان المعبر بهما الرضا باب الكاح
فانه لو تزوجها بسطر انها بكرا شامه جميل فوجدتها ثيبا نحو سوارها لها شق ما بل وعقل رابل العات سابل
وانه لا يثبت له الخيار وقد تقدم الرضا من الصفة كذا في الجسوط **باب** **العنف**
اعلم ان لا يفسخ الموثر انما كان والعنف معصية للطلاق وما ياتى من الزايف خصوصا ما اذا كان الطلاق بعقل
فلكذا ورد باب العنف بعد ذكر وجوب الزايف من الطلاق والابلاء والخلع واللعان واحكام العتق ذكره النجاشي
عن المراه ايام اقربها وبى ترخص بلزم المراه بوال الكاح الماكدا وبهتة وبسبها كاح مأكدا بدفولا
بالموت وركنها حفات بآية الى اجل وبى يكون كخص وشهور ووض حمل بالعدو يحضر كح على كل امراه طلقت
خلاما ما ياتى او رجعياء والفرقة بغير طلاق كالفرقة وبحار العتق والبلوغ ومكدا اصل الزوج صاحبها مع الطلاق
لان العتق اما وجبت له للمنفق عن براءة الزوج في فرقة طرقت على الكاح والكل هذا سوار **قوله** وبى حرم من يحضر
تعدتها بثلثة اقرار لقوله في المطالعات سرخص بالفسخ بثلثة فزوا اراد المدفون من ذوات الاقرار لان العتق
الاجب على غير المدفون من لقوله فاما بها الذين امنوا اذا التحم المومنات الى قوله فاكم عليكم عتق من عتقها
حصره مع الاصل فاصل الكلام ولست بصل المطلقات اخرج الامر بصدور الخبر ما كيد للامر واستعار بانه
ما يوجب لفر بثلثا ما لم ياتى الى اتصاله ونحو قوله في الدعا راجل البدر اخرج في صدور الخبر بعد ما لا يحاسبه
كاهها وصدت الرحمة هو محبر عنها وبنار على المبتدأ يدل على زيادة التاكيد ولو قيل ولست بصل المطلقات لم يكن
الوكادة ان الحكم الاسمي يدل على الدوام والساخلاف الحكم الفعلي كذا نقل عن سولانا حافظ الدين **قوله**
والاقرار كحضر غيرا وعن السافى الاطهار لان العتق كح عتق الطلاق كماله والعتق والطلاق مسرور
في الطهر بدل لمر العتق بالظهر فلنا اكل على الحيف الى هذا لانه على الله وم قال دعى الصلوة ابام افرابك وقوله وم
طلاق لامة بطلعان وعدتها حصان لم يعل طهر لفر ولا خلاف لفر عن لامة نصف عده اخر لان الزايف
في النصف لامة بعد اصل العتق وقوله في الدعا بثلث من الحيف من ياتى ان اربعة فعدت بثلثا شرفا قام
الاشهر مقام الحيف دون الاطهار والنقل الى البدر اما يكون عند عدم الاصل لقوله فكم تجدوا ماء فيمحو او هو
بصبي على الزاير اما لمر الحيف لان العرض العتق استبرار اكرام والحيف هو الذي استبراره الارحام دون
الطهر ولذا نكر ان استبرار لامة بالحيفه والنزاع عن اكرام لغة معال ما قرأت النافعة سبلى وطاى ما جلبت
وما جمعت الى اجمها ولذا والحيف اسم لم يجمع فاما الطهر فالحال غير الاجتماع او الاستقاء معال فزوا النجم اذا شغل
واخص سئل عن الرجم الى الحارج ولان الثلثة اسم عام لعدد معلوم لا يحتمل غيره والطلاق الحسنى الطهر
ملو جملتها على الاطهار لكانت العتق وبن بعض الثالث كما هو مذهب الحنفى فلا يفتى مع الحنفى ولا بد من احسان
لان الله تعالى ذكر جمعا من ما لا يورد افق الكواهل منه لقوله فاما طهرا وكل واحد واحد ما تطلبه ثم ارادة

الامين وبعض الثالث يجوز من لفظ الجمع ولكن في جمع غير مقرون بالعدد كقول الحج أشهر معلقات فاما جمع مقرون
 بالعدد فلا من الكواصل **قوله** ولزكنا لا يحض من صفا وكبر فعدتها ثلثة أشهر لقوله في اللام يسن من الحضيض
 من يكلم ان ارسل الى اسكن عليكم حكمين وجمع لم يحد منها فعدتها ثلثة أشهر لقوله في اللام يسن من الحضيض
 لقوله في اللام يسن من الحضيض فعدتها ثلثة أشهر لقوله في اللام يسن من الحضيض فعدتها ثلثة أشهر
 بالسن **قوله** وان كانت حامللا ينع عن الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشر والمعدة عشرة ايام وعشرين في الشهر
 موطون او غير موطون في ليلتين من الشهر اربعة اشهر وعشر والمعدة عشرة ايام وعشرين في الشهر
 الخامس عشر ما قال عبد الله بن عمر بن العاص عشرين ايام وبشعة ايام في جوارها التزوج في اليوم العاشر بقاها في قول
 وعشر فان جمع ذكر وجمع المذكر ثلث افعال عشرة ايام وعشرين ايام فاما في هذا وعشر ايام فان المراد البالي ولكن
 لقوله هو كذا انما هو العدد من الايام واللبالي معان الجمع يجمع جوارها بازا من العدد الاخر في الجسوط
قوله وان كانت امه ينع عن الامه بطلها من عدتها حصان **فان قلت** النص الوارد في المطلق عام ويخصر
 العام اسدرا لا يجوز كبر الواصل والقباس في هذا قال ابو بكر اللاحم عدتها ثلثة اشهر **قلت** هذا حديث يلقه الامه
 بالقبول وصل صلاتها على ليل الاله واداه الحارث بن عوف في ثوبا اسود هين الاله وان العون نعمة في حفس لما فيه
 من قطع ملك الكاح والدفق اثره تنصيف النعم لان استحقاقها لوصف الادمية ودار الرق في نفعها فلما لم ينزل
 لورثه نفعان النعمة لان الحيفه لا يجري ولا يحصى لانها تختلف قلة وكثرة واما فقلت فصارت جيبه
 واللباس عرق لواء سطفت لعلها جيبه ونصف وان كانت اي الامه لا يحض فعدتها شهر ونصف الطلاق
 والنفقة في الوفاة شهر لوز خمسة ايام ما عدا ان عدتها نصف عن الحرة وقد امكن يصعب **قوله** وان كانت حامللا
 ينع عن الحمل لرفع حملها سوار كانت حرة او امه او مطلقا وموفا عنها زوجها الطلاق قوله في الاولات
 الاحمال اهلين لم ينع حملهن وكان علي بن ابي طالب يقول لعدتها ثلثة اشهر في قول اولات الاحمال اهلين
 بعد الاجلين اما بوضع الحمل او ما روي في اشهر خمس حملها الخارج يجمع سها احصاها وعامة الصحابة على ان عدتها
 بوضع الحمل ان قوله في الاولات اهلين لم ينع حملهن ثلثة اشهر في قول اولات الاحمال اهلين
 لعدتها العام الماضي في حق المسقود وقال ابن مسعود مرسا بالفتنة لم يسوم النساء الفسحة في ايها
 التي اذ اطلقت النساء برئت بعد المي في سقود النعم والدين سوفون فيكم والمخاطبة المداعبة معا على من الهل
 وهي اللعنة وكانوا اذا اختلفوا في سقود النعم والدين سوفون فيكم والمخاطبة المداعبة معا على من الهل
 ووجهها على سريرة لا تقت عدتها وحل لها ان تنزع **قوله** واذا ورثت المطلقا عن امرأة العاقل بعد الاجلين
 ينع عدتها اربعة اشهر وعشر يسقط بها ملك حيف وقال ابو يوسف ملك حيف وهذا اذا كان الطلاق باننا وبلنا اما اذا كان
 رجعا فعليها عن الوفاة اما عاقل الرجوع مكر وجم لان الطلاق لا يسن والملك قبل الموت فيعد
 بالاولا بالنفس اما عن الوفاة اذا زال الكاح بالموت فلم يوج انما خذت الارث حكم التراد اما عاقل الرجوع

وداليلها عن الوفاة الا يرى المراد اذ مات او قبل على ردة ثلثة اشهر وليس عليها عن الوفاة لان روال
 الكاح برونه لا عوته ولما انها مطلقه جميعه موه عنها زوجها حكما في اعتبارها وهذا لانها او رشاها باعتبار
 تمام الكاح سها حكما الى وقت الموت او لا بد من تمام سبب الارث عند الموت فيحق الارث فاذ ابنى الكاح في حق
 الارث حكما انه لا يثبت بالشك بل ان سني حكم العود ومعنى سني الكاح في وقت الموت في حق الارث لا يملكها
 على هذا الخلاف فعدتها باحيف الاجام لان الكاح لم يعتد به ما قبل الى وقت الموت في حق الارث لا يملكها عند
 الموت المسلم الارث من الكافر ولكن يستند استحقاق الارث الى وقت الرده وبذلك السبب لمرتها العون باحيف ولا
 تلزمها عن الوفاة وهذا استحقاق الارث الى عند الموت لا عند الطلاق فعلم ان الكاح ينع سها الى وقت الموت
قوله فان اصبحت الامه في عدتها مطلقا اجمعي سلع عدتها الى العون الحار لان الكاح ما مكر وجم فلما خفت
 كرا ملك الكاح عليها والعون في الملك الكامل مغدرة سلع حصص فلو قد حصل الانتقال اربع مرات لانه اذا
 طلقها زوجها فلما طاعت حيفه عقت فاسل عدتها الى تلك حصص فلما طاعت حيفه بانه است فاسفلت الى
 الاشهر فلما نفع شهر لوزا ودم الدم فصارت ما حصص فلما كان يوم الاجرة خضها مات عنها زوجها فاسفلت الى
 اربعة اشهر عشر **قوله** ومفنا اذا زادت على العاقل لان عودها سطر لا يابس هو الصحيح فظروا لم يكن حلفا
 اذ ارث الخلفيه حكم اليايس واما الجور الدائم الى الموت والعدنة في حق النكاح فانها حلف على الصوم بشرط ان يحرار
 الحر من العرق في صاحب الحيط لا بد من هذا الباس في السنين في رواية واما سها على هذه الرواية ان سلع من السن
 ما لا يحض صلبها واذا بلغت هذا المبلغ وانقطع الدم حكم ما سها فان رادت بعد ذلك ما يكون حيفا على هذه الرواية
 سطر الاعتداد بالاشهر ويظهر في الكاح في رواية لعدتها خمس وخمسين على ما قالوا فادبلت هذا المبلغ
 والسطح ومها حكم ما سها فان رات الدم بعد ذلك لا يكون حيفا عند البعض ولا سطر به الاعتداد بالاشهر ولا
 يظهر في الكاح وقبل يكون حيفا وسطر به الاعتداد بالاشهر ويظهر في الكاح لان الحكم بالاياس بعد خمس
 وخمسين بالاجتهاد والدم حصص بالضرع اذ رات الدم فذو طوط حلف الاجتهاد سطر حكم الاناس في
 بالاجتهاد حيفا فلو انما يكون حيفا اذا كان احمر واسود واما اذا كان احمر واسود فلو انما يكون حيفا لان كون
 الحمر حيفا سبب الاجتهاد فلا سطر الا يابس البتة والاجتهاد وكان الصدر الشهيد ينع ما بها لورات بعد ذلك
 على اي صفه رات يكون حيفا ومعنى بطلان الاعتداد بالاشهر كانت رات الدم في تمام الاعتداد بالاشهر والاشهر
 سطر لان الاعتداد بالاشهر كانت رات الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر **قوله** بحر اخر الحج لير لير الجدل
فان قلت ما اختلف على الاصل يجوز الا يرى لير المصداق اذ اقبلت حديثا قد كان توفا بيم وسمى ان لم يجد ما وعمر
 عن الكرم والجمود يومي وبني **قلت** الصلوة باليتم ليست كلف في الصلوة بوصوا اما الخلفيه في السرار والماء او
 سن الطهارتين ولا يكر احد ما بالآخر وكذا الصلوة بالايام ليست سرك في الصلوة بركوع ونحوه لما عرفت فاما العون
 بالاشهر فذل غير العون باحيف ولا يكر احد ما بالآخر **فان قلت** واخيف هو المعروف **فان قلت** لو كان المقصود تعرف

براه الرحم لاكتفى بحضه كانه استبرأ **قلت** انما وجب التبرع بثلثه شهره الكفاه الصحيح لجواز ان يحض كامل ولو لم يكن
فلا يستحق التبرع بحضه بعد رات البتة ليعلم فروع الرحم او ليعود معتبرا في الشرع حرب لا بداء الاخذ ان كان شرط
اكتفاء وقصة الاحبار والناسد على الصحيح في حق النسب بعد رات الاكراهية لانه لا احتياط ولا انساب عن
الاستبراء كما في الصحيح **قوله** وما في النسب في حضه واحده لانها يجب برؤاى ملك المهر فصار كالاستبراء وهذا لان ملك المهر
ليس بواجب التعليم حتى يكون العون لا يطهر خطره مثل ملك الكفاه وكان المقصود به تعريف براه الرحم وهذا بما حصل بحضه
قلنا انها كانت واثقا لسيدها كما كان لهها منه بالنسب لا دعوه كالمكروه الحرام اذ هي حرام في هذه الحالة والعدة
التي وجبت لبرؤاى الفرائض لا يند بحضه الا في الامه ولا في الحرة وقد قال عمر بن الخطاب ام الولد تملك حوض ولو كانت لا يحض فعدتها
ثلثه اشهر لانها كالمكروه الحرام في هذه الحالة وان مات عنها واخفها وهي حامل فعدتها ان يضيح حملها لا خلا والنسب **قوله**
وادامات الصغرة غراما وما حصل فعدتها ان يضيح حملها وان جعلت بعد موته فعدتها اشهر ونفسه بقيام الحمل يوم الموت
ان يلد بعد موته لا في مرسى اشهر انما يعرف صرحت بحمل بعد موته ان يصعد منه اشهر فصاعدا عند الجمهور وقبل ان يلد
لاكثر من سبعة وقال ابو يوسف النسب في عدتها اشهر في الاول الى افضالاه حمل نصف الحيت ستمين فلا يستحق به العون كما في
اكثر بعد الموت لانها لم تزل توارى والاحكام اظهرت ليرضف حمل من فلا افضل من ان يكون الحمل منه او من غيره ولان
وضع الحمل دليل على براه الرحم فعلى الانقضاء كالموت بالنسب الى الميت الا انه اذا مات في حامل فعدت بعد الموت والشغل
فان لم يولد في بطنه او اذا ولد احبل بعد موته فلم يستحق جوده عند الموت فقيم ولا حكم لاه امره في النسب
الى الميت لست جوده عند الموت بما عليه فعلى الانقضاء بالاشهر ودل على ان التبرع فلا يتبرع ولا يتبرع ولا يحبل كالحرف
اسراء الكبير فانه اذا طهرها بحبل بعد موته ستمين منه الى حوله وعند ما يوضع الحمل لانه لما ثبت النسب منه ستمين انه
مات في حبل لا يستند العلوق الى ما قبل الموت ضرور سوية من الزوج فليس له ان يحبل لسركا في بعد الموت في
اسراء الصغرة لا يستند العلوق الى ما قبل الموت اما بعد الموت الا في اوقات النسب لست انه مات في حبل
لا ساد العلوق انما يستند الى اوقات النسب لست في الصحيح في الزوجين اي فيما كان الولد موجودا وقت
الموت او بعد الموت لان النسب بعد الموت ولا ما يضيح ولا يتصور منه العلوق وانما اقيم الكفاه مقام الحمار لكونه
بالطمان موضع النذور ولا تصور هذا **قوله** واذا طلق الرجل امراته في حاله الحيض لم يحض بعد ما تحضه الى وضع فيها الطلاق
لاحتساب من العدة فلا احتساب ما في ضرورة ولو حسب لرحلها كما بالمر بعد لملك الثلث اذا وجب بعض الرابعة
وجب كلها **قوله** وقال النسائي لا بد من العلم ان حامل الخلاف ارجح الى ان العدة المعلول ترك الفعل ان المقصود
حصول الطهر يقين وهو صيانة لا انساب على الاستبراء فعند الركن هو الفعل وهو كلف المرأة نفسها على البرور
والحروج والنزوح ما لم يكون عاى كالكف عرقا في اشهر تبرز الصوم لانها امرت بالتبرع وهو الكف والاداء
الحا وشرع وقت واحد لا يتصور كغيره في يوم واحد وعندهما الركن ترك الفعل ومعها العجاى نابع انها لا تملك لغيره
اجل ان يصح حملها والبلوغ طهر حرمه انساب اطلاق اذا اجمع من واحد كبره لست عليه ديون موجب لانها فاشها

منفى عنه واحده وهذا لان الاجل لما جزمنا ان يحض مضيئة كالمطالبة الذي ثم الثابت في الاجل لها حال الكفاه والحروج
والنزوح فكانت الثابت باجرا على الذي ستمين بحضه وهو حرمه هذه الافعال فكان الركن حرمه هذه الافعال والاحكام وان
كثرت بتصور اجتماعها في العدم وانما المستحيل اجتماعها في الوجود ولما وجبت بلا علم وبنادى بلا قصد واختيار ولو كان
الركن الفعل لما وجبت بلا علم ولم يتبادر بلا قصد واختيار الا يرى لغيره نوبان ولا يعموا اخذ الكفاه حرمه انساب طهر
عن النزوح في العدة والى الثابت بالهني حرمه الفعل لا وجود الفعل عدا في الصوم لان الواجب في الفعل لانه امر ما يصوم لقوله
ثم انما الصيام الى الليل والواجب الامر هو الفعل **قوله** انه نوبان والمطلقات يرضن اي يكفنن الكف فعل وهو جبار
في معنى الامر لما عرف وقال فعده من ثلثة اشهر اسراء لا اعتداد بالاشهر ولا اعتداد بفعل **قلت** المراد بالبرص الانتظار والكف
يقال فلان يبرص فذوم فلان اي ينتظر ولا انتظار بكونه سبب الاجل انما يتوقع الانتظار كغير واحد من طول ديون
وكيوم واحد ينتظره قدوم اما من ليس الاية السابقة اسراء لا اعتداد بل المذكور هو العدة في حرمه هذه الافعال
والحركات تحتم قال الصمد حرم على الحرم بالحرم والحرم بالحرم حرام على الصيام لصومه وكونه خيرا وحلفه ان يطف
لا يسترها ويضع العجاى ما في الاين لغيرها سفي وان لم يكف نفسها عن الحروج ولا يتصور اذا العجاى بلا ركنها ولان
المقصود يعرف براه الرحم وهو حاصل بالعدة الواحدة فتداعينا وانما يكف بحضه واحده وان جعلت تعرف النزاع بها
لان الواحدة للتعرف والمائة لحمة الكفاه والمائة لفضيل الحرم ولو اكتفينا بالواحدة لم يحصل هذه المقاصد صور
النداء في لغير العدة اذا وجبتا فطهر طهر فلا غلو من ان الوطى الثاني بعد ما رات المرأة سببا في الحيض او لم تراها فان
كانت لم تراها فلا يحض بعد الوطى الثاني سوى غرضت حيض ولو كانت راحضة كحلبها بعد الوطى الثاني يكثر
حيضها واكتفى بان سوا من اربع حيض والمائة الوطى الثاني خاصة وذكر في الدر خيرة والافاضة العدة بان حرس
واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني ودفق بينهما او حرسية كالمسومة عنها زوجها اذا وطئ شبهة
مدخلت اعدت ما رات من الحيض والاشهر وهذا اذا وطئها اجني اما اذا وطئها الروح المطلق بل حال العدة بان لا يقع
وذكر في المبسوط وان كانت العدة ثمان مولا وطئ معتد به بعد التسوية شبهة فلا يسكن عندنا انها سقسان لم
واحد وهو احوط في ان في قوله الا لا يجب العدة بالنسب الثاني اصل **قوله** اسراء العدة الطلاق عقيب الطلاق
في الوفاة عقيب الوفاة فان لم يعلم بالطلاق او الوفاة في مضت من العدة فقد انقضت عدتها لان النفر اوجب العدة
على المطلقة والمنوخ عنها زوجها مطلقا وعدا لصفتها بما يتن الصغرة من جلال الطلاق والوفاء فيلزم منها
وشرط العلم زائد على النسخ لانها اجل والاجال سمي بلا علم وقال في المنسب في جوب العدة الطلاق او الموت معتبر
استبراءها ووقوع وجود النسب وهو الاسراء لرسب وجوب العدة كفاه فتأكد بالبرور او ما يصوم مقامه بما يكثر
المهر عند موت ما وجب العدة لان الوفاة فانها شرط **قوله** نسيان النعمة المواقعة وقال صاحب المحط وغيره اذا ابر الرجل
انه طلق امراته من خمسين سنين لغيره لانه لا اسناد او قال لا ادري كى العدة فزوت الارواح فلو اهدوا الجواب
في النفقة والسكنى حتى يجب لها النفقة والسكنى اما في حو النزوح باخنها او اربع سواها تعمروا والطلاق وقيل

عطل الزوج باجتها او اربع سواها بعسر العدة موقت الا اذا ايقضا ان صدقوا الاستاذ ذكره للاهل لعلها العدة موقت
الطلاق واحصا من اربع على ان يجزى العدة موقت الا ان عمود عليه جاز على كمال الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة وموئله
السكنى لان ذكر حتمها وفداوت بسقوطه وسقط على قول هو لان لا حل للزوج بالاخت اربع سواها عالم سقطت العدة موقت
الاقرار **قوله** وقال في من اخرج الوطيات حتى اذا حاضت بعد الوطى قبل المنقوض العدة موقت لان الموت لا يحل
الوطى اولا بغير العقد بدون الوطى فيعتبر العدة من اخرج الوطيات ولما ان التمكن على وجه الشبهة اقيم مقام الوطى لعدم
امكان الوقوف على ما عليه فاقم الراعي اليه فقامه **فان قلت** ان احاد الى معرفة العدة حدها وما عا لما ان **قلت** اعتبار العدة
كما يكون فيها يكون في حق غيرها كاحتمالها لان السبب الموجب للعدو سبب الكاح ورمع هل الشبهة بالمرتب لا يرى ان الوطيات
قبل المنقوض لا احد بعد هذا فلا يصح سائر عتمة العدة عالم يرتفع الشبهة وذا بالمرتب سببا والربيل على ان المعبر هو
ان لو وطئها مرارا لا يحل الا من اجد استناد الوطيات الى شبهة واحدة وبذلك الشبهة انما يرتفع بالتمسك كانه الكاح
الصحيح برسمها اطلاق الماركة الكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون لان يقول بركمك او طلت سبيلك ولا يكون
بعدم محي احد بها الى صاحبه **قوله** كالوا سرى ام ولد من اسرى زوجته وها منه ولد فاعتقها فعليه طهر حتى حضان
من الكاح بحد اجدادها وجبته من الحقوق اجدادها لان داسبب العتق والاصد اعلم ان الولد عتقها وهذا لان كما
اشرنا فسد الكاح وجب العدة الاسرى لا يجوز له ان يزوجها من غيره لان لم يطهر كل العدة في حق المولى لكونها طلاقا
له على العتق فانزال ذكر العتق طهر كل العدة في حق حضان العتق الكاح سببا وبني ام ولد فسد الكاح بالاعاق
الا ان العدة تنبت داخلان فاحسب من خصصت لنفسها الكاح يعتبر من الاعاق ولما ان الكاح الاول ياء من زوج
سواء اثره وهو العدة ولكنه لا يظهر في حق الزوج لوجود الكاح ووجد الدخول في ذلك الكاح فصار كانه وطئها
في هذا العقد وهذا لان الوطى في هذا الباب بمنزلة القبض وسائر القبض كل محرمه الا ان الغاصب في الشترى
المقصوب من المعصوب منه مصرقا بضمير العقد وقد بقي اثر وطئها لا سفل ارحمها بما بالوطى السابق فصار كانه
الوطى في هذا العقد فسين في طلاق بعد الدخول فيجب كمال المهر والعدة المستقبلة **قوله** ما ذكر القبض وهذا لان
الاصل لمر القبض المحض من سائر القبض المحض **فان قلت** القبض فعل دائم فانما يصير قابضا باسرها القبض
بعد المهر لان سائر القبض الغصب عن مصر المهر **قلت** انا لم نرض الكلام فيما دلل من المعصية بد الغاصب
بعد المهر بان غصبه من سائر الغاصب الاول لو اسرى من فاك بصير قابضا بضمير الشترى او يقول لمر استدائه القبض
لا معسرته في افاءه القبض بدليل لمر قبض الامانة لا سوب عن مصر السرى فلو كان استدائه القبض معتبرا
في حقيق القبض بالشترى وجب لمر نصير المودع قابضا بالشترى كالعاصب في المناقاة الحكم يترى ان يكون المسترعى
عاصبا او مودعا **قوله** قد سقطت التزوج فلا يعود سائر على ان الساقط لا يعود والمان به لم يحل طلاق قبل
الدخول وجوابه ما قلنا اسان الى قوله والكمال العدة الاولى ولما انها مقبوضة الى اخر **قوله** انا الدرية فتولى
لحيثه فيما اذا كان معصوم لمر اعد عليها وهذا لانها لا تخلو اما ان يجب حتمه تواء وللزوج لا يجوز الاول لتصور

الحجاب عنهم ولا يجوز الثاني لانه لا يمتد لها وهذا الاختلاف بطر الاختلاف في كاح محارمهم واما المباح من فلها ان نفق
مرفوعة وقت بعد الدخول بسبب السابن فيجب العدة كالوقوف بسبب خرم الموت ومطوعة ابن الزوج كذا في طروها
وتركها لعدم البيع ولا في جنبه قوله تواء ولا حاح عليكم ان سكون فندراج كاح المباح من نفس البقرة فمقال لكل
عالم بعض بغير صفة بعد البقرة صدر اذ على النص ولان هذه مرفوعة وصحت السابن فلا يجب العدة كما لو سببت المنكوح العدة
حيث كانت فيها حتى ينادم واخرى لكونها بهائم ح ساء في الاسواق كما ساء البهائم **قوله** اصح وهو لا يجوز كاح
المباح من اذ كانت صاملا من اهل الحر علفا فاحسب من الزنا لان لكل من الزنا لا ابل وهذا النسب ثابت من الحر
وتاعسان من النسب المحل مسعود فلما لا يبع الكاح عالم يترى المحل من حر العتق في الميسر **فصل** ما ذكر
نفس وجوب العدة وكيفية الوجوب وعلى مزيج ذكره هذا الفصل ما يجب على المهرات لمر نفق او لا بفعل **قوله** اما
الموت عنها زوجها فلتولى له لا حل لامراه لمر مائة واليوم الاخر لمر كد على ميت فوق ليلة ام الا على زوجها فانها
كد عليه اربعة اشهر عتق لمر اذ شرح انا والصحيح ومسعود في الاسلام والمعتك اية اجر ما صدر من الموت
عنها زوجها ليكون واجبا لها وما عرفت الخبرية على الاخبار لما عرفت وما ذكره الحسن مسك فانه بعضه اطلاق
الا اصدار بالموت عنها زوجها لانه استاء من التحريم ولا استاء من التحريم اطلاق الكلام فيه ايا الكلام في الاى
واحد لا يرد عليه واجبا ان قول لا حل لمر لا اطلاق الا اصدار ولى اطلاق الا اصدار فيكون الاستاء
اسما للاصدار فصار القدر لا اصدار على ميت فوق ليلة ام الا على زوجها فانها على اربعة اشهر عتق
فيكون هذا الاخبار انا اصدار الموت عنها زوجها فيكون واجبا **قوله** واما المسونة فهو مذهبنا وقال السافى لا اصدار عليها
لان اصدار على المتويع عنها زوجها لا طهارا لاسف على موت الزوج في ما حقه فحقه وهذا معدوم في الحاية لانه
اذاها واوحشها بالابانة ولما مع الاجاب لاسف عليها ولما صرت ام سلمة ان النبي في حق الميت ان كخض
بالحمار وما الى الخا طيب من غير فضل ولان اصدار لمر لا طهارا لاسف على فوار الكاح الذي هو نفقة خالصة للنساء
لما فيه مضيا بهن لانهن ام على وفيهم ودرور السفق جليهن لانهن عا حرات على التكب والمقلب والابانة اقطع للكاح
من الموت حتى عمل لمان يغلب بعد الموت لا بعد الابانة **فان قلت** لو شرع اصدار الموت الكاح لوجب على الزوج
كاوجب على الزوجية لان همه الزوجية مشتركة بينهما **قلت** اصدار ما وجب لاسف لعدم ومي عليها لا عليه فلو
وجب اصدار عليه لوجب قصا وان لم يشرع لانه لم يشرع لغور الاب مع اية سبب لوجودها وحيوتها لعدم
العدو **فان قلت** كيف يجوز اصدارها لاسف وقد قال الله بكم لا تسوا على ما فاكم ولا ترجوا اناكم **قلت** المراد
به التزوج مع الصباح ولا آسى مع الصباح كذا ابن مسعود موقوفا ومرفوفا الى النبي في **فان قلت** اسم المسونة يساوي
المخلوعة فكيف سافت مي وقد ادرت نفسها بالمك برضاها لطلب اكلها منه **قلت** سرعته اصدار داره موت
الكاح الصحيح بالسنه لا الاصدار في الزوج وجفائه لاسرى لمر الزوج وان فيها الى لمر فاروقها بالمات لاسرى
دعي على الوالد من الذين مما سببا وجودها وحيوتها فلم يشرع اصدار عليها لمر ابا الاتفاق علم سدا ان اصدار

عزدا بر محمد فوز مرله وفار بل لود اير سموت نعمة الكاح وتوطعنا لظن لا غير وهذا لا ينافي وت المحلقة الملباة
قوله ولا اصراد على كافر ولا صبيته وعزل نسائه فليعلمنا ان كراهة لا ينافي كراهة الموت الروح في جميع النساء كالقوة
ولنا ان كراهة وحسنه الله ولنا ان شرط الايمان لوجوبه حيث قال لا يحل الامراء يومئذ في الجحيم والامان انما
يشترط لوجوب حوائدهن وبما لا يحل طيبان في دار حقوق ابدته ولا يلزم العدة لانها مجرد مضي اصل نسوة طيباتها
لا يودي الى نوحه خطاب الشرع بخلاف كراهة لانها لا تخاطب بما تكن الولي كالحط بالارواحها من نفقة عذرتها
قوله وعلى الامة اكراد محبت كرم من الزينة لا يخرج لان كراهة انما وجب قضاء حق الكاح معطيا لظن
حق صاحب الشرع والامة اهل لذكر لانها محاطة بحقوق الله فلهذا ليس فيه بطلان حتى الموت والنسوة في نظر
حق الموت ان حقه في الاكراد لا ينفوت فاما الخروج فليس يحرم عليها لان فيه امان في المخرج عن الخروج في نفوت
حق الموت حتى الموت مقدم على حق الزوج والشرع لا يراى لزم الموتى لغيرها من النوازل في حق العدة عن خروجها في حجة العدة
وحتى الله نوة العدة دون حقه في سائر العبادات فيسقط عنها لانها ليست بمنوعة عن الخروج حال قيام الكاح
لحق الموت في العدة اولى **قوله** وليس عودام الولد اذا اعتقت ولا في عود الكاح الفاسد صراحا على ان ذوال
الرق نعمة فلا يبقون الساقط بل يبقون السكر لرواى اثر الكفر عنها والكاح الفاسد معصية فلزمها التكرار
على فوائده لا بالساقط استعمل الرشد مباح في الاصل قال بول من حرم ربه الله الى اخرج لعباده **قوله** لا يسخى
ان الخاطب المحض والاباس بالتوضيح الخطبة كنز ولا يصح عليكم فيما عرصته من خطبة النساء الى الرجال الا ان
يسموا قولا معروفا والتوضيح ليرد كرسا بذكره على لم يذكره كما نفى المحاج للحاج ماله حرك لا سلم عليكم ولا
نكر الى جهك الكريم والتوضيح الخطبة ان يقول لها انك جميلة او خالصة ومن عرصى ان الزوج وعسى الله ان
تسرى الى امره خالصة ويحذر من الكلام المومم انه يرد كراهة محبة بحسن نفسها عليه ولا يصح بالكاح فلا
ينفك الى ابدان الحكم لقوله نوح او اكنتم في النكاح اى اضممتم فلو كنتم فلم يذكروه بخرضا ونفرا علم الله
انكم ستركروهن فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا الى ولها لانه ما يسر ومن لا يصرح للمعنة بالكاح
والسروج الا ان يقولوا قولا معروفا وهو ان يخرجوا سرورا ولا يصرحوا وعن سعد بن حمزة القول المعروف
الى فك لراغب والى ايراد جمع **قوله** ولا يجوز لطفلة الرجعية والمسونة الخروج من بيتها لئلا يهازلا
لقوله ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتن بها حنة مبينة اى لا يخرجوهن حتى يسمع عذرتها من سكر
مسكنهن قبل العدة وهي بيوت الارواح واصعب البين لا خفا صبر من حيث السكنى ومع كراهة اخرجهم
اى لا يخرجهم من الارواح عصباء عليهم وكراهة لما كرهوا واحدهم الى المساكن ولا يخرجن باسفنهن ان
اردن فذكر الا ان ياتن بها حنة مبينة وقل الناحية خروجها من بيتها وقل الناحية ان يولى فيحج
للا فاعه احد **قوله** فحاج الى الخروج منها لا يستخرج من بيتها لان ينفقها عليها وعسى احد من كف مؤنتها
محتاج الى الخروج ليعفها عريان سرا لمجيشه يكفى بالنزع عاده دون البلى فاح لها الخروج بالهرج واللبا

قوله حتى لو اخلعت على نفقة عذرتها قبل كرم همارا لما خاضها كالموت في عنها زوجها لانها قد بضطره ترك النفقة
لحلم عنه وقل الاساح لها الخروج الى احرار ابطال النفقة فلا يصح هذا الاختيار في ابطال حق عليها
وهذا كان معنى الصداق المهر وهذا لا يخلو على لئلا سكنى لها فان مؤنته بطل عن الزوج ويلزمها ان يترك
نس الزوج واما ان كل لها الخروج فلا وعنى محمد انه فاك المحرم عنها زوجها الا بان لم يحجب عن بيتها اقل من نصف
البيل مال خمس الامة اكلواى هذه صحيحة ان الحرم عليها المستنونة في منزلها والمسونة هي الكسونة في جميع
البيل او كرم **قوله** لى قبل زوجها وبى فزعه اخذت الى سجن جردى في رواية مبسوط في الاسلام لما قبل زوجها
جارت الى رسول الله ام استاذنت ان تعد في بي صلا لا في منزلها زوجها حال اعدى الحكة فاعادت فقال
لها لا يحل سلع الكتاب اى الذي كنت عليها وهو العون من الخروج حتى يعضى عذتك **قوله** والاولى ان يخرج هو
ويتركها ان مكنتها منزل الزوج واجب ومكنته فيه ليس بواجب فتكون اسفالة اولى للمعنة ان يخرج من بيتها الى محرم
الدار ويست اى منزل غات الا ان يكون في الدار منار لغيرهم فلا يخرج من بيتها الى تلك المنازل **قوله** واذا خرجت
الخارج زوجها لم يملكها ما ساء اولئنا او مات عنها زوجها منها ومن غيرها ومعهدها اقل من السفر انيات
مضت وان شئت اجعت سوار كانت الحرا وعنه معها محرم او لم يكن لايه ليس فيه انشاء السفر وخروج المظلمة
والموت عنها زوجها ما دول السفر مباح اذا مشى اليه محرم وبغيره الا ان الرجوع اولى بالكون للاخذ اذ منزل
الزوج وان كان اصل الطريق سفرا ولا خردونه احرار ما دونه وان كان كل واحد منهما سفرا كان في المفازة
مضت ان شئت او رجعت محرم وغير محرم انما يحاف عليها في ذلك المكان اعظم مما يحاف عليها في الخروج لكن
الرجوع اولى **قوله** لهما ان ينفسا الخروج الى ارض الاماء غير منزلها فلها ان يخرج محرم كالوكا نكح غير اخص
وهذا الا ان اصل الخروج مطبق لها باطاعا لما لحقها من ضرر الغربة وحشة الانفراد في فلنا لها ان يخرج الى ما
دون السفر لا محرم وطاحنا الى ما صح السفر وما لم المحرم بلحى السفر ما دونه فلا محرم فاذا بطل معنى السفر المحرم
بلى محمد الخروج واما مطلق كان العدة اذ الغربة لودى وبها في سبب المفازة ولا في جنبه ان يبر العدة في المخرج
من الخروج اقوى من عدم المحرم عنه الخروج لان العدة مع الخروج قل او كثر وعدم المحرم لا ينفك الا ان يكره عدم
المحرم عنه الخروج الى السفر والعدة اولى وحادون السوانا اى مع قيام العدة باعتبار ان ليس بخروج لانه بناء
على الخروج الاول الا ان اصل الخروج مباح وهذا منى منسبة للخروج باعتبار السفر مساواة المحرم فاذا ساء له
المحرم لم يسقط المحرم لانه لا يصرح حنة نسب العدة وان طلقها رجعا بعد زوجها ساءا ومضى ولم يفارقه
لان الكاح قائم **باب** في سبب النسب لما ذكرنا انواع المحرمات من دوائر الجف والاسهر والاحمال
ذكر في هذا الباب ما يلزم من اعتبار دوائر الاحمال ونحو سبب النسب **قوله** فولدت لراسته اشراى مغر زباده
والانقضان لانه اذا اراد منها او نفق لا نسب النسب اما اذا نفق من رسته اشراى لان علوق هذا الوقت كان سابقا
على الكاح قبل سبب الفرائض فلا يكون الولد منه واما اذا اراد من رسته اشراى فذكر لانه جبر طلق كذا انه لا على عليها لانه

قوله ظهر كذا من غير حاشية لا انقضاء ورجحها مستوفى فبطل اقرارها **قوله** ولما جازت لسته اشهر موقوت
اقرارها لم ينسب عند السامع نسب حملها الى الولد على الصلاح ولما انها اصبحت الاحار عما رجمها وقد
اخرجت لمع عرتها وهو ممكن فوجب قبول حرها ولما ولدت بعد ظهور عرتها المدعى جيل بام لا يثبت النسب
منه كالنكاح وجب حملها على الصحة لا لما كان بالحدث اكل بعد اقرارها بالانقضاء **فان قلت** منه حمل امره على
الزنا **قلت** حمل على كذا صحيح منبذ لم يظهر **فان قلت** هذا اقرار بغير ابطال حتى الولد طافه ما يثبت له
محو النسب **قوله** يجوز ابطال حتى العجز بقول الامير اذا لم يبرك بكذا كما لو اخرجت لمع العود بالحيض
ما بها تصرف وان لم يضر ابطال حتى الزوج الرجعة **قوله** وادار ولد المعتد مع ولد المعتد ولد وانكر الزوج
الولادة لم يثبت له حصة الا ان يثبت بولادتها اعلان الى اخيه وعدم ما يثبت في جميع ذلك منها امره
واحد مسلمة حره عوله لان النكاح قائم لتقيام العدة اذ هو عين امره الولادة لشخص معين المعتد به المباشرة
والفراس لم يرم للنسب والحاجة الى اسات الولادة وتعيين الولد يستلزمها العاقل كانه حال تمام النكاح او
اقرار الزوج باكله واكمل طاهر والى حينه لم ينفذ النكاح فامتناع اسات النسب بغيره فيشرط كمال المحبة
وهو لان العدة مضت اقرارها بوضع الحمل والمصير البصحة وانما المحبة هو القيام بحسب الحاجة الى اثبات
النسب بغيره فيشرط كمال المحبة بخلاف ما لو اقرار الزوج باكله او كان اكل طاهر فان النسب يثبت قبل الولادة وانما
الى عينة لان الحكم بقول العلم تفك خرج مساو ما بعد اقراره فلم يكن بمن خصه والغرض من هذا
القبالة **فان قلت** كيف يعمل مهاده الرطبان ايضا ولا يحمل لهم النظر الى العدة **قلت** انهم لا يقولون فعدنا
النظر فانه وقته اتفاقا او دخل المراء سببا يبري اليهود ويعلمون انه ليس فيه غيرهم خرجت مع الولد وحل
لهم بذلك السبب وساح لهم النظر لاسان النسب كساح النظر لاسات الزنا **قوله** اذا كانا من اهل المهادة ما صدر منها
رطان او رطل وامر ان منهم وجب الحكم باثبات النسب حتى يشارك المصدق في الحكرين ويشرط لفظ المهادة
في مجلس الحكم عند البعض لان النسب لا يثبت حوالا كانه لا يثبت لفظ المهادة والصحيح انه لا يثبت لفظ
المهاده في المتن ان رايه حيث قال وصرفها التورث وهذا لان التورث حق غيرهم مع التورث في حقهم
باقرارهم وما يستعمل في اقراره في هذا المراسم استلزامه استلزامه **قوله** وليس من ضرورة
وجود الولد هذا جواب عما يقال اللعان بها اسمي الولد والولد يستلزمها القابلة فاحاب لم اللعان انما يجب
بالقذف اي بقول ليس مني ولا اتصاله بالولد فانه يصح بلا ولد وان فذوف من كونه بالزنا **قوله** ان الطاهر
شاهد لها طاهر فانها تملك من كذا من سماعه ويذكر كان القول قول من شهد له الظاهر **فان قلت**
الظاهر شاهد له لان الحوادث يضاف الى اقراره في جودا والنكاح حادث **قلت** النسب مما يحتاج
فيه فمضى بعارضه طاهر وحاشية لا يبري لغير النسب سببا لانه وسائر الصفات لا يثبت له اذا كان الامام من المظن
قوله لانه سكر عنها الى الطلاق ينكر عن الولادة في اكله والنكاح من اقرارها وصار كمن اشترى لها فنهذ لم عدل

انه ويحجب مجوسى بملت منها دماء حتى حرمة الاكل ولا يثبت لمحبس الذاب حتى الرجوع على الباع فيها دماء الواحد **قوله**
والكفر من الحمل سبيلان قال السامع اربع سنين لان الضحك ولد له امه لا اربع سنين بعد ما سبب ثبناه وهو صحيح
صحا كما لو احدثت عابسة اسمي الولد رحم امه اكثر من سنين ولو بطل مغزاي بقدر ظل مغزاه حاله الدوران لان ظل
المغزاه حاله الدوران السريع ورواها مسرا بالظلال والعرض بقليل المدعى ومثل لا يعرف الاسماء من صاحب الوحي لانه
من المعاد يعرف الا وهو حيا فصار المروي عنها كالمستوفى عنه وم لا ان احكام الشرع سمي على ما رجم وغلبت على ما سبب
ونذر ونفاه الولد البطن اربع سنين عانه المذرة لما حكم عليه **قوله** وحمله وفصاله بثلثي شهر امه بالوفصال في
عالمين حتى يملك سبعة اشهر اعلم انه هذا المقدور الذي ذكره فيها ما وبيل لانه مخالف لما ذكره في الرضاع من هذا الكتاب
جعل هناك بثلثي شهر امه لكل واحد من اكله والنفاس ثم اطهر المنقوص اكله وصنعها جعلها بثلثي شهر امه اصاب
منها المنقوص عا ما ان بقوله وفصاله عا ميسر من ضرورة سمي للحمل سبعة اشهر وهذا هو الباوبل الذي خرجه ابن عباس
ذكره في المسحوق فقال روي ليراجل بروج امه فولدت سبعة اشهر ثم عا ما بروجها فقال ابن عباس اماها لو طاهنكم
لخصمكم قال في حمله وفصاله بثلثي شهر امه قال وفصاله عا ميسر فاذا ذهب المنقوص عا ما لم يبق للحمل لانه
اشهر فدر اعثمان اكله وان ثبت النسب من الزوج وهكذا روي عن علي بن ابي طالب عا ما اكله احد بدل على انه لا يكون
اقل من سبعة اشهر ولانه ثبت بالنظر لير الولد سبب فيها بروج بعد انقضاء الرجعة امه كما ذكره حديث ابن مسعود بعد ما سبب
فيما بروج ثم ظفقه فنهض من تحقوف الفصال سبعة اشهر مسوي الحلق **قوله** ومن بروج امه وظلها امه امه فولدت
لاقل من سبعة اشهر من اقرارها سبب النسب وان ولدت اكثر من بروج وهذا اذا طلقها بعد الدخول بها ما سا اور جعيا
او لو كان قبل الدخول بها لا يلزمه الولد الا ان تلد لاول من سبعة اشهر من طلقها وانما كان كذلك لان الطلاق اذا كان رجعيا
او ما ساعل الوطى بعد الشراء ولا يظهر عرتها في حقه فكما غير محتمل والمرأة تعصى بالعلوق موقوت الشراء والوطى
حلال لبعض بالعلوق ومراقرة الاوقات لانها زاد عليه سكا واقرت الاوقات سبعة اشهر فاذا ولدت اقل من سبعة اشهر
سبب الشراء علم ان العلوق كان قبل الشراء وقبل الشراء كانت معدة والمعدة اذا ولدت سبب النسب بلا دعوى حتى
ولدت سبعة اشهر موقوت الشراء لانه اقرت الاوقات فيكون هذه امه ولدت فلا يثبت النسب بلا دعوى **قوله** لانها لا حمل
بالشراء ما لم يزوج زوجها اخرج كاحرة **فان قلت** يجب لير عمل بقوله نوا لا عا ازا حرام او ما ملكك انما هم **قلت** اكل التورث
فان طلقها فلا يحمل له من بعد حرمه سكا ورواها ما يثبت في الامنة كالماله الله الحرام والحرم اولى ولا حمل وطبقا على ذلك الميزان
بالعلوق مراقرة الاوقات لان في القضاء بالعلوق مراقرة الاوقات فصاعدا عليه حرام الوطى الحرام فعضيبا بالعلوق
مراقرة الاوقات حملها على الصلاح وهو ما قبل الطلاق كانت منكوحه وانكوحه اذا ولدت سبب النسب بلا دعوى
قوله وهي امه وهو ابنه بربا **فان قلت** سمي لير لير الشراء لانه هذا النكاح ما يثبت بطريق الاقضاء فثبت بغير الضرورة
وهي صحيح النسب دون استحقاق الارث **قلت** النكاح عا ما هو الاصل ليس بسوء نكاح فهو يثبت استحقاق الارث
ونكاح هو ليس بسبب فلما ثبت النكاح بطريق الاقضاء ثبت ما هو لوازمه الى ان سكر عنه سبب بطريق الاقضاء عا ما

على الاساس والحاصل ان لابد من الامرين الوطى وجود النكاح للنقل **الفقعة** اعلم انه لا ذكر للنسب
من النكوحات والمعدلات احيانا الى ذكر من يكون غده الولد الذي ينسبه ثم ذكر فضل من غاب بالولد عنده ثم ذكر
نفقه والده وذكر الولد انها لم تدم ذكرها حاج الى البه من السكنى وغيرهما ثم ذكر انواع من نفقة النفقة والسكنى من الزوجات
ثم ذكر نفقة ذك الولد لانه فرغها من كذا النوع موضوع ذكر الاصل ثم لما وضع ذكر النفقات ذكر من عليه نفقة من
دوى الارطام والماليك السعة من النفقة والنفوق البلاك والنفوق الزوج لانها هلك المال ولاها الزوج
الحال ونفقة الغير على الغير كسبب الزوجية والوابة والمالك من ذرا نفقة الزوجات لانها ساس ما تقدم وغيرها
وقع استطراد ولا اصل في نفقة الزوجات قوله لو لم يزوج وسعد مسجونه وقوله نوا على المولود له رزقهن وكسوتهن
بالعرف اي على الذي يولد له وهو الوالد ثم قال انها المتكومات فيل في المطلقات والاول هو الظاهر وقال ثم
او يكلم بالسأجر الى لرفان وان لم يكلم بنفقة من كسوتهن المعروف وقد قال ثم لنسأله ان يفيان حتى يفيان
الى سفيان ما يكفيك ولدى المعروف لان من كان مجبوسا للسوق من المأخوذة من نفقة زوجة الى عزم من نفقة عليه
لان الله تعالى لما لا اعصار والقوى والحواس للسوق بها الى اقامة النكاح فاما صرف ذكر الى غير ذلك نفقة
عليه صلح العامل في الصدقات فانه لما حسن نفسه لعمل الحاكيم السوحت كتابته من الصدقات وكذا الوالى والناظر
محبوسات للارواح صاها لهما غير الاستياء والاسباب غير الانبساط في نفقة الزوجات على الارواح سوار كسها
او كوار غفبات او فقرات موطوات او عرو موطوات مسجلات الى سوت الارواح او غير مسجلات لانها لا
لاصل وكل من كان مجبوسا نحو مقصور لغيره كما في مقصور عليه **فان قلت** يسكن على هذا الكلى الرهن فانه مجبور
نحو مقصور للمرئى وهو لا يستفاد وان يكون حقه من سائر النواحي ومع هذا كان نفقة على الرهن **قلت** الرهن
كما حصل مقصور المرئى من مقصور الرهن ايضا وهو لم يكون موقدا منه عند البلاك قال بعض المأخوذة
اذ لم يزوج في سبب زوجها لا يحق النفقة وهو راء غير كسوف وذكره المبسوط طاهر الرواية بعد صحة العقد
يجب لها النفقة لم يسفل الى سبب زوجها وذكره الحيط والابضاح اذا تزوج امرأة وطلبت السعة قبل ان يحولها
الى منزل فلها النفقة اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة لان النفقة حقها ولا تسعى حقها فاذ لم يطالبها فقد ترك حقها
وهذا لا يوجب بطلان حقها والنفوى على طاهر الرواية وان طالبها بالنفقة فلم تحسب عن الاسفل الى سدا وصحت
نحو كاستيفاء المهر فلها النفقة وان مسعت مهر جوانا ومهرها وكان موصلا او وصيته منه فلا نفقة لها
قلت ونعمه وذكرها لهما حمولة اليسار ولا اعصار وعليه النفوى حتى كان لها نفقة اليسار ان كانا موسرين
ونفقة الاعصار لمركا كما مصدر من لم يكن مكره وهو مهرها فوق ما عرض لو كانت مكره فعلا اطرها حين
البر وواجبة او اجتنين وان كان الزوج موسرا مفرط اليسار كوانا كل اكلوا واحمل المشوى والماطات في غير
ماكله سها خيل شعير لا يجب عليه ان يطعمها ما اكله بنفسه ولا ما كانت كل سها ولكن يطعمها خيرا البر وواجبة
او اجتنين ولا اعصار لقوله لو لم يزوج وسعد مسجونه ونفق عليه رزقه فليس على ما انا الله الا من التكليف يجب

الوسع وان النفقة على الرجل بحسب حاله ولا يملك ما لا وجب لنفسها من مهر رضى بنفقة المهر اعلم ان القاض مرض لها قدر
النكاح من الطعام فكذلك من الارام لان احمر الاسا والاحار وواعاده وواج ما ويل قوله نوا ووسط ما يطعمون
العليكم ان اعلى ما يطعم الرجل اهل اكله والحم والوسط ما يطعم الجبن والمزيت وادنى ما يطعم الجبن والبن وما الدهن
فلان لا استغنى عنه خصوصا وما اكله من موصول الحواجر كزاد المبسوط لكل جواب عن نفقة النفقة من
اعصارها او حاله فنواحي الكسوة **قلت** حتى يعطها مهرها فلها النفقة لان العار المهر واجبة عليه ولها ان تجلس
لنفسها حتى يعطها مهرها وكان عدم احتسابها عنده لمع فيه وهو الاقتناع عن انفا حقها يجب لها النفقة وجعل كان
الاحتباس **قلت** وان نزلت فلا نفقة لها حتى يعود الى منزل لانها انما استحق النفقة بتسليم نفسها اليه ونزولها بها
لصالحه فاذا نزلت فقد فوت ما كانت تحق النفقة باعسان فلا يجب النفقة **فان قلت** المهر مطلق **قلت** حقت
الناشر بدلا للمنفعة لانه نوا من المهر حتى حقها الصحة لقوله نوا والمهر هو المهر وهو المهر الذي سدا
فلان لا يجب النفقة وهي محضة بها والى الناشر من الحاجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه **قلت** ولما ان المهر
موقوف على الملك لمرور النفقة عوض عن الاحتباس والمهر عوض عن الملك لانها يكون عوضا عن البضع فكذلك لان ملك
البضع كحل للزوج جله ولا عوار يكون عوضا عن الاستغناء لانها تصرف في ملكه فلا يجب عليه عوضا واحتمل ان
البدن مبلغ الاحتباس فيقبل بسبع سنين والصحيح انه لا يجب للسنة اما الجبر للاحتباس والغدرة وان كانا صغيرين لا يطفر
الاحتباس لانه لا يسحق النفقة مع تمام المنع من قبلها **قلت** واذا حبست المرأة ونزلت وعصاها رطل كرها
مدفوع بها او حجت مع محرم فلا نفقة لها لانها عوض عن الاحتباس بسعة فاذا كان النوا من جهة من جهة جعل
ذلك الاحتباس مع ما قدره او اذا كان النوا من جهة من جهة فلا يمكن له جعل ذلك الاحتباس ما قدره او بدونه
لا يجب النفقة وعندى يوسف حرج مع محرم فلها النفقة لان المانع اذ العرف في مصططه وذكره ولكن عنده
لعرف لها نفقة كحردون السواى بصرفه الطعام كالحرا ما كان فحله في السواى لان هذه الزيادة طهرها بان نفقة
حصل لها فلا يكون ذلك على الزوج **قلت** فالواحد احسن ناهيها لمرضاة منزل الزوج بعد ما حوت اليه صحته
سوق عليها ولا يرد لها الا ان سطا ولت لان النكاح بعد للصحة والالفه وليس من الالفه ان تحسب من الالفه او يرد لها
بتقليل مرض **قلت** ولا يرد من الاكثر مرضا وادنى ماوى ممرقن للمراه اذ كانت حرة لا لشرافها لادام
مهر الزوج على نفقة الخا ومن لم يزوجها اذ كانت فانه ساقى رسالى زوجها مع عدم كبره حقت
نفقة المحرم كلها فان قال امراه لا النفقة على اصل مرضك ولكن اعطى جادا من خدي لخدمك فابتعبر على نفقة
خادم من خدمها فاما لا ينهاها استخدام خدمه وان لم يكن لخادم الا عرض نفقة الخادم طاهر الرواية **قلت** وهو
الاصح لانها قد يكتفى بحوم نفسها واستعمال الخادم لزيادة التمتع فيعتبر حال اليسار دون الاعسان لان المهر
يلزمه اذ في النكاح لم يخدم اذا كانت مملوكتها سحوا النفقة عندهم وان كان حرم او مملوك لغيرها اخذت
قلت اسد على عليه ان اسرى الطعام على المرئى الزوج عنه والرخين ذكر الخا وان تفسير الاستدانة على الزوج

وهو الذي بالنسبة لبقضي المهر من مال الزوج **قوله** وقال السافعي يروق بها ان طلبت المراه ان الواجب عليها الصالح الحرف
 وذو بقا حقه في الوطى مع ادرار النفقة عليها ثم اذا فاتت حقه في الوطى سبت لها حق طلب التفرق في النفقة او في
 لان حاجتها النفقة اقوى وهذا كنفقة المملوك فانها مستحقة عليه بالملك فاذا اعتذرت اخبر القاضي على ازالة الملك
 بالبيع كذا هنا فنقرر قولنا ان التفرق ابطال الملك لان النفقة لا يصير حيا للمملوك على الزوج وفي ترك التفرق
 ما خسرته لان النفقة تصدقنا على الزوج وضررنا خسرنا وضررنا لا يبرأ الا بطلان خلاف ما ذكرنا لان طيفه بالحاج لا يصير
 على الزوج غرض الحقة وكان ترك التفرق بطلان حقه فاستوى احسانا في ضرر الا بطلان وروح صابها لصدوق حاجتها
 وبه فارق المملوك فالضرر به ضرر الا بطلان لان النفقة لا تصدق بنا للمملوك على المالك ولان هذا بطلان حقه فلا بد له
 ابطال ملك المولى لئلا كان هذا هو حق الزوج في نفقة ام ولد لا يجتمعها القاضي عليه لانه يكون الطال بلا بدل
 وله سبب ان غير ما حرم عن معروف يلقى كمال وهو الالتزام في الذمة فان المعروف في النفقة على الموضع مدره وعلى
 المعسر مدره وهو الالتزام في الذمة فلا يحل التفرق بالاحسان بل يرضى الى حاله المبصرة بالنقض كما في سائر الدرون
 ولان النفقة مال فالباع عنها لا يوجب التفرق كالمهر والنفقات المجمعة وهذا لان المقصود بالمكاح التوافق الساسل
 والمالي فيه زائد فالجواب عن البيع لا يكون سببا لرفع الاصل بخلاف الحب والعهدة فلان الزوج يحكمها به ملا حجة اليها فيها
 هو المقصود فكان ظاهرا وهنا حكمها بحاجتها اليها فاما هو المقصود فلا يكون طامحا وليس فائدة الا بالاستدانة
 بعد فرض القاضي اساس حق الرجوع للمراه على الزوج لان بعد فرض القاضي صار النفقة ذميا للمراه على الزوج وست لها
 حق الرجوع بالنفقة عليه سواء اكلت من مال نفقتها او استدانته من القاضي او غيرها من القاضي ولكن فائدة للاسر
 بالاستدانة ايها اذا استدانته على الزوج باس القاضي فله الرجوع اليه في نفقة الزوج فاذا حصل باس القاضي فله الرجوع
 بمزله ولان ما به على الزوج اذا حصل لابا من القاضي بعد حصوله من الدية في ذمة الزوج من المراه وليس لها على الزوج نفقة
 الولايه **قوله** واذا قضى القاضي لها نفقة الاعسار لم يبرأ من نفقتها المهر لان القاضي عليه نفقة الاعسار
 فاذا انزل الحد بطلانها لا يجب سببا فنيها فمهر طامحا في كل وقت والعرض السابق لا يجب وجوب الامام لانه فرض
 قبل الوجوب فلا يبرأ منه **قوله** اذا مضى من سعي الزوج عليها بان غناها او كان طامحا او اضح من لانفاق
 وذلك من مال نفقتها وطالبته بذلك فلا يبرأ من نفقتها لان يكون القاضي فرض لها النفقة او صالحها الزوج على مقدارها
 فعصى لها نفقة ما مضى والحاصل لرفع نفقة الزوج لا تصدقنا لا بقضاء القاضي او بالتراضي فان لم يوصد واحد منها
 سقطت نفقة الزمان وقال السافعي تصدقنا بلا قضاء او رضا لان النفقة عوض عن ملك المكاح فبصير ذميا
 بلا قضاء ورضا كالمهر ولنا ان النفقة صله وليس بعرض عن ملك المكاح لانه مضمون بالمهر فلا يكون مضمونا
 اخر كبلان مع العوضان عن عوض واحد ولكن الاجتناس لما وجه لا يستفاد المحسوس وهو امر زائد على ما يوجب العقد
 او جبا النفقة حرارا لاجتناسها عن كرزق القاضي في المال وكان مرات الصلوات فلا يحكم الرجوع في القضاء
 كالبسة والصدقة لا وجبان الملك لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف

لانه عوض مطلق **قوله** والصلوات لسقط بالموت كالبسة **فان قلت** البسة قبل القبض غير منكورة والنفقة مأكلة بعد
 القضاء مسوقة لنزول سقطتها وان سقطت هناك **قلت** ملكي غير منافي بما كان ما في المأكلة وغير المأكلة كالحجبة في المكاح
 الصادر من الاب والمكاح الصادر من غير الاب مع ان المكاح الصادر من الاب اقوى او يقول بعد القضاء مع الصلة
 ما في فيها غير ابل لان المهر من الصلة هو ان يجب المال على رجل بمخالطة ما ليس مال فقلنا بالسقوط لبغاة مع الصلة
فان قلت لو كانت النفقة صلا لما وجبت على المكاتب **قلت** صله من وجه وما هذا سبيل يجب على المكاتب كالحراج
 كذا في المبسوط **قوله** سقطت العوض بقدره وهذا لا يهاضرت ذكر المقصود ولم يحصل فله لنزولها كالمهر على
 نفقة ليشترطها ما كانت قبل ان يزوجها **قوله** حكم حال او كان كزوج من الشهر فعلى ما بينا من الاختلاف **قوله** وكذا اذا
 قبل الصحيح وقيل اذا قبل كانت النفقة في قيمته وهذا ليس بصحيح لان البسة اما تمام مقام الرقبة في دين
 لم يسقط بالموت لانه دين يسقط به فان تزوج مدبرها من بعد ما نفقة سلق بكسبه لتعذر الاستيفاء من
 رقبته بالبيع وكذا المكاتب لم يزوج فان خرج فيها فان تزوج هو لا يبرأ من نفقة على المولى بل النفقة عليهم ولا مبرأ من
 وجوبها بغير صدق العقد وكما حكم ببلادنا لا يصح فان زوج امته مرعونة فنفقة على المولى بوجهها او لان
 نفقة المملوك على المالك **قوله** والسوية لنزول على من الامه وزوجها ولا يستحقها اذا المحسنة استحقاق النفقة
 لم يزوجها نفسها للقيام مقام الزوج واما ما حصل هذا النوع من التوبة **قوله** الحسن لو تزوج احرامه هو انفاق
 والعبد المدبر والمكاتب كالحرة في المهر والمدره والامه والولد هذا كالبسة ولم يذكر المكاتب لما ان المكاتبه
 اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرة فلا يحتاج الى التوبة بالاستحقاق النفقة لان ما فيها على حكم ملكها بصورتها
 احض بنفسها ومناقها بعد الكتابه ولذا لم يسقط للمولى ولان الاحتواء وكانت كذا في الخيرة **فصل**
قوله وهذا وجهها الله توفيقه بالنفقة قال توفيقا مسكوهن رخص كمنع من جرم وفيه فراه ابن مسعود اسكوهن
 رخص كمنع والنفق عليهم من مروتكم ولا نهما حاجة الى السكنى كما حجتا الى النفقة **قوله** وهو الصحيح احراز
 عن قول محمد بن يقطين الرازي فانه يقول لا ينجح المحرم من المراه في كل مهر كذا النفقات البهائية **قوله** فرض
 القاضي في ذلك الحال نفقة زوجة الغائب وقال زفر لا يعطها من الوديعه بالاستدانة عليه لان الزوج ما مور
 ما حفظ دون الدية ولما ان حاجب السدا فان مراه لا امانه والزوج قد اقر لها على الاصل لان لها ان يمددها
 الى مال الزوج وما خذ كتابتها لم يرهاه حديث هذا واروى البين مقبول فيما بين **فان قلت** سئل على هذا ما لو
 صاحب الدين عراها او مودعا للغائب بما معروفان بان هذا المدعي له دين على الغائب لا باس من القاضي بقضاء دينه
 من الوديعه وان كان ما مقر من الدين وما الغائب **قلت** لان القاضي اما باس من حق الغائب بالهور طوله في الاسر
 ما اتفاق المراه بطوله ما بقا ملكه وليس قضاء الدين اسما ملكه بل فيه فصار عليه سؤل التعزير كذا في المبسوط **قوله**
 واما اذا كان من خلاف حنيفة لا يبرأ من نفقتها الا ما لم يبرأ من القضاء على الغائب طوله وانما وجب على الغائب اذا كان
 من حسن النفقة لان المهر لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف

من حسن النفقة لان المهر لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف
 من حسن النفقة لان المهر لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف
 من حسن النفقة لان المهر لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف
 من حسن النفقة لان المهر لا موكد وهو القبض او التزام الزوج اذ ولايته على نفسه اكد من ولايته القاضي بخلاف

لا وجب جازوا اذا كان خلاف اجس كغير قضاء على الغائب لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب **قوله** ولا يوصى
ولا يوصى منهم الكفيل عند حبسه لان المكسور له وهو وارث آخرته مسكون او مجهول وهذا معلوم غير مشكوك وهو الزوج
قوله في هذه المسئلة اقول مرجوع عنها فان ما حبسه كان يقول لا ولا يقض بالنفقة على الغائب ثم الرجوع ثم رجوع وقال لا يقبل
والقضاء في زمانا يقبلون البيعة من المراء والمقصود النفقة على الغائب خلفه الناس وهو محتمل فيه وقاله المحيط وهو
ارفق بهم وان النفق المودع او المدين على الدرب الدين ولد او امرأه بفعل من ضم المودع وهو لا يبرأ المدينون لكن
البرج المنفق على النفق وهذا خلاف من اخر على الغائب بدينه ان فيه قضاء عليه بقول الغير وانه لا يجوز **فصل**
اعلم لكل مطلقه ماله واحد رجوعه او بانه النفقة والسكنى عند ثبوتها اما المطلقه الرجعية فلا لها مسكون كما كانت
حل وطبها عندنا وان اسرف النكاح على الزوال معنى العود وذلك لا يسقط النفقة كما الى او علق طلاقها لمضى شهر وقال السافعي
النفقة للمبتوتة وبني التي طلقها الزوج ملة او طلقها بعوض حتى وقع الطلاق بابا عندهم جميعا الا اذا كانت حامل على
نول لم يلها النفقة للمبتوتة في العدة اي على اي وصف كانت **قوله** وان كن اولات حمل فالتفق عليهن فان قلت فمرار علم الزهر
الايم حاو المطلقات **قلت** علم ذلك ما ذكره الاء وهو قول توحى يصح حملهن في النفقة غير المطلقات عن حجات يوضح محل
فان قلت لو وحل النفقة في الحامل لم سوى خصيص الحامل في النصف فابن حنبل وان كن اولات حمل فالتفق عليهن **قلت** لذكر
الشرط والخصيص فابره سوى النفق وبني انه ما خص الحامل بالذكر لان الحامل انما يستحق النفقة بعد ثبوتها اقراره فيقع الاشكال
لرالحامل يستحق بذكر الفدر والزيادة الى تمام من الحمل والشرط فانزال الاشكال وقال لها النفقة في جميع من الحمل حتى يصغر
حملهن كذا في المبسوط **قوله** خلافا اذا كانت حامل عرفت بانها تستحق نفقة ولو ان كن اولات حمل الابه وتعلقوا بحكم بالشرط
بدرا على عدمه عند عدم الشرط عند والار الواجب نفقة الحمل مع ولا النفقة مرتبة على الملك ولا على ملك المبتوتة فلا نفقة لها
ولذا لا يجب للمبتوتة عنها زوجها ولما قولوا سكنوهن من حيث كنتم من وجبكم في قوله ابن مسعود سكنوهن من حيث كنتم
التفقوا عليهن من وجبكم وقوله سموعة رسول الله فزاد بل على نفقة مستحقه لها بسبب العود وقولوا وان كن
اولات حمل لانه اشكال فان من الحمل بطول عاده فما اشكل انها هل يستوجب النفقة بسبب العود من الحمل وان
طالت فادبل هذا الاشكال بقوله توحى بعض حملهن والسعة بحسب الحمل في ما لا يلج في ما لا يولد لو كان له مال بان اوصى
له ولا يتحدد بعدد الولد اذا كانت امه كنفقتها على زوجها ونفقة الولد يكون على السبيل كالحال الانفصال واذا
جلت المثلوج لا يتقاعف نفقتها وتعلقوا بالحكم بالشرط لا يولد على نفق الحكم عند عدمه لما قرره موضعه ولان النفقة
والسكنى تعلقا بالنكاح والعدو فحقوقه فكما في اعتبار هذا الحق استحقاق السكنى وكذا النفقة جزاء الاحساس
فيجب كانه حاله النكاح في صحة صفة فاطمة كلام فتدروى لزوجها اسامه بن زيد اذ سمع منها هذا الحديث رايها
لكل شيء في يده وغريغاية انها قالت تلك امراء فاستعالم الى يروايتها هذا الحديث قال عمر بن الخطاب كتاب ربنا
الحديث وردها ايضا ابن بن يارب بن يارب فبما ولى ان زوجها خرج الى اليمن وكل اخاه بان ينفق عليها حين
شعب فابتدعوا ولم يكن الزوج حاضرا ليقض عليه شيء آخر **قوله** ولا نفقة لها قبل بقوله فلا نفقة مع غير نفق السكنى

فان السكنى واجبة لها ما يورثه كانت لان العورة البيت مستحق عليها فلا يسقط ذلك لمصبتها واما النفقة واجبة
لها فلا يسقط ذلك لمجي العورة فزعموا الى هذا الشارة المبسوط **قوله** وان طلقها ثم ارتدت سقطت النفقة لان العدة الردة تنكح
لانها تحبس حتى يزوجها فلا يكون في بيت الزوج والمحبوسه حق عليها لا يستوجب نفقة حال قيام النكاح كالمحبوسه بالدين
فكذا لا يستوجب نفقة في العدة حتى اذا ارتدت في الحبس بعد بل مع بيت زوجها فلا نفقة وان استرجعت الى بيته
لها النفقة لزوال العارض وهو الحبس بخلاف ما اذا وقعت العدة بدونها فانه لا نفقة ثم وان كانت لان العدة كان
جهتها لمصبتها ولا يبرأ الردة في العدة وهذا لان العدة وقعت قبل الردة بالطلاق المثلث اما المحدث عوطا ورجعي
اذا مكنت ابن زوجها او اردت فحبست او لا فلا نفقة لها لان النكاح باق وكانت النفقة حاصلا لمصبتها فسقطت
النفقة ولا تذكر في الطلاق البائن والمثلث **فصل** قوله توحى المولود له رزقهن والمولود له لارب نفقة المرفعة
على الاب لا تركه فيها احد وكذا نفقة الاولاد المصا وولان النفقة انما يجب على الاب لا سواه اليه وكذا نفقة ولا تركه
غيره فيه فكذا نفقة وهذا اذا لم يكن للصغير ما فان كان له مال معفوتة فخاله لان الاصل لنفقة الانسان في حال
نفسه صغيرا كان او كبيرا بخلاف نفقة الرجوع فانها يجب على الزوج ولو كانت الزوجة موسرة لان نفقة الزوج انما
يجب ان اراد التكثير من الاستمتاع وكان على طريق الجبالة والبر لا يجب ان كان مسحقا عسا واما نفقة الاولاد انما يجب
للابل الحاجة فلا يجب بدون الحاجة كنفقة الحام **قوله** وان كان الصغير رضيعا فليس على الام ان ترضعه وقال ابن كثير
الام على ارضاع الولد ان لم يكن ثريته لان في الاستمتاع غير ارضاعه ولا رضاء اضرار بالولد ولما لم يرضع كنفقة
ونفقة الولد الصغير على الاب على الام فكذا الارضاء وربما لا يتقدر عليها لعدولها فلما اجرت لتقررت وقد قال توحى
الاضار والود بولدها الى التزامها الارضاء مع كراهتها ولان المستحق عليها بالنكاح يسلم النفس الى الزوج فلا استمتاع
وما سوى ذلك من الاعمال بوسمة بدنيا ولا يجبر عليه في الحكم كوكس البيت على النبات والبطخ والحجر وكذا الارضاء
الولد **قوله** معناه ان ارادت وتكر لان احضانه حقا فلا يمكن الاب ابطال حقها وهذا اذا وجدت مرضعة اما اذا لم
يوجد مرضعة جبر الام على الارضاء صيانة للولد والرضاع وقبل لا يجبر الام في طاهر الرواية لان الولد يتغذى بالزهر
اغير من الحاجات فلا يودى الى الرضاع الى الاولاد المتدورى وسمى الامه الرضعى **قوله** والوالدات يرضعن اولادهن
سوا من يرضعهن الحبر ولان عقد النكاح للسكنى ولا سكنى لا بعد اتمامها على اقامة المصاح ومزجها فذكر الارضاء
لان اجر الارضاء لحفظ البصبي وحفظ البصبي مزجها نظافة البيت الا انها عذرت لاحمال عجزها فاذا ادرست عليه
بالاجريانت قدرتها ونظره للفعل واجب عليها فاذا اسارها على فعل واجب عليها لم عجزها اذا استاجر عجزه لعل معلوم
فانه لا حق للاجر لوجوب العمل **قوله** وان جالدة في ذبيحان سلم الابن بنفسه والاب كافر او على العكس لان اسلام البصبي
العاقل ارشاده صحيح **فصل** اما الاولاد فليقولوا في وصاها في الدنيا معروف او فسر النبي في حسن المعاجزة
بان يطعمها اذا جاعا ويكسوها اذا عرا ولا ية برلت في ابوين كافرين يربل ما تقدم عليها قال توحى وصينا الانسان
بوالديه احسانا وليس الاحسان لمعيشة نعم الله تود بتركها بموتها جوعا وقال توحى ولا تنزل لها اف نهى عن التاميف الذي

فلهذا افرقا **قوله** هذا اني ستعلم ان العبد لا يولد مثل المولى او لا الاول لا يولد اما
ان يكون مجهول النسب او معروف النسب فان كان مجهول النسب فليس له حق في المولى وعقود النسب عليه
فادان كان المولى محتاجا الى النسب فبالله يستب منه والنسب المستقصو على الحال بل يستفوت
العقود فسرانه مكرولن يستغلبه ولا فرق بين تركه جليبا او مولدا ان في دعوى المولى اعتبار الملاك وجبة
المملوك النسب له وان كان معروف النسب غنق عليه ولم يستب لانه مكرت سرعا فمقاله حيث يستب من الغير
ولكن بعد التذكير في النسب في النقص فهو حق العنق كمال النسب له وهذا لانه مستغن عن النسب ان كان معروف
النسب من الغير ولكنه غير مستغن عن احكامه فمقاله ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه اعمالا للفظ
في مجازة عند تعدد اعماله حقيقة وهذا خلافا لوقال الاسرانه ههنا بنى وي معروف النسب من الغير فانه
البيع الزوق بهما لانه صار مكرما في حق النسب سدا ولو اكد نفسه بان قال غلطت البيع الزوق وان لم يكن
نسب معروف فكذا اذا صار مكرما سرعا وهذا لو اكد الميسر في حق النسب كان العنق افعالا فكذا
اذا صار مكرما في النسب سرعا **قوله** ويست على فكر ومع اتفاقا وهذا لم يذكر هذا اللفظ في الجسوس وقيل
انه شرط العنق حتى لا يعنق برونه وذكره شرح القدرى لاني الفصل اراد بقوله ونبت على ذكره لم يرد في اكرانه
والشفقة حتى لو ادعى ذكره لضرر شرط الساب لنسب السوء العنق اذا الرجوع عن العنق لا يصح وعمل النسب
يصح نص عليه في اصول الشفقة للحرام الاسلام اخرايا كحقيقه والمجاز **قوله** اما عن الاول فلان المولى يكره في الناصر
قال نو ذكره ان الله مولى الذين امنوا والى الكافرين لا مولى لهم وذكره ابن العم فاكش والى صفات المولى
مرواى في مركز عبيد الموالاة في الدين ومع العنق والمعتق لكن الاول ليس بمراد لان المالك لا يستنصر بمملوكه عا
وكذا الماني لان نسب العبد معروف اذا كلام فيه والمالك نوع مجاز والمجاز لا يعارض كحقيقه ولا يضافه الى
العبد بل كونه معتقا فنعين المعتق فالحق بالصرح ولا يحتاج الى التنبه كقول العبد انفسك منك فانه
يعنق وان لم ينو لان موجب هذا اللفظ ان المالك اراد اوجه العبد يكون مريلا بطرق الاستقاط و
حاج الى قبوله ولا ترد برونه **قوله** وقال زفر لا يعنق الماني اى قوله مامولاى لا يعنق لانا لنبه لان
هذا اللفظ في موضع التذكار مراد به الاكرام لا التحقيق كقولنا يا سيدى ما لكى لوقال ما سيدى وما مالكى
لا يعنق لانيه فكذا اذا قال مولاى فلما الكلام محمول على حقيقة ما امكن وحقيقه قولنا يا مولاى
ان يكون له ولا رغبه وقد تعين المعتق لذكر اسم المولى يطبق على المعتق والمعتق جميعا واللفظ اذا كان
مركبا فقد تعين واحده مراد به لانه اى اذا تعين احكامها بانها باعتبار كحقيقه ولا يامولاى ليست
صفه في العبد فحاجب للمنادى وهو انبات ولا رله عليه وذكر لا يكون لا سابقا لعنق وهو ولا العنق
فمستحب لانه لما يمكن اسائه في حال من المنادى اما ما ملكى وما سيدى لا يستبعد من اللفظين
صلى العبد من جهة المادى لانه لو لم يكن الحرة لا يكون العبد سدا واما المولى فلما لم يستب فيه النسب والمالكية العبد
المنادى يعمل على التذكار على سبيل الاكرام

قوله ان التذكار الاعلام المنادى استحصاره فاذا نادى بوصف يمكن ايجابه فيه كقولنا يا حركان لم يبق فيك
الوصف المنادى استحصاره فاذا نادى بوصف لا يمكن ايجابه فيه كقولنا يا امى كان مجرد الاعلام دون
انبات الوصف فيه لانه لا يمكن اساءة النبى بالتذكار اذ لو كان مخلوقا فمما غير ان يكون اسائه بالتذكار فعلم ان مقصود
مجرد الاعلام والاكرام دون التحقيق **قوله** ولو قال الاعلام لا يولد مثل المولى هذا الذى غنق قوله حيث لا يولد لانه
قوله ما وقوله الاول العنق لان كلامه محال فليغو كقولنا اعتفك قبل اطلق او قبل ان تخلق بخلاف الحروف وقوله يولد
مثل المولى لان كلامه محتمل لجواز ان يكون مخلوقا فمما به بالوطى شبهة فقد استر شبهه من الغير لاسي ازام الاعلام لو كانت
في ملكه يصيرام ولد ولا يصيرام ولد ههنا والى جنبه انه اقرب به عبد طابقا فيعنى عليه كالمولى كاني يولد مثل
وهو معروف النسب وهذا لان احرة من لوازم النسب المملك الاقرار بالنبى اقرار به وبمواربه وكأنه قال هو ابني
وحر ولو نص عليه لمعونا سجيل فكلما به ونعسر ما لا سجيل كذا ههنا وان ما راجع غنق على حسن ملكه
اذا النسب في المملوك يستعنه اجماعا صلي للقرآن والاطلاق السبب ارادة المسبب ساج محاراج على غنق
اكتفي صوما كلام العاقل عن الغارة ابرى لوزوارث لو اخرجوا المالك كجعل ابراهمه عبدك الكتابه محاراجا كذا
ما يابقولان المحارص على كحقيقه في الحكم وشرط الكلف ان يكون حكم الاصل متصورا ليعمل المحاراج على
لانه الكلف على من السجاء ومالك المالك لا يقرر للاصل بها خلافا معروف النسب فان النسب قد يست
ويشتر من غيره وكان الاصل متصورا فيجوز اساءة المحاراج خلفا عنه وهو يقول المحاراج خلف عن كحقيقه في الحكم
لان حق الحكم لانه يعرف من المتكلم اقامه كلام مقام كلام فيسقط محنة حيث انه مستدرا وحبر وقد وصل تقدير
العمل كحقيقه ولا مجاز معين فصار مستحاضا على كماله كالكاف بلفظ التنبه وان كانت اى لا يقبل اصل التنبه
وهو ملك الرقبه خلافا قوله اعتفك قبل اطلق لانه لا وجه في المجاز اذا اطلق قبل الحق اعناق قبل الملك
ولو افسد قبل ان يملك ثم ملك لم يعنق فاذا لم يكن من جهة حكمه لو غنق غنق لم يمكن ان يجعل كانه عن غنق
في ملكه والشرط ان يكون اللفظ له عمل في محل كحقيقه في ملكنا لهذا اللفظ على محل كحقيقه وقوله ان كلامه
محال قلنا نعم لو است به السوء اما لو است له احرة فلا **قوله** وهذا خلافا اذا قال لغيره قطعت يدك معناه
ولا يلزم ما لو قال قطعت فلان خطا ويدرأه صحتان حيث لا يلزم المال وان كان المال من لوازم قطع اليد
خطا لان قطع اليد خطا بسبب الوجوب ما مكيف وهو الارش وهو خلافا مطلقا على ما يمكن جعل محاراج
عنه لاحلافها كما لا يوجب اذ معا على العاقلة في سبب وكل حكم الصلوات حتى لا يمكن الا بالقبض والاحتياط
قبل القبض والارمال مطلقا لا يوجب الا يوجب قبل القبض ان لم يملك اذانا اذ كل واحد منهما محال
وهذا لانه لو جعل محاراجا وجوب المحال مطلقا بالقبض ليس بواجب ولو جعل محاراجا وجوب المحال المكيف كان
لهذا اوار الوجوب المحال على العاقلة والارار على الغير باطلا لانه لا يمكن اساءة المحال المكيف فكان هذا اقرارا
لوجوب المحال المطلق للفظ بدون اللفظ ما به لوقال على لندان اسرى ومنه صحة لا يجب سى واعلاد رجات

الحار ان يلحق بالبرج ولا يجب بصره الا اذ ارضي فكذلك الحارة ما هو سبب القطع لا يمكن ان يات بلا قطع اليد وهو الارش
وما يمكن ان يات وهو مطلق الحال ليس سبب القطع فقدر يصحح اصلا فيلحقها ما احرته فلم يختلف اما وكما جعل
بحار عنه **قوله** هو الاخر لا يعنى روى الحسن عن ابي جهم انه يعنى لان الاخرية في الحكم موجبا وهو الحق جعل هذا
اللفظ محارا عن موجب وجهه وجهه لفظه لفظ الاخر لا يكون الا بواسطة الارش واللام لاها عار غير محار ما صلت ارج
وهو الواسطه غير مذكوره ولا موجب ان الكلمة تدون هذه الواسطه وذكر في مجموع النوازل لو قال لخلاب هذا
عني او قال هذا اخي او قال لاصته هذه عني او هذه صالتي يعنى ولو قال هذا اخي او قال هذه اخي لا يعنى لان الاخ
اسم مركب يدوراد بها الاخرية الذي قالوا ان المؤمنين اخوة وقد مراد بها الاكاد في الفصل قال في العباد
اقامهم هوذا وقد مراد بها النسب المركب يكون محذوف البان **فان قلت** السوء ايضا يحلف من رخصة
ونسب فكيف يستحق طلاق هذا اني **قلت** ان السوء من الرضاع محار والمحرار لا يعارض احق به **قوله**
قبل لا يعنى بالاجماع وهو اظهر ان الحار اليه اذ لم يكن محسنا للمسمى بالغير المسمى كالبواج فصاعدا ان باقوت
فاداهو راجح فان البيع لا يعنى باختلاف الجنس وانكر ولا اني مني ادم حنسان لا اختلاف المانع فلم يكن
المشار اليه محسنا للمسمى معان الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور صحيح الكلام في المعدوم كجاءا او افرار فلو
قوله لو قال لاصته ان طالق او ما ين او يخري بنوي به الحق لم يعنى غيرا وعند السافعي يعنى ان نوي وهذا سائر
لفظ الصريح والكلام يعرف قوله ان نوي ما حكمه لفظه صحيح سبه لقوله لا طلاق عليك ونوي به الحرة وهذا لان
من المكين والبر مني ما بهد فصحت استخاره اصدما للاحكام استخاره التليد للاحكام والاشجار للاسد لا يهاكر
سما ملاه وشجاعة اما الاول فلان كل واحد من المكين والاحكام راق وكل واحد منهما لا يهاكر
حكما وكل واحد منهما ملك العين واما ملك المكين فلا يخاف فيه واما ملك النكاح فمعي حكم ملك العين ولذا كان التابيد
مصحح له والماقت حطالة كايح لا كالاجارة ويستباح وكل واحد منهما البوطي واما الثاني فلان كل واحد منهما
استقاط الملك محمل للعقل والشرط والجهالة مهي على الرأى غير محتمل للفتح وما است من الاحكام كنبود النهار وجوار
القضارة وخونها فليس يار بلا سقاط لانه ازاله فلا اثر له في الاسات للشعاع سها لكتنها ثبت سار على سبب
سائق وهو كونه مكلفا لا بهد الاسقاط ولذا صح استخاره المخير والعقول لطلاق فكذلك عكسه لان الاستخارة
ايصح بلا سببه سها فلا يابسب السعي غير الاول وانما سبه كالاخوين ولما انه نوي ما لا يحتمل لفظه فيلحق ان اليه
الحالية عن اللفظ الدال عليها لا يوجب عتقا كما لو قال اسقني ونوي عتقا وهذا لان الطلاق لا يحتمل العتاق حقيق
وهو طاهر ولا يحار لانه لا يكون بلا شبهة ولا مشبهة سها لان الاغناق اسات القوة اذ البعد احرى بالاموات
لا الرق انكفر وهو موت كما قال تعالى وكان مينا فاحيينا اي كما وان هذا ساء وما الاغناق حتى يتدره ويصر
اهلا للملكية والتمهارة والقضارة والطلاق رفع القيد لهما بعد النكاح بقبض حرة فادره كما كانت لكنها محروقة
عن الخرج والبرور والنزوح وبالطلاق يرفع الحام ويظهر القوة الباتة فيها ولا حفا ان احداث القوة اخوكر

من ازاله الحام ليعمل القوة الشرعية ولا ان ملك المخير فرق ملك النكاح بدليل انه يدخل فيه ملك المهر ساء ولا يفسد
وكان اسقاطه اقوى لانه يدخل اقوى للمكين ولانه يدخل ملك الرقبة وملك الحقة في محله وشرط الحار ان لا يكون محله
في محل الحار اقوى من محله في محل الحاقبة ازاله الحام من النكاح لفظه في محل الحار اسات القوة ولا
ملك لسانه اقوى فلهذا لا يعنى بالطلاق ان نوي به الحق ويطلق ما سخره ان نوي به الطلاق **قوله** ان الملك يستعمل
للمشاركة اي انه اثبت المال له ويقد يكون عامه وقد يكون خاصة فلا يعنى بلانية بالشك **قوله** راسك راس يعني نون
فقال راسك راس حرا وقاي يدكر من حرة لانه وصف ليس بنسبه ووصف ما يعبر به عن جميع كوصف اجمع
فصل ما ذكره العنق الحاصل من الاغناق الاخرى الذي هو اصل ذكره في الفصل عامه ما بل العنق غير
احصاها كالك كارت فربه وخرج عبد الحرة الى البناء ما او ولد لامة فمولا لها **قوله** فملكك ارحم محرم وود الرجم
المحرم اولاد الرجم واولاد ابوبه وم الاخوة والاخوات واولاد الاخوة والاخوات وان تغلقوا واباوه واصداده
وان علوا واول بطن من بطون الاجداد والاخوات يعني الاغنام والعمارة والاخوال والحالات دور اولادهم **قوله** وهذا
اللفظ سروي عز رسول الله وم رواه عمر وعبد الله بن مسعود وعائشة **قوله** وقال دم منك ارحم محرم منه فهو حر
او بعض الزوايات عني عليه **قوله** واللفظ مجموع منظم كل زيادة اي لفظه ارحم محرم عام هو مجموع ساول كل قريب
وقوله فهو حر راجح اليه وكان كل قريب وهو دور محرم من المالك كان حرا عتقا مجموع **فان قلت** الصبر مثل هذا
راجع الى كلمة من كان كاي قوله وم حرة دار الى سفيان وهو امس قول الامام مرفعه هذا احسن او لا في الفصل
كذلك اقليم لا يرجع الى من يهنا ايضا **قلت** ما في ذكره وقوعه حرة وحرة المالك لا يصح جراه لان حرة بانه قبل هذا حرة
اهلا للملك ولان حرة المالك مستغنى مرفعه منك وكان لفظه هو راجعا الى المملوك ليس رعية حرة احرته وقاكر
اصحاب الطوائف لانه لم يصفه ولا يعنى بل اغناقه لقوله لم تخرى والد الولد الا ان يجد مملوكا فيسره فيعتقه
فاسا لا اغناقه بعد الترخي دليل على ان الاغناق بنفس الترخي ولان الترخي لا يمنع ابتداء الملك فلا يمنع تواره الا بترك
انها لما صنعت بفك ملك النكاح صنعت بونه ابتداء ولما ان التامة للوصل والتعقيب فبعضه ان يكون معقبا
بذكره لا بفعل مسددا كما قال الجعدي فاشبهه وسفاه فارواه بذكر الطعام والسقي وهذا لانه لو صار معقبا بفعل
مسددا وقد يوجد بذكره وقد لا يوجد فلا يحصى معنى التعقيب والعنق على فلا يحقق الا بعد الملك واستاء منك النكاح
حرة المحل موجود من العتق **قوله** وان في محال النساء غير اى عتقه لا يعنى بل ملك الا الوالدان والمولودون
لان العتق قول الصلوات فباط ما قرر الزوايات وهو الولاد للملك احرته ولا اصل هو الاتفاق من البعض
والكل جعل ملك الرجل ولده واما كلكم بغيره فالبعد احرته وكذا اذ امك اباه او ولده والعرب
في المتوسط بها وزا الاصلاب والارحام فلا يعنى بل ملك كني الاخوان والاعمام وقد اختلفت السعيدة في انها
والزوجة والعود والعود وحل الجلبه وامتناع التكاثر فكذلك هذا الحكم لان هذه قرينة قصر عن الولادة
وطرا الى ما ذكرنا وسوء العنق بلا اغناقه جرائمه خلافا لنباش فافترض عليه ولم يلحقه به دلالة او ما سالت نواب طرا

قوله فاصح الا حاق اي بالقباس لان الحكم في الاصل راس مع خافاه القياس فلما جرى في قباس **قوله** ولا يستلزم
اي مسموح ولا له النص اي لان قرأه الاخوة اذ في موبته مرقاة الولاد ويستلزم الدلالة ما واه الفرع الاصل من كل وجه
قوله ولم يفسح فيه اي الولاد ينعزل المكاتب اذا استرعى اياه يكون مكاتباً مثله واما اذا استرعى اخاه فهو لا مكاتب عليه
علم لم يقرأه غير الولاد اذ في من الولاد ولد لا يلحق غير الولاد بالولاد ولنا ما روينا وهو قوله في منك فارجح محرم
عقوب عليه فبينه دليل على ان الولاد ينعزل من المكاتب اذ مثل هذا الكلام لسان السبب كونه في منك فبينه منكم الشهد فليصحه
وقوله في منك فبينه دليل على ان الولاد ينعزل من المكاتب اذ مثل هذا الكلام لسان السبب كونه في منك فبينه منكم الشهد فليصحه
اي مسموح ولا له النص اي لان قرأه الاخوة اذ في موبته مرقاة الولاد ويستلزم الدلالة ما واه الفرع الاصل من كل وجه
قوله ولم يفسح فيه اي الولاد ينعزل المكاتب اذا استرعى اياه يكون مكاتباً مثله واما اذا استرعى اخاه فهو لا مكاتب عليه
علم لم يقرأه غير الولاد اذ في من الولاد ولد لا يلحق غير الولاد بالولاد ولنا ما روينا وهو قوله في منك فارجح محرم
عقوب عليه فبينه دليل على ان الولاد ينعزل من المكاتب اذ مثل هذا الكلام لسان السبب كونه في منك فبينه منكم الشهد فليصحه
وقوله في منك فبينه دليل على ان الولاد ينعزل من المكاتب اذ مثل هذا الكلام لسان السبب كونه في منك فبينه منكم الشهد فليصحه

قوله ولا يستلزم الدلالة ما واه الفرع الاصل من كل وجه

اذا كان مكتسباً وان لم يكن مؤثراً وحق الاخ لا ينعزل المكتسب حتى لا ينفذ احبه اذا كان مؤثراً وان كان مكتسباً
ولان حكم الزوج فرض ولكن القدرة شرط ولا قدره المكاتب على كفايه احبه لان الكتابة نزع عتق ولا قدره له على الاخاف
خلاف الولاد لان مقصوده لتزويج جميع اجزائه بغيره الى فراجه ولا اذا حقيقاً مقصوده وهو وضع الزكوة
لا ينعزل على حرمه صلب العتق لكونه نفسها صلب ولكن لم يجعل له الا باه والاباء لان التملك لم ينعزل عن كفايه الحام
ولا انكره من الاخوان لانه اهل السهارة لان السهارة لا ينعزل لانه كالتشاهد لنفسه حيث جبر النفع وقد عظم الاخ
ولذا وجوب النقص لان الابن يعمل بغير ابيه فصاحبه اية يعطيه بالملك فبين من الولاد انما لا يعزل اياه قصاصاً
لان السرة حرم عليه فقد الابن يعمل كرامة للاب لانه ينعزل عليه لو ملكه وكذا اهل الحلية لان الوحدة التي
يلحق الاثنان كل صلب لغيره دون الوحدة التي يلحقه يلزم الطاعة من اهل الحكم فان لم يجب الصيانة غير اذ في
الامر من المحرمه بالزوج لانه على انه لا يجب على الاعلى **قوله** ووصف التوبة في اللغو الاول زيادة اذا اخاف
مستعينة كانه الحق على ما لا يحتل العتق بعد من الاخرين **قوله** وعتق الحكم والسكران واقع لان الاسقاط
لا يوقف على الرضا واثر الاكراه في اعدائه لا ينعزل العتق يستلزم الازل والهازل غير راض به والاصل فيه قوله لم يملك
صحة من حد وعتق من صلب الكاح والطلاق العتاق والهازل من حكم الكلام ولا ينعزل حكمه وعن غيره من حكم بطلان
او عتاق او كاح فهو صانع عليه فيه دليل على ان حكمه لغيره لغيره التفرقات بسبب مجرد التكلم سواء قصد به الحكم او لم يقصد
قوله او شرط ما ينعزل بعده ان دخلت الدار فاستخرج لانه اسقاط فيقبل بالعتق بالشرط بخلاف المكاتب فان
تعلقها بالاحاطة بعضى الى الثمار وذكرنا في ما سوى ما ينعزل من العتق فان لم ينعزل من العتق فانه لا ينعزل
لانه كاحضت الى العبد غير مكاتب ولا يعق ولنا ما روينا ان سلمه الى المشتري او لام باعه لا ينعزل ايضا لانه كان
ايحسبها ملكه المشتري او اياه سوا فاستدأه سلمه الى المشتري عتق لان شرط احسبها ملكه العبد او على ملكه
يعتق فله هذا يعلم لوجود العلول عند وجود العتق او عند وجود الشرط عند وجود الشرط وهو عتق
فولم ينعزل من العلول لغيره فان وجود الشرط مع الشرط فاما ما عتق فان وجود الشرط عند وجود الشرط وهو عتق
الشرط اولاً لم ينعزل من العلول عند وجود العتق او عند وجود الشرط فاما ما عتق فان وجود الشرط عند وجود الشرط وهو عتق
قوله ولو عتق اهل خاصة عتق لانه محل العتق وهذا يعق لانه محل العتق اذ افرد بالخير او لى **قوله** ولو عتق
الملك خاصة على مال بان بالامنة اعطيت ما ينعزل على الف درهم عليك فقبلت ثم ولدت لاقبل من سنة اسهر
فهو حرة ليقبضها لوجوده في البطر حتى عتق بقبولها وقد وجد منها القبول المال لا يجب على الجنتين لانه
شرط على الام دون الجنتين لانه الاولاه للام على الجنتين معاملة العتق كالمال الواجب المعافاة ثم انما
يعتق احوال العتق على مسلم له المعوض اعطاس لم ينعزل بخلاف بدل الخلع والعتق عدم العتق فان شرط البطل
على غير المراء وغيره عليه العتق فان لاها لا تستفيد لغيره سواء عتقها ما يدل بل يسقط صحتها متى شرط
المال عليها بازا ما يسقط حرمه على غيرهما او غيرهما معناه **قوله** قلنا ان شرط على غير المعق

لا يجوز ولكن ينبغي ان يتوقف العتق على ان يبلغ الحمل الى حد يكون من اهل التبرع وهو ان يكون عاقلًا معتدل العقول
في خلقه الصغير **قوله** وذكر في صريح الشرح انما هي ملكة مكرمة بكلية على وكان ذكر الملك معها وصفاً للطلاق
فلا يلزم من طلاق الام المملوكة العتق والاجب ان لا يملك طلاق الصغير على مال **قوله** على ما مر في الخلق هذه
حواله عبر واحد ويحمل ان يكون مزاو في خلقه اجماع الصغير **قوله** اذا جازت به لافل سته اشهر من ادى موقت العتق
او في مائة الحمل فان جازت به لاكثر من سته اشهر منه لم يعتق لانه لا يستغن بوجوده **قوله** ولدها فزوجه ملك سبورها
لما لم يوصف الفارة الشرعية في الامهات لمرى الى الاولاد وذكر لما في اصددها انما يستغن بانه مخلوق منها فلما
يستغن كونه مخلوقا من اهل الزوج كونه مملوكا في ماله وملكها في الولد للفراس فهو كمن لا حقيق في الام حقيق
وكمي كان ما الام او الى الاعتبار الثاني لغيرها يستغن بها لان ما رها موصو به ويزداد في حقها لانه في
ان جازتها برح بواسطه الكفاية والترسية على ما ذكر في المتن والراجح ان الولد مدام حسنة في رحم امه فهو بمنزلة
عصوم اعضاها كبرها ورجلها الى ان يفضل حسنا وشرعا فاما حسنة فانه يستغن بنفسها وسقط اسقاطها بغير
بالفراس عند انفصالها منها واما شرعا فانه يعتق بعقدها كلف الاب لان كان كذلك اصر احسين وصف امه كرا
امه فالحاصل ان مع الام في الحر والرقبة والاب في النسب حين الابوين في الدين **قوله** والزوج قد رضى به اي رضى
برق الولد حيث اقدم على تزوج الام مع كونه عالما ان الولد يكون في بقا **قوله** كما سعهما المملوكة والمرقوبة انما ورد
لهدن اللفظين لتعارفهما حيث الكمال والنقصان لان المدبر وام الولد الملك كمال والرق ناقص في المكاتب على
عكسه لان المملوكة عام فيكون في ام وغيرهم والمرقوبة خاص فيمن يملك لولده مع الام في الوصف العام
والخاص وانما قلنا ان المملوكة العامة ايضا مع الام بدليل لغير الوحي والطلا لا يجوز في الاحكام اذ كان الولد
الوحي والاهلي مطلقا كانت الام وحسبه لا يجوز ولما كانت عليه يجوز لما لم يولد له الام المملوكة **قوله** في صومها
في وصف الحرية حرية حرية حال **قوله** كما سعهما المملوكة حتى لولدها فزوجه ملك سبورها والمرقوبة
حتى لولدها المرقوبة مرقوق ولدا المدبر فزوجه مدبر وولد ام من زوجها كمن ام الولد وولد المكاتب فزوجه
في طهارتها **قوله** العتق بعضه لما ذكرنا من احوال العتق في الكليات كونه في احوال العتق في الكليات
مع الكل سبعة في الركا والاعتاق البعض بمنزلة العوارض لعلم وقوعه فارد ذكره عنه او هذه مختلف في الاول
مجمع فقدم المستفاد على المختلف **قوله** لم قوله في مخرج شقها في عبد عتق كمن وليس له فيه مريكة ولا في الاعا
اسات العتق كالاعلام فانه اسات العلم والعق في طه بها سلطان المالكية ونفاك الولاء واساية بارالة
وهو الرق الذي هو عتق كمن في حالة طه المحل يصح بوث المملوكة باعتبارها ونفاك المملوكة لا يكون في الاسا
الرق وهو لا يجري كالعتق الصحيح لاسيما ان يكون بعض الشخص سائغا فاما منصفها بالمالكية واهلية الشهاد
والالاية والبعض ضعيفا راي المالكية الشهاد وان الرق عقوبة الكفر ولا يصور وجوبها على المصنف شيئا
لان الدين لا يصور المصنف دون النصف اذ لم يكونا مخرجين من المكن الاعا في مخرج مرقوق ولا يلزم الامر بل يتر

او عكسه صار كالنطبق والطلاق وما لا يجري اذ است بعضه ثبت كمال الطلاق والاستيلاء والعنفو القصاص
فان طلاق المرأة طلاق الكل واستيلاء بصيبتها مراد من استيلاء الكل حتى يصير كلها ام ولده وعنفو اصر الور
بصبيته فسقط العود ولا في حينه قوله في مخرج شقها في عبد كلف عتق نفسه وتكليف العتق الباق لا يصور
لا عند قيام الملك والرق في المالك ولا في كونه تكليفا بحصول حاصل وان الاعا في ازاله الملك وهو عبارة عن الغزاة
على المصروفات في المحل بوضع الاحصاء في مخرج سوما وزوال الماعرف مع النصف في شري النصف لكن يعلق
حكم لا يجري وهو العتق يست في ازال الرق صرفه كعمل اعفاء الوضو فانها مخرجه معلق بها اباحة الصلوة متى
غير مخرجه وحرية المحل لا يجري في مخرج طلاقا بل في مخرج مخرجه واذا كان كذلك فاعا في البعض لا يثبت
في العتق ولا يرد في مخرج الرق لان سوت العتق حكم يسقط كل الملك فاستقط بعضه فعدو شرط على العتق
فلا يكون حرا اصلا في شهادته وسائر احكامه وانما قلنا بان الاعا في ازاله الملك مصدر او ان جعل عتقه ازال
الملك والرق ان الملك حقة لانه المسفع به على اخفوض والرق حقة لانه حرار الاستكاف بان الكفار لما
استغنوا عن عتقهم اندهوا رايهم الدنو بان جعلهم عتق عتقهم واخر ما عتق لله تعالى مقابلة فعل العتق في حقه
والهدا في لفظه جاز لكونه طالع حقة وحق العامة لان صرح الرق عليهم لينتفعوا بهم ويكون معونه لهم
على اقامة التكليف فلو جعلنا الاختاق ازاله للرق مصدر لكان العتق مصداق العتق فلو جعلنا ازاله
للملك مصداق استغن عنه زوال الرق في سوت العتق لكان فيه ابطال الغير ضحا الا يرى العتق المسمى اذا عتقه
اصدا ما يصحجه لم يخرجه ولو اعتق بصيبتها سعدى الى بصيبتها صاحب العتق او العتق منها وكل المصروفات
بدل حقة لانه المتصرف هو ازاله حقة احواله في حكم المصروف لا يكون متصرفا على محل المصروف
محل اخر وانما يتعدى الى ما واره صرفه عدم الحري والمملك مخرى فيبقى على الاصل واستدل ابو حنيفة بدلالة
الاجماع الصاع على الاعتاق البعض ليس باعاق لكل فان المعنى اذ كان محسرا لا يحرر ولو كان اعاقا لكل لم يحرر
موسرا كان او محسرا كما لو اطلقا بسيفا بالشهاد لان ان لم يرجع بعد الفضا فانه محسوسا كان او محسرا
قوله والمسعي عتق المكاتب عتقه لان ازال الملك على البعض يقتضي سوت المالكية في كل ما لا يمكن تفرقه
المكاتب من المصروف مع نفاك الملك بعضه ونفاك الملك البعض عنه في المالكية فقلنا بالمالكية في كل
بدل الرقبة علما بالدين او اضافة العتق الى البعض بوث المالكية في كل ما لا ينفك الملك البعض
عنه سوت المالكية في كل ما لا ينفك فقلنا انه حرير اجملا في رتبة كالمكاتب علما بما **قوله** خلاف الكتابة
المعقود لان السبب عند عقد تحت الفسخ وهذا السبب ازاله الملك لا الى اصد فلا تحت الفسخ وهذا لان
الكتابة عند صدر من شخصين فاسفل الحق السبب الى المكاتب بحصول المعقود المكاتب في السبب مما في قبل
النصف فيه واذا اضمحل لا يفسد الطلاق والعنونة موطع كما كانت الكتابة بمرأته والرقبة فاساء الكل
برحما الحرم **قوله** في الفقه لما مر الى اخره اعلم ان الاستيلاء يجب تكليفا ما امكن لانه فرع سوت النسب والنسب لا يحرر

كذلك الاستلزام إذا ادعى المالكين الدامه بينهما منسبه وصارت ام ولده وتلك نصيب شركه بالظمان وبذلك
الاستلزام **قوله** ولما في الثاني قوله في الرجل يعطي نصيبه المملوك لمركان غنيا صرا كان فقيرا سمى حصلا اثر
صم والقبضه بلفظ قطع الشركه ولان النسيان جار صا اذا دعى المقتضى الظمان على الحقن مؤثرا كانا ومعرلا لانه
افسد نصيب شركه باعطاء نصيبه فانه يتعد عليه سترامة ملكه والفقير في نصيبه وثمان الاضداد لا يفسد باليسار
والاعسار والاخر يقتضي لاجل ضمان على الحقن لانه يتصرف في نصيبه نفسه والمتصرف في ملكه لا يكون متعدا ولا يدره
الظمان ان يتعدى حر تصرفه الى ملك الغير كسقي ارضه فحرق ارضه او احرق ارضه فحرق ارضه فحرق ارضه فحرق ارضه
صاره فعملنا بالنسيان في الحالين علما ولا في حينه ان نصيب الشركه مال منقول وقد احتبس عند العبد لان بعد اعطاء
المعقن منع استلزامه الملك فبالقي لو جوب بكيال الحقن ومراحتبس ملك العبد عند يكون ضامنا له مؤثرا كانا ومعرلا
او منه منع او لا كما لو هبت روح سوانان والعتة في ضح العر كان لصاحب الصبح ان يروح عليه بعتة صعبة ان
احار صاحب الثوب مساك الثوب فكذلك هنا الا ان العبد فقير بفساده في اخذ ثوب ثمان للظمان يجب على الحقن
عند بارة وذا لا ينبغي وجوب الظمان على العبد بوصف التحجير وفائدة القسمة في نفي الظمان لو كان فقيرا **قوله** ثم المحرر
بسا بالنسيان الى آخره وذكر في العيون وهو المختار للموسر ضمان الحقن من ملكه من اكل ما بساوى نصف العبد سوكر
المزول والحادم وصانع البيت وسائر الجسد وهذا لان اختلاف هذا الظمان باليسار والاعسار والتحقيق مع النظر
لشركه فانه اذا استسعى العبد سافر ومو حقه اليه واذا امر شركه يتوصل الى ماله نصيبه الحال وانما يكون هذا
اذا كان موسرا له من الحال ما يبلغ قيمة نصيب شركه ويعتبر قيمة العبد في الظمان السعابه يوم الاعاق وكذا حال
المعقن بيسان واعساره وان قال اعتقت انا محسروا في الساكنة بخلافه بطراليه يوم ظهر الحقن كانه الاجارة
اذا اختلفت حرجان الحارة وانقطاعه وانما العبد من اكل ما بساوى ساكنة بغيره لم يكن نصيب الحقن لكان مؤثرا في رواية
في حينه لان النفي شرط لنقل الملك الى المعقن وفدات الموت في ظاهر الرواية عنه له ذكر لان الظمان يستد الى
حاله الاعاق كانه يصير الملقات وعندهما الظمان واجب للموابع الساكنة نصيبه من الحقن او وهب على عرض
فالمقياس لم يحرم كالمعسر والاحسان لان هذا ملك للحال وهو غير محل له بخلاف النفي فانه يملك موقوف الاضداد
وهو محل له كذا ذكره الامام الميرزا في الحاشية الصغير ليل في خان اكان اعطاه احد الشركتين موضع مونة وهو موسر
ثم مات لا يورثه ضمان الحقن مركبة في حينه بل يسقط لان الظمان انما يجب عليه بطريق التملك والعلم والملاص
يسقط بالموت قبل الاداء وعندهما يورث الظمان مركبة لان الظمان واجب عليه بجهة لانه لانه ان يلف نصيب
الساكنة ضمان الاضداد لا يسقط بالموت انا عرف استسعار العبد عند غيرة نفا كخلاف القياس **قوله** في الاستسعاء
موقوف على النفي **قوله** لما ساء اشان الى قوله ولم انه احتبس ماله نصيبه الوط واخذت نتيج التا والباء
على سائر الناعل كذا قيل **قوله** باطاع بسا وروح المستسعى على المعقن ما ادى اذا ايسر عند ان لم يلب لانه هو الذي ارضه
ذكر في فعله وعندهما لا يروح اما عند في حينه فلان معقن المعقن كالمكاتب فيرضاهما وجب على العبد استيفه عنقا

قد ابرج على المولى كالمكاتب اما عند ما فله ان لم يستفد بهذا الظمان عنقا لانه عنق كل قبل الظمان فاقضيه ديننا
وجب على المولى كالمعسرة وتعذر ازالة ملك الشركه محال بالنظر او جينا على العبد لان منفعته حصلت فكان
هذا الجا بضمنان على العبد بعوض حصل له فلا يروح على غيره بخلاف المرهون اذا اعقده المرهون العقران العبد
في الاثر يروح به على المرهون او لا يبر لانه ليس في رقبته فكت اذا الحقن بافرا نفاقا او ببيع ديننا واجبا على المرهون
ومكان محررا على فضاة وبيع دمة الجوز عن الزمان حرمته سكت حق الرجوع به عليه لانه يصير ملكا باذا الفهار
فكان الرجوع بحكم ملكه حال ذمته وعنق النافي لكان الحقن موسرا يعقن كل ويضم شركه نصيبه وان كان معسرا
فلشركه ليرتد بهم الرق نصيبه ويصرف فيه كما كان يصرف من قبل فصاع ويرهن فالعقن عنق لا يجرى لكان
موسرا وان كان معسرا يجرى ولا يجرى التخرج الى اخره بالسعابه له لرغم العبد اظهر من عشرة المعقن معسرا كان
والعبد معسرا كان ولا يكرن اعاق الكل وفقا للاضرار بالساكنة فيع على ما كان من قبل ولما ماروينا ولانه لو امكن
نفاة الملك بوصف الصحة نصف مع الحقن نصف الاثر لفي فما اذا كان الحقن موسرا على لاجل الظمان
عليه لكونه متصرفا في ملك نفسه ولان الحقن موقو حكمه مؤثرا في المالكية والوص من المالكية تلك الاشارة بساها
وملكها باسبابها اما مسوور من الاشخاص لا من الاشخاص فليس على ما يوردى الى الاجتماع بغير القوة المقتضية
للمالكية والضعف المتناه في المالكية محل واحد والاستسعاء لا تقتضي الى اجباة بل هو مبني على احتباس المالكية
كما ساء انصاع الثوب بسوكر لروح **قوله** ولو شهد كل واحد من الشركتين على صاحبه بالحقن مع كل واحد منهما نصيبه
موسرين كانا او معسرين وكانا صرهما موسرا او لاخر معسرا عند في حينه اما فادرق العبد لانا فاما عليه
وبما ملكا كان بطرولي الاشياء ولا هذا لان كل واحد منهما اعم لم صاحبه اعق نصيبه فخارته رغبة ملكا بغيره
في نفسه وحرم عليه سرقا فتم ببار المعقن عنده لاعم السعابه على العبد وكل واحد منهما يشهدا دة على شركه
يدعي السعابه لنفسه في قيمة نصيبه على العبد مدعي الظمان على شركه ايضا لان الظمان لم يثبت لانك لا شركتي فيسقي
السعابه لكل واحد منهما على العبد عند الاداء يعقن نصيب كل واحد منهما حرمته والولا رثنهما لان كلا منهما
يقول عنق نصيب صاحبه عليه باعانة وولاه له وعنق نصيب السعابه وولاه لي **قوله** وقد عذر النفي لكان
الشركه **قوله** على ما بيناه وهو في الاما سغنا حول الاستسعاء كما وما كانا وما دقا وذكر في المسقط وان شهد احد
الشركتين على صاحبه بالعقن لم يحرمه دة لانه لا يحق مدعي الظمان على شركه او السعابه على العبد نصيبه لكن
الرقن يفسد باقراره لانه يمكن من افساد الرق واعاقه مع العبد في حقه ساءا فوال في حينه موسرين كانا او معسرين
او اصرهما موسرا او لاخر معسرا فان اب هذينهما يقول شركتي معقن الى استسعاء العبد بيسان والموسر
نقول الشاهد كاد والظمان عليه ولكن في عهد حوتا استسعاء العبد لاجناس نصيبه عنه **قوله** ولما انا سغنا
بسقوط نصيب السعابه نقره انا سغنا لسقوط حوا صرهما وسقوط نصيب السعابه من العبد فلا يجوز العصار بوجوب
ما سغنا بسقوط لانه يكون ظاهرا كطلو اصرى ساءا لاربع قبل الدخول ما قبل البيان سقوط نصيب المرهون

ولم كان المقتضى عليها مجملية ولكن لما كان المقتضى له معلوما جازا القضاء به فكذلكها المقتضى له بسقوط
السعاية عنه معلوم وهو القيد يجوز للقضاء وان كان المقتضى عليه مجهولا بخلاف لو شهد كل واحد منهما
على صاحبه العتق اياهم سقن بعد بسقوط من السعاية عن العبد جواز ان يكون كادسغ منها وانهما يتقنا
بسقوط نصف السعاية لان هذا هو لبس طائفة من على انهما لا يزول بالنسوة والتوزيع كما اذا عتق
احد العبد بنصيبه ونسبه ومات قبل التذكرة ولا بعينه ومات قبل البيان **قوله** ساء الفرع فيه على قولنا
في هذه المسئلة يسوي نصف قيمته بعد ما نصفين موزعين كانا او معمرين او كانا احدهما موسرا والاخر معسرا لانه لم
احد منهما باستقاط حصة السعاية ما الى من الاخر وسائر المقتضى عند لا يقع للاستسعاء فيتوزع الساقط عليها
نصفين ويكون الباقي وهو نصف القيمة بعد ما نصفين وكذا عند يوسف ان كانا معمرين ولزكانا موسرين لم يسح
لواحد منهما سوى ما مورا لكانا احدهما موسرا والاخر معسرا يسوي ربع قيمة الموسر لان المعسر ينبر عن السعاية
ويؤثر في كل اعس وهو موسر الى بعينه واما الموسر فيدعى للسعاية لانه يقول في كل معسر الى حق الاستسعاء
فهذا يسوي له ربع القيمة وعند محمد لكانا معمرين يسوي كل قيمة لهما وان كانا موسرين لم يسح لواحد منهما
سوى وان كانا احدهما موسرا والاخر معسرا نصف قيمة الموسر لم يسح للمعسر لانه مورا عن السعاية ويدعى
الصمان على متركه فعليه اسائة بالحق **قوله** ولو طفا على عبد من كل واحد من العبدين لكانا احدهما فاقا احدهما ان ظل
فلان الدار عند افعى هو احر وقال الاخر ان لم يوطأ فعدى فعدى العبد ولا يدرك لم يعق واحدهما ان غنق
كل واحد منهما مسكوك فيه لم يكن اجهالة في موضعين الحق والمعتق فيخرج جانب اجهالة على جانب العلم فتعذر
القضاء بخلاف ما عدم لان عند المقتضى بسقوط نصف السعاية معلوم وهو العبد المقتضى به معلوم وهو
السعاية والمجهول واحد وهو كانه في موضعين جانب العلم على جانب اجهالة فيوزع **قوله** وكذا نكاحا ورثا بان يزوج
امته ابن عمه فولد ولزلام ما سبها فور فله ثمة زوجها وابن عم اخيه فان الولد يعصو على امه ولا يعصو ابوه
لمتركه وان كان موسرا او امراه اشترت ابن زوجها مانت عزوجها عن اخنها وامراه لها زوج واب لها غلام
وهو ابوزوجها ماتت هذه امراه وصار غلامها سرايا بين زوجها واسهام في صوم الارث فلا خلاف بين
اصحابنا انه لا يلزمه الصمان لانه دخل في ملكه بغير فعل ولم يوص منه اطلاقا فلا يلزمه الصمان وقال ابو يوسف ومحمد
في غير الارث نعم لارث نصف قيمته لكان موسرا وان كان معسرا يسوي الا ربع نصف قيمة لمتركه لانه لما ان الارث
صار موقفا نصيبه من عند متركه واسبب للصمان وهذا لان شرارة الغريب عاق ولذا ينادى به الكفار
وصار كعبد من احسن اعتوا صديقا نصيبه والى حبيبه انه اعس نصيبه برضا المترك فلم يعمر له كما اذا رضى
بالعاقبة فريحا وهذا لان الصمان بما يحس بوصف العتق والرضا ساء وصف العتق فلا يحس الصمان العتق وان
مع الرضا وساء لفرضان العتق فان فساده مختلف ليسار ولا عسار بخلاف ضمان المترك فانه لا يختلف ليسار
والاعسار كما سبلا واحدا لمتركه الرضا بالسبب نعم وجوب مثل هذا الضمان كالوالمف مال الغرابة بل اولى لان هذا

الصمان لا يجتأ اعسار بخلاف ضمان الدلاف الحقني ودلالة الرضا مساعدة لمتركه على النبوة مع علمه لمتركه
لمتركه موجب للعتق فيكون راضيا بعتقه على متركه كالواذن له اصل المترك لمصاحبه بان يعق نصيبه **قوله** لو قال
احد المتركين للاخر ليرضك العبد اليوم سوفا وجوز فخره سوفا بغير اكل الف للضارب ان كان موسرا **قوله** الضرب
شرط والرضا بالشرط لا يكون لهما بالسبب وهذا رضى بالسبب حتى يتركه في علم على العتق وهو الشرط **قوله** فان تاب
الرضا بالشرط امر المراء كالرضا بالسبب استقاط حقا غير الارث فليكن كذا نصنا **قوله** انوار شئت منه العتق ولز
وهو الدلاف الا ان فلم يطل الا حقيقة الرضا صريحا او بما شرع العلم دون الشرط **قوله** ولا يختلف اجواب سبب
اعدم وهو طاهر لرواية غير على حبه معناه يتران يكون المترك عالما بان المسترعى معه وترت العتق ولا يكون عالما به
لان سبب الرضا محتق وان لم يكن عالما بما راع على ان الحكم يدار على سبب الرضا لا على حقيقة لانه امر باطن لا يمكن
سار الحكم عليه فهو كمن قال لعبد كل هذا الطعام والطعام مملوك للامر ولا يعلم الامر ملكه فاكله الحامور لم يكن له امر
ان يصنعه لوجود دليل الرضا وهو الامر وهذا لان الرضا نوعان صريح لا يشك في العلم ومات كما عايناه العلم
وهذا يستوعب العلم لانه يثبت كلما يصح غير فيكون قائما به وروى ابو يوسف عن حبيبه ان رضاه اما محتق او اعلم بترائه
لمتركه فان لم يعلم فله ليرضه **قوله** ومن اشترى نصف ابنه وهو موسر الى اخره اعلم ان عندهما نصرا فان كان موسرا
ان المقتضى هو المشتري البايع باس شرط لان عليك السام في حق المشتري شرط للملك اذ ما شرط لا يجاب ازاله ملك
البايع لانه سوب الملك للمشتري قلنا البيع علم واصل لا يحتمل النقص لجعل كلها متقما فجعل بعضها علم واصل
لغزو ان الدفول ثم الحكم بنصفه عليها فيصير هذا ملكا وذا متلكا **قوله** ومعناه اذا اشترى نصفه فمتركه كله فان
كان من متركين فباع احدهما نصفه لانه فللمترك حوالته فخر احدهما لعدم الرضا ودلالته **قوله** واصل هذا ان
المدبر يجري عند حبيبه خلافا لهما كما لا عاق ان توجه حتى احره يكون معبرا بحقيقته احره ولما كان المدبر
محررا عند افعى على نصيب المدبر واحد بترس نصيب الاخرين حيث اخرج عن محله البيع والهبة فملك واحد
منهما ان يدبر نصيبه او يعق او يكتب او يصير المدبر في نصيبه ما او يسوي العبد نصيبه او يتك على
حاله لان الملك للمدبر باق في نصيبه فيمكن المترك من استراجه الملك نصيبه ايضا بخلاف اذا اعتق احد
المتركين نصيبه فانه ليس للمساكن لمتركه على حاله لان ملك العتق لم يسوق نصيبه ولا يمكن المترك من استراجه
الملك نصيبه لانه بضره العبد فاذا اخار احدهما العتق صح لصاحبه ملكه لكن بغيب حقه فيه وسقوط
اختياره غير فلهذا لا يكون له ولا يضر المدبر وان كان المدبر افسد نصيبه لكنه لما اعتقه فقد ابراه عن الضمان
وقد عسر للمساكن سمان مدبر المدبر واعدا والمعتق غير لانه ان يضر المدبر دون العتق ان الاصل ان يكون
الصمان ضمان معاوضة صح او ازالا ما دون ولا اطلاقا ضمان المعاوضة ان يكون الملك المعوض متابلا بالملك
في العوض ان يمكن العمل به الا الاصل بضر المدبر لان نصيب الساكن كان محلا للمنفذ من ملك المدبر فان المدبر
لكونه قناعا ذلك لا يضر المعسر لان العبد عند الاعا والاعمال المنفذ من ملك المدبر كان المدبر فلهذا يضر

المدرور والمعتق **قوله** حتى جعل ضمان الغصب ضمان معاوضة **قوله** لو كان ضمان الغصب ضمان معاوضة لم يطل القضاء بالضم
بالافراق الا على قبض فما اذا غصب من هذه فأنكر عبده وقضى عليه بعتقه والذنا بغير قبض مع هذا لا يطل
النساء قلت قلت الغصب ليس لموضوع لاسان الحكم وانما يست الحكم ضرورة ان لا يجمع البدل والمبدل في ذلك
واصل فلا يظهر كونه معاوضة فيما عداه اذا لم يثبت ضرورة العدم وموضوعها والمدرور ان يضمن المعتق فمعدله
كان له في الاصل لمغير هذا التثنية في حقه لانه كان له ولاية للاسباع به الى الموت وقد بطل ذلك بالاعتاق
الاستحقاقه اخرج الى الحرية بالسعاية او الضمان لكن مدررا لاقنا لان اعتاقه ونج حياه على ذلك التثنية وهو مدرور
والضمان مدرور فمعدله التثنية يوم الاطلاق واذا ادعى المعتق الضمان لانه يختلف لا يمكن المحضون لان ما صار في التثنية
لا يمكن التملك وانما يضمن اذا كان مؤثرا لانه ضمان للاعتاق وانما يختلف اليسار والاعسار **قوله** المضارب
اذا استقرى براس المال وهو الف درهم فبدين فمعدله كل الف فاعطى ربا على الف فمضارب المضارب يوم
كانا ومضربا وهذا ضمان عنق مع هذا لا يختلف **قوله** هذا ضمان اعتاق وهو فساد لا ضمان برأه الفساد والاصل
فالفساد المملك متى كان بطريق السرقة كالعبد المشتري اذا اعتقه احداهما كخلف الضمان باليسار والاعسار
ومعد الضمان جبا فساد المملك لان الاعتاق صادف كل واحد منهما لكون كل واحد منهما مملوكا لرب المال لا استعالة
براس المال غير انه انما يضمن للمضارب لعلو حو المضارب بالسرقة كل واحد من العبدين **قوله** ومعه المدرر بلنا
قيمته فبأثره على لزمنا فاعلم المملوك بملك الاكرام ولا استرجاع لو اسلمه اليه وقضاه الدين بعد موت المولى
وبالتدريس لموت الاسترجاع وبقي الاخران في مثل نصف قيمته لو كان قنا لانه يسفح بعض المملوك وسر له اي غنة
وبقي الاول الثاني واليه حال الصدور التثنية عليه الفتوى **قوله** والاصح منه فمعدله ما ملكه مع ليس للمدرور ان يضمن
المعول التثنية الذي ملكه بالضمان حرمه الساكن لان المملك هو التثنية لم يظهر حق المعتق لان زوال المملك
عن المحضون الى الصامر عند اداء الضمان مستثنا الى ذلك الضمان فبما ينز الضامن في حق غيرهما
فيسل الضمان مفسوفا لان السائل لا يساوي بابت مزوج دون وجه فغلنا بالتبيين **قوله** عند ما صار كالم
مدرور المدرور وصار مملوكا نصيب شركه بالقيمة ضرورة تكمل التدريس ولا يصح اعتاق الاخر لمصا وفيه ملك الغير
ولا يختلف هذا الضمان باليسار والاعسار لان القياس ينعى اختلاف الضمان باليسار والاعسار كما في الغصب
انما عرفنا الاختلاف في ضمان الاعتاق بالنقص على ما روينا ولا نص في التدريس والمعدول عن القياس لانه عليه
عدم الا اذا كان في ضمان من كل وجه والتدريس ليس ينعى الاعتاق من كل وجه لان ضمان التدريس ضمان مملك
كالضمان الواجب استلاد احد الشركين لامة المشتركة وذلك لا يختلف اليسار والاعسار بخلاف ضمان الاعتاق
لانه ضمان جنابة وابطال والاولا كل المدرور ان يعهد بغيره على ملك **قوله** لا يسئل عليها اي بالاستسقاء **قوله**
وقال لان آثر المملك استسقى اجاره به يضمن ليس للملك ان يضمن بها وله ان يستعجها في نصف قيمتها لم يكون حرة
لا يسئل عليها وذكر في الاصل رجح ابو يوسف الى قول ابن جنيب لهما ان المملوك لم يصدق على شركه ان يملك عليه اقراره

كأنه استولدها او اقربا لاستلاد على نفسه كالمستوى اذا اقران البايح اعطى العبد من البيع ومحمد البايح فان
المستوى يجعل مفعلا كذا هذا ولا سعاية للمقران يدعي ضمان التملك على الشرك في السعاية فاصبح الخدمة
على المملك لانه لو اقر بالاستلاد او الاستولاد بنفسه لا يكون لصاحبه ولاية استخدامها كذا هذا واولا لم يكن له
ولاية الاستخدام وصار حرا لبيته محبوسه عند ما عاوجه المملك بضمير الغير لان الشرك المملوك يمكن تضمينه في حرة
الاستلاد والاقربا بالاستلاد ومنه في الولاية التي اسعفت لخرج الى الحرية بالسعاية كام ولد النفراني
اذا اسلمت لثوم قيمتها عدل وسعت فيها لسعدا ببقاياها في ذلك المولى وبعد اسلامها واصرارها على الكفر
لخرج الى الحرية بالسعاية فاذا ادعت النصف عتق النصف فحق الكل عند ما ضرورة عدم الحرية الى ابي جنيب لانه
او بما لا يمكن الفسخ لان الاقرار بما مومبه الولد يتضم الاقرار بالنسب وهو امر لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن له جعل
المملوك المستولد كمن الخدمة للملك يوما بابت مقين لان المملوك يصدق فملكه كل الخدمة وان كذب فلم يضمنها
فكان النصف بالملك سجين فاستغناء وطرحنا المملك وكان له ان يخدمها يوما ويكون موقوفه يوما
اي يرفع عنها الخدمة يوما لان كل واحد منهما لقرانه في حرة استخدامها في ذلك اليوم والاستسقاء بالاخراج غير
عمر الرق استدامة الرق فيها ولم يوجبهما فافترق بينهما انهما ولد صاحب فله ان يستديم المملك فيها الى حرة
والملك يرفع منها في شركه سببا بخلاف ما اذا شهدا صديقا على صاحبه بعتق فخرج المخرج بعد استدامة المملك
وليس لقران سخدمها لانه يرفع انهما ولد الغير ولا ان يستعجها لانه يدعي الاستلاد يدعي الضمان التملك
استلاد على السعاية وانما ملكه عتقت الاقرار المملوكا كالثام ولده قد عتقت مومته وزعم انها مشركه وان
اقر له الشرك فيها فديم بسعي في نصف قيمتها لورثته المملك ولو كان على المملك نصف موجه حبايتها ونصف
وقال ابو يوسف النصف على المملك واد النصف لانه في مال سيدها وكسبها مال سيدها وقال محمد الكل عليها
لانها كالمالك بئذ لا يخدم لواحد ولا في حرة لزم المولى ليرصد في المملك الكل وان كذب فعليه النصف فينصف
موجه حبايتها لوقوف نصفها **قوله** لان مالها ام الولد غير منقومة عنده ومنقومة عندها لانها مملوكه محرم
مسمعها وطبا واحاد واستخدمنا فيكون منقومة كالمدرور وانما لو قال كل مملوكه في حرة بطل المولى في ذلك
ولان الوطى لا يستباح الا ملك الكاه او المولى ولم يوجبه الاول فعين البايح وثقت المملك انه ثقت المالكية والنقوم
اذا المملوكية في الادنى ليس غير المالكية والنقوم وحق الحرية لاساء النقوم اذ هو عبارة عن استحقاق لار عليه
الارطال بالبيع والاستسقاء منه وسن النقوم كما في المدرور لا يبرى لزام ولد النفراني اذا اسلمت تحت السعاية
وبقي انه النقوم ولكن قيمتها بثلث قيمتها فانه لان المملك مملوكه مسمع الاكرام ولا استرجاع بالبيع وقضاه
دينه مخالفة بعد مومته وبالا استلاد فارتان في واصر خلاف المدرور لما روينا في حرة فله يوم اعتقها ولها
وصيته الحرية ورواها النقوم ولكن يبعد عرافا لحرية اجماعا ولا اجماع في روال النقوم فثبت وان النقوم
لا يستلاد بالاحتمال حرا وبني محرم للنسب فلا نعوم وهذا لان الادنى ليس كالمنقوم في الاصل لانه طوع لملك المالك

لا يصير مالاً ولكن متى احرز على قصد التحويل لا لا مستقوماً ويثبت له ملك المنفعة معافاً اذا حصلها واستولها
ظهر لحراره لها الملك المنفعة والنسب لا تعد التحويل وكان محرراً احراراً لم يملكوا فصار كان
الاحراز لم يوجد أصلاً في حق المالكه فلا يكون مستقوماً وملك المنفعة ينفك عن ملك المالكه فلا يخرج ملك
المنفعة دون ملك المالكه ولهذا لم يسح الخرم ووارث ما كان بالامتنوناً في حصة بعلق له حق غايه وورثته
بعد موته بخلاف المدة لان احرارها المالكه حيث لم يظهر منه قصد الى احرارها الملك المنفعة ولهذا لم يثبت حق
الخرم والوارث لان سبب الحره في ام الولد منحوق في الحال لان اضافة الولد الواحد الى كل واحد منها على الكمال
اتحاد النفسين وادخل على حره نفسه احوالاً لم يظهر عمل هذا السبب في الحال افا كان حقيقه الفوق فخرج
الاسماع اذا قصد له كغيره وانما الى وقت موته وذلك لا يتحقق الانتفاع ملكاً الى وقت موته فيظهره حق سقوط التقوم
بخلاف المدة لان الاصل ان يعقد سبب بعد الموت اذا تعلقات ليست سبباً في الحال وانما يصير سبباً
عند الشرط وانما قضينا بانتفاء السبب في حال فخرج من نفسه نكره ما بالمدس وظهر اثر انتفاء السبب في حره البيع
لان سقوط التقوم بل في حق سقوط التقوم على الاصل وذكره في الخبر بعد الموت في امناح
البيع فيه لم يثبت معضوده اذ معضوده من المدس وان بقي ملكاً الى الموت ويعتق بعهده وهذا ما قد ذكره باب
المدس ولا وجه لصحة الا ان تأويلنا قوله قضينا انما تباع عليه وهو لم يجعلها ملكاً بعهده ولكن لما كان ما بها خرج
عن ملكه ما دام البعثة كانت مع المالك بعهده وانما فعلناها هكذا دفقاً للضرر عن المالك بغيره في حق ام الولد فان لا يبيع
تحت نضائي في ماله وانما في حق النضائي ما لا يسلط ملكاً حياً فانما كانت في ماله المالك بعهده ما دام في ماله
الكتابة وبور الكتابة لا يقتضي لم يكون ما يقابل ما لا استقوماً لان برك الكتابة في امله عقاباً فكل الحرج وهو ليس في التقوم
لانه السقاط لم اعلم انه سني على هذا الاصل انما على ازام الولد لا يقوم عند حبه وعندها معوم عند من المالك
منها اما اذا مات احد ما حقه عفت لم يبع للاخر عنه وبيع عندها ومنها انها اذا ولدت فادعاء احد ما ثبتت
نسبه منه ولا ينبغي لشركه عليه ضمان ولا سعيه على الولد عنه وعندها يضمن نصف قيمتها لشركه ان كان موطراً
وسعى الولد نصف قيمته لكان معشراً ومنها انه جازع بعت فولدت لاول مرسماً بعد المرحم ما نبت الام عند المشرع
فادعى البايح الولد يبيع وعلى البايح ان يرد جميع الثمن ولم يكن ان يجلس بالام بسا عنه وعندها يحبس حصها من
الثمن ومنها ان عصبه ولد ملكه عنه لم يضمن ثمنه عنده خلافاً لما كذا في الفوائد الظهيرة **باب عنق**
احد العبد ما سلب اليان فخرجت كل منها عنق بعض المملوك غير لمره لاول بعض المملوك وهو واحد في هذا
بعض مملوك وهو ما ان كثر فقدم الاول على هذا لان الواص من الاسمين **قوله** ومكانه ثلثه اعمد وقل عليه
ان ان فكل احد كما حرم خرج احد وقل الثالث فقال احد كما حرم فادام حاسوباً بالبيان لان الاهام منه فان عني
بالكلام الاول ما سلب عنق البات بطل الكلام الثاني لان في دابر الحر والعبد **فان قلت** العنق المهم بطل
البيان ولما كان للسان حكم الانسان فلا يصير ما معاً لحر والعبد فسحق لرب لا يسلط الايجاب الثاني **قلت** العنق المهم

ان كان معلقاً بشرط البيان لكن السان انشأ من وجه واظهار من وجه لان احد كالا ساول المعنى بعد البيان يصير
واقفاً في المعنى فكانا بياناً من جهة الوجه ومن جهة انه يجوز على البيان اذا طامه العبد ان لا يجبر
الانسان على اتمام العنق كانا طهراً وباعاً للايجاب الثاني لافاده العنق في الدار والنظر الى كونه البيان
انشأ ان اقصى لرب لا يسلط الاغناق الثاني فثبت العنق في الدار فالتنظر الى كونه اظهر ان يقتصر ان يسلط العنق
في الدار لم يكن فلا يثبت في ملكه بطل الايجاب الثاني وان عني بالكلام الاول اخرج عن الخارج بالكلام الاول
وغيره سائر الكلام الثاني لصحة كونه دابر من العبدين وهذا دابر دابر بالكلام الاول فان براء بالكلام الاول
الثاني فكل عني عن الخارج بالكلام الاول ولا يسلط الايجاب الاول لان حال وجود الايجاب الاول لم يكن
في قبضتين سقيتين لان العنق على البات انما يبع بالاجاب الثاني بعد وجود الايجاب الاول بخلاف الحكم الاول في ان فكل
عني بالكلام الثاني الدار عن الدار وغيره سائر الكلام الاول وان لم يبين المولى سائر ومات احد من
الموت سائر ايضا فانما اخرج عنق البات للايجاب الاول لرواها المخرج وظهر للايجاب الثاني وانما البات
بعض الخارج ما لا ياتي الاول والدار بالاجاب الثاني لان البات براحهما ولم يورثا الدار خيرة للايجاب
الاول وان عني به الخارج فعني بالبات في الايجاب الثاني وان عني به البات بطل الايجاب الثاني لما مر فان لم يمت
واحد منهم ولكن مات المولى قبل السان ساع العنق منهم على اعتبار الاحوال فعني بالخارج نصفه ومرا لاصل
نصفه ومرا البات بثلثه اربعة **قوله** وقال محمد كذا في العبد الاخر وهو الدار فانه يعنى بوجه بالخارج
فلان الايجاب الاول اوجب حره متردد منه وينزل البات على الدار لا يتعين احد ما بالبيان في سح منها لعدم
البيان وموافات البيان بغيره فيسح العنق فيها فنصيب كل واحد منها نصف الحره واما البات فانه يعنى
بثلثه اربعة لانه عني نصفه بالايجاب الاول وبعده بالايجاب الثاني لانه لم كان المراد بالايجاب الثاني البات عني منه
النصف الباقى وان كان المراد بالايجاب الثاني الدار لا يعنى شيء من ذلك النصف والنصف الباقى يعنى حال ولا يعنى
في حال فمستصف في ربعه فاصح له بثلثه الارباع واما الدار فوجه قول محمد للايجاب الثاني ما مر من البات الدار
وقد اصابا بالبات في ربع فكلنا نصيب الدار الربع ولما ان السان لم يعنى نصف البات الايجاب الثاني لانه
عني منها الربع لاستحقاقه النصف بالايجاب الاول والنصف المحقق بالايجاب الثاني ساعاً في السقيتين في الاخر
بطل ما لا ياتي في ربع مستصف في ذلك النصف فلهذا يعنى بالايجاب الثاني البات الربع **قوله** كذا في سقيتين
العنق لصحة النصف في كل من ملكه الصرف وغيره **قلت** انما يكون كذا في لو ثبت قصر اما اذا سح منها فادام
ان العنق المهم بغيره في الدار المحل عند حبه وعندها ما كان عند غير نازل كان الايجاب الثاني سقيتين في ربع
وطفاً وليس كان نازل في المحل كازم البعض فاما يعنى بالايجاب الاول نصف البات لعدم الاول لونه والاغناق
عنده بغيره في ربع الايجاب الثاني بغيره في ربع البعض وهو كالمالك بعهده ومرا لحره ومكانه اجماعاً حر
صح وكان الايجاب الثاني عند صحته يكمل حال سقيتين عني ربعه من الدار والبات في محمد بنون الايجاب الثاني متردد

بين الصحة والفساد لان العنق المبرم نازك حق المحل عند الاعتاق لا يجري فصا راجعا الى الجاني الثاني حين
وعند انزاله بالاجاب الثابت فبطل على هذا التدرج وان اريد به الخارج فيجوز للاجاب الثاني فتردد بين الصحة والبطالان
ولو كان صحيحا مطلقا لكان الثابت به عتق رقبته فاذا تردد بين الصحة والبطالان فنقد نصف رقبته بينهما
فصحت الدافل الرابع والاشكال على مذهب لم يورث لان قوله في نزول الحق المبرم وعدم جري الاعتاق كنول
محمد فيسحق لن يكون جوابا اذ لا يمكنه لن يقول لير الاجاب الثاني صحيح قطعا وسجي جوابا لم يورث لان
من بعد قوله فان كان القول منه في المرض فان كان له مال خرج قدر العنق من الثلث وذكر رقبته وثلثه اربع
رقبة عندنا ورقبته ونصف رقبته عندنا او لم يخرج ولكن احارب الورثة بالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى
العبد لم يجر الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفنا سواء ان نزل حواجر في النصف في الثابت في الثلث الاربع
وقد افاض عندنا في النصف ايضا فخرج الى مخرج له نصف اربع واقل اربعة حواجر في السهمين حواجر الثابت
في الثلث وحق الدافل السهمين بلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصيه ومحل
لعاذها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وما رجع المال
احدا وعشرين ومانه لثمة اعتد فيصير كل عبد سبعة فيعقب حواجر سمان ويسعى خمسة وعتق من الدافل
سمان ويسعى خمسة فيعقب حواجر ثلث لثمة ويسعى اربعة فيبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية
اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد حواجر الدافل منهم وكان سهام العتق عشرة وجملة كل رقبته
سبعة وسهام السعاية اثنا عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعقب حواجر الثابت لثمة ويسعى في ثلثه وبن الخارج سمان
ويسعى اربعة ومن الدافل منهم ويسعى خمسة **فان قلت** يسقى لير عتق كل واحد منهم ولا يسقى في سبي خرجه لير لثمة
اولا عند لي يوفى محمد لان الاعتاق عندنا لا يجري فاذا ثبتت بعضه سقى كل **قلت** الاعتاق عندنا لا يجري
اذا حادف محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق المتورع باعتبار الاحوال فلا لانه حينئذ يست ضرورة والثابت
بها يستدر بقررها ولا بعد وموضعها **قلت** ولو كان في الطلاق ما كان له رجل لثمة نسق ولم يزل يواحد منهم
فدخلت عليه اسرا فان مال احد كالمال في ثم خرجت احدها ودخلت لثمة المال احد كالمال في ثم خرجت احدها
لومر بالبيان كما مر وان ثبت في بيان بوزع حكم الطلاق عليهم باعتبار الاحوال وهذا احكام لثمة حكم المهر
والميراث والعور اما حكم المهر فيسقط مهر الدافل عنه ومن مهر الحارجه ربعة ومهر الماتبة لثمة ثمانية لان
بالاجاب الاول سق نصف المهر الحارجه والماتبة فيسقط مهر كل واحد ومن مهر ربعة والكلام الثاني
متروك لانه ان اراد بالكلام الاول الماتبة لا يصح الكلام الثاني وان اراد الحارجه صح الكلام الثاني فيسقط
النصف فيسقط به اربع ويكون ذكر الماتبة والدافل فيسقط مهر كل واحد ومن مهر اربع ومن مهر اربع ومن مهر اربع
لانه لو كان للاجاب الثاني صحيحا بكل حال لا فارق سق نصف المهر مورعا على الماتبة والدافل فيسقط مهر
الدافل ربعة فلما سقط عنه دل على انه وان يورث الصحة والبطالان والجواب لهما ان هذه المسئلة مركبة من الزاد

وهو قول محمد واما عندنا فليسقط مهر الدافل ربعة وبقي التسليم الفروع واجه على اصل الحق لانه الاعتاق عند
يجري فكان الرق ساء الماتبة فيصح للاجاب الثاني من كل جهة كما مر واما الطلاق فلما يجري فاذا اصابها جرح من الطلاق
صار مطلقا وكان صامعا بين مطلقه وغير مطلقه فاما اذا اصابها جرح من الطلاق فلما يصح اسما لوقوعه اجبا رافعا فيصح للاجاب
الثاني بكل حال لان العتق المبرم معلون شرط البيان فلا يكون للاجاب الثاني سرور داسين الصحة والبطالان فنزل
حكمه وهو سق نصف المهر لكان التردد الى اربع مورعا على الماتبة والدافل فيسقط النصف من مهر كل واحد
منها والفروق التي يورثها نوصد شخص متروك الى امر الحرة والرق ويكون محلا لانفسا العتق وهو كما كانت الماتبة
منه الخاتبة لمرور دافل الرق والعنق فيكون محلا للاجاب الثاني بانكن يصح الكلام الثاني من هذا الوجه بكل حال
واما في الطلاق فلما يوجد شخص متروك الى امر الحرة او مكرهة عند نصح ابعاع الطلاق عليها فلا وجه
لصحح الكلام الثاني من كل وجه فنقلنا ان صح سق نصف المهر وان لم يصح لم يسقط به سبي فيسقط به ربع المهر
ثم تردد هذا الربع من الدافل والماتبة فيصيب الدافل نصف الربع وهو النصف فلما سقط مهرها ولا يقال المعتق
سروده احوال لان هذا طلاق قبل الدخول فلا يوجب العور اما حكم الميراث فلما دخل نصفه والنصف من الحارجه
والماتبة نصفان لان الدافل وارثه سقن ولا يزوجها الا امرأه واحدة لان احدي الاخرين مطلقه سقن بالاجاب
الاول وهذا لانه ان اراد بالاجاب الاول الماتبة بطلت الاعاير الثاني فكانت الدافل وارثه وان اراد بالاول الحارجه
فالاجاب ابر من الماتبة والدافل وليست احدهما بالثاني من الاخرى فيسقط الارث سقن فكيف ما كان بالدافل
وارثه ولا يزوجها الا امرأه واحدة والنصف لها والنصف للاحرس الاخرين نصفان في كل واحد واحدة عور الوفاة احيانا
لاحمال كونها منكوبة ولا سمور عور الطلاق لعدم الدخول **قلت** ومن قال بالعدول احدا كجرحه اصابها او مات او قبل
او اعس او دبر او وهب فعين الاخر لان هذا الكلام اوجب عفا متروكا اسما عند قيام المحلية منها على سعي ايه كسر
في انزاله في هذا وفيه في الان حظها من الكلام على السواء فاذا فانت المحلية احدها بعين الماتبة لا يزال العتق فيه ومنى
بعين الانزال منه نزل ضرورة لانه لا طاحنة المنع من الماتبة او لان عدم التعيين لقيام المراج ومي برال المراج
مخرج احدها عن المحلية بعين الاخر مراد بالكل عام ضرورة وفوات المحلية بالموت والفعل طاهر وكذا البيع والبيعة
لانه لم سق فاما الاعتاق من كل وجه **فان قلت** لو قال احدها من ابني او احدها من ابني ولدي فانت احدها لم سقن
القيام للعتق والاستبدال **قلت** لانه اخبار عن مرابي ولا اخبار يصح اعني الحبث على البيان لانه في حكم الانشاء
فلا يصح اعني الحبث خلاف البيان لانه في حكم الانشاء فلا يصح الا اعني **فان قلت** لو اسرى احد العبدتين سمي لكل
ثنا وسرط الحارجه لنفسه فانت احدها بعين البيع في الهالك ونها تعين العتق في التام **قلت** الفرق بينهما اذا الهالك
ملك على ملكة في العتقين ولانه حين اسرى احدها على الهالك تعين السح فيه لعوده كما قبض فاما بعين البيع وهو حي
ونها لو بعيل العتق فيه لعين بعد الموت لانه بالاشراف على الهالك لا يحج عن محلية العتق وبعد الموت هو ليس
لمحل العتق معين في القيام ضرورة والكاتبه وتعليق عتق احدها بالشرط كالتدريس والرهن والابصار والابصار والتزويج

كهرجه فان احصر المال اجبره احكام على قبضه وعنى بالتخلية وسيسر الاحار لها وفي قبض ساير احتقون للعبد اذا
احصر المال بحيث يمكن المولى من قبضه وعلية وينز المولى يصير قابضاً وكل قبضة وقاية زفر لا يجبر على القبول وهو
القباض لا يعلق العوض بالشرط لهذا لا يتوقف على قبول العبد ولا تحمل الفسخ ولا يجبر الكالف على تحصيل شرط الاحت
لان الاحت يكلفه اعدائه لا ايجاداً فلا يجبر المولى على ايجاد الشرط كما لو علقه بعبارة الشرط ادلا استحقاق له قبل
وجود الشرط واذا لم يكن محجراً على ايجاد الشرط لا يتم الشرط بفعل العبد لان الشرط اذا متصل لقبول الاله قال الى خلاف
الكسابة لانه معاوضة والبر لا يجب فيها فاحتجنا الى جعل المولى قابضاً على كسابة كسابة عن التمسع عن عهده الواجب
ولما لهذا اللفظ باعتبار الصورة ونحوه باعتبار المعنى والمقصود كتابه ومعاوضة لانه حصة على اكتساب المال ورغبة
الا وآثار ما جعل له من العوض وليست الكتابه الا هذا وهذا المال عوض من وجهه لو طلقها هذه الصفة كان بابنا ولو وجد
المولى بموافقته لم يبرئ من ايجاد ما نود من الا بر من يوفى خطه عليها فوفى ما عليه حكم التعلق ابرار رعاية
للشرط المولى دفعاً للفرقة حتى يتم بالمولى وصحة ولا تحمل الفسخ ولا غش حوار البيع ولا يبرى الى الولد المولود قبل
الاداء ولا يصير احوا كسابة حتى كان للمولى لراصد حصة بل ارضاه ووفى ما عليه مع الكتابه والمعاوضة ابرار دفعاً للفر
والفرور عن العبد حتى يجبر المولى على القبول اذا ادى العبد المال كالكسابة اذا جبر بحرق على قبض العوض والمعاوضة
وان لم يجز التعلقات وهذا لان المولى مضى بالعوض عند اداء العوض اليه والعبد لا تحمل الحصة في اكتساب المال
الا لئلا يفسد سرف الحكة فلو لم يجبر عليه لتفرض العبد والواجب لا يتفرض السيد به بطه نظير الاله شرط العوض فانه يعتبر
التباين في العوضين وبطلان التسوية وبرد بالعيب وخيار الروية علما بان تبين **قوله** ولو ادى البعض فانه لو ادر
البعض اخبر على القبول اعتباراً للبعض بالكل ولكن لا يعنى ما لم يود الكل اذ لا يتم الشرط باء البعض بخلاف الكتابه
فانه اذا ابراه المكاتب عن بعض البر ادى الباع عتق لان الحال عه واجب على المكاتب تحقيق ابراه عنه سواء
ابرأه عن الكل او خط بعضه وهذا لا مال على العبد فبطل الخط والابرأه ولا يعنى ما لم يتم الشرط **قوله** رجع المولى
عليه وعنى ما رجع على انه حصل بالقبول بعد الموت الى قوله لان لا يجب المال لقيام الرق لان المولى لا يسحب
على عبده ديناً **فان قلت** فلما لم يجب المال المدين على الالف فما القابض في تعليق التدبير بالقبول **قلت** هذا
تعليق التدبير بالقبول لا الجاب المال بالقبول فكان بمنزلة قوله ان قبل الف درهم فانت حذر ففعل كان مدين
يجوز تعليق التدبير بالقبول وان لم يجب المال كما لو علق بدين بدخول الدار فدخل كان مدين او انما لم يجب المال
مع قبول لقيام الرق لان المدين ملك المولى المولى لا يستوجب على مملوكه ما لا يفسد حاله فمدينه كذا قالوا
اعتقه على حال لان المال يجب على العتق والمولى يستوجب على مدينه ديناً كذا في الدخيرة **قوله** وان قبل بعد الموت
ما لم يصفه الوارث او الوصي او القاض كذا قال الامام الحارثي **قوله** وهذا صحيح اي قوله انه لا يعنى ما لم يصفه
الوارث لما ذكرناه الحق وهو ان الميت ليس باهل للاعتاق وذكر الوقت **فان قلت** اهليه المعلق لذكر الحكم
ليس شرط حال وجود الشرط الا يرى لرجل اذا علق طلاق امرأته واعتاق عبده برحول الدار ثم جن فوجر الشرط

وهو مجنون مع الطلاق والعتاق فكذا استحق ماله المدبر على ما جازى لغير الموت من غير توقف الى انما
الوارث **قلت** الفرق بين هذه وتلك طاهر وان احل الالهيه ذلك حق المعلق لا غير هذه الا حلال
في موضعين حق المعلق في حق المملوك وهو العبد صار للوارث فلم يكن مديناً معلقاً حيث مر الا حلال
في مكان العبد في ماله المجنون فان ملك المعلق لا صغير فتراعى صفة المعلق في وقت التعلق لان ذلك وقت
وصفة المملوك في وقت وجود الشرط لان ذلك وقت انقال الحكم به فاما لم صغير المملوك فيه وقت وجود الشرط وفي الطلاق
والعتاق لما ان التعلق ومع صحته والتعلق واما ماله المدبر فاما لم سلق عنه مسمى ابرع العوض كان
تصرف الميت لا عتاقاً فورا بله غير يتوقف اذ لم يكن مال غير ويسعى المدين واما ماله مملوكا تعلق عنه
بعد الموت يتقبل الالف فيقبل ليرفع دخله في ملك الغير فلهذا لم يصح عتقه من غير عتاق وذكر الغير لانه
انما لم يجب بهما بدون عتاق الوارث لان العتق باخر عتاق الموت الى التيقيل والعتق متى باخر عتاق الموت
لاست الا باثبات واحد من هذين لآخر الوارث او الوصي او القاض لانه صار لمن له الوصية بالاعتاق وذكر
لانه لما كان لا يعنى الا بالقبول لم يكن العوض معلقاً على الموت في مثل هذا لا يعنى الا باعتاق واحد
من هذين كالموقوف استرجع مولى بغير عتاق المدبر لان عتقه تعلق بمشئ الموت فلما بشرط اعتاق
احد من هذين **قوله** ومن اعتق عبده على صفة منه صلا فيقبل العبد عتق من ساعته لان الاعتاق على الشيء يتبع
وجود القبول او وجود المقتول وعليه صفة منه فان مات المولى او العبد قبل ان يخدم شيئاً فغلبه فيه نفسه
عند حييته ولم يترفع عند محله صفة منه ولحق المسألة صانع على المولى الذي اذا عتق عبده الذي على ختم
اسلم احدهما فغلبه فيه نفسه عند ما وعده فتمدح وعلم ان مباع عبده من نفسه وعنده لعمدة الامة ووجه
البشارة كما يتخذ وتسلم الخدمه التي يرد الرقيق بموت العبد او المولى بعد تسليم الامة بالمال او لا احتقاف
والحر باسلام احدهما اذا اسلم المسلم ممنوع عن غلبتك احر وعلمها رها مالا الرقبة البضا لانه معاوضة المال
بالمس على لان نفس العبد ليست مالاً حقه اذ لا يملك نفسه فصار كالنزع اسراه على عبده ولم يسلم العبد
اليها حرة اسحق فانها برح عليه بتمه العبد لا بتمه البض اي ماله لعل لان هذا العتق لا يحمل الفسخ لوقوعه
مبادلة مال بالمس على وهو العتق فاذا بقي العتق كان الموجب تسليم اجار به فاما يجب تسليمها وقد عرى تسليمها
فيلزم قيمتها كماله والحكم ولما انه معاوضة مال بالمال لان العبد مال حق المولى كذا المانع بايراد العتق عليها فصار
كالو اسرى اياه بامه فملك قبل القبض او استحققت فان الباع يبرح بتمه الامة وكذا لو باع العبد
بكنى دار وقبض العبد ما رجع عليه ثم اهدى من الدار واستحققت فانه يبرح بتمه العبد ولان المولى لم يبرح برح وال
ملكه لانه لا بالعوض المبرط فاذا لم يحصل ذلك وجب له رد الاله العتق وانه مستقر لان العتق لا يعمل للاسما ص
هو د عليه فتمت كما مر في الايام **قوله** ومرا لا اخر اعتق منك على الف درهم اي على ليرز وجبها ولم
يذكره عامة النسخ لفظ على قبل قوله على ان يزوجها وهو الموافق لفظ اجماع الصور لشمس الامة ولانه يستفاد

لست

وإنما علة علمه أن لا ملك إلا له حاكم حقيقته وكما لا يستدعي الإنسان الملك على نفسه لا يستدعي الملك على غيره وحال

عن التصرف في كسب المكاتب الدعوى تصرف فلا يصدق المكاتب بخلاف الابانة ما جرح على نفسه التصرف
 في مال الولد عند الحاجة فلا يحتاج الى تصديق الولد عند التصديق من المكاتب لا بصريح الجارية ام ولد للمولى الا حق
 الملك بابت وكسبه وذكركا فاما ان النسب الولد لا يرى انه لو عثر سفلت جميعه ملك فلا حاجة به الى الملك
 وليس للمالك مال الولد ملك والحق ملك حتى صح التزوج من الاب لا يمكن ان يات النسب بدون ملك الجارية **قوله**
 وصحة ولدها اي على المولى فتمد ولدها به المكاتب يوم ولد اي على تقدير تصديق المكاتب المولى في دعوى الولد بناء
 على هذا شبه ولد المخور فان الملك الام بابت فزوج دون وجه فشباه المولى المخور الذي له الملك طائفة الا حقيقه
 ولد المخور حر بالقيمة فكذلك انما في الابضاع **قوله** حيث اعتمد في ذلك وهو ان كسبه اي الولد حصل له
 كسبه فان المكاتب كسبه والجارية كسب المكاتب فكان الولد حاصل للمولى ككسبه فيصح ان يكون هذا دليلا
 شرعيا على الترتيب ولين جارا ولكن لما كان المولى في نوع المخور وجب عليه فمده الولد للمكاتب **قوله** فلو ملكه اي يملك
 المولى يوما ولجارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يستسبه عند الدعوى بسبب ملك المكاتب فتمت شبه
 عند ملكه اياه وذكر في المسقط واذ ملك المولى الجارية اي في صورة التصديق يوما من الايام صارت ام ولد
 لانه ملكها وله منها بابت النسب **قوله** لقيام الموجب وهو الاقرار بالاسيلا **قوله** ورواى حق المكاتب يعني ان
 معارضة المكاتب اياه التكتدب اصح صحه دعوى وقد زالت هذه المعارضة حين ملكه **قوله**
الامان وجه المناسبة ان كل واحد من العاقل والامان لا يثبت الره والاكراه فتمام من محاسن سرعية الامان هي
 تصديق السامح المنكح ايجاب ان السامح كان متروكا قبل كسبه في صورة خبره لكن اجبره نفسه محتملا للتصرف
 والكذب في الجمين يوجب طيب الصدق وقابله الكلام ابتاع الصدق في قلب السامح ومن محاسنها ان فيه الكلام بذكر
 اسم الله ادلا زينة كماله للكلام لا يذكر اسم الله تعالى ومنها ايضا تعظيم اسم ربها الله تعالى او صفه صفاته
 فان من اقمه في حق عظمه وشرفه حتى منع نفسه عن مرعوبها صداره عنك حرمة المفسر به في الجمين في اللغة
 عنان عن القوة وحسن قول لا واحد احسن بالجمين في السرع جبان عن تحقيق ما قصد من البر المستقل نفيا
 او اسانا وشروطها في احوال كونه عاقلا بالغاه في الحلف كونه جارا محتملا للصدق والكذب لا يكون ذلك الا في
 المعتود وسببها ارادة تحقيق ما قصد بها وبطلان هذا ارادة تحقيق ما قصد من اظهار صدقه في قلب السامح
 وارادة تحقيق ما قصد في نفسه من فعل شيء او تركه كدخول الدار وغيره وركتها اللفظ الذي يعقده الجمين وحكمها
 البرهان بغير الجبر اذا وجب تحقيق البر والكفار عند قواب البر خلفا عنه وانما قيد بقولنا اذا وجب تحقيق
 البر لان من الامان ما لا يجب تحقيق البر بل يجب تحقيق ما ياتي من بعد لئلا يثبت يوم الجمين بوعان عين الله
 تعالى او صفته وعين يعبر فالاولى مشروعة بالكاتب وهو قول الله لا يكون اصابكم تاسه فتكون ذكر يوسف
 تاسه بعد ان ترك الله علينا والسنة وهو قول الله لا يغرون ورسا ولا لاجاع فالصحابة ومن بعدهم خلفون
 ويخلفون والحمد لله رب العالمين وهو تعلق الجرا بالشرع وان دخلت الدار فانت حرا وفيها حجة وعمر وما

فيها

ذكر لانه النمام حكم عند الشرط حولت دخلت الدار فانت حرا وفيها حجة وعمر في احوال فيصح البراه عند الشرط وهو
 ليس بمنزلة وضعا وانما سمي عبدا عند الفقهاء لحصول ما هو المقصود باليمين بالله توبة وهو يحمل على الشرط او المنع عن
 الشرط وكان عينا مع حتى لو طلف لولا الحلف فحلف بالطلاق او نحو ذلك الجمين بالله لا يكره فالنفي في الصحابة كانوا
 يباشرون في العهود والمواثيق ولكن تغلبه او لم يتكلمه حتى لا يبعده عن حمة اسم الله توبه واليمين بغير الله مكرهه
 عند البعض لقولهم لمكان منكم حالنا فليحلف بالله او ليدر منود ليل على ان اليمين بغيره واجب الترتي وقولهم بلعون
 من طلف بالطلاق او حلف به لان اليمين تعظيم المفسر ولا يجوز ذكر غيره موه عند عامة العلماء الا بطلان لا يحصل
 بها الوضوء لان اليمين تعظيم المفسر ولا يجوز ذكر غيره خصوص في زماننا فان اصدق الا بصدق بل انوع عليه
 في اليمين بالله لقله مبالا طهرت الناس فمضى الحاجة الى الوضوء بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمر بن عاص
 انه طلف بالطلاق عند النبي فلم ينكر عليه رسول الله ولم يكرهه ولا يكره عليه وما روى نحو ذلك على الحلف
 به لا على وجه التوبة او على الحلف في المأخوذ وهذا عندنا مكره لانه لا يحصل به مع التوبة **قوله** الا ان على من ضرب
 وجهه الاخصار على هذه التلثة طاهر لان اليمين بالله لا يخلو ما كانت فيها من اذنه فلا يخلو ما كانت المواثيق
 دسا وبه او عقبا وبه فالاولى المستعقده والباية الغموس وان لم يكن فيها مواضع لا دينيا وبه ولا عقبا وبه فاني
 اللغو وذكر في الابضاع وهذه الاقام التلثة التي ذكرها انما ياتي في الجمين بالله توبة فاما الحلف بالطلاق والعاقب
 وما اسبه ذلك فليكون على اسم المستقل هو كالجبر المستعقده وما يكون على اسرة المأخوذ فلا يوجب في اللغو الغموس
 ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك ولا يعلم بالطلاق وانما وكذا الحلف بغير لان هذا الجبر وتحقيق **قوله** بانهم
 بها صاها لولدهم الجمين الغموس يدع الدار بلع اي خاليه عن اهلها وقالهم من طلف كاذبا دخله الله النار
 وسمى غموسا لانه نفس صاحبه في النار **قوله** وقال السامح بها الكفارة وهذا بآثار على اصل ونحو ان يحمل الجمين عند
 نفس الجبر بشرط العقابها وجوب البر بما فيه تعظيم الله توبه وجوب البر بغيره حرا فيصور فيه البر والحر
 الذي يصور فيه البر خير يحمل الصدق والخبر الذي لا يحتمل الا يكون محلا لليمين والعقد لا يستند الا على السامح
 قوله ولكن يواخذكم بما كسبت فلونكم والغموس مكسوب القلب لانه مقصود بالقلب وكسب القلب ليس الا
 قصد القلب اذا كسبت عار في العمل وفعل القلب لا يكون غير القصد كانه قول ولكن يواخذكم بما قصدت
 فلونكم من الامان واراد المواضع الكفارة لانه فسر هاء انه اخرى بالكفارة فقال ولكن يواخذكم بما قصدت
 الامان فكفارته واراد بالعقد الصدق ايضا لانه براد به القصد في بقا عقدت على فلي اي قصدت ان ترك
 الامان في حمل العقد على الفصل حمل المواضع المطلقة على الكفار لئلا يورد الى المخالف من النص لان
 الكفار سريعت العقود اذ صار كاذبة ما حلت فعلا لست بعتك حرمة اسم الله به فلا يجب الغموس في كاذبة
 في الاصل للاستسهاى بذكر الله توبه كاذبا والى وحسنه قوله في ان الدرس مشرون بعد الله واما انهم ما قبلوا الا
 قدر الله توبه الجمين الغموس بالوعيد في الاخر ملك كانت الكفارة فيها واجبه لكان الاولى بانها وقالهم

المشروقات
خمس الكبار والكفارة فيمن وعد من جنس الجن والانس كره محض ولا يجب الكفارة كسائر الكبار وهذا لان
لله اقتسام عباد محضه وبسببها مباح محض وعقوبة محضه وبسببها محظور محض وكفارات مترددة على الجاهل والعقوبة
فانها يجب اجزائه لا يستلزمه وبسببها مباح محض وهو عباد محضه وشروطها لا ينفك عنها كسائر العبادات
وبسببها لا يشرط العقوبات فكما يجب بغيرها وسات عليها وبسببها مترددة على الجاهل والاباحه وفلان المعقود لانها
باعتبار موطن حرمه اسم الله تعالى باليمين مباح وباعتبار هتكه فهو الحرام فلو لم يشرط في الجور محض لان
الكذب بدون الاستسهاك بالله محظور محض فلو لم يشرط في الجور محض لانها لا يشرط في الجور محض لانها
سببا للكفارة ولا يلزم الطهارة لانها لا يوجب الكفارة بنفسه لان محظور محض لانها لا يشرط في الجور محض لانها
لكونه امساك بالمعروف عند الجمهور ولا يلزم الاطهار لان الكفارة الفطر لا يجب بفعل مباح في نفسه محظور
لجاء زوجته والكل جزء ومع قولنا محضه لا يكون فيه تاويل الاباحه ولا شبهة الاباحه حرمه اذا لم يشرط في الجور محض لانها
الاباحه في نفسه وحرام لغريم وهو الصوم فوحده كبريا لا اول الكفارة بالمال ولا يلزم قبل الحرم صبرا متوقفا
لان عسر الفعل ليس محظورا حتى لو فعله في غير الاحرام والحرم لم يحرّم وانما حرم باجراره او ما حرم لانفسه والاحتياط في ما لا
ان لا يله قوت في التشديد فلا سائل الا المعقود وبالحقيقة في كبره لانها تنافي عن عدة فاعيد وانما يتصور الانفكاك
وفيما يتصور فدا محل لان ضده قال وتعليل المحصل عقد ولا يتصور في ذلك المانع والمواضع المطلقة يرادها
للمواصلة في الاخره لانها اذا ارجأ فاما في الدنيا فقد يواخذ المطيع اسلاره وينبغي على العاصي استدراجا **قوله** وعين اللغو
وهو ان يحلف على امر في الماضي او الحال وهو يظن انه كما قال ولا امر بخلافه بان يقول والله قد فعلت كذا وما فعلت وهو
يظن انه فعل او ما فعل كذا وقد فعل وهو يظن انه ما فعل او راي شخصه في فعله والله انه لم يبد بظنه زبدا وهو
عمر او طار او الله انه لغوا بظنه عرابا وهو صلاه فبذلك يبين برحوا ان لا يواضع الله بها صاحبها لقوله لا يواضعكم
الله باللغو في انما **قوله** فان قلت فاما في تعليق نفي المواضع بالرجاء وهو منصوص عليه فيكون معطوفا على **قلت**
ثم لا شك في نفي المواضع في اللغو المذكورة في النفي في التمسك بالصوم الذي ذكره لانها تختلف فيها فعل النفاق في عين
اللغو ان يجرى على لسانه فلا قصد سوا كان في الماضي او في الاتي بان قصد السبب في حري على لسانه اليمين واللغو
الساقط الذي لا يعبده وكلام غيره ولغو اليمين الساقط الذي لا يعبده في الايمان في المواضع المعاقبة ومعنى
الاية لا يعاقبكم بلغو اليمين خلفه احكم لم لما كان الخطاء في حقوق الله تعالى لا يحل له عند الله والامر بما
لغو اليمين في الماضي اذا كان لا يعبده لا في الدنيا ولا في الاخره عند اسماء لغوا ومنعقد وبسببها يحلف على
امر في المستقبل لم يعمل او لا يفعله وكلها لزوم الكفارة عند الحنك لقوله تعالى ولكن يواضعكم ما عتدتم الايمان
والمراد به اليمين في المستقبل لم يعمل قوله واحفظوا انما لكم وانما يتصور حفظ اليمين في التمسك في المستقبل ولا يفسر
عقد الايمان في العقد بغير ابطال الكلام بالكلام على وجه معلوم بها حكم فيصير عند اسماء كسائر العقود
الشرعية ولا يفسر الايمان بعد توكيدها والنقض يكون في موضع العقد وانما يتصور في المستقبل وهذه

اليمين على ثلثة اضراب يجب الوفاء بها كاليمين على الطاعات وترك المعاصي وما يجب فيها الحنك كاليمين على فعل
المعاصي وترك الطاعات وما يحرم من البر والحنك **قوله** والقاصد اليمين والمكره والناسي سواء وجوب الكفارة
لان اليمين عقد ورد على الجبلة المستقبل الحقيقي الصدق منه فلو اصر لم يكن الغوس حينا حقيقيا لانه حصر محض
كربا وبسببها محال التصور بصورة اليمين وكذا اللغو لانه امر قد مضى فلا يمكن حقيقته وهذا لا يخلف بغير ان يكون
ما صلا او مكرها بان اكره على ان يحلف لئلا يرضى الدار لخلف مكرها ثم دخل بحك الكفارة او ما سببا اي مرهوب اخر
اللفظ لم يذكر انه يلفظ بلفظ اليمين سببا بل لا انا سنا فيقول على الله غير قاصد لليمين والاصل فيه قوله
بلت جده من وجهين من وجهين من الكفارة والطلاق اليمين والناسي في حاله فيه ونقول لا يفتد بيمين المكره والناطقي
موصفا للكفارة ومرفعل المخلوق عليه مكرها او ناسيا فهو سوار وكذا اذا فعله وهو مع على عليه او محزون لان الشط هو
الفعل وقد وجد حقيقته وانما اليمين لا لا اعدام الرضى والقصد وذلك بسبب شرط **قوله** ولو كانت حكمه رفع اليد
وهذا جواب سؤال معذور وهو ان يترك الكفارة سرعا لاجل سر الذنب ولا يثبت الجحون سوا لاجب الكفارة اذا لا
المخلوق عليه حاله الجحون فاجابه عنه وقال اعلم وهو وجوب الكفارة في امره دليل الذنب وهو الحنك لانه حقيقه الذنب
كوجوب الاستبراء في امره دليل شغل الرحم وهو وجوب الكفارة وهو استحبات الحكم لانه حقيقه الشغل حلاله
بج ان لم يوجد الشغل اصلا بان اسرى جارية بكر او اشراها مكرها وهذا كثير النظم **باب**
ما يكسر عننا وما لا يكون حينا لما ذكر في سوابك ان سرع بيان ما يكسر عننا من اللفاظ وما لا يكون **قوله**
كالرحم والرحم وجميع اسماء الله تعالى وذكر سوار سوار وعارف الناس الحلف به او لم يتعارف بها وهو الطاهر من
اصحابنا وهو الصحيح لان اليمين باسم الله يستلزم ان كان منكم صانعا فليحلف باسمه او ليدر والحلف بسائر
اسمايه حلف باسمه وما سبب النفي وبذلك الله لا يراعي فيه المعروف وقال بعض اصحابنا كل اسم لا يسمى به غير الله فهو كالله
والرحم هو يمين باسم يسمي به غير الله كالحكيم والعليم والفادر فان اراد به حينا فهو يمين وان لم يرد به حينا لم
حينا **قوله** او بصفه موصفا الى يحلف بها عرفا كعرف الله وجلاله وكبرياه وقال العراقيون من سنا الحنك الحلف
بصفات الذات كالقدرة والعظمة والعزم والجلال والكبرياء بيمين الحلف بصفات الفعل كالرحمة والسخية
والغضب والرضا بيمين بيمين وما لوصف الذات بالاجوز لم يوصف بيمين وصفه الفعل ما يجوز لم يوصف
بيمين فانه تعالى يرضى الايمان ولا يرضى الكفر والو ان ذكر صفات الذات كذكر الذات وذكر صفات الفعل
ليس كذكر الذات والحلف بالله مشروع دون غير الله وهذا الطريق عسر مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذا الفرق
الاساره الى مرهوبهم ان صفات الفعل غير الله تعالى والمرهوب عندنا ان صفات الله لا هو لا غير وكلها قد عدا في سبب
الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل والاصح ما قلنا وهو اختيار مشايخنا ما وراة الله لان الايمان مبنية على
العرف بما عاينوا والناس الحلف بغير حينا وما لا فلا لان اليمين بما يفتد الجمل والمنع وهذا ما يكون فما يفتد
الحالف بغيره في كل موضع جعلت بيمين الله وصفاته وهو جميع صفاته فصار حرمه ذاته وصفاته حلاله

او ما تعال على بقصد الخلف بغير او انبأنا وهذا انما يكون اذا كان الخلف بها مستعارا واما اذا لم يكن فلان الاسم
عنه على لفظ ذال على الذات مع صفته كالرحمن والرحيم والعالم والصفه عبارة عن المصادق الى يحصل عروضا لله
باسما فاعلمها كالرحمن والعلم والعزم **قوله** ولان بذكر مراد به المعلوم **فان قلت** وقد يقال ايضا انظر الى حيز الله
المراد به المقدور ثم قوله وقدره الله يعني **قلت** مع قوله انظر الى القدرة الله اي الى اثر قدره الله ولكن عرفت
المضاف والمضاف اليه مناسه فان القدرة الباطنة **قوله** ومن خلف غير الله لم يكن صالحا لقوله ومن كان منكم صالحا
اكدت **فان قلت** مراد اسم الله بتوحيده و صفاته كقوله تو والليل اذا بعثني الاله والصبح اذا نطق الاله فلا
اقسم عاصرون وما لا تبصرون وغيرها من الابيات هذا يوضح على جواز ان يسمى بغير اسم وصفاته واما قلنا ذلك لان
ما عظمه الله فهو واجب التعظيم فالاقسام بالاسم تعظيم المسمى به فلا سحر ان يكون للمجد والاء تعظيم ما عظمه الله
بالشتم فكيف جاز ان يسمي عنه **قلت** لا يصح هذا القياس لان الله تو والاء الاجاد والاعدام والاسم والاني والتعظيم
والتحقير فلان الله تو عند عر الخلف بغيره لم يبق للعبد والاء ليرحلف بغيره فان الله مفروض الطاعة واحترام
اسمه ومن لا يؤمن بالله او لا يؤمن بالله فان حرمة لم يكن ليداء في الجاهل ليرتد حرمة ان لم يزل لكن العبد
لا يدرك ما وجه جواز التعظيم فلان الله تو العبد من تعظيم بغيره بوجه الشتم على العبد ان يسمي واما الله تعالى
فله والاء ان يست احرمه لمن ساء ما ساء الى اي وقت ساء وليس للعبد ذلك واما اعطاء الناس ما يحلفون
تو بغير تو فان اعتداه خلف واعطى لير البرية واجب بكونه كذا في محاسن الشرائع وذكره في سعة الشاوي قال على الدائر
اضاف على من قال يحلف في حيوتك وما سبه ذلك بغيره ولو لا ان العامة يقولون ولا يعلمونه لعل الله في ترك لانه
لا يمين الا بالله واما جعل الله الميمين بالله ليمنع الرطل اذا ذكر الله فلا يحلف بهوا واذا حلف بغير الله وكانه اشرك
معده على ان يصدق لان اصف بالله كاذبا احب الى مران اصف بغير الله صادقا **قوله** لانه بغير متعارف الاصل فيه
ان كل ما تعارفه العرب لم يرد الربيعه بالبنى عنه كان غيبا وكل ما لم يعارفه العرب لم يسم بالبنى عنه
طريقه الفقهاء ثم العرب لم يعارف لم يسم بغيره ورحمة الله وعظمته وعلم الله والبنى القرآن كذا في شرح المحاور
قوله والحلف بغير الله وهو الباء والواو والنا كقوله والله بالله وتالله لان كل ذلك معهود في الايمان وذكره
في القرآن قال تو علمون بالله ما قالوا والله ربنا ما كنا مستكرين بالله لا يكون اضاكم قالوا يدخل على الخطر والمطر
والواو لا يدخل الا على المظهر والنا لا يدخل الا على مطر واحد وهو اسم الله لان الباء للصاق والاصل في بدل
على فعل محذوف وهو اصف واما حروف الكثرة الاستعمال والكنى بالباء لانه للصاق فيصنع ملصقا به وهو النفل
ثم لما حست الحاجة الى حروف اخرى توضح لصلوات الشتم اسعار والواو على الباء لانه سببه صوره ومعنى
اما الصورة فلان يخرج كل واحد منها بضم السين واما اللام لان الواو والهمزة في الجمع مع الاصل في ثم استعير
النا مع الواو لانه من حروف الزوايد يستعمل العرب صداما مع الاحر وتو كذا في نحو **قوله** ويدبر الحرف
ويكسر صالفا لقوله لا افعل كذا لان حرف عاده العرب طلبا للاختصار في الله تو ما حار موسى قومه اى

حرف ح

من قومه ثم عند اهل البصر يكون منصوبا لشرع الخافض وعند اهل الكوفة يكون محورا لكون الخافض الله على الخافض
قال في ما وى فاضى خان لو قال يا الله لا افعل كذا وسكن يا لها ونصبها او رفعها يكون مبالاة ذكر اسم الله بحرف
الشتم والخطا للاعراب **قوله** وكذا اذا قال الله يكون مبالاة لان معناه بالله اذا الباء واللام معا فان باله تنوعت
به اسم الله اي به قال ابن عباس من دخل ادم الجنة فله ما عريت الشمس حتى خرج **قوله** واحق اسم الله هو قال ابو ذر
بان الله هو الحق وقال لوانع الحق هو اسم والمكرر يرا به تحقيق الوعد فصار كانه قال افعل هذا لا محالة معناه صاهر ابنه
كنتم **قوله** اقيموا قسم بالله الى اخره **فان قلت** الميمين على ما كان حامله على فعل شيء او تركه موجب للبر وعند فواته موجب للظن
على وجه الخلاف غير البر ثم اقيم للهنا لا يكون موجب من البر بغيره لانه لم يعقد عليه على فعل شيء او تركه فكيف يكون
عينا ولان الكفار انما يكفرون لستر الذنب الذي رفع فيه بسبب هتك حرم اسم الله وليس في اقيم محروا هتك حرم اسم الله
فكيف يكون موجب للكفار ولان اقيم صفة فعل مضارع فكيف يكون للحال كذا كذا كذا للاستقبال فلو وجب الكفار
مخرجها لكان فلا يجزى من حيث انها للاستقبال فوجه المسك وجوبها فلا يجزى المسك لما انها لم تحتمل ما جدد وخرابها
اذا اجتمعت بدخلت كما جدد **قلت** الحق قول اقيم يقول على عين فان ذلك موجب للكفار وذكره في الدرج وغيرها
فقال ولوقال على عين او يمين الله فهو عين على ان كلمة على لا يجاب وكان لهذا وارا عن موجب اليمين بالسر ان يمكن
ولا فالكفار خلف عنه ولم يكن تحقيق السر لله لانه لم يعقد عليه على فعل شيء او تركه فكان ارا عن موجب اليمين
وهو الكفار على وجه الخلاف وبالا وارجح الحدود فكذا الكفار ولان اصله استمال الفقهاء الحال حتى جعل في الشرع
قول المراه احراما يعني عبد المحب لير لحرث كذا في قول الموصي امه ان الله و قول الشاهد انما يكون
لحال العاقا حاصل ان قول اقيم لما كان عبارة عن الاقرار بوجوب الكفار هذا السر خرج الجواب عن جميع السوالا
لما كان عبارة عن الاقرار بوجوب الكفار لم يجز البر ابتداء ولا الى بصور هتك اسم الله تو ولا الى جعل تلك الصفة
للاستقبال ثم عندنا لا ينافي سران يقول اقيم او قال اقيم بالله وكذا كذا حلف او قال حلف بالله واثمروا الله
بالله وقال افرلوم يقول بالله ونهوه النقول لا يكون عينا لان المسمى به يجهل ان يكون اسم الله فيكون عينا ويجهل
ان يكون اسم غير الله لا يكون عينا فلا يكون عينا بالمشك ولما ان الظاهر انه يريد به الحلف بالله اذا حلف بالله
هو المعهود المشروع وغيره مجوز **قوله** لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف اما الاول فلقوله تو اذا اضحوا
ليخرج منها مصحح ولا يستشنون ولا سسار يكون في اليمين واما الثاني فلقوله تو حلفون بالله ما قالوا واما
الثالث فلقوله تو كما به عن الصادقين قالوا شهد انك لرسول الله ثم قال اخذوا بها منهم حنة **قوله** لير اسم الله و ايم
الله فهو طالف لان عمر الله تعالى الله والمقار صفته وام الله معناه ايم الله عند اهل الكوفة وهو جمع بين
وعند اهل البصرة هو حركات الشتم ومعناه والله ولو كان جمع عينا لما سقطت ممرته عند الوصل **قوله** وعهد الله
ومثاقه بغير عينا لان العهد بين اذا حلف بالله عاهد الله هو ان يفعل ذلك الشيء او لا يفعل بر عليه قوله تو
واو قول العهد الله اذا عاهدتم ثم قال فلا مقص الا ان بعد تو كبرها والميثاق مع العهد **قوله** وكذا اذا قال على نذر

او نزل الله انهم لم يزلوا من اربع مسائل الاولى ان نزل نورا مطلقا بان قال على نذر او نزل الله فحسب عليه كفارة ليس وهذا
النظام لكفارة الجنب المبرأ من هذه العبارة فالعدم من نذر نورا ولم يسم فعلية كفارة بمعنى ان يبتل الله على صوم
يوم الجمعة او نذر صوم يوم الجمعة فعليه الوفاة وهو الذي ذكره هذا القول ومن نذر نورا مطلقا هذا مطلق
منه لم يجعله بشرط ينع لم يبق اذا صار فلان وان سمي الله بربضي لله على صوم يوم الجمعة او نذر صوم يوم الجمعة والما
اذا علق نوره بشرط لا ذكرنا فعلية الوفاة باسمي والرابعة ان يقول على نذر نورا فعل كذا فهذا يفتقد لمينا وموجه
موجب الميز كذا ذكر بدر الدين الكوردي **قوله** هو يهودي او نصراني او كافرا ويرى من الاسلام يكون مينا وعند السافعي
لا يكون مينا لانه علق بالنفل ما هو معصية فصار كالوفاة لرفعها كذا ما زاني وعوف ولنا ما روى عن ابن عباس ان
قال فرطت باليهود والنصر هو مينا لانه اذا جعل ذكر النفل علما على الكفر والكفر حرام فجمع اعلامه فقد اختلف واجب
الاصناف لان محرم الشيء اعاب عنه ومن حار كلامه عبارة عن الاجابات والشرط لا يصح واجبا لانه علم لرفع ما كان كفر
واجبا لغيره والواجب لغيره لا بد من موجب ليس هذا الا المين بالله بخلاف قوله اما زاني وعوف لان كفره الكفر
لا يحتمل السقوط والسمع كحرمة هتك الاسم وحرمة لعن الانبياء فحمل الفسخ فلم يكن نظير حرمة هتك الاسم فلم يكن مينا
اعلم انه لو قال لا يخرج من دار بعزادي في فاني قد طلق بالطلاق فخرجت بعزادته لا يطلق لانه ما اضاف بالطلاق
اليها وهذا المستفيل فاما اذا كان ذكره الماخر يعني قد فعل هو الفحوس ولا يكفر في المروي عن أبي يوسف اعتبار الماخر
بالمستفيل وهذا لانه قصد به المين لم يقصد به كفيته وقال محمد بن قيس لا يعلق الكفر بما هو موجود ويجوز
بني كان يحجر مكانه قال هو كافر ولا يصح انه لو كان الرجل عالما بعزادته مينا لا يكفر به الماخر والمستفيل وان كان
جاهلا وعنده انه يكفر بالماخر المستفيل لانه اذا قدم على ذكر النفل وعنده انه يكفر به فقد رضى بالكفر
فصل في الكفارة لما ذكرنا الموجب شرع في بيان الموجب وهو الكفارة لكن بي موجب للمين عند الانقلاب
لان المين لم يشرع للكفارة بل قد سئل موجب لما عدا اسما بها كحنت **قوله** والاصل فيه قوله لو كفارة الطعام
عنه مساكين الاربعة وكله او للتخبر وكان الواجب احدا للاسياء الثلاثة عند الفداء والكسوة ثوب لكل مسكين
ارار ورواها اوجس او فباء لان الكسوة ما يكسى البدن بسننه وهذه الانبياء لسرم وكلها في اذناه فمحمدا
ان ادناه ما يستر العورة وان يكون مكنتا سر غايح يجوز صلوة فيه وعن ابي حنيفة والي يوفى ما يستر عافته بربه
في الاجور المبرأ ويل التقصير والافرا ما يستر به العورة على قولها وهو لا يصح لان لا يسر ما يستر قبل البدن ليعي
عاريا غافلا يكون مكنتا ولكن لا يجوز عن الكسوة يجوز عن الطعام باعتبار القيمة حتى لو اعطى كل مسكين
نصف ثوب لم يحرم عن الكسوة لان الاكتساب لا يحصل ولكنه يحرم عن الطعام اذا كان نصف ثوب يساوي
نصف صاع وحظ **قوله** صام ثلثة ايام مسابغات وعند السافعي ان سابا وان شاء فرفق لانه لو اسر بالصوم مطلقا
يجزى على الطلاق ولا يلزم لزم المطلق يحمل على المقيد عنده وان ورد اذ حاد بينه لانه رتبة كفارة النفل وسائر الكفارات
لانه انما يصار اليه اذا كان المقيد نوعا واحدا واما اذا كان المقيد نوعين فلا للتعارض وهذا كذا ذكر لان صوم كفارة

الظهار والتقل مقيدين للتعاب وصوم المنة مقيدين للمروق فلم يكن احاق هذا المطلق باحد المقيدين بعينه بل بالترك
النفس المقيدين الاخر الذي يجارضه فعلم المطلق على الطلاق ولما رواه ابن مسعود فصيما ثلثة ايام مسابغات فاما ما رواه
ابن مسعود من رسول الله ص فصار قراءة كالمرواية المسموعة عن النبي في فحنت الزيادة والتفقد بها ولا يلزم ان المطلق
لا يحمل على المقيدين عدا وان ورد اذ حاد بينه لانه صدقة الفطر فاما لم يحمل المطلق وهو قوله وادوا عن كل عبد حر على
المقيدين وهو قوله وادوا عن كل حر وعبد خالص لا يهاورداهن اياكم وهو الصوم وهو لا يقبل وصعب منضادين
وجوده فاذا ثبت بفساد الصيام بذلك القراء لم يبق مطلقا ضرورة ولما ورد اذ السبب لافاضا سلسل السنين فالتفقد
احدا من بين الاربعة بقا حكم الاطلاق والاخر انما لم يحرم صوم السبعة قبل ايام النحر لانه لم يشرع للالان العزوف واجب
وهذا خلاف قضاء رمضان لان قراءه التي لم يستمر الزيادة بحبر الواحد لا يحرم اعتبار النفل والعزوف عند ارادة التكفير
عندها وعند السافعي عند الحنت حتى لو حنت وهو موسر ثم اعسر صار الصوم وبعبكسه لا يجب عندنا وعند علي القلب
قاسما على الحد اذا المعتبر وقت الوجوب للتقصير بالرق ولنا ان الصوم سرع ظفنا عن التكفير بالمالك لا يتم ظفنا عن
الوضوء لا يبرأ به نوال من لم يجد فصيما ثلثة ايام وقال ثمة فلم يجد وما فيمنحى (ثم المعتبر وقت الاداء لا وقت الوجوب
كراعيه وجد العبد ليس يبرأ من عذر الاحراز **قوله** وماذا السافعي يحرمه بالمال دون الصوم لانه كثر بعد وجود سببه يجوز
كالوكفر بعد اخرج قبل ريق الروح وهذا لان سببا وجوب الكفارة المين لانهما يضاف الى المين فيقال كفارة
المين الواجبات يضاف الى سببها واكتسب وجوب الاداء ولا يلزم ان يحتمل المين في الكفارة لا يجوز على
قوله انما يشرع العلق بالشرط ما حيز وجوب الاداء والمالي يحمل النفل بوجوبه ووجوب اية لان الواجب قبل الاداء
لان الواجب قبل الاداء مال معلوم كانه حقوق العبد فان المخرج منه المستحق لمجرد البيع لا يجب الاداء ما لم يطلب
وكذا ذلك الربون الموطى بحال لا يجب الاداء والموجود هنا شيئا من المال والنفل في المال الى صومها بغيره في الاخر
واما البرقي فلا يحتمل النفل بوجوبه ووجوب اية لان الواجب فعل ثاوي وهو عرض لبقائه والوجوب يقتضي
وجود شيء ولا وجود النفل قبل الاداء وانما تصور وجوده عند الاداء فلا يحتمل انفضاله عن الاداء فلما نازح وجوب
الاداء الى ما بعد الحنت يجرى سبب بغض الوجوب الباضرة فلو كثر من الحنت يكون تكثيرا قبل سبب
وليس الوجوب وان لا يجوز ونظير من حقوق العباد النزاع للاسجار فان ستر العبد يستحق المالك ثم السبب
فعل التسليم وما لا يحار لاستحقاق المنفعة قبل الاستيفاء لانها لا تسرى ومنع ولا تصور تسليمها بعد وجوب
للمعين التسليم بالوجود فاما يصير مملوكا بالفتنة عند الاستيفاء فكذلك حقوق الله تؤدى بفعل المالى والبرقي
من هذا الوجه ولنا ان الكفارة لستر الحنابة في الحنت الاجابة فلا يصح الكفارة لاحكامه المستتر احكامه قبل الحنابة
وهذا لان عقد المين ليس من افعال ما امر شرع لانه في عقد المين معظم اسم الله تعالى والشرع الوصف الدرب
واما الدرب في هتك حرمة اسم الله تعالى الحنت فاسما التكفير من الحنت كالمطهارة من الحنث والمين ليس سبب
لوجوب الكفارة لانه اذ في درط السبب لم يكره منضبا الى الحكم طريقاله والمين ما نفعه من الحنث محرمه لانه في كونه موجب لما

ومن محمد ان يعلق نذره بشرط ان يكون له كونه ان سعى الله مريض او وديعي الحج عنة بالكفار ويجعل عليه الوفاة وان علقه
بشرط لا يدركونه كدصول الدار ونحوه بحسب الكفار وسنن الوفاة بما انتم وهو قول الشافعي الجوزي وروى لرا حنبل
رح الى هذا القول اي الى الخبر قبل موته بضع ايام وبه كان يفتي سمع من الزاهد في نفس الائمة الرضى وهذا لان كلامه نذر
بطاهر من عناه لانه قصد به المنع عن اتخاذ الشرط اذا لم يرض التراجع هذه الطاعات بالنذر مخافة ان يفتي بها فيجعل الى ان
اجتهن شيئا من النذر والمبرح فان كان فقيرا بصوم ثلثة ايام او صوم صوم نذر شهر وهذا الخبر جاز لا خلاف النذر
والجهر مع وان احدث صوم كالميل الماذون في اداء الجمعة وكهتس والطهار بغير اختلاف ما اذا علق بشرط ان يكون له لان
المجهر غير موجود فيه وهو فصل المنع لان قصده اظهار الرغبة فيما جعل شرطها في ظاهر الرواية لا في الحج الا بما سمي كيف
ما كان لما مر **قوله** من خلف على عين قال ان ساء الله متعللا بحسبه فلا حرج عليه لما روي عن الصادق عليه السلام موقفا وموقفا
من خلف على عين قال لئن ساء الله فقد اسنى وراسنى فلا حرج عليه ولا كفارة وقد نبهنا في الطلاق الا انه لا بد من الانفصال
لانه بعد الانفصال جوع ولا يصح الرجوع في الايمان عن ابن عباس انه كان يجوز الاستسار المنفصل الى سنة اشهر لقول ابو واذا
وبكر اذا نسب الى ان نسبت الاستسار موصولا ما سنى مفعولا وروى عن محمد بن يحيى صاحب المغازي كان عند المفضول
وكان يقرأ عند المغازي ابراهيم كان حاضرا او اراد ان يعزى اخليفه عليه فقال لئن هذا السبع كالف حركه الاستسار
المنفصل فقال له ابلغ من ذلك لئن خالف جدى فقال لئن هذا السبع كالف حركه الاستسار المنفصل
فما كان الله لك عهدك اذا فانا الناس يا يعونك وعلمون ثم محزون وسسبون ثم كالمون فلا حشون فقال نعم قلت
وخصبت على محمد بن يحيى اخرجه عنده في صحيح الاستسار المنفصل اخرج العنود كلها من السبع والا نكح عزان يكون
ملزمه فلا حجاج الى حسد الى المحلل لان المطلق سنى ادا دم في قوله نو واذا ذكر بك اذا نسبت معناه اذا لم يكره الله
في اول كلامك فادكره في اخر كلامك موصولا بكما مك **قوله** قد روي عنه **فان قلت** فلما بطل المحرم الاستسار فكيف يحقق
بره والبر ما يكون في الميمن المشتبه لا في المبط **قلت** اراد بالبر بهما عدم الاعتقاد لا استواء البر وعدم الاعتقاد
في جوع عدم وجوب الكفارة وذلك لان البر عدم احدث وعدم احدث بارة يكون تحقيق البر بارة يكون عدم الاعتقاد
الميمن وكان معنى قوله قد روي عنه اي لم ينفذ ما **المجهر في الدخول والسكنى** لما كان اعتقاد
الميمن على فعله او تركه لم يكن بد من ذكر انواع الافعال الواردة في الميمن بخسنة بالابواب الى الكلام في كصص السكنى
والدخول بالمقدم على سائر الافعال المهمة من الاكل والشرب وغيرهما هو ان الترتيب الوجودي يعبر الترتيب الوضعي
وهو موجوده هنا وهذا لان الانسان الذي يحقق منه الميمن بعد وجوده ما اول ما حجاج اليه في حقه الممكن الذي
يرذل له ويسكن ثم سوار عليه سائر الافعال من الاكل وغيره واليه وقولنا في قوله نو ما هما الناس بعد واركنكم
الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل لكم من السماء ماء فخرج به من
الخرات ارفاكم والارض اعبان عن الانفعال من الظاهر الى الباطن والسكنى عبارة عن كون مكان على سبيل الاستقرار
والدوام الاصل لئلا يظن استعماله الايمان مبنية على العرف غننا وعند الشافعي سنى على الحقيقة لان الحقيقة جنتق

بان يراد وعند مالك على معنى كلام القرآن لانه على صح النيات وافصحها ولما ان عرضا كالف ما هو المتعارف فينبغي معرفة
الامر ليرضف لئلا ينسحق بالبراج او لا يحل على البساط واستضاء بالنفس او حلت على الارض لا حثت وان سنى
في القرآن الخمس سراجا والارض بساطا **قوله** يدخل الكعبة او المسجد او البعده او الكنيسة او الدار هليزا وطله باب الدار
او الصفة لم حث لان الكعبة والمسجد ليسا بيتين حقيقين وان سمي بهما في قوله نو ان اول بيت في نبوت اول الله
ان يرفع لان البيت ما اخذ للميتونة وما لم يبنها ما وانه لا يباب فيها وتسمية البيت بالماجد ومطلق الاسم
مصرف الى الحقيقة وكذا البعده والكنيسة ببيتا للصلوة لا للميتونة وكذا الدار هليزا لم سنى للميتونة فيه قال
صاحبا هذا اذا كان الدار هليزا كاللواغلق الباب مع خارج البيت فاما اذا كان حثت لواءغلق الباب مع داخل
البيت فهو مستغفرك لئلا يبعث للميتونة وكذا الظاهر في الساط الذي يكون على باب الدار فلا يكون
فوقه بناء لبعثت لئلا لا يثبت فيها واجواب في الصفة ما على عرفنا في عرف اهل الكوفة حثت لان صفاتها
على الحقيقة البيوت لانها ذات حوايط ملته فلا يكون بيتا فلا حثت **قوله** لان الدار اسم لعوضه ادر عليها الحيطان
والايرول في كبرج البشارة الامر لئلا يعرب بطلق اسم الدار بعد روال البشارة بيقول دار عاس ودار غاس ودار مبنية
وادر مهدومة قال المابغة يادار مبنية بالعلية بالسند اقولك وطل عليها سالف لا بد في فقت فيها طوبى
كي اسبابها احسب جوابا وما الدرع من احد كاطب داره من المراه بالمكان المرتفع من الارض والسند ما فائدك
من ارتفاع الوادي ثم اجرعها فقال ضلت عن اهلها اي ذهبوا وطل عليها مرور حاض من الزمان قال لا
الدار دار وان رالت حوايطها والبيت ليس بيت بعد تدمم فالعوضه اصل في الحلاق بهذا الاسم والبناء كالصفة
لها لكن الصفة المعين لغو لان الاساره ابلغ في التعريف فاخنت عن الوصف الذي وضع للتوضيح فاستوى وجود
وعدمها وتعلق الميمن بذاتها وذاتها باقية بعد اسماض الحيطان ورواى الجردان في المنكر معتبر لان الغائب
يعرف بالوصف فتعلق الميمن بدار موصوفة بصفة ولا حثت بعد روال تلك الصفة **فان قلت** ما ذكرت ان الصفة
في البيت غير معتبر لايصح فانه لو حلف لئلا ياكل هذا الرطب فاكل بعد ما صار من الاكل حثت ولو كانت الصفة ملغاة
حثت **قلت** الصفة المعين لغو اذا كانت داعية الى الميمن كانه مكلة الرطب فربما صرح اكل الرطب دون الحث
وصفة كون الدار مبنية لا بدعو الى ترك الدخول فتعلق الميمن بالاصل دون الوصف كالوصف لا يكلم بهذا
الوصف لم يفتد برمان صباه لان البصير لا بدعو الى الميمن لانه داع الى الجبر والرحمة والتلطف قولا او فعلا
فالدم من لم يرج صغيرا ولم يورق كبيرنا فليس منا في ترك الكلام تركا الترحم فتعلق الميمن بالذات دون الصفة
كانه قال لا اكلم هذا وخلاف ما اختلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل لان صفة الصغيره لا بدعو الى الميمن لان المنع
منه اكثر امتناعا من لحم الكيس وخلاف ما اختلف لا ياكل صبيبا فكلهم سحاه لم حثت ان الصفة المتكررة معتبره
فان قلت لو وكل رجلا بشرار دار فاسترى دارا خيرة يفتد على الموكل وعلى قود كلامكم سنى لئلا يبع للموكل لان الصفة

قوله في البيت ما اخذ للميتونة وما لم يبنها ما وانه لا يباب فيها وتسمية البيت بالماجد ومطلق الاسم مصرف الى الحقيقة وكذا البعده والكنيسة ببيتا للصلوة لا للميتونة وكذا الدار هليزا لم سنى للميتونة فيه قال صاحبا هذا اذا كان الدار هليزا كاللواغلق الباب مع خارج البيت فاما اذا كان حثت لواءغلق الباب مع داخل البيت فهو مستغفرك لئلا يبعث للميتونة وكذا الظاهر في الساط الذي يكون على باب الدار فلا يكون فوقه بناء لبعثت لئلا لا يثبت فيها واجواب في الصفة ما على عرفنا في عرف اهل الكوفة حثت لان صفاتها على الحقيقة البيوت لانها ذات حوايط ملته فلا يكون بيتا فلا حثت قوله لان الدار اسم لعوضه ادر عليها الحيطان والايرول في كبرج البشارة الامر لئلا يعرب بطلق اسم الدار بعد روال البشارة بيقول دار عاس ودار غاس ودار مبنية وادر مهدومة قال المابغة يادار مبنية بالعلية بالسند اقولك وطل عليها سالف لا بد في فقت فيها طوبى كي اسبابها احسب جوابا وما الدرع من احد كاطب داره من المراه بالمكان المرتفع من الارض والسند ما فائدك من ارتفاع الوادي ثم اجرعها فقال ضلت عن اهلها اي ذهبوا وطل عليها مرور حاض من الزمان قال لا الدار دار وان رالت حوايطها والبيت ليس بيت بعد تدمم فالعوضه اصل في الحلاق بهذا الاسم والبناء كالصفة لها لكن الصفة المعين لغو لان الاساره ابلغ في التعريف فاخنت عن الوصف الذي وضع للتوضيح فاستوى وجود وعدمها وتعلق الميمن بذاتها وذاتها باقية بعد اسماض الحيطان ورواى الجردان في المنكر معتبر لان الغائب يعرف بالوصف فتعلق الميمن بدار موصوفة بصفة ولا حثت بعد روال تلك الصفة فان قلت ما ذكرت ان الصفة في البيت غير معتبر لايصح فانه لو حلف لئلا ياكل هذا الرطب فاكل بعد ما صار من الاكل حثت ولو كانت الصفة ملغاة حثت قلت الصفة المعين لغو اذا كانت داعية الى الميمن كانه مكلة الرطب فربما صرح اكل الرطب دون الحث وصفه كون الدار مبنية لا بدعو الى ترك الدخول فتعلق الميمن بالاصل دون الوصف كالوصف لا يكلم بهذا الوصف لم يفتد برمان صباه لان البصير لا بدعو الى الميمن لانه داع الى الجبر والرحمة والتلطف قولا او فعلا فالدم من لم يرج صغيرا ولم يورق كبيرنا فليس منا في ترك الكلام تركا الترحم فتعلق الميمن بالذات دون الصفة كانه قال لا اكلم هذا وخلاف ما اختلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل لان صفة الصغيره لا بدعو الى الميمن لان المنع منه اكثر امتناعا من لحم الكيس وخلاف ما اختلف لا ياكل صبيبا فكلهم سحاه لم حثت ان الصفة المتكررة معتبره فان قلت لو وكل رجلا بشرار دار فاسترى دارا خيرة يفتد على الموكل وعلى قود كلامكم سنى لئلا يبع للموكل لان الصفة

في المكونين **قلت** الصف في المكون من كل وجه معين والدار في المكون من كل وجه وفي الوكالة معروف من وجه اذا التوكل
 بغير الدار انما يصح عند بيان المكون والمحله **فان قلت** لو حلف لا يكلم رجلا لا يستفيد بغيره ما فوجبه لراي بقيد الدار بصفه
 البناء **قلت** صفه البناء معينه في الدار فادان يكون مراده حكم العرف الصفات في الرجل مراده وجميع الصفات
 بامرها محتسبه الارادة للتضاد وليس البعض او في البعض هذا الفرق والسف في البناء لا يستلزم البناء في الدار
 في المكون دون المكون **فان قلت** البناء لا يخلو اما ان يكون داخل في المسمى وحسب لا يخلو اما ان يكون في المسمى والبرق
 او لم يكن وحسب لا يخلو اما ان يكون لا يكلم رجلا لم يستفيد حلفه برجل عاقل عالم وهذا لان البناء وان كان وصفا
 فهو ليس بذكر كونه حلفا بل هو لا يكلم صبيا **قلت** صفه البناء معينه في الدار فادان يكون مراده حكم العرف بالرجل قد
 تراحت الصفات في مخرج الارادة هذه الصفات بامرها ولا رجحان للبعض على البعض في الارادة فاستوعبت الارادة
 اصلا وقولهم الدار اسم للعروة عند العرب العجم ضعيف اذ اسم الدار لا يبعث العروة قبل البناء اذ انبثت لسمي
 دارا وانما هو من هذا الوصف ان لا يدخل الدار ففضل دارا خربة لم تحث ولو كانت الدار اسم للعروة كانت
قوله وان حلف لا يدخل هذه الدار ففضل دارا خربة لم تحث ولو كانت هذه الدار خربة لم تستأخر في فعلها
 بناء على ان المكون من عقدت على غير عدت بالدار لا بالصفه فادان است دارا خربة لم تستأخر في فعلها وانما يترك
 الوصف الذي لغا حكم المكون لان اسم الدار باق بعد الانهزام والساكن صفه الكل فيها فادان لا يستلزم
 اسم الدار عن العروة **قوله** وان جعلت محلا او جعلت محله محلا او جعلت محله محلا او جعلت محله محلا او جعلت محله محلا
 اصلها سرك اسمها وبقا الاسم دليل بقا المسمى وزواله دليل زواله لان الاعيان الموجودة انما يعرف باسمها فاذا
 تغيرت دل ذلك على تغير العين فلو دخل حرمها انهم اوسى دارا لا تحث ايضا لانها لا تدرام لم يعد اسم الدار
 لبقا اسم المحل فانه يسمى محلا مندرجا وطافا مندرجا وبما الدار وان عاد الاسم لكنه يصفه جديده فترك
 ذكر منزل اسم آخر نظرا الى بطل السبب لهذا الوصف لا بد من هذا المسمى ففضل بعد ما انهم حث الوصف
 لا بد من هذا البيت ففضل بعد ما انهم فصار محلا لم تحث ان البيت اسم لما صلح للبيوت فيه وهذا لا يكون
 الا بالبناء وصار البناء مراد به لا من وصفه فاذا بطل بطلت العين لان الاسم يحصر العين **قوله**
 حتى لو بعت حيطان في سقف السقف مع لوجه سقف البيت تحت حيطانه فدخل حث ما على ان السقف
 صفه الكال فيه اذ السقف يحصل عند عروبه فصار السقف بيتا كاصل البناء في الدار **قوله** وكذا لو بعت بنا
 اخر ففضل لم تحث ايضا لان الاسم لما ران بالانهزام اذ البناء مع اصل البيت صار الثاني غير الاول لا يصفه
 جديده **قوله** فوقف على سطحها حث والخيار لا يحث لان كالف مراد بالجمع وعليه الفتوى ان الصاعد
 على السطح لا يسمى داخل في العجم الا بربى ان يقال هو على السطح لان الدار وان كان كالف مراد بالجمع وهو
 جوار الاصل لان السطح من الدار حث بوضلا ببع بلا ذكر **قوله** ويجوز ان يكون على السطح الذي يقدم على لودظ وهلهها

الاسكن ان العنقود لا يفسد انما يفسد انما يفسد
 الاسكن ان العنقود لا يفسد انما يفسد انما يفسد
 الاسكن ان العنقود لا يفسد انما يفسد انما يفسد

وهو حث لو انقضى الباب في الدار ففضل اذ كان مسقفا وان وقع طاق الباب حث ان انقضى كذا جارا
 لم تحث لان الباب انما يركب احراز الدار وما فيها فكل موضع اذ ارد الباب في خارج الدار وكل موضع اذ ارد الدار
 كان داخل في منقذ الدار ولو اذ دخل باسمه او اذ دخل بجلبه او حلف لا يخرج فخرج اذ دخل بجلبه لم تحث لان قيامه
 بالرجلين فلا يكون باطلا داخل في خارج **قوله** لم تحث بالتعود من حرج ثم يدخل استحسانا او القياس ان تحث
 به قال الشافعي ان اسم الدار يبع على دوامه حتى لو تولى بالدخول الدوام حتى سته ولو لم يكن له حكم الا ببناء لما حث
 ولما لم ياصل ما لا يمتد من الافعال البعطي لدوامه حكم الا ببناء وما يمتد من الافعال يعطى لدوامه حكم الا ببناء
 والدليل عليه قوله فلو هو ولا يتعد بعد الذكر من القوم اي لا يمتد فاعدا وقال في لا يمتد النظر في النظر فان
 الاول في كذا الحائيه والنفار من الممتد غير الممتد من الافعال صحة قران الموه وعدم الصحة وكل فعل يصح فترك
 الموه به هو ما يمتد كالسكنى والركوب والبس والنظر والتعود والقيام فانه يصح ان يقال سكن الدار يوما وركب
 يوما وبس يوما ونظر يوما فترك يوما وقعد يوما وقام يوما وكل فعل لا يصح فترك يوما فهو ما لا يمتد كالدخل والخروج
 اذ لا يصح فترك يوما خرج يوما في الدار مع ضرب المجر والتوقيت لان الدخول هو الانقضاء من الخارج الى الداخل والخروج
 بعكسه ولم يوجب الانقضاء من الخارج الى الداخل بعد عيونه وانما وجد المكث فيها واذ عجز الدخول الا بربى ان يقال
 للقاعد اقد هذا كالتقال غير ولا يقال للداخل هذه الدار **قوله** فيسني منه زمان حقيقه ما على الزمان الضيق
 مساهم في قواعب الشرع وهذا لان البر ما سوره واحث منى عنه لقوله يوما حفظا انما انما ولا يصفوا الايمان
 والظاهر ليرصد المأموره فان ثبت على حاله ساعة حث لان المسمى الساعة اللطيف **قوله** لا يسكن هذه
 الدار او السك في المحل حرج منها واهل ومناعه فيها وهو يترك ليعود اليها حث عندنا لان عيونه العتد
 على السكنى الذي كان في السكنى بنفسه ومناعه واهل فصح ساكنها اهل ومناعه فيها عرفا وهذا لان السكنى عبارة
 عن الكونه مكان على سبيل الاستقرار والدوام فبالسكنى المجلس لا بعد ساكنها فيه والسكون في مكان على سبيل
 الاستقرار والدوام يكون من الاشياء وهذا اذ كان كالف ذاعمال فان كان في عيال غير او كان ابنا كرا
 سكن في ابيه او كانت امراه لا تحث سرك المتاع لان المعبر بها سكونه فوط **قوله** لان السكنى قد يستلزم
 مسعى باقى سمي منه وهذا اصل له فانه جعل بناء صفه السكنى في العصور انما يترك بكونه حرا وبقا مسلم واحد
 بل دارت اهلها ما ناعا من بصر دار حرب والزكوة سعي بقاء حرم النجاب وان قل اذ كان ماما طر في احوال
 الاشرار كما قالوا هذا اذا كان البناء بقصد به السكنى فاما سعيه فليس له او وثقا وقطعة حصير لا سعي ساكنها
 فلا تحث قالوا وهذا الاختلاف في نفل الامتعة ماما الاهل فلا بد من نفل الكل والفتوى على قوله في يوسف
قوله قالوا لا سرا ستر لا لاما ذكره الزبادات في كونه اتعل باهل ومناعه الى كونه يستوطنها فاما داخل مكة
 ويوطن بها بداله ان يعود الى خراسان فغادر ومرا يكونه يحل ركعتين لان وطنه انقطع بوطنه مكة ولزبداله
 ليرجع الى خراسان من ليروطن مكة يحل اربعابا يكونه لانه عالم بخذ طنا اخر في وطنه يكونه فكذا هذا عالم بخذ

و هذا اخر معنى و طنه بان يوقف فكرها على ما لم يجد لها اخرج و طنه الاول وان كانت ما طلبت من اخر فنكح الاستعانة بها
 اما لا تخشع الصريح لان طلب المخرج من عمل النفل فصار به طلب المخرج من عمل النفل و ان لم يوصل الى الطلب
 و ذكر في السابق ان لم يكن النفل من ساعته بعد الدليل و لم يجرى سلطان و عدم موضع اخر يستقل اليه لم يحسب خلافا
 لافراجه الله الى حاله الضيق و مساه و كذا لو سئل عليه الباب فلم يقد على النفل او كان سريفا او صعبا لا
 لا يتور على عمل الاستعانة بنفسه و لم يجد احد ينفذها لم يحسب حتى يجد من ينفذها و يلحق الموجود بالعدم للغير
قال سئل على هذا قوله ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامر به طالق فيقبل و يخرج من الخروج حيث **قلت**
 ان شرط الحنث في فعله من السكينة و هو امر و وجود و ههنا شرط الحنث عدم الخروج و الامر العوضي لا يتوقف بحقيقة الى
 الاختيار بل يتوقف على الاختيار و اما السكينة و حيث الوجود و انما يكون فعلا اذا حصل باختياره و انما او تقوم و يلحق
 عليه فهو كان مسكنا و لا يكون ساكنا فلا حنث **باب الخروج و الايمان و الركوب**
 ذكر الخروج لها طاهر السالك لان له من نسبة المخافة بالدخول و اما الايمان و الركوب مما يحتق بعد الخروج
 ما صححها و ذكر الخروج **قوله** فعل المأمور مضاف الى الآس لا يرى لزم ان تلف ما لا ان باسره لا يصر **قوله**
 و الصريح بناء على ان لم يكن موجودا منه حقيقة اما مصدر موجودا منه بعد ان الامر و لم يوصل **قوله** ثم رجع حيث
 اعلم ان بشرط الحنث لزم ان يخرج من مصر على نية الخروج الى مكة حتى يوجه من مكة و لم يصرح لا حنث و كان
 على هذه النية **قوله** و لو صلفا بذهب اليها من هو كالايمان اي لا حنث فيه ما لم يرضها لتولية توادها الى خروج
 ان طفي فعولاه و دامع الايمان **قوله** و من كل خروج و هو الاصح ما روي عن الزهبي و الخروج يستلزم ان استعلا
 و اصل الباعل ذهب الى مكة و خرج الى مكة و هو الاصح ما روي عن الزهبي و الخروج يستلزم ان استعلا
 الزهبي هو الزوال و لا انفعال لان الاذهاب افعال من الزهبي و لا الاذهاب الا ان له و كونه ازاله لا يضر
 الى قول الزايل الى محل اخر فكذا الذهب الذي هو الزوال لا ينشأ فيه الوصول اليها و هذا الاختلاف فما اذا
 لم يكن له نية فان نوى الخروج او الايمان فعلى ما نوى لانه لا حنث في كل واحد منهما مخرج الخروج و الزهبي بشرط الحنث
 الخروج عن مصر و الايمان لا بشرط النفل الحنث بل اذا وصل اليه حنث فصدر و لم يقصد **قوله** هذا على استعلا
 الصحة لان الاستعانة المتعارفة لا يلازم الاسباب و الالات و ارتفاع الموانع ففقد الاطلاق ينصرف
 الى ما هو المتعارف لان فطلق الكلام محل على ما هو المتعارف قال السدوسي و قد علم الناس حج البيت من
 استطاع اليه سلا و فسرهما رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و قال ابو واخذوا اليهم ما استطعتم و المراد ما قلنا
ما قلنا فان نوى استطاعة القضاء لو نوى القدرة و احتقيقها الى حداثتها الله تعالى للبعد جالة العمل معاربه له
 عند اهل السنة صدق بانه لان ما يبع عليه اسم الاستعانة قالوا و لم يستطيعوا ان يعدلوا انما استطاعوا
 ان يظهرها و ما استطاعوا له نقبا الا انه خلاف الظاهر لا الصدق العام و في رواية بعد و قد خالف لانه نوى
 حقيقة كلامه و هذا بناء على انه اذا نوى حقيقة كلامه و الظاهر لا انها صدق بانه و قد خالف و كان حالها

مع مصدره و ايمان و اذا نوى ما قلنا لم يحسب حال لان تذكر القدرة لا يسبق النفل و انما يعرف وجودها بوجود
 النفل و لم يفعل لم يكن الاستعانة و اما سحر استطاعة القضاء لان ذكر النفل يوجد ما جاد الله تعالى و فضايحه
 فانه تعالى اذا قضى وجود ذكر النفل او صدق قدره البعد مع ذكر النفل و ان لم يوجد القدرة لم يوجد النفل **قوله**
 و لا بد من الاذن في كل خروج لان الاصل ان التكرار في موضع الشيء نعم و ان النفل ليس على المصدر بل على المسكن يكون
 من حيث المسكن منه و ان الباء بفتح ملحقه فصار التقدير لا يخرج امراته خروجا اخر و جازا ملحقا ما دلت
 فيكون خروجا اخر و لا خروج للمزول الاذن باقيا كالحظ العام فحنث اذا وجد الخروج لا عرا من لوجود شرط الحنث
 كقولنا خرج من الدار الا المحفة خرجت لم يلحق **قوله** كما اذا قال حين اذن نكح خذنا و لو قال حين اذن
 نكح فاذا نكحها سواه سقطت العبرة و لا حنث بعد ذلك و ان خرجت فغير اذنه لان حين الغاية و عند ما سمي ما سأل
 صدر الكلام و عند التكرار كالا باذني فحنث لان من النفل مصدر لا النفل المصدر ما يقوم للاصل فوجب
 بعد من الباء فيصير كقولنا باذني مما قلت تحقيق الاستسار و العمل و واجب ما يمكن لانه حقيقة و الغاية
 محاذ و لنا قوله نو الا ان يحصوا فيه الا ان كاطبكم اي حتى تحضروا و صرحت **قوله** فان قلت و قد قال الله تعالى ان يوزن
 لكم و تكرار الاذن كان شرطا **قلت** المراد به الغاية ايضا و اما سحر الخطر ما يبرر المرات بل الله النص و هذا
 لان الكلام اذا طلب حقيقة بعين مجازة و قد عدل الاستسار هذا لان من النفل مصدر فيصير كما استسنى
 الاذن من الخروج و اذا بطل لعدم المجازة و لا يمكن عدم الخروج اذ لو قلت الا خروجا ان اذن نكح او خروجا
 اذني كان كلاما محلا فمعين محاذ و هو ان جعل غايته لا النفل بينهما ملاحا و حكم فان حكم الاستسار و المعيا ينشئ
 بالمسنى الغاية و ما بعد ما يكون محاذا فقبلها بخلاف قوله الا باذني لان حرف الا الصاق يصف ملحقا به
 و جوهه شايح لتبام اللدالة عليه و هو حرف الصاق كما سئل الله اي يدات فكذلك هنا صح الحذف لتبام
 السا و ذلك المحذوف هو الخروج الذي به يحتق الاستسار فكانه قال الا خروجا باذني و اما هنا فليس في الكلام
 ذكر الباء فلم يصح حذف الخروج فلا و قيل فصرنا الى المجاز لتعذر حقيقة و لو قال ان باع فلان عدى الا باذني
 او الا ان اذن له فعلا هذا **قوله** و لو ارادت المرأة الخروج و ما لم تخرجت فانت طالق او اراد صر العبد قال
 ان حرسه فعدى حرسه بذلك الحرجة و الضربة حتى لو ملكت ساعة ثم خرجت و صر لا حنث و هو مع النور
 ما حود مفارقت القدرة اذا غلبت فاستعير للسرعة ثم سميت له الحالة التي لا يرب فيها و لا البث و يقال جاز فلا
 من مودها في مساعته و نزل ابو حنيفة رحم الله باظهارها و لم يسبقه احد فيه و كانوا من قبل يقولون العمبر
 نوعان مطلقا فلا يفعل كذا و موقفه كذا يفعل كذا اليوم مخرج فيما مالتا و مع الموقف مع المطلقه لفظا
 و انما اخذها من حديث جابر بن عبد الله و ابنه حتى دعيا الى نضرة انسان فلفنا ان لا ينصره ثم نصره بعد ذلك
 و لم كنهنا و وجهه ان مراد المتكلم الرجوع عن تلك الحرجة و الضربة عرما فسيقيد بذلك لان المطلق بعد دلالة الحال
قوله نرجع الى منزلنا بعدى لم يحنث و القياس ان حنث و هو قولنا ان في لانه عند عيشة على مطلق الغدا و سأل

كل غدا كما قال اسد الله لا تغد على عدو عبيته وهو الغدا المرعوب اليه فلا تخش بعد آخر كما
لو نضر عليه وقال والله لا تغد هذا الغدا وهو الان كلامه حج جوابا بالسؤال وقد تمكن من جعل حوانا اذ لم
يزد ثانيا في جواب فجعل حوانا والسؤال ومع عرعر عبيته ان المراد يتوهم ان الغدا مع اي هو الغدا فجعل
ذلك كالحج به في السؤال واذا ثبت هذا السؤال ثبت الجواب لان الجواب ينضم اعاده ما في السؤال فكانه
قال ان بعدت الغدا الذي دعوتني اليه بخلاف ما لو قال اسد لان كلامه لم يحج جوابا به بعد بل حج ابتداء وهو
مطلق فانصرف الى كل غدا بخلاف ما لو قال ان تغدبت اليوم او بعدك لانه زاد على قدر الحاجة اليه في الجواب فجعل
باديا لا يابنا لغا وباعر العارة الزيادة **فان قلت** لا بد بك فانه تعالى قال وما لك بمنك يا موسى قال هي عصا
اليوكار عليها وانفخ بها على غنمي وفي فيها ما رب افرى فقد زاد على قدر الجواب مع ذلك جعل محسنا للسؤال
لا مبتدئا **قلت** كلمة ما يستعمل للسؤال عن الذات والسؤال عن الصفات فما اذا استعمل في مقام السؤال فاسته
على موسى في ان السؤال ومع عن الصفات وعن الذات فجمع بينهما ليكون محسنا لكل حال **قوله** احدثت بامه فماله
لمولاه قوله وقال ابو يوسف في الوصية كلها تحت اذ انوار المراد من الوجوه الواجبة للسلطنة وهي ما اذا لم يكن عليه من
او دين مستغرق او دين غير مستغرق **قوله** وقال محمد بن كنان في الوجوه الخمسة ما اذا لم يكن عليه دين
او كان عليه دين غير مستغرق او دين مستغرق او نواه او لم يبق فوجه قول محمد انه ركب في اية مملوك للمولى فوجب
ان تحت ان العبد وما يدين مملوك لمولاه على ما ينطق الحديث وابو يوسف وافق محمد في ان دين العبد لا يمنع وقوع
الملك للمولى في كسبه ووافق ابا حنيفة ان مكاسب العبد تسقط دخولها تحت العينة في اضافة الدار الى المولى بل اليه
ووجه ذلك ان دين العبد عند لا يمنع وقوع الملك للمولى الا انه يضاف الى العبد ايضا فلا يدخل تحت مطلق الاثارة
الى المولى الا بالبنية وابو حنيفة يقول فما اذا كان الدين مستغرقا ان الدين يوصف الاستغراق مع وقوع الملك للوارث
والمولى كالوارث فيه لان المولى خلف العبد في مكاسبه صلاحه الوارث المورث والارثا حجة العدم مقدمة على حاجة
المولى الا يرد الى حق العبد مقدم على حق المولى في قضاء دينه كانه الوارث في المورث ولا يرد الى حق العبد في مقدار
النفقة مع عدم عاقل المولى والدين يوصف الاستغراق ما به وقوع الملك الوارث في المورث فيكون ما بعدا
وقوع الملك ههنا وما اذا لم يستغرق فوجهه كما قل في قول لم يوصف كذا في الجاه الصغير لما في حاشي رحم الله
الحسين في الاكل والشرب وقد ذكرنا انا اول
ما يحتاج اليه الانسان المكن في بعده في حالة البقاء الاكل والشرب في بيان التميز فيها للاصل ان الاكل البجار
الشي الى خوفه في نفسه مشوقا او غير مشوقا معصوما او غير معصوم مما سأل في الخضع والشتم والشر الحال
الشي الى خوفه مما لا سأل في الخضع والشتم في حال البقاء والدور معرفة الشي بعينه مع عرعر اذ حال عبيته الا يركي
ان الاكل والشرب معطر للدوق والحقيق بترك بدالة حال الحكم كامر عيش النور وبدلالة عمل الكلام وبدلالة
اللفظ في نفسه وبدلالة العادة لما سجي **قوله** ومخلف لا يكلم من هذه الخلعة او الكرم فاكل من رطبها او غيرها

او جازها او طلعها او شربها او دبس حج من ثمرها او عنبه او عصير حش لا ناصاف العيش المحمل اليوك
اد العمل والكرم لا يوكلان معذور العمل كخفيفه فصار الى الجواز وهو ما حج من ثمرها لكونها سببا في فتح محار
لكن الشرط ان لا يغير بصفة طاهية حتى لا تحت البنين والناطف والخل والديس المطبوخ لان ذامضاف
الى فعل طاهية فلم يبق ميسورا الى الشجر فلم يحج ان يدخل الجواز **قوله** والديس المطبوخ **فان قلت** الديس
لا يكون الا مطبوخا فامعني العترة **قلت** هذا احتراز عما طاف اسم الديس على ما يسيل من الرطب ذكر
في الخبرين اذ اختلف الكل من هذه الخلعة سائر فاكل من ثمرها او طلعها او شربها او دبسها حشتم قال
والراد من الديس ما يسيل من الرطب فعلم انه مما يطبق اسم الديس عليه **قوله** ومن جلف لا ياكل من ثمر
البس او من ثمر الرطب او من ثمر البس او من ثمر النساء او من ثمر العنب لا تحت اكل رطبه وثمره و
وسيراره وسميتها وريشته لان هذه صفات داعية الى العيش فتبين بها خلاف ما لو جلف لا ياكل من ثمر
الحمل او لا يكلم هذا البس او هذا الشاب فاكل من ثمرها صار كسائر اكل من ثمرها فانه تحت لان هذه الاوصاف
غير داعية الى العيش لان الشرب امر بان يحل اخلاق الفتيان ومداواة الصبيان فلم يحج اعتبار ذلك الداعي ضرعا
والسيران هو البس الرايب الى الحائر اذا استخرج منه ما **قوله** فاكل من ثمرها تحت حشتم رطبها او ثمرها
فاحاصل انه اعتبر العالب اذ الخلوب في مقابلته كالمعذور عرفا والديس عاصته وطب لسي رطبها عرفا لا سيرا
وسرعا معرنا لا تحت ولما انه اكل الخلوب عليه وزياد تحت وهذا الوجه والكل تحت اجماعا فكذلك
اذا اكله مع غيره **فان قلت** لو جلف لا يركب البس فبما فيه ما في الحار غاب لا تحت وان شرب الخلوب
عليه وزياد **قلت** البس بالصاب الحار فيه سحر وسحر في جميع احوال الحار فيصير متهلكا لا يركي مكانه
وهنا يركي مكانه فاما زمان السباول **فان قلت** تحت يكون بالخضع والابتلاع ويحذر ذلك يصير متهلكا ولا يركي
مكانه الا يركي انه لو جلف لا ياكل خلطة فاكل من ثمرها حشتم حنطة ان اكل حشتم حشتم ان حج ثمرها
من التوعيت الاكل لا تحت لانها يصير متهلكا عند **قلت** مع ولكن معنى الاستهلاك عداوة لا حشتم
الحو من طعم الخلطة سائر في خلطة خلاف ما لو اكل من ثمرها او رطبها او ثمرها لانه حشتم حشتم
من حموضة البس وطلاوة الرطب والان البس والرطب حشتم واصل الى حشتم يوسف رحمه الله ان
المخلوب يصير متهلكا بالعالين وان اكل الحشتم عند سائر الحشتم المحل لا يكون الاكل منه متهلكا بالاكثير فيعتبر
كل واحد منها بخلاف ما اذا اختلف الحشتم وهذا خلاف السرار فانه يضاف الكل فيستفيج الكبير القليل **قوله**
والعناس لم تحت وهو قول السامعي رحمه الله وما لك لانه يسمى طاعة القرآن في الله تعالى ومن كل ياكلون لحا
طرا والمراد لم التمك الاجزاء ولما انه ناقض معنى اللحية لان اللحم ينشأ من الدم وهو لم ينشأ من الدم اذ الدموك
لا يكثر الماء والذباب لا يكون ولو كان له دم لما ايج ومطلق الاسم سائل الكامل دون القاصر فخرج عن
مطلقة بدلالة اللفظ والنسج محمول على الجواز ومنى الايمان على العرف لا على الناطق القرآن فانه لو جلف لا يركي

فان قلت

بعض الناس يفتكون بهما بعض المواضع والرومان يوكل للتدوين تحقيق التصور مع السكك فلا يتناولها
 اسم الناكدة على الاصل وهو لانه اذا كان اللفظ مساعيا للتصور والتعبير في سماء لغة في بعض افراد
 ذكر المسي يوع كل وجهه اصله فاللفظ عند الاطلاق الساول في ذكر الكامل بل ساول ما كان باقيا من كل
 وجه وليس جهة الاصل بوجهه اذ المطلق ينصرف الى الكامل المسمى وحملة الاصل ما منه في هذه الاسباب فلا
 ساولها مطلق الاسم وقبل هذا اختلاف عصر وزمان فالتاس من زمن في جنبه وجه الله لا يفتكون بهما زمانها
 سكانها بما فاق كل حسيبها شاهد زمانه وقال الحيط العبر للعرف ما يوكل على سبيل التشكك عادة
 وبعد فاكهة العرف برز تحت الحين والافلا **قوله** والسوار ليس بدام والمخ ادم والحاصل ان ذكر على
 ملته اوجه باخل والرب ليس بالزبد واصلا لها ما يصطبه به فهو ادم بالاتفاق والبطح والعر والغيب
 واصلا لها ما يوكل واحده عالمها ليس بادم بالاتفاق وان اختلفوا في اجتناب البيض والحمي جعلها محمد رجم الله
 اذ اما ما عسارت هذه الاسباب لا يوكل وصدوها غالبا وكانت سعا للخبر وموافقة له وما يتولان
 نعم ذكر الاله بشرطه تام الموافقة وحقيقة التعبية وذكر انما يكون عند الاحتياط بالامراج اذ
 اادم ما لا يوكل وهذه كالمخ لانه من المواد من موافقة وذكر ان يصير مع الحبر كس واحد مسعود للزوم
 به والسجبة حقيقته بالاحتياط وحكا بان ابوكل لا يتبع الخبر **قوله** فالعداء الاكل من طلوع النجى الى الظفر
 الى اخر هذا توسع في العبارة ومعناه اكل العذراء والفتاة والسحور على صرف المضاف وذكر ان العداء اسم
 الطعام العذراء كذا اسم اكله وكذا الفتاة بالنجى والمد اسم لطعام العشي كذا في المغرب ثم لما كان العذراء انما
 للطعام من طلوع النجى الى الظفر فلو صلف انه لا يتعدى ثم اكل بعد الزوال لما حث لان ذكر الطعام ليس
 بعد الزوال بل هو عسا وكذا ذكر قوله لا يتعشى الا حشا اكل الطعام بعد نصف الليل لانه لم يوجد العشي
قوله اهد اسمي الظاهر اصله صلو في العشاء الحديث فانه ورد الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 اخر صلو في العشاء ركعتين يرد به الظهرا والعصر **قوله** ما يبرئ منه يعني السحور ما هو من السحور فانه اسم
 اخر الليل من طلوع النجى وكان نصف الليل قريبا من السحر فيبطل عليه اسم السحر **قوله** ومن قال ان البسب او
 اكلت او صربت فعبدي حر ونوى بر مادون نوب او طعاما دون طعام او سرا مادون شراب لم يصرف ديانته
 وقضاه لان الله انما يهلك المفسوظ لاهل المعصية ما حمله اللفظ والثوب في نحو غير المذكور وانما ليست
 مقتضى ولا عموم يقتضي عندنا فليحمل بخصوص عند السافعي رجم الله يصرق ديانته لان مقتضى عمومها عند
 بناء على ان مقتضى الخصوص موت الحكم به حتى كان الحكم السابق به كمن الحكم الثابت بالنسب بالقياس والحكم الكا
 بالنسب لعموم وكذا الحكم السابق به ولا نه ذكر مرعا وكان كالحذو حقيقته في الاحكام كالمزبد اللاحق
 بدار الحرب ميت شرعا جعل كالميت حقيقته ولما ان العموم من صفات النظم والمقتضى غير مفسوظ وانما جعل
 كالمفسوظ ضرورة والضرورة في صحيح الكلام لان التعميم مستق على اصله وهو العدم مما ورا حذو المذكور وهو التعميم

وهو كما لم يمتدح ما ايج ما لها الحاجة بتقدير بقدر الحاجة وهو سدر الرق لافها وازد نكر من اكل والنحو والساول
 الى السبع خلاف المخصوص فانه مودة اصلي لا ضروري فيكون لمس له الذكية يظهر حكم الساول وغيره مطلقا **قوله**
 يخلف لا يثرب من جلم صرر بها بانار لم يحث حتى يكون ما جذا لما رعبه من دجلة وعنده ما حثت اذا ثرب بانار
 او اعراف او كوع ان شرط حثه سر طار مسعود الى دجلة والنسبة الى لا ينقطع بالاواني والاعراف الى
 رضى الله عنه ان حقيقته الثرب من دجلة بالكون ان من لا يترك العايبه فيسعى ليركون ابتداء الثرب من دجلة وهن
 حقيقته مستعملة لانه عليه السلام قال لنوم نزل عندكم ملايات عندكم ما في الشئ والاكرعنا وهن عادة اهل
 البوادي والورى لهذا حث بالكون اجماعا فلا يصاد الى الجار لان فيه جمعا سها وهن نظير مسلمة الحنطة اذ
 عند ما في الصور من انما حث لعموم الجار لان العمل به عند ما اخو من العمل بالحقيقة المستعملة اذ الجار عند ما طف
 عن الحقيقة حتى اكلم في الحكم للحارحان لاستعماله على الحقيقة والجار عند العمل بالحقيقة اولى بالصورتين
 لان الحقيقة التكليم عند ما عسار الرجحان في التكليم دون الحكم فصار الحقيقة اولى لان الخلف لا يراج الا اصل
 وان عم حكم الخلف لما عرف **قوله** وان خلف لا يثرب من جلم صرر بها بانار او اعراف حث لان الشرط
 ان يكون ابتداء ثرب من جلم منسوب الى دجلة وبعد الاعراف في مفسوفا الى دجلة علقا ما تقدم الى الشرط
 عند ان يكون ابتداء ثرب من موضع يسمي دجلة ولو خلف لا يثرب من هذا الكوز فصبت الماء كوزا ثرب من لم
 حث لتبذل النسبة **قوله** اصله ان من سيطر القتل الممن وساه به الصور عند ما صلا الى يوسف رجم الله
 وحاصله ان الممن عند كسار العتود الشرعية فلا يولى من محل ومحل عبده حرة المستقبل سوار كان الخلف
 فادرا عليه اولا الا يبرى لزم الممن على من ساه في القتل ويحول الى حرة مستغفلة لانه عند ما حرة المستقبل
 وان لم يكن فادرا عليه وعند ما محل الممن حرة رطاه الصدق لان محل السرى ما يكون فبالحكمه وكلم الممن
 البرود والاحتق فيما ليس فيه زجاء الصدق فلا يستفيد اصلا كمين القموس **فان قلت** فلما انقضت الممن
 على المار الذي يوحده الله تعالى في الكوز لان في تصور **قلت** المار الذي يوحده الله لا يكون في ذكر المار الذي
 عند الممن عليه فان الممن تناول المعدم والموجود لا يكون هو المعدم **فان قلت** انكن القول بانفسار
 الممن موجب للبر على وجه نظره حتى يخلف وهو الكفارة **قلت** شرط انفسار السبب حتى يخلف احكام
 الانفسار حتى لا اصل ولا احتمال في العدم تصور البر والفوق الى يوسف من المطلق والخوف ان الناقبة
 لتوسعة فلا يحل العمل الا في الوقت فلا حث قبل ولا المطلق تحت البر كما فرع وحويا موسعا على وجه
 لا يعميه البر وقد عرفت في الحال وبنافرقا سها ووجه الفرق ان المطلق تحت البر كاف في فاذا فات البر
 بنوات ما عند عليه الممن حث كما لو مات الخالف المار باق في الحوص تحت البر اخر الوقت عند ذلك لم يبق
 فحلية البر لنوات التصور فلم يجب البر وسطل الممن كما اذا عنده ابتداء هذه الحالة وهذا لان الكفارة خلف
 عن البر الواجب لان البر لما كان واحدا كان مضموما بجره فيجب الكفارة بنوات الواجب المحقق وهذا انما يحق

فلان سقطت العين الى الفلان الذي استعمله القدر في قوله الا ان يقدم فلان **فان قلت** فلم يسقط العين من مكان
اعاد ما يحق **قلت** لو احياء الله كانت الحجة الباقية عن الاولى لانها عرض فلا تصور اعادتها حقيقة والحقيقة ليست
بالروح فاني الله تعالى حي وليس له روح كذا قيل عن فوايد مولانا محمد الدين انما قلنا سقطت العين بها لان الجنح عنه
كلام سمي بالاذن او القدر ولم يبق بعد موت فلان تصور الوجود فسلطت العين **قوله** ومن ظن لا يكلم عبد فلان
ولم ينو عبدا لعينه الى اخر الاصل في جنس هذه المسائل لئلا يحالف في عقد عينه على فعل ما محل منسوب الى الغير
بالمالك برأى للحث في جود النسبة وقت جود الفعل المحلوف عليه ولا محذور بالنسبة وقت العين اذ لم يوجد
وقت جود الفعل المحلوف عليه وفي عقد عينه على فعل ما محل منسوب الى الغير ولكن لا بالمالك برأى وجود
النسبة وقت العين لا وقت جود الفعل سال الاول اذ اختلف لا يرسل دار فلان فباع فلان داره ووظفها
اختلف لا يحث والواشركي دار اخرى ووظفها اختلف كسب اعتبارا للنسبة وقت جود الفعل المحلوف عليه
مسال الثاني اذ اختلف لا يكلم روح فلان فاما ان روحه وتزوج اخرى ووظف لا يكلم صدوق فلان فصادق
صدوقه واعاد صدوقا اخر فان كلف الاول معنى كسب في نفسه وان كلف الثاني كسبا اعتبارا للنسبة وقت
العين ورجع الفرق لئلا يحل الفصل الاول معنى ما ذكره هذه الاستنباط لان هذا الاشياء مما لا يعادى عادة
لعمق فيها الفصل الثاني اكمال على المعنى يعني هولا لاد هو لاد ما سحر وبعادى فاد لمع فيهم وكما النسبة
للتعرف بالنسبة فان العين تلت بكل على هذا الفرق ما اذ اختلف لا يكلم عبد فلان فباع عبده واشركي
غير اخر فان كلف الاول كسب وان كلف الثاني كسب مع ان العبد من قصد لحرانه لعنه لانه اذ لم يبيح منه
الاذى كلف الزوج والصديق قلت ذكر ابن سماعه ان عند لي حنبه رحمه الله العبد كسب هولا ووجد ظاهر
الرواية ان العبد مملوك ساوطة المحرلة عند الاحرار فالظاهر انه اذا كان الاذى منه لا يقصد لحرانه بالعين
ولا يحل هذه المنزلة ولكن بما اختلف اذا كان الاذى من كذا الميسر والذخيرة **قوله** فلا يشترط
دوامها اي دوام اضافة المراء الى الزوج واطافه العبد الى المولى ليس بشرط للحث بعد روال الزوج
وبعد العبد وبعد روال الصرافة **قوله** فعلق الحكم بعينه كذا في الاشارة بان قال لا اكلم عبد فلان فهذا
او لا اكلم روح فلان فهو كسب اذا وصل الشرط بعد روال ملك العبد والزوج **قوله** هو على الحكم
اي كسب قول لي حنبه ولي يوسف رحمه الله وكسب قول محمد ورفا رحمه الله ثم هذا الاختلاف بعينه
هذه مما اذا لم يكن له في دوام الاضافة وعدمها واما اذا نوى في انه لا يرسلها ما استغلان فلما نوى
ان المثنوى من محتملات لفظة كذا في الميسر **قوله** لا يفهم الاعيان وهي الدابة والعبد والدار **قوله**
يحمل ليركون المحرلر باعسار دات الدار والدابة على ما قيل السوم في الملك الدار والمراء والنفس **قلت**
داك احوال لم يعز في العرف والعادة لما لزم هذه الاعيان لا سحر والاعادى عاده لاد وانها وما قلناه وهو
يحرلر هذه الاعيان بسبب ملاكها مود بالعرف وكان اولى خلاف ما اذا كانت الاضافة صاغة كسبه صدوق

والمراء اي مود صحت الاضافة لحسن كسب بالاتفاق اذ اكلم صدوق فلان وان كان بعد المولاه ورجوة
فلان وان كان بعد المرافة واما اذا تجردت الاضافة عن الانسان في المسئلة الاولى فوجد الشرط بعد روال
الصرافة والزوجيه لا يحث عند لي حنبه ولي يوسف رحمه الله على روايه اجماع الصغير ومود كسب كسب
بالكلام بعد روال الزوجيه والصرافة في صور انعقاد العين عند انضمام الاشارة مع الاضافة فوالهم
جميعا ووجه ذلك ان الحر من حنبه ومود بحر لعنه فاذا جمع من الاضافة والاشارة معين البحر لعينه
اذ لو كان البحر لعنه لا يقتصر على الاضافة وكان المقصود من الاضافة ما هو المقصود من الاشارة وهو
الظهار القبط حرمة المارة اليه لحرمة المضاف اليه واذا اخذ المقصود اخبرت الاشارة ودون الاضافة
لما عرف بخلاف المملوك الى هذا اشارة الامام قاضي خان **قوله** وان ظن لا يكلم صاحب هذا الطيلسان
بما عده كسب حثا جاعا لان الانسان لا يسمع عن كلام صاحب الطيلسان لاجل الطيلسان وكان انت الاضافة
لتعريف معلق العين بالموقف وان كلف المستر كسبا بسا **فصل** ذكر الفصل لانه يدل
على ما يلوكل لو نك من الاضافة فلان في مواقيت القياس **قوله** هو على سنة اشهر ان كسب مود في الله
الساعة فان تعالى سبحانه الله حين عشرون وحين يصحون اي ساعة عشرون ساعة يصحون ومود كسب لاربح
سنة فان تعالى يهل الى على الانسان حين من الدهر والمراد بالعبودية ومود كسب اشهر فان تعالى يولى كلها
كل حين بان ربها قال ابن عباس اي سنة اشهر اي من حين يخرج الطلع الى الزيد كسب المرفوع الاطلاق
يحمل على الوسط خبر الاصور واساطها والاعاوت سن ذكر كسب الزمان مودا او مودا سنة اشهر
لانه لما صارت سنة اشهر مودها فيها تصرف التعريف الى المعهود وهذا اذا لم ينو ان نوى سببا فعلى
مانوى **قوله** قال ابو حنبه رحمه الله الدهر لا ادرك ما هو كسب التقدير لان الدهر يحالف الحين والزمان
اد معرفة بيع على الابن بخلاف الحين والزمان فلم يلحق بها ما شاء والعرف لم يعرف استمراره الاختلاف
في الاستعمال سال فلان دهرى يضم الدال اذا كان مورا ودهرى اذا انكر الصانع وان كان في حكمه عنهم
وما يملكنا الا الدهر وقال عليه السلام لا يسبوا الدهر فان الله هو الدهر وكان مجللا والتوقف في الحمل
ايه كمال العلم والحوض بطريق القياس مما طريقه الموقوف وهو اللغز والمعد برامه قصوره او ك
ان عمر رضي الله عنه سبيل عن سبي قال اذرى ثم قال بعد ذلك طوفى لاني عرسيل عن سبي لا يدرك
فقال لا ادري قيل انما قال لا ادري لانه حفظ لانه عن الكلام في مع الدهر فانه عليه السلام قال لا يسبوا
الدهر فان الله هو الدهر معناه انه طالع الدهر وقال عليه السلام فيما يرويه عن ربه اسبغت من عبدك
فاني لم يرضني وهو سبني ولا يدري سب الدهر فلما ظهر هذه الاشارة حفظ لانه قال لا ادري
ومود روى في عليه السلام انه سبيل عن حيز البقاع فقال لا ادري حيز سبيل حيز لم
لا ادري حتى سال في صعود الى السماء ثم سبيل فقال سبيل في فناء حيز البقاع المساجد حيز اهلها

وان كان بعد اسراء لانه يقتضي الانفراد في ذاته وهو الرجولية لا الفعل الموقوف به وهو الكينونة ولا يصح
سأل في حقه لانه يقتضي وصف المفرد بدلالة الفعل الموقوف به وهو الكينونة في الدار الانفرادية ذاته وبقي
الرجولية فاد است هو قوله امكده وقد يقتضي المودة الملك العبد الثالث مصنف هذه الصفة
يعقب حاركا لوقال اول عبد اسود امكده فحسب ملكا ايضا ثم اسود عتق الاسود لعلق العتق بعد
متصف بصفة المودة السواد والثابت بعد الصفة وقوله امكده واصدا صفة للعبد فسمع الفرد
الدار لوكلا احد موجبي الاوليه فلم يقتضي الحكم فيه وحري حود جري عدمه فيما يرجع الى افاده مع الفرد
والتوصل وكان العتق متعلقا بعد متصف بصفة المودة الدار والثالث ليس هذه الصفة **فان قلت**
قال اول عبد امكده واصدا فوجب لا يحتمل غير الحال وصار نظير وحده **قلت** فعل رباوه الذي هو من بعض
الكتاب والاربعاء لا يعمرون وجوب الاعراب فلم يقتضي بصفه وجعل نعتا ولانه يحتمل ان يكون حاله على العبد
ويحتمل ان يكون حاله على المالك اي حال كونه مفردا فلا يقتضي ملك **قوله** وبعد من جمع المال الى اذ كان التبرك
وقب الصحة وعندنا بعد من الملك على كل حال **قوله** لان الاخره اما ستان لا يسري بعده غير مضاف
معلقا بعدم شري اخره واما ستان عدم الموت فيقتصر العتق على زمان الموت كما لو قال انتم اسر
عليكم ست لسان كما استراء الا ان هذه الصفة تعرض للزوال بان يسري بعد غير فاذ مات ولم يوجد
ما يبطل صفة الاخره سينتهي كان احراما شري فيعقب مذكور الوقت كما لو قال امته اذ احضت فانت
حرة لا يقتضي مجرد روية الدم الاحتمال ان يتقطع فيما دون ملكه ايام فان تبادى بها الدم لملكه ايام بين العتق
كان فاعلم حسنات الدم وقولها ان صفة الاخره اما ست لعدم شري غير بعد فلما لم يكن ذلك
مذكور صرحا فلا يجعل سوطا الا ان له لواء في عتق اربعة اسهرم قال كنت فيك الهام يقبل **قوله** والطلاق
معلق بعدم التبرك لانه لم يكن مصرحا لم يجعل سوطا بخلاف ما لو قال ان لم افرقك اربعة اسهر فانت طلاق
ما بين فلما مضت اربعة اسهر فانت طلاق فانه يقبل قوله كذا بهذا **قوله** وعلى هذا الخلاف يعلق
الطلاق الثالث يعني لو قال احراما تزوجها فلي طالق فلما بيع عند الموت عند ما نصبت الارث للزوار
وعنده بيع منذ تزوجها فلما برث **قوله** كل عبد يفرق بولاده فلما لم يفرق بولاده فهو حرة بولاده
الاول ولو كان مكان البتاره احصا عتقوا والفرق لرب البتاره لعد اسم حرة بعين شري الوجه من زوج او
زوج قال تعالى يفرق بين عتق اليم وقوله وبشرهاها باسمك في العتق اسم حرة ما يصدق غاب عن الخبر
علمه وهذا ما يحتق من الاول لان الثاني احسن كما كان معلوما له فلا يتغير به بشر وجهه عند سماعه
علماء احسن حقيقه الاحصاء موجوده من كل واحد لان احسن حرة وان كان عند المحبر علمه واصلي ما روى ان النبي
مر بان مسعود وهو ثور التزف ففك مرا حسان ثور القرآن غضا طرا كما انزل فليست امره ابن ام عبد
فا سدر اليه ابو بكر وعمر رضي الله عنه للبشانه فبقى ابو بكر عمرها وكان ابن مسعود يقول متى ذكر ذلك

هذا هو الصحيح
في قوله
فان قلت

اولا وخرجها اخرها ففرضا ان التوقف مثل هذا يكون من الكمال لا من النقصان كزاد الميسر في الصحيح
وهذا الخبر روي عن رواته يسر عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الحرف المنكر سوار جواب التوقف **فان قلت**
ذكره الجاهل الكسور واجهوا فمقال ان كل ذلك دهورا او ازمنا وشبهوا او يفتن او حقا او ايا ما يتبع على
ثلاثة من هذه المذكورات لانه اذ في الجمع المتصور عليه كان ابو حنيفة رضي الله عنه قال لا دهور منكم بل
منها وكل دهوره اشهر كما هو قولها فلما روي ابو حنيفة مع الدهر المنكر الجمع فكيف لم يرد معناه في المفرد مع
روايه معنى الاسم في الجمع موقوفه على رايته في الافراد **قلت** هذا صحيح على قول من يعرف معنى الدهر وكان
قال ان وقف ان على معنى الدهر كعليه ان يترك الجمع المنكر فيه بثلاثة كاي الارضه والشمس وهو بطير
ما فرغ مسائل المزارعة على قول من حوزها **قوله** ولو كانت اليمين بالفارسية لانه يذكر فيه تلفظ الفرد
عند الافراق بالعدد قال ده روز ولما كان كذلك لانه اتي فيه قول ابو حنيفة رضي الله عنه
باب اليمين في العتق والطلاق عدم هذا الباب على غير لان الطلاق والعتق
اكثر ما خلف بها وكان احكامها اكثر وقوعا اعم من غير الاصل في الولد المستلذذ حتى غلب لا حق
نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخر لفرد لاحق والاوسط لفرد من عديد بين متساوين وان الشخص متى
انصف بالاوليه لا يصف بالآخره لساف سها وان انصف العتق بالاوليه لا يصف بالآخره لان العمل
الساقي غير الاول **قوله** لان الموجود يولد اي الولد اسم للولود والحيث مولود جميعه وبقي ولا يعرف
هو لوقال لانه يولد بغيره هو حرة فولدت ميتا حيا عتق الحي **قوله** وكذا في التسريح حتى يمتطي
به العود والدم بعده نفاس بصير لانه ام ولد وروح سفا عنه يوم القيمة قال عليه السلام ان السقط
لمعوم مخبئ طيما اي متفيا امر القصب الصبر على ما يحبه ليعمل الا دخل الحبه حتى يرضى ابواي **قوله**
سعد بوصف حيوة وهذا ان سوطا اخلل اليمين ولده ولد حي بطوا الى وصفه اما ما حربه اذا لم يمت لابتليها
لانها فوق عليه ذاقه ليعمل للاعصار فصار كانه قال ذاولدت ولدا حيا هو حرة بخلاف ما لو عتق به طلاقا
او عتق الام لانه مستغنى عن حياة الولد فينقطع مطلقا **قوله** لا يصح ميسر لكون الولد حيا لان السوط اذا
كان لحيته احراره غير بشرط وجوده فقط لا يرى انه لو قال ان هذا العتق فانت طالق لعلق بسبب
الرجوع ولا يتصور الحيوة في الرجوع اما السوط اذا كان لحيته احراره فنته يجب ان يكون هو صالحا
لذلك احر **فان قلت** لو قال اسرت عبدا ففجر فاسري عبدا فغيره ثم اسري عبدا فنته لا يقتضي
الساقي لاخلل اليمين بالاول ولم يصدق فيه وصفه اما ما حربه **قلت** الذي اسريه لغيره محل الاثر
فا حلت اليمين ما الولد المستفلس محل للاعتاق لانه بصفه احكامه بصير في الحرة **قوله** اول عبد
اسريه وحده هو حرة عتق الثالث ولو قال اول عبد امكده واصدا لا يقتضي الثالث الا اذا عتق وحده
والفرق له وحده يقتضي الانفراد في الدار لانه يقتضي ان يصح لغيره في الدار وحده

الشي على سبيل الكلام فصار كانه ما صار كما طاق هذه واحدة كما هو هذا الاصل كما عا الف ولما انقضى
لكن ان جوابنا قلنا كذا هذا في مكلة الكلام في موضع النفي مع عموم الافراد فصار كل فرد متبعا على حدة
كنوله تعالى ولا يطلع منهم انما او كنوزا اي ما ولا كنوزا فصار كانه قال والله الاكل فقلنا ولا فقلنا
باب **اليمين في البيع والشراء والتزوج وغيرها** الاصل فيه ان كل فعل يرجع الخوف
الى المباشرة لا تحت المحالف بما شره المأمور بوجوده منه حقيقة وكما والاحتك وبصر العاقد سعيه والامر
فاعلا فاحتك بالمباشرة لا بالامر بالبيع والشراء والاجارة والاسمجار والصلح عن مال والسمعة والحضوة وضرب
الولد حتى لو صلف لا يسمع او لا يشرى ولا يورث فكل من فعل ذلك لم تحت لان العقد وجوده حقيقة وكذا
حكما انما رجعت الحقوق الى المباشرة لو كان العاقد عالفا تحت يمينه فلم يوجب شرط الاحتك وهو العقد من الامر فلم
تحت الا ان ينوي لم لا يامر غيره به فحشد صدور الامر على نفسه يمينه او يكون كالحالف من الامور العتود
فحشد تحت بالتقويض لان غنمه باعتبار عا دته صرف الى الامر بالشراء او باليمين بعد مقتضود الحالف
فان كان يامر به وينفذ امره فيغير العاقد ما تحت المباشرة والامر بالمكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
والصلح عديم عند الله والصدقة والرضاء والاستراض وصر العبد والرجع والبناء والحماطة والايلاء والاسناب
والاعارة والاستفارة وقضاه الدين وقبضه والكسوة والحق **قوله** ومن صلف لا يزوج او لا يطلق الا بحق
فكل يدرك ففعل تحت عند الشافعي رحمه الله تحت لوجود المطلق من المأمور حقيقة من الامر حكما فوصد شرط
احتك من الحالف من وجه دون وجه فلم تحت كذا في البيع وكذا ولما ان عرض الحالف النوى عن كتم العقد وحقوقه وبي
من احكام هذه العقوبة المرجية لا مسفر على المأمور بل سفل العقد بجميع الاحكام الى الامر به وانما هو من غير
ولما انصفه الى الامر لا الى نفسه والافعال احسية كضر العبد ونحو منقول الى الامر في حق الحكم حتى لا يلب
الضمان فيما على المأمور فوصد شرط احتك من الامر تحت لان منفعة ضر العبد يعود الى الامر اذا العبد حر
على موجب من المولى ويسمى في معالجه اذا ضره فصار ضربه كضر المولى بنفسه بخلاف ضر الولد فان لم يقطع
بعوده يحصل للولد لانه ساد ببه وبما ضره ويرجع عرافا في صحة فلم يكن ضر الولد واقفا للاب باعتماد
المنفعة فلا يجعل ضر المأمور كضر الاب فلهذا الاحتك بخلاف ما اذا صلف على حر ان لا يضره فامر غيره
فضره لا تحت لان امر المولى عزمه لانه ملك ضر عهده بنفسه فملك امر غيره ولذا يستط الضمان
عن المأمور واذا جه الامر انتقل فعل المأمور الى الامر كانه ضره بنفسه وامره بضره كذا لا يبيع لانه لا يملك
ضره بنفسه فلهذا يملك الامر به فصار وجود هذا الامر وعدمه سواء الا ان يكون كالحالف سلطانا او قاضيا
لا يملك ان يضر الاحرار صلا ويعد من اهل الامر به علم لمر الحالف في التزوج والطلاق والعتق ونحوها لوقا
نوبت لم لا الى ذلك بنفسه صرف وبانه لا قضاء في ضر العبد مع اناء لو عني لم لا الى ذلك بنفسه
صدق وبانه وقضاه والنزق لمر الطلاق فعل شرعي وهو لمر يوجد من المالك كعلم ببيع به الطلاق ولا امر بذلك

مثل التكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى فادانوى التكلم به فقد نوى الخصوص فلم يصدق فصار واما النج او الحز
فصلى حتى يعرف ما شره فادانوى ما شره بنفسه لم يكن فاعلا لا حكم النسبة اليه فصار اذا نوى جميع ما تكلم
به صح بيمينه فصار وقيل ذكر القضاء في مكلة الضرب رواية في الطلاق لانه من الموضعين اذا نوى المباشرة
فقد نوى حقيقة كلامه فصدق قضاء في الفصلين **قوله** لان حرف اللام الى اخره اعلم للاصل من دخول
اللام على ما يملك العقد كالباع والشراء والاحارة والصباغة والحماطة والبناء كان تحت لك ثوبا ونحوه لا يفسد
الفعل بالمحلف عليه ما كان يامر سوار كان العين ملكه او لا لان اللام للاختصاص واثوى وجوهه الملك
فادانوى تحت الفعل او تحت ملكه لا ملك العين ودانوى يملكه بامر لان بيع ذلك الفعل حتى لو دس
المحلف عليه بيمينه ما كان كالحالف فباعه ولم يعلم لم تحت لان تقدير الكلام ان تحت ثوبا كان ذلك امره لم
يوجد اعلا ما لا يملك كالدخول وصر في الغلام والاكل والشراء والحس على العين كان تحت ثوبا لا لاختصاص
العين بالمحلف عليه ما كان ملكه سواء كان يامر للاطلاع بذكره او لان اللام طاور العين اي قرن به
في قوله تحت ثوبا كان كذا وحت ملك العين لا ملك الفعل فصار يدين بيمينه ان تحت ثوبا فهو ملكه كفلوباع
ثوبا يملك المحلف عليه كسلف تحت شرط الاحتك في الدخول ونحو بيع المبيع على ملك الغير سواء قدم اللام
بان بالزكلك لقطعا او سررت لك سرايا او اخر ما في قال ان اكلت طعاما كان او شررت ثوبا كان لان هذا
الفعل ما لا يملك العقد فوجب صرف اللام الى ما يملك وهو العين بخلاف الفصل الاول فان كل واحد منهما ما يملك
لرجحنا بالقرن فان نوى غيره صدق قضاء فما عليه بيمينه بيمينه تحت لك ثوبا ان تحت ثوبا كان او بيمينه
ان تحت ثوبا كان ان تحت لك ثوبا بصدق وبانه فلهما وقضا فانه تعليل لافا فيه كخيف لانه نوى ما يحتمل
كلامه ما حذر اللام عن حمل في الفصل الاول وينتقد على محله في الفصل الثاني الكلام بحمل المعدم والتاخير
قوله لان الشرط قد تحقق وهذا لان شرط العتق وهو البيع او الشراء وقام الملك اما في البيع فكلان خياره ينج
رواى المبيع عن ملكه وكذا في الشراء على مذهبه لان خيار الشراء لا ينج دخول المشتري في ملكه وعند ان كان ينج
الا ان القوي معاقب بالشراء لا بالملك والمعلق بشرط كالمخرج عند وجود الشرط وكذا قال بعد الشراء
هذا العبد حر ومن اسرى عبدا على انه باختياره واختفه بعد الشراء يسقط خياره ويسقط الملك مقتضى
للاعتاق سابقا عليه كذا هذا ولو باعه معا مالا لاعتق لانه كالمبيع زال الملك وايجاز لا يبرر ما غير المذكور
قوله لنفوات محمية البيع **قوله** لم يبع الياس عرسوها بالحرير والتدبير حواران برند فليس بعد الحاق
فملكها هذا الرجل فمسوها **قوله** كالحالف عند يمينه على البيع باعسا لهذا الملك باعسا بحصول الياس بالحرير
المدر وقضاه القاضي مع المدبر موهوم والاحكام لا يمسى على الموهومات لمحقق الناس عن البيع بطرا
الى الاصل **قوله** وعن أبي يوسف رحمه الله انها لا تطلق معنى لمر الحماطة لا بطل تحت قوله كذا امر الى طالق
لما لان كلامه خرج جوابا لكلامها فتسند بالكلام السابق الكلام السابق في بروج غيرهما عليها **قوله**

ما يكون من الخالف ما عرفت الحيز وحيث في الحالك لغيره الادراك في مسن السماء والله اعلم
باب المبيع لبس الثياب والاحلى وغير ذلك عدم عيب لبس
 الثياب على المبيع في الحر والفتل لكونه اكثر وجودا احلى على يقول بضم الحاء وتشديد الميم الماحي احلى بضم
 الحاء وسكون اللام للاصل فيه لم ير مثل الذي لا يكون بفعاله **قوله** لما ان النذر لا يبيع الا بالملك ومضافا الى
 سبب الملك لتوليه عليه اللام لاندر فما لا يملكه بن آدم ولم يوحدا واحدا منها او عرل المرأة واللبس ليسا من
 اسباب الملك لان عرلها فز يكون من قطعتها ولا الى جنبه رضي الله عنه انه اضاف النذر الى سبب الملك لان
 عرلها نسب لوقوع الملك للزوج لانها تقول من قطعت زوجها عادة ومطلق الميم يصر الى المعنوي وكان
 النذر مضافا الى سبب الملك فيصح كالتوقا كل ثوب اشتريه فهو هدي فاشترى ثوبا لرجله ان يهدى للنذر
 حكت اخرلت من قطعت ثوبها له وقت النذر وانما حكت به لانه اضاف الى سبب الملك وهو عرل المرأة لا
 لا ملكية القطع لان القطع لم يصر مذكورا حتى يضاف اليه بل انما اضاف الى سبب الملك **قوله** وما لا حكت
 سار على ان اللولو الخالص من سطره احلى في ثوبه في سحر حوز منه عليه تلبسوها وانما يستخرج من البحر اللولو
 الخالص وقال الله تعالى يكون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا ولا الى جنبه رضي الله عنه ان العادة لم يجر الخالص
 الامر صاعدا وهذا فضة التزويج سار باج مرصع بالجواهر **قوله** ويبيع بثوبها سار على ان الخالص
 به على الاثراء ومعتاد ولو لبس خاتم فضة لم يحس لانه ليس على كامل لان احلى ما يستعمل للتزين في الخصال وخاتم
 الفضة كما يستعمل للتزين يستعمل لاقامة السنه وهذا اصل للرجال التحم عام الفضة ولو كان طليا كاملا
 حرم ذلك لان التزين بالذهب والفضة حرام على الرجال اذ لم يكن طليا كاملا لا يرضى حط مطلق اسم احلى
قوله لا سار على فراش اى على هذا الفراش بدليل قوله وان جعل فوقه فراشا اخر عليه لا حكت اذ لو كان على
 حقيقته منكر لا حكت هذه الصور لانه نام على الفراش **قوله** حكا في ما اذا حال منه ويبس الارض
 لما سار اى ما رثوبه طار حرا منه وين الارض اى حكت هذه الصور وهذا اذا حال ثوبه وهو لا يسه فانه
 لو رجع لباسه وطرحه وحلبس عليه لا حكت لانه حسد لم يبق ثوبه فقال لان تبعيته باعتبار لبسه وبعد
 ما نزع صار هو بمنزلة الساط وكذا في قوله لو طلفا لا يحلبس على سرير اى على هذا السرير
باب المبيع الضرب والقتل وغيره الاصل فيه ان ما يشارك
 الميت فيه الحى في الميم وقعت على الحالى وما اختاره يتقيد بالحكم **قوله** لان الضرب اسم لفعل موم والميت
 لا سار بصر بى آدم واما ديك ما سود به الله تعالى كما في غراب العبر فانه ما سجد هذا السنه وان حلفوا
 بما بينهم فتاك بعضهم بمرضا من الغراب لسكت عن الكيفية لان الواجب علينا صدق ولم يرد على السنه
 المستقبضه وهو التعذيب بعد الموت فهو حره ولا يستعد بكيفية وعند القاعه نوصح فيه احيى لان
 الاثم لا يكون بلا علم واخفى شرط للعالم احمسوا فليل نوصح فيه احيى بغير ما يالم الاحياء المطلقة وقيل

باب المخرج الضرب والقيل وغيره الاصل فيه ان ما يشار
اليه فيه الحي في المخرج وقع على الحائض وما اختص به يتقيد بالحكم **قوله** لان الضرب اسم لفعل موم والميت
لا سالم بضر بى ادم واما دكر ما سودته الله تعالى كالم غراب القبر فانه ما سجد عند هذا السنه وان حملوا
بما بينهم قتال بعضهم بومن اصل الغراب السكت عن الكيفية لان الواجب علينا الصبر ولم ورد في السنه
المستقبضه وهو التعذيب بعد الموت فهو حربه ولا يستعد بكيفية وعند القاعه يوضح فيه احيون لان
الام لا يكون بلا علم والحي شرط للعلم ام احلوا فيل يوضح فيه احيون بقوله ما يعلم الاحياء المطلقه وقيل

[illegible]

برأ امرأته وكانت بعد من التهمة كنهها **قوله** ساله الامام عن الروايات وهو كيف هو ابن
ربا ومنى زنا وبني ربا لانهم شهدوا بلفظ محتمل فلا بد من ان تستفسر مع الاثرى انه عليه السلام استعسر ما عثر
مع من كالميل في المحلة والرشاء الممر فمنازل غير الحاصية لان الناس من يعتقد ان كل ما طهر حرام ذلك
ولانه عليه السلام قال العسان برسان وريما بها النظر والمدان برسان وريما بها البطش والرجلان برسان
وزنا بها المشي والفرج بصرف ذلك كما وكذب في الفعل فيما دون الفرج زنا واخذوا بالاجاب والاباحاء في
الفرج وعن الكعبة احراز الاكرام وعن المكان والزمان تنافيا عن الروايات اذ احراز البغى والقتال
من الزمان او حال البغى واكتون عن المنة لجواز ان يكون له كالح او شبهه مع المفعول بها وذا غير
معلوم للمهود فيستفنى ذلك والامام مندوب الى الاحتيال لذلك لتوليه عليه السلام اذ روى
اكد وجابتهات **قوله** قال الاصل بحسبه نعم اذ لم يعرف القاضي عداله اليهود بحسبه حتى
يشال عن اليهود لانه لو ظلي سبيل له لانه صار متما بآجابه وقد حبس النبي عليه السلام رطبا بالمنة
كلاف الدين حبس فيها فمل ظهور عداله اليهود لان احسن عهدها به العتوة اذ لا يعاقبه بعد
موت الحق الا بحسب فلم يجرى بغيره فل هو موت الحق خلاف اكدود قاله به هارجم او جلد **فان قلت**
الحبس بناء الاحتيال للرد فيسفي ان لا يشرع كما صا التليل منه **قلت** واستراط الاربع من هذا وقال
السافعي رضي الله عنه كذا فراه موه لان الاقرار حجة بنفسه فلا يشرط التكرار كما يراحتوق يعني العود
معبرة الشهادة دون الاقرار فكذلك ههنا ولا عسار بالتهادة باطل لان آتتها ان الشاهد الثاني بعيد
طائفة القلب زياده على الافاد الاول وبكرار الاقرار لا يثبت سوى زائد فلا يصح وهذا لانه ان وقع
كنا فلا ينقلب صدقا حال وان وقع صدقا فلا يرد اذ الصدق بنفسه ولنا ان ما عثر اقرعنا النبي عليه السلام
بالزنا فاعرض عنه فاعرض عنه ففادى المزمع الاولى ولو سلك احد الاقرار الواحد لم يحل الاعراض عنه ولم
يؤخر الى الرابعة فان اجهة اذ اقامت لكل الامام الساجير لتوليه عليه السلام لا سفي لوال مستغنى صد
من صرود الله تعالى الا ان يعفوه ولانه عليه السلام قال بعض الروايات ان الرابعة فابها موجه فذلك
او جوب قبلها ولا يقال ان لم يست اكد باقراره موه بحسب المهر لا عثرانه لوطي لا يوجب اكد وادوجب المهر
لا يجب اكد لان الاقرار اربع مرات لما اعتبر حجة لاسات الزنا لم يعلق جوب المهر بالادوار موه بل ينفذ
الحكم فان ثبتت الحجة وجب اكد ولا يجب المهر المراد بقوله عليه السلام فان اعرفت فارجمها في حكاية ان ليس
الاقرار المعروف وهو اربع مرات والصحيح مرصدت الفاعدية ابها اربع مرات واعتبار هذا الحق
بساير الحقوق باطل فصدقه من التعليل مالم يظهر غير شرطه احدى التحسين مالم يستطاع غير هذا
تعليلها لامر الزنا بحقيقة السر واحتمال الدور **قوله** ولا بد من اختلاف المجالس صلافا لان
يلى له لزم المحبسة الشهادة عود الاربعه ون اختلاف المجالس فكذلك الاقرار ولما روى يوم طرد ما عثر

كل من حتى يرى كيطان المدبنة م رجم ان اتخا المجلس مطهرا او ما تحتوي عليه المجلس كاي المحل فعنده
محتوى تهمة اتحاد الاقرار والادوار فابهم بالحق معين مجلس المفردون القاضي الصحيح **قوله** ولنا ان الرجوع
خبر محتمل بحقيقة ان الرجوع بعد الاقرار بالاصح حقوق العبد لو حو حضم صدقة الاقرار ويكذبه
الرجوع وروى غير موجود مما هو خالص حواله معارض كلامه الاقرار والرجوع وكل واحد منهما متميل
من الصدق والكذب والتهمة نسبت المعارضة فيستطاع اكد لوجود الشبهة بهذا الطريق **قوله** وهذا
قريب من الاول في المعنى اي قوله لعلك تزوجتها او وطيتها بشبهة ويرى لتوليه عليه السلام لعلك مستنها
او قبلتها في المعنى مر حش لركل واحد بلتين للرجوع لما ان كل واحد لو قال نعم فستطاع اكد ولو حلت
امراء لا زوج لها حدث عند ما كرم الله ولو ادعت انه من كاح لا يسئل لان الظاهر ان الزنا وعدنا
لا اكد لاحتمال انه من كاح فاسد او صحيح خصوصا اذ ادعت انه من كاح **فصل في السببية اكد**
واقامة ذكر هذا الفصل بعد ما ذكر من وجوب اكد لان اقامة اكد وكسبه بعد وجوب اكد فذكر في الذكر
قوله ان النبي عليه السلام رجم ما عثره والعامدية وكما بالخصين وقال دم امر مسلم لا انا صدى كان يث
كفر بعد ما ان ورناء عوا حصان فل نفس بغير حق وهو صر مشهور ومد اصحفت الصحابة ثم عليه وقال عمر بن
علا المختبر وان ما نزل في القوان السج والشج اذ اربنا فارحما البتة وسباني يوم يكررون ذلك لولا
ان الناس يقولون راد عمر رضي الله عنه كتاب الله فكسبه على حاسبه المصحف **قوله** وكذا اذا ما نزل
او غاب بولط طاهر الرواية او مات بعضهم او صار اعمى او افس او ارتد او قذف حيد سقط الدم عنده
محمد وهو رواية عن النبي لان البراية شرط بالارفاذ فان البراية بعد البسار **قوله** وروى
رسول الله عليه السلام الفاعدية وهي امراء من عامس حى مر الازد وحدثها العديا بت ثوبه لوتابها
صاحبة عيسى لغفر له الحكم من هو العشار والمكس باي فوه **قوله** كدما به صله لكان حرا ليقول بغير
البانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اي التي انت والذى زنا والخطاب للامد لان اجتماع الا
محرر معين الامام لتبانه مقامهم وقدمت الزانية لانها الماده لهذه الجناية اذ لو لم يطعمه ولم يوجع
له ولم يمكنه لم يطعم ولم تمكن في عامة المحضين غير الا لانه نسج حق المحض لما روى ما بقيت مولا حق
غير **قوله** لسوط لا عثر له اي لا عثر عليه **قوله** من المبرج اي المودى وهو من ضرب الذي البصر
عليه صاحبه وغير المولم اذ الاول مفضي الى التلاك والساني حال عثر المادب المستحق هو المادب دون
الاهلاك **قوله** واكدوا جرا لطيف ولانه لما وصلت له قضا الشتم الى كل اعضائه فليصل الى الغرير
الى اكل عصفار العول وقال السافعي رجم امه كصير النظر لقوله عليه السلام يهودي يجلد طررك فلنا ليس
اكد شني اكل من غير النظر لاراسه ووجهه ورجله لتوليه لم موه فيصير اكل من الوجه والمواكير
وهو جمع الزكر الذي هو العضو وهو جمع ضلوق التباس وكر بلفظ الجمع مكونه فرد لانه اراد به ذلك العضو

المعنى ما حوله ولان الضرب على النزع مطلق وعلى الناس الوجه بسبب لذهاب الحواس كالسمع والبصر والشم وهو
اهلك حكما فلا يسرع صرا وعنى يوسف رحمه الله ضرب احد سبي النزع والبطن والوجه والصدر وذكر في القرآن
قوله وان كان عبد اجدد حشيش لقوله تعالى فان اتينا بها حشيشه فعلمين نصف ما على المحضات من العزات
والمراد اجدد لان الرحم لا ينصف او لعدم الاحصان بعد سطره وبني كرهه واذا ثبت النصف في الامار
لمكان الرق المقتض للكرامات والعقوبات اذا جاز به عند وفور البع اخلط لا يرى قوله تعالى ما سار النبي
من ان تمكن بفاحشة مبينه تصاعف بها العقوبات فمعين الى الزوال ما سار النبي لستن كاحد النساء
وقال عليه السلام ولعل الجاهل مرة وللعالَم سبعين مرة وقيل حشيش لا يرار سيات المحرم بين العبد
والله وخضعت لغيره شهوات **قوله** فان فيه شيطان لما قول عمر رضي الله عنه للحلاد اكل ان يضرب الرأس
والنزع وما يدل على ما روى من كون الحق **قوله** السدوه سبي الاول والنواو وبالضم والهم كان النواو
والدال في الحاشي مضمومة تدل على الرضا من كذا في المغرب **قوله** والهداية يسكون الجيم قوله لما
روينا من حديث السيرة والربط والاصباك عرس جرس لان العجم لحسن برطه وسن كذا في الجاه
الصغير لقاضي خان **قوله** وقال ان في رحم الله له ان يفقه اي يكون له ربيم احد الذي هو محض حوائله
تعالى ليرغب في سببه او اقر من يديه وان يستل لغيره فله قولان في صلاته في القصاص جهان وهزل
اذا كان المولى محررا فحقه ان يكون له الامانة ان كان اما ما وان كان مكاتب او ميا او امراه فليس له
ولا ان اقامه احد على ملكه لم يقر له عليه الام ايتموا الكروود على ما ملكت امانكم وقال عليه السلام اذا رنت
امر احدكم فليجدوها في روايه فليجوها ولا يله ولا به مطلقه عليه فيملك ما وجب عليه كالا ما م بل ادنى
ان ولا يمتد اقوى من ولا به الامام حتى تملك فيه تصرفات لا يملكها الامام الا في المولى هو الذي تزوج دون
المولى بالقرابة لان ولا به الملك فوقها وولا به القرابة فوق ولا به السلطنة فزعم لان السلطان لا يزوج
الا بعد فقد القرب فلما جعلت ولا به الملك فوق ولا به القرابة دللنا فوق ولا به السلطنة فزعم وبهذا
ملك عليه التعيين كملك الامام اكد عقوبة زاجره كالنور ولنا ما روى عن العباد له الثلثة موقوف وموقوف
اربعة الى الولاء الكروود والموقوفات والجماعات النفي ولان احد حوائله تعالى اذ العرف فيه انظار العالم
عن الفساد لتحقيق حكم الله تعالى الى يوم التبار وهذا لا يسقط ما سقاط العبد فيكون الولاية متحققة بالثبانه
عن الله تعالى والامام هو المعين في سائر حوائله او بابه فاما المولى فولا يمتد بالملك فلا يصح ما يباخر الله تعالى
خلاف البعير لانه محقوق الملك المقصود التعفيف والادب ودا سبب رماه ما كنه فيزعم نفسه
اليه فكان حقاله فكان سبيل منه لا يرى انه يعبر من الخاط عتوق الشرع كالصبيان وهو كالمراضة والباد
في الدواب فانه محقوق الملك لانه كان المولى موقفا على الامام فما ثبت الولاية بسبب الملك كالتزويج والامام
ولا ان اقامه احد سائر المولى والى في الامانة ولا ان اقامه سبب الملك وكف يست هو عر جملوه لم يزد

الوجه لان الكروود اما يجب اعتبار معنى الادبيه دون الماليه اذ اكل العبد على المال كحال العبد لا عتقها مبيع على اصل
الحركة حتى يفراره بالحدود ولا يصح اقرار سيرة عليه بها وكان سيرة في الحد وكسائر الاحكام كانه طلاق زوجته
وقوله عليه السلام ايتموا الكروود خطاب للامة كقوله تعالى فاجلدوا فاقطعوا فبايده كخضض المالك ان اكلهم
الشقة على حكمهم على الاضلاع غرامة اكد عليهم او المراد التسيب المرافعة الى الامام وقد صاف النبي
لما الماشر باره والى المسب اخرى والظاهر هذا لانه طاب كل المولى بدت وكل المولى لا يكون المباشرة بالاطاع
قوله واحصان الرحم الاحصان الدخول احصن ولا دخل ايضا على احصن دخل احصن واحصن المرأة
ادخلت احصن انما يحسن لان داحل احصن عزالها اذا وفرت عليه النعم الزواج **قوله** ان يكون
حرا الى اخره وهذه شرائط سبعة العقل والبوع والحرة والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح الصحيح والام
وكل واحد من الزوجين من الاخره سائر شرائط الاحصان زمان الاصابه بحكم النكاح فاستطرد العقل والبوع
لان غير المكلف ليس اهل للعقوبات والحرة لان الاحصان مطلق عليها قال الله تعالى من لم يستطع مكي طولا
ان يكمل المحضات اي الحرام اجماع الامة ولا مانعة معينه زاجره عن الزنا اذ بها بقدر على النكاح الصحيح
المعنى عنه والنكاح الصحيح لان الاحصان مطلق عليه قال الله تعالى والمحضات من النساء اي المتزوجات
وقال فاذا احصن اي تزوجن ولا مانعة مانعة من الزنا الثكنة والوطى الحلال والدخول بالنكاح الصحيح
لقوله عليه السلام الست للنيت والسياسة لا يكون لا دخول ولا يكون على ما عليه اصل طال المادى من الحرة
الا بالنكاح لان اصابه الحلال ينكح شهوته فكان نفعه مغنیه والاسلام الحديث ولانه نفعه زاجره عن الزنا
لانه يمكن من نكاح الحلة وسكوبه اعتقاد الحرة والنكاحي رحمه الله كالفناء الاسلام وشرائط احصان
كل واحد منهما في الاخر وكذا ابو يوسف رحمه الله في روايه لمان الاول انه عليه السلام رحمه اليهود من قاربنا قلنا
عمل في حكم التوريه والنوع في حكم الاسلام وكنت للاحصان لم يكن سراطه ونهيم وكان يول حكم التوريه
فل ان يترك حكم القرآن كما يول حكم النوان سم ذلك والحكم بالمشوع باطل **فان قلت** الكفار جنس كحد كبريم
ما به فيزوج بينهم كالمسلمين **قلت** المسلمون اما حلد كبريم ما به لانه برحم يسمي في الثاني ان ما هو المقصود
نديم وهو انكسار اليهود ما صابه الحلال **قوله** ولنا قوله عليه السلام لا احصن المسلم اليهودي ولا النصارى
ولا احمه لانه ولا احمه العبد وقال عليه السلام لكهن ما كنه وداراد ان يزوج يهوديه دعها فانه لا احصنك
ولان الزوجية سراط احكاما وبني المساواة بدليل قوله روح نفل وروح خف وما حاما قلنا لان الرق
سقط اكل حكما والارذواج حسمه وكذا الصغير والجنون والكفر لان الارذواج لا يكامل بها والرجم اقصى
العقوبات معبر اليها في شرائط احصان للدرا **قوله** وسراط صنف الاحصان صنف الدخول
حي ان المملوك ان كان بينا ووطى نكاح صحيح وطال الرق لم يمسك لم يكونا احصين وكذا الكافر ان كان
كرا اذا تزوج امه او صغيره او تحنونه ووطى بها وكذا المسلم اذا تزوج كاسه ووطى بها وكذا لو كان الزوج موصوفا

ما يرى هذه الصفات وهي حق بالغد عاقله مسلمة بان اسلمت من الرضا بها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل
ان تعرف بها فانها لا يكون حصنة هذا القول لان الزوج لا يملكها ما شرط لكونه مساعيا احراما وانما يكون مساعيا اذ
ضلائها على الرغبة كالصبي فالرغبة على الصبيته لتلك رغبتهما والجنون بالطبع السليم سرور عن صحة المحبة والرق
لانه لا سرور عن صحبتها جوفاء في الولد والكفر لانه موجبا عدوا ودينية محلا بالالفه اما شرطه فهو الزنا
لست كل النوة فيها فيكامل اجابة اذ الرحم اعطى العقوبات لكونه مفعولا للزوج فباطل ما عطف الحكمين
وبرأه النوة برداد عطف الحريم وسماها ستمسا لانها جارية لقران النوة فكونه حق من حيث
نعمته ووجد الاستحقاق لكل الموانع الخش والزهود الله تعالى سائر رسول الله عليه السلام تصعب
ما يهدونه غيرهن وعرفوا الانبياء عليه السلام على ذلك لم يولد منها غيرهم لزيادة النوة عليهم واكرهنا
عليه اكل الكامل لبرأه بعد الحريم وتكرهه الرحم عند استحقاق هذه السرايط فباطل ما عطفها من النفاذ
كالعلم ونحوه لان الشروع ما ورد باعتبارها ملوا سهاها لا سهاها بالبراء ولا يمكن انما السرايط
بالبراء لانه يودي الى نصب الشروع به والعفة عن الزنا لا يسترط لان العفة امر جاري عن الزنا والارطاط عنه
مع الاقدام عليه لا ينفق فلا يمكن استراط العفة معبر بالبراء ولا سابقا عليه **قول** ولا يحق في الحصن
من الرحم والجلد عند اصحاب الطواهر كحكم برجم لقوله عليه السلام والنيب لنيب جلوده ورجم بالحجارة
لما صرحت ما عرفت الفاسد به قدر رجمها رسول الله عليه السلام ولم يجلدهما ولا فاق به في اجلده من الرحم
لانه شرع راجحا وزجرا لاسان من الصداقة ورجع غير حاصل بالبرجم او هو باطل العقوبات قوله عليه السلام
جلده ما به اي حق يستحق من رجم بالحجارة في حرمته محض على انه منسوخ فقد قالوا ان صلا الزنا كافر
في الابتراد الا الذي باللسان كما قال تعالى فادومها فليخرج بالحيض البينوت لقوله تعالى فامسكوهن في السموت
ثم سمى الحيض ببول عليه السلام فذو اعني فذو اعني فذو جعل الله ليس سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب
عام والسميت بسبب جلود ما به ورجم بالحجارة وكان هذا قبل بدول سورة التور بدليل قوله احد واعني الزنا
بعد نزولها فانما جلدوا عن الله ثم سمى ذلك ببوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد وكان اجلده
كل زمانه سمى بالبرجم في حق المحض حديث ما عرفت في حق غير المحض معولاه جلد وكان اجلده من كل زمانه سمى
بالبرجم في حق المحض حديث ما عرفت في حق غير المحض معولاه فاستقر الحكم على اجلده محض في حق غير المحض
وعلى الرحم فقط في حق المحض **قول** ولا يحق في البكر من اجلده والنفي في النكاح في حق سمى صلا التور
البكر بالبكر جلود مائة وتغريب عام وروي ان النبي عليه السلام واخلفاء الراشدون كانوا يهرون
ولان الذي قبل ان يحده المراء عاده بنسبا من رفاع العيش وراعي البال وكثر المصاحبة والخوانسة
فرب السواد يورث النساد والتغريب حرم لمواد الزنا لا يرى لحد السرقه شرع بطنه اليد والرجل
لان عكسه من هذا الفعل المشي والبطن فقط لانه العاطفة والماسية ما في له عذر ذكر ولنا قوله تعالى فاجلدوا

جعل اجلده كل موجب لحد الزنا الى الغارة لانه ينقص ان يكون جزاء واجزاء ما يكون كما سالنا من جزاء العمدى كفى
او الى كونه كل المذكور لانه ذكر اجلده لم يذكر معه سائر ولو كان نبي اخر واجبا لذكره لان الحكم مما شرع في بيان
حكم حادنه لم يقصر على ما في بعض الحكم وكان السكوت في موضع الحاجة الى البيان باننا ان خبر اجلده غير مشروع
ولانه قال فاجلدوا ولا يعرول وكان اسات التغريب نفي الكتاب بالحجر وهذا لا يجوز ولان التغريب
يعرضها على الزنا لانها اذا باعدت عن الارقاب والاوطان وبرت في الرباط وان كان احوالها السخا
مواد المعاش الى اتحاد الزنا مكسبه لانقطاع الموانع والدوافع وحفظ العتبار والاحكام من المعارف
فيغل الزنا وهذا أقوى مما قاله لان ما نشر من الصحة والموانسة يكون تكريما وما نشأ من الوقاحة فضلا
العدا يكون مسهوا وهو الخش وما رواه منسوخ كسطر الساني وليس هذا اثبات الصح بالنسب فانه لا يجوز
ونكن انتساج احد شرطه دليل بقدمه على انه اجلده مسخ الحديث بنظره بانه اجلده **قول** فيكون البراء
لنه الى الامام الا ترى ان النبي عليه السلام نفي صفت الخش في عمره فخر من الحجاج وكان غلاما صغيا فليس
النساء والرجال لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك لصلحه فانه قال ما دني يا امير المؤمنين فقال لا أدب لك انما
الذين حبس لا اظهر دار الحق عنك تغريب النبي عليه السلام واصحابه ما كان بطريق اكل بل بطريق السياسة
الا ترى ان عمر رضي الله عنه ترك في كانه في رايها فارد في حق الروم خلفا ان يسمي اصله بعد ذلك فلو كان مشروفا
صدا لم يلف ان لا يعقبه وقال على دم كفي بالنفي فسد واخذ شرع لتسكين الفسدة فما يكون فسد لا يكون
صدا ولان النفي لو ثبت فلا اكل ما ان يكون مع الحرام او لا معه فلا جاز ان يكون مع الحرام اذ الحرام لم يحسن
فكيف نقام عليه اكل بدون الحرام في مجموع من الحرافة فاصح اصله **قول** فلا يصح الى الهلاك
لانه يصح لم اجلده الى الم المرض فصحى الى الهلاك ولهذا لا يقيم النفي في الحر الشديد والبرد الشديد
قول واذا رتب الحكم لم يحد حتى يلد لانه في ذلك اصرار بالولد في لم يحسن والخلق من ماء الزنا حرم كغيره
وكان عليه الهلاك سببه علم ان الزنا منه لو ادعت انها حيلة لا يقبل قولها لكن القاضي يبرها النساء
فان قلن هي جلي حشها الى جولين فان لم تلد رجمها لتيقن بكونهن **باب**
الوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لما ذكر كفيه اقامة الحد شرع في بيان ما يوجب وما لا يوجب
قول وطئ الرجل المرأة السليمة غير المملوك بهيمة المملوك **فان قلت** من شرط الحد ان يكون مطوقا او مفعلا
وهذا مطرد وليس يخفى لانه لا يمكن لزننا كل طائفة من المملوك فليس يرضى لما ان فعل المرأة في مثل هذا
الفعل ربا ولهذا اكل عليها وفعلها غير داخل في هذا الحد **قلت** دال داخل باعتبار السببية بسبب
المكس طوعا والدليل على قوله بطريق السعيه ما ذكره المحسوطان في كل موضع كحد على الرجل كحد
على المرأة وكل موضع لا يجب على الرجل الا يجب على المرأة وان كانت من اهل الزوج عليها خلاف العكس
فانه اذا لم يجب على المرأة مانع محذور او صبيته حاشا منها كحد على الاصل وهو الرجل لا على النسخ وهو

وهو المراه في كل موضع لا يجب على الرجل الا يجب على المراه وان كانت من اهل الزوج علمها خلاف العكس فانه اذا
لم يجب على المراه ان جامع مخونه او صبيته بجامع مثلها حكم على الاصل وهو الرجل لا على البتة وهو المراه قوله عم
ادروا الحرد وداشبهاات وهذا حديث بلعه المراه بالبشون وانما احلفوا في شؤن شبيهة وصورها تحتاج
الى حرد بها وتويعها فنقول الشبهة ما يشبه المأبوت وليس ثابت **قوله** شبهة في الفعل ويسمى
شبهة استنباه وهو ان يظن عمود ليل اكل دليلا وهو مخون في حق استنباه عليه دون لم يشبهه عليه فلا
يد من الظن لمحقق الاستنباه كنوم سفلو حمر احد من علم منهم انه حمر لا من لم يعلم فان ادعى انها صلا له لم اجد
وان لم يدع صلا لان الحمل صلا عن الملك والحق كان الفعل في نظر الالبه الا انه اذا ادعى شبهة في الفعل
استندت الى دليل فاعترض في الحق الظن بالحقيق لمحقق الاستنباه **قوله** وشبهة في الحمل وسمى شبهة عليه
وذا بقبام دليل اكل في الحمل واستنع حكمه فيعتبر منه في حق الكل ولا سوف يشوبها على طن الحاني واعتقاد
ودعواه الحمل **قوله** فاحذر سفلو بالنوعين لا طلاق اكد في النسب يست في الثاني ان ادعى الولد
ولا يست في الاول لان النسب يعتمد قبام الملك والحق في الحمل لانه غير معلى بالفعل وانما علق معية الحمل
وهو كونه الحمل في راسا متعينا لتخصيل الولد فلما بد من اعتبار معية الحمل لانه غير معلى بالفعل لم يمكن
ما النسب عليه **قوله** لا مراه الى الالبه الى الوطى خلاف شبهة في الحمل فانه غير مختصة بالوطى بل كل
الملك في حق الكل بانه لقيام دليل النافذ فانه فله كعدم حكمه في الظن وعده في سقوط اكد **قوله** ولم يحضر
اي لم يخلص النافذ لقيام الموجب للحمل وحك العقراي من المثل في النوع الاول **قوله** حاربه الله وامه
شبهة الاستنباه فيه ان قررت ما سمعته وبين ابويه واحد وهذا الغرض يوجب شبهة عليه في حق جارية
للابن لقوله عليه السلام انت وما بك لا بيك فمفسس الابن على الاب لا يرى ان مال الابوين كال الابن
في حق عدم قبول الشهادة في الطرفين فيكون طلاء موضع الاستنباه وكذا جارية زوجته لما انه يسف بها وطا
وغيره فظن صل وطى جارية فتعذر في حق اكد **قوله** والمطلقة ثلاثا بينين **قوله** وبابا بالطلاق
على مال ومع العدة وام ولد اعقربا الوطى ومع العدة من المطلقه بلقاء العدة لسوت الحرة اجماعا
وبقار بعض الامارة العدة فاعلم المبانة وظاهر وكذا ام الولد لان يعلق السيد برواى الملك في العدة
وكانت طهر الطلقات الثلاث **قوله** وجارية المولى لانه يسف بماله بلا اسسوان وحسنه وطنة الاستنخاع
قوله واكاريه المراهونة في حق المراهون لا بها مملوكة له بدوا وما لبثها مستغولة برهنه بحجور ان يعلق فظنها
طلا لا في هذه المواضع اذا قال طنت انها لم يكد للاستنباه وقال علت انها على حرام صلا لان
النايت شبهة الاستنباه فان شبهة عذر ولا لا يعذر **قوله** والشبهة في الحمل شبهة مواضع جارية
ابنه وابن ابنة فانه لا اكد سوار قال طنت انها على حرام لان له حقا في حال الولد لان
قوله عليه السلام انت وما بك لا بيك بمعنى يتوجب جميع الملك فان لم يثبت جميع الملك فلا اقل مرات يثبت

شبهة الملك في شبهة في الحمل فموت اكد بكل حال ثم ان جلت وولدت بنت من الاب لا يجب العقر
لتملكه اناها بالقيمة سابقا على الوطى وان لم يجل فعلى الاب العقر ولا يست الملك له فيها لان الملك في نصانها
عن الضياء ولا حاجة لها الى صبانة ماله عن الضياء فلا يثبت الملك فحصل الوطى في غير الملك ويد اكد بشبهة
في العقر واكد كالأب لان شبهة ساس من الابن وهي قايمة لكن لا يثبت شبهة عند قبام الاب **قوله**
والمطلقة طلاقا مالا بالكنانات وان توى هذه الالفاظ ثلثا لا خلافا للصحابه في هذه الالفاظ بوابن
او اوج وعقد عراها رواج ولا يصح بينه الملك ما يصب دليلا شرعيا في قبام الحمل وان كان مرجوحا عندنا
وكا الشبهة في الحمل فلا يجب اكد اصل **قوله** واكاريه المبيعة قبل التسليم واكاريه المراهونة المأهولة قبل
التسليم لوجود شبهة في الحمل وهو انها ضمان البايع والزوج قبل التسليم في لو هلكت هلكت من اكر
البايع والزوج وهذا لا يهاك انت له قبل البيع والا حمار وان زال منك البرقة ولم يزل منك المراه فانتصب
دليلا على كونه ملكا وكان الشبهة في الحمل وكذا اكاريه المهر كسبه وبزغينه لان الملك قائم في كل وجه
في النصف فيورث شبهة داره لحد **قوله** والمراهونة في حق المراهون رواه كتاب الرهن لان الرهن
حراسا الملك الا انه في ان لو هلكت يصير مستوفيا من حين الرهن وهو معي في المصالح بد المراهون
استنفار عاقبته وكان الرهن ساسا للملك وان خلف حكمه فيكون السهم في الحمل كما اذا وطى جارية اثرها
على الزنا كباي البايع الا اكد وان قال علت انها على حرام لوجود كسب في الحمل للملك وان خلف الحكم عنه واخواب
على رواه كتاب اكد وان الرهن لم ينفذ بين الملك والمنفعة البتة فلم يصب دليلا على اصل الوطى اصلا
الا ان ملك البرقة لما كان بينا الملك والمنفعة في الحمل فاستنبه عليه فاذا قال طنت انها على بعد رة حق
اكد **قوله** ومن طوى امرأته ثلثا ثم وطى العدة فان قال طنت انها على حرام لان هذا ساسا لها في
لسام بعض احكام المكاح كالنفقة والسكنى في النسب متى ولدت حرمه مكاح احما واربع سواها
والمنع من الخروج وحرمه قبول الشهادة كل واحد منها لصاحبه في ان يغير صل الوطى على بعض الاحكام المانية
فتداس شبهة عليه ما استنبه فلم فعذر وان قال علت انها على حرام مدله ان الملك من كل وجه فانتفت شبهة
ونطق النضر على انتفاء الحمل وهو في حق في فلا على له من بعد وعلية الاجماع **قوله** فقلت اختلاف الناس في وثيق الملك
بايناع الملك حله فعند البردة مع واحد وجعبه وعند الامامة لا يقع معي وبزغينه انه قول على
رضي الله عنه فسعى ان يصير ذلك شبهة في الحمل كقول عمر رضي الله عنه في اللغات **قوله** وكذا قول ما جود بخالف
لقول المجهود فلا يورثه ايراد شبهة في الحمل وقد صح عن علي رضي الله عنه انه بيع الملك حله فيكون ذلك
طلافا لا خلافا لالابن في لو قضى فاص عدم الرجوع لا بعد قضاء وهو معي قوله ولا يعتبر قول المخالف
فيه لانه خلاف للاختلاف **قوله** ثم وطى العدة معي لو وطى المعتد بالكنانة بان قال استبان او على
حرام او بته او عليه او بد به او امر كيبوك اراد به البشونة او الملك ثم حاصوها عدها لا صد عليه وان قال

علمت انها على حرام لا خلاف في الصحابة ووقع البيهقي هذه الالفاظ فعلى بعض ائمة الدنيا بوان
وعلى غيرهم رواج وكان يقول لا يصح بينه المثلث هذه الالفاظ نحن وان رجحنا قول على لم يصح من الاجتهاد
سعي شبهة تمام المكاح سار على قول غيرهم فلا يجد حال **قوله** وكذا اذا تولى بقاء الناط الكناية ببيع واصل
كالمع رجعية **قوله** ولذا اذا اقامت الجارية طيبا لم يحل له بيعه اعلم انه لو ادعى اقرارها بالنظر
ولم يبرح الاخره لم يحل له بيعها على الجارية لان شبهة الممكنة في الفعل من اقرارها بغير عقدي الى
اجاب الاخره بغيره وروى الحسن بن علي حقه ارحمها الله ان الجارية ان ادعت اكله لم يبرح النخل صر لان المراء
بالعده في فعل الربا ما شبهة الممكنة في حاشي البيع لا بعدد جابت الاصل بخلاف ما اذا ادعى الرجل النظر
لانه اصل في النخل **قوله** ولو وطئ جارية اخته او عمه وقال طئنت انها على اكله كذا سار المحارم سوى
الولاد لانه لا بسوطه في حال هو لا فلم تستد طئه الى دليل فلا يعتبر **قوله** ومن لم يدر غير امراته
وقال النساء انهما زوجتك فوطئها لا صر عليه مهر المثل لان عدلها رضاه عنه قضى فيه بسقوط احد
ووجوب المهر والعده لانه اعتمد دليل محسب لمطلقا في العمل بها وهو الاجارة موضع الاستبراء
ما بها امراته اذا امرت بالمسير بين وجهه وعمرها في اول الوصلة ولا دليل له بفقه عليه سوى هذا وهذا
فلما سوس شبهة ولما كانت شبهة اسما لعدم الملك وشبهة الا ان السار امره لا احار بالملك المحسب
دفع الضرر الغرور كن اسرى امه ووطئها لم استخف فانه يعتبر الملك كالباب في المحل له في صر الغرور
كذا ايضا **قوله** ولا احد فاذنه لانه وطئ طارحا غير ملكه فيسقط احصائه وعن يوسف في لا يفسد
احصائه لان هذا الرطبي صلال له ظاهر او الحكم سعي على الظاهر وقال الماسيني الامر بخلاف الظاهر في الظاهر
معتبر امرات شبهة وباشبهة بسقوط احد ولا يجب **قوله** عليه اكد اذا كان عالما بذكره ان لم
يعلم فلا صر عليه لان هذا وطئ عوى عقده وشبهة فيحكم في العقد وهذا لان العقد لا يضاف الى
محل فيلحق كما اذا اضيف الى الذكر لان محل المكاح ما يكون محل حكمه وحكمه اكل لانه سري الملك اكل
فاكل ما است في المحملات لان المحرمات في هذه محرمه على الباب فلا يكون محلا للمحل فلا ينفذ العقد
اصلا كما بيع الوارد على الميتة والدم واذا لم ينفذ اصلا لا يمكن له شبهة الاعتناء فيما يرضى الى افاد
المحل لان شبهة الاعتناء اما بصورة محل بصورة شبهة حقيقة فيحضر النخل حراما كما قبل العقد بعد والى
ان هذا وطئ حصل عقبة عند العقد من وجه فلا يجد سوس شبهة اكل كما لو قال طئنت انها على وهذا لان
محل العقد ما يكون قابلا للمقصود الاصل وكل انني فباللست والد هو المقصود من العقد واذا كانت
فباللست المقصود كانت فباللست اذ الحكم بدلا العقود ودرية الى المقصود وكان هذا اعتد
مضافا الى محل سعي لم ينفذ في جميع الاحكام لانه ساعد عرافا في جميع اكل لان العقد لم يصف الى
محل من وجه اذ ان ساعد اخرج المحارم من محله عقد المكاح لانه لا فاد اكل ودر اكل الحرة ساف فيور شبهة

كن اسرى امه كمن فان الحرس بال عندنا ولكنهما لما كانت مالا عند الرجل الدية جعل ذكر محسرا حق
اعتناء العقد وهذه محل حق غير من المسلمين فلان بعد ذلك موراثية او في هذا لان العقد لو
انضاف الى غير محل من كل وجه لم ينفذ لم يست بها شبهة العقد ولو انضاف الى محل من كل وجه است
حقيقا العقد فاذا انضاف الى محل من وجه دون وجه است شبهة العقد اذا شبهة ما شبهة المكاح
وليس سابت الا بالبرس وطئ امه التي هي اخته رضاعا لا حوا والمكاح في كونه مسرورا لمحل اقوى من مكاح العيش
ثم مكاح العيش محل الوجوب اكل حال يصير شبهة مسقطه للمحل بالمكاح احوالا انه ارتكبت جرعة ليس فيها
صدقة فمعر اشد العبر ومكوحه الغير ومعدنه ومطافه المثلث بعد التزوج كالحرم وان كان المكاح
محسنا فنه كالمكاح بلا شهود او بلا ولي فلا صر عليه انما في التمثلن شبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امه
على حرة او بروج مجوسه او امه ملاذن سيدتها او تزوج العبد ملاذن سيده فلا صر عليه انما في التمثلن
عنده وظاهر وكذا عند ما لا الى شبهة اما سفي عندها اذا كان مجمعا على حرة وهي حرام على الباب **قوله**
ومن الى امراته الموضع المكروه اي لو وطئ امراته ووطئها او لا بطغلام لم يحل له حقه وبعده بوع
السحر حتى يوبى عندها وهو صر في السافى رحمه الله كحرصا الزنا فاحل ان لم يكن فحضا ووجوه ان كان
محسنا وذكره الروضة ان اخلافه النكاح اما لو وطئ امراته ووطئها صر بلا خلاف والاصح لئلا يكل على
اخلافه فيصير عليه الزنا في ذات الوصل هذا بعد او امته او بوجوه مكاح صحيح او فاسد لا يجد
اجامعا وقال السافى رحمه الله في قول ينفذان بكل حال ليقول عليه الام اصلوا الناعل والمفقول به ويروي
فارحموا الا على ولا اسفل لهم انها في معنى الزنا المعنى الذي يعلق به احد من كل وجه فيحد لانه وهذا لان
اكد انما وجب عنه فصار الشهوة سعي المراء محل مستهي على سسل الكال على وجه محض حراما وهي مثل هذا
على ان يد فسيح المراء فصار ابلغ لانه يتوهم ان يكون في ذكر حرصا الولد بعد ربه ولا يتوهم بها وكان يصح المراء
فصار اسن والمحل اما يصير مستهي طعنا كحرابه والدين والدر مثل التبل هذا وانما بوع العقد فنه كما
يرغبون في التبل مع اعتقادهم الخطر ومحض الحرة فصار بين لان ذلك الحرة ينكشف كالمكاح والسرار
ولا كذا فصار الى حقه ارحم الله انها فصر عنه في المعاني الواجبه الى شرع اكد ولا اوجح اكد وهذا
لان اكد وصرعت للحر فلا بد من جود الداعي طعنا ليعتد على الفعل فيسرع اكد ارا جارا ايرى لير
اكد شرع في شرع اكد دون البول وان سوا حرة لساها ما داعيا والبرعة الزنا من احاسين متواو
والداعي اليها مسموع الناعل فاما صاحبه فيسرع من هذا الفعل على ما عليه احملة السليمة ورجع الناعل
فما ليس كبره الزنا لوجود معاني اذ حرة طعنا وانما يرضى بها اهل في ذكر لوط شهوة
وقل يا مله ولما وصغهم الله تعالى في الجمل والسف لاسراف لعلم انها ليست على وفق الطبع السليمة
والزواج المستقيمة في الزنا فساد الزنا في اهل الزنا لان ولد الزنا هو كالحكم من برمه دونها

فما صرت عنه في المعاني المستعينة الى سماع احد فلا يجوز ولا يجوز جبر هذا
التصور بزيادة الحجة لان ما يكون بينا ساوا لا مفضل له الا كدود فان قلت اما وجب هذا الذي بها لانها في شيء الحديث
ادان في الرجل بها راسان ولا نه فاحية الصالحون تعالى ولا ليربوا الزنا انه كان فاحية اما ليربوا الناحية
فكانت رنا قلت ليس برأ حقيقته لانه ينبغي عنها هذا الاسم فيقال لا ط وما زنى وكذا اهل اللغة فصول
سماها في كنف دار حرة ذي دي ذكرها محبان لوطي وزنا والعبث الصعبة على انها ليست برأ لانهم عرفوا
نفس الزنا واحملوا في نوحها فعل الصديق لم يحرقا في النار وعن المرتضى لم يجلدان او يجران في نوح ابن
عباس لم يمسكسان من اعلى المواضع وسعان الحارة وعن ابن الزبير حبسان في اسن المواضع حتى لم ياتوا
بعضهم يدم عليها صدار ولا يظن بهم الاجتهاد في موضع النص وكان هذا اتفاقا منهم على انها ليست برأ ولا
مكن اجاب صدار الزنا العسر الزنا واكدت محاربه في حق الاسم وكما بماها فاحية سمى لكل كبيرة فاحية
قال تعالى ولا تعزولوا النواحي طهر منها وما بطون ما رواه الشافعي محمول على انه قال فاعل ومفعول
اعدا اذ ذكر وعند اخر اعدا ذلك يعني سياسة لا يرى انه امر بالقتل المطلق وذا يكون سياسة او على
المستحيل فانه يصير مراد فيقتل لذكره وهو ما يدل قوله عليه السلام من اتى امرأه اياها في غير
ما رناها فقد كفر انزل على محمد صلى الله عليه وسلم واما يعز لاركا به جريدة ليس لها عتوبه معذرة **قوله**
ومن اتى بهيمة فلا ادر عليه غنما وفالناس من اوجب عليه اكد حديث دوى ليربى عليه الدم قال من اتى
بهيمة فاقبلوه لكن هذا الحديث شاذ لا يثبت فلهذا اكد ولو سئل فلهذا حق فاستحل ذلك الفعل والايلاج
فيه لمن له الادخال في كوز عظم اكد ولو ثبت فما ويله ما حق فاستحل ذلك الفعل والايلاج فيه لمن له الادخال
في كوز وادخالنا لا يفسد طهارته بنفس الايلاج من عرازال وهذا لان اكد للرجل ولا يميل طم العنلا
الله لانها ليست مستهامة حقا وقصا المهر بها الغلبة الشوق في شرط السفه كما يكون بالكف ولهذا
لا يجب شتر فرج البهيمية ولو كان الطبع داعيا اليه لو حث من ذلك الموضع كالقبول والدم لم يكن كانت الدابة
ما لا توكل يدع لم يحرق النار كذا في الانوار لا يحرق في الذبح وضمر الفاعل فحة الدابة ان كانت لغرض لانها
فصلت الاجل والاحراق لنا وليس بواجب اما يفعل كجمل العسر الرجل بها لكان ما فيه فسقط الحديث به
وان كانت مما توكل يدع وبتوكل عند لي حبه ولا يحرق النار وعند لي يوسف حرق في نحره ان كان لغرض **قوله** لانه
التوم ما سلامه واحكامه يعني ان المسلم ملتزم لاحكام الاسلام حيث كان ومن علم الاسلام وجوب اكد
على الثاني لما احدث ولان الرنا دار الحرب لا يوجب الا بالوجوب لم يرد لعينه بل بالاستنفار اذ المقصود
هو الانزجار ودا حصل به ولا يحق الاستنفار لانه لا يملك اقامته بنفسه وليس لامنا ولا لانه علم منفاك
فامسح الوجوب لعدم فائدة وهو الاستنفار واذ لم ينفذ موجبا لم يسلط موجبا بعد اخراج البناء
قوله ولو غزى منزله ولا نه الاقامة اي لو غزى اخلفه بنفسه او امير مصر يقيم اكد ود على حرزنا فيحكم

الطه

مان دخل دار الحرب ونا خارجا من المعسكر لا يجوز المستامن في دار الحرب **قوله** ولو ادخل حربي دارنا
بامان فزنى بدمية اعلم ان الحرب المستامن في دارنا في بدمية او مسلمة حدث دون اخرى عند لي حبه رحمه الله
وقال محمد لا صل على ارضها وصوت لي يوسف رحمه الله اولام روح وقال كران واداننا سلم او دمي
مستامته صدد ونا المراء عند لي حبه ونحن عند لي يوسف رحمه الله صدار والخلاف في موضعين اصد بهما لير
اكد في المستامن او الحرب المستامنه اذ انبالم عند لي حبه ونحن رحمه الله وعند لي يوسف رحمه الله
ان التمكين المستامن لوجوب اكد عليها عند لي حبه ونحن رحمه الله وعند لي يوسف رحمه الله اما الكلام في
فالاصل عند لي يوسف رحمه الله ان كل اكد وسام على المستامن والمستامنه اذ اننا الاصل الشرع في اتيام
على الذي في الوصية لان المستامن يعبد حربه الزنا لانه حرام لكل الاديان وقد ورد الامام على اقامه اكد
لكونه اذ اننا وقد التزم احكامنا فيما يروح الى المعاملات والسياسات من مقامه فساكال الذي التزمها
من حياه الا يرى انه تمام عليه القصاص صدار التذوق في مع مرا ليربوا وسرى العبد سلم والمصحف ليجبر
على بيعها اني اشترا بها كما يجبر الذي بخلاف ضد الشر فانه لا يتيام على الذي ايضا لا اعمادها ابا حنه
واما اعطيا بها الامان على ليربوا كما وداسها والاصل عند لي حبه ونحن رحمه الله انه لا يتيام على
المستامن والمستامنه منى من اكد ود الاصل الوقوف لان الاقامة سعي على الولاية والولاية سني
على الاتزام اذ لو الرنا عليه حكما بل الترامه لادى الى سفير مدارنا وقد يدنا الى معاملة حمله
ذكر على الدخول دارنا السرى محاسن الاسلام فيسلم بالامان الترم حقوق العباد الصاوا واصفا
وان البودي ولا يودي فيلزم بالرامه اما حقوق الله فلم يلزمها لانه انا دخل دارنا البعض حوله فيقلنا
ويعامل معه فيكون ملزما ما يمتثل بالمعاملة من حقوق العباد لا يبرى انه لا يضرب عليهم الحرة
ولا يسلط المسلم والدمية ولا ينج من الرجوع الى دار الحرب من الكافر من ليربوا حررا علينا بعد مكنا
منه حواله الترم ساء من حقوق الله مع من الرجوع الى دار الحرب كما ينج الدمع في ذكر واذ لم يلزم
سائر من حقوق الله بالامان صار وجود الامان في حق من حقوق الله وعدمه بمنزلة ولو عدم الامان
لم يعم عليه منى من اكد ود كذا هنا خلاف الذي لانه بالذمة صار دارنا الحوي بناء احكام الديا
كلها ما لله وما للعبد وفارقنا احكام الاخر اما القصاص نحو العبد صدار التذوق منه حق العبد انفا
والمنع من شر المصحف والعبد سلم والجبر على بيعها من حقوق العباد لاننا استخراهم قهرا اذ لا بالخيار
وكذا ان يحققة بالمصحف وهو قد التزم حقوق العباد علما وصار الزنا فانه خالص حواله فلا يلزم
واما الثاني فالاصل ان اكد منى لم يحك على المراء احلا او تفذ على اسفار وولم يوسر في الرجل
احاغا واما اذ لم ينفذ فعل الرجل موجبا لم يجب عليها وان كان لامنه فيها وان كان فله موجبا ولكن
اكد لمع لا ينج وحول اكد عليها عند لي حبه ونحن رحمه الله المستامن وعند محمد رحمه الله من لان فعل الرجل

احد ما ان سوت الملك الجارية المتقولة ضروري ليصير الضمان صان معاوضة
ح تواتر الحمل الملك الجارية وبك حقيق سبب الضمان فلا يطرأ الختام المستوفاة واقامه كذا باعتبارها فلا يصير
سبب جوب كذا خلاف اجتهاد العباد فان الملك لا يملك التقيام المحل فجار ان يطرأ الختام المستوفاة
والباقي سلمنا وجود الموجب للملك الجارية المتقولة لا وجود الملك فيها حقيقة لعدم تصور فعله بقدر كونه
الضمان موجبا لمستأجره المتقولة بل كالموجب للاشبهة الملك عند حقيق الملك الجارية بترك
الشبهة المنفعة الى شبهة الشبهة والاشبهة هي المعبر دون النازل عنها **قوله** وكل شيء صفة الامام
الذي ليس فرفدا امام مما يجزى له كذا كذا والسرفه والشرع والقذف البواضه الا التقاض والمال فانه
اذا قلنا اننا اولا الملك في الشان لو اصره لان الحق هو الله تعالى وهو المكلف باقامته بعد اقامته
على نفسه لان اقامته بطريق اخرى المكان ولا يفعل اصره ولا ينفه ولا ولاية لا اصر عليه يستوفيه اذ ليس
فوقه امام وما به الوجوه لا يستفاد فادانته لا استيفاء لعدم المستوفى الحق كذا دارا خلاف العباد
كالتقاض وفيما يتعلق بالحق لا استيفاء بل الحق يعلم هذا ان شرط قضاء القاضي التقاض
ليمكنه ان ينفذ كغيره وان اجتاح الى المنفعة فالمستوفى منعه فصدر على استيفائه فاناد الرجوع الخلف
في صراف القذف في حق الشرع فالحق سائر الحدود **باب السهاده على الزنا والرجوع عنها** وقد ذكر
ان سوت الزنا على الامام اما لا اقرارا او بالسهاده لا غير من اقرار السهاده عن الاقرار اجل ان سوت الزنا بالسهاده
في غايه النذر حتى لم يسئل السلف سوت بالسهاده **قوله** والا اصل ان الحدود الخاصة لله تعالى اسفل سداد
العهد عندنا وعند السلف في السهاده على ما هو حق العباد كالنور وصر القذف لا سطل سداد العهد
اجماعا والتقدم لا يمنع الاقرار بالحدود عندنا وعند غيره وهو يعتبر بالسهاده التي هي اصر المحققين
والسلف في سوت السهاده اما صارت حجة باعتبار وصف الصدق والتقدم العهد لا يحمل الصدق فلا يخرج
من تركه كونه حجة كالافرار وحقوق العباد ولنا ما روي عن عرق انما قوم شهدوا على اصر ولم يشهدوا عند حضرته
فاما هم يهود صحن ولا سهاده لهم ولان الشاهد لما عاين الزنا ونحوه فهو حجة حتى حسمه اذا السهاده
ليقام احد يحصل الزنا قال الله تعالى واتبعوا السهاده لله وحسبه شر على المسلم بالامساع ع السهاده
قال الشرع يرسا الى السهاده الله تعالى ان الذي يكون ان يسمع الفاحشة الاية وقال عليه السلام من ستر
على اخيه لم يورثه ستر الله عليه عورته يوم القعدة فذا جزم الاداء لا يخلو اما ان يكون المستر او المستر
فان كان اخرهم لاحساد السهاده لاقدام على اذا السهاده بعد ذلك لصحة حجة وسبب حركتهم فيتممون
بها ولا سهاده للمتهم وان كان اخرهم المستر فصاروا اسفين لا يفيان لنا خير لان اداء السهاده واجب
وباحص الواجب فسق لانداننا حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد اداء السهاده فاخر الاداء بلا تقدير
ثم ادى لا يقبل سهادته لترك الاداء احكامه فيسقط بالمع من القبول فلا يقبل خلاف الاقرار لا سادته الصغينة

ففيه لانه لا يعادى الاداء احكامه فيسقط بالمع من القبول فلا يقبل نفسه ولان الاقرار لا سطل بالهمة والنسوق
وخلاف صراف القذف لان سوت العهد حتى لا يرجع بعد الاقرار خلاف الحدود الخاصة لصحة الرجوع فيها بعد
الاقرار ولان السهاده فيه لا يرجع لا بعد الدعوى كما لو اصره ورجع الباخر لاحتمال انهم اصره والعدم الدعوى فلا
تتم السهاده فسقه بالباخر فان قلت السهاده المساعدة يبطل على السرفه ولا يصح لها بلا دعوى فله الدعوى
لا يشرط للحد لانه خالص حوائجها وانما شرط للمالك لا يشرط لغيره ما يجرى الى الحد لاند الوشيد لانه
على السرفه بدو والدعوى يعمل سهادتها وكسب السارق الى التزجي المسروق منه واما لا يقطع لاحتمال ان يكون
المسروق حقه فيتوقف على حصول المال فاذا لم يشهدوا في الحال صاروا منهمس في صراف القذف لا يعمل في حق
الحبس لان فيه حق العهد في حقوق العباد لا يعمل في حق كسب كذا التقاض **قوله** ولان الحكم بمرأته على الحد
حقا لله وهذا لان معنى التهمة باطن التقادم مما كان لله تعالى يورث التهمة فوجب ان يدار الحكم على كون احد
حقا لله ويجعل صوره التقادم مبطل له من غير النظر الى كون التقادم في سهادته السرفه مور بالهمة او لم يكن
لان الحدود الخاصة بسوطه المسقط كما يسقط لعنه فان المكاح الملك يسقط الحد لعنه ودعواه
يسقط بصوره ولان السرفه يكون ظلم اللبالي غاليا والمسروق منه لا يعرف الشاهد حتى يستشهد منه يجب
على الشاهد اعلام المسروق منه بشهادته فاذا كتمه صار قاسفا فير سهادته بخلاف القذف فانه يكون ان الشاهد
غالبا فيعرف المذوف الشاهد سراه فاذا لم يعلمه لا يصير قاسفا لان السهاده بسرفه متعاضدة بطلت
لبطلان الدعوى اذ المدعي محرم من كسب بدعواه اقامه احد سدر ماله في ذلك لسداد احد بسط اعنه
ماله وشره كذا السرفه في مطلق الاصر صيا له ماله فاذا اخر حمل على انه احاد حبه المستر فاذا اجتمع
السرفه عكست التهمة في دعواه الا ان التهمة معتبرة القطع الا ان المال فيصير بالمالي لا بالقطع كالوشيد
اصل امر امان بالسرفه **قوله** الاضمار من القضاة وهذا لان بما يجب حقا لله تعالى طالبا اتمام القضاء
بالاستيفاء فان الاستيفاء من جهة القضاء وهذا كان الى الامام كحقه لمر القضاء اما ان يكون للاعلام
مر الحق كقده او ليملكه من الاستيفاء وذكر لا يصرح في حقوق الله تعالى وكان المعبر في حقوق الله
هو التباين والاستيفاء وذكر انما يجب كحقيقه الاستيفاء وكان التقدم قبل الاستيفاء كالتقدم قبل
القضاء والتقدم قبل القضاء مع فكل قبل الاستيفاء **قوله** وطال ما عاينه فانه حد لانه وم رحم ما غل
حين اقر الزنا بعينه ولو شهدوا انه سرق فلان وهو غايب لم يقطع لان الغيبه سوت الدعوى هي
شرط السرفه لان السهاده على السرفه سهادته على المسروق للمسروق منه والسهاده لمر على المر لا يصح بلا دعوى
وليست شرط لسوت الزنا عند القاضي **باب قلت** سفي لرا كذا ما لو حضر بما يدعي المكاح فيصير شبهة
قلت من الغايب عن الغيبه اجمال الدعوى وكيفية الدعوى سبب شبهة لان دعواها على العمل الصدق والكذب
فبالاحتمال سبب شبهة وهي من معبره وهذا مع قوله وباحضو سوتهم دعوى شبهة الى اخره ولان اعتبار

الشبهة ما كدرت خلاف القياس لا حديث شبهة الشبهة فان قلت القود اذا كان من شركه واحد ما عاين بالكلية
الحاضر من استنباطه الاحتمال العنقوي الغائب قلنا العنق حقيق المسقط بما حاله يكون شبهة المسقط لا شبهة
الشبهة **قوله** لا يخفى عليه امراته فان قلت قد عني عليه امراته بان لم نعرف اليه قلت الانسان كما لا يقر على
نفسه كاذبا لا يقر على نفسه طال الاستنباه فلما اقر بالزنا اسفقت شبهة كون الموطوع زوجته وصار معنى
قوله لم اعرفها اي بوجهها ونسبها ولكن علمت انها اجنبية فحفل بهذا كالمقصود عليه بلالة طاله خلاف
الشاهد انه جازل من شهد على الغير عند الاستنباه كما جازل من شهد على الغير كد ما فهم بها فيبطل الشهاده
قوله وقال لا يحد الرجل خاصة لان زناه طوقا استبهاه الاربع وتورد انسان باسب زباده جبايه نه وهو
الأكراه وذا يوكد جبايته فاني بصير شبهة وانما لا يحد امره لعدم ثبوت الموجب حقها وهو التمسك من الزنا
طوقا بهما الاربع والى جنبه رضى النكحة للمسيهود به اختلاف ليس على احد من اصحاب الشهاده فلا يجب
وهذا ان الزنا فعل واحد يقوم بهما وقد اختلف جانيها فيكون مختلفا في جانيه ضرورة ولان الطوع يقتضي اشتراكا
في الزنا حتى اشتراكا في الامم والكفر يقتضي تفرده به حتى لم يشترك فيه والفعل المشترك غير المشترك ولا يراهون
الطواحيه صار اقاد من لها بالزنا وكما ما خصص في ذلك اي شاهد الطواحيه خصص في ادهاها ولا يشهد
لخصم وانما سقط حد القذف عنها بشهاده شاهدهى الاكراه لان زناها مكرهه نسقط الحد عن التعريف
احصائها وخرق في امره ام اقام شاهدهى من تهازنت في مكرهه بسقط الحد عن التعريف واعتبار عدد الاربعه
في الشهاده على الزنا الموجب للحد هذه شهاده على سقوط احصائها وسقط الاحصان بمقتضى شهاده الاحصان
والحد المسبب للحد في قيام اربعة شهداء على سمي الزنا فان شرطه **قوله** درى احد عنهما اي عن الزنايين
لا خلاف المسبب بهما خلافا لما كان فلم يتم بصل الشهاده على احد منهما وعن الشهود للاتحاد نظر الى
المشهود عليه فلما احدى المسبب عليه للاختلاف في وجه ولا الشهود للاتحاد من وجه **قوله** والتوفيق حمل
فان قلت التوفيق غير مشروع لا كما اجد لانه احتياك للاقامة وقد امرنا بالاحصان للحد وقلنا التوفيق
في الحدود صيانة للخصم من التعطيل فانه لو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد كل واحد منهم انه
اني بعلانه يقبل شهادتهم وكل شهداء كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحبه وان لم يرض عليه
في شهادته فان قلت الاختلاف في مسكننا منصوص عليه ونه مسكونه عنه قلت التوفيق مشروع سواء
كان الاختلاف منصوصا عليه او لا فانه امر لو شهدا نيا في زنا امره بضرر وامان انه زنا امره
سواء شهدانه زنا بها وعليها ثوب حر واسان انه زنا بها وعليها ثوب صفر واسود يقبل وكذا
اذا اختلفوا في الطول والقصر او الحسن والجمال وهذا سكل على قول في جنبه في مسك الاكراه والطواحيه
امكان هذا التوفيق بان يكون ابتداء الفعل كراه وانتهى بطوع وعكس لئلا يخفى ان ابتداء الفعل
اذا كان كراه ولا يحد في نظر الى الابتداء لا يحد في نظر الى الانتهاء يجب فلا يجب بالسك **قوله** ولز

وان شهد اربعة انه زنى امره بالجملة عند طلوع الشمس وشهد اربعة اخرون انه زنا ما عند طلوع الشمس
بدره عند فلاحهم اما عليه ما قبلت فقلنا كذا احد الغرضين اذ الشخص الواحد في ساعه واحده لا يكون
في مكانين معا عند زنى لا يعرف الصادق من الكاذب فيعاقب القاضي عن القضاة المتعارضين او لثمة الكذب
في شهاده كل فريق فليدلم بحده اما على الشهود فلان شهاده كل فريق تحتمل الصدق مع احتمال الصدق
لاحد للحد وفيه خلاف افرق **قوله** وان شهد اربعة على امره بالزنا فنظر اليها النساء فقلن منى
بكر لاصد عليهما ولا عليهما اما عليهما بلطوب وكذب الشهود ان لا ينصوا بالكراهه مع الزنا وقول البنات
حجة فيها لا يطاع عليهما الرضا فيستكاد بها بشهادتهن من ضرورة سقوط الحد عنهما واما على الشهود فلان كمال
عدد هم في الشهاده على الزنا وانما انتفع حكم شهادتهم باعتبار قولهم وقولهم حجة في استكاد الحد لا في اجابه
قوله وان شهد اربعة على رجل بالزنا ومعه عيان او محدود دون حد او احد منهم عيان او محدود في قذف
فانهم يحدون لا المسبب عليه وان شهدوا وهم فساق لم يحدوا واصلهم لئلا يشهدوا اصناف صنف اهل الشهاده
تخلوا وادار كما حر العزل البالغ العاقل وصف اهل النخل دون الادارة كما لا يخفى في الحدود والعقوبات لا يحتاج سرياط
النعم فيها الا لادارة فارتفع الا على عدم النخل في الحدود للنص الراد لادارة شهادته وصنف اهل
النخل والادارة كمن اداه نوع فصوره كالنفاق لثمة الكذب اذ است هذا فنقول اذا شهد العيان بالحدود
في القذف والعبد لا يحد المسبب عليه لانه لا يثبت فيها دنم ما يثبت مع الشهادت كما طاك فلان لا يثبت
بشهادته ما لا يستحق الشهادت اولى حد ولا القذف لان العبد ليس باهل الشهاده اصلا والعيان
والحدودون ليسوا باهل الادارة فلم يستسببه الزنا يستلادارة بالاهلية فصاروا قذفة
واما الفساق هم اهل النخل والادارة في القصور فلم يحدوا نظر الى اهلية الادارة لثبوت الزنا من وجه
ولم يحد المسبب عليه لعدم سوت الزنا من وجه نظر الى القصور بالنسبة فاحتطوا بالحد من الساق في النكح
كالغافيه لان الفاسق ليس باهل الشهاده عينه كالعبد قوله هم وحداصهم عيان او محدود وان قذف
يعني شهد اربعة على رجل بالزنا وهو غير محض فضربه الامام ثم طهر لئلا يشهدوا كانوا عيانا او محدودين قذف
او احد منهم عيان او محدود وان قذفه مخرجهم السباط فليس عليهم ولا على بيت المال ارض الضرب لئلا
كان محضا من جم ذنبه في بيت المال عند رضى الله عنه وقال لا ارض الضرب على بيت المال ايضا وعلى هذا
لومان من الضرب كالدب في بيت المال عند ما خلا فانه وعلى هذا الوجه الشهود وقدر حجت الساط فلا تضر
على الشهود عند رضى الله عنه وعندهما يضر الشهود ارض الضرب ان فاق ضمنوا الدية اما الرجم فلا حصل لقضاة
القاضي وهو خطا منه وخطا في بيت المال لان مع عمله للمسلمين عزمه في حاله وهذا لا طاع واما
ارض الضرب فلما ان اخرج اصناف الى شهادتهم لانه يستلجملات الجملات فثبت عليه شهادتهم لانهم
او حوا الجملات عليه الجملات مطون شمل الحارج وعينه اذا شهادى عن الحارج غير محكم وكانوا كالجبا شرع لما اوجوا

بشهادتهم فاذا رجعوا فقد عرفوا بكونهم حنابلة في شهادتهم فغنموا كمن ضرب اناسا بسيف فخرج
ضرا من الحراجه ولو كانت غير البرية وكشود القصاص والقطعة في الرقعة اذا رجعوا فغنموا اما انكفروا بشهادتهم
كانهم باسروا ذلك ان ظهر انهم عسلا او محذودون في صدف لم يضمنوا لانهم لم يعترفوا بحايتهم ولكن سئل
بعل الجلال الى القاضي اذ فعل المأمور مستقل الامر عند صحة الامر فكانه صريحا ولو صرح به
م ظهر خطاوم يكتو ضمانية في سب المال ان القاضي متى اخطأ في قضائه لا يلزمه الضمان وانما يلزم من
بيع القضاة والقضاة ومع العامة لان الحدود حق الله فيعود نفعها الى العباد من حيث تعلق
الناس بها الضمان على العامة وما استلزم المال العامة في سب المال ولا في حقيقته رضي الله عنه ان
الحج غير مصاف الى شهادتهم لانهم اوجبوا بشهادتهم وهو ضرب من الاطمان ولا يمتنع ولا يزل
لاحتياجهم والبرود المستند على المصلحة فباغز الاطمان في الحج وانما هو طرف الجلال وقلة
لهذا فيه وبولا احتياطه فاقصر عليه ولم يصف الى خطا القاضي وشهادته الشاهد فلم يعمدوا الجلال
لا يضمن ايضا الصحيح لانه ما يعمد الحج فلو ضمانية لا تسب الناس عن اقامة الحدود والحج في الضمان لانه
ما موزنه وفعل المأمور لا ينفذ بشرط السلاحة قوله فان جاء الاولون اي فان جاء الاصول وشهدوا
على ذلك الزنا بعينه لم يجد ايضا ان الزنوع فاموا مقام الاصول في اداء شهادتهم ولهذا شرط ان يسموا بالشهادة
فصار رد شهادته الزنوع رد الشهادة الاصول من وجوه وكل شهادة ردت واحدة لم يقبل في تلك الحادثة
ابدا فان قلت القاضي اذ ارد شهادته الزنوع في المال لنفسهم فمدم الاصول وسددوا يقبل شهادتهم
قلت القاضي انما رد شهادته الزنوع حقيقة لانهم الذين شهدوا الا انه يمكن شبهة الرد في شهادته الاصول
لنظام شهادته الاصول فصار البات في الاصول شبهة الرد والشبهة مع القضاة بالحدود دون
المال في الحد الزنوع لانهم ما نسبوا الى الزنا وانما ظنوا فلام الاصول والحاكي للحدود لا يكون ناديا
ولا الاصول لكان عدومهم وانما لم يحد المشهود عليه لنوع شبهة وهي يصلح للحد ولا لاجابه قوله واذا
اربعة على اصل فدرم فكلما رجح واحد الدراج وصوره وعظم ربح الدية اما الغنم فلان كل واحد منهم ألف
ربح النفس حيا بما يار القتل عليه قد اقر بالرجوع وانه ألف وركب غير حق يضمن ربح الدية وقال القاضي
لاحد الدراج ولا أحد الباقيون جاء له انه لو جوب الحد فاما ان يحد فندف قبل الرجوع ولا يسيل اليه
ان من قد فوجاهم بان لا حد للنفذ لان حد النفذ لا يورث وبعده ولا يسيل اليه لانه قد فوجاهم
والمرحوم لا حد فادفه للشبهة ولما نكلامه العبد شهادته ووجه الحكم بهذا الوصف في كنف خارج
فمنع شهادته بعد الوجود فان قلت في ردنا والمحدود في الحال ميت فهو محض ربحه ومن قد فوجاهم
محضنا الحد فان قلت هو اكل مرحوم حكم القاضي حي لو قد فادف لا حد فلكيف حد الدراج قلت
هو مرحوم حكم القاضي بها دنهم ولكن لما رجح في شهادته فأنفخ الحكم في حقه لان ربحه معتبر في حقه

اذا الرجوع عامل في حقه لان حق غنم الدراج واحد منهم بعد فلا يصح شبهة بخلاف ما دون اخر لان المرحوم محض
رجوع الدراج لبسار القضاة والشهادة في حقه اذ الرجوع عامل في حقه لان حق غنم الدراج واحد منهم بعد
القضاة قبل الامضاء وحدوا حقا لا المشهود عليه وقال محمد في ردنا ان الله صد الدراج وحق فقط لان
الشهادة تأكدت بالقضاة والحجة بعد ما ثبت تأكدت لم يبق عدوم الرجوع اصدىم سبيل الحجة فصار كلامه
درمان حقه وبنى كلام غنم حجة عرفه فاما كان قبل رجوعه كما اذا رجح بعد الامضاء ولما ان رجوع اصدىم قبل
الامضاء لم يرجوعه قبل القضاة لان الامضاء من القضاة الحدود اذ القضاة هو الاحكام الباطح اصدىم قبل
وهو الذي لا يتصور فوفد فاما الامضاء هنا لان المقصود الرجوع وهذا يحصل لا يستقر القضاة لانه لا اعلام
منه الحق حقه والمشهود له نفسا الحق لا الحق عليه فانه وبابيه القاضي وانه يستفيد العلم بالمشاهد فلا يحتاج
الى المصلحة بل فقط القضاة او يمكنه استيفاء ما ادعاه والقاضي ما دبر على الاستيفاء بدون التلطف
به وكان العارض قبل الامضاء بعد القضاة قبله بدليل على المشهود وودتهم ولهذا سقط الحد من المشهود عليه
وذلك لا يكون لا بعد بطلان الحكم ولا بطلان الحكم هذا كان هذا وما قبل القضاة سواء قوله وقال في ردنا
حد الدراج خاصة لان رجوعه صحيح في نفسه لان حواجه به في غنم فلامهم شهادته في حقه وان يطل في حق الدراج ولما
ان كلامهم قد فادف الاصل وانما يصير شهادته بايصال القضاة فاذا لم يتقبل القضاة به في قد فادفوا باعتبار
كلامهم لا باعتبار رجوع من رجح قوله فان كانوا خمسة فرج اصدىم بعد القضاة والامضاء لاشي على الدراج
فان رجح اخر بعده حد وعرفا رجح الدية اما اكد فلا يحتاج اليها بالرجوع في حقه واما الغنم فلان المعتبر
بقا من بقى لان رجوع من رجح فاذا رجح اصدىم خمسة بنى اربعة يقوم بهم كل الحق فلم يعد لنا بعد ما رجح الباقي
بقى سائر الباقيين بلغة ارباع الحق فلف الرجوع انما سقرها به فان قلت الاول حين رجح لم يجب عليه حد وعزم فلو
لزمه ذلك لزمه برجوع الثاني ورجوع غير لا يلزمه سبى قلت انما يجب له ما له وهو بقا رجح مامه لا العدم
السبب فاذا زال الحاج برجوع الباقي وجب الحد الغنم على الاول بسبب نقره في حقه قوله وان شهد اربعة
على رجل بالزنا فزكوا فرج ما اذا المشهود عسلا او كفارا فان سوا على التركة لم يضمنوا ولكن الضمان على
المالك عند من لان المكن اخطا فبما عمل العامة المسلم فصاروا كالقاضي ان رجعوا عن التركة والواهم عبيد
او كفارا الا اننا نعلمنا التركة مع علمنا كالم ضمير التركة عند ربي حنينه وبالا الاضمان عليهم ولكن الدية في سب
المالك لانهم لو ضمنوا لكان الضمان ضمان عدول لزموا بالباقي سمر او الشبيبة فزكوا اما الاول فظاهر
وكذا الثاني لان سبب الاطلاق الذي هم ما السوء واما انشوا على المشهود جبرافضار واكشود الاحصاء
الا انهم اسوا على المشهود عليه وهو لا اسوا على الشاهد فكما لا يضمن مشهود الاحصاء لا يضمن المكنف
ايضا والى حين لزم الشهاد انما يصير حجة موجبة بالتزكية اذ الشهادة الحدود لا يوجبها بل بالتزكية
فصار التركة كعلم العبد وهذا لان التلف حصل بالقضاة والقضاة بالشهادة لانهم انفقوا القاضي

والتميز من الرواح من غير التميز **قوله** ان الواحدة محتملة **قوله** هذا التعديل ناقض
لما ان التميز من الرواح ممكن لتعدد الاحكام في بعض الرواح قبل الاستدلال والتميز بعد الاستدلال
على وجه الاستقصاء او التميز على غير الشرط الاحتمالي لم يما يما **قوله** والسكر من الجاهل لا يوجد احد
كالتميز من الجاهل من هذا الوجه بالتميز ان يعلم انه يحسن كل معطلاة وعقاة وان لم يعلم لا يعلم ان السكر الاثرية
المحملة من الجاهل كخطه والسعي في الذرة والاسيرة المحملة من الشهادة والعسل والفرصاد وغيرها حرام بالاجماع
لان السكر من البخر حرام ما ياكل من غير مشروب من المشروبات الى الفتوى في ما ساء ما اذا سكر من التميز في خطا
او كلفه شوق هذا القول فيما بين الناس **قوله** وحد آخر السكر المحتمل في سوط الاطعم الصالحة وكفى به حجة وقال
السافعي رحمه الله اربعون سوطا لا عليه اللام جلد اربعين وعشرين كرم كذا قلنا كان في ذلك سعلين اربعين
وذا اربعون صورة وما نون حقيقه **قوله** لانه لم يرد به نص في نص فالحق **قوله** اطهر بالتحقيق من اي حرجت الحدود
حيث لم يخل ما به كذا صدق في فلا يعتبر بانها في فلا تحفظ فيا حرجت الصفة بتركها ليجرد بل مجرد **قوله** صدق
والسكر من البخر في سكر الكاف **قوله** وحديث آخر السكر في سكر في عصير الرطبة الاستدلال هو الاصل
مصدر سكر في شراب سكر **قوله** لان فيها شبهة المبركة لقول تعالى فان لم يكونا رجلين فزنا او امراتان
لما ان قال ليرضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى وانما قال شبهة المبركة في جميع المبركة لان استهزاء النساء في
الموضع الذي جازت منها دهن يجوز من غير ضرورة العجز استهزاء الرجل بخلوا سائر الابدان وبكره صور المبركة
مخرج النظم **قوله** والسكر كذا في السكر الذي سكر من غير سكر من الاسيرة المحرمة فان ثبوت الحرج لا يوقف
اجوب الحد الى جود السكر **قوله** ومالا هو الذي يندى وخط كلامه وما نزل في مئنته وعن ابن الوليد قال سالت
ابا يوسف عن السكر الذي عليه الحد قال استقر قلهاها الكافون ولا بعد عليه فقلت له كيف عرفت هذه السورة
واما خطا وفيه الصافي قال لان تحريم الحرج من سكر فيها ولم يستطع فراها وعلى لزامه في انفقوا على استقرار
هذه السورة ثم ان بعض الشرط الى سكران امير لم يفر هذه السورة فقال في السكر لفر اوانت
سورة الفاحشة او لا فلما قال الامير الحمد لله قال السكران في حد اخطات من حرجت احداهما انكرت السورة
عند افراح النساء والسباى تركت التسمية وهي من الفاحشة عند بعض الامة والنزاع في الحد الامير وجعل يصر في خط
ويعود امرتك الى سبني سكر فيا يمتني عقرى بل الى حرجي ورجي السباى الحقنونه فاجبرت لها به في سبب احمل
احسا لا لذكر ونهاية السكر ليعلى السرور على العقل فسلطت عليه التمييز في شئ وفي فلا يعقل منطقا لا كبر
ولا قليلا ولا يعقل الرجال من النساء والارض من السماء والفر من العباد لان ما دونه لا يكون في شبهة الصحو
الابن الى قوله تعالى العزوب الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون غير عن الصحو يعلم ما يقولون فكان
السكر الذي هو ضد له لا يعلم ما يقول **قوله** والحد السكران باقراره على نفسه اي الحدود انما الصفة لله تعالى
مثل الزنا وسر الحرج والسرفه اما في الحد الذي فيه حق الجحد النذوق فانه كذا بقراره وان كان اقراره في حال السكر

ذكر الامام قاضي خان في ذكره الدخيرة وهو الاقرار اما اذا نفي او سرق حال سكره كذبته بخلاف الاقرار بهما حال السكر
لان الاقرار محتمل والاثبات لا **قوله** ولو اقر السكران لا يثبت منه امراته لان الكفر من الاعتراف فلا يثبت من السكر
فان قلت الاسلام ايضا امر بالاعتقاد فيصح اسلام الكافر في حال السكر فيجب ان يثبت كونه في حال السكر **قلت**
يتم كذا لان السكر من سكر هو غير ذاك عن نوع غير مدلل بوجه الخطا عليه وصحة وقوع طلاقه وعقاة وسائر
تصرفاته لما ان السكر يخلط عقلا ولا يقينه ولما كان كذا اعتبرنا ذلك النذرة في صحة اسلامه دون كونه بناء على ان
يعلموا لا على كذا ارتداد الحكم والاسلامه حيث يصح اسلامه لا كونه **فان قلت** مثل ارتداد السكران وهو اجزاء كلمة
الكفر على سبانه طوعا وعرفا في امره الكفر الى بطل الاعتراف بل يرتد مجرد اقراره على الكفر وان لم يصدق الاعتراف
كأنه الصافي فلم يوقف كونه بهما الى بطل الاعتراف **قلت** ان لفظ الكفر في الصافي ما كان كذا الوجود دليل الحقائق
منه في الدين لم يأت عقلا واما حق السكران فليس يخاف منه الاختلاط عقلا فلم يكن كذا وهذا الذي ذكره جواب التحسين
والقياس ليرى من امارة ذكره في سير المبسوط **باب حد النذف** فاكد يناسب كذا فلا حاجة الى
المناجاة كحاج بهما الى نفي النذف الموجب للحد بيان مرابط واحكامه الاول نوعان احدهما ان ينفذ به صرح
الذي كالحالي عن الشبهة الذي لو اقام عليه اربعة من الشهود او اقره المصدق في لزمه صدق الزنا فاذا نفي النذف
على ما به بالحجة ينفذ بينا لوجود النذف في النفي في نفي ان ما به المعروف لما سباني تمامه **قوله**
والمراد الذي الزنا دون غيره من المعاصي باجماع العلماء في الاية اسان اليه حيث قال لم ياتوا بارجع شهداء
والنفي هو المحقق اربعة شهداء والنفي لمرادة المحضات لكن الحكم يستلزم المحض من الالاد الوجوب في لزم العاد
ودا يحقق في الكل وخص من لان النذف في الاعتب نعم ان من مدبر في النفي لان حد النذف لا يجب بالتبويض بان قال
ما انا لوان ولا امرى انت لم يحد قال في ذلك كذا لان حال المحصنة عرضة شبهة صاحبه الى النفي ولما انه في نفسه
فلا يكون قد اقر وما ذكره محتمل فلا حد بالاحتمال وان صدق بان قال رجل لرجل زاني فمات صدق لم يجد المصدق خطا
لفر اجماعه لانه صدق مما قال المصدق في النذف في ذلك الوقت هو كما قلت ولما انه لم يصرح في شبهة الى النفي
ونص في ما به محتمل لجواز يكون في النفي في غير فلا حد بالاحتمال **قوله** اذا كان سكر من مسلم لانه في الحقيقة
قد لا يمتنع في لم يكن لايه يكون من غير انه ضرورة والامكان لغيره وكان في شبهة من شبهة امره الى ان نفي
ضرورة **فان قلت** جاز لا يكون ما به النسب من النسب لغيره لانه لا يكون امره زانية بان كانت موطوءة
بالشبهة **قلت** اذا وطئت شبهة كان الولد ما به النسب من النسب وانما لا يكون الولد ما به النسب من النسب
اذا كان سكر لانه زانية في ذلك في هذا اللطع يورد في سكر لانه لا يكون موطوءة في محصنة او نفي
اجل ما به **قوله** يراد به المعامنة اي انت لا شبهة انك في المرق والسحاوة فلا حد مع الاحتمال **قوله** ولو قال له
ما ابن الزانية وامه ميتة محصنة فطالب الولد او احد او الولد ولو كان كافرا او مجنونا او ولد الولد مع بقاء الولد
صلاية قد في محصنة بعد موتها وقد طالب في المطالبة وهو من نسب اليه الميت بالولاد ونسب اليه الميت بالولاد لرفع

العار عن نفسه للحق فيمن هو لا بد من فحده لا يطالب كذا التذوق لميت الامتاع الفرح في نفسه بقدره
وهو في كونه الان حق كصفه لدم العار والعار يلحق به ثبوت الحرمة بينهم فتحقق الاحاد مع كان التذوق
متساو لا ايم معنى وعند الشافعي رضا الله بنسب حوالا المطالبة لكل وارث بان صارت التذوق بوزن عندنا
ولا المطالبة بنسب بطريق الارث بل باعتبار حقوق العار حتى لا يثبت للاخ لان العار يوجب ضررا والضرر الرجاء
الى الولد ولد الولد وان سفل والوالد يكون ان خلا كالأخ الى نفسه عادة الا يرى ان النسخ العائد اليهم
كحل كالنسخ العائد الى نفسه حتى في ذلك قبول المنهارة فكذا الضرر والاح لا لحقه السنين بربا احبه
مثل ما يلحق لغيره لا يولد لا ينسب احد الاخوة الى صاحبه والضرر الرجاء الى الاخ لا يرجع اليه عادة كالنسخ
حتى لا ينج قبول المنهارة ولهذا استبعدنا الحق وم عن الارث بالنقل لان الحق لا يجرى بطريق الارث فلا يورث
فيه النقل بنسب لولدا بنتا كاستب لولدا لابن خلافا لما جاز له انه منسوب الى ابيه لا الى امه فلا لحقه
السنين بربا اب الام ولما ان النسب ليس من احوال السنين يصير الولد به كرم الطرفين فكان العرف متساو ولا له
وست لولدا الولد حال قيام الولد خلافا لفرجه الله له ان السنين ان الذي يلحق بالولد في حق ولد الولد
فصار ولد الولد مع بقاء الولد كولد المقتوف مع بقاءه واعتبر هذا بطلب الكفاية فانه لا خصوصية
فيه للابعد مع بقاء الاقرب ولما ان حق الخصومة باعتبار حقوق العار وادام وجوده حق ولد الولد والحق ليس
لنظري الارث حتى يعتبر الفرق خلاف المقتوف فان حق الخصومة له باعتبار رتبته في العار من عرقه وولدا لولده
حق ولد له لان ما هلته يومه بصدقة لانه اعلم بما جرى عليه من قبله وخلاف الكفاية لانه لا ولاية لما بعد
مع وجود الاقرب وادام الاولاد **قوله** طار لانه الكافر والعبد ليرى طالب الحق خلافا لفرجه الله له ان
ساول العرف اياه معنى لا بربوعا فذوقه حقيق وذو الاوجب كذا هذا اولى لنا انه عبر على الكمال بتذوق
محضين فباضه باحد وهذا لان الاحصان شرط فيمن ينسب الى الزنا حصة مع بعض الكمال ثم يرجع
هذا التعريف الكافي الى ولد كايوم الى نفسه وقد وجد اذ الحقت خصم المطالب من اهل الخفاف الخوف
لان الكفر لا ينافي اهلية سخطا في حقوقه لم يرضه به خلافا اذ انفسه الى التزويج لم يحق فيه
التعريف على الكمال لفقد احصائه بالكفر والرق اذ العبد على الكمال انما حقوقه في التزويج وما حقيقا
قوله وليس للعبد وكذا الدان ليرى طالب مولاه او اباه يذوق اجمه اذا كانت محضه لانه لا عاقبة كفايته
على نفسه وطرفه فكذا لا يعاقب بمساو له من عرقه ولا اصل فيه فولي عليه اللام لا العاد الوالد الولد ولا السيد
بعده والحد للام والحد كالأب **قوله** سار على ان يورث عنده وعندنا لا يورث اصله ان صارت العرق
مستعمل على حق الله وحق العبد العاقل العارض لا يورث ولا يورث الا بقرينة نصية عن عرق العبد
كالنقص من سيرة نصية عن نفسه عن اهل الكمال وعرضه حقه ودمه العار المقتوف وهو ينسب على الخصوم
ومسوطا في الدعوى ليعتبر المنهارة فلا يثبت لانه ادم وكذا على المتنازع دارنا ونعمه الامام بعلم نفسه

ويقدم

استماع على صلا الرنا والسرقة ولا يثبت مع الرجوع ولا يصح الرجوع بعد الاقرار في حق العبد حتى يترجلا
لوسست عليه فزاره الرنا والسرقة وميت آخر التذوق فتزويج من حل فانه سدا بالقصاص من العين لانه حق
العبد فانه مقدم في الاستيفاء لما لحقه من الضرر بالاجرة لانه يحاف الموت والله تعالى اعلى من ذكره من حد
التذوق لانه مشوب بحد العباد ولو كان محصنا اقتضت منه العين من صلا التذوق لما فيها من حق العباد ثم رجمه
وترك ما سواه لان الحدود بحسب الله تعالى متى اجتمع فيها نقل فقتل فقتل سقط الباء ومرتبة شدة زاجرا
ولهذا سمى حد الحدود شرعت ذوار حقا لله تعالى صونا للعالم عارضا لا حقا للعبد فانه لا اصل صابر
كالنود ولهذا سمى قصاصا ليكون ربه الى معنى الجزاء عسار المساء او سائر الاثر الذي كان الحد الذي
ولا سار الشفعة با ما حد العبد وسقطه الامام دون المقتوف ولا سفلت لا عند سقوطه ونصف بالبرق
والعقوبات الواجبة لله تعالى بنصف بالبرق اما حقوق العبد فيقتدر بغيره المالك ولا يحلف باخلاف
حال المتلف فلا طواف لغيره حتى الشراء وحق العبد ان انفع ما الى يغلب حق العبد بعد بالحقة على
حق الشراء في احد العبد وعلى الشراء وكن ملنا الى يغلب حق الشراء لان حق العبد يصير مريعا باعتبار حق
الشراء لان العبد نحو ان مولاه مولاه وما للشراء لا يصير مريعا باعتبار حق العبد اذ لا ولاية له في استيفاء
حق الشراء الا ما يضمنه خرج اى جاز على هذا الاصل عن الفروع المتخلف فيها منها الارث اذ الارث حركي
في حقوق العباد لا في حقوق **قوله** سعى ليرى طالب الولد ما كان ان التذوق ساوله معنى لا باعتبار الارث
الا يرى انه اذا فذوق صاحب الحد للمولد **قوله** العاد في حق العار بالولد قصدا او ابتزازا ان الميت
ليس باهل للحقوق العار واذ اقتوف احمي فقتل الحق العاد في المقتوف قصدا وبالولد سقا فادامات المقتوف
بكل حقه القصدي فيظل الضمني ضرره بقاء البناء ببقاء المقتوف ومنها العفو فانه لا يصح عفو المقتوف
عنه لانه لا ملك اسقاط ما هو حق الله تعالى واما ملك اسقاط ما هو حقه وعنده يصح ومنها انه لا يجوز الاعتراض
عنه لان الاعتراض لا يجوز حق الله تعالى ويجوز فيه التداخل عند الجري وعن لى يوسف صل قول الشافعي وكان
الامام صدره السلام الوالد للميت المقتوف حق العبد قال ان فعلى ان محمد بنق الاصل ليرصد العبد
حق العبد كالنود واكثر الاحكام يد عليه واما فوض الامام لانه لا يمتد في كل صا فامته فنقض الامام
وسور على استيفاء حق العبد للقاضي موضع عرق عن الاستيفاء بنفسه له اصل الشراء واما لا يورث
لانه مجرد بقاء النور كحمار النقط وحق الشفعة ولا يصح الاعتناء من عنه لانه مجرد حق لا كحق المقتوف في الشفعة
ولا يصح العفو لان هذا عفو عن اقامة وهو مولى عليه حق الاقامة ولا يمتنع في العفو لانه في الحقيقة
رضى بالعار والرضى بالعار عار والاول اظهر واشهر **قوله** ومن امر التذوق ثم رجم بغير اى باطاع سنا ومن
الشافعي رحمه الله **قوله** ما سفل البطل حل من سواد الوفاق الواحد بنطى لهم عرقهم بالنسبة اليهم وفي
المبسوط وقال ان لا يلقى اذ قال لورى بنطى وقال بنسب من فلان ليعلمه الى هو منها فغلبه احد افعه

نسبه الى غير ابيه وكذا نقول لاراد هذا اللفظ العرفي لا يري ان الرجل يتولد لآخر انت سناقي او خراساني او كوفي
والا يري اني قد ذكرنا القدر في مدعيها مروى عن ابن عباس انه سئل عن رجل قال لرجل من قرشي بطني فقلت لا خير لي به
قوله ومن قال لرجل انما هو السامري وهو لقب الى الجبريتي وهو عمر بن عامر سمى لانه كان يترك كل يوم صلبين
فليسما ذكره ليرعود فيهما ويألف ليرسلهما معهما واليوم عامر بن عامر رثه الاردي كان يترك يلقى آثار السامري لانه وقت
الفتح يعم ما له معام القطر في طار وجودا واما ام المذير من مكة القيس وكان يسمى آثار السامري طارها وحسبها
فلاجل ذلك قال لاهل السامري لقب لصفاه وسمايه **قوله** وان نسبه الى عمه علم انه لو نسب الى جده او خاله او عمه
او زوج احد لا يخلو ولا يخلو احد منهم يسمى ابا قال الله تعالى كما اخرج ابو بكر وعمر بن الخطاب في قوله تعالى والى
قال عليه السلام اكالاب قال الله تعالى قالوا لعل الله يبعث لك من السماء رسولا فقال الله تعالى والى
ان ابي من اهل بيته كان من امراء **قوله** وقال محمد بن احمد وهو قول السامري رضي الله عنه لا يخلو لانه لو كان يخلو
لفظه فيصدق وهذا لان المأمور للصعود فجميع يقاتل زنا بالهمز في صدق وان الشاعر وارقط الخنوز
زنا بالهمز في صدق وان لم يزل قال زنا بالهمز في صدق لان الشاعر وارقط الخنوز
كأنما يصعد السامري فجميع ما نوى ان لم ينسب اليه سبه ولما ان ظاهر هذا اللفظ للفاحشة لا للصعود
بل لانه لو لم يدع الصعود كره وهذا لان المأمور يستعمل للصعود وانما حاشه للصعود لان العرب
من هم المذنبين وليس المأمور في قوله لا يخلو لا يخلو الصعود لان السامري زنا به وانما يقال عليه فصار المحمل
محو لا على المحمل لان المحمل في السامري في الغيبه بدل الله الحاشه كمالا قال زنا في اوقاف
ربارت قال غيبته الصعود فانه قد **فان قلت** ذلك لا يخلو بوجه جانب الصعود **قلت** اما بوجه اذ اقول
فعلى **فان قلت** محي في معنى على في تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل اي عليها **قلت** المحي بها على حقيقته
لممكن المصوب في الجذوع يمكن الكان في الطرف **فان قلت** الكلام فيما اذا ادعى اراده الصعود وبالا ارادة بترك
حقيقه الكلام الى ما يحتمله ولا اخفاء الاحتمال **قلت** طاس لظواهره للفاحشة كان مدقا حقيقه ووعو
الحاشه عن سمويه من القاذف كما لو قال زنا في غيبته الرافضاد في الفرج **قوله** لانه انك فانه عذر ان اما
الاول فظاهر وكذا الثاني لان معناه لانه انك فانه لانه لا يخلو لانه انك فانه عذر ان اما
فما حري في كره كما لو قلت حاشه ان لا يخلو بل عمر في صارا لاجل الاول جبراله **قوله** لانها فادان اعلمها صحت واللعان
وهذا لان قدوف الرجل وجهه لوجه اللعان وهو في المراه زوجها لوجه اللعان والاصل ان الكس اذا اجتمعا
في عدم احدهما اسقاط الاخر وحسب عدم احدهما للذكر وسعدم صدم المراه سطل اللعان لانها يصير
محدوده وفي قدوف اللعان لاجل محدوده بالصدق في زوجها واللعان بها وسعدم اللعان لا يسقط
صد القدر عنها اذ صد القدر محي على الملاءمه بعد ما احل عليها دار اللعان لانه في معنى احد **قوله** ولو
كان زنا بغير فلاصل اللعان لانه صدق بالزنا حيث قال زنا به وهي صدقه مروج لان قولها رسل كل يحتمل

انما اراد بغير قبل الكاح فيكون تصديقا حسن في صد القدر عليها وسطل اللعان لانها صدقه وهو
ما صدقها واعتدل في قيام اي زنا في المراه كان محك في اللعان لانه ليست براهبه وما ملكها اذ اعرك
وهو المراه مثل هذه الحاله لانه اعصها واداعها هي عصبه وتود به متمسكه بقوله تعالى والزانية لا ينكحها
الانسان على هذا الا اعتبار بك اللعان لوجود القدر منه ولا يجب احو عليها لانها ما قد فتد بالزنا كمن سميت
الوطي زنا محار او كل اصد منها يحتمل في ولا يحتمل في حال محار ووقع النكاح كل واصل فلا يجب **قوله** ومن اقر بولد
رجل له امراه فولدت فاقربه بان قال هو ابني ثم نفاه بان قال ليس بي الا عن وان نفاه ثم اقربه صد وان قال
ليس بي وما ينك فلاصل اللعان اما الاول فلامنه لما قال هو ابني لوجه النسب بفراره فاذا قال ليس بي
وجب اللعان لانه قال في وجهه واما الثاني فلامنه لما قال ليس بي وجب اللعان فاذا قال هو ابني فقد
اكذب نفسه بطل اللعان واذا بطل اللعان فيجب كيد ان اللعان صد ضروري صير اليه عند الكاذب لا يصل
صد القدر فاذا بطل الكاذب بطل اللعان فنصار الى اللامل وهو احد ونسب الولد ثابت في الوجه لا قراره
به سابقا او لاحقا **قوله** واللعان يصح بدون قطع النسب بغير من ضروره اللعان قطع النسب لانه ينكح
عنه وجودا وعقلا واللعان سرع بلا ولد للابري انه اذا نظا ولت المحم من حسن الولاده ثم نفى في اللعان
بعضها ولا يقطع نسب الولد ولو نفى نسب الولد لم يراه الامه بمعنى النسب ولا يحرك اللعان واما
الماله فلامنه لما قال ليس بي ولا يملك فقد انكر الولاده اصلا واكراد الولاده انكار الزنا فلم يصر فاذا
لها فلم يحصر وللعان **قوله** ومن قد زنا امراه مولا اولاد لا يعرف لهم فقال يا زانية لا يحل ان الموجب للحد
صدف المحضه والعفة عن الزنا من شرائط الاحصان وقد عكست السبهه في العفة عن الزنا لان الولد الذي
ليس له ابطا لمرامه الزنا فقد عكس احصانها سبهه العدم والحل يسقط بالسبهه **قوله** ولو قد زنا امراه
لا تحت بغير ولد فعليه الحد لانعدام اماره الزنا فان قلت اللعان جانبها قائم مقام صد الزنا وكانت محدوده
في الزنا فوجب الزنا الحد فاذا قلنا قلت اللعان جانبها قائم مقام صد الزنا الى الزوج لان النسبه الى غير الان
اللعان قائم مقام صد القدر فحقه بالنسبه اليها لان النسبه الى غيرها حاشه قلنا سبهه **قوله** والاصل فيه
ان الزوج وطى ما لعينه لا يجب الحد بغيره اعلم ان الزنا حرمه على زوجين احدهما حرام لعينه وذاك بسا حرم
سنتين احدهما بالوطي في غير الملك اما من كل وجه كوطي الاجنبيه او من زوجة او من زوجة المستكره منه
وبغيره والى الثاني بوطي المراه التي هي حرام عليه على سبيل الباب بطلت الحد على فادفه وان كان الزوج في ملكه
كوطي امته ومع احد من الرضاع وما سواهما من الوطى المحرم فمقتل ما هو حرام لعينه كوطي امته المحرم
وطي امته الاختين لان هو وطى في الملك المحرم بعارض على طرف الزوال الا ان لو اسلمت المحرمه اذ اخرج
اصول الاختين غير ملكه صل وطى الاخرى كحل بعزل الوطى لا يسقط الاحصان **قوله** او من وجه حرام لعينه
كوطي الجارية المستكره **قوله** وان كان كاس حريم مرفقه كالوطي في حاله الجفص **قوله** ابو جهم رضي الله عنه فشرط لنز

[illegible]

كلا لودى الى الموت المقصود وهو الجرح **قوله** ولهذا كلف حجب النفس على الاعضاء والى التعرير وذكر
الاصل يفرق التعرير على الاعضاء وهو اسود الاصل فالصريح موصوفه واصل وليس المسئلة احكاما والروايات
انما اختلفت اجاب الاختلاف الموضوع في موضوع الاول اذا بلغ التعرير اقصاه فان اجاب بالاجنبية كل
محرم غير الجراح او اصل السارق بعد ما جرح الخشاء على الاخراج وموضوع الثاني اذا لم يبلغ اقصاه ما كان فيما عدا
لهذين الموضوعين **قوله** ثم صرح بالانحائية اعظم لان حرمة الاسكسف كمال حرمة المحرم فكيف بالضرر
والاكره ولهذا كان الزنا حراما على كل الاديان بخلاف سرب الخمر لان النفس يتحقق بالزنى على الاحوال السرب
والانحائية التي تعود الى الغير وجباية السرب في نفسه عليه والان صرح بالزنى على كمال الله تعالى واصل السرب لا
قوله فلا يعلق فحشا الوصف لان شاربا الخمر قلما يخلو عن القذف فتصير كل شاربا مما ينشأ الشرع القذف
سبحان حساسان من العباد وجباية واصل فلهذا كان صرحا بصرى شاربا ان كان مضمونا عليه **قوله**
التفريط السلامة لان الامر يطلب فعل المأمور به وهو ساقى والاسامات ليست بها بل للتفريط
بالشرط لانه حسن فيه القمار فلهذا لا يسيء بشرط السلامة بخلاف الاطلاقات فاما ما روي القيد فكان جرح
الاستقامات وهي بايلة للتفريط فلهذا لا يسيء بشرط السلامة لان الفعل المطلق احصاء فاعلم ان الله
حوال الفاعل لم يشره فعمل لم يشره لم يفعل فسيء لم يسيء بوصف السلامة لانه لا ضرر فيه في ترك وصف السلامة
كالرواية الطريق والاصطبا **قوله** فسئل على هذا ما اذا جرح امرأته فابى الجراح او اقضاها فلا
صالح عليه عند جنيته ومحمد بن ابي عبد الله خلافه لا يبرأ والرواية في الحيط مع ان الزوج باجماع المستوفى
حرف لا احرار عن التلف فكل اطلاق ذلك الفعل كان يسيء لم يسيء بوصف السلامة كما اذا صرح امرأته
ليعود الى مضمونها **قوله** انما يحل الضمان هناك لان ضمان المهر موقوف على ابتداء ذلك الفعل ولو حجب الدية
موتها اخرا كان فيه اجاب الضمانين بمقابلته مضمون واصل وهو ضامن البضع وذلك لا يجوز كراه الحيط **قوله**
وقال السافعي رضي الله عنه رحمه الله في المال لانه المنة جرحا اذا حجب للمداوية صمان خطاء الامام فيما يلقى
من الاحكام في بيت المال لانه عامل للمسلمين في كل شيء ما لم يملك لان الغرم ولنا ان فعل المأمور لا يسيء بشرط
السلامة لما مر لان كالبراء والنصا والامام مأمور باجدا التعرير فاستدل فاعلم الى الامر وهو الله تعالى
وصار كانه تعالى انما به بلا واسطة فلم يجب الضمان بخلاف الزوج اذا عجز راحة لان اجماع والمباحات سفيق
بشرط السلامة لما مر اعلم انه يصح التعرير الشهادة على الشهادة وسهاده النساء الرجال والعنف والتكليف
لانه محقق الجهاد شرع للاصلاح والتهديد **قوله** **الشريعة** فلما شرع
ذكر المهر جرحا فيها ما هو راجح الى ضمانه النفس كالأجر اتصالا بها فصرح بالزنى والشرع والقذف اذا الزنى
سبب فالتفريط لان المولود منه ليس له اب يريه فيضج والسر سبب ففعل الزنى هو الجرح الا اعظم والقذف
سبب تفريط العوض ثم ذكر مخرج ما هو راجح الى ضمانه الاموال التي هي في قبالة النفس وهي الرقة وهي اصل مكلف

التعريض

خفيه فذكر غشق دراهم مضروبة بحقة محرقة بلا شبهة سان ما يحويه الباب حمله وتفصيلا الى السرقه
لغة اصد الشيء من الغير خفيه واستسرا اى سرقه كان ومنه استسراف السمع لانه سمع كلام المتكلم في ذلك
عقله وغشه وقال تعالى الامن اسرق السمع اى يام اختلاسه سرقا مسروق المساطين من الحلائك
كلام والمعنى اللغوي فيها مرعى ابتداء واستنها او ابتداء لا غير بان نفث السمع على سبيل الحسه والاستسرا
ثم اصد المال محرقة على سبيل المكاتب والجهاد وهي نوعان صوري وكبرى اى قطع الطريق لان ضررها
بمع المالك المسلم في الصوري سارق غير حافظه وطلبت عقله وفي الكبرى سارق غير حافظه
حفظ ذلك المكان وطلبت عقله وهو السلطان لانه تولى حفظ الطرق بحربه وحفظه وقدره على
المعنى اللغوي اوصاف سرقة اضعاف السارق وهو تركه مكلفا اى بما لا يبالى بالان الله تعالى افاك السارق
والسارقة فاطعوا لا يدبرها فسمى القطع كالا وهو عقوبة فيستدعى كغير الرقة جنابه ولا جنابه
بلا التكليف ولا التكليف لا يغفل بلوع ومنها المسروق وهو ان يكون لا مضمونا بعد رابعه دراهم
او ما يبلغ قيمته غشق دراهم مضروبة بحقة محرقة بلا شبهة لان السرقه لا تحقق الا بصحة الحالية
والمملوكة واخر فان اصد المباح يسمى صطيادا واحتكاما لا سرقه وما لا يكون محرزا لا يكون خضوه
سرقه لعدم مساقفه غير الحافظ والمصار كون المالك محرزا بشرط بالنظر ومراط العقوبات تراعى حودها
نصفه كمال الحاله النقصان شبهة العدم واما ما روي الاحرار ما كان خطيرا وكفى راقه لا يقصد العاقل
احراره عادة فصار ما يبيع الاحرار وهو كونه المالك خطرا ما ساقا بالنظر وان الرعيات بعينه اضرار
التفريط سر العدم الصفة به واصل لا يكون مخفيا غالبا لان الحاجة الى الاحكام انما يبيع ما كان خطيرا
فما اخطره لا يكون مضمودا اما لاصل لا مضمونا عنه فلا تحقق المال القليل ركن الرقة وكل القطع
وهو الجرح لان الجرح ما يجزى جباية تعلق فاعلم انما يعلق ما كان خطيرا عند الناس اخطره صفة
بجمله وعادات الناس فيه متفاوتة فوجب التعرير من السرقه في بيانها كما في سائر الجملات فذكرنا عدم
اليلطع السارق الا من الخبز واحلفوا في قندين مع اتفاقهم لئلا يصاب مقدرة ففان مالك هو
لمنه دراهم لا بها اقل ما تعلق به قدره كما اذا اختلف المقومون في المسروق فانه يؤخذ بالاقلة
للتعريض وقال السافعي رحمه الله في الدية وكما استعمل على عهد النبي عليه السلام ابي عبد الله
وملكه يكون ربع دينار وما كان اصحابنا رحمهم الله غشق دراهم لان الخبز الذي قطعت اليد فيه على
عهد النبي عليه السلام تساوى غشق دراهم رواه ابن عباس بن عمر رضي الله عنهم فاصحابا بكر النصيب
دراهم الحد وليس هذا من جمل ما قاله الاصل الا اقل او لى لان فيه المسروق انما يؤخذ بالاقلة لدرار
احد وذكر يجب ان اصد لا كرهها لان معيه والحد فيه اذ في الاقل سهده عدم الجباية وكذا روي
يندر بالشبهات فموت قولي عدم لاقطع الا في دينار غشق دراهم والحد من المعروف لا قطع اقل

وان كان غيرهما فليعلم ان في قسومها اختلاف فلم يرد به النص لان ما كان مستقوماً طامعاً ولا في الكل اصل
ما هو الاصل للارادة فان كل شيء من ذلك سمي بدخراً وهو مال طامعاً لا يقطع كالحل لانه لا يتسارع اليه الفساد وقيل
الامر به المظهر الى الحكم فانه ذكره الصحاح الطريق خفف نصيب الناس من حزن او سرور وفسر
المكره اصول الفقه بانه عليه سرور في العقل والتفكير مع السرور فلهذا لم يستعمل الاطراف للاستسكان والديزل
على ما قيل في ما ذكره الاحكام الغرض في الاشارة الى المكره **قوله** ولا في سرقة المصحف ان كان عليه صلوة
وقال ان شئ رجم الله بقطع ان بلغت ثمنه نصاباً لانه سرقة لا مستفوعاً محرراً لان ما لا مستفوعاً
وقد زادت ما لئنه ما كتبه وحلده وانما صح بغيره وسراوم وعش لم يوف رجم الله مثله وعنه ان يقطع ان
بلغت صلوة نصاباً لانه ليست من المصحف فغيره بغير ادها ولنا ان آخره يتناول الزاوة اراحة السكال وق
والقطع لا يجب مع الشهادة وان المقصود ما في المصحف لا عين الجملد والياض لا يمكن القطع باعتباره لانه ليس
بمال اذا قرأ في الوصف بالمالية فصار ذلك شبهة كسر في قيمته فيها لا يقطع وان كانت لانيه تساوي نصاباً لان
المقصود ما فيها وذلك ليس على ان سرقة نصاباً خلتا صفة دينار ولم يعلم السارق ان يقطع لان ما هو المقصود
ليس بنصاب فلا يقطع باعتباره **قوله** انه ادعى اني ليس على مطلق لانه ادمي من وجهه وكونه ادياً سمي كونه
مالاً لانه غير ادمي مطلقاً لانه مال مطلق كسائر الاموال لانه مستفوع به معاجرة من ان سمي به اسخراً
والمالية بسبب وبانضمام مع الادوية لا يرد في مع المالية لا يرد في سرقة صحح ولا صحة له الا باعتبار المالية
قوله ولا قطع في الدفائر كلها ان المقصود ما فيها وذلك ليس على ولا انها كانت سرقة ككتبت المنفرد والمحدث
والفقه في كل المصحف وان كانت اسباب مكرهه هي كالطهور الا في دقار احساب اي الذي مضى حسابها لان
ما فيها الا يقصد الاخذ انما المقصود والكواغد فيقطع ان بلغت ثمنه نصاباً او احلوا في كتب الادب وقيل
في محققه بدقار احساب في كل الفقه والتفسير لان معرفته ما سوفت عليها **قوله** وبقطع في الساج وهو مخرج
يعظم جداً فالولاء لا يثبت الا بالبلاد البند كلب منها كل ساجه مشرقة اي مخروطة متخوذة الخوايب
الاربعة والفتا بالمخرج بالفقر جمع فتاة وهي حبة الدج والابنوس نسيج البام والصور لا بها حشوة
عند الناس ولا يوجد مباحة الاصل صورها دار الاسلام وانما يوجد دار الحرب والابورث شبهه لان
الاموال كلها دار الحرب على الاباحه **قوله** لاها بالصنعة النوى الاموال الفيلسفة ولهذا يخرج خلاف النص
والبردي فانه كما لا يقطع فيها لا يقطع في الحصر المحول منها لان الصنعة بالنقص البردي لا يغلب على الاصل
الابري ان لا يتضاعف ثمنه بالصنعة بل يخرج من ثمنه يكون بافها ولهذا لم يقطع في الحصر المحول منها
النقص غير المحرر بالصنعة في الحصر المحول منها لان الصنعة بالنقص البردي لا يغلب على الاصل
ما فاجه اذا غلبت الصنعة على الاصل في الحصر كانه الحصر السعداوية واخر حاشية فالواسطه ايضا ولا يقطع
المحور انما يقطع اذا كان حرراً اما اذا كان ابناً فلا يقطع لان غير محرراً لان الحر ما يبيع وصول البند الى المالك

وبصير المال بحسبها وبالباب بصير ما في البيت محرراً فلا يكون فهو محرراً **قوله** ولا منتهى المختلص الامتياز
على وجه العلامة من غير انظر ليدله او غيره ولا اختلاس لغيره من اليد سرقة جهر الا قطع فيه ما لان سرقة وهو
اصداً الى العين على سبيل الحفية والاستمرار غير موجود **قوله** ومنه من قطعها ولا في سرقة لباس الحية وهو
مال مستفوع بغير نصاباً محرراً محرراً فيقطع كما لو سرقة لباس الحية محرراً في قطعها ولا في سرقة لباس الحية وهو
حتى ان لو سرقة اية من صطل بقطع ولو سرقة لؤلؤ من صطل لا يقطع وكذا لو سرقة شاه من خطين بقطع ولو كان
فيها ثوب سرقة لا يقطع لان الشاه لا يحرم احصن منها اما السرقة فلو وجود صدها اما القنوم والمالية والنفا
فلان الكلام في ذلك ولا يحل في ذلك لباس الحية اما الحر فلان القنوم حرر العارية ايضاً معاله
والدالاي في الحر لا يرد الوصي اذا غلبا صبياً فزاله ولو لم يكن محرراً يكون بصيغاً والمال في عليه الدالاي قطع على
المحني وهو الساس بلغة اهل الحونية ولا ان يخلد في السرقة والمملوكة والمالية والحرز والمقصود وكل واحد
منها يجمع القطع فلا يقطع اما الاول فلان السرقة اذا حال على وجه المسارقة من غير موطئ فصد حفظه ولكنه
انقطع حفظه بعارض نوم او غير والباش لا يبارق عين الحية اد لا صور منه الحفظ وشارب الحمر اما
السالي فلان المملوك لا يكون لاما ملك وهو غير مملوك للموارث لانه اما ملكك ما فصل عن صاحبه الحية لان الحوت
ساح المالية لانه عار عن القدرة والاستيلاء ودان يكون كحاه مع بقطع سرقة التركة المستوفى بالدين
لانها مملوكة للمعري حرة لو كان له ليراضها كحقه واما الثالث فلان المال غير ادمي مطلق على الادمي وحرى فيه
الصح والصنعة والطباع السليمة لا يصح بل سرقة عنه واما الرابع فلانه لا يخلو اما ان يكون محرراً بالتفسير
او بالميتة هو لا يقطع نفسه فاني يقطع غيره والتفسير حرمة العهر فلا يكون حرراً الا بغيره لو دق في فيه مال آخر
سوى الكفن لا يقطع سرقة واما الخامس فلان المقصود من الحرز هو حيايه فعل وجودها عادة
فلا حاجة الى شرح الزاجر ومروها غير سرقة بل هو من كلام زباد الا بغيره في ناله في اخره ومن جرح هو الله جرحناه
ومن قبل عدله صلواته وليس صح وهو محمول على ان كان في كسر طريق السياسة فمراعاة ذلك عند الامام في كسر
اذا اعتاد سياسة ولا يتولى في مضج لانه صرفه الى صاحبه الحية في صرف التي الى الحاجة لا يكون نصيباً ولا حرراً
كسائر الطعام والدار المدرية الارض فليعلم لهذا ان عدم الضمان منها لا باعتبار ان احران المال الصبي بل صرف
لحاجة الصبي **قوله** وان كان القنوم بنت مقفل والاصح انه يقطع سواء تبش الكفن او سرقة الا اخر في ذلك
الميت لا يخلو الحرز بوضع الميت فيه اذ لكل اصل او يمل الدخول فيه زيادة وصفه الكمال محبته في سرباط
القطع وكذا اذا سرقة الكفن من بابوت في القافل لا يقطع في الاصح لا اخلال صفة المالية والمملوكة
قوله ومن على اخره رايهم اعلم ان قوله على اخره في سرقة مثله والدالاي في قطع لان له الدين ليرتوة
حلت حقه اذا طهره فقد اخرج من الحرز حقه فلا يقطع وان كان له من موجد لا يقطع قياساً لانه لا يباح له
اخذ فصار كمن لا دين له ولا يقطع استحساناً لان كونه الماخوذ من حلت حقه مع حله الاخذ فليكن لم يمسك لانيه

الاصول للاجل لانه لما خيرا لمطالبة بحسن الشبهة باعتبار قيام سبب الحق في كافيته للذكر وكذا اذا سرق زبانا على حقة لا يقطع
لا يصح به معنى التزكية المسروقة بقدر حقة السرقة بخلاف جنسه يقطع لان فعل البش ينشأ فلا صاح له الاخذ
الا بالبيع وعن ليرسوخا حجة الله لا يقطع لانه الاخذ عن البش ليل في وان طر كلاف جنس حقه لوجود الحق الى انفسار
صفة المال به ومراعاة ما مقرر له ان ياضره وهنا حقه لخصه في موضع الاجتهاد فلا ينفك عن سببه والكر
محظية ذلك النابذ عندنا قلنا هذا قول لا يستند الى دليل طاهر فلا يعتبره عالم سحره الدعوى حتى لو ادعى
ذلك لا يقطع لوجود الطعن في موضع الاجتهاد **قوله** وعن ليرسوخا في رضى الله عنها سطر قياسا لنزوله
عليه الام فان عاد فاقطع فلما فصل في الاجابة الثانية كما لا اولى بل افصح لان الاقدام على اجابة محسوس
الواجب الحش من كبر اليانية كالاولى وهو ان يورد المتاع على المسروقة منه ليقع العينة حتى السارق
كعينة اخرى حكم الضمان حتى لو غصبها او تلفها كان ضامنا فكذا نكح حكم القطع لما انه مال معصوم كامل المقدار
مخسر لانه فيه وبين الاوصاف لزوم القطع في المرة الاولى فكذلك الثانية وصار كما اذا باعه المالك
من السارق ثم اشتراه المالك منهم كان سارقه وكما لو كان غزلا فسرقه فقطعت به ثم نجح المالك ثم
يسرقه باينا يقطع وكذا الحنطة اذا طحنها ولنا ان النكح يستدعي سقوط عصمة الحمل حقا للعبد ان
القطع حتى الله لكونه جزاء وهو ما يحق به تعالى بمقابل فعل العبد بما يجزيه وقعت على حقة تعالى
ومن ضرورته كونه العصمة اليه اذ لو بقيت عصمة العبد لما قلص له كراهة تعالى واذا انحلت اليه المحبة بالاسم
له كالحق وبالزيادة على المالك ليعاد العصمة بغير شبهة سقوطها بطرا الى اتحاد المالك والمالك والعين
وبقار السبب الموجب بسقوطها وهو القطع **فان قلت** صد السرقه حتى الله تعالى خالصا كحل الزمان فهو
مكرر ينكر الفعل في محل واحد حتى لو زنى بامرأة ثم زنى بها مرة اخرى لم ينفك ما ينفك بالزنى فيها
قلت صد الزنى كما يعتبر المستوفى والمستوفى مثلا يشترط لكونه المرة الثانية غير المرة الاولى فلهذا
لزم الحكم ان حرمه الحمل لا يستوفى حقه باستيفاء حكمه في المرة الاولى بخلاف المال به والنفق المذكور
فهو حتى المالك العين بسقوط اعتبارها باستيفاء القطع من السارق ولان هذا اصل المستوفى الاخصوم
فلا ينكر ينكر اخصومه وواضح في محل اما اذا باعه من السارق ثم اشتراه قلنا عند مساح العراق لا يقطع
قلنا ان مح وعندها كنا نسطح لان العينة قد تبدلت حكما لان اختلاف الاسباب يزيل منزلته اختلا
الاعيان اصل قضيه بمره ولان وجوده في هذه الاجابة بادر لانه واق وبال امره فيعبر بالواقعة غير المقصود
وهو تقليل كفايته لانها قليلة وصار كما لو قذف المحذورة القذف مقدوفه باينا **قوله** لان العينة
قد يتزل حتى لقيام القطع انما يورث شبهة سقوط العصمة في غير قطع لاجلها لا في غير **فان قلت**
العينة الاولى فام حقيقته انما يتزل اسمه وصورها **قلت** المتكلم شبهة سقوط العصمة قبل تبدل الاسم
والصوره وكانا متمكنين بعد به شبهة فلا يعتبر **فصل في الحر والاص منه** فلما كانت سرقة حقه

محااجة الى نفس المسروقة الى الحر سرقه وان الحر بعد يانها وعدم ذكرها على ذكر الحر لان ذلك
سرقه نفس المسروقة والحر سرقه خارج المسروقة **قوله** والثاني للمع الثاني اي عدم النكح في السرقه
من ذي الرحم المحرم لكونه ما ذواته الدخول في حرمة الرحم بدون الادنى وهو مع واحد اما عدم القطع
في الاول وهو الولاد ولو جود المحسن بهما البسوطه المالك الدخول في حرمة الولاد وذكره في الحيط اما اذا
كان السارق ابا او اما فلان لكل واحد منهما شبهة المالك مال المسروقة منه والشبهة كافيته لذكر احد
واما اذا كان السارق ولدا فلان الولد ينسحق النفقة مال الوالد ان اذ كان فقيرا اما لا يحقاق لركان
لا يستطاع ان الغنى يستببهه الا كحقاق لقيام سببه شبهة كافيته لذكر احد واما اذا سرق من ذي رحم محرم
غوا لاخ ولاخت والاخت فان قرابة هؤلاء بسبب كحقاق النفقة على الحر فغنى السارق يستببهه
الا كحقاق **قوله** وهذا ابا وج السوء المطر الى مواضع الرمة الطاهر والباطنة هذه القرابة كافيته
الولاد بناء على ان الاحتراز عن ذكره كثر الدخول عليه من مستلزم للحج فلم يكن شبهة حرمان حقه ويزول
عليه قوله تعالى ليس على الاثم حرج الى قوله او سورا لانكم وطاهره بعضي الاباحه وهو ان يترك لقيام الرمة
سببه شبهة **قوله** بخلاف الصدقين يعني لا يلزم على هذا قوله في اخر الابية او صدقكم لانه اذا قصد السرقة فقد
عاداه ولم يصب صدقا له فلو عدم الصدقة عند السرقة استببهه واما الاخر وما يضافها معى مع الرمة
كالابية **قوله** والثاني اي ذي الرحم المحرم خلاف ان في رضى الله عنه العلم ان سرقة من ذي رحم محرم منه لم يقطع
اما الولاد فلا خلاف فيه لان البعصية بوج البسوطه المال والاضلال بالحرر وصاحدا الولاد خلاف
الصافي والكلام فيه كالقلام العنق والنفقة فغنى هذه القرابة محقة سبب الاغنام وعندنا بالولاد وجوب
الصون عن القطعية والقطع للسرقة ينعى الى قطعية الرحم فوجب صونها بذكر النكح ولان الدخول على
هؤلاء طر عندنا عادة للزيادة وصلى الرحم وهذا ثبت حل النظر الى مواضع الرمة لما مر لان فاختل
الحرر **قوله** اعسار الحر وعدمه يعني لو سرق مال غيره منسحق في الرحم المحرم لا يقطع لعدم الحر ولو سرق مال
ذي الرحم المحرم منسحق غير يقطع لمحق الحر **قوله** وعن ليرسوخا حجة الله الى قوله بخلاف الاخت من الرضاع
ذكره الجسوط قوله ليرسوخا لعدم قال وهذا بعد لما بين وجه الطاهر لانه لا اثر له فيه منع القطع بل
قرابة كالحرمية بالزنا او بالتفصيل عن سهمه والرضاع لا يشترط عادة فلا بسوطه ولو اثيرت الاية رضاء
في سقوط القطع لا اثر لاختيه كانه النسب **قوله** واور من ذلك اي من الحرمة الماسة بالرق ثم بعد ان لام
من الرضاع اسببه الى الاخت من الرضاع في اسات الحرمة مراحمة الماسة بالزنى ثم السرقة منسحق لاخت
من الرضاع موجه للقطع بالاجماع فيمكن ان يكون السرقة منسحق من الرضاع موجه للقطع فوجه الاقوية ظاهر
فان الام والاخت يشبهان ويشاكلان لان سبب كل منهما الحرمة بالرضاع فالحق والرضاع بالرضاع اقرب
مراحق والرضاع بالزنى **قوله** فان سرق احد الزوجين من حررا خاصة لا يسكنان فيه عندنا لا يقطع وقال الصافي رحمه الله

سقط لا يطلق النص وما ذكره رحمه الله ان سرق من بيت سوى البيت الذي هما فيه سقط والكلام فيه كالقلام في قوله
السهاد فان سقط الدليل واحد منها فالآخر وسواء كانا من البيت او من البيت والآخر وسواء
ما من من القطع كذا الولاد **قوله** ما يورث على رضى الله عنه وهو ما روى عن علي بن ابي طالب ان قال اني رجل قد سرق من المغنم
فدركته احد وقال لزمه فيه نصيبا **قوله** والحرر هو عماره غير المالك ان اخص به في اللغة والاصل للحرر من حرر
السرقه لانها اذن على سبيل الخفيه والحياله او ما يحتاج الى ذكره اذا كان المالك غير المالك ان اذن المالك غير المالك ان اذن
او لا بد من يصل اليه بلا منعه ثم المالك يكون محررا المالك ان يراه وهو كل مكان غير لخطه الاضعه فيه كالدور والبيت
والحرر بيت الضاد بوق والحياله او ما يحاط به طور الكس من الصحر او في الطريق او المسجد وعنده متاعه فهو محرر
ومحفظه لان هذه المواضع ليست محررة فصار المالك فيها محررا بالحاظ فادراكا له حافط بسقط والا لا ايا
غير المسجد فظاهر كذا المسجد لانه ما بني للاحرار وحفظه لا يمتنع فيكون المساع فيه محررا بالحاظ فاذ لم يكن
مع المالك حافط لم يسقط سوا سرق منه لئلا او نهائا وان كان معه حافط بسقط وان لم يحرقه من المسجد لحدث
صغر فانه كانا ما مسجد رسول الله موسى ابراهيم في ارضه سارق سرق مداره فاصره وحاربه الى رسول
الله عليه السلام فامر بسقط يده وفيما كان محررا المالك ان لا يعتبر الاحرار بالحاظ في الصحيح لانه يدور في حرز
بالسك والما تحت الاحرار فما ليس محررا والمالك ان يفرق الحر بالحاظ لان الحر حقيقه ما يتبع وصول البيت
الى المالك ويصير المالك محصنا واذ انما يحصل المالك في قطع **قوله** هو الصحيح احتراز عما ذكره في العيون
وقال المحيط وذكر في الاسلام في ترجمه في السرقه من الحرام ان لا يقطع على السارق لانه حافط وهذا
قول علمائنا وذكر في العيون على قوله في حنبه رضى الله عنه بسقط اذا كان معه حافط صورته رطل سرق من حرام
فان كان صاحبه حافط عليه فستل محنته قط عند رضى الله عنه وقال محمد رحمه الله لا يقطع قال الصدوق في الفقيه
ابو الليث اجار قوله محمد رحمه الله في الحرام **قوله** والمساع يحاط به عند هو الصحيح ويصل انما يكون محررا
نوعه اذا كان المساع كحنبه او كرسه اما اذا كان موضوعا سرقه لا يكون محررا في حال ثبوته الصحيح
انه يقطع بكل حال لان الاعتبار الاحرار المعتاد وقد حمل هذا فان الناس يعدون اليام عند متاعه
حافطه لا يورث ان المودع والمستعير لا يضر عليه وما يصنعان بالبصع وما لا يكون محررا يكون مضيقا
ويزال عليه فاذ كان المحضر من سرق سارقا او غير حرر وصاحبه عنده بسقط **قوله** خلاصا احتاراه
في النكاح ومعنى قال فيها انها يصنعان هذه الصورة **قوله** وان كانت دارا فيها مفاصير اى حررات
وسور خازن في كل مقصورة يسكنان مستغنى الثاني عن الاستغناء لصحن الدار واما لسعقون في السناع
السك سرق رجل من مقصوره واخرجها الى صحن الدار فسطح لان الاخراج محرر فدخل لان كل مقصورة
حرر على حدة الا يورث على باب كل مقصورة علما على حدة ومالك كل حرز مقصورته **قوله** وان اغار انسان
اى اضره لوسر بعض اهل المفاصير من مقصوره بسقط وفي الدار المستعملة على البيوت اذا كان كل

سقط ان لا يقطع والفروق ما قلنا **قوله** سار على سلمه ياتي بعد هذه وهي سلمه البيت الى بيت الله
ان السرقه اذن على خفيه ويحقق دخول بيده كما تحقق بدخوله بنفسه وهذا لان المقصود اضرار المالك
لا الدخول الحر بل هو سبيل اليه فما تحقق بدخوله بيده كما تحقق بدخوله بنفسه فبذلك قال ان بيت البيت يدخل
بيده وخرج المساع من غير ان يدخل ولما روى عن علي بن ابي طالب ان قال اني رجل قد سرق من المغنم
السرقه فبذلك الحرز على المالك اخراج المالك الكمال هناك حرر البيوت ان يدخلها بشرط الحد وسببه
يراعى وجوده ما قبل الحمايات لان الما قصده العدم خلاف اخراج الشيء من الضد ورق والحكم والكم
لان المالك منه اذ حال البيوت دون الدخول فيمنع هناك الحرز اذ حال البيوت والاعراج منه **قوله** وان طرقت
حارجه من الكم واصل الدار لم يقطع وان دخل من في الكم وطورها واصلها فسطح ان الرباط في الوجه
الاول من طرقت فبالتطرق الى القطع تحقق الاخر من الخارج فلم يوجب هناك الحرز وهو الكم والرباط في الوجه
الثاني من داخل فبالتطرق يوجب هناك الحرز اخرج المالك من الكم **قوله** ولو كان مكان التطرق الرباط معناه
لوصل الرباط يقطع في الوجه الاول لان الدار لم يبق في الكم بعد وصل الرباط فبذلك الحرز اخرج
منه في الوجه الثاني لا يقطع لانه اذ وصل الرباط يوجب الدار من حارجه من الكم فلم يوجب اخرج المالك
من الحرز واما اذن من خارج الكم فلا يقطع **قوله** بلنا الحرز هو الكم وهذا لان المالك بعد ما له محظوظا
بكمه او حبيبه وقصص قطع المساقه ان كان ما شئ او الاسراحة ان كان حالها لا حفظ ماله
ولا يعتبر في الحرز بالسك كقصود الا يورث انه لم قال لا يقطع في حنبه الجبل ان مقصود الراعي
البرعى في الحفظ وهو نفع فلم يصلح عليه للقطع لانه اذا لم يكن مقصودا كان له شبهة العدم فصار
الكم كالجواز **قوله** وهو لو بد ما قدر منه من العزل المحار وهو قوله ولا فرق من لم يكون الحافط مستغنى
الى قوله هو الصحيح **قوله** وادخل الحر حارجه فتولى بعضهم الاصل قطعول واما وضع المسالك وقول
جميعهم لانهم اما اشتركون في القول على فعل السرقه لكن دخل اضر منهم البيت اخرج المساع
ولم يدخل غنم فالقطع على من دخل يعرف بعينه ان لم يعرف فبذلك السور لا يقطع واصلهم ولم
يقطع فبذلك الدار وان كان غير معا وتوبه كاي مسك الكبار غير كامل تعاون الحافل كزل
في المسوط **قوله** فطعوا جميعا **قوله** سفي ان لا يقطع غير الذي يورث اضر المساع ولا اخراج ان فعل
السرقه يتم منه **قلت** قلنا الذي قلت هو نفع الحشم والوجه لعلنا ما اشار اليه في المتن
بيان انهم لما اشتركون في ذلك فبذلك الحرز اضرهم اضرهم معا ونفعهم لما ان نفع حبله معروف بين المراق
وبى لرباس رجل المساع واصلهم واصلهم بكونون فزوراه مستعدن لدم صاحب البيت عنه وبى
انفسهم فلا يجوز ان يكون ذلك مستغنى عن قوله هذا التعليل كان سفي ان يقطع عليهم فيما
ادخل اضرهم واخرج المساع معا ونفعهم لكن لما لم يدخلوا السلم بياك معا ونفعهم مسك الحرز

[illegible]

بالدخل فلم يعتبر استراكم لما ان كان هتكل الحزرا لما يكون بالدخول بالواحد اذا كان الحامل مركبا عليه الانفراد
ما كان غافلا بالغا ولو كان صبيا او مجنونا لا يقطع واحص منهم سار على ان غير الاضداد المبحث على الواحد
المبحث على غيره ولو كان الذي تولى الاخذ من الكبراء فكذلك اجواب على قول الحسين ومحمد رضي الله عنهما
لا قطع على واحد منهم لان الفعل من الفعل واحد قد عكست المسبهة في فعل واحد لا بحث على المباحين وقال
ابو يوسف رحمه الله بحث القطع لا على الصبي والمجنون كزنا الزانية وهو قول فرغ السافعي رحمه الله ايضا
قوله الخطر في هو الدورم المستسب الى الخطر في بر عطاء الكندي امير حراسان ايام الرشيد
والدراهم القطر بغيره كانت من غير النفود بخارا **فصل في كيفية القطع واسا** لما ذكر
وجوب القطع لم يكن من زمان كيفية وهذا الفصل في بيان **قوله** البرد فهو موصوف طرف الدراع في
الكف كزنا الصبي قال القطع لقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واليمين يوزن ابن مسعود
فاقطعوا ايديهما وكان بزرا سماعا فصار كاجبر المحمور فيقتل اطلاق الكتاب به لو روي بهما في
الحكم ومن لم يند لان البدن منقطع بلمة الدرع والمرفق والابط وكل منها يحمل ليركون مرادا
لصحة اطلاق اسم اليد على الكل لكن الاحتمال الى سبانه عدم عند اخراج بقطع من المنكبات والحكم
اي الكلى الحديث **قوله** وقال السافعي رحمه الله في الثالثة يقطع بين اليسرى في الرابعة يقطع رجله
اليمين لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما وهذا سارق له يد يقطع بها هذا النص ونعني اليمين
ابن ابي اسطل محليه اليسرى الحديث المذكورة المتن امرهم بالقطع اربع مرات فدل على الاطراف
الاربعة محل للقطع بالبرق وروي ابو هريرة انه قال من سرق قطعت يمينه وان عاد قطعت رجله
اليسرى فان عاد وسرق قطعت يده اليسرى فان عاد وسرق قطعت رجله اليسرى لان الثالثة كالاولى
في الجناية بل اقوى لعدم التراجع كانت احدى سرق احدى لئلا اجاع الصحابة رحمهم الله قال علي كرم
الله وجهه اني لاسي من ابي ان لا ادع له يدا سطشها ورجلا ينجني عليها وسدا حاج بغيره الصحابة
رحمهم اي عليهم فان فقدوا اجاموا ولم يحجج عليه بصلح البلد فكان انه لا نص فيه اذ لو ثبت لبلغهم
ولو بلغهم لاحكوا به **فان قلت** النسخ لير اليسرى محل لظاهر الكتاب والاجماع عا خلافا لكتاب
قلت لما قلنا المطلق بالنزاه المشهور حرج اليسرى غير لير يكون مراده كسر قال الاخر اعني غير مجيد
ثم قال عيسى لما ولان الامر بالفعل المتضمني التكرار ولان السارق اسم فاعل فندل على المصدر لغة
وهو اسم جنس يساوي الادنى وكل الرقات لم يود اجماعا وبفعل واحد لم يقطع الا بدوا وحده وقد
عصبت اليمين اجماعا حرج اليسرى عن الارادة لا بها لو كانت موصوفة لقطعت في الجزاء الثالثة اذ
لا يصح العدول الى غير المنصوص مع وجود النص لان الحد سري راجح الاختلاف ههنا كما له حجة
عمر سري فليسر معي لان شبهة الخلاف كما يحق بما يدربا بالبهات وهذا انه يثبت جنس

والتمنى
الميرى ولا يغى له العسلها
وهو المكلف لسطح

ما كان الخبير الا كخصومة **قوله** ان الاستيفاء من القضاة الحدود والوقوف قبل الحصول كان هذا استيفاء لحد
 مع الشبهة بخلاف ان اقر له بالملك **قوله** والمنع والخاص صاحب الربو والمستعير والمستاجر
 والمضارب المستبضع والقائض على سوم الشريك المهر من كل منزله بدخا فظة سوى المالك كالأب والوصي
 ان يقطعوا السراق منهم ويقطع كخصومة المالك الرقة من هؤلاء الا ان الراهن انما يقطع كخصومة حال قيام
 الرهن بعد قضاء الدين اذ لا حق له المطالبة بالعيز بدونه وعند ذفر السافعي رحمه الله لا يقطع كخصومة
 هؤلاء مالم يحضر المالك في الكلام بينما وينزل السافعي رحمه الله سائر على لزله ولا حق كخصومة عندنا وعند
 ليس لهم ذلك عند حدود من يد مالم يحضر المالك لان المطلوب منهم ان يقطع دون كخصومة الا يولى له
 لا يملكون كخصومة والدعوى عليهم ابتداء للبدن فلا يكون كخصومة في الدعوى منهم اعاده المبدأ او الى زفر
 لقول كان لهم ولا كخصومة حكم النيابة والنيابة فيما فيه صيانة المالك لا فيما فيه تفويت الصيانة ولو
 اظهرنا ولاية كخصومة في حق استيفاء القسط لا يظهرنا فيما فيه بصقة الصيانة لانه يستحق خصمة المالك
 ضرورة استيفاء القسط ولنا في الرقة موجبه للقطع بنفسها وقد ظهرت عند الامام بحجة مطلقة ومع سعاد
 رطين بنار على كخصومة معين فيستوى القسط وهذا لان خصوصية معينة لان لهم ولاية الحفظ وظلا
 وذا لا ساقى الا باعادة اليد والاشا في الاكصومة وكان لهم حق كخصومة لا اعاده اليد لان المقصود
 كالمالك اذ ازيلت فلم حق الاعادة وهذا لان صاحب اليد كان امينا فلا يمكن من اذارة الامانة الا سده وذر
 كان ضمينا فلا يمكن من اسقاط الضمان بنفسه الا بيده وهو كما صبح باعتبار حقه لا باعتبار ملك الغير الا بترك
 انه يستحق عراضه كخصومة الى غيره فانه يتولى سرقته في ازاله في قصده احيا حق المالك في حقه ووقف
 العصمة على المسروق ضرورة استيفاء الامام القسط فلا يعتبر ولا حصة الاستيفاء يومه اغراض الاقرار
 من المالك اذ اغراض لان الموثر شبهة يومه وجوده حال امانه يومه اغراضه حال المالك والقسط مستوفى
 بالاقرار وان يومه اغراض جوع المقر كذا اذا حضر المالك وغاب الموكل مستوفى القسط وان يومه ان يحضر
 المودع فيسرق انه ضيفا عنده **فان قلت** القسط عقوبة مستوفى بالثبوت فلا يستحق كخصومة المودع كالقسط
قلت القسط واجب حقه الله تعالى اجماعا واما من حيث كخصومة لبيان لزمال ليس للسارق لكن كغيره وكو
 المودع بملكه كخصومة لما بينا فيقطع لسوقه بخلاف القصاص لانه حواله بعد المودع وام مقام المودع
 كخصومة ليعيد برة العيني التي كانت حقه في الوديعه وليس استيفاء المودع اعاده البعد على الوديعه
 بل هو تصرف آخر وهو الاتلاف فلم يثبت **قوله** وان قطع سارق سرقه فترقت عنه اعلم انه لو سرق من السارق
 فان قطع يد الاول لم يكن له ولا الرب السارق ان يقطع السارق الثاني لان السرقه لم يقع له لانه لم يقطع
 لا يعتبر يد السارق الاول بعد ما قطعها لانه ليست بيد امانه وضمانه وملكه لانه لا يكون له حق كخصومة
 الا في الاسراء وفي رواية له ولاية كخصومة في الاسترداد اذ لا حصة لان الرد واجبه عليه وان لم يقطع يد الاول

يقطع يد الثاني كخصومة الاول لانه كالمغاصب لم يستطع تعويم المالك لان سقوط الضرر من القسط ولم يوجد
قوله ووجه الظاهر كحقيقته انه لا يمكن القضاة الا بعد سوا السرقه ولا يثبت الا بالتهادة لعدم الاقرار
 والامهاده بلا دعوى ولا دعوى بعد ما وصل المسروق الى المسروق منه وانما يدعى القسط وهو اجنب عنه ولا قطع
 بدعوى الاجنبى فكذلك يدعواه فان رد بها بعد سماع البينة والقضاة يقطع وقبل القضاء بعد السماع يقطع
 استحسانا لظهور المرفق عند القاضي بالتهادة بعد حصوله معينة ورد المال منه كخصومة فالمقصود بالخصومة
 استرداد المال المشتكى يكون متوردا بنفسه فكانت كخصومة فاعده باعتبار قيام يده على المالك ولورده
 على ولده او دي رحمه الله لم يكن على المالك المسروق منه يقطع لعدم الوصول اليه حقيقة وحكم وهذا هو المودع
 والمستعير بالدمع الى هؤلاء وان كان في قبالة لا يقطع لان يد ماله كيد حكم وهذا لا يضر المودع والمستعير
 بالدمع اليه والوكيل بعض الدين اذا وكل ماله سراً المديون بعضه وكذا لو رد على امرأته او عيها او
 اجير مناهرة او مساهمة ولودع الى دين او صده او والدته او جدته وليسوا في قبالة لا يقطع لان هؤلاء
 سبهم المالك انفس سبهم الرد فهو كالرد ولودع الى عيها هؤلاء يقطع لانه سبهم شبهة **قوله** لان الرقة
 قد تمت وهذا لان الرقة وقعت موجبة للقطع لا سماع شرايطه وطهرت عند القاضي بدليلها ولا ابر للعارض
 في ابرأت ذلك الظهور او الوجوب لان الية او الشري يوجب ملكا صادما فلا حصة به الاستيفاء كما ورد
 على المالك والمالك الا مضار من القضاة لما حقتنا وقد اخرجنا ما يوجب فقد شرطه عند ذكره وهو كخصومة
 فامنع الا مضار كما امتنع القضاة اذا ملكها منه قبل القضاء بخلاف ما اذا رد المالك لانه لو كذا كخصومة
 السابقة وينهيها حصول مقصودها فيبقى بقدر ما اما الية فيقطع كخصومة لانه ما كان كخصومة ليهب
 منه اعداها كخصومة ليرد عليه وما يثبت مقصود الشيء لا يكون منه بانه **فان قلت** اذا روج بغير اناها
 كخصومة **قلت** نعم السليم باعتبار ما استوفى وهو متلاشي والقطع باعتبار العين وهو باق **قوله** اعتبارا
 بالمقتضات العين يعني فيما ساعا النقضان حيث العين فانه لا يسقط القسط اجماعا بقدره قال ابو حنيفة
 واليونان رحمه الله ان كان النصارى كان شرطاً شرط قيام كالم عند الا مضار لانه من القضاة وكان النقضان
 المعترض بعد القضاء من الا مضار كما لعرض من القضاة بدليل على اليهود والحرس والرد والعنف بخلاف
 النصارى العين لانها ينقص من غيرها مضمون على السارق والضمان قام مقام المضمون فكان كل العين قائم مقام
 وصار كاستملاك كالم والنقصان السعير مضمون على السارق لانه يكون يقنور الرغبات فلا يكون مضمونا
 على احد فليكن العين قائما بحقيقته ومع فلم يقطع **قوله** م قال احد ما هو مالى لم يقطع واحدها سوار ادعى
 من القضاة او بعده قبل الا مضار لان السرقه ليست شركه وبطل احد ما هو مالى بوجوه لانه انكر السرقه
 بعد الاقرار بها فيكون جوعا فاورث سهمه حواله شركه الا اذا اخذ السرقه **قوله** ولا معتبر يومه صلو
 السبهة لان الاعتبار بسببه شبهة وهي بخطة عن جبر الاعتبار **قوله** اذا اقر العبد الى اخيه اعلم ان المسئلة على وجوب

لانه لا غلو ما كان مادونا او محجورا او ملكا كان مادونا يصح اقراره في حق القطع والملك فيقطع
يده ويرد الملك على المسروق منه ان كان قايما وان كان نهالكا لضمان عليه صدقة مولاه او كذبه لان القطع والضمير
لا يجهلان لكان محجورا او ملكا يقطع يده ولم يضر كذبه مولاه او صدقه وان كان قايما وصدقه مولاه يقطع
خدايم ويرد الملك على المسروق منه وكذبه وقال المال على مال ابو حنيفة يقطع يده والملك للمسروق منه وقال ابو يوسف
والسابع رحمه الله يقطع يده والمال للمولى وقال محمد بن احمد رحمه الله لا يقطع والمال للمولى وقال زفر رحمه الله يقطع
اقراره بالمال لكان مادونا لان الاقرار من العيان وهو مادونا فيها وان كان محجورا لا يصح اقراره بالمال ايضا
لانه اقرار بضره المولى لم يرض نضا او دلاله ولا يصح اقراره في حق القطع مادونا كان او محجورا لان عنده لا يصح
اقرار العبد على نفسه بالحد والتود لا يثبت في نفسه وطرفه وادام للمولى اقرارا لان على غيره طر
ولما اقر بما لا يملكه فيه فيقبل لان وجبه استحقاق في نفسه او طرفه انكافا وضره فهو حرمه والافراد حجة
عند انتقام المولى عنه ولان وجوب الحد عليه اعتبارا به ادمي فحاط بالاعتبار انه مال مملوك في نفسه من حيث انه
ادمي حقه ما حرمه من اقراره وهذا كافر اقراره لملك المولى الاقرار عليه به كره ما لا يملكه المولى عليه
فهو فيه كالحرة ان متى صح اقراره على نفسه واخفى نفسه من حيث انه ادمي فعلى المولى ان يكتفي بنفسه من حيث
انه مال يتقاه وقد ثبتت المولى ان لا يثبت فصله وقال محمد بن احمد رحمه الله اقرار المحجور بالمال لا يملكه ملك
المولى وما يده كانه ملك المولى لهذا لا يصح لو اقر فيه بالعصب فكذلك بالسرقه واذا لم يصح اقراره في حق المالك
لن على ملك مولاه ولا يصح القطع في حال كونه به كيد لان يكون المالك مملوكا لغير السارق وغير مولاه شرط وجوب
القطع كعبه لمرطال اصل القطع مع وهذا لو قال المسروق منه اني المال ولا اني القطع يصح حصوله
ولو قال اني القطع ولا اني المال لا يصح حصوله ويستلزم ان يكون القطع كالوشد رجل وامرأان ولا يصور
ان يستلزم قبل سورت المال فاذا بطل اقراره في حق الاصل بطل اقراره في حق البايه ايضا بخلاف المادون
له في اقراره كمال يده فيصح في حق القطع بناء عليه وقال ابو يوسف ان رئيس القطع وهو على نفسه فيصح
والمال للمسروق منه وهو على يده فلا يصح واذا حكمه بغيره الاخر قد ثبتت المالك دون القطع
كالمسروق من القطع دون المال كالمسروق من مال مستهلك يجوز ان يقطع يده وان لم يقبل اقراره فيعتبر
المال كالحرة اذا قال السور المولى يد زيد سرقته من غير وفاء زيد بل هو يثوبى فانه يقطع بيد السور وان لم يقبل
اقراره فيعتبر المالك كالحرة اذا قال السور المولى ملك ذكرك العنصر للمسروق منه حتى لا يوجد من يدينه وقال ابو حنيفة
رض الله عنه اقراره بالقطع صح منه لانه يثبت على اصل الحرية فيه فيصح في المال مع الاستحالة ان يقطع يد العبد
في مال مملوك لمولاه ويستلزم ان يكون مسددا كان من ضرره رانه وهذا لان الاقرار بدلالة حاله البقاء والمال في حال
التقارب للقطع ولذا لا يقطع عصمة المالك فاجتار به يستوفى القطع بعد هلاكه بخلاف مسألة الحرة لانه ليس
محرورا ولا كونه مسروقا فمحرور كونه مال كاله لجواز ان يكون مودعا **فان قلت** جاز ان يقطع المسروق منه مودعا

في مال مملوك لمولاه ويستلزم ان يكون مسددا كان من ضرره رانه وهذا لان الاقرار بدلالة حاله البقاء والمال في حال التقارب للقطع ولذا لا يقطع عصمة المالك فاجتار به يستوفى القطع بعد هلاكه بخلاف مسألة الحرة لانه ليس محرورا ولا كونه مسروقا فمحرور كونه مال كاله لجواز ان يكون مودعا فان قلت جاز ان يقطع المسروق منه مودعا

نلم يحبس المالك عليه **قلت** لو كان المسروق منه مودعا للمولى لا يجب القطع لان العبد لا يقطع بسرقه مال
المولى وكان من ضرورة وجوب القطع عليه ان لا يكون المالك للمولى ولو صدقه المولى يقطع في كل النصول لان المال
قال **قوله** واذا قطع السارق العبد فانه يدينه ردت على صاحبها لان بالسرقه لم تنزل عن ملكه فقد وجد
المسروق منه عين ماله ومروجه عين ماله وهو المودع له وان كان قد نكحها لم يضر وانما يستهلكها فكذلك في رواية
عن لي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وهو المشهور في رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله يقطع ويهدر اذا كان
بعد القطع فان كان قبل القطع ما قال المالك انما اضمنه لم يقطع عندنا وان قال ما اخار بالقطع يقطع ولا يضر
عندنا وقال مالك رحمه الله ان كان السارق امال يصير في حال ولا لا يضر ابا نطل الحائنين في ثلثه ان يهلك
مضمونا فلا يقطع الضمان بعينه بل يوجب له ميسره والا لا يطالب ولو مكننا وقال السامعي رحمه الله
يضره هلك او استهلك بالقطع مع الضمان لا كتمان عندنا وكذا العرق مع احد وعنده كتمان لا بها خفا
اختلفا محلا ومثقا وسببا اذ جعل القطع اليد وحقة الحق تعالى وبه اجاب على حق المولى في حق المولى وهو ترك
الانتهار عما بها عنه ومحل الضمان الدمه وحقة المسروق منه وبه اجاب على مال العبد على وجه العذر
فوجوب اصدها لا يوجب الاجر كالدبه مع الكفارة في القتل خطار واجرام في القتل قتل صيد مملوك
في الحرم والحكم مع الضمان في سرقة الحر الذي على صكلم ولنا وما روى عبد الرحمن بن عوف في التبع عليه السلام قال
لا غرم على السارق بعد ما قطع يده ولا ما يوضاه نظرا في قطع يده لاحق لان المضمون يصير ملكا في مرقه
الاصل ما عرفت بالقطع لا يسهل على ملك نفسه والقطع بابت وقفا فاصح الى انتقابه يكون منتفيا جزا
ولان القطع حاله على حق الله تعالى ولا يجب الاجابة واقعه على حقه خالصا بلا شبهة وكان معصوما فله تعالى
العبد ان عصمة المال محله فاذا تحول الى الله تعالى لم يبق للعبد الحق في حقه بما لا يملكه كالعصير اذ
نحره كالمسقة فلا يضره وهذا لان الموجب للحد فعل هو حرام لعينه كسر الحرم ولو لم يقطع حقه لكان حراما لغيره
كسر عصير الغير وكان صاحبه نفسه مستحق للقطع للشبهة **فان قلت** فعله لا يعصم عن عصمة الله تعالى
وعصمة العبد فكان حراما بين كمال ملك المالك **قلت** النفس حقان حتى السرقه وحول العبد في حرم الصغار
والحرارة قبل الصيد مستل حرمه الحرم والضمان بالملاف والعبودية كد حيث سرت الحر صاه لعقل
والضمان بالملاف حال منقوض للمولى جرحا حقه وهذا الجناية محرم ومحلها العصمة وهي اوصاف قد صار
لعه تعالى فلم يبق للعبد الحماة الواحدة او جرح حرار النفل فلا يجب بدل المحل لقطع اليد
فصا لا يملك بعد بدل المحل وهو الارش ولكن هذا لا يبرر الا باستيفاء القطع لان ما كان لله تعالى
فما به لا يستنفذ وكان حكم الاخذ برأعي لئلا يستوفى القطع نفس لئلا يعصمة كانت لله تعالى فلا يضر
والابان انها كانت للعبد مضمونا **فان قلت** ان سقطت العصمة قبل السرقه ففقد سبب الحكم على السبب
لانه لا سبب سوى الرقة وان سقطت بعد ما فلا يعيد لان السبب صا دف محلا معصوما للعبد للرقت

معها وهو باطل ايضا لان الرقبة زمان الوجود ليست بمرجود. فكيف يستحكم وقت الوجود **قلت** يستدل
 قبل الرقبة شرط الصلابة الخبايا على حدة تعالى ضرور. استنفار احد الذي هو حقه كما است الملك
 قوله اخفق عبدك في على الفئدة العتق ضرورة صحة العتق فضاء. لهذا فلنا في رواية يفسر
 بالاملاف ان العصمة انما يستقط ضرورة ويظهر فعل الرقبة دون غيرها اذ البابت ضرورة لا بعد ووصفها
 والاملاف فعل آخر فلا يظهر ضرورة فيصير كالواحد في غيره. وهذا صحيح مع المروق منه من السارق وغيره وكذا
 السببه الدائيه باعتبار احرمة لغز. ولو لم يستحقا للعبد بعينه سبب القطع اي الرقبة دون غيره
 وهو الاملاف اذ لا حاجة الى نقل العصمة. حوالا غير مستوفى معصوما حقا للعبد نظرا الى العتق فيقتصر
 ووجه المشهور لزم الاملاف انما المقصود بالسرقه اذ السارق انما يسرق المال المنصوب به ولا استغناء به يكتنف
 بعد الاملاف فكما لا سقى العصمة بفعل الرقبة دفعا للسببه لا سقى فيما كان انما المقصود بها وكذا
 العصمة يظهر سقوطها حوالا الضمان فصل الاستملاك لان سقوط العصمة نفعا من ضرورات
 سقوط العصمة فصل الاستملاك لا سفاة المالك المرسوق ببر الضمان لان الضمان مال معصوم
 حقا للعبد صالى المالك والاستملاك في المال المرسوق معصوم حقا له. حال الاستملاك سبب الاستملاك
 فاذا انتفت المالكه اسقى الضمان لان ضمان العبد مرسوط بالمالكه بالنص **قلت** لهما ان الحاضر ليس
 سائت من العايب بغيره اذ المستقط للضمان القطع والقطع وقع للحاضر لانه لا يستوفى الا بالخصوص
 وانما السرقه عند القاضي لم يستغن عن سرقه السابقين خصوصه الحاضر فلا يبع القطع لسرقته
 فسقط امواله معصومه معصومه. وهذا لان الحاضر ليس سائت عنهم حوالا خصوصه خصوصهم ولذا
 لو حضروا وادعوا السرقه لا يبايرون امواله من السارق فان كانت قائمه ابداهم قبل اقامه السببه
 فلو وجب الضمان عليه الجرم قطع وضمان ولا يوجب حمله ان القطع وقع عن السرقات كلها فينظر
 ضمان كلها كالمواضوع اجمعا وهذا لان الحد عند عدم اسبابه يقع عن الكل لعدم رجحان البعض
 عن البعض وكل السرقات وكل السرقات سائت علم الله تعالى والقطع يستوفى خفاه والكل بالسرقات
 الا قطع واحد للمتناظر مع عن الكل علمه تعالى لان القاضي لا يعلمه سائر السرقات فظن ان القطع
 ما بالواحد فاداسا لباي من السرقات السائت ما له ان القطع بالكل والخصوصه شرط لطاها
 عند القاضي لا الوجوبها فاداهما اصل الواجب صحة التكليف للقاضي بالقطع والمستوفى يصلح الكل
 والكل اجب كقبحه فيصير عن الكل لعود نفعه الى الكل **فان قلت** خصوصه شرط لبصير الجرم
 باذ لا يمان اذ لا يفتح البذل من اصد عن الكل **قلت** بدل المال يسقط عصمة امرئ عن سائر
 على استنفار القطع لا باختيار العبد الا بركا يستوفى فيه من يملك المولد من لا يملكه كالاب
 والوصي **قلت** وعلى هذا الخلاف اذا كان المصنف كلها الواحد يعني له سرق من واحد من ارام قطع

لا يلزم ان يصادف خاصة نصا في احد معد في حقه رحمه الله لا يفسر للنص الباقي وعند ما يفسر الباقي
ما حدد السارق في السرقه لما ذكر احكام السرقه ولبينه القطع ذكر
 وهذا البابت ما سقط القطع سبب احوال الصنعة للمشهد والسببه ابداسا والبابت ذكر **قوله**
 وهو ان يفسر دراهم فيه بهذا لانه ان لم يبق في غيره بعد الشق لا يجب القطع بالاتفاق لان السرقه النصايب
 غير موجود **قوله** وعند لي بكونه لا يقطع نفديه للسرقة قبلت قد القدره فيه سبب الملك او بالحرق والجنس
 سبب للمالك ولا يصح السارق في هذه الثوب والمفوضات ملك بالضمان ما يعتقد سبب الضمان في الحال وب
 الملك في الحال يقطع القطع وان لم يستملك الملك كالمستوفى سبب شرط الخيار للبائع ثم سرقه وبعثه فلو ان
 الرقبة لم تملك فيه ملكه لا سببه يقطع كالمستوفى والبائع معيبا بابعده وهذا لان الشق عند وان يخص
 فلا يصح سبب الملك بنفسه كالاخذ بترار والمالك يست شرط لسرق الضمان كجلا حتمه البدان ملكه جل
 واصدا ما ان يكتن العبد ونفسه سبب الملك فلا فاد اخارا المالك احد الثوب لم يكن الشق سبب الملك
 وصحا وشراها وهذا الخلاف فيما اذا اخار بصير النقصان احد الثوب فان اخار بضمير الغنيمة وترك
 عليه لا يقطع اتفاقا لانه ملكه مستند الى وقت الاخذ لو ملكه بالهبة بعد تمام السرقه وهذا كله كما لا يصلح
 المالك لثوب ما هو فاحش لزم له فهو يسير والصحيح ان الفاحش لا يقر ببعض المنفعة وبعض
 العين في التيسير ما يفتوت به شيء من المنفعة وان كان يسيرا يقطع اتفاقا لعدم سبب الملك لانه ليس
 له اخيار بضمير كل القيمة بل بهضمين النقصان **فان قلت** انما لا يجمعان كجلا يودى الى الجرم قد واجتمع
 القطع ضمان النقصان بهما لا يجمعان **قلت** انما لا يجمعان كجلا يودى الى الجرم سرقا الفعل بدل الحبل
 في حيا به واحده وهذا لا يودى اليه اذ القطع يحل سرقه وضمان النقصان لا يحرق والحرق ليس من السرقه
 في شيء **قوله** فان سرق يوما اعلم انه لو سرق يوما فصفا حرم قطعت يد او سرق يوما قطع فيه يارب على
 ثم صنفه اجمعا سواء لا يخلف احكام **قوله** وقال محمد اجمعه الله لوصفه الثوب يعطى ما زاد الصبح فيه بناء
 على ان يمس الثوب بام يعل الصبح وفرض عينه له لا واثوب به بالنص لهذا لو حصل الصبح من الفاصب
 لا سقط به حق المعصوم منه الاستدراك بكونه من السارق لان الثوب اصل الصبح مع وكان اعتبارا صاحب
 الاصل اولي لهما ان يصبغ السارق الثوب فام صوم ومعنى حتى اذا اذن صاحبه صم له ما راد منه وحق
 رد الثوب فيه باق صوره لا مع حتى اذا هلك او استهلك عند لا يفسر فصار حق السارق احوال يخرج كالمستوفى
 له اذا صبغ انقطع حوالا هلك فلنا في مسأله الفصب سبب الوجود لان حتى كل واحد منهما فام تركا وجه
 برحنا صاحب الاصل على صاحب البيع **قوله** ولو صبغه اسود اضم منه في المذهبين معنى مذهب لي حبه
 محمد فغند لي حبه رحمه الله اسود نقصان ليس بربا في المرسوق اذا سقط عن السارق لا ينتفع
 حوالا لكونه المراهج الثوب لا يعطى شيئا وعند لي يوسف محمد السواد رباني لكن محمد لا ينفذ

في السارق
 اذا كان السارق في حيا
 وما كان في حيا
 في حيا

البلد الاغبار **قوله** وانما بشر القبل اصدى احدى على جميعهم وعند السافى رضى الله عنه لا احدى الا الجبايش
لان جبر الفعل فلا يجب على غير الجبايش ان ياتوا بالمال حكمه سلق بالحجارة ليستوى فيه الرد والجبايش
كما سلق السهم في الغنم وهذا لانهم باسروا السبب وهو الحاربة وفتح الطريق فان قطع الطريق
فهذا يكون عاكة بان ياتوا المعصية يتصد البعض للدم واصل المال فيحصل قطع الطريق لكل ولو
اسئلوا باشرهم بالقتال ليعذر عليهم اخذ المال وانما الشرط القتل من اصدى من وقد عقق والقتل
بغير السيف كالعصا والحجر كالقتل ليقطع الطريق يحصل بالقتل ان اختلفت الالة بخلاف القتل
لان عمدة العمدة والمال في ذلك اختلف سلاح وغير **قوله** وان اصدى ما يات قد قتل عمدا اصدى فان
شاء الاولياء صلوه وان ساءوا غفوا عنه لان احدى بسقط بالنوبة قبل الاصل لقوله تعالى والذين يابول
من قبل لم يندروا عليهم وظهر حوا الجسد فيه ولم يتصرف الا سساء الى الجملة الاخير كما في اية الترتيب
ان قوله واوبىكم ثم الغاسقون لا يصلح حوا بل هي كما في قوله فاصارت هذه الجملة فاصلة من
الحجارة والحجر ولا سساء فاصلة لا سساء على هذه الجملة وهذا العراب العظيم في الاخرة حوا فاعلم
كالمى يعدم فالقوى الاسساء بالكل ولا تمام ترتب برد المال والامام لا يعين احدى لا خصوصية رب المال
في ماله وقد انقطعت خصوصية لوصول المال اليه قبل ظهور الجرم عند الامام فليست احدى وبظاير
حوا الجسد النفس المال فيستوى الولي القود او يعفو ويحلفان وانهلك في نده او استهلكه الا
الذين يابول من قبل لم يندروا عليهم **فان قلت** الا الذين يابول في قصة التذوق بصرف الى الجملة التي
يليهما ولقود او يابول ثم الغاسقون حتى لا يسل سها دنه بعد التوبة لم لا يتصرف الاسساء وهذا الى
الجملة الى يليه وهو قوله والهم في الاخرة عذاب عظيم حتى يمام عليه احدى بعد التوبة **قلت** لان قوله واوبىكم
ثم الغاسقون لا يصلح حوا كجاء التذوق لان كونه حوا للتذوق كما لا يكون حوا للدماء والشرب واذا
لم يصلح جعل فاصلا بين حوا والاسساء فيخرج الاسساء الله وامان هذا القطع او القتل بغير حوا
فعلة ولذا عذاب الاخرة بصرف الاسساء الله ما فوقه الكردى على الترتيب التوبة ما قبل انظر
عليهم يدل على انما شرها استقامت عذاب الدنيا لانها بربها استقامت عذاب الاخرة مطلقا اي لا ينفك
لما شر اصل الرد اياه له فاذا كان الما شره كلف فند بطر حكم الاصل فيبطل حكم البيع ضرورة
واذا كان الما شره مكلنا عاقل فلا ضللك الاصل وانما اختلف البيع وسقوط احدى من البيع لا بوجوب السقوط
عن المبتوع ولما ان قطع الطريق جنابه واصله فامس بالكل فاذا انما الشهاده حتى اصدى سوط غير النافذ
كالعامد والناظر اذا سركا في القتل فانه لا يجب التود **قوله** واما ذو الرحم الحرم فصدى ما وبل فتاك
ابو بكر الرازي لمر الحلة محولة على انما اذا كان المال مشترك بين المقطوع عليهم وقطاع الطريق وذو رحم
محرم من اصدى حوا الجبايش انما نصيب ذى الرحم الحرم وبصير به نصيب الجبايش احدى عليهم

ان الماخوذ شي او اصدى فاذا احتج في حق اصدى سبب الغزاة يسبح حوا البانير ما اذا لم يكن المال مشترك فان لم
ياخذوا المال الا من ذى الرحم الحرم مكن ذلك وان اصدى اصدى ومن غير كدون اعصار المال الماخوذ من الجبايش
فالصحيح انه يجري على خلافه وانهم لا يجدون بكل حال ان مال جميع القائل في حوا قطع الطريق كشي واحد
لان محرز حرز واحد وهو القافلة والكتاب واحد ايضا وفي قطع الطريق فاذا لم يكن موجب في حوا اصدى حوا
لا يكون موجب حوا البانير لان فعل البانير لبعض العلم وبعض العلم لا يستحق حكمه كقوله اذا كان القائل
مستأجر فانهم يحدون لانهم يقطعون الطريق على المسلمين المسامنين وقطع الطريق على المستأجر
ان لم يوجب احدى قطع الطريق على المسلمين بوجهه وعين الجواب لا يصلح معارضا لموجب هذا لان الامتناع
في حقه خلت العصمة وهذا مع كطشنا من وهذا الامتناع خلت الحرارة بسبيل من الدخول
على هذه القافلة بلا استبدان لكان مره الذي يعرض وصل والقائل حذر واحد متى لم يبق حوا حقه
لم يبق حوا حوا لكل كدرا يسكنها اخرة واجني سرق مال الاجني لا يقطع وبغيره لو سرق مال مسلم مستأجر
من بيت سكان فيه قطع **قوله** فان ساءوا قتلوا وان ساءوا غفوا عنه حوا الجسد **قوله** في الغاسقون يكون
قاطع الطريق وهو قول السافى لغير سبب وهو اخذ المال القطع على وجه الحاربة ومباشرة في ذلك
في المصل غلبت الحرية من المقاتل ولما ان حوا قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق واما انقطاع الما ولا ينفق
ويكفي المحر فيما بين القوي لان الناس المسعوزين هذا عن الطرق لحقوق القوت ساعة فاعية وخوفهم
على انفسهم فيعرون في لا يكتفون في سبب محاربة الله ومي ايا تحقيق المقارة لان المسافر لا يحقه
العوث فيها فليس بمرح حفا الله معذرا عليه في معرض لم يكون حوا باقامة المحر فيما بين القوي فيلحقه
العوث من السلطان الما شره وهو يعتمد عليه فامسكن التقتان في فعل من سوز لم حيث محاربة
الله ملا احدى وقال بعض المتأخرين لمر انا حنيو رحمه الله اجاب بذلك ساء على عادة القتل فانه فان الناس
في المحر فيما بين القوي كما انما يكون السكاح مع انفسهم فيحقق بذلك في قاصد قطع الطريق ولو تحقق
يكون ما در اولا يتبين الحكم عليه وكذا سدر ذلك ما بين الجبر والكوفة لا يصلح انما احد الموصفين
بالموضع الاخر ما الان قد صار كالبرية وركوا عادده حمل السلاح في الامصار فيحقق قطع الطريق
في الامصار فيما بين القوي **قوله** عن لى يوسف رحمه الله في المحر فيما بين القوي ان يقطعوا بالسلاح حدول
وان يقطعوا حوا خشب ما را الا وان كان ليلا حوا لان السلاح لا يلبث فلا يلحقه العوثة واما
الحشب الحوا خشب فيلحق فيذكره العوثة ويقل العوثة باللبا في فالامر في ما بين القوي التناوكر
قوله وان حق المحر غير من فعل سياسة لانه وقصة ساء في المحر في الارض بفسا فيقتل
وقال الشرح وفتنه عز العباد **كما في السير** فاسا احدى ودو السهر حبيب
ان خلا منها حسنة في غير ذلك الغيتا دي بفعل الما موره لان المقصد احدى وادخل العالم على المعاصي

ومن الجهاد اضلاؤه عن راس المعاصي بفعل المأمور وقدمه عليه لان الترتيب من الادنى الى الاعلى اعلم للمأمور به
 انواع ما حسن لمعنى نفسه وصفا كالامان وما حسن لمعنى نفسه مفعلا كالصوم والزكوة وما حسن لمعنى
 فيجوز وذل لا ينادى بفعل المأمور به كالوضوء والسعي ما حسن لمعنى فيجوز وذال ينادى بفعل المأمور به
 كقامته الحدود والجهاد السبر حرمه وبني الطريقة وبني هذا الكتاب لانه يترسقه المسلم في المعامل
 مع الكافرين من اهل الحرب مع اهل العهد منهم من اهل الذمة والمستأمنين مع المرتدين الذين هم اجنب الكفار
 بالانكار بعد الاقرار مع اهل البغي الذين حالهم دون حال المشركين وان كانوا جاهلين في ما يابل بطلان في مع كتاب
 الجهاد لما فيها من الجهاد مع اهل البغي اقرارا بالدين وهدم قواعدها المشركين **قوله** الجهاد فرض على الكفاية اما
 الرضيه فليقره تعالى اقبلوا المشركين حيث صلوهم وقاتلوا المشركين كافة قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
 عليه السلام امرنا ان قاتل الناس حتى يكونوا لاله الا الله فاقا لوجهها انصروا مني دمارهم واموالهم وقولهم
 الجهاد ما فرض من الله الى الزباني افرعما مراعى الرجال واجاع الامة **قوله** وهو على الكفاية ما على ان
 بعد عباد الله وحرمه لاد الله ملكا يكون فرض عين ولكن لما كان قد دفع شر الكفار عن المؤمنين وكسر شوكتهم
 كان فرض كفاية ولا نه لو استغل الكل به بنقض مواد الجهاد من الكراع والسلاح فينقطع الجهاد اذ لا يتناه
 ذلك الاسباب في استعمال الكفاية الفطاع اسبابه في الفطاع اسبابه الفطاعه فمع لم يتولى البعض الجهاد
 والسبب اسبابه من التجارة والزراعة والحرف التي يحصل لان الجهاد **قوله** الى الصغير العام اعلم ان تفسير
 الصغير العام بان قال لاهل مدينه او قرية من مدينه او قرية من مدينه او قرية من مدينه او قرية من مدينه او قرية من مدينه
 ملك المدينه الى بلاد المسلمين التي تغرب ملك المدينه بحربها بعد العدو وهذا هو تفسير الصغير بعد
 ما جاء الصغير العريض الجهاد على جميع المسلمين شرقا وغربا فرض عين وان بلغهم الصغير انما يفرض فرض
 عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد فاما على من وراءهم بعيد من العدو فانه يفرض عليه
 فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم قوله فاذا احسن اليهم بان يخرج من كان يقرب من العدو من المقاتله ومنه العدو
 وكما سلوا وامن لم يهاهروا فانه يفرض على من يليهم فرض عين كالصوم والصلوة ثم وهم الى الزباني فرض على جميع
 اهل الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ونظير الصلوة على الميت فان مات في ما حبه من شواحي البلد
 ففلي حيا به ومحلته ان يقوموا سبابه وليس على من كان بعيد عن طيب ان يقوم بذلك ههنا يستوى
 ان يكون المستنصر عدلا او فاسقا فعلى حربه في ذلك ان هذا خبر مستور وبنيهم من المسلمين في الحال وكذا
 سادى السلطان بفعل حربه عدلا كان او فاسقا كذا في اجام الصغير البرهاني **قوله** ولا يحل الجهاد
 على صبي لم يبلغ الكفاية عنه ولا عبيد ولا امراء لا يستفادوا بحربه المولى في الزوج وحقها مقدم على
 حق الشريعة لحاجتها وغناه واعني مقدمه افق الحج ليعوم فرض عين لفرهم العدو على بلد وصار الصغير
 عاقا ولا يسهل دفعه الا بتمامه جميعا يجب على جميع الناس الدفع ومخرج المراء بغير اذن زوجها والعبد
 بغير اذنه لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل على الكفاية المولى في الزوج لا يطهر في فروض الاعيان

كالصلوة والصوم بخلاف ما فعل الصغيران بغير ما كفايته فلا ضرورة الى ابطال حقهما والاصل فيه قوله تعالى
 انهم واخفاوا وثقالا لا يه اى اخرجوا الى الجهاد ثيابا وسبيوطا وركبانا ومشاه او عدما وما فعلهم
 او اعيناهم وقرآ **قوله** ويكرم الجهاد ما دام لم يلبس في المراء به ان يصير الاحام الجهاد على الناس للذين
 خرجون الى الجهاد وهذا لانه سببه لاجل على الطاعة وتحض الاجر حرام ما اشبهها بكم لان مال يست
 المال بعد الثواب المسلمين وهذا من جهة الثواب فعلى الاحام كفايته من حيث المال **قوله** فلا بأس بغيره
 بعضهم بعضا لوقوع الحاجة الى الجهاد ومنه حمل الضرر الادنى لدفع الاعلى ومدافعة البغي عليه السلام
 دروع صفوة من غير الحاجة بغير رضا وعمرهم كان يفرى الا عرسا الى المراء لا زوج له عن دى الجهاد يتك
 اخرى امير الجيش اذ اعلمه الى العدو وعلى كل من عرسا لا زوج له ولا مال اعرب وقد جازى الحرب
 وهو سائر عرسا شخص الداعية الشخص الداعية من بلد الى بلد من صدىح وقتلنا الى الجهاد
 اعانه على الجهاد بالمال كلاما منصوحا في احوال الناس الجهاد ينفات عنهم من بعد رعية النفس
 والمال بقدرته عليها ومنهم من تقدر عليه النفس بقدرته عليه دون المال لفقرو ومنهم من بعد رعاها
 لغناه دون النفس لعمى بغير العينة بما له للفقير القادر حتى يكون الحاح محاضرا بنفسه والتاعده بآله والمؤمنون
 كاللسان شد بعضهم بعضا **باب كيفية القتال** لما كان الامر الاول
 في باب الجهاد القتال دراسة ان كيفية **قوله** على ما نطق به النفس قال الله تعالى حتى يعطوا الحرب عن
 ندوهم صاغرون **قوله** وصيه امرار الاجناد ما دعاهم الى شهاده ان لا اله الا الله ولقوله تعالى وما كانا
 معدين حتى سمع رسولناهم لا يكون على ما ذلما لمون فرما يظنون انهم بصرون قصدوا اموالهم
 ولوعلموا انهم يعلمون على الذين بما اجابوا وانقادوا الحق فلا يحاج الى الكمال فلهذا يحسد عدم الوقوع
قوله ام للنفس فانه روى انه لم يعلموا رضى عنكم سرية فقال لا يعلمهم حتى يدعوتهم **قوله** وناعرا به اى لا يفرح
 ما لطف من الرما والاموال لعدم العصمة المفعول لانها يكون بالاحرار سوارنا وقال ان في رحمة الله
 يحرم حرمه القتل قلنا العصمة عموما بالدين لم يوجد وحده حرمه القتل لا يكفي لوجوب الضمان كما في قتل
 النساء والصبيان ومن غارون في غافلون **قوله** وعهد الى سامه اى اوصاه **قوله** ان يعصوا على ابي من
 اغار على العدو واخرجه مكانه بالحكمة عليه ابنى على وزن جلى موضع باتام **قوله** يتوبه بوزن لفظ
 مصغر الدار موضع **قوله** يصعدون لرمى الكفار لانه يلزمنا الجهاد فخلا ان يدرنا عليه فادادنا
 على المحمديه كرمنا ذكر اذ الطاعة تحس الطاعة وجا صبنا منهم لادنه علينا ولا كفاره لان الجهاد
 فرض فيسقط الضمان ضرورة اقامه الفرض كالامام اذ اقطع السارق لا سعدى اليه وهذا لان الضمان
 اثر التقوى والرضى منع كذا القتل بعد ما ولو جرح الضمان عليه مع عنه وكان الضمان بلام المساحات ون
 الفروض عموما والاضطر حال الغير لانه لا يعرض عليه ذكر بل له الرخص **باب** سعى لرحمة الله عليهم

عالم

لقول عليه السلام ليس في الاسلام دم مفرح اي مبطول دمه **قلت** خضر غر هذا الحديث قال قطع الطرف
والبغاه فخص المنايع فنه لضريرة اعلاء كلمة الله تعالى والتمويل الصحيح لقول عليه السلام لا تأسفوا ولا تزلزل
في ارض العدو وبعثه سرية لا تؤمن عليها **قوله** والمثله المروية في قصة العرينين منسوخة او غير ذلك من خبير
انه قال قام رسول الله في حيا حطينا بعد ما مثل العرينين لاختنا الصدقة وبها ما على المثل **قوله**
لان الجيع للمقتل عذبا اكثر لو اسقط الحراب فلم يسرع الا في حق من لم يمه صالحة فاذا لم يصح المصحة للحراب
لم يصح القتل وهذا لا يقتل باس الشوق مقطوع اليد اليمنى مقطوع اليد والرجل من خلاف وفانقنا ان في
رحم الله السبع والمقتل لا يفي لان الكفر عند سبي اذ النصوص بطعن على المشركين وكان ماصدا لا يفر
عليه كانه الزاني والسارق قلنا لما حصص المشرك والدمى غير ما بعد الحراب دللنا المومنين ما ذكرنا الا ببر
الى قوله عليه السلام حين لاي امره مقتول له ما كانت تفتق تقاتل فلم يلبثها كلمة بسمه **قوله** الا ان
يكون احد هو لا يحمل راي في الحرب قد صح ان رسول الله دم قتل في يد من اجمعه وكان ابن مائة وعشرين
سنة في اوائه ابن مائة وستين لانه كان صاحب راي كذا في الدين **قوله** فان ادره اضع عليه حتى يقتل
غيره وذكره الدين في ادا طفر الا ان مائة صف الفتي السعي ليرتصد بالقتل ولا سفي ليرتكبه
الرجوع حتى لا يعود حرا على المسلمين ولكنه ملحقه موضع يستهلك به حتى غير فيقتل **قوله** لما بينا
وهو قوله ان مقصود الدفع **باب** **الموادعة ومن يجوز امانه**
لما ذكر التناك شرع ترك القتال ان ترك الشيء بعينه وجوده المراد من الموادعة المصلحة وسحب
المصلحة بالموادعة لانها متاركة وهي من الودع وهو التزك **قوله** لانه ترك الجهاد صوره ومعها صورته
وظاهر حيث تركوا الجهاد واما مع فانه عالم يكن منه مصلحة المسلمين لم يكن تلك الموادعة في الشرف في حصل
الجهاد معنى ايضا **قوله** ولا يترك المسلم من المي ومريه طرحة ورمي به سوارا وسئل العهد نقضه
والمراد هنا اعلام بعض العهد فالدم في اليهود وفاء **قوله** ولا يترك من اعتار من صلح حصر البند
لا جميعهم بالاهد عالي واما كائن من يوم خيانه فابعد اليهم على سوار مسلح ومنهم في العلم بذلك
معرفة انه لا يجل فالهم قبل البند سل ان يعلموا به ترك يعود الى ما كانوا عليه من الخصم في حذر راعي
القدر **قوله** اذ لم ينزلوا ساختهم اي اذ لم سر المسلمون بدار الكفا والحراب **قوله** لانه ما خوذ بالقر
معهم وكان كما خوذ بالقر صوره ومعهم وهو الماحود بعد الفتح بالقتال **قوله** من اعطاء الدية في
النقصه والحق المزل بالهل لاسلام في احدث ليس للمومنين ليرى نفسه **قوله** الا اذا خاف
الهلك اي اذا خاف الامام الهلاك على نفسه فوسس المومنين حسدا لابس ليرفعوا الحاروك
ان المشركين لما طوا باخذق وصار المسلمين كما قال تعالى هذا اسم المومنون والذين لا يدر الا من يد
بعث رسول الله الى عيينه برح حنين وطلعت ان يرجع من معه على ليربطه كل سنة بثلثي المدينة فاني

سنة ح

النصف
الا

النصف فلما خضر سلم ليكتبوا سرى رسول الله فام سيد الانصار سعد بن معاذ وسعد بن عباد وقال انما
الله ان كان هذا غرض في فامضنا اضر به وان كان رايانا الله فعد كما خضر فيهم في ابا عليه فلم يكن لنا ولا لهم
دين كما نزلوا لا يطعنون في ما المدينة لا بشر او قرا فاذا اعزنا الله تعالى بالدين وبعث فينا رسولنا يعطيهم
الدية لا يعطيهم الا سيف فقال النبي عليه السلام اني لمايت العرب فيكم عن موسى اصر فاحيت ان اصرهم
عنكم فان اتيتم فيكم فانيتم وذاك اذ هبوا فلا يعطيتكم الا سيف بعد ما رسول الله عليه السلام الى الصلح في الاثر
كما احسن المصطفى المسلمين في اى القوم فيهم با قال السعد انا متهم مردكرو كان يعطى المولفة قلوبهم من
الصدقة لانه ضررهم على المسلمين فدل انه لابس يدرك عند خوف الضر لانه المبسوط **قوله** لان دفع الهلاك
واجب في طريقه كمن اعلم انه قد السعي فيهم وبه انه لو لم يكن دفع الهلاك عن نفسه لانا ما جاز كلمة الشرك
فلا يحل عليه دفع الهلاك باجرا بل هو مريض حتى لو تركه فبطل يكون شهيدا وكذا لو اكرم على قتل مسلم
بالقتل وكذا لو لم يكن دفع الهلاك عن نفسه لانا ما جاز لا يحل عليه ذلك وكان معنى المذكور في الحسن بان دفع
الهلاك واجب في طريقه على سوي المستات التي لا انا حنة في ما شر بها او رخص فيها ولم يجب الاقدام
عليها **قوله** ولا يجزى الهام اي لا يفتى التجار اليهم بالجهاد وهو فخر المشايخ والمراد به ههنا السلاح والكرام والحد
قوله لما بينا وهو قوله ولان فيه مقوسهم **قوله** وهذا هو القياس في الطعام كمن السنة وهو ما روى في عدم من
على ايامه سيد اهل المامة بالشرط ان يبيع الميرة على اهل مكة فعمل في ذلك حتى يحولوا فيكتب اهل مكة الى رسول الله
مستشفين في ذلك فامر النبي عليه السلام ان يبيع اليهم كما كان يفعل قبل ذلك وكانوا حرا عليه السلام والنو في الطعام
فصل في امان الامان بالموادعة لان كلامها سبب لتترك العمل لان الموادعة لا يكون الا في الاحان
فقد صفت في مقدم فاعلمها على غير **قوله** والاصل فيه قوله عليه السلام المسلمون يتكافؤون ما ومنهم احدث يتساوون
في حكم القصاص لافضل الشرف على وضع فيكون ليل على مساواة العبد اخرج حكم القصاص وسعي بضمهم اذ ما هم
اي يعطى الامان اقلهم وهو الواحد فالمراد بالدية العهد موقفا كانا وموتنا وذكر الاحان عقد الدية ولا ي
من اهل النبال ومنعه الاسلام اما اخرج فظاهر وكذا الحق لا يها من اهل القتال بالمال بالنفس لما مر في قوله
فسئل منه الامان الذي هو ازالة الخوف في حقه لولا بنة على نفسه ثم بعد ذلك في غير ضروف كالشهادة
بهذا رمضان لان الامان لا يحتمل الوصف بالحي لان سببه وهو الاسلام لا يحرم بتفريده كل مسلم لكان سببه
في حقه كالشروع بولاية القواة بان الصغيرة اذا كان لها اخوان يكون لكل واحد منها ولاية التزوج لان سببها
الاخوة **قوله** وقد بيناه في فصل الموادعة بقوله وان صالحهم مروه راي بعض الصلح النسخ سيد اليهم في قوله
ولان الصلح الى اخر **قوله** لا فتية اي لسبقه على اى الامام وحقيقة الافسات الاستعداد بالوفاك
واصل الاموات فانكسرت الواو ما بكم ما قبله وهو افتعال من الفتوت وهو السابق **قوله** فلا يسفح
ما التبع ولان الامان يكون من خوف ولا خوف لم منه فيكون عقد على العيز اسد راعا نفسه وليس له ولا له العقد

نسخ

على الغيرة بآثار **قوله** ولا يجوز امان العبد عند ربه رحمه الله الا ان ياذن له مولاه في القتل وقال محمد بن حاتم رحمه الله
يصح وهو قول الساجي رحمه الله والابو يوسف رحمه الله في رواية الكرخي رحمه الله في رواية الطحاوي رحمه الله في قوله
كيف ؟ امان العبد امان ومولاه امان العبد المرأة والبصير سواء وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه امان العبد امان
عبد ولا يذبح من اهل القتل فيصح امانه كما لا يذبح من اهل القتل ان يذبح الاذن فيصح امانه لا يذبح الاذن فيصح امانه
كمن ليس باهل ولا امان برك القتل فلا يستفاد بالاذن في القتل لانه ضده وبعد الاذن فهو لا امان
ليس بآية عرسه رحمه الله لا يذبح من اهل القتل لانه ضده وبعد الاذن فهو لا امان
والجهد عرسه رحمه الله لا يذبح من اهل القتل لانه ضده وبعد الاذن فهو لا امان
مع القوم من المؤمنين يصح اجاغا والامان في الموت فلو قتل من الموت فيصح امانه لا يذبح من اهل القتل لانه ضده
الاولى لما حرم عن القتل في المباحة طائفة من الضرب المولى في ما يقتل معونة اليه ولا يذبح من اهل القتل لانه ضده
ومما يذبح من اهل القتل في المباحة طائفة من الضرب المولى في ما يقتل معونة اليه ولا يذبح من اهل القتل لانه ضده
وعبر من المسلمين اذ الكلام في موضع يكون امانه مصلحة لهم ولا في حربه رحمه الله انه نوع قاتل
لانه سرع بما سرع له القتل وهو دفع الضرر وهو محجور عن القتل فيكون محجورا عنه فيكون محجورا
عن الامان ضرره فلا يصح امانه لم يطلان تصرف المحجور ولا في محجور الا كقوته فلا يصح منه الا امان
الذي هو ازالة الخوف كخلاف الماذون في القتل لانهم يخافونه فصادف الامان محله فيصح لان امانه تصرف
في المولى على وجه لا يخلو عن احتمال الضرر في حقه فلا يملكه الا برضا كالمسايقه وهذا لانه يخطى طائفة
لانه لم يمانر القتل فيعرف خبره الا امان فيصح الا امان منوطه بها وفيه سرياب الاستغناء وورثه فاف
خلاف الماذون في القتل لانه يمانر القتل فيعرف خبره طائفة من الضرب المولى في ما يقتل معونة اليه ولا يذبح من اهل القتل لانه ضده
محجور على الماذون **قوله** والاصح انه يصح بالاتفاق لانه تصرف في ارض الميراث والضرر كالميراث والشرى فيملك
البصير بعد الاذن **باب** **العالم** **وقسمته** **ذكر باب العتبات**

بعد فصل الايمان لان الايمان بعد المحاصر امان ان يوفيه او يفتلهم ويستغنى اموالهم فلما ذكر الايمان
بما يترك العتبات وقسمتها لانه اصل وجه الاختيار الغنيمة عني ما يملك من اهل الشرك غنمه والحرب
قائمة وطلها ان تحبس ما يربها بعد الحسب العائنه خاصة والى ما يملك منهم بعد ما يبيع الحرب او زارها
ويصيرها او الحرب دار الاسلام وطمة ليركون لكافة المسلمين ولا تحبس ذلك كما خراج والحرب والعمر
ما يملكه الغاري اي عطاء زابن اعطاه ووجه القتل فيقول الامام مرسيل فيل سلبه **قوله**
في العتبات خلاف الساجي رحمه الله لانه لا يذبح من اهل القتل لانه ضده وبعد الاذن فهو لا امان
فلا يجوز ابطال ملكهم او حقتهم عنها الا ببول عدوها واخراجها ليعودها لعلها خلاف القاتل
لان للامام ان يطل حقتهم اصلا بالقتل فيل العتبات الاولى لانها خلقت في الاصل احرا انا قال الامام

اذا استقرهم بدل حكم الاصل اذا جعلهم احرا ابق حكم الاصل لم يحور لنا حديث فتح مكة فانه فتح غنيمة وقرا
وبركت في ابدانهم وابتغيتهم بما يملك لم يفسد ما سن الغنائم **باب** **قلت** فتح مكة صلى الله تعالى وهو الذي كف
اليد عنهم عتكم وادركهم غنمهم بطن مكة والكف انما يكون بالصلح **قلت** عدل بعد من بعد ان اطلقكم عليهم
والظفر في القتل يكون لانه الصلح وقال عليه السلام يومئذ من دخل دار بني سفيان فهو آمن ومن ابقى السلاح فهو امر
ولو كان الامن انما اى بالصلح لما اخرج الى كل اهل العلم على ان مكة فتح غنيمة وقرا ومن عمر رضي الله عنه حين
فتح سواد العراق على اهلها فانه ترك اراضهم في ابدانهم وضرب الحرب على ارجاسهم واخراجهم على اراضهم ولم
يغصبهم من الغنائم محجرا بقوله تعالى يا افا الله على رسوله الى قوله والذين جاهدوا في الدين اغنيهم الله
ولدرسوله ولدى القرى والينامي المسكين ابن السبيل وهو المحسن في الفقراء اهلها جرح الدين بنو
الدار اى للدرى هم الا انصار لان الامام المليك سقط استغناء بركم في المعطوف عليه كبرك هذه
الحال ليرد عمر وم قال والذين جاهدوا في الدين فاعلى جعل للذين يكون نصيبا في القتل كما جعل
للمهاجرين والانصار الموجودين مني قسم اربعة الاقسام منهم وكانت القسمة حيا لم يكن من حربي بعد من الغني
يصيب ان يكون لهم نصيب من ارضهم بالاراضي وضرب عليهم اخراجها ليكون اخرج هو اهل الغنيمة فيصرف اليهم
ما عاينوا الى محربي الى يوم القيامة ورجعت الصحابة الى قريته لما سمعوا المحبة فصار لانه محبة والاجماع حجة
ولم يحد من ارضه كمال ارضه فروي انه قال على النبي الميراث الميراث الكفيل لانه لا واصلها به فاما حال احوال ما لو **باب** **قلت**
العمر خلافه في اجماع اهل الفقه لانهم اصابوا الظواهر والنظر فينا قلنا ان لو قسمها بينهم لاسعوا بالمرحلة
المنى عنها وقعدوا عن المحاربة المأمور بها فيكون عليهم العدو وفاد ان كرها في ابدانهم وهم عارفون بوجوب العتبات
سعلون بها وودون الحربة فيصرفها الخالة فيسفلوا ما يجاهدوا فاعين فيل فيصرف من المال فراع البال في القسمة
ابطال حق من ياتي بعد من ارضهم رعايه حقيهم وحوا الذين جاهدوا واما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا حيا به
كانت يومئذ في عتبات الاولى للامام برك غنم حاجه الغنائم ما يبدون كاحد فالاولى ما فعل عمر رضي الله عنه بالسواد بكون
عنه في الزمان الثاني في هذه العتبات **قوله** لحي عرسه انكره فانه اذا عرس عليهم برفاههم وارضيتهم وقسم ما يور
الاموال صار وركم لان عمر رضي الله عنه لم يفعل هذا الامام في هذا الباب لان منفعة الاراضي في الزراعة وهم لا يقدرون
عليها الا بالانها فاذا قسم ما يور الاموال في هذا الباب لم ينق لهم سعي يقدرون على الزراعة فلا يبعد من
بالاراضي فيكم **قوله** لانه يوم قعد من روى انه عليه السلام قبل عرسه من غنمهم سهل بعد ما حصل له يده
وقيل في مرسية بعد نبوءه عليهم **قوله** لما ساء اساق الى قوله وكذا كذا فعل عمر سواد العراق **قوله** والاعادي
بالاساري اى ان يوصفونه معايل اطلاق الاساري الى اهل المسلمين اعلم انه لا يجوز معاداة اسارهم ما ساء انا
عند حبيبه وما لانا ادى بهم اسار المسلمين وهو قول الساجي لان يخلص المسلم الى حصيل الكافر ولا يبياع
به وله ليرقيه بعبه الكفر وكلمة سوادهم ولانه اذا رجع اليهم يعود حرا عتباتهم ووجه شره من المسلمين حرمه على عمر

من بعدهم

الميراث اذ ابلغ ابيه كما في ابتداء حقه غير مضاف صفها ولا اعانه بغيرهم اليهم مضاف اليها **قوله** فلا يجوز
 في المهور من الميراث ان فيه اعانه لهم ويصير هو حرا علينا وقال محمد رحمه الله في السير الكبير لا بأس به اذا كان
 بالمصلحة خاصة استدلالا بأسارى يدرود ذكره الايضاح ولا دلاله فيه فان سيرة براه اخرها نزلت وقد تضمنت
 النقل على كل حال بقوله ما فعلوا المشركين حيث صدقوا وكان ما سخا وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز المهاداة بالأسارى
 قبل القسمة ولا يجوز بعدها وقال محمد رحمه الله يجوز على كل حال في لفظه تعالى لولا كتاب من الله سبق وقال عليه السلام
 لو نزل بها عذاب ما كنا الا امرهم لانه اذا اشار بقتلهم **قوله** ولا يجوز لمن عليهم اي على الأسارى صلوات في حقهم
 ففعله حكم الأسارى احدى الامور الاربعة القبل والاسترقاق والعدا بالمال وبالأسارى المشركين احدى
 الامور الثلاثة الاولى ان الفرار بالأسارى عند من جبهه وضرا لانه احدى الامور الثلاثة الاولى ان يظلمه محال له
 قوله تعالى ما منا بعدوا ما فداوا والمقيم الخبير بعد الاسرى من لم يظلموا عليهم فيطلقونهم ويران ما دونهم ولنا بها
 نحيث بقوله تعالى ما فعلوا المشركين حيث صدقوا لان سيرة براه من آخرها نزلت لما بينا ولا في الطالح حق
 الغنائم في الأسارى بسوق حق وصدقهم حيا الاسترقاق والسر والفسق فلا يجوز بل اعوض ومنفعة **قوله**
 عن من الحساب لانه ان احدى الغنائم في بطن امه من ربي فولدت فادعاه بنسبه منه عنده وصار لامة
 ام ولد وعندها الاستنسب لعدم الملك وكسب العور ويسمى الامه والولد العور الغنائم منها جواز البيع
 ومشاركه الميراث اذ لما راجعهم في النفس وكذا لو اطلق احد من الغنم في دار الحرب فانه لا يضر لمان
 سب الملك فديم فوحسب الملك وهذا لان الاستيلاء بسبب الملك اذا ورد على حال مباح كالاحتطاب
 والاصطياد وقد وجد لانه اساءت العاقول ان يبيعوا ابدانهم اذ الكلام فيما اؤذوا الاموالهم وقيلهم وفقرهم
 واسبق الامر عليهم ولما ان المنع عليه السلام في حق من غنمه في دار الحرب في حرم البيع حرمت القسمة لان فيها
 مع البيع استئثارها على الاوار والمادة الاحماله والاعلاف في البيع ايضا ولا في الاستيلاء لم يوجب فلا يست
 الملك كما في نور البرعه وهذا لانه اساءت العاقول في الباطل والافله وقد عرفت ما بينه لغيرهم على الاسترداد
 والظاهر وجوب اذ الدار الحرب في ما يضاف اليها من الغنم او اليها ما عسا والقوة والاسلحة والى حيث
 مسو به اليهم في الميراث لانه فيها والقدرة على الاسترداد مع موت المسلمين بخلاف ما اذا فتح البلد
 لاها صار في الاسلام يفتحها واجرا الاحكام فيها وكان في البلد كالحراز بدارنا **قوله** اذا قسم الامام
 لا على جهاد لان حكم الملك لا يستلزم اياها اذ ادى جهاده الى ذلك فتمها جاز لانه في فصل محمد
 فيه فسفد في من مذهبنا كراهية القسمة في دار الحرب لابطالها لانهم لو استغلوا بها سكا سلون في امر
 الحرب فربما يكون عليهم فكان يها لمع في غير المنع عنه فلا يعدم الحوار وهي كراهية سيرة عند محمد رحمه الله
قوله فان لم يكن للامام حمله ليعاى ما يحمل عليه فلا يعدم الجواز وهي كراهية من غير او من او بعد او حار
قوله لانه انما ارادى من كل وجه هذا احراز عماره مستانفه في حاله البقاء فانه يجبر على الاطاعة بالاتفاق

في دار الحرب
 في دار الحرب

كما في السفينة فان استاجر سفينة شهر فمضت الحرة ونسط البحر فانه سفند عليها اطاعة اخرى بالمثل
 بغير رضا المالك كذا في المحط **قوله** ويؤخذ منه الدالة توفيق الدابة تضيف جاورها بالبيع المزاد اذا خفي من
 كثرة المشى الى ارق الرضا كذا في المخرت في بعض المشايخ في جواب الدابة في الترفيع وهو الاصلاح كذا في نقل عن
 المصنف رحمه الله **قوله** وما يله اذا احتاج اليه بان لم يكن له سلاح وانما احتاج المصنف الى هذا لما يدل لانه
 لو احتاج العارى الى استعمال سلاح الغنم بسبب صانته سلاحه لا يجوز وقال في الايضاح ولا يسعى ان يستعمل شيئا
 من السلاح والدواب يسعى بذلك سلاحه ودوابه لان الاطلاق كانا عسارا كاحاجة ولا طاحه في وجود الملك **قوله**
 وقد بينا ان ساره الى قوله بخلاف السلاح لا يستصحب **قوله** مباح له الاستغناء في الفعلين اي في فصل السلاح وفصل
 الساب والدواب في المحتاج **قوله** ومن سلم منهم معناه في دار الحرب حررا سلامه بنسبه لوجود العاصم وهو السلام
 ولان الروح جبر الكفر والاصرف في الاسلام ابتداء الاسترقاق واولاده الصغار لانهم صاروا مسلمين في سلام
 مع الدابة كل مال يبيع يده لتول عليه السلام من سلم على حال من يوله ولا يله خصص من غير سبق بده او وديعة محمد
 او دمي لانه في يد حكام ابد المودع كيد المودع لانه عادل له في الخط دون لده الكبير لانه كافر حتى عوامه لانه السلام
 والكا والخر في غير معصوم على الاستغناء فصار في يده وروحه لانه كافر في حريمه عيوبا بوجه لانه الاسلام وحملها
 لانه جرحها وقد صارت في يده جميع اجزاها وقاى المضاف في رحمه الله ما في بطنها مسلم بالسلام ابيه محال يكون
 فيا لان المسلم لا يترقى اسرا كاولاد المنفصل ليلما كل حكم يستلزم الام بدله عتقا كما في ورقا است الولد كفتنا
 المستعينة للمحل للملك مع العزم لان الحكم في البيع لا يستلزم اشرار بل يظهر سيرة الاصل وكان في هذا حق
 البيع لمن له اسرا الحكم في الاسلام لا يباع بقاء الروح بخلاف المنفصل لغوات الجبرية عند ذلك **قوله** فعتاوه في
 وقال ان في رحمه الله لانه في يده كما في قوله لانا ان البع على العتق انما يستحق كما في دار الحرب ليست حاد
 الاحكام بل ما يعتبر سيرة بل ظهور في غير ظهورهم على الدار يد الغنائم فيها اقوى من سيرة لان الدار يد
 السلطان في اهل الدار والعقار مع لها فلهذا كانت غنمه وقيل لقوله في حريمه ولي يفسرهما الله في قول
 محمد في قوله ليركس او لا يركس من الاموال فلا يكون مباحا على ليركس حريمه يست على العقار عند
 محمد خلافا لها **قوله** وما كان من حاله في يد حريمه فهو في اخصا كان ووديعه عند حريمه وعندهما لا يكون مباحا
 ما على ان من المودع كيد المودع ولو كانت يده حريمه لم يكن مباحا فكذا اذا كانت يده حكاما ان المودع هنا
 ليست بوجه فانه لا يدرع استغناء المسلمين عن حاله فكذا عتق الوديعه وادالم يكن معبرم كافي هذا
 الحال الذي لم يودعه اسرا سوار وكنت يوم يده معام يده ودين غير معصوم ودر المودع معصومه غير
 المعصوم لا يصلح ان يبيع معام المعصوم بخلاف ما لو كانت يده سلم او دمي لان في صحة صحبة
 على ذلك الحال يمنع احراز المسلمين اياها كما يراهم الى قلت الصحيح من النسخة هو ان يقال وما كان غصبا
 في سلم او دمي فهو عند حريمه رحمه الله وقال لا يكون فيا لان غصم الحال بالعهة النفس وقد استفاد

عن الصدقة فيسحقه مستحق المعوض وهو الصدقة وهم الفقراء دون الأغنياء وسعى لم يتركوا خفافهم هذا الصام
على نحو احتياقي الصدقة لولا القربة واحتياقيهم للصدقة لولا القربة على وجه حواء الصرف اليهم لا على وجه حواء
الصرف اليهم فكذا هذا الصام ويحق نفوق يجوز صرف بعض الخس اليهم وانما يكره وجوب الصرف اليهم بالقربة
ولان عليه الاحتياق بالنصر لا بالمال والافعال والطاعات فكان احق بهذا الاحتياق الذي وجب كرامة من قربة
وهي خلقه اعتبارا بارجعة الاحسان النبي عليه السلام اما اعطاهم بالنصر للقربة لانه لم يسم غنائم جبر فاعطى
بنو هاشم وبني المطلب والموطى عبد بن عبد شمس وبني نوفل فجار عثمان لم وهو من بني عبد شمس وجبر وهو من بني نوفل
وقال انا لا انكر فضل بني هاشم لما نزل الذي جعل الله فيهم ولكن نحن في المطلب في القرية التي على السور ما ياتك
اعطيتمهم وحرنا فقال نعم انهم لن يوالوا معي الا على عليه ولا سلام هكذا وسبك نرا صابغة فذل المراد بقوله
الذي نزل في من النصر لاقرب القربة والنصر فانت بوفائه عن سموت الاحتياق لا بالانتفاع بعد موته
بل لعدم الحكم بعد خلقه وبني النصر **فان قلت** لا يجوز لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعين النصر لسوء استحقاق النساء والذرار
وليسوا باهل للنصر **قلت** ما كانت هذه نصر فذلك انما كانت نصر اجتماع الله السبب للموافقة حال
لهم الناس من قبل هذا يكون للنساء والولدان على انهم يتبع للرجال **فان قلت** انكم ما علمتم في حوض هذا الحوض
حينئذ جعلوا الخس على خمسة اسهم بل جعلتم على ثلثها اسهم فكيف يحسبون بهذا الحديث **قلت** للحديث
دلائل اثنان احدهما انما هو العوض في المحل الذي يار عنه المعوض على ما ذكرنا والما فيه جعله على خمسة اسهم
ولكن قيام الدليل لنا على انعدام حكم جعل الخس على خمسة اسهم وهو فعل الخلفاء الراشدين على ما علمنا ولم يعم ذلك
على غير العوض من حيث حقه المعوض فقلنا به وبطريق هذا ما تمسك الخلفاء في تكرار صلوات الجاهل بحديث لرسول الله
صلى الله عليه وسلم بعين صلوات وهو لا يقول بالصلوة على الشهيد لكن بحديث دلائل اثنان فاحدهما ما فيه وان الغنى
والاخر ما فيه فعلم ان الخس عمل مثل ما علمنا **فان قلت** لا يصح جعل النبي عليه السلام **قلت** نعم كذا وكذا ولكن لا يتأثر
الحكم بعد هذا العلة فان نصر النبي عليه السلام كانت وضاهل حيوة وسقطت بعده فكذا الحكم المنوط
بها فاما ذكر الله تعالى الخس فلا فساد الكلام بتوكل باسمه او لفريق هذا المال كما سجد فيكون بعد ذلك لانه
لرسول الله كقوله والله ورسوله احق ليرضوه وقال ابو العباس يعصم على ستة اسهم سهم لله بصرف الى
علماء الكعبة ان كانت الغنمة تعرفها والى عمارة الحاج في كل بلد في القرب من موضع الغنمة لان هذه بقاء
مضافة الى الله تعالى وهذا السهم لله تعالى بصرف الى عمارة البقاء المضافة الى الله تعالى وسهم النبي عليه السلام
سقط طرقة كاسقوط الصفي لانه كان سحفة برسالة لابي القيام ما مورامته وهداهم ببرح الحكماء الراشدين
بعد هذا السهم لانفسهم ولا رسول بعده وقد كان له خصوصيات في صرفه لرساله ولم يكن للامة كذا الشرح
وحريه سانية على المؤمنين واباحة البض بل مال والعصمة عن الكذب الصفي سى سمس كان تصطفية لنفسه
من الغنمة كدرا او سيف او فرس او امه كما روى انه لم يصطفى صفيه من غنائم حبر وسهم ذوي القربى كانوا يحتسبون

من النبي عم بالنصر وبعده بالفقر لان عمر بن الخطاب اعطى الفقراء منهم وقال الطحاوي سهم الفقير منهم فساقت ايضا
لما ساء للاجتماع ولان فيه معنى الصدقة نظر الى الصرف حكم الفقير عنه كالعالة وللأول احسانا لكرخي وهو لا يفتح
لان الاجماع انفق على سقوط حق الاغنياء ما عدا روم فيدخلون في الاضواء الثلثة يعني ايام ذوي القربى
يدخلون في سهم الاغنياء ومساكين ذوي القربى يدخلون في سهم المساكين والى السبيل من ذوي القربى كذا وكذا لو
كانت هذه الغنمة الصدقة لصينت فرائضة حيايه عنه والمآصل اصلها بل هو مال الله لان الجهاد حقه فقار
الحصائب له ولم يكن حقا لزمانا اداوم طاعده ليصبر وسعى واخو الغافلون اربعة اخاسه منه منه
فصل في التنزيل هو نوع من انواع قسمه الغنائم فلذلك احق به **قوله** ولا بأس بان ينزل الامام الى
اخر في هذا الموضع يعلم ان ما قال البعض كله لا بأس مني السند واستعمالها انما يكون فيما كان يركب ولا يلبس
محرى على غيبة بل يتولى موضع كان الامان به مستحبا لان السبيل فيل احرار الغنمة مستحب **قوله** وهذا نوع من حصر
لانه يعينه بالسبيل على البر وهو يدل النفس والمال لا بفقر مرضات الله وكان مندوبا وقال الصافي رحمه الله
لا يصح الاخر الخمس لانه مفوض الى الامام وما يتبع الغنائم في ما ان حقه فيها بعد الاصابة لا قبلها وهو الذي صار
الكفر وقد يكون التنزيل بعد ما ذكرنا بان يتولى ما اصابت من الغنمة فكل من النصف وكما علمنا لودخل
الامام دار الحرب مع الجيش وبعث منه ونزل لهم ما اصابوا ما فرما يكون المصلحة فيه والى عسكرة من دار السلام
لا سقى لرسول الله ما اصابوا **قوله** من قبل فقلنا منه لرسول الله وان بعث منه من دار السلام لا سقى لرسول الله
السيرة باسم ما روى الله وكان هذا كقوله تعالى واستشهدوا شهادتهم الى اخره فخر لان قبل المستحب لا يتصور
وكان معناه من قبل اصابوا الى امراء الى القتل **قوله** ولا ينزل بعد احرار الغنمة بدار السلام لان فيه ابطال حق
الغنائم بعد ما ذكر حقه بالا حراز **قوله** الاخر الخمس لانه لم ينزل بعد احرار ومعناه عند ما ان اعطى في كسر الخمس
بعض المحاجين باعتبار ما من المساكين لا لما صار منه الى محاج لم يسل الى محاج ما مل حق او اعطى في ذلك
من سهم نصف اليه انما سجد بن الحبيب اصل الغنمة فذلك لان قبل بعد احرار الاما كان لرسول الله عم
قوله ولا ينزل ولا ان القائل قبله اظهر فضل غنائه على غيره فيسحق التفضيل بملك على التنزيل
كالفارس مع الراجل ما لوقله مدر او رمى نصف المسلمين بها فيقتل مشتركا لانه ليس فيه زبالة الغنم
وكل احد يحاسب عليه ولما قولنا تعالى واعلموا ان ما غنم مني فاني لله خمسة والسلب مما غنمنا به الخمس
يظا له لانه وما رواه محمد بن علي التنزيل من النبي صلى الله عليه وسلم لا على وجه نصيب شرع وان قبل كل واحد لانه قال يوم بدر
عند الغنائم الحاجة الى الحروب فترقا في ذلك اليوم ما صاروا من قوله كان ذلك منه على وجه التنزيل فكذا
السلب يبد قوله وحسب من سلكه السلب فسلكت الاما طاب نفسا ما مل وقال ابو عبيد بن ارحاج
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما طاب من سلكه السلب فسلكت الاما طاب نفسا ما مل وقال ابو عبيد بن ارحاج
فلا خصص به كما اذا سبنا او احدا لا اخر وكما اظهر فضل العارضة القتل اظهره في احد الاسير **قوله**

ورضا عن حق حبه ولى يوفى جميعها الله فلا سبب للملك المتقل هو التفرق فلا يملك الا بالاحراز بدار الاسلام كما في العينة حق
 الحشيش وهذا لان قبل الاحراز فانه لم يملك السبب بتمام وجه دون وجه ولا بالتسليم في امام القهر
 اما ما تقرر من قبل في حق تركه الحشيش مع المتقل له ما سبب الملك المتقل ما هو السبب لولا التسليم وهو
 التفرق فاشبه من هذا الوجه ما اخذ المصنف دار الحرب **باب استيلاء الكفار**
 لما ذكرنا استيلاء الكفار ذكرنا في هذا الباب على سبيل ما في قوله احكاما مختلفة ايضا **قوله** استيلاء الكفار
 من قبل اضافة المصدر الى الفاعل **قوله** ملكوها تارة على ان اموال الحرب ورفاههم بباحة لعدم العاصم
 وهو الاسلام وداره ولا استيلاء متى ورد على ما صرح سببنا للملك لا يصطفا فان غلبنا على التملك حل
 لما جاز من اموال الذي اخذوه من الروم لانهم ملكوه فصار كسائر اموالهم **قوله** وقال النشافى رحمه الله لا يملكونها
 ان الاستيلاء مخطور اسرار اي جبر اخذوا لانما استيلاء على ما في معصوم وانتهى اي جبر اخذوا بدارهم لتقاء
 ملك العصمة لانها بالاسلام بالحديث الحروف وهو باق فيبقى الخطر ضرورة والخطور لا يصح سببنا للملك لانه حكم
 مشروع فيسند على سببنا مشروع الخطور لا يكون مشروع ولا نعمة ولا نعمة لا يستفاد ما سببنا في خطوره
 الاستيلاء المصلحة من الاسباب الجسبات وصار هذا كما استيلاء المسلم على مال المسلم واستيلاءهم على رقبانا
 ولا يتناول الخطر عريابا حقيق لانهم لا يخطبون بالشرا لانهم محاطون بالحكمات كما لم يروا والربنا فيستحق حرمته
 هذا الفعل في حقهم ولما قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وللايه فاعلم تعالى سماهم فقرار الغفر
 حقيق من اهلك له ولو لم يملك الكفار اموالهم لما عمو افقر وقوله لم يملك على ما في قوله وانه استيلاء هذا
 الحال ولان الاستيلاء العام وهو القدرة على الخصال وما لا ودر على ما صرح فيستحق سببنا للملك في حق
 لما حصة الخلف كما استيلاء على اموالهم ولا احتياط وهذا لان المال في الاصل مباح التملك للادنى الاستيلاء
 عليه فانما ثبتت عصمته بعارض الاحراز بدارنا وقد زالت العصمة بدروا سببها وهو الاحراز بدارنا فصار
 مباحا كما كان ولا استيلاء انما يكون مخطورا اذا لا ما لا معصوما وما قام الحال معصوم بالاحراز بدارنا
 لا يملك الاستيلاء وانما يملك به بعد روال بقوه العصمة بالاحراز بدارهم وهو بعد ليس مخطورا اذا حال غير
 معصوم بل هو مباح التملك لا سلم ولم يهاجر البنا والعصمة بالدين حيث مباحا حتى التسرع واللام ودان الحق
 في حق المنكرين وانما يكون العصمة حقا بالدار التي يرفع فهرم حشا ولذا لم يصحوا اموالنا بالبلاد لما سببنا
 عامه **فان قلت** كيف يملكون اموالنا بالاستيلاء وقال تعالى لم يجعل الله للكافرن على المؤمنين سبيلا
 والملك التفرق اقرى جهات السبيل **قلت** النص باول المؤمنين فيم لا يملكون بالاستيلاء وحق الاستيلاء
 لما ذكرنا التفرق لا يبرل على قيام الملك فلو اذهب بوجه وبهينة وبعد الى قدم مكرم زوال ملكه وقوله المتش
 لان العصمة ثبتت على منافاة الدليل ضرورة على ما ذكرنا الاستيلاء فاذا زالت الملكة عاد مباحا كما كان
 مسكنا اما اذا غلبنا على اموال البعي وحرزوا لم يملكها من زوال الملكة لان يقال اراد به زوال

الملكة بالاحراز بدار الحرب وهم اصل الدار واصل وجه حكم الدار منه مختلفة فبقيت العصمة من وجه دون وجه فلم يست
 الملك التملك خلاف اصل الحرب لان الدار مختلفة والمنفعة متباينة من كل وجه فمطلبت العصمة لنا حقهم ولهم **قوله**
 من كل وجه وقوله والمخطور بعينه اذا صرح سببنا للكرامة لتوقى الملك وهو الثواب الاجل اي اذا صرح ارض بخصومة
 فملك الملك العاجل مسكنا ايضا لان العصمة لا تخلو حالنا بالاحراز بدارهم او لم يبرل فان راكبت لا يكون الاستيلاء
 مخطورا لما جبر وان لم يبرل لا يصح ملكا كما في مسكنا البقاء الا ان يقال العصمة الموقوفة باقية لانها بالاسلام وان
 زالت الموقوفة لانها بالدار والفقير في تفرق قوله كما استيلاء على اموالهم ان لا مفارقة بيننا وبينهم في اسباب
 اصابه الدنيا كالباع واليه وسائر اسباب الملك بل عظم او من حطنا لان الدنيا لهم ولان مقصودهم بالادنى
 اكتساب الدنيا المالك ونحن لا نقتصد به ولكننا جعلنا الاصل سببنا للملك في حق المسلم بدروا التقدر فلان يكون سببنا
 للملك حقهم مع وجود القصد او في اماننا فقولنا فيما طريقه طريق الاجر الوفاق العمل ودرك ملكه فاب
 الاحراز لان الادنى طوعا كالاملوكة وصفه الملوكة يكون في اسطة بطل صفه المالكية وذلك مشروع في حقهم
 بطريق الاجرافانهم لما انكروا بوضا فيه استحقاقا رايهم بقاى ما جعلهم عبيد عبيد ولا توجد ذلك في حق المسلمين
 لعدم قوله لان العصمة ثبتت على منافاة الدليل لمر الحال خلق مبتدلا مباحا لا مراد بقاى جنس الادنى والعصمة
 انما تستلحق انما كذا الاستماع لملوكه او لملوكه بكن معصوما مشروع حرمه فلا يملك الاستماع فلما استولى عليه الكفار
 وحرزوه بدارهم زالت ملكة المالك عن الاستماع به المالكية خلاف المصنف المشروع في دار الاسلام لان رجا الاستماع
 به باق فاذا زالت ملكة المالك عاد مباحا لا يبرل انما لا يطرر العصمة في حقهم في حكم الضمان فانهم لا يضمنون المفقول
 من موقوف المسلمين واموالهم وما تقرر العصمة في اجاب الضمان انظر منه في دفع الملك فلما لم يطرر العصمة في حقهم في اجاب
 الضمان فكذلك دفع الملك **قوله** لانه سبب ملك خاص فلا يراد بالباقية **فان قلت** هذا الملك يستلحق موقوف
 لعدم عرض خلاف ما لو ثبت الاصل لواء لان هذا الحق انما يعمد له بارا ما انقطع من حقه علمه ايدي السابقين على
 ما عرف **قلت** ههنا ايضا سبب هذا الملك بالعرض معنى لما ذكرنا الحافاة معصومة في الهبة وان لم يكن مشروطة
 فحصل في كذا المعنى معصومة اسما حقه في القيمة التي هي اشارة المسقط **قوله** لما ايضا اشار الى قوله لان
 الاضرا مثل غير معصوم **قوله** وكذا اذا كان مسرا على قدر او وصفا اي اذا كان اصل الكفار المسلمين سببا
 متلبا فاسترا منهم مسلم ضل قدر او وصفا م حاصبه العدم ليس ان اخذ منه لانه غير مفيد انما
 فيه هذه القيود لانه لو استرا ما قبل قدر منه او حبسه ولكن اردي منه وصفا فلهذا
 ما حقه مثل ما عطاء المستوفى **قوله** واما الاصل بالتمسك فلما قلنا وهو قوله لانه يضر الاضرا محانا **قوله**
 لان الملك في صحيح احراز عن المستوفى سدا فاسرا فان الاوصاف فيه مضمومة **قوله** لان الاوصاف لا يملكها
 سوى التمسك فيه بطول الوصف انما لا يملكها سوى التمسك اذا لم يصح معصوم بالانوار لا يبرل انما لو استرك
 عندا نصت عليه ما عداه كخط من الحصى العنق انها صارت معصومة **قوله** خلاف التقوى فان الاوصاف

١١١ احكامها فقد ثبت العصمة بالاسلام لا بالدار ولان العصمة مستفيدة من كرامة فينطبق على الدار ثم استحقاق
 الكرامات وهو الاسلام واصل العصمة الموقوفة لان اصل الجبر يحصل بها وهي بانه اجاعا وكذا انما الخ من الموضع
 ابتداء وانما الصانع انما بعد التعرض لمعلوق على اسفل اصل العصمة لكونه وصفا له واصلها ثبتت
 بالاسلام كرامة على الدين فكذلك وصفا لكانه فاما الدار فالحاد فلا يورث اسات العصمة واحكام الكرامات
 والى نفسه مضمونة بالكفارة فكذلك بالدين والسود ولكن بها جارا لينا وعكسه المراد ولما قوله تعالى فان كان
 من قوم عدو لكم وهو موافقكم فهو منكم فثبت لسان انواع الغنل وموجباته فاحسوا ولا
 في الموضع المعلوم به وكفارة ثم اوحيى من سلم لم بها حارس الكفارة بقوله فان كان من قوم عدو لكم اي المقتول
 اذ كان من الكفار وارا وهو موافقكم فثبت من قبل الموضع به وكفارة فدل على ان الكفارة وهذا
 فثبت لم بها جارا على لئلا يراه لانه جعل الكفارة كل الواجب لاها كل المذكور فلا يجوز ان يراد عليها الا انها
 فصح وان لا يراه سبقت لسان الحكم الواجب فلو جيت الدية ولا ذكر لها في الكتاب لكان ما مر عن البيان
 ودال لا يجوز ولا يراه لو كان مثل الاول في الضمان كما هو مذهبها لما ذكر ذكره ولان المحرر جعل حرا لكونه مذكورا
 حرف الفاء وهو المحرر او الحرة اسم للكا لانه ما خوذ من حرة بالهرم اي كفى او لما ما يستحق بتمنع وجوب
 سى آحره بعد ما عمن الزيادة على عام المستحق وعلى ما هو كاف ولان العصمة الموقوفة بالادمية لان الادنى
 اما طبق لافاه الدين لا يمكن من اقامته الا عصمة نفسه والاموال ملحقه بها والاصل في العصمة الموقوفة
 او من شرط العامل وهو في المال كسر الفات مع اجبر محتق في الاموال دون النفوس لانه النفس في النفوس
 ملحقه بها والعصمة الموقوفة في الاموال بالاحرار بالدار لان الموم سى عن خطر المحل والخطر ما يستحق اذا كان
 مضمونا على الاخر مما يصل اليه لا يدى ما مناع ومضاف لا يكون حطرا كالماء والتراب وكذا في النفوس
 الا انما علقها النفوس بالاحرار بعد المسلمين واستقطنا حكم الاحرار بدارنا ولم يوصفها فلا يصح واما
 الاسلام فلا يورث اباده العصمة الموقوفة لان الدين وضع لاكتساب الاخرة لا اكتساب الدنيا والحرية
 والمتاع في دارنا فوارى حكم القصد بما الرجوع اليها والحديث يدل على اسفاده العصمة
 الموقوفة به بقوله لانه قال لا يحقها وترك اللحم اليها حقا ومن الدار دارا من عندنا دار
 الاسلام ودارا اخرى عند الدار واصل في الاطعام لان الدنيا واصله والبلاد اجراءها فلا يتغير
 احكامها ولما ان المراد بدار الاسلام بلاد جرى بها احكام امام المسلمين ويكون تحت قهره ودارا اخرى
 لما جرى فيها امر عظيمهم ويكون تحت قهره وقد تغير اسمها وموضعا فيغايرون حكمها وعلى هذا اصل
 ما قبل منها فمن ومنها حقوق المرتبة وجوب احد مرنا ودارا اخرى استحقاق سهم الفرس ان اخا جاور
 الدر فارقا ثم نفق كرسه وما قبل باجلا وعدم جواز القسمة في دارهم ومساكنة الحدود وسور الارث
 والتماع الولد عندنا ظاننا له **قوله** ومن قبل مسلمانا لاولى او قبل حرسا وظننا اننا بامان فاسلم او قبل

ليقظا

ليقظا فانما لدية على عاقلة باصداها الامام وعليه الكفارة اما وجوب الدية والكفارة فللعصمة ودمه بالاسلام
 ودأره ولكن ههنا لا يستحقها احد من الارباب فكل من ليس له والى كان عمدا في القصاص لان المقتول مضمون
 والولى معلوم وهو الامام سانه عن العوام قال دم السلطان والى مراد ليه وقال ابو يوسف رحمه الله في مسألة
 اللقيط لا يصح لاحتمال وجود الولي سى الامام او غيرها فلو او جنى للعامة لا وجبا مله الحق ولما ان الحق
 لا يصح ولما فصار كعدمه ولعدم الولي اصلا كان العود للعامة فكذلك هنا وله احد الدية اي بطريق الصلح
 والنواصي لان موحد العدل التود عينا وهذا لان نفوسهم في اصد الدية اعظم منه لاسماء العود وليس له الحق
 لان القصاص للعامة ولولا يده نظره وليس للمقتول عنه نظره لانه لا ينفذ حقا بل لا يحوز بعود اليهم
باب العشر في اخراج لما ذكرنا من اهل ما يصير الكا فربما ذكرنا هذا الباب
 ما عطف على الذي في الرضا في المالبه وهو اخراج لكن لما ذكرنا اخرج استدعي في ذكره العشر لان سببها الارض
 النامية ودم العشرها رعا ان فيه العربة وايضا وطائف المسلمين **قوله** ارض العرب كلها عشرة قال الكرخي
 وى ارض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف البادية **قوله** من العربة والنجيم وطلوان اسم بلد في الثعلبية
 من صهارى البادية والعلت بفتح العين وسكون اللام وى موقوفه على العلوية وعبادان حصص حصين على
 سطر الحى **قوله** ما ينزل العزيب الى عقبه طلوان هذا عرضه وقوله من الثعلبية الى عبادان هذا طوله لان النقيض
 والكلية الراشد من لم ياتخذوا اخرج من ارض العرب لان من شرط وضع اخراج لى رهاها على الكفر ولا يصل
 من مسكن العرب الاسلام او اليقظ لئلا يورث لا تخم ديان في حرره العرب فلم يوضع اخراج في ارضهم فكل من
 عشرة **قوله** وخراج النوى لانه اخرج من العقوبة ولان فيه تغليط حاسه انجب وان لم يدرج والكاف البق
 بالبقوة **قوله** ومكة محصية حررها وكان العباس من ارض مكة ان يكون خارجا لانهما تحت غنم لكن رسول الله
 لم يوطف عليها اخرج وكما لا راق على العرب فكذلك اخرج على ارضهم **قوله** في اجماع الصغير الى قوله في
 ارض خراج اي سواء قسم بين الغائبين او اقر اهلها ثم اعلم ان خراج الاراضى على نوعين خراج مفاصم وهو ان
 يكون الواجب خراجا محض او خراجا على السور وما اشبه ذلك وخراج وطيفه وهو ان يكون الواجب خراجا
 يتعلق بالمكس من الاشياء بالارض كل حرس يعطى للزراعة وكل سنة يعطى الحنطة او السعد ودم كذا
 في فتاوى فاضل خان في سراج الطحاوى فيسرها تدرج فيها وهو الاصح وهو الذبح الحرس اسم لسين في راعا
 في سين وراعا راع الملك سنة قبضات وذكر يدرج ذراع العامة ببعضه قال سح الاسلام حرب
 الاراضى يحلف باحلاف البلدان فيعبر كل بلد متعارف اهلها والمعدية الصاع الذي كان على عهد رسول الله
 وهو اربعة امثا **قوله** ومن احصا مواا منى معتبر بحرها هذا الاطلاق محمول على المعيد وهو ما اذا كان المحي
 سلما واما اذا كان المحي ميا فعليه اخراج وان كانت حرسا ارض العشر **قوله** والبصر عذبة هذا اخرج
 اسكان يدرج على مدية يرف وهو لكان حرسا لارض وهو حراجي والبصر من حرسا ارض اخرج به مع ذكره عشرة

لما كان في
الارض

سواء من ذكركم فم ومن ساءوم وصبيانهم في لانه لما جاز اسم تفريدهم ببحرته صح تفريدهم بضرب الرق ولما قلنا **قوله**
وعبد الاومان من الرق على العطف على اهل الكتاب واما ما قيل من الرق احراز عن عبد الاومان من العرفانه
نوضع عليهم الجيرة على ما ذكره المتن ثم قيل فيه بان لا يوضع على عبد الاومان من الرق احراز على اهل الكتاب
من العرفانه نوضع عليهم **قوله** وفيه خلاف في الشافعي رحمه الله وخلافه في موضع عليه الجيرة وفيه من يقول
ههنا موضعين احدهما نوضع في عبد الاومان من الرق فعندنا نوضع عليهم الجيرة وعنده لا يوضع عليهم الجيرة
بل يبرقون واما فيمن يبرق فعندنا لا يبرق مشركوا الرق عند سرقون في الاسرار وقال الشافعي رحمه الله
لا يسل الجيرة الا على اهل الكتاب سرقون مشركوا الرق اجمع جمعاً اذ كل واحد منهما اى من الاسترقاق وضرب
الجيرة فانها متساوية وان لم يجرى احد فان الاسترقاق يملك النفس معنى فكذا اذا جيرة لانه يعمل
وتدوى ما يكتسب الى المسلمين وكل ما صار اسعاً للاسترقاق صار ابقاً لاصداً جيرة كزلة الايضاح ولا يلزم
على هذا استرقاق الصبيان لانهم صاروا اسعاً لاصولهم فلزمهم حكم الاصول **فان قيل** الجيرة للمتساوية
للاسترقاق لا يولي لغيره سرق ولا يجوز ضرب الجيرة عليها **قلت** امساع ضرب الجيرة عليها لما لا يدل
على عدم مساواتها والجيرة مسروعة لا سقطا القتل وكل من فعل من الكفار ما عساه صلاحه من القتل يوجب
منه الجيرة والمراه لا يسل فلا يوضع منها الجيرة لانه لو اصابه من ضرب الجيرة ولا استرقاق فمساوية لما ذكرنا
ولان الاسترقاق اقل من الجيرة كما هو ظاهر في حقيقته صحيح الملاءمة كما لو اقل في القاتل يوجب الجيرة او يسلون اى الى الرق
يسلمون ولا لانه عبد الاومان من الرق لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يسل مشرك الرق الا بالاسلام
او السيف قال نعم لارق على عرقى ولان كرمهم ازيد غلظاً فالسيف عليه السلام كان منهم سباً وكانوا احق
بالناس باتباعه والقيام بنصرته والذب عنه والقرآن نزل لمعتهم فكانوا اعرف بعلوم معانيه واعلم ببلادته
واعجازه فكانت الحجة اياهم الزم **قوله** واد اظهر عليهم فساً ومن وصبيانهم في لانه ومن سبي ذرية او طاس
وهو ابن اسرق ابو بكر بن ابي خنيم وصبيانهم لما يريدون وصهم من الغنائم حتى وقع في سهم على انهم
لكنه قوله منها محمد بن حنيفة ومن لم يسل من رجالهم قتل لما مر **قوله** ولا جيرة على مراه ولا صبي لانها
خلف عن النضر التي قامت لاهل الرق والكفر ونصر القاتل بعد الرق لانه على الرجال دون النساء والصبيان
ولانها جيرة حقة عقوبة كالقتل واما سلب الرجال دون النساء والصبيان حتى كانوا حرسين فكذا اقل الجيرة
بعد عقوبة الذمة **قوله** ولا يوضع على المملوك والحكابت في المملوك والولد لان الجيرة محقة لصفاء النضر والمملوك
لا يجلب عليه النضر بالبيع لو كان مسلماً فلا يلزمه ما هو خلف عنها ولا يورثه من مواليهم لانهم كملوا واداءه الجيرة
بالعنى بسبب هولاء فلم يوجب عليهم مراه ما يله لصادقاً فاما المواليم **قوله** ومن سلم وعليه جيرة سقط عنه
وكذا اذا مات كافراً صلاً قال في حقه انه قد ان سلم بعد كمال السنة لم يسقط وان سلم قبل كمال السنة
فلم يوجان لغيره كرا بعد مضي السنة ونصفه لا يستوفى من تركته عندنا ونحن يستوفى له انها عوض عن العصمة

عن القتل اذ اصل العصمة بالاسلام كما ورد به الحديث والدمى عصمت منه ما التزم من الجائر للمسلمين اهل السكنى فانه اذا اراد
سكنى دارنا ابتداء لم يمكن الا بها وقد وصل اليه المعوض فلا يسقط عنه العوض بعرض الاسلام او الموت كما لو ابر
داراً سنة بكذا لم يسكنها فاسلم لا يسقط عنه الا جيرة وكما لو صاح اعرض دم العهد عا لم اسلم لا يمنع استيفاء
عنه به حصول الكفر في الماضي ولما قلنا في لانه لا جيرة على من لم يسل فمقتضى فيها ابتداء ونقار ولا
عقوبة وجبت على الكفر فلا يستوفى بعد الاسلام والموت كالقتل وهذا لانها خلف عن القتل والقتل عقوبة
فلذا ما كان خلفاً عنه ولا انها تسمى جيرة وهي احرار واصد وهو سلق على الحيوة والعقوبة على ما لا يطاعة
والمعصية وهو ليست عقوبة معصية عقوبة وهذا يستوفى بطريق المزل والصغار وروى النضر سارة
اليه حيث جعلت لاهم عند لا عطاء فكلون اصراراً طاهراً وهو المعنى بالعقوبة وهي حتى يحياه ولا جيرة
اعظم من الكفر وعقوبة الكفر في الدنيا لا يكون الا بالدمى ثم وقد صار مرفوعاً بالاسلام او الموت يسقط
كالقتل لانها خلف عن النضر لما مر بالاسلام قد عطف على الاصل فليسقط حكم الخلف بالموت محرراً لاهل
لما عطف الخلف اذ شرط تصور الاصل والعصمة باسمه لا اذ فيه الاصول الجيرة لما مر والدمى يمكن ملك
نفسه ويعقد الذمة صار الدار اذ اده فلا وجه لاجاب عوض العصمة والسكنى **قوله** فان جمعت عليه
الحوالان تراخى يعني اذ امرت على الدمي سنون تراخى في حكم الجيرة واحدة باعتبار السنة التي هو فيها فاق
المرس في محمد والشافعي رحمه الله بحسب احكامها لانها حراج الدار فينضاعف بها عطف السنون ولا يتراخى
حراج الارض لانها عوض ولا عوض اذا اجتمعت لا يتراخى كسائر الاعراض التي تحت الذمة وهذا لا ياتى
حيثما عطف كرم فاستيفاء من الرق الجيرة الذي يجب تمكن بخلاف ما بعد سلاحه لتعذر استيفائها فاجرة
الذي يجب اذا جيرة منهم بطريق الصغار لما عرف بعد الاسلام لا يمكن استيفاء بطريق الصغار لان المورث
موقوف لمانه فاذا تعذر استيفاء من روجه الذي وجب منع الاستيفاء لانه لا يجوز ان يستوفى غير الواجب انما
يحق استيفاء الواجب اذا استوفى نفسه وحسب الاى حينها انها عقوبة على الكفر لما مر ولهذا لا يسل منه
لو بعث على يد ابيه في اصح الروايات بل يكلف لزماني بها بنفسه فيعطي قائماً والقابض جنة قاعداً ورواية
ما يدل عليه فيهم هذا يقول اعط الجيرة ما دمي المعونات ليه تعاضل على الخلو من اذا اجتمعت في جيرة واحد
مدخلت كاعود الدار لركنارات لا فطار سداً لان وان كانت عبادات لان حمة العقوبة فيها معتبر حقا
به تعاضل حتى سقط بالسيمة والجيرة التي لا عبادة فيها بوجه وهي عقوبة اولى لانها وجبت بدلا عن القتل في
حقهم وعن النضر حقا كما مر واما ما كان يسقط اذا اجتمعت اما باعتبار الاول فلان القتل اعم يستوفى بخارج
فأما احوال المحاربة فصلاً اما باعتبار الثاني فلان النضر يكون المسبق فاما في الحاضر فقد وقعت المعينة عنه وخارج
الارض من على هذا الخلاف وقيل لا يتراخى فيه اتفاق الامة تحت موته الارض فاما معام العشر والعشرها عطف فكل
هذا ولان الاحتمان **فصل قوله** والمراد اصحابها العلم انه لما اهدم من السعة والكنيسة القديمة لجران

عنده ولما انما بالخلاف المتحقق بالاموات لانه صار حريبا حقيقيا وكما واخره دار الحرب كالحرب حتى المسلمين لا تقطع ولا
الا لزام عنه لا انقطع عن الموتى بل عليه قوله تعالى او مكران ميتا فاحيينا لا لانه لا بد من التقاضي لانه ليس
لحكم الاحياء العود الى دار الاسلام فاذا انقلبه قضاء القاضي ويرجع طائفة من العود صار محكما فاذا انقضى
موتهم بسبب الاحكام المتعلقة وبني ما عودناها من غير مدبره وام ولد له الى اخره كما في الموت حينئذ **قوله** وهذا رواية
عن ابن حنبل رحمه الله لان كل حاله مخالف الحاله الاخرى فيسقط من كل حاله ملكه موجود في كل حاله **قوله** وعنه اي غير
ابن حنبل انه يوارى بملك الاسلام فان لم ينفق فيقتضى ملكه الرد لان ملك الاسلام موروث لانه ملكه وملك الرد في لا يورث
لملك له والدين يملكون الموروث الا انه اذا انقضى قضاء من ينفق من غير كنفه مات ولا وارث له يكون ماله
كماله الحلي ولو كان عليه من ينفق منه كذا قلنا **قوله** وعنه اي غير ابن حنبل عكسه بان يوارى قضاء الدين من ملك الرد
ما عدا ملك الرد لان حواله الرد ملكه بفسخ الرد اذا استقر الرد والى الموت فملك الرد خالص حقه وقضاء
قضاء الدين منه احوال لم ينفق فيقتضى ملكه الرد لان ملكه بفسخ الرد اذا استقر الرد والى الموت فملك الرد خالص حقه وقضاء
ديونه فملكه لسوء ملكه فيها **قوله** اقليم ليرى صفات الميراث في اقليم اهل ان يصفى صفات الميراث انواع
باعتبار اتفاق التبرع اليه والاستعداد فان اقبلت فادعى بغيره بغيره وورث هذا الولد ورثته وكانت
الامه ام ولد لانه لا ينفق الا حقيقه الملك وحقه في مال اقوى من حق الابن ام ولد وادعى له في الاستعداد فلهذا
احوال الطلاق لا لا ينفق امام الولاية فتدفع طلاق الجدي مع قصور ولا ينفق في صورته فيما اذا اراد ان ينفق في تسليم
سعيه وجمع على الجدي المادون لان كل اصل اسقاط وباطل العاقا كالكاح والدمج لان كل ما ينفق الملة
ولا يملك الميراث فمدر كماله عليه وهو غير موقوف على ما استقر اليه والتمهاده وموقوف اتفاقا كولا ينفق على ولادة الصغار
والمعاوضة فالمرثه اذا فاضلما الوقت المعاضضة العاقا لا ينفق على ما واه ولا ما واه بها في احوال
فان سلم نفقات المعاضضة وان مات او قبل او قضى على نفقة بطلت المعاضضة العاقا ولكن يظهر انها كانت عانا
عند ما وعند ابن حنبل سطر اصل لان العاقا كاله وهي الديون فمدر سوف هذه النفقات ان سلم نفقات
ان مات او قبل عا ردت نفقة بطلت المعاضضة العاقا كاله وهي الديون فمدر سوف هذه النفقات ان سلم نفقات
حي يعتبر سرعا في كل المال عند محمد سعد كما سعد الميراث حتى يعتبر سرعا في كل المال عند محمد سعد
الا هليه وهي سبب الخطاب والاعتدال بالبلوغ والكل موجود ونفاذه بعد الملك وهو ما لا ينفق بالحيث احرية
وهي ما ينفق ولزوال الملك ليدل الى ورثته كما بعد القضاء بل حقه ولم يزل الى الورثة اجماعا لان نفقات الورثة
واما يروى ان ثبتت حكم الموت الا يرى انه لو ولد له ولد بعد الرد فلهذا ما ينفق اجماعا لان نفقات الورثة
يرثه ولو مات له قبل حكم القاضي بالموت لا يرثه واذا كان له ذوال معصوم اعطى حال الموت بملكه قائم فصح
نصفه ونفذ الا ان ما ينفق بغيره يمكن الكسب العاصم عن القتل وهو الاسلام فلم يكن يعني الحشر وفي الهلاك
وكما في الصحيح ومحمد بن قول الميراث ظاهر في حال المحضك الدين الا اصرار عليه كان ظاهر حاله الميراث فصار كالميراث والى حنبل رحمه الله

انه حرب موقوف حتى يدين حتى يعمل والقتل لا يجب الا على احرى وكونه حربا موقفا سبب زوال الملك وما لكينه
وحريه وبطلان نصره فانه غير لاسلام مرحوميه لبقائه للاختيار فقلنا سوف نصره لتوقف حاله
من العقل والاسلام كما حرب الميراث في ايدىنا سوف نصره لتوقف حاله من العقل والاسلام فقلنا سوف نصره لتوقف حاله
واسما القتل لبطلان سبب العصمة نواسطه الحرب الصور من فواجب وبكر خلافة طاله اكله
المعصية عليه بالعود والرحم لان القتل لا يحل عليه لزال سبب العصمة بل حارب على الجناية فلم يستحل له نفسه
وحريه وخلاف الميراث لانها لا ينفق فلم يستلها طم اهل الحرب حتى يلقى دار الحرب فيصير حريه حنبل
قوله لان الوارث يملكه الاستغايه لان الوارث خلفا عنه في الملك فاذا وصل الاصل بطل حكم الخلف
ولكن انما يعود الى ملكه بقضاء او رضا خلافا لاداء الوارث عن ملكه او انكف لانه انكف وازال
مال نفسه لانه صار له قضاء القاضي بكونه ميتا وخلاف امهات الاولاد ومدرسه لان القاضي حكم بعقوب
هو لا بوجود الموت كما والعصم بعد الوقوع لا ينفق وصار كالوطى حقيقه ام اياه الله **قوله** واذا
المرثه ماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو ولا سبيل لورثه عليه لانه بالحقوق فصار حريبا فبطلت
عصمته وماله فيكون ماله فان حق بدار الحرب ثم رجع وذهب ماله وادخل دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال
فانه يرد على ورثته لا لانه بغير شئ من العصمة والعصمة بطلت لانه صار ملكا للورثة لمخافة بدار الحرب
فيصير المرثه احوال الورثة وصار لا يستلها عليه حريه كالا يستلها على ساير اموالهم كاستيلاء ابن
عليه وهذا الجواب لا شك اذا رجع بعد قضاء القاضي ماله لورثه فاحصل القضاء فلهذا رواه في
روايه يكون ماله ان ينفق لا يصير ملكا للورثه وجه الاول الميراث شرط ليرجع عدم الرجوع
الى دار القسور مونه ولما خرج البنا غير ادرج ماله بظلاله لانه يرد العود الى دار القسور مونه فحين
الحقوق بدار الحرب فصار ماله لورثه في ذلك الوقت فاما اخر المرثه ماله لورثه فلهذا رواه عليه **قوله** بعض
لابنه فكانه ابه ثم جاز المرثه حلالا فلما كان على حالها لا ينفق لانه ينفق لصدورها من الابن حال
ولا ينفق والمكاتبه والولا الذي جاز مسلما لان العاصي انما ينفق بالعبد لابنه بطريق الارث خلافا لمرثه احرار
فاذا عاد مسلما فلهذا حكم الاحياء وارثه الاستغناء ووقفت الحاجة فبطلت الخلافة وحول كان الابن
كاتب غيره سايعنه وحقوق العتق الكتابه يرجع الى المنوب عنه لا الى النايب والولا لمن ينفق العتق
عنه وهو ككاتب استرقى عبدا وكان له ماله في كتابه الثاني ولا ينفق المولى كذا قلنا **قوله**
لان اعراض الردة الصراية فلا ينفق لاسلام الى الضمان لان الردة مع لوط عليه لم ينفق لانه
مى فكذلك اذ لم يحل عليه كعبد قطعت عنه ماله بعه المولى عليه لم يحل سواه مى ولان البيع مع بطل ملكه
في النفس مع قيام النفس محرمه والود يبطل حواله النفس اصله الا انما ينفق لمرثه ليست سواه عن
الضمان الجنايه وصفا ولا شرع لانه ليس له ليدل الدين لانه من انما ينفق من غير ابرار الا انه اذا مات على ذلك لم ينفق

لهذا رده ما لورده بخلاف ما اذا باع العبد المحض عليه ان يبيع وضع لقطع ملكه والضمان بملكه فاذا قطع الاصل
فقد انقطع قطع البور ايضا فصارت كالابراء كزاد لا اسرار **قوله** وصار كعبا م الملك في حال بيعه العبد فانه اذا باع
لعبد ان حلت له امة فاحترمت ما عده ثم استراه ثم حلت له امة فاحترمت اما لو عده الملك عند البيع او عند الاحت
بعض هذا هو الحق في المقتطعة بده وان كان الناطع هو الذي اراد فعله مات المقتطعة بده من قطع البور مسلما
فان كان عمدا فلا شيء له لان الزاوية العود القود وفدات محله حسن قبل على رده او مات وان كان خطأ فاعطى
عاقلة الناطع بده النفس لان غنينا به كان مسلما وحاله لم يدر اذ كان خطا على عاقلة بدينه وسين بالسرانية
ان جناية كانت قبل ان يملكه بده النفس لم كانت بجناية طال مدة تملكه كانت الدية في الخطا بده
لما عرف في الميراث لا يعمل حيا بده احد **قوله** اما مملوك اكسبه مالكه بالكتابة لا يتوقف باده فكذا اكسبه
فان قلت قلنا ان المالك اكسبه بملكه بكتابة وان كان مريدا لغيره فقبل عن وارثه كذا في اخر جوامع حيا بده
كما هو مذهبنا يستند حريته الى قبل الموت حتى يحكم بحرية اولاده الموجودين في حال الكتابة فاحسن كان ما النسب
في حال الارث ان اراد اكسبه الميراث يجب ان يكون فبا على قول له حين **قلت** والى جواب القياس وما جواب
الاكسان هو ميراث لورثته لاننا حكمنا بحريته بالاداء بعد الموت في الحقوق المستحقة بالكتابة وذكر حريته
وحريته اولاده وحقيقته الملك في المكاسب فما عدا ذلك محصور متباين لا يرى انه لا ينفذ وصيته وانما
عن وفاء لانها ليست من حقوق التحفة بالكتابة واد كان كذا في موقوف حرمه صيرورته ما جعل كانه
مات عمدا او كسبه العبد المريد لا يكون فيما يورث قوله فكذا بالاداء في وهو الورث بغير ان الورث في الورث
في المانع الميراث يكون فيما يورث قوله فكذا بالاداء في وهو الورث بغير ان الورث في الورث بغير ان الورث
الميراث فاقدره بالاجماع كالا سداد وعندهما عامه بصره فانه ما يورثه كالبسب والشرى وغيرهما واما العبد المحض في غير
التصرفات كلها لم يملك موقوف يعرف المالك بغير ان يورثه لم يورثه بغير ان يورثه بغير ان يورثه بغير ان يورثه
قبل في هذا لا يلزم من عدم بيع الورث المالك بغير التصرفات عدم ماله رده عنه لانه اذا لم ينفذ كل واحد منها
عن افراد صار ان ينفذ عند الاجتماع ان الاجتماع ما سراك في السالف من ثم اجتمع له هنا المكاتب بثلثة
او صاف كونه مكانا ورفيقا وميراثا فان يكون مجموعا عند اجتماع هذه الاوصاف واجبة اما الكتابة
هو مطلقه للتصرف لا عامه واما الورث في الورث وكل واحد منها عليه في المنع عن التصرف فان اراده فلا نسب الرجحان
برأيه العلة كما اذا قام احد الميراثين اربعة من اليهود بل الرجحان انما نسب بوصف العلة لا بالعلل نفسها
قوله فحلت الميراث في دار الحرب فحل كذا في دار الحرب مع العاقا فاما اذا حلت في دار الاسلام لم يصب ميراثا حرب
ما جوا بذكره ولعل يصح على قاضيه وبي له العلوق هي كانت في دار الحرب كان العبد في الاسلام ومتى كان
في دار الاسلام كان ورثا الاسلام ما عدا ذلك لكونه في دار الحرب في الاستبصار فاجبر هناك جبره ايضا بالطريق
الاولى **قوله** وبني ما عدا ذلك مساييل كلها على ما سبق في ظاهر الرواية لم يجعل عزله الا بالثبوت في الماييل

وهو والله احسن من ان يبيع جعل العبد عزله الا بصروره الولد مسلما باسلام ابيه كما مر في صدقة الفطر اى اذا
الاب فقيرا او اكل مورا كحظ فطم كالحافد عليه على رواية الحسن في ظاهر الرواية لا يجب صوم جبر الولا انما اذا
اعتق كذا وكذا حر والاب فيقول هل يكون ولدا كالحافد لولا الى احكام لا فعل الروايتين في صورته الوصية
للغوايه اذا وصي رجل لذي فرايته لا يورث الوالدان هما وقيل يدخل احكام لا فعل ظاهر الرواية يدخل كذا في رواية
الحسن لا يورث **قوله** وقال في السافى اسلامه ليس سلام وارثه ليس ارثا وله ما في اسلامه انه موثى عليه
في حواله اسلامه حيا اذا سلم احدا بونه يصير مسلما معالة فلا يكون ولدا فانه لا يحاله ان يكون سعا ومتبوعا في حكم واحد
ولان الاول سعة العجز والسالى اية العدة وبعدهما نصا ولا يذم احكامها بشورها المضمر كحان الارث في الورثة
منه وبين امراته المسركة فلا يورث له كالتلاق والعتاق ولما ان علما رض الله عنه اسلم وهو وصي وصي النبي وم
اسلامه فكان يصح حيا كان يورث بغيره في الاسلام طرعا علما ما بلغت وان حله وصي اول من سلم من الرجال
ابو بكر ومن النساء آمنة بنت وهب ومن الصبيان علي بن ابي طالب والعلوق في مشكل اذ لم يعل انهم صحح اسلامه احكام الدنيا
من حرمان الميراث ووقع الورثة **فان قلت** في احكام الاخره فهذا مسلم ولا كلام فيه واما الكلام في احكام
الدنيا **فان قلت** ذكره مطلقا فانصرف اليها **قلت** هي حكاية حال ولا عموم لها واحكام الاخره مراده فلم
يورد غيرها ولا به الى حقيقة الامان وهو التصديق بخيان والافوار باللسان وهو من اهل بيت محمد لا يورث
كالماله وهذا لان الاهلية اما يستقل العبد والميراث والكلام في صبي عاقل نعم في الواضحة على وصا بانه الله تعالى
والبراهين الدالة على بوق محمد في حيا اذا باطرا لخصوا فاهم واد باطرا للمحدث والاعفاء باطرا لوقوف عليه
معام السب الطاهر وهو الامرار عن طوع مقامه كذا في الباع ثم بعد وجود النسخ حقيقا ما ان لم يورثه
محرر عن المحرر عن الاسلام باطرا ولا حكم يصحته لغير الحق ود باطرا لانه سبب المنور الا بغير الاخلاص
المرحى وكان يخص مفعلة في الدسا والاخره وهو الحكم الاصيل الموصى له ثم قد سني عليه حرمان الارث في الورثة
فلا سببا يدرى لان المنطور البتة التصرفات الموصوعات لاهلية الا بغير ان سبب اذا جعل مسلما تبعا
لغيره والتبعية لما يخص بعضا لا فيما يشوبه صرا او كونه موليا لا مع كونه ولما بل نسب الامران لم ينفذ
لها وهذا لانه لما كان فاصرا لاهلية صلح موليا عليه ولما كان صاحب اصل الاهلية صلح ولما ومي جعلنا
ولما لم يجعله موليا عليه ومي جعلنا موليا عليه لم يجعله ولما فانه اذا صار مسلما باسلام نفسه
فلا يكون سعا لانه كان سعا لا يكون مسلما باسلام نفسه فلا يكون سعا خافاه وراى يوسف في رفر
وان في رحيم الله في الارث اراد من التصرفات المضارة خلافا لاسلام على اصله بوقفه لانه من التصرفات
السافعة لانه متعلق بالحق العقبى والبصير ابو هل للضار المحض كالسنة ولما انه وجد منه حقيقة والحقاق
لا يورث كما قلنا في الاسلام وهذا لانه مبني على الاعفاء وهو مبني على العمل وهو الاله اسد ركن المحاسن
والقباح وهو بالنسبة اليها سوار فلما صح اسلامه صح ارثه بغير ان يورثه صرر لكنه اهل للتصرف الضار اذا كان

وهو اللغة ما لم يقطع اي برفق من الارض فيعمل مع مفعول ثم علب على الصبي المنيود لانه على عرض ليرلقط
وهو مزارع وصف المني بالصفة المشارة كل من قبل فسله فله سلبه وفي السبعة اسم لمولود طرحة الهله
خوف امر الغيلة ووراء من محمد الرينة مضيقه ام بمجرع غايح لما اراد حرا حيا النفس فانه على شرف
الهداك احياء الحي يدوم سبب الهداك عنه قال تعالى في مزاجيه وكانا احيا الناس ولما كان رفته افضل
من تركه من ترك النور على الصغار ومدنا عليه اللام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا وفي رفته اظهارا
لشفقة على الاطفال وهو من فضل الاعمال فلما ابدت الشفقة اللطيفة **قوله** وان علبت على ظنه ضياعه فوجب
كوجوب الجهاد وكان اعدام كل واحد من الفضلين اعنى الجهاد والالتفات مع الخنس ادم عن الهداك اذ في الكفر
هداك في الهداك **قوله** لان الاصل في بني آدم انما هو احرار سار على ان الناس اولاد ادم وحوار كانا حزين فتمسك
بهذا الاصل ما لم يستعزم ولان الدوادار الاحرار مكران فيها يكون حرا باختيار الظاهر ولان الغالب فيمكن
دار الاسلام الاحرار والعبر للغالب **قوله** ونعمه في سبب المال لما روى ليرعمر عليها رضى الله عنها قال لا للقط
حرو عقله ولا في الحلبين وقال عمر بن الخطاب هو حرو ونفقه علينا وعلى رضى الله عنه ورضي الله عنه مرست المالك
ولانه عاجز عن الكسب يحتاج الى النفقة ولا مال له ولا قريب له الى بيت المال بعد الحروف الى المحتاجين وصار كالمعتد
الذي لا مال له ولانه لو مات ترك ما لا كان حروفا الى بيت المال صرا للمسلمين فيكون نفقه عليهم ولا في العيم
مقابل للغيرم ولما كان عقل حيا على بيت المال **قوله** والمسلمة متبرعة في الاتفاق لانه السق عليه بغير
امر وهو سبيل منه فلا يرجع بها على اللقيط اذ اكبر **قوله** الا ان امره القاضي به امره القاضي لم يسمع عليه
على ان يكون نكدا عليه هو صابر وبصير ببناء عليه لان القاضي ولانه عليه فصار امر القاضي كما يرفع
لو كان ليعمل الامر فان امره بالاتفاق فقط يرجع لما بينا والاصح ان لا يرجع لان مطلقه كتمل الحجة ولا تتداه
عليه فلما يرجع عليه لشك **قوله** فان ادعى مدعي انه ابنه نسب به منه احسانا اذ لم يدع المسلمة نسبة القياس
انما نسبته منه لانه قصده هذه الدعوة اجد من المسلمة حوا يحوط بيت له على وجه ليس يعبر ليراضه منه فلا
يقبل **قوله** ابطال حوا البات له وجه الاحسان لير اللقيط يحتاج الى النسب وهو اكد من اقراره بما ينفقه
لانه يشرف به وسدح العار عنه والمسلمة لا يزار فيه قصدي دعوتها لها فيها محملها ولا حنازع له فيها من
ضرورة مور النسب لير يكون حوا يحوط له راجعي ويجوز لير نسب الي ضمنا ولا يثبت قصدا كما نسب الارث
لساده العالم على الولادة حكما وان لم نسب بها قصدا خلافا اذ اقصدا أخذ المسلمة من يد المسلمة
لانه لا سار على عمر ما شمر مرجع الاول الى سبق **قوله** ومن لم يرحم صغيره ولاق حنازع له ولا يطل به
دون ابطال يد المسلمة سار على ان البات بعينا لا يروى بالشك **قوله** ومن لم يرحم صغيره ولاق حنازع له ولا يطل به
بطلان يد المسلمة لما مر **قوله** ويصح ما سار احسانا لانه ادعى سائر هو مدله ولا حنازع له ولا يطل به
اصد خلاف عمر لانه ادعى سائر مدعين وله صانع وفيه بطلان حوا المسلمة وهو حوا الامساك **قوله** والاصح انه

على القياس

انه على القياس والاحسان لان هذا قياس آخر سوى الاول وجه القياس في تناقض فلامد لانه زعم انه ليقط
وابنه لا يكون ليقط مدله وجه الاحسان انه يلزم حفظه ونعمه بهذا الاقرار وهذا الاقرار تصرف منه
على نفسه وله نفقة الولايه والنفاق في الخلق دعوى النسب كما اذا اكدب الجلاء عن نفسه وهذا لان سببه حتى قربا
يقتبه عليه الامر لا ابتداء فمطن انه ليقط م بطر له انه ولد **قوله** وان ادعاه اسان ووصف اصد ما علامه في
جسد فهو اولي بها على ان الظاهر شهد له اذ العلامة وافقت كلامه وفي اصله السبعة قال تعالى تعرفهم بسيماهم
فان قلت ما الفرق بين هذا وبين اللقطة اذ اسارع فيها اسان ووصف اصد ما واصار لم يصف الاخر فانه لا يقص
لصاحب الوصف بل اذ العرد الوصف كل المسلمة ان يدفعها اليه ولا يلزم وهو هنا يلزم **قلت** الفرق بينهما
ان العادة الوصف محتمل كتمل انه اما احاب لانه راي مدعيه غير والمحملة لا يصح سبب الكفاق على الغير ما يصح حوا
لما هو سبب الكفاق كما ليد دعوى الصاج اذ است هذا فمقول في فضل اللقطة وقد وجب ما هو سبب الكفاق
وهو الدعوى لان الدعوى سبب الكفاق في حوا المسلمة لا يرى انه لو نذر مدعي اللقطة قصدي به كما لو اقام البيعة
فصبر الوصف ليرجح سبب الكفاق اما في اللقطة فالمدعي ليست سبب الكفاق حتى يرجح بالوصف ولو اعتبر
الوصف اعتبر اصل الكفاق والوصف لا يصح سبب الكفاق فافتد كاذلة الدخيم **قوله** واداو جد مصر
من اصار المسلمين اعلم ان اللقطة اذ او خط مصر مصر المسلمين او في قرية من قرىهم فادعى في انه ابنه نسب به
منه وكان مسلما وهذا احسان والقياس لير الا يصدق انه حكم بالحرية والاسلام فلو جعل هذا للكافر بدعوتة لكان
تبعاله في الدين وكان حكما باطل اسلام وجه الاحسان لير موجب كلامه سار اصد ما سوسببه منه ودا سفعه
والاخر كرمه ودا يضره قصدي دعوتة فما ينفقه لاصحابه وليس من ضرره رد قوله اصد احكامين رده في حق احكام
الاخران النسب سفل عن الدين قوله الكافر من امره سلم مات النسب منه وهو مسلم **قوله** وان صر في قرية من قرى اهل
البيعة او في بيعة او كنيسة كان ذميا ان كان الواصر ذميا رواية واحدة وان كان الواصر مسلما هذا المكان اذ ذميا مكر
المسلمين في رواية عبر المكان الفصل في ان سبق اليه من الواصر وعند الحارث يترجح السابق الظاهر يدل عليه
فالمسلم لا يصحون اولادهم في البيعة والاهل الذمة لا يصحون اولادهم ماصونا في رواية محمد بن الواجر في
الفصلين ان سعة المكان اما بعد عن عدم مدعيه لير سببه ومعد اصد ابوه لا يحكم باسلامه باختيار الدار
فكذا انصاع يد الواصر العسر المكان لانه كالا يث حقه لقيامه لير بيت في رواية اهما كان موجبا باسلامه فعتبر
ونكر لان الاسلام يعلو ولا يصح كالمولود من كافر وحلم في رواية حكم رية وعلامته كما اذا احتلط موتانا بالموتى
الكفاق يعتبر الذم والعلامة للفصل قوله في بعض النسخ اي لير دعوى المبسوط **قوله** ومن ادعى لير اللقيط عنده
وهذا اللقطة مطلق كير لير ينفق ينفق اي ادعى المسلم الحر والعبد لكن لم يصف فلامد اللقيط الى امره التي هي
امد اما قيل المسلم فانه اذا كان المدعي ذميا في قول ينفق ينفق لير كان شهودا مسلمين ينفق لير ينفق لير
مسلم وان كانا كافرا ولا يعمل واحدا فانه لو كان المدعي غيرا ادعى لير اللقيط ابنة فامرته وفي امره وصدقه مولاه

بالتسبب حسنا وكان الولد حرا عند محمد وعبد عند أبي يوسف محمد يقول كمن دفع العبد من ارضه ما يوت
النسب وهو ينفعه والاخر كونه عبدا وهو يضره فيعبر بما ينفعه ولا يضره وما يضره وجه قول أبي يوسف انما
ان المدعى صدوق وجوب النسب فصار قسما كان من ضرر راته **قوله** الا ان يعي النسب فان قلت كيف يعمل هذه
النسب والاخص على التيقظ لان الملقط ليس يولي فلا يكون خفيا والنسب اما العام على خصم منكر **قلت** الملقط
خصم باعتبار ربه لانه ينفعه عنه ويرحمه ايا حق كخطفه فلا يتصل المدعى الى استحقاق ربه عليه الا اقامة النسب
على رقه فلهذا كان خفيا عنه **قوله** اعسا الظاهر فان قلت الظاهر يكفي للدمع لا الاحتفاق فلو سئل الملقط
لكن متبينا الاحتفاق ليس فليس **قلت** هذا الظاهر مدعى دعوى الغير ثم الظاهر لئلا يكون الاملاك بيد المالك
وكذا الظاهر مدعى على امر وضعه ومعه المال بما وضعه لسقوط عليه منه **قوله** مرات تشييده هو يتوهم المعوج وسنوار
للما يربى التمدد **كتاب النقطة** ما سبب العاين ظاهرا فانها حوان باب
وام لرجوعها الى اصل واحدة النقطة والمجمع اما النقطة اللطيفة اما المجمع الرفيع الا انه حض هذا لزاو هذا
لذلك المجمع منها **فان قلت** لم ينعكس مع حصول الفرق منه ايضا **قلت** الفعله نعم الفاء ومعنى المعالفة
الفاعل كالضحية واللحمة واللحمة المعنى المفعول لما مرة بغيره ولما كان كذا كذا كان يحصل للمال بالنقطة
الدال على الفاعلية او الى لزيادة مثل الانسان فيه **قوله** اللطيفة اما انه ذكره في الخبر اللطيفة التي انكره في
ما ضده وذكره المبسوط اختلف في أصل النقطة قال بعض الناس لا محل له ان يرفعها لانه احد مال الغير غير ان صاحب
وذكر حرام معها كما لا محل لها وانما الغير يجره عنه وقال بعض المفسرين من ربه العاين محل له ان يرفعها والترك
افصل لان صاحبها انما يطلبها في الموضع الذي سقطت عنه فاذا تركها وصاحبها والمذهب عند علمائنا
وعامة الفقهاء ان يرفعها افضل من تركها لانه لو تركها الايام من اصلها يرضاه فكلها ما كان لها واذا
اخذها هو عرفها حتى لو صلها الى مالكها ولا يترحم الا احبته في رفعها والتمام اذا الامانة فوض لغير التواب
لانه ما على اداها وذكره الدخيم ان النقطة على نوعين نوع من تركه بغير رضاه وهو ما اذا خاف ضايعها
ونوع من تركه لا بغير رضاه وهذا اذا لم يخف ضايعها ولكن سباح اضرها اجمع عليه العلماء لكن اختلفوا في اهل
الرفع او الترك **قوله** وكذا نكر اذا صادقا الى المالك والملقط **قوله** وصار كالنسيان فيصير كالملتصق اقام
البينة على انه اضرها لوصولها الى المالك **قوله** ولو اقر الى الملقط قوله لان الظاهر شأنه ان يطلق فعمل
المسلم نحو ان يطلق على ما كان لا يملكه فخرجت مرة اخيك سيرا وانت تجر لها في احسن هذا الذي عمل
له شرعا الاخر للرد لنفسه فيجوز مطلق فعلة عليه وهذا الدليل الشرعي قائم مقام الاشهاد منه والى ان
صاحبها مدعى عليه بسبب الضمان وجوب القيمة ومنه وهو منكر فيكون القول **قوله** كما لو ادعى عليه الغصب بغير
قوله ان اضر مال الغير بغير رضاه بسبب الضمان الا عند وجود الاذن الاول متبينا بالاشهاد مدعى فان تركه بغير
ولانه امر بسبب موجب للضمان وهو اضر مال الغير بغير رضاه ثم ادعى ما سرقه عنه وهو لا اضره لانه لا يضره بالاشهاد

قوله الظاهر انه اضره لما لملكه قلنا الظاهر ان المالك لنفسه فلما تعارض الظاهران في مطلق الاصل وهو
الضمان للمدعي وهو كمن اضر مال الغير وهكذا بدهم ادعى ان صاحبها او دعه لم يصدق الا حجة **قوله** وكيفية
في الاشهاد ان يقول من سمعتم فيقول بطله فلولو على وكيفية هذا الملقط قليلة كانت او كثير الى ان يخل
على طنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك وما روى محمد بن عيسى عن جنيته انها كانت غرس فصاعدت عن فروعها لان
هنا مال خطير يعلق الملقط فرفقه ويملكه ماله خطير سرقا وهو النصب والتوقف لابل العذر والحوار
حسن لذلك قال الشاعر من سلك حولا كاملا فقد اعتذر وان كانت اقل من عشرة دراهم يعرفها كس ما يركى
ويقيل سى مر هذا ليس يلزم لان نصب المخادير لا يكون بالبروى لكننا نعلم ان التعريف ما يطلب صاحبها
ولا يطربول الى معرفة من طلبه حقيقة فسنعي على غالب رايه فيقولها الى ان يطلب على لانه ان صاحبها لا يطلبها
بعد ذلك **قوله** وان كانت النقطة سيارا لاسي بغير لو كانت النقطة سيارا لوانى عليه يوم او يومان لاسي عرفها
حتى اذا خاف ليريد صدوق بها لانه لو لم يصدق فصاعدا الى عرض ولو صدق كعمله عوض اجل وهو التواب
او عاجل وهو الضمان وسنعي ان يعرفها بوضع اصحابها او مجامع الناس ليجري الناس فيما بينهم فيحصل الخبر
الى صاحبها فيحصل المقصود وهو وصولها الى صاحبها **قوله** وان كانت النقطة سيارا ليعلم ان صاحبها لا يطلبها
كالنوى وانما له لمرارة وسنعي به بلا تعريف لان صاحبها اضره لانه العار يكون ايا حجة
الاسماع به للمواجد ولم يكن يملكها منه اذ التملك من الجمهور لا يصح وملك المصح لا يزول بالاباحة ولكن لمباح
له ان يسفح مع بناء ملك المصح فاذا وجد في يده فقد صدق عين ماله وقال عليه السلام مروءة عين ماله هو الحق
وان وجد مجتمعا لم يحل له ان يسفح به لان الظاهر ان مالكة ما الفاء بعد ما جمعه ولكنه سقط عنه **قوله** فان
صاحبها بعد التعريف ففعلها اليه وان لم يحى يصدق بها لانه التزم حفظها على مالها وادابا يصل عندها
اليه ان وجد ولا فبا يصل لى اياها اليه وادابا يصدق وان سار اسلمها فما يضرها لكانها فان كانها
بعد ما يصدق بها فهو باختيار ان يصدق العرفه فيكون ثوابها واحاربه في الانتها كادته في الابتداء والاول
حصل من الشارع لافر المالك فلهذا توقف على اجازة الانتها كادته ولكن المالك يستغفر قبل الاجارة
فلا يصدق اجاره المالك على فام المال بيد الفقير حتى لو اجازة بعد ما يملك المال في يده يصح الاجارة بخلاف
بيع الفضولي فانه يترقب فام الممل وهو المبيع لثبوت الملك فيه بعد الاجارة وهذا لان الصدوق لو حصل من
الشارع والمالك يستغفر بملك لازم ولو حصل بغير اذنه بالبيع المملك للفقير من الاجارة كما في بيع الفضولي
فاذا حصل من الشارع وبغير اذن المالك وفرا على الامر من حفظها فقلنا من حيث لم يصدق حصل اذن
الشرع مملكة الفقير من الاجارة ومن حيث انه حصل بدون المالك يستغفر بملك غير لازم **قوله** ان سار الملقط
او المكين ان الملقط فلا يصدق على غير اذنه وهو من حيث الضمان عليه **فان قلت** كيف يضمنه وقد يصدق
الشرع **قلت** الشرع اباح التصديق وما الرصد ذلك ومثل هذا الاذن مسقط للام عنه غير مسقط للضمان حقا صاحب

وما على رضي الله عنه دينار أو عشر دراهم وقال عماران اخذه في المصرفة عشرة دراهم وان اخذه خارجا من المص
فله اربعون درهما وقال ابن مسعود رضي الله عنه حين قدم رجل باق من الغنوم فقال انما صاب اجرا وجعل ان سار
من كل باس اربعين درهما فاضربا باجماعهم في اجاب اهل الجبل وكفى باجمعهم حججه ونحن نول ان مسعوده مقدار
لانه قال في مجلسه وكذا استمر منه ولم ينكر عليه احد **فان قلت** سعي ليرتضيا بالقل المستقر لابل الاكثر المسكوك
قلت اعلم ما ضرا لا اقل لان التوفيق سنا فاولم يمكن ان يحمل قوله من اني بالقل على ما اذ در حدادون من
السفر وقول من اني بالاكل على ما اذ در حدادون من السفر كما نضم عماران قوله ان اخذه في المصركا به عماران من
وقوله وان اصد حاج المصركا به من سفره لان نصب المقادير بالبراي لا يكون فلا طريق لما يستعمله من السفر
الا السماع وكان كلامهم روي ما قاله عن النبي عليه السلام والمنبت للبراي من الاحار عند الخافض او في قلنا اخذنا
ما الاكثر ولان البراد يحتاج الى عماران في رد فاما رغب الناس التزاما في حجة على اجاب يجعل للرد ترغيب
له في رد في حقوق صيانة الاموال **قوله** ولا سمح في الضال يعني للاجماع وروى في الايق في الضال على التقيان وامنح
الحاق في لاله لان الحاجة الى صيانة الايق فوق الحاجة الى صيانة الضال لانه لا يبرح مكانه فمجد ما كرسا في ضاعة
علاوة الايق لانه يتوارى عنه ويترى فلا يصل اليه طائفا **قوله** وسدد الرجوع الى اخره لانه لا وجه للمصلحة فيصير
في الرد فادون السفر فيم قد يكون اصطلاح الرد والمالك وقد يكون برأي القاضي وقد يكون بمسح الاربعين
على الامام الثلثة وبعد ذكر ما ذكر في الذخيرة فقال في الرد من سفره ثلثة ايام اربعون درهما فيكون اذا
كل يوم ثلث عشر درهما وثلث درهم مضعف بعد ذلك ليرد في سفره يوم العلم انه لورده الاكثر من السفر لا يرد
على اربعين درهما على المدة لانه اذ اردت من سفره استرعا والبرادة على الرد البابت سرعا بالبراي
لاجور وهذا ان في موه السفر معلوم ولا نهاية الى ما ورا ذكر الحكم لا يتغير به سرعا كسائر الاحكام المختلفة
بالسفر **قوله** وام الولد والمدر لم يزل في النفي اي احقاق احقاق يجعل الرد **فان قلت** يجعل كسائر الاحكام المالية
لام الولد خصوصاً عند من حين **قلت** المالك احق بكسبها ولها مالها باعتبار كسبها وفراحيها الرد بارز فيسحق
اجعل عليه **قوله** ولو كان الرد اما المولى او انه يبيع لو كان الرد اما ابا او ابنا او زوجا او زوجة لا يجعل فاسا وفي
الاحسان اذ او صعد ابنه وهو عياله او لا فلا جعل له ان رد الايق على ابيه من حمله صدمته وصرمة الاب
واجبة على الابن كذا الزوج مع امراته وامراه زوجها لان كلامها حفظ حال صاحبها عادة فلا يحل جعلها فاما اذا
وجد الابن عند ابنه فان كان عياله ابنه فلا جعل له لان ايق الرجل بطلبه من عياله عادة وتبرع عنه وان لم يكن الاب
في عياله فلا جعل له لان صدمته لا من خلفه على الاب **قوله** وكذا اذا مات يده لاسم عليه ولا جعل له كالجس ملى يد
الباب وهذا لان جوب جعل الاحياء ماليتها ولم يتم ذكر حنف لم يزل الله بكسبه **قوله** ولواحقه المولى كالمقبية
اي اعمه من المقبية وفيها صار باعقافة فابضا كما في الحنفى المسمى العبد المسمى قبل القبض
قابضا عاقفه وانما قبل لئلا ولواحقه لانه لو بدى كالمقبية لا يصير قابضا قبل الوصول الى يده والرق بعبه هون

اي ح

ان الاحقاق للاف للمالية مصيريه قابضا او اما التدرس ولا سلف في المالية **قوله** وكذا اذا باعه من الرد **قلت**
سعي ليراجوز من الرد لانه سعي عالم بقبض وهو مني عنه **قلت** الرد مع زوجة تحت النفي الوارد على عالم القبض
فان قلت الشبهة ملحقة بالحقيقة في الحركات **قلت** لانه سعي ليراجوز من الرد لانه سعي عالم بقبض وهو مني عنه
لحققت الشبهة لانه مكله حقيقة فعدم الرضا يحتمل الشبهة **قوله** حتى لو رده من قبل يهد وقت الاض لا جعل
له عند ما لان الاضاد يدل على انه اخذه لما كسبه وبكره يدل على انما حصل له من الاضاد او انتمبه او
ورثه من الاضاد على سيدة فانه لا جعل له لانه رده لنفسه لانه ضم على هذا الوجه ولما رده لا ستطاط الضمان
عن نفسه وكان رد النفس **قوله** وبقي حقا في مال به العبد حتى ان يهدى لاسرى انه لو لم يرد راد حقا حتى التوى
سقط من المهرن اذ كانت فحمة مثل الدين او اكثر **قوله** اذا الاستيفاء فيها اي اسفار المهرن مع ماله العبد
المهرن لان موجب عقد المهرن هو رد الاستيفاء للمهرن فغرضه ان الرد على له وكان اجعل عليه وهو نظير ما عليه
من احيائه بالرداد وكذا على المهرن بالتد المضمون منه وكذا في غير ذلك واما في المهرن على المهرن ما كان رادرا
على قدر الدين ويحتمل المهرن وسدد الدين على المهرن **قوله** وان كان مديونا الى العبد الايق اذ كان مديونا بان كان
مادونا في التجارة او استهلك مال الغير واقره مولاه فافاج العبد اض صاحب اجعل جعله او لا وما بقى من المهر
لاصحاب الديون ان مونه المالك يجب على من سفر المالك **قوله** وان كان مديونا باع الموهوب له والرجوع اليه
وان هذه للوصل اي كجعل على الموهوب له وان ربح الواهب هبته بعد الرد وانما ذكر هذا الوصل له في موهبه
رد على ما ذكر قبله بقوله في على من سفر المالك ولعله في المولى لاجل الرد لانه لو رد الموهوب عليه فيعلا
المقدورين كان سعي ليرجع على الواهب لوجود هدى من المهرين في حقه فاجاب عنه بقوله ان المنفعة
للمواهب ما حصل الرد اي رد الايق بل ترك الموهوب له الموهوب له الموهوب له بعد الرد من الية والبيع وغيرها من التضر
الذي غم الواهب عن الرجوع في هبته فلا يجب اجعل على الواهب لذلك **فان قلت** المنفعة حصلت للمواهب
بالرجوع وهو ترك الموهوب له الفعل ورد الرد **قلت** نعم ولكن ترك الموهوب له الفعل احراما وجودا فيضاف
الحكم اليه كما في الغرامة مع المالك يضاف العنق الى ارضها وجودا كذا هنا **كاس** **المفقود**
اعلم ان المفقود اسم لوجوده هو في اعتبار اول حاله ولكنه في الاثر اي لم يرد موضعه وحيوته وموته فاهله
حدونه طلبه وكفا مسقة لا حدون فانقطع عنهم حبه واستمر عليهم انره فاكد في رد فعله الى الرد واما
بناظر الدقار الى يوم التناذر والى ما يبرح الى ماله حكم الحقيقة وفيما يعود الى مال غيره حكم الحما **قوله** نصب القاضي
اي ان لم يطلب الورثة مرضا صفة وكفط ماله وينتقم ليه لانه ناطر لكل من عجز عن النظر لنفسه والمفقود
عابر عن النظر له فينبى وعظمت ودموم عليه ولا سلك انه ينسب غلته ودون ما اقرتها عدي لانه ما يحفظ ويقيم
في رد وجب عند البيع ما على ان العطف اصل في حقوق العقد **قوله** ولا خاص في الذي يولاه المفقود اعلم
ان كل من كان المفقود يولاه او نصب له عفا او عرضا يرد على الحاصم الوكيل فيه مع من يحل لانه ليس بملك ولا با

سقوط لانهم لا يدعون انفسهم شيئا بهذا القول **قوله** على ما عليه الفتوى احتريده غاروي عن ابي حنيفة انه توقف
للجلل بصيب البعة بغير اذن من ربه محمد بصيب اسين او بلفظ ما عرف **قوله** وان كان معه وارث اى مع
الحمل لا يغير الحمل يعطى كل نصيبه حصة اذا ترك امراه حاملية وجده فللمدة السدس لانه لا يتغير ونصيبها بالحمل
وكذا ترك اذا ترك امراه حاملية واساقا فانه يعطى المراه المملوكة لا يتغير ونصيبها **قوله** فان كان محسنتا بالحمل لا يعطى
وذكر ابن الاثير والاشعري والاشعري لو ترك امراه حاملية او غلاما لا يعطى الا ربع والعلم بغيره لانها لا يكون
الحمل ابنا وسقط معه الا ربع والعلم فلما كان محسنتا كانا حاصلين حقا فسدسهما **قوله** وان كان محسنتا
به يعطى الا ربع للفتن كالتزويج والام فانه لو كان الحمل حيا يرث النجاسة والام السدس وان لم يكن حيا
يرث النجاسة والام السدس للفتن كالتزويج **قوله** كالمفقود وهو ان ادما مات الرطل وترك حصة
وابنا مفقودا فللمدة السدس كما ذكرناه الحمل لانه لا يغير نصيبها وكذا لو ترك امراه وابنا مفقودا لا يعطى
للأخ شيئا وكذا لو ترك امراه وابنا مفقودا فانه ان كان المفقود حيا يسقط الام السدس لكان ميتا لم يمت
الثلث كالمحمل **كما** **الشركة** هي مناسبه للقطعة والامان والمفقود حيث
ان المال حادثة بدو الشريك كالمنطقة والعقد والابن امانة لا يذلل عند الامتداد اعلم ان تركها اذ
على الخلط وبي عبارة عن اختلاف النصيب فصاعدا بحث لا يعرف احد النصيب من الاخر ويطلق اسم الشركة
على العقد وهو عقد الشركة وان لم يوضا اختلاف النصيب فيه باجتماع العقد بسبب اختلاف النصيب
قوله جازية فان حواريها سئل سنة فانه لم يمتعت الناصر منها ففرع على ما واجماع الامم والمفتون
عوطر بن ابي عمار الفضل وهو شروع بالكتاب **قوله** شركة الاملاك العينية برئها رجلان اعلم ان شركة الملك
بان يملك اثنان عينا ارضا او سورا او هبة او صدقة او وصية او استيلاء او خلط حالها بما يلاصق فراضها
او خلطها خلطها العينية اصلها كالبيع والبر والارح كالبسج والشعير وركبتها اجتماع النصيب وقسمها
وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك **قوله** وقد بينا الفرق والفرق بين الشركة عند بناء على سبب موضوع الملك
بجوزة البيع مطلقا وهذا بناء على ما هو غير موضوع للملك فلم يحرمه وعنه بل اذ نه اظهارا للاختلاف بينه
محقق ان خلط الجنبين بحسن بصفه التقوى بسبب لزوال الملك عن الخلط الى الخلط واذا حصل بعد حصول
سبب الزوال مروج دون وجه فاعتبر نصيب كل واحد منهما ارضا عن الشركة على السهم الاجنبى فلا يجوز له ان يرضى
الشريك غير ارضى حق البيع من الشركة عملا بالنسبة وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع الشريك اسرع لولا
من التصرف مع الاجنبى بل يرضى جواز عليك معنى الشركة ومن الاجنبى كذا اشارة المشاع من الشركة
جازية **قوله** فالأصل للموكل له احراز الشركة والتكدي والاحتماس غيرهما فان الملك في هذه الصور مع لمن
بالتسبب خاصا **قوله** فاما المفاوضة فمضى الموكل بالاعمال التجارية ولو انما لمحقق المقصود وهو الشركة
المستزى اذا التصرف حال الغير ودفعه لا يصح الا بولاية او وكالة ولا ولاية فتعينت الوكالة والكفالة بثمان

بثمان التجارة ولو اوصفها لمحقق المساواة كما هو من واجب التجارة وهو نوحه المفاوضة بحسبها والنسابة في المال
والروح والنسب والدين لا يهاشرون على العموم في جنس التجارات لا يهاشرون على المساواة قال لا يصح الناس فوضي لاسرائيل
الملت معا لا يصح امورا الناس حال كونه مسما وبين ادالم يكن لهم اسرار وسادات فانهم اذا كانوا متساوين
محمول المعارعة بينهم لانه اذا لم يكن بينهم امين بطاعه اسره كان كل واحد منهم مستعلا برأيه فحق المفاوضة فكان
معنى البيت اشارة الى الدلالة التوحيد المستفاد من قوله تعالى لو كان فيها الهة الا اله الله فسرنا **قوله** وفي التباس
ار الجوز وهو قول السافعي لانها لا يتصرف الوكالة بسرى محمول الجنبين والكفالة للجنبين فان كل واحد منهما يكون كغيبلا
عن صاحبه فيما يلزمه من التجارة وكل بالمرادة فاسد عند الانضمام او الى بان قال وكلتكم بالشري او بسرى الرب
وهو فاسد وكذا الكفالة للجنبين بالمعلوم باطل فالكفالة للجنبين محمول او لى **فان قلت** الوكالة العامة جازية
كما قال وكلتكم على ما لي اضعه ما شئت بجوزة ان يتصرف **قلت** العموم غير مراد ففان انه لا يستحق حق شريك الطعام
الاهله فاذا لم يكن عاملا يكون بوكيلة للجنبين الجنبين ولا يجوز وقال مالك رحمه الله لا ادري ما المفاوضة وهو ناقض
لانه اذا لم يعرف كيف حكم بالفساد اذا لا تصديق بالصور ولما قول عدم فاصوفا فانه اعظم للمبركة وقوله دم اذل
فاوضعه فاحتمل المفاوضة وسافل الناس لما كبر وعظم سر السر التباس كل الاستصناع ودخول الاحكام وهو لان يعلم
لما كبر كالاجماع وسر التباس بالاجماع ولاها سفير الكفالة والوكالة وكل واحدة منهما نصيب فكذا في شركة الجهاكة
المبطله باعتبار المفاوضة لا بد منها ولا يثبتها بطريق الضم وربى لا يستفاد نصيبا منها الا يرى ان
العنان المضاربة بضمضان التوكيل بسرى محمول الجنبين وقد صرحنا **قوله** وقال ابو يوسف يجوز للتساوي
الى قوله الا انه مكره بناء على ان كل واحد منهما مراد الكفالة والوكالة على الاطلاق فيصح المفاوضة بينهما كما سلم
والذين بيننا لا يعتبر منها وتما التصرف من حيث المسلم لا يتصرف المحرر والدمى تصرف منهما فالمفاوضة
صح يترك الكسالى الجوسى وهو تصرف الموقود لا اعتقادي حاليها لا الكسالى كذا يصح من الجنبين والسافعي رحمه الله
وهو تصرف محروك التسمية عمدا والجنس المثلث انما يكره لان الذي لا يمتد الى التصرف كما هو في التصرف سببا
لوقوع المسلم في الاحرام ولما ان من المفاوضة على المساواة ولا مساواة بينهما في التصرف محملا والمحرر والمحرر
معو مان حق الدمى ويصح تصرفهما بيقا وشري ولا رسوم لهما حق المسلم خلاف المفاوضة من الكسالى الجوسى
ان من محل الموقود ما لا سقوطا حقا لا يصل من الكسالى الجوسى لمحمول المساواة بينهما في التصرف والمساواة
محققه من الجنبين وان في لقيام الدلالة على عدم رسوم محروك التسمية عمدا ولاجل المصروف فيه فحق السافعي لست
ولاه الا لزام لما جده في المساواة سبها في المال والتصرف **قوله** لانعدام الكفالة يعني ان معنى المفاوضة على ان يكون
كل واحد منهما كغيبلا عن صاحبه وهم ليسوا باهل الكفالة **قوله** ولا يشترط ذلك العنان كان غانا لوجود سربط
العنان وهذا لان المفاوضة من العنان واذا بطل مع العموم بى معنى الخصوص في اشارة العنان بلفظ المفاوضة
كما صار اشارة لخصوص لفظ العموم **قوله** اذ هو اى العنان قد يكون عامقا وقد يكون خاصا من اغان عام **قوله** وهو عنان

وجهه انه يحق المتكافؤ من مقتضى المعاوضة ضرورة ان كل واحد منهما حينئذ كان حياجا للمال كما جسته
لا ذلك من المعاوضة معلوم ان كل واحد منهما لم يقصد المعاوضة ان يكون ثمنه وبعده عياله على شركته وان
لا يتمكن من حصول حصة الا بالثمن في حصار كل واحد منهما مستتبيا لهذا العقد من تصرفه فلهذا مقتضى المعاوضة
والاستسار للمعلوم بدلالة الحال كما لا يخفى المشروط **قوله** والقياس لئلا يكون على الشركة لانهم عرفوا التجارة
فكان حرجهم ما تناولوا على الشركة **قوله** والبيع انما هو للبياع ان يطالب بغير الطعام انما سار المسترعى بالاصالة
حسب سبب الترام وما حجه بالكفالة لانه كمثل غنمه ما لو فقه بالثمن سبب الشركة **قوله** وما يلزم كل واحد منهما
معناه كل من لم يردم اصددهما بالتجارة كالباع والمري والجاراة او ما يشبهها كالقصد والاستهلاك والكفالة بالمال
بالامر والاعارة للرهن والارصاء على حقيقتهما واه التي هي مبيضة هذه الشركة بما يجب لها وعليها بما يجوز
ان يدخل على الشركة وهذا في التجارة بلاطون في القصد والاستهلاك خلافه ليس يوفى له انه دين وجب سبب
التجارة والداخل تحت العقد الترام فان التجارة ذات دونهما في العداوات فانه ما يحسب كالحاجة على الادنى
والكفاية والصحة والخلع من عدم العمل على النقص فانما يلزم احدهما من الارش والمهر وبدل الخلع والصحة لا يلزم
الاخر لانها لم يدخل تحت المعاوضة لكونها ليست بحجارة اذ هي صادرة عن المال والارش شرعا بل هو الدم والمهر بدل
الخلع مما يلزم البضع والنفقة ما زار الاجناس من مبيعتها ليس كما في الحال بعد المعاوضة كما كان قبلها وقبلها
الوضعية الاخر فكذا بعد معاوضتها ولما انما ضمان حجارة لان ضمان العصب بحري مجرى الاعراض لمورث المالك المضمون
سواء اجب عليه اذ المضمون ملك عند اداء الضمان مستندا الى وجود السبب عنده الخ فالملك
وهذا الوجه صحيح او العيب البصلي المادون والمكاتب وكل واحد منهما كسبيل مما جرت به العادات في الكفالة خلاف
لي يوفى محمد رحمه الله لهما ان الكفالة تنبئ به لا يصح من ليس بهل كالبصير او العبد المادون او المكاتب
ولو حصلت من المريض بعد الموت وكل واحد منهما كسبيل مما جرت به العادات في الكفالة خلافه ولذا لا يصح
الله والصورة والافراض من اصددهما حتى شركة فكذلك الكفالة وصارت كالكفالة بالنفس والى جنبه
سرع ابتداء ولكنها سعلت معاوضة بقاء لانه يرجع بما يورث من المكفول عنه اذ كفل بامره كلا ضام البقاء
لانما يقول يلزم شركة بعد ما يلزم عليه كذا والمادون والمكاتب المريض لان الكلام عند وجهه والابتداء حرج
لواقر المريض بالكفالة يعتبر من كل المال لان الافراض طاله البقاء بخلاف الكفالة بالنفس لانها تنبئ
اسرار وبفأر اذ لا تتوجه من المكفول عنه شيئا واما الافراض ممنوعة وعن حرجهم انه سفل على صاحبه
وليس لم يوفى بغيره بغيره الا بغيره انما عارده منفعته ماله على وجهه بتملكه وليس له رد وكلم العوض بل حكم العبر
صحة بطلانها ولو كفل مال بغيره من المكفول عنه لم يوفى به شركة اتفاقا لانه ليس فيها مع المعاوضة كمال او عارده
للرهن بطول الكفالة صلاحا وتعليلا فعلا لا عارده اصددهما سار صلا لرهنه بدنه عليه تبرع فلا سطر ما عتد
المعاوضة وقال انها معاوضة اسمها اذ لو هلك المهر من ماله من ماله المغير على الراهن يتدرا سطر بدنه

قوله وان ورث اصددهما الى آخره اعلم انه اذا وصل الى اصل المتفاوضين مال يصح راس مال الشركة كالمال الذي
مال الارث او الهبة او الصدقة سطر المعاوضة ويصير غنا لان المساواة فيما يصح راس مال الشركة سطر
للمعاوضة ابتداء وبفأر وفد فانت اذ الاخر لا يتركها اصابه لانه انما يتركها فيما حصل بسبب التجارة
واما يشبهها بالسور الوكالة في ذلك وهذه الاسباب ليست بحجارة لانها سعلت غنا لعدم اشتراط
المساواة فيه وهذا العقد غير لازم فيكون له وانه حكم لا ابتداء كالوكالة المؤدة وكانها انما الشركة
في الحال والاصاواه سعلت فيكون غنا ما وانما سطر المعاوضة اذ اقبض الدراهم او الدنانير فان لم يقبضها لم يطل
لان الدار لا يصح راس مال المعاوضة فاذا قبضها لان ايراد مال اصددهما حرجهم راس مال المعاوضة فينبطل
المعاوضة وهذا الواو فرض اجني اصد المتفاوضين وليس لم يرض له بطلب غير الاخذ والتركيب لان العرض
فوجه ان قوله المتفنن وصل الى يد يرح الى الهبة والارث وان كان الموهوب والموروث لا يصح راس مال
الشركة كالعروض والعقار والدار لا يطل المعاوضة لان المساواة فيما لا يصح راس مال الشركة ليست سطر للمعاوضة
فما حصل للمعاوضة ليست لارضة وما ليس يلزم من العقود فلهذا حكم لا ابتداء فصار المعاوضة
في حال الدوام كالمعاوضة ابتداء الشركة ثم المعاوضة في العقود لا ابتداء فصح العقد والمعاوضة ببقائها
والمعاوضة في العروض والعقار والدار لا يطل المعاوضة ببقائها **فصل** في احوال الشركة والمساواة
في شركة المعاوضة في راس المال وحده ارجح الى بيان ما يصح من اموال راس مال الشركة فعلى ولا سطر شركة
الا بالدرهم والدنانير والعلوس الباقية وقال ما يترك راس مال الشركة بالعرض اذ الخد الحرج لا شركة كما في راس
مال معلوم فصار كالتقود واستراط الايجاد بقاء على ان الخطة شرط عند راس مال الشركة بالمساواة بها لانها حرج
خلاف القياس لما فيها من ربح عالم يفرق فافتقر على مورد السعة وكان ان الشركة في العروض والمكيل والموزون
يؤدي الى ربح عالم يفرق لانه اذا كان راس المال عرضا صار كل واحد وكل واحد سعة متاعه على ان يكون له بغير
رحمة والوكيل بالبيع امين فاذا شرط حرج من البيع كان ربح عالم يفرق بخلاف التقود لان ما سمرى كل واحد منهما
براس المال لا سعلت به البيع بل يستوجب الثمن الذمة اذ الامان لا سعلت بالتعجب فلما كان المهر واجبا عليها
في ذمتها كان المهر والرجح اهما حصل منهما ضرورة وكان الرجح ربح ما ضم **قوله** وسعلت الثمنان معا فصل في اختيار
على الاخر اما تفاصلا معا محال **قوله** وسع اصددهما حاله على ان يكون الاخر شركة كالمعجزة لان صحة الشركة باختيار
الوكالة في كل موضع لا يجوز الوكالة بتلك الصفة فكذلك الشركة ومعنى ان الوكيل بالبيع يكون ايضا فاذا شرط له جاز
حق الرجح كان ربح عالم يفرق واما الوكيل بالشرى فهو صامر للثمن ذمته فاذا شرط له بعض الرجح كان ذلك ربح ما قدر
صم ولا ان الشركة في العروض يورث لها حال الرجح عند القيمة فان الرجح لا يطل الا بعد سلاحة راس المال والقيمة
للغرض لا بالبحر والطن كذا في المبسوط **قوله** ولا يجوز بيع اثنين بواحد واجبا لهما ان يمتدح لانه من اصله ان القيمة
تستل الاجماع فلا سطر باصطلاحهما واذ انقضى معنى القيمة لم سعلت المعين فطل راس المال في الشركات كالدرهم

هذه

وعندهما الحنية ليست بلازمة لها وانما يبطل اصطلاحها اذا بطلت بعين عروضا كذا في الايضاح **قوله**
ما عانها فمد له نظره ثم لانه لو باع فليسا بفلسين فيه لا يجوز انفاقا **قوله** والافليس وهو كونه ليس بغيره
لانها التفتاء حوار مع فلس عينه بفلسين بعينها كما انما يتفق ايضا عدم جواز الشركة بالفلسوس ولما كانت
ما فقه لان هذه المسئلة جنبيه على تلك المسئلة لانه لما صار مع الواسع بالاسمين في الفلسوس عندهما كان الفلوس
كله العروض والعروض لا يصح لراس مال الشركة **قوله** فمهما اى في الشركة والمضاربة **قوله** لان الاول اصح وهو
او ايه الجاه الصغير فانه لا يجوز الشركة بالثنا قبل **قوله** ولا صلوا فيه من قبل الخلط اى لا صلوا في عدم جواز
الشركة بالكميل والموزون قبل الخلط ثم اختلف في ظهور عند التساوي في الماين واستراط المفاضلة في الربح فعد
لي يوزن حما ليه لا سحر زيادة الربح بل لكل واحد منهما من الربح بقدر ملكه وعند محمد الربح سبعا على ما شرط **قوله**
ومسحنتين مرفوات القيمة الابري لم يربط في هذا الخلط مردوات الاضال حتى لم يربط في غير ذلك فيمكن يحصل
راس مال كل واحد منهما وول الشفعة ما عسارا اختلف **قوله** واذا اراد الشركة بالعروض فاحيله ان يسع كل واحد منهما
نصف عرض نفسه بنصف عرض صاحبه حتى صار مال كل واحد منهما من شركا شركة فكل واحد منهما عند الشركة بعد
ان سار مفاوضة وان سار غنا فاصير راس مال الشركة وهذا ان راس مال كل واحد منهما يكون معلوقا على المصلحة
قطعا اذا كانت فحة متاعها سوار ولا يكون مبيع عالم بغير يجوز **قوله** ولو كان بينهما تفاوت بان يكون
فحة عرضا صديما مائة وفيه عرض الاخر اربع مائة مع صاحب الاخر اربعة اخماس عرضة خمس عرض الاخر فصار
المبلغ كله بينهما اثمانا **قوله** هذه شركة فكل شكل ان شركة الملك يحصل بمخرج كل واحد منهما بحسبه ولا
ذكر في العقد بكونه عقد الشركة فيكونها شركة فكل ان يان اراد به من شركة فكل وان عقد الشركة
لان هذا العقد لا يثبت بكون راس المال عرضا **قوله** واما شركة الغنا بان يشرك انسان نوعا بذا وطعام او يشركا
عموم التجارات في سحر الوكالة لتحقيق مقصود الشركة وهو التصرف في مال الغير اذ لا يكون الا ما عند عدم الولاية
قوله ولا يثبت على الكفالة انها انما يثبت في المعاوضة صرفه المساواة التي بعضها المعاوضة وهذا اللفظ لا يثبت
عنها لانه ما خوذ من قولهم غنى اى عرض فالابن السكيت فغن لنا سرب كان بحاجة عذاري دارا عطاء مزيل
السرب الجاعة من الظهار والبقع والجمع اسراب النعاج جمع نجيعة ونبي لاني من فقر الوحش والعذارى جمع عذرا
من التنازع والدور صم كانت العرب يصعب وتدور حوله والملاح جمع ملاح والمذبل الطويل الذيل كانه عتيق لها
منى فاسركا فيه او من غنان العرس كما ذهب اليه الكسائي ولا يصح ان يكل منها جعل غنان التصرف في بعض المال
الى صاحبه اولانه يجوز ان يتفاوت راس المال والربح كما يتفاوت الغنان في بدل الكسالة المرد والاراضة والاسمى
عز الكفالة وكل التصرف لا يستل على خلاف مقتضى اللفظ **قوله** وقاله فزان في لا يجوز ان يتفاوت احداهما
مع التساوي في الاخر يصح الى ربح عالم بغير فان المال اذا كان بغيره والربح ابلانا فصاحب الزيادة سحر الزيادة
بماضيان فان الضمان بقدر راس المال لهذا لا يصح شرط الوضعية على هذا الوجه فكل الربح ولان الاصل عندهما في الشركة

في الربح ما ربح على الشركة في المال حتى شرط الخلط والربح غنا المال فيستحق بقدر الملك الاصل ولما قوله عليه السلام الربح على
ما شرطه والوضعية على قدر الماين مطلقا بلا فصل وان الربح حتى بالعمل لا مال كانه المضاربة فيما يعمل في المال احق
وهذا لان الحاجة تامة الى المفاضلة فعد يكون الطرفين اذ وقع استثمار المال والهدى الى التفرقات الداحة
واكثر عملا واكثر على السعي الى ادراك الموائع التي ينفق فيها الحارات النافعة فلا يرضى الشركة الا بزيادة ربح له
على شرط الوضعية لان كل واحد منهما امين فيما يدره واستراط الضمان على الامين باطل وحدا في شرط كل ربح
اذ العقد صحيح بغير الشركة والمضاربة لانه ان شرط كل الربح للمعامل كان قراها وان شرط له بل كان ايضا ولا
فهذا العقد بسببه المضاربة بحيث ينفذ ولا بد التصرف في مال الغير فبسببه الشركة باعتبار الاسم ووجود العمل فيها
يعملنا بالاول وجوزنا استراط الربح بلا ضمان مالم ياتي لم سطر استراط العمل عليهما **قوله** فعملنا بسببه المضاربة
في ضو اعادة زيادة الربح بغير ضمان لعمليا العمل بسببهين فاما متى اعتمدنا مضاربة في استراط عملها واطلناها
ولم يصور تخلف الربح اهلا حكم الشركة فيتعذر العمل بسببهين في الضمير في استراطه الموضعية راجع الى الربح
وهذا العقد لا يثبت في الغنا بسببه شركة اى شركة المفاوضة **قوله** وقلنا يصح استراط الربح من غير ضمان فهذا
جواب عن قول الخصم هو ان استراط زيادة الربح لا يدرى الى ربح عالم بغير وقلنا استراط زيادة الربح جواز
في المضاربة وهو جاز من غير ذلك بالاجماع **قوله** بنا على استراط واذ لا تحقق في مختلفي اجنس ان الربح في المال وليس
يصور وقوع النفع على الشركة الا بعد بوس شركة الاصل ولا استراك للاضطراد اذ منى معي عنه ولانه لو لا الخلط
المانع من كسب احد ما عسرا لكان نصيب كل واحد منهما من نصيب الاخر ولا استراك من الامتياز لا يدرى ان يحمل
العقد المال لثنا ايضا واليه دعان شركة المال والنسبة الى سببه او سطره ولا سببيه لهما في الحكم
السروط فيستطع بعض راس المال وما اعتمد المعين لا يكون الشركة في النفع مستند الى المال ولا يلزم المضاربة
فانما يشرك في الربح وهو دفع اهل غير شرك لان المضاركة يستحق بعض الربح حكم الشركة ولا يثبت شركة
ولكن بعض الربح صار حقه على علمه فيحصل عرض ربح المال وعرضه ويندرج حاجتها ولا يصح ان يجعل البعض حقه
كانه المضارب لان الجواز في ربح ضرورة ان ربح المال لا يمتد الى العمل والعامل يمدى اليه وارجح المال وهذا المال
يعمل بنفسه والعامل لا يدرى ان ربحه ضرورة واذ اثبت هذا الاصل شرط اتحاد الجس في المساواة في الربح وبطل شركة
التقبل والوجوب عند ان يقع لعدم المال ولنا ان الشركة عند تركيل من الطرف ليس سوى كل منهما بما له على ان يكون المسترى
بينهما وهذا لا ينفق الى الخلط وهذا لان العقد يسمى شركة فاما الشركة في النفع بسبب الشركة في الاصل بل ان خفاص
لها بالاعتد فاذ كانت الشركة في الربح مستندة الى العقد لم يشترط المساواة والخلط والاحاد وقيل هذه المسئلة
سار على ان الدرام والديانير سحان عندهما في العقود كالسعة وغذا لا سحان لبلابو دى الى بعض المستوع
اذ حكم السعة في طاب الاعيان وجوب ملكها بالبيع او وجودها في طاب الاعيان وجودها ووجوبها معا فلو بعنا
الغلب الحكم شرط فاذا لم سحنا لا يستفاد الربح راس المال بل بالتصرف فيكونه اصيل في النصف وكذا في النصف الاخر

فإذا تحققت الشركة في التصرف مع عدم الخلط بحقوق الدرع المستعانة به كالمضاربة ولا بشرط الاتحاد والمساواة
 في الدرع ويصح شركة القبول والرجوع **فان قلت** على ما يورد هذا المفسر من أن لا يبطل الشركة بملك المال قبل أن يستتر
 لما أن الأصل هو العقد وإن كان بقاء المال وهذا كمنزله فان عقد الشركة قد وصل في الحال موجود فلا ياتي
 بعقد ذلك يتقايه لا غلطاً رتبته عن رتبته العقد **قلت** العبد ركن في شركة العقود والحال محل العقد فكان شرطاً
 لأن الحال شرط لموقف صحة الركن إلى وجودها لكن الركن شرط إذا هلك الحل قبل اتصال المقصود به كحل الحل
 كالبيع إذا هلك قبل البيع فاللفظ البيع والشري ركن عقد البيع والسع شرط لصحة ذلك الركن ثم ذلك الركن
 شرط بملك البيع قبل قبض المشتري لما أن المقصود من السع موت الملك للمشتري على وجه سماعه فهو به وراي
 إنما يحصل عند اتصال القبض لما هلك قبل هذا المقصود بطل الركن فكذلك ههنا المقصود من عقد الشركة
 الاسترباح فمراعاة المال ودفعه لا يكون بالتصرف فلما هلك ما من المال قبل هذا المقصود بطل الركن كمال البيع
 والجامع بينهما عدم افادة الركن فإبدته **قوله** خلافاً لما ذكره في رخصها الله تعالى أن عند اختلاف العمل
 كل واحد منهما عاجز عن العمل الذي يقبله صاحبه لأن ذلك ليس من صفة الاحتياج هو المقصود من الشركة
 ولكننا نقول جواز هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل سبيل العمل صحيح مع عكس العمل ومع عكس العمل
 لا يتعين على القبول العامة العمل به بل لا يلزم باجرائه فلا يستلزم من الشركة العمل بالعمارة
 وهو صحة التوكيل في الساعات من إجاد العمل باختلافه **قوله** ولو شرط العمل بقبض المال الملائم لربها على ما
 بالعمارة العمل وقد يكون بينهما ما في العمل صحيح منها شرط الفاعل في الدرع والقبض ليس له الجواز وهو قول
 أفرجه الله لأن الاحتياق بشرط العمل لا يبطل دون العمل فأنما يتحقق كل واحد منهما من الأمر بقدر ما عليه
 من العمل لا يردى أنه لو عمل أحداهما دون الآخر كان لا جرم بينهما على ما شرطاً ويصير العامل مجبياً للآخر ولأن المانع
 إنما ينعقد بالقبض لضعفه كل واحد منهما مسموم بقدر ما شرطاً له من الدرع بخلاف شركة الرجوع **قوله** وما يتقبله
 كل واحد منهما من العمل لزمه ويلزم شركته معناه إذا اشتركا شركة مطلقه فزعم رجل أن أحدهما علم الآخر أن أحد
 به كحل العمل بها سائر لكل واحد منهما أن يطالب بأجره العمل إلى ما يدفع به في هذا الظاهر إذا كانت مفادته وفي
 غير هذا استحسان في القياس لئلا يكون كمن لا يشترط في الشركة مقصده لضمان فان ما يتقبله كل واحد منهما من العمل
 مضمون على الأبرار أنه يتحقق لأجره بسبب تبادله عليه فاجروها مجرى المفادضة ضمان العمل والمضار المتبدل
 لا ينعقد ذلك جميعاً فالأمر إذاً في أفراده من غير ضمان أو اشتراك من هلك لم يصدق على صاحبه ويلزم خاصة
 لأن التخصيص على المفادضة لم يصدق في الأفرار فوجب المفادضة **قوله** وإذا اختلفت يكون غنائماً على الغناز
 متعارف والمطلوب يتصرف إلى المتعارف **قوله** خلافاً لما في مع ما عدا أن عندئذ يترك ما لا بد من مراعاة المال لسعته عليه
 العقد يتحقق معنى التمتع ولأن صحة شركة العبد باعتبار الوكالة والتوكيل كل واحد منهما صاحبه بالشري على أن يكون
 المشتري بينهما نصيباً أو الملاكاً صحيح فكذلك الشركة التي ينضم هذه الوكالة وكل واحد منهما وكيل للآخر مما يتبدل لأن

الاحتياط في العمل
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض

أن يصاد تصرف الغير على الغير بولاية أو وكالة **قوله** إن الدرع لا يحق إلا بالمالك كد المال
 أو العمل كالمضاربة أو بالضمان كما لا يثبت إذا قبل العمل والقبض على تملكه ما قبل من الذي يعمل القوطا بة الفضل
 بالضمان بالغيرها الأولى من مال الغير العمل حاكم على أن يكون بعض الدرع لم يتركه بعضه المعاني الاحتياق
 الدرع شركة الرجوع بالضمان والضمان بغير الملك المشتري وكان الدرع الدرع عليه دعه لم يتركه بعضه المعاني الاحتياق
 المضاربة على خلاف القياس شركة الرجوع ليست مغناهاً إلا أن شركة الرجوع كل واحد من الشركتين مضمون
 العمل وأما المالك فليس مضمون على المضارب وكذا العمل ليس مضمون على رب المال فلا يلحق بها اختلاف
 العنان لأنه مغناهاً لكل واحد منها بملك المال لا فاختصاصها بها دلالة **فان قلت** جاز أن يكون فضل
 الدرع بفضل العمل كما في العنان **قلت** إنما جاز إذا شرط راد الدرع لزيادة العمل إذا كان في حال معلوم كما في
 العنان المضاربة ولم يوجد هنا **فصل في الشركة الفاسدة** عدم الصحة على الفاسد
 لما أن الأصل هو الجواز من كل وجه والناسد ثابت بوصف الصحة فلم يكن موجوداً شرعاً أعلم أن الشركة
 في الاحتياط في الاصطيات واحسان التمارك حالاً وأصل كل شيء مباح لا يجوز وما اصطفاه كل واحد منهما أو
 احتطبه له ولدونه صاحبه أن الشركة بغير الوكالة والتوكيل أصل المباح باطل لأن التوكيل مباح ولا ينعقد
 فيما هو مباح للتوكيل وليس مباح للتوكيل وهذا الحق لا يمكن حقيقته فضلاً عن التوكيل بملك الاحتياط في غو بلاؤه
 وتوكيله أمر الموكل به وإذا بطل التوكيل لا يثبت الشركة لأن شركة مالا ينعقد بلاكالة وإذا كان كذلك
 فإن أحداهما هو سبب لآخرها استواءاً سبباً استحقاق وهو لا يصدق لوجبه استواءاً استحقاق
 وإن أحدهما وحده لم يعمل الآخر شيئاً وهو المعامل وإن عمل أحدهما وأعان الآخر علم أن يلعنه أحدهما وحده
 الآخر وألعنه جميعه الآخر للمعين أحر مثله لأنه استواء متافقه حكم بعقد فاسد فيلزم جرمه مثله لأنه
 الحما ورعن نصف من ذلك عن كل واحد منهما بنصف المسمى وتقوم المنافع بالعقد السميح وإما زاد على
 المسمى لم يوجب السميح وعند محمد له أحر مثله بالعام لمع لأن المسمى مجهول إذ لم يدر أي نوع من الخطب يصيبان
 وهل يصيبان شيئاً أم لا والرضا بالمجهول لغو فإذا سقط اعتبار رضا وقد استوفى خافعه بعقد فاسد
 نكلاً أحر مثله بالعام لمع **فان قلت** يستحل هذا بالتوكيل بشرط غير معين فانه مع أن التوكيل كان يملك
 سراً بنفسه قبل التوكيل وبعد فعله أنه لا يشرط لصحة التوكيل لرب المالك التوكيل ولكن التصرف قبل التوكيل
 بل يجوز التوكيل فيما يملكه التوكيل قبل التوكيل **قلت** لا يستحل ما أن التوكيل بالمرى كالحق التوكيل بالاحتياط
 لو حين أحداهما في العبد المعين لا يملك التوكيل لمرسره لنفسه بعد التوكيل وإن كان يملك قبل التوكيل
 بالاحتياط الخطب المعين وغير المعين سواء أنه لا يصح لرفع التوكيل أمر مباح لهما والمالك أن بالتوكيل
 يلزم التمره دمه الموكل ولا يلزم قبله فلم يكن التوكيل قادراً لئلا يملك على التزام التمره دمه الموكل قبل التوكيل
 وإن الاحتياط ككتاب لا اكتساب العمل المباح يوجب الملك للمكتسب كمن كان كل واحد منهما يشرط نفسه

الاحتياط في العمل
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض
 ولا ينعقد العقد إلا بالقبض

بعض كساحبه من غير اس مال ولا ضمان فيه او يصير كل واحد منهما كالمفاوض مع صاحبه بمصفا كسبها صدها
وهذا انما وضعت في الجمل فلا يكون صحيح **قوله** الراوية المأذنة فربما يولد واسطها بغير السقالات يروى
المأذنة الى محله **قوله** استوف ضام ملك الغير وهو البخل الى ملكه في المستحق صاحب الراوية وكان متعلقا بمنفعة البخل
فيجب الا حره لان الفاسد يخلق الصحيح في الصحيح يجب الاجر فكذلك الفاسد **قوله** والراوية اي لمركان المستحق
صاحب البخل كان متعلقا بمنفعة الراوية فيجب الاجر **قوله** وسطر شرط النفاذ لان العقد صار متعلقا بمقتضى
البناء شرط شرط العقد فغيره وهو واجب البرم دون التفسير **قوله** البرم الزيادة معال هذا لتمام كبير
البرم ومعال احرقت الارض بها غلة لانها زباده كزاد الحزب **قوله** لمزله الموت على ما سناه وهو قوله وان
حق هذا الحزب ميراثا فان باب احكام الميراث **قوله** لانه غزى حكمي لان موت الموكل موجب عزل الوكيل
حكما لمول ملكه الى وارثه فلا سوقف موت حكمه على العلم به الا يبرى الوكيل بموت الموكل وان لم يعلم به **قوله**
واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة **قوله** فلو كان من قبل الشركة يصير الوكالة فلما سفت الوكالة في الشركة
كانت الوكالة معها فلم يدر من بطلان البيع بطلان الاصل فكيف يتم ذلك ايضا **قوله** ان الاموال على الشركة
حكم الا بغيره لكونه غير لازم لما عرف ولو كان ابتداء عند الشركة في شخصين للجنوز التوكيل سها كما لم ينس او الصبي
الذين للعدلان البيع او احدهما لا يجوز فكذلك هذا لان الوكالة باتبه فيها ضمنا واقضاه فيبطل المقتضى بطلان
المقتضى حتى لو لم يفرق على الميراث لم لا يصح اذ كان اخطا بغير المال كما في انعكس لان المقتضى شرط
صح المقتضى فلما بطل المقتضى بطل الميراث **فصل** لما كانت احكام هذا الفصل بعد عن مسائل الشركة ففصل
انها ليست مسائل التجارة اخبرها عن ذكر احكام الفصول **قوله** وليس لاصلا الشركة ليربوي يكون ما
الاخر الا باذنه لان كل واحد منهما ما يبيع من صاحبه في التجارة واسماء المال لا في اداء الزكوة **قوله** هذا اذا اديا
على العاقبة وذكر الزيادة في الاحكام ايضا اذ اديا معا وكذا لو دفع ماله الى رجل لم يفرغه فكله الا بمرم
كفر المأمور وهو لا يعلم وكذا الوكيل باء الزكوة اذ ادى معا وكذا لو دفع ماله الى رجل لم يفرغه فكله الا بمرم
وهذا لان المأمور به المملك من الغفر اذ اداها بمرم ما يدرج في وسعه والمملك من الغفر وسعه
لان دفع المودى يكون لتعلقه منه الموكل مع الزكوة وان لم يبا الوكيل اذ انوى الموكل ولا يبيع ركنه مثل
لوعلى العكس صار كالمأمور به دم الاحصاء اذ ادى بعد زوال الاحصاء ووجه الامر لم يفرغ المأمور به اول
والى جنبه انه دفع ماله الى الغفر بلا امره فيضم كالمقتضى التوكيل وهذا لانه امره ما ادى الزكوة ولم يود الزكوة لان
موجب اداء الزكوة سقوط الفرض عنه منه وقد سقط ما ادا الموكل بنفسه فلا يصح سقوطه ما ادا الوكيل
فصار اداء الموكل عزلا للوكيل حكما ودالا خلفا بعلم والجهل كالوكيل ببيع العبد اذ اخضعه الموكل بغير
علم به او لا وادام الاحصاء فعلى الميراث خلاف وجه الزكوة بعد التسليم ان اداه الدم لا يحس على المحصر
ان لا يبعث بالدم ويملك حتى يزول الاحصاء والمالم يجب عليه لم يراع حابا للرافة وروعي في الميراث وهو ان يجعل

الدم مرقاة على وجه القرية ودالا خلفا بعلم والجهل كالوكيل ببيع العبد اذ اخضعه الموكل بغير
استقاط الواجب عن منه ولم يحصل بعد اداء الموكل **فان قلت** اذا اديا معا نسو ليراجع الضمان عنه لعدم
سبق اداء الموكل فلم يبع فعلى الوكيل فقلت اذا ادا الموكل ان لم يسبقه تحقفا لكن سبقه اغمارا ونقد من الاث
تصرف الموكل على نفسه ما قرب من تصرف الوكيل اليه فيصير سابقا مع كالوكيل ما يبيع الموكل على نفسه اقرب
من تصرف الوكيل اذ ادا معا وخرج الكلامان معا ليدفع الموكل دون الوكيل **فان قلت** سئل على هذا الوكيل بفضاء
الدين فان هذا اذا قضى الموكل ثم قضى الوكيل لم يعلم باء الموكل ضمرا ولا لم يصير سببا فقد فرق بين العلم وعونه مع انه
يجعل العزل حكما في هذا اداء الموكل ايضا **قلت** الوكيل بفضاء الدين ما موربان جعل المودى معهما على العاقر
على ما هو الاصل لان الدين يقتضى ما ساهما وذكر بنصور بعد اداء الموكل فلم يكن اذ ادى موصيا عزلا للوكيل حكما فخرج
الفوق لم يمسك ليدفع الضمان على الوكيل لجهله باء الموكل لا يلحق الموكل فيه ضررا لانه يمكن من استرداد المقتضى
من القابض فيضيقه ان كان هالكا ونهنا الدم بوجوب الضمان الى الحاق الضرر بالموكل لانه لا يمكن من استرداد
الصدقة من الفقير ولا الضميمة والضرر مرفوع فلهذا اوجب الضمان بكل حال كذا في المبسوط **قوله** واذا اذن احد
المعاوين لصاحبه ان يشتري بدينه ليطاها ففعل اي اشتري منه وادى الثمن من الشركة في غير شيء اى لا يوم
شركه ساه عند رجبهم وعندهما يدرج عليه بصر الثمن لال سرا وفتح للمأمور على الخصوص وكان اليه واجبا عليه على
الخصوص وفرداى الثمن من مال الشركة فيخرج عليه بمصنف الثمن اذ اشترى طعاما او كسوة لاهله وقضى عنه من مال
الشركة وهذا لان من ضروره حل الوطى اختصاصه بالملك اذ كونه مشتركيا بحرم الوطى واختصاصه به يبنى
على الاختصاص بسببه وهو الثمن والى جنبه ان الشرى مع على الشركة وادى الثمن من الشركة بدارج عليه شركه
بني منه كما اذا اشترى بها بغير اذن شركه وهذا لان معصية المعاوضة ان يبيع كل شرك وسع على الاستراة كحقيقا
لما واه فلما لا يمكن ان يبيع من مقتضاها مع بقايتها وحل الوطى له لا الوقوع الشراة على الخصوص بل لان المشتري
ملك نصيب شركه بعد الشرى بملك حرمته وهذا التملك يستلزم الاذن بالوطى اذ مع وقوع الشرى على
الشركة لا يحل له وطئها الا بعد ملك الاذن يصيبه منه بطريق الهبة فانقض الاذن بالوطى فلا يكون شرط
وهو الهبة وهي جائزة في النكاح فما لا ينعيم كان الاذن قاله استيرهنه الاخذ على الشركة ثم تملك نصيب
ما الهبة فادى الشرى ونصحت الهبة كالواشترىها ثم وهبها لغيره ما يصيبه من صاحبه فاما يصير له وحله وطئها
والتم عليها بخلاف الطعام والكسوة لان ما سبني من نصيبه شركة حكم الضرورة اذ اداها الى الطعام والكسوة
اصلية لارضة والتخصيص بالهبة ما طرأ لا ينعيم فيبيع الملك المشتري على الخصوص بنفس الشرى فيكون الشرى
عليه على الخصوص والحاجة الى الوطى غير معلومة الوقوع من الشركة فلم يستل سساة حال الوقوع بعد ما حال
والوقوف بعد ذلك محتمل فلم يثبت الاستسار بالشك **كأن الوقف**

حسابه ذكر الوقف بعد الشركة فحيث لم ينعيم الا بغيره الا انتفاع بما يرد على اصل المال اذ المقصود
اذا كتبت هذا الوقف ولم يرد له ربحه وصانته وتوليته لا يصح هذه الهبة لان الوقف يكون من جهة الميراث
ومن جهة العام والميراث قد يكون من جهة الواقف واحكامها مختلفة فان كتبت من جهة الميراث او من
من جهة العام والميراث قد يكون من جهة الواقف واحكامها مختلفة فان كتبت من جهة الميراث او من
البصا الى المحبذات كالودعة جائزة المشاع وكذا ذلك فليست بالهبة ولا بالوصية ولا بالشرع

هذا هو المقصود من الوقف وهو ان ينعيم على الفقير من ثمن الميراث او من ثمن العام والميراث قد يكون من جهة الواقف واحكامها مختلفة فان كتبت من جهة الميراث او من

وهو ان يكون البناء الثاني قبل الاول لا يدا على الاول **قوله** ولا يكون مساعدا رضاء منه بطلان حقه لتدوره
فان الاصناع كعمله يكون بطلان حقه وعمله يكون لنقصان حاله في الحال ولرعايه اصلاح القاضي عمارية
ثم رده اليه **قوله** ولا يصح احارة منزله السكنى وهذا من قبل اضافة المصدر الى الناعل لانه غير ما كذا ان منزله السكنى
غير ما كذا للدار والا حارة عليك المنافع بالعوض والحملك لا يحق من غير ما كذا **فان قلت** ان المستاجر لا يملك
الدار ومع ذلك له ان يجرها من اخر للسكنى وكذا كذا كل عمل لا يحلف العين حلا او المستعمل **قلت** هناك
ملك المستاجر المنفعة وهذا الحق المنفعة للموقوف عليه ليكون نوابك احد المنفعة راجعا الى الوقف
حي لم يجرها غير الوقف تمام المنفعة في ابدان الوقف لانه لا يلزم عليك المنافع المحدودة بخلاف الاجارة
حيث ان الدار تمام المنفعة وقبلا اجارة ليل لا يلزم عليك المحدودة فلما ملكها في الاجارة ملك ايضا عليها
من غير **قوله** وما انهدم مرساة الوقف لله وقوله والله عمل له يكون محروره بالعطف على البناء يعني
ما انهدم مرساة الوقف بان يكل حسب الوقف وسدت وعمله لا يكون مرفوعة بالعطف على ما الموصولة وهو
المستعمل عن التقات لانه لا يقال انهدمت لاله **قوله** والمقتض بصم النون السام المستوفى في الحق نفوض
ومل البعض بالكر لا غير **قوله** الاختلاف بينهما سائر على الاختلاف في شرط البعض فمجد محمد النبي شرط
لحق العين عن ملكه الى الله تعالى وسقط اختصاصه به وشرط الفعلة لنفسه بناء في ذلك **قوله** اما الاول
وهو ما بن عند لي يوسف في مساح يجر وعليه الفتوى ترجع للناس في الوقف وعند محمد القاضي وهذا في الدار
الوقف **قوله** هذا في الدار في هكذا ومع في حق الفقة من الميسر والزوجين وغيرهما وذكر في الحرف هل ان
حي المصري هكذا صح في الامام عبد الغني **قوله** هو الصحيح احراز من القول الاول وهو القول بان يجوز ان ينفقا
ولكن هذا الذي ذكر من القول الصحيح مخالف لرواه الميسر والزوجين والتخمة وما وى فاضى فان ما في ذلك
الدوابات جعل جواز الوقف على امهات اولاده بالاتفاق **قوله** كاستراطه لنفسه اي استراطه الفعلة لنفسه
جائزة ابتداء الوقف بدون اسطة عند لي يوسف فكذا يجوز استراطه صرف الفعلة الى نفسه انتهت بواسطة
استراطه الى امهات اولاده **قوله** وجه قول محمد لزم مع الزينة في الوقف بازاله الملك عن الوقف واستراطه كل الفعلة
او بعضها لنفسه منع زوال الملك صحيح الوقف كالصدقة المفقة يعم سلم قدر اخره له للفقير على وجه الصدقة
وشرطه لا يكون معصية في فان الصدقة بهذا الشرط لا يجوز بشرط بعض المجد لنفسه وهو ما في مجوزة الكل
قوله ولا يبي يوسف ان معنى التور لا يزول بهذا فقد قال في بعض الروايات على نفسه صدقة وقد صح برواية
ابن زبابة انه دم كان ياكل من صدقة المراد الصدقة الموقوفة **قوله** ولا على الاكل اي لا على الوقف الاكل من
الوقف الا ان شرطه لنفسه بناء في ذلك قد دل انه دم كان شرطه لنفسه بناء في ذلك لان العين بالوقف يزول عن ملكه
الى الله تعالى واذا زال العين عن ملكه فالحق كذا في غيرك فصار سائر ما لنفسه ماسة تعالى فيصح الا يبرى
انه لو بني خانا او سقاياه او جعل ارضه مقبرة وشرطه لنفسه الزوال فيه او الترتب منها او الدفن فيها صح كذا هذا قوله

قوله ولو شرط الواقف ان يستقبله ارضا اخرى فاسأركم فيكون هو ما بن عند لي يوسف وهذا في الحوافر استحقاقا
لان الله يحول الى ما يكون خيرا لاول او مثله يمكن بعد ان لا يبالا انه لما كان للمواقف لم يستحق غلبه الوقف
لنفسه مادام حيا طار الشرط احكام لنفسه وهذا لان الوقف معلوم في الدوم ولكن يحمل الفسخ ببعض
الاسباب على الفسخ اذا كان المستعري دارا فوقفها وكذا المريض او وقف عليه بن يجر لم يطل حتى الغناء
تخلو الفتوى فيكون الوقف لم يزل البيع انه يجوز استراطه الحيا فيه للمزوى وكذا يجوز شرط الاستبدال بالاف
هذا الشرط في الظاهر ان كان يجب ابطال الوقف فيه ولكن في المع استبدال الارض الموقوفة بالاصح استغلا لا
لان الارض قد حرت فلا تغل لا لاجوته بر يوعط فيتمها وعليها فصار هذا الشرط في المع شرط والاحكام الارض
الموقوفة لا يبالا الوقف **قوله** واذا جعل الواقف على الوقف لنفسه صح او جعل الزوال لله صح عند لي
يوسف في مساح يجر وعليه الفتوى بر عسا للناظر في الوقف عند محمد وان شئ وهذا في الدار في الوقف باطل والحكم
فيما اذا شرط البعض لم يجر حيوته وعدمه في الفقر او فيما اذا شرط الكل لنفسه حيوته وعدمه في الفقر سواء
م قبل الخلاف من لي يوسف في مساح يجر على الاختلاف في استراط القبض في الاقرار فعند محمد النبي شرط لحي
العين عن ملكه الى الله تعالى وينسخ اختصاصه به وشرط الفعلة لنفسه بناء في ذلك ولو شرط البعض او
الكل لامهات اولاده ومدره ما داموا اجار ما داموا فموا الفعلة لنفسه حال حيوته محوز وهذا في
واما الاسكان على قول محمد فانه لا يجوز استراط الفعلة لنفسه حال حيوته محوز واستراطها بموا كذا استراطها
لنفسه ولكنه يجوز ذلك استحسانا للوقوف الى القول بالاخر ما لم يحسن الا بعد الرضى وصاحب الحيط ولو شرط
العمل لامهات اولاده وبعيدته هو كاستراطها لنفسه يجوز عند لي يوسف صلافا لمحمد لم ان معنى التقر في الوقف
بان الله الملك عن الوقف استراطه كل الفعلة او بعضها لنفسه يمنع زوال الملك صحيح الوقف كالصدقة
المفقة وشرطه بعض معصية المحذوفه ولا يبي يوسف حتى التور لا يزول بهذا فقد قال في بعض الروايات على
صدقة وقد صح برواية ابن زبابة انه دم كان ياكل من صدقة المراد الصدقة الموقوفة ولا على الاكل اي لا على الوقف الاكل
الا ان شرطه لنفسه بناء في ذلك قد دل انه كان شرطه لنفسه بناء في ذلك لان العين بالوقف يزول عن ملكه لنفسه
لما الله تعالى واذا زال العين عن ملكه فالحق كذا في غيرك فصار سائر ما لنفسه ماسة تعالى فيصح
الا يبرى انه لو بني خانا او سقاياه او جعل ارضه مقبرة وشرطه لنفسه الزوال فيه او الترتب منها او الدفن فيها
صح كذا هذا **قوله** ولو شرط الواقف ان يستقبله ارضا اخرى فاسأركم فيكون هو ما بن عند لي يوسف
وهذا في الحوافر استحقاقا لان الله يحول الى ما يكون خيرا لاول او مثله وكان غير نوالا بطلا وعند محمد
والعمل البصر الشرط باطل والوقف باطل ان هذا الشرط لا يوقر المنع من زوال الملك الوقف ممة فيبقى الاستبدال
سرها فاستر في بطل كذا في المجد اذا شرط الاستبدال او شرط ان يصاحبه قوم دون قوم فان شرط باطل والحاد
المجد صحيح **قوله** ولو شرط اجار لنفسه الوقف لم يملكه بام صح الوقف الشرط عند لي يوسف ما مر به يجوز ان يجعل الواقف

العلم نفسه ما دام حيا فكذلك يجوز ان يشترط عند بيعه ان يشترط لنفسه ليعتد به في النظر فيه وعند محمد هذا
الوقف باطل لان تمام الوقف على مذهب محمد بالتبضع بشرط ان لا يمتنع ما لم يتبضع لان تمام التبضع في الصرف
والسلم مع شرط اختياره وان تمام الوقف تمام الرضا مع شرط اختياره والرضا فينبطل الوقف كالاراء على الوقف
اعلم انه انما قبل شرط اختياره لنفسه ليعتد به في النظر فيه لو كانت مجهولة لا يجوز للوقف عند محمد ان يشترط
فانه ذكره في ما ذكره في قاضي له بشرط اختياره لنفسه الوقف بالابويوسف لم يشترط لغيره وقام معلوما بجواز الوقف والشرط
كأن البيع والترك والوقف مجهول لا يجوز الوقف قال الفقيه ابو جعفر سفيان ان يكون الوقف بطل الشرط هذا قول
محمد لان التسليم الى النبي شرط صحة الوقف فاذا سلم لم يتول ولا لاية الا اذا شرطها عند الاخراج عن ملكه لا يرى
ان لا يشرطها لغيره فاذا شرطها لنفسه او لغيره لم يستل له لان هذا لا يشرط البقاء والولاية العاقبة لم يشرط **قال قلت**
كيف شبه هذا القول الى محمد ومنه هذه ان التسليم الى المتولي شرط صحة الوقف نعم هذا لا يجوز ان يشترط
الواقف الولاية لنفسه على قوله لان هذا يمنع التسليم الى المتولي فكان على مذهب محمد لا يكون له الولاية
شرط دكره او لم يشترط **قلت** نعم كذا في الالة ما لم يشترط ما اذا سلمه الى المتولي فكذا كان شرط الولاية لنفسه
حين وفده كان له الولاية بعد ما سلمه الى المتولي فانه ذكره في ما ذكره في قاضي خان اذا وقف صبيعه واخرجها الى
النبي لا يكون له ولاية بعد ذلك الا بشرط الولاية لنفسه واما اذا لم يشترطه ابتداء الوقف فليس له ولاية بعد
التسليم واما على قول محمد في التسليم الى المتولي ليس بشرط وكانت الولاية للواقف ان لم يشترط الولاية لنفسه
وجم الطاهر لغيره يستفيد الولاية منه بشرطه فاسمح بالترتيب المتولي الولاية منه ولا يكون له ولاية ولا لاية
او ان الناس الى هذا الوقف فكان احوال الولاية لا يرى لغيره في المسجد او في اقامه صلوات المسجد وعمارته ونصب المذبح
ومن اعس عن ذلك ولا ولا لاية اقر الناس اليه **قوله** ولو لم يشرطه لغيره ولا لاية لنفسه الى اخره وهذا لانه لا
انه لا بد من صلاحه لشغل المولى والصلاحية ليست بغيره اذ لا احاطة ولا اخرى كجاءه التصرف في
اعلم ان طبقة المتولي العادة واللا طاره وحصيل الدرع وسمتها على المستحقين وضبط الاصول والنفقات على
الاحياط وهذا عند الاطلاق يجوز لغيره نصب الواقف متوليا في بعض الامور دون البعض فيكون متوليا في
ذكر البعض لا غير ما على لغيره لشرط الواقفين معتبر **قوله** لانه مخالف حكم البيع وهذا لان البيع اخلق
للقاضي ارجاعه وكان منه ما دفعه للضرع الغفارة ولو جعل الواقف لاية الوقف لغيره فالولاية له كالمسقط
وان اراد الواقف ارجاعه فله ذلك ولو شرط ان ليس ارجاع النبي بطا الشرط لانه مخالف حكم البيع لان العتامة
وكاله وهي ليست ملازمة ولو جعل الله الولاية حال حيوته وبعد وفاته كان حراما وهو كبيع حال حيوته
وهو بعد وفاته وذكره في قاضي خان لو قال ارضي هذه موقوفه ان شاء الله اجبت كان الوقف باطلا
في قولهم جميعا لان هذا يفتقر الوقف الشرط اطلاق قوله لو قال ارضي هذه موقوفه ان شاء الله
فان ثبت كان الوقف باطلا لما قلنا انه يفتقر الى ارضي سبب جعلها موقوفه صح لانه ابتداء وقف فصل

فصل لما كانت احكام هذا الفصل مخالفة لاحكام مسائل الوقف التي قبلها الشروط فقدم استرط التسلية الى
المتولي عند محمد ومنع البيع عند محمد في خروج غير ملك الواقف عند محمد في حبه وان لم يحكم به احكام ذكرها بعد
على صوره **قوله** واذا بيع محمد العلم ان يشرط لم يرد ملكه عنه حتى يوزن عن ملكه بطريقة وما دون للصلوة فيه فاذا اهل
فيه زال ملكه عنه وحرم بيعه ولا يورث عنه لم يكن ان يرج فيه لانه حرره عن ملكه وجعله لله تعالى خالصا
لله كالصدقة واما شرط الاوان ان المسجد لا يرد له يكون حاله ان يرد له بقبوله تعالى في لانه احد من اي محتصة به
ولا يحصل له الا به ولا شرط العمار او الاضافة الى ما بعد الموت عند محمد رحمه الله للمسلمين كمالا وسائر الاوقاف
عنده واما التسليم فشرط لصروحه محمد عند محمد في حبه ومحمد صلا الى الوقف بشرط في كل نوع تسليم يليق
به واداء المسجد بالصلوة فيه اولانه لما عذر نفسه انهم عبق المقصود مقامه ثم يكمي صلوة الواحد فيه
رواه عن محمد بن خنيس ومحمد لم يشرط فعل الكل فيما هو صواب للمعذور ورواه عنها بشرط الصلوة كجاءه وهو
الصحيح لان المساجد ما سني لا فامة الصلوة فيها كجاءه فلا يصير محمدا قبل حصول هذا المقصود وقار
ابويوسف يرد ملكه بقبوله جعلته محمدا لان التسليم ليس بشرط عنده لانه اسقاط ملك العبد كالاخلاق
قوله لبقائه حتى العبد متعلقا باسنته او باطلاه فلا يشرط احكامه **قوله** وعلى ظاهره يمكن اي على سبيله يرد ملكه
لغيره المسئلة وتعليل ما سئلها حيث علمنا السفل والعلو والفرق وذكر ما يحتق السطح لا جانب الظاهر
على الخلف ومن محمد على عكس هذا اي اذا جعل العلو محمدا صح واذا جعل السفل لم يصح **قوله** وعن محمد بن يوسف انه
جوز الوجهين ومن محمد اذ ذكر كماله واما اذا ذكر كماله محمد بهذا الطريق لم يعل ومن محمد بن يوسف محمد
مع ان يهد بن القولين منهما الحكم سوار ليعتبار له ما ذكر لكل واحد منهما من قول مخصوص مصر مخصوص
اذ في غير هذا الموضع يلتبس الدخول في الاسناد ولانه ذكر زيادة التعيين بلفظه في قول محمد **قوله** لما قلنا اي
من الضرورة **قوله** وكذا في ان اتخذ وسط دارة محمدا بالسكون لان هذا اسم بهم لراخل محمدا لانه لا يشرط
من طرفه الصحيح وكان ساكنا **قوله** ولانه انما الطريق لنفسه فلم يخلص له تعالى حتى لو غلبت بابه الى الطريق لا اعظم
يصير محمدا كذا ذكره الامام قاضي خان **قوله** ولو حدث ما حول المسجد واستغنى عنه على بناء المذبح **قوله**
وسمي محمدا عند محمد بن يوسف الى لفران وعند محمد يعود الى ملك الباني وفي الحقيقة لغيره المسئلة مبنية على ما بينا
فان ابا يوسف لا يشرطه الا ابتداء اقامة الصلوة فيه ليصير محمدا كذا الانتهاء وان ترك الناس الصلوة
فيه لا يخرج من ملكه يكون محمدا ومحمد يقول بشرطه الا ابتداء اقامة الصلوة فيه باجاعة ليصير محمدا فكذا في
في الانتهاء اذا ترك الناس الصلوة فيه باجاعة ولم يكن محمدا **قوله** لانه عينه النوع وريد معينه فاذا انقطع
عاد الى ملكه كالحصير اذا بعث الهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يضع يديه ما شاء وكذا لو اشترى
حصير المسجد فوقع الاستغناء عنه كان له ان يضع ما شاء وكذا لو كفن ميتا ثم افسره السبع عاد الكفن الى ملكه
لا جهة لكن لم يطل ملك الجهة لانه ما جعله محمدا الصلوة فيه اهل الحلة اعروا ما جعله لصلوة فيه العامة لان العامة

في قوله لو قال ارضي هذه موقوفه ان شاء الله اجبت كان الوقف باطلا لما قلنا انه يفتقر الى ارضي سبب جعلها موقوفه صح لانه ابتداء وقف فصل

حقا فانه الصلوة المساجد كلها واستدل الكعبة فان في رفا في الفترة فكان حولها عشرة الاضنام لم يخرج
موضع الكعبة فليكون موضع الطاعة فكذلك سائر المساجد وكان في القوت في انحصارها لا يعود الى ملكه ولكن
يعرف الى مسجد آخر بالورثه ونحوه لا احصاه لم يزل عن ملكه قبل الفتح وكذا الكفن ليس بالالة العين عن ملكه بل
هو تبرع بالخففة لحاجة الميت وكان لمزله العار به وقد وقع الاستغفار المستعبر فبعد الى ملك العير على
لزمجدا من مزيلة فقال هذا مسجد لم يزل يرد به انه لما لم يعمل الى ملك الباني يصير مزيلة عند تناول
الحمد ومروا يوسف واصطبل فقال هذا مسجد محمد يعني انه لما قال يعز ملكا فربما جعله المالك اصطبل بعد لير
كان سجدا وكل واحد منهما استبعد مذهب صاحبه بما اشار اليه **قوله** او طاما كان الموضع الذي يكون في المفاز في
طرق البلاد للمزلة فيها ابنا السبيل سال رابطا عيش اقام في الثور ارا العود ومرايطه ورباها كذا في الصحاح
قوله الوصل دار الالهة سكنى للحاج والمعمرون وجعل في غير مكة سكنى للحاكن او جعلها في الثور من الثغور
سكنى للثوراء والمرابطين وجعل غلة ارضه للفقراء سبيل الله ودفع الى اهل يقوم عليها طار ولا رجوع فيها
وقال ابو حنيفة هذا كلة لصاحبه ان يرج ويطلب ما صنع من الصدقة والمخبرة والكان السقاية وغيرها
الا ان حكمها طام ومن الثغور في ذلك كل على قولها للبلوى والمعارف الا ان في امارا الماضية هذه الوجوه
ثم الغلة كل الفقير دون الغني وما سواها من السكنى في الكان والدفع والاستقار من السقاية والبيوت وغيرها
يتوزع فيه البيع والفقير ان الغلة حال الملك والنزول الى الله تعالى لملك المال يكون للحاج دون الغني بخلاف
السكنى في نحو لان الغني مستغن عن مال الصدقة مال الغني ولا مستغن بماله عن الكان المزول فيه وعن الفقير للذكر
وعن المال للشرع منه اذا لا يتدر العاجل ليرسوم في كل منزل موصفا واما لا يجد ولا يصحح المالح مع نفسه في كل
مكان بخلاف المال في الحاجة للبيع والفقير فاستوا في كذا لما وبل في عرف العباد فنصدم في فضل الغلة
دفع حاجه المحاجين في غيرها فصار حاجه الناس جميعين **فصل في المتاعيل المتفرقة**
مسجد عتيق حزن في كذا مسجد اخر ليس لاهل المسجد ليرسوم وينبغيوا منه في مسجد آخر لان قولك يوسف
هو مسجد ابن ارضه ارضام ادعى الى كذا ففتها او قال في وقف على فند على وجهين اما ان لم يعم البيته
واراد حليف المرحا عليه او اقام البيته في الوجه الاول ليرسوم في كذا لان الخليف تارة على الدعوى والدعوى لم
يصح لكان الساقض في الوجه الثاني سمح البيته لان اكثر ما في الباب لم يصح الدعوى لكان الساقض لكن الشهادة
تعمل على الوقف من غير دعوى رجل استزى دارا فوقها قبل البيع وقبل ثلث الثمن فالامر موقوف فان ادعى الممنوع
طار الوقف انات لم يترك ما لا يباع وسطر الوقف وقف مشهور هل يكون الشهادة عليه بالثمن بالخيار انها يجوز
لان لو لم يجر ادعى في كذا الى استهلاك الاوقاف القديمة مسجد بني اراد رجل ليرسوم ويبيته ما ييا حكم من السائر الاول
ليس له ذلك لانه لا ولاية له رجل بالزمت من مرض هذا فقد وقفت ارض هذه لا يصح نكاحات لانه علقه بالسوط
رجل وقف ضيعته على بنيه فاراد اقدم فسمها يدع نصيبه مزارعة فهنا كان الغنم والدفع مزارعة

طا

فان الغنم لا يجوز لاصد اما الدفع فليس لارباب الوقف ليرسوم ولا على الوقف عند مزارعة وانما ذكر في الغنم
لان الولاية له رجل وقف ضيعته على امرائه واولاده فانت المراه لم يكن انما ذكر في الغنم لان الولاية له رجل
لم يكن نصيبها لابنها خاصة اذا لم يكن الوقف سوطا من مزارعات منهم رد نصيبه الى اولاده فيكون نصيبه مردودا
لما اجمع مريض بال اخر جوار نصيبه على لم يرد على ذلك حرج السلف من انه لان ذكر نصيبه فالعليه اللام
ان الله تعالى يصدق عليكم سلف امواكم احديث صل وقف ارضام ان القيم طاف عليها فسلطان او وارث
يغلب عليها سعيها ويمدق منها وكذا فيم اذا فاق سببا فمردك فله ان سمح وبعث في الثمن والفقير على ان
السمع لان الوقف اذا صح بسرايط لا يحمل السمح وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ما ساسلوا وله اولاد فسم
سهمهم بالسوية ولا يفضل الذكر على الاناث لانه وجب ان يحق لهم على السواء واولاد البنات تعمل بدلون في كل كسب
انهم بدلون في طائر الدوا له لا بدلون في الثمن على طاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاده لانهم مستوجب
لما الاب الى الام وقف ارضها على اولاده وحول اخر للمفقرات فانت بعضهم صرف الوقف الى الباقيين فان ما تول
صرف الوقف الى ولد الولد في رقتهم هذا وسما اذا وقف على اولاده وسماهم فقال فنت على فلان فلان جعل
اجره للمفقرات فانت احد منهم حيث يحرف نصيبه الى الفقراء والوقوف ليرسوم في وقف على اولاده وقدي في حرمه
واحد منهم واولاده في المانية وقف على كل واحد منهم وجعل ارضه للمفقرات قال في الوقفات حوز لاهل الحمد ان يردوا
وحدروا اناء اذا فعلوا ذلك من مال انفسهم لا مال المسجد وقف موصفا وصا صحتا ما يستوي عليه غاصب
وحال سنة وسنة ونحوه من الغاصب منه ويترى في موضع اخر موقوف على سرايطه هذا استحسان اذ به المشايخ
علمو وقف انهم ولم يسل من الغلة ما يمكن ثماره العلوي بطل الوقف ورجح حوال البناء الى الواقف ليركان حيا والى ورثة
ليركان ميتا الا طار الطويل على الوقف فله فلو اصبحت اليها بالوصية في ذلك ليرسوم ولعنودا مترادفة كل عقد
على سنة او ملك من فملك استجار فلان ابن فلان حر فلان كذا سلبين عند كل عقد على سنة من غير ان يكون بعضها
سوطا بعض فيكون العقد الاول لارحا لانه عاجز والثاني لالانه مضاف الى وقت الثمن في غضب الوقف
وعصمنا فقه الصمان سوط الواقف ان الواجب اكثر من سنة راعي سوط وان لم يسنط فالخيار ان يصح ما يجوز
في الضياع بلسن بن الا اذا كانت المصلحة في عدم الجوار في غير الضياع ليعم بعدم الجوار اكثر من سنة الا اذا كانت
المصلحة في الجوار ما ماض غلة المسجد وقت الادراك واسل المسجد الى اخر لا سدر منه حصة ما يعم السنة
وهكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس ولولا لانه الوقف بعد وفاته الى رجلين فقبل اصدما دون الاخر نصيب
القاضي مع من يقوم مقام الآي ولو قال ولاسه للافضل فالأفضل من ولدك الى الأفضل فالأولاد لم يلبه استحسانا
ولو ولي القاضي للافضل صدق ولده افضل منه والولادة اليه ولو استويا واصلما اوجع والاخر اعلم بما مور
الوقف فهو اولى اذا و من جيا نته **فصل في طقات الوقف** ولوايد كس سوط الواقف لم يعرف
معاذرا لا حقاق او ليفقه الترسب من الارباب فتمت الغلة سهم بالسوية اذ ليس بعضهم اولى بالانقديم

والفضل من بعض ومن بعض الماخزين لوجه الموقف اصطلاحا وهو النيباس ولو اخلف ارباب
الوقف شرط الواقف ولا يبيد جعلت العلة بينهم بالسوية وان كان الواقف حيا رجعا الى قوله في السابق
سرع الا ان على الغير ما لم يفتح الى محجره الحيوان والموت فالعاقبة هو الوصية والاول ضربا من اصرها
على كل محض كالبيات والصدقات والمانى الوقف لشيء لما فيه من وقف الحال على الجهة المعينة وقطع سائر
الجهات والصدقات عنه والاصل فيه ما روي عن عمر بن الخطاب لما مر به اركانه وصحبه على ما سلكه سائر العقول
وسمى الواقف والموقوف عليه وصيغة الوقف اما الواقف ليجوز ان يكون صحيح العاقل او اهلا للمنتفع
واما الموقوف فعليه ما يملك من امواله من عقار ومنقول كالعبد والسيار والدواب والاسلح و
المصاحف والكتب ومن ماله من المنقول مطلقا لا يجوز وقفه لشيء ما روي انه يوم ام حارث بن جهم اذ ربه
واعبده سبيل الله لما مر قصته وايضا فالمنقول متفقون على وقفه انما هو انما يملكه جميع
الاغصان والاروق من الخمر والابح فان عرقه ما به سهم من جبر سائغا والمانية يجوز وقفها على
معيّن يستفاد منه كالا سجار والثمار والحيوان والاصواف والارباب والبيوض وما رطلت لمصلحة تستوفى
منه كالدور والاراضي والثالثة لا يجوز ان يوقف احرفه لان فيه ليست ملكه وان قدرنا ان منافعه ملحقة
بالا اموال الوقف استدعى اصلاحه يستوفى منفعتها على ما اراد الرمان والرابعة وقف المستوفى وجهان
والاصح المنع والخامسة وقف الكتب العلم وجهان الاول وقف الدرام والدنانير وجهان ثان على
اجازتها ان جردا حارها يجوز وقفها ليوافق ان بعة لا يجوز وقف ما لا يدوم لان منافع به كالمطعمات
فان منفعتها استهلكها فاما ما مر بعد الفل والما سرع الوقف لكونه صفة جارية قال في الرجز الموقف
وهو كل مملوك معين يحصل منه فائدة او منفعة لا ينفوت العين باستيفائها اراد به صيغة الموقف بقوله
مملوك يدخل فيه العقار والمنقول يخرج عنه كحره ولا يملك **قوله** متعين يحصل منه فائدة قصده الاخراج
عما اذا وقف احد العبد بن يخرج عنه ما اذا وقف الذمة **قوله** منفعة او فائدة اشار بالمنفعة الى السكون
واللبس والنفادة الى الخمر واللبس ونحوها **قوله** لا ينفوت العين استيفائها احرز به عن الطعام الركن المان
الموقوف عليه فان كان الوقف على شخصين يعني بشرط ان يكون اهلا للمهمة منه والوصية له يجوز الوقف
على الكافر الذي على المرئى الحر ولا ينافى لانه لا يملكه فانه مقتول ولا يجوز على احين لانه استلبيطه الحال الوقف
على العبد وقف على سيدك ان يكون على معين او على غير معين الاول اذا كان الموقوف عليه صحيحا
معينا او جماعة معينين بشرط ان يملكه لان الوقف بالمنفعة ان الملك الوقف للموقوف عليه وتلك
المنفعة لا يملكه بل يملكه لان واقف الانسان على نفسه وجهان لو كان الوقف على جهة عامة كالمساكين والفقراء
فان كان فيه فدية فصحيح وان كان فيه معصية كالوقف بعمارة او بيع وكبته القنطرة ونفقة وطبخ الطريق
فباطل وان لم يكن لوجه ولا معصية كالوقف على الغيبة من المسلمين او على المساكين من الكفار والفساق فيه خلاف

وان كان الوقف على غير معين كالوقوف على الفقراء والمساكين وهذا يسمى قفا على الجهة لان الواقف يتطرق الى
الفقراء والمساكين ويصرف من خليفته بطريق الجهة اي معصية او لا ما مر بيانه الركن الثالث الصيغة والوارد
في الصلوة في ملكه لم يصحح او للصيغة مراتب **قوله** ووقف وجبت وبطلت وهو صريح وان قال حرم
هذه البقعة وابرتها ان يوقف الوقف وهو وقف ان اطلق فوجهان اما الموقوف عليه ان قال اودت الوقف
اريد ان يملك في اسطره قبوله وجهان اما البطلان الثاني فلا بشرط قبوله وفي ارادة عنه برده وجهان ما
طرف البطلان لركن الوقف على جهة عامة فلا بشرط لعدم الاحكام الركن الرابع في الربط وهي اربعة
الاول الباطل اذا قال وقفته فهو باطل في الوقف المصطوح اخره لو ان المانبة اذا قال وقفته على اولادك
ولم يكر من صرف الله بعدهم اوقاف وقفته على زيد لم يملك وقفته ولم يرد عليه فبطلت قوله ان السط المانى التخصيص
ملو قال اذا جاز راسل شهر لم يصح تعليقه كذا الجهة الثالث الا انما ملو قال على اى ما يحار الرجوع عنه
ورفع شرطه فسد الوقف وله شرط الا يوافق الوقف اربع شروط وهو الاظهر وحل لا يبيع الدار على النسي
الاجاب مان المحرف ملو انصرف على قوله وقفته لم يصح على الاظهر وقبل يصح ويصرف الى اعم الخبرات قبل انه
لاقر لها من الله وقيل انه لما كين ومن له انما كين ان اعم احكام انما وقف على معين ثم على المساكين فان
احد ما حكم الابهة نصيبه وجهان اظهرها تصرفا صاحبها لان شرط الانتفاء المساكين انما هو اجمعا
مسائل حكم الوقف الصحيح ما اذا قال وقفته على اولادى او اولاد اولادى فهو مشترك ولا يتقدم
المبطن الاول اذا تقدم تسوية ازيد دلاله وليس في اللفظ عليه دليل الا ان يقول بطن بعد بطن وما جرى
مجراه ولو قال وقفته على اولادى لم يدخل الاجفاد ودخل البنات والكناني ولو قال وقفته على البنات والبنين
لم يدخل الكناني فاذا قال ما لم يمتنع الترتيب بان قال وقفته على اولادى او اولاد اولادى يسوى الكل ولو اراد ما سئلوا
او بطن بعد بطن فذلك يحكم على السعيه وقيل ان قوله بطن بعد بطن يعني السعيه به اجاب بعض الاصحاب
ولو قال على اولادى ثم على اولاد اولادى ثم على اولاد اولادى ما سئلوا او بطن بعد بطن فهو مشترك ولا
يصرف الى المظن المانى منى ما بطن الاول او الاول الى الثالث ما بطن المانى احد هكذا اطلق الجمهور ولو قال
على اولادى او اولاد اولادى لا على انا على ولا اقرى لا اقرى الاول فالاول يستفنى السعيه ايضا وكذا لو قال
على اولادى او اولاد اولادى سدا بالاعلى منهم او على للاحق لم يمتنع وهناك من فوهم ولو قال من طرقت من اولادى
فمصيبه لولده اسع شرطه ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى او اولاد اولادى ثم على اولاد اولادى فمقصده
من المظن الاول ومنهم من فوهم ولو قال على اولادى ثم على اولاد اولادى ثم على اولاد اولادى فمقصده
الجميع او لا الترتيب لاني لو قال على اولادى او اولاد اولادى وسرقت منهم فمصيبه لاولاده فادامت واحد
كان نصيبه لاولاده خاصة ويتركون المانين مما عدا نصيبهم ولو قال وقفته على ذبينى وعقبى او سبطى
دخلفه اولاد البنين والبنات فمقصدهم ومنهم من فوهم وانما كين اولاد البنات لا يدخلون ولو وقف على الموت

